جمهورية العراق

ديوان الرقابة المالية الاتحادي

دائرة التدقيق والمتابعة

قسم اعداد التقرير السنوي

التقرير السنوي لديوان الرقابة المالية الاتحادي لسنة ٢٠٢٥



مبنى ديوان الرقابة المالية الاتحادي

١٤٤٧هـ ٢٠٢٦م

المحتويات

الموضوع	الصفحات	
المقدمــة	١	٢
الفصل الأول: متابعة تنفيذ إجراءات العمل الرقابي	٣	١٠
١- متابعة تنفيذ خطة العمل الرقابي	٤	٤
٢- متابعة اجراءات الديوان في مجال الاصلاح الاداري	٤	٨
المحور الاول : الاصلاحات على الصعيد الداخلي	٤	٦
أ-تنمية قدرات الموارد البشرية	٤	٤
ب-تطوير العمل الاداري	٤	٥
ج-تطوير العمل الفني	٥	٦
• المحور الثاني : الاصلاحات على الصعيد الخارجي	٧	٨
أ- تقديم العون الفني	٧	٨
-استشارات مالية ومحاسبية	٧	٧
-استشارات قانونية	٧	٧
-تقاطع بيانات (التدقيق المتقاطع)	٨	٨
ب - متابعة التقارير الصادرة عن الديوان	٧	٧
جـ-نشاط قسم رقابة جودة الاداء	٨	٨
د- التزامات الديوان الواردة في قانون الموازنة العامة الاتحادية		
٣-التقارير الصادرة	٩	١٠
الفصل الثاني: كتب خارج التقارير	١٢	٥٧
١- الكتب الموجهة الى مجلس القضاء الاعلى	١٢	٢٧
٢- الكتب الموجهة الى هيئة النزاهة الاتحادية	٢٨	٤٥
٣- اخرى	٤٦	٥٢
٤- الرقابة المجتمعية	٥٣	٥٧
الفصل الثالث: التقارير الصادرة عن الديوان على وفق القوانين الخاصة	٥٨	١٣٣
١-الحساب الختامي لجمهورية العراق	٥٩	٩٧
* مكافحة الفساد والحد منه	٩٧	١٢٦
* احتياطي الطوارئ	١٢٧	١٣٠
* الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية	١٣٠	١٣١
* الغاء الامتيازات المالية للمسؤولين	١٣١	١٣٣

الفصل الرابع: الظواهر العامة والمشتركة	١٣٥	١٣٩
١- مخالفة القوانين والانظمة والتعليمات	١٣٥	١٣٥
أ- قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم(٣١)لسنة/٢٠١١(المعدل)	١٣٥	١٣٥
ب- قانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ (المعدل)	١٣٦	١٣٦
ج- قانون الإدارة المالية رقم (٦) لسنة /٢٠١٩ (المعدل) وتعليمات تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية	١٣٦	١٣٦
د- تعليمات تنفيذ العقود الحكومية والقوانين والتعليمات الاخرى الخاصة بتنفيذ العقود	١٣٦	١٣٨
٢- أرصدة الحسابات المدينة والدائنة والسلف والامانات	١٣٨	١٣٨
٣- التوقيفات التقاعدية	١٣٨	١٣٨
٤- حصة الخزينة	١٣٨	١٣٨
٥- السيارات والاليات المنسبة للغير	١٣٨	١٣٨
٦السيارات والاليات المفقودة والمسروقة	١٣٨	١٣٨
٧- التجاوزعلى ممتلكات الدولة	١٣٩	١٣٩
٨- عدم تقدير الايرادات او عدم دقتها	١٣٩	١٣٩
٩- القيود النظامية المتقابلة	١٣٩	١٣٩
١٠- مخالفات سجل التوحيد	١٣٩	١٣٩
١١- الدعاوى المقامة من قبل الدوائرعلى الغير وبالعكس	١٣٩	١٣٩
الفصل الخامس: نتائج تنفيذ رقابة الاداء التخصصي	١٤١	١٥٧
١- وزارة الزراعة	١٤١	١٤٣
٢- وزارة الموارد المائية	١٤٣	١٤٥
٣- وزارة الكهرباء	١٤٥	١٤٦
٤ - وزارة الصناعة والمعادن	١٤٦	١٤٧
٥- وزارة النفط	١٤٧	١٤٨
٦ - وزارة البيئة	١٤٩	١٥٠
٧- وزارة التربية	١٥١	١٥١
٨- وزارة الصحة	١٥٢	١٥٣
٩- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	١٥٣	١٥٦
١٠ – وزارة الاعمار والاسكان	١٥٦	١٥٧
١١- محافظة ديالى	١٥٧	١٥٧

الفصل السادس: نتائج تنفيذ رقابة المشروعية	١٥٩	٦٢٨
القسم الأول: مجلس الوزراء	١٥٩	١٦٤
١-المجمع العلمي العراقي	١٥٩	١٦٠
٢-مجلس الخدمة الاتحادي	١٦٠	١٦١
٣-المصرف العراقي للتجارة	١٦١	١٦٤
القسم الثاني: الوزارات	١٦٥	٤٦٨
١- وزارة الداخلية	١٦٥	١٧٦
٢- وزارة الدفاع	١٧٦	١٨٨
٣- وزارة العدل	١٨٩	٢٠٢
٤- وزارة الخارجية	٢٠٢	٢٠٢
٥- وزارة المالية	٢٠٣	٢٢١
٦- وزارة التجارة	٢٢١	٢٢٤
٧- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٢٢٥	٢٢٩
٨- وزارة الهجرة والمهجرين	٢٢٩	٢٣١
٩- وزارة الكهرباء	٢٣٢	٢٥٣
١٠-وزارة النفط	٢٥٤	٢٨٥
١١-وزارة الصناعة والمعادن	٢٨٦	٣٠٠
١٢- وزارة الصحة	٣٠١	٣٨٣
١٣-وزارة التربية	٣٨٤	٤٠٤
١٤- وزارة النقل	٤٠٥	٤٠٨
١٥-وزارة الزراعة	٤٠٨	٤١٦
١٦-وزارة الموارد المائية	٤١٧	٤٣٠
١٧-وزارة البيئة	٤٣٠	٤٣٦
١٨-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	٤٣٦	٤٥٥
١٩-وزارة التخطيط	٤٥٥	٤٥٨
٢٠-وزارة الشباب والرياضة	٤٥٩	٤٦٠
٢١-وزارة الاعمار والإسكان	٤٦٠	٤٦٥
٢٢-وزارة الاتصالات	٤٦٥	٤٦٨

القسم الثالث: الدوائر غير المرتبطة بوزارة والهيئات المستقلة	٤٦٩	٤٨٥
١- مؤسسة السجناء السياسيين	٤٦٩	٤٦٩
٢- امانة بغداد	٤٧٠	٤٧٢
٣- دواوين الاوقاف	٤٧٣	٤٨٠
٤- سلطة الطيران المدني	٤٨١	٤٨٢
٥- هيئة التصنيع الحربي	٤٨٢	٤٨٤
٦- شبكة الاعلام العراقي	٤٨٥	٤٨٥
٧- هيئة الحج والعمرة	٤٨٥	٤٨٥
القسم الرابع: المحافظات	٤٨٦	٦٢١
١- محافظة بغداد	٤٨٦	٤٨٩
٢- محافظة الانبار	٤٨٩	٥٠٠
٣- محافظة صلاح الدين	٥٠٠	٥١٦
٤- محافظة واسط	٥١٦	٥٥١
٥- محافظة كربلاء المقدسة	٥٥١	٥٥٥
٦- محافظة ذي قار	٥٥٥	٥٧٢
٧- محافظة المثنى	٥٧٢	٥٨٦
٨- محافظة بابل	٥٨٦	٥٩٧
٩- محافظة ميسان	٥٩٧	٦٠٤
١٠- محافظة النجف الاشرف	٦٠٥	٦٠٥
١١- محافظة البصرة	٦٠٥	٦١٠
١٢- محافظة ديالى	٦١١	٦١١
١٣- محافظة نينوى	٦١٢	٦١٩
١٤- محافظة كركوك	٦١٩	٦٢١
القسم الخامس: شركات القطاع المختلط	٦٢٢	٦٢٨

الجـداول المرفقــة

الموضوع	رقم الجدول	رقم الصفحة
– التقارير التي لم ترد الإجابة عليها.	١	١٨
– الامتناع او التأخير بالرد على مذكرات وتقارير الديوان واستفساراته .	١٨	٢٦
– تجاوز العجز المتراكم النسبة المسموح بها قانوناً لرأس المال	٢٧	٢٧
– الإدارات التي لم تقدم بياناتها المالية لغاية ٢٠٢٤/١٢/٣١ .	٢٧	٣٧
– عدم استغلال التخصيصات السنوية كلا أو جزءاً منها أو التجاوز عليها.	٣٨	٣٩
– استغلال مراكز الوزارات التخصيصات المعتمدة للدوائر والتشكيلات التابعة لها.	٣٩	٤٠
– عدم الالتزام بقرار مجلس الوزراء رقم(٣٦١) لسنة/٢٠٢٢	٤٠	٤٠
– عدم تقديم دراسة جدوى اقتصادية لمعظم المشاريع المتعاقد على تنفيذها.	٤٠	٤١
– عدم دقة وتحديث الكلف التخمينية للعقود	٤١	٤٢
– عدم تقديم شهادات المنشأ لكافة البضائع والتعاقدات الحكومية.	٤٢	٤٢
– تأخر المناقصين الفائزين بالإحالة (المبلغين بصدور أمر الإحالة) عن توقيع العقود ضمن المدة البالغة (١٤) يوم عمل وبدون توجيه إنذار	٤٢	٤٤
-- عدم قيام بعض الشركات المتعاقد معها بتقديم أعمال مماثلة.	٤٤	٤٤
– قبول خطابات ضمان لا تغطي فترة تنفيذ وصيانة المشروع واستكمال التعاقد قبل التأكد من صحة صدور خطاب الضمان.	٤٤	٤٦
– تدني نسب الانجاز التعاقدي لبعض العقود.	٤٧	٤٨
– عدم قيام بعض الجهات بمفاتحة وزارة التخطيط لغرض التحقق من صحة وسلامة موقف الجهات المتعاقد معها من الناحية القانونية (القائمة السوداء) إضافة الى عدم إعلام كل من وزارة التخطيط والبنك المركزي العراقي ودائرة تسجيل الشركات باسم المتعاقد وعنوانه ومبلغ العقد ومدته حال إكمال إجراءات توقيع العقود.	٤٨	٥٠
– لم يتم اعداد العقد وفق اجراءات الوثائق القياسية الصادرة من وزارة التخطيط بكتابها المرقم (٤١٨٥/٧/٤) في ٢٠١٦/٢/١٢ الخاص بالزام جهات التعاقد بتطبيق الوثائق القياسية على جميع العقود الحكومية اعتباراً من ٢٠١٦/٧/١.	٥٠	٥٠
– عدم قيام قسم التدقيق الداخلي بتدقيق جميع مراحل العقد وتنفيذه واضبارة العقد.	٥٠	٥٢
– استخدام اسلوب الدعوة المباشرة على الرغم من عدم توفر مبرراتها في التعاقد	٥٢	٥٢

– عدم مصادقة العقد من قبل الدائرة القانونية في الادارات بصفتها كاتب العدل	٥٢	٥٣
– عدم تسديد المبالغ الضريبية الواجب تسديدها الى الهيئة العامة للضرائب	٥٣	٥٤
– عدم استيفاء رسم الطابع المالي	٥٤	٥٤
– عدم استيفاء الرسم العدلي	٥٥	٥٥
-- المشاريع المسحوبة من المقاولين خلال سنة ٢٠٢٥	٥٥	٦١
– عدم احتساب الغرامات التأخيرية	٦١	٦٢
– تأييدات الأرصدة المدينة والدائنة	٦٢	٦٣
– الأرصدة المدينة والدائنة الموقوفة والمدورة	٦٣	٦٦
– أرصدة السلف والأمانات الموقوفة والمدورة	٦٦	٦٧
– الأرصدة المدينة والدائنة المخالفة لطبيعتها	٦٧	٦٨
– أرصدة السلف والأمانات المخالفة لطبيعتها	٦٨	٦٨
– عدم تسديد مبالغ استقطاعات التقاعد لهيئة التقاعد الوطنية	٦٨	٦٩
-- عدم تسديد حصة الخزينة العامة من الارباح	٦٩	٦٩
-- السيارات والآليات المنسبة للغير	٧٠	٧١
– السيارات والاليات المفقودة والمسروقة	٧١	٧١
– التجاوز على ممتلكات الدولة	٧٢	٧٤
– عدم تقدير الإيرادات او عدم دقتها	٧٤	٧٥
– عدم تنظيم القيود النظامية المتقابلة	٧٥	٧٥
– مخالفات سجل التوحيد	٧٦	٧٨
– الدعاوى المقامة من قبل الدوائر على الغير وبالعكس	٧٨	٨٠

المقدمة

طبقاً لمقتضيات المادة (٢٨/ اولاً/ أ) من قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (٣١) لسنة/٢٠١١(المعدل) أعدَّ هذا الديوان تقريره السنوي للفترة من (١/١ ولغاية ٢٠٢٥/١٢/٣١) الذي يمثل خلاصة لأهم الملاحظات والانشطة للسنوات (٢٠٢٢ تحقيق،٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥) التي تضمنتها التقارير الرقابية الصادرة عن دوائر التدقيق كافة في بغداد والمحافظات وقد تم استبعاد الملاحظات التي تم غلقها لاتخاذ الجهات الخاضعة للرقابة الإجراءات الكافية لاستيفائها وفقاً للإجابات الواردة إلى هذا الديوان ولغايـة تاريخ ٦/ ٣ /٢٠٢٦ ، كما نود الإشارة الى ان هذا التقرير لا يخضع لنظام المتابعة ولا يتطلب الإجابة على الملاحظات الواردة فيه وإنما تكون الإجابة على الملاحظات التفصيلية الواردة في التقارير المرسلة الى الجهات المعنية.

ويسعى هذا الديوان الى تحقيق اهدافه الواردة في المادة (٤) من قانونه النافذ والمتمثلة بالرقابة والتدقيق على الجهات الخاضعة لرقابته لغرض حماية المال العام، اذ تقوم دوائر الديوان البالغ عددها (٢٠) دائرة مقسمة على (١٦) دائرة رقابية و (٤) دوائر ساندة لغرض القيام بمهامها على الرغم من محدودية اعداد موظفيها البالغ عددهم (٣٦٨٠) موظف منهم (٢١٥٢) موظف رقابي و (١٥٢٨) موظف غير رقابي موزعين على الجهات الخاضعة لرقابته البالغ عددها (٤٧٢٨) جهة و(٢٣) وزارة و(٩٦) جهة غير مرتبطة بوزارة مقسمة على (١٥٧٦) تشكيل/ ادارة رئيسة/ يصدر لها بيانات مالية، (٣١٥٢) تشكيل/ادارة فرعية/ لا يصدر لها بيانات مالية، والذي نتج عن ذلك خلال سنة/٢٠٢٥ اصدار(٧٩٥٠) تقرير وبنسبة انجاز (١٧٠٪) من المخطط فضلاً عن اصدار دائرة التدقيق والمتابعة (٤١١١) كتاب تمثل فحص كتب الإجابة على الملاحظات المثبتة في التقارير الرقابية والواردة من مختلف الجهات الخاضعة لرقابة الديوان حيث بلغ عدد كتب المتابعة (٣٣٢٩) كتاب وبلغ اجمالي الكتب الصادرة عن هيئة التكليفات (٧٨٢) كتاب و (١٩٣٣) استشارة رقابية ومحاسبية وقانونية و(٤٢٥) دورة تدريبية وورشة عمل و(٨٥٢٧) انجازات اخرى تتمثل في (مشاريع، دراسات، تحقيق، تعهدات وغيرها)، وكما مبين في الشكل الوارد لاحقاً.

وقد تم تقسيم التقرير على الفصول الآتية :-

١. الفصل الأول: متابعة تنفيذ اجراءات العمل الرقابي للفترة من (١/١ ولغاية ٢٠٢٥/١٢/٣١).

٢. الفصل الثاني: الكتب خارج التقارير التي تتضمن المخالفات المالية والإدارية والقانونية التي افرزتها أعمال الرقابة والتدقيق والتي تم توجيهها الى الجهات المختصة (مجلس النواب، مجلس الوزراء، مجلس القضاء الأعلى ، هيئة النزاهة الإتحادية ، جهات اخرى) بالإضافة الى الشكاوى وذلك بموجب كتب رسمية صادرة عن هذا الديوان.

٣. الفصل الثالث: التقارير الصادرة عن الديوان على وفق القوانين الخاصة.

٤. الفصل الرابع: الظواهر العامة والمشتركة المتضمنة الملاحظات المتكررة ذات الأثر المهم في بعض الجهات.

٥. الفصل الخامس: نتائج تنفيذ رقابة الاداء التخصصي.

٦. الفصل السادس: نتائج تنفيذ رقابة المشروعية والمتضمنة خلاصة بأهم الملاحظات الواردة في التقاريـــر الرقابية التفصيلية، اذ تم تقسيمه على ما يأتي: –

أ– القسم الاول: الدوائر الرئاسية.

ب– القسم الثاني: الوزارات.

ج– القسم الثالث: الهيئات المستقلة والدوائر غير المرتبطة بوزارة.

د– القسم الرابع: المحافظات.

هـ– القسم الخامس: شركات القطاع المختلط.

٧.الجداول الملحقة: – بلغ عدد الجداول الملحقة (٣٩) جدول تمت الاشارة اليها في الملاحظات الخاصة بكل منها ضمن الفصل الرابع من هذا التقرير.

ويمكن توضيح انجازات الديوان خلال سنة/ ٢٠٢٥ من خلال الشكل ادناه:

(١٥٢٨) موظف غير رقابي

(٢١٥٢) موظف رقابي

اعداد موظفي الديوان
(٣٦٨٠) موظف

دوائر الديوان
(١٦) دائرة رقابية ، (٤) دوائر ساندة

اعداد الجهات الخاضعة للرقابة والتدقيق (٤٧٢٨) جهة

(٢٣) وزارة و(٩٦) جهة غير مرتبطة بوزارة مقسمة على
(١٥٧٦) تشكيل/ ادارة رئيسة /يصدر لها بيانات مالية
(٣١٥٢) تشكيل/ ادارة فرعية/لا يصدر لها بيانات مالية

(٧٩٥٠) تقرير صادر
(١٩٣٣) استشارة رقابية ومحاسبية وقانونية
(٤٢٥) دورة تدريبية وورشة عمل
(٨٥٢٧) انجازات اخرى

الفصل الأول

متابعة تنفيذ اجراءات العمل الرقابي

الفصل الاول
متابعة تنفيذ اجراءات العمل الرقابي
للفترة من ١/١ ولغاية ٣١/ ١٢ / ٢٠٢٥

١- متابعة تنفيذ خطة العمل الرقابي

انطلاقاً من كون المتابعة تمثل أحد الأركان الأساسية للعملية الإدارية لما لها من أهمية في تحديد الانحرافات في العمل الوظيفي وتشخيص أسبابها ووضع السبل والإجراءات الكفيلة لمعالجتها، اذ تم انجاز (٧٩٥٠) تقريراً خلال سنة/٢٠٢٥ تناولت حسابات ختامية وتقارير دورية وزيارات تفتيشية وتقارير تقويم أداء ونتائج تدقيق عقود وغيرها.

٢ – متابعة إجراءات الديوان في مجال الإصلاح الإداري

تضمنت إجراءات الديوان في مجال الإصلاح الإداري محورين الأول داخلي يتعلق بالديوان ذاته والثاني خارجي يتعلق بالادارات الخاضعة لرقابته وكما موضح ادناه: –

المحور الاول الاصلاحات على الصعيد الداخلي:

لقد تضمنت إجراءات الإصلاح الإداري في ديوان الرقابة المالية الاتحادي الجوانب الاتية:

أ– تنمية قدرات الموارد البشرية:

اقام الديوان خلال العام ٢٠٢٥ وللفترة من (١/١ ولغاية ٢٠٢٥/١٢/٣١) عدد من النشاطات التدريبية والتي تضمنت عدة محاور منها (الرقابي والمالي والمحاسبي، الاقتصادي، القانوني) وحسب خطة المركز التدريبي اضافة الى برامج خارج الخطة حيث شملت البرامج التدريبية الآتية: –

اولاً– بلغ اجمالي البرامج التدريبية التي أقامها الديوان (٤٢٥) برنامج تدريبي بعدد مشاركين (١٠٥٩٢) مشارك مصنفة الى:

– اجمالي البرامج التدريبية ضمن الخطة (١٣٢) برنامج تدريبي حيث شارك فيها (٣٣٥٧) متدرب شملت دورات تدريبية وندوات وورش عمل.

– اجمالي البرامج التدريبية خارج الخطة (٢٢٣) برنامج تدريبي حيث شارك فيها (٥٤٤٠) متدرب.

– بلغ اجمالي التكليفات الخاصة في إقامة الدورات المنفذة (٧٠) دورة شارك فيها (١٧٩٧) متدرب.

ثانياً– مشاركة الموظفين في الدورات والمؤتمرات وورش العمل واعداد كتب عدم الممانعة للدراسات داخل العراق بالإضافة الى كتب وتأييد مجلس المهنة وتدريب طلبة المعهد العالي وبلغ اجمالي الاعمال (٧٠٥).

ب – تطوير العمل الاداري:

عمل الديوان على انجاز العديد من التقارير والبرامج والأنظمة التي تعمل على تطوير العمل الإداري وندرج ادناه نبذه عن تلك الإنجازات: –

- عمل الديوان متمثلا بدائرة الشؤون الفنية والدراسات قسم التخطيط والمتابعة على اعداد الخطة الرقابية والخطة الاستراتيجية والخطة التشغيلية للديوان وتطوير وتحديث قاعدة البيانات المتعلقة بملاك الديوان بحسب العنوان الوظيفي وعلى مستوى كل هيئة وكذلك نطاق عمل الديوان مصنف بحسب دوائر التدقيق واعداد التقارير المتعلقة بالخطط والمتابعات الفصلية والسنوية بحسب أنواع

التقارير الصادرة عن دوائر الديوان فضلا عن تزويد مديرية الاعلام والتعاون الدولي بالتقارير المنجزة للديوان لغرض نشرها كملخص عن إنجازات الديوان وتزويد دائرة التدقيق والمتابعة قسم التقرير السنوي بإنجازات الديوان لتضمينها في التقرير السنوي ، وتحديث الهيكل التنظيمي للديوان إضافة الى تحليل استبانة الرضا الوظيفي واستمارة رضا الأطراف المعنية.

- لغرض إحكام السيطرة الفنية الكاملة على مهام الديوان قامت مديرية الرقابة الداخلية بالتدقيق المستندي السابق للصرف لحسابات الديوان وتدقيق رواتب وأجور موظفي الديوان وابداء الرأي والاستشارات بعدد (٦٣٣٨) استشارة وإصدار (٥٣) تقرير وإقامة (٥) دورات بالإضافة الى الاعمال الاخرى بعدد (٢١٥) تضمنت شكوى ومذكرات.
- إدارة وتحديث ونشر وترجمة بيانات الموقع الالكتروني حيث تم نشر خبر بعدد (١٧٥) باللغتين العربية والإنكليزية وخبر حكومي بعدد (٢) إضافة الى إدارة ومتابعة (الشكاوى، البريد الالكتروني المركزي للديوان وبوابة اور الحكومية وكافة الاستفسارات الواردة).
- عمل قسم الرقابة والتدقيق الالكتروني على تطوير أساليب التدقيق باعتماد التدقيق الالكتروني من خلال أنظمة الكترونية وتطبيقها في الإدارات الخاضعة للرقابة وإصدار تقارير عن نتائج اعمال الرقابة والتدقيق.
- من الناحية الإدارية والشؤون المالية تم انجاز اعمال بعدد (١٩٤١) تضمنت (استشارات وابداء راي وتقارير وأنظمة) إضافة الى الاوامر الإدارية بعدد (٢٨٢٧) والاوامر الديوانية بعدد (١٤٦٢) والكتب الخارجية والمذكرات الداخلية بعدد(١٠٤٥).
- إقامة (٧) ندوات توعوية تخص شؤون المرأة منها ندوة تثقيفية حول الابتزاز الالكتروني والتوعية والوقاية بالتعاون مع وزارة الداخلية وندوة توعوية بالتنسيق مع وزارة الصحة حول الكشف المبكر لسرطان الثدي ودورة بعنوان (بناء القدرات القيادية للكوادر النسوية) لموظفات هذا الديوان.
- ساهم الديوان في الكثير من الاعمال التطوعية والتي تدعم المجتمع وزيادة روح التعاون والتكافل الاجتماعي منها تبرعات دار العطاء للمسنين ودار الحنان لشديدي العوق وحملات التبرع بالدم ودعم زيارة اربعينية الامام الحسين (عليه السلام).

ج- تطوير العمل الفني:

عمل الديوان على تطوير العمل في الجوانب المهنية والرقابية والمحاسبية من خلال الآتي: -

- استحداث نافذة الكترونية لمديرية الاعلام والتعاون الدولي ونافذة الكترونية (إجراءات الديوان في تعزيز الشفافية والحد من الفساد) وتصميم واطلاق استبانات الكترونية على بوابة اور الحكومية وإقامة ورش عمل عن الية الوصول للبريد الالكتروني الرسمي للدوائر الرقابية مع خدمة المصادقة الثنائية وانشاء حساب رسمي للديوان على منصة (LinkedIn) يتم نشر نشاطات الديوان بالتزامن مع منصات التواصل الأخرى الخاصة بالديوان واستلام الشكاوى بعدد (٧٩١) بلغ المنجز منها (٥٧٠) خلال عام ٢٠٢٥ إضافة الى متابعة البريد المركزي (info@fbsa.gov.iq).
- تطوير وتحديث الأنظمة ومتابعتها وتقديم الدعم الفني لدوائر واقسام الديوان من قبل مركز الحاسبة الالكتروني والجدول ادناه يوضح أبرز نشاطات المركز: -

نوع النشاط	المنجز
عقود (إبرام وانجاز)	٣
بيان الرأي والاستشارات والدراسات	١٠٨
إجابة الأمانة العامة لمجلس الوزراء ومكتب رئيس الوزراء	١٥
استحداث أنظمة جديدة	٨
مشاركة ملفات وطابعة وأجهزة استنساخ	١١٨
إجراء التعديلات والتطوير على الأنظمة العاملة	٢٥
تأهيل مركز البيانات من خلال: – تجهيز جدار حماية – تجهيز خوادم – تجهيز مبدلات – منظومة الاتصالات – الأمن الفيزيائي	 قيد الانجاز منجز منجز غير منجز غير منجز
تجديد تراخيص برمجيات وأجهزة	٤
أخرى (أعمال يومية روتينية من سحب وحذف واستبدال وتعديل مسار وثائق وسحب كشوفات) على نظام الأرشفة الالكترونية	٦٠٧٢
ورش ودورات (تدريب)	١٢
النسخ الاحتياطي اليومي	٥٠٥
المسح الأمني السيبراني	٥٢٠ إجراء
ادارة قواعد بيانات أنظمة أوراكل	٦١
فحص وصيانة اجهزة متنوعة	٢٦٨٩
تنصيب انظمة الكترونية على حاسبات الديوان	١٣٤
المجموع	١٠٢٧٤

- عمل الديوان على ترجمة العديد من الوثائق التي ترد من المنظمات والمؤسسات الرقابية الدولية فضلا عن المراسلات مع الأجهزة الرقابية الأجنبية وتحقيق التواصل الدولي والجدول التالي يوضح تفاصيل النشاط في هذا الجانب: –

الموضوع	العدد
ايميلات واردة	٢٩
التقارير	٥٠
عقود	٧
اخرى	٢٢

المحور الثاني الإصلاحات على الصعيد الخارجي: –

تمثلت إجراءات الديوان في مجال الاصلاح الاداري على الصعيد الخارجي في الادارات الخاضعة لرقابته وعلى النحو الاتي:

أ– تقديم العون الفني: –

نصت الفقرة (ثالثاً) من المادة (٦) من الفصل الثاني من قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (٣١) لسنة /٢٠١١ (المعدل) على قيام الديوان بتقديم العون الفني في المجالات المالية والمحاسبية وما يتعلق بها من أمور إدارية وتنظيمية، ندرج أدناه نشاطات الديوان في هذا المجال:

- قدم الديوان (٤٨١) استشارة مالية ومحاسبية والتي تم فيها الاستيضاح وبيان الرأي في الأمور الخاصة منها الإجراءات الوقائية للحد من حوادث الاختلاس والتضرر بالمال العام وبيان راي بخصوص القوائم المالية للنظام المحاسبي الحكومي والتعاون في مجال المعايير المحاسبية الدولية ، واعداد (٤) دراسات منها دراسة حول متطلبات اعداد البيانات المالية ودراسة تفصيلية حول قانون الشركات والية توزيع الأرباح بالإضافة الى (١٦) برنامج تدقيقي منها برنامج تدقيق خطابات الضمان وبرنامج تدقيق فحص جودة التقارير الرقابية قبل الإصدار وبرنامج تدقيق حسابات الموازنة الجارية وحسابات الموازنة الاستثمارية وبحث بعنوان مستقبل التدقيق في عصر الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي .
- قدم الديوان عددا من الاستشارات القانونية (داخلية وخارجية) وبيان الرأي لتوضيح التعليمات والاستفسارات عن التشريعات المالية والتعليمات المتعلقة بها والتي ترد إلى الديوان من الإدارات الخاضعة لرقابته حيث قدم (١٤٥٢) استشارة وابداء راي لتوضيح الغموض الذي يكتنف بعض الجوانب القانونية في المعاملات، بالإضافة الى الكتب والمراسلات الخارجية في هذا المجال بواقع (٢٨٤) كتاب و(١٢٤) دعاوى واعمال أخرى بعدد (٨٥٢٧) والتي تشمل (متابعات، شكوى، تعهدات، لجان ونتائج تحقيق) بالإضافة الى إقامة (٤) ورش عن حقوق الانسان.
- تقاطع البيانات الوظيفية بين موظفي الوزارات وفي هذا الجانب نوضح أبرز نشاطات التدقيق المتقاطع والتقاطع الوظيفي.

نوع النشاط	المنجز
تقارير (نتائج تقاطع وظيفي)	١٢٧
إجابة كتب مجلس الخدمة العامة الاتحادي	١٤٩
ايميلات	٢٧
تحديث بيانات الوزارات والمحافظات والدوائر غير مرتبطة بوزارة	٦٢
تقاطع بيانات عقود ٣١٥	١٢٣
إجابة جهات خارجية	١٢٧
المجموع	٦١٥

ب– متابعة التقارير الصادرة عن الديوان:

أصدرت دائرة التدقيق والمتابعة (٤١١١) كتاب تمثل فحص كتب الإجابة على الملاحظات الواردة في التقارير الرقابية والواردة من مختلف الجهات الخاضعة لرقابة الديوان حيث بلغ عدد كتب المتابعة (٣٣٢٩) كتاب وبلغ اجمالي الكتب الصادرة عن هيئة التكليفات (٧٨٢) كتاب بالإضافة الى اعداد كتاب الى هيئة النزاهة يتضمن الكتب التي لم ترد إجابة عليها.

ج- نشاط قسم رقابة جودة الأداء:

يمكن توضيح نشاط قسم رقابة جودة الاداء للفترة من ٢٠٢٥/١/١ ولغاية ٢٠٢٥/١٢/٣١ من خلال الجدول ادناه:-

الفصل	عدد التقارير المخطط فحصها البالغة (٥٪)	عدد التقارير التي تم انجاز فحصها	نسبة التنفيذ %
الفصل الأول	٤٩	١١١	٢٢٧
الفصل الثاني	٤٩	٧٦	١٥٥
الفصل الثالث	٤٨	٣٣	٦٩
الفصل الرابع	٤٨	١٩	٤٠
المجموع السنوي	١٩٤	٢٣٩	١٢٣

د- التزامات الديوان الواردة في قانون الموازنة العامة الاتحادية

حرص الديوان على تنفيذ التزاماته والمسؤوليات الموكله اليه بموجب قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (١٣) للسنوات (٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥) والموقف من إنجازها والجدول ادناه يبين تلك الالتزامات:-

ت	رقم المادة من قانون الموازنة العامة الاتحادية	مضمون الالتزام	الاجراء المتخذ من قبل الديوان
١	٢/أولاً/٥/أ	أجراء التسويات الحسابية بعد تدقيقها من ديوان الرقابة المالية الاتحادي في موازنة السنة اللاحقة ، لاحتساب مستحقات المحافظات من البترو دولار للسنوات السابقة التي لم يجر تخصيص مبالغ لها والمدققة من ديون الرقابة المالية الاتحادي	ارسل هذا الديوان كتابه الصادر الى الامانة العامة لمجلس الوزراء /دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان المرقم بالعدد (٦٠٤٩/١/٢٨/١١) في ٢٠٢٥/٣/٣ .يطلب فيه تزويد هذا الديوان بالكشوفات التفصيلية لسنتي (٢٠٢٣ ، ٢٠٢٤) .
٢	٦	قيام ديوان الرقابة المالية الاتحادي بأعداد تقرير فصلي إلى مجلس النواب يتضمن أوجه الأنفاق من احتياطي الطوارئ	ارسل هذا الديوان كتابه الصادر الى الامانة العامة لمجلس الوزراء /دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان المرقم بالعدد (٦٠٤٩/١/٢٨/١١) في ٢٠٢٥/٣/٣ .يطلب فيه تزويد هذا الديوان بالكشوفات التفصيلية لسنتي (٢٠٢٣ ، ٢٠٢٤) .
٣	١٢/أولاً	يقوم الديوان بتدقيق المستحقات المالية بين الحكومة الاتحادية وحكومة كردستان للسنوات (٢٠٠٤- ٢٠٢٢) بالتنسيق مع ديوان الرقابة المالية في الإقليم	اصدر الديوان العديد من التقارير عن تدقيق الإيرادات النفطية وغير النفطية ونفقات الإقليم المستحقة للفترة من (٢٠٢٣/١/١ ولغاية ٢٠٢٥/٣/٣١) بالإضافة الى تدقيق إيرادات ونفقات إقليم كردستان من (٤/١ ولغاية ٢٠٢٤/٦/٣٠)
٤	١٢/ثانياً/أ	مصادقة هذا الديوان على البيانات الشهرية المقدمة من قبل وزارة الثروات الطبيعية في حكومة الإقليم فيما يخص شحن النفط الخام المنتج من الحقول الواقعة في الإقليم بما لا يقل عن (٤٠٠) (أربعمائة الف برميل يوميا) مع وزارة النفط الاتحادية و بالتنسيق مع ديوان الرقابة المالية في الإقليم	
٥	١٢/ثانياً/د	يقوم هذا الديوان بالتنسيق مع ديوان الرقابة المالية في الإقليم بتدقيق البيانات المتعلقة بالإيرادات غير النفطية الواجب تسليمها الى خزينة الدولة.	
٦	١٢/ثانياً/هـ	أجراء التسويات الحسابية الخاصة بحقوق والتزامات الطرفين النفطية وغير النفطية بعد تدقيقها من ديوان الرقابة المالية الاتحادي بالتنسيق مع ديوان الرقابة المالية في الإقليم على أساس فصلي بما يضمن انسيابية دفع وتسوية تلك المستحقات	
٧	١٣/اولا/ب	يقوم الديوان بالرقابة على حساب حكومة الإقليم الذي يفتح في مصرف معتمد من قبل البنك المركزي لتمويل مستحقات الإقليم .	
٨	١٣/ثانياً	يقوم الديوان بالرقابة على حساب حكومة الإقليم الذي يفتح في مصرف معتمد من قبل البنك المركزي لتمويل مستحقات الإقليم .	
٩	١٣/ثالثاً	يستلم هذا الديوان التقارير الدورية من شركة التدقيق الدولية المتخصصة المنصوص عليها في البند (ثانيا) من هذه المادة وديوان الرقابة المالية في الإقليم	لم يتم تدقيق هذه الحسابات من قبل شركة تدقيق دولية وارسالها الى هذا الديوان.
١٠	١٥	يتم تدقيق اطفاء السلف الحكومية من ديوان الرقابة المالية الاتحادي ومصادقة مجلس الوزراء الاتحادي عليها ، على ان تكون هذه السنة الأخيرة لتسويتها.	تم تزويد وزارة المالية بكشف يتضمن السلف الموقوفة لغاية ٢٠٢٥/٤/١٠ لاتخاذهم ما يلزم في متابعة تسويتها وحسب قانون الإدارة المالية رقم (٦) لسنة/٢٠١٩ (المعدل)، والديوان ملزم بتدقيق المعاملات والسلف وحسب ما يرد من الجهات الخاضعة.

٣- التقارير الصادرة:

من خلال قيام ديوان الرقابة المالية الاتحادي بممارسة أعمال الرقابة والتدقيق على أنشطة وحسابات الجهات الخاضعة لرقابته وفقاً لقانونه المرقم (٣١) لسنة /٢٠١١ (المعدل) والتي أسفرت عن إصدار (٧٩٥٠) تقرير خلال سنة/٢٠٢٥ (للفترة من ٢٠٢٥/١/١ ولغاية ٢٠٢٥/١٢/٣١)كما في الجدول ادناه: -

الوزارة او الجهة	بيانات مالية	موازنة استثمارية	نتائج أعمال	تقارير دورية	تقويم أداء	مهام خاصة	زيارات تفتيشية	عقود	مهام أخرى	مجموع
رئاسة الجمهورية	١	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢
مجلس النواب	٢	٠	٢	٠	٠	٠	٠	٥	١١٣	١٢٢
مجلس الوزراء	٨	٠	١٩	٢٠	٣	٠	٠	٥	٦٧	١٢٢
مكتب رئيس الوزراء	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	١	٣	٥
وزارة المالية	٦٠	١	١٣٣	٢٤	٢	١	٨٣	١٢	١٦٤	٤٨٠
وزارة الدفاع	٦	٠	٢	٣	٠	٠	١	٤٤	٣	٥٩
وزارة الداخلية	١٩	٠	٤٧	٦	٥	٣	١٤	٣٠	٥١	١٧٥
وزارة الاتصالات	٣	١	١٤	٣	٥	٠	٢	٤	١	٣٣
وزارة الدولة لشؤون السياحة والاثار	٢	٠	١	٠	١	٠	٠	٠	٢	٦
وزارة الصحة	٧٠	١٠	١٤٦	٥٥	٢٠	٢	٥١	٦٠	٢٥٦	٦٧٠
وزارة الاعمار والإسكان والبلديات والاشغال العامة	٤٣	٢	١٥٠	٣٠	١٤	٦	١٣	١٣	٩٦	٣٦٧
وزارة التجارة	٥	٠	٤٦	٤	٤	١	١٥	٢٠	٤٧	١٤٢
وزارة التخطيط	٩	٠	١٨	٤	١	٠	٨	١٠	٤٣	٩٣
وزارة التربية	٣٧	١	٧٤	٢٦	١٢	١	٩	٥	٦١	٢٢٦
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	٥٩٢	١٢	١٦٥	٥٣	١٩	١	٢٢	١٧	١٢٢	١٠٠٣
وزارة الثقافة والسياحة والآثار	١٦	٠	٢٩	٧	٥	٠	٦	٧	٢١	٩١
وزارة الزراعة	٢١	٦	٤٦	٩	١٧	٠	١٧	٦	٣٧	١٥٩
وزارة الشباب والرياضة	٢٠	١	١٦	٤	٠	٠	١	٤	٣٥	٨١
وزارة الصناعة والمعادن	٦٥	٢٧	٩٢	١٢	١٤	٠	١	٦٢	٨١	٣٥٤
وزارة العدل	١٢	٠	٣١	٦	١	٠	٢٤	٨	٢٥	١٠٧
وزارة الخارجية	٢	٠	٦	١	٠	٠	٠	٠	٣٢	٤١
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٨	٠	١٧	٢	٣	٠	١٤	١٠	٢٧	٨١
وزارة الكهرباء	٣١	١٧	٧١	١٣	١١	١	١٣	١١٣	١٤٢	٤١٢
وزارة الهجرة والمهجرين	٣	٠	٦	٤	١	٠	٣		٢١	٣٨
وزارة الموارد المائية	١٨	١٤	٣٦	٤	٨	٠	١٠	٦	٢٠	١١٦
وزارة النفط	٤٧	٢٦	١٣٩	٤	١٢	٨	٦	١٣٦	٣٤١	٧١٩
وزارة النقل	٢٢	٦	٣٢	٧	٤	٠	٨	٤	٧٥	١٥٨
مجلس الخدمة الاتحادي	١	٠	١	١	٠	٠	٠	٠	٢	٥
هيئة النزاهة الاتحادية	١	٠	٢	٢	١	٠	٠	٥	٤٩	٦٠
مجلس الدولة	١	٠	٠	١	٠	٠	٠	١	٥	٨
مستشارية الأمن القومي	١	٠	٢	١	٠	٠	٠	٣	١١	١٨
جهاز الامن الوطني	٠	٠	١	١	٠	٠	٠	١	٢	٥
جهاز مكافحة الإرهاب	١	٠	٢	١	٠	٠	٠	٢	٠	٦
جهاز المخابرات الوطني العراقي	٢	٠	١	١	٠	٠	٠	٣	٠	٧
مؤسسة الشهداء	٢	٠	٣	١	٠	٠	٠	١	١	٨
جهاز الامن القومي	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٢	١	٤

الوزارة او الجهة	بيانات مالية	موازنة استثمارية	نتائج أعمال	تقارير دورية	تقويم أداء	مهام خاصة	زيارات تفتيشية	عقود	مهام أخرى	مجموع
مؤسسة السجناء السياسيين	١	٠	٧	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٨
هيئة الحشد الشعبي	٢	١	٢	٠	٠	٠	٠	٠	١	٦
هيئة دعاوى الملكية	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١
هيئة التصنيع الحربي	٠	١	٣	٠	٠	٠	٠	٨	١	١٣
هيئة الاعلام والاتصالات	١	٠	٢	٢	٠	٠	٠	٠	٢	٧
الدوائر غير المرتبطة بوزارة	٦٨	٦	١٨٣	٥١	١٦	٥	٢٧	٢٥٠	٢١٢	٨١٨
اتحادات وجمعيات ونقابات واندية رياضية	١٠٠	٠	١٥	٠	٠	١	١	٠	٥٠	١٦٧
ديوان الوقف المسيحي والديانات الأخرى	٣	٠	٢	٢	٠	٠	٠	١	٧	١٥
شبكة الاعلام العراقي	٢	٠	١	١	٢	٠	٢	١	٠	٩
الهيئة العليا للسيطرة على المواد	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	١
المحكمة الاتحادية العليا	١	٠	١	٢	٠	٠	٠	٠	٤	٨
الهيئة العليا للحج والعمرة	٠	٠	٩	٠	٠	٠	١	٠	١٣	٢٣
الهيئة العليا للمساءلة والعدالة	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	١
مجلس القضاء الأعلى	٣	٠	٢	٣	٠	٠	٣	٠	٧٤	٨٥
البنك المركزي العراقي	٧	٠	١	٢	١	٠	١	١٠	٢٠	٤٢
الهيئة الوطنية للاستثمار	١٧	٠	٢٦	٤	٦	١	١	١	٢٨	٨٤
المفوضية العليا المستقلة للانتخابات	٠	٠	٣	١	٠	٠	٢	٢	١	٩
المفوضية العليا لحقوق الانسان	١	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٢
اللجنة الاولمبية الوطنية العراقية	١	٠	٥	٠	٠	٠	٠	٢	١٠	١٨
اللجنة البارالمبية الوطنية العراقية	١	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٣	٥
جمعية الهلال الأحمر	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	١
أمانة بغداد	٣	١	١٥	١	٥	٠	٢	١٩	٥٦	١٠٢
ديوان الوقف السني	٣	٠	١٣	٢	٠	٠	٢	٢	١٩	٤١
ديوان الوقف الشيعي	٢	٠	١٠	٥	٠	٠	٠	٣	٩	٢٩
شركات قطاع مختلط	٤٦	٠	٢٣	١	١	٠	١		٢٣	٩٥
محافظة بغداد	٥	٠	١٩	٤	٧	٠	٥	١٥	٣٤	٨٩
محافظة البصرة	١	٠	٦	٠	٠	٠	٠	٥	١	١٣
محافظة ديالى	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١
محافظة المثنى	١	٠	٢	٠	١	٠	١	٢	٢	٩
محافظة الانبار	١	٠	١	٠	٠	٠	٠	٧	٠	٩
محافظة ذي قار	١	٠	٣	٠	٠	١	٠	٠	٣	٨
محافظة صلاح الدين	٣	٠	٧	٠	٠	٠	١	٤	٢	١٧
محافظة ميسان	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣	٣
محافظة نينوى	١	٠	١	٠	٠	٠	٠	٣	٠	٥
مجلس محافظة ميسان	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١
مجلس محافظة ذي قار	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١
صندوق اعمار ذي قار	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١
مكتب المفتش العام لمؤسسة الشهداء	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١
تكليفات وتقارير خبرة/المنطقة الخامسة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢١٢	٢١٢
تقارير سنوية لدوائر الديوان	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٧	٧

الفصل الثاني

كتب خارج التقارير

الكتب خارج التقارير

يتضمن هذا الفصل جزء من المخالفات المالية والإدارية والقانونية التي افرزتها أعمال الرقابة والتدقيق والتي تم توصيلها الى الجهات المختصة بناءً على طلبها (مجلس النواب، مجلس الوزراء، مجلس القضاء الأعلى، هيئة النزاهة الإتحادية، اخرى) بالإضافة الى الشكاوى وذلك بموجب كتب رسمية صادرة عن هذا الديوان خلال الفترة من (١/١ ولغاية ٢٠٢٥/١٢/٣١)، وأدناه أهم تلك الكتب الصادرة: –

١– الكتب الموجهة الى مجلس القضاء الاعلى

كتاب دائرة تدقيق المنطقة الثانية المرقم (١٣٢٥) في ٢٠٢٥/١/١٥ الخاص بتدقيق العقد المبرم بين شركة نفط ذي قار وشركة بوناتي الإيطالية حول فرق المبلغ بين الكلفة التخمينية والعقد المبرم بتاريخ ٢٠٢٣/٥/١١ حول مشروع حقن الماء في التربة في حقل الناصرية النفطي (الكطيعه)}، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٤/أ)، (٥)، (٦)، (٧):

أ– عدم مخاطبة الفريق الكلفوي في الوزارة لمعرفة المبلغ الواجب تخصيصه للعقد أعلاه علما أنها الجهة المعنية بتحديد الكلف الخاصة بالأمور الفنية أو مخاطبة الشركات النفطية الأخرى كما جرى في عقود سابقة خلافاً للمادة (٢/اولاً–د) من الفصل الثاني من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ التي نصت على (وجود كلفة تخمينية علنية محدثة للمقاولة أو لمقاولات المشروع معدة من جهة فنية مختصة مبنية على أساس الدراسة الشاملة لأسعار السوق السائدة عند إعدادها) ، إذ تم استحصال موافقة المدير العام لشركة نفط ذي قار على أصل كتاب هيئة المشاريع المرقم (١٧٣٨) في ٢٠٢٠/١١/١٤ بإدراج المشروع ضمن الموازنة التشغيلية وتوفر تأييد التخصيص المالي بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٢٦ البالغ (٣٥٠٠) ألف دولار (ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف دولار) واعتبار المبلغ أعلاه ككلفة تخمينية بموجب كتاب هيأة المشاريع المرقم (٢٠٠٤) في ٢٠٢٠/١١/٢٩ لعدم إمكانية تخمين الكلفة الخاصة للعقد كونه يتضمن إعداد دراسة وهو المشروع الأول من نوعه في الشركة .

ب– لم تقم شركة بوناتي بمراجعة الهيئة العامة للضرائب لغرض الحصول على براءة الذمة للعقد أعلاه على الرغم من توجيه شركة نفط ذي قار ذلك بموجب رسالتها الالكترونية المرقمة (١٦٣١٩) في ٢٠٢٤/٧/٢٥ ، إضافة إلى عدم وجود ما يؤيد قيام شركة نفط ذي قار بتزويد قسم التقاعد والضمان الاجتماعي فرع ذي قار بأسماء العاملين من العراقيين والأجانب لدى الشركة أعلاه حسب طلبها بموجب كتابها المرقم (٥٤٢٤) في ٢٠٢٤/٩/٢٥ خلافاً للبند (الثاني/١٥) من شروط العقد الموقع بين الطرفين التي تنص (يخضع هذا العقد للضرائب والرسوم المفروضة قانوناً ولا يتم إطلاق المستحقات المالية للطرف الثاني إلا بعد جلب براءة ذمة من الهيئة العامة للضرائب ودائرة الضمان الاجتماعي فرع ذي قار) .

ج- عدم قيام شركة بوناتي بدفع الغرامات التأخيرية التي بذمتها إلى وزارة التجارة/دائرة تسجيل الشركات/قسم الشركات الأجنبية حسب كتابها المرقم (٤٠٠٧٠) في ٢٠٢٢/١١/٢ المتضمن (صحة صدور إجازة تسجيل الشركة أعلاه ومطالبة شركة نفط ذي قار بالإيعاز إليها لغرض تسديد الغرامات التأخيرية وتقديم المعلومات المطلوبة).

د- لم تقم شركة نفط ذي قار بفرض الغرامات التأخيرية بحق شركة بوناتي على الرغم من انتهاء المرحلة الأولى من العقد بتاريخ ٢٠٢٤/٧/٣ خلافاً للبند (ثانيا/٦) من شروط العقد التي تنص (في حال تأخر الطرف الثاني في تنفيذ التزاماته التعاقدية ولسبب يعود إليه خلال المدة الكلية للعقد يتحمل غرامة تأخير).

كتاب دائرة تدقيق المنطقة الثانية المرقم (٣٤٧٨) في ٢٠٢٥/٢/٤ الخاص بالقضية رقم (١٣٧٨ق/٣/٢٠١٩) والمتضمن ارسال الأوليات التي لم يتم تزويد الهيئة الرقابية المختصة بها من قبل شركة نفط البصرة الخاصة بالفقرة (٤) من التقرير ذي العدد (٢٤٨/٣/٨/١٤) في ٢٠٢٤/١/٤ والتي تم طلبها بموجب كتاب هيئة النزاهة الاتحادية/مديرية تحقيق البصرة بكتابهم المرقم (٣٩٢) في ٢٠٢٤/٧/١٨، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلين (١)، (٢):-

أ- تضمنت الفقرة رقم (٤) من تقرير الهيئة الرقابية المختصة أعلاه بيان عدم التمكن من استكمال اجراءات التدقيق بسبب عدم تزويد الهيئة الرقابية المختصة بالمعلومات والاولويات من قبل شركة نفط البصرة والمبينة تفاصيلها بالجدول أدناه:

ت	رقم وتاريخ الكتاب أو المذكرة	رقم الفقرة	تفاصيل الفقرة
١	(٢٦٦٠١/٣/٨/١٤) في ٢٠٢٣/١٠/١٢	١	نسخة من نتائج التحليل الفني والتجاري للمناقصات قبل وبعد إجراء عملية التدوير.
٢		٢	قرارات لجنة الإدارة المشتركة (JMC) الخاصة بالمصادقة على إحالة المناقصات قبل وبعد إجراء عملية التدوير.
٣		٣	نسخة من كافة المخاطبات والمفاوضات التي حصلت بين مشغل حقل الرميلة النفطي (British Petroleum) والشركات المؤهلة لإحالة المناقصات عليها لغرض تخفيض أسعار عروضها التجارية السابقة (قبل التدوير).
٤		(٤ ، ٥)	نسخة من كافة الكتب المرسلة من قبل شركتكم إلى وزارة النفط المتضمنة إرسال أولويات المناقصات المذكورة أعلاه مع كافة الإجابات على تلك الكتب وحسب التسلسل الزمني لتلك المخاطبات.
٥		٨	كشف يتضمن نسب الانجاز المادي (المخطط ،الفعلي) والمالي لعقود المناقصات
٦	(٥٦٦) في ٢٠٢٣/١١/٢	١	الكلف التي تحملتها شركة نفط البصرة نتيجة قيامها بإعادة تدوير المناقصات والمتمثلة بكافة رواتب ومخصصات موظفي شركة(British Petroleum)
٧		٢	البيانات المالية لأخر (٥) سنوات للشركات التي تمت الإحالة عليها
٨	(٤٧) في ٢٠٢١/١/١٧	١٥	كشف تفصيلي بملاحق العقود

ب- من خلال فحص وتدقيق الاجابة الواردة بكتاب شركة نفط البصرة المرقم (٢٩٣٧) في ٢٠٢٤/١٠/٨ لاحظت الهيئة الرقابية المختصة الاتي: -

اولا– لم يتضمن كتاب الشركة انفاً اية اجابات على الفقرات الواردة بالتسلسلات المرقمة (١، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧) من الجدول اعلاه مما تعذر على الهيئة الرقابية المختصة تدقيقها وابداء الرأي بشأنها.

ثانيا–اقتصرت اجابة الشركة على الفقرتين المرقمتين (٢، ٨) من أصل الفقرة رقم (٤) من تقرير الهيئة الرقابية المختصة المرقم (٢٤٨) في ٢٠٢٤/١/٤ الواردتين بالجدول الخاص بالفقرة رقم (١) من هذا التقرير وادناه نتائج تدقيق كل منهما:

رقم الفقرة	مضمون اجابة الشركة بموجب كتابها أعلاه	الملاحظات
٢	نشيركم الى رسالة شركة البصرة للطاقة المحدودة المرقمة (١١٣٢٤) في ٢٠٢٤/٨/١٢ مع الأوليات المرافقة التي تضمنت الاتي: أ–ان تدوير المناقصات هو عملية طرحها وانه بعد اكتمال التحليل الفني تمت دعوة مقدمي العطاءات الذين اجتازوا التقييم لتقديم عروضهم التجارية للنطاقات المنقحة. ب–ان احالات المناقصات تمتثل لعقد الخدمة الفني وإجراءات الشراء المعمول بها في الحقل والمصادق عليها بتاريخ ٢٠١٠/٥/٢٠ بموجب قرار لجنة الإدارة المشتركة لحقل الرميلة المرقم (٣٣) لسنة/٢٠١٠ المرافق صورة منه . ج–تناولت الرسالة أعلاه شرحاً مفصلاً عن المناقصات والموافقات الخاصة بها من قبل لجنة الإدارة المشتركة .	لدى تدقيق قرار لجنة الإدارة المشتركة المرقم (٣٣) لسنة/٢٠١٠ المرافق لكتاب محكمتكم تبين ان مضمونه (موافقة لجنة الادارة المشتركة على اعتماد إجراءات الشراء الخاصة بحقل الرميلة النفطي) ولم يتضمن المصادقة على إحالة المناقصات قبل وبعد إجراء عملية التدوير لذا تعذر علينا ابداء الرأي في صحة الإجراءات المتبعة في الاحالات قبل وبعد إجراء عملية التدوير.
٨	ان جميع العقود التي تم تدويرها كانت منجزة وحسب ما جاء بمحضر نتائج التحقيق الإداري من قبل اللجنة المشكلة بقرار من مجلس الوزراء الوارد الينا ضمن كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء/الدائرة القانونية المرقم (١٤٤٥) في ٢٠٢٤/٣/١٨ وتم تسليمها بشكل كامل وبنسبة تنفيذ (١٠٠٪) .	لم تزود الهيئة الرقابية المختصة شركة نفط البصرة بتواريخ انجاز التعاقدات التي تم تدويرها والوثائق المعززة لها مما تعذر علينا التأكد من إنجاز المشاريع ضمن المدد التعاقدية المحددة لها وعدم تحمل شركة نفط البصرة للأضرار الناجمة عن عدم التنفيذ خلال المدد التعاقدية .

كتاب دائرة تدقيق المنطقة الثانية المرقم (٦٦٨٧) في ٢٠٢٥/٣/٦ الخاص بمشروع نصب عدادات الغاز الخام لمحطات الكبس في الرميلة الشمالية والجنوبية} والمتعلقة بالعقدين المبرمين بين شركة نفط الجنوب (نفط البصرة حالياً) وبين شركة (FMC) أمريكية الجنسية بتاريخ ٢٠١١/٧/١١ و٢٠١١/٧/١٤، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٥)،(٦)، (٧):–

أولا– لم تتم المصادقة على دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروعين من قبل وزارة التخطيط والتي تم تزويد الهيئة الرقابية المختصة بها بموجب كتاب شركة نفط البصرة/قسم الرقابة والتدقيق الداخلي بكتابهم المرقم (١١٩٦٣٧) في ٢٠٢٤/١٢/١٢ خلافاً للمادة (٣–اولاً–أ) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة/٢٠٠٨ والتي نصت على {وجود مصادقة مسبقة من وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي على تقارير الجدوى الفنية والاقتصادية المعدة بموجب تعليمات رقم (١) لسنة/١٩٨٤ الصادرة عن مجلس التخطيط (الملغى) على ان ترافق بها استمارة طلب المشروع (استمارة متابعة تنفيذ المشاريع الاستثمارية) عند مناقشة المشروع لإدراجه في الخطة مع مراعاة خصوصية مشاريع التأهيل}.

ثانيا– قامت شركة نفط البصرة بإحالة المشروع أعلاه الى شركة (FMC) على اعتبارها شركة رصينة وحسب ما جاء بكتاب شركة نفط البصرة/قسم الرقابة والتدقيق الداخلي المرقم (١١٩٦٣٧) في ٢٠٢٤/١٢/١٢ دون الاطلاع على حساباتها الختامية للسنوات الخمسة الماضية ودون الاطلاع على أعمالها المماثلة خلافاً لكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (١٥٤٢٧) في ٢٠٠٩/٥/٢٤ والمتضمن{ان يكون مؤشر الحسابات الختامية للشركات الرصينة المتعاقد معها للسنوات الخمسة الماضية ايجابي

وان تكون الشركة مستمرة بنشاطها التخصصي للسنوات الخمسة الماضية من خلال عرض لحجم التزاماتها (عقودها) للسنوات الخمسة الماضية}.

ثالثا- أبرمت شركة نفط البصرة العقدين أعلاه مع الشركة المصنعة (FMC) دون تهيئة المعلومات الفنية والمواصفات التشغيلية للغاز في المواقع المراد نصب العدادات فيها وهي مخارج محطات (newdegassing) في كل من حقلي الرميلة الجنوبية والشمالية حسب ما مبين بالمحضر المؤرخ في ٢٠١٣/٤/١٠ والموقع بين ممثلي شركتي نفط البصرة وغاز الجنوب إذ ان مواصفات الغاز الخام التي صنعت لها العدادات موضوع التدقيق لا تتلاءم مع العدادات المصنعة لأغراض التحاسب المالي وحسب ما جاء بالمحضر الموقع بين ممثلي شركات نفط البصرة وغاز الجنوب وغاز البصرة في ٢٠١٤/١/١٥ مما ادى الى عدم الاستفادة من العدادات لغاية تاريخ إعداد التقرير الرقابي باستثناء (٤) عدادات تم إجراء التعديلات عليها.

كتاب دائرة تدقيق المنطقة السابعة المرقم (١٣٤٤٩) في ٢٠٢٥/٥/٢٥ الخاص بتدقيق الأوليات وسجلات التشغيل وتقارير المختبرات والسجل المركزي لوحدة السيطرة الخاصة بعمل شركة (Italifluid) الإيطالية المتعاقدة مع شركة بتروناس في حقل الغراف النفطي، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٢)، (٤)، (١٦): -

أولا- تم وصف المشروع ضمن نطاق العمل (Scope of work) على أن تكون مدة اكتمال المشروع (٩) أشهر والسعة التصميمية (٣٠) ألف برميل/يوم من النفط بمبلغ صيانة وإيجار ضفة العزل (٧١٦٠٠٠) دولار شهرياً (سبعمائة وستة عشر ألف دولار شهرياً) مع استخدام الغاز المصاحب في تشغيل مولدات الطاقة بمدة تأجير (١٤) شهر قابلة للتمديد (٦) أشهر على أن يبدأ التشغيل والإنتاج في ٢٠٢٠/٢/١، ولدى الهيئة الرقابية المختصة بخصوص ذلك الآتي:-

(١) تأخر الشركة المتعاقد معها (Itali fluid) في انجاز المشروع خلال مدة (١٣) شهر عن تأريخ الانجاز التعاقدي ، إذ تم إنجاز الضفة بتأريخ ٢٠٢١/١٢/١٤ حسب كتاب شركة نفط ذي قار المرقم (٢٢٠٣٣) في ٢٠٢١/١٢/١٤ المرسل إلى شركة النفط الوطنية ودخولها في العمل بتأريخ ٢٠٢٢/٤/٨ في حين إن تأريخ التشغيل والإنتاج التعاقدي في ٢٠٢٠/٢/١.

(٢)-لم يتم استخدام الغاز المصاحب في تشغيل مولدات الطاقة الكهربائية أو الاستفادة منه من خلال استثمار الغاز وتحقيق عوائد للخزينة العامة من خلال عزل الغاز وبيعه إلى شركة غاز الجنوب ، إذ تحمل المؤجر تكاليف وقود (زيت الغاز) لتشغيل المولدات الخاصة به.

ثانيا- تم أشعار مشغل حقل الغراف شركة (بتروناس الماليزية) من قبل شركة نفط ذي قار بموجب الرسالة المرقمة (٢١١٩) في ٢٠٢١/٢/٧ بضرورة إنهاء عقد الضفة المؤجرة نتيجة الإخلال بالشروط المتفق عليها وعدم انجاز العقد خلال الفترة التعاقدية، وقد تم رفض الإنهاء من قبل المشغل والشركة المتعاقد معها خلال اجتماع لجنة الإدارة المشتركة رقم (٤٦) ، إذ اقترح المشغل التريث بإنهاء العقد لغاية نهاية سنة/٢٠٢١ وبدون كلف تفادياً للخسائر المادية المترتبة على إنشاء الضفة المؤجرة بشرط رفع نسبة التقليص من حقل الغراف لتحقيق الجدوى الاقتصادية للمشروع .

ثالثا- تم الموافقة من شركة نفط ذي قار على إبقاء ضفة العزل المؤجرة في منطقة حقل الغراف لغاية نهاية عام /٢٠٢٤ بموجب كتابها المرقم (٢٩٧٩٣) في ٢٠٢٣/١٠/١٦ بناءً على طلب مشغل حقل الغراف النفطي (شركة بتروناس الماليزية)

بموجب رسالتها المرقمة (٨٤٩١-١٤٠٩٢٣) في ٢٠٢٣/٩/١٩ ، على الرغم من انتهاء فترة التأجير بتاريخ ٢٠٢٣/٦/٧.

كتاب دائرة تدقيق المنطقة الثانية المرقم (٢٢٠٩٢) في ٢٠٢٥/٨/٢٧ الخاص بالقضية الجزائية المرقمة (٣٣ ق٣/٢٠٢٤) والمتضمن بيان المخالفات المالية والادارية الخاصة بالقضية المشار إليها أعلاه المتضمنة {الاخبار الخاص لمكان البئر المرقم (R-636) والذي نتج عنه عدم وجود شواهد نفطية عند حفر البئر أعلاه للعقد المرقم (PRJ-09-3947) في ٢٠١٧/٩/٢١ حقل مشرف المبرم بين شركة نفط البصرة وشركة (TPIC) تركية الجنسية ضمن أعمال هيئة تشغيل حقل الرميلة الشمالية}، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١)، (٢)، (٤): -

اولا- قامت شركة نفط البصرة بالتعاقد مع شركة (TPIC) على حفر البئر (R-636) بمبلغ (٦٤٠٠) ألف دولار (ستة ملايين وأربعمائة ألف دولار) بما يعادل (٧٥٦٤٨٠٠) ألف دينار(سبعة مليارات وخمسمائة وأربعة وستين مليون وثمانمائة ألف دينار) بسعر صرف (١١٨٢) دينار (ألف ومائة واثنان وثمانون دينار) للدولار الواحد بموجب البند رقم (٤) من التعديل الثاني للعقد ولدى الهيئة الرقابية المختصة بشأنه الآتي:-

(١) تحملت شركة نفط البصرة مبلغ (٦٧٢٤٩) دولار (سبعة وستون ألف ومائتان وتسعة واربعون دولار) بما يعادل (٧٩٤٨٨) ألف دينار (تسعة وسبعون مليون واربعمائة وثمانية وثمانون الف دينار) بسعر صرف (١١٨٢) دينار (ألف ومائة واثنان وثمانون دينار) اضافة لقيمة العقد عن تكاليف حفر (٢٥) متر إضافي للبئر رقم (R-636) وحسب ما جاء بكتاب شركة نفط البصرة المرقم (٧٣١٩٠) في ٢٠٢٥/٧/٢٨ نتيجة لحفر البئر في منطقة التشبع المائي وحسب ما جاء بمحضر التحقيق رقم (٣٤) في ٢٠٢٤/٤/٢٩ الخاص باللجنة المشكلة بموجب الامر الاداري المرقم (٨٩٨٩) في ٢٠٢٤/١/٢٨ على الرغم من إن أعماق البئر بعد إضافة الحفر الاضافي أصبحت (٢٥٢٥) متر خلافا للبند {(price: note-1 Art-6: contract) من العقد المتضمن {في حال الحاجة الى زيادة الحفر لأكثر من (٣٣٣٠) متر وبحد اقصى (٧٠) متر اضافي يتم احتساب مبلغ قدره (١٨٩٠) دولار (الف وثمانمائة وتسعون دولار)} لكل متر.

(٢) انخفاض معدل التدفق الفعلي للنفط من البئر (R-636) بالمقارنة مع الابار المقاربة له المرقمة (٣٦٧,٦٤٤,٦٣٧) بنسبة (٥٢٪,١٤٪,١٢٨٪) على التوالي على الرغم من ان الضغط المكمني للبئر المرقم (R-٦٣٦) مقارب للضغط المكمني الخاص بالآبار وحسب ما جاء بكتاب شركة نفط البصرة المرقم (٧٣١٦٣) في ٢٠٢٥/٧/٢٨ مما يؤشر وجود مشاكل في انتاجية البئر وكما مبين ادناه:-

التفاصيل	رقم البئر				النسبة %		
	٦٣٦ (١)	٣٦٧ (٢)	٦٤٤ (٣)	٦٣٧ (٤)	(١/١-٢)	(١/١-٣)	(١/١-٤)
معدل التدفق الفعلي للنفط (ب/ي)	١٩٩٦	٢٤٩١	٢٢٧٨	٤٥٤٣	(٢٥)	(١٤)	(١٢٨)
الضغط المكمني (PSI)	٢٩٣٢	٣٧٩٤	٢٨٦٧	٢٨٨٩	(٢٩)	٢	١

(٣) انخفاض معدل الانتاج السنوي للبئر(R-636) من النفط الخام بالمقارنة مع الابار المقاربة له المرقمة (٦٣٧,٦٤٢,٦٤٥) بنسبة (٣٨٪، ٧١٪، ٣٨٪) على التوالي وحسب ما جاء بكتاب شركة نفط البصرة المرقم (٧٣١٦٣) في ٢٠٢٥/٧/٢٨ وكما مبين أدناه: -

التفاصيل	رقم البئر					النسبة %		
	٦٣٦ (١)	٦٣٧ (٢)	٦٤٢ (٣)	٦٤٥ (٤)		(١/٢-١)	(١/٣-١)	(١/٤-١)
معدل الانتاج السنوي (ألف برميل/سنة)	٤٧٦	٧٦٧	١٦٥٠	٧٦٩		٣٨	٧١	٣٨

ثانيا- من خلال تدقيق محضر اللجنة التحقيقية المشكلة بموجب الامر الإداري المرقم (٨٩٨٩) في ٢٠٢٤/١/٢٨ في محضر التحقيق رقم (١) في ٢٠٢٥/٤/٢٤ والمتضمن (عدم وجود هدر بالمال العام كون البئر منتج) لوحظ الآتي: -

(١) عدم قيام اللجنة باحتساب كلفة انعاش البئر والكلف التشغيلية الخاصة به لاستخراج الأرباح المتحققة من البئر التي تحملتها الشركة نتيجة لحفر البئر في منطقة التشبع المائي إذ اكتفت بمقارنة الايراد المتحقق من البئر لغاية ٢٠٢٤/١/٣١ والبالغ (١٤٠) مليون دولار (مائة وأربعون مليون دولار) مع تكاليف حفر البئر البالغة (٧) مليون دولار (سبعة ملايين دولار) لتبين بأن الربح المتحقق من البئر هو (١٣٣) مليون دولار (مائة وثلاثة وثلاثون مليون دولار).

(٢) لم تأخذ اللجنة المشار إليها أعلاه بنظر الاعتبار المنفعة المفقودة نتيجة لتأخر إنتاج البئر لضعف الضغط المكمني ولم تبرر الشركة أسباب ذلك لعدم إجابتها على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (٤٤٨) في ٢٠٢٥/٥/٢٥ ولغاية تاريخ إعداد التقرير الرقابي.

ثالثا- وافق مدير عام شركة نفط البصرة السابق على صرف مستحقات شركة (TPIC) المثبت على كتاب هيئة الحقول المرقم (١٥٨٦) في ٢٠١٨/٣/٢٩ للعقد المرقم (PRJ-09-3947) للبئر(R-636)البالغة (٦٣٨٩) ألف دولار (ستة ملايين وثلاثمائة وتسعة وثمانون ألف دولار) بما يعادل(٧٥٥١٧٩٨) ألف دينار (سبعة مليارات وخمسمائة وواحد وخمسين مليون وسبعمائة وثمانية وتسعين ألف دينار) بسعر صرف (١١٨٢)دينار (ألف ومائة واثنان وثمانون دينار) للدولار الواحد بعد إضافة كلفة حفر(٢٥) متر إضافية للبئر البالغة (٤٧) ألف دولار (سبعة وأربعون ألف دولار) واستقطاع كلف المجسات غير المسجلة البالغة (٥٩) ألف دولار (تسعة وخمسون ألف دولار) على الرغم من عدم جريان البئر واستخدامه بتاريخ ٢٠١٩/٩/١ والعقد (تسليم مفتاح) ولم تبرر الشركة أسباب ذلك لعدم إجابتها على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (٤١٥) في ٢٠٢٥/٥/٢٠ ولغاية تاريخ إعداد التقرير الرقابي.

كتاب دائرة تدقيق المنطقة الثانية المرقم (٢٣٤٦٥) في ٢٠٢٥/٩/١١ الخاص بالقضية المرقمة (٢٧ق/٢٠٢٥/٤) المتضمن {إجراء التدقيق المالي والمحاسبي وبيان أن كانت هناك مخالفات ومقدار الضرر بالمال العام من خلال قيام مصفى ذي قار النفطي بشراء أثاث مكتبي بموجب الطلبية المرقمة (٣٣) في ٢٠٢٣/٤/١٠}، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلين (١)، (٣): -

اولاً– اعتمدت شركة مصافي الجنوب بتنفيذ حالات الشراء من خلال استدراج عروض من شركات و مكاتب القطاع الخاص من الأسواق المحلية وتم اختيار عرض شركة (فانة للأثاث المكتبي) وبمبلغ (٤٩٥٠٠) ألف دينار (تسعة و أربعين مليون وخمسمائة ألف دينار) لشراء الأثاث الخاص بالطلبية المرقمة (٣٣) وإن جميع العروض مقدمة من قبل القطاع الخاص ولا يوجد من بينها عرض مقدم من إحدى شركات القطاع العام خلافا للمادة {٧–أولاً–ج–(١)}من القسم الثالث من تعليمات تسهيل تنفيذ قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية (٢٠٢٣،٢٠٢٤،٢٠٢٥) رقم (١٣) لسنة/٢٠٢٣ المتضمنة {يتم إدراج (٣) عروض في الأقل للمشتريات التي تزيد على (١٠) مليون دينار (عشرة ملايين دينار) ولغاية (١٠٠) مليون دينار (مئة مليون دينار) على أن يكون أحدها من القطاع العام المدرجة في دليل المنتجات المحلية}.

ثانيا– تم تجزئة طلبية الشراء المرقمة (٣٣) في ٢٠٢٣/٤/١٠ لتكون فقراتها (١٢) فقرة بدلاً من (٢٢) فقرة وحسب ما جاء بمذكرة شعبة الرقابة والتدقيق في مصفى ذي قار المرقمة (٢٤٢) في ٢٠٢٣/٦/١٢ خلافاً للمادة (٧–ثانياً) من القسم الثالث من تعليمات تسهيل تنفيذ قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنوات المالية (٢٠٢٣،٢٠٢٤،٢٠٢٥) رقم (١٣) لسنة/٢٠٢٣ المتضمنة (لا يجوز تجزئة المشتريات للسلع والخدمات بقصد إدخالها ضمن الصلاحيات المنصوص عليها في تعليمات الموازنة الاتحادية).

كتاب دائرة تدقيق المنطقة الثانية (٣١٠٨٠) في ٢٠٢٥/١١/٢٦ الخاص ببيان المخالفات المالية والادارية الخاصة بتجهيز مستلزمات السلامة (كفوف وكمامات) من خلال عقد طعام في هيئة تشغيل حقل الزبير} والإخبار المتضمن {إصدار طلبات عمل تتضمن تجهيز مستلزمات سلامة (كفوف وكمامات) من خلال عقد الطعام في هيئة تشغيل حقل الزبير إلى موظفي هيئة تشغيل الزبير المناوبين فقط خلال فترة كورونا وبالتحديد من شهر ٢٠٢١/٧ ولغاية شهر ٢٠٢٢/٦ وبمبلغ كبير جداً حيث كان يوزع من خلال وجبات الطعام لكل مناوب كمامات عدد (٢) وكفوف عدد (٢) زوج ومعقم صغير علماً ان عدد الموظفين المناوبين تقريباً (٥٠٠) موظف وبالمقارنة بين الأسعار والأعداد يتضح هناك هدر بالمال العام} ، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١)، (٢)، (٣):–

اولا– بتأريخ ٢٠٢١/٧/٢٠ تم توقيع التعديل رقم (٣) لعقد الطعام رقم (٥٠٠٠٠١٨٤٩٨) في ٢٠٢٠/٧/١٤ بين شركة (ايني) فرع العراق مشغل حقل الزبير النفطي وشركة (ابداع العلا) عراقية الجنسية لغرض تجهيز المشغل بمستلزمات السلامة خلال فترة جائحة كورونا ولدى الهيئة الرقابية المختصة بشأنه الآتي:

(١) تضمن التعديل أعلاه تجهيز كمامات وجه عدد (٢) وزوج واحد من القفازات المطاطية وعبوة واحدة من معقم اليدين (١٠٠مل) تقدم مع وجبة الغداء بسعر (٩,٨٠) دولار (تسع دولارات وثمانين سنت) لكل موظف اسبوعياً اي بسعر (١,٤) دولار (دولار وأربعة سنتات) لكل موظف يومياً.

(٢) بلغت مدة التجهيز لمستلزمات السلامة المشار إليها في الفقرة (أ) أعلاه (٣٦٥) يوم للفترة من ٢٠٢١/٧/١ ولغاية ٢٠٢٢/٦/٣٠ وعدد الموظفين والعاملين في موقع العمل المشمولين بصرف مستلزمات الوقاية بموجب العقد أعلاه (٥٥٠) موظف وعامل حسب ما جاء بكتاب شركة (ايني) فرع العراق المرقم (LE.MD.25.2660) في

٢٠٢٥/٦/٢٣ المرافق لكتاب شركة نفط البصرة/قسم الرقابة وتدقيق عقود التراخيص المرقم (٧٠٨٦٥) في ٢٠٢٥/٧/٢٠.

(٣) بلغت قيمة التجهيزات أعلاه خلال الفترة المشار إليها في الفقرة رقم (١-ب) من هذا التقرير مبلغ (٢١٧٦) ألف دولار (مليونان ومائة وستة وسبعون ألف دولار) حسب ما جاء بكتاب شركة (ايني) فرع العراق المرقم (LE.MD.25.2660) في ٢٠٢٥/٦/٢٣ المرافق لكتاب شركة نفط البصرة/قسم الرقابة وتدقيق عقود التراخيص المرقم (٧٠٨٦٥) في ٢٠٢٥/٧/٢٠

ثانيا- استناداً للبيانات أعلاه يكون المبلغ المفترض صرفه للتجهيزات أعلاه خلال الفترة المشار إليها آنفاً (٢٨١) ألف دولار (مائتان وواحد وثمانون ألف دولار) بافتراض إن دوام جميع الموظفين والعاملين بنسبة (١٠٠٪) وكما مبين في أدناه:

السعر اليومي للتجهيزات/دولار (١)	مدة التجهيز/يوم (٢)	عدد الموظفين والعاملين في موقع العمل (٣)	المبلغ واجب الصرف استناداً للتعديل رقم (٣) للعقد المرقم (٥٠٠٠٠١٨٤٩٨) / ألف دولار (١)×(٢)×(٣)
١,٤	٣٦٥	٥٥٠	٢٨١

ثالثا- من خلال البيانات أعلاه بلغ الهدر بالمال العام (١٨٩٥) ألف دولار (مليون وثمانمائة وخمسة وتسعون ألف دولار) ولم تبرر شركة نفط البصرة أسباب ذلك لعدم إجابتها على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (٩٩١) في ٢٠٢٥/١١/١٧ ولغاية تاريخ إعداد التقرير الرقابي وكما مبين في أدناه:

المبلغ المصروف حسب ما جاء بكتاب شركة (ايني) فرع العراق المرقم (LE.MD.25.2660) في ٢٠٢٥/٦/٢٣ المرافق لكتاب شركة نفط البصرة/قسم الرقابة وتدقيق عقود التراخيص المرقم (٧٠٨٦٥) في ٢٠٢٥/٧/٢٠ ألف دولار	المبلغ المفترض صرفه استناداً الى تعديل رقم (٣) للعقد المرقم (٥٠٠٠٠١٨٤٩٨) ألف دولار	الفرق/ ألف دولار
٢١٧٦	٢٨١	١٨٩٥

كتاب دائرة تدقيق المنطقة السابعة المرقم (٢٤٩٢٧) في ٢٠٢٥/٩/٢٥ الخاص بتدقيق أوليات العقد المرقم (٨٣٠٥) في ٢٠٢٣/٩/٢٦ وملحقه بالعدد (١٦١٦) في ٢٠٢٤/٢/١٤ الصادر من الشركة العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية/المنطقة الجنوبية/ فرع أنتاج الناصرية المتضمن قيام محطة كهرباء الناصرية المركبة بالتعاقد على استئجار (٦) سيارات نوع (بيك آب دبل قمارة حديثة) لاستخدامها لنقل الموظفين داخل وخارج المحطة بمبلغ (١٥٠٠٠٠٠) دينار (مليون وخمسمائة ألف دينار) للشهر الواحد على الرغم من توفر سيارات نوع (بيك آب) عدد (٧) واستمرار المحطة بالتعاقد مع نفس المتعهد بعد انتهاء مدة التعاقد الأصلية وبيان وجود مخالفات أو هدر بالمال العام من عدمه ، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١)، (٣)، (٦): -

اولاً- عدم تشكيل لجنة لإعداد دراسة حول حاجة المحطة لتأجير سيارات ودراسة الأسعار إذ تم الاعتماد على اللجنة المشكلة بالأمر الإداري المرقم (٥٦٨٣) في ٢٠٢٢/١٢/٢١ الخاصة بالعقود السابقة.

ثانياً– عدم توفر إجازات سوق للسواق البالغ عددهم (٧) خلافاً للشروط العامة الموقعة بين لجنة النقل في شركة إنتاج الطاقة الكهربائية / فرع الناصرية ومتعهد النقل والتي قضت (يلتزم المتعهد بتزويد الدائرة بأسماء السواق العاملين معه ويكونوا حائزين على إجازة سوق نظامية وقادرين على قيادة السيارة).

ثالثاً– تم الاعتماد على خطاب الضمان البالغ (٥٪) كضمان حسن التنفيذ بمبلغ (٢٧١٥) ألف دينار (مليونان وسبعمائة وخمسة عشر ألف دينار) من قيمة العقد الأصلي بمبلغ (٥٤٣٠٠) ألف دينار(أربعة وخمسون مليون وثلاثمائة ألف دينار) والصادر من مصرف الخليج التجاري فرع الناصرية (٦٦٠) المرقم (٣/٢٣/٣١/٦٦٠) في ٢٠٢٣/٩/٢٠ لمدة (٦) أشهر وتم تجديد العقد لمدة (١٨٠) يوم وبمبلغ (٦٣٣٠٠) ألف دينار (ثلاثة وستون مليون وثلاثمائة ألف دينار) وتم تجديد خطاب الضمان السابق بمبلغ (٢٧١٥) ألف دينار (مليونان وسبعمائة وخمسة عشر ألف دينار) دون الطلب من الشركة تقديم خطاب ضمان بمبلغ (٣١٦٥) ألف دينار (ثلاثة ملايين ومائة وخمسة وستون ألف دينار) الذي يمثل (٥٪) من قيمة العقد خلافاً للمادة (٧/ خامساً) من تعليمات تنفيذ الموازنة لسنة/ ٢٠٢٣ التي تتضمن {حالة تجاوز مبلغ الشراء (٥٠٠٠٠) ألف دينار (خمسون مليون دينار) فعلى جهة التعاقد تنظيم عقد بين الطرفين ينظم الالتزامات التعاقدية وان تستقطع ما نسبته كضمان حسن التنفيذ}.

كتاب دائرة تدقيق المنطقة الثانية المرقم (٢٥٠٢٤) في ٢٠٢٥/٩/٢٥ الخاص ببيان المخالفات المالية والادارية بالقضية الخاصة بوجود تأخير في انجاز العقد المرقم (٢١٩٠) في ٢٠١٩/١٢/٤ انشاء خط (١٣٢) ك ف من محطة شمال السماوة الى محطة السماوة الغازية المركبة المبرم بين الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية/ المنطقة الجنوبية وشركة الامارة المتحدة وبكلفة تعاقدية بلغت (٥٢٩٠) مليون دينار (خمسة مليارات ومائتان وتسعون مليون دينار)، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلين (١)، (٩): –

اولا– لم تحقق الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية/ المنطقة الجنوبية الهدف من الاستثناء الوارد بقرار مجلس الوزراء رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٩ الذي نص على (لوزير الكهرباء صلاحية الاستثناء من اساليب التعاقد الواردة في تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ وتعليمات تنفيذ الموازنة الاتحادية لسنة/٢٠١٩) من اجل تحسين منظومة الكهرباء في المنطقة الجنوبية لتأخرها بإجراءات التعاقد وانجاز اعمال العقد اذ بلغت مدة انجاز اعمال العقد (٨٢٨) يوم للفترة من تاريخ استلام موقع العمل في ٢٠١٩/١٢/٨ ولغاية انجاز المشروع في ٢٠٢٥/٣/١٥ خلافاً لكتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء /دائرة الرقابة الداخلية والتدقيق المرقم بالعدد (د ت/٣/٢٣٩٦٠) في ٢٠١١/٧/٣ والذي يقضي بـ(ان الاستثناء الممنوح للمشاريع وطلبات التجهيز من اجراءات التعاقد المنصوص عليها في تعليمات تنفيذ العقود الحكومية هو بقصد الاسراع بتنفيذ تلك المشاريع وكذلك طلبات التجهيز).

ثانيا– قيام الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية/ المنطقة الجنوبية باستلام مواد العقد وادخالها مخزنياً قبل وصول القائمة التجارية مما يؤشر الى شكلية اجراءات الشركة المتعلقة بفحص واستلام المواد خلافاً للفقرة (٤–٣–٣–ح) من الدليل الاسترشادي لوحدات التدقيق الداخلي في جمهورية العراق لسنة/٢٠١٩والصادر بكتاب ديوان الرقابة المالية الاتحادي ذي العدد (٢/٥/٥/٢٥٣٦٤) في ٢٠١٩/١٠/٢٣ الذي تم اعمامه بكتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم بالعدد (ت.ح.م/٠٤/٣٧٩٣٨) في ٢٠١٩/١١/٦ والتي نصت على (مراجعة بعض قوائم المشتريات من حيث الاعتماد والسعر والكميات والادخال للمخازن).

كتاب دائرة تدقيق المنطقة الثانية المرقم (٤٧١٣) في ٢٠٢٥/٢/١٧ الخاص بتدقيق} المخالفات المرتكبة في الهيئة العامة للضرائب–فرع البصرة الخاصة بمستشفى ابن البيطار الأهلي في ضوء الأوليات المضبوطة، ومن اهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١)، (٣)، (٥): –

أولاً–وجود فرق بمبلغ (٣٩٠٥٧٧١) ألف دينار (ثلاثة مليارات وتسعمائة وخمسة ملايين وسبعمائة وواحد وسبعين ألف دينار) بين سجلات الايرادات التي حصلت عليها الهيئة الرقابية المختصة أثناء الزيارة للسنتين (٢٠١٨ ، ٢٠١٩) والايراد المقدر من قبل لجان المسح الميداني المشكلة من قبل الهيئة العامة للضرائب –فرع البصرة بالأوامر الادارية المرقمة (٦٢٣) و (٤٢٨٨٨) و(٣١٠٠٧) في ٢٠١٨/١/٨ و ٢٠١٨/١١/٤ و ٢٠١٩/٧/٤ على التوالي مع العرض لم نتمكن من حصر إجمالي إيرادات سنة /٢٠١٩ بشكل كامل لافتقار السجلات إلى تثبيت إيرادات الخدمات الطبية للأشهر (تشرين الاول ، تشرين الثاني و كانون الاول) والإيرادات الاخرى المتمثلة بـ{ايجارات (الهشاشة ،الاشعة ، الصيدلية ،العيادات) وايراد التحاليل المختبرية والاستشارية النسائية} للأشهر (تموز ،آب ،أيلول ، تشرين الاول ، تشرين الثاني وكانون الاول) واتضح ذلك من خلال تدقيق السجلات أثناء الزيارة الميدانية وكما مبين أدناه:

الايراد بموجب سجلات الايرادات/ألف دينار		الايرادات بموجب تقدير لجان المسح الميداني /ألف دينار		الفروقات /ألف دينار		إجمالي الفروقات ألف دينار
سنة /٢٠١٨	سنة /٢٠١٩	سنة /٢٠١٨	سنة /٢٠١٩	سنة /٢٠١٨	سنة /٢٠١٩	
٣٣٥٠٠٧٩	٢٤٠٩٦٩٢	٩٢٧٠٠٠	٩٢٧٠٠٠	٢٤٢٣٠٧٩	١٤٨٢٦٩٢	٣٩٠٥٧٧١

ثانياً– شكلية عمل لجان التقدير (المسح الميداني) المشكلة بموجب الأوامر الادارية المشار إليها آنفاً بتاريخ المسح الميداني للمستشفى في ٢٠٢١/٧/٣١ مما ولد عدم صحة الإيرادات والمصروفات المقدرة من قبلها والبالغة (٩٢٧٠٠٠) ألف دينار (تسعمائة وسبعة وعشرون مليون دينار) و(٦٥٣٦٦٧) ألف دينار (ستمائة وثلاثة وخمسون مليون وستمائة وسبعة وستون ألف دينار) خلافاً للفقرة رقم (٢–ب) من كتاب الهيئة العامة للضرائب ذي العدد (٧٣٠/١٤) في ٢٠١٢/٧/١٢ الذي نص على(للسلطة المالية بأمر تحريري إيفاد من يمثلها لزيارة محلات أعمال المكلفين للاطلاع على طبيعة هذه الاعمال وفحص الدفاتر والمستندات والمراسلات والاستفسارات عن كل ما له علاقة بأعمال المكلف ونشاطاته وعلى المكلف ان يبدي التسهيلات اللازمة لإنجاز مهمة ممثل السلطة المالية).

ثالثاً– عدم دقة البيانات المالية لمستشفى ابن البيطار الأهلي للسنتين (٢٠١٨–٢٠١٩) المصادق عليها من مكتب مراقب حسابات والمرافقة بكتاب محكمتكم إذ لاحظت الهيئة الرقابية المختصة وجود فروق بحدود (٣٨٦٠٥٧١) ألف دينار (ثلاثة مليارات وثمانمائة وستين مليون وخمسمائة وواحد وسبعون ألف دينار) بين سجلات الايرادات التي حصلت عليها الهيئة الرقابية المختصة أثناء الزيارة الميدانية ورصيد حساب الإيرادات الوارد في البيانات المالية للمستشفى باستثناء الايرادات التي لم تتمكن الهيئة الرقابية المختصة من الحصول عليها والمشار إليها بالفقرة أعلاه وكما مبين أدناه:–

الايراد بموجب سجلات الايرادات/ألف دينار		الايرادات بموجب البيانات المالية /ألف دينار		الفروقات /ألف دينار		اجمالي الفروقات ألف دينار
سنة /٢٠١٨	سنة /٢٠١٩	سنة /٢٠١٨	سنة /٢٠١٩	سنة /٢٠١٨	سنة /٢٠١٩	
٣٣٥٠٠٧٩	٢٤٠٩٦٩٢	٩٩٤٧٠٠	٩٠٤٥٠٠	٢٣٥٥٣٧٩	١٥٠٥١٩٢	٣٨٦٠٥٧١

كتاب دائرة تدقيق المنطقة الثانية المرقم (٨٥٣٠) في٢٦/٣/ ٢٠٢٥الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق لقسم كبار المكلفين – الشركات النفطية (جولات التراخيص)، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلين (١–أ/اولاً)، (٥١–أ/ ثالثاً): –

ضريبة الدخل

بلغ عدد شركات المقاول الرئيسي الكلي المسجلة في الهيئة العامة للضرائب / قسم كبار المكلفين (٣٩) شركة وان عدد الشركات المتحاسبة عن ضريبة الدخل لغاية السنة المالية / ٢٠٢٤ بلغ عددها (٢) فقط وغير المتحاسبة (٣) اما باقي الشركات فهي متأخرة باجراء التحاسب كما ورد في كتاب الهيئة العامة للضرائب / قسم كبار المكلفين المرقم (١٧٨٩) في ٢٥/ ٢/ ٢٠٢٥ إجابة على مذكرتنا المرقمة (٥٣) في ١٧ / ٢/ ٢٠٢٥ ولم تقم الهيئة العامة للضرائب / قسم كبار المكلفين باتخاذ الإجراءات اللازمة خلافاً للمادة (السابعة والعشرون –١) من الفصل الرابع عشر من قانون ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة /١٩٨٢ (المعدل) التي نصت على(للسلطة المالية ان تطلب ممن كان خاضعاً للضريبة او تعتقد بخضوعه لها ان يقدم تقريراً عن دخله خلال واحد وعشرين يوماً من تاريخ تبليغه بذلك بأخطار خطي او بإحدى طرق النشر سواء كان اسمه مسجلاً في دوائر ضريبة الدخل او لم يكن) والجدول ادناه يبين تفاصيل ذلك :–

ت	اسم الشركة	تاريخ اخر تحاسب	ت	اسم الشركة	تاريخ اخر تحاسب
١	بتروجاينا الصينية	غير متحاسبة	٢١	بتروناس	٢٠٢٣
٢	تي بي المنصورية	غير متحاسبة	٢٢	بتروجاينا الإماراتية	٢٠٢٢
٣	تي بي ميسان	٢٠١٣	٢٣	كوكاز المنصورية	٢٠٢١
٤	تي بي بدرا	٢٠١٣	٢٤	كوكاز عكاز بي في	٢٠٢٢
٥	شل العراق للتطوير	٢٠١٤	٢٥	كوكاز بدرة	٢٠٢١
٦	غاز البصرة	٢٠١٥	٢٦	كوجاس	٢٠٢٣
٧	شل غاز العراق	٢٠١٥	٢٧	نفط الواحة	٢٠٢٤
٨	باشنفت الدولية	٢٠١٦	٢٨	أي بي اس زينهوا	٢٠٢٢
٩	الهيئة المصرية العامة للبترول	٢٠١٧	٢٩	تيركش بتروليوم	٢٠٢٢
١٠	سنانكول	٢٠١٧	٣٠	دراجون	٢٠٢٣
١١	جابكس الغراف	٢٠١٩	٣١	لوك اويل اوفر سيز	٢٠٢٤
١٢	بيكل	٢٠٢٣	٣٢	بي بي فرع العراق	٢٠٢٢
١٣	ايني العراق	٢٠٢٣	٣٣	ستات اويل	٢٠١١
١٤	سنوك فرع العراق	٢٠٢٢	٣٤	كويت انرجي	٢٠٢٣
١٥	اكسون موبايل	٢٠٢٣	٣٥	بي تي برتامينا	٢٠٢٣
١٦	لوك اويل ميد ايست	٢٠٢٣	٣٦	كاز بروم	٢٠٢٢
١٧	توتل للاستكشافات	٢٠٢٣	٣٧	شل العراق للخدمات	٢٠٢٢
١٨	أوكسيدينتال	٢٠١٢	٣٨	الكويت للطاقة البصرة	٢٠٢٣
١٩	غاز بروم الهولندية	٢٠٢٣	٣٩	توتال انيرجيز ئي بي رتاوي هاب اس أي اس	غير متحاسبة
٢٠	غرب القرنة	٢٠٢٣			

ولدى الهيئة الرقابية المختصة بخصوص ذلك الملاحظات الاتية: –

(١) لم يتم تقدير ضريبة الدخل المستحقة على الشركات النفطية (جولات التراخيص) بنسبة (٣٥٪) من الربحية اذ تم تقدير الضريبة وتسديدها من قبل الشركات المتحاسبة عن ضريبة الدخل من السنة التقديرية (٢٠١٨ ولغاية ٢٠٢٣) بالاعتماد على الربح الظاهر في حساباتها الختامية خلافاً للمادة (٢٣) من عقود الخدمة النفطية المبرمة مع تلك الشركات التي تضمنت الالتزام بتسديد نسبة (٣٥٪) من أجور الربحية المستلمة وقد بينت الهيئة العامة للضرائب / قسم كبار المكلفين وفقاً لاجابتهم على استفسارنا المرقم (١١٨) في ٢٠٢٣/٩/٢٨ [بان الشركات متمسكة بقانون ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة /١٩٨٢ المادة (٨) ولغاية الان فان التقديرات احتياطية لغرض استلام الصك لعدم حسم الموضوع] مع العرض ان تلك التقديرات أدت الى حدوث فرق بين المبالغ المحتسبة من قبل وزارة النفط وبين المبالغ التي تم تسديدها من قبل الشركات بمقدار (٣٨٨٧٢١٩٢٩٢٦٠) دينار (ثلاثمائة وثمانية وثمانون مليار وسبعمائة وواحد وعشرون مليون وتسعمائة وتسعة وعشرون الف ومائتان وستون دينار) وادناه تفاصيل ذلك:–

السنة التقديرية	الضريبة المقدرة بنسبة (٣٥٪) من الربحية (دينار)	الضريبة المسددة وفقاً للحسابات الختامية للشركة (دينار)	الفرق (دينار)
٢٠١٨	٦٠٦٨٣٣٨٧٤٠٧٢	٥٥١٦٩٩٥١١٤٤٧	٥٥١٣٤٣٦٢٦٢٥
٢٠١٩	٧٤٧٢٣٥٧٣١٢٨٨	٦١٢٩٠٥١٩٧٦٣٤	١٣٤٣٣٠٥٣٣٦٥٤
٢٠٢٠	٦٨٩٠٦٦٧٣٥٩٨٤	٦٤٣١١٠١٤٦٠١٤	٤٥٩٥٦٥٨٩٩٧٠
٢٠٢١	٥٦٠١٥٣٣٩٩٥٠٨	٥١٨٨٧٦٨٠٩٧٨٨	٤١٢٧٦٥٨٩٧٢٠
٢٠٢٢	٧٦٠٢٢٨٢٠٤٧٢١	٦٧٠٢٩٧٨٠٨٩٦٥	٨٩٩٣٠٣٩٥٧٥٦
٢٠٢٣	٨٦٩٣٢٥٤٠٠٧٦١	٨٢٤٤٩١٦٨٥٣٧٩	٤٤٨٣٣٧١٥٣٨٢
المجموع	٤٢٣٢٨٤٣٣٤٦٣٣٤	٣٨٢١٣٨١١٥٩٢٢٧	٤١١٤٦٢١٨٧١٠٧

(٢) شركة شل العراق المحدودة.

لم تقم الهيئة العامة للضرائب / قسم كبار المكلفين بتحصيل مبلغ الضريبة الناتجة عن صفقة بيع شركة شل (حقل غرب القرنة) لصالح شركة ايتوشو اليابانية البالغة (٢٣١) مليار دينار (مائتان وواحد وثلاثون مليار دينار) خلافاً للمادة (السابعة والاربعين) من الفصل العشرون من قانون ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة/ ١٩٨٢ (المعدل) التي تضمنت (تجبى الضريبة والمبالغ الإضافية وفق قانون تحصيل الديون الحكومية) وقد بين قسم كبار المكلفين وفقاً لإجابتهم على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (٩٩) في ٢٠٢٣/٩/١٧ [بانه تم تبليغ وزارة النفط بموجب كتاب الهيئة العامة للضرائب / قسم كبار المكلفين المرقم بالعدد (٤٦٠٨) في ٢٠٢٠/١١/٢٤ وكذلك توجيه اخطار دفع للشركة بالكتاب المرقم بالعدد (٤١٤) في ٢٠٢١/١/٢٤ الذي تضمن توجيه الشركة بدفع مبلغ الضريبة خلال (٢١) يوم وعند التأخر بالدفع ستضاف نسبة (٥٪) من مبلغ الضريبة الواجبة الدفع واذا لم تدفع الضريبة والإضافة القانونية خلال (٢١) يوم تضاعف الإضافة الى (١٠٪)] مع العرض ان الشركة لم تقبل باخضاع صفقة البيع لضريبة الدخل ونتيجة لذلك تم تشكيل لجنة فنية مصغرة في الهيئة العامة للضرائب بموجب الامر الإداري المرقم (٧٢٠٣/٢٤) في ٢٠٢١/٤/٧ وقد توصلت هذه اللجنة الى قرار ينص على عدم اخضاع صفقة البيع للضريبة وقد بيّن هذا الديوان رأيه بموجب كتابه المرقم بالعدد (٢٦١٣٨/١١/٣/٤) في ٢٠٢٤/٩/٢٥ بأن تلك الصفقة خاضعة للضريبة استناداً الى المادة (٢–٦) من قانون ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة / ١٩٨٢ (المعدل) .

كتاب دائرة تدقيق المنطقة الثانية المرقم (١٣٤٤٣) في٢٠٢٥/٥/٢٥الخاص ببيان المخالفات المالية والاداري الخاصة بالمناقصة المرقمة (١٦/بلدية/٢٠١٩) والمحال بعهدة شركتي الوركاء المتحدة للمقاولات ونبض الخليج للمقاولات لمشروع اكمال نواقص الطمر الصحي مع إنشاء خلية جديدة الخاصة ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١)، (٢/أ،ب) ، (٨/ج،هـ):-

أولاً- تعاقدت محافظة البصرة مع شركتي الوركاء المتحدة للمقاولات ونبض الخليج للمقاولات (عراقيتي الجنسية) لغرض إكمال نواقص الطمر الصحي وانشاء خلية جديدة في قضاء الزبير بموجب العقد المرقم (٣٤) في ٢٠٢٠/٢/١٠ بمبلغ (٣٣٩٥) مليون دينار (ثلاثة مليار وثلاثمائة وخمسة وتسعون مليون دينار) وبمدة تنفيذ تعاقدية أمدها (٣٦٠) يوم تقويمي.

ثانياً- قيام مديرية بلدية البصرة بتشكيل لجنة تدقيقية بموجب الامر الإداري المرقم (٤٨٠٩٦) في ٢٠٢٣/١١/٢ والخاصة بعدم اكمال تبطين ساتر الخلية أثناء تنفيذ المشروع استنادا إلى مطالعة مسؤول وحدة الطمر الصحي المؤرخة في ٢٠٢٣/٩/١٨ ولدى الهيئة الرقابية بشأنها الاتي: -

(١) أقتصر عمل اللجنة التدقيقية على اجتماع واحد فقط توصلت بموجبه للنتائج المتضمنة (أن تبطين ساتر الخلية خارج التزامات الشركة التعاقدية وأوصت بغلق الموضوع الذي تشكلت من أجله وعدم مقصرية رؤساء وأعضاء لجان إعداد الكشف والاشراف والاستلام للمشروع) على الرغم من تأخرها في تقديم تلك النتائج لمدة (٩٥) يوم من تاريخ تشكيلها إذ أنهت اللجنة أعمالها بتاريخ ٢٠٢٤/٢/٥ وتمت المصادقة عليها من قبل مدير بلدية البصرة بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٢٤.

(٢) وجود تضارب بين استنتاجات اللجنة التدقيقية المشار إليها أعلاه بمحضرها المؤرخ في ٢٠٢٤/٢/٥ والتي بينت فيه بان الشركة المتعاقد معها نفذت (٦٢٠٠٠) م٢ من النايلون والمطلوب هو (٦٠٠٠٠) م٢ أي تم تنفيذ أكثر مما هو مطلوب وبالتالي تم تبطين موقع الخلية وبين كتاب مديرية بلدية البصرة المرقم (٣٦٤) في ٢٠٢٥/٣/٢٦ والذي بين بأن مساحة الحوض (٥٥٠٠٠) م٢ ومساحة النايلون (٦٠٠٠٠) م٢ مما يشير الى عدم إمكانية الاعتماد على نتائج اللجنة المتضمنة (ان تبطين ساتر الخلية خارج التزامات الشركة التعاقدية) مع العرض ان المديرية لم تزودنا بالوثائق والاولويات التي اعتمدت عليها اللجنة في تحديد كمية النايلون المنفذة بكتابها المرقم (٣٣١) في ٢٠٢٥/٣/٢٤.

ثالثاً- لدى قيام الهيئة الرقابية المختصة بالزيارة الميدانية لموقع خلية النفايات الخاصة بالمناقصة المرقمة (١٦/بلدية/٢٠١٩) الواقعة في قضاء الزبير والتابعة لمديرية بلدية البصرة بتاريخ ٢٠٢٥/٤/١٤ ولدى الهيئة الرقابية المختصة بشأنها الاتي: -

(١) عدم نصب المضخات الغاطسة عدد (٣) في أحواض تجميع العصرة اللازمة لضخ عصارة النفايات من أحواض التجميع الى أحواض المعالجة استنادا الى الفقرة (٦ -ح) من جدول كميات الذرعة النهائية للمشروع اعلاه والبالغة كلفتها (٨٧٠٠) ألف دينار (ثمانية ملايين وسبعمائة ألف دينار) والتي تعتمد عليها الخلية في المعالجة البيئية للعصارة مما يشير الى عدم تحقيق الجدوى الاقتصادية والبيئية من إنشاء الخلية حيث لم تلاحظ الهيئة الرقابية المختصة اعتراض مديرية بلدية البصرة على ذلك.

(٢) عدم استخدام نظام أنابيب مغلق لنقل عصارة النفايات من حوض المعالجة إلى حوض التبخير التي تقلل بشكل كبير من خطر الانسكابات والتلوث ويمنع ملامسته للبيئة المحيطة اذ لاحظت الهيئة الرقابية المختصة عند امتلاء أحواض المعالجة تتسرب العصارة من اعلى الحوض إلى حوض التبخير نظرا لعدم وجود أنابيب أو ممر آمن نظامي خلافاً للفقرة (٦- ب) من جدول كميات المشروع والتي تقضي بـ{(مد انبوب قطر (٤) انج (١٠) بار لنقل العصارة من أحواض المعالجة الى أحواض التبخير)} وخلافا للمادة (٢٤-تاسعاً)من الفصل الثالث من تعليمات المحددات البيئية لإنشاء المشاريع ومراقبة سلامة تنفيذها رقم (٣) لسنة/٢٠١١ والتي تقضي بـ(تجهيز الموقع بأنابيب تنفيس الى الجو للغاز الناتج عن التحلل العضوي للنفايات) .

كتاب دائرة تدقيق المنطقة الثانية المرقم (١٧٦١٢) في٢٠٢٥/٧/١٣ المتضمن (تدقيق اضابير محطات الوقود الاهلية في الهيئة العامة للضرائب للسنوات (٢٠٠٩ ولغاية ٢٠٢٠)) ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلين (أ)، (ب): -

أولاً- من خلال قيام الهيئة الرقابية المختصة بالتدقيق المتقاطع بين الاضابير الخاصة بالمكلفين مالكي محطات تعبئة الوقود الاهلية والتي تم تزويدهم بها من قبل الهيئة العامة للضرائب/ فرع البصرة بموجب كتبها المرقمة (١٩٧٥٤) في ٢٠٢٤/٦/٢٤ و(٢٠٤٥١) في ٢٠٢٤/٧/٣ و (٢٢٢١٢) في ٢٠٢٤/٧/٢٤ والبالغ عددها (٥١) اضبارة مع البيانات والمعلومات المقدمة من قبل شركة توزيع المنتجات النفطية/ هيئة توزيع الجنوب/فرع البصرة بكتابيها المرقمين (١٧٦٦٠/٣٤) في ٢٠٢٤/٨/١٢ و(١٩١٤٣/٣٤) في ١/٩/ ٢٠٢٤ والمتضمنة (١٠٦) محطة تخص فرع ضريبة البصرة لاحظت الهيئة الرقابية المختصة الاتي:

(١) وجود (٥٩) محطة تعبئة وقود اهلية لم يسدد مالكيها ضرائب الدخل المترتبة على مدخولاتهم المتحققة من بيع المنتجات النفطية ضمن نشاط أعمال المحطات العائدة لهم والبالغة بحدود (٥٠٠٩٨) مليون دينار(خمسين مليار وثمانية وتسعين مليون دينار) وحسب ما جاء بكتابي فرع الشركة اعلاه لعدم تسجيل تلك المحطات في السجلات الضريبية لدى الهيئة العامة للضرائب/فرع البصرة وحسب ما جاء بكتب فرع ضريبة البصرة المشار اليها أعلاه مع العرض ان اسماء تلك المحطات وتفاصيل الكميات المباعة والمدخولات المتحققة لهم واردة بالكشوفات المرسلة من قبل فرع الشركة بكتبها المذكورة آنفاً الى الهيئة العامة للضرائب/فرع البصرة مما يؤشر الى عدم اتخاذ الاجراءات اللازمة من قبل فرع ضريبة البصرة لتلافي التهرب الضريبي خلافاً للمادة (السابعة والخمسون-١) من الفصل الثامن والعشرون من قانون ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة/١٩٨٢ (المعدل) المتضمنة (يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة واحدة من ضمن بيانات أو معلومات كان يجب عليه بيانها قاصدا بذلك الحصول على خفض او سماح او تنزيل من مقدار الضريبة) وبين فرع ضريبة البصرة بكتابه المرقم (٨٣٧٤) في ٢٠٢٥/٣/٢٠ اجابة على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (٨٤) في ١/٢٨/ ٢٠٢٥ بـ{نود اعلامكم بأن المحطات المسجلة في فرعنا هي (٦٤) محطة تعبئة} وهي اجابة غير مقنعة كون المحطات التي تم تزويد الهيئة الرقابية المختصة بأضابيرها من قبله بكتبه المشار اليها أنفاً هي (٥١) اضبارة من ضمنها (٤٧) اضبارة تقع ضمن مسؤولية شركة توزيع المنتجات النفطية/هيئة توزيع الجنوب/فرع البصرة كون موقعها في محافظة البصرة و (٤) أضابير تعود لمحطات تقع خارج محافظة البصرة في حين ان عدد المحطات الواردة بكشوفات شركة توزيع المنتجات النفطية/هيئة توزيع الجنوب/فرع البصرة والتي تخص فرع ضريبة البصرة هي (١٠٦) محطة ولم يرافق فرع ضريبة البصرة الاضابير الخاصة بالمحطات التي لم يتم تزويدنا بها في اجابته على استفسارنا اعلاه وكما مبين أدناه:

عدد المحطات بموجب كشوفات شركة توزيع المنتجات النفطية/هيئة توزيع الجنوب/فرع البصرة الواردة بكتبهم المشار اليها أنفاً التي تخص فرع ضريبة البصرة.	عدد المحطات التي تم تزويدنا باضابيرها من قبل فرع ضريبة البصرة بكتبه المشار اليها انفاً والتي تقع ضمن مسؤولية شركة توزيع المنتجات النفطية/هيئة توزيع الجنوب/فرع البصرة كون موقعها في محافظة البصرة	عدد المحطات التي لم يدفع مالكيها الضرائب المترتبة على مدخولاتهم
١٠٦	٤٧	٥٩

(٢) قيام الهيئة العامة للضرائب/ فرع البصرة بتنظيم كتب براءة ذمة لمعظم مالكي المحطات المشار اليها في الفقرة (١-أ) أعلاه معنونة الى شركة توزيع المنتجات النفطية/هيئة توزيع الجنوب/فرع البصرة على الرغم من عدم تحاسبهم ضريبياً وحسب ما جاء بكتاب فرع الشركة المرقم (٩٧٦) في ٢٠٢٥/٤/٧ مما يؤشر الى مساهمة فرع ضريبة البصرة بالتهرب الضريبي لمالكي المحطات.

كتاب دائرة تدقيق المنطقة الثانية المرقم (٣٥١٦) في٢٠٢٥/٢/٤الخاص ببيان فيما إذا كانت هناك مخالفات مالية وإدارية بأضابير المساطحـــات الخاصة بمديرية بلدية أم قصر والبالغ عددها (١٦) اضبارة وأضابير الدور السكنية البالغ عددها (٢١) دار وأضابير المزارع والبالــغ عددها (٩) أضابير، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلين (١- أ، و)، (٢- أ، ح): -

أولاً- المساطحات:

(١) إفتقار عقود المساطحات المبرمة من قبل المديرية أعلاه مع الغير والبالغ عددها (١٦) عقد مساطحة على فقرة تعاقدية تلزم المساطح بتنفيذ التزاماته التعاقدية لضمان حسن التنفيذ عند الإخلال ببنود العقد الأمر الذي أدى إلى عدم إكمال بعض المساطحات المباني غير المنجزة حسب ما متفق عليه بعقد المساطحة لغاية ٢٠٢٣/١٢/٣١ وكما في المساطحات ذات التسلسلات (٢و ١٠و١١ و١٢) المشار إليها في الجدول أدناه خلافاً للمادة (١٦-ج) من الفصل الثاني من قانون بيع وإيجار أموال الدولة رقم (٢١) لسنة ٢٠١٣ (المعدل) التي نصت على (يلتزم المساطح بإقامة المشيدات خلال المدة المحددة في عقد المساطحة).

(٢) لم تقم المديرية بفسخ العقود المبرمة مـــع بعض المساطحين المتأخرين عن دفـــع مبالغ بدل الإيجارات إذ بلغت المبالغ المترتبة بذمتهم (٥٩٨٩٥٨) ألف دينار (خمسمائة وثمانية وتسعون مليـــون وتسعمائـــة وثمانيـــة وخمسون ألف دينار) لغاية سنة/ ٢٠٢١ اذ أكتفت المديرية بتوجيه كتب لإنذارهم خلافا للفقرة رقم (٣) من العقود المبرمة معهم والتي نصت على (تبدأ مدة العقد اعتبارا من تاريخ الموافقة على تخصيص الأرض ويستحق بدل الإيجار من ذلك التاريخ وفي حالة تأخره عن دفع القسط المستحق لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ الاستحقاق فللطرف الأول حق فسخ العقد دون حاجة إلى إنذاره وتؤول كافة الأبنية والمشيدات إلى المديرية باعتباره عقاراً بالتخصيص) فضلا عن مخالفة المادة (الثالثة) من قانون تحصيل الديون الحكومية رقم(٥٦)لسنة/ ١٩٧٧ (المعدل) التي تضمنت (إذا تأخر المدين عن دفع المبالغ المستحقة عن إيجار أموال الحكومة أو الانتفاع منها في الموعد المعين فعلى الموظف المخول بتطبيق هذا القانون أن ينذره بوجوب تسديد الدين خلال عشرة أيام اعتبارا من اليوم التالي لتبليغه بالإنذار).

ثانياً- الدور السكنية:

لدى مديرية بلدية أم قصر (٢١) دار سكنية كانت عائدة سابقا إلى الإدارة المحلية / الأملاك والمحولة ملكيتها إلى بلدية أم قصر بسندات التسجيل العقاري في سنة/ ١٩٩٦ والمؤجرة من قبل الإدارة المحلية قبل تاريخ تحويلها إلى المديرية والمبينة أدناه: -

ت	رقم العقار	رقم سند التسجيل العقاري			المساحة متر
		العدد	التاريخ	رقم الجلد	
١	٣٤٩/١٧	٥٦			
٢	٣٥٠/١٧	٥٧			
٣	٣٥١/١٧	٥٨			
٤	٣٥٢/١٧	٥٩			
٥	٣٥٣/١٧	٦٠			
٦	٣٥٤/١٧	٦١	آب/١٩٩٦	٢٣٢	
٧	٣٥٥/١٧	٦٢			
٨	٣٥٦/١٧	٦٣			
٩	٣٥٧/١٧	٦٤			
١٠	٣٥٨/١٧	٦٥			
١١	٣٥٩/١٧	٦٦			٢٧٠

ت	رقم العقار	رقم سند التسجيل العقاري			المساحة متر
		العدد	التاريخ	رقم الجلد	
١٢	٣٦٠/١٧	٦٧			٢٧٠
١٣	٣٦١/١٧	٩٦			٢٧٠
١٤	٣٦٢/١٧	٦٨			٢٧٠
١٥	٣٦٣/١٧	٧٠			٢٠٧
١٦	٣٦٤/١٧	٧١	آب/١٩٩٦	٢٣٢	٢٠٧
١٧	٣٦٥/١٧	٧٢			٢٠٧
١٨	٣٦٦/١٧	٧٣			٢٠٧
١٩	٣٦٧/١٧	٧٤			٢٠٧
٢٠	٣٦٨/١٧	٧٥			٢٠٧
٢١	٣٦٩/١٧	٦٩			٢٧٠

ولدى الهيئة الرقابية المختصة بشأنها الآتي: –

(١) عدم تنظيم عقود إيجار جديدة بين مديرية بلدية أم قصر وموظفيها شاغلي الدور السكنية المستمرين بالخدمة على الرغم من انتهاء مدة عقود الإيجار السابقة منذ عدة سنوات وقد أجابت المديرية على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (٢٧٦) في ٢٠٢٤/٤/٨ (تم اعتماد محاضر التخصيص المصادق عليها بالنسبة لأصحاب تلك الدور لموظفي المديرية ولكونهم شاغلي تلك الدور حاليا وسوف يتم اتخاذ الإجراءات التي تخص تقديم طلبات تخصيص ورفع محاضر تخصيص جديدة وتنظيم عقود لهم أصوليا).

(٢) عدم تنظيم العقود المدرجة أدناه من قبل الشعبة القانونية في المديرية وإنما تم من قبل شعبة الأملاك ولم تتم بإشراف الشعبة القانونية وأن البعض منها لم يتم مصادقته من قبل الشعبة القانونية في مديرية بلديات البصرة خلافا للمادة رقم (٩) من قانون كتاب العدول رقم (٣٣) لسنة/ ١٩٩٨ (المعدل) والتي نصت على (يتولى مدير الدائرة القانونية في الوزارة المعنية أو الجهة غير المرتبطة بوزارة أو من يخوله من الموظفين القانونيين تصديق العقود والتعهدات والكفالات ذات العلاقة بالوزارة أو الجهة غير المرتبطة بوزارة بدلا من الكاتب العدل).

٢- الكتب الموجهة الى هيئة النزاهة الاتحادية

كتاب دائرة تدقيق المنطقة السابعة المرقم (٦٥٦٠) في ٢٠٢٥/٣/٥ الخاص بإحالة شركة نفط ذي قار مشروع مستشفى النسائية والتوليد والأطفال في قضاء الخضر سعة (٢٠) سرير بكلفة (٤٣٢٠٠٠٠) ألف دينار (أربعة مليارات وثلاثمائة وعشرين مليون دينار) إلى شركة يوم الفتح للمقاولات العامة من تخصيصات المنافع الاجتماعية/الرقعة الاستكشافية العاشرة لسنة/٢٠٢٢ بموجب العقد المرقم (ST/٢١/٩٠١٩) في ٢٠٢٢/٤/٢١ وبمدة تنفيذ تعاقدية (٣٦٥) يوم عمل فعلي وبأسلوب (الدعوة المباشرة) ، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٢)،(٨):-

أولا- خاطبت شركة نفط ذي قار بموجب كتابها المرقم (٢٠٢٠٥٩) في ٢٠٢١/١١/٢٤ محافظة المثنى/مكتب المحافظ المتضمن {تم توجيه دعوات مباشرة إلى الشركات المقاولة والمعتمدة لدى محافظتكم طي كتابكم المرقم (١٣٩٣) في ٢٠٢١/٥/٢٠ وبعد تحليل العطاءات تبين أنها غير مؤهلة من الناحية الفنية يرجى تزويدنا بشركات مؤهلة ورصينة}، علما أن شركة يوم الفتح للمقاولات العامة كانت من ضمن الشركات التي تم رفض عطاءها.

ثانيا- لم يتم تجديد خطاب ضمان حسن التنفيذ والنافذ لغاية تاريخ ٢٠٢٥/١/١٠ لغاية تاريخ أعداد التقرير الرقابي خلافاً للفقرة (٧) من كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (٣٢٩٩) في ٢٠١٣/٢/٤ المتضمن (إلزام المصارف بتجديد خطابات الضمان وقبل انتهاء مدة نفاذيتها بفترة مناسبة وتأييد المصارف لتمديد خطابات الضمان وبموجب كتب رسمية تصدر لجهات التعاقد) وخلافاً للفقرة (أولا/٤-د) من ضوابط وزارة التخطيط رقم (٦) الخاصة (توقف وتمديد إعمال المقاولات) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ التي تتضمن (في حالة حدوث توقفات لتنفيذ العقد فان ذلك يتطلب قيام جهة التعاقد بإلزام المتعاقدين معها تمديد خطاب الضمان وفي حالة انتهاء مدة نفاذيتها فيتم تجديدها لتتلاءم مع المدة الجديدة لتنفيذ العقد).

كتاب دائرة تدقيق النشاط الصناعي المرقم (٦٥٧٦) في ٢٠٢٥/٣/٦ الخاص بموضوع التعلية الترابية لمشروع مستودع الفاو النفطي اذ تضمن مشروع مستودع الفاو النفطي العقدين المرقمين (QR-٢٠١٣/٠٥/٢١٥١/٢١) و (٢٠١٤/ ٢١٥١/٢٨) في ٢٠١٣/٥/٣٠ و ٢٠١٤/١٠/٣٠ على التوالي وملاحقهما إذ تم ابرام العقود والملاحق المبينة في الكشف المرافق مع ائتلاف شركة (Ruhrpumpen)و(Siemens) المانية الجنسية والمحال عن طريق الدعوة المباشرة وبطريقة تنفيذ (تسليم مفتاح) من قبل شركة المشاريع النفطية والمنفذ لصالح شركة نفط البصرة المحسوبة على الموازنة الاستثمارية لسنة/٢٠١٥ لوزارة النفط/ مشروع الطاقات التصديرية، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١/و)، (١/ز)، (١/ط)، (٣/أ-أولاً-ثالثاً)، : -

اولاً- تأخر شركة المشاريع النفطية في إجراءات فتح الاعتماد المستندي للعقدين وملاحقهما إذ تم فتح الاعتماد المستندي بفترة التأخير المبينة في الجدول أدناه بعد احتساب فترة السماح البالغة (٣٠) يوم من تاريخ استلام خطاب الضمان خلافا للبند (٣) من العقد (شروط الدفع) من شروط التطبيق الخاص بالعقود المبرمة التي نصت على(يفتح الاعتماد المستندي خلال (٣٠) يوماً تقويمياً بعد تاريخ استلام خطاب ضمان حسن الاداء) وكما موضح أدناه: -

ت	رقم العقد	تاريخ توقيع العقد (١)	تاريخ استلام خطاب الضمان (٢)	تاريخ فتح الاعتماد المستندي (٣)	فترة التأخير بعد فترة ال (٣٠) يوم (٣-٢)
١	العقد (QR-/٢٠١٣/21/٢١٥١/05)	٢٠١٣/٥/١٣	٢٠١٣/٧/٩	٢٠١٣/١٠/١٤	٦٧
٢	العقد (٢٨/٢١٥١/٢٠١٤)	٢٠١٤/١٠/٣٠	٢٠١٤/١٢/٣	٢٠١٥/٢/١٥	٤٤

كما وتأخرت الشركة بفتح الاعتماد المستندي لملاحق العقود الاصلية إذ تم فتح الاعتماد المستندي بفترة تأخير المبينة في الجدول ادناه بعد فترة السماح البالغة (١٥) يوم من تاريخ توقيع الملحق خلافاً للبند (١ و٢) من الملاحق التي أشارت {يجب إصدار هذا التعديل على خطاب الاعتماد (L\C) خلال (١٥) يوما بعد توقيع التعديل الحالي} وكما موضح أدناه: -

ت	رقم الملحق	تاريخ توقيع ملحق العقد	تاريخ فتح الاعتماد المستندي	فترة التأخير/ يوم
١	الملحق (Amendment no. A3)	٢٠١٩/٤/١٤	٢٠١٩/٥/٢٧	٢٧
٢	الملحق (Amendment no. A1)	٢٠١٩/٣/٢٨	٢٠١٩/٥/٢٧	٤٤

ثانياً- لم تقم لجنة استلام المواد والمعدات المشكلة بموجب الأمر الإداري المرقم (بلا) في ٢٠١٦/٣/٨ للعقد المرقم (QR-/٢٠١٣/21/٢١٥١/05) والامر الاداري المرقم (p/١٧٢١) في ٢٠١٧/١١/١٤ للعقد المرقم (٢٨/٢١٥١/٢٠١٤) بفتح الصناديق والحاويات التي تحتوي على المواد المجهزة والتأكد من مطابقتها للمواصفات الواردة في العقود المذكورة إذ تم الاكتفاء بتأييد وصول الصناديق والحاويات والمواد الاخرى ومقارنتها مع القوائم المرسلة وتثبيت الملاحظات الخارجية فقط مع ابقاء الصناديق والحاويات مغلقة ولم تتم عملية مطابقة مواصفات تلك المواد من قبل اللجنة بحجة ان المشروع (تسليم مفتاح) ولم يتم الادخال المخزني للمواد الواصلة لموقع المشروع ، خلافا للفقرة (١١) من إجراءات الرقابة والتدقيق على العقود والمقاولات من الدليل الاسترشادي لوحدات التدقيق الداخلي في الوزارات لسنة/٢٠٠٧ المعمم بموجب كتاب ديوان الرقابة المالية الاتحادي / دائرة الشؤون الفنية والدراسات المرقم (٢/٥/٣٣٠٣) في ٢٠٠٧/٥/١٤ التي تضمنت (التحقق من الضوابط الخاصة باستلام مواد العقود والتجهيزات او الخدمات منها:- تشكيل لجنة الاستلام، اعداد تقارير تتضمن معلومات تفصيلية عن مطابقات المواد للمواصفات المنصوص عليها في العقد، شهادات فحص المادة، آلية تنظيم مستندات الادخال المخزني وشحن البضاعة، مستندات الاخراج الكمركي).

ثالثاً- لم يتم إدخال مشروع تجهيز مستودع الفاو النفطي بمضخات توربينية إلى الخدمة لغاية تاريخ إعداد التقرير الرقابي وكما ورد في اجابة شركة المشاريع النفطية بموجب كتابها المرقم (م٩/٩١٣٨) في ٢٠٢٤/٩/١٧ على مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (١٨٢) في ٢٠٢٤/٨/٢٧ التي اشارت (قام شركة (Ruhrpumpen و Siemens) بعمل التشغيل الاولي للمعدات لكن بسبب عدم توفر الظروف التشغيلية (النفط الخام + الغاز) من قبل الجهة المستفيدة (شركة نفط البصرة) لذا تعذر تشغيل المعدات من قبل المقاول والتوجيهات الوزارية الاخيرة بتسليم المعدات واقع حال).

رابعاً- قامت شركة المشاريع النفطية بتوقيع (٥) ملاحق لكل عقد وحسب إجابة الشركة المرقمة (م٩/٦٣٢٧) في ٢٠٢٤/٧/٢ على مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (١٢٨) في ٢٠٢٤/٦/٩ ولدى الهيئة الرقابية المختصة بخصوص ذلك الآتي: -

الملاحظات المشتركة للملاحق (Amendmentno.A3) للعقد المرقم (QR-/٢٠١٣/٢١/٢١٥١/٠٥) و(Amendment no .A1) للعقد المرقم (٢٨/٢١٥١/٢٠١٤):-

أ-تحملت الشركة كلفة ملحق العقد المرقم (Amendment no.A3) للعقد المرقم (QR-/٢٠١٣/٢١/٢١٥١/٠٥) بمبلغ (٣٦٦٥٣٦٠) يورو (ثلاثة ملايين وستمائة وخمسة وستون الف وثلاثمائة وستون يورو) والملحق (Amendment no .A1) للعقد المرقم (٢٨/٢١٥١/٢٠١٤) بمبلغ (١٨٨٧٠٤٠) يورو (مليون وثمانمائة وسبعة وثمانون الف واربعون يورو) بسبب عدم قيامها بمراعاة المادة (السابعة-١) من شروط المقاولة لأعمال الهندسة الكهربائية والميكانيكية والكيميائية التي نصت (ان المقاول بتعاقده في المقاولة يقر بما يأتي: ان المقاول قد قام قبل تقديم عطائه بكشف وتحري (الموقع) وانه قد اقتنع بنفسه بحالة وطبيعة الموقع وما يحيط به وسبل الوصول إليه ووسائل المعيشة التي قد يحتاج إليها وكميات وطبيعة العمل والمتطلبات اللازمة لتنفيذ الاعمال وانه قد حصل على جميع المعلومات الضرورية الخاصة بالمخاطر والتحوطات والظروف الاخرى التي قد تؤثر او تمس عطاءه وان المقاول قد ثبت اسعاره وحسب رأيه الخاص فيما تقدم اذ سوف لا يكون هناك اية اضافات (باستثناء ما ينص خلافه صراحة) على مبلغ المقاولة فيما بعد ويكون المقاول مسؤولاً عن اي سوء فهم او معلومات خاطئة كيفما تم الحصول عليها).

ب-تأخر تنفيذ أعمال التعلية الترابية إذ تم اعداد اكثر من كلفة تخمينية لسنة/ ٢٠١٦ لغاية توقيع الملاحق في سنة /٢٠١٩ إذ بلغت الكلفة بموافقة وزير النفط بموجب مذكرة الدائرة الاقتصادية/اللجنة المركزية للمراجعة والمصادقة على الاحالة المرقمة (١٣٩٢٣) في ٢٠١٦/١٠/٢٧ بمبلغ (٩٧٨٤٣٢٨) يورو (تسعة ملايين وسبعمائة واربعة وثمانون الف وثلاثمائة وثمانية وعشرون يورو) وبلغت الكلفة بموجب كتاب شركة المشاريع النفطية ذي العدد (٩٩/١٨/٢١٥١) في ٢٠١٨/١/٤ بمبلغ (٦٠٢٩٦٦٥) يورو (ستة ملايين وتسعة وعشرون الف وستمائة وخمسة وستون يورو) وتم استحصال موافقة الوزير بتاريخ ٢٠١٨/١/٩ ولم يتسنى للهيئة الرقابية المختصة الاطلاع على آلية إعداد الكلفة التخمينية المعتمدة للملاحق لعدم تزويدهم بها لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي علماً ان توقيع الملاحق أعلاه بمبلغ اجمالي مقداره (٥٥٥٢٤٠٠) يورو (خمسة ملايين وخمسمائة واثنان وخمسون الف واربعمائة يورو).

كتاب دائرة تدقيق النشاط الصناعي المرقم (٢٨٢٦٨) في ٢٠٢٥/١٠/٢٨ الخاص بعقد المشاركة المرقم (١١/ع/٢٠٢٠) في٢٠٢٠/١/١١ و المبرم بين (شركة المعدات الهندسية الثقيلة) وشركة (TURBOTECHFZE) اماراتية الجنسية عن طريق الدعوة المباشرة ولمدة (٥) سنوات من تاريخ توقيع العقد وملحقه المرقم (١) في ٢٠٢٢/٤/١٣ عن إنشاء ورشة تأهيل الصمامات بكافة أنواعها وأحجامها داخل الشركة بهدف نقل تكنولوجيا الصيانة، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٤)،(١٠)، (١٣):-

اولاً- الاعتماد في ابرام عقد المشاركة الموقع في ٢٠٢٠/١/١١ على قرار مجلس الوزراء المرقم (٤٩٢) لسنة /٢٠١٣ وذلك حسب ما جاء بإجابة الشركة المرقمة (٨٢٧) في ٢٠٢٣/١٠/١٦ على مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (ن/٦/٣٥) في ٢٠٢٣/٨/٢٣مع العرض ان القرار المذكور هو قرار ملغى اذ تم الغاؤه بموجب قرار مجلس الوزراء المرقم (٣٣٦) لسنة /٢٠١٨ مما يشير الى عدم صحة السند القانوني الخاص بإبرام العقد.

ثانياً– لم يتم اتخاذ أي إجراءات قانونية بحق الشركة المتعاقد معها لتأخرها باستلام موقع العمل مدة أربعة اشهر اذ تم استلام موقع العمل بموجب محضر استلام الورشة الموقع بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٣ في حين ان تاريخ ابرام العقد كان في ٢٠٢٠/١/٢٢، على الرغم من ان شركة المعدات قامت بتبليغ الشركة بجاهزية موقع العمل بموجب الكتاب المرقم (٢٢١٢) في ٢٠٢٠/٣/١٦ و التأكيد عليه بموجب الكتاب المرقم (٢٤٦٨) في ٢٠٢٠/٤/٢٨ خلافاً للبند(٦–٤) الأحكام العامة من بنود العقد والذي أشار الى (كل طرف مسؤول عن تنفيذ التزاماته ويتوجب عليه تغطية و ضمان و معالجة أي خطأ أو قصور في تنفيذ الالتزامات الخاصة به ذات الصلة)

ثالثاً– لم يتم تضمين العقد فقرة تشير الى منشأ المواد والمعدات والمكائن المستخدمة في الورشة لتنفيذ اعمال الصيانة خلافاً لكتاب وزارة التخطيط المرقم (٢٣١٢٧/٧/٤) في ٢٠١٢/١٢/١٩ والذي نص على (يتم تضمين شروط المناقصات الخاصة بتجهيز المواد الاستيرادية فقرة تلزم المتعاقدين مع دوائر الدولة بتقديم شهادة المنشأ وفاتورة البيع ووثيقة التأمين للمجهزين ومصادق عليها من قبل الملحقيات التجارية العراقية في الخارج وقبل دخول البضائع الى العراق وحسب شروط العقد).

كتاب دائرة تدقيق المنطقة السابعة المرقم (٨٥٦٠) في ٢٠٢٥/٣/٢٦ الخاص بتدقيق الاوليات الخاصة بالمخالفات المرتكبة للمشاريع المتلكئة في المديرية العامة للتربية في محافظة ذي قار على حساب الموازنة الاستثمارية لسنة/٢٠١٣، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١–أ، ب، ي–اولاً،ثانياً)،(٢–ب،د،و)،(٣–و،ط،م–اولاً،ثانياً،ثالثاً،رابعاً،خامساً) :–

١–بناء مخزن جملون عدد (٤) في عموم محافظة ذي قار

تعاقدت محافظة ذي قار مع شركة (وادي البناء للمقاولات العامة) لتنفيذ مشروع {بناء مخزن جملون عدد (٤) في عموم المحافظة} بموجب العقد المرقم (١١٩) في ٢٠١٣/٩/١٥ بمبلغ (١٢٦١٣١٩) ألف دينار (مليار ومائتان وواحد وستين مليون وثلاثمائة وتسعة عشر ألف دينار) بمدة تنفيذ تعاقدية أمدها (٣٦٠) يوم وكان تاريخ المباشرة في ٢٠١٣/٩/١٩ ولدى الهيئة الرقابية المختصة بصدد ذلك ما يأتي: –

أ– تم إحالة المشروع إلى شركة (وادي البناء للمقاولات العامة) دون تقديم نسخة من الإعمال المماثلة والاعتماد على أوطئ الأسعار في اختيارها خلافا للفقرة (٢) من كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (٢٥٤٦٢) في ٢٠١٣/٨/٢٠ المتضمنة (أن الاعتماد على أوطأ الأسعار في الإحالة دون الأخذ بنظر الاعتبار كفاءة الشركة أو المقاول وإعماله المماثلة يؤدي إلى التعاقد مع شركات أو مقاولين غير كفوءين لتنفيذ المقاولة وبالتالي نكولهم أو تأخرهم في تنفيذ المشروع) ، علماً أن المحافظة قد تعاقدت مع الشركة أعلاه على تنفيذ مشروعين إضافة إلى المشروع أعلاه خلال نفس السنة .

ب– تمت المباشرة بالمشروع بتاريخ ٢٠١٣/٩/١٩ بموجب الأمر الإداري المرقم (٣٥١٩) في ٢٠١٣/١٢/١٩ وبلغت نسبة الانحراف (٤٢٪) حسب تقرير المديرية العامة لتربية محافظة ذي قار/قسم الأبنية المدرسية (الجهة المستفيدة من المشروع) بتاريخ ٢٠١٤/٤/٦ إذ كانت نسبة الإنجاز المخطط (٥٢٪) ونسبة الإنجاز الفعلي (١٠٪)، وبناءً عليه وجهت المحافظة بموجب كتابها المرقم (٧٩١٢) في ٢٠١٤/٦/١ إنذار إلى الشركة المنفذة ومنحها مدة (١٥) يوم لتقييم عملها.

ج– قامت الهيئة الرقابية المختصة بزيارة ميدانية إلى موقع المشروع بتاريخ ٢٠٢٥/١/٣٠ برفقة رئيس دائرة المهندس المقيم ولدى الهيئة الرقابية المختصة بخصوص ذلك ما يأتي: –

أولاً– توقف العمل في المشروع منذ فترة طويلة دون اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق الشركة المنفذة والإجراءات الخاصة باستئناف العمل أو سحبه وإحالته إلى شركة أخرى وتحميل الشركة المتلكئة فرق البدلين.

ثانياً– تم دمج (٤) جملونات ليكون جملون واحد فقط بدون موافقة محافظة ذي قار التحريرية أو تنظيم ملحق عقد بذلك منذ سنة/٢٠١٨ خلافا للفقرة (ثانياً–ب) من ضوابط وزارة التخطيط رقم (١٠) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ التي تتضمن {إصدار أمر تعديل ومعالجته بموجب (ملحق عقد) لغرض تنظيم التزامات ومستحقات الطرفين المالية والزمنية مع الإشارة إلى المدة الإضافية والتوقفات إن وجدت} .

٢– هدم وإعادة بناء مدرسة (٢٤) صف في قضاء الشطرة

تعاقدت محافظة ذي قار مع شركة (أغادير للمقاولات العامة) لتنفيذ مشروع {هدم وإعادة بناء مدرسة (٢٤) صف} بموجب العقد المرقم (١٣٥) في ٢٠١٣/٩/٢١ بمبلغ (١٧٩٧٩٨٧) ألف دينار (مليار وسبعمائة وسبعة وتسعين مليون وتسعمائة وسبعة وثمانين ألف دينار) بمدة تنفيذ تعاقدية أمدها (٥٠٠) يوم وكان تاريخ المباشرة بالمشروع في ٢٠١٣/٩/٢٥ ولدى الهيئة الرقابية المختصة بصدد ذلك ما يأتي:–

أ– لم تقدم الشركة المنفذة نسخة من الإعمال المماثلة واعتمدت المحافظة على أوطئ الأسعار في إحالة المشروع إليها خلافاً للفقرة (٢) من كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (٢٥٤٦٢) في ٢٠١٣/٨/٢٠ التي نصت على(أن الاعتماد على أوطئ الأسعار في الإحالة دون الأخذ بنظر الاعتبار كفاءة الشركة أو المقاول وإعماله المماثلة يؤدي إلى التعاقد مع شركات أو مقاولين غير كفؤين لتنفيذ المقاولة وبالتالي نكولهم أو تأخرهم في تنفيذ المشروع) ، مع العرض أن المحافظة قد تعاقدت مع الشركة أعلاه فضلاً عن تعاقدها مع نفس الشركة لتنفيذ مشاريع أخرى خلال نفس السنة.

ب– تمت المباشرة في المشروع بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢٥ بموجب الأمر الإداري المرقم (٥٢٧١٩) في ٢٠١٣/١٠/٢٣ وقامت المحافظة بمنح الشركة المنفذة (٢١٦٣) يوم فترات توقف للمشروع ولم يتم عرضها على اللجنة المركزية للمراجعة والمصادقة على الإحالة خلافاً للفقرة (ثانيا/٤) من ضوابط وزارة التخطيط رقم (٦) الخاصة (توقف وتمديد إعمال المقاولات) (المعدلة) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ التي تتضمن {لا يتجاوز مجموع مدد التمديدات المسموح بها وفقا لهذه الضوابط (٢٥٪) من مدة العقد وما زاد عنها تعرض على اللجنة المركزية للمراجعة والمصادقة على الإحالة}.

ج– لم تقم المحافظة بتنظيم ملحق عقد عن إعمال حذف واستحداث بعض فقرات العمل بموجب كتابها المرقم (٢٧٦٥) في ٢٠١٩/١٢/٣٠ البالغة (٦٥٤١٠) ألف دينار (خمسة وستون مليون وأربعمائة وعشرة ألاف دينار) خلافا للفقرة (ثانياً–ب) من ضوابط وزارة التخطيط رقم (١٠) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ التي تتضمن {إصدار أمر تعديل ومعالجته بموجب (ملحق عقد) لغرض تنظيم التزامات ومستحقات الطرفين المالية والزمنية مع الإشارة إلى المدة الإضافية والتوقفات إن وجدت}.

٣– إنشاء مدرسة سعة (١٨) صف ابتدائية عدد (٢) وهدم وإعادة بناء مدرسة (١٢) صف عدد (١) وإنشاء مدرسة (١٢) صف عدد (٢) في ناحية أور: –

تعاقدت محافظة ذي قار مع (شركة بهاء العمران للمقاولات العامة) لتنفيذ مشروع {إنشاء مدرسة سعة (١٨) صف ابتدائية عدد (٢) وهدم وإعادة بناء مدرسة (١٢) صف عدد (١) وإنشاء مدرسة (١٢) صف عدد (٢) في ناحية أور} بموجب العقد المرقم (١٧٢) في ٢٠١٣/١٠/١٣ بمبلغ (٤٦٥٩٥٦٧) ألف دينار (أربع مليارات وستمائة وتسعة وخمسين مليون وخمسمائة وسبعة وستين ألف دينار) بمدة تنفيذ تعاقدية أمدها (٧٧٠) يوم وتمت المباشرة في المشروع بتاريخ ٢٠١٣/١١/١٠ ولدى الهيئة الرقابية المختصة بصدد ذلك ما يأتي: –

أ- لم تقم محافظة ذي قار بتنظيم ملحق عقد عن إعمال حذف واستحداث بعض فقرات العمل بموجب كتابها المرقم (٢٧٦٨) في ٢٠١٩/١٢/٣٠ وبمبلغ (٧٧٦٣٠) ألف دينار (سبعة وسبعين مليون وستمائة وثلاثين ألف دينار) ، فضلاً عن فترات التوقف المحتسبة ، خلافاً للفقرة (ثانياً-ب) من ضوابط وزارة التخطيط رقم (١٠) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ التي تتضمن {إصدار أمر تعديل ومعالجته بموجب (ملحق عقد) لغرض تنظيم التزامات ومستحقات الطرفين المالية والزمنية مع الإشارة إلى المدة الإضافية والتوقفات إن وجدت}.

ب- لم تطالب محافظة ذي قار بتجديد خطاب ضمان حسن التنفيذ النافذ لغاية ٢٠١٥/١٠/٥ إذ قامت بحجز مبلغ (٢٣٢٩٧٨٣٥٠) دينار (مائتان واثنان وثلاثون مليون وتسعمائة وثمانية وسبعون ألف وثلاثمائة وخمسون دينار) الذي يمثل خطاب ضمان حسن التنفيذ بموجب القيد المرقم (٤٤٩) في ٢٠١٨/١٢/١٨ الذي يمثل نسبة (٥٪) من مبلغ العقد الكلي دون احتساب التأمينات على المبالغ المضافة بموجب ملاحق العقد خلافاً للمادة (٩-ثالثاً-ج) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية المذكورة آنفاً التي نصت (على جهة التعاقد التأكد من صحة صدور خطاب الضمان مع القيام بتجديد أو تغيير المبلغ عند حدوث متغيرات على شروط العقد).

ج- قامت الهيئة الرقابية المختصة بزيارة ميدانية للمشروع بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٣ برفقة رئيس دائرة المهندس المقيم ولدى الهيئة الرقابية المختصة بخصوص ذلك الآتي:-

أولاً- بلغت نسبة الإنجاز المادي للمشروع (٨٨٪) على الرغم من انجاز الإعمال لمدرسة واحدة فقط دون استلام أولي لمدرسة {البو عظم (١٢) صف}.

ثانياً- لم يتم زيارة مدرستي {البو محمود (١٨) صف التي بلغت نسبة إنجازها (٥٠٪)} و {السديناوية (١٢) صف التي بلغت نسبة إنجازها (١٠٪)} بحسب مطالعة رئيس دائرة المهندس المقيم كون العمل متوقف فيهما بسبب مشاكل عشائرية منذ سنة/٢٠١٤.

ثالثاً- وجود مهندس واحد وأربع عمال فقط من قبل الشركة المنفذة في موقع عمل مدرسة {البو فياض (١٢) صف}.

رابعاً- العمل متوقف بشكل تام في مدرسة {الإسكان الصناعي (١٨) صف}.

خامساً- جرى صرف فقرة (السياج الخارجي) في ذرعة العمل السابعة المصروفة بنسبة (٩٠٪) بمبلغ (٥٢٢٠٠٠) ألف دينار (خمسمائة واثنان وعشرين مليون دينار) من المجموع الكلي لها على الرغم من اكتمال سياج مدرسة واحدة فقط بنسبة (١٠٠٪) وهي {مدرسة البو عظم (١٢) صف} من المدارس الخمسة والبقية بناء طابوق فقط بدون لبخ ونثر ووجود فتحات في السياج لغرض إدخال المواد.

كتاب دائرة تدقيق المنطقة الخامسة المرقم (١٤٧٠٩) في ٢٠٢٥/٦/٤ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على انشطة قسم تربية الفلوجة في المديرية العامة للتربية في محافظة الانبار لسنة/٢٠٢٣، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١)، (٢)، (٣): -

١- قيام الموظفة (مسؤولة وحدة الإجازات) بارتكاب مخالفات تشكل جريمتي (تـزوير ورشوى) ولم يتم إحالتها إلى المحاكم المختصة خلافاً للمادة (١٠ – ثالثاً) من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (١٤) لسنة/١٩٩١ (المعدل) التي نصت على (إذا رأت اللجنة إن فعل الموظف المحال عليها يشكل جريمة نشأت عن وظيفته أو ارتكبها بصفته الرسمية فيجب عليها أن توصي بإحالته إلى المحاكم المختصة).

٢-لم يتم إحالة موظف خدمة في ثانوية قتيبة بن مسلم المختلطة إلى المحاكم المختصة رغم ارتكابه فعل يشكل جريمة رشوى حسب ما ورد في كتاب المديرية العامة للتربية في محافظة الانبار / الشؤون القانونية بالعدد (٥١٠١٧) في ٢٠١٨/١٠/٢٨ المتضمن توجيه عقوبة إنذار للموماً إليه وذلك لعدم قيامه بالتوقيع على طلب تغيير عنوانه الوظيفي وتقديم رشوة مقدارها (١٥) ورقة فئة (١٠٠) دولار أمريكي أي (١٥٠٠) دولار (ألف وخمسمائة دولار أمريكي) للموظفة مسؤولة وحدة الإجازات ،خلافاً للمادة (١٠ – ثالثاً) من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (١٤) لسنة/١٩٩١ (المعدل) التي تنص على (إذا رأت اللجنة أن فعل الموظف المحال عليها يشكل جريمة نشأت عن وظيفته أو ارتكبها بصفته الرسمية فيجب عليها أن توصي بإحالته إلى المحاكم المختصة) مع العرض أنه تم إلغاء عقوبة الإنذار بموجب الأمر الإداري المرقم (١٩٨٣٥) في ٢٠١٩/٥/٥ لحصوله على كتابي شكر .

٣-عدم ملائمة توصيات اللجان التحقيقية والعقوبات المفروضة بحق الموظف /مدير أقدم مع المخالفات التي ارتكبها أثناء ممارسته لمهامه في وحدة العلاوات ، حيث تم معاقبته بعقوبتين الأولى (عقوبة توبيخ) بموجب الأمر الإداري المرقم (٦١٥١٩) في ٢٠٢٢/١٢/٤ وذلك لقبوله منفعة شخصية مالية مقابل إصدار أوامر العلاوات والترفيعات استناداً إلى توصيات اللجنة التحقيقية المشكلة بموجب الإداري المرقم (٥٣١٦)في ٢٠٢٢/٩/٢٠ والثانية (عقوبة الإنذار) بموجب كتاب المديرية العامة للتربية في محافظة الانبار / الشؤون القانونية المرقم (١٤٨٢٥) في ٢٠٢٣/٣/٢٣ وذلك لكونه احد أعضاء لجنة التعيينات الفرعية وقيامه باستلام طلب وأوليات السيدة (المقدمة على التعيين) على الرغم من عدم وجود اسمها ضمن قوائم الفائزين بالتعيين المرافقة للأمر الوزاري المرقم (ت٣٩١) في ٢٠١٦/١٢/٢٩ استناداً إلى توصيات اللجنة التحقيقية المشكلة بموجب الأمرين الوزاريين المرقمين (١/٦/ل/٢٩٩) في ٢٠٢٢/١/٢٥ و(١/٦/ل ٩٥٤) في ٢٠٢٢/٣/٢٤ ولم يتم إحالته إلى المحاكم المختصة رغم ارتكابه أفعال تشكل جرائم ، خلافاً للمادة (١٠ – ثالثاً) من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (١٤) لسنة/١٩٩١ (المعدل) التي نصت على (إذا رأت اللجنة أن فعل الموظف المحال عليها يشكل جريمة نشأت عن وظيفته أو ارتكبها بصفته الرسمية فيجب عليها أن توصي بإحالته إلى المحاكم المختصة) مع العرض أنه تم إلغاء عقوبة الإنذار بموجب الأمر الإداري المرقم (١٩١٢٣) في ٢٠٢٤/٣/٢٦ لحصوله على كتابي شكر .

كتاب دائرة تدقيق نشاط الخدمات العامة المرقم (١٩١٦٢) في ٢٠٢٥/٧/٢٨ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على العقد المرقم (١٠/تجهيز/٢٠٢٤) في ٢٠٢٤/٩/١ و المبرم بين وزارة التربية وشركة النهرين لطباعة وانتاج المستلزمات التربوية والخاص بتصنيع وتجهيز اطقم القنفات وبكمية (١١٨٥٦) طقم وبسعر (٢٣٥٠) الف دينار (مليونين وثلاثمائة وخمسين الف دينار) للطقم الواحد وبمبلغ اجمالي مقداره (٢٧٨٦١٦٠٠) الف دينار(سبعة وعشرون مليار وثمانمائة وواحد وستون مليون وستمائة الف دينار) وبكلفة تخمينية بلغت (٢٧٨٦١٦٠٠) الف دينار(سبعة وعشرون مليار وثمانمائة وواحد وستون مليون وستمائة الف دينار) ضمن تخصيصات الموازنة الجارية لوزارة التربية لسنة/٢٠٢٤ وبمدة تجهيز (١٢٠) يوم تبدأ من تاريخ ٢٠٢٤/٩/١ والمحال بأسلوب التكليف مباشر ، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١-أ، ب، ج)،(٢) :-

١-تم التعاقد مع شركة النهرين العامة لطباعة وانتاج المستلزمات التربوية بأسلوب التكليف المباشر ولدى الهيئة الرقابية المختصة بصدد ذلك الملاحظات الآتية: -

أ-لم تقم الوزارة بإجراء مناقصة عامة لغرض تجهيز الاثاث المدرسي، خلافاً لأحكام المادة (٣) من الفصل الثالث-اساليب التعاقد الواردة في تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ والتي نصت على (لرئيس جهة التعاقد أو من يخوله وباقتراح من رئيس التشكيل الاداري للعقود اعتماد أحد الاساليب التالية لتنفيذ العقود العامة باستثناء اسلوبي العطاء الواحد والتعاقد المباشر) مما يترتب على ذلك عدم الاعتماد على الوثيقة القياسية لعقود التجهيز المعممة بموجب كتاب وزارة التخطيط المرقم بالعدد (٢٤٥٣٧/٧/٤) في ٢٠١٩/١٠/٧

ب-جرى التعاقد مع شركة النهرين العامة لطباعة وانتاج المستلزمات التربوية بأسلوب التكليف المباشر، حيث سبق وان تم تأشير هذه المخالفة بموجب التقرير الرقابي المرقم بالعدد (١٩١٤٣/١/١٩/٦) في ٢٠٢٤/٧/٢٢ والخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على العقد المرقم (٢٣/تجهيز/٢٠٢٣).

ج-لم تقم الوزارة باستحصال موافقة اللجنة القطاعية في مجلس الوزراء قبل التعاقد المباشر، خلافاً للمادة (٣-سابعاً) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ والتي نصت على (استحصال موافقة اللجنة القطاعية في مجلس الوزراء لغرض التعاقد المباشر وبتوصية من اللجنة المركزية للمراجعة والمصادقة على الاحالة للعقود الاستيرادية او المحلية لتجهيز السلع او الخدمات ذات الطابع التخصصي).

٢-عدم ضغط النفقات وترشيدها من قبل وزارة التربية حيث قامت الوزارة بالتعاقد على تصنيع وتجهيز (٣٣٦٧٠) اطقم قنفات خلال فترة سنة وثلاث اشهر على الرغم من ان عدد المدارس الحكومية هو (٢٧٧٧٠) مدرسة استناداً الى اخر بيانات احصائية لجميع المراحل الدراسية في العراق عدا (اقليم كردستان) للعام الدراسي (٢٠٢٣-٢٠٢٤) فضلاً عن تجهيز عدد كبير من المدارس بـ (٧١٥٠) طقم قنفات في سنة/٢٠٢١ ،خلافاً للفقرة (اولا) من اعمام مكتب رئيس مجلس الوزراء المرقم بالعدد(٢٢١٨٩٢٥/٣٠٦٣) في ٢٠٢٢/١١/٢٧ التي نصت (منع شراء الحاجات الكمالية والثانوية من الاثاث والمستلزمات المكتبية والديكورات والزخارف لاسيما مكاتب المسؤولين وتقييد الانفاق على الحاجات الضرورية) ، وخلافاً للفقرة (٩) من قرار مجلس الوزراء المرقم (٢٤٦٠٠) لسنة/٢٠٢٤ المعمم بموجب كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (ش.ز.ل/١/١٠/اعمام /٣٨٠٣٣) في ٢٠٢٤/٨/١٥ التي نصت (الزام الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات ومجالسها بترشيد وضغط النفقات واعادة اولوياتها عند طلب التمويل من وزارة المالية /دائرة المحاسبة) .

كتاب دائرة تدقيق المنطقة السابعة المرقم (٩٣٨٥) في ٢٠٢٥/٤/٧ الخاص بتدقيق العروض الوهمية والمغالاة في أسعار شراء اجهزة طبية عدد (٥) تخطيط قلب (defibrillator) وجهاز عدد (١) (ecg .portble) في مستشفى محمد الموسوي للأطفال، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٥)،(٦) :-

أولاً-جرى احالة العقد بموجب محضر موقع من قبل لجنتي الشراء واعتدال الاسعار بتاريخ ٢٠٢١/٧/١٣ ولم ينظم كتاب رسمي بالإحالة خلافاً للفقرة (الرابعة عشر) من الضوابط رقم (٣) في ٢٠١٤/٧/١٠ (المعدلة) والملحقة بتعليمات تنفيذ العقود رقم(٢) لسنة/٢٠١٤ التي نصت على(تقوم جهة التعاقد بإصدار كتاب الاحالة).

ثانياً-قيام مستشفى محمد الموسوي باستقطاع مبلغ (٣٩٤٠٦٢٥) دينار (ثلاثة ملايين وتسعمائة واربعون الف وستمائة وخمسة وعشرون دينار) بموجب وصل القبض المرقم (٦٥٣٨٦٥) في ٢٠٢٢/١/١٢ عن أمانات حسن التنفيذ إذ إن المبلغ المستقطع لا يمثل (٥٪) من مبلغ العقد البالغ (٨١٢٥٠) الف دينار (واحد وثمانون مليون ومائتان وخمسون الف دينار) خلافاً للفقرة (٨) في بند العقد المرقم (بلا) التي نصت {في حالة وجود ضمان في فقرات الكشف الهندسي يستقطع تأمينات (٥٪) من قيمة الفقرة أو وصل قبض بمبلغ التأمينات}.

كتاب دائرة تدقيق المنطقة الخامسة المرقم (١٤٩٦٤) في ٢٠٢٥/٦/١١ الخاص بتكرار صرف مبالغ عن العقد المرقم (٣٣) في ٢٠١٣/١١/٢٨ الخاص بتجهيز ادوية لدائرة صحة صلاح الدين من قبل مكتب (مكتب الحنان العلمي لدعاية الادوية) والمحسوب على الموازنة التشغيلية لسنة/٢٠١٣ وبمبلغ (٣٦٨٦٠٥٥) الف دينار (ثلاثة مليارات وستمائة وستة وثمانون مليون وخمسة وخمسون الف دينار)، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٢-أ،ب،ج،د،هـ،و،ز) :-

مستند الصرف المرقم (١٤٤٧٧٩) في ٢٠٢٢/١/٣١ مبلغه (٣٦٨٦٠٥٥٠٠٠) دينار (ثلاثة مليار وستمائة وستة وثمانون مليون وخمسة وخمسون الف دينار) المسجل في سجل اليومية (محاسبة/٨٦) بالتسلسل (٧١) تم تكرار صرف مبلغ(٣٥٧٥٤٧٣٣٥٠) دينار (ثلاثة مليارات وخمسمائة وخمسة وسبعون مليون وأربعمائة وثلاثة وسبعون الف وثلاثمائة وخمسون دينار) بموجب الصك المرقم (٥٥٥١٣٢٦) في ٢٠٢٢/١/٣١ على إنها مستحقات سنوات سابقة غير مصروفة سابقاً عن تجهيز دائرة صحة صلاح الدين بالأدوية بموجب العقد المرقم (٣٣) في ٢٠١٣/١١/٢٨ ، ولدى تدقيق الأوليات المزودين بها من دائرة صحة صلاح الدين/قسم الأمور الإدارية والمالية والقانونية/الشعبة القانونية بموجب الكتاب المرقم (١٢٠١٣) في ٢٠٢٥/٤/٢٧ وكتاب شعبة الحسابات المرقم (١٢١١٩) في ٢٠٢٥/٤/٢٧ تأكد للهيئة الرقابية المختصة تكرار صرف المبلغ أعلاه وكما يأتي:-

اولاً- قام مكتب الحنان العلمي بتقديم طلب إلى مدير عام دائرة صحة صلاح الدين مؤرخ في ٢٠٢١/١٠/٢٤ موضوعه (عدم صرف مستحقات العقد المرقم (٣٣) في ٢٠١٣/١١/٢٨ ويطلب فيه صرف تلك المستحقات) ولم يتم تثبيت اسم مقدم الطلب وتم تثبيت عبارة (مقدم الطلب مكتب الحنان العلمي).

ثانياً– قامت دائرة صحة صلاح الدين/قسم الأمور الإدارية والمالية والقانونية/الشعبة القانونية بتوجيه الكتاب المرقم (٢٩٨٤٠) في ٢٠٢١/١٢/٢ إلى مكتب الحنان العلمي لدعاية الأدوية موضوعه (جلب تعهد) بعدم استلام المستحقات المالية عن العقد المرقم (٣٣) في ٢٠١٣/١١/٢٨.

ثالثاً– قام مكتب الحنان العلمي بتقديم تعهد إلى دائرة صحة صلاح الدين المرقم (٣٠٥) في ٢٠٢١/١٢/٩ يتعهد فيه المكتب بعدم استلام المستحقات المالية عن تجهيز الأدوية بموجب العقد المرقم (٣٣) في ٢٠١٣/١١/٢٨ ، مع العرض أن هذا التعهد مثبت فيه توقيع صاحبة مكتب الحنان العلمي وتوقيع وكيلها.

رابعاً–تم تشكيل لجنة لتدقيق طلبات صرف مستحقات سنوات سابقة بموجب الأمر الإداري المرقم (١٥١٢٢) في ٢٠٢١/١١/٢٩ الصادر من دائرة صحة صلاح الدين/قسم الأمور الإدارية والمالية القانونية/شعبة الموارد البشرية وقد أوصت اللجنة بموجب المحضر المعد من قبلها صرف مبلغ (٣٦٨٦٠٥٥) الف دينار(ثلاثة مليارات وستمائة وستة وثمانون مليون وخمسة وخمسون الف دينار) لمكتب الحنان العلمي لدعاية الأدوية على إنها مستحقات غير مصروفة سابقاً عن العقد المرقم (٣٣) في ٢٠١٣/١١/٢٨ وان هذا المحضر مصادق من قبل مدير عام دائرة صحة صلاح الدين بتاريخ ٢٠٢١/١/٤ .

خامساً–قامت دائرة صحة صلاح الدين بتوجيه كتابها المرقم (٢٥١) في ٢٠٢٢/١/٤ إلى وزارة الصحة/قسم الأمور المالية موضوعه (صرف مستحقات مكتب الحنان العلمي عن سنوات سابقة) وحصلت الموافقة بالصرف بموجب كتاب وزارة الصحة/الدائرة الإدارية والمالية والقانونية/القسم المالي/لجنة صرف مستحقات السنوات السابقة المرقم (د.أ.م٦/٦/٧٣٦٤) في ٢٠٢٢/١/٣٠ مرفقه محضر لجنة المرقم (د.أ.م ٦/٦/٣٥٧) في ٢٠٢٢/١/٣٠.

سادساً–تقديم طلب موقع من قبل (وكيل مكتب الحنان العلمي) مؤرخ في ٢٠٢٢/١/٣٠ يطلب فيه صرف مستحقات العقد المرقم (٣٣) في ٢٠١٣/١١/٢٨.

سابعاً–تم صرف المبلغ بموجب مستد الصرف والصك المذكورين أعلاه وتم تثبيت اسم مستلم الصك وتوقيعها أسفل مستند الصرف.

كتاب دائرة تدقيق المنطقة الخامسة المرقم (٢٧٤٦٣) في ٢٠٢٥/١٠/٢١ الخاص بأعمال الرقابة والتدقيق على مصروفات مستشفى تكريت التعليمي للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٣، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (١)، (٢): –

من خلال تدقيق الهيئة الرقابية المختصة لمستند الصرف المرقم (٣٦٧٩٦٦) في ٢٠٢٣/١٠/١٠ بمبلغ (٢٣٢٥٠) ألف دينار (ثلاثة وعشرين مليون ومائتين وخمسين ألف دينار) الخاص بصيانة (١٠) مصاعد في المستشفى المنفذ من قبل اللجنة المشكلة بموجب الامر الاداري المرقم (٧٩٦) في ٢٠٢٣/٦/١١ وملحقه الامر الاداري المرقم (٨١٩) في ٢٠٢٣/٦/١٢، ولدى الهيئة الرقابية المختصة بخصوصه الاتي: –

اولاً–ضمن المستندات المعززة للصرف وصولات شراء وعروض سعر غير نظامية مطبوعة بالحاسوب لم يثبت عليها (ختم المكتب والشركات التي نفذت العمل، اسم المطبعة وسنة الطبع) خلافاً للمادة (١٠/ثالثا) من قانون المطابع الاهلية رقم (٥) لسنة/١٩٩٩ والتي نصت على (تثبيت اسم المطبعة وسنة الطبع ورقم الايداع القانوني في محل ظاهر من المطبوع).

ثانياً–لدى التحقق من (مكتب الفرات الهندسي لتنصيب وصيانة المصاعد والسلالم الكهربائية) المنفذ للعمل من خلال الاتصال الهاتفي بالرقم المثبت على قائمة التجهيز {(تبين بان لديه مكتب لصيانة المصاعد لكن ليس باسم (مكتب الفرات) وانه لم يقم بتنفيذ اعمال في مستشفى تكريت التعليمي)} مما يؤشر عدم صحة المستندات المعززة للصرف.

كتاب دائرة تدقيق المنطقة السابعة المرقم (٢٠٩٢٦) في ٢٠٢٥/٨/١٧ الخاص بتدقيق معاملات الصرف لمشاريع الصيانة والمشاريع الصغيرة المنفذة من قبل المعهد التقني في الناصرية للسنوات (٢٠٢٠ ولغاية ٢٠٢٤)، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٢)،(٤)،(٥) :–

اولاً– تم استخدام مادة (الساندويج بنل) في تنفيذ بعض مشاريع الصيانة رغم انها من المواد الخطرة وسريعة الاشتعال، خلافاً للتوصيات المرافقة بكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (١٨٧٦٥) في ٢٠١٣/٦/١٦ المتضمنة (عدم تغليف واجهات الأبنية ومداخلها من مكاتب وقاعات بمواد سريعة الاشتعال) وكما مبين في الأمثلة أدناه: –

اسم المشروع	سنة تنفيذ المشروع
– صيانة وتأهيل المخزن الخاص بقسم التقنيات الكهربائية	٢٠٢٠
– صيانة الطابق العلوي لشعبة شؤون الطلبة	٢٠٢١
– تغليف بمادة الساندويج بنل لقسمي الإدارة القانونية وإدارة المكاتب ونظم المعلومات مع عمل قواطع المنيوم لعمل غرفة سكرتارية في قسم المجتمع وقسم التمريض وعمل رئاسة قسم وسكرتارية في ساحة قسم الإدارة القانونية للأقسام الجديدة	٢٠٢٤

ثانياً– عدم دقة بعض الكشوفات التخمينية الفنية المعدة لصيانة وتأهيل بعض أبنية المعهد، إذ لاحظت الهيئة الرقابية المختصة المبالغة في المبالغ التخمينية لها نسبة إلى المبالغ المصروفة خلافاً للمادة (٢–أولاً) من التعديل الأول لتعليمات تنفيذ الأعمال بأسلوب التنفيذ أمانة رقم (٣) لسنة / ٢٠٢٢ التي تضمنت {تشكيل لجنة فنية تسمى (لجنة الكشف التخميني) برئاسة مهندس من ذوي الخبرة والاختصاص تتولى إعداد جدول الكميات والمواصفات الدقيقة والكلفة التخمينية وكذلك إعداد المخططات إن تطلب الأمر ذلك}.

ثالثاً– تم تنفيذ جميع فقرات العمل لجميع أعمال الصيانة لأبنية المعهد خلال سنتي (٢٠٢٣ ، ٢٠٢٤) عن طريق مكاتب ومتعهدين وعمال من خارج المعهد وبنسبة (١٠٠٪) خلافاً للمادة (٥–أولاً–أ،ب) من التعديل الاول لتعليمات تنفيذ الأعمال بأسلوب التنفيذ أمانة المذكورة آنفاً التي تضمنت {(لا يجوز تنفيذ العمل بهذا الاسلوب ان يعهد به الى مقاول) و (استثناء من احكام الفقرة (أ) من هذا البند يجوز احالة تنفيذ جزء من العمل او المشروع بما لا يزيد على (٤٠٪) اربعين من المئة من الكلفة المصدقة للتنفيذ في الاعمال التخصصية التي يتعذر على اللجنة تنفيذها وفقاً لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ والضوابط الصادرة بموجبها والوثائق القياسية)}.

كتاب دائرة تدقيق المنطقة السابعة المرقم (١١١٣١) في ٢٠٢٥/٤/٢٨ الخاص بتدقيق (إجراء التدقيق المالي والإداري في موضوع قيام بلدية السماوة بمخالفة تعليمات تنفيذ الموازنة وتعليمات تنفيذ العقود الحكومية وتعليمات تنفيذ الاعمال بأسلوب الأمانة من خلال تشكيل لجنة خاصة من غير لجنة المشتريات لتجهيز الدائرة بمادة الحصى المكسر) ، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلين (١)، (٥): –

أولاً– قيام المديرية بتشكيل لجنة لتنفيذ مشروع (تجهيز حصى مكسر قياس ٥–١٩ملم) بموجب الامر الاداري المرقم بالعدد (١٩٧٧٦) في ٢٠٢٠/١١/١٥ بمبلغ (١٤٩٨٠٠٠٠٠) دينار (مائة وتسعة واربعون مليون وثمانمائة الف دينار) دون أن يتضمن الأمر تحديد نوع اللجنة واسلوب تنفيذ المشروع خلافاً للمادة (٣–١–ب– رابعاً)من القسم الثاني من تعليمات تنفيذ الموازنة التخطيطية للقطاع العام لسنة /٢٠١٩ التي تضمنت {أكثر من (١٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار (مائة مليون) عن طريق أحد أساليب التعاقد المنصوص عليها في تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة / ٢٠١٤} , علماً أن التجهيز لا يدخل ضمن نطاق تعليمات تنفيذ الاعمال بأسلوب أمانة رقم (١) لسنة /٢٠١٨ (المعدّلة) التي تتضمن أعمال (الصيانة ، الترميم ،والإنشاء) .

ثانياً– قيام المديرية بصرف مبالغ المشروع المستحقة لسنة /٢٠٢٠ من تخصيصات سنة /٢٠٢١ دون استحصال موافقة المحافظ على ذلك بعد عرضها على الدائرة القانونية لغرض التأييد بعدم وجود مانع قانوني من الصرف وتأييد القسم المالي بتوفر التخصيصات خلافاً للمادة (٢–سادساً) من القسم الثاني من تعليمات تنفيذ الموازنة التخطيطية للقطاع العام لسنة/٢٠٢١ التي تقضي (يخول الوزير المختص او رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة صلاحية صرف المستحقات للسنوات السابقة من تخصيصات الموازنة التخطيطية للشركة او الهيئة او الدائرة بعد عرضها على الدائرة القانونية في وزارته لغرض تأييد عدم وجود مانع قانوني من الصرف وبعد تأييد القسم المالي في الجهات بتوفر التخصيصات المالية لتسديد تلك المستحقات) وكما مبين في أدناه :–

رقم وتاريخ مستند الصرف	رقم وتاريخ وصل الشراء	المبلغ المصروف /دينار	الكمية /م٣	جهة الشراء
(٥١٧٥٧٥) في ٢٠٢١/٧/١٣	(١١) في ٢٠٢٠/١١/١٧	١٤٩٨٠٠٠٠٠	٥٣٥٠	الشراء من مكتب تمار للتعهدات وتجهيز المواد (مثنى فارس عجمي)

كتاب دائرة تدقيق المنطقة السابعة المرقم (٢٦٠٤٥) في٢٠٢٥/١٠/٦ الخاص بـــ {قيام محافظة المثنى بالتجاوز على التخصيصات المالية لمشاريع الخطة الاستثمارية من خلال نقل الفائض المالي من مشاريع عام/٢٠٢٣ البالغة (٢٧٥) مليار دينار (مائتان وخمسة وسبعون مليار دينار) إلى المشاريع الخاصة بعام/٢٠٢٤ دون موافقة وزارة التخطيط) ومن اهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسلين (٣) ، (٤) :–

أولاً– طلبت محافظة المثنى من وزارتي التخطيط والمالية تخصيص مبالغ ضمن موازنة سنة/٢٠٢٣ لبعض المشاريع على الرغم من كون نسبة الانجاز المادي والمالي بلغت (١٠٠٪) قبل طلب التخصيص، ومن ثم يتم إجراء مناقلة لاستخدام مبالغ الأمانات المدورة لتنفيذ مشاريع أخرى أو تغطية الزيادة في الصرف على المشاريع، وحسب الجداول المقدمة الى الهيئة الرقابية المختصة من محافظة المثنى/قسم الحسابات بالكتاب المرقم (٢٩٢) في ٢٠٢٥/٥/١٨.

ثانياً– قامت المحافظة بإجراء مناقلات لمبالغ أمانات تنفيذ القوانين المدورة من تخصيصات سنة/٢٠٢٣ بمبلغ قدره (٤٠٤٥٥) مليون دينار(أربعين مليار وأربعمائة وخمسة وخمسون مليون دينار) لبعض المشاريع وإضافتها إلى مشاريع أخرى وصرف جزء من مبالغ المناقلة ، على الرغم من عدم حصول موافقة وزارة التخطيط على تلك المناقلات لغاية تاريخ إعداد التقرير الرقابي ، خلافاً للمادة (٢٠–١) من ضوابط أحكام وصلاحيات تنفيذ ومتابعة المشاريع الاستثمارية من تعليمات تنفيذ الموازنة التي تتضمن (لوزير التخطيط أو من يخوله البت في إدراج وإعادة إدراج المشاريع وتأمين المبالغ اللازمة للتنفيذ عن طريق إجراء مناقلة وضمن التخصيصات السنوية للوزارة المعنية أو الجهة غير المرتبطة بوزارة أو الإقليم أو المحافظة غير المنتظمة بإقليم أو الصناديق أو أي مصادر تمويل أخرى) والمادة (٣٧) من الضوابط المذكورة آنفاً التي تتضمن (لوزير التخطيط أو من يخوله البت في مناقلة التخصيصات بين المشاريع المدرجة ضمن الجداول الخاصة لكل وحدة إنفاق تابعة لكل وزارة أو جهة غير مرتبطة بوزارة أو المحافظة أو بين وحدات الإنفاق التابعة لكل منهم بناءً على طلبات الجهات المنفذة لغاية ١٢/١ من السنة المالية وإشعار وزارة المالية/ دائرة الموازنة لغرض تأشير المناقلة مدار البحث).

كتاب دائرة تدقيق نشاط الزراعة والتعمير المرقم (٤٤٠٧) في ٢٠٢٥/٢/١٣ والخاص بتدقيق اوليات قيام شركة ما بين النهرين بالموافقة على فتح شركة اهلية لتنقية الحبوب (ربوع البتراء) ، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسل (١) :–

قيام شركة ما بين النهرين العامة للبذور بالتعاقد مع شركة ربوع البتراء بالعقد المرقم (٣٩) في ٢٠٢٣/٩/٢٦ لخزن (٨٣٠٠) طن من محصول الحنطة على الرغم من توفر سعة خزنية بمقدار (٩٢٤٣) طن من اصل السعة الخزنية البالغة (١٤٠٠٠) طن لدى شركة ما بين النهرين ، فضلاً عن توفرها في السنوات السابقة خلافاً للمادة (٢٤) من ضوابط المجلس الوطني للبذور بالرقم (١٢٦٨٥) في ٢٠٢٤/٤/١٩ التي اوجبت التعاقد مع الشركات الاهلية لتنقية البذور عند توفر الحاجة ، مما نتج عنه هدر بالمال العام بقيمة مبلغ العقد مع الشركة الاهلية والبالغ (٤٧٣١٠٠) الف دينار (اربعمائة وثلاثة وسبعون مليون ومائة الف دينار) .

كتاب دائرة تدقيق المنطقة السابعة المرقم (٢٥٠٢٣) في ٢٠٢٥/٩/٢٥ والخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على تعويضات الاضرار نتيجة السيول والامطار للموسم الزراعي (٢٠١٨–٢٠١٩) في مديرية زراعة المثنى، ومن اهم الملاحظات التي اوصى الديوان التحقيق والتي وردت فيه بالتسلسلات (٢) و(٦) و(٧) و(٩) و(١٥): –

اولاً–لم يقم قسم التدقيق والرقابة الداخلية بتدقيق سجل المصروفات المتعلق بتعويضات الأضرار المودعة ضمن الحساب الجاري المفتوح لدى مصرف الرشيد/فرع السماوة (٤٨٢٣) ، فضلاً عن عدم تدقيق الطلبات والكشوفات المقدمة من الشعب الزراعية والصكوك الموقوفة للتحقق من مدى الالتزام بالتعليمات والأنظمة المالية المعتمدة، الأمر الذي أثر سلباً على كفاءة استخدام الموارد المالية ، خلافاً للفقرة (٧–ب) من الفصل الثالث من تعليمات النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي لسنة/٢٠١٣ التي تضمنت (تحدد مهام التدقيق الداخلي في التثبت من صحة المعاملات المالية والمصادقة عليها تأييداً بتوافر شروط الصرف فيها بما يتماشى والتعليمات الحسابية المقررة) ، وأجابت المديرية على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (٧٤) في ٢٠٢٥/٤/٢٤ (تم تدقيق الطلبات قبل

عملية الصرف وسيتم تدقيق سجل المصروفات المتعلق بالإضرار بعد اكمال عملية الصرف) ، وهي إجابة غير دقيقة لعدم وجود ما يؤيد تدقيق الطلبات المقدمة من قبل المزارعين فضلاً إن عملية اكمال الصرف وتسديد المبالغ للمزارعين.

ثانياً–قامت المديرية بصرف تعويضات مالية لعدد من المزارعين دون مطالبتهم بتجديد عقودهم الزراعية مع المديرية وتسوية أوضاعهم القانونية وتسديد المبالغ المترتبة بذمتهم عن إيجار الأراضي الزراعية لغاية ٢٠٢٤/١٢/٣١ أو استقطاعها من مبالغ التعويضات المصروفة ، خلافاً لكتاب وزارة الزراعة/دائرة الأراضي الزراعية/ قسم العقود الزراعية ذي العدد (١٥٠٦٧) في ٢٠١٧/٥/٢٤ المتضمن (إنهاء العقود الزراعية التي انتهت مددها ولم يبادر أصحابها إلى طلب تجديدها واسترداد المساحات والإعلان عنها مجددا للإيجار بالمزايدة العلنية) ، وخلافاً للفقرة (٢) من كتاب وزارة الزراعة/دائرة الأراضي الزراعية ذي العدد (١٥٨١٩) في ٢٠٢٣/٨/١٦ التي تتضمن (استيفاء بدلات الإيجار المترتبة بذمة المتعاقدين لأخر استحقاق وفق الطرق القانونية) ، وأجابت المديرية على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (٧٤) في ٢٠٢٥/٤/٢٤ (أن المديرية قامت بتوجيه الإنذارات لأصحاب العقود غير المجددة لغرض مطالبتهم بتسديد بدلات الإيجار ونرفق إليكم نسخة من الإنذارات) دون تقديم ما يؤيد الإجابة .

ثالثاً–قامت المديرية بصرف تعويضات لبعض المزارعين على الرغم من ثبوت عدم استغلال الأراضي المتعاقد عليها وحسب كتاب شعبة زراعة السماوة المرقم (٢٢) في ٢٠٢٥/١/١٨، فضلاً عن وجود ديون مالية بذمتهم لصالح المديرية دون اعتراض قسم التدقيق والرقابة الداخلية على ذلك ، الأمر الذي أدى إلى صرف الأموال لغير المستحقين ، خلافاً للفقرة (٥) من تعليمات تأجير الأراضي المملوكة للدولة رقم (٨١) لسنة/١٩٨٣ المتضمنة (للهيئة العامة للزراعة والإصلاح الزراعي المختصة القيام بالكشف على الأرض المستأجرة ومراقبة قيام المستأجر بتنفيذ التزاماته القانونية التعاقدية وعند وجود المخالفة توجه له إنذارا بضرورة إزالتها خلال مدة ثلاثة أشهر وعند عدم الامتثال ينهي عقد إيجاره وتسترد منه الأرض باعتبارها خالية من الشواغل) ، وأجابت المديرية على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (٧٤) في ٢٠٢٥/٤/٢٤ (نؤيد صحة الملاحظة علماً إن المديرية قامت بتوجيه إنذارات لأصحاب العقود غير المجددة لغرض تسديد ما بذمتهم من مبالغ) .

رابعاً–قامت المديرية بصرف مبالغ تعويضات لعدد من المزارعين ، على الرغم من عدم وجود علاقة زراعية رسمية أو عقود مبرمة بينهم وبين المديرية ، فضلًا عن أن أراضيهم غير مشمولة ضمن الخطة الزراعية ، خلافاً للفقرة (ثالثاً) لكتاب وزارة الزراعة/مكتب الوزير المرقم (١٥٣٠) في ٢٠١٩/٩/١٦ والمعطوف على الأمر الديواني المرقم (١٨٩) في٢٠١٩/٥/٢٢ المتضمن (تأييد مديرية الزراعة في المحافظة بوجود علاقة بالأرض للمساحات المزروعة بمحصول الحنطة والشعير المطلوب تعويض الاضرار) ، وأجابت المديرية على استفسار الهيئة الرقابية المختصة (٧٤) في ٢٠٢٥/٤/٢٤ (ان جميع المستفيدين من التعويضات لديهم علاقات تعاقدية سواء كانت عقود زراعية او سندات عقارية وفق القوانين النافذة) دون تقديم ما يؤيد الإجابة .

خامساً–قامت المديرية بصرف تعويضات بمبلغ (٣٨٩٤٠٠) ألف دينار (ثلاثمائة وتسعة وثمانون مليون وأربعمائة ألف دينار) لشركة (نخيل الشرق الأوسط الاستثمارية) بموجب مستند الصرف المرقم (٢٧٤) في ٢٠٢٤/٣/٢٠ ، على الرغم من عدم تنفيذها لالتزاماتها التعاقدية وعدم وجود خطة زراعية للشركة ضمن الخطة الزراعية للمديرية للموسم الشتوي (٢٠١٨–٢٠١٩) ، وحسب إجابة مديرية زراعة المثنى/قسم تنظيم الاستثمارات الزراعية المرقم (٨٥٢) في ٢٠٢٥/١/٢٠ مما أدى إلى صرف مبالغ التعويض دون تحقق من الالتزامات التعاقدية أو وجود خطة زراعية أصولية للحد من الهدر بالمال العام ، وأجابت المديرية على استفسار الهيئة الرقابية المختصة (٧٤) في ٢٠٢٥/٤/٢٤ {ان الشركة المشار اليها في الملاحظة مسجلة في الخطة الزراعية للموسم (٢٠١٨–٢٠١٩) بالتسلسل (١٠٠٧) وكذلك العقد الاستثماري صادر من مديرية الزراعة بتوقيع مدير زراعة المثنى ورئيس هيئة الاستثمار أما بخصوص الكتاب المرقم (٨٥٢) في ٢٠٢٥/١/٢٠ يخص الشركات غير المنفذة للموسم (٢٠٢٤–٢٠٢٥) علماً ان نسبة الضرر للمساحة المزروعة (٢٠٪) من المساحة المسجلة البالغة (٥٥٠٠) دونم وحسب محضر كشف شعبة زراعة السماوة ومذكرة قسم التخطيط ومذكرة شعبة زراعة السماوة ومذكرة قسم الاستثمار وتم استكمال المعاملة أصوليا} ، وهي إجابة غير دقيقة اذ تم تدقيق اسم الشركة ضمن قوائم الخطة الزراعية في شعبة زراعة السماوة ولم يتبين لنا وجودها ضمن خطة الزراعة الشتوية لسنة (٢٠١٨–٢٠١٩) .

كتاب دائرة تدقيق المنطقة الثانية المرقم (٣٤٧٦) في ٢٠٢٥/٢/٤ والخاص بـ {ارسال الأوليات الخاصة بتهريب النفط الخام وزيت الوقود العراقي من خلال عمليات بيع وشحن المنتجات النفطية بصورة غير قانونية في المياه الإقليمية (منطقة المخطاف) تدار من قبل شركة تاج البحر لتدقيقها وبيان المخالفات المالية والادارية}، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١) ، (٢) ، (٣) :–

١–تعاقدت الشركة العامة لموانئ العراق مع شركة تاج البحر للخدمات البحرية والمقاولات والتجارة العامة المحدودة بموجب العقد المرقم (٢١/١٠٣٢) في ٢٠١٩/٥/٢٦ لإدارة عمليات مناقلة البضائع والمنتجات النفطية من سفينة الى سفينة (STS)

{ التحميل الجانبي للبضائع والمنتجات النفطية من سفينة كبيرة الى سفينة أصغر أو بالعكس في عرض المياه الإقليمية والممرات البحرية العراقية بأسلوب التشغيل المشترك لمدة (١٢) سنة } ، ولدى الهيئة الرقابية المختصة بشأنه الاتي :–

أ– أجاز البند (ثالثاً) من العقد أعلاه لشركة تاج البحر ممارسة عمليات مناقلة المشتقات النفطية من ناقلة الى أخرى (STS) والتي تعد جزء من النشاط التسويقي للمنتجات النفطية ودون قيام شركة موانئ العراق بالتنسيق مع شركة تسويق النفط باعتبارها الشركة المختصة بعمليات تسويق النفط الخام والمشتقات النفطية وحسب ما جاء بكتاب الشركة العامة لموانئ العراق المرقم (٣١٩٢١) في ٢٠٢٤/١٢/١١ خلافاً للمادة (الثالثة) من النظام الداخلي لشركة تسويق النفط والتي نصت على (لشركة تسويق النفط الحق في ممارسة نشاطها التجاري الخاص بمهام تسويق النفط الخام والغاز خارج العراق وداخله وتسويق المنتجات النفطية خارج العراق وبالشكل الذي يضمن تحقيق الأهداف العامة للشركة) مع العرض ان وزارة النفط بينت في كتابها ذي العدد (و/٤٠٧) في ٢٠٢٠/١١/٩ بأن أسلوب المناقلة يساهم في عمليات تهريب النفط الخام والمنتجات النفطية.

ب–لم تقم الشركة العامة لموانئ العراق بأتخاذ الإجراءات القانونية بحق شركة تاج البحر الواردة في البند (تاسعاً) من العقد والمتضمنة { في حال اخلال الطرف الثاني لاي شرط من شروط العقد فيحق للطرف الثاني انذاره رسمياً لمدة (٧) أيام وفي حال عدم تجاوز المخالفة رغم مضي مدة الإنذار فيتم استقطاع غرامة مالية قدرها (٥٠٠) دولار (خمسمائة دولار) عن كل يوم } على الرغم من

عدم تنفيذها للبند (خامساً–١١) من العقد والمتضمنة (يلتزم الطرف الثاني بنصب أجهزة ملاحية متطورة للسيطرة ومتابعة حركة السفن في المنطقة) وحسب ما جاء بكتاب الشركة العامة لموانئ العراق (٣١٩٢١) في ٢٠٢٤/١٢/١١ على الرغم من أهمية تلك الأجهزة في الحد من عمليات التهريب للنفط الخام والمنتجات النفطية .

ج– عدم قيام الشركة العامة لموانئ العراق بمفاتحة قيادة القوة البحرية لتأمين الجانب الأمني لعمليات المناقلة التي قامت بها شركة تاج البحر من ناقلة الى أخرى وحسب ما جاء بكتاب الشركة العامة لموانئ العراق (٣١٩٢١) في ٢٠٢٤/١٢/١١ خلافاً للبند (سادساً–٤) من العقد المتضمن (مفاتحة الجهات ذات العلاقة لتأمين الجانب الأمني لموقع المناقلة) مما يعني عدم وجود مراقبة امنية على عمليات المناقلة والذي قد يؤدي الى عمليات تهريب للنفط الخام والمنتجات النفطية.

د–قامت شركة تاج البحر بمزاولة نشاط المناقلة مع الناقلة (La Rosa–١) المسجلة بالرقم (IMO. ٩١٥٩٦٦٠) وحسب ما جاء بكتاب الشركة العامة لموانئ العراق المرقم (٣١٩٢١) في ٢٠٢٤/١٢/١١ علماً ان برنامج تتبع الناقلات (kpler and sea web) المعتمد من قبل شركة تسويق النفط أظهر بأن الناقلة المذكورة قامت ببيع شحنات من زيت الوقود انطلاقاً من ميناء خور الزبير على الرغم من انها غير مدرجة ضمن قوائم الناقلات في برامج التحميل لدى شركة تسويق النفط وحسب ما جاء بكتاب وزارة النفط ذي العدد (و/٤٠٧) في ٢٠٢٠/١١/٩ مما يعني ان زيت الوقود الذي تم بيعه من خلال الناقلة مهرب مع العرض ان الشركة العامة لموانئ العراق لم تزود الهيئة الرقابية المختصة بمكان المناولة ومقدار الحمولة على الرغم من طلب ذلك بموجب المذكرة المرقمة (٧٢٦) في ٢٠٢٤/٩/٣٠ .

هـ– أنهت الشركة العامة لموانئ العراق العقد مع شركة تاج البحر بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١١ وحسب ما جاء بكتابها المرقم (٣١٩٢١) في ٢٠٢٤/١٢/١١ أي بعد يومين على كتاب وزارة النفط الموجه الى هيئة النزاهة ذي العدد (و/٤٠٧) في ٢٠٢٠/١١/٩ والمتضمن (وجود ناقلات تقوم بتحميل وتصدير شحنات من منتوج زيت الوقود المهرب في المياه الإقليمية العراقية بمستندات شحن عراقية) مع العرض ان الشركة العامة لموانئ العراق لم تزود الهيئة الرقابية المختصة بالأسباب التي أدت الى إنهاء العقد على الرغم من طلب ذلك بموجب المذكرة المرقمة (٧٢٦) في ٢٠٢٤/٩/٣٠ .

٢–عدم قيام الشركة العامة لموانئ العراق بإعادة منظومة التعريف الالي للسفن (تتبع حركة ومعرفة البواخر الداخلة والخارجة من والى الموانئ العراقية) للعمل والتي تم انشائها بمبلغ (٩٩٤) الف دولار (تسعمائة وأربعة وتسعون الف دولار) في سنة/٢٠١٤ بعد توقفها على الرغم من اهميتها في مراقبة حركة القطع البحرية داخل المياه الإقليمية والممرات البحرية العراقية للحد من عمليات تهريب النفط الخام والمشتقات النفطية مع العرض ان الشركة لم تزود الهيئة الرقابية المختصة بتاريخ اشتغال وتوقف المنظومة على الرغم من طلب ذلك بموجب المذكرة المرقمة (١٩٢) في ٢٠٢٤/٤/١٥ والمؤكد عليها بالكتاب ذي العدد (١٠٣٥٢/١٤/٤٠/١٤) في ٢٠٢٤/٤/٢٣ .

٣–عدم صحة شهادة المنشأ المرقمة (١٠٣٩٩) في ٢٠٢٠/٨/١٣ الخاصة بشحنة زيت الوقود البالغة (٩٥) ألف طن المقدمة من قبل الناقلة (Proud Nadia) وحسب ما جاء بكتاب الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية العراقية المرقم (٧٢٦٤) في ٢٠٢٠/١١/١٢ المتضمن (ان التواقيع المثبتة على أصل شهادة المنشأ غير صحيحة ولا تعود لفرع شركتنا في البصرة) علماً ان وكيل الناقلة أعلاه هي شركة تاج البحر وحسب ما جاء بكتاب الشركة العامة للنقل البحري ذي العدد (ع/١٦٨) في ٢٠٢٠/١١/١٢.

كتاب دائرة تدقيق النشاط الاجتماعي المرقم (٦٥٢٥) في ٢٠٢٥/٣/٥ والخاص بالعقد المرقم (٩) في ٢٠١٢/٦/١٨ والمتعلق بـ (مشروع تجهيز وتنفيذ وتشغيل وصيانة شبكة مجاري الناصرية في محافظة ذي قار) والمبرم بين المديرية العامة للمجاري مع كل من (شركة كريم هاشم يونس للمقاولات العامة وشركة النجم للمقاولات العامة المحدودة وشركة الاعمار للمقاولات العامة المحدودة) وبمبلغ تعاقدي (٢٥١٣٢٩٢٢١) الف دينار (مائتان وواحد وخمسون مليار وثلاثمائة وتسعة وعشرون مليون ومائتان وواحد وعشرون الف دينار) وبمدة تنفيذ (١١٠٠) يوم ، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسل (٥-أ-أولاً):-

قامت المديرية بإصدار (١٣) امر غيار بلغ مجموع مبالغها (٢٣٦٣٤٣٧٤) الف دينار (ثلاثة وعشرون مليار وستمائة واربعة وثلاثون مليون وثلاثمائة واربعة وسبعون الف دينار) خاص بحذف واستحداث فقرات ضمن جدول الكميات المسعر للمشروع وحسب اجابتي المديرية العامة للمجاري / القسم التجاري ذي العدد (ج س/٣١١) و (ج س/٥٦٦) في ٢٠٢٤/٢/١٩ و ٢٠٢٤/٣/٢٤ على التوالي ، اذ بلغ مجموع حجم التغييرات (٤٢٣٣٨٨٥٢) الف دينار (اثنان واربعون مليار وثلاثمائة وثمانية وثلاثون مليون وثمانمائة واثنان وخمسون الف دينار) والتي تمثل نسبة (١٧٪) من كلفة العقد الاصلي ، منها مبلغ الفقرات المحذوفة البالغة (٩٥٣١٦١٩) الف دينار(تسعة مليارات وخمسمائة وواحد وثلاثون مليون وستمائة وتسعة عشر الف دينار) ، في حين ان مجموع مبالغ الفقرات المضافة بلغ (٣٢٨٠٧٢٣٣) الف دينار (اثنان وثلاثون مليار وثمانمائة وسبعة مليون ومائتان وثلاثة وثلاثون الف دينار) ، ليصبح المبلغ الاجمالي للعقد بعد تنزيل مبلغ الفقرات المحذوفة من مبلغ الفقرات المضافة مبلغ (٢٧٤٩٦٣٥٩٥) الف دينار (مائتان واربعة وسبعون مليار وتسعمائة وثلاثة وستون مليون وخمسمائة وخمسة وتسعون الف دينار) ، ولدى الهيئة الرقابية المختصة بخصوص ذلك الاتي :-

عدم تطابق بعض مبالغ اوامر الغيار الصادرة من قبل المديرية مع مبالغها بموجب تدقيق الهيئة الرقابية الهندسية المختصة مما ترتب عليه ان يكون المجموع الكلي لأوامر الغيار (٢٦٤٣٦٥٨٦) الف دينار (ستة وعشرون مليار وأربعمائة وستة وثلاثون مليون وخمسمائة وستة وثمانون الف دينار) بدلاً من (٢٣٦٣٤٣٧٤) الف دينار (ثلاثة وعشرون مليار وستمائة واربعة وثلاثون مليون وثلاثمائة واربعة وسبعون الف دينار) اي بزيادة مقدارها (٢٨٠٢٢١٢) الف دينار (اثنان مليار وثمانمائة واثنان مليون ومائتان واثنى عشر الف دينار) وقد تم تأييد صحة الاحتساب بموجب اجابتي المديرية العامة للمجاري / القسم التجاري المرقمتين (ج س/٢١٠٧) و (ج س/٢١٩١) في ٢٠٢٤/١٠/١٤ و ٢٠٢٤/١٠/٢٢ على التوالي على مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (٢٨) في ٢٠٢٤/٩/١١ .

كتاب دائرة تدقيق المنطقة الثانية المرقم (٤٧١٣) في ٢٠٢٥/٢/١٧ الخاص بتدقيق} المخالفات المرتكبة في الهيئة العامة للضرائب- فرع البصرة الخاصة بمستشفى ابن البيطار الأهلي في ضوء الأوليات المضبوطة}، ومن اهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها و التي وردت فيه بالتسلسلات (١) ، (٣) ، (٥) :-

أولاً- وجود فرق بمبلغ (٣٩٠٥٧٧١) ألف دينار (ثلاثة مليارات وتسعمائة وخمسة ملايين وسبعمائة وواحد وسبعين ألف دينار) بين سجلات الايرادات التي حصلت عليها الهيئة الرقابية المختصة أثناء الزيارة للسنتين (٢٠١٨ ، ٢٠١٩) والايراد المقدر من قبل لجان المسح الميداني المشكلة من قبل الهيئة العامة للضرائب – فرع البصرة بالأوامر الادارية المرقمة (٦٢٣) و (٤٢٨٨٨) و(٣١٠٠٧) في ٢٠١٨/١/٨ و ٢٠١٨/١١/٤ و ٢٠١٩/٧/٤ على التوالي مع العرض لم نتمكن من حصر إجمالي إيرادات سنة /٢٠١٩ بشكل كامل لافتقار السجلات إلى تثبيت إيرادات الخدمات الطبية للأشهر (تشرين الاول ، تشرين الثاني و كانون

الاول) والإيرادات الاخرى المتمثلة بـ{إيجارات (الهشاشة ،الاشعة ، الصيدلية ،العيادات) وايراد التحاليل المختبرية والاستشارية النسائية} للأشهر (تموز ، آب ، أيلول ، تشرين الاول ، تشرين الثاني وكانون الاول) واتضح ذلك من خلال تدقيق السجلات أثناء الزيارة الميدانية وكما مبين أدناه:

الايراد بموجب سجلات الايرادات/ألف دينار		الايرادات بموجب تقدير لجان المسح الميداني /ألف دينار		الفروقات /ألف دينار		إجمالي الفروقات ألف دينار
سنة /٢٠١٨	سنة /٢٠١٩	سنة /٢٠١٨	سنة /٢٠١٩	سنة /٢٠١٨	سنة /٢٠١٩	
٣٣٥٠٠٧٩	٢٤٠٩٦٩٢	٩٢٧٠٠٠	٩٢٧٠٠٠	٢٤٢٣٠٧٩	١٤٨٢٦٩٢	٣٩٠٥٧٧١

ثانياً– شكلية عمل لجان التقدير (المسح الميداني) المشكلة بموجب الأوامر الادارية المشار إليها آنفاً بتاريخ المسح الميداني للمستشفى في ٢٠٢١/٧/٣١ مما ولد عدم صحة الإيرادات والمصروفات المقدرة من قبلها والبالغة (٩٢٧٠٠٠) ألف دينار (تسعمائة وسبعة وعشرون مليون دينار) و(٦٥٣٦٦٧) ألف دينار (ستمائة وثلاثة وخمسون مليون وستمائة وسبعة وستون ألف دينار) خلافاً للفقرة رقم (٢–ب) من كتاب الهيئة العامة للضرائب ذي العدد (٧٣٠/١٤) في ٢٠١٢/٧/١٢ الذي نص على (للسلطة المالية بأمر تحريري إيفاد من يمثلها لزيارة محلات أعمال المكلفين للاطلاع على طبيعة هذه الاعمال وفحص الدفاتر والمستندات والمراسلات والاستفسارات عن كل ماله علاقة بأعمال المكلف ونشاطاته وعلى المكلف ان يبدي التسهيلات اللازمة لإنجاز مهمة ممثل السلطة المالية).

ثالثاً– عدم دقة البيانات المالية لمستشفى ابن البيطار الأهلي للسنتين (٢٠١٨–٢٠١٩) المصادق عليها من مكتب مراقب حسابات والمرافقة بكتاب رئاسة محكمة استئناف البصرة إذ لاحظت الهيئة الرقابية المختصة وجود فروق بحدود (٣٨٦٠٥٧١) ألف دينار (ثلاثة مليارات وثمانمائة وستين مليون وخمسمائة وواحد وسبعون ألف دينار) بين سجلات الايرادات التي حصلت عليها الهيئة الرقابية المختصة أثناء الزيارة الميدانية ورصيد حساب الإيرادات الوارد في البيانات المالية للمستشفى باستثناء الايرادات التي لم تتمكن الهيئة الرقابية المختصة من الحصول عليها والمشار إليها بالفقرة أعلاه وكما مبين أدناه:

الايراد بموجب سجلات الايرادات/ألف دينار		الايرادات بموجب البيانات المالية /ألف دينار		الفروقات /ألف دينار		اجمالي الفروقات ألف دينار
سنة /٢٠١٨	سنة /٢٠١٩	سنة /٢٠١٨	سنة /٢٠١٩	سنة /٢٠١٨	سنة /٢٠١٩	
٣٣٥٠٠٧٩	٢٤٠٩٦٩٢	٩٩٤٧٠٠	٩٠٤٥٠٠	٢٣٥٥٣٧٩	١٥٠٥١٩٢	٣٨٦٠٥٧١

٣- اخـرى

كتـاب دائـرة تـدقيق النشـاط الصـناعي المـرقم (٨٨٢٤) في ٢٠٢٥/٤/٦ الخـاص بتشـخيص مجموعـة مـن المخالفـات حـول (تصـدير منتـوج زيـت الوقـود الثقيـل مطـروح مـن مسـتودع مصـفى كـربلاء)، ومـن أهـم الملاحظـات الـتي تضـمنها والـتي وردت فيه بالتسلسلات (١)، (٣)، (٤): -

أولاً- قيام شـركة تسـويق النفط ابرام ملاحق عقود وإجراء مجموعة من التسـويات القيدية لغرض معالجة الفروقات الناتجة عن فرق أسـعار البيع لمادة زيت الوقود الثقيل المطروح في مصـفى كربلاء والناتجة عن اختلاف المواصـفة لذا لا يمكن اعتبار ما جاء في الفقرتين (١١و١٢) الواردة ضـمن كتاب الهيئة الرقابية المختصـة أعلاه مخالفة مالية اسـتناداً للمادة(٢- ثانياً) من قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (٣١) لسنة /٢٠١١ (المعدل) التي نصت على (تعد مخالفة مالية لأغراض هذا القانون : الاهمال او التقصير المؤدي الى ضياع او هدر المال العام او الاضرار بالاقتصاد الوطني) كونها تتعلق بفروقات الاسعار بين زيت الوقود الخفيف والثقيل الحاصلة نتيجة الحيود في المواصفات البالغة (١٤٥١٨) الف دولار (أربعة عشر مليون وخمسمائة وثمانية عشر الف دولار) للفترة ما بين نيسان ولغاية حزيران /٢٠٢٣.

ثانياً- بينت شـركة تسـويق النفط بخصـوص تاريخ انتهاء مدة العقود وملاحقها، ان التمديدات الحالية لملاحق العقود نافذة لغاية ٢٠٢٤/١٢/٣٠ بموجب كتابها المرقم بالعدد (م١/م ع/٤٨٥٢) في ٢٠٢٤/١٢/١٨ مع العرض ان شـركة تسـويق النفط قامت بإعادة اعلان المناقصة وتحديد اسعار جديدة وتم مخاطبة الشركات الثلاث بضرورة الالتزام بتلك الاسعار بموجب رسائل دون ابرام عقود جديدة.

ثالثاً- أشـار كتاب شـركة تسـويق النفط المرقم بالعدد (م١/م ع/٧٥٤) في ٢٠٢٤/١٢/١٩ الموجه الى نائب رئيس الوزراء لشـؤون الطاقة (وزير النفط) بإن العقود المبرمة مع شـركات (خيرات الشـاكر، لؤلؤة الدر، هدى العراق) تنتهي بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٣٠ وإنها تتضـمن تسـديد المسـتحقات عن اختلاف مواصـفات زيت الوقود الثقيل وما زالت تلك المسـتحقات غير مسـددة بالكامل وإن انتهائها يعني الاضطرار الى مصادرة كفالة حسن الاداء وتصفية العقود لغرض تسديد المستحقات.

كتاب دائرة تدقيق النشاط الصناعي المرقم (١٠٤٣٥) في ٢٠٢٥/٤/٢١ الخاص بالأخطاء الواردة في القوائم التجارية للشحنات المجهزة من المنتجات النفطية للشركات المخولة من الجانب الإيراني وفقاً لقرار المقايضة والمرسلة من وزارة المالية الى وزارة الكهرباء لإجراء التسويات القيدية، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١)، (٢)، (٣): –

١– قيام وزارة الكهرباء بتثبيت القيود المحاسبية المتعلقة بالتسويات القيدية وفقاً لقرار المقايضة والبالغ عددها (٦) قيود بمبلغ اجمالي (٢٧٠١١٦٩٩٥٤٨٩٩) دينار (اثنان تريليون وسبعمائة وواحد مليار ومائة وتسعة وستون مليون وتسعمائة وأربعة وخمسون الف وثمانمائة وتسعة وتسعون دينار) وحسب تأييد وزارة الكهرباء /الدائرة الإدارية بكتابها المرقم (٢٥١) في ٢٠٢٥/٣/٢ بناءً على الكتب الموجهة من وزارة المالية / دائرة المحاسبة في حين بلغت قيمة القوائم التجارية المدققة من قبل الديوان لغاية ٢٠٢٤/١٢/٣١ مبلغ اجمالي (٢٠٨٥٢٥٤٩٩٧,٨٠) دولار (ملياران وخمسة وثمانون مليون ومائتان وأربعة وخمسون الف وتسعمائة وسبعة وتسعون دولار وثمانون سنت) بما يعادل (٢٧١٠٨٣١٤٩٧١٤٠) دينار (اثنان تريليون وسبعمائة وعشرة مليارات وثمانمائة وواحد وثلاثون مليون واربعمائة وسبعة وتسعون الف ومائة واربعون دينار) وبفارق (٩٦٦١٥٤٢٢٤١) دينار (تسعة مليارات وستمائة وواحد وستون مليون وخمسمائة واثنان واربعون الف ومائتان وواحد واربعون دينار).

٢– تضمنت كشوفات القوائم التجارية للشحنات المجهزة الى الشركات المخولة من الجانب الإيراني المدققة من قبل هذا الديوان والبالغ مجموعها (١٥٢) قائمة عدد من الشحنات لم تتخذ وزارة المالية ووزارة الكهرباء الإجراءات اللازمة بتنظيم التسويات القيدية بشأنها بلغت قيمتها (١٠٦٤٢٠٠٧٧,٤٠) دولار (مائة وستة ملايين واربعمائة وعشرون ألف وسبعة وسبعون دولار واربعون سنتاً) أي ما يعادل (١٣٨٣٤٦١٠٠٦٢٠) دينار (مائة وثمانية وثلاثون مليار وثلاثمائة وستة واربعون مليون ومائة ألف وستمائة وعشرون دينار).

٣– تضمنت كشوفات القوائم التجارية المرافقة بكتاب وزارة المالية المرقم (٢٩٥٢١) في ٢٠٢٤/١١/٤ المرسل الى وزارة الكهرباء لغرض إجراء التسوية القيدية بمبلغ (٨٤٩١٧٣٨٧٦٥٦٤) دينار (ثمانمائة وتسعة وأربعون مليار ومائة وثلاثة وسبعون مليون وثمانمائة وستة وسبعون الف وخمسمائة وأربعة وستون دينار) بموجب القيد المرقم (٧٣٨) في ٢٠٢٤/١١/١١ شحنات لا تخص قرار المقايضة مع الجانب الإيراني والمبين تفاصيلها بالجدول ادناه:–

رقم كتاب وزارة النفط	تاريخه	الشركة الناقلة	القائمة التجارية	المبلغ (دولار)
٥٠٩٦٥	٢٠٢٤/١٠/٢	فينوس للمقاولات الانشائية والكهربائية والميكانيكية وتجارة المشتقات النفطية والخدمات النفطية	28/NAPHTHA/BARTER/S/2024	١١٧٩٩١٧٤,٢٤
=	=	=	34/NAPHTHA/BARTER/S/2024	٤٣٦٧٩١,١٣
المجموع				١٢٢٣٥٩٦٥,٣٧

كتاب دائرة تدقيق نشاط الزراعة والتعمير المرقم (٥١٤٧) في ٢٠٢٥/٢/٢٣، والخاص بمخالفات سلطة الطيران المدني في تصدير الذهب واعطاء الموافقات الى شركة (Tell Wind) من مطار السليمانية، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلين (١)، (٥):-

١- قيام سلطة الطيران المدني بمنح اذن الهبوط للطائرة التابعة لشركة (Tell Wind) في مطار السليمانية على الرغم من اطلاعها على خط سير الرحلة (اسطنبول – سليمانية –اسطنبول) وان من ضمن الشحنات المحملة على الطائرة هي (الذهب)، خلافاً لقرار مجلس الوزراء المرقم (٣٣٥) لسنة / ٢٠١٧ الخاص بضوابط استيراد وتصدير الذهب والمتضمن (يحدد منفذي مطار بغداد ومطار النجف حصراً لإخراج ودخول شحنات الذهب).

٢- بينت الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية في كتابها المرقم (٨٨٠٦) في ٢٠٢٤/١١/١٣ انه لا توجد اي اضبارة او معلومات تخص شركة (العراق للذهب والمجوهرات) ضمن المنظومة الالكترونية لإصدار هويات واجازات الاستيراد.

كتاب دائرة تدقيق المنطقة السابعة المرقم (١١٦٩٠) في ٢٠٢٥/٥/٥ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق بخصوص الشكوى المرقمة (٥٠٩) في ٢٠٢٤/١١/٨، ومن اهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١/أ، ب)، (٣): -

(١) عدم قيام مديرية خزينة محافظة المثنى بتحويل كامل مبالغ أمانات استقطاعات ضريبة الدخل إلى وزارة المالية على الحساب المرقم (٧٠٠٩)، إذ تم تحويل مبلغ (١٦١٣٦٦٤٤) دينار (ستة عشر مليون ومائة وستة وثلاثون الف وستمائة وأربعة واربعون دينار) بموجب الإشعار المرقم (٢٣١٢٢٧٦٢٧٤١) في ٢٠٢٤/٩/١٠ من إجمالي استقطاعات ضريبة الدخل لشهر آب/٢٠٢٤ البالغة (٨٥٩١٣٦٣٥) دينار (خمسة وثمانون مليون وتسعمائة وثلاثة عشر ألف وستمائة وخمسة وثلاثون دينار) ، وقامت المديرية بصرف مبلغ (٧٠٠٤٢٦٨٩) دينار (سبعون مليون واثنان وأربعون ألف وستمائة وتسعة وثمانون دينار) من أمانات ضريبة الدخل أعلاه ، خلافاً للمادة (٢٦-أولاً) من الفصل الرابع من تعليمات تسهيل تنفيذ قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق رقم (١) لسنة/٢٠٢٣ التي نصت على (إيداع جميع الإيرادات من مختلف مصادرها في حساب الإدارة المعنية المفتوح لدى المصرف المختص ولا يجوز التصرف بها أو الاحتفاظ بجزء منها بصندوق الإدارة بأي حال من الأحوال) ولدى الهيئة الرقابية المختصة بشأن ذلك الآتي:-

(أ) قامت المديرية بصرف فروقات فصل سياسي تعود الى سنوات سابقة دون استحصال موافقة وزير المالية ورأي الدائرة القانونية في الوزارة على ذلك ، على الرغم من اعتراض مدقق مديرية الخزينة على الصرف بموجب المطالعة المؤرخة في ٢٠٢٤/٨/٤ خلافاً للمادة (الخامس عشر) من كتاب وزارة المالية / الدائرة القانونية ذي العدد (٢٤٩٣٨) في ٢٠٢٣/٧/٣ المتضمن (يخول الوزير المختص أو رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة أو المحافظ أو رئيس مجلس المحافظة أو رئيس حكومة الاقليم صلاحية صرف مستحقات السنوات السابقة بعد تأييد الدائرة القانونية بعدم وجود مانع قانوني من الصرف وتأييد القسم المالي التابع للجهات المذكورة) وكما مبين في الجدول أدناه:-

رقم وتاريخ مذكرة اذن الدفع	المبلغ /دينار	اسم الموظف
(١٧١٩) في ٢٠٢٤/٨/٤	٢٧٧٧٢٧٥٤	ابتسام حمزة عبد الهادي
(١٧٢٠) في ٢٠٢٤/٨/٤	١٩٨٦٠٩٧٠	ساجدة محمد طارش
المجموع	٤٧٦٣٣٧٢٤	–

(ب) قيام المديرية بصرف مكافئات وأجور المتعاقدين وفروقات ورواتب لموظفي بعض الدوائر المرتبطة بالمديرية دون ذكرها بكتاب التمويل الصادر من قبل وزارة المالية – دائرة المحاسبة ذي العدد (٢١٤٨٧) في ٢٠٢٤/٨/٢١ ، وكما مبين في الجدول ادناه:-

رقم وتاريخ مذكرة اذن الدفع	المبلغ/دينار	تفاصيل
(٢٦٤٢٦) في ٢٠٢٤/٨/٨	٥٠٠٠٠٠	مديرية شرطة المثنى(مكافئات)
(٩٢١٩٩) في ٢٠٢٤/٨/٢٨	٧٠٦٧٢٠٠	مديرية الدفاع المدني (صرف رواتب الاجراء المتعاقدين)
(٢٦٤٢٦) في ٢٠٢٤/٩/٩	٢٧٣٣٧١٩	مديرية شهداء المثنى/صرف امانات المتوفي (ابراهيم داخل جبار)

(٢) قامت مديرية خزينة المثنى بتمويل مديرية الموارد المائية لشهر/آب بمبلغ مقداره (٣٠٩٤٨٣٥٨٧) دينار(ثلاثمائة وتسعة ملايين وأربعمائة وثلاثة وثمانون ألف وخمسمائة وسبعة وثمانون دينار) بموجب كتابها المرقم (١٦٠٩) في ٢٠٢٤/٨/٢٧ على الرغم من طلب هذه المديرية تمويل بمبلغ (٣١٦٧٣١٥٨٧) دينار(ثلاثمائة وستة عشر مليون وسبعمائة وواحد وثلاثون ألف وخمسمائة وسبعة وثمانون دينار) بموجب كتابها المرقم (٦٦٥٨) في ٢٠٢٤/٨/١٩ علماً ان المبالغ التي تم صرفها بلغت (٣٥٤٥٥٦٦٣٧) دينار(ثلاثمائة وأربعة وخمسون مليون وخمسمائة وستة وخمسون ألف وستمائة وسبعة وثلاثون دينار) حسب جدول المصروفات/حساب تعويضات الموظفين لمديرية الموارد المائية لشهر آب/٢٠٢٤ والمرسلة إلى مديرية خزينة المثنى ، وكما موضح في الجدول ادناه:-

ت	التفاصيل	المبلغ/دينار	البيان
١	مبلغ التمويل المطلوب من قبل مديرية الموارد المائية	٣١٦٧٣١٥٨٧	–
٢	مبلغ التمويل من مديرية الخزينة	٣٠٩٤٨٣٥٨٧	–
–	الفرق (١-٢)	٧٢٤٨٠٠٠	يمثل اجازات متراكمة لم يتم تمويلها من قبل مديرية الخزينة
٣	المبلغ المصروف	٣٥٤٥٥٦٦٣٧	–
–	الفرق (٣-٢)	٤٥٠٧٣٠٥٠	يمثل التوقيفات والمساهمات التقاعدية المستقطعة من قبل وزارة المالية

كتاب دائرة تدقيق المنطقة السابعة المرقم (١٩٣١٤) في ٢٠٢٥/٧/٢٩ الخاص بنتائج تدقيق شكوى بيع عقارات الدولة في محافظة المثنى، ومن اهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١)، (٢)، (٥): –

(١) قامت الدائرة ببيع العقارات التي تزيد مساحتها عن (٣٠٠م٢) (ثلاثمائة متر مربع) فضلاً عن بيع بعضها للمستفيدين من التخصيص لقطع الأراضي حسب الشرائح المشمولة بالاستفادة ودون ان يتم مطالبة المزايدين بجلب بيان عدم استفادة من بلديات مناطق سكناهم التابعة لدائرة بلديات محافظة المثنى ، خلافاً للمادة (١٥-أولاً-أ)من الفصل الثاني من قانون بيع وإيجار أموال الدولة رقم (٢١)

لسنة/٢٠١٣ (المعدّل) التي نصت على (يجري الإعلان عن بيع الدور أو الشقق او الأراضي السكنية التي لا تزيد مساحتها عن (٣٠٠م٢) (ثلاثمائة متر مربع) العائدة الى الدولة بما فيها أموال الدولة العائدة لدواوين الأوقاف باستثناء الأراضي الموقوفة وقفاً صحيحاً او ذرياً الى منتسبي الدولة او القطاع العام المتزوجين الذين لا يملكون هم أو أزواجهم او أولادهم القاصرون أو من يعيلون غيرهم بموجب قرار قضائي بات داراً أو شقة او أرضاً سكنية على وجه الاستقلال ولم يكونوا قد حصلوا على وحدة سكنية أو قطعة ارض من الدولة او الجمعيات التعاونية) ، وكما مبين أدناه:-

ت	رقم العقار	اسم المقاطعة	مساحته	اسم صاحب الضم	اسم المستفيد	بيان الاستفادة	رقم عقار الاستفادة
١	٦/٢٧٩	غربي الرميثة	٦٧٥ م٢دار	ياسين عبد الرضا	ياسين عبد الرضا	مستفيد شريحة المهجرين	٨٢/٢٠٦٩ الهلايجية /١٦ لسنة ٢٠٠٩
٢	٣٢٣/٥٦	١٩ ام العصافير	٥٠٠ م٢عرصة	علي جليل جبار	زينب فاضل كاظم	مستفيد شريحة الموظفين	٤٧/٦٦٠٥ الجربوعية لسنة ٢٠١٠/
٣	٩٠١/٦٥	٢٦ ام الخيل	٢٠٠ م٢عرصة	عباس فيصل غالي	صبا رزاق عبد الحسين	مستفيد شريحة الموظفون	١٣٨١/٧٩ م ١٩ ام العصافير ٢٠٢٤/٢/١٣
٤	١٤/٨٣	٦م ابومحار	٢م٣٩٥	عدوية كاظم نعمة	–	–	–
٥	٨٦	شامية	٢م٥٥٢,٧٥	عبد الامير علي شاهر	–	–	–
٦	٣٠/١	٢٥ قصبة الرميثة	٢م٣٧٥	حسن هاشم عبد الحسين	–	–	–
٧	٤/٢٧٩	غربي الرميثة	٢م٧٤١,٣٨	حيدر علوان عبيد	–	–	–
٨	٢١/١	٢٥ قصبة الرميثة	٢م٥٥٦,٤٠	مرتضى حسين ياسين عماد حياوي بعيوي	–	–	–
٩	١٥/١	٢٥ قصبة الرميثة	٢م٤٣٥	سليم زغير عاتي شعلان علي يوسف	–	–	–
١٠	٣٢٥/٥٦	١٩ ام العصافير	٢م٥٠٠	محمد صاحب نازك	–	–	–
١١	٢٣/٨٣	٦ ام محار	٢م ٣١٢,٠٩	سهيلة جعفر هادي	–	–	–
١٢	٤٠٩/١٨	٣ الخضر	٢م ٥١٠	خالد جفات راضي	–	–	–
١٤	٧٣٩/١٠	٥ ام التلول	٢م٣٠٠	فيصل حسون عطب	–	–	–
١٥	١٧/١	٢٥ قصبة الرميثة	٢م ٣٦٥,٧٥	عماد حسن جوان عباس صاحب منشد	–	–	–
١٦	٤٦/٢	٢٥ قصبة الرميثة	٢م١٥٩٥	حسن داخل محمد	–	–	–

(٢) عدم وجود طلبات شراء من قبل المزايدين لغرض الدخول في المزايدة على العقارات المعلن عنها من قبل الدائرة ، ولم تقم الدائرة بتزويد الهيئة الرقابية المختصة بالأوامر الادارية بتشكيل لجان التثمين والتقدير ومحاضر التثمين للعقارات المباعة والتعليمات المعتمدة في تحديد سعر المتر الواحد للعقارات المباعة ومخاطبات التخطيط العمراني بتحديد صنف الاستخدام للعرصات المباعة مع ذكر مميزات كل عقار من حيث موقعه والشوارع المطل عليها ونوعية البناء بالنسبة للعقارات المشيدة على رغم من طلب ذلك بموجب مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (١٣٩) في ٢٠٢٤/٩/١٠ .

(٣) عدم قيام الدائرة باعتماد أقيام العقارات المجاورة في تاريخ البيع او الأخذ بعين الاعتبار الأسعار السائدة خلافاً للمادة (٥–أولاً–أ) من تعليمات تسهيل تنفيذ قانون بيع وإيجار أموال الدولة رقم (٢١) لسنة/٢٠١٣ (المعدل) رقم (٤) لسنة /٢٠١٧ التي تتضمن (إذا قرر الوزير المختص أو رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة أو من يخوله أي منهما بيع العقار أو إيجاره تتولى الدائرة المعنية تهيئة المعلومات للاسترشاد بها في عملية تقدير قيمته بأقيام العقارات المجاورة أو المماثلة في المنطقة نفسها او بدلات بيعها مع بيان تواريخ ذلك).

كتاب دائرة تدقيق المنطقة الثالثة المرقم (١٥٠٦٦) في ٢٠٢٥/٦/١٤ الموجه الى وزارة المالية والخاص بنتائج التدقيق على شكوى تزوير في عقارات الدولة في محافظة كربلاء، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات الاتية (٢– أ، ج، د، هـ، و): –

أولاً–بينت مفتشية آثار وتراث محافظة كربلاء بمرفقات كتابيها المرقمين (٢١٠١) و(٢٣٠٥) في٢٠٢٤/١١/٢٥ و ٢٠٢٤/١٢/١٧ الآتي: –

(١) وجود تل أثري وعركوب يدعى (البومفرج) بمساحة (٦٢) دونم على القطعتين (٣/١ و٧/١/م ٤٠فريحة) وتم التنقيب في الموقعين ورفع صفة الأثرية منهما استنادا الى نتيجة العقد المبرم بالرقم (٢٧٣) في٢٠٢٣/٤/٣ لتنقيب القطعتين موضوع البحث بين الطرف الأول (الهيئة العامة للآثار والتراث) والطرف الثاني المواطن (علي حسين محمد أفضل) إذ يقوم الطرف الأول بتنفيذ أعمال المجسات أو التنقيب والحفر اليدوي في القطعتين أعلاه وبمساحة (٦٢) دونم.

(٢) تم تشكيل لجنة فنية بالأمر الإداري المرقم(٧٤٧٥) بموجب كتاب دائرة الشؤون الإدارية والمالية بالعدد(٢٣٨٣٩) في ٢٠٢٣/١١/٢٣لإستلام القطعتين موضوع البحث وكان رأي اللجنة بأنه (لامانع من استلام تل البو مفرج ومحرماته والعركوب المتداخل مع التل وتسليمه الى الجهة المستفيدة لاكتمال أعمال التنقيب فيه بنسبة(١٠٠٪) وان عدد اللقى الأثرية التي كشف عنها التنقيب فيه في موقع تل البومفرج(١١٤) قطعة ما بين (فخار و زجاج ومعادن) تم توثيقها و وتصويرها وتسليمها الى المتحف الوطني بمحضر استلام بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٧ ، وكما مبين في الجدول أدناه:–

رقم القطعة	المساحة الكلية/دونم/أولك/متر	مساحة التل الأثري/دونم	اسم الموقع الأثري	المساحة المنقبة/دونم
٣/١	٤٧, ١٢ ,٨٠ ,٧٩	٢٦	البومفرج	٢٦
٧/١	٦٩ ,١٢ ,٠٠	٨	عرگوب البومفرج	٨

(٣) تم تنقيب مساحة (٣٤) دونم والتي تمثل الجزء اليابس من مساحة الموقع الأثري من غير ان يتم تنقيب مساحة (٢٨)دونم والتي تمثل مستنقعات مائية تقع ضمن القطعتين حسب ما مبين بكتاب مفتشية آثار وتراث كربلاء ذي العدد(٢٣٠٥) في٢٠٢٤/١١/٢٥ خلافاً للفقرة (١) من عقد التنقيب المشار اليه أعلاه ولدى استفسار الهيئة الرقابية المختصة بعدة مذكرات آخرها كتاب التأكيد الصادر من دائرة تدقيق المنطقة الثالثة/حلة بالعدد(٤٦٣٦) في ٢٠٢٥/٢/١٧ جاء رد مفتشية آثار وتراث كربلاء بكتابها ذي العدد (٣٦٤) في ٢٠٢٥/٥/٢٠ بأنها أرفقت كتاب الهيئة الرقابية المختصة أعلاه الى دائرة التحريات الأثرية/قسم التحريات الأثرية في الوزارة.

ثانياً– بينت جامعة كربلاء/قسم الشؤون القانونية بكتابها ذي العدد(٣٩٨١) في٢٠٢٤/٤/٢٨ بتوجيه اكثر من كتاب لكل من(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، محافظة كربلاء المقدسة، قائمقام قضاء المركز ، دائرة عقارات الدولة) لإزالة التجاوزات الواقعة على العقارات المذكورة ولم تقم تلك الجهات بإزالتها خلافاً لقرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم(١٥٤) لسنة/٢٠٠١ البند(ثانياً) الذي نص على(يزال بعد تاريخ نفاذ هذا القرار كل تجاوز مشمول بأحكام البند أولاً منه وتتحمل الوزارة أو الجهة غير المرتبطة بوزارة مسؤولية وقوع أي تجاوز وعدم إزالته).

ثالثاً– أقامت جامعة كربلاء دعوى الاستملاك بالرقم (٧٩/ب س/٢٠٢٢ في ٢٠٢٢/٧/٢٦) على العقارين المرقمين(٣/١) و(٧/١)م٤٠ فريحة حسب ما جاء بكتاب الجامعة/قسم الشؤون القانونية ذي العدد(١٨٨٧١) في٢٠٢٤/١٢/١٥ إلا انها أبطلت الدعوى استناداً الى كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المرقم (٢٤٩٥)في ٢٠٢٢/٦/٢٧ والذي بينت الفقرة(٣)منه بأن(الموقع المراد تخصيصه للجامعة مملوك لوزارة المالية ومثقل بحقوق التصرف وان أي إجراءات للاستملاك دون موافقة أصحاب حق التصرف سيعرض الوزارة والجامعة الى أعباء مالية وقضايا قانونية وغيرها من العقبات التي تحول دون حصول الاستملاك) خلافاً للمادة(٢٢) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة/١٩٨١(المعدل) والتي نصت على(اذا كان العقار أو الحق العيني المطلوب استملاكه يعود الى دوائر الدولة أو القطاع الاشتراكي عدا الأوقاف فيجري استملاكه إدارياً ويتحدد التعويض باتفاق الطرفين).

رابعاً– اكتفت مديرية بلدية كربلاء بتحريك شكوى جزائية أمام محكمة تحقيق كربلاء بتاريخ ٢٠٢٤/١١/٢٨ وإعلام قائمقامية قضاء المركز بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٤ بوجود حالة تفتيت حسب ما جاء بكتابهم ذي العدد(٤٦٦٥٩ في٢٠٢٥/٢/٣ من غير أن تقوم باتخاذ الإجراءات القانونية الخاصة بالتمليك خلافاً للمادة (١/ب) من قانون تمليك الأراضي الأميرية الواقعة ضمن حدود البلدية الى الوحدات الإدارية(البلديات) رقم(٨٠) لسنة/١٩٧٠ والتي نصت على[تملك الوحدات الإدارية(البلديات) الأراضي الأميرية الصرفة الواقعة ضمن حدود البلدية وما سيؤول الى خزينة الدولة نتيجة تصحيح صنفه عيناً..ب–يشمل حكم الفقرة(أ) من هذه المادة المساحات التي تحتاج اليها الوحدات الإدارية (البلديات) من البساتين الحكومية والأراضي الأميرية المخصصة للنفع العام لأغراض تنفيذ التصاميم الأساسية).

خامساً– لم تقم مديرية زراعة كربلاء بتنفيذ التوصيات التي جاءت بمحضر التحقيق الذي قامت به اللجنة الزراعية المشكلة بموجب الأمر الإداري المرقم(٣١٢٧) لسنة/٢٠١٢ الصادر من محافظة كربلاء المقدسة بالعدد(١٧٢٨٢) في ٢٠١٢/١٠/٣٠ والذي تمت مصادقته من قبل المحافظ وإحالته الى مديرية زراعة كربلاء بكتاب المحافظة ذي العدد(١٣٦٩٩) في ٢٠٢٤/٩/٢٤ بإتباع إجراءات الحل وإعادة تسجيله باسم وزارة المالية خلافاً لقرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم(٦٣٤) لسنة/١٩٨١ والذي نص على(كل بستان مملوك ملكاً صرفاً او مملوك للدولة ومثقل بحق التصرف للأشخاص او كان موقوف وقفاً صحيحاً او غير صحيح وتركت العناية به حسب العرف المحلي وحسب ما تقتضيه أمور البستنة في كل سنة وذلك لمدة سنتين متتاليتين دون عذر قانوني صحيح تعتبر محلولة وتسجل مملوكة للدولة خالية من حق التصرف دون تعويض) .

سادساً- ان التحقيق الإداري والإجراء الذي قامت به قائمقامية قضاء المركز لم يشمل القطعة المرقمة(٧/١ فريحة) وبعد توجيه مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة(١٥) في ٢٠٢٥/١/١٤ أجابت قائمقامية قضاء المركز بكتابها المرقم(٤٢٠) في٢٠٢٥/١/٢٣ بأنهم قد وجهوا إنذار الى المخالفين ولكنهم امتنعوا عن التوقيع وتم إقامة شكوى لدى محكمة تحقيق كربلاء بموجب كتابهم المرقم(٦٢٧٦) في٢٠٢٤/١٠/١٠ خلافاً للمادة (الأولى/١) من تعليما حل البساتين المهملة رقم(١٠) لسنة/١٩٨٨ والتي نصت على(على الإدارات المحلية في المحافظات مراقبة البساتين الواقعة ضمن عملها وإشعار اللجان المشكلة بمقتضى هذه التعليمات عن أي بستان تركت العناية به لمدة سنتين متتاليتين دون عذر قانوني صحيح مع بيان رقم القطعة والمقاطعة او التسلسل واسم المالك أو صاحب حق التصرف أو المسؤول عن إدارته إذا كان من البساتين الموقوفة).

٤. الرقابة المجتمعية

الشكاوى والابلاغ

إدراكا من ديوان الرقابة المالية الاتحادي لأهمية المشاركة المجتمعية في حماية المال العام وتعزيز الشفافية في إدارة الموارد الوطنية عمل الديوان على تطوير نظام مؤسسي متكامل لتلقي الشكاوى والملاحظات والابلاغ عن المخالفات يتيح للمواطنين والموظفين على حد سواء المساهمة الفاعلة في الكشف عن أوجه القصور او سوء الإدارة او أي ممارسات تمس المال العام.

وقد تم انشاء منصة الكترونية آمنة وسرية لتلقي الابلاغات تمكن الافراد من الإبلاغ عن التجاوزات دون الإفصاح عن هويتهم مع ضمان الحماية القانونية للمبلغين وفق افضل الممارسات الدولية في مجال الإبلاغ الامن كما تم وضع الية ممنهجة لمتابعة هذه الابلاغات ضمن اطار رقابي منظم يضمن التحقق من صحتها وتحليلها واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها

ويهدف هذا النظام الى تعزيز ثقة المواطنين والعاملين في المؤسسات العامة بقدرة الديوان على حماية المصلحة العامة وترسيخ مبدأ (الرقابة التشاركية) التي تجعل المواطن شريكا مباشرا في عملية المساءلة وحماية المال العام.

- الشكاوى

بلغ عدد الشكاوى الواردة للديوان (٤٨) شكوى خلال عام ٢٠٢٥ وكما مبين في الجدول ادناه:

توزيع الشكاوى حسب الجهات الخاضعة للرقابة لعام ٢٠٢٥

ت	اسم الدائرة الرقابية	اسم الجهة الخاضعة لرقابة الديوان	رقم وتاريخ كتاب الشكوى الواردة الى هذا الديوان	رقم وتاريخ التقرير الرقابي
١	دائرة تدقيق نشاط الخدمات العامة	الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية	(بلا) في ٢٠٢٥/٦/١٩	(ن/٦/٢٠/٢/٢٨٩١٥) في ٢٠٢٥/١١/٣
٢	دائرة تدقيق المنطقة الاولى	محطة الرصد الزلزالي في محافظة نينوى	(٦٣٢) في ٢٠٢٥/١/١٧	(ع/١٣/٥/٧/١١٩٣٨) في ٢٠٢٥/٥/٧
٣		محافظ نينوى/ شكوى المجمع السكني في تلعفر	(٣٩) في ٢٠٢٥/٧/١	(٣٠١١٤/١/١/١٣) في ٢٠٢٥/١١/١٧
٤	دائرة تدقيق المنطقة السابعة	نتائج تدقيق شكوى بيع عقارات الدولة في محافظة المثنى	لم يرسل رقم الشكوى وتاريخها	(١٩٣١٤) في ٢٠٢٥/٧/٢٩
٥	دائرة تدقيق المنطقة السابعة	نتائج اعمال الرقابة والتدقيق بخصوص الشكوى المرقمة (٥٠٩)	(٥٠٩) في ٢٠٢٤/١١/٨	(١١٦٩٠) في ٢٠٢٥/٥/٥
٦	دائرة تدقيق المنطقة الثالثة/ الحلة	التدقيق على شكوى تزوير في عقارات الدولة في محافظة كربلاء	لم يرسل رقم الشكوى وتاريخها	(١٥٠٦٦) ٢٠٢٥/٦/١٤
٧	دائرة تدقيق النشاط الصناعي	أنشطة وحسابات شركة تسويق النفط	١٤٨) في ٢٠٢٥/٤/١٥(	(٢١٠٧٣) في ٢٠٢٥/٨/١٨
٨		عقدي تصدير زيت الوقود ومنتوج النفثا	(١٨٩) في ٢٠٢٤/٦/٢٨	(١٧٥٤٥) في ٢٠٢٥/٧/١٠
٩		عقد تصدير منتوج زيت الوقود عالي الصوديوم	(١٩٠) في ٢٠٢٤/٦/٢٨	(١١٠٢٣) في ٢٠٢٥/٤/٢٧
١٠		إجراءات التعاقد للعقد منتوج زيت الوقود الثقيل مطروح مستودع مصفى كربلاء	(٢٢٦) في ٢٠٢٤/٨/٦	(٢٧٦٧٤) في ٢٠٢٥/١٠/٢٢
١١		تقرير تدقيق شركة تسويق النفط	(٣٨٦) في ٢٠٢٤/٩/١٥	(٣١١٢٥) في ٢٠٢٥/١١/٢٦
١٢		ملحق عقد التعلية الترابية لمشروع مستودع الفاو النفطي	(م ت ب/ت/ش٣/٤٧ق/٢٠٢١/٦٣٤٨) في ٢٠٢١/٥/٦	(٦٥٧٦) في ٢٠٢٥/٣/٦

ت	اسم الدائرة الرقابية	اسم الجهة الخاضعة لرقابة الديوان	رقم وتاريخ كتاب الشكوى الواردة الى هذا الديوان	رقم وتاريخ التقرير الرقابي
١٣		وزارة الصحة	(١١٤٨) في ٢٠٢٥/٨/٢٦	(٢٨٧٩٣) في ٢٠٢٥/١١/٢
١٤		ديوان الوقف الشيعي	(١١١٨) في ٢٠٢٥/٨/٣	(١٥٩٢) في ٢٠٢٦/١/٢١
١٥		وزارة الداخلية	(١١٠٠) في ٢٠٢٥/٧/٢٣	(٢٨٢٤٠) في ٢٠٢٥/١٠/٢٧
١٦		وزارة الداخلية	(٦٧١) في ٢٠٢٥/٧/١	(٢٩٦٦١) في ٢٠٢٥/١١/١٠
١٧		محافظة بابل	(٥٧٨) في ٢٠٢٥/٦/١	(٣٣٣٢٠) في ٢٠٢٥/١٢/٢١
١٨		وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	(٥٥٦) في ٢٠٢٥/٥/٢٦	(٣٤٩٧٢) في ٢٠٢٥/١٢/٣١
١٩		الشركة العامة لتوزيع كهرباء الفرات الاوسط	(٨٧٩) في ٢٠٢٥/٥/٤	(٢٩٤٤٨) في ٢٠٢٥/١١/٩
٢٠		وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	(٨٥١) ٢٠٢٥/٤/٢٢	(٢٣٣٢٢) في ٢٠٢٥/٩/٩
٢١	دائرة تدقيق المنطقة الثالثة الحلة	مديرية بلدية الحمزة الغربي	(٤١٢) في ٢٠٢٥/٤/٢٠	(١٨٠٢٣) في ٢٠٢٥/٧/١٦
٢٢		شركة خطوط الانابيب النفطية	(٧٤٤) في ٢٠٢٥/٣/١٢	(٢٢٣٣٥) في ٢٠٢٥/٨/٢٨
٢٣		محافظة بابل	(٤٤٦٠) في ٢٠٢٥/١/٣٠	(١٩٧٢٩) في ٢٠٢٥/٨/٣
٢٤		ديوان الوقف الشيعي	(٦١٩) في ٢٠٢٥/١/١٣	(١٠٠٣٨) في ٢٠٢٥/٤/١٦
٢٥		شركة خطوط الانابيب النفطية	(٦٣٩) في ٢٠٢٥/١/٢٠	(١٢٨٧٠) في ٢٠٢٥/٥/١٩
٢٦		مستودع نفط الحلة	(٦٤٢) في ٢٠٢٥/١/٢٠	(١٢٨٨٢) في ٢٠٢٥/٥/١٩
٢٧		وزارة التربية	(٧٢) في ٢٠٢٥/١/٢٠	(٢٧٤٩٣) في ٢٠٢٥/١٠/٢١
٢٨		هيئة النزاهة الاتحادية	(٨٢٢) في ٢٠٢٥/٤/١٦	(٢٨١٤٧) في ٢٠٢٥/١٠/٢٧
٢٩		وزارة النقل	(٨٨٤) في ٢٠٢٥/٥/٥	(٢١٦٠٢) في ٢٠٢٥/٨/٢٤

ت	اسم الدائرة الرقابية	اسم الجهة الخاضعة لرقابة الديوان	رقم وتاريخ كتاب الشكوى الواردة الى هذا الديوان	رقم وتاريخ التقرير الرقابي
٣٠		محافظة بابل	(٥٩٧) في ٢٠٢٤/١٢/٢٧	(٦٨٨٥) في ٢٠٢٥/٣/١٠
٣١		محافظة بابل	(٣١) في ٢٠٢٥/١/٩	(٣١٨٨٧) في ٢٠٢٥/١٢/٤
٣٢		الشركة العامة للسمنت العراقية	٨٨٥١) في ٢٠٢٥/٣/١١	(٨٠٢٢) في ٢٠٢٥/٣/٢٣
٣٣		وزارة الصحة	(١٢٩٩) في ٢٠٢٥/١١/٢٦	(٣١٨٢٢) في ٢٠٢٥/١٢/٤
٣٤	دائرة تدقيق المنطقة الثالثة الحلة	وزارة الصحة	(١١٥٩) في ٢٠٢٤/١٠/٣٠	(٢٤٩٠٧) في ٢٠٢٥/٩/٢٥
٣٥		مديرية شباب ورياضة بابل	(٤٧٤) في ٢٠٢٤/١٠/٢١	(١٤٠٦٣) في ٢٠٢٥/٥/٢٩
٣٦		الشركة العامة لتوزيع كهرباء الفرات الأوسط	(١٠٧٦) في ٢٠٢٤/١٠/٨	(١٢٨٤٩) في ٢٠٢٥/٥/١٩
٣٧		ديوان الوقف الشيعي	(٣٨٠) في ٢٠٢٤/٩/١٢	(١١٣٧٠) في ٢٠٢٥/٤/٣٠
٣٨		دائرة صحة بابل	(٨٤٢) في ٢٠٢٤/٨/٨	(٩٧٧٦) في ٢٠٢٥/٤/١٤
٣٩		محافظة بابل	(١٧٤) في ٢٠٢٤/٦/١٣	(٩٠٣٥) في ٢٠٢٥/٤/٧
٤٠		هيئة النزاهة الاتحادية	(١٦٢) في ٢٠٢٤/٦/٧	(٢١٨) في ٢٠٢٥/١/٥
٤١	دائرة تدقيق المنطقة الثالثة الحلة	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	(٥٤١) في ٢٠٢٤/٤/٢٥	(٢٠٧٦) في ٢٠٢٥/١/٢١
٤٢	دائرة تدقيق المنطقة الخامسة	دائرة التسجيل العقاري العامة	لايوجد تابعة للرقابة المجتمعية شكوى (تلاعب بأسماء محضر أراضي)	(٢١٥٩٨) في ٢٠٢٥/٨/٢٤
٤٣	دائرة تدقيق المنطقة الثامنة	البيانات المالية لصندوق التعليم العالي في كلية التربية الأساسية /جامعة الموصل	١٥/ش/٥/١٩ في ٢٠٢٥/٧/٢	(٢٠٢٥١) في ٢٠٢٥/٨/١٠
٤٤	دائرة تدقيق النشاط الاجتماعي	نتائج اعمال الرقابة على الاجازة الاستثمارية المرقمة (٢٠٢٤/٤٥٢)	(ب/ن/١/٣٩) في ٢٠٢٤/١١/٤	١٤٩٧ في ٢٠٢٥/١/١٦
٤٥		نتائج اعمال الرقابة على الاجازة الاستثمارية المرقمة (٢٠٢٣/٤٤٢)	(م ت ب/٣٤٠٠ق١/٢٠٢٤ /٥٠٠٩٨٠٢)في ٢٠٢٥/٩/٢٤	٢٦٩٩٤ في ٢٠٢٥/١٠/١٥

ت	اسم الدائرة الرقابية	اسم الجهة الخاضعة لرقابة الديوان	رقم وتاريخ كتاب الشكوى الواردة الى هذا الديوان	رقم وتاريخ التقرير الرقابي
٤٦	دائرة تدقيق النشاط الاجتماعي	نتائج اعمال الرقابة على الاجازة الاستثمارية المرقمة (٢٠١٨/٢٥٢)	(٢٢١٢) في ٢٠٢٢/٤/٢	١١٥٩٠ في ٢٠٢٥/٥/٤
٤٧		نتائج اعمال الرقابة على مشروع مدينة بسماية الجديدة لسنة/٢٠٢٤	(٣٠٥٣ / ٢٥٨٤٢٢٢) في ٢٠٢٥/٤/٣٠	٢١٩٢٥ في ٢٠٢٥/٨/٢٦
٤٨		نتائج اعمال الرقابة على الاجازة الاستثمارية المرقمة (٢٠٢٠/٣٦٧)	(٩٣ / ب) في ٢٠٢٢/٥/١٢	٢٩٩٠٣ في ٢٠٢٥/١١/١٦

شكلت الشكاوى ما نسبته (١٠٠٪) من اجمالي المخرجات الرقابية لعام /٢٠٢٥ حيث تم اصدار (٤٨) تقرير رقابي .

تركزت أبرز ال مخالفات الواردة بالشكاوى حول ما يأتي: –

–ان الشركة لم تعتمد على خط الشروع المنصوص عليه بموجب قانون الحوافز لمنتسبي الوزارات الإنتاجية.

– ان الشركة غير انتاجية ولم تمارس النشاط الإنتاجي وتقوم بصرف الحوافز وهذا مخالف لقانون الحوافز لمنتسبي الوزارات الإنتاجية.

– قامت الشركة بصرف حوافز شهرية الى اعضاء لجان مشكلة من خارج الشركة خلافا لنظام حوافز الشركة.

–مخالفات في الأخذ بعين الاعتبار الأسعار السائدة وعدم اعتماد أقيام العقارات المجاورة في تاريخ البيع.

– عدم قيام مديرية خزينة محافظة المثنى بتحويل كامل مبالغ أمانات استقطاعات ضريبة الدخل إلى وزارة المالية .

– قامت المديرية بصرف فروقات فصل سياسي تعود الى سنوات سابقة دون استحصال موافقة وزير المالية ورأي الدائرة القانونية في الوزارة على ذلك

الإجراءات المتخذة على المخرجات الرقابية الناتجة عن الشكاوى :–

– التوجيه بإجراء التحقيق من هذا التقرير اعلاه استناداً الى قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (١٤) لسنة/ ١٩٩١(المعدل).

الفصل الثالث

التقارير الصادرة عن الديوان على وفق قوانين خاصة

- الحساب الختامي
- مكافحة الفساد والحد منه
- احتياطي الطوارئ
- الدعم الطارئ للامن الغذائي والتنمية
- الغاء الامتيازات المالية للمسؤولين

١- الحساب الختامي لجمهورية العراق

استناداً إلى القسمين (١١و ١٢) من قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم (٩٥) لسنة/٢٠٠٤(الملغى)، يقع على عاتق وزارة المالية مسؤولية اعداد الحساب الختامي لجمهورية العراق، وقد أصدر الديوان التقارير الخاصة بالحساب الختامي لجمهورية العراق للسنوات ٢٠١٧و ٢٠١٨ و٢٠١٩ وكما في أدناه: -

أ- التقرير المرقم (٥٩٤٤) في٢/٣/٢٠٢٥ الخاص بالحساب الختامي لجمهورية العراق كما في ٣١/كانون الأول /٢٠١٧، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٢-ج)، (٣- و)، (٥-د، هـ، ح)، (٧،٧-أ-ثالثاً): -

أولاً- التجاوز على تخصيصات (الموازنة العامة) الاتحادية: -

أظهرت نتائج تدقيق تخصيصات الموازنة ومدى التزام الوزارات والتشكيلات التابعة لها (الدوائر الحكومية) بالتخصيصات المحددة لها وفق قانون الموازنة لسنة/٢٠١٧ (المعدل) وللموازنتين الجارية والاستثمارية وجود حالات تجاوز بالصرف على التخصيصات المنقحة وكما موضح في أدناه: -

(١) بلغ مقدار التجاوز على تخصيصات الموازنة الجارية على مستوى الاقسام مبلغ (٢٢٤٦٨٠٧) مليون دينار (اثنان تريليون ومائتان وستة وأربعون مليار وثمانمائة وسبعة مليون دينار) وكما مبين في الجدول أدناه: -

رقم الباب	اسم الباب	رقم القسم	اسم القسم	المنقح مليون دينار (١)	المصروف الفعلي /مليون دينار (٢)	الفرق مليون دينار (١-٢)	نسبة التنفيذ % (١/٢)
٥	وزارة المالية	٢	هيأة التقاعد الوطنية	٩٤٩٣٠٧٢	١١١٦٣٤٣٩	(١٦٧٠٣٦٧)	١١٨
٦	وزارة الداخلية	٧	قيادة قوات الحدود	٧٠٣٥٨٥	٧٥١٦٩٦	(٤٨١١١)	١٠٧
		٢٧	قيادة قوات الشرطة الاتحادية	١٤٠٩٥٣٤	١٤٧٦٣٩٧	(٦٦٨٦٣)	١٠٥
٨	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	١٦	هيأة الحماية الاجتماعية	١٤٩٨٤٨٤	١٨٥٩١٨٣	(٣٦٠٦٩٨)	١٢٤
٩	وزارة الصحة والبيئة	١	مركز الوزارة	٨٨٧٢٧١	٩٠٩٤٨٦	(٢٢٢١٥)	١٠٣
		١١	دائرة صحة محافظة نينوى	٢٥٠٦٠٨	٢٦١٥٤٢	(١٠٩٣٤)	١٠٤
٢٠	وزارة الموارد المائية	٣١	الهيئة العامة للمياه الجوفية	١١٩٧٧	١٢٤٢٦	(٤٤٩)	١٠٤
		٣٣	الهيئة العامة لتشغيل مشاريع الري والبزل	٩٢٩٤٥	٩٣١٦٣	(٢١٩)	١٠١
٢٤	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	٤٥	جامعة نينوى	٩٧٧٩	١٠٧٣٣	(٩٥٤)	١١٠
٤٧	محافظة البصرة	١	الادارة العامة والمحلية لمحافظة البصرة	١٧٨٩٠	٧٩٦٢٤	(٦١٧٣٤)	٤٤٥
٥١	محافظة ديالى	١	الادارة العامة والمحلية لمحافظة ديالى	٥٠٣٩٧	٥١٣٧٨	(٩٨١)	١٠٢
٥٨	محافظة الديوانية	٤	دائرة صحة محافظة الديوانية	١٤٨٤٤٧	١٥٠٣١٧	(١٨٧٠)	١٠١
٥٩	محافظة المثنى	٤	دائرة صحة محافظة المثنى	٩٠٩٩٣	٩٢٤٠٥	(١٤١٢)	١٠٢
			المجموع	١٤٦٦٤٩٨٢	١٦٩١١٧٨٩	(٢٢٤٦٨٠٧)	

(٢) بلغ مقدار التجاوز على تخصيصات الموازنة الجارية (على مستوى الفصول) لسنة/٢٠١٧ (٢٥٢٤٩٧٧) مليون دينار (اثنان تريليون وخمسمائة وأربعة وعشرين مليار وتسعمائة وسبعة وسبعين مليون دينار).

(٣) بلغ مقدار التجاوز على تخصيصات الموازنة الاستثمارية على (مستوى المشاريع) مبلغ (٥٣٨٣٥٢١) مليون دينار (خمسة تريليون وثلاثمائة وثلاثة وثمانين مليار وخمسمائة وواحد وعشرين مليون دينار).

(٤) بلغ مقدار التجاوز على تخصيصات الموازنة الاستثمارية على (مستوى الاقسام) مبلغ (٣٣٩٤٩٠٧) مليون دينار (ثلاثة تريليون وثلاثمائة واربعة وتسعين مليار وتسعمائة وسبعة مليون دينار).

(٥) قيام وحدات الإنفاق بالصرف على بعض مشاريع الموازنة الاستثمارية دون توفر تخصيص مالي اذ بلغت المصروفات خلال السنة /٢٠١٧ مبلغاً مقداره (١٨٦٢٤٤) مليون دينار (مائة وستة وثمانون مليار ومائتان واربعة واربعون مليون دينار).

ومما تقدم يتبين قيام بعض الوزارات بالتجاوز على التخصيصات المنقحة خلافاً للفقرة (ثالثاً) من المادة (٢– نفقات) من تعليمات تنفيذ الموازنة الاتحادية لسنة /٢٠١٧ والتي نصت على [التقيد بالاعتمادات المخصصة في الموازنة العامة الاتحادية ولايجوز الدخول في الالتزام بالصرف بما يزيد عما هو مخصص في الموازنة او عدم توفر التخصيصات المالية اللازمة لذلك وفي حالة عدم كفاية التخصيص يتم اللجوء الى المناقلات وفقاً للصلاحيات المنصوص عليها في هذه التعليمات لتأمين ذلك قبل عملية الصرف والتجاوز على التخصيصات] وخلافاً للمادة (٥) من القسم التاسع لقانون الادارة المالية والدين العام المرقم (٩٥) لسنة/٢٠٠٤ (الساري في حينه) والتي نصت على [لوحدات الانفاق ان لا تلزم بعملية صرف تزيد عن ما مخصص لها في الميزانية السنوية ما لم ينص على خلاف ذلك بقانون الميزانية] مما يشير الى ضعف اجراءات وزارة المالية في مراقبة عمليات الصرف التي جرت في تلك الادارات وعدم محاسبة المتجاوزين على تلك التخصيصات خلافاً لما جاء في القسم (١٢) (مهام وزارة المالية) المادة(١/ج) من قانون الادارة المالية والدين العام رقم (٩٥) لسنة/٢٠٠٤(الساري في حينه) والتي نصت على [التأكد ان منفذ الميزانية لا يتجاوز على تخصيصاته السنوية] وفي حال عدم تلافي هذا التجاوز في موازنة ذات السنة ينبغي ان تعدل الموازنة بقانون، وبخلافه يتحمل الآمر بالصرف مسؤولية ذلك التجاوز وبينت دائرة المحاسبة بكتابها المرقم بالعدد (٨٤٥٧) في ٢٠٢٤/٣/٢٨ بخصوص الموازنة الاستثمارية انه تم توجيه عدة مخاطبات الى وحدات الانفاق بخصوص التجاوزات للسنة/٢٠١٧ على مستوى (الابواب والاقسام) ، وقد أوصى الديوان بضرورة التزام الوحدات الحكومية بالقوانين الواردة اعلاه وعدم التجاوز عليها واتخاذ الاجراءات اللازمة من قبل وزارة المالية للحد من تلك التجاوزات.

ثانياً– ايرادات الموازنة العامة: –

(١) تم تقدير ايرادات الموازنة العامة الاتحادية لسنة/٢٠١٧ بمبلغ مقداره (٧٩٠١١٤٢١) مليون دينار (تسعة وسبعين تريليون واحد عشر مليار وأربعمائة وواحد وعشرين مليون دينار) باحتساب سعر البرميل بـ (٤٢) دولار (اثنان وأربعين دولار) للبرميل الواحد، في حين بلغت الإيرادات المعدلة وفق قانون الموازنة(المعدل) (٨٢٠٦٩٦٧٠) مليون دينار (اثنان وثمانين تريليون وتسعة وستين مليار وستمائة وسبعين مليون دينار) كما ورد في المادة (١– اولاً /أ) (الفصل الاول/الايرادات) من قانون الموازنة رقم (٤٤) لسنة/ ٢٠١٧.

(٢) قُدرت الايرادات الناجمة عن تصدير النفط الخام للسنة/٢٠١٧ بمبلغ (٧١٨٣٣٠٩٥) مليون دينار (واحد وسبعين تريليون وثمانمائة وثلاثة وثلاثين مليار وخمسة وتسعين مليون دينار)، على اساس معدل سعر برميل النفط البالغ (٤٤,٤٠) سنتاً (اربعة واربعين دولار واربعين سنت) للبرميل الواحد بمعدل تصدير مقداره (٣٧٥٠٠٠٠) برميل يومياً بضمنها:

– (٢٥٠٠٠٠) برميل عن كميات النفط الخام المنتج في اقليم كوردستان يومياً.

– (٣٠٠٠٠٠) برميل عن كميات النفط الخام المنتج عن طريق محافظة كركوك يومياً.

(٣) تم تقدير الايرادات غير النفطية لسنة/٢٠١٧ بمبلغ (١٠٢٣٦٥٧٥) مليون دينار (عشرة تريليون ومائتان وستة وثلاثين مليار وخمسمائة وخمسة وسبعين مليون دينار) وفق ماورد في الجدول (أ) الايرادات وفق الحسابات الرئيسية المرافق بقانون الموازنة رقم (٤٤) لسنة/٢٠١٧، وتشكل الإيرادات غير النفطية نسبة (١٢٪) من اجمالي ايرادات الموازنة المقدرة، وكما مبين في الجدول أدناه: –

نوع الاستمارة	العدد	اسم الحساب	المبلغ (مليون دينار)
١	٠٢	الضرائب على الدخول والثروات	٣٣٢٢٢١٧
١	٠٣	الضرائب السلعية ورسوم الانتاج	١٩٤٣٨٣٨
١	٠٤	الرسوم	٦٨٨٧٦٧
١	٠٥	حصة الموازنة من ارباح القطاع العام	٨٨٦٩٣٥
١	٠٦	الايرادات الرأسمالية	١٢٥١٢٤
١	٠٧	الايرادات التحويلية	٢١٦٥٢٩٣
١	٠٨	الايرادات الأخرى	١١٠٤٤٠١
المجموع			١٠٢٣٦٥٧٥

ثالثاً– لم يتم تضمين الحساب الختامي لجمهورية العراق لسنة/٢٠١٧ تقرير بالفوارق بين ايرادات الميزانية المستحصلة والنفقات وبين تمويل العجز او استخدام الفائض خلافاً للمادة (٧/ت (القسم/١١) من قانون الادارة المالية والدين العام المشار اليه آنفاً والتي اشارت الى ضرورة تضمين الحسابات الختامية بهذا التقرير، وقد قدمت وزارة المالية/ دائرة المحاسبة كتابها المرقم بالعدد (٩٤١٨)في ٢٠٢٣/٥/١٧ أشارت فيه الى اجمالي مبلغ ايرادات الموازنة المقدرة والمستحصلة من جهة والنفقات المقدرة والفعلية من جهة أخرى وللموازنتين الجارية والاستثمارية، إلا إنها لم تقدم بصيغة تقرير استنادا إلى المادة المذكورة، والجدول الاتي يوضح التفاصيل الواردة بالكتاب المذكور اعلاه:–

البيان	المبلغ المقدر / مليون دينار	المبلغ الفعلي / مليون دينار
اجمالي الايرادات	٧٩٠١١٤٢١	٨٠٩٣٠٦٧٥
اجمالي النفقات	(١٠٤٨٤٨٦٠١)	(٨٧٢١٦٨٣٠)
عجز الموازنة	(٢٥٨٣٧١٨٠)	(٦٢٨٦١٥٥)

ومن الجدول أعلاه يتبين بأنه تم احتساب الايرادات المقدرة على قانون الموازنة قبل التعديل، وقد أوصى الديوان بالالتزام بفقرات القانون وتقديم تقرير حول الفوارق بين ايرادات الميزانية المستحصلة والنفقات من جهة وبين تمويل العجز او استخدام الفائض من جهة اخرى.

رابعاً– مشاريع تنمية الأقاليم والمحافظات: –

استنادا الى المادة (٢/أولاً/د) من قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (٤٤) لسنة/ ٢٠١٧ تم تخصيص مبلغ (٣٧٥) مليار دينار (ثلاثمائة وخمسة وسبعون مليار دينار) لمشاريع تنمية الاقاليم والمحافظات للسنة موضوع التقرير، ويمثل نسبة (١,٣٪) من اجمالي تخصيصات الموازنة الاستثمارية المصدقة البالغة (٢٨٥٣١) مليار دينار (ثمانية وعشرين تريليون وخمسمائة وواحد وثلاثين مليار دينار)، واشارت المادة أعلاه بان يتم توزيع التخصيص على المحافظات حسب النسب السكانية، ولدى الهيئة الرقابية بخصوص ذلك الآتي: –

(١) ظهور رصيد مصروفات بعض مشاريع الموازنة الإستثمارية لتنمية الأقاليم بموجب الكشف (الذي تم تزويد الهيئة الرقابية المختصة به) بموجب كتاب دائرة المحاسبة المرقم بالعدد (١٣٣٣٥) في ٢٠٢٣/٦/٢٢ دائناً عكس طبيعته المحاسبية خلافاً للنظام المحاسبي الحكومي اللامركزي، وكما موضح في الجدول ادناه: –

اسم المحافظة	اسم المشروع	التخصيص المصدق ألف دينار	التخصيص المنقح ألف دينار	المصروف الفعلي ألف دينار
النجف الاشرف	انشاء محطة تحويل	١٢٦٠٦٠	٢٧٧٠٠٠	(١٩٣٥٧٦)
	تأهيل شوارع حي ابو طالب	٤٥٣	١٥١١٠٠	(٢٢٨٤٦٢)
كركوك	تبليط قرى ابو غريب	٧٧٠	–	(١٩٩٩)

(٢) ظهور تجاوز بالمصروفات خلال السنة /٢٠١٧ لمشاريع تنمية الاقاليم، وكما موضح في الأمثلة ادناه:–

اسم المشروع	التخصيص المنقح ألف دينار	المصروف الفعلي ألف دينار	الفرق (ألف دينار)	نسبة التنفيذ %
الادارة العامة والمحلية في محافظة الانبار				
تجهيز ونصب كرفانات للنازحين	٨٤٤٦٠٠	٣٤٦٤١١٤	٢٦١٩٥١٤	٤١٠
شراء مولدات لمشاريع (الماء– الصحة– مجمعات نازحين)	١٦٨٠٠٠	١٥٣٧٤٩٩	١٣٦٩٤٩٩	٩١٥
الادارة العامة والمحلية في محافظة كركوك				
بناء مدارس ثانوية سعة (١٨) صف عدد (١٣)	١٨٥٧٠٠٠	٣٤٣٣٧٤٣	١٥٧٦٧٤٣	١٨٥
بناء مدارس ابتدائية سعة (٦) صف عدد (٥٧)	٤٨٣٤	٨٨٦٤٠٠	٨٨١٥٦٦	١٨٣٣٦
الادارة العامة والمحلية في محافظة صلاح الدين				
تجهيز آليات متخصصة لمديرية ودوائر البلديات للوحدات الادارية	٣٠٠٠٠٠٠	٥٧٠٤٥٥٠	١٤٠٤٥٥٠	١٩٠
بناء (٣٥) مدرسة سعة (١٢) صف في (بلد، تكريت، الطوز، الدجيل)	٤٩٤٠٠	٤١٧٧٦٤٣	٤١٧٢٧٤٣	٨٤٥٧

الادارة العامة والمحلية لمحافظة البصرة				
تجهيز مواد وفحصها وتنفيذها لغرض تحسين الشبكة الكهربائية	٢٩٨٠٠	٣٥٨٣٠٠	٣٢٨٥٠٠	١٢٠٢
بناء مدرسة (١٨) صف ثلاثة طوابق في منطقة عويسان	٢٥١٠٠	١٩٦٤٠١	١٧١٣٠٧	٧٨٢
تنفيذ جسور في مركز محافظة البصرة عدد (٣)	١٠٠٢٤٤	٢٣٩٢٩٦	١٣٩٠٥٢	٢٣٩
الادارة العامة والمحلية لمحافظة بغداد				
تأهيل محطة ضخ (٩) نيسان العمودية ومضخة الجمعية في النهروان ٢٠١٢	١٧٦٥٠٠	٣٥٠٠٠٠٠	٣٤٨٢٣٥٠٠	١٩٨٣
انشاء سيطرة نموذجية في مناطق المعامل وبعقوبة السياحي والشعب وسبع البور وشاطيء التاجي والصابيات	٣٩٨٦٨٠٠	٥١٧٢٨٩١١	٤٧٧٤٢١١١	١٢٩٨
تصميم وتنفيذ مستشفيات عدد (٣) في الشعب والفضيلية (٢٠٠) سرسر والحرية (٤٠٠) سرير وتطوير مستشفى النعمان	٣٢٨١١٠٠	٢٣١٤٤٣٨٠	١٩٨٦٣٢٨٠	٧٠٥
الادارة العامة والمحلية لمحافظة ذي قار				
نصب وتجهيز محطة (اوتونرانسفورمر) لمحطة كهرباء الناصرية	٦٨٠٠٠	١٠٢٥٦٧٨	٩٥٧٦٧٨	١٥٠٨
انشاء مغذيات (٣٣) kv للمحطات القديمة لمديرية توزيع كهرباء ذي قار	٩٤٧٩٠٠	٢٢٥٦٢٤٣	١٣٠٨٣٤٣	٢٣٨
تشييد مغذيات (٣٣) kv (قابلو وهوائي ابراج) قضاء الشطرة	٦٥٣٧٠٠	١٦٣٤٣٣٦	٩٨٠٦٣٦	٢٥٠
الادارة العامة والمحلية لمحافظة ديالى				
تنفيذ خط (٣٣) kv من محطة المقدادية (١٣٢/٣٣/١١)kv الى محطة ابو جسرة (١١/٣٣)kv مع اعادة تصميم للمسار المطلوب	٥١٧٠٠	٣٠٦١١١	٢٥٤٤١١	٥٩٢
اكساء وصيانة الطريق من تقاطع الفيلق – بحيرة حمرين مفرق كباشي	٣٦٨٦٠٠	٧٧٥٤٢٣	٤٠٦٨٢٣	٢١٠
انشاء شبكات مجاري السعدية (١,٥) كم السندية الجيزاني (٣) كم	٤٢٥٠٠	٣٦٩٥١١	٣٢٧٠١١	٨٦٩
الادارة العامة والمحلية لمحافظة بابل				
انشاء جسر سيارات على نهر المشروع في المسيب لشارع بغداد – المسيب (شارع – ٦٠)	١٥٠٠	٩٩٠٠٥٠	٩٨٨٥٥٠	٦٦٠٠٣
تبليط شوارع عدد (٤٢) في عموم المحافظة (مركز الحلة – قضاء المسيب –الهاشمية – قضاء المحاويل)	٣٣٧٥٨	٣١٨١٥٥	٢٨٤٣٩٧	٩٤٢
تنفيذ مدخل الحلة/ديوانية	١٦٩٣٣٦	٨٣١٤١٦	٦٦٢٠٨٠	٤٩١
الادارة العامة والمحلية لمحافظة واسط				
انشاء مراكز صحية عدد (٣) في اقضية الصويرة والحي	١٢٨٩٠٠	٣٥٨٦٥٨	٢٢٩٧٥٨	٢٧٨
اعداد دراسة وتصاميم ومسوحات طرق وشوارع ٢٠١٣	٧٤٣٠٠	٢٢٠٥٠٠	١٤٦٢٠٠	٢٩٧
ايصال البنى التحتية الى المجمع السكني في قضاء الكوت	١٣٤٩٠٠	٦١٤٥١٠	٤٧٩٦١٠	٤٥٦
الادارة العامة والمحلية لمحافظة النجف الاشرف				
انشاء محطات تحويلية ثانوية (١١/٣٣) kv	٥١١٤٠٠	١٤٥٤٧٧٨	٩٤٣٣٧٨	٢٨٤
تأهيل وتبليط حي ميسان في الكوفة المرحلة الثانية	٢٨٧٦٠٠	١٩٩٩٤٦٥	١٧١١٨٦٥	٦٩٥

انشاء تقاطع المعهد التقني ذو مستويين في النجف الاشرف	٥٠٨٧٢٠٠	١١٩٦٢٢٠٤	٦٨٧٥٠٠٤	٢٣٥
الادارة العامة والمحلية لمحافظة الديوانية				
تجهيز وتنصيب شبكة كهرباءالاحياء (النهضة الثانية– النهضة الثالثة–النهضة الرابعة)	٢٤٧٥٠٠	٩٨٢٦١٣	٧٣٥١١٣	٣٩٧
تجهيز مولدات مختلف الاحجام عدد (٧) لمشاريع مديرية الماء	٢٢١٥٠٠	١٧٠٧٥٢٢	١٤٨٦٠٢٢	٧٧١
تجهيز اعمدة كهرباء (ص.ع) واعمدة كهرباء (ض.و) مع تجهيزات كهربائية	٢٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	٣٨٠٠٠٠٠	٢٠٠٠
الادارة العامة والمحلية لمحافظة المثنى				
اعداد دراسات وتصاميم لإنشاء محكمة عدد (٤) في الوركاء والسوير والهلال والدراجي	١٥٠٢٧٥	٢١٦٧٥٠	٦٦٤٤٧٥	١٤٤
الادارة العامة والمحلية لمحافظة كربلاء				
تأهيل الشبكة الهاتفية لدائرة اتصالات وبريد كربلاء	١٦٤٠٠	٦١٠٣٧٧	٥٩٣٩٧٧	٣٧٢٢
انشاء وتبليط طرق في الاقضية والنواحي /م٤	١٦٨٥٠٠	٥٣٩٧٩٥	٣٧١٢٩٥	٣٢٠
تجهيز اليات تخصصية لبلديات كربلاء	١١٤٦٧٠٠	٢٤١٥٠٠٠	١٢٦٨٣٠٠	٢١١

(٣) تدني نسب التنفيذ في بعض مشاريع تنمية الاقاليم لبعض المحافظات مقارنة بالتخصيصات المرصدة للمشاريع خلال السنة/٢٠١٧، وكما في الامثلة ادناه :-

اسم المحافظة	التفاصيل	التخصيص المنقح ألف دينار	المصروف الفعلي ألف دينار	نسبة التنفيذ %
محافظة الانبار	تجهز آليات تخصصية لبلدية الرمادي /الفلوجة	٩٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	٥٦
محافظة كركوك	بناء روضة اطفال في منطقة الفيلق	٦٠٦٠٠	٢١١٠٠	٣٥
	تنفيذ شبكات مجاري مياه الصرف الصحي	١٣٨٣٥٥٠٠	٢١٣٨١٨٠	١٥
	بناء (٢٧) مدرسة ابتدائية (١٨) صف	٦٠٧٨٠٠	٨٢٣٤٣	١٤
	بناء (٣٦) مدرسة ابتدائية سعة (٦) صف	١٠٧٤٠٠	٤٢٨٠٠	٤٠
محافظة البصرة	تجهيز ونصب وحدة معالجة عدد (٢) طاقة	١١٩٩٠٠	٤٠٠٠٠	٣٣
	هدم روضة عبد الله الرضيع وبناء روضة نموذجية	٥٧٤٩٠٠	١٧٣٠٠٠	٣٠
محافظة بغداد	انشاء شبكات المجاري والصرف الصحي في المحمودية والمدائن وجسر ديالى والطارمية	١٨٦٩٣٧٢٢	٦٤٣٧٤٢	٣
	بناء مدارس مختلفة (١٨/١٢/٦) عدد (١٣)	١٦٨٤٢٠٠	١٢٣٥٦٥	٧
محافظة ذي قار	انشاء شوارع وارصفة في مركز المحافظة	٩٣١٣٢٠٠	٣٠٠٢٥٤	٣
	انشاء شوارع في الدور والمناطق المجاورة	٣٣٧٧٠٠	٥٠٩٩١	١٥
محافظة ديالى	انشاء الممر الثاني سيطرة كنعان الى مدخل بلد روز	٥٣٩٢٦٠٠	٢٧٤١٣٠	٥
	تبليط وترصيف ومجاري محلة (٣٠٥) حي العمال	١٤٥٢١٠٠	١٣٥١٢١	٩
	بناء (٢٤) مدرسة ابتدائية سعة (١٨) صف	١٤٦٠٩٠٠	١٠١٩٨٥	٧
محافظة بابل	استكمالات المشاريع للمحافظة	٨٩٩٥٤٨	٣٢٠٠٥٠	٣٦
	انشاء متنزهات عدد (٢٩) في عموم المحافظة	٢٣٨٩٠	٨٩٦٦	٣٨
محافظة واسط	تسديد حسابات مشاريع منجزة لسنة /٢٠١٦	٥١٥٠٩٦٠	٢٤١٣٧١٣	٤٧
	تطوير احياء سكنية بالخدمات الأساسية	٢٨١٤٣٠٠	١٠٠٣٠١٧	٣٦

	بناء مدارس ابتدائية وثانوية سعة (١٢) صف مع القاعة	١٤٤٣٥٠٠	٤٢٤٨٤٨	٢٩
محافظة النجف لاشرف	انشاء الطريق القوسي المرحلة الخامسة	٥٧٦٤٩٠٠	٢٧١٤٧٦٣	٤٧
	انشاء (٥٠٠) دار سكني واطئة الكلفة في منطقة مظلوم	٢٣٣٧٢٠٠	١٢١٤٧٢٦	٥٢
محافظة الديوانية	تأهيل الشبكة الكهربائية للاحياء	١٦٨٨٥٠٠	٥٦٣٤٠٠	٣٣
	تنفيذ الشبكات الكهربائية لمختلف الاقضية والنواحي	٦٩٧٨٠٠	١٥٧٣٩	٢
	تسديد حسابات مشاريع منجزة	٢٣٢٨٢٠٠	٣٨٠٠٤٢	١٦
محافظة كربلاء	تبليط وتطوير شوارع في مركز المحافظة	٣٦٨٠٩٠٠	١٩٨٦٧٧	٥
	انشاء وتبليط طرق ريفية في الاقضية والنواحي	١٨٥١٣٠٠	٨٧٨٩٨	٥
	انشاء ابنية سايلو كربلاء (المركز)	٨١٣٣٠٠	١٠٤٨٨٨	١٣

وقد أوصى الديوان بضرورة متابعة مشاريع تنمية الأقاليم وتلافي الملاحظات أعلاه.

خامساً– السلـف النقدية: –

ما زال رصيد حساب السلف النقدية الظاهر في الحساب الختامي لجمهورية العراق مرتفعاً ولم تُتخذ الإجراءات اللازمة لتصفيته، إذ بلغ اجمالي رصيد حساب السلف النقدية للموازنتين الجارية والاستثمارية مبلغ مقداره (١٠٠٩٢٣٤١٣) مليون دينار (مائة تريليون وتسعمائة وثلاثة وعشرين مليار واربعمائة وثلاثة عشر مليون دينار) كما في ٢٠١٧/١٢/٣١ في حين بلغ رصيد الحساب للسنة السابقة مبلغ (١٠٣٨٠٩٣٩٧) مليون دينار(مائة و ثلاثة تريليون وثمانمائة وتسعة مليار وثلاثمائة وسبعة وتسعون مليون دينار)، والكشف أدناه يبين الحركة السنوية لحساب السلف ونسبة التغير:–

السنة	الموازنة الجارية (مليون دينار)	الموازنة الاستثمارية (مليون دينار)	المجموع (مليون دينار)	رصيد الحركة السنوية (مليون دينار)	نسبة التغير %
٢٠١١	٤٧٢٨١٨٩٢	٢٧٥٩٩٣٨١	٧٤٨٨١٢٧٤	١٤٤٩٥٦٣٧	٢٤
٢٠١٢	٥٣٥٠٢٩٠٦	٣٨٤٦٠٥٩٤	٩١٩٦٣٥٠٠	١٧٠٨٢٢٢٧	٢٢,٨
٢٠١٣	٦٤٥٦٧٩٢٦	٤٨٦٥٥٥٢٥	١١٣٢٢٣٤٥١	٢١٢٥٩٩٤٩	٢٣,١
٢٠١٤	٤٧٠٠٣١٨٨	٥١٣٧٨٥٥٩	٩٩١٨١٧٤٧	(١٤٠٤١٧٠٤)	(١٢)
٢٠١٥	٥١١٩٤١٩٨	٥٢٩٢٧٦١٤	١٠٤١٢١٨١٢	٤٩٤٠٠٦٥	٥
٢٠١٦	٥٠٢٦٦٨٧٠	٥٣٥٤٢٥٢٧	١٠٣٨٠٩٣٩٧	(٣١٢٤١٥)	(٠,٣)
٢٠١٧	٥١١٥٩٥٠٥	٤٩٧٦٣٩٠٨	١٠٠٩٢٣٤١٣	(٢٨٨٥٩٤٨)	(٣)

ومن الجدول اعلاه يلاحظ بأن الرصيد الإجمالي للسلف انخفض بنسبة تقدر بـ (٣٪) عن السنة السابقة وهذا الانخفاض ليس ذو أهمية نسبية مقارنة برصيد حساب السلف والذي ما يزال مرتفعاً، وقد أوصى الديوان بضرورة تسوية السلف كونها تؤدي الى تشويه حساب تنفيذ الموازنة للسنة التي يتم اجراء التسوية فيها، ولدى الهيئة الرقابية المختصة بصدده الآتي: –

(١) بلغ رصيد حساب السلف النقدية للموازنة الجارية مبلغاً مقداره (٥١١٥٩٥٠٥) مليون دينار (واحد وخمسون تريليون ومائة وتسعة وخمسون مليار وخمسمائة وخمسة مليون دينار) وبارتفاع نسبته (٢٪) عن رصيد السنة السابقة والبالغ (٥٠٢٦٦٨٧٠) مليون دينار (خمسون تريليون ومائتان وستة وستون مليار وثمانمائة وسبعين مليون دينار)، ولدى الهيئة الرقابية المختصة بصدد ذلك ما يأتي: –

(أ) أظهرت الجداول التحليلية الظاهرة في ميزان المراجعة لقسم الحسابات النقدية للسنة موضوع التقرير (والتي تم تزويد الهيئة الرقابية المختصة بها من قبل دائرة المحاسبة/ قسم الحسابات النقدية بموجب كتابها المرقم بالعدد (٢٩٤٨٥) في ٢٠٢٤/١١/٤) ظهور سلف نقدية ممنوحة خلال السنة بلغت (٢٣٧٩٥) مليون دينار (ثلاثة وعشرين مليار وسبعمائة

وخمسة وتسعين مليون دينار) في حين أن دائرة المحاسبة/ قسم الأمور النقدية قد بينت بموجب كتابها المرقم (٢٦٤٨٢) في ٢٠٢٤/١٠/٩ بأنه لا يوجد سلف تم منحها خلال السنة، وقد بينت دائرة المحاسبة بموجب كتابها المرقم بالعدد (٣٢١٢٨) في ٢٠٢٤/١٢/١ بأن هذه السلف تمثل المبالغ المستقطعة من قبل البنك المركزي العراقي عن عمولات تحويل نظام المدفوعات دون بيان أسباب تثبيتها كسلف بدلاً من تحميلها على حساب المصروفات، والجدول الآتي يوضح ذلك:

أسم الجهة	المبلغ/ دينار
دائرة المحاسبة النقدية	٢٣٨٥٤٥١٤٠
عمولة نظام المدفوعات	٨٥١٥٣٧٦٨
دائرة المحاسبة/ ادارة النقد	٢٢٥٤٠٧٤٠٠٠٠
مديرية خزينة محافظة بغداد	٧٠٤٧١٤٢٥٠
وزارة التربية	٢٢٣٦٥٠٠٠٠
هيئة تسويق النفط	٢١٣٥٠٠٠
المجموع	٢٣٧٩٤٩٣٨١٥٨

وقد أوصى الديوان بعدم استخدام حساب السلف إلا وفق الأسس التي أقرها النظام المحاسبي الحكومي.

(ب) استناداً الى المادة (١٣– أ) من قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة /٢٠١٧ (المعدل) التي نصت على (لوزير المالية الاتحادي صلاحية اضافة تخصيصات لغرض اطفاء السلف للسنوات السابقة لغاية ٢٠١٦/١٢/٣١ والتي صرفت نتيجة لقوانين نافذة وبعد ان يتم تدقيقها من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي ومصادقة مجلس الوزراء الاتحادي عليها على ان تكون هذه السنة الاخيرة لتسويتها) اذ تبين للهيئة الرقابية المختصة عدم اتخاذ الاجراءات اللازمة لإطفاء السلف المذكورة آنفاً، وقد أوصى الديوان باتخاذ ما يلزم لتنفيذ المادة القانونية أعلاه.

(ج) ضمن الحساب اعلاه ظهور ارصدة موقوفة ومدورة منذ سنوات سابقة لم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة لتسوية مبالغها من قبل وحدات الانفاق، خلافاً لكتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء المعمم بالعدد (د.ت/٤/٢٨٤١١) في ٢٠١٢/٩/٦ والذي نص على (ضرورة متابعة وتصفية ارصدة الحسابات المدينة والدائنة والسلف والامانات في نهاية السنة المالية) وكما مبين في الجدول ادناه:–

اسم الحساب	المبلغ /الف دينار
سلف التحويل	٣٢٧٦٠٥٧
السلف المستديمة للدفع	٣٠٤٠٠٨٢٩٣
سلف الحوالات الخارجية	٦٩٤٦٥٩١٨٦
سلف على المكائن والمعدات	٥٨٢٦٠١
سلف تحويل مشروعات ينفذها الغير	١٠٦٨٣٣٥٩
المجموع	١٠١٣٢٠٩٤٩٦

وقد أوصى الديوان بدراسة أسباب استمرار ظهور هذه الأرصدة موقوفة في سجلات وحدات الإنفاق ومعالجتها أصولياً.

(د) ظهور رصيد حساب سلف الحج والبالغ (٧٤٨٧) ألف دينار (سبعة ملايين واربعمائة وسبعة وثمانون ألف دينار) مخالفاً لطبيعته المحاسبية لم يتم اتخاذ اللازم لتسوية المبلغ، وقد أوصى الديوان بدراسة أسباب ظهور هذا الرصيد مخالفاً لطبيعته المحاسبية ومعالجته أصولياً.

(هـ) بلغ رصيد حساب سلف مؤقتة اخرى للاتفاقات الخارجية مبلغاً مقداره (٣٠٧٠٤٢٨) ألف دينار (ثلاثة مليار وسبعون مليون واربعمائة وثمانية وعشرون ألف دينار) موقوف ومدور من سنوات سابقة، وقد أوصى الديوان بمعالجة هذا الرصيد أصولياً.

(و) بلغ رصيد حساب السلف النقدية للموازنة الاستثمارية مبلغ مقداره (٤٩٧٦٣٩٠٨) مليون دينار (تسعة واربعون تريليون وسبعمائة وثلاثة وستين مليار وتسعمائة وثمانية مليون دينار) بنسبة انخفاض بلغت (٧٪) عن رصيد السنة السابقة البالغ (٥٣٥٤٢٥٢٧) مليون دينار (ثلاثة وخمسون تريليون وخمسمائة واثنان واربعون مليار وخمسمائة وسبعة وعشرون مليون دينار)، ولدى الهيئة الرقابية بخصوص ذلك ما يأتي: -

((اولاً)) ضمن الرصيد اعلاه حساب سلف الرواتب والبالغ (٥٠٨٣٨٩) ألف دينار (خمسمائة وثمانية مليون وثلاثمائة وتسعة وثمانين ألف دينار) ظاهر ضمن حسابات الموازنة الاستثمارية.

((ثانياً)) ظهور رصيد حساب السلف المستديمة للصيانة بمبلغ (١١٩٤٥٣) ألف دينار (مائة وتسعة عشر مليون واربعمائة وثلاثة وخمسين ألف دينار) مخالفاً لطبيعته المحاسبية لم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة لتسويتها.

((ثالثاً)) ظهور رصيد حساب سلف الحوالات الخارجية بمبلغ (٥٠٠٠) ألف دينار (خمسة ملايين دينار) مخالفاً لطبيعته المحاسبية ومدور من سنوات سابقة لم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة لتسويتها.

((رابعاً)) ضمن الرصيد اعلاه حساب (سلف المقاولين/سلف على المكائن والمعدات) والبالغ (٦٣٠٢٦٥٨) ألف دينار (ستة مليار وثلاثمائة واثنان مليون وستمائة وثمانية وخمسون الف دينار) موقوف ومدور منذ سنوات سابقة ولم يتخذ الاجراءات اللازمة لتسويتها.

وقد أوصى الديوان باتخاذ الإجراءات الكفيلة بمعالجة موضوع السلف الموقوفة الظاهرة في الحساب الختامي لجمهورية العراق.

ب- التقرير المرقم (٣٠٥٧٣) في ٢٠٢٥/١١/٢٣ الخاص بالحساب الختامي لجمهورية العراق كما في ٣١/ كانون الأول/٢٠١٨، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٣) ، (٥) ، (١٠) :-

أ- لم تقم وزارة المالية بالالتزام بواجباتها القانونية عند إعداد الموازنة للسنة موضوع التقرير التي أقرت بموجب القسم (٦) من قانون الإدارة المالية والدين العام رقم (٩٥) لسنة/٢٠٠٤ (المعدل) المتضمنة مسار إعداد الموازنة والتوقيتات القانونية لإعدادها، وقد تم مفاتحة دائرة الموازنة بموجب مذكرة الهيئة المرقمة بالعدد (و/١٩٠/٦) في ٢٠٢٥/٧/١٦ المؤكد عليه بالمذكرة المرقمة بالعدد (و/١/٢٢٨) في ٢٠٢٥/٨/١١ للاستعلام من الدائرة عن اجراءاتها التفصيلية لإعداد الموازنة وفق المواد القانونية المشار إليها أعلاه ولم تتم الإجابة لغاية إعداد هذا التقرير خلافًا للمادة (٢/رابعًا) من قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (٣١) لسنة ٢٠١١ (المعدل) التي نصت[تعد مخالفة مالية لأغراض هذا القانون الامتناع أو التأخير في الرد على تقارير ومراسلات الديوان واعتراضاته وملاحظاته خلال المدة المحددة].

ب- استناداً لأحكام المادة (٢- ثانيًا) من قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة/٢٠١٨، اقرت الموازنة العامة للدولة عجزاً مقداره (١٢٥١٤) مليار دينار (اثنى عشر تريليون وخمسمائة واربعة عشر مليار دينار) ويمثل نسبة (١٢٪) من اجمالي النفقات المصدقة الواردة في المادة (٢- أولاً / النفقات) من القانون اعلاه والبالغة (١٠٤١٥٨) مليار دينار (مائة واربعة تريليون ومائة وثمانية وخمسون مليار دينار) وقد تم تغطية هذا العجز من الوفرة المتحققة وارصدة حسابات الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة لدى المصارف الحكومية وسندات وطنية للجمهور والاقتراض الداخلي والخارجي ومن مبالغ النقد المدورة في حساب وزارة المالية الاتحادية ومن زيادة اسعار بيع النفط الخام المصدر

او زيادة صادرات النفط الخام والجدول ادناه يبين العجز المخطط ونتائج تنفيذ الموازنة (فائض أو عجز فعلي) للسنوات من (٢٠١١ ولغاية ٢٠١٨) :-

السنة	العجز المخطط في الموازنة (مليار دينار)	الايرادات العامة الفعلية (مليار دينار) (١)	النفقات العامة الفعلية (مليار دينار) (٢)	الفائض (العجز) الفعلي (مليار دينار) (٣)	الفائض المتراكم (مليار دينار) (٤)
٢٠١١	(١٥٧٢٧)	١٠٣٩٨٩	٧٨٧٥٨	٢٥٢٣١	58542
٢٠١٢	(١٤٧٩٦)	١١٩٨١٧	١٠٥١٤٠	١٤٦٧٧	83773
٢٠١٣	(١٩١٢٨)	١١٣٨٤٠	١١٩١٢٨	(٥٢٨٨)	98451
٢٠١٤	لم يصدر قانون موازنة	٩٧٦١٩	١٢٥٣٢١	(٢٧٧٠٢)	93163
٢٠١٥	(٢٥٤١٤)	٦٩٧٤٧	٨١٥٢٥	(١١٧٧٨)	53682
٢٠١٦	(٢٤١٩٥)	٥٥٤٥٥	٧٥١٦٤	(١٩٧٠٩)	33973
٢٠١٧	(٢٥٠١٩)	٨٠٩٣٠	٨٧٢١٦	(٦٢٨٦)	27687
٢٠١٨	(١٢٥١٤)	١٠٦٧١٢	٨٨٥٦٦	١٨١٤٦	45833

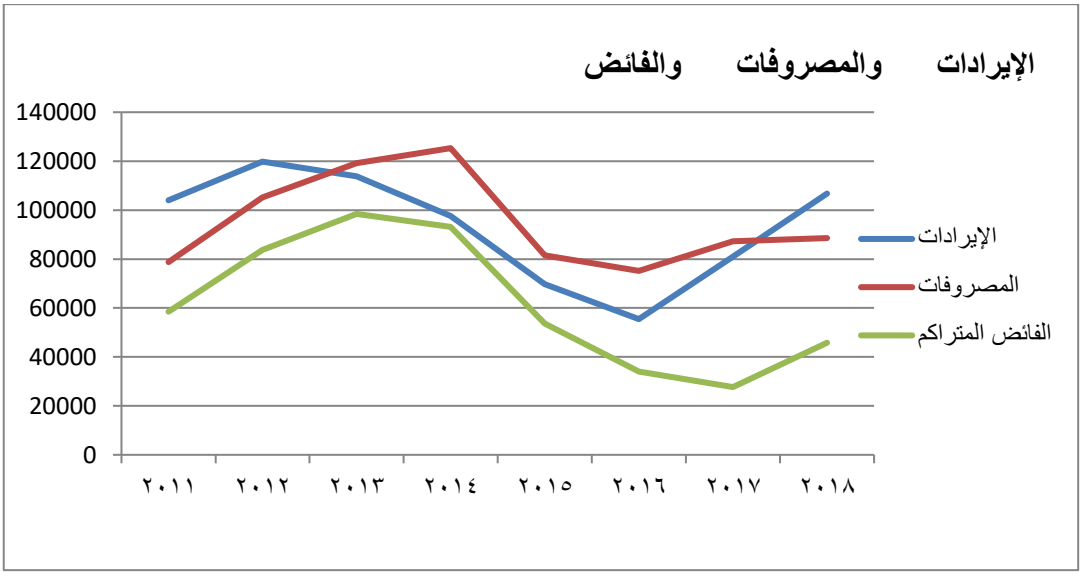
من الجدول اعلاه لاحظت الهيئة الرقابية المختصة ما يأتي:

أولاً – استمرار الادارات الحكومية بعدم مراعاة الدقة عند وضع التخصيصات المالية والتخطيط للموازنة بعجز على الرغم من انخفاض نسب التنفيذ للموازنات (الجارية والاستثمارية) لبعض الوزارات ولعدة سنوات وتحقيق فائض مالي بسبب ارتفاع الايرادات المتحققة خلال السنة موضوع التقرير بنسبة (٣٢٪) عن السنة السابقة.

وقد اوصى الديوان بقيام وزارة المالية بتوجيه الادارات الحكومية بمراعاة الدقة عند وضع التخصيصات.

ثانياً – على الرغم من تحقيق فائض للسنة موضوع التقرير بمبلغ (١٨١٤٦) مليار دينار (ثمانية عشر تريليون ومائة وستة وأربعين مليار دينار) والذي أوقف عملية استنزاف الفائض المتراكم في الحساب الختامي لجمهورية العراق إلّا أن مخاطر تناقص هذا الفائض لا زالت مستمرة خصوصاً مع استمرار تحقيق الحساب الختامي لعجز في السنوات اللاحقة الأمر الذي يؤدي إلى إظهار هذا الحساب بصورة غير جيدة.

وقد اوصى الديوان بدراسة الأسباب الحقيقة للعجز وتأثيره على رصيد الفائض المتراكم في الحساب الختامي ومعالجته.



ثالثاً– بلغت الايرادات المتحققة للموازنتين الجارية والاستثمارية عدا ايرادات اقليم كوردستان وفق ما يظهره حساب تنفيذ الموازنة للسنة موضوع التقرير مبلغ مقداره (١٠٦٧١٢٧٠٩) مليون دينار (مائة وستة تريليون وسبعمائة واثنى عشر مليار وسبعمائة وتسعة مليون دينار) وبنسبة تنفيذ مقدارها (١١٦٪) مقارنة بالإيرادات المخمنة، وبزيادة مقدارها (٢٥٧٨٢٠٣٤) مليون دينار (خمسة وعشرين تريليون وسبعمائة واثنان وثمانين مليار واربعة وثلاثين مليون دينار) والتي تقدر بنسبة (٣٢٪) من اجمالي الايرادات المتحققة خلال سنة/٢٠١٧ البالغة (٨٠٩٣٦٧٥) مليون دينار (ثمانين تريليون وتسعمائة وثلاثين مليار وستمائة وخمسة وسبعين مليون دينار)، وفي أدناه جدول يقارن بين تفاصيل الايرادات حسب التصنيف الاقتصادي وللموازنتين الجارية والاستثمارية مع تقديراتها السنوية وفق قانون الموازنة العامة الاتحادية الواردة في جدول (أ) الايرادات مع بيان نسب تحققها :–

نوع الإيراد	تقديرات الموازنة العامة (جارية واستثمارية) (مليون دينار) (١)	الموازنة الجارية (المتحقق)		الموازنة الاستثمارية (المتحقق)		اجمالي المتحقق (جارية واستثمارية) (مليون دينار) (٤)	نسبة المتحقق الى المقدر (%) (١/٤)
		المبلغ (مليون دينار) (٢)	نسبة مساهمة الإيراد الى إجمالي الايرادات (%)	المبلغ (مليون دينار) (٣)	نسبة مساهمة الايراد الى إجمالي الإيرادات (%)		
٢٠١٨							
الايرادات النفطية والثروات المعدنية	٧٧١٦٠٣٩٣	95619821	90	٠	0	95619821	124
الضرائب على الدخول والثروات	٥٠١٠٣٦٩	٣٤٤٢٩٤٦	3	١٩	0	3442965	69
الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج	٣٥١٤٠٠٢	2261109	2	٠	0	2261109	64
الرسوم	٧٤٣٠٤٧	١١٢٤٣٣١	1	1726	2	1126057	152
حصة الموازنة من ارباح القطاع العام	٩٢٧٠٠٠	803494	1	٠	0	803494	87
الايرادات الرأسمالية	١٢١٠٠٠	٧٠٢٥٠	0	٠	0	70250	58
الايرادات التحويلية	٢٠٦٢٦٧٧	١٤٤٧٤٨٧	1	٧٩٤٤٩	74	1526936	74
ايرادات أخرى	٢١٠٥١٧٩	١٨٣٦٥١٢	2	٢٥٥٦٥	24	1862077	88
إجمالي الإيرادات	٩١٦٤٣٦٦٧	١٠٦٦٠٥٩٥٠	١٠٠	١٠٦٧٥٩	١٠٠	١٠٦٧١٢٧٠٩	116
٢٠١٧							
الايرادات النفطية والثروات المعدنية	٧١٨٣٣٠٩٥	٦٦٢٥٣٣٧٢	٨٢	٠	٠	٦٦٢٥٣٣٧٢	٩٢
الضرائب على الدخول والثروات	٣٣٢٢٢١٧	٤٥٣٥٢٥٧	٦	١٢	٠	٤٥٣٥٢٦٩	١٣٧
الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج	١٩٤٣٨٣٨	١٧٦٤٥٠٧	٢	٠	٠	١٧٦٤٥٠٧	٩١

نوع الإيراد	تقديرات الموازنة العامة (جارية واستثمارية) (مليون دينار) (١)	الموازنة الجارية (المتحقق)		الموازنة الاستثمارية (المتحقق)		اجمالي المتحقق (جارية واستثمارية) (مليون دينار) (٤)	نسبة المتحقق الى المقدر (%) (١/٤)
		المبلغ (مليون دينار) (٢)	نسبة مساهمة الإيراد الى إجمالي الايرادات (%)	المبلغ (مليون دينار) (٣)	نسبة مساهمة الايراد الى إجمالي الإيرادات (%)		
الرسوم	٦٨٨٧٦٧	٨١١٦٤٧	١	٢٢٦٢	١	٨١٣٩١٠	١١٨
حصة الموازنة من ارباح القطاع العام	٨٨٦٩٣٥	٧٠٠٨٧٤	١	٠	٠	٧٠٠٨٧٤	٧٩
الايرادات الرأسمالية	١٢٥١٢٤	٥٧٦٥٣	٠	٠	٠	٥٧٦٥٣	٤٦
الايرادات التحويلية	٢١٦٥٢٩٣	٤٠٧٤٣٣٠	٥	٦٩١٥	٢	٤٠٨١٢٤٤	١٨٨
ايرادات اخرى	١١٠٤٤٠٠	٢٣٥٢٨٤٥	٣	٣٧١٠٠٢	٩٧	٢٧٢٣٨٤٦	٢٥
إجمالي الإيرادات	٨٢٠٦٩٦٦٩	80550485	١٠٠	٣٨٠١٩٠	100	80930675	٩٩

من الجدول أعلاه يلاحظ استمرار اعتماد الخزينة العامة للدولة على الموارد النفطية بالدرجة الاولى دون اهتمام حقيقي بالقطاعات الاقتصادية الأخرى (الزراعية والصناعية والسياحية ... الخ)، فضلاً عن ان قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة/٢٠١٨ لم يدعم تنوع مصادر الايراد خلال السنة موضوع التقرير بما يؤمن موارد اضافية للخزينة العامة للدولة، وكما هو موضح في أدناه:

(١) بلغت إيرادات الموازنة الجارية المتحققة فعلاً خلال السنة موضوع التقرير (عدا إيرادات اقليم كوردستان) مبلغ مقداره (١٠٦٦٠٥٩٥٠) مليون دينار (مائة وستة تريليون وستمائة وخمسة مليار وتسعمائة وخمسون مليون دينار) وتمثل نسبة (٩٩,٨٪) من اجمالي ايرادات الموازنة العامة للدولة، وأما ايرادات الموازنة الاستثمارية فقد مثلت نسبة (٠,٢٪) فقط من إجمالي إيرادات الموازنة العامة.

(٢) بلغت مساهمة الايرادات النفطية المتحققة لهذه السنة (٩٥٦١٩٨٢١) مليون دينار (خمسة وتسعين تريليون وستمائة وتسعة عشر مليار وثمانمائة وواحد وعشرين مليون دينار) ما نسبته (٩٠٪) من الايرادات الاجمالية المتحققة للموازنة الجارية، في حين كانت الإيرادات النفطية لسنة/٢٠١٧ تبلغ (٦٦٢٥٣٣٧٢) مليون دينار(ستة وستين تريليون ومائتان وثلاثة وخمسين مليار وثلاثمائة واثنان وسبعين مليون دينار) والتي شكلت ما نسبته (٨٢٪) من الايرادات الإجمالية لذات السنة، بارتفاع بلغ (٢٩٣٦٦٤٤٩) مليون دينار(تسعة وعشرين تريليون وثلاثمائة وستة وستين مليار واربعمائة وتسعة واربعين مليون دينار) والتي تشكل زيادة ما نسبتها (٤٤٪) عن السنة السابقة، اما باقي الايرادات غير النفطية المتحققة لسنة/٢٠١٨ بلغت (١٠٩٨٦١٢٩) مليون دينار (عشرة تريليون وتسعمائة وستة وثمانين مليار ومائة وتسعة وعشرين مليون دينار) والبالغة نسبتها (١٠٪) من الايرادات الاجمالية المتحققة للموازنة الجارية والتي تمثل (الضرائب والرسوم، المساهمة الاجتماعية، المنح، بيع الموجودات غير المالية والايرادات الاخرى) بضمنها حصة الخزينة من أرباح الشركات العامة وفقًا لقانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة/١٩٩٧(المعدل).

(٣) بلغ مجموع الايرادات المتحققة عن الضرائب السلعية ورسوم الانتاج خلال السنة/ ٢٠١٨ مبلغ مقداره (٢٢٦١١٠٩) مليون دينار(اثنان تريليون ومائتان وواحد وستين مليار ومائة وتسعة مليون دينار) والتي شكلت مانسبته (٢٪) من اجمالي ايرادات الموازنة الجارية للسنة موضوع التقرير وبارتفاع بلغ مقداره (٤٩٦٦٠٢) مليون دينار (اربعمائة وستة وتسعين مليار

وستمائة واثنين مليون دينار) مقارنة بالسنة السابقة البالغ مقدارها (١٧٦٤٥٠٧) مليون دينار (واحد تريليون وسبعمائة واربعة وستين مليار وخمسمائة وسبعة مليون دينار) اي بنسبة ارتفاع بلغت (٢٨٪) للإيرادات المتحققة عن السنة السابقة.

(٤) بلغ مجموع الايرادات المتحققة عن حصة الموازنة من ارباح القطاع العام خلال السنة/٢٠١٨ مبلغ مقداره (٨٠٣٤٩٤) مليون دينار(ثمانمائة وثلاثة مليار واربعمائة واربعة وتسعون مليون دينار) وتمثل نسبة (١٪) من اجمالي ايرادات الموازنة الجارية للسنة موضوع التقرير وبارتفاع بلغ مقداره (١٠٢٦٢٠) مليون دينار (مائة واثنان مليار وستمائة وعشرون مليون دينار) مقارنةً بالسنة السابقة البالغ مقدارها (٧٠٠٨٧٤) مليون دينار(سبعمائة مليار وثمانمائة واربعة وسبعون مليون دينار) اي بنسبة ارتفاع بلغت (١٥٪) للإيرادات المتحققة عن السنة السابقة ، وقد أشرت تقارير السنوات السابقة عدم قيام وزارة المالية بحصر الايرادات المتحققة للشركات الرابحة والتي لم تسدد حصة الخزينة منذ السنة /٢٠٠٣ ولغاية السنة موضوع التقرير، مع العرض أن وزارة المالية قد فاتحت الوزارات المعنية لغرض الالتزام بإرسال حصة الخزينة من أرباح الشركات إلى وزارة المالية وذلك بموجب كتابها المرقم بالعدد (٤١٥٩) في ٢٠٢٥/٢/١٦.

وقد اوصى الديوان بقيام وزارة المالية بوضع آلية كفيلة بحصر واستحصال حصة الخزينة وإلزام الشركات العامة بتسديد حصة الخزينة العامة حسب ما اقرته القوانين والتعليمات.

رابعاً– تنفيذ مواد قانون الموازنة: –

لم يتسنى للهيئة الرقابية المختصة التحقق من مدى تنفيذ المادة (١٤/أولًا) من قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق لسنة /٢٠١٨، والتي نصت (تحول جميع إيرادات الإعلام والاتصالات لسنة /٢٠١٧ الى حساب الخزينة العامة الاتحادية للدولة بعد استقطاع مبلغ الموازنة الخاص بها والمصادق عليها من قبل مجلس الامناء ووزارة المالية الاتحادية) إذ لم يتم تزويد الهيئة الرقابية المختصة بإيرادات الإعلام والاتصالات لسنة/٢٠١٧ على الرغم من طلب اذلك بموجب المذكرة المرقمة بالعدد(و/١٦٤/٦) في ٢٠٢٤/٩/٣٠، ، مع العرض أن دائرة المحاسبة قامت بمفاتحة هيئة الأعلام والاتصالات بموجب كتابها المرقم بالعدد (٣٠٦١٦) في ٢٠٢٥/١٠/٢٢ لغرض تزويدها بتفاصيل الإيرادات موضوع البحث، وقد اوصى الديوان باستمرار المتابعة مع الجهات المعينة للالتزام بتنفيذ المواد الواردة في قانون الموازنة.

خامساً– التجاوز على تخصيصات الموازنة العامة: –

أظهرت نتائج تدقيق تخصيصات الموازنة ومدى التزام الوزارات والتشكيلات التابعة لها (الدوائر الحكومية) بالتخصيصات المحددة لها وفق قانون الموازنة لسنة/٢٠١٨ وللموازنتين الجارية والاستثمارية وجود حالات تجاوز بالصرف على التخصيصات المنقحة وكما موضح في ادناه: –

(١) ظهور تجاوز في نسب التنفيذ على تخصيصات الموازنة الجارية على مستوى (الاقسام).

(٢) ظهور تجاوز في نسب التنفيذ على تخصيصات الموازنة الجارية (على مستوى الفصول) للسنة موضوع التقرير.

(٣) ظهور تجاوز في نسب التنفيذ على بعض تخصيصات الموازنة الاستثمارية على مستوى المشاريع (منهاج استثماري).

(٤) ظهور مصروفات في بعض بنود الصرف لبعض وحدات الإنفاق للموازنة الجارية على الرغم من عدم توفر تخصيص مالي آزاها في قانون الموازنة.

(٥) ظهور تجاوز في نسب التنفيذ على التخصيصات للموازنة الاستثمارية على مستوى الأقسام.

(٦) ظهور مصروفات في بعض بنود الصرف لبعض وحدات الإنفاق للموازنة الاستثمارية على مستوى المشاريع والمنهاج الاستثماري) على الرغم من عدم توفر تخصيص مالي آزاها في قانون الموازنة.

(٧) ظهور مصروفات في بعض بنود الصرف لبعض وحدات الإنفاق للموازنة الاستثمارية (على مستوى الأقسام) على الرغم من عدم توفر تخصيص مالي آزاها في قانون الموازنة.

(٨) أظهر جدول (هـ) وجود مصروفات عكس طبيعتها المحاسبية لبعض مشاريع الموازنة الاستثمارية (منهاج استثماري).

وقد اوصى الديوان بضرورة قيام الوحدات الحكومية بالالتزام بالتخصيصات المرصدة في قانون الموازنة وعدم تجاوزها، واستمرار وزارة المالية في متابعة الوحدات الحكومية التي يظهر فيها هذا التجاوز.

سادساً– التدني في نسب تنفيذ الموازنة العامة: –

اظهرت نتائج تدقيق تخصيصات الموازنة العامة ومدى التزام الوزارات والتشكيلات التابعة لها (الدوائر الحكومية) بالتخصيصات المحددة لها وفق قانون الموازنة لسنة/٢٠١٨ وللموازنتين الجارية والاستثمارية وجود حالات تدني بالصرف على التخصيصات المنقحة، وكما مبين في الآتي:

(١) ظهور حالات تدني في نسب تنفيذ الموازنة الجارية على مستوى (الاقسام).

(٢) ظهور حالات تدني في نسب تنفيذ الموازنة الجارية على مستوى (الفصول).

(٣) ظهور حالات تدني في نسب تنفيذ الموازنة الاستثمارية على مستوى (الاقسام).

(٤) ظهور حالات تدني في نسب تنفيذ الموازنة الاستثمارية على مستوى (المشاريع /منهاج استثماري).

وقد اوصى الديوان وحدات الإنفاق بضرورة عدم تحميل الموازنة العامة بتخصيصات مالية لا تتمكن من تنفيذها، فضلًا عن ضرورة التنسيق مع وزارة التخطيط.

سابعاً– مشاريع تنمية الأقاليم والمحافظات: –

استنادا للمادة (٢–أولاً–٤) من قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة/ ٢٠١٨ تم تخصيص مبلغ (٤٠٠) مليار دينار(اربعمائة مليار دينار) لمشاريع تنمية الاقاليم والمحافظات للسنة موضوع التقرير، ويمثل نسبة (٠,٣٨٪) من اجمالي تخصيصات الموازنة الإجمالية المصدقة البالغة (١٠٤١٥٨) مليار دينار(مائة واربعة تريليون ومائة وثمانية وخمسين مليار دينار)، واشارت المادة أعلاه بان يتم توزيع التخصيص على المحافظات حسب النسب السكانية، وقد بلغت التخصيصات المنقحة لمشاريع تنمية الاقاليم للسنة موضوع التقرير كما وردت في كتاب دائرة المحاسبة/قسم الخطة الاستثمارية المرقم بالعدد (١٠٦٣٣) في ٢٠٢٤/٤/٢٣ ومرافقه (قرص مدمج CD) مبلغ قدره (١٩٠٥٩٢) مليون دينار (مائة وتسعين مليار وخمسمائة واثنان وتسعين مليون دينار)، وقد بلغت المصروفات مبلغ مقداره (١٦٧٠٦٥) مليون دينار (مائة وسبعة وستين مليار وخمسة وستين مليون دينار) وفق الكشف المرافق طي كتاب الدائرة المشار إليه أعلاه، ويمثل نسبة تقدر(٨٨٪) من التخصيصات المنقحة، ولدى الهيئة الرقابية بخصوص ذلك الاتي:–

(١) ضعف نظام المعلومات في دائرة المحاسبة قدر تعلق الامر بموضوع الرقابة والسيطرة على مبالغ السلف الخاصة بمشاريع تنمية الاقاليم والرصيد النقدي المدور للمحافظات والمتبقي منه في نهاية السنة وذلك لوجود حساب واحد يتضمن حسابي السلف والرصيد النقدي المدور لمشاريع البترو دولار ومشاريع تنمية الاقاليم دون الفصل بين الحسابات وهذا

ما بينته دائرة المحاسبة بموجب كتابهم المرقم بالعدد (١٢٩٨٣) في ٢٠٢٤/٥/١٦، وقد اوصى الديوان باستمرار المتابعة مع المحافظات المعنية لفتح الحسابات المصرفية.

(٢) ظهور تجاوز في نسب التنفيذ للمصروفات مقارنة بالتخصيصات المرصدة للسنة موضوع التقرير لمشاريع تنمية الأقاليم، وقد اوصى الديوان بدراسة أسباب التجاوز على التخصيص وحث الوحدات الحكومية على الالتزام بالتخصيصات المعتمدة.

(٣) تدني نسب التنفيذ في بعض مشاريع تنمية الاقاليم لبعض المحافظات مقارنة بالتخصيصات المرصدة للمشاريع خلال السنة موضوع التقرير، وقد اوصى الديوان بدراسة أسباب التدني في تنفيذ المشاريع الاستثمارية ومعالجتها.

(٤) ظهور حالات عدم صرف على بعض مشاريع تنمية الاقليم على الرغم من وجود تخصيص مالي مع العرض أن وزارة المالية/ دائرة المحاسبة قد بينت بموجب كتابها المرقم بالعدد (٣١٦٦٥) في ٢٠٢٥/١١/٢ أن السبب يعود إلى تدني الإيرادات وضغط النفقات ووجود اولوية في التمويل وقلة السيولة النقدية، وقد اوصى الديوان بدراسة ووضع الحلول الكفيلة بعدم إدراج مشاريع في الموازنة غير ممكن تنفيذها.

(٥) من خلال تدقيق الهيئة الرقابية لكشف المبالغ (المخصصة ، المنقحة ، الممولة، الرصيد النقدي ،المصروف النهائي، السلف) الخاصة بمشاريع تنمية الاقاليم والمحافظات للسنة موضوع التقرير المقدم من قبل دائرة المحاسبة/ قسم الخطة الاستثمارية بكتابهم المرقم بالعدد (١٢٩٨٣) في ٢٠٢٤/٥/١٦ لاحظت الهيئة الرقابية المختصة ظهور الرصيد النقدي لمحافظة ميسان بمبلغ قدره (٩٩٨٧٠) الف دينار(تسعة وتسعين مليون وثمانمائة وسبعين الف دينار)كما في ٢٠١٨/١٢/٣١ مخالفًا لطبيعته المحاسبية، وقد اوصى الديوان بمتابعة حالات ظهور الأرصدة المخالفة لطبيعتها المحاسبية ومعالجتها أصولياً.

ثامناً–الحسابات الجارية المدينة والدائنة للتمويل: –

(١)استمرار تضخم أرصدة الحسابات الجارية المدينة والدائنة للتمويل للموازنتين الجارية والاستثمارية على الرغم من تأكيدات الهيئة الرقابية المختصة في تقاريرها عن الحسابات الختامية لجمهورية العراق للسنوات السابقة، إذ أظهر الحساب الختامي للسنة موضوع التقرير رصيد الحساب أعلاه بمبلغ (١٠٢٣٣٢٢٢) مليون دينار (عشرة تريليون ومئتان وثلاثة وثلاثين مليار ومئتان وأثنان وعشرين مليون دينار) ، بزيادة نسبتها (٢٣٪) عن رصيد السنة السابقة البالغ (٨٣٢١٣١٨) مليون دينار (ثمانية تريليون وثلاثمائة وواحد وعشرون مليار وثلاثمائة وثمانية عشر مليون دينار)، ولدى الهيئة الرقابية المختصة بصدد ذلك الاتي:–

(أ) لم يتم اتخاذ الإجراءات المحاسبية اللازمة لمعالجة رصيد الحسابات الجارية المدينة والدائنة للتمويل للموازنة الجارية الذي ظهر (مديناً) عكس طبيعته المحاسبية بمبلغ مقداره (٢٨٩٩٣٥٤٤٨) مليون دينار (مائتان وتسعة وثمانين تريليون وتسعمائة وخمسة وثلاثين مليار وأربعمائة وثمانية واربعين مليون دينار) في حين بلغ رصيد الحساب للسنة السابقة (مديناً) بمبلغ مقداره (٢٧١٠٤٦٦٧٩) مليون دينار (مائتان وواحد وسبعين تريليون وستة واربعين مليار وستمائة وتسعة وسبعين مليون دينار) اي بزيادة عن السنة السابقة بمبلغ (١٨٨٨٨٧٦٩) مليون دينار(ثمانية عشر تريليون وثمانمائة وثمانية وثمانين مليار وسبعمائة وتسعة وستين مليون دينار).

وقد اوصى الديوان بدراسة رصيد الحساب أعلاه ومعالجته أصوليًا.

(٢) بلغ رصيد الحسابات الجارية المدينة والدائنة للتمويل للموازنة الاستثمارية (دائناً) بمبلغ مقداره (٢٧٩٧٠٢٢٢٦) مليون دينار (مائتان وتسعة وسبعين تريليون وسبعمائة واثنان مليار ومائتان وستة وعشرين مليون دينار) في حين بلغ رصيد الحساب للسنة السابقة مبلغ مقداره (٢٦٢٧٢٥٣٦١) مليون دينار (مائتان واثنين وستين تريليون وسبعمائة وخمسة وعشرين مليار وثلاثمائة وواحد وستين مليون دينار) بزيادة عن السنة السابقة بمبلغ (١٦٩٧٦٨٦٥) مليون دينار(ستة عشر تريليون وتسعمائة وستة وسبعين مليار وثمانمائة وخمسة وستين مليون دينار).

وقد اوصى الديوان باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الأرصدة أعلاه أصوليًا.

(٣) استمرار ظهور ارصدة الحسابات بأرصدة (مدينة) مخالفة لطبيعتها المحاسبية على الرغم من الاشارة اليها ضمن تقاريرنا السابقة واخرها تقريرنا المرقم (٤/٣/٣/٥٩٤٥) في ٢٠٢٥/٣/٢ لسنة /٢٠١٧ عن الحساب الختامي لجمهورية العراق لسنة/٢٠١٧ ، وكما موضح في الجدول ادناه:-

نوع الموازنة	رقم التبويب	اسم الحساب	المبلغ / دينار
الجارية	٤٠٧٠١٠١٠٢	حسابات جارية بين دائرة المحاسبة والخزائن /الخطة الاستثمارية	(٢١٤٣٦١١٢٢٢٥١)
	٤٠٧٠١٠١٠٣	حسابات جارية بين دائرة المحاسبة والخزائن /النفقات الجارية/ سندات حكومة	(١٣٦٠٠٠٠٠٠)
	٤٠٧٠٢٠١٠١	حسابات جارية بين دائرة المحاسبة ودوائر النظام اللامركزي / النفقات الجارية	(٥٥٧٧٨٨٣٣٦٤٣٢٢)
	٤٠٧٠٢٠١٠٢	حسابات جارية بين دائرة المحاسبة ودوائر النظام اللامركزي / الخطة الاستثمارية	(١٥٢٦٨٧٣٤٨٦٨٨٤٥٠)
	٤٠٧٠٢٠١٠٤	حسابات جارية بين دائرة المحاسبة ودوائر النظام اللامركزي / الخطة الاستثمارية/ السندات	(٢٠١٩٠٧٢٩٤٩٩٩٨)
	٤٠٧٠٢٠٣٠١	حسابات جارية بين دائرة المحاسبة ودوائر النظام اللامركزي / DFI الجارية	(964117427745507)
	٤٠٧٠٢٠٣٠٢	حسابات جارية بين دائرة المحاسبة ودوائر النظام اللامركزي / DFI الخطة	(59817576972143)
	٤٠٧٠٢٠٣	حسابات جارية بين دائرة المحاسبة ودوائر النظام اللامركزي / DFI	(156229319746650)

	٤٠٧٠٢	حسابات جارية بين دائرة المحاسبة ودوائر النظام اللامركزي	(289138185168533)
	٤٠٧٠٣٠٢٠٢	حسابات جارية بين فروع دوائر النظام اللامركزي وفروعها	(724810208827)
	٤٠٧٠٣٠٢	حسابات جارية بين دوائر النظام اللامركزي وفروعها	(588271898710)
	٤٠٧٠٣٠٣٠١	حسابات جارية بين الخزائن ودوائر النظام اللامركزي	(١١٠٨٤٩٢٣٤٣٢٣٧)
	٤٠٧٠٣	حسابات جارية بين الوحدات الرئيسية وفروعها	(١٦٠٦٠١٤٥٤٢٣٢٧)
	٤٠٧	حسابات جارية التمويل	(٢٨٩٩٣٥٤٤٨٣٠١٧٥٥)
الاستثمارية	٤٠٧٠٣٠١	حسابات جارية بين الخزائن وفروعها	(٨١٤٤٨٣١٧٦٥٦)

وقد اوصى الديوان بدراسة أسباب ظهور الأرصدة أعلاه مخالفة لطبيعتها المحاسبية ومعالجتها أصولياً.

(٤) استمرار ظهور ارصدة مدورة من سنوات سابقة ضمن الكشوفات التحليلية للحسابات الجارية المدينة والدائنة للتمويل للموازنة الجارية لم يتم معالجتها على الرغم من تأكيداتنا في تقاريرنا السابقة علمًا بأن هذه الأرصدة ظهرت من سنوات سابقة لغرض معالجة أرصدة قديمة, وكما موضح في الجدول ادناه:-

رقم التبويب	اسم الحساب	المبلغ (دينار)
٤٠٧٠١٠١٠٩	فروقات متراكمة عن الحساب الجاري بين دائرة المحاسبة والخزائن/ النفقات	٤٤٩٣٤٨٧٦٥٥٠
٤٠٧٠٢٠٤٠٩	فروقات متراكمة عن الحساب الجاري بين دائرة المحاسبة ودوائر النظام اللامركزي	٢٤٩٢٦٧٢٨٤٩١٥٥٢
٤٠٧٠٣٠٤٠٩	فروقات متراكمة عن الحساب الجاري بين الوحدات الرئيسة وفروعها	٤٠٦٤٥٧٤٧٢٩٦

مع العرض أن ظهور هذه الحسابات المدورة جاء نتيجة استحداثها لمعالجة الأرصدة الموقوفة المتراكمة قبل ٢٠٠٣/٤/٩ وابتداء من سنة/٢٠١٤ استنادا إلى كتاب دائرة المحاسبة المرقم بالعدد (١٠٥٣٢) ٢٠١٧/٥/٩.

وقد اوصى الديوان باتخاذ الاجراءات اللازمة لدراسة هذه الأرصدة ومعالجتها أصوليًا.

(٥) استمرار التداخل الحسابي للحسابات الجارية للموازنتين (الجارية والاستثمارية) ضمن كشوفات التوحيد للسنة موضوع التقرير على الرغم من تأكيدات الهيئة الرقابية المختصة في تقاريرها السابقة، والجدول الاتي يوضح ذلك :

نوع الموازنة	رقم التبويب	التفاصيل	٢٠١٨/دينار
الموازنة جارية	٤٠٧٠١٠١٠٢	حسابات جارية بين دائرة المحاسبة والخزائن /الخطة الاستثمارية	(٢٦٢٧٥٣٤٢٣١٩٢)
	٤٠٧٠٢٠١٠١	حسابات جارية بين دائرة المحاسبة ودوائر النظام اللامركزي / الخطة الاستثمارية	(١٤٣٦٩٣٧٥١١٤٣١٦)
	٤٠٧٠٢٠١٠٤	حسابات جارية بين دائرة المحاسبة ودوائر النظام اللامركزي / الخطة الاستثمارية/ السندات	(٥٣٤١٣٧٧٠٠٠٠٠)
	٤٠٧٠٢٠٣٠٢	حسابات جارية بين دائرة المحاسبة ودوائر النظام اللامركزي / DFI الخطة الخطة الاستثمارية	(١٩٥٦٨٩٩٤٠٦٣٥٨)

نوع الموازنة	رقم التبويب	التفاصيل	٢٠١٨/دينار
الموازنة الاستثمارية	٤٠٧٠١٠١٠١	حسابات جارية بين دائرة المحاسبة والخزائن /النفقات الجارية	٣٤٢٣٤٧٦٨٤٢١٤٠
	٤٠٧٠٢٠١٠١	حسابات جارية بين دائرة المحاسبة ودوائر النظام اللامركزي /النفقات الجارية	٨٤٦١٧٦٢٠٢٦٥٣٣٥
	٤٠٧٠٢٠٣٠١	حسابات جارية بين دائرة المحاسبة ودوائر النظام اللامركزي DFI/ الجارية	٣٥٣٧٤٩٣٣٢٧٢٨

وقد اوصى الديوان بدراسة أسباب التداخل ما بين الحسابات أعلاه ومعالجتها أصولياً.

(٦) ظهور ارصدة مخالفة لطبيعتها المحاسبية للحسابات الجارية للموازنتين (الجارية والاسثمارية) على مستوى وحدات الانفاق للسنة موضوع التقرير، وقد اوصى الديوان باتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجة ارصدة الحسابات المخالفة لطبيعتها وفصل الحسابات الجارية لتلافي التداخل الحسابي.

ج- التقرير المرقم (٣٢٩٨١) في ٢٠٢٥/١٢/١٧ الخاص بالحساب الختامي لجمهورية العراق كما في ٣١/ كانون الأول/٢٠١٩، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٢) ، (٦) ، (٧) ، (٩) ، (١١) ، (١٢) ، (١٥) :-

أولاً-قدمت وزارة المالية الحساب الختامي لجمهورية العراق لسنة/٢٠١٩ بشكله الأولي الى هذا الديوان بموجب كتابها المرقم بالعدد (٢٣٣٩٨) في ٢٠٢٣/١٠/١٩ وأعادت تقديم الحساب الختامي للسنة المذكورة بموجب كتابها المرقم بالعدد (١٣٦٥٥) في ٢٠٢٥/٥/٢١ وذلك بسبب إجراء التعديلات على أرصدة الحساب نتيجة تعديل أرصدة السنة السابقة، وذلك خلافًا للتوقيتات التي حددتها المادة (٦) من القسم (١١) من قانون الادارة المالية والدين العام رقم (٩٥) لسنة/٢٠٠٤ (الساري في حينه) التي نصت [في ١٥ نيسان من السنة التالية يقوم وزير المالية بإعداد الحساب الختامي السنوي لاسيما أموال الميزانية الخاصة ويقدمها الى ديوان الرقابة المالية]، مما يؤشر عدم قيام وزارة المالية بالالتزام بالمدة المحددة الواردة في المادة القانونية اعلاه في تقديم البيانات المالية للحساب الختامي لجمهورية العراق للسنة موضوع التقرير.

وقد اوصى الديوان الالتزام بموعد تقديم الحساب الختامي وفقًا للمدة المحددة قانونًا ليتسنى للهيئة الرقابية تدقيقه وتقديمه في الموعد المحدد استنادا إلى التوقيتات القانونية.

ثانياً- إستمرار ظهور عدد من الدوائر الملغية والمجمدة حساباتها ضمن الموازنة الجارية للسنة المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ وعددها (٩) دائرة لم يتم إتخاذ الاجراءات اللازمة من قبل دائرة المحاسبة لغلقها محاسبياً خلال السنة موضوع التقرير، فضلاً عن عدم تزويدنا بالقوانين والقرارات التي تم على أساسها إلغاء أو تجميد هذه الحسابات على الرغم من الاشارة اليها ضمن تقاريرنا الرقابية للسنوات السابقة، وقد أيدت دائرة المحاسبة ظهور هذه الأرصدة وذلك بموجب إجابتها بكتابها المرقم بالعدد (٢٠٨٣٩) في ٢٠٢٤/٨/١٥ على مذكرتنا المرقمة بالعدد (و/١٢٤/٦) في ٢٠٢٤/٧/٢١، كما تم تزويدنا بكتاب دائرة المحاسبة المرقم بالعدد (٣٠٨٨٢) في ٢٠٢٥/١٠/٢٦ الذي بين بأن الدائرة قد وجهت بمتابعة إلغاء هذه الحسابات في الحساب الختامي لجمهورية العراق وتم تشكيل لجنة لهذا الغرض بموجب كتاب وزارة المالية/ الدائرة الإدارية والمالية المرقم بالعدد (٢٤٩٣٩) في ٢٠٢٥/١١/٣، والجدول الآتي يبين الموقف من الحسابات الملغية والمجمدة وإجراء دائرة المحاسبة خلال هذه السنة والسنوات اللاحقة :-

اسم الدائرة	إجراء دائرة المحاسبة
دائرة المحاسبة / المتقاعدين	تم إلغاءه في سنة/٢٠٢٠
هيئة التصنيع العسكري	قامت وزارة المالية/دائرة المحاسبة بتوجيه كتابها المرقم بالعدد (٣٠٨٨٢) في ٢٠٢٥/١٠/٢٦ الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء/ دائرة الرقابة والتدقيق لغرض حسم الموضوع وإلغاء هذه الدوائر أصوليًا.
تربية بغداد / الكرخ	
معهد التدريب والتطوير التربوي	
معهد الصحة العالي / الكرخ	
مستشفى العلوم العصبية	
مجلس الحكم	
رئاسة محكمة جنايات الكرادة / الحسابات	
محكمة استئناف بغداد/ الرصافة	

وقد اوصى الديوان بضرورة الإسراع في غلق الحسابات أعلاه أصوليًا.

ثالثاً–لم يتم تضمين الحساب الختامي لجمهورية العراق تقرير بالفوارق بين ايرادات الميزانية المستحصلة والنفقات وبين تمويل العجز او استخدام الفائض خلافاً للمادة (٧/ت (القسم/١١)) من قانون الادارة المالية والدين العام المشار اليه آنفاً والتي نصت [لا بد أن تكون الحسابات الختامية المتعلقة بالميزانية الإتحادية طبقاً لمحتوى وتقسيمات الموازنة ومعايير المحاسبة الدولية على أن تتضمن – تقرير حول الفوارق بين إيرادات الموازنة المستحصلة والنفقات من جهة وبين تمويل العجز أو استخدام الفائض]، إذ قدمت وزارة المالية/ دائرة المحاسبة كتابها المرقم بالعدد (٢٥٢٠٩) ٢٠٢٣/١١/١ أشارت فيه الى اجمالي مبلغ ايرادات الموازنة المقدرة والمستحصلة من جهة والنفقات المقدرة والفعلية من جهة أخرى وللموازنتين الجارية والاستثمارية إلا إنها لم تقدم بصيغة تقرير استنادا إلى المادة القانونية المشار إليها أعلاه.

وقد اوصى الديوان بالالتزام بفقرات القانون وتقديم تقرير حول الفوارق بين ايرادات الميزانية المستحصلة والنفقات من جهة وبين تمويل العجز او استخدام الفائض من جهة اخرى.

رابعاً– تخصيصات البترودولار:–

استناداً للمادة (٢– أولاً– ٥) من تعليمات تنفيذ الموازنة لسنة /٢٠١٩ تم تخصيص مبلغ (١) تريليون دينار (تريليون دينار) كمشاريع الى المحافظات والاقاليم المنتجة للنفط والغاز من اصل التخصيصات الاجمالية للموازنة الاستثمارية والتي تمثل (٥٪) من ايرادات النفط الخام المنتج من المحافظة و (٥٪) من ايرادات النفط الخام المكرر من مصافي المحافظة و(٥٪) ايرادات الغاز الطبيعي المنتج في المحافظة، على ان تخير المحافظة في اختيار احدى الايرادات المنتجة اعلاه، ومن خلال المعلومات والبيانات التي قُدّمَت إلى الهيئة الرقابية المختصة من دوائر وزارة المالية (الموازنة والمحاسبة) والإدارات ذات العلاقة في المحافظات (عدا اقليم كوردستان)، تبين الآتي:–

(١) بلغت مستحقات البترودولار لسنة /٢٠١٩ مبلغ قدره (٦٤٩٧٣٩) مليون دينار (ستمائة وتسعة واربعين مليار وسبعمائة وتسعة وثلاثين مليون دينار) حسب ما جاء بكتاب ديوان الرقابة المالية الاتحادي /دائرة تدقيق النشاط الصناعي المرقم (٩٨٤١) في ٢٠٢٢/٥/٨، استناداً الى محضر اجتماع اللجنة المشكلة بالأمر الاداري الصادر من ديوان الرقابة المالية الاتحادي والمرقم بالعدد (٦٢١٢) في ٢٠٢٢/٣/٢٢ والمتكونة من ممثلي ديوان الرقابة المالية الاتحادي و وزارة النفط ووزارة المالية، وادناه تفاصيل ذلك :–

اسم المحافظة	المباع من النفط الخام المنتج (المصدر والمحلي)		المباع من النفط الخام المكرر		اجمالي المبالغ المستحقة (مليون دينار)
	قيمة المبيعات (مليون دينار)	المستحقات (٥٪) (مليون دينار)	قيمة المبيعات (مليون دينار)	المستحقات (٥٪)/ (مليون دينار)	
نينوى	٣٤١٧٩	١٧٠٩	٠	٠	١٧٠٩
كركوك	٤٤٩٥٠٣	٢٢٤٧٥	٠	٠	٢٢٤٧٥
صلاح الدين	٠	٠	٢٩٥٧٢٨	١٤٧٨٦	١٤٧٨٦
ديالى	٨٧	٤	٠	٠	٤
الانبار	٠	٠	٥٧٤٥٥	٢٨٧٣	٢٨٧٣
بغداد	٠	٠	٨٢٠٠١٩	٤١٠٠١	٤١٠٠١
واسط	٥٥٨٣٧٤	٢٧٩١٩	٠	٠	٢٧٩١٩
النجف	٠	٠	١٥٥٤٤٣	٧٧٧٢	٧٧٧٢
المثنى	٠	٠	١٣٨٦٥٩	٦٩٣٣	٦٩٣٣
القادسية	٠	٠	١٠٤٤١٤	٥٢٢١	٥٢٢١
ذي قار	٥٩٥٠٥٨	٢٩٧٥٣	٠	٠	٢٩٧٥٣
ميسان	١٨٦٤٠٠٥	٩٣٢٠٠	٠	٠	٩٣٢٠٠
البصرة	٧٩٢١٨٦٣	٣٩٦٠٩٣	٠	٠	٣٩٦٠٩٣
المجموع	١١٤٢٣٠٦٩	٥٧١١٥٣	١٥٧١٧١٨	٧٨٥٨٦	٦٤٩٧٣٩

(٢) لم يتم احتساب مستحقات محافظة بابل من ايرادات النفط الخام المكرر لسنة /٢٠١٩ وذلك لان جميع ناتج التصفية (مصفى المسيب) يجهز لتشغيل المحطة الكهربائية في المحافظة وحسب ما جاء في الفقرة (٤) من محضر اجتماع لجنة احتساب استحقاق البترودولار للمحافظات لسنة /٢٠١٩ المرفق مع كتاب ديوان الرقابة المالية الاتحادي المرقم بالعدد (٩٨٤١) في ٢٠٢٢/٥/٨ والمرسل الى وزارة المالية.

(٣) عدم شمول اقليم كوردستان بمستحقات البترودولار لسنة/٢٠١٩ وذلك لعدم قيام الاقليم بأرسال اي كشوفات عن الانتاج خلال السنة وحسب ما جاء في محضر اجتماع لجنة احتساب مستحقات البترودولار الفقرة (٢) المرسل الى وزارة المالية بكتاب ديوان الرقابة المالية الأتحادي المرقم بالعدد (٩٨٤١) في ٢٠٢٢/٥/٨.

(٤) عدم قيام وزارة المالية بتمويل المحافظات (بغداد، ديالى) على حساب البترودولار لسنة /٢٠١٩ وحسب ما جاء بتقرير المبالغ الممولة للمحافظات على حساب البترودولار لسنة /٢٠١٩ المقدم من وزارة المالية /دائرة المحاسبة /قسم التمويل المرفق بالكتاب المرقم بالعدد (٧٨٤٠) في ٢٠٢٥/٣/٢٢ اجابة على مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة بالعدد (و/٢٣/٦) في ٢٠٢٥/٢/١٦.

خامساً– السلـف النقدية: –

بلغ اجمالي رصيد حساب السلف النقدية للموازنتين الجارية والاستثمارية مبلغ مقداره (١٠١٥٦١٧٨٧) مليون دينار (مائة وواحد تريليون وخمسمائة وواحد وستون مليار وسبعمائة وسبعة وثمانون مليون دينار) كما في ٢٠١٩/١٢/٣١ في حين بلغ

رصيد الحساب للسنة السابقة مبلغ (٩٤٤١٢٨٣٦) مليون دينار (اربعة وتسعين تريليون واربعمائة واثنا عشر مليار وثمانمائة وستة وثلاثين مليون دينار)والجدول أدناه يبين الحركة السنوية ونسبة التطور لحساب السلف :-

السنة	الموازنة الجارية (مليون دينار)	الموازنة الاستثمارية (مليون دينار)	المجموع (مليون دينار)	رصيد الحركة السنوية (مليون دينار)	نسبة التغير %
٢٠١١	٤٧٢٨١٨٩٢	٢٧٥٩٩٣٨١	٧٤٨٨١٢٧٣	١٤٤٩٥٦٣٧	٢٤
٢٠١٢	٥٣٥٠٢٩٠٦	٣٨٤٦٠٥٩٤	٩١٩٦٣٥٠٠	١٧٠٨٢٢٢٧	٢٢,٨
٢٠١٣	٦٤٥٦٧٩٢٦	٤٨٦٥٥٥٢٥	١١٣٢٢٣٤٥١	٢١٢٥٩٩٤٩	٢٣,١
٢٠١٤	٤٧٨٠٣١٨٨	٥١٣٧٨٥٥٩	٩٩١٨١٧٤٧	(١٤٠٤١٧٠٤)	(١٢)
٢٠١٥	٥١١٩٤١٩٨	٥٢٩٢٧٦١٤	١٠٤١٢١٨١٢	٤٩٤٠٠٦٥	٥
٢٠١٦	٥٠٢٦٦٨٧٠	٥٣٥٤٢٥٢٧	١٠٣٨٠٩٣٩٧	(٣١٢٤١٥)	(٠,٣)
٢٠١٧	٥١١٦٢٥٧٥	٤٩٧٦٣٩٠٨	١٠٠٩٢٦٤٨٣	(٢٨٨٥٩٨٤)	(٣)
٢٠١٨	٥١٦٩٨٥٧٠	٤٢٧١٤٢٦٦	٩٤٤١٢٨٣٦	(٦٥١٣٦٤٧)	(٦,٤)
٢٠١٩	٥٨٣٢٣٩٨١	٤٣٢٣٧٨٠٦	١٠١٥٦١٧٨٧	٧١٤٨٩٥١	٧,٥

ومن الجدول أعلاه يلاحظ ما يأتي:

(١) على الرغم من توجيهات وزارة المالية في اعماماتها إلى وحدات الإنفاق بضرورة تصفية السلف في سجلاتها المحاسبية إلا أنه لوحظ ارتفاع اجمالي رصيد حساب السلف للموازنتين (الجارية والاستثمارية) لسنة/٢٠١٩ بنسبة (٧,٥٪) عن رصيد السنة السابقة، علماً بأنه تم التأكيد على ضرورة تسوية السلف في سجلات وحدات الإنفاق في التقارير الصادرة عن هذا الديوان الخاصة بالحساب الختامي لجمهورية العراق وآخرها تقرير عن الحساب الختامي لجمهورية العراق لسنة/٢٠١٨ المرقم بالعدد (٣٠٥٧٣/٣/٣/٤) في ٢٠٢٥/١١/٢٣ وفي تقارير الديوان الخاصة بالوزارات وتشكيلاتها كونها تؤدي الى تشويه حساب تنفيذ الموازنة للسنة التي يتم اجراء التسوية فيه، وقد اوصى الديوان بدراسة أسباب تراكم أرصدة السلف في الحسابات الختامية لوحدات الإنفاق وحثها على معالجتها أصوليًا.

(٢) ظهور سلف نقدية ضمن حسابات دائرة المحاسبة /قسم الحسابات النقدية للسنة موضوع التقرير برصيد اجمالي بلغ مقداره (٣٤٦٠٢) ألف دينار (أربعة وثلاثين مليون وستمائة وأثنان ألف دينار) وحسب الكشف المقدم من قبل دائرة المحاسبة بموجب كتابهم المرقم بالعدد (٨٩١٤) في ٢٠٢٥/٤/٧، وقد اوصى الديوان باتخاذ ما يلزم للحد من تثبيت مبالغ على حساب السلف بسبب عدم توفر التخصيص.

(٣) استنادا الى المادة (١٣) من قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة /٢٠١٩ التي نصت على (لوزير المالية الاتحادي صلاحية اضافة تخصيصات لغرض اطفاء السلف للسنوات السابقة لغاية تاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١ والتي صرفت نتيجة لقوانين نافذة وبعد ان يتم تدقيقها من ديوان الرقابة المالية الاتحادي ومصادقة مجلس الوزراء الاتحادي عليها على ان تكون هذه السنة الاخيرة لتسويتها) اذ لاحظنا عدم اتخاذ الاجراءات اللازمة لأطفاء السلف المذكورة آنفاً، وقد اوصى الديوان باتخاذ ما يلزم لتنفيذ المواد القانونية التي ترد في قانون الموازنة.

(٤) بلغ رصيد حساب السلف النقدية للموازنة الجارية والظاهر في الكشف رقم (٢) المرافق بالحساب الختامي كما في ٢٠١٩/١٢/٣١مبلغاً مقداره (٥٨٣٢٣٩٨١) مليون دينار (ثمانية وخمسين تريليون وثلاثمائة وثلاثة وعشرين مليار وتسعمائة وواحد وثمانون مليون دينار) اذ لاحظت الهيئة الرقابية المختصة وجود ارتفاع بنسبة (١٣٪) عن رصيد السنة

السابقة والبالغ (٥١٦٩٨٥٧٠) مليون دينار (واحد وخمسون تريليون وستمائة وثمانية وتسعون مليار وخمسمائة وسبعون مليون دينار) ولدينا بخصوص ذلك ما يأتي: –

(أ) استمرار ظهور رصيد حساب سلف الحج (٧٤٨٧) ألف دينار (سبعة ملايين واربعمائة وسبعة وثمانون ألف دينار) كما في ٢٠١٩/١٢/٣١ مخالفاً لطبيعته المحاسبية ومدور من سنوات سابقة لم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة لتسوية المبلغ.

(ب) استمرار ظهور رصيد حساب سلف مؤقتة أخرى للاتفاقات الخارجية مبلغاً مقداره (٣٠٧٠٤٢٨) الف دينار (ثلاثة مليار وسبعون مليون واربعمائة وثمانية وعشرون الف دينار) كما في ٢٠١٩/١٢/٣١ موقوف ومدور من سنوات سابقة لم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة لغرض التسوية ، علمًا أن المبلغ أعلاه ضمن كشوفات دائرة المحاسبة المقدمة إلينا لأغراض التدقيق، مع العرض أن وزارة المالية قد فاتحت الأمانة العامة لمجلس الوزراء بموجب كتابها المرقم بالعدد (٢٦٦٨١) في ٢٠٢٤/١٠/١٠ والمجلس الوزاري للاقتصاد بموجب كتابها المرقم بالعدد (٥٨١٠) في ٢٠٢٥/٣/٣ لغرض معالجة الأرصدة المخالفة لطبيعتها المحاسبية وقد أصدرت الأمانة العامة لمجلس الوزراء كتابها المرقم بالعدد (ش.ز.ل/٤/٢٤١٧٨) في ٢٠٢٥/٥/١٢ تضمن تأليف لجنة برئاسة ممثل عن ديوان الرقابة المالية الاتحادي وعضوية المدير العام لدائرة التدقيق والرقابة للأمانة العامة لمجلس الوزراء وممثل عن دائرة المحاسبة ووحدات الإنفاق المعنية.

لما تقدم في الفقرتين (أ) و(ب) أعلاه فقد اوصى الديوان بدراسة أسباب استمرار ظهور أرصدة مدورة وموقوفة من سنوات سابقة أو المخالفة لطبيعتها المحاسبية ومعالجتها أصوليًا.

(ج) ارتفاع ارصدة بعض حسابات السلف للسنة موضوع التقرير عن السنة السابقة دون اتخاذ الاجراءات اللازمة من قبل وحدات الانفاق لغرض تسويتها، وقد اوصى الديوان بضرورة اتخاذ الاجراءات الكفيلة بعدم تضخم هذه الأرصدة.

(٥) بلغ رصيد حساب السلف النقدية للموازنة الاستثمارية والظاهر في كشف رقم (٣١) المرافق بالحساب الختامي كما في ٢٠١٩/١٢/٣١مبلغ مقداره (٤٣٢٣٧٨٠٦) مليون دينار (ثلاثة واربعين تريليون ومائتان وسبعة وثلاثين مليار وثمانمائة وستة مليون دينار)، ولدى الهيئة الرقابية المختصة بشأن ذلك ما يأتي :–

(أ) استمرار ظهور أرصدة حسابي السلف المستديمة للصيانة وسلف الحوالات الخارجية مخالفة لطبيعتهما المحاسبية ومدورة من سنوات سابقة ولم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسويتها، وقد تم توجيه مذكرتنا المرقمة بالعدد (و/٦/٨٠) في ٢٠٢٥/٣/٥ إلى دائرة المحاسبة لبيان إجراءات الدائرة بصددها، مع العرض أن الأمانة العامة لمجلس الوزراء أصدرت كتابها المرقم بالعدد (ش.ز.ل/٤/٢٤١٧٨) في ٢٠٢٥/٥/١٢ تضمن تأليف لجنة برئاسة ممثل عن ديوان الرقابة المالية الاتحادي وعضوية المدير العام لدائرة التدقيق والرقابة للأمانة العامة لمجلس الوزراء وممثل عن دائرة المحاسبة ووحدات الإنفاق المعنية، وكما هو مبين في الجدول الآتي:

الحساب	الرصيد (الف دينار)	البيان
السلف المستديمة للصيانة	١١٩٤٥٢	مدور ومخالف لطبيعته المحاسبية
سلف الحوالات الخارجية	٥٠٠٠	

وقد اوصى الديوان بضرورة الوقوف على اسباب ظهور الأرصدة مخالفة لطبيعتها المحاسبية وتصفيتها أصولياً والإجابة الدقيقة عن مذكرات الهيئة الرقابية المختصة.

(ب) على الرغم من توجيهات وزارة المالية بضرورة إطفاء السلف إلا أنه لوحظ ارتفاع ارصدة بعض حسابات السلف للسنة موضوع التقرير عن السنة السابقة دون اتخاذ الاجراءات اللازمة من قبل وحدات الانفاق لغرض تسويتها وكما مبين في الأمثلة أدناه:

اسم الحساب	رصيد السنة الحالية (الف دينار)	رصيد السنة السابقة (الف دينار)	الفرق (الف دينار)
سلف مؤقتة أخرى	٣١٠٩٨٢٣٥٠٩	٢٩٨٣٢٣٥٤٢٤	١٢٦٥٨٨٠٨٥
السلف المستديمة للدفع النقدي /الخزائن	٩٠٠٥٦١٠٥٨	٨٩٨٥٦١١١٤	١٩٩٩٩٤٤
سلف الاعتمادات المستندية	٢٠٣٧٥٥٠٤١٣٨	١٩٨٨٥٩٩٢٨٩٠	٤٨٩٥١١٢٤٨
سلف تمويل مشروعات ينفذها الغير	١٢٨٠٦٤٩٤٨٠	١١٣١٦٨٢٩٢٩	١٤٨٩٦٦٥٥١

وقد اوصى الديوان بضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة لغرض تسوية الأرصدة المشار اليها اعلاه.

سادساً– المديونيــة:–

(أ) مازال الحساب الختامي لجمهورية العراق يظهر المديونية العامة في قائمة المركز المالي بشكلها غير الدقيق على الرغم من قيام وزارة المالية/ دائرة المحاسبة بتسجيل مبالغ الاقتراض ضمن السجلات المحاسبية واظهارها ضمن الحساب الختامي استنادا إلى كتاب هذا الديوان المرقم بالعدد (١٠٥٠٥/١٥/١/١) في ٢٠١٧/٥/٢٢ والذي تضمن ضرورة تسجيل مبالغ الاقتراض الخارجي في السجلات المحاسبية لإظهار التزامات جمهورية العراق تجاه الدول والجهات المقرضة ضمن الحساب الختامي بشكل دقيق، علماً انه قد سبق وان تمت الاشارة اليها في تقاريرنا السابقة ، مما يتطلب ضرورة قيام دائرتي المحاسبة والدين العام بالتنسيق والمتابعة ودراسة المديونية بشكل دقيق لإظهار المديونية العامة في قائمة المركز المالي على حقيقتها.

(ب) استناداً الى كتاب دائرة الدين العام المرقم (٩٧٩) في ٢٠٢٣/٦/١٣ مرفق كتاب دائرة المحاسبة المرقم (٢٥٢٠٩) في ٢٠٢٣/١١/١ والكتب المزودة للهيئة الرقابية المختصة من دائرة الدين العام المرقمة (٣٠٩) و(٨٥٣) و(٥٠٣) (٤٨٩) (٧٨٧) في ٣/١١ و٥/١١ و٣/٩ و ٢٠٢٥/٤/٢٩ على التوالي الذي تضمن تفاصيل المديونية العامة (الداخلي والخارجي) كما في ٢٠١٩/١٢/٣١ وكما موضح في ادناه: –

التفاصيل	المبلغ (مليون)	العملة
الدين الداخلي	٤٠١١١٧٦٧	دينار
الاقتراض الخارجي	١٦٤٨٤	دولار
الدين الخارجي القديم	٩٠٩١	
الديون غير المعالجة	٤٠٤٠١	

ومن الجدول اعلاه لدى الهيئة الرقابية المختصة الاتي: –

(أولاً) بلغ رصيد الدين الداخلي مبلغ مقداره (٤٠١١١٧٦٧) مليون دينار (اربعون تريليون ومائة وأحد عشر مليار وسبعمائة وسبعة وستين مليون دينار) استناداً الى كتاب دائرة الدين العام المرقم بالعدد (٣٤٢) في ٢٠٢٥/٢/٢٣ في حين اظهرت قائمة المركز المالي الموحد للحساب الختامي لجمهورية العراق كما في ٢٠١٩/١٢/٣١ رصيد الاقتراض الداخلي للموازنتين الجارية والاستثمارية مبلغ (٢٩٥٠٩٨٣١) مليون دينار (تسعة وعشرين تريليون وخمسمائة وتسعة مليار

وثمانمائة وواحد وثلاثين مليون دينار) بفرق بلغ مقداره (١٠٦٠١٩٣٦) مليون دينار (عشرة تريليون وستمائة وواحد مليار وتسعمائة وستة وثلاثين مليون دينار).

(ثانياً) بلغ رصيد الاقتراض الخارجي (١٦٤٨٤) مليون دولار مبلغ مقداره (ستة عشر مليار واربعمائة واربعة وثمانين مليون دولار) بما يعادل (١٩٤٨٤٠٨٨) مليون دينار (تسعة عشر تريليون واربعمائة وأربعة وثمانون مليار وثمانية وثمانون مليون دينار), وفق التفاصيل المزودة للهيئة الرقابية المختصة استنادًا الى الجدول المرفق بكتاب دائرة الدين العام/ قسم ادارة الدين المرقم بالعدد (٤٨٩) في ٢٠٢٥/٣/٩ في حين اظهرت قائمة المركز المالي الموحد للحساب الختامي لجمهورية العراق كما في ٢٠١٩/١٢/٣١ رصيد الاقتراض الخارجي (الاجنبي) للموازنتين الجارية والاستثمارية مبلغ (١١١٩٠٥٦٢) مليون دينار (أحد عشر تريليون ومائة وتسعين مليار وخمسمائة واثنان وستين مليون دينار) بفرق بلغ مقداره (٨٢٩٣٥٢٦) مليون دينار (ثمانية تريليون ومائتان وثلاثة وتسعين مليار وخمسمائة وستة وعشرين مليون دينار).

ومما تقدم أعلاه تم توجيه مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (و/٨/٦) في ٢٠٢٥/١/٥ الى دائرة المحاسبة لتزويدها بتفاصيل ارصدة الاقتراض الداخلي والخارجي والمبالغ المسددة وللموازنتين الجارية والاستثمارية وقد تعذر تقديم اية اوليات من دائرة المحاسبة استناداً الى كتابها المرقم بالعدد (١٧٢٤) في ٢٠٢٥/١/٢٢ والتي اشارت الى (إمكانية مفاتحة دائرة الدين العام لغرض تزويدكم بالأوليات المتعلقة بالموضوع) مما يشير الى افتقار دائرة المحاسبة لبيانات وتفاصيل المديونية العامة الامر الذي قد ينعكس على دقة الارصدة الظاهرة في قائمة المركز المالي، وقد اوصى الديوان بضرورة قيام دائرة المحاسبة بالتنسيق مع دائرة الدين العام واجراء المطابقات المستمرة لإظهارها المديونية العامة على حقيقتها في قائمة المركز المالي.

(ثالثاً) في ادناه تفاصيل المديونية العامة استناداً الى ما تظهره بيانات الحساب الختامي وما تم تزويد الهيئة الرقابية المختصة به من اوليات وجداول من قبل دائرة الدين العام للسنة موضوع التقرير: –

((١)) الدين الداخلي: –

بلغ اجمالي رصيد الدين الداخلي كما في ٢٠١٩/١٢/٣١ مبلغ مقداره (٤٠١١١٧٦٧) مليون دينار (اربعون تريليون ومائة واحد عشر مليار وسبعمائة وسبعة وستون مليون دينار) استناداً الى الجدول المرافق بكتاب دائرة الدين العام المرقم بالعدد (٣٤٢) في ٢٠٢٥/٢/٢٣ وكما مبين في ادناه: –

التفاصيل	الرصيد كما في ٢٠١٩/١/١ (مليون دينار)	الحركة خلال السنة (مليون دينار)	التسديدات خلال سنة/٢٠١٩ (مليون دينار)		الرصيد كما في ٢٠١٩/١٢/٣١ (مليون دينار)
			القسط	الفوائد	
حوالات الخزينة (المزادات) (١)	٥٥٠٠٥٠	٠	٥٣٦١٢٥	١٣٩٢٥	٠
الدين القديم	١٩٥٥٥١٩	٠	٢٠٠٠٠٠	٦٤٨٩١	١٧٥٥٥١٩
حوالات تمويل المشاريع الاستثمارية وحوالات تمويل عجز الموازنة	٢٥٦٩٠١٥٦	٠	١٧٠٩٩٩٩	٩٥١٧٧١	٢٣٩٨٠١٥٦
قروض شركات التمويل الذاتي	٨٩٦٠٦٣٤	٠	٨٠٠٠٠٠	٣٦٩٨٦٠	٨١٦٠٦٣٤
قرضي المصرف العراقي للتجارة	٢٨٦٨٢١٥	١٤٠٠٠٠٠	١٩٩٩٩٩	٥٩٠٧٧	٤٠٦٨٢١٦

(١) تسديد جزء من فائدة الإصدارات الجديدة من حوالات الخزينة (المزادات) البالغة (١٣٩٢٤) مليون دينار تجمع مع القسط.

التفاصيل	الرصيد كما في ٢٠١٩/١/١ (مليون دينار)	الحركة خلال السنة (مليون دينار)	التسديدات خلال سنة/٢٠١٩ (مليون دينار)		الرصيد كما في ٢٠١٩/١٢/٣١ (مليون دينار)
			القسط	الفوائد	
السندات	٣٨٨٣٨٠٨	٣٣٩٣٦٥	٢٠٧٥٩٣٢	٢١٧٥٩٩	٢١٤٧٢٤٢
قروض بسماية وميسرة	٠	٠	٠	٢١٨٧٦٦	٠
المجموع	٤٣٩٠٨٣٨٢	١٧٣٩٣٦٥	٥٥٢٢٠٥٥	١٨٩٥٨٨٩	٤٠١١١٧٦٧

ومن الجدول اعلاه لدينا ما ياتي :-

- بلغ اجمالي الارصدة الافتتاحية للدين الداخلي للسنة موضوع التقرير مبلغ (٤٣٩٠٨٣٨٢) مليون دينار (ثلاثة واربعون تريليون وتسعمائة وثمانية مليار وثلاثمائة واثنان وثمانون مليون دينار) والذي يمثل اجمالي ارصدة السنة السابقة , واستناداً الى الجداول المرافقة بكتاب دائرة الدين العام المرقم بالعدد (٢١٧١) في ٢٠٢٤/٩/٣٠ بلغ رصيد الدين الداخلي كما في ٢٠١٨/١٢/٣١ مبلغ (٤٣٩٠٧٣٤٤) مليون دينار (ثلاثة واربعين تريليون وتسعمائة وسبعة مليار وثلاثمائة واربعة واربعين مليون دينار) اي بفرق (١٠٣٨) مليون دينار (مليار وثمانية وثلاثين مليون دينار).

  وقد اوصى الديوان بضرورة الوقوف على أسباب ظهور الفرق ومعالجته اصولياً.

- بلغت تسديدات الدين الداخلي خلال السنة موضوع التقرير عن الاقساط والفوائد مبلغ (٧٤١٧٩٤٤) مليون دينار (سبعة تريليون واربعمائة وسبعة عشر مليار وتسعمائة واربعة واربعون مليون دينار) استناداً الى كتاب دائرة الدين العام المرقم (٥٩) في ٢٠٢٥/١/١٣ وادناه جدول يوضح المبالغ والجهات المسدد لها وحسب التفاصيل:-

الجهة المسدد لها	المبلغ / مليون دينار	التفاصيل
مصرف الرافدين	١٣٧٢٨٦١	تسديد فوائد واقساط عن حوالات الخزينة المزادات وحوالة خزينة بموجب قرار مجلس الوزراء ١٧و ٤٠٠ لسنة ٢٠١٣من قبل المصارف الحكومية اقساط حوالات الخزينة بموجب قرار ٥٠ لسد عجز الموازنة وتسديد اقساط القروض الممنوحة للشركات العامة عن رواتب منتسبيها من قبل المصارف الحكومية وقرض بسماية السكني.
مصرف الرشيد	٧٦٧٤٢٦	تسديد اقساط وفوائد عن وحوالة بموجب قرارات مجلس الوزراء وقروض شركات التمويل الذاتي وتسديد فوائد عن حوالات قروض بسماية السكني حوالات الممنوحة للشركات من قبل مصارف الحكومية عن قروض بسماية.
المصرف العراقي للتجارة (TBI)	٧١٩٩٦٣	تسديد اقساط وفوائد مزادات حوالات الخزينة الى المصارف الحكومية والاهلية عن طريق البنك المركزي العراقي اقساط وفوائد حوالات قرار مجلس الوزراء المرقم (٣١٤) لسنة/٢٠١٤ لصالح وزارة الكهرباء وفوائد عن قرض بسماية السكني.
البنك المركزي العراقي	٤٠٣٠٠٨٥	تسديد اقساط الدين القديم وفوائد حوالات المزادات حوالات الخزينة الى المصارف الحكومية والاهلية عن طريق البنك المركزي العراقي اقساط وفوائد حوالات قراري مجلس الوزراء المرقمين (٧٠,٧٤) لسنة/٢٠١٥ وفوائد عن قرض بسماية السكني وفوائد حوالات الخزينة بموجب حوالة لتمويل الشركات النفطية الأجنبية.
صندوق تقاعد موظفي الدولة	٤٤٠٥٥١	تسديد حوالات قرار مجلس الوزراء المرقم (٣١٤) لسنة/٢٠١٤ لصالح وزارة الكهرباء اقساط وفوائد عن حوالة سد عجز الموازنة عام ٢٠١٤

الجهة المسدد لها	المبلغ / مليون دينار	التفاصيل
مصرف بغداد	٢١٢٠	تسديد اقساط وفوائد حوالات الخزينة (المزادات)
المصرف التجاري العراقي	٢٦٠٤٠	تسديد اقساط وفوائد حوالات الخزينة (المزادات)
مصرف الائتمان	٤١٣٧٠	تسديد اقساط وفوائد حوالات الخزينة (المزادات)
مصرف المنصور	٥٠٠	تسديد اقساط وفوائد حوالات الخزينة (المزادات)
مصرف الزراعي	١٠٦٨٨	فوائد على القروض الممنوحة من قبل المصارف الحكومية عن قروض بسماية والقروض الميسرة
مصرف العقاري	٦٣٤٠	فوائد على القروض الممنوحة من قبل المصارف الحكومية عن قروض بسماية والقروض الميسرة
المجموع	٧٤١٧٩٤٤	

- بلغت تسديدت الاقساط لحساب حوالات الخزينة (المزادات) بموجب جدول الدين الداخلي مبلغ (٥٣٦١٢٥) مليون دينار (خمسمائة وستة وثلاثون مليار ومائة وخمسة وعشرون مليون دينار) في حين لم يظهر الكشف رقم (١٩) مرفق الحساب الختامي لجمهورية العراق اي مبلغ مسدد خلال الفترة يقابل هذا الحساب.
- بلغت تسديدات الفوائد لحساب حوالات الخزينة (المزادات) بموجب جدول الدين الداخلي مبلغ (١٣٩٢٤٥٥٤) الف دينار (ثلاثة عشر مليار وتسعمائة واربعة وعشرون مليون وخمسمائة واربعة وخمسون الف دينار) في حين اظهر الكشف رقم (١٩) المشار اليه اعلاه تسديد فقط مبلغ (١٥٠٠) الف دينار (مليون وخمسمائة الف دينار) اي بفرق بلغ (١٣٩٢٣٠٥٤) الف دينار (ثلاثة عشر مليار وتسعمائة وثلاثة وعشرون مليون واربعة وخمسون الف دينار).

وقد تم توجيه مذكرات الهيئة الرقابية المختصة المرقمة بالعدد (و/٧٧/٦) و(و/٨٩/٦) في ٥ و٢٠٢٥/٣/١٢ (على التوالي) الى دائرة المحاسبة لبيان أسباب الاختلاف وظهور الفروقات وقد اجابت الدائرة بالكتب المرقمة (٨٩٣٥) في ٢٠٢٥/٤/٧ و(٨٢٥١) في ٢٠٢٥/٣/٢٦ والتي بينت فيها ان بعض القروض لا تظهر في دائرة المحاسبة كونها تمنح للجهة المستفيدة بشكل مباشر اما تسديدات اذونات الخزينة تقيد مصرف نهائي مما لا يمكن اطفاء تلك القروض والاذونات ،كما وتقيد المبالغ الخاصة بتسديد ارصدة الاقساط والفوائد وفق التبويبات استناداً الى الكتب الصادرة من قسم الامور النقدية.

وقد اوصى الديوان بضرورة التنسيق بين دائرتي المحاسبة والدين العام ووضع آلية لتثبيت وتسجيل القروض واتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجة الفروقات الظاهرة اصولياً.

((٢)) القروض الخارجية: –

بلغ اجمالي رصيد القروض الخارجية كما في ٢٠١٩/١٢/٣١ مبلغ (١٦٤٨٤٧٠٢٣٦٥) دولار (ستة عشر مليار واربعمائة وأربعة وثمانون مليون وسبعمائة واثنان ألف وثلاثمائة وخمسة وستون دولار) استناداً الى الجدول مرفق كتاب دائرة الدين العام/ قسم ادارة الدين المرقم بالعدد (٤٨٩) في ٢٠٢٥/٣/٩ وكما مبين تفاصيلها في ادناه: –

اسم القرض	مبلغ القرض/ دولار	الرصيد كما في ٢٠١٩/١/١ دولار	تاريخ التفعيل	نوع القرض	مبلغ الفائدة/ دولار	الملغ المصروف دولار	مبلغ القسط/ دولار	الرصيد كما في ٢٠١٩/١٢/٣١ دولار
القرض الامريكي ٢٠١٦	٢٧٠٩٩١٣٢٢٣	٢٦٤٨٩٠٢٤١٨	٢٠١٦/٧/١٨	تنموي	١٦٦٢٧٤٩٢٩	٦١٠١٠٨٠٥	٣٣٧٢٥٠٧١	٢٦٧٦١٨٨١٥٢
القرض الامريكي٢٠١٧	٦٨٩٦٩٨٨٨٨	٦٨٩٦٩٨٨٨٨	٢٠١٧/١/١٦	تنموي	٢١٢١٥٠٥٠	٠	٨٢٢٢٩٩٨٢	٦٠٧٤٦٨٩٠٥
صندوق النقد الدولي	٣١٨٥٧٨٧٥٠٠	١٠٩١٨٤٢٥٠٠	٢٠١٠	نقدي	٨٥٦٩٩٤٠٦	٢٠٩٣٩٤٥٠٠٠	٧٧٠٥٦٠٩٥٣	٢٤١٥٢٢٦٥٤٧
قروض جيبك	٥٠٠٠٠٠٠٠	٥١٨٤٥٨٢١	٢٠١٧/٣/٢٣	تنموي	٢٥٣٧١٤٥	١٩٥٣٩٦٧٤٨	٠	٢٤٧٢٤٢٥٦٩
سيمنز الالماني ١	١٣٣٩٠٥٠٠٠	٠	٢٠٩/٤/١٥	تنموي	٣٦٤٥٠٢٤	٧٣٦١٧٤٤٧	٠	٧٣٦١٧٤٤٧
القرض الفرنسي	٤٣١٢٩٧٠٣٨	٤٣٧٢٥٣٧٤٦	٢٠١٧/١١/١٢	تنموي	٣٤٧٤١٣٦	٠	٠	٤٣٧٢٥٣٧٤٦
قرض SACE	١٨٩٢٧٨٦٨١	١٨٧٧٥٥٤٦٠	٢٠١٨/٥/٢٤	تنموي	٨٠٤٢٣٩٥	٠	٢٨٨٨٥٤٥٥	١٥٨٨٧٠٠٠٥
القرض KFW الالماني	٣١٠٧٥٠٠٠٠	٠	٢٠١٩/١/١٦	تنموي	٨٢٦٤١١	٣٩٠٧٠٤٩٦	٠	٣٩٠٧٠٤٩٦
القرض السويدي	١٣٣٠٠٠٠٠٠	٠	٢٠١٩/١٠/٨	تنموي	٩٢٣٥	١٦٨٢٦١٩١	١٩٣٣٩٦٣	١٤٨٩٢٢٢٨
القرض البريطاني	١٢٢٩٣٤٤٧٠٣	١٦٧٠٦٠٦٤٣	حسب المشاريع	تنموي	٩٥٦١٧٢١	٥٢١٣٩٥٦٥٤	٣٠١١٢٤٨٧	٦٥٨٣٤٣٨١١
قروض البنك الدولي	٦٤٧٣٣٩٧	٣٤٥١٨٥٢٦٠٦	حسب المشاريع	تنموي	١١٣٣١٥٠٠٥	١١٦٦١٩٦١٦	٥٤٤٢٦٨٥٤	٣٥١٤٠٤٥٣٦٧
قروض جايكا	٧٥٤٨٣٨١٨١٨	٣١٨٦٩٢٦٨٩٥	٢٠١٩/٦/١٦	تنموي	١٥٤٥٠٠٦٨	٢٤٤٠٦٣١٣٧	٨١٠٢٣٥٨٣	٣٣٤٩٩٦٦٤٤٩
القروض الزراعي	١٥٧٣٠٠٠٠	٠	٢٠١٨/٦/٥	تنموي	٠	٥٠٠٠٠٠	٠	٥٠٠٠٠٠
القرض الإيطالي	١٥٧٢٦٥٢٧٥	١٥٨٨٢٧٠٩٨	٢٠١١/١/١١	تنموي	١١٠١٨٨٢	٠	٠	١٥٨٨٢٧٠٩٨
الفرنسي3 pup	١٥٠٥٠٠٠٠٠	٠	٢٠١٩	تنموي	٥٢٦١٧٣٠	١١٥٩٣٤١٠٩	١٠٧٤٤٥٦٥	١٠٥١٨٩٥٤٥
قرض TBI	٢٨٠٠٠٠٠٠	٠	٢٠١٩/٧/١٥	تنموي	١٤٣٠٦٨	٢٨٠٠٠٠٠٠	٠	٢٨٠٠٠٠٠٠
سندات الدين الخارجي	٢٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠١٧	نقدي	٨٩٠٢١٦٨٩	٠	٠	٢٠٠٠٠٠٠٠٠
مجموع	١٩٩٧٨٣٢٥٥٢٣	١٤٠٧١٩٦٦٠٧٥			٥٢٥٥٧٨٨٩٤	٣٥٠٦٣٧٩٢٠٣	١٠٩٣٦٤٢٩١٣	١٦٤٨٤٧٠٢٣٦٥

من الجدول اعلاه وبعد إجراء المطابقة مع كشف دائرة المحاسبة مرفق البيانات المالية للحساب الختامي لسنة/٢٠١٩ كشف رقم (١٩) (كشف النفقات للمنح والإعانات والفوائد وخدمة الدين والمصروفات الأخرى لوزارة المالية) تم تشخيص الفروقات الحاصلة عن تسديدات الاقساط والفوائد لبعض القروض والمبينة كما في ادناه:

- القرض الامريكي:

بلغ رصيد القرض كما في ٢٠١٩/١٢/٣١ مبلغ (٣٢٨٣٦٥٧٠٥٧) دولار (ثلاثة مليار ومائتان وثلاثة وثمانون مليون وستمائة وسبعة وخمسون ألف وسبعة وخمسون دولار) عن اتفاقيتي قرض لصالح وزارة الدفاع عن شراء مواد وخدمات ومنشآت دفاعية وبخصوص ذلك لدى الهيئة الرقابية المختصة الآتي: –

- بلغت تسديدات الاقساط خلال السنة موضوع التقرير بموجب الجدول اعلاه مبلغ (١١٥٩٥٥٠٥٣) دولار (مائة وخمسة عشر مليون وتسعمائة وخمسة وخمسون الف وثلاثة وخمسون دولار) ما يعادل (١٣٧٠٥٨٨٧٢٦٤٦) دينار (مائة وسبعة وثلاثون مليار وثمانية وخمسون مليون وثمانمائة واثنان وسبعون الف وستمائة وستة واربعون دينار) في حين بلغت التسديدات بموجب كشف رقم (١٩) مرافق البيانات المالية للحساب الختامي للسنة/٢٠١٩ مبلغ(٤٧٠٤١٤٢٦٤٤٠٣) دينار (اربعمائة وسبعون مليار واربعمائة وأربعة عشر مليون ومائتان وأربعة وستون الف واربعمائة وثلاثة دينار) بفرق (٣٣٣٣٥٥٣٩١٧٥٧) دينار (ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون مليار وثلاثمائة وخمسة وخمسون مليون وثلاثمائة وواحد وتسعون الف وسبعمائة وسبعة وخمسون دينار).

•• بلغت تسديدات الفوائد بموجب الجدول اعلاه مبلغ (١٨٧٤٨٩٩٧٩) دولار (مائة وسبعة وثمانون مليون واربعمائة وتسعة وثمانون الف وتسعمائة وتسعة وسبعون دولار) بما يعادل (٢٢١٦١٣١٥٥١٧٨) دينار (مائتان وواحد وعشرون مليار وستمائة وثلاثة عشر مليون ومائة وخمسة وخمسون الف ومائة وثمانية وسبعون دينار) في حين بلغت التسديدات بموجب كشف رقم (١٩) المذكور اعلاه مبلغ (٢٣٩٠٥٦٨٩٧٧٦٨) دينار (مائتان وتسعة وثلاثون مليار وستة وخمسون مليون وثمانمائة وسبعة وتسعون الف وسبعمائة وثمانية وستون دينار) بفرق مقداره (١٧٤٤٣٧٤٢٥٩٠) دينار (سبعة عشر مليار واربعمائة وثلاثة واربعون مليون وسبعمائة واثنان واربعون الف وخمسمائة وتسعون دينار).

وقد بينت دائرة الدين العام بكتابها المرقم بالعدد (٧٨٧) في ٢٠٢٥/٤/٢٩ بأنه (تم احتساب قسطين للقرضين الامريكي (٢٠١٦ و٢٠١٧) من قبل الدائرة على حسابات السنة/٢٠٢٠ في حين تم احتسابها من قبل دائرة المحاسبة على حسابات السنة/٢٠١٩) دون تقديم ما يعزز الاجابة واجراء اللازم فضلاً عن ان الاختلاف في تسجيل وتثبيت المبالغ مابين الدائرتين يعد مخالفاً للنظام المحاسبي الحكومي (الاساس النقدي).

وقد اوصى الديوان بضرورة التنسيق المستمر واجراء المطابقات بين دائرتي المحاسبة والدين العام والالتزام في تسجيل العمليات اولاً بأول وفقاً للنظام المحاسبي الحكومي.

• قرض البنك الياباني للتعاون الدولي (JBIC):

بلغ رصيد القرض كما في ٢٠١٩/١٢/٣١ مبلغ (٢٤٧٢٤٢٥٦٩) دولار (مائتان وسبعة واربعون مليون ومائتان واثنان واربعون الف وخمسمائة وتسعة وستون دولار) عن بناء محطات كهربائية لصالح وزارة الكهرباء , وقد تم تسديد الفائدة السنوية بموجب الجدول اعلاه خلال السنة موضوع التقرير بمبلغ (٢٥٣٧١٤٥) دولار (اثنان مليون وخمسمائة وسبعة وثلاثين الف ومائة وخمسة واربعين دولار) ما يعادل (٢٩٩٨٩٠٥٣٩٠) دينار (اثنان مليار وتسعمائة وثمانية وتسعون مليون وتسعمائة وخمسة الف وثلاثمائة وتسعون دينار), علماً ان الكشف رقم (١٩) اظهر المبلغ المسدد عن الفوائد بمبلغ (٤٠٢٠٢٥٣٦٧١) دينار (أربعة مليار وعشرين مليون ومائتان وثلاثة وخمسون الف وستمائة وواحد وسبعون دينار) بفرق بلغ (١٠٢١٣٤٨٢٨١) دينار (مليار وواحد وعشرين مليون وثلاثمائة وثمانية واربعون الف ومائتان وواحد وثمانون دينار) ، اما تسديدات الاقساط وبموجب الجداول والكشوفات المذكورة لم يتبين تسديد اي مبلغ خلال السنة موضوع التقرير.

• قرض الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA):

بلغ رصيد القرض كما في ٢٠١٩/١٢/٣١ مبلغ (٣٣٤٩٩٦٦٤٤٩) دولار (ثلاثة مليار وثلاثة وتسعة واربعون مليون وتسعمائة وستة وستون ألف واربعمائة وتسعة واربعون دولار) ولدى الهيئة الرقابية المختصة بخصوص ذلك الاتي:

•• بلغت تسديدات الاقساط بموجب الجدول اعلاه خلال السنة موضوع التقرير (٨١٠٢٣٥٨٣) دولار (واحد وثمانون مليون وثلاثة وعشرون الف وخمسمائة وثلاثة وثمانون دولار) ما يعادل (٩٥٧٦٩٨٧٥١٠٦) دينار (خمسة وتسعون مليار وسبعمائة وتسعة وستون مليون وثمانمائة وخمسة وسبعون الف ومائة وستة دينار) في حين بلغت التسديدات بموجب كشف رقم (١٩) مبلغ (١٣٠٤٤٧٠٨٦١٩٧) دينار (مائة وثلاثون مليار واربعمائة وسبعة واربعون مليون وستة وثمانون الف ومائة وسبعة وتسعون دينار) بفرق مقداره (٣٤٦٧٧٢١١٠٩١) دينار (أربعة وثلاثون مليار وستمائة وسبعة وسبعون مليون ومائتان واحد عشر الف وواحد وتسعون دينار).

•• بلغت تسديدات الفوائد بموجب الجدول اعلاه خلال السنة مبلغ (١٥٤٥٠٠٦٨) دولار (خمسة عشر مليون واربعمائة وخمسون الف وثمانية وستون دولار) ما يعادل (١٨٢٦١٩٨٠٣٧٦) دينار (ثمانية عشر مليار ومائتان وواحد وستون مليون وتسعمائة وثمانون الف وثلاثمائة وستة وسبعون دينار) في حين بلغت التسديدات بموجب الكشف رقم (١٩) مبلغ (٢٢٠٩٧٥١٨٣٤٥) دينار (اثنان وعشرون مليار وسبعة وتسعون مليون وخمسمائة وثمانية عشر الف وثلاثمائة وخمسة واربعون دينار) بفرق مقداره (٣٨٣٥٥٣٧٩٦٩) دينار (ثلاثة مليار وثمانمائة وخمسة وثلاثين مليون وخمسمائة وسبعة وثلاثون الف وتسعمائة وتسعة وستون دينار).

• القرض الالماني (KFW):

بلغ رصيد القرض كما في ٢٠١٩/١٢/٣١ مبلغ (٣٩٠٧٠٤٩٦) دولار (تسعة وثلاثون مليون وسبعون الف واربعمائة وستة وتسعون دولار) وقد بلغت الفوائد المسددة بموجب الجدول اعلاه خلال السنة موضوع التقرير مبلغ (٨٢٦٤١١) دولار (ثمانمائة وستة وعشرون الف واربعمائة واحد عشر دولار) ما يعادل (٩٧٦٨١٧٨٠٢) دينار (تسعمائة وستة وسبعون مليون وثمانمائة وسبعة عشر الف وثمانمائة واثنان دينار) في حين اظهر الكشف مبلغ (١٥٦٣٩٦٨٢٠٥) دينار (مليار وخمسمائة وثلاثة وستون مليون وتسعمائة وثمانية وستون مائتان وخمسة دينار) بفرق مقداره (٥٨٧١٥٠٤٠٣) دينار (خمسمائة وسبعة وثمانون مليون ومائة وخمسون الف واربعمائة وثلاثة دينار).

ولكل ما جاء في أعلاه من فروقات عن تسديدات الاقساط والفوائد تم توجيه المذكرة المرقمة بالعدد (و/١٠١/٦) ٢٠٢٥/٤/٩ الى دائرة المحاسبة لبيان أسباب تلك الفروقات، وقد اجابت الدائرة بكتابها المرقم بالعدد (١٣٦١٨) في ٢٠٢٥/٥/٢١ (بأنه تمت المطابقة مع دائرة الدين العام وتم اجراء اللازم) دون تقديم ما يؤيد المعالجة وبالتالي مازالت الفروقات ظاهرة ، مما يؤشر ضعف الاجراءات المتخذة من قبل الجهات ذات العلاقة دائرتي المحاسبة والدين العام في المطابقة وتسجيل العمليات نتيجة السهو المتكرر وعدم دقة التسجيل للمبالغ الواردة في الفقرات اعلاه من تسديدات لمبالغ الفوائد والاقساط والذي قد ينعكس بالتالي على صحة تسجيل الارصدة الواردة في قائمة المركز المالي.

وقد اوصى الديوان بضرورة التنسيق واجراء المطابقات بشكل مستمر بين دائرتي المحاسبة والدين العام وتسجيل العمليات ومعالجة الفروقات اولاً بأول وفقاً للنظام المحاسبي الحكومي لإظهار المديونية العامة بشكل دقيق.

((٣)) الدين الخارجي القديم:

استمرار العراق بتسديد مديونيته تجاه مجموعة الدول التي وافقت على تسوية مديونيتها التي بذمة جمهورية العراق حسب اتفاقية نادي باريس لمعالجة الديون المؤرخة في ٢٠٠٤/١١/٢١ وكذلك الدول التي رفضت الانضمام الى اتفاقية نادي باريس (دول خارج نادي باريس)، وكذلك الديون الخارجية الاخرى ولدى الهيئة الرقابية المختصة بخصوص ذلك الاتي:-

• استناداً الى الكشف رقم (١٣) كشف حساب التسوية الدائنة للموازنة الجارية لسنة/٢٠١٩ المرافق لبيانات الحساب الختامي لجمهورية العراق كما في ٢٠١٩/١٢/٣١ المعد من قبل دائرة المحاسبة بلغ رصيد حساب دائنو تسوية مديونية العراق في الخارج الواردة تفاصيلها في الجدول ادناه مبلغ (١٢٩٢٤٣٠٢٤١٧) الف دينار (اثنا عشر تريليون وتسعمائة واربعة وعشرون مليار وثلاثمائة واثنان مليون واربعمائة وسبعة عشر الف دينار) رصيد موقوف ومدور من سنوات سابقة على الرغم من وجود حركة تسديد للأقساط والفوائد ظاهرة ضمن الكشف رقم (١٩) المرافق للبيانات المالية للحساب الختامي في حين بلغ رصيد الدين المذكور استناداً الى الجدول المرافق بكتاب دائرة الدين العام/ قسم الدين الخارجي المرقم بالعدد (٧١)

في ٢٠٢٥/١/١٤ بمبلغ (٩٠٩٠٥٩٥) الف دولار (تسعة مليار وتسعين مليون وخمسمائة وخمسة وتسعين الف دولار) ما يعادل مبلغ (١٠٧٤٥٠٨٣٢٩٠) الف دينار (عشرة تريليون وسبعمائة وخمسة واربعين مليار وثلاثة وثمانين مليون ومائتان وتسعين الف دينار).

- استناداً الى كشوفات دائرة المحاسبة المرافقة لبيانات الحساب الختامي لجمهورية العراق كما في ٢٠١٩/١٢/٣١ كشفي رقم (١٣ و ١٩) والجدول المرافق بكتاب دائرة الدين العام/ قسم الدين الخارجي المذكور اعلاه تبين وجود فروقات في ارصدة الدين وتسديدات الاقساط والفوائد وكما موضح في الجداول أدناه:

ارصدة الدين الخارجي القديم

التفاصيل	الرصيد كما في ٢٠١٩/١٢/٣١ بموجب كشف دائرة الدين العام/ألف دولار	المبلغ ما يعادل ألف دينار (١)	الرصيد كما في ٢٠١٩/١٢/٣١ بموجب كشف دائرة المحاسبة ألف دينار (٢)	الفرق ألف دينار (١-٢)
مديونية العراق تجاه دول نادي باريس	٤٦١٢٧٠٦	٥٤٥٢٢١٨٤٩٢	٥٩٩٩٥٣٢٦٩١	(٥٤٧٣١٤١٩٩)
مديونية العراق تجاه دول خارج نادي باريس	١٥٣٨٦٢٨	١٨١٨٦٥٨٢٩٦	٢٥٧٨٤٠٠٤٨٥	(٧٥٩٧٤٢١٨٩)
الدائنون التجاريين (متعددو العملات)	٥٥٩٨٩	٦٦١٧٨٩٩٨	٩٢٠٨٢٩٥٨	(٢٥٩٠٣٩٦٠)
صندوق الانماء العربي الاقتصادي والاجتماعي	٤٦٩٩٣	٥٥٥٤٥٧٢٦	٠	٥٥٥٤٥٧٢٦
مديونية العراق تجاه صندوق النقد العربي	٤٦٦٨٦	٥٥١٨٢٨٥٢	١٠٥٤٨٠١٧٠	(٥٠٢٩٧٣١٨)
الدائنون التجاريون / القطاع الخاص	٢٧٨٩٥٩٣	٣٢٩٧٢٩٨٩٢٦	٤١٤٨٨٠٦١١٣	(٨٥١٥٠٧١٨٧)
المجموع	٩٠٩٠٥٩٥	١٠٧٤٥٠٨٣٢٩٠	١٢٩٢٤٣٠٢٤١٧	(٢١٧٩٢١٩١٢٧)

تسديدات اقساط الدين الخارجي القديم

المديونية	الاقساط بموجب كشف دائرة الدين العام/ ألف دولار	المبلغ ما يعادل ألف دينار (١)	الاقساط بموجب كشف دائرة المحاسبة رقم (١٩) /ألف دينار (٢)	الفرق ألف دينار (١-٢)
ديون دول نادي باريس	٥٣٣٦٤٧	630770754	٥٧٩١٨٠٠٠٠	51590754
ديون دول خارج نادي باريس	١٧٢٥٨٠	203989560	٢٠٠٩٤٠٠٠٠	3049560
قروض متعددو العملات	٦٣٨٩	7551798	٠	7551798
صندوق الانماء العربي الاقتصادي والاجتماعي	٣٦١٥	4272930	٤٥٧٧٢٠١	(304271)
صندوق النقد العربي	٣٨٦٠٨	45634656	٤٥٤٧٧٢٦٠	157396
الدائنون التجاريون /القطاع الخاص	٠	0	٠	0
المجموع	٧٥٤٨٣٩	892219698	٨٣٠١٧٤٤٦١	62045237

تسديدات فوائد الدين الخارجي القديم

المديونية	الفوائد بموجب كشف دائرة الدين العام ألف دولار	المبلغ ما يعادل ألف دينار (١)	الفوائد بموجب كشف دائرة المحاسبة رقم (١٩) /ألف دينار (٢)	الفرق ألف دينار (١-٢)
ديون دول نادي باريس	١٨٠٥٢٧	213382914	١١٨٢٠٠٠٠٠	95182914
ديون دول خارج نادي باريس	٨٠١٧٥	94766850	٢٢٤٥٨٠٠٠٠	(129813150)
قروض متعددو العملات	٦١٥	726930	٠	726930
صندوق الانماء العربي الاقتصادي والاجتماعي	١٢٤٢	1468044	١٥٨١٠٠٨	(112964)
صندوق النقد العربي	١٣٩٢	1645344	١٨٠٢٧٤٠	(157396)
الدائنون التجاريون/ القطاع الخاص	١٦١٧٩٦	191242872	١٩١٢٤٣٣٣٨	(466)
المجموع	٤٢٥٧٤٧	503232954	٥٣٧٤٠٧٠٨٦	(34174132)

ولكل ما ورد اعلاه تم توجيه المذكرة المرقمة بالعدد (و/١٠٢/٦) ٢٠٢٥/٤/٩ من الهيئة الرقابية المختصة الى دائرتي المحاسبة والدين العام لبيان اسباب ظهور الفروقات اعلاه وقد بينت دائرة الدين العام بكتابها المرقم بالعدد (٨٥٣) في ٢٠٢٥/٥/١١ ان السبب في الاختلاف هو أسعار الصرف اذ تعتمد دائرة الدين العام على أسعار الصرف في وقت التسديد في حين تعتمد دائرة المحاسبة على ما يرد اليها من قبل البنك المركزي في وقت التنفيذ الفعلي للدفعة مما يسبب الاختلاف في الأرقام، وقد اوصى الديوان بضرورة وضع آلية احتساب دقيقة لغرض تثبيت الارصدة ما بين دائرتي الدين العام والمحاسبة ومعالجة الفروقات وتسويتها اصولياً لاظهار الدين بصورة دقيقة .

((٤)) الديون غير المعالجة :-

- بلغت الديون غير المعالجة كما في ٢٠١٩/١٢/٣١ مبلغ (٤٠٤٠١) مليون دولار (اربعون مليار واربعمائة وواحد مليون دولار) بعد تنزيل مبلغ (٥٠١) مليون دولار (خمسمائة وواحد مليون دولار) من اجمالي الديون غير المعالجة البالغة (٤٠٩٠٢) مليون دولار (أربعين مليار وتسعمائة واثنين مليون دولار) استناداً الى كتاب دائرة الدين العام المرقم بالعدد (٨٥٣) في ٢٠٢٥/٥/١١ بأنه تم توقيع اتفاقيتين لتسوية ديون دولتي (البرازيل والمغرب العربي)، كما بينت دائرة الدين العام/ قسم ادارة الدين بالكتاب المرقم (٧١) في ٢٠٢٥/١/١٤ على مذكرة الهيئة الرقابية المرقمة (و/٥/٦) في ٢٠٢٥/١/٢ (ان عدم تسوية الديون غير المعالجة يعود الى عدم قبول الدول بتسوية الديون القديمة حسب شروط اتفاقية نادي باريس ومازالت المباحثات جارية لتسوية هذه الديون باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية ، الامارات العربية المتحدة ، الكويت ، قطر) التي لم تتقدم لغاية تاريخ إعداد التقرير الرقابي بطلب لتسوية ديونها.
- مازالت قائمة المركز المالي تظهر مبلغ مقداره (٤٧٦٩١٧٣٢) مليون دينار (سبعة واربعون تريليون وستمائة وواحد وتسعون مليار وسبعمائة واثنان وثلاثون مليون دينار) المدور من السنوات السابقة باعتماد الرصيد (٤٠٩٠٢) مليون دولار (أربعين مليار وتسعمائة واثنين مليون دولار) بسعر صرف (١١٦٦) دينار لكل دولار دون قيام دائرة المحاسبة بتخفيض المبالغ التي تم تسويتها سابقاً لدولتي (البرازيل ، المغرب العربي) المذكورة في أعلاه ،كما لم تبين دائرة المحاسبة بكتابها المرقم (١٢٨٨٢) في ٢٠٢٥/٥/١٣ اجابةً على مذكرتنا المرقمة بالعدد (و/١٠٢/٦) ٢٠٢٥/٤/٩ أسباب الاختلاف وعدم تنزيل مبالغ التسوية المشار اليها أعلاه اذ بينت (ان الأرصدة الظاهرة عن مبالغ مدورة من سنوات سابقة) ، والجدول ادناه يوضح تفاصيل الديون غير المعالجة:-

اسم الدولة	اجمالي الدين (مليون دولار)
مصر	٨٦٠
الأردن	١٤٠٠
باكستان	١١٢
بولندا	٨٥٢
السودان	٧٤
تركيا	٩٤٦٤
السعودية	١٥٧٧٤
الكويت	٦٨١٥
قطر	١٥٠٠
الامارات العربية	٣٥٥٠
المجموع	٤٠٤٠١

وقد اوصى الديوان بضرورة التنسيق والمتابعة مع الجهات ذات العلاقة لإيجاد آلية لمعالجة وتسوية الارصدة اعلاه واطفاءها اصولياً.

سابعاً- الحسابات النقدية:-

بلغ رصيد حساب النقد للموازنتين الجارية والاستثمارية (١٩٠٨٩٩١٢) مليون دينار (تسعة عشر تريليون وتسعة وثمانون مليار وتسعمائة واثنى عشر مليون دينار) كما في ٢٠١٩/١٢/٣١ استناداً لما مثبت في قائمة المركز المالي الموحد (جاري واستثماري) المرافق بالحساب الختامي لجمهورية العراق، وكما موضح في الجدول ادناه:-

الموازنة الجارية مليون دينار	الموازنة الاستثمارية مليون دينار	المجموع مليون دينار
١٦٢٣٥٥٠٠	٢٨٥٤٤١٢	١٩٠٨٩٩١٢

ولدى الهيئة الرقابية المختصة بخصوص ذلك ما يأتي :-

الموازنة الجارية:-

أولًا- بلغ رصيد حساب النقد (١٦٢٣٥٦٥٥) مليون دينار (ستة عشر تريليون ومائتان وخمسة وثلاثون مليار وستمائة وخمسة وخمسون مليون دينار)كما في ٢٠١٩/١٢/٣١ استناداً الى ما مثبت في كشف رقم (١) عملة وودائع / الموازنة الجارية المرافق بالحساب الختامي لجهورية العراق والذي يمثل ما اظهرته موازين المراجعة الختامية لدائرة المحاسبة والادارات الحكومية من ارصدة نقدية في الصندوق او لدى المصارف وبالعملة (العراقية و الاجنبية)، إذ لاحظت الهيئة الرقابية المختصة وجود فرق مقداره (١٥٥) مليون دينار (مائة واربعة وخمسين مليون دينار) عن الرصيد الظاهر في قائمة المركز المالي للموازنة الجارية وكما موضح في ادناه :-

اسم الحساب	الرصيد كما في قائمة المركز المالي/جارية مليون دينار	الرصيد كما في كشف رقم (١) /جارية مليون دينار	الفرق مليون دينار
النقدية	١٦٢٣٥٥٠٠	١٦٢٣٥٦٥٥	١٥٥

وقد اوصى الديوان بالمتابعة الجدية لتصفية المبلغ ومطابقة كشوفات الحساب الختامي وإظهارها بشكل صحيح ودقيق محاسبياً.

ثانيًا– استمرار ظهور رصيد حساب (الرصيد النقدي المدور) في كشف رقم (١) عملة وودائع / الموازنة الجارية مخالفًا لطبيعته المحاسبية بمبلغ مقداره (٣٤٩٣٤٤) مليون دينار (ثلاثمائة وتسعة واربعون مليار وثلاثمائة واربعة واربعون مليون دينار) كما في ٢٠١٩/١٢/٣١ ومدور من سنوات سابقة، في حين بلغ رصيد حساب (الرصيد النقدي المدور) والظاهر في ميزان المراجعة الختامي/ الموازنة الجارية والمعد من قبل وزارة المالية/دائرة المحاسبة – قسم توحيد الحسابات (٧٢٢٤٩٠٩٩) مليون دينار(أثنان وسبعين تريليون ومائتان وتسعة واربعون مليار وتسعة وتسعين مليون دينار).

وقد اوصى الديوان بضرورة دراسة الحساب وإظهاره بشكل دقيق.

الموازنة الاستثمارية: –

بلغ رصيد حساب النقد(٢٤٧٧٩١٠) مليون دينار (اثنان تريليون واربعمائة وسبعة وسبعون مليار وتسعمائة وعشرة مليون دينار) كما في ٢٠١٩/١٢/٣١ استناداً الى ما مثبت في كشف رقم (٣٠) عملة وودائع للموازنة الاستثمارية المرافق بالحساب الختامي لجمهورية العراق والذي يمثل ما اظهرته موازين المراجعة الختامية لدائرة المحاسبة والادارات الحكومية من ارصدة نقدية في الصندوق او لدى المصارف وبالعملة (العراقية والاجنبية)، بفرق مقداره (٣٧٦٥٠٢) مليون دينار (ثلاثمائة وستة وسبعون مليار وخمسمائة واثنين مليون دينار) عن الرصيد الظاهر في قائمة المركز المالي للموازنة الاستثمارية وكما موضح في الجدول ادناه :–

اسم الحساب	الرصيد كما في قائمة المركز المالي/استثمارية مليون دينار	الرصيد كما في كشف رقم (٣٠) /استثمارية مليون دينار	الفرق مليون دينار
النقدية	٢٨٥٤٤١٢	٢٤٧٧٩١٠	٣٧٦٥٠٢

رصيد النقد من العملات الاجنبية: –

بلغ رصيد النقد من العملات الاجنبية كما في ٢٠١٩/١٢/٣١ بموجب كشف عملة وودائع النقدية كشف رقم (١) للحساب الختامي لجمهورية العراق مبلغ قدره (٥٥٩١٨٢٥٩٩٠) الف دينار (خمسة تريليون وخمسمائة وواحد وتسعون مليار وثمانمائة وخمسة وعشرون مليون وتسعمائة وتسعون الف دينار) والظاهر من واقع ميزان المراجعة الختامي لحسابات ادارة النقد بفرق بلغ (736691334) الف دينار (سبعمائة وستة وثلاثين مليار وستمائة وواحد وتسعين مليون وثلاثمائة واربعة وثلاثون الف دينار) عن اجمالي الرصيد الظاهر بموجب كتاب البنك المركزي العراقي للأرصدة النقدية المرقم بالعدد (٢٣٦/٦/٥) في ٢٠٢٠/١/٢٧ الموجه الى وزارة المالية البالغ (٦٣٢٨٥١٧٣٢٤) الف دينار(ستة تريليون وثلاثمائة وثمانية وعشرون مليار وخمسمائة وسبعة عشر مليون وثلاثمائة واربعة وعشرون الف دينار) ما يعادل (٥٣٥٤٠٧٦) الف دولار (خمسة مليار وثلاثمائة واربعة وخمسون مليون وستة وسبعون الف دولار) والذي يمثل مجموع ارصدة حسابات مفتوحة لدى البنك المركزي العراقي التي سبق وان بين قسم ادارة النقد ان رصيد حساب الموجود النقدي من العملات الاجنبية يمثل مجموع ارصدة الحسابات المبينة في الجدول ادناه

اسم الحساب	الرصيد /دولار	ما يعادل الرصيد /دينار
٣٠٠٦٠٠	٤٩٥٥٣٢٩٧٦٨	٥٨٥٧١٩٩٧٨٥٧٧٦
٣٠٠٣٥١	٣٩٨٦٦٣٩٨٦	٤٧١٢٢٠٨٣١٤٥٢
DFI	٨١٨١٦	٩٦٧٠٦٥١٢
المجموع	٥٣٥٤٠٧٥٥٧٠	٦٣٢٨٥١٧٣٢٣٧٤٠

وقد اوصى الديوان بإجراء المطابقات الشهرية والسنوية للحسابات النقدية الخاصة بدائرة المحاسبة.

مطابقات الحسابات المصرفية: –

أولاً –لم تقم وزارة المالية بإعداد المطابقات المصرفية لحسابات الوزارة المفتوحة لدى البنك المركزي العراقي وفقاً للنظام المحاسبي الحكومي اللامركزي (مطابقة حساب المصرف/استمارة محاسبة /٤٤) للسنة المالية موضوع التقرير, استناداً الى كتابي دائرة المحاسبة المرقمين بالعدد (٨٩١٩ و ١٢٧٥٢) في ٤/٧ و ٢٠٢٥/٥/١٢ على التوالي اجابةً على مذكرتينا المرقمتين بالعدد (و/٨٦/٦ و و/٩٩/٦) في ٣/٦ و ٢٠٢٥/٣/٢٧ على التوالي الموجه الى دائرة المحاسبة لتزويدنا بالمطابقات الشهرية للحسابات المصرفية الوزارة المفتوحة لدى البنك المركزي العراقي للسنة /٢٠١٩ اذ تبين ان المطابقة من قبل قسم الحسابات النقدية تتم بالاعتماد على كشوفات حركة الحسابات المصرفية المرسلة من البنك المركزي العراقي للحسابات المصرفية ومطابقتها مع ميزان المراجعة الختامي للقسم، اما الحسابات المصرفية الممسوكة من قبل قسم ادارة النقد فيتم اعتماد كتاب البنك المركزي العراقي فقط لتأييد الارصدة .

وقد اوصى الديوان بضرورة الالتزام بالنظام المحاسبي الحكومي الصادر عن وزارة المالية واجراء المطابقات شهرياً وفي نهاية السنة المالية للحسابات.

ثانياً– بينت كشوفات البنك المركزي العراقي بأن عدد الحسابات المصرفية المفتوحة لصالح وزارة المالية للسنة موضوع التقرير (٢٧) حساب في حين ان كشوفات دائرة المحاسبة اظهرت بإجابتها المرقمة بالعدد (٨٩١٩) في ٢٠٢٥/٤/٧ على مذكرتنا المرقمة بالعدد (و/٨٦/٦) في ٢٠٢٥/٣/٦ الحسابات بعدد (٩) حساب في الحساب الختامي لجمهورية العراق، والكشف ادناه يوضح تلك الحسابات :–

كشف البنك المركزي العراقي			كشف وزارة المالية/ دائرة المحاسبة	
ت	رقم الحساب	عنوان الحساب	رقم الحساب	عنوان الحساب
١	٧٠٠٠٦	سندات التسليم الاجل بالدولار	٧٠٠٠٩	دائرة المحاسبة النقدية / دينار
٢	٧٠٠٠٩	دائرة المحاسبة النقدية / دينار	٧٠٠١٣	تمويل مستحقات المقاولين
٣	٧٠٠١٠	الاتفاقية الصينية بالدينار العراقي	٧٠٠١٤	دعم الامن الغذائي والتنمية / دينار
٤	٧٠٠١٣	تمويل مستحقات المقاولين	٣٠١	مبالغ مصادرة باليورو
٥	٧٠٠١٤	دعم الامن الغذائي والتنمية / دينار	٣٠٠٣٤٩	دائرة المحاسبة النقدية / دولار
٦	٧٠٠١٥	الرواتب	٣٠٠٣٥١	المبالغ المحجوزة للاعتمادات والحوالات بالدولار
٧	٧٠٠١٦	حسابات تشغيلية أخرى	٣٠٠٦٠٠	حساب خاص وزارة المالية
٨	٧٠٠١٨	العائدات غير النفطية /اقليم كوردستان	٣٠١٦٤٠	صندوق تنمية العراق/ دولار
٩	٧٠٠١٩	ايداعات الامانات الضريبية بالدينار	٣٠٠٨٠٠	دعم الامن الغذائي / دولار

كشف البنك المركزي العراقي			كشف وزارة المالية/ دائرة المحاسبة
١٠	٧٠٠٩٣	تسويات الدين الخارجي / دينار كويتي	
١١	٣٠٠٩٩	ايداع الامانات الضريبية المستردة	
١٢	٣٠١	مبالغ مصادرة باليورو	
١٣	٣٠٠٣١٩	ايداع الامانات الضريبية بالدولار	
١٤	٣٠٠٣٤٩	دائرة المحاسبة النقدية / دولار	
١٥	٣٠٠٣٥٠	قرض البنك الدولي	
١٦	٣٠٠٣٥١	المبالغ المحجوزة للاعتمادات والحوالات بالدولار	
١٧	٣٠٠٣٦٠	مبالغ مصادرة بالدولار	
١٨	٣٠٠٣٦٢	مقابل حساب استثمار مبالغ الاتفاقية الصينية / بنك جي بي موركن	
١٩	٣٠٠٤٠٠	ايداع الصادرات النفطية	
٢٠	٣٠٠٦٠٠	حساب خاص وزارة المالية	
٢١	٣٠٠٨٠٠	دعم الامن الغذائي / دولار	
٢٢	٣٠٠٨٠١	منح البنك الدولي	
٢٣	٣٠٠٨٠٣	المنح والتبرعات من مؤسسات اجنبية او قطاع خاص	
٢٤	٣٠١٣٩٦	دائرة المحاسبة النقدية / اعادة اعمار مرقد الامامين العسكريين (ع)	
٢٥	٣٠١٦٤٠	صندوق تنمية العراق/ دولار	
٢٦	٧٠٦٠٠	ايداع الامانات الضريبية المستردة	
٢٧	٢٠٠٢٠٠	وزارة المالية / تخصيصات تمويل فرع أربيل	

مع العرض بأنه تمت مفاتحة البنك المركزي العراقي بموجب كتاب دائرة المحاسبة المرقم بالعدد (٣١٥٤٩) في ٢٠٢٥/١٠/٣٠ للاستعلام عن بعض الحسابات العائدة إلى وزارة المالية، وأجاب البنك المركزي العراقي بموجب كتابه المرقم بالعدد (ح س/١١/٤/٣/٥٣٦٣) في ٢٠٢٥/١١/٢٠ بتوضيح بعض هذه الحسابات.

وقد اوصى الديوان بضرورة استمرار دائرة المحاسبة بمتابعة حسابات وزارة المالية المدارة والمفتوحة لدى البنك المركزي واجراء المطابقات لجميع الحسابات.

ثامناً– الأمانات: –

بلغ رصيد حساب الأمانات للموازنتين الجارية والاستثمارية مبلغ مقداره (٣٧٣٣٨٣١٣) مليون دينار (سبعة وثلاثون تريليون وثلاثمائة وثمانية وثلاثون مليار وثلاثمائة وثلاثة عشر مليون دينار) كما في ٢٠١٩/١٢/٣١، وقد بلغ رصيد حساب الامانات للموازنة الجارية مبلغ مقداره(٢١٢٢٤٤٢٠) مليون دينار (واحد وعشرون تريليون ومائتان واربعة وعشرون مليار واربعمائة وعشرون مليون دينار) أما رصيد حساب الامانات للموازنة الاستثمارية فقد بلغ (١٦١١٣٨٩٣) مليون دينار (ستة عشر تريليون ومائة وثلاثة عشر مليار وثمانمائة وثلاثة وتسعون مليون دينار) ولدى الهيئة الرقابية المختصة بخصوص ذلك ما يأتي :–

الموازنة الجارية: –

أولًا – بلغ رصيد حساب الامانات للموازنة الجارية مبلغ مقداره (٢١٢٢٤٤٢٠) مليون دينار (واحد وعشرون تريليون ومائتان واربعة وعشرون مليار واربعمائة وعشرون مليون دينار) وبارتفاع ما نسبته (٩٪) عن رصيد السنة السابقة والبالغ (١٩٤٨١٣٧٧) مليون دينار (تسعة عشر تريليون واربعمائة وواحد وثمانون مليار وثلاثمائة وسبعة وسبعون مليون دينار) والجدول ادناه يوضح ارتفاع بعض ارصدة الحسابات:–

اسم الحساب	المبلغ /٢٠١٩ (مليون دينار)	المبلغ /٢٠١٨ (مليون دينار)	الفرق (مليون دينار)
امانات الضرائب	٣٤٨١٦٧٧	٣٠٤٩٦٦٨	٤٣٢٠٠٩
امانات اخرى متنوعة	٥٦٦١١٩٤	٤٨٦٨٨١٤	٧٩٢٣٨٠
امانات صندوق الحماية الاجتماعية	١١٠٤٧	٩٠٢٤	٢٠٢٣
امانات التوزيع	٢٦١١١٨	٢١٤٠٩٧	٤٧٠٢١

ثانياً– استمرار ظهور رصيد حساب أمانات (DFI) مخالفًا لطبيعته المحاسبية والبالغ مقدارها (١٨٠٩٧٥٠٥) مليون دينار(ثمانية عشر تريليون وسبعة وتسعون مليار وخمسمائة وخمسة مليون دينار)كما في ٢٠١٩/١٢/٣١، والذي يمثل المبالغ المدفوعة بالدولار من حساب (DFI) والظاهرة في سجلات قسم ادارة النقد عن الاعتمادات المستندية الخاصة بالوزارات والتي سبق ان تم ايداع مبالغها بالدينار العراقي في الحساب المصرفي لوزارة المالية رقم (٧٠٠٠٩) والمقيدة ضمن حساب الامانات في سجلات قسم الحسابات النقدية على الرغم من التأكيدات المستمرة في التقارير السابقة للهيئة الرقابية المختصة وآخرها التقرير المرقم بالعدد (٣٠٥٧٣/٣/٣/٤) في ٢٠٢٥/١١/٢٣ عن الحساب الختامي لجمهورية العراق لسنة/٢٠١٨، علمًا أن دائرة المحاسبة قد وجهت كتابها المرقم بالعدد (٣٩٢١) في ٢٠٢٥/٢/١٢ إلى وزارة النفط لمعالجة الحالة محاسبيًا مع الشركات العائدة لها، وقد اوصى الديوان باستمرار المتابعة مع شركات وزارة النفط ومعالجة الرصيد أصوليًا.

ثالثاً – استمرار ظهور رصيد حساب (امانات توطين الرواتب) وبمبلغ مقداره (٣٨٥٦) مليون دينار (ثلاثة مليار وثمانمائة وستة وخمسون مليون دينار) مخالفة لطبيعتها المحاسبية خلافاً للنظام المحاسبي الحكومي اللامركزي، وقد اوصى الديوان باستمرار المتابعة والتدقيق في الأرصدة المحاسبية ومعالجتها أصوليًا.

الموازنة الاستثمارية: –

أولاً– بلغ رصيد حساب الامانات للموازنة الاستثمارية مبلغ مقداره (١٦١١٣٨٩٣) مليون دينار (ستة عشر تريليون ومائة وثلاثة عشر مليار وثمانمائة وثلاثة وتسعون مليون دينار) وبارتفاع ما نسبته (٨٪) عن رصيد السنة السابقة والبالغ (١٤٩٠٦٢٠٨) مليون دينار (اربعة عشر تريليون وتسعمائة وستة مليار ومائتان وثمانية مليون دينار) والجدول ادناه يوضح ارتفاع بعض ارصدة الحسابات :–

اسم الحساب	المبلغ /٢٠١٩ (مليون دينار)	المبلغ /٢٠١٨ (مليون دينار)	الفرق (مليون دينار)
امانات الضرائب	٣٠٧٣٣٦	٢٩٧٩٩٦	٩٣٤٠
امانات حساب (DFI)	١٧٢٩٣٥٩	١٥٣١٩٦٠	١٩٧٣٩٩
امانات الدوائر الأخرى	١٠٦٧١٢٤	٩٨٣٢٢١	٨٣٩٠٣
امانات التوزيع	٤٩٧٨١	٤٣٩٣٢	٥٨٤٩
امانات المشاريع	٢٧٥٥٩٦٣	١٦٤٩٣٩٠	١١٠٦٥٧٣

ثانياً – بلغ رصيد حساب امانات (DFI) مبلغ مقداره (١٧٢٩٣٥٩) مليون دينار(واحد تريليون وسبعمائة وتسعة وعشرون مليار وثلاثمائة وتسعة وخمسون مليون دينار) كما في ٢٠١٩/١٢/٣١ وبارتفاع نسبته (١٣٪) عن رصيد السنة السابقة البالغ (١٥٣١٩٦١) مليون دينار (واحد تريليون وخمسمائة وواحد وثلاثون مليار وتسعمائة وواحد وستون مليون دينار) وقد لوحظ ظهور أرصدة لهذا الحساب في موازين المراجعة لوحدات الإنفاق بعضها مخالف لطبيعته المحاسبية، مما يؤشر قيام وحدات الانفاق بتوسيط حساب امانات (DFI) ضمن حساباتها خلافاً للنظام المحاسبي الحكومي الذي حدد استخدام هذا الحساب بالأمانات التي تسلم الى حساب (DFI) الممسوك من قبل دائرة المحاسبة / قسم ادارة النقد، وقد قامت دائرة المحاسبة بمفاتحة وزارة النفط بموجب كتابها المرقم بالعدد (٣٩٢١) في ٢٠٢٥/٢/١٢ بالأخذ بملاحظات هذا الديوان بشأن عدم صحة استخدام هذا الحساب في دوائر وشركات وزارة النفط وحثها على الالتزام بالنظام المحاسبي الحكومي وإجراء التسويات القيدية لتصويب الحساب وكما هو مبين في ادناه :-

اسم الدائرة	المبلغ/ دينار
وزارة النفط / الدائرة الادارية والقانونية	٥٣٣٧٧٣٥٠٦٠٥
شركة المشاريع النفطية	٧٩٢٢٩٥٤٢٤٢٠
شركة نفط ميسان	(١١٧٣٤٣٠٤٤٠)
شركة نفط الوسط	(٣٣٠٢١٦٤١٩١)
شركة نفط الشمال	(٩٩٤٠٤٦٤٥٠)
شركة الحفر العراقية	١٣٠٤١٨٤٨٦٥٧
شركة خطوط الانابيب النفطية	٦٥٠٢٥٨٠٧٦
شركة مصافي الوسط	٥٦٧٦٨٣٣٢٦٨٨
شركة مصافي الجنوب	١٣٢٠٤١٢٢٠٠٠
شركة الاستكشافات النفطية	(٩٩٥٢٣٣٨٠٨٦)
شركة نفط ذي قار	(٣٤٥١٢٥٨٥٦٣)
المجموع	١٩٧٣٩٨٢١٦٧١٦

وقد اوصى الديوان باتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجة الرصيد اعلاه وتوجيه وحدات الانفاق بعدم توسيط حساب امانات (DFI) ضمن حساباتها كونه يختص بقسم ادارة النقد في دائرة المحاسبة.

ثالثاً– استمرار ظهور رصيد حسابي أمانات المحاكم و أمانات التنفيذ مخالفين لطبيعتهما المحاسبية كما في ٢٠١٩/١٢/٣١ بمبلغ مقداره (٢٠٣٤) مليون دينار (مليارين واربعة وثلاثين مليون دينار) و(٣٨٣٤٤) مليون دينار (ثمانية وثلاثين مليار وثلاثمائة واربعة واربعين مليون دينار) على التوالي، مع العرض أن وزارة المالية قد فاتحت الأمانة العامة لمجلس الوزراء بموجب كتابها المرقم بالعدد (٢٦٦٨١) في ٢٠٢٤/١٠/١٠ والمجلس الوزاري للاقتصاد بموجب كتابها المرقم بالعدد (٥٨١٠) في ٢٠٢٥/٣/٣ لغرض معالجة الأرصدة المخالفة لطبيعتها المحاسبية وقد أصدرت الأمانة العامة لمجلس الوزراء كتابها المرقم بالعدد (ش.ز.ل/٤/٢٤١٧٨) في ٢٠٢٥/٥/١٢ تضمن تأليف لجنة برئاسة ممثل عن ديوان الرقابة المالية الاتحادي وعضوية المدير العام لدائرة التدقيق والرقابة للأمانة العامة لمجلس الوزراء وممثل عن دائرة المحاسبة ووحدات الإنفاق المعنية.

وقد اوصى الديوان باستمرار المتابعة لغرض تسوية جميع الأرصدة المخالفة لطبيعتها المحاسبية.

رابعاً– استمرار ظهور أرصدة أمانات تخص الموازنة الجارية ضمن كشف الأمانات للموازنة الاستثمارية (كشف رقم (٣٣)) على الرغم من الإشارة إليها في تقارير هذا الديوان السابقة وآخرها التقرير المرقم بالعدد (٣٠٥٧٣/٣/٣/٤) في ٢٠٢٥/١١/٢٣ عن الحساب الختامي لجمهورية العراق لسنة /٢٠١٨ ، وقد بلغ مجموع تلك الأرصدة خلال السنة موضوع التقرير (٥١٦٦٠) مليون دينار (واحد وخمسون مليار وستمائة وستون مليون دينار)، وكما مبين في الجدول ادناه :–

اسم الحساب	الرصيد / دينار
امانات صندوق تقاعد الموظفين	١٨٦٧٠٩٨٤٩٠
امانات صندوق الحماية الاجتماعية	٩٩١٥٨٧١
امانات دعم الحشد الشعبي	٢٥٨٢٦٠٣
امانات التوزيع	٤٩٧٨١٠٥٦٣٠٤
المجموع	٥١٦٦٠٦٥٣٢٦٨

وقد اوصى الديوان بضرورة الوقوف على اسباب ظهور هذه الأرصدة ضمن حسابات الخطة الاستثمارية واتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجتها.

ج – الإقراض: –

اولاً– الاقراض الداخلي: –

(١) بلغ رصيد كشف الاقراض الداخلي رقم (٤) المرافق بالحساب الختامي للسنة موضوع التقرير مبلغًا مقداره (٤٨٨٤٥٧) مليون دينار (اربعمائة وثمانية وثمانين مليار واربعمائة وسبعة وخمسين مليون دينار) وهي ارصدة موقوفة ومدورة من سنوات سابقة لم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها، وتم توجيه مذكرتنا المرقمة بالعدد(و/١٠٧/٦) في ٢٠٢٥/٤/١٠. لبيان اسباب ما جاء اعلاه.

وقد اوصى الديوان بدراسة أسباب موقوفية هذه الأرصدة معالجتها أصوليًا.

(٢) استمرار ظهور أرصدة مخالفة لطبيعتها المحاسبية لم يتم اتخاذ ما يلزم لدراستها ومعالجتها محاسبياً، وتم توجيه مذكرتنا المرقمة بالعدد(و/١٠٧/٦) في ٢٠٢٥/٤/١٠، لبيان اسباب ما جاء اعلاه، وقد اوصى الديوان بدراسة هذه الأرصدة المخالفة لطبيعتها المحاسبية ومعالجتها أصولياً.

ثانياً – الاقراض الخارجي :–

(١) بلغ رصيد كشف الاقراض الخارجي رقم (٥) المرافق بالحساب الختامي للسنة موضوع التقرير (دائناً) بمبلغ مقداره(٢٦٣٧٠) مليون دينار (ستة وعشرين مليار وثلاثمائة وسبعين مليون دينار) بارتفاع ما نسبته (٤٤٪) عن رصيد السنة السابقة البالغ (١٨٢٧٢) مليون دينار(ثمانية عشر مليار ومائتان وأثنان وسبعين مليون دينار)، علماً إن الارصدة الواردة في الكشف هي ارصدة موقوفة ومدورة من سنوات سابقة لم تتخذ وزارة المالية الاجراءات اللازمة لمعالجتها وتسويتها، وتم توجيه مذكرتنا المرقمة بالعدد (و/١٠٦/٦) في ٢٠٢٥/٤/١٠ لبيان اسباب ما جاء اعلاه ، وقد اوصى الديوان بدراسة هذه الأرصدة ومعالجتها أصولياً.

(٢) استمرار ظهور أرصدة مخالفة لطبيعتها المحاسبية لم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفيتها على الرغم من الإشارة إليها في تقاريرنا للسنوات السابقة وكان آخرها تقرير الهيئة الرقابية المختصة المرقم بالعدد (٣٠٥٧٣/٣/٣/٤) في ٢٠٢٥/١١/٢٣ عن الحساب الختامي لجمهورية العراق لسنة/٢٠١٨ ، وتم توجيه المذكرة المرقمة بالعدد (و/١٠٦/٦) في ٢٠٢٥/٤/١٠ لبيان اسباب ما جاء اعلاه، وقد اوصى الديوان باتخاذ الاجراءات اللازمة وتشكيل لجنة من ذوي الاختصاص لتصفية المبالغ المشار اليها في اعلاه.

(٣) استمرار ظهور قرض جمهورية مدغشقر والبالغ رصيده (١١٨٤٢١٠٤) دينار (أحد عشر مليون وثمانمائة واثنان واربعون ألف ومائة واربعة دينار) ضمن كشف الاقراض الاجنبي على الرغم من تسويته خلال سنة/٢٠١٤ وحسب الاتفاقية الموقعة في ٢٠١٤/١١/١٥، إذ سبق وأن تم الإشارة إلى ذلك في تقاريرنا للسنوات السابقة، وقد اوصى الديوان باستمرار المتابعة مع الصندوق العراقي للتنمية الخارجية لتصفية الرصيد أصولياً.

مكافحة الفساد والحد منه

استناداً الى اعمام الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم بالعدد (ش.ز.ل/١/١٠/اعمام/٢٤٧٠٥) في ٢٠٢٤/٥/٢٣ الموجه الى (الوزارات كافة والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات كافة) والذي نص على { تقديم موقف نصف سنوي شامل لإجراءاتها كافة في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه الى ديوان الرقابة المالية الاتحادي معززة بالأوليات والوثائق كافة والاجراءات المأخوذة بشأنها في مجال مكافحة الفساد واللجان التحقيقية ولجان التضمين والاموال المستردة ومحاسبة المقصرين } ، حيث لوحظ ضعف موقف بعض الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات من مكافحة الفساد والحد منه من خلال عدم القيام بحسم كافة الدعاوى الجزائية امام المحاكم ، وادناه كشوفات تبين الموقف من مكافحة الفساد والحد منه :-

١- موقف تقارير ديوان الرقابة المالية الاتحادي الخاصة بالوزارات والتشكيلات التابعة لها والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات:-

اسم الجهة	التشكيل	عدد التقارير الكلية (١)	عدد التقارير غير المستوفية لسنوات سابقة (٢)	عدد التقارير الكلية (٣) (٢+١)	عدد التقارير المستوفية (٤)	عدد التقارير غير المستوفية (٥) (٤-٣)	رقم التقرير	تأريخ التقرير	تسلسل الملاحظة في التقرير
وزارة الصناعة والمعادن	ديوان الوزارة والتشكيلات التابعة لها (الموقف السنوي ٢٠٢٤)	٣٠٣	١٨٢	٤٨٥	١٥٤	٣٣١	٩٧٦٧	٢٠٢٥/٤/١٤	٧
وزارة النفط	شركة مصافي الشمال (ش.ع)	٣	١٦	١٩	-	١٩	٧٤٩٣	٢٠٢٥/٣/١٧	٧
	شركة نفط ذي قار	١٠	٢٣	٣٣	٢	٣١	١٠٧٢٩	٢٠٢٥/٤/٢٣	٧
	معهد التدريب النفطي	٣	٥	٨	٢	٦	٢٣١١٢	٢٠٢٥/٩/٨	٤
	شركة مصافي الشمال	٦	١٩	٢٥	-	٢٥	٢٣١٠٦	٢٠٢٥/٩/٨	٧

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	ديوان الوزارة والتشكيلات التابعة لها (٢٠٢٤)	٣٤	-	٣٤	٢١	١٣	٤٤٨٨	٢٠٢٥/٢/١٦	٥
وزارة العدل	ديوان الوزارة وتشكيلاتها (تخص النصف الأول لسنة/٢٠٢٤)	٢٢	٤٧	٦٩	٢٥	٥٩	٦٦٩٣	٢٠٢٥/٣/٦	٨
وزارة الدفاع	ديوان الوزارة وتشكيلاتها	٢٠	٤٨	٦٨	٦٢	٦	٢٨٢٩٩	٢٠٢٥/١٠/٢٨	٦
وزارة التربية	المديرية العامة لتربية المثنى	٣	١٥	١٨	–	١٨	٤٠٠٢	٢٠٢٥/٢/١٠	٤
	المديرية العامة لتربية الانبار	٢	٢	٤	–	٤	٧٢٨٣	٢٠٢٥/٣/١٣	٧
	ديوان الوزارة والتشكيلات التابعة لها	٦٤	٥٨	١٢٢	٤١	٨١	١١٥٦٤	٢٠٢٥/٥/٤	٨
وزارة الصحة (٢٠٢٤)	دائرة صحة محافظة المثنى	١٩	١	٢٠	١٤	٦	٣٥٣٤	٢٠٢٥/٢/٤	(٥)
	دائرة صحة محافظة الانبار	١٣	٤	١٧	–	١٧	٥١٦٢	٢٠٢٥/٢/٢٣	(٧)
	ديوان الوزارة والدوائر المرتبطة في مقر الوزارة	٣٢٩	١٣٥	٤٦٤	٣٦١	١٠٣	٦٧٥١	٢٠٢٥/٣/٩	(٧)
	دائرة صحة بغداد / الرصافة	٤٤	١٦	٥٨	٢	٥٦	٦٩٥٣	٢٠٢٥/٣/١١	(٧)
	دائرة العيادات الطبية الشعبية	٧	٨	١٥	–	١٥	٩٥٧٠	٢٠٢٥/٤/١٣	(٨)
	الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية	٤٩	١٥	٦٤	٤٧	١٧	٢٠٦٥١	٢٠٢٥/٨/١١	٢-ز
	دائرة صحة نينوى	١١	–	١١	٧	١	٢١١١٩	٢٠٢٥/٨/١٩	(٦)
	دائرة صحة صلاح الدين	٥	١	٦	٤	٢	٢٢٩٧٦	٢٠٢٥/٩/٧	(٧)
	دائرة صحة البصرة	٢٣	–	٢٣	–	–	٣٠٦٩٨	٢٠٢٥/١١/٢٤	(٥)
	دائرة صحة كربلاء	١٩	٣٣	٥٢	٥٠	٢	٥٧٨٨	٢٠٢٥/٢/٢٧	(٥)
وزارة الكهرباء	ديوان الوزارة والتشكيلات التابعة لها	٥١٤	٥٧٩	١٠٩٣	٨٨٥	٢٠٨	٧٨٢٥	٢٠٢٥/٣/٢٠	(٧)
	الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية	–	٤٥	٤٥	–	٤٥	٢٧٧٣٨	٢٠٢٥/١٠/٢٢	٣
وزارة الداخلية	ديوان الوزارة (النصف الأول/٢٠٢٤)	١٥	٧	٢٢	٤	١٨	١٢٢٤	٢٠٢٥/١/١٤	(٨)
وزارة التجارة	ديوان الوزارة وتشكيلاتهاوز	٥٩	٢٤٢	٣٠١	١٠	٢٩١	٢٦٧٥٢	٢٠٢٥/١٠/١٣	٨
وزارة الشباب والرياضة	ديوان الوزارة	٥	١٤	١٨	١٤	٤	٢٤٩٩٧	٢٠٢٥/٩/٢٥	(٦)
محافظة البصرة	ديوان محافظة البصرة (النصف الأول/٢٠٢٤)	١٥	٧	٢٢	٤	١٨	١٢٢٤	٢٠٢٥/١/١٤	(٨)
جهات مستقلة	سلطة الطيران المدني (٢٠٢٤)	٧	لا يوجد	٧	لا يوجد	٧	٦١٦٢	٢٠٢٥/٣/٣	٥

وزارة المالية	ديوان الوزارة وتشكيلاتها	٢٨٥	٤٠٦	٦٩١	١١١	٥٨٠	١١٨٧٧	٢٠٢٥/٥/٦	٨
جهات مستقلة	المصرف العراقي للتجارة	٧(تخص السنة/٢٠ ٢٤)	–	٧		١	٦٠٥	٢٠٢٥/١/٩	٥
محافظة بغداد	ديوان المحافظة (نصف سنوي ٢٠٢٤)	٢٣	٢٣	٤٦	٧	٣٥	٧٥٣٢	٢٠٢٥/٣/١٨	٧
	ديوان المحافظة (نصف سنوي ٢٠٢٥)	٤	٢٧	٣١	١	٣٠	٢١٤٦٧	٢٠٢٥/٨/٢١	٦

٢– أدناه جدول بعدد المبادرات في مجال مكافحة الفساد والحد منه: –

اسم الجهة	التشكيل	عدد المبادرات الكلية المقرة	عدد المبادرات المنفذة	عدد المبادرات قيد التنفيذ	رقم التقرير	تأريخ التقرير	تسلسل الملاحظة في التقرير
وزارة الصناعة والمعادن	شركة ديالى العامة (سنوي ٢٠٢٤)	لا توجد	لا توجد	لا توجد	٨١٦٤	٢٠٢٥/٣/٢٤	٥
	شركة أور العامة	٦	٤	٢	٢٤٦٦٥	٢٠٢٥/٩/٢٣	٣
وزارة النفط	معهد التدريب النفطي	١٥	١٣	٢	٢٣١١٣	٢٠٢٥/٩/٨	٥
	شركة مصافي الشمال	٢٥	٢٥	–	٢٣١٠٦	٢٠٢٥/٩/٨	٨
وزارة العدل	ديوان الوزارة وتشكيلاتها	٥٧	٤٩	٨	٦٦٩٣	٢٠٢٥/٣/٦	(٩–أ)
وزارة الدفاع	ديوان الوزارة وتشكيلاتها	(٦٠)– (٥٤٨٠)تخص مديرية الرقابة والتدقيق	٤٥ ٥٤٨٠	١٥ ٠	٨٦١٥	٢٠٢٥/٣/٢٧	٨
وزارة التربية	المديرية العامة لتربية المثنى	٣٧	١	٠	٤٠٠٢	٢٠٢٥/٢/١٠	(٥)
وزارة الصحة (٢٠٢٤)	ديوان الوزارة والدوائر المرتبطة في مقر الوزارة	٨٣٦	٧٧٦	٦٠	٦٧٥١	٢٠٢٥/٣/٩	(٨)
	دائرة صحة المثنى	٠	٠	٠	٣٥٣٤	٢٠٢٥/٢/٤	(٦)
	دائرة صحة ذي قار				٢٧١٦	٢٠٢٥/١/٢٨	(٣)
	دائرة صحة محافظة ميسان				٥٥٩٢	٢٠٢٥/٢/٢٦	(٨)
	دائرة صحة محافظة البصرة				٣٠٦٩٨	٢٠٢٥/١١/٢٤	(٤)

	دائرة صحة صلاح الدين			٦٨٦٥	٢٠٢٥/٣/١٠	(٨)
	الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية	٧	٧	٠	٢٠٦٥١	٢٠٢٥/٨/١١	٢-ح
	دائرة صحة نينوى	٠	٠		٢١١١٩	٢٠٢٥/٨/١٩	(٧)
	دائرة صحة صلاح الدين	٦	٦		٢٢٩٧٦	٢٠٢٥/٩/٧	(٨)
	دائرة صحة الانبار	١١٨	١١٨		٥١٦٢	٢٠٢٥/٢/٢٣	(٨)
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	المعهد التقني في بعقوبة	٠	٠	٠	٧٩٤٧	٢٠٢٥/٣/٢٣	(٢)
	جامعة نينوى	٢٤	٢٤	٠	١٩٥٧١	٢٠٢٥/٧/٣١	(٥)
	الجامعة التقنية الشمالية	١٦	٠	٠	٢٠٠٤٢	٢٠٢٥/٨/٥	(٤)
	جامعة الحمدانية	١٣	١٣	٠	٢٠٠٢٢	٢٠٢٥/٨/٥	(٥)
	جامعة تلعفر	١٠	٧	٣	٢٠٣٨٢	٢٠٢٥/٨/٧	(٢)
	جامعة الموصل	٣٧	٣١	٦	٢٠٦٦٩	٢٠٢٥/٨/١٢	(٨)
	الجامعة العراقية	٥٦	٤٢	١٤	٢١١٥٣	٢٠٢٥/٨/١٩	(٩)
	الجامعة التكنولوجية	٥	٥	٠	٢١٦٣٩	٢٠٢٥/٨/٢٤	(٦)
	جامعة الانبار	٣٤	٣٤	٠	٢٣٣٧٢	٢٠٢٥/٩/١٠	(٧)
وزارة الداخلية	ديوان الوزارة (النصف الأول/٢٠٢٤)	لم تذكر	–	–	١٢٢٤	٢٠٢٥/١/١٤	–
	مديرية الاتصالات والنظم المعلوماتية (النصف الأول/٢٠٢٥)	١٤	١٤	–	٢٤٨١٩	٢٠٢٥/٩/١٧	(٨)
محافظة البصرة	ديوان الوزارة (النصف الأول/٢٠٢٤)	لم تذكر	–	–	١٢٢٤	٢٠٢٥/١/١٤	–
مستقلة	سلطة الطيران المدني	لا توجد	لا توجد	لا توجد	٦١٦٢	٢٠٢٥/٣/٣	٦

مستقلة	هيئة الاعلام والاتصالات مستقلة	لا توجد	لا توجد	لا توجد	٦٢٧٦	٢٠٢٥/٣/٤	٧
محافظة بغداد	ديوان المحافظة (نصف سنوي ٢٠٢٤)	١٥١	١٣٩	٢٤	٧٥٣٢	٢٠٢٥/٣/١٨	٨
	ديوان المحافظة (نصف سنوي ٢٠٢٥)	٢١٩	١٨٨	٣١	٢١٤٦٧	٢٠٢٥/٨/٢١	٧

٣- ضعف اعداد الموظفين المشاركين بالدورات التدريبية الخاصة بتطوير كفاءة اداء الموظفين في مجال مكافحة الفساد والحد منه لسنة / ٢٠٢٥، خلافاً للفقرة (٦) من اعمام الامانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة القانونية المشار اليه انفاً والتي تضمنت (تكثيف الجهود في مجال تحديد المواطن الاكثر عرضة للفساد، واعداد منهاج تدريبي ملائم للموظفين في مجال مكافحة الفساد بالتنسيق بينكم وديوان الرقابة المالية الاتحادي وهيئة النزاهة الاتحادية والمراكز التدريبية المتخصصة في هذا المجال) ، وكما مبين في الجدول ادناه :-

اسم الجهة	التشكيل	عدد الموظفين الكلي (١)	عدد الموظفين المتدربين (٢)	عدد الموظفين غير المتدربين (٣) (١-٢)	رقم التقرير	تأريخ التقرير	تسلسل الملاحظة في التقرير
وزارة الصناعة والمعادن	شركة أور العامة (نصف سنوي ٢٠٢٥)	١٨٦١	٢٠	١٨٤١	٢٤٦٦٥	٢٠٢٥/٩/٢٣	٦
وزارة النفط	ديوان الوزارة والتشكيلات التابعة لها	١٤٨٢٢٥	١٥٥٤٧	١٣٢٦٧٨	٧٨٢٧	٢٠٢٥/٣/٢٠	٨
	معهد التدريب النفطي	٣٦٨	١٩٧	١٧١	٢٣١١٢	٢٠٢٥/٩/٨	٨
	شركة مصافي الشمال	٨٣٨٦	٤٧٥	٧٩١١	٢٣١٠٦		١١
	شركة مصافي الجنوب	٨٢٨٦	٥٩١	٧٦٩٥	٣١٩٦٤	٢٠٢٥/١٢/٧	٧
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	ديوان الوزارة والتشكيلات التابعة لها (٢٠٢٤)	٩٣٠٤	١٣٤٧	٧٩٥٧	٤٤٨٨	٢٠٢٥/٢/١٦	٩
وزارة العدل	ديوان الوزارة (البيانات تخص النصف الأول لسنة/٢٠٢٤)	١٠٠١٨	٢٣٥١	٧٦٦٧	٦٦٩٣	٢٠٢٥/٣/٦	(٢-هـ)
وزارة التربية	المديرية العامة لتربية محافظة المثنى	٢٥٣٤٣	١٢٦٠	٢٤٠٨٣	٤٠٠٢	٢٠٢٥/٢/١٠	٧

	المديرية العامة لتربية محافظة بابل	٦٢٨٧٢	٦٤٦٨	٥٦٤٠٤	٥٨٥٨	٢٠٢٥/٢/٢٧	٥
	المديرية العامة لتربية محافظة كربلاء المقدسة	٣٣٥١٣	١٤٧٦	٣٢٠٣٧	٥٧٩٣	٢٠٢٥/٢/٢٧	٩
	المديرية العامة لتربية محافظة القادسية	٥٨٣٢٦	١١٢١٠	٤٧١١٦	٥٦٢٢	٢٠٢٥/٢/٢٦	١١
	ديوان الوزارة والدوائر المرتبطة في مقر الوزارة	٤٢٧٤٢٦	٤٨٢٧١	٣٧٩١٥٥	٦٧٥١	٢٠٢٥/٣/٩	(١١)
وزارة الصحة	دائرة صحة المثنى	٧٩١١	٧٧٥	٧١٣٦	٣٥٣٤	٢٠٢٥/٢/٤	(٨)
	دائرة صحة ذي قار	٣٥١٨٢	٣٩٦	٣٤٧٨٦	٢٧١٦	٢٠٢٥/١/٢٨	(٦)
	دائرة صحة كربلاء المقدسة	٢٣٢٠١	١٩٦٥	٢١٢٣٦	٥٧٨٨	٢٠٢٥/٢/٢٧	(٦)
	دائرة صحة محافظة ميسان	١٠٨٥٦	١٦٠٠	٩٢٥٦	٥٥٩٢	٢٠٢٥/٢/٢٦	(١١)
	دائرة صحة محافظة الانبار	١٠٠٨٠	٣٠٤٨	٧٠٣٢	٥١٦٢	٢٠٢٥/٢/٢٣	(١١)
	دائرة صحة محافظة البصرة	٢٦٥٢٢	٦٧٨	٢٥٨٤٤	٣٠٦٩٨	٢٠٢٥/١١/٢٤	(٦)
	دائرة صحة بغداد / الكرخ	39713	118	39595	9343	٢٠٢٥/٤/١٠	(١٢)
	الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية	2180	126	2054	٢٠٦٥١	٢٠٢٥/٨/١١	٢-ك
	دائرة صحة نينوى	11628	3790	7838	٢١١١٩	٢٠٢٥/٨/١٩	(١٠)
	دائرة صحة صلاح الدين	25758	1719	24039	٢٢٩٧٦	٢٠٢٥/٩/٧	(١١)
وزارة الداخلية	ديوان الوزارة (النصف الأول/٢٠٢٤)	٨٣	٣٨	٤٥	١٢٢٤	٢٠٢٥/١/١٤	(١١)
	ديوان الوزارة والتشكيلات التابعة لها (النصف الأول/٢٠٢٥)	٣١٠٩٠	٣٢٩	٣٠٧٦١	٢٤٨١٩	٢٠٢٥/٩/١٧	(١٢)
وزارة التجارة	ديوان الوزارة وتشكيلاتها	١٦٣٨٠	٢١٣٥	١٤٢٤٥	٢٦٧٥٢	٢٠٢٥/١٠/١٣	١٢

وزارة الشباب والرياضة	ديوان الوزارة	٧٤٥	١٤٧	٥٩٨	٢٤٩٩٧	٢٠٢٥/٩/٢٥	(١٠)
محافظة البصرة	ديوان المحافظة (النصف الأول/٢٠٢٤)	٨٣	٣٨	٤٥	١٢٢٤	٢٠٢٥/١/١٤	(١١)
	ديوان محافظة البصرة والتشكيلات التابعة لها (النصف الأول/٢٠٢٥)	٣١٠٩٠	٣٢٩	٣٠٧٦١	٢٤٨١٩	٢٠٢٥/٩/١٧	12
مستقلة	سلطة الطيران المدني	–	–	لا يوجد تدريب	٦١٦٢	٢٠٢٥/٣/٣	٩
مستقلة	ديوان امانة بغداد	28515	1506	27009	٢٤٧٠١	٢٠٢٥/٩/٢٣	9
وزارة المالية	ديوان الوزارة وتشكيلاتها (البيانات تخص السنة/٢٠٢٤)	٣٠٥٦٢(لسنة/٢٠٢٤)	٣١٦٨	٢٧٣٩٤	١١٨٧٧	٢٠٢٥/٥/٦	١٢
مستقلة	هيئة الاعلام والاتصالات مستقلة	٨٧٢	٢٢	٨٥٠	٦٢٧٦	٢٠٢٥/٣/٤	(٩)
محافظة بغداد	ديوان المحافظة (نصف سنوي ٢٠٢٤)	١٣٠٧٤	٢١٥٨	٨٥٣٠	٧٥٣٢	٢٠٢٥/٣/١٨	١١
	ديوان المحافظة (نصف سنوي ٢٠٢٥)	١٣١٢٩	٢١٨٧	١٠٠٥١	٢١٤٦٧	٢٠٢٥/٨/٢١	٨

٤– لم يتم تزويد الهيئات الرقابية المختصة بالأوليات التي تضمنتها استمارة الموقف من مكافحة الفساد والحد منه وادناه جدول يبين أهم الملاحظات:–

اسم الجهة	التشكيل	الاوليات التي لم يتم تزويد الهيئات الرقابية المختصة بها	رقم التقرير	تأريخ التقرير	تسلسل الملاحظة في التقرير
وزارة الصناعة والمعادن	الشركة العامة لصناعة الاسمدة الجنوبية (لسنة ٢٠٢٤)	لم تقم الشركة بإرفاق وتقديم الاوليات والوثائق المؤيدة لصحة المعلومات الواردة باستمارات التقييم المرافقة بكتاب الشركة المرقم (٤٠٤٤/١١/٢١) في ٢٠٢٥/٤/٧ على الرغم من تأكيدات الهيئة الرقابية المختصة المستمرة واخرها كتاب دائرة تدقيق المنطقة الثانية المرقم (٦٤٨٨) في ٢٠٢٥/٣/٥ خلافاً للفقرة رقم (١) من كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (ق/٢/٣/١٠٦/٢٣١٥١) في ٢٠٢٣/٥/٢٣ وكتاب ديوان الرقابة المالية الاتحادي ذي العدد (٢٨١٧/٢/٢) في ٢٠٢٤/١/٣٠ الخاص بمتطلبات والية اعداد استمارة الموقف الفصلي لمكافحة الفساد اللذان تضمنا (تقديم الموقف من مكافحة الفساد والحد منه الى ديوان الرقابة المالية الاتحادي معزز بالأوليات والوثائق كافة) وكما مبين ادناه:–	٩٨٦٩	٢٠٢٥/٤/١٥	٢

		• اللجان التحقيقية المؤلفة وفق قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (١٤) لسنة / ١٩٩١ (المعدل) • المبالغ المحكوم بدفعها وفق قرارات المحاكم الى الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات • الدعاوى الجزائية المتابعة امام المحاكم المختصة بالنظر بقضايا النزاهة • تقارير ديوان الرقابة المالية الاتحادي • المبادرات • ادلة العمل الارشادية • تدريب العاملين وقد اوصى الديوان بتقديم كافة الاوليات والوثائق المؤيدة لصحة المعلومات الواردة باستمارات التقييم.			
وزارة النفط	معهد التدريب النفطي / بيجي	لم يقم المعهد بتزويد الهيئة الرقابية المختصة بالمعلومات المتعلقة بـ (اسم المشترك ، العنوان الوظيفي ، مدة الدورة ، مكان اقامة الدورة) خلافاً للفقرة (ثالثاً) من متطلبات والية اعداد استمارة موقف مكافحة الفساد التي تم اعمامها بموجب كتاب ديوان الرقابة المالية الاتحادي / دائرة الشؤون الفنية والدراسات المرقم (٢٨١٧) في ٢٠٢٤/١/٣٠ المتضمنة الاوليات الواجب ارفاقها مع الاستمارة مما تعذر على الهيئة الرقابية المختصة التحقق من صحة المعلومات الواردة في الاستمارة ، وقد اوصى الديوان ارفاق كافة الاوليات مع الاستمارات المقدمة .	٧٣٤٨	٢٠٢٥/٣/١٣	٦-ب
	شركة ناقلات النفط العراقية	لم تقم الشركة بإرفاق وتقديم الاوليات والوثائق المؤيدة لصحة المعلومات الواردة باستمارات التقييم المرافقة بكتاب قسم الرقابة والتدقيق الداخلي المرقم (٢٩٧) في ٢٠٢٥/٤/٩ على الرغم من تأكيدات الهيئة الرقابية المختصة المستمرة واخرها كتاب دائرة تدقيق المنطقة الثانية المرقم (٦٤٨٨) في ٢٠٢٥/٣/٥ خلافاً للفقرة رقم (١) من كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (ق/٢/٣/١٠٦/٢٣١٥١) في ٢٠٢٣/٥/٢٣ وكتاب ديوان الرقابة المالية الاتحادي ذي العدد (٢/٢/٢٨١٧) في ٢٠٢٤/١/٣٠ الخاص بمتطلبات والية اعداد استمارة الموقف الفصلي لمكافحة الفساد اللذان تضمنا (تقديم الموقف من مكافحة الفساد والحد منه الى ديوان الرقابة المالية الاتحادي معزز بالأوليات والوثائق كافة) وكما مبين ادناه:- • اللجان التحقيقية المؤلفة وفق قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (١٤) لسنة / ١٩٩١ (المعدل) • المبالغ المحكوم بدفعها وفق قرارات المحاكم الى الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات • الدعاوى الجزائية المتابعة امام المحاكم المختصة بالنظر بقضايا النزاهة • تقارير ديوان الرقابة المالية الاتحادي • تدريب العاملين وقد اوصى الديوان بتقديم كافة الاوليات والوثائق المؤيدة لصحة المعلومات الواردة باستمارات التقييم.	٩٨٧٠	٢٠٢٥/٤/١٥	٢
وزارة العدل	ديوان الوزارة وتشكيلاتها (البيانات تخص	-عدم مطابقة الأعداد المثبتة في الاستمارة الموحدة للوزارة مع استمارات دوائر الوزارة. -لم يتم تزويد الهيئة الرقابية المختصة بكافة الأوليات الخاصة بدوائر الوزارة وتشكيلاتها مثل(مكتب الوزير ،دائرة التسجيل العقاري ودائرة الإصلاح العراقية، دائرة رعاية القاصرين، دائرة الكتاب العدول).	٦٦٩٣	٢٠٢٥/٣/٦	-(٢-أ،ب، ج،د،هـ) - (٣-ب)

	النصف الثاني لسنة/٢٠٢٤)				
وزارة الدفاع	ديوان الوزارة وتشكيلاتها	–عدم ارفاق كافة الأوليات الخاصة باللجان والمجالس التحقيقية ولا سيما اللجان والمجالس قيد الإنجاز وبما يعكس صورة واضحة عن دقة عدد اللجان والمجالس التحقيقية المثبت في استمارة موقف مكافحة الفساد إذ لم يتأييد للهيئة الرقابية المختصة إن تلك اللجان تشمل جميع اللجان التحقيقية المشكلة في الوحدات العسكرية والتوابع الأخرى للوزارة .	٢٨٢٩٩	٢٠٢٥/١٠/٢٨	(١–أ)
	ديوان الوزارة وتشكيلاتها (للنصف الأول لسنة/٢٠٢٥)	– عدم دقة البيانات المثبتة في استمارة موقف مكافحة الفساد إذ أظهر الموقف إنه لا توجد لجان تضمين خلال النصف الأول لعام/٢٠٢٥ في حين تضمنت الأوليات المرفقة طي كتاب دائرة الادعاء العسكري العام المرقم (الوقاية/٤/٥٧٨٥) في ٢٠٢٥/١٠/١٣ إجابة على مذكرة هيئة الرقابة المالية المرقمة (١٦٥) في ٢٠٢٥/٩/٢٨ وجود عدد من لجان التضمين خلال عام/٢٠٢٥. – عدم دقة البيانات المثبتة في استمارة موقف مكافحة الفساد إذ أظهر الموقف إنه لا توجد دعاوى خلال النصف الأول لعام/٢٠٢٥ في حين تضمنت الأوليات المرفقة طي كتاب دائرة الادعاء العسكري العام المرقم (الوقاية/٤/٥٧٨٥) في ٢٠٢٥/١٠/١٣ إجابة على مذكرة هيئة الرقابة المالية المختصة المرقمة (١٦٥) في ٢٠٢٥/٩/٢٨ وجود عدد من الدعاوى المختصة في قضايا النزاهة خلال عام/٢٠٢٥ . – عدم دقة البيانات الخاصة بعدد تقارير ديوان الرقابة المالية المثبتة في موقف مكافحة الفساد. – تزويد هذا الديوان بكتب إجابة على التقارير الرقابية هي ضمن فترات سابقة وليست ضمن الفترة موضوع البحث (النصف السنوي الأول لسنة/٢٠٢٥). – لم يتم استيفاء التقارير الرقابية الصادرة عن هذا الديوان خلافاً لما جاء بأعمام الأمانة العامة لمجلس الوزراء/الدائرة القانونية المرقم (٢٣١٥١) في ٢٠٢٣/٥/٢٣ بشأن معالجة وتصفية الملاحظات المثبتة في تقارير ديوان الرقابة المالية الاتحادي.			٢ (٥–أ) (٦–أ) (٦–ب) (٦–ج)
وزارة الصحة	دائرة صحة محافظة ميسان	لم تقم الدائرة بتزويد الهيئة الرقابية المختصة بكافة الاوليات (كحد ادنى) المعززة للاستمارة المعممة بموجب اعمام الامانة العامة لمجلس الوزراء المشار اليها انفاً والتي هي ضمن متطلبات استمارة موقف مكافحة الفساد ، وقد اوصى الديوان ضرورة تزويده بكافة الاوليات المعززة للاستمارة	٥٥٩٢	٢٠٢٥/٢/٢٦	(١٢)
	الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزما ت الطبية	تأخر الشركة في تقديم موقف مكافحة الفساد والاوليات للفترة من (١/١ولغاية ٢٠٢٥/٦/٣٠) في الموعد المحدد إذ تم تقديمه الى هيئة الرقابة المالية بتاريخ ٢٠٢٥/٧/١٣،خلافاً للفقرة (١) من اعمام الامانة العامة لمجلس الوزراء /الدائرة القانونية ذي العدد(٢٣١٥١) في ٢٠٢٣/٥/٢٣، وقد أوصى الديوان بتقديم الاستمارات بموعدها مستقبلاً	٢٠٦٥١	٢٠٢٥/٨/١١	(١)
وزارة الداخلية	ديوان الوزارة	– قدمت الوزارة الموقف نصف سنوي الأول لسنة/٢٠٢٤على مستوى مركز الوزارة دون ان يشمل التشكيلات التابعة. – لم تقم الوزارة بإرفاق الاوليات والوثائق كافة والاجراءات المأخوذة بصددها واوليات اللجان التحقيقية ولجان التضمين مع استمارة الموقف نصف السنوي لمكافحة الفساد والحد منه.	١٢٢٤	٢٠٢٥/١/١٤	–(١–ب) –(٢)

		– قدمت الوزارة الموقف نصف السنوي الأول لسنة /٢٠٢٥ على مستوى مركز الوزارة دون ان يشمل التشكيلات التابعة لها. – قدمت الوزارة الموقف النصف سنوي الثاني لسنة /٢٠٢٤ على مستوى مركز الوزارة.	٢٤٨١٩	٢٠٢٥/٩/٢٤	–(١–أ) –(١–ب)
وزارة التجارة	ديوان الوزارة وتشكيلاتها	–لم يتم تضمين الاستمارة الموقف النصف سنوي لسنة/٢٠٢٥ إجراءات القضاء على ظواهر الفساد والحد منه.	٢٦٧٥٢	٢٠٢٥/١٠/١٣	١٠
		–عدم قيام بعض التشكيلات التابعة للوزارة بوضع أدلة ارشادية خلال النصف الأول لسنة/٢٠٢٥.			١١
وزارة التخطيط	ديوان الوزارة والتشكيلات التابعة لها	لم يتم تزويد الهيئة الرقابية المختصة بما يؤيد قيام وزارة التخطيط ولغاية تأريخ اعداد التقرير الرقابي بالإجابة على ملاحظات الهيئة الرقابية المختصة المؤشرة في التقرير الرقابي للنصف الاول لعام / ٢٠٢٤ والمشار اليها في متن التقرير رغم مرور المدة القانونية المحددة للإجابة بموجب تقرير ديوان الرقابة المالية المشار اليه آنفاً، وقد اوصى الديوان بضرورة الاجابة على تقارير الديوان ضمن التوقيتات المحددة .	١٠٧٨٣	٢٠٢٥/٤/٢٣	(١١)
محافظة البصرة	ديوان محافظة البصرة	– قدمت محافظة البصرة الموقف نصف سنوي الأول لسنة/٢٠٢٤على مستوى مركز محافظة البصرة دون ان يشمل التشكيلات التابعة. – لم تقم محافظة البصرة بإرفاق الاوليات والوثائق كافة والاجراءات المأخوذة بصددها واوليات اللجان التحقيقية ولجان التضمين مع استمارة الموقف نصف السنوي لمكافحة الفساد والحد منه.	١٢٢٤	٢٠٢٥/١/١٤	–(١–ب) –(٢)
		– قدمت محافظة البصرة الموقف نصف السنوي الأول لسنة /٢٠٢٥ على مستوى مركز محافظة البصرة دون ان يشمل التشكيلات التابعة لها. – قدمت محافظة البصرة الموقف النصف سنوي الثاني لسنة /٢٠٢٤ على مستوى مركز الوزارة.	٢٤٨١٩	٢٠٢٥/٩/٢٤	–(١–أ) –(١–ب)
وزارة النقل	ديوان الوزارة والتشكيلات التابعة لها	عدم قيام الوزارة بتقديم الموقف السنوي شامل لجميع التشكيلات التابعة لها وبيان اجراءاتها في مجال مكافحة الفساد وكما مبين في ادناه التشكيلات التي لم يرسل اجراءات مكافحة الفساد فيها: – أولاً–الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية. ثانياً–الشركة العامة لإدارة المطارات والملاحة الجوية. ثالثاً–الشركة العامة لموانئ العراق. رابعاً–الهيئة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي.	٤٧٥٥	٢٠٢٥/٢/١٨	(١–أ) تحقيق
وزارة المالية	ديوان الوزارة وتشكيلاتها (البيانات تخص السنة/٢٠ ٢٤)	–عدم تطابق بعض الأرقام للمعلومات المثبتة في بعض محاور استمارة مكافحة الفساد لسنة/٢٠٢٤ممايؤشرعدم دقة المعلومات والبيانات المقدمة.	١١٨٧٧	٢٠٢٥/٥/٦	١
جهات مستقلة	المصرف العراقي للتجارة	–عدم تثبيت عدد اللجان التحقيقية وفق قانون التضمين رقم (٣١لسنة/٢٠١٥). –لم يتم تثبيت المبالغ المحكوم بدفعها وفق قرارات المحاكم –تم إدراج كتاب المصرف الى هيئة النزاهة المرقم (٠٠٠١/١٦٦٧٨)في٢٠٢٤/٥/١٥بخصوص (تطبيق الاستراتيجية	٦٠٥	٢٠٢٥/١/٩	– – ٧

		الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد)كظاهرة على الرغم من انه لا يمثل ظاهرة فساد للمصرف. -عدم ادراج عدد الموظفين الكلي وعدد المتدربين وغير المتدربين لسنة/٢٠٢٤.			٩

وزارة العدل	ديوان الوزارة وتشكيلاتها	لم يتم تحديد ظواهر الفساد واجراءات القضاء عليها لأغلب تشكيلات الوزارة	–	٦٦٩٣	٢٠٢٥/٣/٦	(١١)
وزارة الدفاع	ديوان الوزارة والتشكيلات التابعة لها	٣٢	–	٨٦١٥	٢٠٢٥/٣/٢٧	٩
وزارة الصحة	ديوان الوزارة والدوائر المرتبطة في مقر الوزارة	٢٦١	٢٦٧	٦٧٥١	٢٠٢٥/٣/٩	(٩)
	دائرة صحة محافظة ميسان	لا توجد إجراءات	لا توجد إجراءات	٥٥٩٢	٢٠٢٥/٢/٢٦	(٩)
	دائرة صحة محافظة البصرة			٣٠٦٩٨	٢٠٢٥/١١/٢٤	(٤)
	دائرة صحة صلاح الدين			٦٨٦٥	٢٠٢٥/٣/١٠	(٩)
	دائرة صحة بغداد / الرصافة			6953	٢٠٢٥/٣/١١	(٩)
	الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية			٢٠٦٥١	٢٠٢٥/٨/١١	٢–ط
	دائرة صحة نينوى			٢١١١٩	٢٠٢٥/٨/١٩	(٨)
	دائرة صحة صلاح الدين	3	3	٢٢٩٧٦	٢٠٢٥/٩/٧	(٩)
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	جامعة الموصل	لا توجد إجراءات	لا توجد إجراءات	٥٥٧١	٢٠٢٥/٢/٢٥	(٩)
	جامعة البصرة للنفط والغاز			6528	٢٠٢٥/٣/٥	(٤)
	جامعة ديالى			7590	٢٠٢٥/٣/١٨	(٩)
	المعهد التقني في بعقوبة			٧٩٤٧	٢٠٢٥/٣/٢٣	(٣)
	الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة			8292	٢٠٢٥/٣/٢٥	(٣)
	جامعة بغداد			١٠٥٨٧	٢٠٢٥/٤/٢٢	(٩)
	جامعة نينوى			١٩٥٧١	٢٠٢٥/٧/٣١	(٦)
	الجامعة التقنية الشمالية			20042	٢٠٢٥/٨/٥	(٥)
	جامعة الحمدانية	1	1	٢٠٠٢٢	٢٠٢٥/٨/٥	(٦)
	جامعة تلعفر	لا توجد إجراءات	لا توجد إجراءات	20382	٢٠٢٥/٨/٧	(٣)

	جامعة الموصل			20669	٢٠٢٥/٨/١٢	(٩)
	الجامعة العراقية	4	4	٢١١٥٣	٢٠٢٥/٨/١٩	(٩)
	الجامعة التكنولوجية	1	لا توجد إجراءات	٢١٦٣٩	٢٠٢٥/٨/٢٤	(٦)
	جامعة الانبار	6	6	٢٣٣٧٢	٢٠٢٥/٩/١٠	(٨)
وزارة الداخلية	ديوان الوزارة (النصف الأول/٢٠٢٤)	لم تحدد الوزارة ظواهر الفساد المشخصة من قبلها	لم تحدد	١٢٢٤	٢٠٢٥/١/١٤	(٩)
	ديوان الوزارة والتشكيلات التابعة لها (النصف الأول/٢٠٢٥)	٥٥٦	١- رصد ظاهر تجارة وتعاطي المخدرات للعاملين في كافة تشكيلات الوزارة. ٢-رصد تسريب الوثائق والمعلومات على مواقع التواصل الاجتماعي والتحقيق فيها. ٣- لحد من جرائم المخدرات. ٤-التنسيق مع هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية الاتحادي في مجال تلقي الاخبارات الخاصة بتهم ارتكاب جرائم الفساد.	٢٤٨١٩	٢٠٢٥/٩/١٧	(١٠)
التجارة	ديوان الوزارة	لم يتم تضمين الاستمارة إجراءات القضاء على الفساد	-	٢٦٧٥٢	٢٠٢٥/١٠/١٣	١٠
محافظة البصرة	ديوان المحافظة (النصف الأول/٢٠٢٤)	لم تحدد محافظة البصرة ظواهر الفساد المشخصة من قبلها	لم تحدد	١٢٢٤	٢٠٢٥/١/١٤	٩
	ديوان محافظة البصرة والتشكيلات التابعة لها (النصف الأول/٢٠٢٥)	٥٥٦	- رصد ظاهر تجارة وتعاطي المخدرات للعاملين في كافة تشكيلات الوزارة. ٢-رصد تسريب الوثائق والمعلومات على مواقع التواصل الاجتماعي والتحقيق فيها. ٣- لحد من جرائم المخدرات. ٤-التنسيق مع هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية	٢٤٨١٩	٢٠٢٥/٩/١٧	١٠

			الاتحادي في مجال تلقي الاخبارات الخاصة بتهم ارتكاب جرائم الفساد.			
مستقلة	سلطة الطيران المدني	لا توجد اجراءات	لا توجد إجراءات	٦١٦٢	٢٠٢٥/٣/٣	٧
وزارة المالية	ديوان الوزارة وتشكيلاتها	٤٢	٩٢	١١٨٧٧	٢٠٢٥/٥/٦	١٠
جهات مستقلة	المصرف العراقي للتجارة	١	١	٦٠٥	٢٠٢٥/١/٩	٧
مستقلة	هيئة الاعلام والاتصالات مستقلة	لا توجد إجراءات	لا توجد إجراءات	٦٢٧٦	٢٠٢٥/٣/٤	٦
محافظة بغداد	ديوان المحافظة (نصف سنوي ٢٠٢٤)	٦٢	٦٢	٧٥٣٢	٢٠٢٥/٣/١٨	٩

٥- ضعف نشاط الوزارات والدوائر المرتبطة بها والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات في مجال اجراءات القضاء على ظواهر الفساد والحد منه خلافاً لأولويات البرنامج الحكومي، وكما مبين في ادناه: -

اسم الجهة	التشكيل	ظواهر الفساد	اجراءات القضاء عليها والحد منها	رقم التقرير	تأريخ التقرير	تسلسل الملاحظة في التقرير
وزارة الصناعة والمعادن	شركة ديالى العامة ((سنوي ٢٠٢٤	لا توجد اجراءات	لا توجد إجراءات	٨١٦٤	٢٠٢٥/٣/٢٤	٦
	شركة أور العامة (نصف سنوي ٢٠٢٥)	-	-	٢٤٦٦٥	٢٠٢٥/٩/٢٣	٤
وزارة النفط	شركة مصافي الشمال	لا يوجد	١- توقيع كافة الموظفين على لائحة السلوك الوظيفي ٢- عقد ندوات عدد (٤) في قسم التدريب والتطوير حول (الفساد الإداري ومكافحة الرشوة) ٣- إقامة دورات تدريبية في مجال مكافحة الفساد (١٧) ٤- عمل لوحات ضوئية في مداخل الشركة تحتوي على الأرقام الساخنة للتبليغ عن حالات الفساد	٢٣١٠٦	٢٠٢٥/٩/٨	٩
وزارة الهجرة والمهجرين	ديوان الوزارة	٢	٨	٧٦٣٢	٢٠٢٥/٣/١٨	٣

٦- ضعف اجراءات استحصال مبالغ التضمين اولاً بأول، وقد اوصى الديوان بضرورة السعي لاستحصال مبالغ التضمين أولاً بأول وكما مبين ادناه:-

اسم الجهة	التشكيل	عدد اوامر التضمين (١)	عدد اوامر التضمين المدورة من سنوات سابقة (٢)	المبالغ الموصى بتضمينها (٣) مليون / دينار	دولار	مبالغ التضمين المستحصلة (٤) مليون / دينار	دول ار	مبالغ التضمين قيد الاستحصال (٥) مليون / دينار	دولار	رقم التقرير	تأريخ التقرير	تسلسل الملاحظة في التقرير
وزارة الصناعة والمعادن	ديوان الوزارة والتشكيلات التابعة لها (الموقف السنوي ٢٠٢٤)	١٥	٦٤	٤٤٠٢٩	٣٦٢٠٠	٨٩٠	-	٤٣١٣٩	٣٦٢٠٠	٩٧٦٧	٢٠٢٥/٤/١٤	٤
وزارة النفط	شركة نفط الشمال	١	٢	٤٠٢		٢٤		٣٧٨		٨٢١٣	٢٠٢٥/٣/٢٥	٤
	شركة مصافي الشمال	١	٢	٥٤		٣١		٢٣		٢٣١٠٦	٢٠٢٥/٩/٨	٤
وزارة الهجرة والمهجرين	ديوان الوزارة	٢٧	١٢	٧٦٠		٨		٧٥٢		٧٦٣٢	٢٠٢٥/٣/١٨	٢-أ
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	ديوان الوزارة والتشكيلات التابعة لها	٢	١	٥٢		١		٥١		٤٤٨٨	٢٠٢٥/٢/١٦	٢-ب
وزارة الدفاع	ديوان الوزارة وتشكيلاتها	٤(تخص السنة/٢ ٠٢٤)	١	-	٤١٧٥	-	١٦ ٧٠	-	٢٥٠ ٥	٨٦١٥	٢٠٢٥/٣/٢٧	٤
		لا يوجد	٣	٣٣٩٥	٢٥٠٥	١٨٧٥	-	١٥٢٠	-	٢٨٢٩٩	٢٠٢٥/١٠/٢٨	٣
وزارة الصحة	دائرة صحة المثنى (٢٠٢٤)	-	-	٣٥		٢٣		١٢		٣٥٣٤	٢٠٢٥/٢/٤	٣
	دائرة صحة كربلاء المقدسة	٤	١٨	٢٦٥		١٢٦		١٣٩		٥٧٨٨	٢٠٢٥/٢/٢٧	٤
	دائرة صحة محافظة بابل	٥	٢١	٤٠٤		٣٨		٣٦٦		٥٧٩٢	٢٠٢٥/٢/٢٧	٤
	دائرة صحة محافظة ميسان	-	٧	١٣٨		٤٨		٩٠		٥٥٩٢	٢٠٢٥/٢/٢٦	٤
	دائرة صحة واسط	٤	٢	٢٠		٧		١٣		٥٠٥٥	٢٠٢٥/٢/٢٠	٤
	ديوان الوزارة والتشكيلات التابعة لها	٧٥	١٣٤	١٦٩٢٦		١٦٨٦		١٥٢٤٠		٦٧٥١	٢٠٢٥/٣/٩	٤
	العامة الشركة الادوية لتسويق والمستلزمات الطبية (كيماديا)	٤	-	١٠٨٩		١١٢		٩٧٧		٦٧٥٤	٢٠٢٥/٣/٩	٢-د
	دائرة صحة صلاح الدين	٣	١٠	١٢٤٠٣		٨٠٩		١١٥٩٤		٦٨٦٥	٢٠٢٥/٣/١٠	٤
	دائرة صحة بغداد / الرصافة	-	-	١٨٥٧		١٩		١٨٣٨		٦٩٥٣	٢٠٢٥/٣/١١	٤
	دائرة صحة محافظة ديالى	٥	١٦	١٨٤		٣٧		١٤٧		٨٢٤٣	٢٠٢٥/٣/٢٥	٤
	دائرة صحة بغداد / الكرخ	١٠	٦	٢٠٠		٧		١٩٣		٩٣٤٣	٢٠٢٥/٤/١٠	٥

وزارة الصحة	دائرة العيادات الطبية الشعبية	١	١١	١٦٣		٩٧		٦٦		٩٥٧٠	٢٠٢٥/٤/١٣	٥
	العامة الشركة الادوية لتسويق والمستلزمات الطبية	٢	–	٤٩٧٢		١١٢		٤٨٦٠		٢٠٦٥١	٢٠٢٥/٨/١١	٢–د
	دائرة صحة نينوى	–	–	٣٧		٤		٣٢		٢١١١٩	٢٠٢٥/٨/١٩	٤
	دائرة صحة صلاح الدين	١	٤	١١٦٦٩		–		١١٦٦٩		٢٢٩٧٦	٢٠٢٥/٩/٧	٤
	دائرة صحة البصرة	–	–	–		٣٣		–		٣٠٦٩٨	٢٠٢٥/١١/٢٤	٢–ب
	دائرة صحة الانبار	–	٤	١٧		١٤		٢		٥١٦٢	٢٠٢٥/٢/٢٣	٤
وزارة الكهرباء	ديوان الوزارة والتشكيلات التابعة لها	٢٤	٣٢	٢٥٩٤		١٦١		٢٤٣٣		٧٨٥٢	٢٠٢٥/٣/٢٠	٤
وزارة التجارة	ديوان الوزارة والتشكيلات التابعة لها	٦٢	٥٦٤	١٦٨٩٧٤		٣٦٧١		١٦٥٣٠٣		٢٦٧٥٢	٢٠٢٥/١٠/١٣	٤
		٢٤١	٣٦١	١٩١٥٢٠		٢٦٨٩		١٨٨٨٣١		١٠٠٠٨	٢٠٢٥/٤/١٦	٤
محافظة البصرة	ديوان المحافظة	–	–	٧٢٣٢		٧٧٢		٦٤٦٠		١٢٢٤	٢٠٢٥/١/١٤	٦
		–	–	٣٤٨٨		٥٣٣		٢٦٠٨		٢٤٨١٩	٢٠٢٥/٩/١٧	٤
الاعمار	ديوان الوزارة والتشكيلات التابعة لها	٧	٨٤	٢١٢٩٤	٩١٠٠	٢٥٥٩	-	١٨٧٣٥	٩١٠٠	٨٦٦٧	٢٠٢٥/٣/٢٧	(٤)
جهات مستقلة	المصرف العراقي للتجارة	لم تثبت في التقرير	–	–	–	–	–	–	–	٦٠٥	٢٠٢٥/١/٩	
وزارة المالية	ديوان الوزارة وتشكيلاتها	٣٨(نخص السنة/٢٠٢٤)	١٤٩	٨٦٤	–	١٧٨٠		٨٥٢	–	١١٨٧٧	٢٠٢٥/٥/٦	٥
وزارة الاتصالات	ديوان الوزارة والتشكيلات التابعة لها	١٨	٣٥	١٢٨٢		٤٢		١٢٤٠		٦٩٢٨	٢٠٢٥/٣/١٠	٤–أ
محافظة بغداد	ديوان المحافظة (نصف سنوي ٢٠٢٤)	٤	٩	٢٤٥	–	٢٠	–	٢٢١		٧٥٣٢	٢٠٢٥/٣/١٨	٤
	ديوان المحافظة (نصف سنوي ٢٠٢٥)	١	٨	٣٨٩		٢٢		٣٦١		٢١٤٦٧	٢٠٢٥/٨/٢١	٣

٧- ضعف إجراءات حسم اللجان التحقيقية مما يتطلب تكثيف الجهود لحسم اللجان والالتزام بالمدة المحددة والوارد ذكرها بالفقرة (٢) من إعمام الأمانة العامة لمجلس الوزراء/الدائرة القانونية ذي العدد (ق/٢/٣/١٠٦/٢٣١٥١) في ٢٠٢٣/٥/٢٣ التي نصت على [الإسراع في إنجاز اللجان التحقيقية غير المنجزة خلال (٩٠) يوماً وبخلافه يجري إحالة المقصرين الى التحقيق وفقاً لأحكام قانون انضباط موظفي الدولة رقم (١٤) لسنة/١٩٩١(المعدل)]، وقد أوصى الديوان بتكثيف الجهود لحسم اللجان والالتزام بالمدة المحددة ، وكما مبين من الجدول ادناه :-

اسم الجهة	التشكيل	عدد اللجان (١)	عدد اللجان المدورة لسنوات سابقة (٢)	عدد اللجان الكلي (٣) (٢+١)	عدد اللجان المنجزة (٤)	عدد اللجان غير المنجزة (٥) (٣-٤)	رقم التقرير	تأريخ التقرير	تسلسل الملاحظة في التقرير
وزارة النفط	معهد التدريب النفطي	٢	-	٢	٢	-	٢٣١١٣	٢٠٢٥/٩/٨	٢
	شركة مصافي الشمال	١	٧	٨	٨	-	٢٣١٠٦	٢٠٢٥/٩/٨	١
	شركة مصافي الجنوب	٢	-	٢	٢	-	٣١٩٦٤	٢٠٢٥/١٢/٧	٢
وزارة الخارجية	ديوان الوزارة (النصف الأول/٢٠٢٤)	٢٢	٨	٣٠	١٧	١٣	١٢٢٧	٢٠٢٥/٦/٢٩	٢
وزارة الهجرة والمهجرين	ديوان الوزارة	٢٧	٥	٣٢	٢٧	٥	٢٠٢/٣/١٨ ٥	٧٦٣٢	١
وزارة العدل	ديوان الوزارة والتشكيلات التابعة لها	٨٣٢	٣٩٢	١٢٢٤	٦٩١	٥٣٣	٦٦٩٣	٢٠٢٥/٣/٦	(٢-أ-أولاً)
وزارة الدفاع	ديوان الوزارة وتشكيلاتها	١٧٤٣(لسنة/٢٠٢٤)	٣١	١٧٧٤	١٦٦٣	١١١	٨٦١٥	٢٠٢٥/٣/٢٧	١
		٣١٩	١١١	٤٣٠	٤١٥	١٥	٢٨٢٩٩	٢٠٢/١٠/٢٨ ٥	١
وزارة التربية	المديرية العامة لتربية محافظة كربلاء المقدسة	٩	-	٩	٥	٤	٥٧٩٣	٢٠٢٥/٢/٢٧	١
	المديرية العامة لتربية محافظة القادسية	٤٥	١	٤٦	٣١	١٥	٥٦٢٢	٢٠٢٥/٢/٢٦	٢
وزارة الصحة	ديوان الوزارة والتشكيلات التابعة لها	٧٧٥	٣١٧	١٠٩٢	٦٥٨	٤٣٤	١١٥٦٤	٢٠٢٥/٥/٤	٢
	ديوان الوزارة والدوائر المرتبطة في مقر الوزارة	١٣٥٤	٤٩٠	١٨٤٤	٩٠٧	٧٦٢	٦٧٥١	٢٠٢٥/٣/٩	١

	دائرة صحة ذي قار	٢٨	١٣	٤١	١٢	٢٩	٢٧١٦	٢٠٢٥/١/٢٨	٤
	دائرة صحة صلاح الدين	٦٧	لا يوجد	٦٧	٣٧	٣٠	٦٨٦٥	٢٠٢٥/٣/١٠	١
	دائرة صحة بغداد / الكرخ	٢٩	٢٠	٤٩	٦	٤٣	٩٣٤٣	٢٠٢٥/٤/١٠	٢
	الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية	٦٥	لا يوجد	٦٥	٤٥	٢٠	٢٠٦٥١	٢٠٢٥/٨/١١	٢-أ-(١)
	دائرة صحة نينوى	٤٤	٥٢	٩٦	٥٦	٤٠	٢١١١٩	٢٠٢٥/٨/١٩	١
	دائرة صحة صلاح الدين	٦٣	٣٠	٩٣	٤٩	٤٤	٢٢٩٧٦	٢٠٢٥/٩/٧	١
	دائرة صحة كربلاء	٩	٦	١٥	١٤	١	٥٧٨٨	٢٠٢٥/٢/٢٧	١
	دائرة صحة الانبار	٥٣	–	٥٣	٤٧	٦	٥١٦٢	٢٠٢٥/٢/٢٣	١
	دائرة صحة البصرة	٤٨	–	٤٨	٢٢	٢٦	٣٠٦٩٨	٢٠٢/١١/٢٤ ٥	١-أ،ب
وزارة الداخلية	ديوان الوزارة (النصف الأول/٢٠٢٤)	لم تقم الوزارة وبعض تشكيلاتها بإنجاز اللجان التحقيقية المشكلة وفقاً للقانون أعلاه.	–	–	–	–	١٢٢٤	٢٠٢٥/١/١٤	(٣)
	ديوان الوزارة (النصف الأول/٢٠٢٥)	١٢٢٨	١٠٨٦	٢٣١٤	١١٨٠	١١٣٤	٢٤٨١٩	٢٠٢٥/٩/٢٤	(٢)
وزارة التجارة	ديوان الوزارة وتشكيلاتها	٢٢٤	٢٥٥	٤٧٩	٢١٢	٢٦٧	٢٦٧٥٢	٢٠٢/١٠/١٣ ٥	١
الشباب والرياضة	ديوان الوزارة	٢٢	١٢	٣٤	٢٢	١٢	٢٤٩٩٧	٢٠٢٥/٩/٢٥	١
محافظة البصرة	ديوان محافظة البصرة (النصف الأول/٢٠٢٤)	لم تقم محافظة البصرة وبعض تشكيلاتها بإنجاز اللجان التحقيقية المشكلة وفقاً للقانون أعلاه.	–	–	–	–	١٢٢٤	٢٠٢٥/١/١٤	٣

	ديوان المحافظة (النصف الأول/٢٠٢٥)	١٢٢٨	١٠٨٦	٢٣١٤	١١٨٠	١١٣٤	٢٤٨١٩	٢٠٢٥/٩/٢٤	2
مستقلة	سلطة الطيران المدني	٧	لا يوجد	٧	٤	٣	٦١٦٢	٢٠٢٥/٣/٣	2
وزارة النقل	ديوان الوزارة والتشكيلات التابعة لها	٢٥٤	٩٢	٣٤٦	١٩٨	١٤٨	٤٧٥٥	٢٠٢٥/٢/١٨	(٢)
وزارة المالية	ديوان الوزارة وتشكيلاتها (البيانات تخص السنة/٢٠٢٤)	١٨٣٧ (لسنة/٢٠٢٤)	١٢٧٣	٣١١٠	١٧٣٨	١٣٧٢	١١٨٧٧	٢٠٢٥/٥/٦	٢
جهات مستقلة	المصرف العراقي للتجارة (البيانات تخص سنة/٢٠٢٤)	٨	٢	١٠	٣(قضية)	٧	٦٠٥	٢٠٢٥/٨/٩	١
مستقلة	هيئة الاعلام والاتصالات مستقلة	٣٣	٠	٣٣	٩	٢٤	٦٢٧٦	٢٠٢٥/٣/٤	(١)
وزارة الاتصالات	ديوان الوزارة والتشكيلات التابعة لها	٦٣	٢١	٨٤	٣٨	٤٦	٦٩٢٨	٢٠٢٥/٣/١٠	1
	ديوان امانة بغداد	١٥	١٤٣	١٥٨	٥١	١٠٧	٢٤٧٠١	٢٠٢٥/٩/٢٣	٢-أ
محافظة بغداد	ديوان المحافظة (نصف سنوي ٢٠٢٤)	١٥٢	٣٨	١٩٠	١٠١	٨٥	٧٥٣٢	٢٠٢٥/٣/١٨	١
	ديوان المحافظة (نصف سنوي ٢٠٢٥)	٢٠٩	٨٥	٢٩٤	٣٦	٢٨٥	٢١٤٦٧	٢٠٢٥/٨/٢١	١

٨- الجدول أدناه يبين موقف توصيات اللجان التحقيقية الخاصة بالوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات من واقع الاستمارات المقدمة الى الهيئة الرقابية المختصة: -

اسم الجهة	التشكيل	عدد العقوبات المفروضة	عدد الاحالات الى المحاكم المختصة	عدد حالات غلق التحقيق	رقم التقرير	تأريخ التقرير	تسلسل الملاحظة في التقرير
وزارة النفط	معهد التدريب النفطي	١	لا يوجد	١	٢٣١١٣	٢٠٢٥/٩/٨	٣
وزارة النفط	شركة مصافي الشمال	-	لا يوجد	٨	٢٣١٠٦	٢٠٢٥/٩/٨	٢
وزارة الخارجية	ديوان الوزارة	٨	٢	٣	١٢٢٧	٢٠٢٥/٦/٢٩	٢
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	ديوان الوزارة والتشكيلات التابعة لها	٤١	٢	٣٣	٤٤٨٨	٢٠٢٥/٢/١٦	١-ب

وزارة العدل	ديوان الوزارة وتشكيلاتها	٣٩٥	١٣٩	٤١٧	٦٦٩٣	٢٠٢٥/٣/٦	٢-ب
وزارة الدفاع	ديوان الوزارة وتشكيلاتها	١٠٠٦	٤٢٦	٢٣١	٨٦١٥	٢٠٢٥/٣/٢٧	٢
وزارة البيئة	ديوان الوزارة	١٧	٤	١٥	٦٧٤٩	٢٠٢٥/٣/٩	٢-أ
وزارة التربية	المديرية العامة لتربية المثنى	١٢	١	٢١	٤٠٠٢	٢٠٢٥/٢/١٠	٢
	المديرية العامة لتربية محافظة القادسية	١٠	٨	١٣	٥٦٢٢	٢٠٢٥/٢/٢٦	٣
وزارة الصحة	ديوان الوزارة والدوائر المرتبطة في مقر الوزارة	٢٣٥	٢١	٦٥١	٦٧٥١	٢٠٢٥/٣/٩	٢
	دائرة صحة كربلاء المقدسة	٨	–	٦	٥٧٨٨	٢٠٢٥/٢/٢٧	٢
	دائرة صحة محافظة بابل	١٥	–	٢٠	٥٧٩٥	٢٠٢٥/٢/٢٧	٢
	دائرة صحة واسط	١١	–	١٣	٥٠٥٥	٢٠٢٥/٢/٢٠	٢
	دائرة صحة محافظة ميسان	٢	–	١٦	٥٥٩٢	٢٠٢٥/٢/٢٦	٣
	دائرة صحة الانبار	١	–	١٦	٥١٦٢	٢٠٢٥/٢/٢٣	٢
	دائرة صحة صلاح الدين	١٢	٥	٢٠	٦٨٦٥	٢٠٢٥/٣/١٠	٢
	الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات	١٦	–	٢٩	٢٠٦٥١	٢٠٢٥/٨/١١	٢-ب-(١)
	دائرة صحة نينوى	٥٦	–	٣٩	٢١١١٩	٢٠٢٥/٨/١٩	٢
	دائرة صحة صلاح الدين	١٥	٢	٣٢	٢٢٩٧٦	٢٠٢٥/٩/٧	٢
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	الجامعة التقنية الشمالية	١٥	٠	٦	٢٠٠٤٢	٢٠٢٥/٨/٥	١-ب، ج
	جامعة الحمدانية	٠	٠	١	٢٠٠٢٢	٢٠٢٥/٨/٥	(٢)
	جامعة الموصل	١٥	٠	٢٧	٢٠٦٦٩	٢٠٢٥/٨/١٢	(٢)
	الجامعة العراقية	٣	٠	٨	٢١١٥٣	٢٠٢٥/٨/١٩	(٢)
	جامعة الانبار	٠	٠	١	٢٣٣٧٢	٢٠٢٥/٩/١٠	(٣)
الكهرباء	ديوان الوزارة والتشكيلات التابعة لها	243	112	364	7825	٢٠٢٥/٣/٢٠	(٢)
	الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية	–	–	٢٥	27738	22/10/2025	١/ب
وزارة الداخلية	ديوان الوزارة (النصف الأول/٢٠٢٤)	٥٠٨	٢٤٩	٢٢٣	١٢٢٤	٢٠٢٥/١/١٤	(٤)
	ديوان الوزارة (النصف الأول/٢٠٢٥)	١١٨٨	٥٧٣	٤٨٠	٢٤٨١٩	٢٠٢٥/٩/١٧	(٣)
وزارة التجارة	ديوان الوزارة وتشكيلاتها	(٩٨) محضر بواقع (٣٤٤) عقوبة	١٥	٨٣	٢٦٧٥٢	٢٠٢٥/١٠/١٣	٢

وزارة التخطيط	ديوان الوزارة والتشكيلات التابعة لها	٣	-	٣	٢٢١٩	٢٠٢٥/١/٢٢	(٢)
وزارة الشباب والرياضة	ديوان الوزارة	(١١) عقوبة (٦) لجان	١٠	٥	٢٤٩٩٧	٢٠٢٥/٩/٢٥	٢
محافظة البصرة	ديوان محافظة البصرة (النصف الأول/٢٠٢٤)	٥٠٨	٢٤٩	٢٢٣	١٢٢٤	٢٠٢٥/١/١٤	(٤)
	ديوان المحافظة (النصف الأول/٢٠٢٥)	١١٨٨	٥٧٣	٤٨٠	٢٤٨١٩	٢٠٢٥/٩/١٧	(٣)
مستقلة	سلطة الطيران المدني	١	لا يوجد	٢	٦١٦٢	٢٠٢٥/٣/٣	٣
الموارد المائية	ديوان الوزارة والتشكيلات التابعة لها	٦	١	٢٦	٧٨٢٨	٢٠٢٥/٣/٢٠	٢
النقل	ديوان الوزارة والتشكيلات التابعة لها	٤١	١٥	١٣٤	٤٧٥٥	٢٠٢٥/٢/١٨	(٣)
وزارة المالية	ديوان الوزارة وتشكيلاتها	٥٠٣	٢٩٦	٩٣٩	١١٨٧٧	٢٠٢٥/٥/٦	٣
جهات مستقلة	المصرف العراقي للتجارة (البيانات تخص السنة/٢٠٢٤)	٢	–	–	٦٠٥	٢٠٢٥/١/٩	٢
مستقلة	هيئة الاعلام والاتصالات مستقلة	١	-	٧	٦٢٧٦	٢٠٢٥/٣/٤	(٢)
	ديوان امانة بغداد	٣٧	١	١٤	٢٤٧٠١	٢٠٢٥/٩/٢٣	٣
وزارة الاتصالات	ديوان الوزارة والتشكيلات التابعة لها	٥٣	٣	٢٣	٦٩٢٨	٢٠٢٥/٣/١٠	٢
محافظة بغداد	ديوان المحافظة (نصف سنوي ٢٠٢٤)	٢٩	٤	٧٠	٧٥٣٢	٢٠٢٥/٣/١٨	٢
	ديوان المحافظة (نصف سنوي ٢٠٢٥)	–	–	٢٥	٢١٤٦٧	٢٠٢٥/٨/٢١	٢

٩- خلافاً للفقرة (٥) من كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (٢٣٩٥١) في ٢٠٢٣/٥/٢٣ والتي نصت على توجيه دوائركم القانونية بمتابعة الدعاوى القضائية الخاصة بالمال العام وايكال مهمة المرافعة امام المحاكم المختصة الى الممثلين القانونيين المتسمين بالخبرة والكفاءة والمقدرة على مجاراة الخصوم، وقد أوصى الديوان بضرورة الاسراع بحسم الدعاوى الجزائية غير المحسومة بأقرب وقت ممكن ، وكما مبين في ادناه:-

اسم الجهة	التشكيل	عدد الدعاوى الجزائية (١)	عدد الدعاوى الجزائية المدورة لسنوات سابقة (٢)	عدد الدعاوى الكلي (٣)	عدد الدعاوى الجزائية المحسومة (٤)	عدد الدعاوى غير المحسومة (٥) (٤-٣)	رقم التقرير	تأريخ التقرير	تسلسل الملاحظة في التقرير
وزارة النفط	ديوان الوزارة والتشكيلات التابعة لها	٤٠٤	٥٣٧	٩٤١	١٨٢	٧٥٩	٧٨٢٧	٢٠٢٥/٣/٢٠	٦
	شركة مصافي الجنوب	٤٩	٠	٤٩	١٠	٣٩	٧٩٨٠	٢٠٢٥/٣/٢٣	٥
	شركة نفط الشمال	٧٣	١٢	٨٥	٥	٨٠	٨٢١٣	٢٠٢٥/٣/٢٥	٦
		١	٧	٨	١	٧	٢٣١٠٦	٢٠٢٥/٩/٨	٦
وزارة الخارجية	ديوان الوزارة (النصف الأول/٢٠٢٤)	١١	١٠	٢١	٨	١٣	١٢٢٧	٢٠٢٥/٦/٢٩	٧
وزارة الهجرة والمهجرين	ديوان الوزارة	٢٥	٣٤	٥٩	١٨	٤١	٧٦٣٢	٢٠٢٥/٣/١٨	٣
وزارة العدل	ديوان الوزارة وتشكيلاتها	٧٥	٤٩	١٢٤	٣٦	٨٨	٦٦٩٣	٢٠٢٥/٣/٦	(٧-أ)
وزارة الدفاع	ديوان الوزارة وتشكيلاتها	٤١٧(تخص سنة/٢٠٢٤)	٢١٦	٦٣٣	١١٣	٥٢٠	٨٦١٥	٢٠٢٥/٣/٢٧	٦
		لا يوجد	٥٢٠	٥٢٠	٤٩١	٢٩	٢٨٢٩٩	٢٠٢٥/١٠/٢٨	٥
وزارة البيئة	ديوان الوزارة (٢٠٢٤)	٦	٢٤	٣٠	٩	٢١	٦٧٤٩	٢٠٢٥/٣/٩	٥
وزارة التربية	المديرية العامة لتربية المثنى	٨	-	٨	١	٧	٤٠٠٢	٢٠٢٥/٢/١٠	٣
	المديرية العامة لتربية بابل	٣١	٣	٣٤	١٨	١٦	٥٨٥٨	٢٠٢٥/٢/٢٧	٣
	المديرية العامة لتربية محافظة كربلاء المقدسة	١٧	١٢	٢٩	٢٠	٩	٥٧٩٣	٢٠٢٥/٢/٢٧	٥
	المديرية العامة لتربية محافظة القادسية	٥	٤	٩	-	٩	٥٦٢٢	٢٠٢٥/٢/٢٦	٦
	المديرية العامة لتربية محافظة صلاح الدين	٢٧	٣١	٥٨	١٥	٤٣	٧٤٧٠	٢٠٢٥/٣/١٧	٦
	مديرية تربية الكرخ الأولى	١٧	٨٦	١٠٣	٢٠	٨٣	٩٧٠٥	٢٠٢٥/٤/١٤	٦

	ديوان الوزارة والتشكيلات التابعة لها	٧٧	٥٣	١٣٠	٣٥	٩٥	١١٥٦٤	٢٠٢٥/٥/٤	٧
وزارة الصحة	ديوان الوزارة والدوائر المرتبطة في مقر الوزارة	٦٠٨	٤٠٣	١٠١١	٢١٢	٧٩٩	٦٧٥١	٢٠٢٥/٣/٩	(٦)
	دائرة صحة المثنى	٣٤	–	٣٤	–	٣٤	٣٥٣٤	٢٠٢٥/٢/٤	(٤)
	دائرة صحة ذي قار	٧	–	٧	–	٧	٢٧١٦	٢٠٢٥/١/٢٨	(١)
	دائرة صحة محافظة بابل	٢٥	١	٢٦	٥	٢١	٥٧٩٥	٢٠٢٥/٢/٢٧	(٥)
	دائرة صحة محافظة ميسان	٢	٣٨	٤٠	١١	٢٩	٥٥٩٢	٢٠٢٥/٢/٢٦	(٦)
	دائرة صحة صلاح الدين	٧٨	١٢	٩٠	٢٠	٧٠	٦٨٦٥	٢٠٢٥/٣/١٠	(٦)
	دائرة صحة بغداد / الكرخ	١٤	٤٤	٥٨	١٠	٤٨	٩٣٤٣	٢٠٢٥/٤/١٠	(٧)
	دائرة صحة محافظة الديوانية	٢١	٤٠	٦١	–	٦١	١٠٠٠١	٢٠٢٥/٤/١٦	(٦)
	الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية	٥	١٠٨	١١٣	٦	١٠٧	٢٠٦٥١	٢٠٢٥/٨/١١	٢–و
	دائرة صحة نينوى	١٥١	–	١٥١	٥٨	٩٣	٢١١١٩	٢٠٢٥/٨/١٩	(٥)
	دائرة صحة صلاح الدين	٤١	٧٠	١١١	٨	١٠٣	٢٢٩٧٦	٢٠٢٥/٩/٧	(٦)
	دائرة صحة البصرة	١٠	٦٣	٧٣	–	٧٣	٣٠٦٩٨	٢٠٢٥/١١/٢٤	(٣)
	دائرة صحة الانبار	١	٢	٣	٢	١	٥١٦٢	٢٠٢٥/٢/٢٣	(٦)
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	جامعة بابل	١١	٢	١٣	٦	٧	٥٨٢٦	٢٠٢٥/٢/٢٧	(٦)
	جامعة كربلاء	٦	١٠	١٦	٦	١٠	٥٧٨٥	٢٠٢٥/٢/٢٧	(٦)
	جامعة بغداد	٩	٨٦	٩٥	١١	٨٤	١٠٥٨٧	٢٠٢٥/٤/٢٢	(٦)
	جامعة نينوى	٣	–	٣	٢	١	١٩٥٧١	٢٠٢٥/٧/٣١	(٣)
	الجامعة التقنية الشمالية	٢	٢	٤	٢	٢	٢٠٠٤٢	٢٠٢٥/٨/٥	٢
	جامعة الحمدانية	١	١	١	١	–	٢٠٠٢٢	٢٠٢٥/٨/٥	(٣)
	جامعة الموصل	٦	٢	٦	٣	٣	٢٠٦٦٩	٢٠٢٥/٨/١٢	(٦)
	الجامعة العراقية	٢٣	٢١	٢٣	١	٢٢	٢١١٥٣	٢٠٢٥/٨/١٩	(٦)
	الجامعة التكنولوجية	١	٤	٥	–	٥	٢١٦٣٩	٢٠٢٥/٨/٢٤	(٤)

	الجامعة التقنية الجنوبية	٦	٥	11	٠	11	٢١٣٨٤	٢٠٢٥/٨/٢٠	(٤)
وزارة الداخلية	ديوان الوزارة (النصف الأول/٢٠٢٤)	946	لم تذكر	٩٤٦	٨٦	٨٦٠	١٢٢٤	٢٠٢٥/١/١٤	(٧)
	ديوان الوزارة (النصف الأول/٢٠٢٥)	٢٩٧٢	–	٢٩٧٢	١٢٥٠	١٧٢٢	٢٤٨١٩	٢٠٢٥/٩/١٧	(٧)
وزارة التجارة	ديوان الوزارة وتشكيلاتها	٢٥	١٣٧	١٦٢	٢٥	١٣٧	٢٦٧٥٢	٢٠٢٥/١٠/١٣	٧
وزارة التخطيط	ديوان الوزارة والتشكيلات التابعة لها	١٨	٧٢	٩٠	١٠	٨٠	٢٢١٩	٢٠٢٥/١/٢٢	(٥)
وزارة الشباب والرياضة	ديوان الوزارة	٢٧	٢١٣	٢٤٠	١	٢٣٩	٢٤٩٩٧	٢٠٢٥/٩/٢٥	(٥)
هيئات مستقلة	ديوان الوقف السني	٢٧	٤١	٦٨	-	٦٨	١٣٦٩	٢٠٢٥/١/١٥	(٧)
محافظة البصرة	ديوان محافظة البصرة (النصف الأول/٢٠٢٤)	946	لم تذكر	٩٤٦	٨٦	٨٦٠	١٢٢٤	٢٠٢٥/١/١٤	(٧)
	ديوان المحافظة (النصف الأول/٢٠٢٥)	٢٩٧٢	–	٢٩٧٢	١٢٥٠	١٧٢٢	٢٤٨١٩	٢٠٢٥/٩/١٧	(٧)
مستقلة	سلطة الطيران المدني	١٢	لا يوجد	١٢	٥	٧	٦١٦٢	٢٠٢٥/٣/٣	٤
وزارة النقل	ديوان الوزارة والتشكيلات التابعة لها(٢٠٢٤)	٦	٤٨	٥٤	٥	٤٩	٤٧٥٥	٢٠٢٥/٢/١٨	(٧)
جهات مستقلة	المصرف العراقي للتجارة	٦ /للسنة٢٠٢٤	٤٤	٥٠	٨	٤٢	٦٠٥	٢٠٢٥/١/٩	٤
مستقلة	هيئة الاعلام والاتصالات مستقلة	٤	٢٣	٢٧	٨	١٩	٦٢٧٦	٢٠٢٥/٣/٤	٤
وزارة الاتصالات	ديوان الوزارة والتشكيلات التابعة لها	٢٢	١٨	٤٠	٥	٣٥	٦٩٢٨	٢٠٢٥/٣/١٠	٦
محافظة بغداد	ديوان المحافظة (نصف سنوي ٢٠٢٤)	٤٤	٧١	١٤٥	٦٤	٨٢	٧٥٣٢	٢٠٢٥/٣/١٨	٦

محافظة بغداد	ديوان المحافظة (نصف سنوي ٢٠٢٥)	٣١	١٠٤	١٣٦	٦٥	٧١	٢١٤٦٧	٢٠٢٥/٨/٢١	٥

١٠- قلة المبالغ المتحصلة على الرغم من ضخامة اجمالي المبالغ المحكوم بها لصالح الوزارات او الجهات غير المرتبطة بوزارة او المحافظات وكما مبين في ادناه: -

اسم الجهة	التشكيل	عدد قرارات المحاكم (١)	عدد قرارات المحاكم لسنوات سابقة (٢)	المبالغ المحكوم بها (٣) مليون / دينار	المبالغ المحكوم بها التي تم استحصالها وفق اجراءات التنفيذ (٤) مليون / دينار	المبالغ المحكوم بها قيد استحصالها وفق اجراءات التنفيذ (٥) (٣-٤) مليون / دينار	رقم التقرير	تأريخ التقرير	تسلسل الملاحظة في التقرير
وزارة النفط	شركة غاز الشمال (ش.ع)	١	٣٤	١٦٠	-	١٦٠	٧٦٢٠	٢٠٢/٣/١٨ ٥	٥
	شركة مصافي الشمال	-	٧	١٥	١٢	٣	٢٣١٠٦	٢٠٢٥/٩/٨	٥
	شركة مصافي الجنوب	١	-	١٠	٥	٥	٣١٩٦٤	٢٠٢/١٢/٧ ٥	٤
وزارة الخارجية	ديوان الوزارة	-	-	-	١٧١٦	-	١٢٢٧	٢٠٢/٦/٢٩ ٥	٦
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	ديوان الوزارة والتشكيلات التابعة لها	-	٣	١١٦٩	٩٥	١٠٧٤	٤٤٨٨	٢٠٢/٢/١٦ ٥	٣

وزارة العدل	ديوان الوزارة وتشكيلاتها	٣(تخ ص سنة/٢ ٠٢٤)	٢٩	٨٩٢	–	٨٩٢	٦٦٩٣	٢٠٢٥/٣/٦	٥
وزارة الدفاع	ديوان الوزارة وتشكيلاتها	٣٥٤(لسنة/٢ ٠٢٤)	١٦٦	٣٣١٠٤	٩٣٧	٢٢١٦٦	٨٦١٥	٢٠٢/٣/٢٧ ٥	٥
		لا يوجد	٧٤٤	٢٢٤٦٧	٣٩٦٤	١٨٥٠٣	٢٨٢٩٩	٢٠/١٠/٢٨ ٢٥	٤
وزارة الصحة	ديوان الوزارة والدوائر المرتبطة في مقر الوزارة	٢٢	١٨٠	١٧٦٨٧	٤٩٩	١٧١٨٧	٦٧٥١	٢٠٢٥/٣/٩	(٥)
	دائرة صحة محافظة ميسان	–	٦	٥٧٧	٢	٥٧٥	٥٥٩٢	٢٠٢/٢/٢٦ ٥	(٥)
	دائرة صحة محافظة الانبار	٣	١	٦٤٦	–	٦٤٦	٥١٦٢	٢٠٢/٢/٢٣ ٥	(٥)
	دائرة صحة واسط	١	٥	١٠٠٨٨	٨٨	١٠٠٠٠	٥٠٥٥	٢٠٢/٢/٢٠ ٥	(٥)
	دائرة صحة بغداد / الرصافة	–	٤	٧٧٦	–	٧٧٦	٦٩٥٣	٢٠٢/٣/١١ ٥	(٥)
	دائرة صحة محافظة ديالى	–	٧	٤٣٣	٢٠٠	٢٣٣	٨٢٤٣	٢٠٢/٣/٢٥ ٥	(٥)
	دائرة صحة بغداد / الكرخ	٦	٧	٢٣٠٢	٢٥	٢٢٧٧	٩٣٤٣	٢٠٢/٤/١٠ ٥	(٦)
	دائرة العيادات الطبية الشعبية	–	٧	٣٩٥	٣٠	٣٦٥	٩٥٧٠	٢٠٢/٤/١٣ ٥	(٦)
	الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية	–	١٣١	١٦٩٤	٣	١٦٩١	٢٠٦٥١	٢٠٢/٨/١١ ٥	٢–هـ
	دائرة صحة صلاح الدين	–	١	٣	٣	–	٢٢٩٧٦	٢٠٢٥/٩/٧	(٥)

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	ديوان الوزارة والتشكيلات التابعة له	–	–	١٣٣٠٣	١٤٧٩	١١٨٢٤	١٢٢١	٢٠٢/١/١٤٥	(اولاً–٦–أ)
	جامعة ذي قار	–	٣	٦٨٢	٣٢	٦٥٠	٤٧٥٦	٢٠٢/٢/١٨٥	(١١)
	جامعة بابل	–	٢	٤٣	١٨	٢٥	٥٨٢٦	٢٠٢/٢/٢٧٥	(٥)
	جامعة كربلاء	١	٣	٥٧٠	٤١	٥٢٩	٥٧٨٥	٢٠٢/٢/٢٧٥	(٥)
	جامعة تكريت	١	–	٦٠٦	–	–	٧٠٨٣	٢٠٢/٣/١١٥	(٤)
	جامعة سامراء	١	–	١٥٩	–	١٥٩	٧٤٥٩	٢٠٢/٣/١٧٥	(٥)
	جامعة البصرة	–	–	٢٦٤٥	–	٢٦٤٥	٧٤٩١	٢٠٢/٣/١٧٥	(٤)
	جامعة ديالى	–	١٢	١٠٩١	٢٥٣	٨٣٨	٧٥٩٠	٢٠٢/٣/١٨٥	(٥)
	جامعة النهرين	–	–	٧٧٨٤	٣٩٦٨	٣٨١٦	٨٨٠٩	٢٠٢٥/٤/٦	(٢)
	جامعة بغداد	٣	٣٦	١٠٩٠	٣٣٤	٧٥٦	١٠٥٨٧	٢٠٢/٤/٢٢٥	(٥)
	جامعة نينوى	٣	–	١٦٧	–	–	١٩٥٧١	٢٠٢/٧/٣١٥	(٢)
	جامعة الموصل	–	–	٣١	١	–	٢٠٦٦٩	٢٠٢/٨/١٢٥	(٥)
	الجامعة العراقية	–	–	٦٧٩	٣٠٠	٣٧٨	٢١١٥٣	٢٠٢/٨/١٩٥	(٥)
	الجامعة التكنولوجية	٢	٥	١٧	٢	١٥	٢١٦٣٩	٢٠٢/٨/٢٤٥	(٣–أ)
	الجامعة التقنية الجنوبية	–	–	٢٨٦	٩٠	–	٢١٣٨٤	٢٠٢/٨/٢٠٥	(٣)
	جامعة الانبار	–	٧	٣٥٩٤	٥٥١	٣٠٤٢	٢٣٣٧٢	٢٠٢/٩/١٠٥	(٥)
الكهرباء	ديوان الوزارة والتشكيلات التابعة لها	١٢٢	٢٧٥	٦٣٩٢٠٠	٤٨٣١٩	٥٩٠٨٨١	٧٨٢٥	٢٠٢/٣/٢٠٥	(٥)
وزارة الداخلية	ديوان الوزارة	-	-	٧٢٣٢	٧٧٢	٦٤٦٠	١٢٢٤	٢٠٢/١/١٤٥	(٦)

		–	–	٣٤٨٨	٥٣٣	٢٦٠٨	٢٤٨١٩	٢٠٢/٩/١٧٥	(٤)
وزارة التجارة	ديوان الوزارة وتشكيلاتها	٣	١٠٧	(٢٣٦٥)(٤٩) مليون دينار (٢٨) مليون دولار (٣٦٣٧) (يورو	(٣٤٧٧٢)	(٢٠١٨٢)(١) مليون دينار (٢٨٧٨٠) دولار (٣٦٣٧) يورو	٢٦٧٥٢	٢٠/١٠/١٣٢٥	٦
هيئات مستقلة	ديوان الوقف الشيعي	-	-	١٨٦٩٧٤	٤	١٨٦٩٧٠	٩١٥١	٢٠٢٥/٤/٨	(٣)
مستقلة	المصرف العراقي للتجارة (تخص سنة/٢٠٢٤)	٢٧	٤٨١	(٤٣) (تم تثبيت عدد القرارات وليس المبالغ لسنة٢٠٢٤)	١١(قرار)	١٢٣(قرار)	٦٠٥	٢٠٢٥/١/٩	٣
وزارة المالية	ديوان الوزارة وتشكيلاتها (البيانات تخص/٢٠٢٤)	٥٨٨(لسنة/٢ ٠٢٤)	٢٣٧٣	٧٣٨٦٢٢٧٦٧٣(٥٩) دينار	٢٦١٢٣١(٦٤٨٣٤) دينار	٧١٢٤٩٩٦٠٢٥٢٥) دينار	١١٨٧٧	٢٠٢٥/٥/٦	٦
	ديوان المحافظة (نصف سنوي ٢٠٢٤)	١١	٢	١٠٤٠	لا يوجد	لا يوجد	٧٥٣٢	٢٠٢/٣/١٨٥	٥
	ديوان المحافظة (نصف سنوي ٢٠٢٥)	لا يوجد	٩	٢٠٧٨	–	٥٠٣	٢١٤٦٧	٢٠٢/٨/٢١٥	٤

١١- ضعف نشاط الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات في مجال ادلة العمل الارشادية للأعمال الوظيفية في مجال مكافحة الفساد والحد منه واجراءات القضاء على تلك الظاهرة خلافاً لأوليات البرنامج الحكومي، وقد أوصى الديوان القيام بوضع ادلة العمل الارشادية للأعمال الوظيفية في مجال مكافحة الفساد والحد منه واجراءات القضاء على تلك الظاهرة .

اسم الجهة	التشكيل	عدد ادلة العمل الارشادية	ادلة العمل المنفذة	ادلة العمل قيد التنفيذ	رقم التقرير	تأريخ التقرير	تسلسل الملاحظة في التقرير
وزارة النفط	معهد التدريب النفطي	٦٠	٤٥	١٥	٢٣١١٢	٢٠٢٥/٩/٨	٧
	شركة مصافي الشمال	٢٦	٢٦	لا يوجد	٢٣١٠٦	٢٠٢٥/٩/٨	١٠
وزارة الصحة	ديوان الوزارة والدوائر المرتبطة في مقر الوزارة	٢٧٦	٢٧٢	٤	٦٧٥١	٢٠٢٥/٣/٩	(١٠)
	دائرة صحة محافظة ميسان	-	-	-	٥٥٩٢	٢٠٢٥/٢/٢٦	(١٠)
	دائرة صحة بغداد / الرصافة				٦٩٥٣	٢٠٢٥/٣/١١	(١٠)
	دائرة صحة صلاح الدين				٦٨٦٥	٢٠٢٥/٣/١٠	(١٠)
	المركز العراقي لبحوث السرطان والوراثة الطبية				٨٤٣٦	٢٠٢٥/٣/٢٦	(٣)
	الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية	٥	٥	-	٢٠٦٥١	٢٠٢٥/٨/١١	٢-ي
	دائرة صحة نينوى	١٤	-	-	٢١١١٩	٢٠٢٥/٨/١٩	(٩)
	دائرة صحة صلاح الدين	٤	٤	-	٢٢٩٧٦	٢٠٢٥/٩/٧	(١٠)
	دائرة صحة الانبار	٣	٣	٠	٥١٦٢	٢٠٢٥/٢/٢٣	(١٠)
وزارة الداخلية	ديوان الوزارة (النصف الأول/٢٠٢٤)	٢	١	١	١٢٢٤	٢٠٢٥/١/١٤	(١٠)

	ديوان الوزارة (النصف الأول/٢٠٢٥)	(٢٣١٩)- محاضرة (٤٥٤٤)- ملصق وجرائد ومجلات ارشادية (٤٩٨٧٧)- توزيع منشورات تعريفية	-	-	٢٤٨١٩	٢٠٢٥/٩/١٧	(١١)
محافظة البصرة	ديوان المحافظة (النصف الأول/٢٠٢٤)	٢	١	١	١٢٢٤	٢٠٢٥/١/١٤	(١٠)
	ديوان الوزارة (النصف الأول/٢٠٢٥)	(٢٣١٩)- محاضرة (٤٥٤٤)- ملصق وجرائد ومجلات ارشادية (٤٩٨٧٧)- توزيع منشورات تعريفية	-	-	٢٤٨١٩	٢٠٢٥/٩/١٧	(١١)
مستقلة	سلطة الطيران المدني	لا توجد	لا توجد	لا توجد	٦١٦٢	٢٠٢٥/٣/٣	٨
وزارة المالية	ديوان الوزارة وتشكيلاتها (البيانات تخص السنة/٢٠٢٤)	٣٤٢	٢٨٦	٥٦	١١٨٧٧	٢٠٢٥/٥/٦	١٠
وزارة المالية	المصرف العراقي للتجارة	١	١	١	٦٠٥	٢٠٢٥/١/٩	٨
مستقلة	هيئة الاعلام والاتصالات مستقلة	لا توجد	لا توجد	لا توجد	٦٢٧٦	٢٠٢٥/٣/٤	(٨)
محافظة بغداد	ديوان المحافظة (نصف سنوي ٢٠٢٤)	٢٤٣	٢٣٠	٢٨	٧٥٣٢	٢٠٢٥/٣/١٨	١٠

احتياطي الطوارئ

تنفيذاً لأحكام المادة (٢٠- ثالثاً) من الفصل الرابع من قانون الادارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة/٢٠١٩ (المعدّل) والتي نصت على ديوان الرقابة المالية الاتحادي تقديم تقرير فصلي الى مجلس النواب يتضمن أوجه الانفاق من تخصيصات احتياطي الطوارئ مع بيان الرأي الفني فيما أذا عدّت انفاقاً طارئاً أو خلاف ذلك] وللمادة (٦) من قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق رقم (١٣) للسنوات (٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥) وللمادة (١٠/ثالثاً) من تعليمات تسهيل تنفيذ قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (١) لسنة/٢٠٢٣ اللتان تضمنتا [أن يقوم ديوان الرقابة المالية الاتحادي بإعداد تقرير فصلي الى مجلس النواب يتضمن أوجه الانفاق من احتياطي الطوارئ]، وعليه قام هذا الديوان بتدقيق احتياطي الطوارئ وأصدر التقارير الآتية:-

التقرير المرقم (٣٤٥٤) في ٢٠٢٥/٢/٤ الخاص بتدقيق احتياطي الطوارئ للفترة من١/١ ولغاية ٢٠٢٤/٦/٣٠، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١، ٢، ٣، ٤، ٥):-

أولاً- يتضمن هذا التقرير احتياطي الطوارئ للفترة من ١/١ ولغاية ٢٠٢٤/٦/٣٠ وذلك لتأخر الموافقة على الجداول الخاصة بموازنة سنة/٢٠٢٤ استناداً الى المادة (٧٧/ثانياً) من قانون الموازنة العامة الاتحادية المُشار اليها أعلاه، والتي تمت الموافقة على جداول السنة موضوع التقرير بموجب الامر الديواني رقم (٦٤) لسنة/٢٠٢٤ الصادر بموجب كتاب مجلس النواب / الأمانة العامة المرقم بالعدد (١/٩/د٥٠/س٣٠/٦٤) في ٢٠٢٤/٦/٣.

ثانياً- بلغ مجموع المناقلات التي تمت من احتياطي الطوارئ للفترة من ٢٠٢٤/١/١ ولغاية ٢٠٢٤/٦/٣٠ مبلغ مقداره (٣٢) مليار دينار (اثنان وثلاثون مليار دينار) ، مع العرض بأن المادة (١٠/ثانياً-ب) من تعليمات تسهيل تنفيذ قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق رقم (١) لسنة/٢٠٢٣ قد حددت حالات الطوارئ بالكوارث الطبيعية والحدث المفاجئ وغير المتوقع والحاجة الملحة التي يقدرها كل من رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية أو مجلس الوزراء وتنفيذ قرارات مجلس الوزراء الطارئة ، والكشف أدناه يوضح رأي هذا الديوان فيما أذا عُدَّت إنفاقاً طارئاً أو خلاف ذلك:-

رقم وتاريخ كتاب دائرة الموازنة لأمر المناقلة	المبلغ / ألف دينار	الجهة المستفيدة	الاساس الذي تم منح المناقلة	الغرض	الرأي
١٢٤٧٩ في ٢٠٢٤/٢/٨	١٦٠٠٠٠٠٠	وزارة الداخلية مديريات شرطة المحافظات والمنشآت	قرار مجلس الوزراء رقم (٢٤٠٤٥) لسنة/٢٠٢٤	لغرض المباشرة بشراء الاسلحة من المواطنين تنفيذاً للبرنامج الحكومي والمرحلة الاولى من السياسة الوطنية لتنظيم الاسلحة وحصرها بيد الدولة	يعتبر إنفاق طارئ
٩٩٠٦١ في ٢٠٢٤/٥/٣٠	٢٠٠٠٠٠٠	وزارة الصحة مركز الوزارة	موافقة السيد رئيس مجلس الوزراء بموجب كتاب مكتب رئيس مجلس الوزراء المرقم بالعدد (٢٤٠٨٤٤٠/٣٠٠٥) في ٢٠٢٤/٣/١١	عن الكلفة التخمينية لإكمال مطابقات مفقودي مجزرة سجن بادوش الأليمة في محافظة نينوى	يعتبر إنفاق طارئ
١١٠٤٨٧ في ٢٠٢٤/٦/٢٣	٥٠٠٠٠٠٠	وزارة الخارجية مركز الوزارة	الفقرة (أولاً) من قرار مجلس الوزراء رقم (٢٤٤٠٦) لسنة/٢٠٢٤	لشراء ادوية الى جمهورية السودان	كان بالإمكان ادراجها ضمن تخصيصات الموازنة العامة
١١٤٤١١ في ٢٠٢٤/٦/٢٧	٣٠٠٠٠٠٠	جمعية الهلال الاحمر العراقي	الفقرة (١) من قرار مجلس الوزراء رقم (٢٤٤٣٧) لسنة/٢٠٢٤	لدعم سكان غزة ومساعدتهم جراء الازمة الحالية	يعتبر إنفاق طارئ
١٦٣٠٠١ في ٢٠٢٤/٩/٣	٦٠٠٠٠٠٠	وزارة الداخلية مديرية الاحوال المدنية والجوازات والاقامة	قرار مجلس الوزراء رقم (٢٣٧٠٩) لسنة/٢٠٢٣ وموافقة السيد رئيس مجلس الوزراء بموجب كتاب مكتب رئيس مجلس الوزراء المرقم بالعدد (٢٤٠٣٦٠٩/٣٠٠٥) في ٢٠٢٤/٢/١	لغرض تسديد مستحقات (١٠٠٠٠٠٠) فرد لدفع رسم البطاقة الموحدة البالغ (٦٠٠٠) دينار للمستفيدين من نظام الحماية الاجتماعية	كان بالإمكان ادراجها ضمن تخصيصات الموازنة العامة

ثالثاً– تم اجراء مناقلات من احتياطي الطوارئ بموجب قرارات من مجلس الوزراء أو موافقات من رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية قبل قيام مجلس النواب بالموافقة على الجداول الخاصة بالسنة موضوع التقرير وذلك خلافاً للمادة (٧٧/ثانياً) من قانون الموازنة العامة الاتحادية المُشار اليها أعلاه، وكما مبين في الجدول الآتي:–

رقم القرار أو الموافقة	التاريخ
قرار مجلس الوزراء رقم (٢٤٠٤٥) لسنة/٢٠٢٤	بموجب كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان المرقم بالعدد (ش.ز.ل/١٠/١/١/٤٤٢٤) في ٢٠٢٤/١/٢٥
قرار مجلس الوزراء رقم (٢٤٤٠٦) لسنة/٢٠٢٤	بموجب كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان المرقم بالعدد (ش.ز.ل/١٠/١/١/٢٦٣٩٣) في ٢٠٢٤/٦/٢
كتاب مكتب رئيس مجلس الوزراء المرقم بالعدد (٢٤٠٨٤٤٠/٣٠٠٥)	٢٠٢٤/٣/١١

رابعاً– عدم قيام وزارة المالية بتمويل المبالغ المخصصـــة من احتياطي الطوارئ على الرغم من صـــدور قرارات من مجلس الوزراء وموافقة السيد رئيس مجلس الوزراء وللحالات الموضحة في الجدول الآتي:–

المبلغ المخصص (ألف دينار)	الجهة المستفيدة	الاساس الذي تم منح المناقلة	الغرض
٢٠٠٠٠٠٠	وزارة الصحة مركز الوزارة	موافقة السيد رئيس مجلس الوزراء بموجب كتاب مكتب رئيس مجلس الوزراء المرقم بالعدد (٣٠٠٥/٢٤٠٨٤٤٠) في ٢٠٢٤/٣/١١.	عن الكلفة التخمينية لإكمال مطابقات مفقودي مجزرة سجن بادوش الأليمة في محافظة نينوى.
٥٠٠٠٠٠٠	وزارة الخارجية مركز الوزارة	الفقرة (أولاً) من قرار مجلس الوزراء رقم (٢٤٤٠٦) لسنة/٢٠٢٤.	لشراء ادوية الى جمهورية السودان.
٣٠٠٠٠٠٠	جمعية الهلال الاحمر العراقي	الفقرة (١) من قرار مجلس الوزراء رقم (٢٤٤٣٧) لسنة/٢٠٢٤.	لدعم سكان غزة ومساعدتهم جراء الازمة الحالية.

خامساً– استنادا إلى كتاب وزارة المالية/ دائرة الموازنة المرقم بالعدد (١١٤٤١١) في ٢٠٢٤/٦/٢٧ تم مناقلة مبلغ (٣) مليار دينار (ثلاثة مليار دينار) من احتياطي الطوارئ إلى حساب منح وتمويلات أخرى لصالح جمعية الهلال الأحمر عن دعم سكان غزة ومساعدتهم جراء الأزمة التي مرت بها نتيجة القصف الوحشي الصهيوني لقطاع غزة لسنة/٢٠٢٤، ولدى الهيئة الرقابية المختصة بخصوص ذلك ما يأتي: –

(١) بينت وزارة المالية /دائرة المحاسبة بموجب كتابها المرقم بالعدد (٣١٦٩٤) في ٢٠٢٤/١١/٢٧ بأنه تم تمويل جمعية الهلال الأحمر بمبلغ (٣) مليار دينار (ثلاثة مليار دينار) بموجب كتاب التمويل المرقم بالعدد (٥٢١٩) في ٢٠٢٤/٢/٢٧ عن صرف مبلغ لدعم سكان غزة ومساعدتهم بعد القصف الوحشي الصهيوني لقطاع غزة لسنة/٢٠٢٤، في حين أن قرار مجلس الوزراء رقم (٢٤٤٣٧) بشأن مناقلة احتياطي الطوارئ للموضوع المشار إليه آنفاً كان بتأريخ ٢٠٢٤/٦/١١ مما يشير إلى عدم الدقة في إجابة دائرة المحاسبة.

(٢) أن هنالك العديد من المخاطبات ما بين جمعية الهلال الأحمر ووزارة المالية بشأن المناقلة أعلاه فيما إذا كانت تخص السنة الحالية أم السنة السابقة والذي لم يحسم لغاية تاريخ إعداد التقرير الرقابي، حيث بينت جمعية الهلال الأحمر/ القسم المالي بموجب كتابها المرقم بالعدد (٣) في ٢٠٢٥/١/٣٠ بأنه لم يتم استلام تمويل المناقلة الخاصة بسنة/٢٠٢٤ ولم يتم صرفها لغاية تاريخ إعداد التقرير الرقابي.

التقرير المرقم (١٤٧٠٣) في ٢٠٢٥/٦/١٣ الخاص بتدقيق اوجه الانفاق (التخصيصات) من احتياطي الطوارئ للنصف الثاني من سنة / ٢٠٢٤ للفترة من (٧/١ ولغاية ٢٠٢٤/١٢/٣١) المقدم الى مجلس النواب، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسل (١): –

بلغ مجموع المناقلات من احتياطي الطوارئ للفترة من ٢٠٢٤/٧/١ ولغاية ٢٠٢٤/١٢/٣١ مبلغ مقداره (٣٢٣٥٨٢١٢٧) ألف دينار (ثلاثمائة وثلاثة وعشرين مليار وخمسمائة واثنان وثمانين مليون ومائة وسبعة وعشرين ألف دينار) استناداً الى اجابة وزارة المالية / دائرة الموازنة بموجب كتابيها المرقمين بالأعداد (٢٠٠٧٧٥) في ٢٠٢٤/١٠/١٨ و (٤٤٧) في ٢٠٢٥/١/١١، مع العرض بأن المادة (١٠/ثانياً– ب) من تعليمات تسهيل تنفيذ قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق رقم (١) لسنة / ٢٠٢٣ قد حددت حالات الطوارئ بالكوارث الطبيعية والحدث المفاجئ وغير المتوقع والحاجة الملحة التي يقدرها كل من رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية أو مجلس الوزراء وتنفيذ قرارات مجلس الوزراء الطارئة ، وقد لاحظت الهيئة الرقابي المختصة أن العديد من المناقلات من احتياطي الطوارئ لم يتم تمويلها فضلاً عن وجود العديد من الحالات التي كان من الممكن إدراجها ضمن تخصيصات الموازنة بدلاً من مناقلتها من تخصيصات احتياطي الطوارئ.

- **الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية**

–شركة ما بين النهرين العامة للبذور

التقرير المرقم (١٣٩٩٣) في ٢٠٢٥/٥/٢٩ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على الانشطة والحسابات لشركة ما بين النهرين العامة للبذور للسنة المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل الاتي (٤–أ) :–

بلغ اجمالي المبالغ المخصصة للشركة بموجب قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية رقم (٢) لسنة / ٢٠٢٢ مبلغ مقداره (٢١٧٧٣٩٥٠٠) ألف دينار (مئتان وسبعة عشر مليار وسبعمائة وتسعة وثلاثون مليون وخمسمائة ألف دينار) بموجب اجابة وزارة الزراعة المرقمة (٦٧) في ٢٠٢٥/٣/٢٦ ولدى الهيئة الرقابية المختصة بخصوص ذلك ما يأتي: –

عدم مطابقة مبالغ الدعم الطارئ بين ما مثبت في سجلات وزارة الزراعة وبين ما مثبت في سجلات الشركة، وقد اجابت الشركة على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (٦) في ٢٠٢٥/٤/١٧ بأنها استلمت مبلغ (١٦٨٣١٧٠٠٠) الف دينار (مائة وثمانية وستون مليار وثلاثمائة وسبعة عشر مليون دينار) وهي اجابة غير دقيقة كون المبالغ المثبتة في سجل الوزارة تشير الى منح الشركة مبلغ (٢١٧٧٣٩٥٠٠) الف دينار (مئتان وسبعة عشر مليار وسبعمائة وتسعة وثلاثون مليون وخمسمائة الف دينار) وكما مبين في الجدول ادناه:–

المبلغ بموجب سجلات وزارة الزراعة / ألف دينار	المبلغ بموجب سجلات الشركة / ألف دينار	الفرق / ألف دينار
٢١٧٧٣٩٥٠٠	١٦٨٣١٧٠٠٠	٤٩٤٢٢٥٠٠

-دائرة الطرق والجسور

التقرير المرقم (٩١٣٣) في ٢٠٢٥/٤/٨، الخاص بأعمال الرقابة والتدقيق على مصروفات دائرة الطرق والجسور من تخصيصات قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية كما في ٢٠٢٤/١٢/٣١ وبمبلغ تخصيص وتمويل مقداره (٥٠٠) مليار دينار (خمسمائة مليار دينار) لغرض تنفيذ (مشاريع جديدة ومستمرة)، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل الاتي (٤-أ): -

قيام دائرة الطرق والجسور بقبول بعض الاعمال المنفذة على الرغم من وجود انحرافات جوهرية (عدم مطابقة نتائج فحوصات المواد المستخدمة للمواصفات القياسية العراقية العامة المطلوبة) وصرف كامل المستحقات المالية للشركات المنفذة ، خلافاً للفقرة (ثالثاً) من الضوابط رقم (١٠) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة / ٢٠١٤ التي اشارت الى {رفض العمل المنفذ والمواد والمعدات التي تبين وجود انحراف جوهري (حيوي) في مواصفاتها المطلوبة وان هذا الانحراف (الحيوي) سيؤدي الى عدم تحقيق الغرض المطلوب من تنفيذها او تجهيزها } .

- **الغاء الامتيازات المالية للمسؤولين**

١- تخصيص سيارات لمسؤولي الوزارات او الجهات غير المرتبطة بوزارة او المحافظات تتجاوز الأعداد المسموح بها بموجب قانون إلغاء الامتيازات المالية للمسؤولين في الدولة رقم (٢٨) لسنة/٢٠١٩(المعدل) ،وكما مبين في الجدول ادناه :-

اسم الجهة	التشكيل	رقم التقرير	تاريخه	تسلسل الملاحظة في التقرير
وزارة الصناعة والمعادن	الشركة العامة لصناعة الادوية والمستلزمات الطبية	٢٠٠٤	٢٠٢٥/١/٢١	١
وزارة الصحة	دائرة العيادات الطبية الشعبية	٦٥٤٦	٢٠٢٥/٣/٥	١
	دائرة صحة بغداد/الكرخ	٦٥٦٤	٢٠٢٥/٣/٦	١
	دائرة صحة النجف	٨٤٠٩	٢٠٢٥/٣/٢٦	١
	دائرة صحة المثنى	٣١٥٢٧	٢٠٢٥/١٢/١	١

٢- عدم اعتماد كوبونات النسيئة للتزود من محطات الوقود العائدة لوزارة النفط واعتماد الصرف النقدي لأجور وقود السيارات العائدة لها خلافا للمادة (٦) من قانون الغاء الامتيازات المالية للمسؤولين رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٩ التي نصت على (يمنع الصرف النقدي لأجور وقود السيارات العائدة للدولة وتستبدل بكوبونات النسيئة للتزود من محطات الوقود العائدة لوزارة النفط)، وقد اوصى الديوان الالتزام بالقانون اعلاه بخصوص اعتماد كوبونات النسيئة للتزود من محطات الوقود العائدة لوزارة النفط وكما مبين في الجدول ادناه: -

اسم الجهة	التشكيل	رقم التقرير	تاريخه	تسلسل الملاحظة في التقرير
وزارة الصناعة والمعادن	الشركة العامة لصناعة الادوية والمستلزمات الطبية	٢٠٠٤	٢٠٢٥/١/٢١	٤
وزارة الصحة	دائرة العيادات الطبية الشعبية	٦٥٤٦	٢٠٢٥/٣/٥	٣
	دائرة صحة بغداد/الكرخ	٦٥٦٤	٢٠٢٥/٣/٦	٣
	دائرة صحة بابل	٤٥٤٠	٢٠٢٥/٢/١٦	١
التعليم العالي والبحث العلمي	جامعة سامراء	٢٢٥١	٢٠٢٥/١/٢٣	ب
	جامعة بابل	٣٧٣٩	٢٠٢٥/٢/٦	٣
	جامعة البصرة	١٦١١٦	٢٠٢٥/٦/٢٥	١-أ
	جامعة الموصل	٤٢١٨٨	٢٠٢٥/١٢/٨	١

٣- عدم الالتزام بكميات الوقود الواجب صرفها للسيارات التابعة له خلافا لتعليمات تحديد كميات الوقود رقم (٣) لسنة/٢٠٢١ (المعدلة) وكما مبين ادناه: -

اسم الجهة	التشكيل	رقم التقرير	تاريخه	تسلسل الملاحظة في التقرير
وزارة الصناعة والمعادن	الشركة العامة لصناعة الادوية والمستلزمات الطبية	٢٠٠٤	٢٠٢٥/١/٢١	٢
وزارة الصحة	دائرة صحة المثنى	٢٠٦٠	٢٠٢٥/١/٢١	١
	دائرة العيادات الطبية الشعبية	٦٥٤٦	٢٠٢٥/٣/٥	٢
	دائرة صحة بغداد/الكرخ	٦٥٦٤	٢٠٢٥/٣/٦	٢
	دائرة صحة بابل	٤٥٤٠	٢٠٢٥/٢/١٦	٢-أ
	دائرة صحة المثنى	٣١٥٢٧	٢٠٢٥/١٢/١	٢
وزارة النقل	ديوان الوزارة والتشكيلات التابعة لها	٧٣٩٤	٢٠٢٥/٣/١٣	(١-ب)، (٢)

٤- لم يتم تخفيض مخصصات الايفاد الليلية بنسبة (٥٠٪)، خلافا للمادة (٥) من قانون الغاء الامتيازات للمسؤولين في الدولة رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٩ التي نصت على{تخفيض مستحقات الموفد من مخصصات الايفاد الليلية الواردة في قانون الايفاد والسفر رقم (٣٨) لسنة ١٩٨٠ (المعدل) وامر مجلس الوزراء رقم (٢) لسنة ٢٠٠٥ بنسبة (٥٠٪) خمسون بالمائة}، وقد اوصى الديوان باسترداد المبالغ المصروفة دون وجود سند قانوني بذلك وكما مبين ادناه :-

اسم الجهة	التشكيل	رقم التقرير	تاريخه	تسلسل الملاحظة في التقرير
وزارة الصناعة والمعادن	الشركة العامة لصناعة الادوية والمستلزمات الطبية	٢٠٠٤	٢٠٢٥/١/٢١	٦
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	جامعة بابل	٣٧٣٩	٢٠٢٥/٢/٦	٢
	جامعة البصرة	١٦١١٦	٢٠٢٥/٦/٢٥	١-ج
وزارة النقل	ديوان الوزارة والتشكيلات التابعة لها	٧٣٩٤	٢٠٢٥/٣/١٣	(١-أ)

٥- تجاوزت الحد الأعلى المحدد للضيافة خلافاً للمادة (٤/ ثالثاً) من تعليمات تحديد كميات الوقود المصروفة للسيارات والآليات ومبالغ الضيافة والمشتريات في جميع مؤسسات الدولة رقم (٣) لسنة/٢٠٢١ التي نصت على {تكون المبالغ المخصصة للضيافة لكل من المدير العام أو من بدرجته ممن يتولى إدارة تشكيل إداري بمستوى مديرية عامة بمبلغ (١٥٠) ألف دينار (مائة وخمسون ألف دينار)} شهرياً ، وقد اوصى الديوان بعدم التجاوز على المبلغ المخصص للضيافة بموجب التعليمات أعلاه وحصر كافة المبالغ المصروفة نتيجة للتجاوز عن الحد الأعلى المخصص للضيافة واسترجاعها كإيراد نهائي لصالح الشركة وكما مبين ادناه :-

اسم الجهة	التشكيل	رقم التقرير	تاريخه	تسلسل الملاحظة في التقرير
وزارة الصناعة والمعادن	الشركة العامة لصناعة الادوية والمستلزمات الطبية	٢٠٠٤	٢٠٢٥/١/٢١	٥
وزارة الصحة	دائرة صحة المثنى	٢٠٦٠	٢٠٢٥/١/٢١	٢
التعليم العالي والبحث العلمي	جامعة سامراء	٢٢٥١	٢٠٢٥/١/٢٣	د
	جامعة البصرة	١٦١١٦	٢٠٢٥/٦/٢٥	٢

الفصل الرابع

الظواهر العامة والمشتركة

الفصل الرابع
الظواهر العامة والمشتركة

من خلال قيام ديوان الرقابة المالية الاتحادي بممارسة أعمال الرقابة والتدقيق على أنشطة وحسابات الجهات الخاضعة لرقابته وفقاً لقانونه المرقم (٣١) لسنة /٢٠١١ (المعدل) والتي تبين استمرار بعض الملاحظات ذات الآثار المهمة والتي تتكرر بصفة مستمرة في بعض الجهات الى ان أصبحت ظواهر عامة ، ونظراً لأهمية تلافي أسباب هذه الملاحظات لما لها من آثار سلبية سواء على المال العام أو على تنفيذ الموازنة العامة للدولة ولكون العديد منها يشكل مخالفات لأحكام التشريعات النافذة فقد ارتأى هذا الديوان إبرازها في هذا الفصل من التقرير لتسليط الضوء عليها بهدف حث الجهات المعنية على ضرورة تكثيف جهودها لتلافي أسبابها وعدم تكرارها والعمل على حسمها حفاظاً على المال العام، وكما موضح في أدناه:-

١- مخالفة القوانين والأنظمة والتعليمات

أ- قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (٣١) لسنة/٢٠١١(المعدل): -

أولاً- عدم جدية بعض الوزارات والتشكيلات التابعة لها في تصفية ومعالجة الملاحظات الواردة في تقارير ديوان الرقابة المالية الاتحادي رغم تأكيداته ومتابعاته المستمرة وعدم قيام البعض الآخر بالرد على هذه التقارير الأمر الذي يشكل مخالفة لأحكام المادة (٢- رابعاً) من قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي المشار إليه أعلاه وإعمام الأمانة العامة لمجلس الوزراء/ دائرة الرقابة والتدقيق ذي العدد (٥٥٢٩) في ٢٠١٨/٢/٧ الموجه الى الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات حول(تصفية ملاحظات ديوان الرقابة المالية الاتحادي) والذي تضمنت الفقرة (٣) منه (الإسراع في إجابة تقارير ديوان الرقابة المالية الاتحادي ووفق المواعيد المحددة من قبل الديوان) ، ويبين الجدول رقم (١) المرافق مع التقرير الوزارات والتشكيلات التي لم تقم بالإجابة على تقارير الديوان والملاحظات المبلغة بها .

ثانياً- من خلال إجراءات المتابعة للتقارير الرقابية والاجابات الواردة من الجهات الخاضعة للرقابة اتضح بأن البعض من تلك التشكيلات تقوم بالإجابة فقط على كتاب الارسال الموجه الى الوزير المختص الذي يمثل خلاصة التقرير الرقابي الذي يهدف الى التركيز على اهم ما ورد في التقرير الاساسي بدلاً من الاجابة على التقرير التفصيلي ، خلافاً للفقرة (٣) من كتاب ديوان الرقابة المالية الاتحادي/دائرة التدقيق والمتابعة ذي العدد (٧٣٥٩) في ٢٠١٨/٤/٨ حول (متابعة تقارير ديوان الرقابة المالية الاتحادي) والمؤكد عليه بأعمامنا المرقم (٢١٥٧٩) في ٢٠٢٥/٨/٢٤ الموجه الى الوزارات كافة والدوائر غير المرتبطة بوزارة والمحافظات.

ثالثاً- استمرار العديد من الإدارات في تزويدنا ببيانات مالية غير مستوفية لمتطلبات إنجاز تدقيقها مما يستدعي إعادتها إلى هذه الإدارات لاستكمالها ومن ثم تعاد في خارج الموعد المحدد قانوناً.

رابعاً- الامتناع أو التأخر بالرد من قبل بعض الإدارات على مذكرات الديوان واستفساراته المقدمة من قبل الهيئات الرقابية العاملة فيها خلافاً للمادة(٢/رابعاً) من قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (٣١) لسنة/٢٠١١(المعدل)، والجدول رقم (٢) المرفق مع التقرير يتضمن امثلة على ذلك.

ب- قانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ (المعدل): -

على الرغم من ظهور نتيجة نشاط اغلب الشركات عجزاً مستمراً منذ سنوات سابقة فضلاً عن تجاوز العجز المتراكم لأغلب تلك الشركات نسبة (٥٠٪) من رأسمالها الا ان الوزارات المعنية لم تقم بإعداد تقويم اقتصادي وتقديمه الى مجلس الوزراء لاتخاذ الاجراءات اللازمة بشأن ذلك خلافاً للمادة (١٤) من القانون اعلاه والجدول رقم (٣) يتضمن امثلة على ذلك.

ج- قانون الإدارة المالية رقم (٦) لسنة/٢٠١٩(المعدل) وتعليمات تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية: -

اولاً- لم تقدم العديد من دوائر الدولة والشركات العامة حساباتها الختامية، كما لم تقدم بعض الدوائر حساباتها الختامية لسنوات سابقة الى هذا الديوان لتدقيقها وبيان الرأي بها خلافاً للمادة(٢٨/ثانياً)من قانون الإدارة المالية رقم (٦) لسنة/٢٠١٩(المعدل) التي اشارت الى تقديم الحسابات الختامية للسنة المعنية في موعد أقصاه ٣/٣١ من السنة اللاحقة، وكما مبين في الجدول رقم (٤) المرافق مع التقرير.

ثانياً-استغلال التخصيصات المالية:

(١) عدم قيام بعض التشكيلات التابعة للوزارات والهيئات المستقلة باستغلال التخصيصات المالية السنوية المرصدة لها من وزارة المالية، مما يؤشر عدم اعتماد الاسس العلمية في رصد تلك التخصيصات الأمر الذي يؤدي الى عدم استفادة الجهات الاخرى منها، والجدول رقم (٥) يتضمن أمثلة على ذلك.

(٢) استغلال التخصيصات العائدة للتشكيلات من قبل دواوين الوزارات خلافاً لتعليمات تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية للسنة المعنية، والجدول رقم (٦) يتضمن امثلة على ذلك.

د- تعليمات تنفيذ العقود الحكومية والقوانين والتعليمات الاخرى الخاصة بتنفيذ العقود: -

اولاً: لم تقم بعض التشكيلات التابعة للوزارات والهيئات المستقلة بالالتزام بقرار مجلس الوزراء رقم (٣٦١) لسنة/٢٠٢٢ المتضمن الاستثناء من تعليمات العقود الحكومية والضوابط الملحقة وتعليمات تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية، والجدول رقم (٧) يتضمن امثلة على ذلك.

ثانياً: عدم تقديم دراسة جدوى اقتصادية لمعظم المشاريع المتعاقد على تنفيذها، خلافاً للمادة (٢/أولاً/أ) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤(المعدلة)، والجدول رقم (٨) يتضمن أمثلة على ذلك.

ثالثاً: عدم دقة وتحديث الكلف التخمينية للعقود، خلافاً للمادة (٢/أولاً/د) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤(المعدلة)، والجدول رقم (٩) يتضمن أمثلة على ذلك.

رابعاً: عدم تقديم شهادات المنشأ للبضائع بموجب التعاقدات الحكومية خلافاً للفقرة (٢) من إعمام وزارة التخطيط المرقم (١٢٦٣٩) في ٢٠١٤/٦/٤، والجدول رقم (١٠) يتضمن أمثلة على ذلك.

خامساً: تأخر المناقصين الفائزين بالإحالة (المبلغين بصدور أوامر الإحالة) عن توقيع العقود ضمن المدة المحددة البالغة (١٤) يوم عمل من تاريخ التبليغ بالإحالة، خلافاً للمادة (سادس عشر) من الضوابط رقم (٣) (المعدلة) والملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة /٢٠١٤ (المعدلة)، والجدول رقم (١١) يتضمن أمثلة على ذلك.

سادساً: عدم قيام بعض الشركات المتعاقد معها بتقديم أعمال مماثلة، خلافاً للفقرة (أولاً-ج) من الضوابط رقم (١) (المعدلة) والملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ ، والجدول رقم (١٢) يتضمن أمثلة على ذلك.

سابعاً: استكمال التعاقد قبل التأكد من صحة صدور خطاب الضمان خلافاً لكتاب وزارة المالية/ وحدة متابعة المصارف المرقم (٢٨٣٨٥) في ٢٠٠٨/٨/٥، فضلاً عن قبول خطابات ضمان لا تغطي فترة تنفيذ وصيانة المشروع، خلافاً لكتاب وزارة التخطيط المرقم (٤٤٠١) في ٢٠٠٩/٤/١٤ والذي نص على (أن تكون خطابات الضمان نافذة إلى ما بعد انتهاء فترة الصيانة وتصفية الحسابات النهائية)، والجدول رقم (١٣) يتضمن أمثلة على ذلك.

ثامناً: على الرغم من انتهاء مدة الإنجاز التعاقدي لبعض العقود وانقضاء مدة طويلة لتنفيذ البعض الآخر لوحظ ان نسب الإنجاز متدنية بسبب التلكؤ والإهمال من قبل الشركات المنفذة وعدم اتخاذ الإجراءات القانونية خلافاً للمادة (١٠– ثانياً، ثالثاً، رابعاً) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤، والجدول رقم (١٤) يتضمن أمثلة على ذلك.

تاسعاً: عدم قيام بعض الجهات بمفاتحة وزارة التخطيط لغرض التحقق من صحة وسلامة موقف الجهات المتعاقد معها من الناحية القانونية (القائمة السوداء) ، خلافاً لتعليمات مجلس الوزراء المرقم (١٤٣٨) في ٢٠٠٥/٢/١٧ والفقرة (ثانياً–د) من الضوابط رقم (٣) (المعدلة)الصادرة عن وزارة التخطيط بموجب تعميمها ذي العدد (١٥٧٩٢/٧/٤) في ٢٠١٤/٧/٢٠ والملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم(٢) لسنة/٢٠١٤، فضلاً عن عدم إعلام كل من وزارة التخطيط والبنك المركزي العراقي ودوائر تسجيل الشركات باسم المتعاقد وعنوانه ومبلغ العقد ومدته حال إكمال اجراءات توقيع العقود خلافاً للفقرة (سابعاً) من الضوابط رقم (٤)(المعدلة) والملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة /٢٠١٤، والجدول رقم (١٥) يتضمن أمثلة على ذلك.

عاشراً: لم تقم بعض الجهات بإعداد العقد وفق اجراءات الوثائق القياسية الصادرة من وزارة التخطيط بكتابها المرقم (٤١٨٥/٧/٤) في ٢٠١٦/٢/٢٤ الخاص بإلزام جهات التعاقد بتطبيق الوثائق القياسية على جميع العقود الحكومية اعتباراً من ٢٠١٦/٧/١، والجدول رقم (١٦) يتضمن أمثلة على ذلك.

حادي عشر: عدم قيام قسم التدقيق الداخلي بتدقيق جميع مراحل العقود وتنفيذها، والجدول رقم (١٧) يتضمن أمثلة على ذلك.

ثاني عشر: استخدام اسلوب الدعوة المباشرة على الرغم من عدم توفر مبرراتها في التعاقد، خلافاً للمادة (٣–خامساً) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ (المعدلة)، والجدول رقم (١٨) يتضمن أمثلة على ذلك.

ثالث عشر: عدم مصادقة العقد من قبل الدائرة القانونية في التشكيلات الادارية بصفتها كاتب عدل، خلافاً للمادة (٩) من قانون كتّاب العدول رقم (٣٣) لسنة/١٩٩٨ وتعديلاته، والجدول رقم (١٩) يتضمن أمثلة على ذلك.

رابع عشر: عدم تسديد المبالغ المستقطعة كأمانات الضرائب الى الهيئة العامة للضرائب خلافاً لكتاب وزارة المالية / الهيئة العامة للضرائب ذي العدد (٤٣ س/١٥٤٥) في ٢٠١٦/٩/١، والجدول رقم (٢٠) يتضمن أمثلة على ذلك.

خامس عشر: عدم استيفاء رسم الطابع المالي البالغ (٠,٠٠٣) من مبالغ العقود خلافاً للمادة (٢–ثانيا) من قانون رسم الطابع رقم (٧١) لسنة ٢٠١٢ التي نصت على (يستوفى عن العقود بما فيها عقود المقايضة الرسم المقرر وفق احكام البند (اولاً) من هذه المادة ويتم تسديده مقدماً بالعملة التي يتم التعاقد بموجبها) والجدول رقم (٢١) يتضمن أمثلة على ذلك.

سادس عشر: عدم استيفاء الرسم العدلي البالغ نسبته (٠,٠٠١) من مبلغ العقد خلافاً للمادة (٤٠) من قانون الرسوم العدلية رقم (١١٤) لسنة ١٩٨١ (المعدل) الذي نص على (يستوفى رسم مقداره واحد من الألف من قيمة المعاملة عند تصديق او توثيق تواقيع ذوي العلاقة) والجدول رقم (٢٢) يتضمن أمثلة على ذلك.

سابع عشر: قيام العديد من الادارات بسحب المشاريع من المقاولين خلال الفترة من ١/١ لغاية ٢٠٢٥/١٢/٣١ ولأسباب مختلفة منها (عدم التقيد بالالتزامات التعاقدية وشروط التعاقد، التلكؤ وعدم الجدية بالعمل، استئناف سحب العمل، عدم الاستجابة للإنذارات، توقف الشركة عن العمل، عدم جدية الشركة في اكمال اعمالها المتبقية، عجزه عن تمديد خطاب ضمان حسن الاداء، تقديم بيانات غير حقيقية وبطرق غير شرعية)، والجدول رقم (٢٣) يتضمن أمثلة على ذلك.

ثامن عشر: عدم احتساب الغرامات التأخيرية على الرغم من عدم التزام الشركات المجهزة او المنفذة المتعاقد معها، خلافاً للفقرة (٩/رابعاً–ج/ (١)) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ وكما مبين بالجدول رقم (٢٤).

٢– ارصدة الحسابات المدينة والدائنة والسلف والأمانات

أ– عدم الجدية في الحصول على تأييدات الارصدة المدينة والدائنة اذ لوحظ ان بعض التشكيلات قد أرسل تأييدات إلا ان الإجابة عليها كانت بنسبة متدنية والبعض الآخر لم يقم بإرسال طلب بتأييد تلك الارصدة، والجدول رقم (٢٥) يتضمن امثلة على ذلك.

ب–وجود أرصدة مدينة ودائنة وسلف وأمانات موقوفة ومدورة من سنوات سابقة لدى أغلب التشكيلات يتوجب معالجتها، وفي الجدولين رقم (٢٦)و (٢٧) المرافقين مع التقرير تتضمن أمثلة على ذلك.

ج– أظهرت السجلات المالية لبعض التشكيلات أرصدة لحسابات مدينة ودائنة وسلف وأمانات مخالفة لطبيعتها المحاسبية، والجدولين رقم (٢٨)و(٢٩) المرافقين مع التقرير يتضمنان أمثلة على ذلك.

٣– التوقيفات التقاعدية

عدم قيام العديد من التشكيلات في بعض الوزارات بتسديد التوقيفات التقاعدية المستقطعة من المنتسبين لصالح صندوق تقاعد موظفي الدولة خلافاً للمادة (١٧–ثالثاً) من الفصل السادس من قانون التقاعد الموحد رقم (٩) لسنة ٢٠١٤ (المعدل)، والجدول رقم (٣٠) يتضمن أمثلة على ذلك.

٤– حصة الخزينة

عدم تسديد العديد من الشركات العامة لحصة الخزينة العامة من الأرباح المتحققة لها والتي يعود البعض منها الى سنوات سابقة، والجدول رقم (٣١) يمثل مستحقات الخزينة المترتبة بذمة عدد من الشركات وحسب الوزارات المذكورة.

٥–السيارات والآليات المنسبة للغير

لم يتم إعادة السيارات المنسبة إلى دوائر أخرى أو بذمة موظفين خارج الخدمة أو لدى قوات عسكرية إلى دوائرها الأصلية خلافاً لكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (٢١) لسنة/٢٠١٩، والجدول رقم (٣٢) المرافق مع التقرير يتضمن أمثلة على ذلك.

٦– السيارات والاليات المفقودة والمسروقة

عدم قيام العديد من التشكيلات في بعض الوزارات ببيان السيارات والاليات المفقودة والمسروقة، والجدول رقم (٣٣) المرافق مع التقرير يتضمن أمثلة على ذلك.

٧- التجاوز على ممتلكات الدولة

أشرت نتائج التدقيق ضعف الإجراءات المتخذة من قبل إدارات الدولة لإزالة التجاوزات الحاصلة على ممتلكاتها من قبل الغير سواء كانت أراضي أو مباني، ولم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة وفقاً لما ورد في كتاب مجلس الوزراء المرقم (٢٤٤) في ٢٠١٧/٧/٢٥ رغم حاجتها إليها، والجدول رقم (٣٤) المرافق مع التقرير يتضمن أمثلة على ذلك.

٨- عدم تقدير الإيرادات او عدم دقتها

عدم قيام بعض الجهات والتشكيلات التابعة للوزارات بإعداد تقديرات لإيراداتها فضلاً عن عدم توخي الدقة بتقدير الايرادات المتوقع الحصول عليها خلال السنة المعنية لجهات اخرى خلافاً للمادة} (٥) من القسم (٤) -احكام عامة} من قانون الإدارة المالية رقم (٩٥) لسنة/٢٠٠٤، والجدول رقم (٣٥) يتضمن أمثلة على ذلك.

٩- القيود النظامية المتقابلة:

عدم قيام بعض التشكيلات التابعة للوزارات بتثبيت أقيام الموجودات الثابتة والمخزنية من خلال إجراء القيود النظامية المتقابلة للسيطرة على موجوداتها الثابتة والمخزنية، خلافاً لتعليمات النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي، والجدول رقم (٣٦) يتضمن أمثلة على ذلك.

١٠- مخالفات سجل التوحيد

لم تقم بعض التشكيلات بتقديم سجل التوحيد للموازنتين الجارية والاستثمارية أو المصادقة عليه من قبل وزارة المالية لأغراض التدقيق خلافاً لكتاب وزارة المالية/دائرة المحاسبة ذي العدد (٢٢١٤٦) في ٢٠١٢/١٢/٦، والجدول رقم (٣٧) المرافق مع التقرير يتضمن أمثلة على ذلك.

١١- الدعاوى المقامة من قبل الدوائر على الغير وبالعكس

عدم قيام بعض التشكيلات التابعة للوزارات والهيئات المستقلة بحسم كافة الدعاوى المقامة من قبلها على الغير والدعاوى المقامة عليها من قبل الغير، والجدول رقم (٣٨) يتضمن أمثلة على ذلك.

الفصل الخامس

نتائج تنفيذ رقابة الاداء التخصصي

الفصل الخامس

نتائج تنفيذ رقابة الاداء التخصصي

١-وزارة الزراعة

ديوان الوزارة

التقارير الرقابية ذات العلاقة بأهداف التنمية المستدامة

أ-التقرير المرقم (٤٧٩) في ٢٠٢٥/١/٨ الخاص بنتائج اعمال رقابة الاداء التخصصي على نشاط وزارة الزراعة في تفعيل وتنفيذ الرزنامة الزراعية وتحقيق الهدف رقم (٢) من اهداف التنمية المستدامة للسنوات (٢٠١٩ – ٢٠٢٣) ، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسل الاتي { ٩-أ،د ،ز }:-

اولاً-قيام بعض الدوائر العاملة في المنافذ الحدودية (هيئة المنافذ الحدودية ، الهيئة العامة للكمارك) بالتدخل في عمل موظفي الحجر الزراعي والبيطري اذ لا يتم تحويل بعض البضائع الغذائية المستوردة عن طريق منفذي القائم وطريبيل الى الحجر الزراعي والبيطري ويتم اخراجها من المنفذ بدون اجراء الكشف عليها للتحقق من سلامتها خلافاً للمادة (٩) من قانون الصحة الحيوانية رقم (٣٢) لسنة / ٢٠١٣ ، التي نصت على (لا يجوز للدوائر الكمركية في المنافذ الحدودية السماح بإدخال الحيوانات او منتجاتها الى العراق قبل فحصها من الطبيب البيطري في الحجر البيطري في تلك المنافذ) والمادة (٦-ثالثاً) من قانون الحجر الزراعي رقم (٧٦) لسنة / ٢٠١٢ ، التي نصت (على السلطات الكمركية والسلطات المسؤولة الاخرى عدم السماح بدخول الارساليات الا بموجب ترخيص من موظف الحجر الزراعي) الامر الذي يسبب بإدخال مواد غير مفحوصة وقد تكون غير صالحة للاستهلاك البشري خلافاً للمادة (٥) من الفصل الثالث من قانون الصحة الحيوانية رقم (٣٢) لسنة / ٢٠١٣ ، التي نصت على (تلتزم السلطة الصحية البيطرية بالتأكد من سلامة وخلو الحيوانات ومنتجاتها واعلافها المستوردة من الامراض الوبائية والمعدلات الوراثية وتوافقها مع المواصفات القياسية العراقية المعمول بها قبل السماح بإدخالها) وخلافاً للمادة (٣-أولاً) من قانون الحجر الزراعي رقم (٧٦) لسنة / ٢٠١٢ ، التي نصت على (تقوم وزارة الزراعة بتحقيق اهداف هذا القانون بفحص الارسالية النباتية ومنتجاتها عند نقطة دخولها الى جمهورية العراق) ، وقد اوصى الديوان قيام وزارة الزراعة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لمنع تدخل الدوائر العاملة في المنافذ الحدودية (هيئة المنافذ الحدودية ، الهيئة العامة للكمارك) في عمل موظف الحجر الزراعي والبيطري من خلال فرض عقوبات صارمة بحق تلك الدوائر .

ثانياً- لم تقم وزارة الزراعة والتشـــكيلات التابعة لها بإعداد أي خطة في مجال الرزنامة الزراعية فيما يخص المحاجر الزراعية والبيطرية خلال سنوات التدقيق(٢٠١٩-٢٠٢٣) ،فضلاً عن عدم التحكم بأسعار السلع الزراعية من الأسواق المحلية من بالرغم من ان مهام وزارة الزراعة والتشـــكيلات التابعة لها إدارة (١٣) محجر زراعي و(١٧) محجر بيطري مســـؤول عن فحص كافة الســـلع الزراعية والحيوانية الخاصة بالرزنامة الزراعية والتأكد من سلامتها وصلاحيتها للاستهلاك البشري.

ثالثاً– عدم وجود محارق نظامية في المحاجر الزراعية للتخلص من المواد الزراعية التالفة او المواد المنتهية الصلاحية او التي يتم رفضها من قبل المحاجر الزراعية اذ يتم التخلص منها بطرق بدائية عن طريق حرقها وطمرها الامر الذي يسبب باضرار جسيمة على البيئة .

{اهداف التنمية المستدامة الهدف رقم (٢) الأداء التخصصي على نشاط وزارة الزراعة}

ب–التقرير المرقم (٣١٩٤١) في ٢٠٢٥/١٢/٤ الخاص بنتائج اعمال رقابة الاداء التخصصي على نشاط وزارة الزراعة في معالجة ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء والبيضاء وتحقيق الهدف رقم (٢) من اهداف التنمية المستدامة للسنوات (٢٠٢٠ – ٢٠٢٤)، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسل } (١)، (٢)، (٤)، (٨) }: –

اولاً– لم تقم دائرة الثروة الحيوانية باتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من ارتفاع اعداد الحيوانات التي يتم ذبحها (جزرها) خارج المجازر الرسمية والمجازة مقارنة بأعداد الحيوانات التي يتم ذبحها (جزرها) داخل تلك المجازر الامر الذي أدى الى عدم الالتزام بعمر الحيوان المذبوح وعدم وصول وزن الحيوان الى اوزان معينة لتجنب تناقص اعدادها، وقد أوصى الديوان بالتحقيق فيها.

ثانياً– لم تقم دائرة الثروة الحيوانية بتوفير المواد العلفية الأولية وفق احتياجات مربي الثروة الحيوانية الامر الذي سبب بارتفاع تكاليف التربية الحيوانية وبالتالي أدى الى ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء والبيضاء المحلية، وقد أوصى الديوان قيام وزارة الزراعة بإعداد خطة لتوفير المواد العلفية وفق احتياجات مربي الثروة الحيوانية ودعم انتاج الاعلاف محليا عبر تشجيع زراعة المحاصيل العلفية (كالذرة الصفراء والشعير).

ثالثاً– عدم قيام دائرة الارشاد والتدريب الزراعي بتنفيذ دورات وانشطة ارشادية في مجالي (تربية الأسماك في النظام المغلق والتلقيح الاصطناعي للأبقار والجاموس) خلال سنوات التدقيق على الرغم من أهميته في تطوير الثروة الحيوانية والإنتاج الحيواني من خلال التحسين الوراثي وزيادة الإنتاجية الامر الذي أدى الى عدم تشجيع المربين على استخدام التقنيات الحديثة في مجال تربية الأسماك والابقار والجاموس ، وقد أوصى الديوان قيام دائرة الارشاد والتدريب الزراعي بإعاده تفعيل برامج الارشاد الزراعي باستخدام وسائل التعليم الالكتروني والدورات الميدانية وتنفيذ ورش حول تربية الأسماك بالنظام المغلق والتلقيح الاصطناعي للأبقار والجاموس .

رابعاً– لم تقم وزارة الزراعة باتخاذ الإجراءات اللازمة من اجل ضبط عمل المجازر والأنشطة ذات العلاقة بالثروة الحيوانية وتوجيهها بالاتجاه الذي يدعم سلامة الأغذية ذات المصدر الحيواني والناتجة عن تردي الواقع الصحي والبيئي للمجازر، خلافا للمادة (٣/خامسا) من قانون الصحة الحيوانية رقم (٣٢) لسنة /٢٠١٣، الامر الذي يؤدي الى حدوث تلوث اللحوم في تلك المجازر وبالتالي يؤثر بشكل سلبي على صحة الانسان وسلامته عند استهلاكه لتلك اللحوم، وقد أوصى الديوان بالتحقيق فيها.

ج–التقرير المرقم (٥٢٥٥) في ٢٠٢٥/٢/٢٤ الخاص بأعمال رقابة الاداء التخصصي على اجراءات وزارة الزراعة في تحقيق الامن الغذائي للمحاصيل الزراعية الأساسية ، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٢) ،(٣)، (٨): –

اولاً– تدني نسبة الأراضي الزراعية المزروعة في بعض المحافظات (بغداد ،كركوك، صلاح الدين ، ديالى ،بابل ، كربلاء المقدسة ، النجف الاشرف ،المثنى ، ميسان ، البصرة) قياساً بالاراضي الصالحة للزراعة والتي تراوحت مابين (٣٪ – ٥٣٪) خلال سنوات التدقيق من (٢٠١٩–٢٠٢٣). ثامن عشر– عدم وجود محارق نظامية في المحاجر الزراعية للتخلص من المواد الزراعية التالفة او المواد المنتهية الصلاحية او التي يتم رفضها من قبل المحاجر الزراعية اذ يتم التخلص منها بطرق بدائية عن طريق حرقها وطمرها الامر الذي يسبب باضرار جسيمة على البيئة

ثانياً–. عجز وزارة الزراعة عن تأمين الحاجة الفعلية للمحاصيل الزراعية الأساسية ومنها (الحنطة ، الرز، البطاطا ، الطماطم ، البصل).

ثالثاً– لم تقم وزارة الزراعة باستخدام منظومات الري الحديثة في ري محصولي الحنطة والشعير في بعض المحافظات (بابل ، كربلاء المقدسة ،النجف الاشرف، المثنى ،ذي قار، البصرة).

٢– وزارة الموارد المائية

التقرير المرقم (٤٣٤٧) في ٢٠٢٥/٢/١٣ الخاص بأعمال رقابة الاداء التخصصي على اجراءات الدوائر ذات العلاقة في الحد من ظاهرة التصحر واثاره على البيئة المحيطة، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات الاتية (٧–أ–أولاً)، (٧–أ–ثانياً)، (٧–ج–ثالثاً)، (٧–هـ): –

أ–عدم قيام وزارة الموارد المائية / المركز الوطني لإدارة الموارد المائية بإعداد دراسات خاصة بالتصحر واسبابه والاثار السلبية لقلة مناسيب الانهار وانحسار المسطحات المائية على الزراعة والتشجير وزيادة ظاهرة التصحر على الرغم من تأشير مكتب الوكيل الفني / قسم التشجير والمشاتل ان من اهم اسباب حصول وتفاقم ظاهرة التصحر في العراق هو تناقص الواردات المائية بسبب تطوير مشاريع الري في دول المنبع دون التشاور مع العراق وحسب اجابتهم بكتابهم ذي العدد (٥٦) في ٢٠٢٤/٩/٨ على استفسار الهيئة الرقابية المختصة بالعدد (١٦/١٩/٤/٢) في ٢٠٢٤/٩/٣ ، وقد أوصى الديوان بقيام وزارة الموارد المائية / المركز الوطني بإعداد دراسات محدثة تتضمن بيانات عن نسبة الحصص المائية المخصصة لمشاريع مكافحة التصحر وذلك لأهمية تلك الدراسات في وضع الاستراتيجيات والخطط الخاصة بمكافحة التصحر .

ب–ارتفاع مساحات الاراضي المتصحرة في عموم محافظات العراق اذ بلغت مساحة الاراضي المتصحرة (٤٠٣٧٩٨٧١,٥) دونم والذي تمثل ما نسبته (٢٣٪) من مجمل مساحة العراق والبالغة (١٧٤٨٥١٢٠٠) دونم لسنة /٢٠٢٢ بينما كانت تمثل ما نسبته (١٦٪) من مجمل مساحة العراق في سنة/٢٠١٦ الامر الذي يؤشر ضعف الاجراءات المتخذة من قبل وزارة الزراعة والوزارات والدوائر الاخرى ذات العلاقة في الحد من زيادة خطر هذه الظاهرة الامر الذي يؤدي الى زيادة الاثار السلبية للتغيرات المناخية على البيئة، فضلاً عن ما تمثله هذه الظاهرة من خطر يهدد الامن الغذائي والتنوع الاحيائي وحسب اجابة وزارة الزراعة / دائرة الغابات ومكافحة التصحر بكتابهم ذي العدد (٣٦٣٠) في ٢٠٢٤/٧/٣١ ، وقد اوصى الديوان بقيام وزارة الزراعة والوزارات والدوائر الحكومية ذات العلاقة بتوفير الموارد اللازمة لتفعيل مشاريع الحد من ظاهرة التصحر وزيادة المساحات الخضراء

ج–قامت بعض الوزارات في اتخاذ اجراءات تتضمن تجريف مساحات واسعة من الاراضي الزراعية وازالة عدد من الاشجار خلافاً للمادة (١٨–خامساً) من قانون حماية وتحسين البيئة المرقم (٢٧) لسنة / ٢٠٠٩ والتي نصت على (يمنع قطع الاشجار المعمرة في المناطق العامة داخل المدن الا بأذن من رئيس مجلس حماية وتحسين البيئة في المحافظة) وكذلك خلافاً للفقرة (٢) من قرار مجلس الوزراء رقم (٥٠) لسنة / ٢٠١٦ والتي تنص على { الزام وزارتي الاعمار والاسكان والزراعة والمحافظات اخذ الاجراءات الكفيلة بإيقاف تجريف البساتين والاراضي الزراعية ومنع تحويلها الى اراضي سكنية او تغيير استعمالاتها لأغراض اخرى مع السماح بتحويل جنسها وفقاً لصلاحيات مجلس الوزراء استناداً الى القرار رقم (١١٨٧) لسنة /١٩٨٢ } وكما بينت وزارة البيئة / دائرة حماية وتحسين البيئة في منطقة الوسط بإجابتهم ذي العدد (د.و٣٠٣٨) في ٢٠٢٤/٩/٢٤ اذ تضمنت تلك الاجراءات ما يأتي :–

اولاً–قامت وزارة النقل / الشركة العامة لتنفيذ مشاريع النقل والمواصلات بتوقيع عقد استثماري طويل الامد مع القطاع الخاص لأنشاء مخازن متعددة الاغراض على اراضي العقار (٥/٦٨ مقاطعة ٦ عويريج) في العاصمة بغداد وهي اراضي زراعية جنسها بستان وصالحة للزراعة ومزروعة في الوقت الحاضر وتتوفر لها حصة مائية وان اقامة هذا المشروع سيؤدي الى تجريف المحاصيل وازالة المغروسات.

ثانياً–اقترحت وزارة الاعمار والاسكان والبلديات العامة / دائرة الطرق والجسور لمخطط طريق مؤدي الى (مدينة علي الوردي) في منطقة النهروان في بغداد اذ تم تأشير تعارض هذا الطريق مع العديد من المشاريع الزراعية والاروائية الامر الذي يؤدي الى تجريف عدد كبير من البساتين والاراضي الزراعية والدور السكنية للمزارعين.

وقد اوصى الديوان بالتزام جميع الجهات الحكومية بعدم تجريف اي اراضي زراعية او قطع للأشجار المعمرة في المناطق العامة داخل المدن الا بأذن من رئيس مجلس حماية وتحسين البيئة في المحافظة والالتزام بقانون حماية وتحسين البيئة المرقم (٢٧) لسنة/٢٠٠٩.

د–زيادة معدلات الضرر والتلف الناتج عن التغيرات المناخية على المواقع الاثرية وذلك نتيجة انحسار الاراضي الزراعية والاحزمة الخضراء في المناطق التي تحيط بتلك المواقع الامر الذي ادى الى حدوث خسائر كبيرة في الشواخص والهياكل الاثرية والمباني التراثية ، الامر الذي ادى الى اختفاء التفاصيل الفنية التي تحمل اهمية تأريخية كبيرة مما يترتب على ذلك خسائر مالية كبيرة نتيجة ارتفاع تكلفة اعمال الصيانة لتلك المواقع وضرورة اعادة تلك الاعمال بشكل دوري للمواقع وكما بينت الهيئة العامة للآثار بموجب كتابهم ذي العدد (٢٣٨٦٣) في ٢٠٢٤/١٠/٢١ ، وقد اوصى الديوان بالتزام وزارة الزراعة بإنشاء احزمة خضراء ومشاريع مكافحة التصحر وتثبيت الكثبان الرملية في المناطق التي تحيط بالمواقع الاثرية وبالتنسيق مع الهيئة العامة للآثار والتراث / وزارة الثقافة والسياحة والاثار لتحديد اكثر المواقع تضرراً .

{اهداف التنمية المستدامة الهدف رقم (٦) الأداء التخصصي على نشاط وزارة الموارد المائية}

التقرير المرقم (٢٠٧٤٨) في ٢٠٢٥/٨/١٢ الخاص بنتائج اعمال رقابة الاداء التخصصي على نشاط وزارة الموارد المائية في تنفيذ مشاريع الاستصلاح للأراضي الزراعية وتحقيق الهدف رقم (٦) من اهداف التنمية المستدامة للسنوات (٢٠١٩ – ٢٠٢٤)، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات} (٢)، (٣)، (١١)، (١٤)، (١٥) }: –

أ- عدم قيام الهيئة العامة لمشاريع الري والاستصلاح باتخاذ التدابير الكفيلة بمعالجة انخفاض نسب الإنجاز الفني لبعض مشاريع الاستصلاح مما انعكس سلبا على توفير المياه للأراضي الزراعية وبالتالي اثر بشكل سلبي على تحقيق الهدف رقم (٦) من اهداف التنمية المستدامة ، وقد أوصى الديوان على الهيئة العامة لمشاريع الري والاستصلاح اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الانحراف في نسب انجاز تنفيذ بعض المشاريع لتحقيق الهدف رقم (٦) من اهداف التنمية المستدامة .

ب- استبعاد (٤٨٨٣) دونم من الأراضي المستصلحة في المحافظات (الديوانية، واسط، الحلة) والبالغة (٨٤٣٠٠) دونم بسبب التعارضات مما يؤثر سلبا على الامن الغذائي، وقد أوصى الديوان بالتحقيق فيها.

ج- عدم قيام الهيئة العامة لتشغيل مشاريع الري والبزل بإزالة بعض التجاوزات الخاصة ببحيرات الأسماك والتي تراوحت ما بين (٤٠٣-٢٥٦٣) بحيرة بمساحة (٤٠٣٤,٧١- ٢٦٨٠٩,٥٨) دونم خلال سنوات التدقيق علما ان هذه البحيرات تستهلك كميات كبيرة من المياه في الوقت الذي يعاني فيه البلد من ازمة الشحة المائية اذ بلغت كمية الاستهلاك المائي (٢٥,٠٧٥) مليون م٣ لسنة/٢٠٢٤ والتي تساوي سعة الخزن الإجمالي للسد الأبيض في محافظة الانبار الامر الذي يؤدي الى حرمان بعض الأراضي الزراعية من حصصهم المائية ، وقد أوصى الديوان بقيام الهيئة العامة لتشغيل مشاريع الري والبزل بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لإزالة التجاوزات الخاصة ببحيرات الأسماك فضلا عن اتخاذ إجراءات قانونية رادعة بحق المتجاوزين .

د- قيام بعض الجهات الحكومية والأهلية بتصريف المياه الملوثة الى نهري دجلة والفرات وتفرعاتهما من خلال عدة مواقع ولأغلب المحافظات الامر الذي يؤدي الى تلوث المياه وتضرر الأراضي الزراعية عند اروائها بهذه المياه، وقد أوصى الديوان بقيام وزارة الموارد المائية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتنفيذ قرار الأمانة العامة لمجلس الوزراء / اللجنة الوطنية العليا للمياه المرقم (١٠) لسنة/ ٢٠٢١ وغلق مصادر تلوث المياه .

هـ- عدم قيام وزارة الموارد المائية باتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من تصريف مياه البزل الى نهري دجلة والفرات علما ان مياه المبازل تعتبر احدى مصادر التلوث كونها مياه ذات تركيز ملحي عالي إضافة الى انها مشبعة بالمبيدات الزراعية والاسمدة المترشحة مع مياه البزل الامر الذي يؤثر سلباً على جودة المحاصيل الزراعية وانتاجية الأراضي الزراعية، وقد أوصى الديوان على وزارة الموارد المائية منع تصريف مياه البزل بشكل مباشر الى الأنهر عبر انشاء محطات معالجة ملحية ومتابعة نوعية المياه بانتظام.

٣- وزارة الكهرباء

شركة توزيع كهرباء الوسط

أ- غياب ادارة الجودة ومؤشرات الاداء في تجهيز الطاقة الكهربائية اذ لا يوجد لدى القطاع وحدة متخصصة لإدارة الجودة بالإضافة الى عدم وجود سياسات واجراءات محددة لتحسين الخدمة ومتابعة تنفيذها وعدم وجود مقاييس معيارية لتحديد مستوى التجهيز الاستمرارية معدل الانقطاعات، وقد اوصى الديوان بالعمل على اعتماد مقاييس معيارية لتحديد مستوى التجهيز، الاستمرارية، معدل الانقطاعات ووضع مؤشرات لإدارة الجودة.

ب-ارتفاع عدد المحولات المعطوبة خلال سنة/٢٠٢٣ اذ بلغت النسبة (٢١٩٪) مقارنة بعدد المحولات المعطوبة المستبدلة خلال سنة /٢٠٢٢ بسبب التجاوز على السعة التصميمية للمحولات، وقد اوصى الديوان بالعمل على الالتزام بالسعة التصميمية للمحولات وعدم السماح بزيادة الاحمال للمحافظة على هذه المحولات وتجنب الاعطال.

ج- عدم القيام باتخاذ الاجراءات اللازمة لحث الدوائر الحكومية على تسديد اجور الطاقة الكهربائية المترتبة بذمتها اذا ان التأخير في اتخاذ تلك الاجراءات يؤدي الى تراكم الديون ويؤثر سلبا على الاداء المالي للقطاع واكتفى القطاع بتوجيه انذار الى بعض هذه الدوائر اذ بلغ عدد الانذارات الموجهة (٣٦) انذار خلال سنوات التقويم دون اتخاذ الاجراءات اللازمة من خلال اقامة دعاوى قضائية على تلك المؤسسات المتعثرة في تسديد الديون وضعف الاجراءات المتخذة لتحصيل مبالغ الديون المترتبة بذمة المشتركين (ابراج الاتصالات، الاصناف الاخرى)، وقد اوصى الديوان بالعمل على بذل الجهود اللازمة من خلال اتخاذ

الاجراءات المناسبة بحق المشتركين المتلكئين في تسديد الديون (المؤسسات الحكومية، ابراج الاتصالات، الاصناف الاخرى) لغرض استحصال المبالغ المترتبة بذمتهم .

د-التقرير المرقم (١٢٨٦٥) في ٢٠٢٥/٥/١٩ الخاص بنتائج اعمال رقابة الاداء التخصصي على محطة ميسان الاستثمارية ، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات(٣-أ) (٥-أ، ب-ثانياً):-

اولاً- تحملت وزارة الكهرباء مبالغ كبيرة لمصالح الشركات بسبب تأخر وصول الوقود الرئيسي المشغلة لمحطة ميسان الاستثمارية وعدم التجهيز بالكمية المطلوبة من الغاز الجاف من قبل وزارة النفط بالإضافة الى الاضرار الناجمة من استخدام الغاز الحامض كبديل للغاز الجاف عند تشغيل المحطة.

ثانياً- تم صياغة عقد محطة ميسان الاستثمارية بأسلوب (Take or Pay) والذي بموجبه تكون وزارة الكهرباء ملزمة بشراء (٩٠٪) من السعة المعتمدة للمحطة لأول (١٠٠) شهر بعد ذلك تكون نسبة الشراء (٩٠٪) لاشهر (آيار ، حزيران ،تموز ،اب ،أيلول، كانون الأول ، كانون الثاني ،شباط) و(٧٠٪) لاشهر (اذار ، نيسان ، تشرين الأول ، تشرين الثاني) ودفع مبالغ الطاقة الكهربائية المتاحة وغير المستلمة حتى وان لم يتم تسليم هذه الطاقة للشبكة الوطنية لعدة أسباب ومنها القوة القاهرة عدم مطابقة الوقود المجهز من قبل وزارة النفط للمواصفات الفنية)،فضلا عن تحمل وزارة الكهرباء لمبالغ الطاقة المستهلكة داخل المحطة مما يتطلب تعديل بنود العقد وتحميلها الشركة المشروع لتلك المبالغ لكون هذه الطاقة تستغل في تشغيل المعدات المساعدة داخل المحطة.

ثالثاً- لم يتم تضمين العقد الاستثماري لمحطة ميسان الاستثمارية فقرة تنص على عودة ملكية المحطة الى وزارة الكهرباء بعد انتهاء فترة الاستثمار .

٤-وزارة الصناعة والمعادن

أ -الشركة العامة للصناعات الكهربائية والالكترونية

التقرير المرقم (٨٢٢٠) في ٢٠٢٥/٣/٢٥ الخاص بنتائج اعمال رقابة الاداء التخصصي على واقع حال مصانع الشركة، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٥)، (٧)، (٩):

اولاً- لم تحقق الشركة الايرادات الفعلية لغرض تغطية المصاريف الفعلية لها اذ بلغت اعلى قيمة عجز سنة/٢٠٢٢ وبمبلغ (٥٦٦٨١٨٢) ألف دينار (خمسة مليار وستمائة وثمانية وستين مليون ومائة واثنان وثمانين الف دينار)، وقد اوصى الديوان ضرورة تطوير المنتجات النمطية لتحقيق ايرادات تساهم في رفع النمو الاقتصادي للشركة.

ثانياً- ان اغلب عقود المشاركة متلكئة وغير مجدية رغم ذلك لم تقم الشركة باتخاذ الاجراءات المناسبة لفسخ تلك العقود، وقد اوصى الديوان بالتعاقد مع شركات رصينة وذات خبرة في مجال الصناعة والتسويق لتنافس المنتجات المطروحة في الاسواق المحلية.

ثالثاً- عدم التزام وزارات ودوائر الدولة بتسديد الديون المستحقة لصالح الشركة البالغة (٣٣٨٠٨٠٤٩٦٥٧) دينار (ثلاثة وثلاثون مليار وثمانمائة وثمانية مليون وتسعة واربعون ألف وستمائة وسبعة وخمسون دينار)، وقد اوصى الديوان استحصال الديون المستحقة لصالح الشركة العامة للصناعات الكهربائية والالكترونية من وزارات ودوائر الدولة.

ب-الشركة العامة للتصميم وتنفيذ المشاريع

التقرير المرقم (١٥٤٣٨) في ٢٠٢٥/٦/١٨ الخاص بنتائج اعمال رقابة الاداء التخصصي على الشركة العامة للتصميم وتنفيذ المشاريع مشروع الاعمال التكميلية لبناية الهندسة المدنية في جامعة كربلاء، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٢)، (٤)، (٨):

اولاً- قيام الشركة العامة للتصميم وتنفيذ المشاريع بتنفيذ بعض الاعمال الواردة في جدول الكميات دون اصدار اوامر غيار من قبل جامعة كربلاء، وقد اوصى الديوان عدم اجراء اي تغييرات على تنفيذ فقرات المشروع قبل الحصول على الموافقات الاصولية بأمر تحريري صادر من قبل المهندس المقيم ومصادق عليه من قبل الجهة المستفيدة.

ثانياً- عدم الدقة في اعداد بنود العقد المبرم مع الجهة المستفيدة وتحميل الشركة التزامات عقدية تثقل كاهلها اضافة الى عدم تضمين العقد بعض الفقرات التي كان من المفترض ان تثبتها الشركة لصالحها، وقد اوصى الديوان دراسة وتدقيق العقود قبل ابرامها من قبل اقسام الشركة ذات العلاقة بما يكفل حق الشركة العامة لتصميم وتنفيذ المشاريع من الناحية المالية والقانونية والادارية.

ثالثاً- الاهمال الواضح بعدم الالتزام بتعليمات ومتطلبات الصحة والسلامة المهنية من استخدام معدات السلامة للعاملين والعلامات التحذيرية ولوحات التوعية المهنية للسلامة وتوفير مطافئ الحريق، وقد اوصى الديوان الالتزام بتعليمات ومتطلبات الصحة والسلامة المهنية من استخدام معدات السلامة للعاملين والعلامات التحذيرية ولوحات التوعية المهنية للسلامة وتوفير مطافئ الحريق.

٥- وزارة النفط

أ- شركة توزيع المنتجات النفطية

التقرير المرقم (١٣٢٥٧) في ٢٠٢٥/٥/٢١ الخاص بتقويم أداء شركة توزيع المنتجات النفطية فرع واسط ٢٠١٩-٢٠٢٣، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٥)، (٩)، (١٠)، (١٢):

اولاً- عدم انجاز المشاريع المنفذة امانة من قبل الفرع خلال المدد الزمنية المحددة لها، وقد أوصى الديوان سرعة انجاز المشاريع المنفذة امانة من قبل الفرع خلال المدد الزمنية المحددة لها.

ثانياً- عدم متابعة انجاز اللجان التحقيقية خلال سنوات التقويم، وقد أوصى الديوان بضرورة متابعة انجاز اللجان التحقيقية خلال سنوات التقويم.

ثالثاً- عدم قيام الفرع بخزن المنتجات النفطية في مستودع والمستلمة من منافذ التجهيز المختلفة وتجهيزها مباشرة الى محطات التعبئة الحكومية والقطاع الخاص والمختلط والقطاع الزراعي والصناعي بسبب عدم وجود مستودع خاص بالفرع، وقد أوصى الديوان بإنشاء مستودع لغرض خزن المنتجات النفطية في المحافظة تابع للفرع لمواجهة انخفاض تجهيز المنتجات النفطية من منافذ التجهيز المختلفة وبالتالي مواجهة أي ازمة للوقود في المحافظة.

رابعاً– التلكؤ في استيفاء الديون المترتبة بذمة القطاعين العام والخاص من خلال اتباع الطرق التي رسمها القانون، وقد أوصى الديوان العمل على استيفاء الديون المترتبة بذمة القطاعين العام والخاص من خلال اتباع الطرق التي رسمها القانون.

التقرير المرقم (٧٤٥٤) في ٢٠٢٥/٣/١٧ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق التخصصي على الكميات الموقوفة ومقدار الزيادة والنقصان للمنتجات النفطية في شركة توزيع المنتجات النفطية / هيئة توزيع بغداد للفترة من السنة (٢٠١٨ لغاية ٢٠٢٣)، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١/أ)، (١/ج)، (١/هـ): –

اولاً– تأخر اللجان التحقيقية في شركة توزيع المنتجات النفطية بحسم القضايا المكتشفة والمتعلقة بفروقات الكميات الموقوفة للمحطات الحكومية مع تدني نسب انجاز هذه القضايا نتيجة عدم وجود متابعة جدية من قبل الشركة فيما يخص عمل اللجان المشكلة للوقوف على قضايا الشطب والتضمين في المحطات إذ قامت الشركة بتشكيل لجنة تحقيقية بموجب الامر الاداري المرقم بالعدد (٣٣٢٣٦) في ٢٠٢١/٨/١٧ أضافة الى اللجان المشكلة سابقاً بهذا الخصوص للوقوف على (٥٧) حالة تعود للسنوات (٢٠٠٧،٢٠٠٨،٢٠٠٩) لم تحسم لغاية اعداد التقرير الرقابي و تدوير القضايا بين اللجان التحقيقية لعدم وجود صفة قانونية لممارسة أعمال اللجنة السابقة بعد صدور امر تشكيل اللجنة اللاحقة (التي تليها) الامر الذي ادى الى استغلال بعض اللجان عن طريق تدوير تلك القضايا وعدم حسمها ، وقد أوصى الديوان ضرورة معالجة حالات الكميات الموقوفة وعلى وجه السرعة من قبل شركة توزيع المنتجات النفطية وحسمها قبل انتهاء السنة المالية لكل حالة من خلال تشكيل لجنة تحقيقية خاصة بحسم جميع القضايا القديمة المتعلقة بالكميات الموقوفة وتفادي عدم تكرار هذه الحالات مستقبلاً لمرور اكثر من (١٥ سنة) على وقوعها و تقييم عمل جميع اللجان المشكلة بحسم الكميات الموقوفة بالإضافة الى تحديد مدة زمنية معينة لحسم عمل اللجنة من خلال التنسيق المستمر بين شعبة اللجان وتولي المهام وشعبة العقوبات مع قسم الجودة وتقييم الاداء المؤسسي التابع لشركة توزيع المنتجات النفطية.

ثانياً– لم يتم تنظيم محضر مشترك يتابع عمل اللجنة السابقة واللجنة الجديدة المشكلة تبين فيه اعمالها التي لم تنفذ والتي ما تزال قيد التحقيق الامر الذي يسبب إرباك في عمل اللجنة اللاحقة او قد يضطرها الى البدء بأعمال التحقيق من جديد، وقد أوصى الديوان تنظيم محضر مشترك يتابع عمل اللجنة السابقة واللجنة الجديدة المشكلة تبين فيه اعمالها التي لم تنفذ والتي ما تزال قيد التحقيق الامر الذي يسبب إرباك في عمل اللجنة اللاحقة او قد يضطرها الى البدء بأعمال التحقيق من جديد.

ثالثاً– تأخر حسم اعمال اللجان التحقيقية والتي ترتبت عليها مشاكل باختلاف رأي وقناعات اللجان التحقيقية المتعاقبة على موضوع التحقيق نفسه فضلاً عن الوفاة او الاحالة على التقاعد او ترك العمل للأشخاص المتسببين بالفروقات الامر الذي ادى الى عدم الوصول الى قرارات صحيحة وحسم تشخيص الفروقات لاتخاذ الاجراءات بشأنها، وقد أوصى الديوان ضرورة السعي في حسم اعمال اللجان التحقيقية والتي ترتبت عليها مشاكل باختلاف رأي وقناعات اللجان التحقيقية المتعاقبة على نفس موضوع التحقيق و الوصول الى قرارات صحيحة وحسم تشخيص الفروقات لاتخاذ الاجراءات .

٦- وزارة البيئة

التقرير المرقم (٤٣٤٧) في ٢٠٢٥/٢/١٣ الخاص بنتائج اعمال رقابة الاداء التخصصي على اجراءات الدوائر ذات العلاقة في الحد من ظاهرة التصحر وآثاره على البيئة المحيطة للسنوات (٢٠٢١ ،٢٠٢٢، ٢٠٢٣، والنصف الاول من سنة/٢٠٢٤) ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١)،(٣)،(٤) للسنوات (٢٠٢١ ، ٢٠٢٢):-

اولاً-ضعف الاجراءات المتخذة من قبل وزارة الزراعة والوزارات والدوائر الاخرى ذات العلاقة في الحد من زيادة خطر التصحر وايقاف تدهور نوعية الاراضي حيث ازدادت نسبة مساحات الاراضي المتصحرة في عموم محافظات العراق لتصل الى (٢٣٪) من مجمل مساحة العراق لسنة/٢٠٢٢ بينما كانت تمثل مانسبته (١٦٪) من مجمل مساحة العراق في سنة/٢٠١٦ ، وكذلك ارتفاع مساحات الاراضي المهددة بالتصحر في عموم محافظات العراق حيث بلغت نسبتها (٥٥٪) من مجمل مساحة العراق ، وقد أوصى الديوان قيام وزارة الزراعة والوزارات والدوائر الحكومية ذات العلاقة بتوفير الموارد اللازمة لتفعيل مشاريع الحد من التصحر وزيادة المساحات الخضراء واتخاذ تلك الجهات الاجراءات المناسبة لايقاف تدهور الاراضي الزراعية والتي ستؤدي الى تصحرها مستقبلاً وزيادة مشكلة ظاهرة التصحر في العراق وصعوبة استصلاحها .

ثانياً-عدم تنفيذ مشاريع الاحزمة الخضراء في عدد من المحافظات وعدم استكمالها وادامتها في المحافظات الاخرى وذلك بسبب عدد من المعوقات المادية والادارية والفنية على الرغم من اهمية تلك المشاريع في الحد من التصحر وحماية التربة من الانجراف والتقليل من العواصف الرملية ، وقد أوصى الديوان قيام وزارة الزراعة بالمباشرة بتنفيذ مشاريع الاحزمة الخضراء واستكمال وادامة المنشأ منها والعمل على ازالة التعارضات الفنية والادارية التي تعيق تنفيذ تلك المشاريع نظراً لاهميتها في مكافحة التصحر.

ثالثاً-وجود عدد كبير من التجاوزات على الاراضي الزراعية وتعرض قسم منها وخاصة المغروسة باشجار النخيل الى عمليات تجريف مفتعلة ومتعمدة للقضاء على الغطاء النباتي فيها خلافاً للمادة(١٨-خامساً) من قانون حماية وتحسين البيئة المرقم (٢٧) لسنة/٢٠٠٩ وكذلك خلافاً لقرار مجلس الوزراء رقم (٥٠) لسنة/٢٠١٦ والذي ينص على ايقاف تجريف البساتين والاراضي الزراعية الامر الذي ادى الى تفاقم ظاهرة التصحر بسبب انحسار الغطاء النباتي في عدد من المحافظات ، وقد أوصى الديوان تشكيل لجنة من قبل وزارة الزراعة للوقوف على اسباب تباين نسب الانجاز الفني والمالي لمشاريع مكافحة التصحر ووضع آلية لاكمال تلك المشاريع ضمن المدد المحددة ومعالجة المعوقات التي تواجه تنفيذها .

التقرير المرقم (١٠٣٥٣) في ٢٠٢٥/٤/٢٠ الخاص بنتائج اعمال رقابة الاداء التخصصي على انشطة الدوائر ذات العلاقة في توفير المياه الصالحة للشرب في محافظة البصرة للسنوات (٢٠٢١-٢٠٢٤)، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٢)،(٤) :-

اولاً-عدم صلاحية مياه الشرب المنتجة من اغلب مشاريع ومحطات تصفية المياه في محافظة البصرة للاستهلاك البشري وعدم ملائمتها مع المواصفة العراقية لمياه الشرب رقم (٤١٧) التعديل الثاني الصادر من الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية وعدم صلاحيتها للاستهلاك البشري بسبب ارتفاع نسب الاملاح الذائبة فيها (TDS) عن المحدد العراقي المعتمد فضلاً عن وجود تلوث جرثومي

في عدد من النماذج المسحوبة من مياه الشرب من منازل المواطنين من قبل القطاعات والمراكز الصحية التابعة الى دائرة صحة البصرة ،وقد أوصى الديوان باتخاذ مديرية ماء البصرة الاجراءات اللازمة لضمان مطابقة الماء المنتج من مشاريع المياه مع المواصفة العراقية لمياه الشرب رقم (٤١٧) التعديل الثاني الصادر من الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية .

ثانياً–عدم وجود مختبر متكامل لاجراء الفحوصات المختبرية (الفيزياوية والكيمياوية والبكتريولوجية) في اغلب مشاريع تصفية المياه خلافاً للمادة (٦٥–رابعاً) من الفصل الرابع من تعليمات المحددات البيئية لانشاء المشاريع ومراقبة سلامة تنفيذها رقم (٣) لسنة/٢٠١١ وكذلك المادة (٦٧–اولا) من الفصل الخامس من قانون الصحة العامة رقم (٨٩) لسنة/١٩٨١ (المعدل)الامر الذي يؤدي الى قلة كفاءة المراقبة الدورية لنوعية المياه المنتجة من تلك المشاريع من قبل مديرية ماء البصرة ، وقد أوصى الديوان بتوفير مختبرات متكاملة لاجراء الفحوصات المختبرية (الفيزياوية والكيمياوية والبكتريولوجية) في جميع مشاريع ومحطات تصفية وتعقيم وتحلية المياه وتوفير المتطلبات المختبرية لتلك المختبرات بما يمكنها من اجراء جميع الفحوصات بشكل متكامل لضمان كفاءة مراقبة نوعية المياه المنتجة من تلك المشاريع .

التقرير المرقم (١٧٧٩٠) في ٢٠٢٥/٧/١٤ الخاص بنتائج اعمال رقابة الاداء التخصصي على إجراءات الدوائر ذات العلاقة في المتابعة البيئية للمشاريع الاستثمارية الصناعية للسنوات (٢٠١٨–٢٠٢٢) ، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلين (أ ، ج) :–

اولاً–عدم وجود آلية متبعة من قبل هيئة استثمار بغداد في الزام المشاريع الصناعية الاستثمارية باستحصال الموافقة البيئية على المشروع قبل منحهم الاجازة الاستثمارية ومباشرتهم بالعمل خلافا لما ورد في المادتين (١٠، ١١) من الفصل الرابع من قانون حماية وتحسين البيئة رقم (٢٧) لسنة/٢٠٠٩ ، وقد أوصى الديوان بالعمل على تشكيل لجنة مشتركة من هيئة استثمار بغداد ووزارة البيئة لغرض اعداد آلية عمل يتم بموجبها الزام المشاريع الصناعية التي تتقدم للحصول على اجازة استثمارية باستحصال الموافقة البيئية من وزارة البيئة قبل منحها الاجازة الاستثمارية ومباشرتها بالعمل .

ثانياً–ضعف الرقابة البيئية لمديرية بيئة بغداد على الانشطة الصناعية الاستثمارية وذلك بسبب عدم وجود اي اوليات تخص عدد من المشاريع الصناعية الاستثمارية لدى المديرية وعدم الاستدلال على مواقعهم على الرغم من مباشرة تلك المشاريع بالعمل وحصولهم على الاجازات الاستثمارية من هيئة استثمار بغداد وتحديد عناوين ومواقع تلك المشاريع في الموافقات البيئية الممنوحة للمشاريع وعدم شمولهم بالزيارات التفتيشية الدورية ،وقد أوصى الديوان بالعمل على قيام مديرية بيئة بغداد بمراجعة جميع الاوليات الخاصة بالموافقات البيئية الخاصة بالمشاريع الصناعية الاستثمارية للاستدلال على مواقعها وشمولها بالزيارات التفتيشية البيئية الخاصة بالمديرية .

٧- وزارة التربية

التقرير المرقم (١٢٨٢٤) في ١٤/٥/ ٢٠٢٥الخاص بنتائج اعمال رقابة الاداء التخصصي على سياسة وزارة التربية في ادارة مدارس المتميزين والمتفوقين والموهوبين في العراق للسنوات الدراسية (٢٠١٩- ٢٠٢٤)، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١)،(٨)،(١٠) :-

اولاً-وجود عجز في اعداد الهيئات الدراسية في عدد من مدارس المتميزين والموهوبين عينة التدقيق خلال السنوات الدراسية (٢٠١٩/٢٠٢٠ ولغاية ٢٠٢٣/٢٠٢٤) مما يؤثر على المستوى العلمي للطلبة بسبب نقص الهيئات الدراسية خاصة ان مناهج هذه المدارس ذات خصوصية عالية ، وقد أوصى الديوان الزام قسم الاشراف الاختصاصي في المديريات العامة للتربية في المحافظات كافة لمدارس المتميزين وثانوية كلية بغداد بسد الشواغر لاسيما من الاختصاصات العلمية قبل بدء العام الدراسي والزام هيئة رعاية الموهوبين بتغطية كامل الهيئات التدريسية وسد العجز الحاصل لتجنب تاثير النقص الحاصل على المستوى العلمي للطلبة وانجاز المنهج الدراسي .

ثانياً-عدم تجهيز الكتب المدرسية لعدد من مدارس المتميزين خلال السنوات الدراسية (٢٠١٩/٢٠٢٠ ولغاية ٢٠٢٣/٢٠٢٤) بالمقارنة مع الاحتياج لتلك المدارس لبعض المواد الدراسية خلافاً للفقرة {(ثالثا/المادة(٢٩) }من نظام المدارس الثانوية رقم (٢) لسنة/١٩٧٧(المعدل) مما أثر سلباً على الطلبة بتحمل اعباء توفيرها خاصة ان منهاج مدارسهم باللغة الانكليزية ، وقد أوصى الديوان تجهيز الكتب المدرسية بشكل كامل وضمن التوقيتات الزمنية المحددة لبدء العام الدراسي في مدارس المتميزين بهدف تجنب الاثار السلبية على الطلبة بتحمل اعباء توفيرها خاصة ان منهاج مدارسهم باللغة الانكليزية .

ثالثاً-اشرت اقسام الاشراف الاختصاصي في المديرية العامة لتربية بغداد الكرخ الاولى والكرخ الثالثة العيد من الملاحظات على مدارس المتميزين والمتفوقين واهم التحديات التي تواجهها تلك المدارس منها (كثرة الاستثناءات للملاكات التعليمية من الضوابط الخاصة للعمل فيها واسناد ملاكات غير كفوءة ، التدخل في تنسيب ادارات ومدرسي مدارس المتميزين من غير الكفوئين ، القرارات الاستثنائية كالانتساب ونظام المحاولات على مستويات الطلبة، ضعف البنى التحتية، عزوف الطلبة من التقديم الى مدارس المتميزين واللجوء الى مدارس المتفوقين والمدارس الاهلية بسبب عدم وجود امتيازات لهم ، قصور في واقع حال البنايات الخاصة بمدارس المتميزين وعددها الذي لاينسجم مع سعة الرقعة الجغرافية للمديريات ، وقد أوصى الديوان ضرورة قيام وزارة التربية بجميع مديرياتها بالتعاون والتنسيق مع اقسام الاشراف الاختصاصي في المديريات العامة للتربية في بغداد والمحافظات بدراسة الملاحظات المشخصة من قبلها وبحسب التقارير الصادرة منها على مدارس المتميزين والمتفوقين والوقوف على التحديات التي تواجهها لوضع المعالجات المناسبة والارتقاء بتلك المدارس .

٨- وزارة الصحة

ديوان الوزارة

التقرير المرقم (٨٢٢٧) في ٢٠٢٥/٣/٢٥ الخاص بنتائج اعمال رقابة الاداء التخصصي على نشاطات وزارة الصحة بتوفير الاجهزة الخاصة بالديلزة للسيطرة على امراض الكلى للسنوات (٢٠١٩-٢٠٢٣) ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٦)،(٧)،(١٤) :-

أ-تكرار التعاقد مع بعض الشركات لخدمة الغسيل الدموي بشكل مستمر وحصري خلال سنوات التدقيق .

ب-عدم وجود دور لقسم هندسة وصيانة الاجهزة الطبية التابع لشركة كيماديا في عملية التعاقد والذي ادى الى تجهيز بعض المؤسسات باجهزة ذات كفاءة قليلة اضافة الى عدم وجود فقرة في نص العقد توجب التزام الشركة بتواجد مهندس ذو اختصاص اجهزة طبية ومختبرية.

ج-ضعف دور وزارة الصحة ودوائرها المعنية بالموضوع اعلاه في متابعة المشروع الوطني الخاص بالديلزة.

التقرير المرقم (٢٧٢٥٧) في ٢٠٢٥/١٠/١٩ الخاص بنتائج أعمال رقابة الاداء التخصصي على إجراءات وزارة الصحة في إجراء برنامج الاخلاء والاستقدام الطبي من ٢٠١٩ ولغاية ٢٠٢٥/٧/١، ومن أهم الملاحظات التي أوصى بها الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٢- ي): -

إخلال وزارة الصحة بتنفيذ الهدف الرئيسي لبرنامج الإخلاء الطبي والمتضمن (تسفير المرضى الذين يتعذر علاجهم داخل العراق للعلاج في المستشفيات الاجنبية المتعاقدة مع وزارة الصحة من خلال اعتذار المستشفيات الحكومية وحسب ضوابط (الاستقدام والاخلاء الطبي) حيث قامت باخلاء عدد من المرضى لاجراء عمليات جراحية في مستشفيات اجنبية متعاقدة معها على الرغم من امكانية تنفيذ العمليات بالجهود الحكومية في مستشفيات وزارة الصحة الامر الذي يؤدي الى تحميل الوزارة تكاليف مالية كبيرة واهدار الموارد العامة كما يزيد العبء المالي والمعنوي على المرضى وأسرهم نتيجة السفر والإقامة في الخارج ويطيل فترة حصولهم على العلاج المناسب، وقد أوصى الديوان تشكيل لجنة تحقيقية لغرض التحقيق في قيام الوزارة بتسفير عدد من الحالات المرضية إلى الخارج ضمن برنامج الاخلاء الطبي للعلاج على الرغم من توفر الامكانيات لعلاج تلك الحالات ضمن المستشفيات الحكومية .

التقرير المرقم (٢٧٧٤١) في ٢٠٢٥/١٠/٢٢ الخاص بنتائج أعمال رقابة الاداء التخصصي على إجراءات هيأة الضمان الصحي في تقديم الخدمات للمواطنين من (٢٠٢٤/١/١) ولغاية ٢٠٢٥/١٠/١)، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسل الاتي (١) – ب، د. ح): -

أ – تم المباشرة بالعمل في تقديم الخدمات للمضمونين في الهيأة قبل أن يتم استكمال مشروع النظام الالكتروني لبرنامج الضمان الصحي الامر الذي يؤدي الى إمكانية حدوث الاخطاء والتلاعب نتيجة التعاملات الورقية التي يتم العمل بموجبها كما لوحظ عدم قيام الهيأة باعداد خطة استراتيجية تنسجم مع الرؤيا والرسالة وألاهداف الموضوعة ووجود عدد من المعوقات التي تواجه عمل قسم تكنولوجيا المعلومات على الرغم من أهمية هذا القسم في توفير الإدارة المؤتمتة

الكاملة لعمل الهيأة والتحول الرقمي ، الأمر الذي يؤدي إلى غياب التخطيط الدقيق المرتكز على تنفيذ برنامج الضمان الصحي، وقد اوصى الديوان الاسراع بتنفيذ مشروع النظام الالكتروني الخاص ببرنامج الضمان الصحي ضمن الفترات المحددة وذلك لاهميته الكبيرة في تنظيم عمل الهيأة ومنع التلاعب في المطالبات واستمارات التوثيق الطبي واعداد خطة استراتيجية شاملة تنسجم مع الرؤيا والرسالة وألاهداف الموضوعة للهيأة بتوفير الدعم المطلوب لقسم تكنولوجية من خلال توفير البرامج والتطبيقات الحديثة المطلوبة لانجاز عمل القسم وتدريب الملاكات الخاصة بالقسم لمواكبة التطور العالمي في مجال تكنولوجيا المعلومات.

ب –عدم شمول اغلب محافظات العراق بخدمات الضمان الصحي حيث اقتصرت على محافظة (بغداد) وقلة عدد المؤسسات الصحية المتعاقدة مع الهيأة لتقديم الخدمات الصحية للمواطنين في المحافظات الاخرى حيث اقتصرت على (٤) مستشفيات أهلية ، الأمر الذي ادى الى عدم استفادة المواطنين في اغلب محافظات العراق من خدمات الضمان الصحي، وقد أوصى الديوان بالتزام هيأة الضمان الصحي بالسعي لشمول جميع محافظات العراق بخدمات الضمان الصحي لضمان حصول جميع المواطنين في جميع انحاء العراق على الخدمة الصحية بموجب قانون الضمان الصحي اتخاذ الإجراءات المناسبة للتعاقد مع المؤسسات الصحية في محافظة كربلاء بما يضمن توفير الخدمات الصحية الشاملة للمضمونين في المحافظة .

ج– عدم التزام قسم من المؤسسات الصحية الحكومية والأهلية (المستشفيات والصيدليات والمختبرات التابعة لها) المتعاقدة مع الهياة بتوفر المتطلبات المنصوص عليها ضمن العقود من الأدوية والفحوصات التشخيصية للمضمون على الرغم من تضمينها ضمن قوائم الفحوصات المشمولة بالضمان الصحي ولوحات دلالة وكما لوحظ عدم تواجد الأطباء الاستشاريين في قسم من المستشفيات الاهلية المتعاقدة وعدم اعتماد آليات التوثيق الطبي في قسم من المستشفيات والخاصة بتسجيل الخدمات الصحية التي تلقاها المضمون في تلك المؤسسة والتي تعد من المتطلبات المهمة في عملية التدقيق على جودة الخدمات الصحية المقدمة الامر الذي يؤدي الى ارباك المريض وتعقيد مسار حصوله على الخدمة الطبية اللازمة، وقد أوصى الديوان بضرورة التزام المؤسسات الصحية بتقديم الخدمات الصحية الشاملة للمضمون وكما منصوص عليه في آلية عمل التوثيق الطبي الصادر عن هيأة الضمان الصحي. وقيام الهيأة باعداد آلية للاستدلال عليها من قبل المضمون فيما يخص الخدمات الصحية المتوفرة في كل مؤسسة.

٩– وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

التقرير المرقم (٣٤٢٥) في ٢٠٢٥/٢/٤ الخاص بنتائج اعمال رقابة الاداء التخصصي على نشاط وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في وضع ضوابط وآليات القبول المركزي للطلبة في الجامعات الحكومية والاهلية للسنوات الدراسية (٢٠١٩ – ٢٠٢٣)، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلين(٥)، (٨):–

أ– عدم اعتماد الطاقة الاستيعابية للجامعات والكليات الاهلية من قبل دائرة التعليم الجامعي الاهلي عند تحديد عدد الطلبة المقبولين، الامر الذي ادى الى انخفاض عدد الطلبة المقبولين عن الطاقة الاستيعابية في بعض الكليات مقابل وجود فائض في الكليات الاخرى، وبما يؤثر على المستوى التعليمي للطلبة نتيجة تجاوز لأعدادهم اعداد التدريسين والقاعات الدراسية والمختبرات ، وقد أوصى الديوان إلزام دائرة التعليم الجامعي الاهلي في الوزارة على تحقيق التوازن في توزيع الطلبة في القبول المركزي بين الجامعات والكليات الاهلية ضمن نفس التخصص والتي تمتلك معايير معادلة التوزيع

المعتمدة من قبل دائرة التعليم الجامعي الاهلي (القاعات الدراسية، الملاك التدريسي) بهدف تحقيق التوزيع المتكافئ بين الجامعات والكليات الاهلية .

ب- ظهور العديد من المشاكل المشخصة من قبل الجامعات والكليات الحكومية والاهلية ذات العلاقة بالقبول المركزي للطلبة منها (زيادة اعداد الطلبة المقبولين قبولاً مركزياً عن الخطة المقترحة، تأخر اطلاق دليل القبول سنوياً وتأخر بدء اجراءات القبول الالكتروني ، انخفاض معدلات القبول الحكومي في الدراسات المسائية، وجود بعض المشاكل الفنية في نظام التقديم الالكتروني الاهلي) مما يؤشر الى وجود العديد من الثغرات التي تحتاج الى معالجة ، وقد أوصى الديوان ضرورة قيام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي /دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة ودائرة التعليم الجامعي الاهلي بمتابعة المشاكل الخاصة بآلية القبول المركزي والتي وثقتها الجامعات والكليات في اجاباتهم على مذكرات الهيئة الرقابية المختصة ووضع الحلول اللازمة لها .

التقرير المرقم (٨٠٤٧) في ٢٠٢٥/٣/٢٤ الخاص بنتائج تقويم الاداء لانشطة المعهد التقني /كربلاء للسنوات (٢٠١٩-٢٠٢٣)، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٥)، (٢١)،(٢٢) :-

أ- ارتفاع معدل عدد الطلبة في القاعات الدراسية والمختبرات لبعض اقسام المعهد بسبب كثرة اعداد الطلبة المقبولين وضيق مساحات القاعات الدراسية والمختبرية، وقد أوصى الديوان بتهيئة وتوفير القاعات الدراسية والمختبرات بما يتناسب مع اعداد الطلبة في المعهد.

ب- عدم انجاز وانشاء مشاريع جديدة من خلال الموازنة الاستثمارية خلال سنوات تقويم الاداء وهنالك (١) مشروع متوقف منذ سنة/٢٠١٤ لم يتم استكماله إذ انحصر تنفيذ بعض المشاريع من قبل محافظة كربلاء والتمويل من صناديق التعليم العالي، وقد أوصى الديوان التنسيق بين جامعة الفرات الاوسط ووزارة المالية للحصول على تخصيصات ضمن الموازنة الاستثمارية واستكمال المشاريع المتوقفة.

ج-عدم قيام المعهد باتخاذ الاجراءات اللازمة بتصفية حسابين (الامانات، الدائنون) خلال سنوات التقويم، وقد أوصى الديوان باتخاذ الاجراءات اللازمة لتصفية الارصدة المدينة والدائنة ومتابعتها اولاً باول.

التقرير المرقم (٩٤٢٢) في ٢٠٢٥/٤/١٠ الخاص بنتائج اعمال رقابة الاداء التخصصي على نشاط وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في ضمان الجودة والاعتمادية للجامعات العراقية لسنة/٢٠٢٣، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلين(٣)، (٥): -

أ- عدم تحقيق بعض الكليات الاهلية درجة ضمن مؤشرات(انجاز تقرير المطابقة مع المعايير، التقديم على منح الاعتماد، الحصول على الاعتماد المؤسسي) وكما مثبت في استمارات قياس درجة الاداء المؤسسي للجامعات الحكومية والجامعات والكليات الاهلية الصادر من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/دائرة ضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي/قسم ضمان الجودة لسنة/٢٠٢٣، خلافاً (للفقرة الثانية والثالثة والرابعة /المحور الاول/الاعتماد المؤسسي) من دليل التصنيف العراقي للجامعات ، مما يؤشر الى عدم قدرة تلك الجامعات والكليات اجراء التغييرات التي تساهم في رفع مستوى الاداء ودعم

مواطن القوة والتخلص من نقاط الضعف ضمن معايير الاعتماد المؤسسي المعتمدة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، وقد أوصى الديوان ضرورة العمل على رفع درجات مؤشرات الاعتماد المؤسسي الواردة في استمارات مؤشرات قياس درجة الاداء المؤسسي للجامعات الحكومية والجامعات والكليات الاهلية الصادرة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي /جهاز الاشراف والتقويم العلمي/دائرة ضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي والمتضمن المحاور(الاعتماد المؤسسي، التصنيفات العالمية، فاعلية البحث العلمي، خدمة المجتمع، النضوج الرقمي، اعضاء الهيئة التدريسية ، الجوائز، الطلبة، التنوع والتعاون الدولي، الصحة والسلامة المهنية) ، بهدف تحسين جودة مؤسسات التعليم العالي في العراق وفق معايير عالمية وطنية معتمدة.

ب- انخفاض مؤشر اعضاء الهيئة التدريسية نسبة الى الاعداد الكلية للطلبة لبعض اقسام الكليات في عدد من الجامعات والكليات الاهلية لسنة/٢٠٢٣ ، خلافاً{ للفقرة(٢)/المحور الثاني/اعضاء الهيئة التدريسية)} من دليل التصنيف العراقي للجامعات الذي ينص على {(نسبة الطلبة الى التدريسين في القسم العلمي للدراسة الصباحية فقط وبنسبة (١/١٢) للاختصاصات الطبية و(١/٢٠) للاختصاصات العلمية والهندسية و(١/٣٠) للاختصاصات الانسانية)}مما ينعكس سلباً على قدرة الاقسام العلمية في تلك الكليات على توزيع اعضاء الهيئة التدريسية على البرامج والتخصصات والمواقع وطرائق التدريس وبما يضمن تحقيق جودة التعليم التربوي بالاضافة الى عدم القدرة على تغطية ساعات التدريس الفعلية المقرة من قبل القسم، وقد أوصى الديوان ضرورة العمل على رفع نسبة اعداد التدريسين في الدراسة الصباحية ليواكب اعداد الطلبة داخل الاقسام العلمية خاصة في ظل تزايد اعداد الطلبة المقبولين التي تفوق في بعض الاحيان الطاقات الاستيعابية لتلك الاقسام.

التقرير المرقم (١٢٣١٠) في ٢٠٢٥/٥/١١ الخاص بنتائج تقويم الاداء لجامعة ابن سينا للعلوم الطبية والصيدلانية للسنوات الدراسية (٢٠٢٠-٢٠٢١)، (٢٠٢١-٢٠٢٢)، (٢٠٢٢-٢٠٢٣)، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٣)،(٥)،(٩) :-

أ-ارتفاع نسبة قبول الطلبة للدراسات الاولية في كليتي (الطب وطب الاسنان) خلال السنوات الدراسية موضوع التقويم عما هو مخطط له وبنسبة (٣١٧٪، ١٢٤٪، ١٧٦٪) على التوالي وذلك بسبب ارتفاع عدد الطلبة المقبولين مركزياً من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بغض النظر عن الطاقات الاستيعابية للكليات، وقد أوصى الديوان توفير الامكانيات المادية والبشرية لاستيعاب الطلبة المقبولين وفق خطط القبول المركزي للدراسات الاولية المعدة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

ب-انخفاض نسب حاملي الالقاب العلمية المتقدمة (أستاذ) البالغة (٨٪، ٨٪، ٦٪) و(أستاذ مساعد) البالغة (٢٢٪، ٢٣٪، ١١٪) خلال سنوات الدراسة موضوع التقويم قياساً باجمالي عدد التدريسيين ، وقد أوصى الديوان حث اعضاء الهيئات التدريسية لاستكمال متطلبات الحصول على الالقاب العلمية(مدرس، استاذ مساعد، استاذ) واعتماد آلية تساعد على سرعة الحصول على اللقب العلمي .

ج-لاتحتوي الجامعة على مركز صحي أو عيادات طبية أو غرف طوارىء وصيدلية او سيارات اسعاف ، وقد أوصى الديوان توفير عيادات طبية أو غرف طوارىء وصيدلية وسيارات اسعاف .

التقرير المرقم (١٨٩٦٢) في ٢٠٢٥/٧/٢٤ الخاص بنتائج تقويم الاداء لجامعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للسنوات الدراسية(٢٠١٧-٢٠١٨)و(٢٠١٨-٢٠١٩)و(٢٠١٩-٢٠٢٠) و(٢٠٢٠-٢٠٢١)و(٢٠٢١-٢٠٢٢) ، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات الاتية (١)،(٤)،(٥) :-

عدم وجود نظام داخلي لجامعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لغرض التحقق من الاهداف الفرعية المحددة إذ تسعى الجامعة الى تحقيق الاهداف المحددة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، وقد أوصى الديوان اعتماد نظام داخلي للجامعة تعتمد عليه في تنفيذ اهدافها .

١٠- وزارة الاعمار والاسكان

التقرير المرقم (١١١٣٨) في ٢٠٢٥/٤/٢٨ الخاص بتقويم اداء سياسة وزارة الاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة في اتمتة دوائر الماء والمجاري والبلديات في محافظة بابل للسنوات (٢٠٢٠ – ٢٠٢٣) ، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلين الاتيين (١-ب) ، (٣) :-

أ-مديرية ماء بابل

ان تطبيق برنامج الجباية الالكترونية لسنة / ٢٠٢٣ واستخدام التسعيرة الجديدة سيؤدي الى ارتفاع الايرادات بنسبة تتجاوز (٥٠٪) من الايرادات المتحققة في السنوات السابقة اذ سترتفع الايرادات الى (٢٤٢٢١٨٨٠٠٠٠) دينار (اربعة وعشرون مليار ومائتان وواحد وعشرون مليون وثمانمائة وثمانون الف دينار) بعد ان كانت (٨٣٨٦٧١٣٩٥٦) دينار (ثمانية مليار وثلاثمائة وستة وثمانون مليون وسبعمائة وثلاثة عشر الف وتسعمائة وستة وخمسون دينار) بزيادة بلغت (١٥٨٣٥١٦٦٠٤٤) دينار (خمسة عشر مليار وثمانمائة وخمسة وثلاثون مليون ومائة وستة وستون الف واربعة واربعون دينار) وتعود الزيادة الى القضاء على الضياعات التي كانت تشكل نسبة (٣٠٪) من الكمية المنتجة فضلاً عن ان سعر المتر المكعب الواحد وحسب التسعيرة الجديدة اصبح (١٠٠) دينار (مائة دينار) بدلاً عن السعر السابق البالغ (٣٥) دينار (خمسة وثلاثون دينار) ، وقد اوصى الديوان ضرورة تطبيق نظام الجباية الالكترونية للايرادات لانه سيسهم بشكل مباشر في زيادة الايرادات وتحسين الوضع المالي للجهات المنفذة له .

ب-المؤسسات البلدية وبلدية الحلة في محافظة بابل

لم تقم معظم المؤسسات البلدية بتنفيذ وقبول نظام الاتمتة الالكترونية اذ قامت المؤسسات البلدية برفض البرنامج في محافظة بابل وحسب اجابة مديرية ماء بابل بموجب كتابها المرقم (٨٩٧٢/١١/٢) في ٢٠٢٤/٦/٥ على مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (١٣٠) في ٢٠٢٤/٤/٣ ، وقد اوصى الديوان السعي الى الزام المؤسسات البلدية في كافة المحافظات بتطبيق نظام اتمتة جباية الايرادات وذلك لغرض السيطرة عليها وسهولة جبايتها .

المديرية العامة للماء

التقرير المرقم (١١١٥٣) في ٢٠٢٥/٤/٢٨ الخاص بأعمال رقابة الاداء التخصصي على نشاط المديرية العامة للماء للسنوات (٢٠٢١ ، ٢٠٢٢ ، ٢٠٢٣ ، ٢٠٢٤) ، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٨-ب-اولاً) ، (٨-د-رابعاً) :-

أ-انتهاء العمر التشغيلي (التصميمي) والبالغ (٢٥ سنة) لأغلب مشاريع تصفية الماء في المحافظات ، اذ لاحظت الهيئة الرقابية المختصة وجود العديد من المشاريع تجاوز عمرها التشغيلي عن (٢٥ سنة) وسجلت مشاريع محافظات (بابل ، واسط ، الانبار ، صلاح الدين) العدد الاكبر من المشاريع القديمة والتي يعود تاريخ انشاؤها الى سبعينات وثمانينات القرن الماضي مما يؤثر سلباً على كمية ونوعية المياه المنتجة نتيجة عدم كفاءة مراحل التصفية للمشاريع بسبب تقادم البنى التحتية لها ، وقد اوصى الديوان التنسيق مع مديريات الماء في المحافظات لتأهيل المشاريع والمجمعات القديمة وزيادة قدرتها الانتاجية وتحسين نوعية المنتج .

ب-وجود فشل في بعض الفحوصات البكتريولوجية والفيزيائية والكيميائية للنماذج المفحوصة والمأخوذة من المشاريع والمجمعات المائية والمناطق السكنية والعيادات الشعبية والمستشفيات خلال سنوات التدقيق مما يؤشر عدم صلاحية الماء المجهز للمواطنين بسبب انخفاض كفاءة المشاريع والمجمعات او نتيجة وجود التكسرات والتجاوزات على شبكات الماء الامر الذي يعرض صحة المواطنين للخطر ، اذ بلغت اعلى نسبة للفحوصات الفاشلة (٤٩٪ و ٤١٪) لكل من مديرية ماء (المثنى و ميسان) على التوالي لسنة/ ٢٠٢٤ ، وقد اوصى الديوان التنسيق مع مديريات الماء في المحافظات لمعالجة اسباب الفشل في الفحوصات المختبرية واجراء عمليات التصفية بصورة متكاملة .

١١- محافظة ديالى

مديرية ماء محافظة ديالى

التقرير المرقم (٨٦٦٤) في ٢٠٢٥/٣/٢٧ الخاص بتقويم اداء السياسات والخطط المتبعة في معالجة مشكلة مياه الشرب واثرها في التنمية المستدامة لمديرية ماء محافظة ديالى للسنوات (٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣)، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسل (٧) :-

بلغ اجمالي الديون المترتبة بذمة الفئات (السكني، التجاري، الحكومي) لسنوات التقويم (٢٠٢١ - ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣) والمدورة من سنوات سابقة (٢٧٨٦٦٤٦٦٥٥٦) دينار (سبعة وعشرون مليار وثمانمائة وستة وستون مليون واربعمائة وستة وستون الف وخمسمائة وستة وخمسون دينار) وكما مبين في ادناه :-

الفئة	٢٠٢١/دينار (١)	٢٠٢٢/دينار (٢)	٢٠٢٣/دينار (٣)	نسبة ٪١/٢	نسبة ٪١/٣
سكني	١٦٧١٧٦٥٦٥٩٨	١٧٤٣٢٤١٨٣٩٤	١٩١٥٨٦٥٨٦٠٠	١٠٤	١١٥
تجاري	٦٩٣٠٩٧٢٢٥٨	٦٩٢٦٨٩٦٥٢٣	٦٩٦٤٩٢٥١٤٨	١٠٠	١٠٠
حكومي	٤١٥٣٤٨١٦٠٣	٢٠٣١٧٨٩٦٤٠	١٧٤٢٨٨٢٨٠٨	٤٩	٤٢
المجموع	٢٧٨٠٢١١٠٤٥٩	٢٦٣٩١١٠٤٥٥٧	٢٧٨٦٦٤٦٦٥٥٦	٩٥	١٠٠

ومن الجدول اعلاه لاحظت الهيئة الرقابية المختصة ارتفاع الديون المترتبة بذمة الفئات المذكورة لسنة / ٢٠٢٣ عن باقي سنوات التقويم وهذا يؤشر الى ضعف الاجراءات المتخذة في متابعة الديون، وقد اوصى الديوان ضرورة استحصال الديون المترتبة بذمة الفئات (السكني، التجاري، الحكومي) لغرض تعظيم الايرادات.

الفصل السادس

نتائج تنفيذ رقابة المشروعية

نتائج تنفيذ رقابة المشروعية

أجرى ديوان الرقابة المالية الاتحادي خلال الفترة من١/١ ولغاية ٢٠٢٥/١٢/٣١ أعمال الرقابة والتدقيق على أنشطة الإدارات الخاضعة لرقابتهِ والتي شملت مجلس الوزراء والدوائر المرتبطة به ، فضلاً عن الوزارات والإدارات الأخرى غير المرتبطة بوزارة وشركات القطاع المختلط ، وذلك بهدف التحقق من التزامها في تصرفاتها المالية والإدارية بالقوانين والأنظمة والتعليمات والقواعد والمعايير المحاسبية، وقد أسفرت هذه الأعمال عن إصدار (٧٩٥٠) تقرير والتي وردت بالجدول في الفصل الاول من التقرير والذي يبين أنواع وأعداد تلك التقارير التي تم توجيهها إلى مراجع إدارات الجهات أعلاه ولكل وزير مختص ومن بدرجتهِ والإدارة المعنية، ونقدم في هذا الفصل خلاصة بأهم ما ورد في تلك التقارير وعلى مستوى الإدارات ، علماً أن المواضيع التي يؤشر فيها طلب التحقيق تكون محالة أصلاً إلى الوزارة لإتخاذ اللازم بشأنها وفي بعض الحالات يتم الطلب من هيئة النزاهة التحقيق فيها.

القسم الأول
مجلس الوزراء

١- المجمع العلمي العراقي :-

التقرير المرقم (١٣٨٤١) في ٢٠٢٥/٥/٢٧ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على انشطة المجمع العلمي العراقي للسنوات (٢٠٢٢-٢٠٢٤) ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل الاتي (١/أ،ب) (٤)(٥) :-

أ- قيام المجمع العلمي العراقي باستلام مبالغ كتبرعات من جهات متعددة وعدم تثبيتها في السجلات المالية لسنة/٢٠٢٢ والبالغة (١٢٠) مليون دينار (مائة وعشرون مليون دينار) وحسب ماجاء بكتاب المجمع المرقم (٧٧٨) في ٢٠٢٤/٥/١٥ وعدم تزويد الهيئة الرقابية المختصة مايؤيد صحة اجمالي المبالغ المستلمة ، خلافا للمادة (١-ثالثا)من الفصل الاول من قانون الموازنة الاتحادية رقم (٢٣) لسنة/٢٠٢١ والتي تضمنت على (تقيد مبالغ التبرعات الممنوحة للوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات بعد قبولها من وزير المالية الاتحادي ايرادا نهائيا ...الخ) ، فضلا عن عدم قيام ادارة المجمع باعلام وزارة المالية بالمبالغ المستلمة كتبرعات من جهات خارجية لغرض اعادة تخصيصها من قبل وزارة المالية وتثبيت قيود محاسبية بخصوصها .

ب-قيام المجمع العلمي بصرف مبلغ مقداره (٨٠) مليون دينار(ثمانون مليون دينار) من اجمالي المبالغ المستلمة والبالغة (١٢٠٠٠٠٠٠٠) دينار (مائة وعشرون مليون دينار) لعقد مؤتمر بمناسبة ذكرى العيد الماسي للمجمع العلمي العراقي ومرور (٧٥) عام على تاسيسه في ٢٠٢٢/١١/٢٦ ،الا انه لم يتم تثبيتها في السجلات المالية بموجب مستندات صرف اصولية ، حيث اكتفت ادارة المجمع العلمي العراقي بارسال وصولات الشراء لمواد متعددة الى ديوان الرقابة المالية الاتحادي

رفقة كتابهم المرقم (٩٢٨) في ٢٠٢٤/١١/٢٧ لغرض تدقيقها من قبل الديوان ،دون تنظيمها بمستندات صرف وقيد اصولية وعدم ارفاق اوليات الشراء المؤيدة لصحة المعاملات الجارية على الرغم من طلبها بمذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (٧/ش) في ٢٠٢٤/١٢/١٩ وقد ايدت ادارة المجمع ذلك بمذكرتهم المرقمة (بلا) في ٢٠٢٤/١٢/١٩ بـــ (عدم وجود اي مستندات للصرف او القيد تخص مبالغ التبرعات المصروفة) ، خلافا للفقرة (١-أ،ب) الرقابة على المصروفات النهائية) من الفصل الخامس من النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي لسنة /٢٠١٣والتي قضت بـــ(تراعى النواحي الاتية عند تنفيذ المصروفات :ان يكون هناك مستند صرف بنموذج معين حددته دائرة المحاسبة في وزارة المالية ، وان تكون المصروفات موثقة بمستندات صرف اصولية).

ج-من خلال تدقيق الاوليات المقدمة للهيئة الرقابية المختصة رفقة اجابة المجمع على الاستفسار المرقم (٣/ش) في ٢٠٢٤/١٠/٢١ تبين قيام ادارة المجمع باصدار عقوبة لفت نظر لـ (٤٨) موظف لعدم حضورهم ندوة بخصوص (تاثير المرأة العراقية في ترشيد استهلاك المياه والضائعات) والتي تم اقامتها يوم الاربعاء المصادف ٢٠٢٤/٤/٩ وحسب الامر الاداري المرقم (٨٣٤) في ٢٠٢٤/١٠/٢٠ ، اي معاقبة نسبة (٣٠٪) من عدد الموظفين الاجمالي والبالغ عددهم (١٥٨) موظف بدون تشكيل لجنة تحقيقية او استجواب خلافا للمادة (١٠-اولا) من الفصل الثالث من قانون انضباط موظفي الدولة رقم (١٤) لسنة/١٩٩١(المعدل) والتي قضت (على الوزير المختص او رئيس الدائرة تاليف لجنة تحقيقية من رئيس وعضوين من ذوي الخبرة على ان يكون احدهم حاصلا على شهادة جامعية اولية بالقانون) ، المادة (١٠-رابعا) والتي قضت (للوزير او رئيس الدائرة بعد استجواب الموظف المخالف ان يفرض مباشرة ايا من العقوبات المنصوص عليها اعلاه) .

د-كثرة استحداث الشعب والتي تحوي اغلبها على موظف واحد لمنحهم مخصصات منصب حيث قامت ادارة المجمع باستحداث (٢٣) شعبة ضمن الاقسام العاملة في المجمع ، إذ بلغ مجموع الشعب الخاصة بالمجمع (٥٨) شعبة ومن خلال تدقيق الاوليات المقدمة للهيئة الرقابية المختصة رفقة اجابة المجمع على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (٢/ش) في ٢٠٢٤/١٠/٢١ تبين ان هناك شعب يشغلها موظف واحد فقط وهذا يتطلب منح مخصصات مسؤول شعبة خلافاً (٢٢-اولا) من قانون المجمع العلمي رقم (٢٢) لسنة/٢٠١٥ التي نصت (للمجمع بناء على توصية الهيئة العامة وموافقة مجلس الوزراء ان يستحدث اقسام علمية اخرى إذ اقتضت الضرورة ذلك) .

٢-مجلس الخدمة الاتحادي :-

التقرير المرقم (٢٣١٤٨) في ٢٠٢٥/٩/٨ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على التعيينات من خلال مجلس الخدمة الاتحادي للسنوات (٢٠٢١- ٢٠٢٤) من حملة الشهادات العليا المشمولين بالقانون رقم (٥٩) لسنة/٢٠١٧ والطلبة الاوائل في الجامعات والمعاهد المشمولين بقانون رقم (٦٧) لسنة/٢٠١٧ والعلوميين المشمولين بقانون التدرج الطبي لذوي المهن الطبية والصحية رقم (٦) لسنة/٢٠٠٠(المعدل) ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (١):-

من خلال تدقيق الهيئة الرقابية المختصة لقوائم الاسماء المعينين من حملة الشهادات العليا والطلبة الاوائل من خريجي كلية العلوم لوحظ تكرار في تعيين بعض الاسماء وفقاً لقانوني تعيين حملة الشهادات العليا والطلبة الاوائل الذين سبق لهم التعيين على وزارة الصحة لسنة/٢٠٢١ والمشمولين بقانون تدرج ذوي المهن الطبية والصحية رقم (٦) لسنة/٢٠٠٠ (المعدل) وتم تعيينهم خلال

السنتين (٢٠٢٣-٢٠٢٤) في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مما يشير الى عدم وجود قاعدة بيانات مختصة لدى مجلس الخدمة ، خلافاً للمادة (٦-اولاً-ب) من النظام الداخلي رقم (١) لسنة/٢٠٢١ والتي نصت على (استلام ودراسة شواغر الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والاقاليم والمحافظات من الدرجات الوظيفية والعناوين المختلفة حسب الاختصاص وتقديم المقترحات في شأنها بالتنسيق مع الوزارات المعنية) .

المصرف العراقي للتجارة

أولاً- التقرير المرقم (٣٤٤٣) في ٢/٤ /٢٠٢٥ الخاص بالزيارة التفتيشية إلى المصرف العراقي للتجارة /فرع بابلون للفترة من (٢٠٢٤/٩/٣٠-٢٠٢٤/١١/١)، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٥ – ج/ثانياً)، (٧/أ/ ب): -

(١) بلغ رصيد النقد المزيف بموجب كشوفات الفرع (١٠٠٠٠٠٠) دينار (مليون دينار) ولدى الهيئة الرقابية المختصة بشأنه الاتي: -

(أ) اختلاف اسماء الزبائن ورصيد النقد المزيف بين السجلات الممسوكة من قبل الفرع ورصيد الكشوفات المقدمة إلينا بموجب كتاب الفرع ذي العدد (٠٠٢٥/١٤٦٤) في ٢٠٢٤/١٠/١٠، ولم يتم تزويد الهيئة الرقابية المختصة بأسباب ذلك خلافاً للمادة (٢/رابعاً) من قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (٣١) لسنة/ ٢٠١١ (المعدل) وكما مبين تفاصيلها ادناه:

الرصيد بموجب السجلات الممسوكة من قبل الفرع			الرصيد بموجب الكشوفات المرفقة بإجابة الفرع ذي العدد (٠٠٢٥/١٤٦٤) في ٢٠٢٤/١٠/١٠		
الفئة	عدد	الإجمالي	الفئة	عدد	الاجمالي
٢٥٠٠٠	٢٧	٦٧٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٣٦	٩٠٠٠٠٠
٥٠٠٠٠	٢	١٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٢	١٠٠٠٠٠
الاجمالي		٧٧٥٠٠٠	الاجمالي		١٠٠٠٠٠٠

(ب) بلغ عدد البطاقات الالكترونية الصادرة خلال الفترة من ١/١ ولغاية ٢٠٢٤/٩/٣٠ (١٦٣٨) حساب بطاقة، وقد بلغت البطاقات التي بحوزة الفرع لغاية ٢٠٢٤/٩/٣٠ (٣٣٠) حساب بطاقة بانواعها غير مستلمة من قبل الزبائن ومحفوظة في الغرفة الحصينة لدى الفرع، كما مبين الجدول التالية:

نوع البطاقة	العملة	العدد
فيزا كلاسك	دينار	١٤٨
بطاقات ذهبية	دولار	١٥
بطاقات بلاتينيوم	دينار	٢
بطاقات ماستر	دينار	١٦٥
المجموع		٣٣٠

ولدى الهيئة الرقابية بشأنه الاتي:

(أولاً) ظهرت ارصدة بعض الزبائن ضمن حساب الايداعات لحساب (العملاء-الفيزا/٢٥٦٥) ارصدة مدينة عدد (٢٦) حساب مخالفة لطبيعتها المحاسبية الدائنة، واستنادا لاجابة المصرف المرقمة (٠١/٣٦٦١٦) في

٢٠٢٤/١٠/٢٧ على مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (١٧٣) في ٢٠٢٤/١٠/١٥ ان اسباب ذلك تتعلق بالنظام المصرفي الشامل (CBS) مع نظام معالجة البطاقات الخاص بالمصرف وشبكة المقسم الوطني الخاص بالبنك المركزي العراقي ونتيجة ذلك يحدث خطأ في ترحيل المبالغ من حسابات الزبائن وبعدها يتم ترحيل المبالغ بعد استخراج تقارير بشكل يومي وشهري ومراجعتها مع النظام المصرفي ونظام معالجة البطاقات (POWER CARD) من تنفيذها على حسابات الزبائن مما يؤدي الى انكشاف هذه الحسابات).

(ثانياً) عدم وجود آلية صادرة من قبل المصرف لتحديد سقوف السحب والشراء لكل نوع من البطاقات الالكترونية الدائنة اثناء استخدامها من خلال الدفع الالكتروني (POS) والشراء عبر الانترنت (ON LINE) لمنع انكشافها نتيجة الشراء والسحب بمبالغ تزيد عن المبالغ المودعة في البطاقة من قبل الزبون والتي تحدث نتيجة وجود فترة زمنية بين عملية الشراء او الدفع الالكتروني وبين تحديث رصيد حساب الزبون بنتيجة تلك العملية، فضلاً عن ضعف اجراءات المصرف بشكل عام والفرع بشكل خاص لمعالجة تلك الحالات.

ثانياً– التقرير المرقم (٥٩١٣) في ٢/٣ /٢٠٢٥ الخاص بنتائج تدقيق نشاط الإستثمار في المصرف العراقي للتجارة للسنوات (٢٠١٩– ٢٠٢٣)، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين الآتيين (٢ /أ– ثالثاً/(١)،(٢))، (٢/ ب– ثانياً):–

(١) النشاط الاستثماري:

(أ) إستثمارات مالية طويلة الأجل

قام المصرف بالإستثمار في القطاع المالي والمختلط والشركات بمبلغ اجمالي (٤٩٦٩١) مليون دينار (تسعة واربعين مليار وستمائة وواحد وتسعين مليون دينار) وكانت لدينا الملاحظات ادناه:

(اولاً) لم يتحصل المصرف على أية إيرادات مقابل ذلك الإستثمار عدا مبلغ (٧٥٠) مليون دينار (سبعمائة وخمسون مليون دينار) تم استلامها في سنة/٢٠١٩ عن حصة المصرف من الارباح في شركة نوافذ المعلومات الامر الذي يؤشر عدم جدوى هذه الاستثمارات علماً ان حصة المصرف تمثل نسبة (٩٩,٨٪) في راس مال شركة نوافذ المعلومات وان الايراد المتحقق من الشركة يمثل قيمة التعاقد بعقود خدمة مع المصرف العراقي للتجارة وكما مبين في الجدول ادناه:

اسم الحساب	رقم الدليل المحاسبي	الجهة المستثمر فيها	المبلغ المستثمر/ دينار	المبلغ الاجمالي /دينار
استثمارات مالية طويلة الاجل / قطاع مالي	١٥٢٣	مصرف الناسك الاسلامي	٣٥٤٧٠٨٤٢١٤٠	٣٩٦٣٧٥٠٩١٤٠
		الشركة العراقية لضمان الودائع	٤١٦٦٦٦٧٠٠٠	
استثمارات مالية طويلة الاجل / قطاع مختلط	١٥٢٥	مركز الدراسات	٣٦٠٠٠٠٠٠	١٠٠٢٤٠٠٠٠٠٠
		شركة نوافذ المعلومات	٩٩٨٨٠٠٠٠٠٠	
استثمارات مالية طويلة الاجل / قطاع خاص/شركات	١٥٢٦	مصرف البصرة الدولي	٢٩٨٦٩٦٨٢	٢٩٨٦٩٦٨٢
المجموع	–	–	٤٩٦٩١٣٧٨٨٢٢	٤٩٦٩١٣٧٨٨٢٢

(ثانياً) لم يقم المصرف بدراسة جدوى للاستثمارات في كل من (مصرف الناسك الاسلامي، شركة النوافذ المعلومات، الشركة العراقية لضمان الودائع) قبل الشروع فيها:

التفاصيل	رقم وتاريخ القرار	نص القرار
مصرف الناسك الإسلامي	الفقرة (١٤) من الجلسة رقم (٨٨) في ٢٠١٨/١١/١٩	وافق المجلس على المشاركة بنسبة (٢٠٪) من راس مال مصرف الناسك قيد التأسيس على ان يعد قسم ادارة الخزانة والاستثمار دراسة مفصلة للموضوع
	الفقرة (٥) من الجلسة رقم (٩٠) في ٢٠١٩/٢/٣	تم زيادة المساهمة الى (٣٤,٨٨٢٪)
شركة نوافذ المعلومات للدفع الالكتروني المالي وتقنية المعلومات	جلسة استثنائية في ٢٠١٧/٦/١١	قيام المصرف العراقي للتجارة بتأسيس شركة مختلطة محدودة على ان يمتلك المصرف نسبة (٨٠٪) من اسهم الشركة
الشركة العراقية لضمان الودائع	الفقرة (٥) من الجلسة رقم (٨١) في ٢٠١٨/٢/٢٢	وافق المجلس على المساهمة في تأسيس الشركة العراقية لضمان الودائع

(ب) استثمارات مالية قصيرة الاجل:

يبين الجدول أدناه الاستثمارات قصيرة الاجل للسنوات من (٢٠١٩ ولغاية ٢٠٢٣) وكما ياتي:-

الاستثمارات المالية	٢٠١٩ الف دينار	٢٠٢٠ الف دينار	٢٠٢١ الف دينار	٢٠٢٢ الف دينار	٢٠٢٣ الف دينار
الودائع الاجل لدى البنك المركزي	١٥٣٦٤٩٧٢٧٩	٦٥٢٤٤٥٢١٤	٦٢٦٨٧٨٢٦٢	٠	٥٥٠٩١٥٩٦٩
النسبة %	١١	٥	٤	٠	٣
الودائع الاجل في الخارج	١١٩٥٨٥٨٥٧٨٦	١٣٠٩٥٢٣١١٣٣	١٥٩٧٧١٤٢٧٢٤	٢٠٠٨١٣٣٠٠٩١	١٢٣٠٨٢٥٦٥٦٨
النسبة %	٨٩	٩٥	٩٦	٨١	٦٨
استثمارات مالية قصيرة الاجل /قطاع مالي	٠	٠	٠	٤٧٧٩٥٠٣٩٨٠	٥٢٢٢٨٧٤٠٦١
النسبة %	٠	٠	٠	١٩	٢٩
المجموع	١٣٤٩٥٠٨٣٠٦٥	١٣٧٤٧٦٧٦٣٤٧	١٦٦٠٤٠٢٠٩٨٦	٢٤٨٦٠٨٣٤٠٧١	١٨٠٨٢٠٤٦٥٩٨

ولدى الهيئة الرقابية المختصة بخصوص ذلك مايأتي:

قام المصرف بالتعامل مع شركة وسيطة (طرف ثالث) لإدارة استثمار مالي في الخارج ضمن حساب (الودائع لاجل في الخارج) دون استحصال موافقة بذلك خلافاً لكتاب البنك المركزي العراقي المرقم بالعدد (٩/٢/١٤٤٤٤) في ٢٠١٨/٦/٢٦ الذي سمح للمصرف بالإستثمار في سندات مديونية العراق وكما ياتي:

(١) عدم وجود مايؤيد رصانة تلك الشركة والحصول على ضمانات لحماية الاموال المستثمرة وآلية تحديد العمولات مقابل الخدمات المقدمة للمصرف وكيفية قيام تلك الشركة بإدارة وتحديد طرق الإستثمار وماهي الضمانات المقدمة للمصرف خلافاً للفقرة (٧/ث) من السياسة الاستثمارية للمصرف/ تعليمات ادارية رقم (٤٥٣) التي أشارت (في حالة توسيط طرف ثالث لإدارة المحافظ الاستثمارية وتنفيذ التحويلات الخاصة بالإستثمار يجب أن تكون الجهة من ضمن الشركات المعتمدة وذات سمعة رصينة في السوق مع إستحصال الضمانات اللازمة لتلافي مخاطر عدم السداد).

(٢) ارتفاع مخاطر الاستثمار نتيجة ارتفاع اجمالي المبالغ المستثمرة عن طريق الشركة الوسيطة مقارنة مع راس مالها البالغ (٥) مليون دولار (خمسة مليون دولار) فضلاً عن انخفاض نسبة العوائد المتحققة مقارنة مع اجمالي المبالغ المستثمرة وكما مبين في الجدول ادناه:

السنة	اجمالي المبالغ المستثمرة دولار	اجمالي الفوائد المتحققة دولار	نسبة الفائدة %
٢٠١٩	٥٤٣٥٤٠٣٣٠٥	٤٠٤٩٠٤٢٧	٧٥
٢٠٢٠	١١٧٩٥٢١٣٩٤٣	٧٢٩٣١٤٩٦	٦٢
٢٠٢١	١٢٢٦١٣٩٧٢٢١	٤٣٣٠٠٣٤٢	٣٥
٢٠٢٢	١٦٣٧٦٦٨٣١٧	٧٥٧٤٩٥١	٤٦
٢٠٢٣	–	–	–

القسم الثاني
الوزارات

١- وزارة الداخلية:

ديوان الوزارة

التقرير المرقم (٣٢٥٩٢) في ٢٠٢٥/١٢/١٤ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على حسابات وانشطة وزارة الداخلية للسنة المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ ، ومن أهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والواردة فيه بالتسلسل (٢-ك، م):-

أولاً- قيام الوزارة بمنح مكافآت للضباط والموظفين بمبالغ تتجاوز الحد الاعلى للصرف خلال السنة وتكرار الصرف لبعضهم خلال الشهر الواحد خلافاً للمادة (٨-اولاً) من تعليمات تنفيذ الموازنة التي تضمنت {يخول الوزير المختص او رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة والمحافظون ورؤساء مجالس المحافظات صلاحية منح مكافآة نقدية او عينية للعاملين بجهود استثنائية وغير العاملين لقاء خدمة مقدمة الى الجهات المذكورة وضمن تخصيصات المقررة بالموازنة المختصة بما لا يتجاوز (٥٠٠٠٠٠) دينار(خمسمائة الف دينار) لكل حالة في الشهر الواحد وعلى ان لا يزيد مجموع المكافأت النقدية او العينية الممنوحة للعاملين على (١٠٠٠٠٠٠) دينار(مليون دينار) للشخص الواحد} ،وادناه أمثلة على ذلك:-

رقم مستند الصرف وتاريخه	المبلغ / الف دينار	رقم مستند الصرف وتاريخه	المبلغ / الف دينار
(١٢٨٩) في ٢٠٢٤/١/٣١	١٢٠٠٠	(1966) في ٢٠٢٤/٧/٢٩	٩٠٠٠
(١٣٠٠) في ٢٠٢٤/١/٣١	٢١٠٠	(2087) في ٢٠٢٤/٨/٢٧	٣٤٥٠٠
(١٢٨٠) في ٢٠٢٤/١/٩	٣٥٠٠	(2091) في ٢٠٢٤/٨/٢٧	٣٠٠٠
(١٣١٦) في ٢٠٢٤/٢/٢٥	٢١٠٠٠	(2086) في ٢٠٢٤/٨/٢٧	٦٥٠٠
(١٤٣٥) في ٢٠٢٤/٣/٢٧	٧٠٠٠	(2293) في ٢٠٢٤/٩/٨	١٤٠٠٠
(١٤١١) في ٢٠٢٤/٣/٧	٤٩٦٥٠	(2309) في ٢٠٢٤/٩/٨	٢٠٧٥٠
(١٤١٢) في ٢٠٢٤/٣/٧	٢٩٣٠٠	(2361) في ٢٠٢٤/٩/٢٤	5000
(١٤٧٧) في ٢٠٢٤/٤/١	٢٩٢٠٠	(2536) في ٢٠٢٤/١٠/٢٧	18500
(١٥٠٩) في ٢٠٢٤/٤/٢٨	٢٥٠٠٠	(2711) في ٢٠٢٤/١١/٢٥	24500
(١٦٥٧) في ٢٠٢٤/٥/٢٧	١٧٥٠٠	(2682) في ٢٠٢٤/١١/٧	13000
(١٦٩٩) في ٢٠٢٤/٦/٢	١١٥٠٠	(2640) في ٢٠٢٤/١١/٥	27500
(١٧٥٩) في ٢٠٢٤/٦/٦	١٠٢٥٠	(2608) في ٢٠٢٤/١١/٣	148250
(١٧٦٧) في ٢٠٢٤/٦/٣٠	٦٥٠٠	(2914) في ٢٠٢٤/١٢/٥	8500
(1958) في ٢٠٢٤/٧/٢٥	15000	(2912) في ٢٠٢٤/١٢/٥	16000
(1934) في ٢٠٢٤/٧/٢٥	20000	-	-

ثانياً– تشابه تواقيع الموظفين (الضباط والمفوضين والمراتب والموظفين المدنيين) في قوائم صرف المكافآت المرفقة مع مستندات الصرف مما يؤشر توقيع موظف بدل موظف آخر على استلام مبلغ المكافآة مما يتعذر التأكد من ان الموظف المذكور في قائمة الصرف هو نفسه الذي استلم مبلغ المكافآة ، وكما مبين في الامثلة ادناه:–

رقم مستند الصرف وتاريخه	المبلغ / الف دينار	التفاصيل
(١٥١٥) في ٢٠٢٤/٤/٢٨	١٢٢٥٠	عن تكريم الوزير لمنتسبي مركز الامن السيبراني
(١٥١٩) في ٢٠٢٤/٤/٢٨	٢٧٠٠	عن تكريم الوكيل الاقدم لمجموعة من الضباط والمفوضين
(١٥٤١) في ٢٠٢٤/٤/٣٠	١٠٣٥٠	عن تكريم الوكيل الاقدم لضباط ومفوضي مديرية الأرشيف
(١٦٠٠) في ٢٠٢٤/٥/٥	١٥٠٠٠	عن تكريم وكيل الوزارة لشؤون الشرطة للضباط والموظفين
(١٧٧٥) في ٢٠٢٤/٧/١	٨٢٢٥٠	عن تكريم الوزير لضباط ومنتسبي كلية الشرطة
(١٩٢٢) في ٢٠٢٤/٧/٨	٢٤٧٥٠	عن تكريم وكيل الوزارة لشؤون الامن الاتحادي للضباط والموظفين
(٢٤٣٣) في ٢٠٢٤/١٠/٢	٦٥٠٠	عن تكريم الوزير لموظفي مديرية التخطيط والمتابعة
(٢٤٤٧) في ٢٠٢٤/١٠/٦	١٦٩٠٠	تكريم مدير الشؤون المالية لمنتسبي وضباط
(٢٦٢٥) في ٢٠٢٤/١١/٤	٥٥٥٠	عن تكريم الوكيل الاقدم لموظفي مديرية الشؤون القانونية
(٢٦٧١) في ٢٠٢٤/١١/٧	٦١٧٥٠	عن تكريم الوزير لضباط ومراتب قيادة الشرطة الاتحادية وقيادة شرطة محافظة ذي قار

التقرير المرقم (١٧٠٤٥) في ٢٠٢٥/٧/٧الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على تنفيذ العقد المرقم (خ/٢٠٢٣/٢٥) المبرم من قبل وزارة الداخلية/مديرية العقود بتاريخ ٢٠٢٣/٩/١٤مع شركة (MAC lnternational fze) اماراتية الجنسية الوكيل الحصري لشركة (General motors) امريكية الجنسية لتجهيز (١٥٠) عجلة شوفرليت سلفرادو قمارة مزدوجة مع الادوات الاحتياطية الخاصة بها لصالح وكالة الوزارة لشؤون الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية وقيادة قوات الشرطة الاتحادية وقيادة قوات حرس الحدود وقيادة فرقة الرد السريع بمبلغ اجمالي (١٠) مليون دولار(عشرة مليون دولار) امريكي بما يعادل بالدينار العراقي (١٣) مليار دينار (ثلاثة عشر مليار دينار عراقي)، ومن أهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والواردة فيه بالتسلسل (٤):–

تم تجهيز المواد الاحتياطية المحددة بالملحق رقم (٣) من العقد من مناشئ مختلفة اذ بينت وزارة الداخلية /مديرية العقود بموجب كتابها المرقم (٣٩٤٦) في ٢٠٢٥/٤/٢٠ {ان المواد المجهزة من مناشئ شركة (General Motors) الامريكية المنتشرة في العالم} بينما بين التقرير المقدم من قبل الشركة الفاحصة (TUV) الالمانية ان المواد المجهزة من مناشئ (مكسيكية ،كورية ، امريكية ،كندية) خلافاً للبند {(٢٢–١) من العقد نوع المواد والمناشئ الذي نص على (يلتزم الطرف الثاني بان تكون جميع المواد المتعاقد عليها جديدة وحديثة موديل/٢٠٢٣ فما فوق ومن انتاج مصانع شركة (General Motors)} .

التقرير المرقم (٢٣٠٦٥) في ٢٠٢٥/٩/٧الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على تنفيذ العقد المرقم (٢٠٢٣/١٦) المبرم بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٣ من قبل وزارة الداخلية /مديرية العقود مع ائتلاف شركة صدف البحر للتجارة العامة والتجهيزات البحرية المحدودة (عراقية الجنسية) ومصنع الختال للقوارب الاماراتي لـ{تجهيز دراجات نارية نوع (YAMAHA) ياباني المنشأ عدد (٨٠٠) دراجة مع الادوات الاحتياطية الخاصة بها والتدريب} لصالح مديرية المرور العامة بمبلغ إجمالي (١٨٥٧٣٤٠٠) دولار (ثمانية عشر مليون وخمسمائة وثلاثة وسبعين الف واربعمائة دولار) ما يعادل بالدينار العراقي مبلغ (٢٤١٤٥٤٢٠) الف دينار (اربعة وعشرون مليار ومائة وخمسة واربعون مليون واربعمائة وعشرون الف دينار عراقي) ، ومن أهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والواردة فيه بالتسلسلين (٥) و(١٠) :-

اولاً- عدم قيام الوزارة بتوفير كامل مبلغ العقد قبل الدخول بالالتزام التعاقدي وحسب ما جاء بكتاب مديرية الشؤون المالية المرقم (٧٠٠٤) في ٢٠٢٥/٣/٢٤ استناداً الى كتاب مديرية التخطيط /قسم الخطة الاستثمارية المرقم (٥٥٨٧) في ٢٠٢٣/٧/٢٧ الذي بيّن توفر جزء من مبلغ العقد والبالغ (١٣) مليار دينار (ثلاثة عشر مليار دينار) والمدرج ضمن الموازنة الاستثمارية لمشروع (تعزيزات قدرات قطعات وزارة الداخلية) لسنة /٢٠٢٣ إذ تم فتح الاعتماد مستندي بمبلغ (١٠) مليون دولار (عشرة مليون دولار) في حين ان مبلغ العقد (١٨٥٧٣٤٠٠) دولار (ثمانية عشر مليون وخمسمائة وثلاثة وسبعين الف واربعمائة دولار) استناداً الى ما جاء بالبند رقم (٧-١-٢)/شروط الدفع الذي نص على {سيتم تعزيز باقي مبلغ العقد من موازنة العام/٢٠٢٤ او توفر الاعتماد المالي (ايهما اقرب) } دون الحاجة لتنظيم ملحق للعقد بباقي المبلغ في حين ان مبلغ العقد (٢٤١٤٥٤٢٤) الف دينار (اربعة وعشرون مليار ومائة وخمسة واربعون مليون واربعمائة واربعة وعشرون الف دينار).

ثانياً- تم استلام الدراجات النارية للوجبتين الاولى والبالغة (٢٠) دراجة والوجبة الثانية البالغة (١١٢) دراجة وحسب ما جاء بمحضر لجان جرد ومطابقة الاعداد والاستلام الاولي المشكلة بموجب الاوامر الادارية المرقمة (٣٧٧٠) في ٢٠٢٥/٤/٢٢ و (٤٥٨٩) في ٢٠٢٥/٥/١٤ على الرغم ان وزارة المالية /الهيئة العامة للكمارك / مديرية كمارك المنطقة الجنوبية /مركز كمرك أم قصر الاوسط اعلمت وزارة الداخلية بكتابها المرقم (٢٠٥) في ٢٠٢٥/١/١٤ ومرفقه المطالعة الموجهة الى مدير كمارك ام قصر الاوسط في ٢٠٢٥/١/١٤ بأنه(تم اجراء الكشف على الدراجات العائدة الى وزارة الداخلية وتبين ان رقم الشاصي الثامن يرمز للحرف (M) وبحسب الدلائل الكمركية فأن الحرف (M) يرمز الى ان موديل الدراجات هو/٢٠٢١) وكتاب وزارة الداخلية/ مديرية العقود بكتابهم المرقم (٣٣١٤) في ٢٠٢٥/٤/٦ والمتضمن (تم تجهيز الدفعة الاولى من قبل الشركة واصلة الى ميناء ام قصر ولم يتم استلامها من قبل مديرية المرور العامة بسبب ان سنة الصنع كانت/٢٠٢١) أذ لاحظت الهيئة الرقابية المختصة وجود تعارض ما بين كتابي الهيئة العامة للكمارك المشار اليه اعلاه وبين كتابها المرقم (٢٠٤١) في ٢٠٢٥/٤/١٧ الذي أشار الى {ان حرف (M) يشير الى المواصفات بدأ اعتمادها في عام/٢٠٢١ ولا تشير الى سنة الصنع المشار اليه في محضر اجتماع مع شركة (TOYOTA TSHO CORPORATION) من قبل الهيئة العامة للكمارك / مديرية كمرك المنطقة الجنوبية /مركز كمرك ام قصر الاوسط } ولم تتخذ اللجنة المشكلة بموجب الامر الاداري المرقم (٢٦٢٢) في ٢٠٢٥/٣/١٢ الخاصة بالتفاوض مع شركة صدف البحر للتجارة العامة والتجهيزات البحرية المحدودة على

قبول الدراجات وتعويض الوزارة بدراجات اضافية إذ تم الاجتماع بين شركة (TSHOCORPORATION TOYOTA) وبين الهيئة العامة للكمارك وحسب ما جاء بأجابة وزارة الداخلية /مديرية العقود بموجب كتابهم المرقم (٦٠٤٧) في ٢٠٢٥/٦/٢١ رداً على مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (٢٣٧) في ٢٠٢٥/٦/١٢ اذ تم استلام الدراجات خلافاً للبند (٣-٣) من العقد الذي نص على{يتعهد الطرف الثاني بأن تكون المواد المجهزة بموجب هذا العقد جديدة واصلية وغير مقلدة ومن مصانع شركة (YAMAHA) اليابانية موديل /٢٠٢٣ فما فوق}.

التقرير المرقم (٣٢٤٢٨) في ٢٠٢٥/٩/١٠ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على تنفيذ العقد المرقم (٢٠٢٣/٣٠) المبرم بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/٣١ من قبل وزارة الداخلية/مديرية العقود مع شركة (سمر الخير للتجارة والمقاولات العامة استيراد وتصنيع المعدات العسكرية)(عراقية الجنسية) لتجهيزها بـ{عجلات تويوتا باص نوع (هايس) نقل افراد فض الشغب عدد(٢٥٠) عجلة مع الادوات الاحتياطية الخاصة بها والتدريب} بمبلغ إجمالي مقداره (١٨٦٣٦٧٥٠) الف دينار (ثمانية عشر مليار وستمائة وستة وثلاثين مليون وسبعمائة وخمسين الف دينار) وتم خصم مبلغ اجمالي من قيمة العقد الاصلي بموجب ملحق التعديل المرقم (٧) للعقد بلغ (١١٢٥٠) الف دينار (احد عشر مليون ومائتان وخمسون الف دينار) ، ومن أهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والواردة فيه بالتسلسلين (٢) و(٥):-

اولاً- قيام الوزارة بالتعاقد على الرغم من عدم توفر كامل التخصيص المالي حسب كتاب مديرية العقود المرقم (٧٧٠١) في ٢٠٢٣/٨/١ الذي بين ان المبلغ المتوفر (٨) مليار دينار (ثمانية مليار دينار) خلافا للمادة (٣-ثانياً) من الفصل الأول من تعليمات رقم(١) لسنة/٢٠٢٣ لتسهيل تنفيذ قانون الموازنة العامة الاتحادي لجمهورية العراق المرقم (١٣) لسنة/٢٠٢٣ التي نصت على(لا يجوز الدخول باي التزامات مالية او التعاقد على تجهيز مواد او سلع او تقديم خدمات قبل التأكد من توافر التخصيص المالي اللازم لها في الموازنة المختصة والالتزام بقانون الادارة المالية الاتحادي ويتحمل الامر بالصرف المسؤولية عند التجاوز بالصرف) اذ بينت وزارة الداخلية/مديرية العقود بموجب كتابها المرقم (٤٢٤٨) في ٢٠٢٥ /٤/٢٧ الذي اشار الى كتاب مديرية الشؤون المالية المرقم (١٧٨٤٥) في ٢٠٢٣/٨/٢٣ المتضمن (ان المبلغ متيسر ضمن تخصيصات اجمالي الوزارة او من خلال الموارد التي سترد من دوائر الوزارة او من خلال الموارد التي سترد من دوائر الوزارة الأخرى).

ثانياً- تم اعداد الملحق رقم (٥) والذي تم بموجبه تعديل الفقرة رقم (٢) /المحرك من الملحق رقم (٢) /المواصفات الفنية اذ تم تغيير المحرك من محرك اربع اسطوانات (2750cc) ديزل الى محرك ستة اسطوانات (٣,٥) بانزين بناءً على طلب شركة (سمر الخير) بموجب كتابها المرقم (٣١) في ٢٠٢٤/٣/٢ الذي بينت بموجبه وجود تأخير في الانتاج الجديد من قبل شركة تويوتا خلافاً لكتاب الشركة المرقم (١٦٥) في ٢٠٢٣/١٠/١٧ الذي بين قيام الشركة بتأمين العجلات من دولة الامارات العربية المتحدة لسرعة التجهيز كمبادرة حُسن نية من قبلنا ودفع مستحقاتها المالية مقدماً.

التقرير المرقم (٣٢٨٣٠) في ٢٠٢٥/١٢/١٦الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على تنفيذ العقد المرقم (٢٠٢٥/١) المبرم بتاريخ بلا/٢٠٢٥/٣ من قبل وزارة الداخلية / مديرية العقود مع شركة (SAS) للتجارة وخدمات المركبات المحدودة والخاص بـ(صيانة دورية للعجلات نوع تويوتا المستلمة حديثاً) بمبلغ إجمالي مقداره (٢٧١٥٩٩٩) الف دينار (ملياران وسبعمائة وخمسة عشر مليون وتسعمائة وتسعة وتسعون الف دينار) وبمدة تنفيذ (٣٦٥) يوم تقويمي، وأدناه الملاحظة التي أوصى الديوان التحقيق فيها والواردة فيه بالتسلسل (٤) :-

قامت الوزارة بالتعاقد مع شـــركة (SAS) للتجارة وخدمات المركبات المحدودة لصـــيانة عجلات تويوتا المتعاقد عليها بموجب العقود المدرجة أدناه: -

رقم العقد وتاريخه	مبلغ العقد	عدد العجلات مع الادوات الاحتياطية
(٢٠٢٣/٤) في ٢٠٢٣/٤/٢	٩٩٧١٨٥٠٠ دولار	تجهيز عجلات تويوتا مختلفة الانواع مع الادوات الاحتياطية
(٢٠٢٣/٢٩) في ٢٠٢٣/١١/٧	٥٣٣٩٢٩٤٤٠٠٠ دينار	تجهيز (١٠٠٠) عجلة تويوتا نوع بيك اب قماره مفردة (lC70SC)
(٢٠٢٣/٣٠) في ٢٠٢٣/١٠/٣١	١٨٦٣٦٧٥٠٠٠٠دينار	تجهيز (٢٥٠) عجلة تويوتا باص هايس نقل افراد فض الشغب مع الادوات الاحتياطية
(٢٠٢٤/٥) في ٢٠٢٤/٤/١٨	٢٣١٠٠٠٠٠٠٠ دينار	عجلة تويوتا لاندكروز GX مع الادوات الاحتياطية
(٢٠٢٤/٩) في ٢٠٢٤/٧/١٣	١١١٣٠٠٠٠٠٠٠ دينار	تجهيز (٢٠٠) عجلة باص هايس

من الجدول اعلاه اتضح للهيئة الرقابية المختصة الاتي: -

اولاً- قيام الوزارة بالتعاقد لأغراض الصيانة على الرغم من كون العقود اعلاه ضمن فترة الضمان الواردة في بنود العقود المبرمة وبينت مديرية البنى التحتية /مديرية التموين والنقل /قســـم التجهيز بموجب كتابها المرقم (٢٣٣٠٤) في ٢٠٢٤/١١/٢٥ الفقرة (١) منه (بأن المواد الاحتياطية المجهزة ســـابقاً ضـــمن عقد تجهيز عجلات تويوتا موجودة حالياً في مســـتودعات المديرية وســـيتم توزيعها على دوائر وتشـــكيلات وزارتنا بموجب خطة توزيع مركزية لغرض الاستفادة منها ولحين نفاذها على الرغم من وجود مديرية تصليح آليات في مقر الوزارة ومعامل تصليح الآليات في جميع المحافظات وبينت وزارة الداخلية /مديرية العقود بموجب كتابها المرقم (١٠٧٤١) في ٢٠٢٥/١١/٢ اجابة على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (٥١) في ٢٠٢٥/١٠/٢١ بأنه (تم ابرام هذا العقد بناءً على دراسة الجدوى الفنية والاقتصـــادية المعدة من قبل مديرية البنى التحتية في الوزارة لغرض اجراء اعمال الصـــيانة الدورية للعجلات المستلمة حديثاً لغرض المحافظة عليها كونها عجلات جديدة وذات مواصفات فنية حديثة).

ثانياً- بموجب العقد رقم (٢٠٢٣/٣٠) الوارد في الجدول أعلاه تم تجهيز (٩٤) عجلة فقط وليس (٢٥٠) عجلة كما ورد في العقد بحســـب كتاب وزارة الداخلية /مديرية العقود المرقم (٦٠٤٩) في ٢٠٢٥/٦/٢١ الفقرة (١-أ) منه علماً ان العقد ضمن فترة الضمان المنصوص عليها بموجب البند رقم (١٢-٢) من العقد /فترة الضمان الذي نص على {يلتزم الطرف الثاني بفترة ضـمان لمدة سـنتين او(١٠٠٠٠٠)كم ايهما اقرب مقابل خطاب ضـمان حسـن الاداء والتنفيذ بنســبة (٥٪) من قيمة العقد} اذ بينت الوزارة بموجب كتابها المرقم (١٠٧٤١) في ٢٠٢٥/١١/٢ (ان العقد يستهدف العجلات المستنفذة لفترات الصيانة الدورية المتفق عليها بالعقود المبرمة حديثاً).

ب–مديرية الدفاع المدني :

التقرير المرقم (١١٥٦٨) في ٢٠٢٥/٥/٤ الخاص بالزيارة تفتيشية الى مديرية الدفاع المدني في محافظة الانبار للفترة من ٢٠٢٤/١١/١٧ ولغاية ٢٠٢٤/١٢/٥، ومن أهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسل (١ – ج):–

عدم وجود ملاجئ عامة تابعة للمديرية في محافظة الانبار وان الملاجئ الموجودة حالياً البالغ عددها (١٢) ملجأ تعود لإدارات القطاع الحكومي والخاص ، خلافاً للمادة (١١–تاسعاً) من الفصل الخامس من قانون الدفاع المدني رقم (٤٤) لسنة/٢٠١٣ التي تنص (من مهام الدفاع المدني تهيئة الملاجئ العامة) ، حسب المعلومات المقدمة الينا بموجب كتاب المديرية المرقم (٢٦٥) في ٢٠٢٤/١١/٢٠ ، وقد اوصى الديوان مفاتحة الجهات المختصة لإنشاء الملاجئ العامة في المحافظة.

التقرير المرقم (١٩٤٩٥) في ٢٠٢٥/٧/٣٠الخاص بنتائج تدقيق انشطة مديرية الدفاع المدني في ذي قار للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول /٢٠٢٤ ، ومن أهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسل ، (١–ج،هـ ،ز):–

اولاً– لم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بمنع إشغال الأبنية المشيدة من مادة (السندويج بنل) والمخالفة لضوابط الدفاع المدني خلافاً للمادة (٥–رابعاً) من الفصل الثالث من قانون الدفاع المدني المرقم (٤٤) لسنة/٢٠١٣ التي تضمنت (منع تشييد أو اشغال المنشات التي لا تتوافر فيها مستلزمات وشروط السلامة) بالإضافة إلى عدم تفعيل المادة (٢١) منه التي تضمنت {يعاقب المخالف لأحكام المادة (٥/رابعاً) من هذا القانون بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات أو بغرامة لا تقل عن (٥٠٠٠٠٠٠) دينار (خمسة ملايين دينار) ولا تزيد على (١٥٠٠٠٠٠٠) دينار (خمسة عشر مليون دينار) ، وقد اوصى الديوان الكشف على جميع الأبنية المشيدة من مادة (السندويج بنل) في القطاعين الحكومي والخاص وتفعيل المادة (٢١) من القانون أعلاه.

ثانياً– لم يتم إتخاذ الإجراءات اللازمة بخصوص المشاريع المخالفة لتعليمات الدفاع المدني والسلامة خلافاً للمادة (٢٠) من قانون الدفاع المدني المذكور أنفاً التي تضمنت {يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة واحدة أو بغرامة لا تقل عن (٢٥٠٠٠٠) دينار (مائتين وخمسين ألف دينار) ولا تزيد على (١٠٠٠٠٠٠) دينار (مليون دينار) كل من خالف أحكام هذا القانون والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه) ، وقد اوصى الديوان الالتزام بالقانون أعلاه واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين.

ثالثاً– لم يتم إتخاذ الإجراءات القانونية بحق الدوائر الحكومية المخالفة لشروط السلامة والأمان التي تم الكشف عليها ولغاية تاريخ إعداد التقرير الرقابي خلافاً للمادة (٥/رابعاً) من قانون الدفاع المدني رقم (٤٤) لسنة/٢٠١٣ التي نصت على(منع تشييد أو إشغال المنشآت التي لا تتوفر فيها مستلزمات وشروط السلامة) ، وقد اوصى الديوان متابعة معالجة المخالفات لشروط السلامة من الجهات المذكورة واتخاذ الاجراءات القانونية بحق الممتنعين عن ذلك.

ج- دائرة الاحوال المدنية والجوازات والاقامة:

التقرير المرقم (٦٢٤١) في ٢٠٢٥/٣/٤ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق لمديرية الاحوال المدنية – بغداد / الكرخ للسنة المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ ، ومن أهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسلين (٢) ، (٣- أ،ب):-

أولاً- لم تقم المديرية باتخاذ الاجراءات اللازمة لتحويل العاملين بصفة اجر يومي الى عقد ، خلافاً لقرار مجلس الوزراء رقم (٣١٥) لسنة/ ٢٠١٩ والبالغ عددهم (٢١) موظف حيث تراوحت مدة خدمتهم من (٦ – ١٠) سنوات ، وقد اوصى الديوان بتطبيق قرار مجلس الوزراء المشار اليه آنفاً.

ثانياً- لم تقم المديرية باتخاذ الإجراءات اللازمة لغرض تخصيص البنايات المشغولة من قبل الدوائر الفرعية التابعة لها من اجل تطوير البنى التحتية وتوسعتها بما يتلائم مع زخم العمل لاستيعاب المواطنين حيث لاحظت الهيئة الرقابية المختصة ان اغلب الأبنية والقاعات التي تشغلها تلك الدوائر ليست مخصصة للمديرية وانما تعود ملكيتها لوزارات أخرى (مجلس محافظة بغداد ،وزارة المالية ،وزارة الاتصالات) باستثناء دوائر عدد (٢) باسم وزارة الداخلية (دائرة أحوال الطارمية ،دائرة أحوال المحمودية) ،وكما مبين في الجدول ادناه:

اسم الدائرة	رقم العقار	المساحة	العائدية	موقع العقار	طبيعة البناية
البناية مشتركة – مقر مديرية أحوال الكرخ – دائرة أحوال الكرخ – دائرة أحوال المنصور	٦٣٢٥/٨ ر المقاطعة الداوودي	٢٠,٤ اولك	وزارة المالية	ساحة النسور	مشغولة حاليا مقر مديرية أحوال الكرخ والبطاقة الوطنية للكرخ والبطاقة الوطنية للمنصور.
دائرة أحوال التاجي	–	–	مجلس محافظة بغداد	التاجي	البناية عبارة عن قاعة في ناحية الحماميات وحصلت موافقة مجلس محافظة بغداد على الاشغال.
دائرة أحوال الكاظمية	١٨١/٢٧م العطيفية	٢دونم/٢١ اولك	وزارة المالية	الكاظمية ساحة عدن	مشغولة من قبل البطاقة الوطنية الكاظمية الموقع الجديد ساحة عدن.
دائرة أحوال اللطيفية	–	–	محافظة بغداد	دار استراحة الزائرين	تم الأشغال من قبل دائرة البطاقة الوطنية اللطيفية /٢٠١٦.
دائرة أحوال الطارمية	١٣١٣/٧ مقاطعة ٤	١٠ اولك	وزارة الداخلية	الطارمية	مشغولة من قبل دائرة البطاقة الوطنية الطارمية.
دائرة أحوال النصر والسلام	–	–	محافظة بغداد	أبو غريب خان ضاري	تشغل بناية المجلس المحلي موقع مؤقت تم الاستلام /٢٠٢٠.
دائرة أحوال اليوسفية	–	–	وزارة الاتصالات	اليوسفية	تشغل قاعة ضمن بناية بدالة اليوسفية تعود الى وزارة الاتصالات تم الاستلام /٢٠١٦.
دائرة أحوال الرشيد	–	–	محافظة بغداد	ناحية الرشيد	تشغل قاعة ضمن المجلس البلدي تم الاستلام عام /٢٠١٩.
دائرة أحوال المحمودية	١١٤٥/١٤/ ٣٦/أبو شمعة	١٥٠٠م	وزارة الداخلية	المحمودية	البناية عائدة الى دائرة البطاقة الوطنية في المحمودية .
دائرة أحوال ابي غريب	–	–	محافظة بغداد	ابي غريب	تم انتقال دائرة أحوال ابي غريب الى البناية الجديدة التي تم انشائها من قبل محافظة بغداد ضمن مشروع المناطق المتضررة من العمليات الإرهابية تم استلامها عام /٢٠٢٢.

وقد اوصى الديوان بالتنسيق مع الجهات المعنية والسعي لاستملاك تلك الابنية وتطويرها .

ثالثاً– لم تقم المديرية باتخاذ الاجراءات اللازمة لغرض انشـــاء ابنية على الرغم من امتلاكها اراضـــي عدد (٤) خالية منذ سنوات سابقة بالإمكان استغلالها لإنشاء ابنية حديثة ومتطورة تتلائم مع طبيعة وزخم العمل بديلة عن تلك المشغولة حالياً، وقد اوصى الديوان بإستحصال الموافقات الاصولية لانشاء بنايات للدوائر الفرعية التابعة لها .

التقرير المرقم (١٤٨١٣) في ٢٠٢٥/٦/٤ الخاص بتدقيق انشطة مديرية الأحوال المدنية والجوازات والإقامة / بابل كما في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٤، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات{١– ب/أولاً ،(٢) ، (٣) ، (٦) ، (٧) } ، (١/ج) ،(٣/أ،ب):–

اولاً– عدم جدية قسم الإقامة بتنفيذ قرار مجلس الوزراء المرقم (٢٤٣٤٠) لسنة/٢٠٢٤ والخاص بتعديل الوضع القانوني للأجانب، والذي قرر بموجب جلسته المرقمة (التاسع عشرة) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٧ إقرار توصيات الامر الديواني المرقم (٢٣٦٠٢) لسنة/٢٠٢٤، وكما مبين في ادناه:

(١) بلغ عدد المعاملات المستلمة عبر الاستمارة الالكترونية (٨٧) معاملة المنجز منها (٦٣) معاملة وغير المنجز منها (٢٤) معاملة، علماً ان عدد تلك المعاملات لا يتناسب مع عدد العمالة الأجنبية الفعلية في المحافظة البالغ (١٠٣٤) عامل ، وكما مبين في ادناه:

(أ) عدم متابعة القسم لتحديث الإقامة الخاصة بالعمالة الأجنبية خلال السنتين (٢٠٢٤و٢٠٢٥)، حيث تم تزويد الهيئة الرقابية المختصة بعدد المخالفين الذين تم اجراء اللازم بصددهم ولم يتم تزويدها بالمخالفين كافة وذلك من خلال قيامهم بالحملات التفتيشية للحد من هذه الظاهرة، خلافاً للمادة (٢٥) من الفصل الخامس من قانون اقامة الأجانب رقم (٧٦) لسنة/٢٠١٧ التي تضمنت (على الوزارة ان تقوم بحملات تفتيشية للتاكد من عدم مخالفة القوانين والقرارات من قبل المقيمين)، وكما في (مشروع مجاري الحلة الكبير، محطة تعبئة وقود جنة الفرات، مطعم جنة الفرات، معمل حلويات وردة اليقين، الشركة المتحدة للتعبئة والتغليف).

(ب) لم يتم تزويد الهيئة الرقابية المختصة بعدد المقيمين الأجانب المنتهية اقامتهم حيث اكتفى القسم بتزويدها بآلية المتابعة من قبل الشُعب التابعة له، خلافاً للمادة (٢٤) من الفصل الخامس من قانون إقامة الأجانب المرقم (٧٦) لسنة/٢٠١٧ والتي تضمنت (قيام مديرية الإقامة بمتابعة الأجانب الذين تنتهي مدة الإقامة الممنوحة لهم واتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم).

(ج) عدم تطابق تاريخ الدخول المثبت في الجواز مع تاريخ الدخول المثبت في البطاقة الصحية خلافاً للمادة (٣ – رابعاً) من الفصل الثاني من قانون الاقامة المرقم (٧٦) لسنة/٢٠١٧ (التي الزمت الأجنبي عند دخوله وخروجه الى الأراضي العراقية من المنافذ الرسمية وتأشير الجواز بختم الدخول والخروج).

(د) عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة من قبل قسم الإقامة بخصوص حيازة المقيم (**Shahadat Ali**) باكستاني الجنسية على جوازين وكما مبين ادناه :

رقم الجواز الأول وتاريخه	رقم الجواز الثاني وتاريخه
VL1810561/٢٠١٧-٢٠٢٢	VL1810562/ ٢٠٢٠-٢٠٢٥

(٢) من خلال قيام الهيئة الرقابية المختصة بمطابقة بطاقات السكن مع سجل مكتب معلومات حي بابل لاحظت وجود فرق بمقدار (٣٥٠) بطاقة حيث أظهرت السجلات وجود (٦٠٠) بطاقة في حين ان الجرد الفعلي من قبل الهيئة بموجب الزيارة الميدانية والتي كان بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٦ اظهر وجود(٢٥٠) بطاقة.

ثانياً- عدم التزام المديرية بتثبيت رقم الوارد لقوائم السفر والايفاد لغرض صرفها بعد تحديد تاريخ تقديم القائمة خلافاً للمادة (٣٦-اولاً) من قانون مخصصات السفر والايفاد رقم (٣٨) لسنة/١٩٨٠ (المعدل) التي الزمت (الموفد ان يقدم قائمة بنفقات ومخصصات ايفاده خلال ثلاثون يوماً من تاريخ انتهاء مدة السفر).

ثالثاً- وجود تلاعب واختلاف في رقم الوارد المثبت في قائمة السفر والايفاد عن رقم الوارد في السجل الذي يشير الى موظف وموضوع ليس له علاقة بالايفاد والموفد.

التقرير المرقم (٢٠١٨٥) في ٢٠٢٥/٨/٦ الخاص بتقرير تدقيق انشطة مديرية الأحوال المدنية والجوازات والإقامة في محافظة المثنى كما في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٤، ومن أهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسلات(١-د-أولاً،ثانياً) ، (٦-ب،هـ):-

اولاً- تم اصدار عدد من الوثائق (شهادة جنسية، بطاقة سكن) خلال سنة/٢٠٢٤ والتي تم الغاء العمل بها عند اصدار البطاقة الوطنية خلافاً للمادة (٣٥- أولاً) من قانون البطاقة الوطنية رقم (٣) لسنة/٢٠٢٦ والتي نصت على (تعتمد البطاقة الوطنية لدى الجهات الحكومية وغير الحكومية في اثبات شخصية صاحبها والتعرف بجنسيته العراقية وتكون بديلة عن شهادة الجنسية العراقية وهوية الاحوال المدنية وبطاقة السكن) ،وقد اوصى الديوان الالتزام بالقانون اعلاه واعتماد البطاقة الوطنية في اثبات الشخصية بدلاً عن شهادة الجنسية العراقية وهوية الاحوال المدنية وبطاقة السكن .

ثانياً- تفتقد المديرية الى منظومة إنذار مبكر متكاملة ووسائل وقاية لمكافحة الحريق ، خلافا للمادة(٣- خامس عشر)من تعليمات الصحة والسلامة المهنية رقم (٣) لسنة/٢٠١٨ (المعدل) والتي نصت على (توفير جميع وسائل الوقاية اللازمة لمكافحة الحريق واجهزة الانذار المبكر الذاتي وفحصها دورياً) ، وقد اوصى الديوان الالتزام بالتعليمات اعلاه وتوفير منظومة الانذار المبكر ووسائل الوقاية لمكافحة الحرائق وفحصها دوريا.

ثالثاً- لم يتم استملاك الاراضي المشيدة عليها البنايات العائدة للمديرية على الرغم من اشغالها منذ فترة طويلة خلافاً لاحكام المادة (١) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة/١٩٨١ والمتضمنة (تنظيم استملاك العقار والحقوق العينية الاصلية المتعلقة به من دوائر الدولة و القطاع العام تحقيقاً لاغراضها وتنفيذا لخططها ومشاريعها) ، وقد اوصى الديوان الالتزام بقانون الاستملاك اعلاه والعمل على استملاك الاراضي المشيدة عليها اقسام المديرية .

التقرير المرقم (٣٠٤٧٦) في ٢٠٢٥/١١/٢٠ الخاص بنتائج الزيارة التفتيشية لمديرية الأحوال المدنية في الصويرة/قسم الجوازات للفترة من ٢٠٢٥/٩/٧ ولغاية ٢٠٢٥/١٠/٣١، ومن اهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (١-ج)،(٣-أ) :-

اولاً- لم يتم تقييد كافة المبالغ المقبوضة في سجل الصندوق (محاسبة/٦٦) وعدم مطابقة وصل القبض (محاسبة/٣٨أ) مع وصل جباية جهاز (pos) حيث اظهر شريط (pos) ان المبلغ المقبوض (٩١٠٠٠) دينار (واحد وتسعون الف دينار) بينما تم تثبيته بموجب وصل القبض مبلغ (٢٥٠٠٠) دينار (خمسة وعشرون الف دينار) وهو ماتم تقييده ايضاً في سجل الصندوق خلافاً للمادة (٢٧-رابعاً) من قانون الادارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة/٢٠١٩ (المعدل) والتي اشارت الى (لايجوز في اي حال من الاحوال تنزيل قسم من المصروفات او كلها من اصل الواردات ويقيد الصافي ايراداً) .

ثانياً- وجود بعض النسخ من سجل الصندوق (محاسبة/٦٦) تم تمزيقها وسحبها من السجل بسبب خطأ في كتابة الارقام مع العرض لوحظ وجود تلك الاوراق في الادراج دون ابطالها في داخل السجل او تحبير الرقم الخطأ والتوقيع عليه خلافاً لكتاب وزارة المالية المرقم (١٧٤٧) في ٢٠١٠/٢/٢٨ والذي نص على (في حال حصول خطأ في الارقام او العبارات لسبب ما يفصح ذلك الخطأ بطريقة شطب الارقام أو العبارات المغلوطة بالمداد الاحمر وتحرر فوقها الارقام او العبارات الصحيحة بشرط ان لايمحي اثر الخطأ وان يوقع الموظف المسؤول تجاه تلك التصحيحات) .

د-مديرية المرور العامة:

التقرير المرقم (٨٦٠٤) في ٢٠٢٥/٣/٢٧ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على انشطة وحسابات مديرية المرور في محافظة واسط للسنة المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ ، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٢-ج/ هـ) ، (٣- أ/اولاً) ، (٥- ب) :-

اولاً- بلغ اجمالي الغرامات التاخيرية المتحصلة عن تجديد اجازة السياقة لسنة/٢٠٢٣ {البالغة (٢٥٠٠٠) دينار (خمسة وعشرون الف دينار) للحالة الواحدة} في مجمع تسجيل المركبات واجازات السياقة والمسددة في صندوق مركز المديرية بموجب وصل قبض (محاسبة /٣٧أ) مبلغ (١١١٥٣٢٥) الف دينار (مليار ومائة وخمسة عشر مليون وثلاثمائة وخمسة وعشرون الف دينار) وقد تعذر على الهيئة الرقابية المختصة تدقيق مبالغ الغرامات التأخيرية المتحصلة في المجمع نتيجة لعدم قيام المديرية بترحيل تلك المبالغ الى سجل يومية الصندوق الفرعي(محاسبة /٦٧) والتي يتم تحصيلها بموجب وصل قبض(محاسبة /٣٨أ) .

ثانياً- تاخر امين الصندوق (ضابط حسابات المجمع) عن تسديد المبالغ المقبوضة من قبله الخاصة بمعاملات تسجيل المركبات الانشائية لسنة/٢٠٢٣ المتحصلة بموجب وصل قبض (محاسبة /٦٨) والتي يتم قبضها من قبل المديرية بموجب وصل قبض (محاسبة /٣٧أ) خلافاً لكتاب وزارة المالية المرقم (١٧٤٧) في ٢٠٢١٠/٢/٢٨ الذي نص على(تسليم المبالغ المقبوضة في الصندوق نهاية كل يوم خوفاً من المحاذير) مما يؤشر التاخر في ايداع المبالغ المقبوضة في الحساب الجاري.

ثالثاً – قيام المديرية بتسليم قطعة الارض المملوكة لها المرقمة (٨١٩٥/٣ م ٢٦ الحسينية) الواقعة في مركز قضاء الصويرة والبالغ مساحتها (٩١١٦ م٢) مخصصة لإنشاء (مجمع تسجيل المركبات واجازات السياقة في الصويرة) الى المستثمر (شركة مدار دجلة للتجارة العامة والوكالات التجارية والخدمات العامة المحدودة) وفق كتاب مديرية المرور/ مديرية تسجيل المركبات واجازات السياقة المرقم (٣٣٦٠٥) في ٢٠٢٣/٨/٢٧ لغرض انشاء بناية المجمع في الصويرة دون بيان اسلوب التنفيذ بوجود عقد مقاولة عامة او عقد استثماري.

رابعاً– عدم استكمال المجالس التحقيقية المشكلة بالمديرية لسنة/٢٠٢٣ لمهامها خلال نفس السنة وتدوير اعمالها الى السنة اللاحقة وذلك خلافاً لكتاب مكتب رئيس مجلس الوزراء المرقم (٢٣٩٧٩٦٦/٣٠٥٣) في ٢٠٢٣/٩/٢٦ والذي نص على (توجيه اللجان التحقيقية والتدقيقية في المؤسسات الحكومية كافة بإنجاز مهامها المحددة لها قبل نهاية السنة الحالية وعدم تدويرها الى السنة اللاحقة واداء واجباتها الوظيفية بأمانة وحياد وعدم التهاون او الاهمال او التأخير في حسمها واعتبار ذلك ضمن مؤشرات تقييم الاداء وتثمين الجهود ومحاسبة المقصرين).

هـ– قيادة قوات الشرطة:

التقرير المرقم (٨٢٩٤) في ٢٠٢٥/٣/٢٥ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على المعاملات التقاعدية لجرحى العمليات الارهابية لمنتسبي قيادة شرطة محافظة بابل، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٣) و(٥) :–

اولاً– تم قبول بعض قرارات اللجان الطبية من قبل مديرية تقاعد بابل على الرغم من مضي مدة اكثر من خمس سنوات على الفحص والقرار لغرض منح الراتب التقاعدي للجريح دون طلب تقرير طبي حديث من اجل تقدير الاستحقاق التقاعدي في ضوء نسبة العجز خلافاً للمادة (٨– ثانياً) من تعليمات رقم (٤) لسنة/٢٠١٨ [تعليمات تسهيل تنفيذ قانون تعويض المتضررين جراء العمليات الحربية و الاخطاء العسكرية و العمليات الارهابية رقم (٢٠) لسنة /٢٠٠٩ (المعدل)] التي نصت على (تتولى هيأة التقاعد الوطنية طلب اعادة فحص المواطن المصاب المشمول بالقانون لدى اللجان الطبية المختصة كل خمس سنوات لإعادة تقدير الاستحقاقات التقاعدية في ضوء نسب العجز)

ثانياً– عدم تطابق بعض قرارات اللجان الطبية الصادرة لنفس المصاب على نفس الحادث لبعض الجرحى مما أدى الى رفع نسب العجز ليتم شموله بالحقوق التقاعدية بموجب قانون رقم (٢٠) لسنة/٢٠٠٩ (المعدل) الامر الذي يدل على شكلية التقارير الطبية عند تقديرها لنسب العجز الممنوحة .

و–قيادة قوات الحدود:

التقرير المرقم (٣١١٤) في ٢٠٢٥/٢/٢ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على تنفيذ العقد المرقم (١/ح/٢٠٢٣) في ٢٠٢٣/٣/٢٩المبرم بين قيادة قوات الحدود و(شـــركة نخيل العرب للتجارة والمقاولات العامة محدودة المســـؤولية) (عراقية الجنسية) والخاص بـــ (تجهيز ونصب سلك منفاخي رباعي مستورد على الشريط الحدودي العراقي – الإيراني بمسافة (٢٠٨,٣٣٣)كم لإجراء التحصينات على الحدود العراقية – الايرانية) بمبلغ (٤٩٩٩٩٩٣) الف دينار (أربعة مليارات وتسعمائة وتسعة وتسعين مليون وتسعمائة وثلاثة وتسعين الف دينار)، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (١):–

تم تغيير مبلغ العرض المقدم من قبل الشـــركة المتعاقد معها من مبلغ (٤٧٣٠٧١٢) ألف دينار (أربعة مليارات وســـبعمائة وثلاثين مليون وســـبعمائة وأثني عشـــر ألف دينار) حســـب محضـــر لجنة تحليل العطاءات المشـــكلة بالأمر الإداري المرقم (١٠/٢٨/٤) في ٢٠٢٣/١/١٥ الى مبلغ (٤٩٩٩٩٩٣) ألف دينار (أربعة مليارات وتســـعمائة وتســـعة وتســـعين مليون وتســـعمائة وثلاثة وتســـعين ألف دينار) وفق ملحق دراســـة الجدوى الاقتصـــادية والفنية بتاريخ ٢٠٢٣/٣/٢٩ في نفس يوم توقيع العقد لوجود سيولة نقدية ضمن الكلفة التخمينية ودون مفاتحة باقي الشركات لتعديل عروضها مما يدل على شكلية ملحق هذه الدراسة.

٢– وزارة الدفاع:

أ–ديوان الوزارة

التقرير المرقم (١٦٧٧٨) في ٢٠٢٥/٧/٢ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على نفقات وزارة الدفاع وفق قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية رقم (٢٠) لسنة/٢٠٢٢ لحسابات وزارة الدفاع لغاية ٣١/كانون الأول/٢٠٢٣، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١–ب–ثانياً) و(٤–أ،ب،ج،د،هـ،و،ز،ح) الآتي :–

اولاً– قيام الوزارة بالتعاقد مع شركة (SWIFTSHIPS) الأمريكية خلال السنة/ ٢٠٢٢ لتجهيز مواد احتياطية على الرغم من عدم وجود حسابات خارجية للشركة الأمر الذي أدى إلى الغاء العقد المرقم (1/Mod/SWIFTSHIPS/2022) وعدم الاستفادة منه على الرغم من تخصيص وتمويل المبلغ وقد تم الغاءه للسنة /٢٠٢٣وحسب كتاب أمانة السر العام المرقم (٦٧٣٨/٤) في ٢٠٢٣/٧/١٢ الذي أشار إلى محضر اجتماع اللجنة المركزية للمراجعة والمصادقة على الإحالة الرقم (٦) لسنة /٢٠٢٣ الفقرة (٥/أولاً) من المحضر أعلاه والتي قررت الغاء العقد المبرم مع شركة (SWIFTSHIPS) الأمريكية لإخلالها بالتزاماتها التعاقدية ولم يتم اتخاذ الإجراءات القانونية والاكتفاء بالغاء العقد وقد بررت الوزارة بسبب عدم امتلاكها لحسابات خارجية بسبب قيود (ITAR) وحسب رسالة الشركة المذكورة المؤرخة في ٢٠٢٣/٥/٧ والتي طلبت فيها فترة القوة القاهرة (٩٠) يوم لغرض إتمام موضوع كفالة حسن الأداء والاعتماد المستندي وعدم تنفيذها للعقد آنفاً، وحسب إجابة المديرية العامة للتسليح والتجهيز بكتابها المرقم (٢٦٥٣/٢٧/٧) في ٢٠٢٥/٣/١٧على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (٣٤) في ٢٠٢٤/٢/٥وكما مبين أدناه :–

رقم العقد	اسم الشركة المجهزة	المبلغ المخصص ضمن التمويل /الف دينار	رقم وتاريخ الاعتماد المستندي	موضوع العقد
1/Mod/SWIFTSHIPS/2022	SWIFTSHIPS	٣٠٠٠٠٠٠	لم يتم فتح الاعتماد لغاية تاريخه	تجهيز مواد احتياطية لزوارق الدورية الامريكية

ثانياً–قامت الوزارة بصرف مبلغ قدره (١٨٦٩) الف دينار (مليون وثمانمائة وتسعة وستون الف دينار) عن مخصصات صنف طبابة على الرغم من عدم توفر تخصيص مالي للحساب اذ تم الصرف من حساب الأمانات خلافاً للمادة (٢– النفقات –أ–أولاً) من تعليمات تنفيذ قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية لعام /٢٠٢٢ التي نصت على (التقيد بالاعتمادات المخصصة في قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية ولايجوز الدخول في الالتزام بالصرف بما يزيد عما هو مخصص في القانون المذكور أو عدم توفر التخصيصات المالية اللازمة لذلك وعلى الهيئات الرقابية العاملة في كافة وحدات الإنفاق تدقيق الصرف على وحدات الانفاق شهريا لمعرفة التجاوزات الحاصلة على التخصيص دون مراعاة توفر التخصيص قبل الصرف ومحاسبة المقصرين) ولم يتم تزويد الهيئة الرقابية المختصة بأسباب ذلك بموجب إجابة المديرية العامة للموازنة والبرامج بكتابها المرقم (مالية/محاسبة/٥٦٥٧) في ٢٠٢٥/٢/٢٥ ،وكما مبين أدناه :–

رقم مستند الصرف وتاريخه	المبلغ المصروف/الف دينار	الموضوع
١٥٠في٢٠٢٣/٢/٢٨	٤٠٠	عن صرف مخصصات صنف طبابة ضمن رواتب منتسبي الوزارة الوجبة الخامسة لشهر شباط
٢٥٠في٢٠٢٣/٣/٢٣	٤٠٠	عن صرف مخصصات صنف طبابة ضمن رواتب منتسبي الوزارة الوجبة الخامسة لشهر آذار
٢٥٥في٢٠٢٣/٣/٢٣	١٠٦٩	

ثالثاً– وجود تفاوت كبير في أسعار المواد المشتراة لصيانة سيارات العمل للوحدات التابعة لوزارة الدفاع على الرغم من تشابه نوع الآلية والمواد التي تم شرائها لغرض الصيانة وتم الاستفسار عن ذلك بمذكرتنا المرقمة (٢٨٠) في ٢٠٢٤/١٢/١٨ وأجابت المديرية العامة للموازنة والبرامج بكتابها المرقم (مالية/ق.م/٣٣٤/٤/٩) في ٢٠٢٥/١/٧ (ان التحقق من الأسعار والمصادق عليها في حينها يتم عن طريق لجنة اعتدال الأسعار حيث من واجبات اللجنة آنفاً الاطلاع على العروض ومقارنة الأسعار واعتماد انسب الأسعار) وكما مبين في الأمثلة أدناه :–

ت	رقم المستند وتاريخه	اسم المادة والمنشأ	اسم المحل	التفاصيل	نوع العجلة	السعر الف دينار
١	١٧٨٥٧ في ٢٠٢٣/٦/٢٦	مضخة وقود امريكي	كرم الباري لبيع وتصليح المكائن والمعدات	تصليح شفل مدولب المرقم (٥٧١٠١)العائد الى كتيبة هندسة ميدان فق مش /١١	جون دير	٣٥٠٠
٢	١٧٨٥٨ في ٢٠٢٣/٦/٢٦		علاء ناجي لتجارة المواد الاحتياطية	تصليح شفل مدولب المرقم (١٠٥٥)العائد الى كتيبة هندسة ميدان المقر العام		٣٢٥٠
				تصليح شفل مدولب المرقم (٢٢٧٦)العائد الى كتيبة معالجة القنابل غيرالمنفلقة/١		٣٢٥٠
٣	١٨٧٢٧ في ٢٠٢٣/٨/١٦		كرم الباري لبيع وتصليح المكائن والمعدات	تصليح شفل مدولب المرقم (٤١١١٧)العائد الى كتيبة هندسة ميدان فق مش /١١		١٢٠٠
٤	١٩٨٢٥ في ٢٠٢٣/١٠/٢٩		زياد لتجارة الادوات الاحتياطية	تصليح شفل مدولب(938k)المرقم (١٨٢٩٣) العائد الى كتيبة هندسةميدان فق خ	كتر بلر	٢٢٥٠
٥	١٨٢٩٧ في ٢٠٢٣/٧/٢٦		زياد لتجارة الادوات الاحتياطية	تصليح شفل مدولب (938k)المرقم (٣٨٢٣٦) العائد الى كتيبة هندسة ميدان فق مش /١٠		٢٥٠٠
٦	١٧٨٥٧ في ٢٠٢٣/٦/٢٦	عقل محرك امريكي	كرم الباري لبيع وتصليح المكائن والمعدات	تصليح شفل مدولب المرقم (٥٧١٠١)العائد الى كتيبة هندسة ميدان فق مش /١١	جون دير	٣٧٥٠
				تصليح شفل مدولب المرقم (١٠٥٥)العائد الى كتيبة هندسة ميدان المقر العام		٣٤٠٠

٧	١٧٨٥٨ في ٢٠٢٣/٦/٢٦		علاء ناجي لتجارة المواد الاحتياطية	تصليح شفلمدولب المرقم (١٠٥٥)العائد الى كتيبة هندسة ميدان المقر العام		٣٤٠٠
٨	١٧٨٥٧ في ٢٠٢٣/٦/٢٦	ضفيرة الاسلاك الكهربائية امريكي	كرم الباري لبيع وتصليح المكائن والمعدات	تصليح شفل مدولب المرقم (٥٧١٠١)العائد الى كتيبة هندسة ميدان فق مش /١١		١٥٠٠
٩	١٧٨٥٨ في ٢٠٢٣/٦/٢٦	ظفيرة الاسلاك الكهربائية امريكي	علاء ناجي لتجارة المواد الاحتياطية	تصليح شفل مدولب المرقم (١٠٥٥) العائد الى كتيبة هندسة ميدان المقر العام		٣٢٥٠
١٠	١٧٨٥٧ في ٢٠٢٣/٦/٢٦	لبير امريكي	كرم الباري لبيع وتصليح المكائن والمعدات	تصليح البلدوزر المسرف (D6t) المرقم (٢٨٨٥٥) العائد الى كتيبة هندسة ميدان فق مش/٧	كتر بلر	٣٢٥٠
١١	١٨٨٤١ في ٢٠٢٣/٨/٢٤	لبير امريكي	علاء ناجي لتجارة المواد الاحتياطية	تصليح البلدوزر المسرف (D6) المرقم (٢٠٥١) العائد الى كتيبة معالجة القنابل غير المنفلقة/١		٣٧٥٠
١٢	١٧٨٥٨ في ٢٠٢٣/٦/٢٦	الشاحن الجبري أمريكي		تصليح شفل مدولب المرقم (١٠٥٥)العائد إلى كتيبة هندسة ميدان المقر العام	جون دير	١١٠٠
١٣	١٩٨٢٥ في ٢٠٢٣/١٠/٢٩		زياد لتجارة الأدوات الاحتياطية	تصليح شفل مدولب (938k)المرقم (١٨٢٩٣) العائد الى كتيبة هندسة ميدان فق خ	كترىلر	٦٠٠٠
١٤	١٧٨٥٨ في ٢٠٢٣/٦/٢٦	حاقنات وقود أمريكي	علاء ناجي لتجارة المواد الاحتياطية	تصليح شفل مدولب المرقم (١٠٥٥)العائد الى كتيبة هندسة ميدان المقر العام	جون دير	٥٠٠٠
				تصليح شفل مدولب المرقم (٢٢٧٦)العائد الى كتيبة معالجة القنابل غير المنفلقة /١		٥٠٠٠
١٥	١٨٧٢٧ في ٢٠٢٣/٨/١٦		كرم الباري لبيع وتصليح المكائن والمعدات	تصليح شفل مدولب المرقم (٤١١١٧)العائد الى كتيبة هندسة ميدان فق مش /١١		١٤٠٠
١٦	١٧٨٥٨ في ٢٠٢٣/٦/٢٦	تصليح محرك أمريكي	علاء ناجي لتجارة المواد الاحتياطية	تصليح شفل مدولب المرقم (١٠٥٥)العائد الى كتيبة هندسة ميدان المقر العام		٤١٠٠
١٧	١٨٧٢٧ في ٢٠٢٣/٨/١٦		كرم الباري لبيع وتصليح المكائن والمعدات	تصليح شفل مدولب المرقم (٤١١١٧)العائد الى كتيبة هندسة ميدان فق مش /١١	جون دير	٤٠٠
١٨	١٩٨٢٥ في ٢٠٢٣/١٠/٢٩		زياد لتجارة الأدوات الاحتياطية	تصليح شفل مدولب (938k)المرقم (١٨٢٩٣) العائد الى كتيبة هندسة ميدان فق خ	كتر بلر	٦٠٠٠
١٩	١٨٢٩٧ في ٢٠٢٣/٧/٢٦		زياد لتجارة الأدوات الاحتياطية	تصليح شفل مدولب (938k)المرقم (٣٨٢٣٦) العائد إلى كتيبة هندسة ميدان فق مش /١٠		٣٢٥٠

رابعاً- قامت الوزارة بتجزئة معاملات الصرف لبعض مشترياتها من الأسواق المحلية للسلع والخدمات خلال نفس الشهر، خلافاً للمادة (٣-١-ج) من تعليمات تنفيذ قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية لعام /٢٠٢٢ التي نصت على(لا يجوز تجزئة المشتريات للسلع والخدمات أو مبالغ المناقصات بقصد إدخالها ضمن الصلاحيات الواردة في الفقرة أعلاه ويعتبر الشراء مجزءاً اذا تكرر شراء مادة معينة لأكثر من مرة خلال الشهر الواحد) وكما مبين في الأمثلة أدناه :-

رقم مستند الصرف وتاريخه	المبلغ (الف دينار)	التفاصيل
١٥٦٧٩ في ٢٠٢٣/٢/٢٣	٤٩٢٠٠	شراء إطارات عدد (١٦٤) اطار
١٥٦٦١ في ٢٠٢٣/٢/٢٦	٤٩٦٠٠	شراء إطارات عدد (١٢٤) اطار
١٥٦٦٢ في ٢٠٢٣/٢/٢٢	٤٩٧٠٠	شراء إطارات عدد (١٤٢) اطار

١٥٦٦٣ في ٢٠٢٣/٢/٢٢	٤٩٠٠٠	شراء إطارات عدد (١٤٠) اطار
١٥٧٠١ في ٢٠٢٣/٣/١	٩٩٠٠٠	شراء مواد وصيانة وسائط النقل
١٥٨٥٥ في ٢٠٢٣/٣/٥	٩٩٠٠٠	شراء مواد وصيانة وسائط النقل
١٥٨٨٠ في ٢٠٢٣/٣/٦	٩٩٠٠٠	شراء مواد وصيانة وسائط النقل
١٥٩١٧ في ٢٠٢٣/٣/٦	٩٨٥٠٠	شراء مواد وصيانة وسائط النقل
١٥٩٢٥ في ٢٠٢٣/٣/٧	٩٩٠٠٠	شراء مواد وصيانة وسائط النقل
١٥٩٣٢ في ٢٠٢٣/٣/٨	٩٩٠٠٠	شراء مواد وصيانة وسائط النقل
١٥٩٣٣ في ٢٠٢٣/٣/٨	٩٩٠٠٠	شراء مواد وصيانة وسائط النقل
١٦٣٠٧ في ٢٠٢٣/٣/٢٩	٩٩٠٠٠	شراء مواد وصيانة وسائط النقل
١٦٣٠٩ في ٢٠٢٣/٣/٢٩	٩٨٠٠٠	شراء مواد وصيانة وسائط النقل
١٦٣٢٨ في ٢٠٢٣/٣/٢٩	٩٩٠٠٠	شراء مواد وصيانة وسائط النقل
١٦٣٣٠ في ٢٠٢٣/٣/٢٩	٩٨٥٠٠	شراء مواد وصيانة وسائط النقل

خامساً- قامت الوزارة بصرف مبلغ مقداره (٤٠٥٨٣٧) الف دينار(أربعمائة وخمسة ملايين وثمانمائة وسبعة وثلاثون الف دينار) عن أجور المكالمات الهاتفية للسنة/٢٠٢٣ على أساس أرقام شريحة الهاتف النقال فقط دون أن يتم ذكر أسماء حائزي تلك الشرائح وعناوينهم الوظيفية أو مناصبهم ليتسنى للهيئة الرقابية المختصة تدقيق تلك المستحقات وفق التعليمات ولم يتم تزويد الهيئة بأسباب ذلك رغم مطالبة ذلك بالمذكرة المرقمة (١١٦) في ٢٠٢٥/٦/٥ والمذكرة التاكيدية رقم (١١٨) في ١٧ / ٦/ ٢٠٢٥ خلافاً لأحكام المادة (٢-ثالثاً) من الفصل الأول من قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (٣١) لسنة /٢٠١١(المعدل) والتي نصت على (تعد مخالفة مالية لأغراض هذا القانون الامتناع عن تقديم السجلات والوثائق والبيانات اللازمة لأعمال الرقابة والتدقيق الواجب مسكها أو عدم توفيرها للديوان أو الجهات التي يخولها).

سادساً- تم تحميل موازنة الأمن الغذائي مبلغ مقداره (٤٧٧٢٦) الف دينار (سبعة وأربعون مليون وسبعمائة وستة وعشرون الف دينار) عن أجور مكالمات هاتفية تخص شهر كانون الأول /٢٠٢١ وحسب مستند الصرف المرقم (١٦٧٥٦) في ٢٠٢٣/٤/١٩ مما يؤشر صرف مبالغ تخص سنوات سابقة خلافاً للمادة (٢-النفقات -أ-أولاً) من تعليمات تنفيذ قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية لعام /٢٠٢٢ التي نصت على (التقيد بالاعتمادات المخصصة في قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية ولايجوز الدخول في الالتزام بالصرف بما يزيد عما هو مخصص في القانون المذكور او عدم توفر التخصيصات المالية اللازمة لذلك ... الخ) ولم يتم تزويد الهيئة الرقابية بأسباب ذلك خلافاً لأحكام المادة (٢-ثالثا) من الفصل الأول من قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (٣١) لسنة /٢٠١١(المعدل) والتي نصت على (تعد مخالفة مالية لأغراض هذا القانون الامتناع عن تقديم السجلات والوثائق والبيانات اللازمة لأعمال الرقابة والتدقيق الواجب مسكها أو عدم توفيرها للديوان أو الجهات التي يخولها).

سابعاً– تم تحميل موازنة الأمن الغذائي مبلغ مقداره (٩٢٦١٧) الف دينار(اثنان وتسعون مليون وستمائة وسبعة عشر الف دينار)عن صرف مستحقات ضريبة المبيعات عن أجور المكالمات الهاتفية خلافا للمادة (٢–النفقات –أ–أولاً) من تعليمات تنفيذ قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية لعام /٢٠٢٢ التي نصت على (التقيد بالاعتمادات المخصصة في قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية ولايجوز الدخول في الالتزام بالصرف بما يزيد عما هو مخصص في القانون المذكور أو عدم توفر التخصيصات المالية اللازمة لذلك ... الخ) وحسب مستندات الصرف المدرجة ادناه :–

رقم مستند الصرف وتاريخه	المبلغ/الف دينار	التفاصيل
١٧٣٦٠ في ٢٠٢٣/٥/٢٣	٤٦٨١٦	صرف مستحقات ضريبة المبيعات عن أجور المكالمات الهاتفية الخاصة بالهيئة العامة للضرائب للفترة من شهر حزيران ولغاية تشرين الاول /٢٠٢٢
١٧٣٦٢ في ٢٠٢٣/٥/٢٣	٤٥٨٠١	صرف مستحقات ضريبة المبيعات عن أجور المكالمات الهاتفية الخاصة بالهيئة العامة للضرائب للفترة من شهر كانون الثاني ولغاية ايار /٢٠٢٢
المجموع	٩٢٦١٧	

ثامناً– لم يتم تزويد الهيئة الرقابية المختصة بالسند القانوني لصرف مبلغ مقداره (٩٢٦١٧) الف دينار(اثنان وتسعون مليون وستمائة وسبعة عشر الف دينار) الخاصة بأمانات ضريبة المبيعات إلى شركة الأثير للاتصالات بدلاً من تسديدها إلى الهيئة العامة للضرائب بصورة مباشرة والمشار اليه في الفقرة (٤–و) رغم طلب الهيئة ذلك بالمذكرة المرقمة (٢٧٥) في٢٠٢٤/١٢/١٢ والتأكيد عليها بالمذكرة رقم (١١٧) في ٢٠٢٥/٦/٥ خلافاً لأحكام المادة (٢–ثالثاً) من الفصل الأول من قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (٣١) لسنة /٢٠١١ (المعدل) والتي نصت على (تعد مخالفة مالية لأغراض هذا القانون الامتناع عن تقديم السجلات والوثائق والبيانات اللازمة لأعمال الرقابة والتدقيق الواجب مسكها أو عدم توفيرها للديوان او الجهات التي يخولها).

تاسعاً– لدى قيام الهيئة الرقابية المختصة بتدقيق بعض مستندات الصرف الخاصة بصيانة وسائط النقل الأخرى (شراء إطارات) لاحظت ان تواريخ الفحص والقبول وتواريخ وصولات الشراء والإدخال المخزني للمواد المشتراة متفاوتة بشكل كبير وتم الاستفسار عن ذلك بالمذكرة المرقمة (١٨١) في ٢٠٢٤/١٢/١٨ وأجابت المديرية العامة للموازنة والبرامج بكتابها المرقم (مالية/ق.م/٣٣٥/٤/٩) في ٢٠٢٥/١/٧ (ان التباين الحاصل بين تواريخ الفحص والقبول ووصولات الشراء والإدخال المخزني للمواد المشتراة نتيجة للزخم الموجود في مديرية الفحص والقبول)،وكما موضح في الأمثلة أدناه :–

رقم وتاريخ مستند الصرف	المبلغ الف دينار	رقم وتاريخ وصل الشراء	تاريخ تقرير الفحص والقبول	تاريخ مستند الإدخال المخزني	التفاصيل
(١٥٦٤٥) في ٢٠٢٣/٢/٢١	٤٨٩٠٠	(٤٦٠) في ٢٠٢٣/٢/٢٣	٢٠٢٣/٣/١	(٢٤) في ٢٠٢٣/٣/١١	شراء إطارات عدد (١٦٣) لصالح مستودع المواد الاحتياطية المشترك
(١٥٦٦٣) في ٢٠٢٣/٢/٢٢	٤٩٠٠٠	(٢٢٣٩) في ٢٠٢٣/٢/٢٦	٢٠٢٣/٣/١	(١٩) في ٢٠٢٣/٢/٢٨	شراء إطارات عدد (١٤٠) لصالح معمل متوسط كركوك
١٥٦٦١ في ٢٠٢٣/٢/٢٢	٤٩٦٠٠	(٨٩٧) في ٢٠٢٤/٢/٢٣	٢٠٢٣/٣/٨	(١٥) في ٢٠٢٣/٣/١٦	شراء إطارات عدد (١٢٤) لصالح معمل تصليح العجلات
١٥٦٦٢ في ٢٠٢٣/٢/٢٢	٤٩٧٠٠	(٢٥٣) في ٢٠٢٣/٢/٢٣	٢٠٢٣/٣/٨	(١)في ٢٠٢٣/٣/٢٣	شراء إطارات عدد (١٤٢) لصالح سرية انقاذ المقر العام

التقرير المرقم (٣١٧٢٣) في ٢٠٢٥/١٢/٣ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على بيع السكراب الخاص بالوزارة إستناداً لقرار مجلس الوزراء رقم (١٧٤) لسنة/٢٠٢٥ الصادر بكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء/دائرة شؤون المجلس واللجان ذي العدد (ش.ز.ل/١٤١٣٥/٢/١/١٠) في ٢٠٢٥/٣/١٢ المتضمن بيع وزارتي (الدفاع ، الكهرباء) المواد غير الصالحة (السكراب) إستثناءً من إجراءات المزايدة العلنية في قانون بيع وإيجار أموال الدولة رقم (٢١) لسنة/٢٠١٣ (المعدل) وقرار مجلس الوزراء رقم (٢٤١٠٢٢) لسنة/٢٠٢٤ وإستناداً لما جاء بكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء/دائرة شؤون المجلس واللجان ذي العدد (ش.ز.ل/٦٥٣٠/٤٢/٢/١/١٠) في ٢٠٢٥/٨/٢٠ الخاص بتوضيح مضمون القرار المذكور آنفاً ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٣-ب ،ج، هـ) و(٤-أ،د،هـ) و(٥،٦) الآتي :-

اولاً- لم يتم التطرق إلى الأساس الذي تم إعتماده في تقدير سعر الطن الواحد من حديد السكراب ضمن محاضر التقدير إذ تم إعتماد سعر (٢٥٠) ألف دينار (مائتان وخمسون ألف دينار) للطن الواحد من قبل لجان التقدير للمواقع الثلاثة المُباعة في حين لوحظ وجود تفاوت في سعر الطن المُباع بين المواقع الثلاثة على الرغم من تماثل نوع السكراب في المواقع الثلاثة مما يؤشر عدم واقعية السعر المقدر للطن الواحد إذ تضمن كتاب المديرية العامة للعقود والمبيعات المرقم (٦٠٧٦/٤/٤) في ٢٠٢٥/٩/٢٥ إجابة على مذكرة هيئة الرقابة المالية المرقمة (٩/م/١٥٨) في ٢٠٢٥/٩/٢٢ إنه تم تقدير الأسعار من قبل لجان التقدير المشكلة بموجب أوامر وزارية وكما مُبين في أدناه :-

ت	إسم الموقع	سعر الطن المقدر (ألف دينار)	سعر الطن المُباع (ألف دينار)	الفرق (ألف دينار)
١	نادي الضباط القادة	٢٥٠	٦٣٠	٣٨٠
٢	الكلية العسكرية الأولى/الرستمية		٢٥٥	٥
٣	قاعدة الصويرة الجوية		٢٦٠	١٠

ثانياً-لم يتم الإعتماد على سعر البيع الفعلي الذي تم للمواقع الثلاثة الأولى وفق المزايدات العلنية والذي وصل لـ(٦٣٠) الف دينار (ستمائة وثلاثون ألف دينار) للطن الواحد لغرض بيع السكراب لموقعي (التاجي ، قاعدة الصويرة) إذ تم اعتماد سعر بيع بمبلغ (٢٠٠) ألف دينار (مائتان ألف دينار) للطن كبيع مباشر وبفارق (٤٣٠) الف دينار (اربعمائة وثلاثون ألف دينار) للطن عن البيع وفق المزايدات علماً بان تاريخ البيع وفق المزايدات العلنية في ٢٠٢٥/٧/١٦ والبيع المباشر بتاريخ ٢٠٢٥/٩/١٧، وكما مُبين في الجدول أدناه :-

ت	إسم الموقع	سعر الطن المباع (ألف دينار)	بدل السعر الإجمالي (ألف دينار)	تاريخ البيع	نوع البيع
١	نادي الضباط القادة	٦٣٠	٢٥٨٩٧٤,١	٢٠٢٥/٧/١٦	وفق إجراءات المزايدة العلنية
٢	الكلية العسكرية الأولى/الرستمية	٢٥٥	١٢٧٦٨٣,٦		
٣	قاعدة الصويرة الجوية	٢٦٠	١٠٠١٢٧٠,٤		
٤	موقعي (التاجي ، قاعدة بلد الجوية)	٢٠٠	٩١٠٢٠٠٠	٢٠٢٥/٩/١٧	بيع مباشر

ثالثاً– تقوم لجان البيع بالإشراف على وزن السكراب بالتعامل مع أقرب الموازين عن موقع البيع وحسب ما جاء بكتاب المديرية العامة للعقود والمبيعات المرقم (٦٠٧٦/٤/٤) في ٢٠٢٥/٩/٢٥ ، إذ أظهرت نماذج من وصولات الوزن ميزان بإسم (ميزان جبل السلام) ودون أن يتم بيان فيما إذا تم التعاقد مع هذا الميزان أو غيره والجهة التي تتحمل أجور هذه الموازين .

وقد أوصى الديوان بالتعامل مع الموازين الحكومية أو إختيار مكاتب الموازين المعتمدة والرصينة الخاصة بسكراب الحديد وأن يتم تضمين محاضر البيع بند يُلزم المشتري بدفع الأجور الخاصة بذلك.

رابعاً– تم صدور الأمر الوزاري رقم (١٦٥٥) بموجب كتاب وزارة الدفاع/أمانة السر العام ذي العدد (٤١٠١٧/٤) في ٢٠٢٥/٨/٢٦ المتضمن تشكيل لجنة لغرض بيع حديد السكراب الموجود في القواعد العسكرية ، وبخصوص بيع السكراب في موقعي (التاجي ، قاعدة بلد الجوية)، ولدى الهيئة الرقابية بخصوص ذلك ما يأتي:–

(١) لم يتضمن محضر لجنة تحديد سعر بيع السكراب التفاصيل الخاصة بالسكراب إذ لم يتم الإشارة إلى (الموقع المراد بيعه ، أنواع حديد السكراب ، كمياته المقدرة) سيما وإن موقعي (التاجي ، قاعدة بلد) تضمن بيع سكراب عسكري (دبابات ، آليات عسكرية ، ناقلات أشخاص ، طائرات ومحركات طائرات) بموجب محضر بيع حديد السكراب في قاعدة التاجي وقاعدة بلد الجوية المؤرخ في ٢٠٢٥/٩/١٧ والمصادق عليه من قبل وزير الدفاع بتاريخ ٢٠٢٥/٩/٢٠ ، خلافاً للمادة (٢٩–ثانياً) من قانون بيع وإيجار أموال الدولة رقم (٢١) لسنة/٢٠١٣ (المعدل) التي تضمنت (تنظم اللجنة محضراً يتضمن أوصاف المال المنقول وقيمته المقدرة).

(٢) لم يتم رفع كامل كميات السكراب المُباع لغاية تاريخ إعداد هذا التقرير على الرغم من إنقضاء المدة القانونية المسموحة لنقل المال المبيع خلافاً للمادة (٣٦–أولاً) من قانون بيع وإيجار أموال الدولة رقم (٢١) لسنة/٢٠١٣ (المعدل) التي تضمنت (يلزم المشتري بنقل المال المبيع خلال مدة (١٥) يوم من تاريخ الإحالة القطعية) إذ تمت المصادقة على محضر البيع بتاريخ (٢٠٢٥/٩/٢٠) في حين بلغ مجموع الكميات المرفوعة في موقع آمرية التاجي (١٤٨٣٩,١٦) طن حسب آخر موقف تم تزويدنا به بتاريخ (٢٠٢٥/١٠/٢٩) ولم يتم المباشرة بنقل السكراب في قاعدة بلد الجوية .

(٣) لم يتم دفع كامل بدل البيع لموقعي (التاجي ، قاعدة بلد الجوية) خلافاً للمادة (٣٦–أولاً) من قانون بيع وإيجار أموال الدولة رقم (٢١) لسنة/٢٠١٣ (المعدل) التي تضمنت (يجري تسليم المال المبيع بعد دفع بدل البيع والمصاريف) إذ تم تسديد مبلغ (٤١٠٢) مليون دينار (أربعة مليارات ومائة وإثنان مليون دينار) حسب آخر موقف تم تزويد الهيئة الرقابية بها في حين بلغ بدل البيع (٩١٠٢) مليون دينار (تسعة مليارات ومائة وإثنان مليون دينار) .

خامساً– لم يتم الإلتزام بما جاء بكتاب مكتب رئيس مجلس الوزراء ذي العدد (٢٥٨٧٧٥٢/٤٠٠٠) في ٢٠٢٥/٩/١٧ الموجه إلى وزارة الدفاع الذي يشير إلى الإلتزام بالتصرف بالسكراب (المخلفات الحربية) وفقاً لقرارات مجلس الوزراء التي تجيز التصرف بالسكراب والإلتزام بتسليم السكراب (المخلفات الحربية) الموجودة في المواقع التابعة للوزارة إلى هيئة التصنيع الحربي وفقاً لقانون بيع وإيجار أموال الدولة رقم (٢١) لسنة/٢٠١٣ (المعدل) أو مناقلته وفقاً لتعليمات تقييم الموجودات المنقولة ملكيتها بين دوائر الدولة رقم (٢) لسنة/١٩٩٦ وبما يتوافق مع المسار القانوني الذي حددته لجنة الأمر الديواني (٢٥٢٦٢ لسنة/٢٠٢٥) ، إذ تم البيع لموقعي (التاجي ، قاعدة بلد الجوية) بدون مزايدة علنية والذي يتضمن سكراب ذو طابع عسكري (مخلفات حربية) بتاريخ ٢٠٢٥/٩/١٧ وتمت المصادقة على محضر البيع من قبل وزير الدفاع بتاريخ ٢٠٢٥/٩/٢٠ .

سادساً- بيّن كتاب مكتب رئيس مجلس الوزراء/مركز العمليات الوطني ذي العدد (٥٩٤/٢٥) في ٢٠٢٥/١٠/١ ومرفقه مذكرة لجنة الأمر الديواني (٢٥٢٦٢ لسنة/٢٠٢٥) المرقمة (٧٦) في ٢٠٢٥/٩/٣٠ الملاحظات الآتية:-

(١) لم يتم تحديد موقع حديد السكراب المراد بيعه في محضر البيع إذ لوحظ من اللجنة إن الطرف الثاني (المشتري) أراد أن يباشر بتقطيع الدبابات في موقع يحتوي على آليات عسكرية ملوثة إشعاعياً .

(٢) تأليف لجنة التقدير ولجنة البيع عددها أكثر من (٣) أشخاص خلافاً لأحكام المادة (٧-أولاً) من قانون بيع وإيجار أموال الدولة رقم (٢١) لسنة/٢٠١٣ (المعدل) .

(٣) لم يتم تحديد المال المبيع (حديد السكراب) المتفق على بيعه بشكل واضح إذ ورد أكثر من مسمى للمال المبيع ضمن محضر البيع (السكراب حديد) ضمن البند (٢) وورد ضمن البند (٤/ب) إن المال المتفق على بيعه هو (سكراب الحديد) كما ورد ضمن البند (٥/هـ) بأن يقوم الطرف الثاني بتقطيع (المعدات والآليات العسكرية) فيل رفعها لإخفاء معالمها .

(٤) وجود تعارض ضمن محضر البيع بشأن الكمية المُباعة إذ حددت المادة (٢) الكمية المُباعة بـ(٤٥٥١٠) طن (خمسة وأربعون ألف وخمسمائة وعشرة طن) في حين ورد ضمن البند (٥/و) يتحمل المشتري (رفع جميع حديد السكراب) .

(٥) المادة (٣٤-ثالثاً) من القانون المذكور آنفاً التي تشير إلى إن يجوز بيع أموال الدولة المنقولة بدون نشر في الصحف المحلية وبدون مزايدة علنية وبالقيمة التقديرية بقرار من الوزير المختص إذا كان مجموع القيمة المقدرة للمواد المراد بيعها لا تزيد على (٥٠٠) ألف دينار (خمسمائة ألف دينار) .

التقرير المرقم (٢٠٢٧٧) في ٢٠٢٥/٨/٦ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على العقد المرقم (الدفاع /عقود – د-٢٤-٠٠٧٨) المبرم من قبل وزارة الدفاع/المديرية العامة للعقود والمبيعات مع شركة تاج الوزير للتجارة والمقاولات العامة محدودة المسؤولية(عراقية الجنسية) المستثمر لمعمل الخياطة العسكرية والخاص بالتجهيزات العسكرية الاساسية لصالح مديرية الصنف الاداري وعينة الجيش بمبلغ (٢٤٠٩٨١٥٠) الف دينار (اربعة وعشرين مليار وثمانية وتسعين مليون ومائة وخمسون الف دينار) ضمن تخصيصات الموازنة التشغيلية لعام /٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١، ٦، ٧، ٨) ما يأتي:-

اولاً- اعتمدت وزارة الدفاع بإبرام العقد أعلاه وفق أسلوب التعاقد المباشر إستثناءً من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤(المعدلة) بالاعتماد على قرار مجلس الأمن الوطني رقم (٢٣) لسنة/٢٠١٩ الذي صدر بخصوص عقود سابقة لإبداء الرأي فيه من قبل مستشارية الأمن الوطني خلال (٧) ايام (سبعة أيام) من تاريخ صدور القرار وحسب ما ورد في الفقرة (٣) منه التي أشارت إلى {الموافقة على التعاقد المباشر مع معمل الخياطة استثناء من المادة (٣-سابعاً) من الفصل الثالث من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤(المعدلة) وشمول العقود الخاصة بالتجهيزات العسكرية بضوابط تنفيذ عقود التسليح وعقود تجهيز المعدات والأجهزة الأمنية والعسكرية الصادر من مجلس الأمن الوطني شريطة مراجعة العقود من مستشارية الأمن الوطني لإبداء الملاحظات والرأي بصددها خلال (٧) ايام (سبعة أيام) من تاريخ صدور القرار} ، مما يؤشر ابرام العقد على الرغم من عدم تحقق شروط أسلوب التعاقد المباشر خلافاً للمادة (٣-سابعاً) من الفصل الثالث من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ التي نصت على{ التعاقد المباشر : ويتم بتوجيه الدعوة

مجاناً للتعاقد مباشرة إلى جهة واحدة لتنفيذ هذا الأسلوب بموافقة اللجنة القطاعية المختصة في مجلس الوزراء وبتوصية من اللجنة المركزية للمراجعة والمصادقة على الإحالة للعقود الاستيرادية أو المحلية بتجهيز السلع أو الخدمات ذات الطابع التخصصي غير المحتكرة على أن تتوفر الشروط (أن تكون متعلقة بأمن وسيادة الدولة وان تتسم بمواصفات فنية ذات تقنية عالية وان تكون الجهة المطلوب التعاقد معها رصينة ومصنعة للمواد المطلوب تجهيزها ... الخ)} .

ثانياً– وجود تفاوت كبير ضمن جدول المقارنة السعرية بين شركة (تاج الوزير) للتجارة والمقاولات العامة محدودة المسؤولية المتعاقد معها وشركة ازدهار ارض الوطن ومحل ابو ليث على الرغم من انها من نفس المواصفات مما يدل على ان الجدول تم وضعه بصورة غير موضوعية وبينت المديرية العامة للعقود والمبيعات بكتابها المرقم (ق٢/٤/٣/٣/ ٣١٤٤) في ٢٠٢٥/٥/٢٢ (ان سبب ذلك وجود اخطاء لدى نقل الاسعار من العرض السعري) إجابةً على مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (١٠٨) في ٢١/٥/ ٢٠٢٥ فضلاً عن عدم وجود تاريخ على العرض السعري (لمحل ابو ليث) وعدم تدقيقه من قبل مديرية الرقابة والتدقيق وكما مبين في الجدول أدناه:–

المادة	شركة تاج الوزير / سعر المفرد	محل ابو ليث /سعر المفرد
حذاء عرضات اسود	٣٩٠٠٠	١٠٠٠٠
جواريب سوداء	١٥٠٠	٢٨٠٠٠
بيرية سوداء صوف اسود درجة اولى	٧٨٠٠	٤٥٠٠٠
فانيلة شوكي الزي الجديد	١٠٤٠٠	٢٢٠٠٠
بطانية	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠
فانيلة +لباس داخلي طويل سيت	٢٢٧٥٠	١٧٠٠٠
قمصلة ارمي	٤٩٠٠٠	٦٠٠٠٠

ثالثاً– عدم قيام وزارة الدفاع – مديرية الفحص والقبول بفحص النماذج الصفرية للمواد المتعاقد عليها لغرض مطابقتها مع المواصفات الفنية والقياسية قبل توقيع العقد اذ اشار كتاب مديرية الفحص والقبول المرقم بالعدد (ق١٣/٤/٥/١/٤٨٩٠) في ٢٠٢٤/١٠/١٠ بأنه فحص النماذج الصفرية للمواد المتعاقد عليها وحسب كتاب الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية المرقم بالعدد (س/٤/٢/ ٣٠٤٣) في ٧ /١٠/ ٢٠٢٤ بعد توقيع العقد المبرم بين المديرية العامة للعقود والمبيعات وبين شركة تاج الوزير للتجارة والمقاولات العامة والمؤرخ في ٢٠٢٤/٨/٢٧ اي بعد مضي (٤٠) يوم على تاريخ توقيع العقد مما يشير الى انه تم توقيع العقد قبل التأكد من نتائج فحص النماذج الصفرية ومطابقتها مع المواصفات الفنية والقياسية المطلوبة خلافاً للبند السادس /الفحص والقبول من العقد المبرم بين الطرفين والذي نص على [يقوم الطرف الثاني بتوفير النماذج الصفرية للمواد المتعاقد عليها قبل توقيع العقد عن طريق المديرية العامة للعقود والمبيعات لغرض فحصها من قبل مديرية الفحص والقبول ومطابقتها مع المواصفات الفنية والقياسية المطلوبة والمثبتة في ملحق (ج) في العقد]وعند الاستفسار بمذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (١٠٨) في ٢١/٥/ ٢٠٢٥ تم تزويدها بكتاب صادر من الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية برقم (٢٧٠٠) في ٢٠٢٤/٨/١٥ عن فحص مواد شبيهة بمواد العقد اعلاه المبرم بين الطرفين ولكن لا يوجد ما يؤيد ان المواد تخص العقد المذكور وحسب اجابة المديرية العامة للعقود والمبيعات بكتابها المرقم (ق٢/٤/٣/٣/ ٣١٤٤) في ٢٢/٥/ ٢٠٢٥ .

رابعاً– قامت وزارة الدفاع بإبرام عدة عقود في يوم واحد بكلفة إجمالية بلغت (٨٤١٠٨٦٠٩) الف دينار(أربعة وثمانين مليار ومائة وثمانية ملايين وستمائة وتسعة الاف دينار) على الرغم من إن معدل الإيرادات السنوية للشركة المتعاقد معها لسنة/٢٠٢٣ بلغ (٣٤١٢٩٥٥١) الف دينار (اربعة وثلاثون مليار ومائة وتسعة وعشرون مليون وخمسمائة وواحد وخمسون الف دينار) هو أقل بمعدل (٦٠٪) من الكلف المشار إليها أعلاه خلافاً للمادة (٢/ عقود التجهيز) من إعمام وزارة التخطيط /دائرة العقود الحكومية العامة التي نصت على (وجوب أن يكون معدل الايرادات السنوية لمقدم العطاء بقدر الكلفة التخمينية للعقد) وتم الاستفسار عن ذلك بمذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (٢١٣) في ٢٠٢٤/١٠/٢٢ واجابت المديرية العامة للعقود والمبيعات بكتابها المرقم بالعدد (ق٢/٤/٣/٣/٦٢١٤) في ٤ /١١/ ٢٠٢٤ ان راس المال المثبت لا يمثل مصدر التمويل الوحيد حيث تضاف اليها مصادر اخرى مثل الاحتياطيات ومصادر التمويل قصيرة الاجل كما ان فترات التجهيز متداخلة (تنفذ خلال خطة زمنية معينة) مما يتيح لهم استلام مبالغ الوجبات اثناء تنفيذ العقد وتوفر السيولة النقدية ، وكما مبين في الجدول أدناه:–

اسم العقد	مبلغ العقد الف دينار	تاريخ توقيع العقد	رقم العقد
تجهيزات عسكرية الأساسية لصالح مديرية الصنف الإداري وعينة الجيش	٢٤٠٩٨١٥٠	٢٠٢٤/٨/٢٧	(٧٨)
تجهيزات عسكرية الأساسية لصالح مديرية الصنف الإداري وعينة الجيش	٥٨٤٩٩٩٩٧	٢٠٢٤/٨/٢٧	(٧٧)
تجهيز الدورة التاهيلية لإعداد الضباط رقم (١٤) العنصر الطبي لصالح مديرية الصنف الإداري وعينة الجيش	١٥١٠٤٦٢	٢٠٢٤/٨/٢٧	(٨١)

التقرير المرقم (٢٨٩٧٧) في ٢٠٢٥/١١/٤ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على العقد المرقم (الدفاع /عقود – د–٢٤–٠٠٧٧) المبرم من قبل وزارة الدفاع/المديرية العامة للعقود والمبيعات مع شـــركة تاج الوزير للتجارة والمقاولات العامة محدودة المسؤولية (عراقية الجنسية) المستثمر لمعمل الخياطة العسكرية والخاص بالتجهيزات العسكرية الاساسية لصالح مديرية الصنف الاداري وعينة الجيش ضمن تخصيصات الموازنة الاستثمارية لسنة /٢٠٢٤ بمبلغ (٥٨٤٩٩٩٩٧) الف دينار (ثمانية وخمسين مليار واربعمائة وتسعة وتسعين مليون وتسعمائة وسبعة وتسعين الف دينار) ، بمدة تنفيذ (٣٦٠) يوم تقويمي وبأسلوب التعاقد المباشر، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١، ٥، ٦):–

اولاً– اعتمدت وزارة الدفاع بإبرام العقد أعلاه وفق أسلوب التعاقد المباشر استثناءً من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ والضوابط الملحقة بها (المعدلة) والوثائق القياسية بكتاب وزارة التخطيط (٤١٨٥) في ٢٠١٦/٢/٢٤ بالإعتماد على قرار مجلس الأمن الوطني رقم (٢٣) لسنة/٢٠١٩ الذي صدر بخصوص عقود سابقة لإبداء الرأي فيه من قبل مستشارية الأمن الوطني خلال (٧) سبعة أيام من تاريخ صدور القرار وحسب ما ورد في الفقرة (٣) منه التي أشارت إلى {الموافقة على التعاقد المباشر مع معمل الخياطة استثناء من المادة (٣/سابعاً) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ والضوابط الملحقة بها والوثائق القياسية بكتاب وزارة التخطيط (٤١٨٥) في ٢٠١٦/٢/٢٤ وشمول العقود الخاصة بالتجهيزات العسكرية بضوابط تنفيذ عقود التسليح وعقود تجهيز المعدات والأجهزة الأمنية والعسكرية الصادر من مجلس الأمن الوطني شريطة مراجعة العقود من مستشارية الأمن الوطني لإبداء الملاحظات والرأي بصددها خلال (٧) سبعة أيام من تاريخ صدور القرار} ، مما يؤشر ابرام العقد رغم عدم تحقيق شروط أسلوب التعاقد المباشر خلافاً للمادة (٣– سابعاً) من الفصل الثالث من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ والضوابط الملحقة بها (المعدلة) والوثائق القياسية بكتاب وزارة التخطيط (٤١٨٥) في ٢٠١٦/٢/٢٤ التي نصت على { التعاقد المباشر : ويتم بتوجيه الدعوة مجاناً للتعاقد مباشرة إلى

جهة واحدة لتنفيذ هذا الأسلوب بموافقة اللجنة القطاعية المختصة في مجلس الوزراء وبتوصية من اللجنة المركزية للمراجعة والمصادقة على الإحالة للعقود الاستيرادية أو المحلية بتجهيز السلع أو الخدمات ذات الطابع التخصصي غير المحتكرة على أن تتوفر الشروط (أن تكون متعلقة بأمن وسيادة الدولة وان تتسم بمواصفات فنية ذات تقنية عالية وان تكون الجهة المطلوب التعاقد معها رصينة ومصنعة للمواد المطلوب تجهيزها ... الخ)} .

ثانياً– قيام المديرية العامة للعقود والمبيعات بالتعاقد مع شركة تاج الوزير للتجارة والمقاولات العامة في ٢٠٢٤/٨/٢٧ قبل التأكد من فحص النماذج الصفرية للمواد المتعاقد عليها وحسب كتاب الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية ذي العدد (س/٤/٢/٣٠٤٤) في ٢٠٢٤/١٠/٧ اي بعد مرور فترة (٤٠) يوم من تاريخ توقيع العقد اي انه تم توقيع العقد قبل التأكد من نتائج فحص النماذج الصفرية ومطابقتها مع المواصفات الفنية والقياسية المطلوبة خلافاً للبند السادس /الفحص والقبول من العقد المبرم بين الطرفين والذي نص على { يقوم الطرف الثاني بتوفير النماذج الصفرية للمواد المتعاقد عليها قبل توقيع العقد عن طريق المديرية العامة للعقود والمبيعات لغرض فحصها من قبل مديرية الفحص والقبول ومطابقتها مع المواصفات الفنية والقياسية المطلوبة والمثبتة في ملحق (ج) في العقد } .

ثالثاً– قامت وزارة الدفاع في يوم واحد مع ذات الشركة بإبرام عدة عقود بكلفة إجمالية لهذه العقود بلغت (٨٤١٠٨٦٠٩) الف دينار(أربعة وثمانون مليار ومائة وثمانية ملايين وستمائة وتسعة الاف دينار) رغم إن معدل الإيرادات السنوية للشركة المتعاقد معها لسنة/٢٠٢٣ البالغ (٣٤١٢٩٥٥١) الف دينار (اربعة وثلاثون مليار ومائة وتسعة وعشرون مليون وخمسمائة وواحد وخمسون الف دينار) هو أقل بمقدار (٦٠٪) من الكلف المشار إليها أعلاه خلافاً لإعمام وزارة التخطيط /دائرة العقود الحكومية العامة المادة (٢/ عقود التجهيز) المرقم (٢٤٥٣٧/٧/٤) في ٢٠١٩/١٠/٧ والتي تضمنت على (وجوب أن يكون معدل الايرادات السنوية لمقدم العطاء بقدر الكلفة التخمينية للعقد) وتم توجيه مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (٢١٣) في ٢٠٢٤/١٠/٢٢ وبينت المديرية العامة للعقود والمبيعات بكتابها المرقم بالعدد (ق٢/٤/٣/٣/٦٢١٤) في ٤ /١١/ ٢٠٢٤ (ان راس المال المثبت لا يمثل مصدر التمويل الوحيد إذ تضاف اليها مصادر اخرى مثل الاحتياطيات ومصادر التمويل قصيرة الاجل كما ان فترات التجهيز متداخلة وتنفذ خلال خطة زمنية معينة مما يتيح لهم استلام مبالغ الوجبات اثناء تنفيذ العقد وتوفر السيولة النقدية) ، وكما مبين في الجدول الآتي :–

موضوع العقد	مبلغ العقد الف دينار	تاريخ توقيع العقد	رقم العقد
تجهيزات عسكرية الأساسية لصالح مديرية الصنف الإداري وعينة الجيش	٥٨٤٩٩٩٩٧	٢٠٢٤/٨/٢٧	(٧٧)
	٢٤٠٩٨١٥٠	٢٠٢٤/٨/٢٧	(٧٨)
تجهيز الدورة التاهيلية لإعداد الضباط رقم (١٤) العنصر الطبي لصالح مديرية الصنف الإداري وعينة الجيش	١٥١٠٤٦٢	٢٠٢٤/٨/٢٧	(٨١)
المجموع	٨٤١٠٨٦٠٩		

التقرير المرقم (٣٢٤١٨) في ٢٠٢٥/١٢/١١ الخاص بنتائج الزيارة التفتيشية لمقر مديرية التموين والنقل ومستودع العجلات (معسكر طارق/الفلوجة) ووحدة نقلية وخدمات وزارة الدفاع (معسكر التاجي) للفترة من ٢٠٢٥/١٠/٢٦ ولغاية ٢٠٢٥/١٠/٣٠) ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (ج، و، ز) مايأتي:-

اولاً- بلغ عدد الآليات والعجلات المنسبة من قبل وزارة الدفاع الى هيئة الحشد الشعبي (١٤٩٩) آلية وعجلة مختلفة الانواع منها عجلات تخصصية وثقيلة كناقلات الدبابات حمولة (٦٠) طن وعجلات دايو حمل (١٦) طن لم تقم وزارة الدفاع بمفاتحة هيئة الحشد الشعبي لغرض اعادة الناقلات والعجلات التخصصية الى وزارة الدفاع على الرغم من قيام معاونية الميرة بمخاطبة رئاسة اركان الجيش بموجب كتابها المرقم (ق٣/ش٢/٤١٩٢٩) في ٢٠١٩/١٠/٣١ لمفاتحة هيئة الحشد الشعبي لغرض اعادة الناقلات الخاصة بالدبابات لوزارة الدفاع للحاجة الماسة اليها من قبل وزارة الدفاع خلافاً لاعمام الامانة العامة لمجلس الوزراء /دائرة شؤون الوزارات ذي العدد (٢٦٢٠/ن) في ٢٠٠٨/٤/١٦ والذي تضمن(اعادة السيارات الحكومية المخصصة على سبيل الاستخدام المؤقت للاحزاب والمنظمات والجهات الحكومية والشخصيات الى الجهات الرسمية المالكة وقد بينت المديرية بموجب اجابتها بكتابها المرقم (٢٢١٤٧) في ٢٠٢٥/١٢/٧ على مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (١٩٥) في ٢٠٢٥/١٢/٧ بأنه[توجد عجلات من وحدات مديريتنا مسلمة الى هيئة الحشد الشعبي عدد (٨) عجلة وتم مفاتحة رئاسة اركان الجيش بموجب كتاب دائرة الميرة العدد(ش٢/١٠/٣٥/٤٥٥٣٠) في ٢٠٢٥/٨/١٣ لغرض اعادتها وباقي العجلات البالغة (١٤٩١) عجلة تعود الى وحدات الجيش العراقي ولا علاقة لمديريتنا بها] .

ثانياً- وجود عجلات حديثة نوع تاهو سوداء موديل/٢٠٢٤ بعدد (١١) عجلة وعجلات مرسيدس براد لحفظ الاغذية موديل /٢٠٢٥ (٥طن) بعدد (٤) عجلات مركونة منذ فترة طويلة لم تتم الاستفادة منها ومعرضة للظروف الجوية مما يؤدي الى استهلاكها مما يشير الى عدم وجود حاجة فعلية لهذه العجلات وقد بينت المديرية بموجب اجابتها بكتابها المرقم (٢١٨٦٩) في ٢٠٢٥/١٢/٢ على مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (١٩١) في ٢٠٢٥/١١/٢٧ بانه (تم مفاتحة المراجع بصدد عمل مسقفات للعجلات للحفاظ عليها من الظروف الجوية وحسب كتب مديرية الاشغال المرقمة (١١٣٤٦) و(١١٤٣٥) و(١١٤٥١) في ١١و٢٠٢٥/٦/١٢) وكما موضح بالجدول ادناه: -

ت	نوع العجلة	الرصيد المتبقي	سعر المفرد	السعر الإجمالي	تاريخ الاستلام
١	شوفرليت تاهو LS اسود	١١	٩٢٩٠٠٠٠٠ دينار	١٠٢١٩٠٠٠٠٠دينار	٢٠٢٥/٣/١٩
٢	مرسيدس بنز اتشلو براد	٤	١٤٧٠٠٠دولار	٥٨٨٠٠٠ دولار	٩-٢٠٢٥/١/٢٩

ثالثاً- وجود (٢٤٧٠) عجلة وآلية في ساحة مستودع العجلات صالحة للاستخدام منها (١٤٢٠) عجلة تم استلامها من القواعد الأمريكية خلال الفترة من (٢٠٠٧-٢٠١١) و (١٠٥٠) عجلة وآلية تم استلامها من الوحدات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع خلال الفترة من (٢٠١١-٢٠٢٢) مركونة لم يتم الاستفادة منها لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي ومعرضة للظروف الجوية مما يؤدي الى استهلاكها وقد بينت المديرية بموجب اجابتها بكتابها المرقم(٢١٨٦٩) في ٢٠٢٥/١٢/٢ على مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (١٩١) في ٢٠٢٥/١١/٢٧ بانه(تم مفاتحة المراجع بصدد عمل مسقفات للعجلات للحفاظ عليها من الظروف الجوية وحسب كتب مديرية الاشغال المرقمة (١١٣٤٦) و(١١٤٣٥) و(١١٤٥١) في ١١و٢٠٢٥/٦/١٢) .

٢- المديرية العامة للحوانيت العسكرية

أ- لم يتم تحديد مبلغ راس المال للمديرية خلافاً للمادة (٦) من قانون المديرية رقم (٨٠) لسنة ١٩٨٧ (المعدل) التي نصت على (يحدد راس مال المديرية من صافي موجودات مديرية الحوانيت وفي حالة زيادة المبلغ الصافي عن راس المال تؤول الزيادة الى الخزينة العامة) وأيدت المديرية ذلك باجابتها المرقمة (ق٢/٨/٤/١/٧٠) في ٢٠٢٥/٤/٢٨ على مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (١٢) في ٢٠٢٥/٣/٢٥ ، وقد أوصى الديوان بضرورة اتخاذ الاجراءات القانونية لتسمية راس المال وفقاً لقانون المديرية النافذ.

ب- لم يتم اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة باجراء المزايدة العلنية لتأجير محلات معمل الخياطة العسكري في منطقة الشيخ عمر على الرغم من قيام المديرية بمفاتحة دائرة الميرة في الوزارة بكتابها المرقم (٢٠٧٩/٧٤/١٦/٧) في ٢٠٢٥/٣/٤ لغرض ابداء الرأي القانوني لاجراء المزايدة العلنية لتأجير المحلات خلافاً للمادة (٣) من قانون بيع وايجار اموال الدولة رقم (٢١) لسنة/ ٢٠١٣ (المعدل) التي نصت على(يجري بيع وايجار اموال الدولة بطريق المزايدة العلنية وفق الاجراءات المرسومة في اموال الدولة) وقد بررت المديرية سبب ذلك كون (ان إجراءات المزايدة العلنية على تأجير محلات معمل الخياطة العسكري هو اجراء من قبل وزارة الدفاع وليس للمديرية صلاحية في عملية الايجار) حسب اجابتها المرقمة (ق٧/٨/٢) في ٢٠٢٥/٨/٤ على مذكرتنا الرقابية المرقمة (١٣) في ٢٠٢٥/٧/٣١، وقد أوصى الديوان بضرورة إتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بإجراء المزايدة العلنية لتأجير المحلات عملاً بالقوانين النافذة.

ج- لم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة لمتابعة اقرار قانون مديرية الحوانيت العسكرية الجديد الذي تم ارساله الى الامانة العامة لمجلس الوزراء بموجب كتاب أمانة السر العام المرقم (٢٩١٧) في ٢٠٢٤/١/١٧ ولغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي ، وقد أوصى الديوان بضرورة متابعة الإجراءات اللازمة لإقرار قانون المديرية.

٣- وزارة العدل:

أ - ديوان الوزارة

التقرير المرقم (٦٦٧٤) في ٢٠٢٥/٣/٦ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على العقد المرقم (٢٢) لسنة/٢٠٢١ المبرم بين وزارة العدل وشركتي (بذرة الحق للتجارة والمقاولات والوكالات التجارية وشركة الياسين للمقاولات العامة والتجارة العامة والنقل العام والخدمات العامة وتشغيل الأيدي العاملة العراقية وتجهيز المواد الغذائية والأطعمة محدودة المسؤولية) (عراقيتي الجنسية) بمبلغ (١٣٣٤٥٧٥٠٦) الف دينار (مائة وثلاثة وثلاثين مليار وأربعمائة وسبعة وخمسين مليون وخمسمائة وستة الاف دينار عراقي) والخاص بـ(تأهيل السجون ،سجن العدالة ٢ ،سجن العمارة المركزي ، سجن الناصرية المركزي وسجن الناصرية للأحكام الخفيفة) ، بأسلوب الدعوة المباشرة ، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها و التي وردت فيه بالتسلسلات (٦) ، (٨) ، (٩) :-

اولاً- صدور كتاب الإحالة المرقم (١٠٤٧) في ٢٠٢١/١٢/٢٧ بإحالة العقد الى شركتي (الياسين وبذرة الحق) ولم يتضمن كتاب الأحالة الفقرات الأتية :(عنوان المناقص ، رقم هاتفه ، البريد الألكتروني ، تاريخ بدء سريان العقد) خلافاً للضوابط رقم (٣) (المعدلة) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ والمادة (رابع عشر) والتي نصت على (تقوم جهة التعاقد بإصدار كتاب الأحالة خلال سبعة أيام من تاريخ مصادقة اللجنة المركزية للمراجعة والمصادقة على الإحالة يتضمن : إسم المناقص المحال اليه العقد ، عنوانه ، رقم هاتفه ، البريد الألكتروني ، اسم ورقم المناقصة أو الدعوة ، مبلغ الإحالة ، مدة التنفيذ ، تاريخ بدء سريان العقد ، التأمينات النهائية ، وأية أمور آخرى تقتضيها طبيعة الأحالة).

ثانياً- قامت الوزارة بقبول أكثر من خطاب ضمان للعقد على الرغم من إن المشروع بعقد واحد إذ تم قبول خطابات الضمان البالغة (٥٪) الخاصة بحسن التنفيذ بموجب الخطابين المرقمين (٥٨٨) في ٢٠٢١/١٢/٢٧ والنافذ لغاية ٢٠٢٣/١/٢٦ وبمبلغ (٢٦٧٢٨٧٦) الف دينار (مليارين وستمائة وأثنين وسبعين مليون وثمانمائة وستة وسبعين الف دينار عراقي) وخطاب الضمان رقم (٥٨٧) في٢٠٢١/١٢/٢٧والنافذ لغاية ٢٠٢٣/١/٢٦ والصادران عن مصرف زين العراق الأسلامي للإستثمار والتمويل بمبلغ قدره (٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار (أربعة مليارات دينار) بصورة مجزأة ، خلافاً لكتاب البنك المركزي العراقي / دائرة مراقبة الصيرفة المرقم (٥١٠/٢/٩) في ٢٠١٩/١٢/٣٠ والخاص بتعليمات اصدار خطابات الضمان والمعمم بموجب كتاب وزارة التخطيط / دائرة العقود الحكومية / قسم الأستشارات والتدريب المرقم (١٢٠٧٠/٧/٤) في ٢٠٢٠/٩/١٧ إذ أشارت الفقرة (١٠) منها (على الجهات المستفيدة من خطابات الضمان عدم قبول أكثر من خطاب ضمان واحد لنفس المشروع أو العقد ولنفس الغرض) .

ثالثاً- قيام مصرف زين العراق الإسلامي للإستثمار والتمويل بإصدار خطابي ضمان عن نفس العقد ولنفس الغرض ،خلافاً لذات الفقرة المشار اليها أعلاه بالفقرة أعلاه إذ أشارت الى (لايجوز للمصرف إصدار خطاب ضمان مجزأ لنفس المشروع إنما يتم تعديل خطاب الضمان الأصلي بإصدار خطاب ضمان تعديل بزيادة أو تخفيض قيمة خطاب الضمان) ، ولم تبين الوزارة أسباب قبول إصدار خطابي الضمان على الرغم من توجيه إستفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (هـ١/ع/٣) في ٢٠٢٤/٧/١ والمذكرة التأكيدية المرقمة (هـ١/ع/٦) في ٢٠٢٤/٩/٢ ، خلافاً لإحكام المادة (٢- رابعاً) من قانون ديوان الرقابة المالية الأتحادي رقم (٣١) لسنة /٢٠١١ (المعدل) والتي نصت على (الإمتناع أو التأخر في الرد على تقارير ومراسلات الديوان وإعتراضاته وملاحظاته خلال المدة المحددة) .

التقرير المرقم (١٥٨٢٩) في ٢٠٢٥/٦/٢٣الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على العقد المرقم (١٢) لسنة/٢٠٢٣ والمبرم بين وزارة العدل وشركة (ضفاف ينابيع الخير للمقاولات العامة المحدودة) (عراقية الجنسية) بمبلغ (١٦٣٦٥٩٤٨) الف دينار (ستة عشر مليار وثلاثمائة وخمسة وستين مليون وتسعمائة وثمانية وأربعين الف دينار) والخاص بـ(تجهيزات الأقسام الأصلاحية لدائرة الإصلاح العراقية) المتضمن (تجهيزات الحراس ،تجهيزات النزلاء ، القرطاسية ، الأثاث المعدني ، الأثاث الخشبي)، بأسلوب الدعوة المباشرة ، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها و التي وردت فيه بالتسلسلات (٣)،(٤) ، (٦) ، (٩) :-

اولاً- لم تتضمن الدعوة المباشرة معيار تحديد العدد المطلوب للأعمال المماثلة للسنوات الأخيرة ، إذ قدمت الشركة المتعاقد معها أعمال ادرجت كأعمال مماثلة تعود لسنة /٢٠١٢ والخاصة بالمناقصة (١٤٧) عن (تنفيذ شبكات مياه الأمطار والصرف الصحي في قضاء الشامية) إذ إن المناقصة أعلاه غير مطابقة لموضوع العقد رقم (١٢) والذي تم إحالته على الشركة ، خلافاً للفقرة (ثانياً -٢- هـ) من الضوابط رقم (١٢) (المعدلة) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة /٢٠١٤ التي نصت على {الأعمال المماثلة المنجزة خلال السنوات الأخيرة (يحدد العدد) عند طلبها من مقدمي العطاءات في شروط المناقصة وحسب أهمية العقد والتي يجب أن تكون مؤيدة من الجهات التعاقدية المعنية بذلك ومطابقة للمناقصة المطلوب تنفيذها ...الخ}.

ثانياً- تم تثبيت المبالغ في جدول الكميات المسعر بصورة يدوية بالإضافة الى إستعمال أوراق ملاحظات (stickynotes) على جداول الكميات المسعر خلافاً للفقرة (أولاً- ي) من الضوابط رقم (١) (المعدلة) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة /٢٠١٤ التي نصت على (الزام المناقصين بتدوين أسعار فقرات جداول الكميات في العطاء ومبلغه الإجمالي بالمداد أو بشكل مطبوع رقماً وكتابةً) مع العرض عند تدقيق إضبارة العقد لوحظ بإن جداول الكميات المسعرة لوزارة الصناعة والمعادن /الشركة العامة لصناعات النسيج والجلود بإعتبارها من الشركات التي وجهت اليها الدعوة المباشرة قدمت الجداول المشار اليها أعلاه مطبوعة مع الأسعار مقارنة مع الجداول المقدمة من شركة المجهزة .

ثالثاً- منحت اللجنة المركزية لتدقيق وتحليل العطاءات درجة كاملة من مجموع معايير الترسية لشرط توفر الآليات وكادر الشركة رغم عدم تقديم ما يثبت وجودها من قبل الشركة المتعاقد معها مع العرض إن الحسابات الختامية لسنتي (٢٠٢١- ٢٠٢٢) للشركة لم تبين وجود آليات ومعدات تخصصية ضمن موجوداتها الثابتة وإن نشاط الشركة (مقاولات عامة وتجارة عامة والنقل العام وتأجير السيارات والمكائن والمعدات المحدودة) خلافاً للفقرة (ثانياً- ٢- و) من الضوابط رقم (١٢) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ (المعدلة) والتي نصت على (توفر المعدات التخصصية والتي يجب تحديدها من جهة التعاقد بشكل تفصيلي حسب العمل المطلوب مع إعطاء الأولوية لمن يملكها من مقدمي العطاءات وعلى مقدمي العطاءات تقديم مايثبت ذلك) ، ولم تبين الاوليات المرافقة لكتاب الوزارة المرقم بالعدد (٤٧٧) في ٢٠٢٥/٥/٢٠ ٢٠٢٥ توفر معدات تخصصية للشركة او الكادر اذ تم تقديم نسخ من عقود استخدام مهندسين مع العرض إن العقد هو عقد تجهيز ، وتم تزويد الهيئة الرقابية المختصة بكشوفات تخص الأليات ومن خلال تدقيقها تبين بإنها غير مسجلة بإسم الشركة أو مالكها ولم تبين الكشوفات فيما إذا كانت تلك الأليات مستخدمة لاغراض تجهيز مواد العقد موضوع التقرير .

رابعاً– عدم تحديد منشأ المواد المجهزة في جداول الكميات المرفقة بالعقد خلافاً للفقرة (ثالثاً–ي) من الضوابط رقم (١) (المعدلة) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة /٢٠١٤ والتي نصت على (قيام جهة التعاقد بتحديد منشأ أو مناشئ السلع المراد تجهيزها مع إمكانية الإشارة الى الدول المعروفة بتصنيعها) .

ب – دائرة التنفيذ:

التقرير المرقم (١٠٧٨٠) في ٢٠٢٥/٤/٢٣ الخاص بتدقيق إجراءات تفعيل نظام الدفع الالكتروني (pos) والأنظمة الالكترونية الاخرى في مديرية تنفيذ محافظة البصرة لسنة /٢٠٢٤ ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلين (١–ج) ،(٢– ب) :–

اولاً– ضعف إجراءات المديرية بالتنسيق مع الشركة العالمية للبطاقة الذكية (Qicard) (عراقية الجنسية) المزودة للخدمة بتأخر تدريب موظفيها العاملين على أجهزة الدفع الالكتروني (pos) مدة (١٩٤) يوم من تاريخ تفعيل النظام اذ إعتمدت على جهود الموظفين الذاتية بتشغيل وإستخدام تلك الاجهزة قبل المباشرة بتدريبهم من قبل الشركة أعلاه خلافاً للفقرة (سابعاً–١) من مسودة الإتفاق الإسترشادي المعدة من قبل البنك المركزي العراقي الذي تم إعمامه بموجب كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (٢٢٢٧٥) في ٢٠٢٣/٣/١٩ التي تقضي بـ(تدريب الموظفين على جوانب الخدمة وكيفية إستخدامها وصيانة أجهزة البيع والتعامل مع العمليات المالية والإعتراضات لضمان إستخدامها بكفاءة وفاعلية) وكما مبين في أدناه :–

تاريخ البدء بتفعيل نظام الدفع الالكتروني (pos)	تاريخ التدريب على اجهزة الدفع الالكتروني	مدة تأخر التدريب/يوم
٢٠٢٤/٧/٢	٢٠٢٥/١/١٢	١٩٤

مما أدى الى المعوقات والمشاكل الآتية:

(١) لجأت المديرية للتعامل بالدفع النقدي لمدة (٢٦) يوم خلال شهري (تموز واب /٢٠٢٤) كإجراء بديل لإنجاز المعاملات عند توقف أجهزة الدفع الإلكتروني للفترة من(٢٠٢٤/٧/١٠ ولغاية ٢٠٢٤/٨/٤) لأسباب فنية لحين قيام شركة الدفع الالكتروني بإعادة تلك الاجهزة للعمل وكما في الأمثلة أدناه:–

رقم وتاريخ وصل القبض	المبلغ/دينار
(١١٣٠٩٥٠) في ٢٠٢٤/٧/١٠	٥٢٥٠
(١١٣٩٨١٣) في ٢٠٢٤/٧/٣٠	٦٠٠٠
(١١٣٩٨١٤) في ٢٠٢٤/٨/١	٦٠٠٠
(١١٤٠٠٠٠) في ٢٠٢٤/٨/٤	٦٠٠٠

(٢) حدثت بعض الأخطاء الفنية والتقنية أثناء إستيفاء المبالغ الكترونياً إذ تظهر فواتير الدفع مرفوضة دون معرفة سبب رفض عملية الدفع لعدم إلمام الموظف المخول بالمعلومات الكافية عن رمز التوقف والأخطاء الظاهرة في تلك الفاتورة كما بينت ذلك المديرية بإجابتها على إستفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (٣٨) في ٢٠٢٥/٣/١٥ وكما في الأمثلة أدناه:

رقم الفاتورة	رمز الرفض
٤٤٥٣	05
٣٦٩٦	91

وقد اوصى الديوان مفاتحة الشركات المزودة للخدمة لإقامة ورش عمل ودورات تدريبية للموظفين المخولين بإستخدام أجهزة الدفع الالكتروني (pos) لتلافي حدوث المشاكل التقنية والفنية ومعالجتها.

ثانياً- عدم احتواء الحاسبات الالكترونية المستخدمة في المديرية على حماية امن المعلومات او التحكم في الوصول (Access Control) إذ لا تحتوي على كلمة المرور مما قد يؤدي إلى تعرض البيانات والمعلومات لسوء الاستخدام من خلال الوصول اليها من غير الموظفين المصرح لهم خلافاً للفقرة المرقمة (٤-١-هـ) من دليل الرقابة الداخلية الذي تم إعمامه بموجب كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء/دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان المذكور أنفاً التي تنص على {وجود وسائل حماية كافية لمنع الوصول غير المصرح به(مثل استعمال كلمات السر المتعددة، وجود عدد محدد من محاولات الدخول للنظام، الدخول لغرض محدد فقط كالقراءة)}، وقد اوصى الديوان إعتماد كلمات سر متعددة للحاسبات الالكترونية لغرض حماية البيانات والمعلومات من سوء الاستخدام.

التقرير المرقم (١٣٦٥٦) في ٥٤/٥/٢٦ الخاص بزيارة تفتيشية لمديرية تنفيذ الرصافة للفترة من ٢٠٢٥/٢/١٠ ولغاية ٢٠٢٥/٣/١٣، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي طلب الديوان التحقيق فيها ووردت فيه بالتسلسل (٣- أ،ج):-

تأخر تحويل المبالغ الخاصة ببعض الدائنين إلى حساباتهم (البطاقة الالكترونية) المستقطعة من المدين والمتعلقة بتنفيذ أحكام مختلفة (نفقة، دين، أقساط....وغيرها) خلافاً للمادة (٢-ثانياً) من قانون التنفيذ رقم (٤٥) لسنة/١٩٨٠ (المعدل) والتي نصت على (تبسيط إجراءات التنفيذ وتطوير أساليبه بما يؤمن القضاء على ظاهرة تعطيل وتأخير تنفيذ الأحكام والمحررات التنفيذية وتطوير الأعمال المالية والإدارية فيها وفق أحدث الأساليب لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين)، إذ أيدت المديرية ذلك التأخير بموجب كتابها المرقم (٢٥١) في ٢٠٢٥/٤/١٠.

ج-مديرية التسجيل العقاري:

التقرير المرقم (١٢٣٦) في ٢٠٢٥/١/١٤ الخاص نتائج اعمال الرقابة والتدقيق على الانشطة والحسابات لمديرية التسجيل العقاري في المثنى للسنة المنتهية ٢٠٢٣/١٢/٣١ ومن أهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسل (١- أ - ثالثاً) :

لم يتم معالجة الاخطاء والنقص الواردة في بعض المعاملات العقارية المعترض عليها من قبل هيئة التدقيق اللامركزي في المديرية اذ بلغ عدد المعاملات غير المنجزة (٨٣١) معاملة وتمثل نسبة (٦١٪) من إجمالي عدد المعاملات المعترض عليها من قبل هيئة التدقيق اللامركزي

البالغة (١٣٦٨) معاملة خلال سنة /٢٠٢٣ خلافاً للمادة (٢٦) من تعليمات التسجيل العقاري رقم (٣) لسنة /١٩٨٧ التي نصت على (يتم تدقيق المعاملات من قبل هيئة التدقيق في مرحلة ما قبل التسجيل للتثبيت من سلامتها وموافقتها لاحكام القانون) .

التقرير المرقم (٧١٧١) في ٢٠٢٥/٣/١٢ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على انشطة وحسابات ملاحظية التسجيل العقاري في العزيزية للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول /٢٠٢٣ ، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين(١– و–ل)،(٢– ج) :–

اولاً– لم يتم مسك سجلات خاصة للعقار حسب المقاطعات والعقارات للمناطق العقارية التابعة للملاحظية خلافاً للمادة (٤–ثانياً– ج) من النظام الداخلي لدائرة التسجيل العقاري العامة التي نصت على (مسك سجل خاص للعقارات حسب المحلات او المقاطعات يدرج فيها ارقام التسلسلات والقطع والمقاطعات في كل منطقة عقارية ضمن اختصاص دائرة ويكون مسؤولاً عن اعطاء التسلسلات الاصلية للعقارات عند اجراء التحرير التمهيدي وتسجيل العقارات بطريق المجدد او التبديل)

ثانياً– انحراف تثبيت الخرائط الافرازية والقطع العقارية من قبل ملاحظية التسجيل العقاري للمواطنين اصحاب العقارات لخارطة الافراز المرقمة (٦٥٩/١٣/مقاطعة ١٧) اللطلاطة والرسيدية المستلمة من مديرية بلدية العزيزية و الموزعة لشريحة الموظفين اذ قامت لجان الكشف في الملاحظية بعملية تسقيط الاحداثيات وتثبيت القطع العقارية في غير المناطق المخصصة لها اذ تم تثبيتها في حوض الشارع الرئيسي مما ادى الى التجاوز على مساحات الخدمات العامة (الشوارع والحدائق) وفي اماكن تختلف عن الاماكن المخصصة لها بموجب الخرائط الاساسية خلافا للتصميم الاساسي المصادق لقضاء العزيزية لسنة/٢٠١٠ .

ثالثاً– عدم قيام ملاحظية التسجيل العقاري في العزيزية بإستيفاء رسم طابع الحملة الوطنية لبناء المدارس ورياض الاطفال خلافاً للمادة (١/أولاً) من قانون رسم طابع الحملة الوطنية لبناء المدارس ورياض الاطفال رقم (١٩) لسنة /٢٠١٩ الذي ينص (يفرض رسم طابع الحملة الوطنية لبناء المدارس ورياض الاطفال مقطوعة مقداره (١٠٠٠) دينار (الف دينار) اضافة الى مبلغ الرسم المفروض بموجب قانون رسم الطابع رقم (١٧) لسنة/٢٠١٢ (المعدل) وقانون الرسوم العدلية رقم (١١٤)لسنة /١٩٨١).

التقرير المرقم (١٦٤٧٢) في ٢٠٢٥/٦/٣٠ الخاص بالزيارة التفتيشية لمديرية التسجيل العقاري الاولى في محافظة كربلاء المقدسة للفترة من (٢٠٢٥/٢/١١ ولغاية ٢٠٢٥/٤/٣٠)، ومن أهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسل (١– ك–أولاً– ثانياً):–

لدى قيام الهيئة الرقابية المختصة بتدقيق السجل العقاري الدائمي نموذج رقم (١) تسجيل عقاري تبين الآتي:

اولاً– لم يتم فتح سجل عقاري دائمي لكل منطقة عقارية (محلة أو مقاطعة) أذ جرى فتح سجل موحد في كل شعبة من شعب التسجيل في المديرية البالغ عددها (٢) شعبة يسجل فيه المعاملات التي تجري على العقارات في مختلف المناطق ضمن اعمال مديرية التسجيل العقاري الاولى البالغ عددها (٣٢) محلة ومقاطعة خلافاً للمادة (١/٧١) من قانون

التسجيل العقاري رقم (٤٣) لسنة ١٩٧١ (المعدل) التي تنص على (يفتح لكل منطقة عقارية محلة او مقاطعة سجل عقاري واحد او اكثر) ، وقد اوصى الديوان بفتح سجل عقاري لكل محلة او مقاطعة .

ثانياً- بلغ عدد السجلات العقارية الدائمية المفقودة (٧) سجل وبلغ عدد السجلات التالفة (٨)سجل حسب كتاب المديرية المرقم (٢٣٢٩) في ٢٠٢٥/٣/١١ ومرفقه الكتاب المرقم (٨٧٤١) في ٢٠١٨/١١/١٤ ولم يتم اتخاذ الاجراءات بشأنها خلافاً لتعليمات التسجيل العقاري المرقمة (٦) لسنة/١٩٩١ التي نصت على (موضوع تلف السجلات العقارية يتم عن طريق تنظيم نسخ مصورة عن النسخة الثانية للسجل واعتماد النسخة المصورة بدل النسخة الاولى ويتم ذلك عن طريق تصوير النسخة الثانية للسجلات بواسطة اجهزة المايكرو فلم كصورة موثقة يصادق على مطابقتها للاصل من قبل الموظفين المختصين) ، وقد اوصى الديوان بأتخاذ الاجراءات اللازمة بشأن السجلات المفقودة والتالفة .

التقرير المرقم (١٦٢٥٨) في ٢٠٢٥/٦/٢٩ الخاص بتدقيق انشطة مديرية التسجيل العقاري الاولى في ذي قار للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول /٢٠٢٤، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٦- أ-ثانياً-ب-ثانياً):-

اولاً- ملاحظية التسجيل العقاري في البطحاء:

من خلال قيام الهيئة الرقابية المختصة بمطابقة المبالغ المستوفاة كرسوم واجور خدمة مع اعداد المعاملات المنجزة في الملاحظية والواردة في احصائية الاعمال الشهرية وحسب نوع المعاملة لوحظ عدم مطابقة تلك المبالغ مع اعداد المعاملات.

ثانياً- ملاحظية التسجيل العقاري في الجبايش:

من خلال مطابقة المبالغ المستوفاة كرسوم سندات (سند عقار نموذج ٢٣) البالغة (٥٠٠٠) خمسة الاف دينار مع اعداد السندات الصادرة في الملاحظية والواردة في احصائية الاعمال الشهرية تبين عدم مطابقة تلك المبالغ مع اعداد السندات .

التقرير المرقم (٢٥٢٤٦) في ٢٠٢٥/٩/٢٩ الخاص تدقيق انشطة مديرية التسجيل العقاري في المثنى للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول /٢٠٢٤، ومن أهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسلات (١-ب- و) ، (١-ز-ثانياً-(١)) ، (١- س،أولاً):-

اولاً- لم يتم متابعة إكمال المعاملات الموقوفة والبالغة (٧٤٣) معاملة لغاية ٢٠٢٤/١٢/٣١وتصفية الملاحظات المسجلة من هيئة التدقيق اللامركزي وإعادتها للمصادقة، إذ يتم الاعتماد على مراجعة المواطن أو طلب معاملات جديدة، دون تثبيت ذلك في استمارة التسجيل في بعض شعب التسجيل (الثانية والثالثة)في مقر المديرية الامر الذي يؤدي الى تراكم المعاملات الموقوفة وتأخر تصفيتها ،خلافاً للمادة (١٣٠) من قانون التسجيل العقاري رقم (٤٣) لسنة /١٩٧١ (المعدل) التي تتضمن (تقوم الدائرة المختصة بإكمال النواقص وتصحيح الاخطاء في المعاملات المعترض عليها وتثبت ذلك في استمارة التسجيل وتعيدها الى هيئة التدقيق) ، وقد أوصى الديوان تثبيت الملاحظات المشخصة من قبل هيئة التدقيق في استمارة التسجيل لمتابعة المعاملات الموقوفة وتكثيف الجهود لتصفيتها وإعادتها للمصادقة وفقاً للقانون اعلاه.

ثانياً– لم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع اليد على العقارات المراد بيعها بالمزايدة العلنية بسبب إخلال أصحابها بالتزاماتهم التعاقدية مع الجهات الحكومية الدائنة،خلافاً للمادة (٤– رابعا– ج) من النظام الداخلي لمديرية التسجيل العقاري العامة رقم (١) لسنة /٢٠١٠ والتي نصت على (وضع اليد على العقارات المطلوب بيعها بالمزايدة بتخويل من رئيس الدائرة) ، وقد أوصى الديوان الالتزام بالنظام أعلاه ووضع اليد على العقارات التي وردت فيها كتب من الجهات المانحة للقرض لإعلانها وبيعها بالمزايدة .

ثالثاً– لم يتم إجراء تحقيق إداري ومفاتحة قسم السجلات وإعلام القسم القانوني في الدائرة العامة عند حدوث تمزق أو تلف في صفحات السجلات العقارية الأمر الذي يؤدي الى زيادة مخاطر ضياع الحقوق أو الطعن في سلامة السجلات، خلافاً لكتاب دائرة التسجيل العقاري العامة المرقم (١٨١٧٨٤) في ٢٠٢٢/١٠/٦ الذي يتضمن (عند تمزق صفحات السجلات العقارية إجراء التحقيق الإداري ومفاتحة قسم السجلات مباشرة بكتاب رسمي وأعلام الدائرة العامة القسم القانوني) ، وقد أوصى الديوان الالتزام بكتاب دائرة التسجيل العقاري المذكور أعلاه وإجراء التحقيق الإداري وإعلام القسم القانوني عند حدوث تمزق او تلف في السجلات العقارية.

رابعاً– لم يتم إدخال كافة أسماء الأشخاص المالكين للعقارات في الحاسبة ضمن برنامج (عقارات المالكين)الامر الذي يضعف السيطرة على المعاملات العقارية، وتأخير تحديث قاعدة البيانات خلافاً لكتاب دائرة التسجيل العقاري العامة المرقم (١٠٩٨) في ٢٠٢٥/١/٢٥ الذي يتضمن {(عدم صرف صورة القيد (السند) لأي جهة كانت سواء مواطن جهة حكومية أو أهلية الا بعد ان يتم ادخال بياناته في الحاسبة (برنامج عقارات المالكين) فضلاً عن متابعة ارسال نسخة من البيانات المدخلة في البرنامج وبصورة (شهرية) والخاصة بالمديرية والملاحظيات التابعة لها الى دائرة التسجيل العقاري العامة بكتاب واحد وعدم تجزئة الإجابة)}، وقد أوصى الديوان الالتزام بإدخال كافة بيانات المالكين في البرنامج المذكور وضمان إرسال النسخ الشهرية للدائرة العامة دون تجزئة وفقاً للكتاب اعلاه.

التقرير المرقم (٣٠٩٣٤) في ٢٠٢٥/١١/٢٥ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على إجراءات إعادة تسجيل وبيع العقارين المرقمين (٢٧/٢٨، ٢٧/٣٠ الاكوات) بمساحة (٣٠٠,١٥) دونم و (٣٤٩,١٨)دونم على التوالي ضمن مديرية التسجيل العقاري الأولى في محافظة البصرة، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات الاتية (١/و)، (٢/أ–ب):–

أولا– أصدرت مديرية التسجيل العقاري/ الأولى في البصرة سندات ملكية جديدة بأسماء مدعي ملكية العقارين بالإعتماد على قرارات استيلاء صادرة من لجان الإستيلاء المشكلة في مديرية زراعة محافظة البصرة كوثائق تؤيد ملكيتهم للعقارين على الرغم من أن تلك القرارات لم يتم تأييد معلوماتها ونشرها من قبل وزارة الزراعة/دائرة الأراضي الزراعية (الجهة التي تؤيد صحة إصدار قرارات الإستيلاء وأسم المتصرف بالعقار وكافة المعلومات الفنية الخاصة بالأراضي الزراعية) إذ أن قرارات الإستيلاء المقدمة ملغاة غير مكتسبة الدرجة القطعية حسب ما بينه كتاب وزارة الزراعة/ دائرة الأراضي الزراعية المرقم (١٤٧٣٨) في ٢٠١٣/٩/٢٢ والمزود للهيئة الرقابية المختصة من قبل مديرية زراعة محافظة البصرة بموجب كتابها المرقم (١١٢٠) في ٢٠٢٤/١١/١٧ والذي أشار {للعقارين

(٢٨، ٣٠ / مقاطعة ٢٧)} لم تصدر بهما أحكام مكتسبة للدرجة القطعية حتى صدور قانون الإصلاح الزراعي رقم (١١٧) لسنة/١٩٧٠ (المعدل) وبذلك أصبحت ملغاة بموجبه ومشمولة بأحكامه) مما يؤشر عدم احقية مدعي الملكية في استملاك العقارين واصدار سندات ملكية لهما خلافا للمادة (٥٠-ب-٢) من قانون الاصلاح الزراعي رقم (١١٧) لسنة /١٩٧٠ (المعدل) والتي نصت (تلغى قرارات الاستيلاء غير المكتسبة الدرجة النهائية وتطبق بشأنها احكام هذا القانون).

ثانيا- من خلال تدقيق الهيئة الرقابية المختصة لإجراءات بيع العقارين التي تمت من قبل البائع إلى المشتري (شركة العاصمة للإستيراد وخدمات وصيانة القطارات والسكك الحديدية والاستثمارات العقارية والصناعية محدودة المسؤولية) لاحظت الآتي:

أ- إن عملية البيع تمت من خلال وكيلي البائع والمشتري حسب ما أظهرته أوليات معاملتي ترويج بيع العقارين، مما يثير الشك في عملية البيع اذ تمت دون حضور البائع والمشتري للعقارين بصفتهما الشخصية كذلك عدم ارفاق المستمسكات الثبوتية لمالك شركة العاصمة (المشتري) ضمن أوليات معاملتي بيع العقارين المتحقق من هويته خلافاً للمادة (٣-١) من ضوابط العناية الواجبة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بدوائر التسجيل العقاري رقم (١) لسنة/٢٠٢٢ والتي تنص {التعرف والتحقق من هوية العميل والمستفيد الحقيقي عن طريق المستمسكات (بطاقة موحدة أو المستمسكات الثبوتية معلومات من مصادر رسمية)} مع العرض أن مشتري العقارين (شركة العاصمة) حرر كتب تخاويل صادرة من شركته دون تنظيم وكالة رسمية له صادرة من دائرة كاتب العدل في محافظة البصرة لاتمام اجراءات عملية الشراء بموجبها.

ب- لم يقم الموظف المختص في مديرية التسجيل العقاري/ الأولى بإبلاغ مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عن عملية بيع العقارين إلى شركة العاصمة للتحقق من عدم وجود شبهات غسل أموال عن عملية بيع العقارين والمستفيد الحقيقي من شرائهما خلافاً للمادة (٩-أ) من ضوابط العناية الواجبة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بدوائر التسجيل العقاري رقم (١) لسنة/٢٠٢٢ والتي تنص (على دوائر التسجيل العقاري تسمية أحد الموظفين ليكون مسؤول إبلاغ يتولى مهمة إبلاغ المكتب عن أي معاملة يشتبه بها بأنها مرتبطة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب) مما يتبين عدم بذل العناية الوظيفية من قبل الموظف المختص في المديرية عن إبلاغ مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولم تقم المديرية بالإجابة على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (٦٨٠) في ٢٠٢٥/١٠/١ والتأكيد عليه بموجب مذكرته المرقمة (٧١٥) في ٢٠٢٥/١٠/١٦ بخصوص ذلك لغاية تاريخ إعداد التقرير الرقابي.

د - دائرة رعاية القاصرين:

التقرير المرقم (١٦١٥٢) في ٢٠٢٥/٦/٢٩ الخاص نتائج أعمال الرقابة والتدقيق على أنشطة وحسابات دائرة رعاية القاصرين في المثنى للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٤ ، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسل (٣-ج):-

بلغ عدد الحالات المشمولة بقانون رعاية القاصرين رقم (٧٨) لسنة/١٩٨٠(المعدل) (١٧٤٢٩) قاصر لغاية ٢٠٢٤/١٢/٢٥ وكما مبين ادناه :-

حالة القاصر	العدد	رصيد حساباتهم /دينار	رصيد حساب الفائدة غير المضاف /دينار
مفقود	٦٩٦	٣٥٥٦٧١٩٤٢	٥١٠٨٥٩٢
توحد	٢	٦٠٦٥٥٩٥٧	٨٨٨٨٣٠
سجين	١٩	٤٩٥٩١٣٠٩	٦٤٩١٧٢
محجوز	١١٣	٢٢١٦٨٣٢٢٩	٢٩٦١٣٠٧
كبير	١٣١٣	٦٥٠٩٢١٢٢	٩٣٤٥٩٥
جنين	١	١٠٧٨٥١٠	١٥٤٩٠
قاصر	١٥٢٨٥	٦٨٢٩٦٥٧٤١١	٩٤٧٢٧١٨٩
المجموع	١٧٤٢٩	٧٥٨٣٤٣٠٤٨٠	١٠٥٢٨٥١٧٥

ولدى الهيئة الرقابية المختصة بخصوص ذلك الآتي:

بلغ رصيد حساب الودائع الثابتة مبلغ (٥٨٦١٤٣٧٩٤٧) دينار(خمسة مليارات وثمانمائة وواحد وستون مليون واربعمائة وسبعة وثلاثون الف وتسعمائة وسبعة واربعون دينار) كما في ٢٠٢٤/١٢/٣١ ، دون ان يتوفر لدى المديرية تحليل تفصيلي لهذا الحساب يوضح الجهات المودعة او الغرض من هذه المبالغ خلافاً للمادة (١٨- ثالثاً) من تعليمات الاجراءات القانونية والمحاسبية لمديريات رعاية القاصرين رقم (١) لسنة/٢٠١١ التي نصت على (يمسك في المديرية سجل مساعد للودائع الثابتة يرحل في الجانب المدين منه مبالغ الودائع المحولة الى دائرة رعاية القاصرين).، وقد أوصى الديوان إعداد تحليل تفصيلي لحساب الودائع الثابتة بشكل دوري يوضح مصادر الإيداع والغرض منه والجهات ذات العلاقة.

التقرير المرقم (١٤٦٣٨) في ٢٠٢٥/٦/٣ الخاص تدقيق الزيارة التفتيشية لمديرية رعاية القاصرين في محافظة البصرة للفترة من ٢/ ٢/ ٢٠٢٥ ولغاية ٢٠٢٥/٣/١٩، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلين (١- هـ)، (٣- أ-ج):-

أولاً- عدم قيام المديرية باتخاذ الإجراءات المناسبة لزيادة عوائد الاستثمار على أموال القاصرين من خلال إعادة إحتساب بدلات الإيجار للبساتين بما يتناسب مع بدلات الايجار الحالية على الرغم من مرور فترة طويلة على آخر إعادة احتساب لها خلافاً للمادة (٢) من قانون رعاية القاصرين رقم (٧٨) لسنة /١٩٨٠والتي قضت بـ(المحافظة على أموال القاصرين واستثمارها بما يحقق منافع أكثر لهم ويتلاءم مع خطة التنمية القومية) وللمادة (٥-ثانياً-أ) من تعليمات رقم (٤) لسنة/٢٠١٧ تسهيل تنفيذ قانون بيع وإيجار أموال الدولة رقم (٢١) لسنة/٢٠١٣ (المعدل) والتي نصت على (إذا قرر الوزير المختص أو من يخوله بيع العقار أو إيجاره تتولى الدائرة المعنية تهيئة المعلومات للاسترشاد بها في عملية تقدير قيمة أو بدل الإيجار وتسليمه إلى لجنة التقدير مع بدل الإيجار السنوي الحقيقي السابق للعقار مع مراعاة بدلات إيجار العقارات المجاورة) مما يؤشر عدم الجدية في حسم موضوع إعادة احتساب التأجير وبالتالي حرمان القاصرين من المنافع المتأتية من

تلك الإيجارات ، وقد اوصى الديوان إتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة إحتساب مبالغ تأجير البساتين وبما يحقق منافع أكثر للقاصرين.

ثانياً– عدم قيام المديرية بتبليغ القاصرين بعد بلوغهم سن الرشد لمراجعتها لإستلام أموالهم الموقوفة لديها خلافا للمادة (٥٩– أولاً – أ) من قانون رعاية القاصرين المذكور أعلاه والتي نصت (على مديريات رعاية القاصرين والاولياء والاوصياء عند بلوغ الصغير سن الرشد القيام بتسليمه امواله التي هي تحت الإدارة) ، وقد اوصى الديوان إتخاذ كافة الإجراءات القانونية والإدارية المتاحة للبحث عن عناوين القاصرين البالغين سن الرشد لتبليغهم لمراجعة المديرية لاستلام أموالهم.

ثالثاً– عدم تحويل المديرية المبالغ المقبوضة من حقوق المالية للقاصرين لسنة/٢٠٢٤ والسنوات السابقة المودعة بحسابها الجاري لدى مصرف الرافدين/فرع الاستقلال البالغة (٣٨٤٣١٩٠) ألف دينار (ثلاثة مليارات وثمانمائة وثلاثة واربعون مليون ومائة وتسعون الف دينار) إلى دائرة رعاية القاصرين مما أدى إلى عدم إستثمارها خلافاً للمادة (٦١) من قانون رعاية القاصرين المذكور آنفاً والتي نصت على (يتم استثمار المبالغ المودعة في صندوق أموال القاصرين بصورة موحدة كودائع ثابتة بالمصارف بالفائدة التي يتفق عليها مع المصارف ما لم يقرر إستثمارها في الأغراض الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون)، وقد اوصى الديوان بتحويل المبالغ العائدة للقاصرين إلى صندوق أموال القاصرين أولا بأول لغرض إستثمارها وفق أحكام القانون أعلاه.

التقرير المرقم (٣١١٠٧) في٢٠٢٥/١١/٢الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على أنشطة وحسابات مديرية رعاية القاصرين في واسط للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان بالتحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات(١–د ،هـ–أولاً) و(٢–د)و(٣–د) الآتي :–

أولاً– لم تقم المديرية باتخاذ الاجراءات اللازمة لتبليغ الجهات ذات العلاقة عن (فقد القاصرين) الذين مضى على فقدانهم أكثر من أربع سنوات علماً ان بعضهم فُقد قبل عام/٢٠٠٣ اذ بلغ اجمالي عدد القاصرين المفقودين (٤٩٢) مفقود وبلغ رصيدهم الإجمالي (٥٠٦٨٠٧٠١٤) دينار (خمسمائة وستة ملايين وثمانمائة وسبعة الف وأربعة عشر دينار) لغاية ٢٠٢٤/١٢/٣١، خلافاً للمادة (٩٣) من قانون رعاية القاصرين رقم (٧٨) لسنة/١٩٨٠ المتضمنة (للمحكمة ان تحكم بموت المفقود اذ مرت أربعة سنوات على اعلان فقده) وبررت المديرية بكتابها المرقم (١٧٢٧) في ٢٠٢٥/٩/٢١ (فقدان الشخص من اختصاص محكمة الاحوال الشخصية حسب نص المادة (٧٨) من قانون رعاية القاصرين التي نصت على(يتم الاعلان عن حالة المفقود بقرار من المحكمة) وكما مبين في الأمثلة ادناه:

اسم القاصر	رقم حساب القاصر	رصيد القاصر/دينار
سعدون سرحان كوة	٤٠٧٩٣	٢٥٥٦٣٠٧٨
حامد كريم عبد	٣٣٣٣٤	٢٥٣٠٩٩٥٤
فليح بهادر سمير	٤٠٧٩٦	٢٥١٤٣٧٧٧
كاظم سرهيد عبد الله	٣٣٢٥٦	١٦٩٩٠٤١٤
حميد محمد علي	٤٠٧١١	١٥٨٠٧٢٧٣
محسن درينة راضي	٢٤٤٢٣	١٥١٥٢٠٤٤

ثانياً– وجود فرق مقداره (٢٣٤) اضبارة من خلال الجرد الفعلي للأضابير وعدد الاضابير حسب كشف الحاسبة المزود الى الهيئة الرقابية المختصة من قبل المديرية، وقد بررت المديرية بكتابها المرقم (١٦٤٤) في ٢٠٢٥/٩/١١بسبب انتقال المديرية من مكانها السابق الى المكان الحالي مما سبب في اختلاط الاضابير وخاصة اضابير السنوات من سنة (١٩٧٦–١٩٩٥) بسبب مرور وقت طويل تسبب في تلفها واختلاطها ببعضها، مع العرض ان إجابة المديرية لا تتطابق مع مضمون الملاحظة .

ثالثاً– من خلال فحص بعض الأضابير العائدة لعقارات القاصرين أو العقارات التي يملك القاصرين حصة في بدلات إيجارها، تبيّن للهيئة الرقابية المختصة بقاء بدل الإيجار ثابتاً لأكثر من سنة دون تغييره وقيام لجنة تحديد قيم بدلات الإيجار بإجراء الكشوفات على بعض العقارات بعد تاريخ تجديد عقد الإيجار، فضلاً عن أن بعض المحاضر لم تتضمن تاريخ إجراء الكشوفات، وبينت المديرية بكتابها المرقم (١٦٤٤) في ٢٠٢٥/٩/١١ (ان المديرية تقوم بإجراء الكشف سنوياً على العقار الذي تم وضع اليد عليه من قبل رئيس واعضاء وبضمنهم خبير قضائي لتقدير الايجار الشهري وفق الاسعار السائدة في السوق وهي اسعار تبقى ثابتة كون العقار الذي يكون فيه القاصر غالبا ما يعرض الناس عن ايجاره لما له من تعقيدات تتعلق بطريقة تسديد الايجار) ،وكما مبين في الجدول أدناه:–

رقم اضبارة العقار	نوع العقار	بدل الايجار/دينار	التفاصيل
ي (٢٠) ٢٠١٨	مدرسة أهلية/قضاء الاحرار	٣٠٠٠٠٠	الفترة من (٢٠١٩/٥/١ ولغاية ٢٠٢٥/٥/١)
ي (٤٥) ٢٠٠٨	محل تجاري /قضاء الكوت/المشروع	٢٢٥٠٠٠	للفترة من (٢٠١٥/٩/٨ ولغاية ٢٠٢٤/١٢/١٨)
ي (٧) ٢٠١٦	دار سكن /قضاء الكوت/الخاجية	٥٠٠٠٠٠	للفترة من٢٠١٦/٩/٥ ولغاية ٢٠٢٤/٩/٥
ي (٨) ٢٠١٤	محل تجاري /قضاء الكوت/الهورة	٥٠٠٠٠٠	للفترة من ٢٠١٧/٧/٢٦ ولغاية ٢٠٢٤/٧/١٨

رابعاً– لم تقم المديرية بفتح أضابير خاصة للقاصرين للمبالغ المحوَّلة لهم من الدوائر الاخرى إلى حساب المديرية المرقم (٨٢) المفتوح لدى مصرف الرافدين فرع/الكوت بمبلغ مقداره (٧٢١٩١١٨٠) دينار (اثنين وسبعون مليون ومائة وواحد وتسعين الف ومائة وثمانين دينار)، ولا تزال موقوفة في الحساب المذكور باسم مديرية رعاية القاصرين، دون اتخاذ الإجراءات اللازمة لفتح حسابات مصرفية بأسماء القاصرين واثباتها في حساب الدائنين/القاصرين وكان من الواجب اجراء ذلك التحويل الى حسابات القاصرين لغرض استثمار هذه المبالغ وفقاً للضوابط والتعليمات النافذة، بهدف تحقيق عوائد مالية (فوائد) تسهم في حماية وتنمية أموال القاصرين، خلافاً لأحكام المادة (٢/سادساً) من قانون رعاية القاصرين رقم (٧٨) لسنة/١٩٨٠، التي نصت على (تتولى الجهة التي توكل اليها مهمة إدارة شؤون القاصرين ومن في حكمهم المحافظة على أموال القاصرين واستثمارها بما يحقق لهم منافع أكبر) ،وكما مبين أدناه:–

مبلغ الحوالة/دينار	تاريخ الحوالة
٦٣٨٩٤٣٢	٢٠٢٣/١/٣
٢٦٠٦٤٠٠	٢٠٢٤/٧/١
٢١٧٨٥٠٠	٢٠٢٤/٨/١
٢٣٩٠٦٢٥	٢٠٢٤/١٠/١
٣٧٦١٨٧٥	٢٠٢٤/١٢/١

هـ- دائرة الاصلاح العراقية:

التقرير المرقم (٢٢٣١٢) في ٢٠٢٥/٨/٢٨ الخاص نتائج أعمال الرقابة والتدقيق على أنشطة وحسابات سجن الناصرية للأحكام الخفيفة للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٤، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٥- ب-د)، (٩- و):-

اولاً- بلغ عدد النزيلات المحكومات بالإعدام (٤٠) نزيلة جرى تصديق (٣٥) حكماً منها تميزاً واكتسب (١٩) قرار الدرجة القطعية وأرسلت أضابير الدعاوي إلى رئاسة الجمهورية لغرض إصدار مرسوم بالتنفيذ ولم يتم المصادقه عليها ولم يتم متابعتها وأجابت أدارة القسم على إستفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (٣٢) في ٢٠٢٥/٧/٢١ (ان القسم تابع الى دائرة الاصلاح العراقية وان المخاطبات بهذا الخصوص تكون من صلاحية وزارة العدل /مكتب وزير العدل في حين تم ارسال اضابير المحكومين بالاعدام الى رئاسة الجمهورية ولم ترد الاجابة).

ثانياً- بلغ عدد النزلاء المحكومين بقضايا جنائية في قسم سجن الناصرية للإحكام الخفيفة لسنة /٢٠٢٤ (١٥٦٩) نزيل من ضمنهم (٨٩٤) نزيل خارج تصنيف القسم المحدد بموجب كتاب وزارة العدل المرقم (٣٢٢٤٠) في ٢٠١٢/١٢/٦ والذي أشار إلى استلام المحكومين بالدعاوي المدينة ولغاية (١٠) سنوات.

ثالثاً- من خلال تدقيق الامانات العينية للنزلاء لاحظت الهيئة الرقابية المختصة بشأنها الاتي :-

(١) جرى مسك سجل غير نظامي لتثبيت الامانات العينية للنزلاء (الهاتف النقال ، مقتنيات شخصية ، حلي ذهبية ، ساعات ...الخ) وبصورة غير صحيحة إذ لم يتم فتح صفحة لكل نزيل تثبت فيها أمانته وتاييد استلامها في حالة أطلاق صراحة بعد انتهاء محكوميته .

(٢) لم يتم حصر جميع الأمانات العينية الخاصة بالنزلاء وتثبيتها في السجل أعلاه إذ بلغ عدد السجناء المستلم أماناتهم العينية (٣٣) نزيل فقط من أصل (١٥٦٩) نزيل منذ تاريخ ١١ / ١٢/ ٢٠٢٢ لغاية ٢٠٢٤/ ١٢/٣١ إذ جرى احتفاظ شعبة الشؤون الداخلية ببعض تلك الأمانات دون تسليمها إلى وحدة الأمانات لغرض إدخالها في السجلات وأحكام السيطرة عليها .

(٣) عدم قيام شعبة الرقابة والتدقيق الداخلي بتدقيق سجل الأمانات العينية للنزلاء كافة للتأكد من تسجيل جميع تلك الأمانات في السجل وأحكام السيطرة عليها.

(٤) لم تقم وحده الامانات بتسليم الأمانات العينية للنزلاء المطلق صراحهم .

التقرير المرقم (٢٢٣٣٩) في ٢٠٢٥/٨/٢٨ الخاص بتدقيق عقد انشاء مركز الخدمه/الحانوت وعقود اطعام النزلاء والموقوفين في سجن الناصرية للأحكام الخفيفة للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٤، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها و التي وردت فيه بالتسلسل (٢- ب/ج/ز):-

من خلال قيام الهيئة الرقابية المختصة بتدقيق العقد الخاص باطعام النزلاء والموقوفين في دائرة الاصلاح العراقية رقم (٤) لسنة / ٢٠٢١ والملحق (أ،ب) التابع له لاحظت الهيئة الرقابية المختصة الآتي :-

اولاً– تم ابرام العقد مع شركة الميقات للصناعات والتجهيزات الغذائية بتاريخ ٢٠٢١/٨/١٨ إستناداً لقرار مجلس الوزراء المرقم (١٦٥) لسنة/٢٠٢١المتضمن منح صلاحية التعاقد لوزير العدل وبمده (٧) سنوات تقويمية.

ثانياً– لم يقم مقدم الخدمة بتجهيز الطعام للنزلاء والموقوفين وفق جداول موقعة ومختومة من قبل القسم خلافاً للبند(رابعاً) من العقد أعلاه التي تضمنت (يلتزم مقدم الخدمة بتجهيز الطعام للنزلاء والموقوفين وفق جداول تقدم من قبله موقعة ومختومة من قبل الجهة المستفيدة من هذا العقد في دائرة الاصلاح العراقية لكل محافظة بالوجبات الثلاثة في اوقاتها المحددة)٠

ثالثاً– تم طبخ اللحوم الحمراء والبيضاء في مطبخ الشركة أعلاه دون وجود شهادة الفحص الطبي إذ لم يقدم ما يؤيد ذبحها على الطريقة الاسلامية فضلاً عن كونها لاتعد من الدرجة الاولى إذ يستخدم الدجاج البرازيلي في الطبخ خلافاً للبند (تاسعاً /أ ،ب) من العقد أعلاه الذي تضمن (يشترط ان تكون المواد من الدرجة الاولى ذات النوع الجيد على ان تكون اللحوم الحمراء مذبوحة على الطريقة الاسلامية مقرونة بشهادة فحص طبي وان تكون اللحوم البيضاء مقرونة بشهادة فحص طبي ومذبوحة على الطريقة الاسلامية ، في حاله استيراد المواد من الخارج يجب ان تكون خاضعة للفحص المختبري في احدى مختبرات التابعة للصحة العامة / وزارة الصحة / الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية).

و – دائرة كاتب العدل:

التقرير المرقم (٢٣١٢٥) في ٢٠٢٥/٩/٨ نتائج اعمال الرقابة والتدقيق على انشطة وحسابات دائرة كاتب العدل في الكوت لسنة/٢٠٢٤، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها و التي وردت فيه بالتسلسل (٢– أ،ب):–

بلغ رصيد حساب الامانات للدائرة كما في ٢٠٢٤/١٢/٣١ مبلغ مقداره (٥٦٩١٨٧٥٠) دينار (ستة وخمسون مليون وتسعمائة وثمانية عشر ألف وسبعمائة وخمسون دينار) المودعة بحساب الدائرة المرقم (١٩) المفتوح لدى مصرف الرافدين فرع الكوت/١٨ ولدى الهيئة الرقابية بشأنه ما يأتي

اولاً– قيام الدائرة بصرف مبالغ أجور انتقال كاتب العدل والموظف الى خارج مقر عمله بناءً على طلب احد من ذوي العلاقة لغرض انجاز المعاملات، اذ تم توزيعها على الموظفين دون وجود قوائم تتضمن اسمائهم وتواقيعهم التي تؤيد استلام تلك المبالغ ،اذ يتم استلام المبالغ من قبل شخص مكلف باستلامها و يقوم بتوزيعها على الموظفين ،علماً ان المبالغ تمت جبايتها بموجب المادة (٥٧/أولا/ب) من قانون الرسوم العدلية المرقم (١١٤) لسنة/١٩٨١(المعدل) التي نصت على (اذا طلب احد من ذوي العلاقة انتقال قاض او موظف الى خارج مقر عمله واقتضت طبيعة الدعوى او المعاملة ذلك فتستوفى الأجور التالية ممن طلب ذلك على ان يكون الانتقال خارج أوقات الدوام الرسمي، (١٠٠٠٠) دينار(عشرة الاف دينار) للمنفذ العدل او الكاتب العدل او مدير رعاية القاصرين او مدير التسجيل العقاري او الموظف) .

ثانياً– قيام الدائرة بتحصيل مبالغ أجور الانتقال لكل معاملة يتم إنجازها على الرغم ان طلب الانتقال واحد ولمكان واحد وذلك خلافاً لقرار مجلس الدولة المرقم (٢٠٢٣/٥٩) في ٢٠٢٣/٦/٢٦ والمعمم بكتاب وزارة العدل/دائرة القانونية/المرقم (١٠٠٨٣) في ٢٠٢٣/٨/١٥ والمتضمن المبدأ القانوني (يكون اجر الانتقال الخارجي للكاتب العدل واحد مهما بلغت عدد المعاملات المنجزة بناء على طلب انتقال واحد لمكان واحد) وقد بررت الدائرة بكتابها المرقم (١٤٥٠) في ٢٠٢٥/٦/٢٢ (لم يكن هناك

تعليمات بهذا الخصوص وعند صدورها في نهاية عام ٢٠٢٣حسب كتاب دائرة الكاتب العدول بالعدد (١٠٠٨٣/١/٨) في ٢٠٢٣/٨/١٥تم العمل بموجبها حيث تم استقطاع رسم أجور الانتقال طلب واحد مهما تعدد المعاملات في نفس المكان ولنفس الشخص) بالإجابة على استفسارنا المرقم (٢٣٨) في ٢٠٢٥/٥/٢٩مع العرض وجود بعض المعاملات المبين في ادناه تم استلام اجور انتقال لها

٤- وزارة الخارجية:-

البعثات الدبلوماسية والقنصلية:-

التقرير المرقم (٧٢٨٩) في٢٠٢٥/٣/١٣ الخاص بتدقيق نتائج أعمال الرقابة والتدقيق على أنشطة وحسابات البعثات الدبلوماسية والقنصلية خارج العراق لسنة/٢٠٢٣، ومن أهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسلين [٢- أ- اولاً/(٢) ،(٥)]،:-

أ- تم تصنيف بعض البعثات مثل (طهران، سوريا، الاردن، هند) ضمن المجموعة الخاصة كما تم تصنيف دول ومدن مثل (مشهد- اهواز-كرمنشاه، لبنان، تونس، مصر، مغرب) ضمن مجموعة اليورو مع العلم بأن عملاتهم ليست ضمن عملات اليورو او ما يعادلها وليست ضمن الدول التي بها غلاء معيشة خلافاً للمادة (١٤-رابعاً) من قانون الخدمة الخارجية رقم(٤٥) لسنة/٢٠٠٨ والتي نصت على {لمجلس الوزراء بناءً على توصية الوزير ولجنة الخدمة الخارجية تعديل نسب مخصصات الخدمة الخارجية المنصوص عليها في البند (أولاً-أ) من هذه المادة في ضوء احصائيات الامم المتحدة الخاصة بتكاليف المعيشة}، كما لاحظت الهيئة المختصة بأن المبالغ المخصصة في جدول دول المجموعة الخاصة اعلى من جدول دول مجموعة اليورو أو ما يعادلها ، وقد اوصى الديوان بإعادة تصنيف تلك الدول .

ب- بلغت مخصصات الخدمة الخارجية لسنة/٢٠٢٣ مبلغ (١٢٨٥٣٤٦٠٨) الف دينار (مائة وثمانية وعشرين مليار وخمسمائة وأربعة وثلاثين مليون وستمائة وثمانية الاف دينار) في حين كانت مخصصات الخدمة الخارجية لسنة/ ٢٠٢٢ (١١٥١٦٣٩٦٠) الف دينار (مائة وخمسة عشر مليار ومائة وثلاثة وستين مليون وتسعمائة وستين الف دينار) ، إذ بلغت نسبة الزيادة في المخصصات لهذه السنة مقارنة بالسنة السابقة (١٢٪)، خلافاً للمادة (٦- أولاً – جـ) من القسم الثاني / النفقات من تعليمات تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية لسنة/٢٠٢٣ والتي نصت على (لا يجوز الدخول في الالتزام بالصرف بما يزيد عما هو مخصص في الموازنة العامة الاتحادية) ، وقد اوصى الديوان الالتزام بتعليمات تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية المشار اليها آنفاً.

٥- وزارة الماليـة

أ- مصرف الرافدين:

التقرير المرقم (٢٥٥٦) في ٢٠٢٥/١/٢٧ الخاص بنتائج الزيارة التفتيشية لمصرف الرافدين فرع ابي الخصيب/١٢٢ للفترة من ٩/١٦ ولغاية ٢٠٢٤/١٠/٢٦ ، ومن أهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسلات (٢) ، (٣-أ) ، (٥ -أ):-

اولاً- نتيجة النشاط:

حقق الفرع صافي خسارة بمقدار (١٠٧٢١١) ألف دينار (مائة وسبعة مليون ومائتان وأحدى عشر ألف دينار) بموجب بيانات ميزان المراجعة كما في ٢٠٢٤/٩/١٦ بسبب عجز إيرادات الفترة البالغ مقدارها (٤٢٧٥٤٤) ألف دينار (أربعمائة وسبعة وعشرون مليون وخمسمائة وأربعة وأربعون ألف دينار) عن تغطية مصروفاتها البالغ مقدارها (٥٣٤٧٥٥) ألف دينار (خمسمائة أربعة وثلاثون مليون وسبعمائة وخمسة وخمسون ألف دينار) مع العرض أن مصروفات الفترة لا تتضمن فوائد حسابات التوفير التي يتم تثبيت قيدها لاحقاً بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٣١ ومما يجدر الإشارة إليه أن الفرع حقق خسارة متتالية للسنوات (٢٠٢١ ،٢٠٢٢، ٢٠٢٣) كما مبين في الجدول أدناه :

رقم الدليل المحاسبي	السنة / التفاصيل	٢٠٢٣ الف دينار ١	٢٠٢٢ الف دينار ٢	٢٠٢١ الف دينار ٣	نسبة التغير (%)	
					٢/(٢-١)	٣/(٣-٢)
٤	الإيرادات	٧٨٨٥٨٧	٨٥٦٥٣٩	٨٨٥٤٣٠	(٨)	(٣)
٣	المصروفات	٤١٥٥٩١٤	٤٢٩٨٦٢٤	٣٩٥٤٩٣٦	(٣)	٩
صافي الخسارة		(٣٤٤٢٠٨٥)	(٣٠٦٩٥٠٦)	(٢)	١٢	

وقد اوصى الديوان دراسة أسباب الخسارة وإتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها.

ثانياً- القروض

تأخر (١٣١) مقترض في تسديد أقساط القروض المستحقة بذمتهم للفرع البالغ مقدارها (٤٦٣٨٩٦) ألف دينار (أربعمائة وثلاثة وستون مليون وثمانمائة وستة وتسعون ألف دينار) التي تشكل ما مجموعه (٢٦٣٧) قسط متأخر التسديد منذ عدة سنوات حسب الكشوفات التحليلية التي زود بها الهيئة الرقابية المختصة الفرع بكتابه المرقم (٢١٧٨) في٢٠٢٤/١٠/١٥ خلافاً لكتاب وزارة المالية-الدائرة القانونية/ الأمور المالية ذي العدد (١٣١٣٠/٨٠٣) في ٢٠١٨/٦/١٢ الذي يقضي {لغرض الإسراع في (تحصيل الدين الحكومي) وإختصار الإجراءات في تحصيل حقوق الخزينة العامة وجباية أموال الدولة العامة والحفاظ على المال العام يتوجب على كافة الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة وغيرها من الدوائر الرسمية تطبيق قانون تحصيل أموال الدولة رقم (٥٦) لسنة/ ١٩٧٧ (المعدل)} كما مبين في الجدول أدناه:-

رقم الدليل المحاسبي	نوع القرض	مجموع مبالغ الأقساط متاخرة التسديد ألف دينار	عدد المقترضين المتأخرين في تسديد أقساط القروض مقترض	عدد الإقساط متأخرة التسديد قسط	سنوات الاستحقاق
١٤١٧١٢	قروض اسكان الغير	٢١٨٣٣	١٣	١٣١	٢٠١٠-٢٠٢٢
١٤١٧١٤	قروض اسكان موظفي الدولة	٣٦١٤٤١	٨٤	١٧٥٨	٢٠١٢
١٤١٧١٧	قروض المواطنين الخمسون مليون	٧٩٢٢	٢	١٨	٢٠١٨
١٤١٧٦١	قروض المشاريع الصغيرة	١٥٧٠٠	١١	٥٥	٢٠٢٠-٢٠٢١
١٤٩٦٨	سلف (٥-٢٥) تسديد يدوي	١٥٠٠	٢	٩	٢٠٢٢
١٤٩٦١	سلف الموظفين القديم	٥٥٥٠٠	١٩	٦٦٦	٢٠١٠ -٢٠٢٢
	المجموع	٤٦٣٨٩٦	١٣١	٢٦٣٧	

وقد اوصى الديوان بتكثيف الجهود والمتابعة لإسترداد كافة الأقساط المتاخرة التسديد بالطرق القانونية.

ثالثاً- النقدية

وجود نقد تالف بلغت قيمته بمقدار (١١٥٧) مليون دينار (مليار ومائة وسبعة خمسون مليون دينار) في الغرفة الحصينة لم يرسل للبنك المركزي العراقي خلافاً للفقرة المرقمة (٤- ز) من تعليمات ومعايير تداول الأوراق النقدية واستبدالها وآليات العد والفرز الصادرة من البنك المركزي ذي العدد (٣٤/٤/٩) في ٢٠٢٤/١/١٥ التي تقضي (تقوم المصارف بإيداع الأوراق النقدية التالفة المستلمة من زبائنها أو من عموم المواطنين لاية كمية كانت وإن كانت ورقة نقدية واحدة وتكون مفروزة بشكل جيد وتالفة فعلا ، وترسل بكتب تبين حالتها ومبلغها على وفق جدول زمني للتسليم يتم تحديده من قبل دائرة الإصدار والخزائن وتكون معفية من أجور عمليات العدد والفرز) وقد تم مخاطبة وحدة الخزينة المنطقة الجنوبية من قبل الفرع بكتابة ذي العدد (١٨٤٨/١١٢٢) في ٢٠٢٤/٨/١٩ لتحديد موعد استلام النقد ولم ترد الإجابة لغاية تاريخ إعداد التقرير الرقابي والجدول أدناه يبين تفاصيل المبلغ:-

الفئة	المبلغ دينار
٢٥٠٠٠	٣٢٥٠٠٠٠٠٠
١٠٠٠٠	٢٦٠٠٠٠٠٠٠
٥٠٠٠	٤٢٥٠٠٠٠٠٠
١٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠٠٠
٥٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠
٢٥٠	١١٠٠٠٠٠٠
المجموع	١١٥٧٠٠٠٠٠٠

وقد اوصى الديوان المتابعة والتنسيق مع وحدة الخزينة المنطقة الجنوبية لتحديد موعد إستلام النقد التالف والإستفادة من المبلغ في تعزيز السيولة النقدية للفرع.

التقرير المرقم (٦٤٤) في ١/٩ /٢٠٢٥ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على بعض أنشطة وحسابات مصرف الرافدين للسنة المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ ، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٦– ب– ثانياً):–

ضعف الاجراءات المتخذة من قبل المصرف بخصوص المقترضين الذين لم يسددوا أي قسط من الاقساط المترتبة بذمتهم البالغ مجموعها (١٤٩٨٩٠٠٥) الف دينار (اربعة عشر مليار وتسعمائة وتسعة وثمانون مليون وخمسة الاف دينار).

التقرير المرقم (٦٣٩٦) في ٢٠٢٥/٣/٥ الخاص بنتائج الزيارة التفتيشية لمصرف الرافدين/ فرع ساحة الفردوس للفترة من (٢٠٢٤/١١/٢٧ ولغاية ٢٠٢٤/١٢/١٦) ، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٧– د/أولاً– ثالثاً–رابعاً) ، (٧–هـ –أولاً– ثالثاً – رابعاً – سابعاً – ثامناً):–

اولاً– قروض سيارات الشركات الاهلية لغير المنتسبين:

بلغ رصيد الحساب أعلاه كما في ٢٠٢٤/١١/٢٦ مبلغ مقداره (١٠٨٧٨٧٩) الف دينار (مليار وسبعة وثمانون مليون وثمانمائة وتسعة وسبعون الف دينار) والذي يمثل المتبقي من المواطنين المقترضين البالغ عددهم (٦٣) مقترض ولدى الهيئة الرقابية بصدد ذلك ما يأتي:

(١) بلغ عدد المقترضين الذين لم يسددوا اي قسط (٣) مقترضين .

(٢) من خلال قيامنا بتدقيق اضابير المقترضين لقروض السيارات لاحظنا وجود نواقص في الاضابير خلافاً للفقرات (٢، ٤، ٦، ٩، ١٠) من تعليمات منح قروض السيارات الصادرة عن قسم الدراسات والعمليات المصرفية المرقمة (٣٢/١/٥) في ٢٠٢٠/١٠/٤ ولم يبين الفرع أسباب ذلك خلافاً للمادة (٢/رابعاً) من قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (٣١) لسنة ٢٠١١ (المعدل) التي أشارت (تعد مخالفة مالية لأغراض هذا القانون الامتناع او التأخير في الرد على تقارير ومراسلات الديوان واعتراضاته وملاحظاته خلال المدة المحددة).

(٣) ضعف اجراءات الفرع لاستحصال المبالغ من المتلكئين خلافاً للفقرة (١٣) من تعليمات منح قروض السيارات الصادرة عن قسم الدراسات والعمليات المصرفية المرقمة (٣٢/١/٥) في ٢٠٢٠/١٠/٤ التي نصت على(عند التلكؤ في التسديد يتم اتخاذ الاجراءات المتبعة بالحجز على راتب المقترض او الكفيل وتزويد شركة التأمين بنسخة من كتاب الحجز وفي حال التلكؤ لثلاثة اشهر فما فوق يتم مطالبة شركة التأمين بسداد المتبقي من مبلغ القرض وحسب وثيقة التأمين المبرمة بين المصرف وشركة التأمين وكذلك في الحالات الاخرى)

ثانياً– قروض مشروع بسماية السكني:

بلغ رصيد الحساب أعلاه كما في ٢٠٢٤/١١/٢٨ مبلغ (١٨٣٧٢٨٩٣٥) الف دينار (مائة وثلاثة وثمانون مليار وسبعمائة وثمانية وعشرون مليون وتسعمائة وخمسة وثلاثون الف دينار) والذي يمثل المبلغ الممنوح لشراء وحدات سكنية في مجمع بسماية السكني إذ بلغ عدد المقترضين الكلي (٤٥٠٦) مقترض ولدى الهيئة الرقابية المختصة بصدد ذلك ما يأتي:

(١) تأخر الفرع في اتخاذ الاجراءات اللازمة بحق المتلكئين الذين لم يسددوا اي قسط من الاقساط على الرغم من مرور مدة طويلة على المنح.

(٢) عدم قيام المقترضين بتقديم سندات مداينة تثبت رهن الوحدة السكنية لصالح المصرف على الرغم من مرور مدة طويلة على منح القروض خلافاً للفقرة (٦) من تعليمات منح قروض الوحدات السكنية لمشروع بسماية السكني المرقمة (١٧٠) في ٢٠١٧/٣/١٣ وتعديلاتها التي نصت (تتعهد هيئة الاستثمار بعدم تسجيل الوحدة السكنية باسم المشتري بعد تسليمه الا بعد قيام المقترض برهن الوحدة السكنية لصالح المصرف من الدرجة الاولى واتمام اجراءات الرهن وتقديم سند المداينة).

(٣) ضعف الضمانات المقدمة من المقترضين اذ قام المصرف بتعديل تعليماته المرقمة (١٧٠) في ٢٠١٧/٣/١٣ والغاء شرط الكفيل في حال قيام المقترض بتسديد (٢٥٪) من قيمة الوحدة السكنية استناداً لما ورد بكتاب المصرف/ شعبة الدراسات والعمليات المصرفية المرقمة (٥٦٦) في ٢٠١٧/٧/٢٥ الامر الذي ادى الى تلكؤ الكثير من المقترضين نتيجة عدم وجود كفلاء فضلاً عن عدم قيامهم برهن الشقة السكنية لصالح المصرف مما قد يسبب ضياع حق المصرف.

(٤) عدم قيام الفرع بالاستعلام لدى البنك المركزي العراقي عن الالتزامات المباشرة وغير المباشرة للمقترضين خلافاً للفقرة (٢) من ضوابط المنح الخاصة لمشروع بسماية السكني المرقمة (١٧٠) في ٢٠١٧/٣/١٣ التي نصت على(ان لا يكون من المقترضين قرضاً سكنياً من مصرفنا او مصرف الرشيد او المصارف الاخرى وذلك بإجراء التقاطع من قبل قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات).

(٥) عدم قيام الفرع بتحويل المقترضين المتلكئين والذين مضى على تلكؤهم اكثر من سنة من حساب القروض الى حساب مدينو ديون متأخرة التسديد (ح/١٦٩١) خلافاً للمعالجات المحاسبية المتبعة في النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين.

التقرير المرقم (١٥٩٥٨) في ٢٠٢٥/٦/٢٤ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على انشطه وحسابات مصرف الرافدين– فرع قرطبة/٣٤٤ ، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٣– أ) ، (٣–ج/أولاً–ثانياً – ثالثاً – رابعاً – خامساً) ، (٤– أ):–

أولاً– القـروض والسلف :

ضعف الإجراءات القانونية المتخذة من قبل إدارة الفرع لتحصيل حقوق المصرف من الاقساط والفوائد المتلكئة الخاصة بالقرض الاستثماري الممنوح للمستثمر (علي سريح حسين) لأنشاء (مجمع السير وليم السياحي في محافظة واسط)، خلافاً للفقرة (١٤) من العقد المرقم (١) في ٢٠٢٠/١٠/١٣ والتي تضمنت (عند تلكؤ المقترض عن تنفيذ التزاماته او امتناعه عن التسديد فانه يلتزم التزاماً مطلقاً وغير مقيد بشرط وغير قابل للرجوع فيه بتحويل وتسديد كافة المبالغ المستحقة له عن بدلات ايجار المشروع الى المصرف وفقاً لأحكام حوالة الدين المنصوص عليها في القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ المعدل).

ثانياً– قروض المشاريع الصغيرة:

من خلال تدقيق عينه من اضابير هذه القروض الممنوحة لاحظنا عدم استكمال بعض المعلومات والبيانات الضرورية الخاصة بمنح القروض، خلافاً للتعليمات الادارية رقم (٢٨١١) في ٢٠٢٣/٣/١٤ الخاصة بمتطلبات وشروط منح القرض والصادرة من الادارة العامة/ قسم الدراسات والعمليات المصرفية، وكما مبين في الجدول أدناه:

ت	مبلغ القرض/ دينار	تاريخ المنح	نوع المشروع
١	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠٢٤/٥/٢٢	بيع اقمشة الستائر
٢	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠٢٤/٥/٢٧	بيع المواد الغذائية
٣	١٧ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠٢٤/٦/١٠	مواد انشائية
٤	١٧ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠٢٤/٦/١٣	بيع المواد الغذائية
٥	١٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠٢٤/٧/٣١	شاموا للأحذية والحقائب
٦	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠٢٤/٩/٥	بيع المواد الغذائية
٧	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠٢٤/٩/٩	بيع وشراء الاجهزة الجديدة والمستخدمة
٨	٨ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠٢٤/١٠/٣١	بيع الملابس الجاهزة

ومن الجدول اعلاه تم تأشير الاتي:

(١) عدم استكمال اغلب المعلومات الضرورية الخاصة باستمارة دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع مثل (المعلومات الشخصية، بيانات المشروع، المزايا التنافسية، مصادقة وتوقيع لجنة الائتمان، نوع المشروع قائم أم جديد) للتسلسلات (١، ٤،٥ ،٦، ٧، ٨) من الجدول اعلاه، خلافاً للفقرة (ب–٤) من التعليمات المذكورة آنفاً والتي نصت على (دراسة الجدوى الاقتصادية تتضمن وصف للمشروع، الفئة التي يخدمها المشروع، كلفة المشروع، التدفقات النقدية، مدى مقدرته على ممارسة النشاط وقدرته على اداء التزاماته في اعادة مبلغ القرض وفوائده).

(٢) عدم استحصال فوائد أشهر الإمهال البالغة (٣ أشهر) وبمبلغ (٧٦٠٤٤) دينار (ستة وسبعون ألف وأربعة واربعون دينار) للتسلسل (٢) وبمبلغ (١١٤٠٦٣) دينار (مائة وأربعة عشر ألف وثلاثة وستون دينار) للتسلسل (٧) من الجدول اعلاه، خلافاً للفقرة (ج–٤) من التعليمات المذكورة آنفاً والتي نصت على (تستوفي اقساط القرض والفائدة شهريا اعتباراً من الشهر الذي يلي شهر فترة الامهال من قبل الزبون او قيده في حسابه ووفقا لمبدأ الاستحقاق).

(٣) على الرغم من عدم اجراء الكشف الموقعي للجنة المانحة للقرض واستيفاء العمولة الخاصة بالكشف والبالغة (١٢٥٠٠٠) دينار (مائة وخمسة وعشرون ألف دينار) تم منح القروض من الفرع للتسلسلات (١، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨) من الجدول اعلاه، خلافاً للفقرة (ج–٢) من التعليمات المذكورة انفاً والتي نصت على (استلام الطلبات من الزبون مبين فيه الغرض من التقديم على القرض ليتم دراسته من قبل اللجنة الائتمانية المشكلة في الفرع واجراء الكشف الموقعي لمطابقة الغرض المقدم بالطلب).

(٤) عدم وجود موافقة مدير الفرع على (الاستمارة الخاصة بالموافقة على منح القرض) للتسلسلات (٦،٧، ٨) من الجدول اعلاه، خلافاً للفقرة (ج–١) من التعليمات المذكورة انفاً والتي نصت على (يتحمل مدير الفرع المسؤولية الكاملة عن دراسة الطلبات والتأكد من توفير الشروط المطلوبة في طالب القرض).

(٥) عدم تقديم دراسة جدوى من مكتب معتمد للتسلسلات (٢، ٤، ٦، ٧، ٨) من الجدول اعلاه، خلافاً للفقرة (ب–٤) من التعليمات المذكورة انفاً والتي نصت على (تقديم دراسة الجدوى الاقتصادية تتضمن وصف للمشروع، الفئة التي يخدمها المشروع، كلفة المشروع، التدفقات النقدية، مدى مقدرته على ممارسة النشاط وقدرته على اداء التزاماته في اعادة مبلغ القرض وفوائده).

ثالثاً– التسهيلات المصرفية:

عدم قيام الفرع بتجديد المعلومات الائتمانية او الغاء التسهيلات للزبائن على الرغم مضي أكثر من (٤) سنوات عليها، خلافاً لكتاب قسم الائتمان المصرفي/ شعبة التسهيلات المصرفية المرقم (٢٨) في ٢٠٢٥/١/٨ والمتضمن (تجديد المعلومات القديمة للزبائن التي مضت عليها (٤) سنوات وبخلافه يتم تسديد كافة التزاماتهم المالية).

ب– مصرف الرشيد:

التقرير المرقم (٦٣٩) في ٢٠٢٥/١/٩ الخاص بالزيارة التفتيشية لمصرف الرشيد – فرع الناصرية/ ١٣ للفترة من ٢٠٢٤/١٠/٢ ولغاية ٢٠٢٤/١١/٢٤ ، ومن أهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسلين (٤) ، (٦–أ/ب/ج):–

أولاً– القروض :

(١) قروض المشاريع الصغيرة

بلغ إجمالي الأقساط المستحقة غير المسددة عن قروض المشاريع الصغيرة البالغ مدتها (٣سنوات) المترتبة بذمة بعض المستفيدين (٤٨٩٦٢٠٥٤٥) دينار (أربعمائة وتسعة وثمانون مليون وستمائة وعشرون ألف وخمسمائة وخمسة وأربعون دينار) لم يتخذ الفرع الإجراءات القانونية اللازمة بحق المتلكئين عن تسديد تلك الأقساط وكفلائهم خلافاً للمادة (٣) من قانون تحصيل الديون الحكومية رقم (٥٦) لسنة/١٩٧٧(المعدل) التي تتضمن { إذا تأخر المدين عن دفع أي مبلغ من المبالغ المذكورة في المادة (١) في الموعد المحدد فعلى الموظف المخول بتطبيق هذا القانون إن ينذره بوجوب تسديد الدين خلال عشرة أيام اعتبارا من اليوم التالي لتبليغه بالإنذار} والمادة (٥) منه التي تتضمن (إذا لم يدفع الدين خلال مدة الإنذار يصدر المخول بتطبيق القانون قراراً بحجز أموال المدين) وقد اوصى الديوان اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المتلكئين عن التسديد وفقا لمضمون المادتين المذكورتين من القانون أعلاه .

(٢) قروض السيارات

بلغ رصيد الأقساط المستحقة غير المسددة عن قروض السيارات البالغ مدتها (٣سنوات) الممنوحة لعدد من المستفيدين من قبل الفرع (٧٤٤٦٢٨٩٤٧) دينار (سبعمائة وأربعة وأربعون مليون وستمائة وثمانية وعشرون ألف وتسعمائة وسبعة وأربعون دينار) لم يتخذ الفرع الإجراءات القانونية لإستحصالها لغاية تاريخ إعداد هذا التقرير خلافاً للمادة (٣) من قانون تحصيل الديون الحكومية رقم (٥٦) لسنة ١٩٧٧(المعدل) التي تتضمن (إذا تأخر المدين عن دفع أي مبلغ من المبالغ المذكورة في المادة (١) في الموعد المحدد فعلى الموظف المخول بتطبيق هذا القانون إن ينذره بوجوب تسديد الدين خلال عشرة أيام اعتبارا من اليوم التالي لتبليغه بالإنذار} والمادة (٥) منه التي تضمنت (إذا لم يدفع الدين خلال مدة الإنذار يصدر المخول بتطبيق القانون قرارا بحجز أموال المدين)، وقد اوصى الديوان إتخاذ الإجراءات القانونية لتحصيل الديون المترتبة بذمة جميع المقترضين وفقاً لمضمون المادتين المذكورتين من القانون أعلاه.

(٣) قروض المشاريع الاستثمارية

قيام الفرع بمنح قرض بمبلغ (٤) مليار دينار (أربعة مليار دينار) إلى مستثمر مجمع الزقورة السكني الإستثماري وعلى دفعتين الأولى بلغت (٢) مليار دينار (اثنان مليار دينار) بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٣ لمدة (٣) سنوات وبفترة إمهال سنة واحدة و الثانية بلغت (٢) مليار دينار (اثنان مليار دينار) بتاريخ ٢٠١٥/٤/١١ ولمدة (٣) سنوات وبفترة إمهال سنة

واحدة وبضمان رهن ثلاث عقارات بلغ أجمالي مجموع الرهونات (٤٨٠٠) مليون دينار (أربعة مليارات وثمانمائة مليون دينار) وقد قام المستثمر بتسديد مبلغ (٧٥٠) مليون دينار (سبعمائة وخمسون مليون دينار) فقط من أصل قيمة القرض أعلاه ولم يفي بالتزاماته بتسديد باقي مبلغ القرض إلى الفرع على الرغم من إنتهاء مدة السداد القانونية ولم يتخذ الفرع الإجراءات القانونية لإستحصال المبلغ عن طريق إقامة الدعوى على المقترض في المحاكم المختصة او تحصيل قيمة الضمانات العينية المتمثلة بالعقارات المرهونة لصالحه خلافاً للمادة (٣) من قانون تحصيل الديون الحكومية رقم (٥٦) لسنة /١٩٧٧(المعدل) التي تتضمن { إذا تأخر المدين عن دفع أي مبلغ من المبالغ المذكورة في المادة (١) في الموعد المحدد فعلى الموظف المخول بتطبيق هذا القانون إن ينذره بوجوب تسديد الدين خلال عشرة أيام إعتبارا من اليوم التالي لتبليغه بالإنذار} والمادة (٥) منه التي تتضمن (إذا لم يدفع الدين خلال مدة الإنذار يصدر المخول بتطبيق القانون قرارا بحجز أموال المدين) ،وقد اوصى الديوان إتخاذ كافة الإجراءات القانونية لإستحصال حقوق الفرع .

التقرير المرقم (٢٠٥٤٠) في ٢٠٢٥/٨/١٠ الخاص بالزيارة التفتيشية لمصرف الرشيد/ فرع السماوة/٣٥ للفترة من (٦/١٦ لغاية ٢٠٢٥/٧/٩) ، ومن أهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسلات (٤) ،(١٠– أ) ،(١٣– ب):–

اولاً– مدينو الديون متأخرة التسديد:–

عدم قيام الفرع باتخاذ الإجراءات اللازمة لاستحصال مبالغ الديون المتأخرة التسديد من المقترضين الممتنعين عن التسديد البالغ مجموعها (٦٩٥٤١٦٢٣٦) دينار (ستمائة وخمسة وتسعون مليون وأربعمائة وستة عشر ألف ومائتان وستة وثلاثون دينار) لغاية تاريخ الزيارة، خلافاً للفقرات (٢،١) من كتاب مكتب مندوب الإدارة العامة لمصرف الرشيد ذي العدد(م.و/مندوب/١١٦٠) في ٢٠٢٤/١١/٢٧ المتضمنة (القيام بتشكيل لجنة متابعة وتنظيم آلية عمل مناسبة لمتابعة تسديد الديون بكافة أنواعها وفي حالة امتناع المقترض أو المستلف عن التسديد بعد إخطاره يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة ومخاطبة دائرة التسجيل العقاري لغرض بيع الضمانات العقارية ضماناً لديون المصرف) وكما مبين في أدناه:–

اسم الحساب	المبلغ/دينار
حسابات جارية مغلقة	١٢٦٨٩٧١٥٤
سلف المكشوف	١٩٥٣٣٥٦٦٣
قروض السيارات	١٥٠٢٥٠٠٠٠
قروض المرشات الزراعية	٨٣٥٣٣٩٩٦
سلف موظفي دوائر الدولة	١٣٧٨٢٧٠٨٤
سلف الزواج	٨٣٣٣٣٨
نفقات الدعاوى القانونية	٧٣٩٠٠٠
المجموع	٦٩٥٤١٦٢٣٥

وقد اوصى الديوان اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستحصال مبالغ الديون المتأخرة التسديد وفق قانون تحصيل الديون الحكومية.

ثانياً- القروض والسلف:-

عدم قيام الفرع باتخاذ الإجراءات اللازمة لاستحصال مبالغ القروض والسلف الممنوحة منذ سنوات سابقة من خلال المتابعة الميدانية والشخصية مع دوائر الكفلاء للمقترضين المتلكئين في تسديد إقساط القروض والسلف المترتبة بذمتهم ، إذ اكتفى الفرع بحجز راتب الكفيل للمقترض دون مطالبة حسابات الدوائر بتسديد أقساط القروض والسلف من الكفيل إذ بلغ عدد المقترضين والمستلفين المتلكئين (٦٩٣) مقترض ومستلف، فيما بلغت المبالغ المترتبة بذمتهم بحدود (٥٢٦٠٩٩٥١١٤) دينار (خمسة مليارات ومائتان وستون مليون وتسعمائة وخمسة وتسعون إلف ومائة وأربعة عشر دينار) لم يتم تسديدها لغاية تاريخ الزيارة ،خلافاً لكتاب مصرف الرشيد /الإدارة العامة/قسم الائتمان المرقم (٦/٧٧١٢) في ٢٠٢٤/١٠/٢ المتضمن (متابعة تسديد الزبائن لكافة أنواع الائتمانات الممنوحة لهم واسترداد ما بذمتهم من التزامات متعثرة والوصول أليهم بشتى الوسائل وفقاً للضمانات المقدمة) وكما مبين في الجدول أدناه:-

التفاصيل	المبلغ المستحق/دينار	عدد المتلكئين
السلف	٢٤٩٤٧٧٧٧	٢٢
القروض	٥٢٣٦٠٤٧٣٣٧	٦٧١
المجموع	٥٢٦٠٩٩٥١١٤	٦٩٣

وقد اوصى الديوان اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستحصال مبالغ القروض المتحققة وفق قانون تحصيل الديون الحكومية.

ثالثاً- لم يقم الفرع بمتابعة وتنفيذ بعض الملاحظات والتوصيات الواردة بكتاب مديرية الدفاع المدني في المثنى الوقاية والسلامة الصناعية ذي العدد (٦٤٨٢) في ٢٠٢٣/٨/١٠، خلافاً للفقرة (٢) من كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء/دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان ذي العدد (ش.ز./١٠/١/١٩٩٦٩) في٢٠٢٢/٥/٣١ الذي يتضمن (إلزام كافة الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة تأمين متطلبات الدفاع المدني وتنفيذ القرارات الصادرة من مديريات الدفاع المدني)، وفيما يلي التوصيات التي ثبتت من قبل مديرية الدفاع المدني:-

(١) ازالة وفتح الطريق المار امام المصرف كونه مزدحم بالأكشاك والباعة المتجولين مما يعيق حركة عجلات الدفاع المدني في الحالات الطارئة.

(٢) ازالة المولد الكهربائي الموجود على سطح البناية.

(٣) لم يتم فتح باب طوارئ لاستخدامه في الحالات الطارئة.

وقد اوصى الديوان باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة توصيات مديرية الدفاع المدني .

ج- المصرف العقاري :

التقرير المرقم (١٢٤١) في ١٤/ ١ /٢٠٢٥ الخاص بالزيارة التفتيشية إلى المصرف العقاري فرع المثنى /٨٣٤ للفترة من (٢٠١٤/١٠/٨-٢٠٢٤/١١/٣٠)، ومن أهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسلات (٢ – أولاً،ثانياً،سادساً)، (٢-ب)، (٤):-

اولاً- قروض مبادرة البنك المركزي (شراء عقار) (ح/١٤١٧١٣):-

(١) بلغ رصيد حساب قروض مبادرة البنك المركزي (شراء عقار) (٤٠٤٥٣٣٣٩٢٥٠) دينار (أربعون مليار وأربعمائة وثلاثة وخمسون مليون وثلاثمائة وتسعة وثلاثون ألف ومائتان وخمسون دينار) لغاية ٢٠٢٤/١٠/٨ ، إذ لاحظت

الهيئة الرقابية المختصة تلكؤ تسديد المبالغ المستحقة التي بذمة المقترضين ولم يقم المصرف باتخاذ الإجراءات القانونية بحق المتلكئين عن التسديد إذ اكتفى المصرف بمخاطبة الجهات التي يعمل بها المقترضين والكفلاء وبعد فترات زمنية طويلة خلافاً للمادة (٣) من قانون تحصيل الديون الحكومية رقم (٥٦) لسنة/١٩٧٧(المعدل) التي نصت على {إذا تأخر المدين عن دفع أي مبلغ من المبالغ المذكورة في المادة (١) في الموعد المحدد فعلى الموظف المخول بتطبيق هذا القانون إن ينذره بوجوب تسديد الدين خلال عشرة أيام اعتباراً من اليوم التالي لتبليغه بالإنذار}، وقد اوصى الديوان اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لاستحصال الديون متأخرة التسديد وفقاً للقانون أعلاه.

(٢) عدم قيام المصرف بأخذ تعهد من طالبي قروض مبادرة البنك المركزي داخل المجمعات السكنية الذي يتعهد بموجبه بشراء وحدة سكنية من المستثمر وفق العقد المبرم خلافاً للفقرة (أولاً/ ب/٤) من (آلية الحصول على قروض الشراء الخاصة بالمجمعات الإسكانية) من التعليمات الإدارية رقم (١٩) المعممة بموجب كتاب المصرف العقاري/الإدارة العامة/قسم الائتمان ذي العدد (١٧٥) في ٢٠٢١/٢/٣ التي نصت على (تعهد خطي يتعهد المواطن بموجبه على سحب قرض من المصرف العقاري لشراء وحدة سكنية من المستثمر وفق العقد المبرم وتخويل المستثمر باستلام مبلغ القرض من المصرف وايداعه في حسابه الجاري المفتوح) وقد اوصى الديوان الالتزام بالتعليمات أعلاه واستحصال تعهد خطي من طالب القرض.

(٣) عدم قيام إدارة المصرف باتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة المتمثلة ببيع العقارات المحجوزة لضمان القرض للمقترضين الممتنعين عن التسديد إذ اكتفت إدارة الفرع بتوجيه كتب الحث والإنذار الى المقترضين وكتب بيع العقار إلى دائرة التسجيل العقاري دون متابعتها وتشكل لجان مشتركة لغرض بيعها خلافاً لكتاب المصرف العقاري/الإدارة العامة/قسم الائتمان ذي العدد (٦) في ٢٠٢١/١/٤المتضمن (إجراءات بيع العقار المتلكئ أصحابها عن التسديد) ،وقد اوصى الديوان متابعة عقارات المقترضين الممتنعين عن التسديد مع دائرة التسجيل العقاري والالتزام بالكتاب أعلاه.

ثانياً– قروض مبادرة البنك المركزي (البناء) (حـ/١٤١٧١١):–

(١)بلغ رصيد قروض مبادرة البنك المركزي (البناء) (١٠٢٦٠٣٠٨٧٧٨)دينار (عشرة مليارات ومائتان وستون مليون وثلاثمائة وثمانية آلاف وسبعمائة وثمانية وسبعون دينار) لغاية ٢٠٢٤/١٠/٨ إذ لاحظنا وجود عدد من المقترضين لم يسددوا ما بذمتهم من مبالغ مستحقة ولم يقم المصرف باتخاذ الإجراءات القانونية بحق المتلكئين بالتسديد ، واكتفى المصرف بمخاطبة الجهات التي يعمل بها المقترضين وبعد فترات زمنية طويلة خلافاً للمادة (٣) من قانون تحصيل الديون الحكومية رقم (٥٦) لسنة/١٩٧٧ (المعدل) التي تقضي {إذا تأخر المدين عن دفع أي مبلغ من المبالغ المذكورة في المادة (١) في الموعد المحدد فعلى الموظف المخول بتطبيق هذا القانون إن ينذره بوجوب تسديد الدين خلال عشرة أيام اعتباراً من اليوم التالي لتبليغه بالإنذار}، وقد اوصى الديوان اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لاستحصال الديون متأخرة التسديد.

(٢) عدم قيام المصرف باتخاذ الإجراءات القانونية المتمثلة { بحجز الأموال المنقولة وفقاً للمادة (خامساً) من قانون التحصيل الديون الحكومية رقم (٥٦) لسنة/١٩٧ (المعدل)} بحق بعض المدينين (المقترضين) الذين بذمتهم أقساط مستحقة الدفع على الرغم من مرور اكثر من عشرة أيام من تاريخ التبليغ بالإنذار لأصحابها خلافاً للمادة (٣) من قانون المذكور آنفاً التي تقضي (إذا تأخر المدين عن دفع أي مبلغ من المبالغ المذكورة في المادة (١) في الموعد المحدد فعلى الموظف المخول بتطبيق هذا القانون إن ينذره بوجوب تسديد الدين خلال عشرة أيام اعتباراً من اليوم التالي لتبليغه بالإنذار).

د- دائرة المحاسبة/ مديرية الخزينة:

التقرير المرقم (٦٧٨) في ٢٠٢٥/١/٩ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على حسابات مديرية خزينة محافظة المثنى للسنة المنتهية في٣١/كانون الاول /٢٠٢٣، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٧-م/ن)، (٨-ب):-

أ- المصروفات:

اولاً- قيام المديرية بصرف أمانات (رواتب معادة) التي تعود الى مجموعة من الموظفين باسم موظف واحد دون تقديم طلب من اصحاب تلك الامانات قبل أطلاق التمويل من وزارة المالية / دائرة المحاسبة خلافاً لفقرة (٤-س) من الدليل الاسترشادي لوحدات التدقيق الداخلي التي تنص (التحقق من توقيع اصحاب الاستحقاق باستلام رواتبهم).

ثانياً- عدم قيام المديرية وبعض الدوائر المرتبطة بها بتنفيذ اعمال الصيانة وفق تعليمات تنفيذ الاعمال بأسلوب تنفيذ امانة خلافاً للمادة (٧- سادساً) من القسم الثالث من تعليمات تسهيل تنفيذ قانون الموازنة الاتحادية لسنة /٢٠٢٣ التي نصت على {يتم تنفيذ اعمال الترميم والصيانة والانشاء التي لا تزيد مبالغ تنفيذها على (٥٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار (خمسمائة مليون دينار) بأسلوب تنفيذ الاعمال امانة وفق تعليمات تنفيذ الاعمال بأسلوب التنفيذ امانة رقم (١) لسنة ٢٠١٨، وضوابط تنفيذ الاعمال بأسلوب التنفيذ امانة للإعمال التي لا تزيد مبالغها على (٢٥٠٠٠٠٠٠) دينار (خمسة وعشرون مليون دينار) رقم (١١) لسنة /٢٠١٨ التي تم أعمامها بموجب كتاب وزارة التخطيط المرقم (٢٦٥٥١/١/٥/٤) في ٢٠١٨/١١/١٩ } وكما مبين في الجدول ادناه:-

رقم وتاريخ مذكرة الدفع	المبلغ/دينار	اسم الجهة	البيان
(٢٥٣٥٤١) في ٢٠٢٣/١٢/٢٨	٢٠٠٠٠٠٠٠	مديرية مرور المثنى	عن صيانة اعمدة كراج المركز ثورة العشرين
(٩٧٢٤٣) في ٢٠٢٣/١١/٣٠	١٧٠٠٠٠٠٠	مديرية شرطة المثنى	عن صيانة المراكز التابعة لها.
(٣٢٠٧٨) في ٢٠٢٣/١٢/٢٧	٤٨٥٠٥٠٠٠	مديرية خزينة المثنى	عن صيانة مديرية خزينة المثنى .

ثالثاً- الرواتب:

عدم التزام المديرية بتحويل رواتب بعض موظفيها الى نظام الدفع الالكتروني والاستمرار بدفعه يدوياً عن طريق وضعها أمانات (رواتب معادة) رغم أن لديهم بطاقات ماستر كارد خلافاً لكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء/دائرة شؤون مجلس الوزراء ذي العدد (ش.ز/١/١٠ أعمام/٢٠٩٨٠٥) في ٢٠١٦/١١/٢ ومرافقه قرار مجلس الوزراء المرقم (٣١٣) لسنة/٢٠١٦ المتضمن (تحويل نظام دفع الرواتب الى الموظفين المدنيين وبضمنها المخصصات والمنافع الى نظام الكتروني) رغم الإشارة إلى ذلك بموجب تقرير الديوان المرقم (ن/١٢/٢/٣/٣٨٤١) في ٢٠٢٤/٢/١١ بخصوص (نتائج أعمال الرقابة والتدقيق على حسابات مديرية خزينة المثنى للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول/ ٢٠٢٢) .

هـ- الهيئة العامة للضرائب :

التقرير المرقم (١٦٢٢) في ١/١٩ /٢٠٢٥ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على الأنشطة والحسابات للهيئة العامة للضرائب/فرع واسط للسنة المنتهية في ٣١/ كانون الأول /٢٠٢٣، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (١-أ-أولاً،ثانياً):-

نشاط الفرع:

الجدول ادناه يبين اعداد المكلفين المسجلين لدى الفرع من الخاضعين لضريبة الدخل والتحاسب الضريبي والمسددين وغير المسددين لسنة/٢٠٢٣:-

الوحدات	عدد المكلفين (١)	اجمالي المسدد (٢)	عدم خضوع (٣)	غير المسددين (٤)	النسبة% (١/٤)
الأولى	١٣٥٤٤	١٥٩	٥٦	١٣٣٨٥	٩٩
الثانية	١٩٢٣٧	١٧٧	٥٤	١٩٠٦٠	٩٩
الثالثة	١٦٥٧٣	١١٨	٤٤	١٦٤٥٥	٩٩
الرابعة	٢٠٢٢٠	١٧٩	٨١	٢٠٠٤١	٩٩
الخامسة	٤٩٢٨	١١٧	٥٧	٤٨١١	٩٨
السادسة	١٥١٥٩	١١٣	٣٩	١٥٠٤٦	٩٩
السابعة	١٤٣٤١	٦٧	١١	١٤٢٧٤	١٠٠
الثامنة	٤٧١٦	١١٦	٣	٤٦٠٠	٩٨
المجموع	١٠٨٧١٨	١٠٤٦	٣٤٥	١٠٧٦٧٢	٩٩

ولدى الهيئة الرقابية المختصة بشأن الجدول اعلاه ما يأتي:

اولاً-بلغت نسبة عدد المكلفين الذين لم يقوموا بتسديد مبالغ الضريبة المترتبة بذمتهم (٩٩٪) من اجمالي عدد المكلفين المسجلين لدى الفرع خلافا للمادة (٤٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة/١٩٨٢ (المعدل) التي نصت على(على السلطة المالية ان تبلغ المكلف خطيا بدفع الضريبة معينة مقدارها وتاريخ استحقاقها ويعتبر توقيع المكلف على مذكرة التقدير تبليغا له بالدفع) الامر الذي يؤشر ضعف الاجراءات الواجب اتباعها من قبل الفرع والمتمثلة بتبليغ المكلفين بتسديد التزاماتهم اذ لاحظنا عدم وجود تبليغات لسنة/٢٠٢٣ والسنوات السابقة وبرر الفرع بموجب الاجابة على استفسارنا المرقم (١) في ٢٠٢٤/١١/١٣ وتأكيدنا المرقم (٤) في ٢٠٢٤/١١/٢٦ (ان اكثر المراجعين من اصحاب السيارات وان اصحاب السيارات يقدرون على الطلب ويدفعون الضريبة على الطلب فلا يظهر ضمن قوائم الحركة).

ثانياً-عدم دقة الكشوفات المقدمة من قبل الوحدات التخمينية لعدد اضابير المكلفين الموجودة في كل وحدة حيث لوحظ وجود فرق بين اعداد المكلفين بموجب استمارة المهن للفرع واستمارة حركة مكلفين الدخل (المهنة) والمكلفين بموجب كشوفات الوحدات التخمينية وعلى الرغم من نقل (٣٤٠٠٠) اضبارة الى فرع الصويرة في ٢٠٢٢/٢/٨، لم يتم تنزيل اعداد الاضابير المنقولة من الوحدات التخمينية وحسب اجابة الفرع المرقمة (٢٧٣٨٧)في ٢٠٢٤/١١/٣ على مذكرتنا المرقمة (٢) في ٢٠٢٤/١٠/٢٧ واستمارة تصنيف المهن والاعمال وتم الاجابة على استفسارنا المرقم (١) في ١٣/ ٢٠٢٤/١١

والمؤكد عليه بكتابنا المرقم (٤) في ٢٠٢٤/١١/٢٦ (تم تعميم كتاب من الهيئة العامة للضرائب بضرورة الجرد ومستمر العمل من قبل الوحدات بتثبيت الاضابير في سجل الوحدات التخمينية ولم يتم الانتهاء بسبب كثرة عدد المراجعين):

عدد المكلفين بموجب استمارة المهن (١)	عدد المكلفين بموجب حركة مكلفين الدخل (٢)	عدد المكلفين بموجب الوحدات التخمينية (٣)	الفرق (١-٢)	الفرق (١-٣)
٨٥٥٩٦	١٠٨٦٩١	١٣٠١٢٨٢	٢٣٠٩٥	١٢١٥٦٨٦

التقرير المرقم (١٥٤١٨) في٦/١٨ /٢٠٢٥ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على انشطة الهيئة العامة للضرائب/فرع الكرمة لسنة /٢٠٢٣ ، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٢- ج) ، (٦- هـ):-

اولاً- تمزيق قسم من صفحات سجل واردات ٥/أ (مركز القضاء) التي تبدأ من التسلسل (١٨٨) ولغاية (٣٧٠) وبرر الفرع ذلك (إن السجلات المستلمة مجلد على شكل أوراق تربطها خيوط ومن خلال الاستعمال المتكرر أصبح هناك فراغات).

ثانياً- قيام أمين صندوق الدخل بالتعديل على مبلغ النسخ الثواني لوصولات القبض لسنة/٢٠٢٣ وقد برر الفرع ذلك (سهواً في التخمين وخطأ من الجباية ودمج الغرامة مع المبلغ وتم التعديل ولا يوجد أي تحبير على المبلغ النهائي).

التقرير المرقم (١٢٢١٦) في٥/٨ /٢٠٢٥ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على انشطة وحسابات الهيئة العامة للضرائب/فرع بابل للسنة المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ ، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٣- ب) ، (٥-أ):

اولاً- عدم قيام الهيئة العامة للضرائب/ فرع بابل باعداد شهادة موجود المصرف (استمارة محاسبة/ ٤٤) والجداول المرفقة بالاستمارة خلافاً للنظام المحاسبي الحكومي (الدليل المالي) المعمم في ٢٠١٣/٢/٢٦ من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي مما تعذر على الهيئة الرقابية المختصة معرفة الايداعات الظاهرة في كشف المصرف ولم تقيد في السجل وكذلك المقبوضات المقيدة في السجل ولم تظهر في كشف المصرف وكشف الموقوفات وتم توجيه مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (٧) في ٢٠٢٥/٢/٩ وبين الفرع بموجب كتابهم المرقم (٣٣٥٣) في ٢٠٢٥/٢/١٧ (لا توجد لدينا استمارة محاسبة /٤٤ من تاريخ استلام شعبة الحسابات بتاريخ ٢٠١٣/٥/٩) .

ثانياً- قيام الهيئة العامة للضرائب /فرع بابل باستلام مبالغ الامانات الضريبية في الحساب الجاري دون ذكر أسماء المتحاسبين ضريبياً حيث تم استلام مبالغ اجمالية بموجب وصل استلام الإيرادات والامانات الضريبية لعدم ورود الأسماء في اشعار المصرف مما يترتب عليه ضياع حقوق المكلفين ومطالبتهم بالضرائب لعدم اثبات السداد السابق ، وعدم إمكانية ابراء ذممهم لعدم توفر قاعدة بيانات تخصهم لدى الهيئة ، وظهور فروقات بين سجلات الهيئة وسجلات الجهة المحولة ،ولكون هذه المبالغ مجهولة المصدر وغير مرتبطة بمكلفين معينين ستكون عرضه للتلاعب، خلافاً للفقرة (ثانياً) من النظام المحاسبي الحكومي التي تضمنت (يؤشر فيه أسماء الأشخاص او الجهات التي قبضت منها مبالغ الامانات او اية ملاحظات مهمة).

و- شركة التأمين الوطنية :

التقرير المرقم (١٣٨٣٣) في ٢٠٢٥/٥/٢٧ الخاص بالبيانات المالية لشركة التأمين الوطنية العامة للسنة المنتهية في ٣١ / كانون الأول/٢٠٢٣، ومن أهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسل (٣/أ-ثالثاً ، رابعاً) ، (٣-ب-ثانياً) ، (٥-د) :-

اولاً- استمرار الشركة بتثبيت بدل الايجار السنوي المستلم (أيراداً نهائياً) دون فصل الايراد المستلم مقدماً عن الايراد الفعلي للسنة الحالية وتثبيته بصورة أجمالية ، خلافاً (لمبدأ الاستحقاق) الوارد في للنظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين ، على الرغم من الاشارة الى ذلك في التقرير الرقابي المرقم بالعدد (ن/٤/٣/٣٢/٣٣٩٦٥) في ٢٠٢٤/١٢/٩ والخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على استثمارات الشركة لسنة/٢٠٢٢ ، وقد بينت الشركة بموجب اجابتها على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (٢٧) في ٢٠٢٥/٢/٦ (بانه سوف يتم الاخذ بذلك مستقبلا) ، وقد اوصى الديوان الالتزام بما ورد في النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين .

ثانياً- استمرار الشركة بعدم تسديد مبالغ الضريبة على كامل مبلغ الايجار السنوي ، خلافاً لكتاب الهيئة العامة للضرائب/ قسم العقار والعرصات المرقم (١٠٦٣/١٠) افي ٢٠١٨/٤/٢٣ والذي تضمن [احتساب نسبة ضريبة (١٠٪) على كامل مبلغ الايجار السنوي] على الرغم من الاشارة الى ذلك في تقريرنا الرقابي السابق المرقم بالعدد (ن/٤/٣/٣٢/٣٣٩٦٥) في ٢٠٢٤/١٢/٩ المشار اليه انفاً ، وقد بررت الشركة اسباب ذلك بموجب اجابتها على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (١٢) في ٢٠٢٥/١/٢٨ [بأنه يتم تقسيم مبلغ الايجار الى (٧٠٪) بدل ايجار خاضع للضريبة و (٣٠٪) بدل خدمات غير خاضع للضريبة وسوف يتم معالجة ذلك مستقبلاً] ،وقد اوصى الديوان الالتزام بما ورد في كتاب الهيئة العامة للضرائب المشار اليه اعلاه وعدم تجزئة مبلغ الايجار السنوي .

ثالثاً- عدم تحقيق ارباح عن استثمارات الشركة في الاسهم الداخلية للعديد من الشركات والبالغ عددها (٣٩) من اصل (٤٣) شركة منذ سنوات سابقة وقد بينت الشركة اسباب ذلك بموجب أجابتها على استفسارنا المرقم (١٦) في ٢٠٢٥/١/٢٩ (بسبب عدم قدرة تلك الشركات على منافسة المنتجات المستوردة مع عدم القدرة على مواكبة التقنية والتكنلوجيا لطرق الانتاج فضلا عن اندثار الخطوط الانتاجية والشحة في توفير الطاقة الكهربائية للمعامل والمصانع في تلك الشركات) الامر الذي يؤشر بعدم اهتمام الشركة في اعادة النظر باستثمارتها الداخلية دعماً لايرادات الشركة ، وقد اوصى الديوان بأعداد دراسة جدوى أقتصادية عن مساهمات الشركة في رأسمال تلك الشركات .

رابعاً- بلغ رصيد حساب (مبالغ غير مطالب بها) مبلغ مقداره (١٣٧٩٠٧٨) الف دينار (مليار وثلاثمائة وتسعة وسبعون مليون وثمانية وسبعون الف دينار) كما في ٢٠٢٣/١٢/٣١ يمثل مبالغ عن صكوك محررة الى الجهات مختلفة لم يتم صرفها تعود لسنوات سابقة منها من سنة/٢٠١٠ لم تتخذ الشركة الاجراءات اللازمة لغرض معالجتها وتصفيتها ، خلافاً للمادة (٢٦-اولا) من قانون الادارة المالية الاتحادي رقم (٦) لسنة /٢٠١٩ (المعدل) المشار اليها انفاً ، وقد بينت الشركة اسباب ذلك بموجب اجابة القسم المالي المرقمة (١٥٨/١٠) في ٢٠٢٥/٢/١١ على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (٢٧) في ٢٠٢٥/٢/٦ (يتم ابطال تلك الصكوك التي تتجاوز لفترة اكثر من ستة اشهر وفي حال رجوع اي جهة مستحقة يتم اعادة صرف الصك وحالياً لا يوجد اي اجراء تجاه هذه الحسابات كونه لا توجد تعليمات في تحويلها الى وزارة المالية) ، وقد اوصى الديوان بإتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجة وتصفية تلك المبالغ والالتزام بالمادة (٢٦-اولاً) من قانون الادارة المالية الاتحادي المشار اليه اعلاه .

التقرير المرقم (١٣٩٥٢) في ٢٠٢٥/٥/٢٨ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على حسابات وانشطة شركة التأمين العراقية العامة– فرع واسط لسنة/٢٠٢٤ ، ومن أهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسل (١–ح):–

ضعف اجراءات الفرع في تحصيل اقساط التأمين المستحقة غير المسددة اذ بلغت (١٨٢٧٤٠٠٠) دينار (ثمانية عشر مليون ومائتان واربعة وسبعون ألف دينار) وبلغت الفوائد غير المدفوعة (١٤٩٠٠٠) دينار (مائة وتسعة واربعون الف دينار) وقد برر الفرع بكتابة المرقم (٩٥٣) في٢٠٢٤/٢/١٢ (يتم متابعة المنتج في تسديد الاقساط غير المسددة لحين سدادها)، وقد اوصى الديوان اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحصيل اقساط التأمين المستحقة والفوائد غير المسددة .

ز –الصندوق العراقي للتنمية الخارجية

التقرير المرقم (٩٩٣١) في٢٠٢٥/٤/١٦الخاص بالبيانات المالية للصندوق العراقي للتنمية الخارجية للسنة المالية المنتهية في٣١/كانون الأول/٢٠٢٣ ، ومن اهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسلين(٣–أ) و(٣–ب)الآتي :–

استمرار تعثر سداد القروض من قبل الدول المقترضة على الرغم من استحقاقها منذ سنوات وفقاً لما ورد بإجابة الصندوق المرقمة (بلا) في ٢٠٢٤/١٢/١١ على مذكرة الهيئة الرقابية المرقمة (١١) في ٢٠٢٤/١٢/١اذ لاحظت عدم وجود أي إجراءات بخصوص ذلك خلال السنة موضوع التدقيق بقروض دول (اليمن ، الصومال ، موزمبيق ، أوغندا ، تنزانيا) وكما مبين في الجدول أدناه: –

ت	اسم الدولة	تاريخ منح القرض	القرض المتبقي/ دينار	اجابة الصندوق (بلا) في ٢٠٢٤/٤/٢٠
١	الجمهورية اليمنية	١٩٧٦/١٠/٦ ١٩٧٨/٣	٥٩٣٤٣٣٨٠ ٢٧٠٨١٠١١٨٠ ٢٧٦٧٤٤٤٥٦٠	قرر مجلس الوزراء الموافقة على شطب مبلغ(٧٨٣٥٣٥٠٦) دولار الذي يمثل (٨٠%) من اجمالي الدين المستحق وتسديد طلبات جمهورية اليمن مبلغ قدره (١٩٥٨٨٣٧٦)دولار يمثل نسبة(٢٠%) المتبقي من المبلغ وفق شروط نادي باريس وقد تم اعلام الجانب اليمني بالقرار بموجب رسالتنا المرقمة (٢١٣٥) في ٢٠٢٤/٧/٣١ ولم ترد اجابة الجانب اليمني.
٢	تنزانيا	١٩٨٠/٦/٢٩	٩٦٣٠٦١٩٥٦٠	إرسال الرسالة المرقمة (٩٦) في ٢٠٢٤/١/٧موجهة من وزير المالية في حكومة جمهورية العراق إلى وزير المالية والتخطيط في جمهورية تنزانيا بخصوص تحديد موعد ومكان عقد لقاء للتفاوض بين الجانبين لمناقشة سداد القرضين ولم نستلم الرد لغاية تاريخ إعداد التقرير الرقابي.
٣	موزمبيق	١٩٨٠/٨/٦	١٢١٠٤١٠٢٥٢٠	بموجب كتاب الصندوق العراقي للتنمية الخارجية المرقم (٢٥٣٥) في ٢٠٢٤/٩/٥ تزويد الجانب الموزنبيقي

				بكشف يتضمن المبالغ المستحقة على الجانب الموزنبيقي لصالح العراق والطلب منهم تحديد موعد لعقد تفاوض من الجانبين العراقي والموزنبيقي وحالياً بصدد عقد لقاء بين الجانبين لتسوية مستحقات القرضين على مزنبيق.
٤	الصومال	١٩٨٠ ١٩٧٨ ١٩٨٣	١١٠٨٧٣٣٩٠٠٠ ٣٥٤٠٠٠٠٠٠٠ ١٩٣٦١٥٥٨٠٠٠ ٣٣٩٨٨٨٩٧٠٠٠	مقترح الجانب الصومالي لتسوية القروض المستحقة عليهم وفق شروط نابولي أي بتخفيض (٦٧٪) وتسديد (٣٣٪) من إجمالي الدين /حصول موافقة مجلس الوزراء بالقرار رقم (١١٩) لسنة / ٢٠٢٢ على المقترح اعلاه وتم عقد لقاء الكتروني لمناقشة وتثبيت المستحقات المترتبة عليهم ولاتزال المراسلات مستمرة وآخرها رسالتنا المرقمة (٢٤٩) في ١٨/١/٢٠٢٤ والمتضمنة التاكيد على قرار الحكومة العراقية المذكورة آنفاً.
٥	أوغندا	١٩٨١/٦/٣	٣٠٧٤٨٤٨٧٢٠	تم إرسال الرسالة المرقمة (٣٧٧٢) في ٢٠٢٣/١١/٢٠ الموجهة من معالي وزير المالية في جمهورية العراق إلى وزير المالية في جمهورية أوغندا المتضمنة الموافقة على عقد لقاء تفاوضي بين الجانبين وبانتظار الرد والمتابعة مستمرة مع وزارة الخارجية.

وقد أوصى الديوان بإتخاذ الاجراءات اللازمة ومتابعة تحصيل كافة مبالغ القروض الممنوحة لتلك الدول.

ح- دائرة عقارات الدولة

التقرير المرقم (١٨٨٤٦) في٢٠٢٥/٧/٢٣الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على حسابات دائرة عقارات الدولة للسنة المالية المنتهية في٣١/كانون الأول/٢٠٢٣ ، ومن اهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسل(٨) الآتي :-

عدم قيام الدائرة بإستحصال المبالغ المستحقة غير المسددة للعقارات المباعة بالمزايدة العلنية وفقاً لقانون بيع وإيجار أموال الدولة رقم (٢١) لسنة/٢٠١٣(المعدل) البالغة(٨٢١٣٦٧٥)الف دينار(ثمانية مليارات ومائتان وثلاثة عشر مليون وستمائة وخمسة وسبعون الف دينار) تخص (١٩٧٢) عقار في بغداد والمحافظات لغاية ٢٠٢٣/١٢/٣١ وذلك استناداً لكتاب قسم حصر الملكية العقارية في الدائرة المرقم (١٤٢٢٩) في٢٠٢٤/٥/٨ ،وأدناه تفاصيل ذلك:-

المحافظة	عدد العقارات المباعة مستحقة التسديد	مجموع المبالغ المستحقة غير المسددة للعقارات المباعة (الف دينار)
بغداد/الكرخ	١٢٠	١٠٧٥٩٩٦
بغداد/الرصافة	١١٢	٢٨٧١٨٣٢
المحافظات	١٧٤٠	٤٢٦٥٨٤٧
المجموع	١٩٧٢	٨٢١٣٦٧٥

وقد أوصى الديوان ضرورة متابعة تسديد المبالغ المستحقة غير المسددة وإتخاذ الإجراءات القانونية وفق قانون تحصيل الديون الحكومية رقم (٥٦) لسنة/١٩٧٧(المعدل) بحق المتأخرين حفاظاً على المال العام ودعم خزينة الدولة.

التقرير المرقم (٤٩٠٧) في ٢٠٢٥/٢/١٩ الخاص بنتائج الزيارة التفتيشية لدائرة عقارات الدولة فرع صلاح الدين، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل الاتي (١-أ/ب/ج):-

نشاط الفرع:

لدى تدقيق عينة من اضابير العقارات العائدة للفرع والمشغولة من المواطنين (عقد ايجار، اجر المثل، تخصيص. الخ) لوحظ ما يأتي: -

اولاً- عدم استيفاء اجر المثل من المواطنين المستأجرين للعقارات والاملاك العائدة للدولة التي سبق وتم اعداد محضر اجر مثل عنها والتي حصلت موافقة وزارة المالية على استيفاءها خلافاً للمادة (١) من قانون استيفاء اجر المثل عن الاراضي الاميرية المتصرف فيها لأغراض غير زراعية رقم (١١٤) لسنة /١٩٦٣ (المعدل) التي نصت على (يفرض ويستوفى اجر المثل عن الاراضي الاميرية الصرفة او المملوكة للدولة المستغلة لأغراض غير زراعية) وكتب دائرة عقارات الدولة اخرها الكتاب المرقم (٣٢٥٨) في ٢٠٢٣/١/٢٩ الذي تضمن (استيفاء مبالغ اجر المثل كأمانات عند اعداد محضر اجر المثل ويقدم الشاغل تعهد بدفع اي زيادة تحصل بعد مصادقة وزارة المالية).

ثانياً- عدم قيام الفرع بتقدير اجر المثل للعقارات المستغلة للأغراض غير زراعية اضافة الى عدم استيفاء المبالغ المستحقة بذمة البعض من المستأجرين التي تعود لفترات سابقة خلافاً للمادة (٢) من قانون استيفاء اجر المثل عن الاراضي الاميرية المتصرف فيها لأغراض غير زراعية رقم (١١٤) لسنة /١٩٦٣ (المعدل) التي نصت على (تقوم لجان التقدير بالكشف على الارض ويتم تقدير اجر المثل الواجب استيفاؤه عنها).

ثالثاً- عدم استيفاء بدلات ايجار الوحدات السكنية (دار سكنية) المشغولة من قبل منتسبي الدولة والقطاع العام والتي آلت الى فرع عقارات الدولة في صلاح الدين بعد سنة /٢٠٠٣ خلافاً للمادة (١) من قانون تحديد بدلات ايجار الوحدات السكنية لدوائر الدولة والقطاع العام رقم (٦٢) لسنة/ ٢٠٠٧ التي نصت على (تستقطع نسبة محددة من راتب الموظف دون المخصصات الذي يشغل وحدة سكنية عائدة لإحدى دوائر الدولة والقطاع العام كبدل ايجار عن تلك الوحدات) وبين الفرع بكتابه المرقم (٦٢١٧) في ٢٠٢٤/١٢/١١ [تم مفاتحة القسم القانوني في دائرة عقارات الدولة بخصوص استيفاء بدل الايجار من الموظفين والمواطنين شاغلي الدور والوحدات السكنية التي آلت لوزارة المالية بعد سنة /٢٠٠٣ من تاريخ الاشغال ولغاية تاريخه هل يتم وفق النسب المحددة في قانون تحديد بدلات ايجار الوحدات السكنية لدوائر الدولة والقطاع العام رقم (٦٢) لسنة/ ٢٠٠٧ ام استناداً الى احكام المادة (١) من قانون اجر المثل عن الاراضي الاميرية المتصرف بها لأغراض غير زراعية رقم (١١٤) لسنة/ ١٩٦٣ (المعدل) التي نصت على (يستوفى اجر المثل بشكل مضاعف المتصرف بها بدون عقد او اذن خطي مهما كان نوع التصرف)]ولم ترد اجابة للفرع لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي.

التقرير المرقم (٦٥٥٠) في ٢٠٢٥/٣/٥ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على أنشطة وحسابات فرع عقارات الدولة في محافظة ميسان للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٣، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (١- ج، و): -

نشاط الفرع:

اولاً-لم يتم تجديد العقود النافذة الصلاحية مع أصحاب معامل الطابوق البالغ عددها (٤١) معمل و(٢) مكتب غاز في عموم محافظة ميسان على الرغم من انتهاء مدة صلاحية تلك العقود ولفترات طويلة واستمرار أصحاب تلك المعامل بممارسة نشاطاتهم لغاية تاريخ إعداد هذا التقرير خلافاً للمادة (١٣-أولاً) من قانون الاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط رقم (٢٠) لسنة /١٩٩٨ التي نصت على {تقوم المديرية العامة بإنذار المخالف بأحكام هذا القانون باتخاذ الإجراءات المقتضية خلال مدة لا تتجاوز (٧) سبعة أيام من تاريخ تبليغه بإزالة المخالفة وعلى المخالف إن يزيل المخالفة خلال مدة لا تتجاوز (٩٠) تسعين يوماً من تاريخ بدأ المباشرة باتخاذ إجراءات إزالة المخالفة } وللمادة (١٣- رابعاً) منه والتي نصت على {أذا استمر المخالف على مخالفته بعد الحكم عليه وفق البندين (ثانيا) و (ثالثا) من هذه المادة يعاقب بغلق المشروع لحين إزالة المخالفة واثارها} وللبند الخامس الوارد في كافة العقود المبرمة وفقا لأحكام قانون الاستثمار الصناعي المذكور أعلاه بين وزير المالية أو من يخوله إضافة الى وظيفته وبين الطرف الثاني(المستفيد) والذي نص على(يتعهد الطرف الثاني بتقديم طلب تجديد عقد ايجار قبل (٦٠) يوما من تاريخ انتهاء هذا العقد).

ثانياً- لم يقم الفرع بإستيفاء أجر المثل لجزء من القطعتين المرقمتين (١ /مق٢١ الدويريج الجنوبي و ٢/١ مق٣ الشبيبة والمطشرات) والبالغ مساحتهما (٥٨٣٠) دونم المشغولتين من قبل شركة نفط ميسان للفترة من (٢٠١٢/٨/١٦ ولغاية ٢٠٢١/٨/٣٠) وبمبلغ إجمالي عن تلك الفترة قدره (٦٥٨٩١١٥٠٠٠) دينار (ستة مليارات وخمسمائة وتسعة وثمانون مليون ومائة وخمسة عشر ألف دينار) على الرغم من قيام وزارة المالية بالمصادقة على صحة المبلغ المترتب بذمة الشركة وتم مخاطبة الفرع من قبل دائرة عقارات الدولة بكتابهم المرقم (١٧٣٠١) في ٢٠٢٤/٦/٢ الذي أكد فيه اعلامهم أخر الإجراءات القانونية المتخذة بصدد إستيفاء ذلك المبلغ مع العرض إن ذلك الجزء من القطعتين المذكورتين واقعة ضمن حقول (البزركان) والخاضعة لجولات التراخيص والتي تم إشغالها من قبل شركة نفط ميسان منذ تاريخ ٢٠١٢/٨/١٦ خلافاً للمادة (٣)من قانون تحصيل الديون الحكومية رقم (٥٦) لسنة/ ١٩٧٧ (المعدل) والتي نصت على (أذا تأخر المدين عن دفع أي مبلغ بالموعد المعين فعلى الموظف المخول بتطبيق هذا القانون أن ينذره بوجوب التسديد خلال عشرة أيام من اليوم التالي لتبليغه بالإنذار).

التقرير المرقم (١٢٩٨٧) في ٢٠٢٥/٥/١٩ الخاص بتدقيق أنشطة دائرة عقارات الدولة /فرع بابل للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول /٢٠٢٤، ومن أهم الملاحظات والتي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (١- أ،ب):-

اولاً- لم يتم تجديد عقود شاغلي معامل الطابوق والاسفلت و لم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة بحقهم على الرغم من مرور (٨-١٢) سنة على انتهاء عقودهم خلافا للمادة (٩/اولا) من قانون الاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط رقم (٢٠) لسنة/١٩٩٨ والتي تقضي (تقوم دوائر الدولة ذات العلاقة بتخصيص ما يحتاج اليه المشروع الصناعي من الاراضي المملوكة للدولة ضمن التصاميم الاساسية للمدن وامدادها بالخدمات اللازمة وتأجيرها لمالكه ببدل يساوي اجر المثل ويبقى عقد الايجار نافذاً مدة نفاذ اجازة التأسيس استثناء من احكام قانون بيع وايجار اموال الدولة المرقم (٣٢) لسنة /١٩٨٦).

ثانياً– بلغ عدد الدور العائدة للدائرة (١٦) دار والمشغولة تجاوزاً والتي يستوفى عنها اجر المثل وقد بلغ اجمالي الديون المترتبة بذمتهم لغاية ٢٠٢٤/١٢/٣١ مبلغ (١٣٣٩٥٤٤٠٠٠) دينار (مليار وثلاثمائة وتسعة وثلاثون مليون وخمسمائة وأربعة واربعون الف دينار) حيث لوحظ عدم قيام الفرع اتخاذ الإجراءات اللازمة بحجز الأموال المنقولة وغير المنقولة للمتجاوزين عليها على الرغم من استحقاق تلك الديون، وانما اكتفى الفرع بإجراء التبليغات الإدارية فقط خلافاً للفقرة (١–٥) من قانون تحصيل الديون الحكومية المرقم (٥٦) لسنة /١٩٧٧ (المعدل) والتي نصت على (اذ لم يدفع الدين عند انتهاء مدة الإنذار، يصدر المخول بتطبيق القانون قراراً بحجز أموال المدين المنقولة بما فيها ارصدته وودائعه لدى المصارف بما يعادل مقدار الدين، فان لم تكف يجر حجز أمواله غير المنقولة بما يعادل الدين) وتم توجيه مذكرة المرقمة (٢١) في

ط– المصرف الزراعي التعاوني:

التقرير المرقم (٢١٢١) في ٢٢/ ١ /٢٠٢٥ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على أنشطة وحسابات المصرف الزراعي التعاوني للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول /٢٠٢٣، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل {٤ – أ/ثانياً–(١)}: –

أ– القروض الممنوحة

مبادرة البنك المركزي العراقي/ الزراعية:

تم منح قروض لشراء وحدات سكنية بموجب مبادرة البنك المركزي العراقي لعام/ ٢٠٢٣ وبمجموع تمويلات بلغت (١٢٨٦٥) مليون دينار (أثنا عشر مليار وثمانمائة وخمسة وستون مليون دينار) ، ولاحظت الهيئة الرقابية المختصة عدم ارفاق صورة قيد العقار خلال مدة لا تتجاوز (٦) اشهر من تاريخ تخصيص المبلغ من قبل البنك المركزي العراقي خلافاً للفقرة (١٢) (تعليمات القروض السكنية) [قروض مبادرة البنك المركزي الـ (١) تريليون] من تعليمات وضوابط قروض المصرف الزراعي لعام/٢٠٢٣ المعممة على فروع المصرف بموجب كتاب قسم التخطيط والعمليات المصرفية/ الدراسات المرقم بالعدد (٢٠٢٣/٣/٨) في ٢٠٢٣/٢/١٩ التي نصت على [تقديم صورة قيد للعقار خلال مدة لا تتجاوز (٦اشهر) من تاريخ تخصيص المبلغ من قبل البنك المركزي العراقي، وبخلافه يسترد كامل المبلغ المصروف مع الفوائد من المقترض واتخاذ الاجراءات القانونية على الضمانة القانونية المقدمة والموثقة لمبلغ القرض وايقاف راتب المقترض والكفيل وبفائدة (١٠٪ تناقصية) ابتداءاً من القسط السابع وفي حالة تقديمه لصورة القيد بعد انقضاء المدة يتم اعادة الفائدة الى النسبة المثبتة بقرار المنح اعتباراً من تاريخ تقديمة و رهنه من الدرجة الاولى لصالح المصرف مع ايقاف الاجراءات القانونية المتخذة على الضمانة المقدمة.

التقرير المرقم (٢٢١٨٤) في ٢٠٢٥/٨/٢ الخاص بنتائج الزيارة التفتيشية للمصرف الزراعي التعاوني فرع ميسان/٧٣٦ لسنة/٢٠٢٣، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١)، (٥–أ)، (٧): –

أولاً– لم يتخذ الفرع الإجراءات القانونية بحق الأموال المختلسة من قبل موظفي الفرع والمثبتة في حساب مدينو ديون متأخرة التسديد والبالغ رصيدها (٢٠٥٥٥٨٤١٦٩٤٥)دينار(مائتان وخمسة مليار وخمسمائة وثمانية وخمسون مليون وأربعمائة وستة عشر ألف وتسعمائة وخمسة وأربعون دينار) استنادا إلى الأمر الوزاري المرقم(٢٢٠٧) الصادر من وزارة المالية /الدائرة الإدارية /الموارد البشرية بالعدد(٢٧٩١٠)في٢٠١٩/٦/٣والذي تم الإشارة له بموجب كتاب المصرف الزراعي التعاوني المقر العام/القسم المالي/شعبة البيانات المالية العدد(١٧١٥) في٢٠٢١/١/٣١.

ثانياً- بلغ رصيد حساب مدينو ديون متأخرة التسديد التجارية والتنموية والميسرة من قبل الفرع (٣٧٢٧٠٠٠٤٣٥٦) دينار (سبعة وثلاثون مليار ومائتان وسبعون مليون وأربعة الاف وثلاثمائة وستة وخمسون دينار) لغاية تاريخ الزيارة لا زالت موقوفة منذ سنوات سابقة لم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها خلافاً للمادة (٢) من قانون تحصيل الديون الحكومية رقم (٥٦) لسنة /١٩٧٧ (المعدل) التي نصت على (اذا تأخر المدين عن دفع أي مبلغ من المبالغ المذكورة في المادة /١ في الموعد المعين فعلى الموظف المخول بتطبيق القانون ان ينذره بوجوب تسديد الدين خلال عشرة أيام اعتباراً من اليوم التالي لتبليغه بالإنذار).

ثالثاً- لم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة من قبل الفرع بشأن عدم تسديد السلف الممنوحة لموظفي الفرع والمتمثلة بحجز راتب الكفيل واحتساب فوائد تأخيريه لغرض تحصيل الديون متأخرة التسديد بحجة عدم وجود اوليات تخص مبلغ التسديد لغرض حجز رواتب الكفلاء في الفرع البالغ رصيدها الاجمالي (٢٦١٧٦٥٣٠٩)دينار(مائتان وواحد وستين مليون وسبعمائة وخمسة وستون ألف وثلاثمائة وتسعة دينار) كما في ٢٠٢٣/٦/٤ يعود البعض منها لأكثر من (٤) سنوات.

٦- وزارة التجـارة

أ- الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية

التقريـر المـرقم (١٩٨) في ٢٠٢٥/١/٥ الخـاص بالـزيارة تفتيشـية للشـركة العامـة لتجـارة المـواد الغذائيـة/فرع ميسـان، ومـن اهـم الملاحظـات الـتي تضـمنها والـتي اوصـى الـديوان التحقيـق فيهـا والـتي وردت فيـه بالتسلسـلات (١/ج)، (١/د)، (٥/ب): -

أولاً- الجدول أدناه يبين المبالغ المستقطعة من الوكلاء بمبلغ (٥٠٠٠) دينار (خمسة آلاف دينار) من كل وكيل:

المبلغ/دينار	رقم وصل القبض المستقطع من المركز العام (بغداد) وتاريخه	الشهر	عدد الوكلاء
٢٩٥٠٠٠٠	(١٠٧٣) في ٢٠٢٢/٢/١٥	شباط/٢٠٢٢	٥٩٠
١٨٠٠٠٠٠	(١١٠٩) في ٢٠٢٢/٣/١	آذار/٢٠٢٢	٣٦٠
٢٩٩٠٠٠٠	(١١٤٣) في ٢٠٢٢/٣/١٦	آذار/٢٠٢٢	٥٩٨
١٧٣٠٠٠٠	(١١٨٠) في ٢٠٢٢/٤/١	نيسان/٢٠٢٢	٣٤٦
٤٧٢٠٠٠٠	(١٢٠٧) في ٢٠٢٢/٤/٢٥	نيسان/٢٠٢٢	٩٤٤
٤٧٢٠٠٠٠	(١٢٦٠٣٤) في ٢٠٢٢/٥/١١	مايس/٢٠٢٢	٩٤٤
٤٠٣٠٠٠٠	(١٢٦٠) في ٢٠٢٢/٥/٢٩	مايس/٢٠٢٢	٨٠٦
٦٦٥٠٠٠	(١٢٨٩) في ٢٠٢٢/٦/٩	حزيران/٢٠٢٢	١٣٧
١٦٢٠٠٠٠	(١٣٣٠) في ٢٠٢٢/٧/٥	تموز/٢٠٢٢	٣٢٤

ومن الجدول أعلاه تبين الآتي:

(١) قيام الفرع باستقطاع مبلغ (٥٠٠٠) دينار (خمسة آلاف دينار) شهرياً تحت عنوان (كشف المتغيرات الشهري) عن كل وكيل تنفيذاً لكتاب الشركة/القسم المالي المرقم (٢١١٤) في ٢٠٢٣/٢/٨ دون وجود سند قانوني يجيز ذلك.

(٢) وجود تفاوت في مبالغ (كشف المتغيرات الشهرية) المستقطعة شهرياً من الوكلاء من شهر لآخر بالزيادة والنقصان وإرسالها نقداً إلى مقر الشركة دون وجود آلية واضحة يتم بموجبها تحديد عدد الوكلاء والمبالغ المستقطعة من كل وكيل مما يؤشر على عدم الرقابة والسيطرة على الأموال المرسلة إلى مقر الشركة وكما في الأمثلة أعلاه.

(٣) لم يتم إرسال مبالغ المتغيرات الشهرية بصك أو إيداعها في الحساب الجاري للفرع لدى مصرف (الرافدين/فرع العمارة/٩) المرقم (٥٠٢٧١) ويتم إرسالها نقداً عن طرق معتمد الفرع مما قد يعرضها لمخاطرة الطريق.

(٤) يتم قبض مبالغ نقدية تخص كشف المتغيرات الشهرية في ايام العطل الرسمية دون قبضها في تواريخ اثناء الدوام الرسمي وعدم وجود موافقات بذلك.

ثانياً- قام الفرع بفتح منفذ تسويقي في أحد مخازن الفرع لبيع المواد الغذائية لدعم شريحة المواطنين وقد لوحظ الآتي:

(١) تم فتح المنفذ التسويقي في المخزن المبرد للفرع والمخصص أصلاً لخزن المواد التي تحتاج للتبريد وقد تم إلغائه دون وجود دراسة بذلك ودون استحصال الموافقات اللازمة لتغييره من مخزن مبرد إلى منفذ تسويقي.

(٢) وجود شركات من القطاع الخاص متواجدة في موقع المنفذ التسويقي تمارس عملها التجاري لبيع المواد الغذائية والمنزلية دون وجود عقد قانوني لتأجيرها المكان من المنفذ التسويقي.

(٣) لم يتم استحصال الموافقات اللازمة من الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية بتواجد تلك الشركات مقابل أجر.

(٤) لا توجد وكالات خاصة تخول العاملين في الشركات أعلاه بالعمل في المنفذ التسويقي.

ثالثاً- ملاحظات اخرى:

(١) قيام الفرع بإسناد بعض الوظائف للموظفين والتي لا علاقة لها بتحصيلهم الدراسي والعنوان الوظيفي خلافاً لدليل التوصيف الوظيفي المعمم من قبل وزارة المالية بكتابها المرقم (٣٠٨٧٨) في ٢٠١٠/٢/٢٣ خلافاً لأحكام المادة (٤) من تعليمات الملاك رقم (٢٣) لسنة/١٩٧٩ والتي تنص (لا يجوز أشغال الوظائف الشاغرة التي تتطلب مؤهلات علمية أو شهادات دراسية بمن لا علاقة لاختصاصه أو لدراسته بالوظيفة المذكورة).

(٢) تم إضافة الشهادات الدراسية للموظفين الحاصلين عليها أثناء الوظيفة دون إرسالها إلى ديوان الرقابة المالية لغرض تدقيقها والمصادقة عليها خلافاً لأحكام المادتين (٣٦/ب، ٦٣) من قانوني الموازنة العامة الاتحادي للسنتين (٢٠١٨، ٢٠١٩) على التوالي والمتضمنتين (يسرع العنوان الوظيفي للموظف الحاصل على شهادة أعلى أو مماثلة أو مغايرة أثناء الخدمة والتي تتلاءم مع طبيعة عمله وبموافقة دائرته على أن يدقق ذلك من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي).

(٣) تم إضافة الشهادات الدراسية للموظفين وهي مغايرة لا تتناسب مع نشاط الفرع خلافاً لأحكام المادة (٦٣) من قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (١) لسنة ٢٠١٩ المتضمنة (يسرع العنوان الوظيفي للموظف الحاصل على شهادة أعلى أو مماثلة أو مغايرة أثناء الخدمة والتي تتلاءم مع طبيعة عمله وبموافقة دائرته).

التقرير المرقم (٣١٦٢٠) في ٢٠٢٥/١٢/٢ الخاص بمبالغ المكافآت المصروفة لموظفي الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية للأعوام (٢٠٢١– لغاية ٢٠٢٥/٦/٣٠) والمثبت على حساب التأمينات المستلمة والبالغة (٢٣٣٤٨٥٩٠) الف دينار (ثلاثة وعشرون مليار وثلاثمائة وثمانية واربعون مليون وخمسمائة وتسعون الف دينار) عن عقد المشاركة رقم (٧) وملاحقه في ٢٠٢٠/١/٣٠ لتجهيز المواد الغذائية والاكلات الجاهزة الى وزارة الدفاع المبرم بين الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية وشركة الاويس للتجارة والمقاولات العامة والتجهيزات الغذائية المحدودة ، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١)، (٢):-

اولاً–قامت الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية بصرف مبلغ (١٢٠٦٥٩١٦) الف دينار (اثنا عشر مليار وخمسة وستون مليون وتسعمائة وستة عشر الف دينار) كمكافأة لموظفي الشركة عن المبالغ المتحققة عن العقد المشار اليه اعلاه استناداً الى كتاب القسم المالي /شعبة الميزانية والتخطيط المالي المرقم (٥٥١) في ٢٠٢٥/٣/٢٧ و اجابتهم المرقمة (٢٠٤٨) في ٢٠٢٥/١١/٩ على مذكرات الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (ش/٥٥) و (ش/٢٥٧)في ٢٠٢٥/٣/٦ و٢٠٢٥/١١/٥ على التوالي والتي تبلغ نسبة الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية (١,٨٪) وحسب الفقرة (٣) من الملحق رقم (١) في ٢٠٢٠/٤/١٥ من قيمة الايراد الكلي للعقد اذ لوحظ عدم قيام الشركة انفاً بتثبيت المبالغ المتحققة عن العقد والبالغ مقدارها (٢٣٣٤٨٥٩٠) الف دينار (ثلاثة وعشرون مليار وثلاثمائة وثمانية واربعون مليون وخمسمائة وتسعون الف دينار) كإيرادات على حساب (٤) الايرادات خلافاً للفقرة (٣ – ب – خامساً) من الفروض والمبادئ المحاسبية من النظام المحاسبي الموحد والمتضمنة (الفروض المحاسبية مبدأ الاعتراف بالإيراد الاكتساب ويعني اكتمال عملية تولد الايراد او الاقتراب من الاكتمال) إذ تم تثبيتها على حساب التأمينات المستلمة/ حساب مكافأة عقد الدفاع برقم الدليل (٢٦٦١) دون وجود سند قانوني يجيز بصرف تلك المكافئات لموظفي الشركة كونها ليست من حوافز الانتاج ولم تبين الشركة للهيئة الرقابية المختصة السند القانوني بصرف تلك المكافآت على الرغم من طلبها بموجب مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (ش/٥٥) في ٢٠٢٥/٣/٦.

ثانياً– قامت الشركة بإصدار عدد من الضوابط الخاصة لتنظيم عملية صرف المكافئات خلال السنوات المشار إليها أعلاه ومنها قرار رقم (٧) في ٢٠٢١/٨/١٥ وقرار رقم (٨) في ٢٠٢٤/٤/١٨ وقرار رقم (٢٣) في ٢٠٢٤/١١/٣٠ خلافاً للمادة (٥–أ) من تعليمات تنفيذ قانون الموازنة الاتحادية لسنة /٢٠٢١ الخاصة بالمكافئات التي تضمنت { يخول الوزير المختص او رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة صلاحية منح مكافآت نقدية أو عينية للعاملين بجهود استثنائية وغير العاملين لقاء خدمة مؤداه الى الوزارة أو الجهة غير المرتبطة بوزارة وضمن التخصيصات المقررة بالموازنة المختصة بما لا يتجاوز (٥٠٠) الف دينار(خمسمائة الف دينار) لكل حالة في الشهر الواحد وله ان يخول صلاحيته كلاً أو جزءاً إلى رؤساء الدوائر التابعة له على أن لا يتكرر صرف المكافأة لذات الشخص عن نفس الاعمال التي يقوم بها ... وعلى أن لا يزيد مجموع المكافأة النقدية او العينية الممنوحة للموظفين على (١٠٠٠٠٠٠) دينار (مليون دينار) للشخص الواحد سنوياً ولنفس العمل وما زاد على ذلك يتم استحصال موافقة وزير المالية الاتحادي} .

ب- دائرة التخطيط والمتابعة

التقرير المرقم (١٣٠٦٥) في ٢٠٢٥/٥/٢٠ الخاص زيارة تفتيشية الى فرع تموين محافظة كربلاء المقدسة للفترة من (٣/٩ /٢٠٢٥ ولغاية ٢٠٢٥/٤/١٧)، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٢/ج)، (٢/د): -

أولاً- لم تقم وحدة التدقيق بتدقيق سجل الصندوق ومتابعة ترحيل وصولات القبض إليه خلافاً للنظام المحاسبي الحكومي اللامركزي لسنة/٢٠١٣ الصادر من وزارة المالية الفصل الثالث (٧-ب) التي نصت على (تحدد مهام التدقيق في التثبت من صحة المعاملات المالية المقدمة (صرف- قبض- قيد) والمصادقة عليها)، وقد أوصى الديوان بتدقيق وصولات القبض وسجل يومية الصندوق من قبل وحدة التدقيق في الفرع.

ثانياً- التأخر في إيداع المبالغ المقبوضة في الحساب الجاري لدى المصرف أولاً بأول خلافاً لدليل الرقابة الداخلية المعمم بموجب كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (٩٨٢٦) في ٢٠٢٤/٢/٢٦ المادة (١-١-٦) الفقرة (د) من القسم الثاني / ضوابط الرقابة الداخلية /ضوابط الرقابة الخاصة بالنقدية التي نصت (ايداع النقد في الصندوق أولاً بأول في الحساب الجاري لدى المصرف للمبالغ التي تزيد عن (١) مليون) دينار والمبالغ التي تقل عن ذلك يتم ايداعها خلال مدة لا تتجاوز (٣) ايام عمل فعلي وبالتنسيق مع المصرف المختص). وقد أوصى الديوان بعدم تأخر ايداع المبالغ المستلمة وايداعها أولاً بأول.

٣- صندوق دعم التصدير

التقرير المرقم (٤٩٨٥) في ٢٠٢٥/٢/١٩ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على حوافز صندوق دعم التصدير للفترة من ٢٠٢١/١/١-٢٠٢٤/١٢/٣١، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١/أ)، (٦): -

أولاً- عدم وجود سند قانوني لصرف تلك الحوافز اذ ان الفقرة (٥) من قرار مجلس الوزراء المشار اليه آنفاً نصت على (صرف الحوافز حسب القانون وتوفر شروط صرفها عند تجاوز الأداء الحد الاعتيادي الذي تقرره الشركة والوزارة) في حين ان نشاط الصندوق نشاط خدمي غير انتاجي وغير هادف الى الربح وان الفقرة أعلاه تختص بالشركات العامة، وعليه فأن صرف تلك الحوافز آنفاً من الصندوق ليس له سند قانوني وغير مشمول بهذه الفقرة من القرار اعلاه.

ثانياً- وجود مبالغة في تحديد مبلغ النقطة الخاصة بمنح الحوافز الامر الذي ترتب عليه زيادة بالحوافز المصروفة التي وصلت الى ما يعادل الراتب الكلي المصروف أو ضعفه دون اقران ذلك بزيادة ملحوظة في نشاط الصندوق والمتمثل بدعم الشركات المصدرة والتي بلغت نسبتها للسنوات (٢٠٢١،٢٠٢٢،٢٠٢٣) بنسبة (٣٪، ٠,٢٪،٣٧٪) على التوالي والمشار اليها في تقرير الهيئة الرقابية المختصة المرقم بالعدد (٣٤٠٢٥/٥/٢/٤) في ٢٠٢٤/١٢/٩ والخاص بـ{ نتائج اعمال الرقابة والتدقيق على مبالغ الدعم لإجازات التصدير للسنوات (٢٠٢١-٢٠٢٣) }، خلافاً للفقرة (٥) من قرار مجلس الوزراء المرقم (٣٣٦) لسنة /٢٠١٣ والتي نصت على (صرف الحوافز حسب القانون وتوفر شروط صرفها عند تجاوز الأداء الحد الاعتيادي الذي تقرره الشركة والوزارة).

٧- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

أ- دائرة العمل والتدريب المهني: -

كتاب دائرة تدقيق المنطقة السابعة المرقم (١٢٢٦٠) في ١١/ ٥ /٢٠٢٥ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على نشاطات قسم صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل وتفتيش العمل للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسل (١-ج، و، ي، م، س): -

اولاً-لم يتم إلزام الشركات الاجنبية العاملة في المحافظة بتشغيل مانسبته (٥٠٪) من العراقيين من اجمالي ملاكاتها العاملة خلافاً للفقرة (٥) من كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء ذي العدد (٢١٥٤٣) في ٢٠١٢/٦/٢٧ التي نصت على {إلزام الشركات الأجنبية والاستثمارية المتعاقدة مع الدولة بتشغيل ما نسبته (٥٠٪) من ملاكها بالعمالة العراقية بالتنسيق مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية}، وقد أوصى الديوان بإلزام جميع الشركات غير العراقية العاملة بتشغيل مانسبته (٥٠٪) من العراقيين في مشاريعها المنفذة داخل العراق.

ثانياً-لم يتم إصدار تقرير إحصائي مفصل عن الأمراض المهنية وإصابات العمل خلافاً للمادة (١٣٣/ثانياً/جـ) من قانون العمل رقم (٣٧) لسنة/٢٠١٥التي نصت (تصدر الدائرة تقريراً سنوياً يتضمن الأمراض المهنية وإصابات العمل)، وقد أوصى الديوان الالتزام بالقانون أعلاه واصدار تقريراً احصائياً عن الامراض المهنية واصابات العمل سنوياً.

ثالثاً- وجود (٢٠٠) عامل أجنبي يعملون في مشاريع مدنية ومؤسسات حكومية في مدينة الناصرية دون حصولهم على اجازات عمل رسمية خلافاً للمادة (٣١) من قانون العمل المذكور آنفاً التي نصت (يحضر على العامل الأجنبي الالتحاق بأي عمل قبل الحصول على إجازة العمل)، وقد أوصى الديوان الالتزام بالقانون أعلاه وإلزام أصحاب المشاريع بالحصول على الموافقات الاصولية وتسديد ما بذمتهم عن العمالة الاجنبية العاملة لديهم من تاريخ دخولهم العراق.

رابعاً- لم يتم التعاون مع القطاعات المعنية بتنظيم سوق العمل لتحقيق العمالة الكاملة والمحافظة عليها وتطوير الموارد البشرية خلافاً للمادة (١٩/ثانياً) من قانون العمل المذكور آنفاً التي نصت (التعاون مع القطاعات العام والخاص والمختلط والتعاوني والمعني بتنظيم سوق العمل لتحقيق العمالة الكاملة والمحافظة عليها وتطوير الموارد البشرية)، وقد أوصى الديوان الالتزام بالقانون أعلاه وتكثيف التعاون مع جميع القطاعات لتطوير سوق العمالة وتقديم المقترحات والتوصيات اللازمة بشأن ذلك.

خامساً-لم يتم اتخاذ ما يلزم للقضاء على عمالة الأطفال المنتشرة في الطرقات والتقاطعات ومرائب وقوف السيارات خلافاً للمادة (٦/ثالثاً) من قانون العمل المذكور آنفاً التي نصت (القضاء الفعلي على عمل الأطفال)، وقد أوصى الديوان الالتزام بالقانون أعلاه واتخاذ الاجراءات اللازمة بالتعاون مع الجهات المختصة لغرض القضاء على عمالة الاطفال المنتشرة في المحافظة.

ب–هيئة رعاية ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة في محافظة الانبار: –

كتاب دائرة تدقيق المنطقة الخامسة المرقم (١١٩٢٩) في ٧/ ٥ /٢٠٢٥ الخاص بالزيارة التفتيشية الى قسم حقوق ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة/الانبار للفترة من (٢٠٢٤/١٠/٢٩ولغاية ٢٠٢٤/١٢/٢٩)، ومن اهم الملاحظات التي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (١–أ، ط)، (٢–ج): –

أولاً– تم ترويج (٥٤) معاملة مزورة خلال سنة /٢٠١٩ تم اكتشافها من قبل موظف (مخول النظام) إذ تم الاكتفاء باستبعادهم فقط دون اتخاذ الاجراءات القانونية بحق المتسببين في الاضرار بالمال العام واسترداد المبالغ المصروفة لهم

ثانياً– من خلال إجراء التدقيق المتقاطع ومطابقة التقارير الطبية مع قاعدة البيانات الخاصة بدائرة صحة الانبار/ شعبة اللجان الطبية تبين الاتي: –

(١) وجود اختلاف في أسماء المعاقين بين التقارير الطبية الموجودة في الأضابير الخاصة بالمستفيدين وبين الكشف الوارد من دائرة صحة الانبار/ شعبة اللجان الطبية، مما يدل على عدم صحتها.

(٢) وجود اختلاف في نسب العجز للمعاقين بين التقارير الطبية الموجودة في الأضابير الخاصة بالمستفيدين وبين الكشف الوارد من دائرة صحة الانبار/ شعبة اللجان الطبية، مما يدل على عدم صحتها.

ثالثاً– قيام القسم بإصدار الأمر الإداري المرقم (١٠٥١٨) في ٢٠٢٤/٩/٢٥ المتضمن تشغيل (أحد المواطنين) بصفة (متطوع) بدون اجر وتكليفه للعمل في شعبة الأضابير، خلافاً لكتاب مكتب رئيس مجلس الوزراء ذي العدد (٢٢١٢٠٧٧/٣٠٦٣) في ٢٠٢٢/١١/١٣ المتضمن (وجه السيد رئيس مجلس الوزراء بوجوب الالتزام بالقوانين والضوابط المرعية بصدد عدم التعاقد مع المتقدمين للعمل بأجر أو بدون اجر أو تشغيل يومي أو عمل تطوعي بدون استحصال موافقة مجلس الوزراء وستتحمل الجهة المخالفة كافة التبعات القانونية).

ج– هيئة رعاية ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة في محافظة كربلاء المقدسة: –

كتاب دائرة تدقيق المنطقة الثالثة المرقم (٩٤٤٥) في ١٠/ ٤ /٢٠٢٥ الخاص بأعمال الرقابة والتدقيق على انشطة وحسابات قسم ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة في كربلاء المقدسة للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٣، ومن اهم الملاحظات التي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل الاتي (٤–أ): –

عدم ارفاق الاوليات المعززة للصرف لبعض مستندات الصرف عن الاعمال المنفذة بواسطة لجان الصيانة خلال سنة/٢٠٢٣ إذ تم الصرف على اساس جدول الذرعة النهائية دون ارفاق وصولات الشراء وسندات الادخال والاخراج المخزني عند تنفيذ بناية الاستعلامات والسياج الخارجي لهيئة رعاية ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة إذ تم تبويب الصرف على باب (صيانة المباني) على الرغم من ان العمل هو انشاء بناية وليس صيانة خلافاً للفقرة (١/أ/ثانياً) من الفصل الرابع من النظام المحاسبي اللامركزي الصادر عن وزارة المالية لسنة/٢٠١٣ التي نصت (يتكون كل مستند من نسختين/النسخة الاولى والتي يعتمد عليها في الصرف والتسجيل في السجلات وترفق طيها كافة المستندات المعززة للصرف ...) .

د- هيئة رعاية ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة في محافظة صلاح الدين: -

كتاب دائرة تدقيق المنطقة الخامسة المرقم (٢٣٥٩٣) في ٢٠٢٥/٩/١١الخاص بالزيارة التفتيشية على قسم ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة /صلاح الدين للفترة من ٢٠٢٥/٧/١٣ ولغاية ٢٠٢٥/٨/٦، ومن اهم الملاحظات التي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (١-ب):-

من خلال تدقيق الهيئة الرقابية المختصة لعينة من المعاملات التي تم اصدار بطاقات ماستر كارد للمعين المتفرغ والمعاملات الجاهزة للإصدار لسنة/٢٠٢٤ والمعاملات المدورة من سنة/٢٠٢٣ الموضحة في الجدول ادناه: -

عدد المعاملات الجاهزة للإصدار لسنة/٢٠٢٤	عدد المعاملات التي تم اصدار بطاقات ماستر كارد للمعين المتفرغ لسنة/٢٠٢٤	عدد المعاملات الجاهزة للإصدار والمدورة من سنة/٢٠٢٣
٧٧٤٥	٢٧٧٥	٣٢٥

ولدى الهيئة الرقابية المختصة بشأنها الاتي: -

اولاً-لم يتم شمول المعاملات الجاهزة للإصدار البالغة (٣٢٥) معاملة والمدورة من السنة السابقة/٢٠٢٣ بإصدار بطاقات ماستر كارد واكمال معاملاتهم بصفة نهائية خلافا للفقرة (و) من المادة (٢-١-٢) ادارة المخاطر من دليل الرقابة الداخلية لسنة/٢٠٢٤ والتي نصت على (تحديد مدة زمنية معينة لإنجاز معاملات المراجعين وبعكسه يتعرض الموظف الى عقوبة ادارية).

ثانياً-عدم مراعاة الاولوية في انجاز المعاملات المكتملة حسب تاريخ وارد القرار الطبي حيث لاحظت الهيئة الرقابية المختصة وجود معاملات وردت من الاشهر كانون الثاني وشباط لسنة/٢٠٢٤ لم يتم اصدار بطاقاتها رغم استيفائها لشروط الإصدار بينما وردت بطاقات بعدها تم اصدار ماستر كارد لها خلافا لقرار مجلس الوزراء المرقم (٨٦٣٧) في ٢٠٠٩/٣/٢٥ الذي ينص (الالتزام الدقيق بمراعاة الاصول في ضبط تسلسل معاملات المواطنين على وفق نظام واضح ومراقبة شديدة واخذ اقصى الاجراءات بشأن المخالفين باعتبارها من اوجه الفساد والاخلال الوظيفي) .

ثالثاً-عدم تفعيل وحدة الدعم النفسي في القسم للتثقيف النفسي لذوي الاعاقة وتنمية المهارات الاجتماعية ودعم الانشطة الرياضية والبدنية وتقديم الدعم المعنوي والمعلوماتي لذوي الاعاقة ويتم تنفيذ هذه من خلال الدورات والندوات ووسائل التوعية وطباعة البوسترات خلافا لكتاب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية -هيئة حقوق ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة المرقم (١٧٨٠١) في ٢٠٢٣/١٢/١٣ والذي أكد على (تفعيل وحدة الدعم النفسي خلال سنة/٢٠٢٤).

هـ- دائرة الحماية الاجتماعية /قسم الحماية الاجتماعية/ بلد والدجيل: -

كتاب دائرة تدقيق المنطقة الخامسة المرقم (٢٥٤٦٥) في ٢٠٢٥/١٠/١ الخاص بالزيارة التفتيشية لدائرة الحماية الاجتماعية للمرأة/قسم بلد والدجيل للفترة من ٢٠٢٥/٧/١٣ ولغاية ٢٠٢٥/٨/٢٨، ومن اهم الملاحظات التي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٢-ج): -

قيام القسم باحتساب فترة التجاوز على مبالغ الحماية الاجتماعية بعد ٢٠٢٣/٩/١ من قبل ذوي الشهداء كفترة اعفاء من تسديد تلك المبالغ خلافاً للفقرة (٤) من كتاب هيئة الحماية الاجتماعية – قسم الشؤون المالية المرقم (٦٥٩٨) في ٢٠٢٣/٩/١٨ والموجه الى دوائر واقسام هيئة الحماية الاجتماعية التي نصت على {اطفاء مبالغ المتجاوزين من ذوي الشهداء تشمل المتجاوزين من بعد قرار مجلس الوزراء المرقم (١١٢) لسنة/٢٠١٩ من تاريخ ٢٠١٩/٤/٤ ولغاية ٢٠٢٣/٩/١}.

و– دائرة الحماية الاجتماعية/قسم الحماية الاجتماعية/بابل: –

كتاب دائرة تدقيق المنطقة الثالثة المرقم (٢٤٧٩٠) في ٢٠٢٥/٩/٢٤ الخاص بنتائج الزيارة التفتيشية الى قسم الحماية الاجتماعية للمرأة/بابل للفترة من (٢٠٢٥/٧/٧ولغاية ٢٠٢٥/٨/١٠)، ومن اهم الملاحظات التي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (١–ج، د، و): –

أولاً–لم يقم القسم بإيقاف صرف الاعانة للمستفيدات او تبليغهن من قبل الموظف المختص على الرغم من مرور سنوات عدة على شمولهن بالإعانة النقدية ، وعدم تقديم بعض المستفيدات بياناً سنوياً عن حالتها الاجتماعية (الاسرية والمالية) الى قسم الحماية الاجتماعية للمرأة في المحافظة وفق النموذج الذي تصدره الهيئة والتي بلغ عددها (١٠٥٤٧) مستفيدة خلافاً للمادة (١٥/أولاً) من قانون الحماية الاجتماعية رقم (١١) لسنة/٢٠١٤ والتي نصت (على المشمول بأحكام هذا القانون ان يقدم بعد مرور سنة من تاريخ استحقاقه الى اللجنة الفرعية في المحافظة او قسم الحماية الاجتماعية في المحافظة بياناً سنوياً عن حالته الاسرية وفقاً للنموذج الذي تصدره الهيئة واذا لم يقدم البيان السنوي خلال المدة المذكورة يوقف صرف الاعانة اليه احترازياً ويبلغ بذلك من الموظف المختص واذا تخلف عن المراجعة مدة تزيد عن سنة من تاريخ الايقاف بدون عذر مشروع تقطع عنه الاعانة نهائياً واعتباراً من تاريخ ايقافها وبقرار يصدره مدير القسم) .

ثانياً–التأخر في تسديد المبالغ المترتبة بذمة المستفيدات المتمثلة (تغيرات اسرية، وفاة، زواج) اذ بلغ عدد المتجاوزات الكلي (٤٨٠) مستفيدة وبمبلغ اجمالي (١٩٣٤١٩٧٥٢١) دينار (مليار وتسعمائة واربعة وثلاثون مليون ومائة وسبعة وتسعون الف وخمسمائة وواحد وعشرين دينار) تم تسديد مبلغ (٤١١٤٨٨٢٧٧) دينار (اربعمائة واحدى عشر مليون واربعمائة وثمانية وثمانون الف ومئتان وسبعة وسبعون دينار) لغاية٢٠٢٥/٧/٣١والمتبقي منه مبلغ (١٥٢٢٧٠٩٢٤٦) دينار (مليار وخمسمائة واثنان وعشرون مليون وسبعمائة وتسعة الف ومئتان وستة واربعون دينار) خلافاً لقانون الحماية الاجتماعية رقم (١١) لسنة/٢٠١٤ (المعدل) المادة/٢٦ والتي نصت (تسترجع مبالغ اعانة شبكة الحماية الاجتماعية المصروفة خلافاً لأحكام هذا القانون وفق قانون تحصيل الديون الحكومية رقم (٥٦) لسنة/١٩٧٧ (المعدل) .

ثالثاً– وجود (١٠٠) مستفيدة من الرعاية الاجتماعية لمختلف الفئات تستلم راتب تقاعدي، خلافاً للمادة (٦/ثالثاً) من قانون الحماية الاجتماعية رقم (١١) لسنة/٢٠١٤ والذي ينص (يشترط في الحصول على الاعانات النقدية ان لا يتقاضى المقدم راتباً من الدولة وليس لديه مورد خاص يكفيه ويستثنى من ذلك من يتقاضى اجر يومي).

ز- قسم رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة/محافظة واسط: -

كتاب دائرة تدقيق المنطقة الثامنة المرقم (٢٩٣٦٦) في ٢٠٢٥/١١/٦ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على الانشطة والحسابات لقسم رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٥/ب): -

قامت الهيئة الرقابية المختصة بالزيارة الميدانية الى (دار الوفاء لرعاية كبار السن) بتاريخ ٢٠٢٥/٥/٢٧ وتبين للهيئة وجود فرق بمقدار (٢٩٢٥) ألف دينار (مليونين وتسعمائة وخمسة وعشرين ألف دينار) بالرواتب النقدية الخاصة بالمستفيدين (محفوظة في قاصة حديدية موجودة في مقر الدار) وبين المبالغ المسجلة في سجل (الامانات) الخاص بها دون وجود اي سند قانوني يتيح لحفظ تلك الاموال لدى الدار.

٨- وزارة الهجرة والمهجرين

أ- دائرة شؤون الفروع / قسم المحافظات الوسطى/ فرع محافظة بابل

التقرير المرقم (١٢٣١٤) في ٢٠٢٥/٥/١١ الخاص بتدقيق أنشطة فرع الهجرة والمهجرين في كربلاء المقدسة لسنة ٢٠٢٣، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسل (٤) وكما مبين أدناه: -

قام الفرع بإبرام عقد الايجار المرقم (٢٧١٣) في ٢٠٢٣/١١/٣ (للفترة من ٢٠٢٣/٦/٤ لغاية ٢٠٢٤/٦/٤) ولدى الهيئة الرقابية المختصة بخصوص ذلك ما يأتي: -

اولاً-استئجار العقار المرقم (٥٩/٤٠) ٢٤/عباسية وبمبلغ (٣٠٠٠٠٠٠٠) دينار (ثلاثين مليون دينار) سنوياً على الرغم من امتلاكه قطعة الارض المرقمة (٦١/٥٤٥٣٦/٣) جزيرة، وقد أوصى الديوان ببذل الجهود لبناء بناية للفرع.

ثانياً- عدم وجود ما يؤيد قيام الطرف الثاني مالك العقار المرقم (٥٩/٤٠) ٢٤/عباسية) بتقديم شهادة التحاسب الضريبي الصادرة من الهيئة العامة للضرائب خلافاً للبند (٦) من العقد المبرم المرقم (٢٧١٣) في ٢٠٢٣/١١/٣ والتي تضمنت (يلتزم الطرف الثاني بتقديم شهادة التحاسب الضريبي الصادرة من الهيئة العامة للضرائب وتسلم الى فرع الهيئة العامة للضرائب الذي فيها العقار المستأجر)، وقد أوصى الديوان بالاحتفاظ بشهادة التحاسب الضريبي مع ملف ايجار العقار.

ثالثاً- عدم وجود ما يؤيد قيام الطرف الثاني مالك العقار بدفع كافة مصاريف أجور الماء والكهرباء لسنة/٢٠٢٣ خلافاً للبند (٧) من العقد المبرم المشار اليه أعلاه والتي تضمنت (يتحمل الطرف الثاني كافة مصاريف أجور الماء والكهرباء)، وقد أوصى الديوان الاحتفاظ بقوائم دفع أجور الماء والكهرباء.

ب- دائرة شؤون الفروع / قسم المحافظات الوسطى/ فرع محافظة واسط

التقرير المرقم (٢٠٦٣٧) في ٢٠٢٥/٨/١١ الخاص بنتائج الزيارة التفتيشية لدائرة شؤون الفروع/ قسم المحافظات الوسطى/فرع محافظة واسط للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسل (١-ب) و(١-ج): -

اولاً- عدم توفير احتياجات فرع واسط من المساعدات الإغاثية لسنة/٢٠٢٤ من قبل الوزارة والمتمثلة بالمساعدات (غذائية، صحية، ملابس) على الرغم من تحديد كمياتها بموجب كتاب فرع واسط المرقم (٤٣) في ٢٠٢٤/١/٨، كما مبين في الجدول ادناه:

نوع المساعدات	العدد/عائلة
غذائية	١٣٥٠
صحية	١٥٧٥
ملابس	٦٧٥
أغطية ومفروشات	٢٢٥٠

وقد أوصى الديوان بالمتابعة المستمرة في توفير المساعدات للفرع وحث العوائل على العودة الى محافظاتهم.

ثانياً- بلغ عدد العوائل العائدة الى محافظاتهم من المواطنين المهجرين والمهاجرين (٦٠) عائلة عائدة خلال سنة/٢٠٢٤ المسجلين لدى الفرع ومصادق عليهم من قبل الوزارة ولم يتم تقديم المساعدات المالية لهم (منح العودة) والتوصية بقطعة ارض لهم خلافاً لتعليمات مبادئ تقديم الخدمات لفئات العناية استناداً لقانون وزارة الهجرة والمهجرين رقم (٢١) لسنة/٢٠٠٩ (الجزء الثاني/ تعليمات منحة العودة/الفقرة ١) التي نصت على (تشمل العائلة العائدة من الهجرة القسرية مع رب الاسرة بمنحة العودة كاملة والتوصية بقطعة الارض ويستلمها رب الاسرة)، وقد أوصى الديوان شمول العوائل المتبقية بقطع الأراضي.

ج- دائرة شؤون الفروع / قسم المحافظات الوسطى/ فرع محافظة بابل

التقرير المرقم (٢٧٩٦٠) في ٢٠٢٥/١٠/٢٦ الخاص بنتائج الزيارة التفتيشية لفرع محافظة بابل للفترة من (٧/٢٧ ولغاية ٢٠٢٥/٨/٣١)، ومن اهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسل (١-هـ) و(٤-هـ، و): -

أولاً- ارتفاع نسبة عدد الدور واطئة الكلفة المأهولة والمباعة والمؤجرة والفارغة في مجمعي (الوردية - المدحتية) التابعة لفرع الهجرة والمهجرين/بابل حيث بلغت في مجمع المدحتية (٣٢٪) وفي مجمع الوردية (٩٪) من قبل المستأجرين لتلك الدور خلافاً للفقرة (٤-ت) من العقود المبرمة بين الوزارة والمستأجرين التي نصت على [يلتزم الطرف الثاني (المستأجر) بعدم بيع الوحدة السكنية (الدار) أو تأجيرها أو رهنها أو تنازله عن حقه في السكن الى شخص اخر] ولم يقم الفرع بفسخ تلك العقود استناداً للفقرة (٥) من العقود التي نصت على [يحق للطرف الاول فسخ العقد في حالة اخلال الطرف الثاني بالفقرة (ت) من الفقرة أعلاه دون الحاجة الى انذار أو مراجعة المحكمة المختصة]، وكما موضح أدناه:-

موقع الدور	عدد الدور المشغولة من قبل صاحب العقد	عدد الدور المؤجرة والمباعة	عدد الدور الفارغة	المجموع
الوردية	١٨٤	١٨	٦	٢٠٨
المدحتية	٦٠	٣٢	٨	١٠٠

وقد أوصى الديوان بضرورة فسخ تلك العقود مع المستأجرين واتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها.

ثانياً ـ عدم قيام الفرع بإزالة كرفانات (سندويج بنل) عدد (٢) سريعة الاشتعال خلافاً الى كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (٣٨٧٠) في ٢٠٢٤/١/٢٢ المتضمن (ازالة المواد المعجلة للحريق السندويج بنل والالي كابوند وعدم استثناء اي مبنى من استخام تلك المواد لخطورتها)، وقد أوصى الديوان بضرورة الالتزام بكتاب الامانة العامة المشار اليه اعلاه.

ثالثاً ـ عدم نصب منظومة اطفاء رطبة يدوية (الهوزريل) فضلاً عن عدم وجود منظومة انذار مبكر عن الحريق تلقائية (متحسسات لهب+ دخان) تغطي كافة الاقسام خلافاً لأحكام المادة (٢٩) من قانون الدفاع المدني رقم (٤٤) لسنة /٢٠١٣ والتي نصت على (إلزام إدارة المنشآت والمشاريع الحيوية بإنشاء مراكز او مفارز لإطفاء الحريق مجهزة بعجلات ومعدات الاطفاء)، وقد أوصى الديوان بضرورة نصب منظومتي (اطفاء وانذار مبكر عن الحريق) تغطي كافة الاقسام.

د- دائرة شؤون الفروع / فرع الهجرة والمهجرين في محافظة الأنبار

التقرير المرقم (٢٨٨٨٥) في ٢٠٢٥/١١/٣ الخاص بنتائج الزيارة التفتيشية لفرع محافظة الانبار للفترة من(٩/٣ولغاية٢٠٢٥/٩/٣٠) ، ومن اهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسلات (١-د،هـ) و(٢-أ، د):-

أولاً-عدم فتح مكاتب للفرع في مراكز الاقضية البعيدة عن مركز المحافظة، وذلك لبعد المسافة بين اقضية محافظة الانبار، اذ يوجد مكتب واحد فقط في قضاء الفلوجة، خلافاً للمادة (٤-أولاً-أ) من النظام الداخلي لتشكيلات وزارة الهجرة والمهجرين رقم (١) لسنة/ ٢٠١٥ التي نصت على (تتولى دائرة شؤون الفروع فتح مكاتب للوزارة في المواقع التي تزاول الوزارة اعمالها)، وقد أوصى الديوان بالتنسيق مع الجهات المختصة لغرض فتح المكاتب المشار اليها في اعلاه.

ثانياً- وجود مخيمات عشوائية للنازحين موزعة على مناطق المحافظة تضم (٤٠٥٠) عائلة، حسب إجابة الفرع المرقمة (٦٤٩) في ٢٠٢٥/٩/١٥، لم يتم حسم ملفها لغاية تأريخ إعداد التقرير الرقابي خلافاً للمادة (٢) من قانون الهجرة والمهجرين رقم (٢١) لسنة / ٢٠٠٩ التي نصت على (رعاية المشمولين بأحكام هذا القانون ومساعدتهم والسعي لتامين الحلول لمعالجة أوضاعهم وفقاً للقانون)، وقد أوصى الديوان بحسم ملف المخيمات العشوائية.

ثالثاً- من خلال اجراء زيارة الى مكتب الهجرة والمهجرين في قضاء الفلوجة لاحظت الهيئة الرقابية المختصة ان المكتب عبارة عن كرفانات صغيرة ومتهالكة ويقع ضمن بناية المشغل النسوي خلافاً للمادة (٤- أولاً- د) من النظام الداخلي لتشكيلات وزارة الهجرة والمهجرين رقم (١) لسنة/ ٢٠١٥ التي تضمنت (تتولى دائرة شؤون الفروع توفير مرافق ولوازم كافية لتمكين مكاتب الفروع من استقبال الافراد والرعايا المستهدفين والتفاعل معهم)، وقد أوصى الديوان بضرورة توفير بناية خاصة للمكتب وكافة اللوازم لضمان استمرارية عمله.

رابعاً- عدم وجود وسائل الامان الخاصة بالدفاع المدني (نظام اطفاء الحرائق، طفايات حريق، خراطيم مياه) داخل مخازن الفرع، خلافاً للفقرة (٢-١-٦-١/ط) من القسم الثاني من دليل الرقابة الداخلية لسنة/ ٢٠٢٤ المعمم بموجب كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء/ دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان بالعدد (ش.ز.ل/١/١٠/ إعمام/٩٨٢٦) في ٢٠٢٤/٢/٢٦ التي نصت على (توفير وسائل الحماية الكافية للمواد المخزنية وحسب توجيهات الدفاع المدني)، وقد أوصى الديوان بتوفير كافة وسائل الحماية واستخدام التقنيات الآلية لإطفاء الحرائق.

٩- وزارة الكهـرباء

أ- ديوان الوزارة

التقريـر المـرقم (٢٤٠٠٥) في ٢٠٢٥/٩/١٦ الخـاص بأنشـطة وحسـابات وزارة الكهـرباء لسـنة/٢٠٢٤، ومـن اهـم الملاحظات التي تضمنها والتي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٥/ب)، (٦/أ)، (٩/أ): -

أولاً- قيام الوزارة ونتيجة للعقوبات الامريكية بدفع مسـتحقات شـركتي (تافانير ، NIGC) الإيرانية بموجب كتب تحويل الى حسـاب الشـركتين المذكورة في المصـرف العراقي للتجارة من الحسـاب المرقم (001-006708-0002) والبالغ رصـيده كما في ٢٠٢٤/١٢/٣١ (٨١٨١٧٠٥١٢,٤٠) دولار (ثمانمائة وثمانية عشر مليون ومائة وسبعون الف وخمسمائة واثنا عشر دولار واربعون سنتاً) بدلاً من استخدام الاعتمادات المستندية في تسديد مستحقاتها ولم يتم ادراج هذا الحساب ضمن كشف حساب النقد للوزارة وادخاله ضمن المجموعة الدفترية واجراء المطابقات الشهرية.

ثانياً- قيام وزارة الكهرباء بتثبيت القيود المحاسبية المتعلقة بقرار مجلس الوزراء المرقم (٢٣٣٧٩) لسنة /٢٠٢٣ وتعديلاته بشأن تخويل وزارة النفط مقايضة النفط الخام والنفط الأسود والمنتجات النفطية الفائضة عن الحاجة لتسديد مستحقات الغاز المستورد من الجانب الإيراني (شـركة NIGC) لصـالح وزارة الكهرباء حيث قامت الوزارة بتثبيت مبلغ (٢٨٤١٩٨٠٣٨٢٠٢٠) دينار (اثنان تريليون وثمانمائة وواحد واربعون مليار وتسعمائة وثمانون مليون وثلاثمائة واثنان وثمانون الف وعشرون دينار) على حساب نفقات شراء الوقود المستورد ولدى الهيئة الرقابية المختصة بهذا الشأن ما يأتي:-

(١) بلغ اجمالي القوائم التجارية المدققة من قبل الديوان للشـحنات المجهزة من مادة زيت الوقود ومنتوج النفثا للشـركات المخولة من الجانب الإيراني لغاية ٢٠٢٤/١٢/٣١ (٢٧١٠٨٣١٤٩٧١٤٠) دينار (تريليونين وسـبعمائة وعشـرة مليار وثمانمائة وواحد وثلاثون مليون واربعمائة وسبعة وتسعون الف ومائة واربعون دينار) أي بفارق (١٣١١٤٨٨٨٤٨٨٠) دينار (مائة وواحد وثلاثون مليار ومائة وثمانية واربعون مليون وثمانمائة وأربعة وثمانون ألف وثمانمائة وثمانون دينار) مما يشير الى قيام وزارة الكهرباء بتنظيم القيود للشـحنات المجهزة للجانب الإيراني قبل تدقيقها من قبل هذا الديوان خلافاً لقرار مجلس الوزراء المشار اليه أعلاه والخاص بالمقايضة.

(٢) لم تقم الوزارة بأجراء التسويات القيدية المتعلقة بقرار المقايضة مع الجانب الإيراني رغم صدور كتاب ديوان الرقابة المالية/دائرة تدقيق النشـاط الصـناعي المرقم (١٠٤٣٥) في ٢٠٢٥/٤/٢١ الفقرة (٢) التي تضـمنت وجود شـحنات مجهزة الى الشـركات المخولة من الجانب الإيراني والمدققة من قبل هذا الديوان بالإضـافة الى عدم اجراء تسـوية بالمبلغ المثبت بموجب كتاب الديوان المرقم (٨٠١٨) في ٢٠٢٥/٣/٢٣ والمتضـمن التوجيه بأجراء التسـويات المالية بخصـوص قيمة الشـحنة المباعة من شركة النفط الوطنية الإيرانية (NIGC) الى شركة (Reliance) الهندية.

التقرير المرقم (٢٩٧٣٢) في ٢٠٢٥/١١/١٣ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على بيع مادة السكراب، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١/ب)، (٢/أ): –

أولاً–عدم حصول الشركات والدوائر على شهادات تثبت خلو السكراب من المواد المشعة صادرة من الجهات المختصة، خلافًا للفقرة (٧) من قرار مجلس الوزراء المرقم (٢٤١٠٢٢) لسنة/ ٢٠٢٤ المشار إليه أعلاه التي نصت (إلزام الجهات المالكة للسكراب كافة بالحصول على شهادات تثبت خلوه من المواد المشعة صادرة عن الجهات المختصة). وقد أوصى الديوان الحصول على شهادات تثبت خلو مادة السكراب من المواد المشعة صادرة عن الجهات المختصة.

ثانياً– لم تقم الشركة العامة لتوزيع كهرباء الوسط ببيع أي من مواد السكراب لديها رغم تجمعها بكميات كبيرة في مخازن الشركة، خلافًا لقرار مجلس الوزراء رقم (١٧٤) لسنة/ ٢٠٢٥ المتضمن بيع وزارتي (الدفاع، الكهرباء) المواد غير الصالحة (السكراب) استثناءً من قانون بيع وإيجار أموال الدولة رقم (٢١) لسنة/ ٢٠١٣ (المعدل) وقرار مجلس الوزراء المرقم (٢٤١٠٢٢) لسنة/ ٢٠٢٤، وقد أوصى الديوان الالتزام بتطبيق قرارات مجلس الوزراء.

ب– الشركة العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية/ الفرات الاوسط: –

التقرير المرقم (٢١٩) في ٢٠٢٥/١/٥ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على العقد المرقم (٣٨) في ٢٠٢٤/٦/١٢ المبرم بين الشركة العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية/ الفرات الاوسط وشركة (Dasof–داسوف الاماراتية) والخاص بصيانة وتشغيل محطات الديزل في)شمال الديوانية، شرق الديوانية، شمال العمارة، شرق كربلاء) بسعر (١٣,٥٠) دولار(ثلاثة عشر دولار وخمسون سنتا) للميكا واط/ ساعة وبأسلوب الدفع ولمدة (٥) سنوات وبطاقة انتاجية (٧٥٠) ميكا واط/ساعة ضمن تخصيصات الموازنة التشغيلية لسنة ٢٠٢٤ بأسلوب (التعاقد مناقصة بمرحلتين)، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٢/أ)، (٢/ب):–

أولاً– لم تقم شركة (Dasoff) بتقديم براءة ذمة صادرة عن الهيئة العامة للضرائب خلافا للفقرة (اولا/ع) من الضوابط رقم (١) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية (الملغاة) والضوابط الملحقة بها ذي العدد (٢) لسنة ٢٠١٤ والتي نصت على (تقديم المشترك في المناقصة كتاب عدم الممانعة من الاشتراك في المناقصات صادر عن الهيئة العامة للضرائب) وحسب ما ورد في استمارة لجنة فتح العطاءات الخاصة بالمناقصة اعلاه في ٢٠٢٤/٣/١٢ على الرغم من كونها احدى متطلبات المناقصة المعدة من قبل اللجنة المشكلة بموجب الامر الاداري ذي العدد (٢١٠٠) في ٢٠٢٤/١/١٨ الفقرة (١٣) والتي نصت على (تقديم براءة ذمة لعام ٢٠٢٤)، وقد اوصى الديوان بضرورة الالتزام بالتعليمات وضرورة استكمال متطلبات المناقصة قبل الاحالة.

ثانياً- تأخر الشركة العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية/ الفرات الاوسط بإحالة المناقصة اعلاه على شركة (Dasoff) اذ قامت اللجنة المركزية للمراجعة والمصادقة على الاحالة بإحالة المناقصة على الشركة المنفذة بموجب محضر جلستها ذي العدد (٢١) بتاريخ ٢٠٢٤/٣/١٨ وتمت الاحالة بموجب كتاب الشركة العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية/الفرات الاوسط ذي العدد (١٤٦٨٢) بتاريخ ٢٠٢٤/٥/١٨ خلافاً للفقرة (١٤) من الضوابط رقم (٣) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية ذي العدد (٢) لسنة ٢٠١٤ والتي نصت على (تقوم جهة التعاقد بإصدار كتاب الاحالة خلال (٧) ايام من تاريخ مصادقة اللجنة المركزية للمراجعة والمصادقة على الاحالة)، وقد اوصى الديوان بضرورة الالتزام بالفترة الزمنية المقررة وفق الضوابط والتعليمات لغرض الاحالة.

التقرير المرقم (٢٦١٨٤) في ٢٠٢٥/١٠/٧ الخاص بتدقيق أنشطة وحسابات الشركة العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية/ الفرات الأوسط لسنة/٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٣/ب)، (٤/د-أولاً): -

أولاً- لدى متابعة مبالغ الايداعات بنظام الجباية الالكترونية (pos) والمسحوبات من حساب الشركة لا زالت بعض المبالغ ظاهرة في كشف المصرف وغير ظاهرة في السجلات لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي حيث قامت الشركة بتوجيه كتابها المرقم (١٧١٩٧) في ٢٠٢٥/٧/٢٠ الى مصرف الرافدين /فرع الجسر/١٠٣ لمعرفة اوليات المبالغ لغرض تسويتها ولم ترد الاجابة لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي وكما موضح في الجدول ادناه:

التسلسل	المبلغ/دينار	البيان
١	٧٧٣٢٥٠٤	ايداع بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢٥
٢	٣٤٢٤٠٨٢٢	ايداع بتاريخ ٢٠٢٤/١١/٣
٣	١٦٥٣٩٤٧	ايداع بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/١٨
٤	٢٦٧٤٣٠	ايداع ولأكثر من ثلاثة سنوات
٥	٧٥٠٠٠	سحب بتاريخ ٢٠٢٤/١/٢٥
٦	٦٨٥٨٠٠٠ والعمولة البالغة (١٥٠٠٠)	سحب بتاريخ ٢٠٢٤/٩/١
٧	٢٦٠٨٤٨٠ والعمولة البالغة (١٥٠٠٠)	سحب بتاريخ ٢٠٢٤/٩/٥
٨	٢٧٠٢١٦٠ والعمولة البالغة (١٠٠٠٠)	سحب بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/٢٩

ثانياً- قامت وزارة الكهرباء باستغلال البعض من تخصيصات الشركة العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية/الفرات الاوسط المعتمدة خلافاً للمادة (٣/ثالثا) من تعليمات تسهيل تنفيذ قانون الموازنة العامة رقم (١) لسنة /٢٠٢٣ والتي نصت (لا يجوز لمراكز (دواوين) الوزارات استغلال التخصيصات المعتمدة للدوائر والتشكيلات التابعة لها او استغلالها لغير الاغراض المخصصة لها) وكما في الامثلة الآتية:

رقم وتاريخ الامر الوزاري	رقم مستند الصرف وتاريخه	رقم القيد وتاريخه	المبلغ/دينار	رقم الامر الوزاري وتاريخه	البيان
١١٤٤٥٠ في ٢٠٢٤/١١/٢٦	(٥١٧٣٤) في ٢٠٢٤/١١/٢٧	(٣٤٨) في ٢٠٢٤/١٢/٨	٣٩٤٤٦٠٠٠	(١١٤٤٥٠) في ٢٠٢٤/١١/٢٦	عن تغطية نفقات الاقامة والضيافة للوفد الايراني ووصولات وقود العجلات
٢٦٤٨٥ في ٢٠٢٤/٣/١٨	(٥٠٧٣٢) في ٢٠٢٤/٣/٢٠	(١٠٠) في ٢٠٢٤/٥/١٤	٣٨٨٣٤٠٠٠	(٢٦٤٨٥) في ٢٠٢٤/٣/١٨	عن تغطية نفقات الاقامة والضيافة للوفد الايراني ووصولات وقود العجلات

ج-الشركة العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية/المنطقة الوسطى: -

التقرير المرقم (٢١٣٦١) في ٢٠٢٥/٨/٢٠ الخاص بتدقيق تنفيذ العقد المرقم (١٦) في ٢٠٢٣/٨/٣٠المبرم مع شركة العابد لخدمات المشاريع والخدمات الهندسية (عراقية الجنسية) المحال عن طريق المناقصة العامة الخارجية المرقمة (١٠٠- EIG) الخاص بتجهيز قواطع دورة سعة (KV-&15KV-C.B٣,٣) من شركة (POWELL) أمريكية الجنسية بمبلغ اجمالي (٧٤٠٠٠٠) الف دينار (سبعمائة واربعون مليون دينار) بكلفة تخمينية (٦٧٤٢٥٠) الف دينار(ستمائة واربعة وسبعون مليون ومائتان وخمسون الف دينار) واصلاً (CIP) مخازن محطة كهرباء القدس بمدة تجهيز(١٨٠) يوم تبدأ من تاريخ فتح الاعتماد المحسوب على الموازنة التشغيلية لسنة/٢٠٢٢ ، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١)، (٣)، (٤):-

أولاً- التأخر لأكثر من سنة في إجراءات التعاقد اذ تم الإعلان على المناقصة في الصحف الرسمية بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٣ في حين تم توقيع العقد بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٣٠ الامر الذي أدى الى عدم الجدوى من استثناء العقد من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/ ٢٠١٤ وفقاً لقرار مجلس الوزراء المرقم (٣٦١) لسنة/ ٢٠٢٢ بهدف تعزيز الاستعدادات لصيف/ ٢٠٢٣ على مستوى كافة القطاعات (انتاج ونقل وتوزيع) الطاقة الكهربائية بما يضمن تحقيق تحسن ملموس في ساعات تجهيز المواطنين بالكهرباء وفق الخطة الموضوعة وتحقيق الاهداف المرسومة عن طريق استثمار الجهود والموارد البشرية المتوفرة بشكل منتظم واختصاراً للوقت ولغرض المباشرة بالمشاريع المهمة للصيف القادم كما ورد بكتاب وزارة الكهرباء- دائرة التخطيط والدراسات المرقم (٦٩٨٣٨) في ٢٠٢٢/١٢/٢٢ الموجه الى الامانة العامة لمجلس الوزراء لغرض الحصول على الاستثناء.

ثانياً– التأخر بفتح الاعتماد المستندي ما يقارب سنة اذ تم فتح الاعتماد بتاريخ ٢٠٢٤/٨/١٣ مما سبب التأخر في تنفيذ وتجهيز مواد العقد، خلافاً للفقرة (ثانياً) من الضوابط رقم (٥) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية التي نصت (تقوم جهة التعاقد بفتح الاعتماد المستندي غير القابل للنقض لتغطية أقيام العقود الاستيرادية (توريد سلع وتنفيذ أعمال وشراء خدمات) عند التعاقد مع الشركات الأجنبية أو العراقية من خلال احد المصارف الحكومية المعتمدة أو حسب الضوابط النافذة بعد استكمال اجراءات التعاقد (التبليغ بكتاب الاحالة واستلام خطاب ضمان حسن التنفيذ وتوقيع العقد).

التقرير المرقم (٢٧٣٧٥) في ٢٠٢٥/١٠/٢٠ الخاص بالعقد المرقم (٣٤) في ٢٠٢٣/١١/٢١ و ملحقيه المرقمين (٢٠) في ٢٠٢٤/٥/٢٨ و(٢٦) في ٢٠٢٤/٧/٤ المبرم مع شركة صدى النجوم للتجارة و المقاولات و الخدمات النفطية المحدودة (عراقية الجنسية)،المحال عن طريق التعاقد المباشر الخاص (بتجهيز و نصب و تشغيل منظومة معالجة الوقود الخام لمحطة كهرباء عكاز الغازية) بمبلغ اجمالي (٦٤٤٠٠) الف دولار (اربعة وستون مليون و اربعمائة الف دولار امريكي) بما يعادل (٨٣٧٢٠٠٠٠) الف دينار (ثلاثة وثمانون مليار و سبعمائة و عشرون مليون دينار) و بكلفة تخمينية (٦٠٧٢٠) الف دولار امريكي (ستون مليون و سبعمائة و عشرون الف دولار امريكي) ، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١)، (٢)، (٥):-

أولاً– تم التعاقد مع شركة وسيطة وغير مصنعة للمواد المتعاقد عليها كون الشركة المنفذة عراقية الجنسية والمواد المتعاقد عليها من منشأ (امريكي، اوربي، ياباني، كوريا الجنوبية)، خلافا لكتاب مجلس الوزراء المرقم (د.ت/١٥٤٢٧/٣) في ٢٠٠٩/٥/٢٥ الذي نص على (يكون التعاقد مع الشركات المصنعة او وكلائها المعتمدين وليست شركة وسيطة)، وقد اوصى الديوان بالتحقيق فيها.

ثانياَ– تم تثبيت مبلغ العقد بعملة الدولار الأمريكي ضمن الفقرة اولاً (موضوع العقد) دون تثبيت ما يقابله بالدينار العراقي خلافا لكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء/ الدائرة القانونية المرقم (ق/٢/١/٢٧/٥٩٠٩) في ٢٠١٤/٢/١٩ و المعطوف على كتاب البنك المركزي/المديرية العامة للاستثمارات المرقم (٥٨١/٢/٥) في٢٠١٤/٢/٩ الذي نص على (عدم الدخول بأي التزامات بالعملة الأجنبية للمبالغ المدفوعة داخل العراق وانما يتم تنفيذ الالتزام بالدينار العراقي بموجبه كلما كان ذلك ممكنا حسب مستلزمات و طبيعة العقود في حال لجأت الضرورة الى تثبيت الكلفة بالعملة الأجنبية فينبغي ان يتم ذكر ما يقابلها بالعملة المحلية (دينار عراقي) وفقاً لأسعار الصرف السائدة)، وقد اوصى الديوان الالتزام بتثبيت ما يقابل مبلغ العقد بالدينار العراقي في متن العقد.

د-الشركة العامة لتوزيع كهرباء الوسط

التقرير المرقم (٢٩٧٧٨) في 2025/١١/١٣الخاص بتدقيق اجراءات التعاقد على العقد المرقم (٢٧٦) في ٢٠٢٣/١٢/٢٧ و الخاص بتجهيز أعمدة و قابلوات من منشأ (عراقي و تركي) المبرم مع شركة الياسين المتحدة للمقاولات العامة المحدودة (عراقية الجنسية) الموقع بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢٧، المحال عن طريق الدعوة المباشرة من اصل (٣) شركات بمبلغ اجمالي (٦٣٩٧٥٠٠٠) الف دينار (ثلاثة وستون مليار وتسعمائة وخمسة وسبعون مليون دينار) وبكلفة تخمينية (٦٤١٢٥٠٠٠) الف دينار (أربعة وستون مليار ومائة وخمسة وعشرون مليون دينار) بمدة تجهيز (١٨٠) يوم تبدأ من تاريخ توقيع العقد محسوباً على الموازنة التشغيلية لسنة/٢٠٢٣، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٨):-

تأخر القسم القانوني بالشركة باتخاذ الإجراءات القانونية بحق الشركة المجهزة لعدم تنفيذ التزاماتها التعاقدية وقد تم الاستفسار عن أسباب ذلك وبين القسم القانوني في الشركة بالكتابين المرقمين (٢٨٤٥) في ٢٠٢٥/٦/٣ و(٣٤١٢) في ٢٠٢٥/٧/٢ انه تم توجيه انذار عن طريق كاتب عدل الكرخ المرقم (٩٠٩٧) في ٢٠٢٥/٣/٢٠ واستحصال موافقة المدير العام بتاريخ ٢٠٢٥/٦/١١ على سحب العمل واحالة اوليات العقد الى لجنة ادراج المقاولين في القائمة السوداء وتم مفاتحة مصرف الاتحاد العراقي المصدر لخطاب الضمان بالكتاب المرقم (١٢١٥٦) في ٢٠٢٥/٥/٨ والمؤكد عليه بالكتاب المرقم (١٦١١٣) في ٢٠٢٥/٦/٢٣ لغرض مصادرة خطاب الضمان، وبناءً على ذلك قام مصرف الاتحاد العراقي بمصادرة خطاب الضمان وحسب كتابة المرقم (٢٥/٣٢٢١) في ٢٠٢٥/٧/٣٠ الموجه الى البنك المركزي العراقي / دائرة الرقابة على المصارف، الا انه لم يتم تسديد المبلغ الى حساب الشركة لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي ، خلافاً للمادة (١٠-رابعاً) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة /٢٠١٤ التي نصت على (في حال أخلال المجهز للسلع والخدمات بالتزاماته التعاقدية فعلى جهة التعاقد انذاره رسمياً وعند عدم الاستجابة فيتم تنفيذ الالتزامات المخل بها على حسابه ويتحمل المتعاقد المخل دفع التعويضات عن الاضرار التي لحقت بجهة التعاقد بسبب هذا الاخلال بعد انتهاء تنفيذ العقد).

التقرير المرقم (٣٢٤٦١) في ٢٠٢٥/١٢/١١ الخاص بالعقد المرقم (٣٨) في ٢٠٢٣/٦/١٨ المبرم مع شركة ربان السفينة للمقاولات العامة المحدودة (عراقية الجنسية) والخاص بـ { تجهيز محطات ثانوية سعة 31,5*VAجهد kv11/33 نوع GIS مع منظومة الاسكادا والأدوات الاحتياطية } عدد (٥) المباني المنشأ من شركة (سيمنس) ومحولة القدرة من منشأ (اماراتي) من شركة (EUROGULF) بمبلغ أجمالي (١٩٠٠٠) الف دولار امريكي (تسعة عشر مليون دولار امريكي) بما يعادل (٢٤٧٠٠٠٠٠) الف دينار (أربعة وعشرون مليار وسبعمائة مليون دينار) بسعر صرف(١٣٠٠) دينار للدولار الواحد و بكلفة تخمينية (١٩٠٠٠) الف دولار امريكي (تسعة عشر مليون دولار امريكي)، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل ا (١٢):-

تم تسديد مستحقات الشركة عن طريق تحويل مصرفي مباشر خارج الاعتماد المستندي البالغة (١٥٦٧٦٩٧٦) دولار امريكي (خمسة عشر مليون وستمائة وستة وسبعون الفا وتسعمائة وستة وسبعون دولار امريكي)عن المحطات

المجهزة عدد (٥) وحسب كتاب دائرة الاستثمارات والعقود المرقم (٢٨١٢٢) في ٢٠٢٤/٣/٢٤ كذلك تم دفع مبلغ (١٨٨٥٦٧٤) دولار امريكي (مليون وثمانمائة وخمسة وثمانون الف وستمائة وأربعة وسبعون دولار امريكي) عن قيمة منظومة الاسكادا والأدوات الاحتياطية وحسب كتاب دائرة الاستثمارات والعقود المرقم (٧١٩٧٦) في ٢٠٢٤/٨/١١ الى حساب شركة ربان السفينة للمقاولات العامة المفتوح لدى مصرف (Commercial International Bank) الاماراتي عن طريق المصرف العراقي للتجارة وذلك لرفض المصرف المراسل تسديد مستحقات الشركة من خلال الاعتماد المستندي لعدم ورود مستندات الشحن من خلاله، خلافاً للبند (الثاني- أ و ب) من العقد الذي نص على (تكون مدة التجهيز الكلية للعقد (٧٥) يوم تبدأ من تاريخ فتح الاعتماد المستندي المعزز)، خلافا للفقرة (اولاً) من المادة (٢٧٣) من قانون التجارة العراقي رقم (٣٠) لسنة/ ١٩٨٤(المعدل) التي نصت على (الاعتماد المستندي عقد يتعهد المصرف بمقتضاه بفتح اعتماد لصالح المستفيد بناءً على طلب الامر بالفتح بضمان مستندات تمثل بضاعة منقولة او معدة للنقل).

هـ- الشركة العامة لتوزيع كهرباء بغداد

التقرير المرقم (٣٥٧٦) في ٢٠٢٥/٢/٥ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على العقد المرقم (٧٥/٢/١ أ) في ٢٠٢١/١٢/٢٨وملحقه المرقم (٣٢/٢/١) في ٢٠٢٣/٨/٢٦ والمبرم مع شركة ربان السفينة للمقاولات العامة عراقية الجنسية والمحال بأسلوب الدعوة المباشرة (٢٠٢١/٢٤) لتجهيز ونصب وتشغيل (١٣) محطة ثانوية تسليم مفتاح بمبلغ اجمالي (٥٤٠٥٤) الف دولار أمريكي (أربعة وخمسين مليون وأربعة وخمسين الف دولار أمريكي) بواقع (٥) محطات ثانوية (٢*٥,٣١) mva نوع (Gis/siemens) جهد (١١/٣٣)كي في مع تجهيز ونصب منظومة اسكادا والاتصالات ومقاييس الطاقة مع الادوات الاحتياطية بسعر (٤١٥٨) الف دولار امريكي للمحطة الواحدة (أربعة مليون ومائة وثمانية وخمسين الف دولار امريكي) والبالغة (٢٠٧٩٠) الف دولار امريكي (عشرون مليون وسبعمائة وتسعون الف دولار امريكي) فقط لـ(٥) محطات وملحق العقد بواقع (٨) محطات وبمبلغ (٣٣٢٦٤) الف دولار امريكي (ثلاثة وثلاثين مليون ومائتان واربعة وستين الف دولار امريكي)، وبكلفة تخمينية (٥٠) مليون دولار (خمسين مليون دولار) و بمدة تنفيذ (١٢٠) يوم عمل على ان لا تقل عن (٥ ايام) عمل في الاسبوع من تاريخ المباشرة لكل محطة ومدة (١٨٠ يوم) من تاريخ الاستلام الاولي لكل محطة عن (تجهيز وتنصيب وفحص منظومة الاسكادا والاتصالات + المقاييس الذكية مع تجهيز ادوات الاحتياطية) ، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١)، (٥)، (٨):-

أولاً- قيام الشركة العامة لتوزيع كهرباء بغداد بتوقيع العقد بناءً على العرض المقدم من شركة ربان السفينة للمقاولات العامة بموجب كتابها بالعدد (٢٠٦) في ٢٠٢١/٢/١٦ المعروض على اللجنة المركزية للمراجعة والمصادقة على الاحالة في الجلسة رقم (١٤) في ٢٠٢١/٨/٩ ، المتضمن (الموافقة على قيام الشركة العامة لتوزيع كهرباء بغداد المضي بإجراءات احالة المشروع والتعاقد مع شركة ربان السفينة)، رغم طلب دائرة الاستثمارات والعقود بالتريث لحين تحديد الآلية الخاصة بتنفيذ المشاريع مقابل النفط وتحديد السقف المالي لتمويل المشاريع ، اذ تم تغيير جهة التمويل العقد للمحطات (١٣) محطة الى (٥) محطات ضمن التخصيصات المقترحة من موازنة

/٢٠٢٢ بموجب قرار (١١٧) لسنة/ ٢٠٢٢ باعتبار المشروع مستمراً والتي تم تفعيلها ضمن العقد الاصلي وتمويل محطات ال(٨) المتبقية ضمن قرار (٣٦١) لسنة/٢٠٢٣ والتي تم ادراج تمويلها ضمن سقف التعاقد للموازنة الاستثمارية لعام/٢٠٢٣.

ثانياً– التأخر بفتح الاعتماد المستندي لـ(٤) محطات من العقد مدة (٣ سنوات) عن تاريخ توقيع العقد في ٢٠٢١/١٢/٢٨ اذ تم فتح الاعتماد بتاريخ ٢٠٢٤/١/١٧ بموجب رساله فتح الاعتماد الصادرة من المصرف العراقي للتجارة وحسب كتابه المرقم (٢١٤٢/٢٢٩١) في ٢٠٢٤/١/١٨، وتم تمويل محطة واحدة فقط (محطة حطين الثانوية) من حساب وزارة الكهرباء بموجب كتابها بالعدد (٦٧٥٦٢) في ٢٠٢٣/٩/٢٤، خلافاً للفقرة (٥/ثانياً) من الضوابط الملحقة بالتعليمات (الملغاة) المشار اليها آنفاً والتي نصت على (تقوم جهة التعاقد بفتح الاعتماد المستندي غير قابل للنقض لتغطية اقيام العقود الاستيرادية (توريد سلع وتنفيذ اعمال وشراء خدمات) عند التعاقد مع الشركات الاجنبية او العراقية من خلال احد المصارف الحكومية المعتمدة أو حسب الضوابط النافذة بعد استكمال اجراءات التعاقد (التبلغ بكتاب الاحالة واستلام خطاب حسن التنفيذ وتوقيع العقد)).

ثالثاً– لم يتم تزويد الهيئة الرقابية المختصة ببراءة الذمة من التحاسب الضريبي للشركة المنفذة، خلافاً لأعمام وزارة المالية رقم (٢٩س/١٥٩٧) في ٢٠١٢/٦/٢٦ والذي نص على (يلتزم المناقص بجلب ما يؤيد براءة ذمته عند أحاله المناقصة بعهدته)، وقد ايدت الشركة بإجابتها بالعدد (١٢٢٠) في ٢٠٢٤/٣/١٠ على مذكرة الهيئة الرقابية المختصة التأكيدية بالعدد (٨٦) في ٢٠٢٤/٣/٥ وفقاً للمادة (٧) من العقد (شروط الدفع والتسديد) لا يتم إطلاق مستحقات الدفعة الاخيرة الابعد تقديم براءة ذمة.

التقرير المرقم (٢٢٥٥٢) في ٢٠٢٥/٩/١ الخاص بتدقيق اجراءات التعاقد على العقد المرقم (٥١/٢/١) في ٢٠٢٤/١١/٧ المبرم مع الشركة الهندسية للصناعات الكهربائية المحدودة (عراقية الجنسية) ، و المحال عن طريق الدعوة المباشرة الخاص (تجهيز محولات قدرة جهد٣٣/١١ سعة ٣١,٥ ام في أي) مع المواد الاحتياطية بكمية (٢٠ محولة) من منشأ تركي و بمبلغ إجمالي (١٩٠٠٠٠٠٠) الف دينار (تسعة عشر مليار دينار) و بكلفة تخمينية (٢٢٠٠٠٠٠٠) ألف دينار (أثنان و عشرين مليار دينار)، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١)، (٤)، (٥):-

أولاً– تم استحصال موافقة وزير الكهرباء بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٤ على توجيه دعوة مباشرة استثناء من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ استناداً للصلاحيات الاستثنائية الممنوحة بموجب قرار مجلس الوزراء المرقم (٢٤٠٤٩) لسنة/٢٠٢٤ و المتضمن استمرار العمل بما جاء في الفقرة (٣) من قرار مجلس الوزراء المرقم (٣٦١) لسنة/ ٢٠٢٢ وحسب كتاب الشركة العامة لتوزيع كهرباء بغداد/ قسم الشؤون التجارية المرقم (١٢٢٠٥) في ٢٠٢٤/٣/٤ لغرض تهيأة مستلزمات تنفيذ خطة صيف عام /٢٠٢٤ في حين تم توقيع العقد بتاريخ ٢٠٢٤/١١/٧ الامر الذي أدى الى عدم الاستفادة من الاستثناء الممنوح بموجب قرار مجلس الوزراء المشار اليه أعلاه.

ثانياً- قدمت الشركة المجهزة طلبين لغرض منحها مدة توقف وذلك بسبب (التأخر في المصادقة على الوثائق الفنية، التأخر في تقديم اسماء الموفدين) خلافاً للضوابط رقم (٦) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية المشار اليها آنفاً والتي حددت في الفقرة (٢/ اسباب التوقف) وهي (اذا رأت جهة التعاقد ان التوقف ضرورياً لغرض تنفيذ بصورة صحيحة ، الاحوال المناخية التي تؤثر على سلامة التنفيذ، العطل الرسمية الاستثنائية او حالات حظر التجوال) بالإضافة الى التأخر بالموافقة على طلب التوقف مدة (١٤٠) يوم، خلافاً للفقرة (اولاً/٣) من الضوابط رقم (٦) المشار اليها اعلاه وكما مبين في الجدول ادناه:-

تاريخ نشوء سبب التأخر	رقم وتاريخ مذكرة الشركة المجهزة	مدة التوقف	تاريخ البت بالتوقف
٢٠٢٤/١١/٣٠	٩٠ في ٢٠٢٥/٢/٢	٢٠٢٤/١٢/٢١- ٢٠٢٥/١/٣٠	٢٠٢٥/٧/٨

ثالثاً- لم تقم الشركة المجهزة بالالتزام بفقرة مدة تجهيز المواد خلافاً للبند ثالثاً /مدة التجهيز اذ لم تجهز الشركة المواد المتعاقد عليها لغاية تاريخ إعداد التقرير الرقابي رغم ان المشروع محسوب على الموازنة التشغيلية لسنة/٢٠٢٤ لغرض تهيئة مستلزمات تنفيذ خطة صيف عام/٢٠٢٤ بالإضافة الى تأخر الشركة باتخاذ الإجراءات القانونية بحق الشركة المجهزة لعدم تنفيذ التزاماتها التعاقدية، خلافا للمادة (١٠-رابعاً) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة /٢٠١٤ التي نصت على (في حال إخلال المجهز للسلع والخدمات بالتزاماته التعاقدية فعلى جهة التعاقد انذاره رسميا و عند عدم الاستجابة يتم تنفيذ الالتزامات المخل بها على حسابه و يتحمل المتعاقد المخل دفع التعويضات عن الاضرار التي لحقت بجهة التعاقد بسبب هذا الاخلال بعد انتهاء تنفيذ العقد).

التقرير المرقم (٣٢٤٠٦) في ٢٠٢٥/١٢/١١ الخاص بالعقد المرقم (١٤/٢/١) في ٢٠٢٣/٩/٢٨ المبرم مع شركة طريق الجود للتجارة والمقاولات العامة(عراقية الجنسية)، والمحال عن طريق الدعوة المباشرة الخاص بـ{مد مغذي متنقلة الاصلاح ومغذي من محطة النواب ومغذي الرستمية + تمديد مغذي (٧) رستمية} بمبلغ أجمالي (١٨٦٥٩٦)الف دينار (مائة وستة وثمانين مليون وخمسمائة وستة وتسعين الف دينار) وبكلفة تخمينية (١٩٠٧٥٦)الف دينار (مائة وتسعون مليون وسبعمائة وستة وخمسون الف دينار)، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين(٩)، (١٠):-

تم توقيع العقد دون وجود موافقات مسبقة من الجهات المعنية لتلافي وجود تعارضات مع مسار مد القابلوات اذ قامت وزارة الاتصالات / الشركة العامة للاتصالات والمعلوماتية بمخاطبة الشركة العامة لتوزيع كهرباء بغداد بكتابيها المرقمين (٥٨٠٨) و(٧٣٤) في٢٠٢٣/١٢/١١ و٢٠٢٥/٥/٤ على التوالي بوجود اضرار على مسارات خطوط بدالة الامين {منهول عدد (١) وقابلوات نحاسية سعة (١٨٠٠ زوج) عدد (٣) قابلو نحاسي

سعة (٥٠) زوج عدد (١)}، واضرار في البنى التحتية للاتصالات{قطع قابلوات ضوئية ذات سعات مختلفة (٤٨و٣٦) شعيرة وبطول (١٥٠م) تابعة للمشروع الوطني للأنترنيت}خلافاً للفقرة (٩) من بنود العقد التي اشارت الى (استحصال الموافقات الإدارية من الجهات المختصة ومن ضمنها (امانة بغداد) من خلال شركتنا وتتحمل الشركة المنفذة التبعات المالية الناتجة عن الاضرار نتيجة الاعمال) ولدى الهيئة الرقابية المختصة بشأن ذلك الآتي :-

أولاً- عدم قيام الشركة العامة لتوزيع كهرباء بغداد بالتنسيق مع كوادر مديرية اتصالات الرصافة لغرض تحديد المسارات الخاصة بالبنى التحتية الخاصة بوزارة الاتصالات حفاظاً عليها من الاضرار قبل البدء بالمشروع خلافا لكتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة المتابعة والتنسيق الحكومي المرقم (م/ت/١/١/٨/اعمام/١١٨٨٤) في ٢٠٠٩/٤/٢٣ والذي اشار الى (ضرورة التنسيق مع الدوائر لاستحصال المخططات والخرائط لخطوط الشبكة الهاتفية اثناء عمليات الاعمار لضمان المحافظة على المال العام).

ثانياً- تأخر الشركة العامة لتوزيع كهرباء بغداد/فرع توزيع كهرباء الصدر/قسم التجهيز بمفاتحة الشركة المنفذة للمشروع لغرض تصليح الاضرار على مسارات خطوط بدالة الامين منهول عدد (١) وقابلوات نحاسية سعة (١٨٠٠ زوج) اذ تم مفاتحة الشركة المنفذة بالكتاب المرقم (٧٣٧٢) في ٢٠٢٤/٢/١٣ في حين ان الشركة العامة للاتصالات والمعلوماتية اعلمت الشركة العامة لتوزيع كهرباء بغداد بكتابها المرقم (٥٨٠٨) في ٢٠٢٣/١٢/١١ بحصول اضرار على مسار خطوط الاتصالات.

ثالثاً- تأخر الشركة المنفذة مدة (٢٨١) يوم في اصلاح الاضرار التي اصابت خطوط الشركة العامة للاتصالات والمعلوماتية اذ تم تقديم كتاب براءة الذمة من الشركة العامة للاتصالات والمعلوماتية بموجب الكتاب المرقم (ق.ق.٢٤/٣١٦٣٠) في ٢٠٢٤/١١/١٩ في حين ان كتاب الشركة العامة لتوزيع كهرباء بغداد/فرع توزيع كهرباء الصدر المرقم (٧٣٧٢) في ٢٠٢٤/٢/١٣ الموجه الشركة المتعاقد معها لغرض تصليح الاضرار وجلب براءة ذمة من الشركة العامة للاتصالات والمعلوماتية.

و- الشركة العامة لتوزيع كهرباء الجنوب

التقرير المرقم (٧٦١٩) في ٢٠٢٥/٣/١٨ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على الانشطة والحسابات للشركة العامة لتوزيع كهرباء الجنوب–فرع ميسان للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٣، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١/ب)، (١/ج)، (٤/ط)، (٤/ي): –

أولاً– من خلال المعلومات المقدمة إلى الهيئة الرقابية المختصة من قبل الفرع بكتابهم المرقم (٤٣١٨) في٢٠٢٤/٣/٧ وإجابة شركة نقل الطاقة الكهربائية الجنوبية في ميسان /شبكات الجنوب الشرقي على أصل مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة(٤٤٩) في ٢٠٢٤/١١/٣ والخاصة بكميات الطاقة المستلمة تبين لها وجود فرق بمقدار(٧٠١٨٣٤) ميكا واط/ساعة وبمبلغ (١٠٢٥٦٦٠٢٠٧٦) دينار (عشرة مليارات ومائتين وستة وخمسين مليون وستمائة و ألفين وستة وسبعين دينار) بين فرع شركة نقل الطاقة الكهربائية (شبكات الجنوب الشرقي) والمسلمة إلى فرع شركة كهرباء الجنوب في ميسان خلال /٢٠٢٣.

ثانياً– الجدول أدناه يبين كمية الطاقة الكهربائية المستلمة والمباعة والضائعة والاستهلاك الداخلي خلال سنة ٢٠٢٣مقارنة بسنة/٢٠٢٢: –

البيان	السنة		نسبة التغير %
	سنة/٢٠٢٣(١)	سنة/٢٠٢٢(٢)	(١-٢) /٢/
كمية الطاقة المستلمة (ميكا واط/ساعة) (١)	٤٩٧٨٨٦٣	٥٠٩٥٤٨٥	(٢)
كمية الطاقة المباعة (ميكا واط/ساعة) (٢)	١٨٢٦١٨٥	٢١٩٧٠٩٣	(١٧)
كمية الطاقة الضائعة (ميكا واط/ساعة) (٣)	٢٤٥٥٦٣٧	٢١٨٥٢٣	١٠٢٤
كمية الاستهلاك الداخلي (ميكا واط/ ساعة) (٤)	٢٨١٢٥	٦٤٦١	٣٣٥
الطاقة المباعة/الطاقة المستلمة ١/٢٪	٣٧	٤٣	
الطاقة الضائعة /الطاقة المستلمة ١/٣٪	٤٩	٤	
الاستهلاك الداخلي/الطاقة المستلمة ١/٤٪	٠,٥٦	٠,١٣	

من الجدول أعلاه يتضح الآتي: –

(١) بلغت نسبة مبيعات الفرع من الطاقة الكهربائية (٣٧٪) من الطاقة المستلمة خلال سنة/٢٠٢٣ بينما كانت نسبة الهدر في الطاقة الكهربائية (٤٩٪) خلال نفس السنة وترتب على ذلك أثر مالي قدره (٣٥٨٨٦٦٧٩١١٨) دينار (خمسة وثلاثون مليار وثمانمائة وستة وثمانون مليون وستمائة وتسعة وسبعون ألف ومائة وثمانية عشر دينار).

(٢) وجود فرق (٦٦٨٩١٦) ميكا واط/ساعة بين كميات الطاقة المستلمة والفروع المتعلقة بها خلال سنة/٢٠٢٣وبمبلغ (٩٧٧٥٥٣٨٤٢٤) دينار (تسع مليارات وسبعمائة وخمسة وسبعين مليون وخمسمائة وثمانية وثلاثين ألف وأربعمائة وأربعة وعشرين دينار).

ثالثاً– من خلال تدقيق مستند القيد المرقم (٢٨) في ٢٠٢٣/١٢/٣١ والبالغ (٥١٣٦١٥٠٠٠) دينار (خمسمائة وثلاثة عشر مليون وستمائة وخمسة عشر ألف دينار) والخاص برسملة الاعمال المدنية للمحطات المستحدثة (البتيرة و الجر و حي الفنانين) بموجب العقد المرقم (٧) في ٢٠٢٢/٨/٢٢ إذ لاحظت الهيئة الرقابية المختصة اضافة كميات اضافية بموجب ملحق العقد المرقم (٢) في

٢٠٢٣/٨/١٧ بعد انتهاء مدة العقد الاصلي (الذرعة النهائية) خلافاً للفقرة (اولاً) من الضوابط رقم (١٠) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة / ٢٠١٤ والخاصة بقبول الفقرات أو المواد التي ظهر فيها حيود عن المواصفة المتعاقد عليها والتي تضمنت (في حالة وجود أي اختلاف في المواصفة المطلوبة فيجب تحديد ذلك ابتداء قبل التنفيذ ويصار إلى حسم الموضوع استناداً إلى الرأي الفني والمالي ويعالج ذلك بموجب ملحق عقد بعد استحصال موافقة الجهة المنفذة) .

التقرير المرقم (١١٣٩٤) في ٢٠٢٥/٤/٣٠ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على عقود تجهيز محولات كهربائية للشركة العامة لتوزيع كهرباء الجنوب/فرع توزيع كهرباء المثنى/٢٠٢٣، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١)، (٨)، (٩): –

أولاً– قيام الشركة العامة لتوزيع كهرباء الجنوب /فرع توزيع كهرباء المثنى/قسم التجهيز بإصدار الأمر الإداري المرقم بالعدد (٥٩٥٥) في ٢٠٢٤/٥/١٦ الذي اشار فيه الى توصيات اللجنة التحقيقية المشكلة في مقر الشركة العامة لتوزيع كهرباء الجنوب بموجب الأمر الاداري المرقم بالعدد (١٧٣٨٥) في ٢٠٢٤/٤/٢٨ إذ أوصت اللجنة اعلاه(بمنح شركة أريج المنار مدة توقف للفترة من استلام الكتاب ذي العدد (١٣) في ٢٠٢٤/١/١٤ ولغاية تاريخ تبليغهم بمضمون كتاب الفرع ذي العدد (٢٩٤٠) في ٢٠٢٤/٤/١٧ ومن تاريخ ٢٠٢٤/٤/١٧ ولغاية توقيع ملحق العقد الخاص بتغيير منشأ المحولات وإضافة شريك)ولدى الهيئة الرقابية المختصة بشأنه الاتي:–

(١) تم منح فترة التوقف من قبل اللجنة التحقيقية أعلاه على الرغم من عدم اختصاصها بذلك ، خلافاً للمادة (العاشرة/ثانياً وثالثاً) من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (١٤) لسنة/١٩٩١ (المعدل) التي تتضمن (تتولى اللجنة التحقيقية التحقيق تحريرياً مع الموظف المخالف المحال عليها وتحرر محضراً تثبت فيه ما اتخذته من اجراءات وما سمعته من أقوال مع توصياتها المسببة أما بعدم مساءلة الموظف وغلق التحقيق او بفرض احدى العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون ، واذا رأت اللجنة أن فعل الموظف المحال عليها يشكل جريمة نشأت عن وظيفته او ارتكبها بصفته الرسمية فيجب عليها أن توصي بإحالته إلى المحاكم المختصة).

(٢) تم منح فترة التوقف المذكورة آنفاً خلافاً للبند (١٢/٧) من العقد المبرم مع شركة أريج المنار الذي يتضمن (لا يحق للشركة المتعاقد معها تقديم طلب فترة توقف أو مدة اضافية بسبب تحويل العملة وذلك لعلمهم به قبل التعاقد إذا كان منشأ المواد المجهزة من الدول المشمولة بحضر تحويل عملة الدولار).

(٣) تمديد مدة العقد وفترة التوقف التي منحت لشركة الأريج كانت بسبب عدم القدرة على تحويل المبالغ الى جمهورية ايران حسب ما ورد بطلب الشركة اعلاه وهذا السبب يعتبر من الأسباب المتوقعة بسبب العقوبات الدولية على جمهورية ايران الاسلامية وليس من الأسباب التي توجب التمديد، خلافاً للفقرة (ثانياً/٢) من ضوابط رقم (٦) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ التي تتضمن (لجهة التعاقد تمديد العقد اذا تقرر اجراء زيادة أو تغيير في الأعمال موضوع العقد ،أو اذا كان تأخير تنفيذ العقد يعود لأسباب أو اجراءات تعود لجهة التعاقد أو أي جهة مخولة قانوناً او لأي سبب يعود لمتعاقدين اخرين تستخدمهم جهة التعاقد ،وإذا استجدت بعد التعاقد ظروف استثنائية لا يد للمتعاقدين فيها ولا يمكن توقعها عند التعاقد).

(٤) إن فترة التمديد التي منحت لشركة أريج المنار تجاوزت (٣٠) يوم وتشكل نسبة (٢٥٪) من فترة التجهيز البالغة (١٢٠) يوم دون عرضها على اللجنة المركزية للمراجعة والمصادقة على الإحالة خلافاً (ثانياً/٤) من الضوابط رقم (٦) المذكورة آنفاً التي تتضمن (لا تتجاوز مجموع مدة التمديدات المسموح بها (٢٥٪) من مدة العقد ما زاد عليها تعرض على اللجنة المركزية للمراجعة والمصادقة على الإحالة).

ثانياً- لم يقم الفرع باتخاذ الإجراءات اللازمة لسحب العمل من شركة الأريج وفسخ العقد وإحالة أعمال العقد الى جهة أخرى لتنفيذه أو تنفيذه من قبل الفرع وتحميل الطرف الثاني فرق البدلين وأية أضرار تنتج عن تلكؤه بتنفيذ العقد على الرغم من انتهاء مدة العقد وعدم تجهيزها للمواد المطلوبة وبلوغ الغرامات التأخيرية حدها الأعلى البالغ (٥٤٩٩٩٠) ألف دينار (خمسمائة وتسعة وأربعون مليون وتسعمائة وتسعون ألف دينار) بما يعادل (٦٠) يوم تأخير، خلافاً للبند (٦) من العقد المبرم مع شركة أريج المنار المرقم (٣٧٨) في ٢٠٢٣/٩/٢٨الذي يتضمن {في حالة إخلال الطرف الثاني بالتزاماته التعاقدية وبلوغ الغرامات التأخيرية حدها الأعلى يحق للطرف الأول فسخ العقد بإرادة منفردة بعد انذاره لمدة (٧) أيام من دون حكم قضائي ويتحمل الطرف الثاني كافة التبعات القانونية) ، وخلافاً للبند (رابعاً/١٢) من تعديل ضوابط شروط الدعوات المباشرة التي تم اعمامها بموجب كتاب الشركة العامة لتوزيع كهرباء الجنوب/الشؤون القانونية/العقود ذي العدد (٢٠١٠٠) في ٢٠٢٢/٧/٢٧ وفقاً للاستثناء الممنوح بموجب قرار مجلس الوزراء المرقم (١٧) لسنة/٢٠٢٢ التي تتضمن (في حالة عدم قيام الطرف الثاني بتنفيذ التزاماته التعاقدية يحق للطرف الأول فسخ العقد بإرادة منفردة دون انذار الطرف الثاني او استحصال قرار قضائي بالفسخ ويتحمل الطرف الثاني فرق البدلين عند احالة أعمال العقد الى جهة اخرى لتنفيذه او تنفيذه من قبل الطرف الأول وتحميل الطرف الثاني الأضرار الناتجة عن التلكؤ مع استحصال الموافقات الأصولية على ادراج الطرف الثاني في القائمة السوداء والشركات المتلكئة).

التقرير المرقم (١٨٩٦٧) في ٢٠٢٥/٧/٢٤ الخاص بتدقيق أنشطة الشركة العامة لتوزيع كهرباء الجنوب/فرع توزيع كهرباء المثنى للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (١/ي): -

انخفاض عدد المقاييس المنصوبة من قبل مراكز الجباية التابعة للفرع خلال السنوات (٢٠٢٣، ٢٠٢٤) مقارنة مع عدد المقاييس التي تم شرائها من قبل الفرع او تم تجهيزها من قبل الشركة خلال السنوات أعلاه ، اذ تمثل نسبة المقاييس المنصوبة (٤٥٪) على الرغم من اخراج هذه المقاييس من مخزن الفرع الى مراكز الصيانة والجباية المنتشرة في عموم الوحدات الادارية التابعة لمحافظة المثنى، مما يشير الى قيام الفرع بشراء عدد كبير من هذه المقاييس دون وجود حاجة آنية لها، وضعف الإجراءات المتبعة في مسح واحصاء عدد المستهلكين للتيار الكهربائي بمختلف اصنافهم ضمن التصميم الأساسي وخارجه ، خلافاً للمادة (١٨/ ب) من قانون الموازنة العامة الاتحادية المذكور آنفاً التي تتضمن (إلزام وزارة الكهرباء بنصب العدادات للمناطق والأحياء السكنية الداخلة ضمن التصميم الأساسي وخارجه، استثناء من تعليمات تجهيز الطاقة الكهربائية وشروطها، على أن تقوم دوائر التوزيع بجباية الإيرادات).

التقرير المرقم (٢٣٦٧١) في ٢٠٢٥/٩/١١ الخاص بتدقيق استخدامات الشركة العامة لتوزيع كهرباء الجنوب/ فرع المثنى للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١-ب،ج)، (٥-هـ): -

أولاً– قيام الفرع بتجزئة مشترياته بقصد إدخالها ضمن الصلاحيات المالية الممنوحة لمدير الفرع وتكرار شراء نفس المواد خلال الشهر، خلافاً لكتاب الشركة العامة لتوزيع كهرباء الجنوب المرقم (١٩٩٤٩) في ٢٠٢٤/٥/١٣ المتضمن(تخويل مدراء الفروع صلاحية التعاقد والشراء لمواد الشبكة الكهربائية بمبلغ مائة مليون دينار و تخضع هذه الصلاحيات لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ وتعليمات تنفيذ الموازنة الاتحادية للسنوات٢٠٢٣–٢٠٢٥)، فضلا عن تجزئة بعض المشتريات التي تتجاوز مبلغ (خمسون مليون دينار) لنفس المادة و خلال نفس الشهر لغرض عدم الدخول ضمن صلاحيات التعاقد خلافا للمادة (٧/خامساً) من تعليمات تسهيل تنفيذ قانون الموازنة رقم (١) لسنة/٢٠٢٣ التي تتضمن(في حالة تجاوز مبلغ الشراء (خمسون مليون دينار) فعلى جهة التعاقد تنظيم عقد بين الطرفين ينظم الالتزامات التعاقدية)، ودون اعتراض الجهات المعنية على ذلك.

ثانياً– قيام الفرع بصيانة السيارة المرقمة (٧٧٢٨٠ حكومي) نوع برادو خلال شهر حزيران/٢٠٢٤ وصرف مبلغ (١٣٧٦٨) ألف دينار (ثلاثة عشر مليون وسبعمائة وثمانية وستون ألف دينار) عن أعمال الصيانة لتعهدات السويدي لتصليح كافة أنواع السيارات، إذ لاحظت الهيئة الرقابية المختصة صرف أجور أعمال صيانة لنفس الغرض في أكثر من وصل، مما يؤشر عدم توخي الدقة من قبل اللجان المختصة، ودون اعتراض الجهات المعنية في الفرع على ذلك.

التقرير المرقم (٢٣٦٧٤) في ٢٠٢٥/٩/١١ الخاص بتدقيق مشاريع الشركة العامة لتوزيع كهرباء الجنوب– فرع المثنى للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١/أ–ثالثاً)، (١/أ–اربعة عشر)، (١/أ–سبعة عشر)):–

أولاً– عدم قيام الفرع بتشكيل لجنة المراجعة و المصادقة على الإحالة للقيام بالمهام الموكلة لها و تدقيق توصيات لجنة التحليل و الإحالة، إذ تم إبرام كافة العقود دون أن يتم تشكيل هذه اللجنة و عرض محاضر التحليل و الإحالة عليها للمصادقة قبل التعاقد و لغاية تاريخ إعداد التقرير السنوي، خلافا للمادة (٦/ثانياً) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ التي نصت على (تخضع توصيات لجان التحليل و تقييم العطاءات إلى مصادقة اللجنة المركزية للمراجعة و المصادقة على قرار لجنة الإحالة حسب الصلاحيات المخولة) ، وخلافاً للفقرة (ثالثاً) من كتاب الشركة العامة لتوزيع كهرباء الجنوب المرقم (١٩٣٦٧) في ٢٠٢٢/٧/٢٠ التي تتضمن (تشكيل لجان في كافة الفروع للمراجعة و المصادقة لتدقيق توصيات الإحالة).

ثانياً– عدم قيام الفرع باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ العقد على حساب الشركات المتعاقدة معها، على الرغم من عدم الاستجابة للإنذارات الموجه لها و انتهاء المدة التعاقدية، و المطالبة بالتعويض عن الاضرار التي لحقت بالفرع لعدم تنفيذ خطط الوزارة في صيانة و تحسين الشبكة الكهربائية و شمول مناطق المحافظة بالتيار الكهربائي، خلافاً للفقرة (رابعاً–١٢) من ضوابط شروط الدعوات المباشرة الصادرة من الشركة العامة لتوزيع كهرباء الجنوب ذي العدد (٢٠١٠٠) في ٢٠٢٢/٧/٢٧ التي تتضمن (في حال عدم قيام الطرف الثاني بتنفيذ التزاماتها التعاقدية يحق للطرف الأول فسخ العقد، و يتحمل الطرف الثاني كافة التبعات القانونية المترتبة على ذلك، من تحميل الشركة فرق البدلين عند إحالة أعمال العقد إلى جهة أخرى لتنفيذه او تنفيذه من الطرف الأول، ويتحمل الطرف الثاني أي أضرار تنتج عن تلكؤه بتنفيذ العقد، و مصادرة خطاب الضمان أو الصك المصدق، واستحصال الموافقات الأصولية على إدراج الشركة في القائمة السوداء و الشركات المتلكئة).

ثالثاً– قيام الفرع باستغلال الاستثناءات الممنوحة لوزارة الكهرباء وفق قرار مجلس الوزراء المرقم (٣٦١) لسنة ٢٠٢٢ المتضمن منح الصلاحيات و الاستثناءات للوزير و منح صلاحياته للفروع لتنفيذ الخطة الطارئة لوزارة الكهرباء لصيف/ ٢٠٢٣، و إدراج مشروع تجهيز (٢٥) سيارة بيك آب تويوتا دبل قمارة موديل/٢٠٢٣ ، و مشروع أنشاء مراكز صيانة و جباية عدد (٧) ضمن المشاريع

الطارئة على الموازنة التشغيلية لفك اختناقات صيف عام/ ٢٠٢٣ ،على الرغم من كونها لاتعد من مشاريع فك الاختناقات و كان من المفترض إدراجه ضمن الموازنة السنوية للفرع و توجيه مبالغها لتحسين واقع الشبكة الكهربائية في المحافظة و بما يحقق الهدف من القرار المذكور و الاستثناءات الواردة فيه.

٧-الشركة العامة لتوزيع كهرباء الفرات الاوسط

أ- التقرير المرقم (٣٧٥٣) في ٢٠٢٥/٢/٦ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على العقد المرقم (١٦) في ٢٠٢٣/٥/٢٥ الخاص بتجهيز وفحص قابلو ١×٤٠٠ ملم٢ بطول ٢١٥٠٠٠م وجوينات حجم ١×٤٠٠ملم٢ بعدد اجمالي ٣٠٠٠ جوين المبرم مع شركة (سيما بغداد للمقاولات العامة والوكالات التجارية المحدودة) عراقية الجنسية ومن منشأ (القابلو سويدي قطري والجوينات منشأ الماني من الاسواق المحلية) مبلغ التعاقد (١٩١٣١) مليون دينار (تسعة عشر مليار ومائة وواحد وثلاثون مليون دينار) باسلوب الدعوة المباشرة، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات الاتية (٧)، (٨)،(١١)، (١٣):-

أولا- لم يتحقق الهدف من العقد المتمثل في فك اختناق صيف سنة ٢٠٢٣ بسبب تلكؤ الشركة المجهزة في (تجهيز الجوينات)، خلافا لكتاب الشركة العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية الفرات الأوسط/ قسم الشؤون التجارية المرقم (١٧/١٨٣) بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٧ المستند الى كتاب مجلس الوزراء رقم (١٧) لسنة ٢٠٢٢ الذي تضمن تخويل مدير عام الشركة العامة لتوزيع كهرباء الفرات الأوسط صلاحية توقيع العقد لغرض فك اختناقات صيف ٢٠٢٢، بموجب قرار مجلس الوزراء المرقم (٣٦١) لسنة ٢٠٢٢ والذي تضمن إعادة العمل بقرار مجلس الوزراء رقم (١٧) لسنة ٢٠٢٢ علما ان سبب الحاجة الى اجراء التعاقد كان (لتنفيذ مصادر تغذية ك.ف لمحطات قيد التنفيذ والتي تتطلب المضي بتنفيذها لضمان تشغيل المحطات والاستفادة منها مباشرة) حسب إجابة الشركة العامة بموجب كتابها المرقم (٣٠٢) في ٢٠٢٤/٥/٢٠ على مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة في ٢٠٢٤/٥/١٥ مما تسبب في تأخر انجاز العقد لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي وعدم تحقق الغاية من التعاقد وهو فك اختناق صيف ٢٠٢٣.

ثانيا- عدم فتح اعتماد مستندي لتغطية قيمة العقد أعلاه كون المواد استيرادية (القابلو منشأ سويدي قطري) خلافا للضوابط رقم (٥/ثانيا) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ الخاص بالاعتماد المستندي التي نصت على (تقوم جهة التعاقد بفتح الاعتماد المستندي غير القابل للنقض لتغطية اقيام العقود الاستيرادية عند التعاقد مع الشركات الأجنبية او العراقية من خلال احد المصارف الحكومية المعتمدة).

ثالثا- عدم وجود جدوى اقتصادية او حاجة فعلية لايفاد الموظفين الى خارج العراق لغرض الفحص المعملي او الاطلاع على مراحل التصنيع للعقد وذلك لوجود الطرف الثالث المعتمد وهو الجهة الفاحصة والمعتمدة لدى وزارة الكهرباء مما يزيد كلفة المواد المجهزة.

ب-التقرير المرقم (٣٦٠٢) في ٢٠٢٥/٢/٥ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على العقد المرقم (٣٤) في ٢٠٢٣/٨/٢٢ وملحقه المرقم (١) في ٢٠٢٤/٤/٢١ الخاص بموضوع (تجهيز ونصب وفحص وتشغيل معدات محطات ثانوية (٣٣/١١,٥ kv نوع gis سعة (٢×٣١,٥) AVMعدد ٣ في محافظة كربلاء المبرم مع شركة (ربان السفينة للمقاولات العامة) عراقية الجنسية ومن منشأ (سويج كير الماني ومحولات اماراتي) ومبلغ (١٦٣٥٠) مليون دينار (ستة عشر مليار وثلاثمائة وخمسون مليون دينار) وبكلفة تخمينية مقدارها

(١٦٣٥٠) مليون دينار (ستة عشر مليار وثلاثمائة وخمسون مليون دينار)، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات الاتية (٥)، (٧)، (١٠)، (١٢):-

أولا- تأخر الشركة العامة لتوزيع كهرباء الفرات الأوسط بتسليم محطة الايمان خالية من الشواغل خلافا لما نصت عليه المادة (٢/ز) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ والتي نصت على (إزالة المشاكل القانونية والمادية ان وجدت في موقع العمل وان يكون الموقع جاهزا للمباشرة بتنفيذ العمل)اذ تم تسليم المحطة الى الشركة المجهزة (ربان السفينة) بتاريخ ٢٠٢٤/١/٢٧ وحسب كتاب الشركة العامة لتوزيع كهرباء الفرات الأوسط المرقم (٧٠) في ٢٠٢٤/١/٢٨ مما أدى الى تأخر شركة المجهزة في تجهيز المعدات لهذه المحطة على الرغم من العقد كان ضمن الخطط الطارئة لمعالجة فك اختناق صيف ٢٠٢٣.

ثانيا- تم منح الشركة المجهزة (ربان السفينة) فترة توقف بلغت (٨٣) يوم بسبب تأخر الشركة العامة لتوزيع الفرات الأوسط بالموافقة على طلب التوقف بخصوص المصادقة على المخططات وتسمية الموفدين خلافا للفقرة (٦) من الضوابط رقم (٣) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ التي نصت على (على جهة التعاقد البت بموضوع التوقف خلال مدة ١٤ يوم تبدا من تاريخ استلام الطلب) واعتبار الموضوع من الأمور المستعجلة لفك اختناق الصيف وكذلك خلافا للبند (٥) الذي نص على (يلتزم الطرف الأول بإجابة مراسلات الطرف الثاني فيما يخص تسمية الموفدين والمصادقة على المخططات التصنيعية وتهيئة المواقع خلال سبعة أيام).

ثالثا- لم يتم استحصال موافقة لجنة الشؤون الاقتصادية في مجلس الوزراء على طلب الوزارة على الإحالة لشركة ربان السفينة للمقاولات العامة استنادا الى كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (٦٩٠٩) في ٢٠٠٦/٩/١٢ ومرفقه الكتاب (٤٨٠) في ٢٠٠٧/٤/٢ الذي تضمن وجوب موافقة اللجنة انفا على كافة عقود المقاولات ومن ضمنها التجهيز لكل مبلغ يزيد على (١٠) مليون دولار (عشرة مليون دولار).

رابعا- لم يتحقق الهدف من العقد المتمثل في فك اختناق صيف سنة ٢٠٢٣ خلافا لكتاب الشركة العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية الفرات الأوسط/ قسم الشؤون التجارية المرقم (١٧/١٨٣) بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٧ المستند الى كتاب مجلس الوزراء رقم (١٧) لسنة ٢٠٢٢ الذي تضمن تخويل مدير عام الشركة العامة لتوزيع كهرباء الفرات الأوسط صلاحية توقيع العقد لغرض فك اختناقات صيف ٢٠٢٢، وقرار مجلس الوزراء المرقم (٣٦١) لسنة ٢٠٢٢ والذي تضمن إعادة العمل بقرار مجلس الوزراء رقم (١٧) لسنة ٢٠٢٢ بسبب تلكؤ الشركة المجهزة بتجهيز المواد ضمن الفترة المحددة وبلغت نسبة الإنجاز الفني (١٠٠٪) ونسبة الإنجاز المالي (٨٠٪) لغاية تاريخ ٢٠٢٤/١٠/٢٢حسب إجابة الشركة العامة للتوزيع المرقمة (٢٥٤) في ٢٠٢٤/١٠/٢٣ على مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (٢٦٥) في ٢٠٢٤/١٠/٢٠ اذ تم احتساب الغرامات التاخيرية مبلغ (٢٢٠٢٢٢٢) دينار (مليونان ومائتان واثنان الف ومائتان واثنان وعشرون دينار) ولا يوجد قيد استقطاع لعدم صرف السلفة الأخيرة بسبب عدم تمويل رصيد الخطة الاستثمارية حسب إجابة الشركة العامة للتوزيع المرقمة (٢٥٤) في ٢٠٢٤/١٠/٢٣ على مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (٢٦٥) في ٢٠٢٤/١٠/٢٠.

ج-التقرير المرقم (٣١٠١٢) في ٢٠٢٥/١١/٢٦ الخاص بالعقد المرقم (١٨٦) في ٢٠٢٤/٩/٩ (تجهيز اليات رافعات انارة عدد (٤)المبرم بين (الشركة العامة) و(شركة روعة اليمام للتجارة العامة والخدمات العامة محدودة المسؤولية) (عراقية الجنسية)منشأ (العجلة يابان، الرافعة ايطالي) بمبلغ (٧٢١) مليار دينار(سبعمائة وواحد وعشرون مليار دينار) وبكلفة تخمينية مقدارها (٩٠٠) مليون دينار (تسعمائة مليون دينار) بأسلوب (المناقصة العامة) ، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٢)، (٦):-

اولا– عدم الدقة في اعداد بنود العقد حيث هناك تناقض بين صيغة العقد والشروط العامة للعقد حيث ان في صيغة العقد (متضمنة مبلغ اللوحة المرورية) أما في الشروط العقد العامة(٩-١) تضمنت(عدا رسوم التسجيل ومبلغ اللوحات المرورية) وأجابت الشركة/قسم الشؤون القانونية في كتابها المرقم (٥٣٠) في ٢٠٢٥/٩/٢٤ على مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (٥١٤) في ٢٠٢٥/٩/٢٣ التي تضمنت(لم يتم تعديل الشروط العامة للعقد سهوا علما ان التعديل حصل بأشراف القسم القانوني وان المعمول عليه ما مذكور في صيغة العقد وهذا لمصلحة شركتنا) والإجابة غير مقنعة حيث تم تحبير صيغة العقد بالحبر الأبيض بـ(كلمة غير) مما يترتب عليه رفع موضوع (رسوم التسجيل ومبلغ اللوحات في العقد دون وجود توقيع من قبل قسم القانونية او ما يؤيد أشراف القسم القانوني عند التعديل وكما موضح في الجدول التالي:

صيغة العقد	الشروط العامة للعقد
متضمنة مبلغ اللوحة المرورية	عدا رسوم التسجيل ومبلغ اللوحات المرورية

ثانيا– لم تقم الشركة باتخاذ الاجراءات القانونية بحق الشركة المجهزة لانتهاء مدة العقد الأصلية ومدد التوقف خلافاً للمادة(١٠- رابعاً) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم(٢) لسنة/٢٠١٤ التي نصت(في حالة أخلال المجهز للسلع والخدمات او الاستشاري بالتزاماته التعاقدية فعلى جهة التعاقد إنذاره رسمياً وعند عدم استجابته فيتم تنفيذ الالتزامات المخل بها على حسابه وذلك وفقاً لأحد الأساليب المنصوص عليها في المادة(٣) من هذه التعليمات عند توفر الشروط الخاصة بها ويتحمل المتعاقد المخل دفع تعويض عن الأضرار التي لحقت بجهة التعاقد بسبب هذا الإخلال بعد انتهاء تنفيذ العقد).

٨–الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية/ الفرات الأوسط

أ–التقرير المرقم (١٥٥٢٨) في ٢٠٢٥/٦/١٩ الخاص بنتائج أعمال العقد المرقم (٤٣٩٣) في ٢٠٢٤/١٠/٣١ عن تجهيز وتنفيذ اعمال خط مسيب–سدة ١٣٢ ك.ف وبمبلغ اجمالي (٢٧٤٥٧٥٠٠٠٠) دينار (ملياران وسبعمائة وخمسة واربعون مليون وسبعمائة وخمسون الف دينار) المبرم مع شركة الرباط المبين للمقاولات العامة محدودة المسؤولية والمنفذ بأسلوب الدعوة المباشرة، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١)، (٧)، (٨)، (١١):–

أولا– اعتمدت الشركة عند تعاقدها مع شركة الرباط المبين للمقاولات العامة محدودة المسؤولية أسلوب الدعوة المباشرة على الرغم من عدم توفر الشروط اللازمة لذلك خلافا للمادة (٣–خامسا) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية المرقمة (٢) لسنة ٢٠١٤ والتي تضمنت (اتباع أسلوب الدعوة المباشرة للعقود التي تتطلب السرية والأمنية او حالات الطوارئ والعقود التخصصية ...) .

ثانيا– تضمن الكشف التخميني للعقد (فقرة التدريب) على برنامج الماكس وبمبلغ اجمالي (٢١٠٠٠٠٠٠) دينار (واحد وعشرين مليون دينار) الا ان الهيئة الرقابية المختصة لاحظت ان الفقرة (٣٧) من البند الرابع من العقد تضمنت الايفاد لأغراض الفحص فقط).

ثالثا– اشارت الفقرة (ثانيا–٢–ب) من الدعوة أعلاه ان مناشيء المواد (روسي، خليجي، هندي، تركي، مصري، اوكراني، اوربي، صيني، ياباني) في حين ان الفقرة (٢١) من البند الرابع من العقد المبرم لا تتضمن منشأ المواد هندي وبما ان العقد شريعة المتعاقدين فعلى الشركة العامة الالتزام ببنود العقد اذ لوحظ اصدار الامر الوزاري المرقم (٣١٤٠١) في ٢٠٢٥/٤/١٦ بالايفاد الى الهند.

رابعا– لم تلتزم الشركة المنفذة بالجدول الزمني المقدم من قبلها اذ بلغت نسبة الإنجاز المادي (١٪) على الرغم من انتهاء المدة التعاقدية بتاريخ (٢٠٢٥/٥/٤) خلافا للفقرة ١٢ من البند الرابع من العقد المبرم والتي تضمنت (تقديم منهاج وجدول تقدم العمل والالتزام به بعد المصادقة عليه) علما ان الشركة لم تقم بفرض غرامات تأخيريه لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي.

ب–التقرير المرقم (١٩٥٥١) في ٢٠٢٥/٧/٣١ الخاص بنتائج اعمال العقد المرقم (٢٧٠٧) في ٢٠٢٥/٦/٥عن تجهيز محولات قدرة ذاتية ٤٠٠ ك.ف وبمبلغ اجمالي (٩٠٠ ٧) مليون مدينار (سبعة مليارات وتسعمائة مليون دينار) والممول من تخصيصات الموازنة التشغيلية لسنة/ ٢٠٢٥ والمبرم مع شركة الرميضاء للمقاولات والتجارة العامة المحدودة والمنفذ بأسلوب المناقصة العامة، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١)، (٣)، (٥)، (١٤):–

أولا– عدم التزام الشركة بالخطط السنوية الموضوعة لتطوير كفاءة المنظومة الكهربائية من حيث عدم التزامهم بتنفيذ المشروع ضمن الخطة الاستثمارية لسنة/٢٠٢٤ وتحويله على حساب الموازنة التشغيلية خلافا للمادة (١٣– اولاً) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ والتي بينت (على جهة التعاقد تنسيق خططها التعاقدية مع دائرة العقود العامة في وزارة التخطيط ورفدها في كافة البيانات لأغراض المتابعة).

ثانياً– لم تقم شركة الرميضاء للمقاولات والتجارة العامة المحدودة بتقديم السيولة النقدية المطلوبة بتاريخ فتح العطاء الذي كان بتاريخ ٢٠٢٤/١١/٢٦ حيث كان رصيدها (٠٨٢ ٤٨٩ ٢٨) دينار (ثمانية وعشرون مليون وأربعمائة وتسعة وثمانون ألف وإثنان وثمانون دينار) وبعد مضي (٢٧) يوم قامت بإيداع المبلغ المطلوب بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٢٣ خلافا للفقرة (ثانيا – ٣ – ب) من شروط الاعلان والتي نصت (تقديم سيولة نقدية بمبلغ (٣٢٠ ٤) مليون دينار (اربعة مليار وثلاثمائة وعشرون مليون دينار)).

ثالثاً– لم يقم قسم الرقابة والتدقيق الداخلي باكتشاف المخالفات اولا بأول والحد من حدوثها خلافا للفقرة (١) من كتاب لجنة الشؤون الاقتصادية ذي العدد(س.ت/٨٢٩) في ٢٠١٧/٨/١٤ الذي نص (قيام دوائر واقسام الرقابة والتدقيق الداخلي في الوزارات والتشكيلات الحكومية كافة بأخذ زمام المبادرة بتفعيل وتنشيط عملها باعتبارها جهة رقابية سابقة للصرف تمنع وقوع المخالفات المالية والإدارية وتحد من الاخطاء قبل حدوثها).

٩–الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية/ المنطقة الجنوبية

التقرير المرقم (٩٨٢٩) في ٢٠٢٥/٤/١٥ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على المشاريع المنفذة لصالح فرع انتاج الطاقة الكهربائية في الناصرية كما في ٢٠٢٣/١٢/٣١، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١–ح)، (٢–ج–أولا)، (٢–ط–أولا، ثالثا):–

أ– عدم اعتماد الأقسام الفنية

في المحطات التابعة للفرع آلية حقيقية لوضع الكلف التخمينية للعقود المبرمة منذ سنوات سابقة إذ لاحظت الهيئة الرقابية المختصة المبالغة في وضع تلك كلف الإعمال مقارنةً بالعقود السابقة المنفذة لصالح الفرع أو في محطات أخرى.

ب- العقد المرقم (٩٦٢) في ٢٠٢١/١٢/٣٠ وملحقه العقد المرقم (٥٨٦) في ٢٠٢٢/٦/١٢ الخاص بالتأهيل الطارئ للوحدة الثالثة المحال على شركة (SEC) (روسية الجنسية) بمبلغ (١٥٥٦٨٠٥٤) ألف دينار (خمسة عشر مليار وخمسمائة وثمانية وستين مليون وأربعة وخمسين ألف دينار) بموجب كتاب الإحالة المرقم (٢٢٧٧) في ٢٠٢١/١٢/٣٠ بمدة تنفيذ (٣٠٠) يوم وتبين لدى الهيئة الرقابية المختصة عدم قدرة الشركة على تجهيز بعض المواد من منشأ روسي بسبب العقوبات المفروضة على دولة روسيا تم تنظيم ملحق العقد المرقم (٥٨٦) في ٢٠٢٢/٦/١٢ بمبلغ (٧٥٢٧٨٩٨) ألف دينار (سبعة مليارات وخمسمائة وسبعة وعشرين مليون وثمانمائة وثمانية وتسعين ألف دينار) وتعديل مبلغ العقد الأصلي المذكور آنفاً ، ولدى الهيئة الرقابية المختصة بخصوص ذلك الآتي :-

اولاً-تضمن الملحق أعلاه حذف مواد بقيمة (٧١٨٨٩١٥) ألف دينار (سبعة مليارات ومائة وثمانية وثمانين مليون وتسعمائة وخمسة عشر ألف دينار) وأبدت المحطة استعدادها لتجهيز تلك المواد من خلال الرصيد المخزني الخاصة بها مما يدل على عدم وجود حاجة فعلية من التعاقد بخصوص فقرة تجهيز المواد خلافاً للمادة (٢-ثانياً-أ) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ /المعدلة التي تتضمن (وجود دراسة للحاجة الفعلية او لتجهيز جهة التعاقد بالسلعة أو الخدمة) .

ثانياً-تضمنت الفقرة (١) من ملحق العقد المذكور آنفاً إعفاء الشركة المنفذة من تجهيز المواد من منشأ روسي والاكتفاء بتجهيز المواد من الأسواق المحلية دون القيام بتشكيل لجنة لغرض احتساب الفرق بين المنشأين (المطلوب والمجهز) إذ إن اغلب المواد المطلوبة من منشأ روسي أو أوربي أو فرنسي والمجهز من منشأ غير معلوم من الأسواق المحلية دون قيام الفرع باستقطاع الفرق بين المنشأين أعلاه .

ج- العقد المرقم (٤٥٨) في ٢٠٢٣/٧/١٧ المحال على شركة الموازين للتجارة والمقاولات العامة بموجب كتاب الإحالة المرقم (١٣٤٤٠) في ٢٠٢٣/٦/٢٦ لتجهيز مضخات المختبر الجديد لمحطة كهرباء الناصرية البخارية بمبلغ (١٠٨٥٥٠٠) ألف دينار (مليار وخمسة وثمانين مليون وخمسمائة ألف دينار) ، ولدى الهيئة الرقابية المختصة بخصوص ذلك الآتي :-

اولاً-وجود اختلاف بين المواصفات المطلوبة ضمن الكشف الفني والمواصفات المقدمة من قبل الشركة المنفذة في عرضها الفني مما أدى إلى قيام الشركة المنفذة بتجهيز بعض المضخات استناداً لعرضها الفني وتم رفضها من قبل لجنة الاستلام المشكلة في المحطة بموجب الأمر الإداري المرقم (٤٧٧٦) في ٢٠٢٤/٥/١٣ ، إذ تضمنت الفقرات {(٥) و (٦) و (٧)} من تقريرها {إن الفقرات(٣،٤،٥،٨،١) مجهزة مخالفة للمواصفات المطلوبة بموجب العقد أن تكون البشارة (Impellers) مغلقة وان المجهزة من قبل الشركة من نوع شبه مفتوحة (semi open) وهو مخالف للتندر لذا يتم الإيعاز إلى الشركة المنفذة لرفعا واستبدالها} ، في حين ألزمت الشركة العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية / المنطقة الجنوبية وبموجب كتابها المرقم (٢٠١٢٣) في ٢٠٢٤/٧/٨ المحطة باستلام مواد العقد ، فضلاً عن وجود مواد احتياطية موجودة في العقد ولم تقم الشركة المنفذة بتجهيزها ضمن العرض التجاري بالمقابل لم تقم لجنة الدراسة والإحالة المذكورة آنفاً باستقطاع ما يقابلها من مبلغ العقد.

ثانياً- تم تجهيز (٢٤) مضخة حسب العقد وتم إدخال (٤) مضخات للعمل فقط وهي العدد الحقيقي للحاجة الفعلية للمختبر حسب الزيارة الميدانية من قبل الفريق الرقابي المختص بتاريخ ٢٠٢٤/١١/٢٧ إلى مختبر محطة كهرباء الناصرية وتم إيداع (٢٠) مضخة في المخزن دون وجود حاجة فعلية لها.

١٠-الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية/ المنطقة الشمالية

أ- التقرير المرقم (١٢٥٣٨) في ٢٠٢٥/٥/١٣ الخاص بنتائج أعمال تدقيق اتفاقية تحصيل المستحقات الحكومية الكترونياً المبرمة بين شركتكم والشركة العالمية للبطاقة الذكية رقم (١) لسنة/٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١)، (٣)، (٤):-

أولا- وجود فترة تأخر بواقع (١٣) شهر بين تأريخ توقيع الاتفاقية في ٢٠٢٤/٧/٤ وبين التأريخ المحدد من قبل مجلس الوزراء في ٢٠٢٣/٦/١ خلافاً للفقرة (٨) من قرار مجلس الوزراء المرقم (٢٣٠٤٤) لسنة/٢٠٢٣ التي تضمنت (ينفذ هذا القرار اعتباراً من ٢٠٢٣/٦/١)، وقد أوصى الديوان الالتزام بالتوقيتات الزمنية المحددة وفق قرارات مجلس الوزراء.

ثانيا- عدم قيام الشركة العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية – المنطقة الشمالية بفتح حسابات مصرفية مستقلة لإيداع المقبوضات النقدية المستحصلة وفق النظام الالكتروني (POS) وتم استخدام الحسابات المصرفية الخاصة بالنفقات التشغيلية والاستثمارية للغرض أعلاه إضافة إلى الأغراض الرئيسية التي فتحت من أجلها تلك الحسابات خلافاً للفقرة (٢) من قرار مجلس الوزراء المرقم (٢٣٠٤٤) لسنة/٢٠٢٣ التي تضمنت (إلزام الدوائر الحكومية جميعها وغير الحكومية والمختلطة والنقابات والجمعيات والمراكز التي تحصل فيها المبالغ فتح حسابات مصرفية وتهيئة أجهزة نقاط البيع الخاصة بالدفع الالكتروني (POS) والدفع بواسطة البطاقات المصرفية لتحصيل الأموال ولتمكين الراغبين من المراجعين بالدفع بالبطاقات)، وقد أوصى الديوان فتح حسابات مصرفية مستقلة لمقبوضات النظام الالكتروني (POS) بمعزل عن الحسابات الجارية.

ثالثا- لم يتم تحديد عدد الأجهزة الواجب تجهيزها والأماكن الخاصة بها ضمن بنود الاتفاقية خلافاً للفقرة (٣) من البند (رابعا) من التزامات الطرف الثاني (مزودي خدمة الدفع الالكتروني) من نسخة الاتفاق الاسترشادي التي تم إعدادها من قبل البنك المركزي العراقي المرافقة مع الإعمام المشار إليه آنفاً التي اكدت على (تحديد عدد الاجهزة الواجب تجهيزها وأماكن تواجدها)، وقد أوصى الديوان بضرورة تثبيت الأعداد واماكنها الخاصة بها ضمن بنود الاتفاقية.

ب-التقرير المرقم (١٨٩٣١) في ٢٠٢٥/٧/٢٤ الخاص بتدقيق (تنفيذ العقود) المرقمة (٢١٠٤٨) لسنة /٢٠٢٣و(٧٥٨٣) و (٩٣٦١) و(١٢٩٥٠) و(١٣١٤٣) و (١٥٨٠٠) لسنة /٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٢/ب):-

عقد تجهيز سيت عوازل للوحدات (k1-k3) لمحطة كركوك الغازية بمبلغ (٣٧٦٤٨٦٢) الف دينار (ثلاثة مليارات وسبعمائة واربعة وستين مليون وثمانمائة واثنين وستين الف دينار) والمحال بعهدة شركة (اور بيلم للتجارة العامة محدودة المسؤولية) بفترة تجهيز (٢١٠) يوم تبدأ من تاريخ توقيع العقد:-

أولا- لم تقم الشركة بالتعاقد مع الشركات المصنعة للوحدات التوليدية لصيانة وتأهيل تلك الوحدات خلافا للفقرة (٦) من قرار مجلس الوزراء المرقم (٣٦١) لسنة ٢٠٢٢ والتي تنص على (تعاقد وزارة الكهرباء مع الشركات المصنعة للوحدات التوليدية حصرا لصيانة وتاهيل الوحدات المذكورة انفا) ولم تبين الشركة الاسباب رغم من طلبها ذلك بموجب استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (٢١) في ٢٠٢٥/٣/٥.

ثانيا: تم تغيير اسلوب التعاقد من دعوى احتكارية حسب ما ورد في كتاب محطة كهرباء كركوك الغازية المرقم (١٤٥٥) في ٢٠٢٣/٤/٢٥ الذي يشير الى (استحصال الموافقات لتوجية الدعوى الاحتكارية الى شركة (llG الالمانية) المختصة في تصنيع العوازل) الى اعلان مناقصة عامة والغاء الدعوة الاحتكارية رغم موافقة الوزير حسب ما جاء بكتاب الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية– المنطقة الشمالية / قسم الشؤون التجارية والمخازن المرقم (١٥٠٤٨) في ٢٠٢٣/٦/١٥ ولم تقم الشركة بالاجابة على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (٢٢) في ٢٠٢٥/٣/٥ .

١١–الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية/ المنطقة الوسطى

أ–التقرير المرقم (٢٦٣٦٠) في ٢٠٢٥/١٠/٨ الخاص بتدقيق إجراءات التعاقد على العقد المرقم (٢٥) في ٢٠٢٣/١١/٢ وملحقيه المرقمين (٥) في ٢٠٢٤/٢/٢٦ و(٣٦) في ٢٠٢٤/٩/١٠ المبرم مع شركة بترومين للتصاميم الهندسية والتجارة والمقاولات العامة محدودة المسؤولية (عراقية الجنسية)، المحال بأسلوب الدعوة المباشرة من أصل (٣) شركات متنافسة، استنادًا إلى قرار مجلس الوزراء المرقم (٢٤٠٤٩) لسنة ٢٠٢٤ والمتضمن استمرار العمل بما جاء في الفقرة (٣) من قرار مجلس الوزراء المرقم (٣٦١) لسنة/ ٢٠٢٢ استثناءً من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/ ٢٠١٤ والضوابط الملحقة بها، وأن العقد يخضع لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية بعد توقيع العقد، والخاص بـ(تجهيز قاطع دورة مولد) لمحطة كهرباء الصدر الغازية، بمبلغ (١٢٩٤٠٤٦) ألف دينار (مليار ومائتين وأربعة وتسعين مليون وستة وأربعين ألف دينار) وبكلفة تخمينية (٩٠٥) ألف دولار (تسعمائة وخمسة ألاف دولار)، بمدة تجهيز (٢٧٠) يوم تبدأ من تاريخ فتح الاعتماد محسوبًا على الموازنة الاستثمارية لسنة/ ٢٠٢٣، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٦)، (٧):–

أولًا– لم تقم الشركة المجهزة بتجهيز المواد لغاية تاريخ إعداد التقرير الرقابي، حيث إن فترة انتهاء مدة العقد هي ٢٠٢٥/٨/٣، ولم تقم الدائرة القانونية في الشركة باتخاذ الإجراءات اللازمة خلافًا للبند (الحادي عشر/ الحقوق التعاقدية الفقرة/ ٣) والتي نصت (في حال إخلال الطرف الثاني بأي التزام وارد في بنود العقد يعتبر ناكلًا وتتم مصادرة التأمينات حسن الأداء واتخاذ كافة الإجراءات القانونية أمام محاكم بغداد المختصة وتوجيه إنذار بشكل مباشر للطرف الثاني عن طريق البريد الإلكتروني أو عنوان الشركة المثبت في العقد ويعتبر ذلك تبليغًا رسميًا بالإنذار وبموجبه بإمكان الطرف الأول استكمال كافة الإجراءات القانونية اللاحقة للإنذار بحق الطرف الثاني).

ثانيًا– على الرغم من انتهاء مدة العقد حسب كتاب محطة كهرباء الصدر الغازية/ قسم التجهيز والمخازن المرقم (٥٠٥٩) في ٢٠٢٥/٨/٤ الذي نص (بأن الشركة متلكئة في إنجاز فقرات العقد وأن فترة التجهيز للعقد انتهت)، إلا أن قسم الشؤون التجارية أجاب على مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (٥١) في ٢٠٢٥/٨/١٠ بالكتاب المرقم (٦٧٥٤) في ٢٠٢٥/٨/١٣ بأن الشركة بصدد فتح اعتماد مستندي في حساب الشركة لدى المصرف الأهلي العراقي لصالح شركة بترومين، دون الأخذ بنظر الاعتبار كتاب المحطة المشار إليه أعلاه

ب–التقرير المرقم (٢٦٥١٢) في ٢٠٢٥/١٠/١٢ الخاص بتدقيق إجراءات التعاقد على العقد المرقم (٢٦) في ٢٠٢٣/١١/١ وملحقه المرقم (٦) في ٢٠٢٤/٢/٢٩، المبرم مع شركة بترومين للتصاميم الهندسية والتجارة والمقاولات العامة محدودة المسؤولية (عراقية الجنسية)، المحال عن طريق الدعوة المباشرة من أصل شركتان متنافسة، والخاص بـ(تجهيز مضخات ميكانيكية مع محركات للوحدات (١+٢+٣+٤) لمحطة كهرباء الصدر الغازية)، بمبلغ (١٠٢٧٨٤٥) ألف دينار (مليار وسبعة وعشرين مليون وثمانمائة وخمسة وأربعين ألف دينار)، وبكلفة

تخمينية (٧٥٣) ألف دولار (سبعمائة وثلاثة وخمسين ألف دولار) بما يعادل (٩٧٨٩٠٠) ألف دينار (تسعمائة وثمانية وسبعون مليون وتسعمائة ألف دينار) بسعر صرف (١٣٠٠) دينار للدولار الواحد، بمدة تجهيز (٢٦٠) يوم تبدأ من تاريخ فتح الاعتماد محسوبًا على الموازنة الاستثمارية لسنة/ ٢٠٢٣، وأن العقد مستثنى من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/ ٢٠١٤ والضوابط الملحقة بها استنادًا إلى قرار مجلس الوزراء المرقم (٢٤٠٤٩) لسنة/ ٢٠٢٤ والمتضمن استمرار العمل بما جاء في الفقرة (٣) من قرار مجلس الوزراء المرقم (٣٦١) لسنة/ ٢٠٢٢، وأن العقد يخضع لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية بعد توقيع العقد، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٧)، (٨):-

أولًا- لم تقم الشركة المجهزة بتجهيز المواد لغاية تاريخ إعداد التقرير الرقابي، رغم أن فترة انتهاء العقد هي ٢٠٢٥/٧/٢١، إذ اكتفت الدائرة القانونية في الشركة بتوجيه إنذار نهائي المرقم (١٨٧٧) في ٢٠٢٥/٨/١١، خلافًا للبند (الحادي عشر/ الحقوق التعاقدية الفقرة ٣) والتي نصت (في حال إخلال الطرف الثاني بأي التزام وارد في بنود العقد يعتبر ناكلًا وتتم مصادرة التأمينات حسن الأداء واتخاذ كافة الإجراءات القانونية أمام محاكم بغداد المختصة).

ثانيًا- رغم انتهاء مدة العقد حسب كتاب محطة كهرباء الصدر الغازية/ قسم التجهيز والمخازن المرقم (٥٠٥٩) في ٢٠٢٥/٨/٤ الذي نص (بأن الشركة متلكئة في إنجاز فقرات العقد وأن فترة التجهيز للعقد انتهت)، إلا أن قسم الشؤون القانونية أجاب على مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (٥٦) في ٢٠٢٥/٩/٧ بالكتاب المرقم (٤٥٦١) في ٢٠٢٥/٩/٩ بأن الشركة بصدد فتح اعتماد مستندي في حساب الشركة لدى المصرف الأهلي العراقي لصالح الشركة المجهزة، دون الأخذ بنظر الاعتبار كتاب المحطة المشار إليه أعلاه بإخلال الشركة المجهزة بشروط العقد.

١٠- وزارة النفط

أ- ديوان الوزارة

اولاً-التقرير المرقم (٣٠٩٨٣) في ٢٠٢٥/١١/٢٦ الخاص بتنفيذ اتفاق بيع منتوج زيت الوقود المبرم بتاريخ ٢٠٢١/٧/٢٣ بين الجانب العراقي يمثله وزير المالية الاتحادي والجانب اللبناني يمثله وزير الطاقة والمياه اللبنانية والموافقة عليه بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٤١٧) لسنة /٢٠٢١ وموافقة مجلس الوزراء اللبناني على إقراره بموجب كتاب رئيس مجلس الوزراء اللبناني رقم (١٣٤٩/م.ص) في ٢٠٢٢/٨/٣ والقانون اللبناني رقم (٢٤٦) في ٢٠٢١/١١/١٢ وفقاً للفقرة (١٠) من الاتفاق مدار البحث التي إشارت الى (اعتبار هذا الاتفاق نافذاً بعد مصادقة مجلس وزراء الدولتين) والعقود المبرمة لتنفيذ الاتفاق بين شركة تسويق النفط ووزارة الطاقة والمياه اللبنانية، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلين(١/ب)، (١/هـ):-

اولاً– قيام البنك المركزي العراقي – دائرة الاستثمارات والتحويلات الخارجية – قسم العلاقات المصرفية الخارجية بفتح حسابين بالليرة اللبنانية والدولار الأمريكي لدى البنك المركزي اللبناني بموجب كتابه المرقم بالعدد (٣٠١٢/٧/٥) في ٢٠٢١/٨/١٥ لغرض تنفيذ الاتفاق المشار اليه أنفاً إذ بلغ رصيد حساب الليرة اللبناني في ٢٠٢٥/٩/٣٠ مبلغ (١٠٦١٧٤٦٦٤٠٠٠) ليرة لبنانية (مائة وستة مليار ومائة وأربعة وسبعون مليون وستمائة وأربعة وستون الف ليرة لبنانية) وحساب الدولار الأمريكي مبلغ (٥٦١١٤١٠٥٤,٨٣) دولار (خمسمائة وواحد وستون مليون ومائة وواحد واربعون الف وأربعة وخمسون دولار وثلاثة وثمانون سنت) حسب كشف البنك المركزي العراقي – دائرة الاستثمارات والتحويلات لشهر أيلول /٢٠٢٥، خلافاً للمادة (٢–٣) / إطار الاتفاق التي نصت (تخول وزارة المالية العراقية البنك المركزي العراقي بفتح حساب مصرفي وادارته لدى مصرف لبنان بالدولار الأمريكي لأغراض الاتفاق حصراً). وقد اوصى الديوان الالتزام ببنود الاتفاق والاعتماد بالعملة المنصوص عليها ضمن الاتفاق لضمان المصلحة العامة وللحفاظ على المال العام.

ثانياً– لم يتضمن الاتفاق فقرة تخص فرض غرامات تأخيريه وفوائد على الجانب اللبناني عن التأخر أو عدم التسديد لمبالغ الشحنات المسلمة في تاريخ استحقاقها، مما يشير الى عدم مراعاة المصلحة العامة للحفاظ على المال العام، إذ لوحظ تأخر الجانب اللبناني في تسديد مبالغ الشحنات المحملة في تاريخ استحقاقها وفقاً لكشف البنك المركزي العراقي بالإضافة الى عدم تسديده مبالغ الشحنات رغم مرور اكثر (٣٦٥) يوم على تاريخ استحقاقها، وان مجموع المبالغ المتأخرة في التسديد عن موعدها المحدد حسب تاريخ استحقاقها بلغت (١٠٩٦٣٠٧٠٤٦,١١) دولار (مليار وستة وتسعون مليون وثلاثمائة وسبعة الاف وستة وأربعين دولار واحد عشر سنت) منها مبلغ (١٤٨٠٨٣٠٠٩,٢٥) دولار (مائة وثمانية واربعون مليون وثلاثة وثمانون الف وتسعة دولارات وخمسة وعشرون سنت) تم استلامه من الجانب اللبناني بعد تاريخ استحقاقه ومبلغ (٩٤٨٢٢٤٠٣٦,٨٦) دولار (تسعمائة وثمانية واربعون مليون ومائتان وأربعة وعشرون الف وستة وثلاثون دولار وستة وثمانون سنت) لم يتم استلامه لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي، خلافاً للمادة (٢–٤–أ) من الاتفاق التي تضمنت (يتم قيد كامل قيمة المستندات في حساب البنك المركزي العراقي المفتوح لدى مصرف لبنان)، مما يشير الى عدم مراعاة المصلحة العامة للحفاظ على المال العام عند ابرام الاتفاق كون التأخر عن السداد يلزم الجهات المتأخرة بدفع الغرامات التأخيرية وبذلك يسهم في دفع الجهات المتأخرة للسداد في الوقت المحدد. وقد اوصى الديوان مراعاة تضمين الاتفاقات ومذكرات التفاهم فقرة تخص فرض غرامات تأخيرية وفوائد عند التأخر أو عدم التسديد للحفاظ على المال العام.

ب– شركة نفط ذي قار

اولاً– التقرير المرقم (٦٤٣) في ٢٠٢٥/١/٩الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على عقود الشراء والتجهيز لشركة نفط ذي قار لسنة ٢٠٢٢، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٢/أ–اولا)، (٢/س–اولا)، (٢/ق–ثانيا–رابعا):–

(١) العقد المرقم (٢٠٠٥/٢١/١٦)

تجهيز اجهزة فحص الاسمنت المحال على شركة الخورة للتجارة العامة المحدودة (عراقية الجنسية) بموجب كتاب الاحالة المرقم (١٠١٦) في ٢٠٢٢/١/١٦ بمبلغ (٥٣٤) الف دولار (خمسمائة واربعة وثلاثين الف دولار) والذي يقل بنسبة (١٪) عن الكلفة التخمينية البالغة (٥٣٥) الف دولار (خمسمائة وخمسة وثلاثون الف دولار) بمدة تعاقدية (١٨٠) يوم من تاريخ فتح الاعتماد المستندي

بموجب كتاب المصـــرف العراقي للتجارة المرقم (٢١٧٩٣/١٨٥٤٧) في ٢٠٢٢/٦/١٩ وجرى التعاقد على تنفيذ العقد خلال مدة (١٨٠) يوم خلافا لقرار لجنة المراجعة والمصـــادقة على الاحالة في شـــركة النفط في اجتماعها الســـابع والثمانون المؤرخ ٢٠٢١/١٢/٢٥ التي قررت الاحالة على الشركة المنفذة بمدة (١٢٠) يوم.

(٢) العقد المرقم (P/٩٠١٢/٢١) في ٢٠٢٢/٤/٢٠

تجهيز كرفان عدد (٧٢) المحال على شـــركة ابن ماجد العامة بموجب كتاب الاحالة المرقم (٢١٠٢٠) في ٢٠٢١/١٢/٦ بمبلغ (٣١٢٠٠٠) الف دينار (ثلاثمائة واثني عشـــر مليون دينار) بمدة تنفيذ (٦٠) يوم اذ تم التعاقد على شـــراء كرفانات مصـــنوعة من السندويج بنل السريعة الاشتعال خلافا للفقرة (٢) من كتاب مديرية الدفاع المدني في ذي قار المرقم (و.س ٣٢/١٤٧٤/٦١٥٤) في ٢٠٢١/٧/٢٩ الذي يتضـمن (يمنع استخدام مادة السـندويج بنل والالي كابوند في انشـاء الكرفانات الحديثة في شـركتكم كونها مادة سريعة الاشتعال).

(٣) العقد المرقم (٢٢) في ٢٠٢٢/١٠/١٧

تجهيز منظومة كاميرات مراقبة المحال على مكتب عادل للتقنيات الامنية والالكترونية بموجب كتاب الاحالة المرقم (١٥٥٥٨) في ٢٠٢٠/١٢/١٥ بمبلغ (٩٦٨٢٠) الف دينار (ســتة وتســعين مليون وثمانمائة وعشــرين الف دينار) ومدة تنفيذ (١٢٠) يوم من تاريخ استلام نسخة مصدقة من العقد ولدى الهيئة الرقابية المختصة بشأنه الاتي:

(أ)–عدم الغاء المناقصـة والسـير بإجراءات مناقصـة جديدة وبمواصـفات احدث من المواصـفات التي اعدت لمضـي فترة (٨٥٤) يوم بين تاريخ اعداد المواصـــفات في ٢٠٢٠/٦/١٤ وتاريخ التعاقد في ٢٠٢٢/١٠/١٧ لاســـيما ان الاجهزة الالكترونية في تطور مستمر فضـلا عن ان رأي الجهة المستفيدة (شعبة تقنيات المعلومات) في كتابها المرقم (١٧٧) في ٢٠٢١/٥/١٨ الذي تضـمن (الغاء المنقصـة اعلاه كون الكاميرات المطلوبة اصـبحت خارج الضـمان لمرور فترة طويلة على تثبيت المواصـفات فضـلا عن ان بعض الموديلات توقف خط انتاجها واسـتبدلت بمواصـفات فنية اعلى والمضـي بإعداد مواصـفات حديثة ومتطورة تعتمد على الالياف الضوئية بنقل البيانات).

(ب)–تم صـرف مبلغ (٩٣٩١٥) الف دينار (ثلاثة وتسـعون مليون وتسـعمائة وخمسـة عشـر الف دينار) بموجب مسـتند الصرف المرقم (٨١٧١) في ٢٠٢٣/٢/١٩ على الرغم من عدم قيام المجهز بإكمال فقرة التنصيب والتثبيت والتشغيل خلافا للفقرة (اولا/٣/٥) من العقد اعلاه التي تتضـمن (قيام الطرف الثاني (المجهز) بتجهيز الطرف الاول بجميع الاعمال المدنية والتنصيب والتثبيت والتشغيل وكل ما يتطلبه العمل يتحملها المجهز).

ثانيـاً– التقريـر المـرقم (١٢٨٧١) في ٢٠٢٥/٥/١٩ الخـاص بنتـائـج أعمـال الرقابـة والتـدقيق علـى مشـاريع البـنى التحتيـة المنفـذة مـن تخصيصـات المنـافع الاجتماعيـة لمشـغل حقـل اريـدو النفطـي للسـنتين/٢٠٢٣و٢٠٢٤، ومـن اهـم الملاحظـات الـتي تضـمنها والـتي اوصـى الـديوان التحقيـق فيهـا والـتي وردت فيـه بالتسلسـلات (١/د)، (٢/ب–خامسا)، (٢/ج–رابعا،خامسا)، (٢/د–أولا،ثانيا،رابعا):–

(١) الملاحظات المشتركة

جرى الاعتماد على تقارير فحوصـــات مختبرية لم يتم تحديد نتيجة الفحص فيها إذ جرى ترك ذلك لدائرة المهندس المقيم للمشروع اذ تضمنت نتيجة الفحص عبارة (نترك لكم تقييم النتائج) الامر الذي يدعها عرضه للتلاعب في نتيجة الفحوصات.

(٢) الملاحظات الخاصة

مشروع تأهيل شوارع وتنفيذ شبكات الامطار في السماوة المحال على شركتي الفتيان للمقاولات العامة وروعة البارق للتجارة والمقاولات العامة بموجب العقد المرقم (st/22/9024) في ٢٠٢٣/٤/١٢ وكتاب الاحالة المرقم (٨٤٥٤) في ٢٠٢٣/٢/٢٧ وبمبلغ (٨٣٩٦٩٨٧) الف دينار (ثمانية مليار وثلاثمائة وسته وتسعون مليون وتسعمائة وسبعة وثمانون الف دينار) وبمدة تنفيذ (٥٠٠) يوم تقويمي من تاريخ اســتلام موقع العمل، ولاحظت الهيئة الرقابية المختصــة عدم وجود شــهادة معايرة اوزان لمعملي الاسفلت والكونكريت المنتج للمواد المستخدمة في المشروع كما هو معمول به في أغلب المعامل .

(٣) مشروع تبليط طريق آل حافظ وطريق آل عكاب بطول (٢,٣) كم في محافظة المثنى المحال على شركة منارة الأبراج للمقاولات العامة بموجب العقد المرقم (ST/22/9041) في ٢٠٢٣/٢/٢٣ وكتاب الاحالة المرقم (١٠٧٤٥) في ٢٠٢٣/٣/٢٠ بمبلغ (٢٦٨٢٢٦) الف دينار (مائتين وثمانية وستين مليون ومائتين وستة وعشرين الف دينار) بمدة تنفيذ (١٢٠) يوماً من تاريخ استلام موقع العمل ولدى الهيئة الرقابية المختصة بخصوص ذلك الاتي :-

(أ) جرى تنفيذ العقد بنسبة (٩٨٪) بموجب كتاب هيئة المشاريع المرقم (٧٤٧٢) في ٢٠٢٤/١٢/٥ قبل اصدار امر الغيار رقم (١) وتوقيعه من قبل الطرفين الذي تضمن حذف واستحداث الفقرات خلافاً للفقرة (تاسعاً) من الضوابط رقم (٤) الصــادرة من وزارة التخطيط والملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية المذكورة انفاً التي تتضــمن (على جهة التعاقد اصــدار ملحق للعقد في حالة تعديل بنوده او أحكامه متضــمن المتغيرات التي تحدث على احكامه وفي كافة انواع العقود مع ضرورة مراعاة السياقات المعتمدة بهذا الشأن).

(ب) جرى حذف كميات احد الفقرات وتسعيرها من قبل شركة نفط ذي قار/شعبة الكلف بموجب الكتاب المرقم (٦٣٤) في ٢٠٢٤/٦/٢٤ لأجل اصــدار امر غيار على الرغم من انجاز العمل من قبل الشــركة المنفذة وصــرف المســتحقات المالية سلفة رقم (١) بموجب المستند المرقم (٨٢٥٨) في ٢٠٢٤/٣/١٨).

(٤) مشروع صيانة وتأهيل وتبليط طريق ربط المرور السريع الوركاء (آل حويش) والقرى المرتبطة بها في محافظة المثنى المحال على شــركة افاق المثنى للتجارة والمقاولات العامة بموجب العقد المرقم (ST/22/9039) في ٢٠٢٣/٤/١٢ وكتاب الاحالة المرقم (٥٢١٢) في ٢٠٢٣/٢/٧ بمبلغ (١٦٤٤٠٠٦) ألف دينار (مليار وســتمائة واربعة و اربعين مليون وســتة الاف دينار) بمدة تنفيذ (٣٩٠) يوم من تاريخ استلام موقع العمل ، ولدى الهيئة الرقابية المختصة بشأنه الأتي: -

(أ) جرى اســتبعاد عطاء شــركة اريج المنار على الرغم من انخفاض عطاءها بمبلغ (١٨٢٦٦٧) ألف دينار (مائة واثنين وثمانين مليون وستمائة وسبعة وستين ألف دينار) عن عطاء الشركة المحال عليها المناقصة ، إذ لم تقم شركة النفط ذي قار بعمل جلســة تفاوضــية لتعديل مدة العمل الى (٣٩٠) يوم تقويمي وليس (٣٩٠) يوم عمل لتوفير الفرق المالي بين العطاءين.

(ب) عدم دقة كميات الفقرات المطلوبة بموجب جدول الكميات الملحق بالعقد اذ جرى تنظيم ملحق عقد رقم (١) في ٢٠٢٤/٤/١٨ المتضمن حذف كميات بمبلغ (٥٩٦٨٣٠) ألف دينار (خمسمائة وستة وتسعين مليون وثمانمائة وثلاثين الف دينار) واضافة كميات بمبلغ (٥٠١٦٥٢) ألف دينار(خمسمائة واحد مليون وستمائة واثنين وخمسين الف دينار) واستحداث كميات بمبلغ (٥٦١٣٠) الف دينار (ستة وخمسين مليون ومائة وثلاثين الف دينار)، خلافاً (٢- أولا-هـ) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ المذكورة انفاً التي تتضمن (تكون الشروط والمواصفات وجداول الكميات والخرائط وغيرها دقيقة لتجنب اجراء التغييرات او الإضافات اثناء التنفيذ) .

(ج) لم يتم انجاز جميع الاعمال في جدول الكميات حسب كتاب مديرية طرق وجسور المثنى المرقم (٢٦٥١) في ٢٠٢٤/١٠/١ على الرغم من اعتبار العمل منجزاً من قبل شركة نفط ذي قار في ٢٠٢٤/٧/٩ بموجب كتاب هيئة المشاريع المرقم (٥٩٩٦) في ٢٠٢٤/١٠/١٥).

ثالثاً- التقرير المرقم (٦٦٥٥) في ٢٠٢٥/٣/٦ الخاص بتدقيق المشاريع المنفذة بأسلوب التنفيذ أمانة لسنة/٢٠٢٣، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (١/ل-أولا، ثانيا، ثالثا، رابعا، خامسا)، (٢-د-ثانيا،ثالثا):-

(١) قامت لجنة الاستلام باستلام العمل وتثبيت المواصفات والكميات والاسعار مطابقة لجداول الكميات والاسعار وفق الكشوفات التخمينية على الرغم من ان بعض الفقرات غير منفذة فضلاً عن تنفيذ بعضها بشكل غير كامل ووجود بعض المشاكل، كما مبين في الامثلة ادناه:-

(أ) لم يتم تنفيذ الفقرات أدناه:-

اسم المشروع	الفقرة غير المنفذة	العدد	السعر/ ألف دينار
ملحق مشروع انشاء بناية الاستعلامات في المجمع النفطي	منظومة تأريض لمنظومة الكهرباء	١	٧٥٠
انشاء بناية شعبة المساحة والتوثيق الهندسي في المجمع النفطي	منظومة تأريض لمنظومة الانترنيت	١	٤٥٠

(ب)عدم تسوية سطح خرسانة المماشي مما يؤدي إلى تراكم المياه وتلف تلك الخرسانة مستقبلاً .

(ج) تم تنفيذ خرسانة المماشي بسمك (٩) سم خلافاً للقياس المحدد بموجب لجداول الكميات الذي حددتها بسمك (١٠) سم.

(د) عدم لبخ خرسانة المماشي مما أدى إلى ظهور الأملاح على تلك الخرسانة خلافاً للمواصفات المطلوبة بموجب جداول الكميات .

(هـ) تثبيت (٩١) لد إضاءة اقتصادية من النوع التجاري وبحجم واحد وبأغلى الاسعار خلافاً لجداول الكميات التي حددتها بثلاثة مجاميع من حيث الحجم و النوع الجيد والسعر .

(٢) مشروع إنشاء ورشة صيانة متعددة الاغراض في المجمع النفطي:

(أ) قامت لجنة الاستلام باستلام العمل وتثبيت المواصفات والكميات والاسعار مطابقة لجداول الكميات والاسعار وفق الكشوفات التخمينية على الرغم من ان بعض الفقرات غير منفذة فضلاً عن تنفيذ بعضها بشكل غير كامل ووجود بعض المشاكل وكما في أدناه:-

(أولاً) الاختلاف في مواصفات بعض الفقرات المجهزة بالمقارنة مع جداول الكميات.

(ثانياً) اختلاف بعض الكميات المنفذة عن الكميات المحددة في جداول الكميات إذ تم الصرف بشكل زائد .

(ثالثاً) وجود ثقوب متعددة وفتحات في سطح الورشة المتكون من صفائح الجينكو، الأمر الذي يجعلها عرضة للصدأ وتسرب مياه الأمطار والأتربة إلى داخل الورشة.

(رابعاً) وجود بقع سوداء (فشل صناعي) في عدد كبير تصل نسبته الى (٥٠٪) من قطع الكرانيت البالغة (٤٣).

(خامساً) جرى وضع خزان الماء على الأرض دون وضعه على سطح ادارة الورشة وفقاً لجداول الكميات التي تضمنت وضع الخزان على سطح الورشةمع العرض توجد إدارة داخل الجملون وتحتوي على سقف كونكريتي أفقي ويوجد مكان يتسع لوضع الخزان عليها.

(ب) عطل منظومة الإنذار المبكر للحرائق على الرغم من حداثة تجهيزها الذي يعكس رداءة نوعيتها .

رابعاً- التقرير المرقم (٧٧٨٢) في ٢٠٢٥/٣/١٩ الخاص بتدقيق تنفيذ عقود الشراء والتجهيز لشركة نفط ذي قار لسنة/٢٠٢٣، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٢-ب-رابعا(١))، (٢-ج-ثانيا)، (٢-ز-رابعا)، (٢-ل-ثالثا)، (٢-ق-رابعا):-

(١) العقد المرقم (ST/٢٢/٩٠٤٠) في ٢٠٢٣/٣/٣٢

اكساء وصيانة طريق الابار في حقل صبه النفطي المحال على شركة انوار الرياض للمقاولات العامة بموجب كتاب الاحالة المرقم (٦١٦٣) في ٢٠٢٣/٢/١٣ بمبلغ (١٣٨٨٣٥٨) الف دينار (مليار وثلاثمائة وثمانية وثمانين مليون وثلاثمائة وثمانية وخمسين الف دينار) بمدة تنفيذ (٣٦٥) يوم ولدى الهيئة الرقابية المختصة بخصوصه الاتي:

تم استلام العمل واعتباره منجزاً قبل قيام اللجنة أعلاه بالزيارة الموقعية للمشروع اذ تم اعتبار العمل منجزاً بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٩ فيحين كانت الزيارة الموقعية الأولى للمشروع بتاريخ ٢٠٢٤/٥/١٩ حسب كتاب شركة نفط ذي قار المرقم (٤٧٩٩) في ٢٠٢٤/٨/٢٢.

(٢) العقد المرقم (ST/٢٢/٩٠٠٣) في ٢٠٢٣/٢/٥

أنشاء بناية الادارة في محطة عزل الناصرية المحال على شركة الخريبط للمقاولات العامة بموجب كتاب الاحالة المرقم (٩٢٨) في ٢٠٢٣/١/٩ بمبلغ (١٤٧٢٨٥٤) ألف دينار (مليار واربعمائة واثنين وسبعين مليون وثمانمائة واربعه وخمسين الف دينار) بمدة تنفيذ (٣٦٥) يوم (عدا ايام الجمع والسبت والعطل الرسمية) ولدى الهيئة الرقابية المختصة بخصوصه الاتي:

لم تقم الشركة باستبعاد العطاء للشركة المنفذة على الرغم من انه يقل بنسبة اكثر من (٢٠٪) من قيمة الكلفة التخمينية خلافاً للفقرة (ثانياً/هـ) من الضوابط رقم (٣) المذكورة آنفاً التي تتضمن (استبعاد العطاء الذي يقل مبلغه او يزيد على ٢٠٪ فاكثر من الكلفة التخمينية المخصصة لغرض الاحالة وفي حال ورود عطاء مستجيب والانسب سعراً مع وجود نسبة انحراف بالتحليل السعري ببعض الفقرات (غير متوازنة) بنسبة تتجاوز (٢٠٪) زيادة او نقصان لكل فقرة على حدة والتي

يشكل مجموعها نسبة لا تتجاوز (١٠٪) من مجموع الفقرات الكلية وبإمكان قبول الاحالة وبخلاف ذلك سيتم استبعاد العطاء).

(٣) العقد المرقم (٩٠٢٤/٢٣/١٨) في ٢٠٢٣/١٢/٧

تجهيز(٦) سيارات تويوتا لاندكروز المحال على شركة ساس لتجارة وخدمات المركبات المحدودة بموجب كتاب الاحالة المرقم (٣١٦٩٧) في ٢٠٢٣/١١/٥ بمبلغ (٩٢٣٣٠٠) ألف دينار (تسعمائة وثلاثة وعشرين مليون وثلاثمائة الف دينار) بمدة تنفيذ (١٨٠) يوم من تاريخ استلام نسخة العقد مصدقة ولدى الهيئة الرقابية المختصة بخصوصه الاتي:

قامت الشركة بإحالة المشروع على شركة ساس لتجارة وخدمات المركبات المحدودة على الرغم من عدم تطابق العطاء المقدم للشركة المجهزة والوثائق القياسية للمناقصة وقرار لجنة تحليل العطاءات بالمحضر رقم (٤) المرافق بالكتاب المرقم (٣٧) في ٢٠٢٣/٨/٢٨ الذي تضمن (عدم مطابقة بعض فقرات العرض الفني للشركة المتقدمة) وأوصت لجنة تحليل العطاءات باستبعاد العطاء المقدم للشركة المتقدمة وتحفظ مدير القسم التجاري على قرار الاحالة لكونه (مخالف للضوابط والصلاحيات) خلافاً للفقرة (٢٠/١) القسم الثاني من الوثيقة القياسية التي تتضمن (مدة نفاذ العطاء ١٢٠يوماً) وللفقرة (٥) من الإعلان التي تتضمن(تكون العطاءات نافذة لمدة (١٢٠) يوم من تاريخ الغلق المحدد).

(٤) العقد المرقم (9009/22/11) في ٢٠٢٣/٤/٢٥

تجهيز جهاز تقطير للنفط الخام (جهاز قياس الضغط البخاري للنفط الخام) المحال على شركة احلام السعد للتجارة والمقاولات المحدودة بموجب كتاب الاحالة المرقم (٣٩٦٠) في ٢٠٢٣/١/٢٥ بمبلغ (٥٢٥) مليون دينار (خمسمائة وخمسة وعشرون مليون دينار) بمدة تنفيذ (١٦٠) يوم ، ولدى الهيئة الرقابية المختصة بخصوصه الاتي:

لم يتم أدراج الشركة المنفذة للعقد في قائمة الشركات المتلكئة لغاية تاريخ التدقيق على الرغم من استنفاذ مدة (٢٦٠) يوم من تاريخ تبليغ المتعاقد بموجب كتاب الإنذار المرقم (٥٩٨٥) في ٢٠٢٤/٢/١١ لمعالجة الانحراف خلال (١٤) يوم ولازالت نسبة الانجاز المادي (٠٪) خلافاً للفقرة (ثانياً/٤/جـ)من ضوابط رقم (١٨) المذكورة آنفاً التي تتضمن (عند استمرار المتعاقد بالتلكؤ وبعد اتخاذ الاجراءات القانونية وتجاوز نسبة الانحراف (٢٠٪) تطلب جهة التعاقد من اللجنة الفنية المركزية المشكلة ادراج المتعاقد المتلكئ في قائمة الشركات المتلكئة).

(٥) العقد المرقم (٧) في ٢٠٢٣/٥/٢

شراء جهاز عداد تأشيري للنفط المحال على شركة ضي الجنوب للخدمات النفطية المحدودة بموجب كتاب الاحالة المرقم (١٠٨٣٨) في ٢٠٢٣/٣/٢٢ بمبلغ (٩٧٩٩٨) الف دينار (سبعة وتسعين مليون وتسعمائة وثمانية وتسعين الف دينار) بمدة تنفيذ (١٣٥) يوم من تاريخ استلام نسخة العقد مصدقة ولدى الهيئة الرقابية المختصة بخصوصه الاتي:

قامت الشركة بصرف مبلغ العقد على الرغم من عدم تقديم شهادة منشأ مصدقة من القنصلية العراقية في بلد المنشأ (المانيا) لمواد العقد إذ تمت مصادقة شهادة منشأ مصدقة من دولة الامارات العربية خلافاً للفقرة (اولاً) من العقد التي يتضمن (تقديم شهادة منشأ مصدقة من الملحقية التجارية العراقية في بلد المنشأ).

خامساً- التقرير المرقم (١٢٠١٤) في ٢٠٢٥/٥/٧ الخاص بنتائج تدقيق تنفيذ الموازنة الاستثمارية لشركة نفط ذي قار للسنة المالية المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٣، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٣/أ-أولا، ثالثا، ثامنا)، (٣-د-أولا، ثانيا):-

(١) مشروع مدكابل ضوئي من الابار ومحطة العزل في حقل الناصرية النفطي الى (LMC) في المجمع النفطي المحال على الشركة العامة للاتصالات والمعلوماتية بموجب العقد المرقم (٣٠٠٥/٢٣/st) في ٢٠٢٣/١٠/٩ بمبلغ (٩٩٣٨١٣٤) ألف دينار (تسعة مليار وتسعمائة وثمان وثلاثون مليون ومائة واربعة وثلاثون ألف دينار) بمدة تنفيذ (٢٤٠) يوم من تاريخ المباشرة، ولدى الهيئة الرقابية المختصة بشأنه الآتي: -

(أ)-تم تنفيذ العقد بأسلوب التعاقد المباشرة على الرغم من عدم وجود صلاحيات لإدارة الشركة بالتعاقد المباشر فضلاً عن عدم وجود مبرر لذلك ، خلافاً للمادة (٣/سادساً) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ التي تتضمن (يتم توجيه الدعوة مجاناً إلى جهة مختصة واحدة لتنفيذ العقد عندما تكون السلع أو الخدمات ذات طبيعة احتكارية أو متوفرة لدى جهة معينة محتكرة تمتلك براءة اختراع أو إذا كانت السلع والمقاولات المطلوبة لأغراض الصيانة أو تخص أدوات احتياطية لعقود سابقة).

(ب)-عدم وجود كشف فني مسعر للمشروع يتضمن الكلفة التخمينية لكل الفقرات خلافاً للمادة (٢/أولاً/أ) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/ ٢٠١٤ (المعدلة) التي تتضمن (إعداد دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية او التقارير الفنية ودراسات الكلفة والمنفعة والتصاميم وجداول الكميات للمشاريع الاستثمارية وفقاً لتعليمات وزارة التخطيط المتضمنة الكلفة التخمينية للمشروع يرافق مع استمارة المشروع عند ادراجه في الموازنة الاستثمارية).

(ج)-عدم تثبيت فقرة الغرامات التأخيرية في بنود العقد خلافاً للفقرة (ثالثا/١١) من ضوابط وزارة التخطيط رقم (٤) (صيغة العقد) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية المذكورة آنفاً التي تنص (تضمين صيغة العقد الغرامات التأخيرية).

(٢) مشروع إنشاء {السقائف المخزنية عدد (١٠) بقياس (٢٠×٦٠)م٢ في مواقع الشركة المختلفة} المحال الى شركة المشاريع النفطية بموجب العقد المرقم (١٣/ذ/٢٠١٨) في ٢٠١٨/١١/٢١ بمبلغ (٧٥٧٨) مليون دينار (سبعة مليار وخمسمائة وثمانية وسبعون مليون دينار عراقي) بمدة تنفيذ (٣٠٠) يوماً عدا أيام الجمع والسبت والعطل الرسمية ، ولدى الهيئة الرقابية المختصة بشأنه الآتي:-

(أ) تم استلام المشروع استلاماً نهائياً بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٢٦ على الرغم من وجود عدة نواقص وملاحظات على التنفيذ دون إلزام الشركة المنفذة إكمال الفقرات التعاقدية وإصلاح الأعمال غير الدقيقة وملاحظات التنفيذ.

(ب) لا يوجد ما يؤيد قيام الشركة بتشكيل لجنة مختصة لتحديد قيمة النواقص والملاحظات الحاصلة في الاعمال المنفذة فضلاً عن اعتمادها لمعيار معين في تحديد أقيامها.

ج–دار الضيافة

التقرير المرقم (٢٧٦٥) في ٢٠٢٥/١/٢٨ الخاص بالبيانات المالية لدار الضيافة للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٣، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٥/أ–اولا):–

قيام دار الضيافة ببيع مستهلكات من الموجودات الثابتة والبالغ قيمتها الدفترية (٤٢٧٩٣) الف دينار (اثنان واربعون مليون وسبعمائة وثلاثة وتسعون الف دينار) منها (خزانات، اثاث واجهزة تكييف وتبريد.....الخ) بمبلغ مقداره (٥٥٠٠) الف دينار (خمسة ملايين وخمسمائة الف دينار) في حين بلغت قيمتها التقديرية وفقا لمحضر اللجنة المشكلة بالأمر الاداري المرقم بالعدد (أ/١٨٥) في ٢٠٢١/٦/١٤ مبلغ مقداره (٩٨٦١) الف دينار (تسعة ملايين وثمانمائة وواحد وستون الف دينار) مما يشير الى بيعها بأقل من قيمتها التقديرية فضلا عن تم تحميل حساب احتياطي استبدال موجودات ثابتة /٢٢١٢ بدلا من تحميل حساب الارباح والخسائر بمبلغ الخسارة البالغ (٣٧٢٩٣) الف دينار(سبعة وثلاثين مليون ومائتين وثلاثة وتسعين الف دينار) خلافا للفقرة (٩) من القاعدة المحاسبية رقم (١٢) الارباح والخسائر الرأسمالية التي نصت على (عند تحقيق الخسائر الرأسمالية تطفأ في حساب الاحتياطيات الرأسمالية وفي حالة عدم وجود احتياطي رأسمالي ناشئ عن الارباح الرأسمالية او عدم كفايته بتحميل حساب الارباح والخسائر بتلك الخسائر).

د–شركة مصافي الجنوب

اولاً–التقرير المرقم (٣٦٧٩) في ٢٠٢٥/٢/٦ الخاص بتدقيق اجراءات التعاقد للعقد المرقم (٥٣٩٤) لسنة ٢٠٢٢، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٤)، (٩/أ–ب):–

(١) تأخر الإحالة فترة (١١٣٣) يوم من تاريخ موافقة وزير النفط على اصل كتاب شركة المشاريع النفطية المرقم (٢٣٠) في ٢٠١٨/٧/١٥ لغاية تاريخ التبليغ بالإحالة في ٢٠٢١/٨/٢٣ مما أدى الى قيام شركة (UNIS) الجيكية بتقدم طلب بتعديل الاسعار بموجب كتابها ذي العدد (٠٧٣– IRSC18) في ٢٠٢١/١٠/١٨ حسب ما أكدته وزارة التخطيط بكتابها ذي العدد (٣٢٣٠٧/٧١٤) في ٢٠٢١/١٢/١٣ الفقرة رقم (٢) منه المتضمنة (تم خلال الاجتماع مع ممثلي وزارة النفط طرح الموضوع (مشروع هدرجة النفثا وتحسين البنزين) تبين ان سبب طلب شركة (UNIS) الجيكية بتعديل الاسعار هو التأخر في اجراءات الاحالة) وتمت الموافقة على تضمين العقد فقرة مضمونها مراجعة الاسعار بعد (١٠) اشهر من تاريخ تفعيل العقد وتحملها نسبة (١٠٪) في حال وجود زيادة في الاسعار من فقرة المواد والمعدات استنادا الى قرار مجلس ادارة الشركة المتخذ بالجلسة الحادية والثلاثون المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٢٣.

(٢) صرفت شركة مصافي الجنوب مبلغ (٣) مليار دينار (ثلاثة مليارات دينار) الى (شركة المشاريع النفطية) المتعاقد معها بأسلوب الدعوة المباشرة بموجب مستند الصرف المرقم (٥٧٠) في ٢٠١٩/١/٢٨ ولدى الهيئة الرقابية المختصة بشأنه الآتي:–

(أ)–تم صرف المبلغ قبل تاريخ الإحالة وتوقيع العقد خلافا للفقرة (رابعا) من الضوابط رقم (١٧) الخاصة بآلية التعامل مع التأمينات الأولية والنهائية والكفالات المصرفية والسلف التشغيلية الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية التي نصت على (تمنح السلف التشغيلية عند تاريخ توقيع العقد).

(ب)–باشرت شركة المشاريع النفطية بتنفيذ الاعمال المشار اليها اعلاه دون وجود سند قانوني يسمح لشركة المشاريع النفطية بتنفيذها قبل الاحالة وتوقيع العقد.

ثانياً– التقرير المرقم (٣٦١٩) في ٢٠٢٥/٢/٥ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على حساب النقدية في الصندوق للموازنة الاستثمارية لشركة مصافي الجنوب (شركة عامة) كما في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١)، (٢)، (٣):–

(١) عدم تخصيص غرفة مستقلة لأمين الصندوق إذ لاحظت الهيئة الرقابية المختصة إشراكه في غرفة مع موظفي الحسابات خلافاً لضوابط الرقابة الخاصة بالنقدية الفقرة (١–١–٦–ب) من دليل الرقابة الداخلية لسنة/٢٠٢٤ الذي تم اعمامه بكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (٩٨٢٦) في ٢٠٢٤/٢/٢٦ التي نصت على (وجود قاصة محكمة لدى أمين الصندوق لحفظ المبالغ المستلمة ولا يتم الوصول للمبالغ داخل القاصة إلا لموظف مخول). وقد اوصى الديوان بتخصيص غرفة مستقلة لأمين الصندوق وعدم السماح بالدخول إليها إلا للموظفين المخولين بذلك.

(٢) تضمين سجل الصندوق مبلغ السلفة المستديمة البالغة (٩٨٦٧٥) الف دينار (ثمانية وتسعون مليون وستمائة وخمسة وسبعون ألف دينار) ومستندات الصرف الخاصة بها الأمر الذي أدى الى عدم قيام الشركة بتنظيم محضر جرد مستقل بالسلفة المستديمة خلافاً للفقرة (٦–ب) من متطلبات أعداد البيانات المالية لسنة/ ٢٠٢٤ والتي تم اعمامها بكتاب ديوان الرقابة المالية الاتحادي /دائرة الشؤون الفنية والدراسات المرقم (٢/٥/٥/٣٤٣٥٤) في ٢٠٢٤/١٢/١٢ التي نصت على (جرد محتويات السلفة المستديمة وإيداعه في الحساب الجاري لدى المصرف قبل نهاية السنة مع تسوية المستندات الخاصة بها). وقد اوصى الديوان بفصل مبالغ المستندات الخاصة بالسلفة المستديمة عن مهام امانة الصندوق وجرد محتوياتها وإيداعها في الحساب الجاري لدى المصرف وتسوية مبالغها قبل نهاية السنة الخاصة بها.

(٣) صرف مبلغ السلفة المستديمة المشار إليه أعلاه لأمين الصندوق على دفعتين بتاريخي ٢٠٢٤/٧/٢٢ و٢٠٢٤/٨/٦ ولم يصرف منها إلا مبلغ (١٤٧٥) الف دينار (مليون واربعمائة وخمسة وسبعون الف دينار) أي بنسبة صرف ما دون (١,٥٪) الأمر الذي أدى إلى الاحتفاظ بمبلغ السلفة أعلاه لفترة طويلة لدى شعبة حسابات الموازنة الاستثمارية دون حركة ولغاية إيداعه في الحساب الجاري لدى المصرف على دفعتين بتاريخي ٢٠٢٤/١١/١٨ و٢٠٢٤/١٢/١٦ الأمر الذي قد يتسبب بإساءة التصرف بالمبالغ النقدية. وقد اوصى الديوان بتحديد مبالغ السلف المستديمة وفقا للاحتياج الفعلي وعدم المبالغة بصرف مبالغها المصروفة لمنع حدوث حالات الإساءة بالمبالغ النقدية المحتفظ بها.

هـ– شركة توزيع المنتجات النفطية

اولاً- التقرير المرقم (٤١٦٢) في ٢٠٢٥/٢/١١الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على المشاريع المنفذة باسلوب التنفيذ امانة لسنة ٢٠٢٣، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (١-س-أولا،ثانيا،ثالثا)، (٢-أ-أولا،ثانيا،ثالثا،رابعا)، (٢-ب-سابعا،ثامنا،عاشرا):-

(١) من خلال الزيارة الميدانية وبإشراك موظفي شعبة الرقابة والتدقيق الداخلي وأعضاء لجنة التنفيذ للمشاريع المنفذة بأسلوب تنفيذ الأعمال أمانة في الفرع خلال سنة /٢٠٢٣ لاحظت الهيئة الرقابية المختصة الآتي:-

(أ) وجود فرق في أبعاد ومواصفات وكميات بعض الفقرات المنفذة من قبل لجنة التنفيذ حسب الكشف الفني للمشاريع ومحاضر الزيارة الميدانية مع العرض جرى قياس تلك الأبعاد والتأكد من المواصفات والكميات من قبل أعضاء لجنة التنفيذ وموظفي شعبة الرقابة والتدقيق الداخلي قبل تثبيتها في محضر الزيارة الميدانية .

(ب)لم تلتزم لجنة تنفيذ المشاريع بالمواصفات والكميات الواردة في الكشف الفني المصادق عليه من قبل الهيئة الهندسية في مقر الشركة عند تنفيذ بعض فقراته .

(ج) أختلاف مبالغ تنفيذ بعض الفقرات من قبل لجنة التنفيذ حسب الكشف الفني المصادق علية والذي على أساسه تم منح مبلغ التخصيص للمشروع والمبالغ المصروفة فعلاً حسب الوصولات المعززة لعملية الصرف.

(٢) مشروع انشاء صحيات داخل الفرع:-

(أ)أختلاف مبالغ الأعمال المدينة في الكشف الفني للمشروع المعد من قبل لجنة الكشف الفني والمصادق عليه من قبل القسم الهندسي في مقر شركة توزيع المنتجات النفطية بعد تدقيقه من قبل لجنة التدقيق ومبالغ الأعمال المدنية المنفذة بموجب الوصولات المعززة لعملية الصرف.

(ب)جرى تشغيل (١٤) عامل لإكمال المشروع أعلاه/السلفة الاولى إذ لاحظت الهيئة الرقابية المختصة عدم تناسب مدة تشغيلهم مع العمل المنجز.

(ج)جرى صرف مبلغ (١٥٤٢٣) الف دينار (خمسة عشر مليون واربعمائة وثلاثة وعشرون الف دينار) لتنفيذ أعمال السلفة الثانية للمشروع بموجب مستند الصرف المرقم (١٣٣٠) في ٢٠٢٣/١٢/٢٣ اذ تم إحالة العمل الى مجموعة شركات الحصونة للتجارة والمقاولات بموجب كتاب الإحالة المرقم (٣٤) في ٢٠٢٣/١٢/٢٦وإنجازه بنسبة (١٠٠٪) بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢٥ حسب كتاب لجنة التنفيذ المرقم (٣٣) واستلامه من قبل لجنة الاستلام بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢٦ حسب كتاب لجنة الاستلام المرقم (٥) مما يعكس شكلية عمل تلك اللجان.

(د)تم إحالة العمل إلى شركة إبداع الكوثر للمقاولات بموجب كتاب لجنة تنفيذ العمل المرقم (٣٠) في ٢٠٢٣/١٢/١٧ السلفة الاولى في حين تم تنفيذ العمل بتاريخ ٢٠٢٣/٧/١٤ حسب وصولات المعززة لعملية الصرف بتاريخ ٢٠٢٣/٧/١٤

واحالة اللجنة العمل للسلفة الثانية بموجب كتابها المرقم (٣٤) في ٢٠٢٣/١٢/٢٦ الى مجموعة شركات الحصونة للتجارة والمقاولات في حين تم تنفيذ العمل بتاريخ ٢٠٢٣/٩/٢٥حسب الوصولات المعززة لعملية الصرف.

(٣) مشروع تأهيل وصيانة بنايات داخل الفرع :-

(أ)جرى تشغيل عدد من العمال قبل قرار احالة العمل الى المقاول الثانوي (مكتب صادق للتعهدات العامة) المرقم (١٣) في ٢٠٢٣/١١/١٥.

(ب)إمتناع رئيس لجنة التنفيذ العمل عن التوقيع في محضر الزيارة الميدانية لمشروع (إنشاء وتأهيل مباني داخل الفرع) لوجود فروقات في كميات ومبالغ ومواصفات بعض الفقرات المنفذة من قبله في حين تم مصادقة محضر الزيارة من قبل موظفي شعبة الرقابة والتدقيق الداخلي التابعة للفرع المصاحبين لفريق الرقابة المالية أثناء وقت الزيارة مع العرض جرى قياس الابعاد والتاكد من المواصفات والكميات من قبل اعضاء لجنة تنفيذ العمل وبمصادقة موظفي شعبة الرقابة والتدقيق الداخلي قبل تثبيتها في محضر الزيارة الميدانية .

(ج)جرى استلام العمل بموجب كتاب لجنة الاستلام المرقم (١) في ٢٠٢٣/١٢/٣١ على الرغم من ان نسبة انجاز المشروع قد بلغت (٦٦٪) حسب ما اشارت به لجنة تنفيذ العمل بموجب كتابها المرقم (٢٨) في ٢٠٢٣/١٢/٢٨.

ثانياً- التقرير المرقم (٤١٦٩) في ٢٠٢٥/٢/١١ الخاص بنتائج إعمال الرقابة والتدقيق على الأنشطة والحسابات لشركة توزيع المنتجات النفطية/فرع المثنى للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٣، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٧-و-ثامنا):-

لم يقم الفرع بإخضاع الحوافز الشهرية للاستقطاع الضريبي المباشر اذ بلغ اجمالي حوافز الانتاج المصروفة للموظفين خلال سنة/٢٠٢٣ (٤٨٩٣٩٦٤٠٠٠) دينار (اربعة مليارات وثمانمائة وثلاثة وتسعون مليون وتسعمائة واربعة وستون ألف دينار) خلافا للفقرة (١) من كتاب وزارة المالية /الهيئة العامة للضرائب ذي العدد (١٠/س/٢١١٥) في ٢٠١٦/١١/٢٤ التي نصت على (تخضع للضريبة كافة الرواتب واجور الاعمال الاضافية واي مبالغ اخرى يحصل عليها الموظف عدا المخصصات) .

ثالثاً- التقرير المرقم (١٧٨٢٣) في ٢٠٢٥/٧/١٤ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على الانشطة لشركة توزيع المنتجات النفطية- فرع الانبار لسنة/٢٠٢٣، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٦-د، هـ)

(١) لم يقم الفرع بإجراء التدوير لجميع مسؤولي الاقسام والشعب والوحدات التوزيعية في الفرع خلال سنة/٢٠٢٣ على الرغم من مرور مدة اكثر من (سنتين) ولغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي، خلافاً للفقرة (١٢) من توصيات اللجنة التحقيقية المشكلة بموجب الامر

الوزاري المرقم (٢١١٩٤) في ٢٠٢٢/٧/٢٨ وملحقه الامر الوزاري المرقم (٤٣٥٩) في ٢٠٢٣/٢/٢٣ التي تنص (تدوير مسؤولي الشعب والوحدات التوزيعية المرتبطة ارتباط مباشر بالمواطنين كل سنة وذلك من اجل المحافظة على المال العام).

(٢) لم يقم الفرع بإجراء التدوير لجميع مسؤولي المنافذ التوزيعية (كتبة المحطات) وموظفيها خلال سنة /٢٠٢٣ على الرغم من مرور مدة اكثر من (ستة اشهر) على تكليفهم بالمهام الموكلة اليهم، خلافاً للفقرة (١٠) من توصيات اللجنة التحقيقية المشكلة بموجب الامر الوزاري المرقم (٢١١٩٤) في ٢٠٢٢/٧/٢٨ وملحقه الامر الوزاري المرقم (٤٣٥٩) في ٢٠٢٣/٢/٢٣ التي تنص (مداورة كتبة المحطات في محافظة الانبار كل ستة اشهر وذلك من اجل الحفاظ على المال العام من الهدر والضياع) .

رابعاً- التقرير المرقم (٢٠٥١٢) في ٢٠٢٥/٨/١٠ الخاص بتدقيق تنفيذ العقد المرقم (ن/٦٣) لسنة /٢٠٢٣ المبرم مع شركة (صدى الأجيال للتجارة والنقل العام والخدمات النفطية المحدودة) عراقية الجنسية المحال استناداً إلى موافقة وزير النفط بالكتاب المرقم (١٩٧٠٩) في ٢٠٢٣/٣/٥ لنقل المنتجات النفطية لصالح وزارة النفط مبلغ (٢٤٣٠٩٠٠٠) ألف دينار (أربعة وعشرون مليار وثلاثمائة وتسعة ملايين دينار) ، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٤):-

عدم قيام الشركة بتفعيل نظام (GPRS) نظام مراقبة الحوضيات خلافاً للمادة السابعة الفقرة (١٤) من بنود العقد التي نصت على (يلتزم الطرف الثاني بنظام مراقبة الحوضيات عن طريق القمر الصناعي في حالة تفعيله من قبل الطرف الأول وبالمواصفات الفنية والتقنية التي يحددها الطرف الأول) ،اذ بينت الشركة بكتابها المرقم (هـ.ت/١٠٤/٣٢٦١) في ٢٠٢٥/٤/٢١ على مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (٣٥) في ٢٠٢٥/١/٢٢ (بأن الشركة الناقلة لم تقم بربط أجهزة تعقب في أي مركبة مسجلة في نظام تعقب المركبات) ولم تقم الشركة باتخاذ الاجراءات القانونية بخصوص ذلك .

خامساً- التقرير المرقم (٢٣٠٧٩) في ٢٠٢٥/٩/٧الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على أنشطة وحسابات الشركة العامة لتوزيع المنتجات النفطية فرع/واسط للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٢-د، هـ ، و، ز):-

(١) وجود فرق مقداره (١٣٨٦٦٠٤٩٦١) دينار (مليار وثلاثمائة وستة وثمانون مليون وستمائة وأربعة ألاف وتسعمائة وواحد وستون دينار) بين المبالغ المودعة والظاهرة في كشف الحساب الجاري المرقم(٦٧) المفتوح لدى مصرف الرافدين /قرطبة

الخاصة بالفرع وكشوفات المبيعات المقبوضة عن طريق الدفع الالكتروني والتي تم تزويد الهيئة الرقابية المختصة بها بموجب كتاب الفرع المرقم (٥٨٦١/٦٢٧) في ٢٠٢٥/٥/٢٧ للفترة من ٢٠٢٤/١/١ لغاية ٢٠٢٤/١٢/٣١.

(٢) وجود فرق مقداره (١٩٧٠٨١٤٧٥٠) دينار (مليار وتسعمائة وسبعون مليون وثمانمائة وأربعة عشر الف وسبعمائة وخمسون دينار) بين مبيعات المنتجات النفطية (بنزين، زيت الغاز، نفط والمشتقات الأخرى) المستحصلة عن طريق أجهزة الدفع الالكتروني وبين المبالغ المرسلة من قبل الشركة العالمية للبطاقة الذكية للأشهر من (شباط لغاية ٢٠٢٤/١٢/٣١) بالإضافة إلى ذلك لم يقم الفرع بمخاطبة الشركة العالمية للبطاقة الذكية بعد اجراء اخر مطابقة بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/٢٨ لغرض تسوية الفروقات خلافاً للفقرة (٥/٧) من البند (سابعاً/محاسبة عملية تحصيل المستحقات والتسويات) من العقد المرقم (١١) لسنة/٢٠٢٣ والتي تنص على (يقوم الطرف الاول بمطابقة مبالغ التسويات المنفذة والخاصة به مع تقارير التسوية المرسلة اليه على ان يقوم بإبلاغ الطرف الثاني فروقات يجدها وذلك خلال عشرة ايام عمل من تاريخ تنفيذ تلك التسويات).

(٣) وجود فرق مقداره (٢٩٣٨٣٩٦٤٠٠) دينار (ملياران وتسعمائة وثمانية وثلاثون مليون وثلاثمائة وستة وتسعون ألف واربعمائة دينار) بين المبيعات (الغاز)المستحصلة عن طريق أجهزة الدفع الالكتروني وبين المبالغ المرسلة من قبل شركة تبادل للدفع الالكتروني والتقنيات المالية للأشهر من (شباط لغاية ٢٠٢٤/١٢/٣١) بالإضافة إلى ذلك لم يقم الفرع بمخاطبة شركة تبادل للدفع الالكتروني والتقنيات المالية بعد اجراء اخر مطابقة بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/٣١ لغرض تسوية الفروقات.

(٤) ظهر في كشف مطابقة المصرف للحساب الجاري رقم (٦٧) المفتوح لدى مصرف الرافدين فرع قرطبة الخاص بإيرادات الدفع الالكتروني للفرع مبلغ مقداره (١١٣٢٥٦٤٢٦٦٢٤) (مائة وثلاثة عشر مليار ومائتان وستة وخمسون مليون واربعمائة وستة وعشرون ألف وستمائة وأربعة وعشرون دينار) يمثل المقبوضات المقيدة في السجلات ولم تظهر في كشف المصرف في ٢٠٢٤/١٢/٣١ الامر الذي يؤشر الى عدم قيام الشركتين المشار اليهما بتحويل المبلغ المذكور الى الحساب المذكور.

سادساً- التقرير المرقم (٢٥٩٣٥) في ٢٠٢٥/١٠/٦الخاص بتدقيق أنشطة وحسابات شركة توزيع المنتجات النفطية/ فرع ذي قار للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول/ ٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٢-أ-ثانيا،ثالثا، خامسا):-

(١) عدم قيام لجنة التشييد المشكلة بموجب الأمر الإداري المرقم (٢٥٧٢) في ٢٠١١/٤/٢٤ مفاتحة الدوائر ذات العلاقة في المحافظة لغرض تحديد موقع الأرض المملوكة للفرع، فضلًا عدم الالتزام بالحدود الموضحة بموجب لجنة الكشف المشترك في ٢٠٠٥/٥/٢٢، إذ جرى تسييج وتشييد بناية الفرع الجديد على أرض غير مملوكة للفرع.

(٢) جرى تنفيذ مشروع بناية الفرع الجديد المحال على (شركة زهرة الغراف للمقاولات العامة المحدودة/ عراقية الجنسية) بمبلغ (٢٢٣٤٨٢٠) ألف دينار (ملياران ومائتان وأربعة وثلاثون مليون وثمانمائة وعشرون ألف دينار) حسب العقد المرقم (١)

لسنة/ ٢٠١٢، والكشف الإضافي بمبلغ (٨٦٨٨٣٩٣٤) دينار (ستة وثمانون مليون وثمانمائة وثلاثة وثمانون ألف وتسعمائة وأربعة وثلاثون دينار)، ولدى الهيئة الرقابية المختصة بشأن ذلك الآتي:-

(أ) جرى المباشرة بتنفيذ المشروع دون وجود موافقات من الدوائر ذات العلاقة في المحافظة، خلافًا للمادة (٣/ أولًا/ هـ) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة/ ٢٠٠٨ (النافذة في حينه) التي تتضمن (وجود موافقات الجهات المعنية على موقع المشروع وتخصيص الأرض المطلوبة للمشروع عند تنفيذ مقاولات الإشغال العامة).

(ب) لم تقم اللجنة المشرفة باتخاذ الإجراءات اللازمة الخاصة بكتاب مديرية البلدية المرقم (٣٨١١) في ٢٠١٣/٢/١٨ المتضمن (لا يجوز الاستمرار بالبناء في حال عدم إصدار إجازة بناء للعقار)، إذ طالبت الشركة المنفذة إجازة بناء من الفرع بموجب كتابها المرقم (٥) في ٢٠١٢/١٢/١٣ المتضمن قيام لجنة التجاوزات إيقاف العمل لحين إكمال إجازة البناء.

(٣) تم استلام مبلغ (١٥٢٤٤٤٣٢٩) دينار (مليار وخمسمائة وأربعة وعشرون مليون وأربعمائة وأربعة وأربعون ألف وثلاثمائة وتسعة وعشرون دينار) من محافظة ذي قار خلال سنة/ ٢٠٢٤ وتسوية ديونها في سجلات الفرع، في حين إن الديون المترتبة بذمة المحافظة في سجلات الفرع (١٩١٣٧٣٣٠٠٠) دينار (مليار وتسعمائة وثلاثة عشر مليون وسبعمائة وثلاثة وثلاثون ألف دينار) بموجب سجلات الفرع.

سابعاً- التقرير المرقم (٣٠٧٩٧) في ٢٠٢٥/١١/٢٤الخاص بتدقيق المشاريع المنفذة بإسلوب التنفيذ أمانة لسنة/٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٣-ن، س، ع، ص):-

(١) تم رفض التشغيل التجريبي للمشروع من الشركة العامة لخدمات وتعبئة الغاز بسبب الإخفاق في معالجة الملاحظات المؤشرة من قبلهم المتضمنة (وجود تسريب المياه الجوفية وعدم اكتمال الأعمال المدنية والكهربائية، وجود تقوس في شبكة الأنابيب وعدم استوائية الخزانات وعطل المتحسسات)، إذ قام الفرع مخاطبة الهيئة الهندسية في شركة توزيع المنتجات النفطية بموجب كتابه المرقم (١٤٩٢٣) في ٢٠٢٣/١١/٧ لبيان طرق المعالجة الفنية للمشكلة المذكورة، وأجابت الهيئة الهندسية الفرع بالتوجيهات الفنية اللازمة لمعالجة الإخفاق الحاصل في التنفيذ محملة جهات التنفيذ مسؤولية الفشل الحاصل في التنفيذ نتيجة مخالفة الجوانب الفنية المطلوبة في تنفيذ العمل بموجب كتابهم المرقم (٥٥٢٦) في ٢٠٢٣/١١/١٦، دون قيامها بالاطلاع على واقع العمل مسبقًا وتدقيق ومطابقة العمل مع جدول الكميات والمواصفات فضلًا عن عدم قيامها بالاستفسار عن دور القسم الفني في تنفيذ المشروع وتسجيل ملاحظات على فقرات العمل من عدمه.

(٢) قدم القسم الفني في الفرع تقريرًا مفصلًا بموجب كتابهم المرقم (٥٩١) في ٢٠٢٤/٣/٢٧ عن أسباب فشل المشروع، أهم ما جاء فيه:-

(أ) -بسبب تسرب المياه الجوفية إلى أحواض خزانات الغاز وعدم وجود المضخات الدائمية لسحب المياه الجوفية المثبتة في جدول الكميات قبل التنفيذ.

(ب) -عدم طلاء الجدران الداخلية والخارجية للأحواض بمادة تمنع تسرب المياه الجوفية.

(ج) -عدم تطبيق المواصفات الفنية أدى إلى فشل المشروع.

(د) –عدم قيام الفرع بتوجيه لجان التنفيذ بإجراء المعالجات للإخفاقات الحاصلة في المشروع خلافًا لكتاب القسم الفني المرقم (٩٢٥) في ٢٠٢٤/٥/٢٢ الفقرة (٢) التي قضت بأن (إجراء أي معالجة للمشروع أو إضافة لاحقة تعتبر مخالفة مالية وقانونية وإدارية وتتحمل اللجان المختصة بالتغيير تكاليف هذه المعالجة).

(هـ) –عدم التزام الفرع بكتاب الهيئة الهندسية في شركة توزيع المنتجات النفطية المرقم (٥٥٢٦) في ٢٠٢٣/١١/١٦ المتضمن (قيام لجان التنفيذ بالمعالجة بإشراف القسم الفني وممثلين عن الشركة العامة لخدمات وتعبئة الغاز وخلال فترة (٣٠) يومًا من تاريخ الكتاب المشار إليه أعلاه).

(٣) أبلغ الفرع هيئة الدراسات والتخطيط والمتابعة في الشركة بجاهزية المنفذ للتشغيل بموجب كتابه المرقم (٢١٠٤) في ٢٠٢١/٢/٨ على الرغم من فشل المشروع المثبت بموجب كتاب هيئة التفتيش المرقم (٧٧٩٢) في ٢٠٢١/١٢/٢٩، حيث لم يجرِ الفرع أية معالجة للملاحظات المؤشرة من قبل الهيئة المذكورة بموجب كتابهم المرقم (٤٣٣٩) في ٢٠٢٢/٣/١٧.

(٤) شكل الفرع لجانًا تحقيقية (الأولى والثانية) للتحقيق في موضوع المخالفات الواردة في إنجاز المشروع المذكور بموجب الأمر الإداري المرقم (١٨٢١٨) في ٢٠٢٢/١٢/٢٩، ولم تنجز اللجان المشار إليها أعمالها لغاية تاريخ إعداد التقرير الرقابي، مع العلم أن الأمر الإداري المشار إليه أعلاه تضمن فترة زمنية لإنجاز التحقيق في موعد أقصاه ٢٠٢٣/١/١.

ثامناً– التقرير المرقم (٢٦٣٠٧) في ٢٠٢٥/١٠/٨ الخاص بالزيارة تفتيشية لمحطات تعبئة الوقود العائدة لفرع ذي قار للفترة من (٢٠٢٥/٨/١ ولغاية ٢٠٢٥/٨/٣٠)، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٧–ح، ط)، (١٠)، (٣١):–

(١) لم يتخذ الفرع أي إجراء قانوني بحق الشركة المنفذة كتوجيه إنذار رسمي إلى المقاول بضرورة إكمال الأعمال، خلافاً للمادة (١٠/ثانياً /ب) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية المذكورة آنفاً التي نصت على (يتم توجيه إنذار رسمي للمقاول المخل بضرورة إكمال الأعمال وحسب منهاج العمل المتفق عليه خلال (١٥) يوم من تاريخ تبليغه بالإنذار)، فضلاً عن عدم تحميل الشركة المنفذة التحميلات الإدارية خلافاً للفقرة (١٠/ثالثاً) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية التي نصت على (يتحمل المقاول المخل تحميلات إدارية بنسبة لا تزيد عن (٢٠ %) من كافة الأعمال المخل بها في عقود المقاولات).

(٢) جرى رصد كميات غير طبيعية من المياه الجوفية في خزان رقم (١) لمادة البنزين وتم إيقاف التجهيز بنفس التاريخ وبعدها تم إيقاف تجهيز البنزين في جميع الخزانات في المحطة البالغ عددها (٤) خزانات لثبوت وجود تآكل موضعي شديد في الخزانات وثقوب في عدة أماكن فيها لوجود ضعف في سمك جسم الخزانات التي تتراوح بين (٣,٣–٣,٨) ملم في أماكن متفرقة علماً إن المواصفات المطلوبة هي (٦) ملم للجدران و(٨) ملم للدش حسب مطالعة اللجنة المشكلة بالأمر الإداري المرقم (٧٣٧) في ٢٠٢٥/٢/٩ المشكلة في هيئة توزيع الجنوب / شعبة الفحص الهندسي، فضلاً عن تلوث التربة المحيطة بالخزانات بسبب الترسبات المستمرة من المياه الجوفية التي لم يتم معالجتها قبل التنفيذ، على الرغم من الإشارة إليها من قبل لجنة الإشراف بمذكرتها المرقمة (٣٨) في ٢٠١٥/٥/٢٠ التي أشارت إلى كثرة المياه مما يسبب خطراً على الخزانات في المستقبل إلا إن القسم الهندسي المركزي في شركة توزيع المنتجات النفطية رفض معالجة تلك المياه الجوفية بحقن الخزانات الأرضية بالكونكريت بدلاً الرمل حسب كتب شركة توزيع المنتجات النفطية المرقم (٧٣٤) في ٢٠١٥/٥/٢٤.

(٣) من خلال تدقيق العقد الخاص بتنفيذ (نصب وتجهيز كاميرات جديدة لمحطة الفجر) المنفذ من قبل مكتب (أسعد للتعهدات العامة) بموجب العقد المرقم (٨) لسنة /٢٠١٨ لاحظت الهيئة الرقابية المختصة استلام العمل استلاماً أولياً بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢٧ من قبل لجنة الاستلام الأولي المشكلة بموجب الأمر الإداري المرقم (٤١٦٠) في ٢٠١٩/٤/١١ وتم تسليم كافة مرفقات المشروع إلى الفرع بما يحتويه من مواد ومعدات وأثاث بموجب العقد على أن يتم إنجاز كلمات تثبيته من نقاط بموجب محضر كل مجموعة وكذلك بموجب توصيات لجنة الاستلام الأولي، إلا إن الفرع لم يستلم المشروع استلاماً نهائياً وذلك بسبب عدم معالجة الملاحظات المثبتة من قبل لجنة الاستلام الأولي إضافة إلى إن الشعبة القانونية في الفرع لم تبلغ المقاول عن الملاحظات التي تخص المشروع كون محل سكنه ومقر الشركة المنفذة مجهولتان في الوقت الحاضر.

(٤) وجود خلل في خزان منتج البنزين رقم (٣) في محطة الإصلاح الحكومية، على الرغم من كونها حديثة الإنشاء واستلمت من قبل الفرع خلال سنة /٢٠٢٢ بسبب وجود ثقوب فيه وتسرب المياه الجوفية بداخله مما أدى إلى توقفه عن العمل بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٢٦، وجرى تشكيل لجنة للوقوف على أسباب الخلل بموجب الأمر الإداري المرقم (٢٠٦٤٠) في ٢٠٢٤/١٢/٣٠، ولم تقم تلك اللجنة بأداء مهامها لغاية تاريخ إعداد التقرير الرقابي.

و-شركة خطوط الانابيب النفطية

اولاً- التقرير المرقم (٢٢١٨٢) في ٢٠٢٥/٨/٢٧الخاص بتدقيق أنشطة قسم مستودع ومحطة ضخ الناصرية للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول/ ٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (١-ج)، (٤-ب):-

(١) أظهرت الإحصائيات المقدمة للهيئة الرقابية المختصة من قبل القسم والتي تتضمن نتائج الجرد السنوي كما في ٢٠٢٤/١٢/٣١ للمنتجات النفطية المستلمة من القسم والمرسلة إلى جهات أخرى الملاحظات الآتية:-

(أ)وجود فروقات بالزيادة والنقص لمنتوج ماده البنزين بين الكميات المستلمة من مصفى ذي قار ومصفى الشعيبة وبين الكميات المرسلة إلى الجهات المستفيدة.

(ب)وجود فروقات بالزيادة والنقص لمنتوج ماده النفط الأبيض بين الكميات المستلمة من مصفى ذي قار ومصفى الشعيبة وبين الكميات المرسلة إلى الجهات المستفيدة.

(ج)وجود فروقات بالزيادة و النقص منتوج مادة زيت الغاز بين الكميات المستلمة من مصفى ذي قار ومصفى الشعيبة وبين الكميات المرسلة إلى الجهات المستفيدة.

(٢) تم صرف مبلغ (٤٥٠٠٠٠٠) دينار(أربعة ملايين وخمسمائة ألف دينار) شهرياً خلال سنة/٢٠٢٤ عن تنظيف المقر وأعمال قص الحشائش والأشجار وتنظيف المضخات الرئيسية دون وجود ما يعزز ذلك.

ثانياً-التقرير المرقم (٢٥٢٥٧) في ٢٠٢٥/٩/٢٩الخاص بتدقيق البيانات المالية لشركة خطوط الأنابيب النفطية للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول/ ٢٠٢٢، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٦-أ- خامسا)، (٦-ب-ثانيا):-

(١) بلغ رصيد حساب مدينون قطاع عام حـــ/١٦١١ مبلغ مقداره (٩٨٨٤٢٢٧١٩٠) ألف دينار (تسعة ترليون وثمانمائة واربعة وثمانون مليار ومائتان وسبعة وعشرون مليون ومائة وتسعون ألف دينار) كما في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بضمنه مبلغ مقداره (٨٦٧٩٥٦٩٧٣٩) ألف دينار (ثمانية ترليون وستمائة وتسعة وسبعون مليار وخمسمائة وتسعة وستون مليون وسبعمائة وتسعة وثلاثون ألف دينار) يمثل المبالغ المترتبة بذمة الجهات المستهلكة للنفط الخام والمنتوجات النفطية عن مستحقات الشركات المجهزة في سجلاتها المالية والذي يمثل نسبة (٨٨٪) من إجمالي الرصيد أعلاه دون وجود سند قانوني بذلك.

(٢) بلغ رصيد حساب مجهزون قطاع عام مبلغ (٨٦٧٩٥٧٠٠٠٠) ألف دينار (ثمانية ترليونات وستمائة وتسعة وسبعون مليار وخمسمائة وسبعون مليون دينار)، تمثل مبالغ لا تخص الشركة عن مستحقات الجهات المجهزة للنفط الخام والمنتوجات النفطية بذمة الجهات المستهلكة، إذ تم تثبيتها في السجلات المالية للشركة ضمن حساب مجهزون قطاع عام دون وجود سند قانوني وأوليات بذلك.

ز-شركة غاز الجنوب

التقرير المرقم (٥٨١٩) في ٢٠٢٥/٢/٢٧الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على نظام الدفع الالكتروني (POS) وإشعارات الدفع الالكترونية (CT) لشركة غاز الجنوب لسنة /٢٠٢٣، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات الاتية (١/أ-ثانيا)، (١/ب)، (١/ج): -

اولاً- لم تتخذ الشركة الاجراءات اللازمة لفتح حسابات مصرفية لتنفيذ عملية التحصيل بموجب نظام الدفع الإلكتروني الـ (POS)خلافاً للفقرة رقم (٢) من قرار مجلس الوزراء التي نصت على (الزام الدوائر الحكومية جميعها التي تحصل فيها المبالغ فتح حسابات مصرفية وتهيئة أجهزة نقاط البيع الخاصة بالدفع الالكتروني) (POS) ولغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي، وقد أوصى الديوان فتح حسابات مصرفية تنفيذا للفقرة رقم (٢) من القرار أعلاه.

ثانياً- لم تقم الشركة بالزام سائقي السيارات العائدة لها باعتماد بالدفع الالكتروني (POS) عند التزود بالوقود من محطات تعبئة الوقود الاهلية او الحكومية خلافا للفقرة (٣) من قرار مجلس الوزراء التي نصت على (إلزام محطات تجهيز الوقود بصنوفها ومواقعها وفي جميع أنحاء العراق جميعا لفتح حسابات مصرفية وتهيئة أجهزة نقاط البيع الخاصة بالدفع الإلكتروني (POS)والدفع بواسطة البطاقات المصرفية لتحصيل الأموال ولتمكين الراغبين من المراجعين بالدفع بالبطاقات، مع الإبقاء على التسلم النقدي جنباً الى جنب)، وقد أوصى الديوان بالزام سائقي السيارات العائدة للشركة بتجهيز الوقود من محطات تعبئة الوقود الحكومية او الاهلية باستخدام بطاقات الدفع الالكترونية ومن خلال أجهزة نقاط البيع الخاصة بالدفع الالكتروني (POS) تنفيذا للفقرة (٣) من قرار مجلس الوزراء أعلاه.

ثالثاً- لم يتم تنفيذ أي عملية إستحصال مالية عن طريق أجهزة نظام للدفع الإلكتروني(pos) البالغ عددها (٢) جهاز من قبل (الشركة العالمية/عراقية الجنسية) بموجب العقد المرقم (٣٧٥) في ٢٠٢٣/٩/٢٨ للفترة من ٢٠٢٣/١١/٢٣ ولغاية ٢٠٢٣/١٢/٣١ كون مخرجات تلك الأجهزة تؤشر عمليات مرفوضة حسب ما بينته الشركة بكتابها المرقم (١٠٣٧) في

٢٠٢٤/١/٢٢ إضافة إلى عدم وجود مكتب يمثل الشركة المنفذة في مقر شركة غاز الجنوب، مما يؤشر الى وجود مشاكل فنية وخلل في تلك الأجهزة، خلافاً للفقرة (٧) من قرار مجلس الوزراء المرقم (٢٣٦٢٠) لسنة/٢٠٢٣ المتضمنة (الزام شركات الدفع الالكتروني بتهيئة مركز خدمة للزبائن على مدار الساعة لتسهيل عمليات الدفع الإلكتروني ومعالجة المشكلات الأنية الحاصلة فيه)، وقد أوصى الديوان بمعالجة المشاكل الفنية واختيار الجهات المؤهلة من ذوي الخبرة للتنفيذ لضمان كفاءة تطبيق نظام الدفع الالكتروني (POS).

ح-شركة تعبئة وخدمات الغاز

التقرير المرقم (١١٢١٤) في ٢٠٢٥/٤/٢٩ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على أنشطة وحسابات شركة تعبئة وخدمات الغاز/قسم تصنيع اسطوانات الكوت للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول/ ٢٠٢٣، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (١-هـ)، (٣-أ)، (٣-ب-ثانيا):-

اولاً- سبق للشركة العامة لتعبئة وخدمات الغاز ان ابرمت العقد المرقم (١٣٤٩) في ٢٠١٢/١١/١١ مع وزارة الصناعة والمعادن/شركة الرضوان سابقا شركة (الفارس) حاليا لتجهيز (معمل انتاج غاز الاوكسجين) الا انه تم رفض المعمل من قبل لجنة الاستلام المشكلة بموجب الامر الاداري المرقم (١٦٦٩٨) في ٢٠١٢/١٢/١٥ لمخالفة المواصفات المطلوبة حسب العقد والمجهز من منشأ صيني وليس من منشأ ايطالي وتم فسخ العقد قضائيا بموجب قرار محكمة استئناف بغداد/الكرخ الاتحادية/الهيأة الاستئنافية الثانية ذي العدد (٤٣٢/٤٣٤/س/٢٠١٩) في ٢٠١٩/٥/٣٠ والمكتسب الدرجة القطعية (الزام المدعي عليه بتأدية الى المدعي مبلغاً مقداره (٢٢٨٧٣٥٠٠٠٠) دينار (مليارات ومائتان وسبعة وثمانون مليون وثلاثمائة وخمسون الف دينار) عن مبلغ العقد والغرامات التأخيرية ومبلغ رسم التحصيل البالغ (٦٨٦٢٠٥٠٠) دينار (ثمانية وستون مليون وستمائة وعشرون الف وخمسمائة دينار) وتم استحصال مبلغ مقداره (٢٢٥٠٠٠٠٠٠) دينار (مئتان وخمسة وعشرون مليون دينار) على الرغم من فتح اضبارة تنفيذية لدى مديرية تنفيذ الكاظمية بالرقم (٢٠١٩/١٨٦٢) لغرض الزام الشركة بدفع مبلغ الدين ولدى الهيئة الرقابية المختصة بشان ذلك ما يلي:-

على الرغم من تنظيم محضر التسوية الرضائية بين شركة تعبئة وخدمات الغاز وشركة الفارس (عراقية) بتاريخ ٢٠٢٣/٩/١٩ بتسديد اقساط شهرية بمبلغ مقداره (٧٥) مليون دينار الا ان شركة الفارس لم تلتزم بإجراءات التسديد اذ بلغت نسبة المبالغ المستحصلة (١٠٪).

ثانياً- وجود فروقات في أسعار المواد المشتراة من قبل القسم مقارنة بأسعار المواد المشتراة لنفس المادة من قبل القسم ولنفس السنة اضافة الى شرائها من نفس الشركة دون وجود اعتراض من قبل لجان اعتدال الأسعار او شعبة التدقيق على تلك الأسعار .

ثالثاً- لم يتم اصدار امر اداري لتشكيل لجنة الكشف التخميني بل تم اعداد الكشف التخميني لمشروع (صب ارضية الخزان الغاز الافقي) من قبل موظف هياة المعامل فرع غاز/ واسط (مهندس اقدم) وتم المصادقة عليه من قبل الشركة العامة لتعبئة وخدمات الغاز/الهيأة الهندسية والشؤون الفنية قسم الهندسة المدنية بكتابها ذي العدد (١٠) في٢٠٢٣/٢/٨ خلافا للمادة (٢/اولا) من تعليمات تنفيذ الإعمال بأسلوب التنفيذ أمانة رقم (١) لسنة/٢٠١٨ التي نصت على (تتولى الادارة التي تروم تنفيذ العمل

تشكيل لجنة فنية تسمى (لجنة الكشف التخميني) برئاسة مهندس من ذوي الخبرة والاختصاص تتولى اعداد جداول الكميات والمواصفات الدقيقة والكلف التخمينية واعداد المخططات ان تطلب الامر ذلك) .

ط–معهد التدريب النفطي:–

التقرير المرقم (١٢٧٣١) في ٢٠٢٥/٥/١٤ الخاص بنتائج أعمال تدقيق اتفاقية تحصيل المستحقات الحكومية الكترونيا المبرمة بين معهد التدريب النفطي والشركة العالمية للبطاقة الذكية رقم (١) لسنة ٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات(٢)، (٣)، (٤):–

اولاً– عدم اجراء مطابقة لملفات التصفية وعمليات التسوية المتعلقة بها لمبالغ الجباية الالكترونية وفق نظام (pos) البالغ عددها (٢٠١) حركة في صندوق الايداعات الالكترونية خلافا للبند (خامسا)/ الفقرة (٤) من التزامات المؤسسات الحكومية من ضوابط وتعليمات البنك المركزي العراقي التي تم اعمامها بموجب كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء/ دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان المرقم (٢٢٢٧٥) في ٢٠٢٣/٥/١٩ المتضمنة (مطابقة ملفات التصفية المرسلة وعمليات التسوية المتعلقة بها)، وقد أوصى الديوان بمطابقة الملفات وعمليات التسوية المتعلقة بها لمبالغ الجباية الالكترونية.

ثانياً– لم يتم استخدام أدوات الدفع الالكتروني من قبل لجان المشتريات ولجان تنفيذ الاعمال امانة خلافا للفقرة (أولا–٢) من قرار مجلس الوزراء (٢٣٦٢٠) لسنة ٢٠٢٣ المتضمنة (يتم استخدام أدوات الدفع الالكتروني من لجان المشتريات ولجان التنفيذ امانة وعلى ان يكون لعمليات الدفع كافة بعد مضي (٦) اشهر من تاريخ اصدار هذا القرار)، وقد أوصى الديوان باستخدام أدوات الدفع الالكتروني من لجان المشتريات ولجان التنفيذ امانة.

ثالثاً– عدم فتح حساب مصرفي لمقبوضات (pos) اذ تم استخدام الحسابات المصرفية الخاصة بالموازنة التشغيلية لقبض تلك المبالغ خلافا للفقرة (٢) قرار مجلس الوزراء رقم (٢٣٠٤٤) لسنة ٢٠٢٣ التي تضمنت (الزام الدوائر الحكومية جميعها وغير الحكومية والمختلطة والنقابات والجمعيات والمراكز التي تحصل فيها المبالغ فتح حسابات مصرفية وتهيئة أجهزة نقاط البيع الخاصة بالدفع الالكتروني (pos) الدفع بواسطة البطاقات المصرفية لتحصيل الأموال ولتمكين الراغبين من المراجعين بالدفع بالبطاقات مع الإبقاء على التسلم النقدي جنبا الى جنب)، وقد أوصى الديوان بفتح حساب مصرفي خاص بالنظام أعلاه.

ي–شركة تسويق النفط

اولاً–التقرير المرقم (١٧٥٤٥) في ٢٠٢٥/٧/١٠ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على عقدي تصدير منتوج زيت الوقود ومنتوج النفثا المرقمين (MP/AGS/2024/XS/21) و (MP/N/2024/XS/16المبرمين بين (شركة تسويق النفط وشركة فينوس للمقاولات الانشائية والكهربائية والميكانيكية وتجارة المشتقات النفطية والخدمات النفطية المحدودة) (عراقية الجنسية) بخصوص غلق ملفات المقايضة مع كل من (الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية) بما يضمن المصلحة العامة ، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٢–أ–ثانيا(٢))، (٢–أ–ثالثا):–

عقد تصدير منتوج زيت الوقود المرقم (MP/AGS/2024/XS/21)

(١) مطابقة وتأييد شركة (فينوس للمقاولات الانشائية والكهربائية والميكانيكية وتجارة المشتقات النفطية والخدمات النفطية المحدودة) ومصادقة سفارة الجمهورية العربية السورية في بغداد على محاضر مطابقة كمية (٢٠٨٣٥٢,٦٤٩) طن وبمبلغ (٨٥١٦٤٧٣٨,٦٠) دولار (خمسة وثمانين مليون ومائة وأربعة وستين الف وسبعمائة وثمانية وثلاثين دولار وستين سنت) بضمنها مبلغ الغرامة الجزائية المترتبة بذمة الشركة المتعاقد معها والبالغة (٤٥٦٠) دولار (اربعة الاف وخمسمائة وستون دولار) من منتوج زيت الوقود المجهز من شركة تسويق النفط والذي يمثل مجموع (٩) قائمة تجارية الى الشركة أعلاه لغاية ٢٠٢٤/١٠/٣١ أي فرق بالكمية المجهزة مقدارها (٧١٩٨٢,٥٦٨) طن ومبلغ مقدارها (٦٥٨٨٧١) دولار (ستمائة وثمانية وخمسون الف وثمانمائة وواحد وسبعون دولار) بالغرامة الجزائية ، وقد تم ارسال العديد من الكتب من قبل شركة تسويق النفط الى شركة (فينوس للمقاولات الانشائية والكهربائية والميكانيكية وتجارة المشتقات النفطية والخدمات النفطية المحدودة) لغرض الحضور الى مقر الشركة لمطابقة وتأييد كميات واقيام الشحنات المستلمة ومبالغ الغرامات الجزائية البالغة (٦٦٣٤٣١) دولار (ستمائة وثلاثة وستون الف وأربعمائة وواحد وثلاثون دولار) المترتبة بذمتهم وآخرها كتاب شركة تسويق النفط المرقم بالعدد (٨٧٢٩) في ٢٠٢٥/٤/١٧ ولم يتم حضور ممثل شركة (فينوس للمقاولات الانشائية والكهربائية والميكانيكية وتجارة المشتقات النفطية والخدمات النفطية المحدودة) لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي، ولم تقم الشركة باتخاذ الإجراءات القانونية الملائمة بحق شركة (فينوس للمقاولات الانشائية والكهربائية والميكانيكية وتجارة المشتقات النفطية والخدمات النفطية المحدودة) بخصوص ذلك.

(٢) قامت شركة (فينوس للمقاولات الانشائية والكهربائية والميكانيكية وتجارة المشتقات النفطية والخدمات النفطية المحدودة) بإيداع مبلغ (٣٩٦٠٣٢٤٣٩٢٥) دينار (تسعة وثلاثون مليار وستمائة وثلاثة ملايين ومائتان وثلاثة واربعون الف وتسعمائة وخمسة وعشرون دينار) نقداً في حساب شركة تسويق النفط بعملة الدينار العراقي لدى المصرف العراقي للتجارة (TBI) عن أقيام الشحنات الأربعة الأخيرة من منتوج (زيت الوقود) والبالغ مجموعها (٢٩٨٨٩٢٤٩,٧٢) دولار(تسعة وعشرون مليون وثمانمائة وتسعة وثمانون الف ومائتان وتسعة واربعون دولار واثنان وسبعون سنت) بدلاً من ايداعها بحوالة مستندية واردة من خارج العراق بعملة الدولار، إذ بينت شركة تسويق النفط بموجب مذكرتها المرقمة بالعدد (٥٦٧) في ٢٠٢٥/٤/٢٨ إجابة على مذكرتنا المرقمة بالعدد (٣٤/م) في ٢٠٢٥/٤/٢٤ أن (الشركة المتعاقد معها قامت ببيع المنتوج خارج العراق وتم استلام المبالغ داخل العراق بالدينار العراقي لذلك فأن المبلغ المتوفر لديها بالدينار العراقي حسب كتابها المرقم بالعدد (٤٢٢-٢٤) في ٢٠٢٥/٢/٢٤ وتم الاخذ بتوجيه مكتب رئيس مجلس الوزراء بموجب كتابهم المرقم بالعدد (٢٤٩١٨٣١/٣٠٠٤) في ٢٠٢٤/١٢/٢٢ بشأن اعداد التسوية لهذا الموضوع حفاظاً على المال العام)، خلافاً لعملة العقد إذ اشارت المادة (الثالثة) من العقد على (يجب أن يحتسب سعر تصدير منتوج زيت الوقود المسلم وفقاً لهذا العقد بالدولار الأمريكي(USD) لكل طن متري)، مما يشير الى استفادة شركة (فينوس للمقاولات الانشائية والكهربائية والميكانيكية وتجارة المشتقات النفطية والخدمات النفطية المحدودة)من فروقات بين أسعار الصرف الدولار/ دينار السائدة في السوق المحلي وسعر الصرف الرسمي.

ثانياً- التقرير المرقم (٢٧٦٧٤) في ٢٠٢٥/١٠/٢٢ الخاص بالعقد المرقم (MP/HFO/2024/XS/19) في ٢٠٢٤/٦/٢٤ المبرم بين شركة تسويق النفط وشركة مجان لنقل المنتجات النفطية محدودة المسؤولية (عراقية الجنسية) بأسلوب المناقصة العامة عن طريق الإعلان العام والخاص ببيع منتوج زيت الوقود الثقيل مطروح مستودع مصفى كربلاء، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٣)، (٤)، (٦)، (٧):-

(١) قيام لجنة تحليل العطاءات في شركة تسويق النفط المشكلة بموجب الامر الإداري المرقم (د١/١٢٣٠) في ٢٠٢٤/٥/٢٩ التوصية بإحالة المناقصة لـ(شركة مجان لنقل المنتجات النفطية محدودة المسؤولية) رغم ان الشركة غير متخصصة في مجال الصناعة النفطية او تعمل كذراع تجاري في السوق النفطي العالمي وعدم انسجام نشاطها مع طبيعة العقد موضوع التقرير إذ أشارت الفقرة (ثالثاً) من بيان تأسيسها (غرض الشركة وطبيعة العمل: المساهمة في استثمار رؤوس الأموال في مجال مزاولة نقل كافة المنتجات النفطية والاسهام في تنشيط عمليات نقل المنتجات النفطية على اختلاف انواعها)، خلافاً لضوابط تنفيذ عقود استيراد وتصدير المنتجات النفطية المنتجات النفطية الخاصة بشركة تسويق النفط المبلغ بكتاب وزارة التخطيط / دائرة العقود الحكومية العامة ذي العدد (٣٠٥٨/٧/٤) في ٢٠٢٢/١/٣١ المادة (٤-أساليب التعاقد -أولا- اعلان عام) التي تضمنت (يوجه الى جميع الشركات المختصة الراغبة بالمشاركة في تنفيذ عقود الاستيراد والتصدير للمنتجات النفطية ممن تتوفر فيهم شروط المشاركة ولديهم الكفاءة المالية والفنية في تنفيذ التزاماتهم التعاقدية) والفقرة (٢-ب) من شروط الإعلان العام المرقم (MP/HFO/2024/11) في ٢٠٢٤/٥/٢٣ التي اشارت الى (تقديم شهادة تأسيس الشركة موضحاً فيها طبيعة نشاطها (متخصصة في مجال تصدير المنتجات النفطية).

(٢) قيام شركة تسويق النفط بالإحالة بموجب كتاب الإحالة المرقم بالعدد (م/١٠٤٨١) في ٢٠٢٤/٦/٢٢ وتوقيع العقد مع شركة مجان لنقل المنتجات النفطية محدودة المسؤولية رغم عدم استكمالها للمتطلبات الآتية:-

(أ)- عدم تقديم الأوليات المطلوبة والمثبتة في شروط الإعلان منها (تأييد سلامة الموقف الضريبي من الهيئة العامة للضرائب نافذ لغاية سنة /٢٠٢٤، تأييد شمول العاملين لدى الشركة بأحكام قانون الضمان الاجتماعي للعمال، ونسخة من الحسابات الختامية المصدقة للعامين الأخيرين، تقديم اعمال مماثلة في مجال استيراد وتصدير المنتجات النفطية)، خلافاً لشروط الإعلان العام المشار اليه أعلاه الفقرة (أولاً -٢-هـ-و) التي اشارت الى (ترفق مع العرض المستمسكات التعاقدية كتاب يؤيد سلامة الموقف الضريبي من الهيئة العامة للضرائب في العراق نافذ خلال سنة/٢٠٢٤ وكتاب يؤيد شمول العاملين لدى الشركة بأحكام قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال صادر من دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال).

(ب)-تضمن تقريري مراقب الحسابات للسنتين (٢٠٢٢ و٢٠٢٣) المرقمين بالعدد (٤١) و(٤٢) في ٢٠٢٤/٤/٢٩ بالفقرة (مسؤولية مراقب الحسابات (٣-٤) منها ان رصيد النقد الظاهر في الميزانية العامة كما في ١٢/٣١ هو الرصيد المثبت في محضر جرد الصندوق ولم يتسنى له الاشراف عليه بسبب تكليفه بعد عملية الجرد وان الشركة متوقفة عن العمل خلال السنتين أعلاه، بالإضافة الى ان تقريري المدير المفوض عن اعمال الشركة خلال السنتين المشار اليهما اعلاه بالفقرة (٢) منه تضمن (ان الشركة متوقفة عن العمل ولم تحقق أي إيرادات خلال السنتين)، خلافاً للمادة (١٤٧- ثانياً) من قانون الشركات رقم (٢١) لسنة /١٩٩٧ (المعدل) التي نصت على (تنقضي الشركة باحد الأسباب الاتية وفق احكام هذا القانون: توقف الشركة عن ممارسة نشاطها مدة متصلة تزيد على السنتين دون عذر مشروع).

(ج)–تضمن تقريري المدير المفوض لشركة مجان لنقل المنتجات النفطية محدودة المسؤولية عن أعمال الشركة للسنتين (٢٠٢٢ و٢٠٢٣) بالفقرة (٥) منه (ليس للشركة حسابات مصرفية في المصارف ولا تتعامل الشركة بدفع المستحقات المترتبة عليها (المصروفات) بالصكوك بل يتم الصرف وقبض المبالغ المستحقة (المقبوضات) من خلال الصندوق)، خلافاً لشروط الإعلان العام المشار اليه أعلاه الفقرة (اولاً –٢–ز–ط) المتضمنة ترفق مع العرض المستمسكات التعاقدية (السيرة التجارية لنشاط الشركة رأسمالها وحسابها الجاري ورقم حساب المصرف في العراق للشركات التي لم يسبق لها التعامل مع شركة تسويق النفط وشهادة كفاءة مالية مصدقة من مؤسسة مالية رصينة)، إذ قدمت شركة مجان لنقل المنتجات النفطية محدودة المسؤولية تأييد كفاءة مالية من مصرف الموصل للتنمية والاستثمار المرقم بالعدد (٣٥٦٤) في ٢٠٢٤/٥/٣٠ معنون الى شركة تسويق النفط يبين فيه ان الشركة لديها حساب جاري بالرقم (٣٤٠٠٠٣) ولديها كفاءة مالية بمبلغ مقداره (٢٠٠٠) مليون دينار (ملياران دينار) والمصرف لايتحمل أي تبعات مالية وقانونية اتجاه هذا التأييد.

(د)–عدم تقديم تأمينات كفالة حسن التنفيذ بنسبة (٥٪) من مبلغ العقد، خلافاً للمادة (١٦–١) من ضوابط تنفيذ عقود استيراد وتصدير المنتجات النفطية المشار اليها آنفاً التي تضمنت (تحدد تأمينات ضمان التنفيذ الواجب سدادها من قبل الطرف الثاني بخطاب ضمان بمبلغ مقطوع (٥٪) من مبلغ العقد بعد التبليغ بكتاب الاحالة وقبل توقيع العقد).

(٣) قيام شركة تسويق النفط بالتراجع عن قرار الغاء العقد في ٢٠٢٤/٨/٨ نتيجة نكول الشركة المتعاقد معها والتريث بموجب كتابها المرقم بالعدد (م/١٤١٠٧) في ٢٠٢٤/٨/١٥ لقبولها الصك المصدق من مصرف بابل المرقم (٣٢٣٠٥) في ٢٠٢٤/٨/١١ بمبلغ مقداره (١٠٦٠٠) مليون دينار (عشرة مليار وستمائة مليون دينار) المقدم من قبل شركة مجان لنقل المنتجات النفطية محدودة المسؤولية بموجب كتابها المرقم (٣٤٣) بتاريخ ٢٠٢٤/٨/١١ مع تعهد الشركة تقديم خطاب ضمان حسن التنفيذ بنسبة (٥٪) من مبلغ العقد وفتح اعتماد مستندي ضمن مدة (١٥–٢٠) يوم من تاريخ ٢٠٢٤/٨/١٣ وبخلافه تتحمل كافة التبعات القانونية ومصادرة الصك المصدق، خلافاً لضوابط تنفيذ عقود استيراد وتصدير المنتجات النفطية المشار اليها آنفاً المادة (١٢–اولاً–٣) الآثار القانونية الناجمة عن الاخلال بشروط الاحالة والتعاقد التي نصت على (يعد مقدم العطاء الفائز ناكلاً عند تحقق اي من الحالات الآتية: عدم تقديم كفالة ضمان حسن التنفيذ).

(٤) رغم تعهد شركة مجان لنقل المنتجات النفطية محدودة المسؤولية المقدم الى شركة تسويق النفط بموجب كتابها المشار اليه بالفقرة أعلاه الا انها قامت بسحب مبلغ الصك المصدق في ٢٠٢٤/٨/١٩ بعد قيام شركة تسويق النفط إعلام مصرف بابل بموجب كتابها المرقم (١٤٣٨٣) في ٢٠٢٤/٨/١٩ أن المصرف العراقي للتجارة (TBI) قد أعاد الصك المصدق لعدم قراءته بجهاز قارئ الصكوك، وبين مصرف بابل لشركة تسويق النفط بكتابه المرقم بالعدد (٣٠١٦/١٤/١٤) في ٢٠٢٤/٩/٢٤ المعنون الى البنك المركزي العراقي أن (عملية استبدال الصك المصدق لا تتم الا بعد الغاء الصك القديم وبناءً عليه تمت عملية الغاء الصك المصدق وارجاع المبلغ الى حساب شركة مجان لنقل المنتجات النفطية المفتوح لديه بالرقم (٠٠٤٩٥٨٣٠٠٠٤) لغرض اصدار صك جديد الا ان شركة مجان لنقل المنتجات النفطية قامت بسحب المبلغ بالصك المصدق المرقم (٠٠٠٣٢٣٠٦) في ٢٠٢٤/٨/١٩.

ك–شركة نفط البصرة

اولاً–التقرير المرقم (١٢٤٨٩) في ٢٠٢٥/٥/١٢ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على اتفاقية التسوية المبرمة بين شركة نفط البصرة وشركة سفيتزر (هولندية الجنسية) التي ترتب على شركة نفط البصرة دفع مبلغ (٢٥٠٠) الف دولار (مليونان وخمسمائة الف دولار) لشركة سفيتزر نتيجة لقيام الأخيرة برفع دعوى قضائية على شركة نفط البصرة امام مركز تحكيم دبي للمطالبة بتعويضات عن العقد المرقم (٤٣٩٨–١٢–prj)، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي أوصى الديوان التحقيق فيه والتي وردت بالتسلسلات (١)، (٣)، (٤):–

(١) اعتمدت شركة نفط البصرة في تعاقدها مع شركة سفيتزر بموجب العقد المرقم (٤٣٩٨–١٢–prj) في ٢٠١٣/٦/١٧ الخاص بـ(إزالة الذخائر الحربية والغوارق والحطام في ميناء البصرة وميناء خور العمية النفطي) على التحكيم الدولي بموجب البند (٤٥–٣) من العقد المتضمن (يتم حل النزاع او الخلاف بين الطرفين عن طريق التحكيم وبما يتفق مع قواعد التحكيم الدولي في مدينة دبي بدولة الامارات العربية المتحدة) الامر الذي أدى الى تحمل شركة نفط البصرة لمبلغ (٥٥٢٥٧٢) الف دينار (خمسمائة واثنين وخمسين مليون وخمسمائة واثنين وسبعين مليون دينار) كأجور محاماة واجور أخرى عدا مبلغ التسوية المشار اليه أعلاه.

(٢) استند مركز تحكيم دبي في قراره المؤرخ في ٢٠١٨/١٢/١١ والذي ترتب عليه الزام شركة نفط البصرة بدفع مبلغ (٧١٠٠) الف دولار (سبعة ملايين ومائة الف دولار) لشركة سفيتزر على الاجتماع المنعقد بين شركتي نفط البصرة وشركة سفيتزر بتاريخ ٢٠١٣/٩/١٧ والذي تضمن (موافقة شركة نفط البصرة على تحملها لكلف إضافية اذا تسببت بتاخير المقاول عن مدة العقد البالغة ٢٧٠ يوم) علما ان مدة التاخير (١٢) يوم.

(٣) عدم قيام الشركة باتخاذ أي اجراء بحق شركة سفيتزر على الرغم من تحملها خسائر إيقاف التصدير نتيجة لعدم التزام شركة سفيتزر بالتوقيتات الزمنية الخاصة بانتشال الغوارق المتمثلة بـ(الصاروخ، الزورق الحربي) وحسب ماجاء بكتاب شركة نفط البصرة إدارة مشروع القرض الياباني المرقم (٤٨٣) في ٢٠١٤/١٠/٢٩ خلافا للمادة (١٧–ثانيا) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم ١ لسنة ٢٠٠٨ (الملغاة) المتضمنة (عند اخلال الطرف الثاني بالعقد يتم مصادرة التأمينات الخاصة بحسن التنفيذ وتنفيذ العمل عن طريق لجنة الإسراع او إحالة العقد على مقاول ثاني).

ثانياً– التقرير المرقم (٢٤٨٦٥) في ٢٠٢٥/٩/٢٥ الخاص بالعقد المرقم (PRJ–21–2161) في ٢٠٢٢/٣/٦ {تشغيل وصيانة منصات التصدير النفطية العائمة (SPM)} المبرم بين شركة نفط البصرة وشركة DB Middle East اختصارها (DBME) (إماراتية الجنسية)، المتخصصة بأنشطة إصلاح معدات آبار النفط والغاز الطبيعي وخدمات حقول ومنشآت النفط والغاز البرية والبحرية، والمحال بأسلوب الدعوة المباشرة الممول من تخصيصات الموازنة التشغيلية بمبلغ إجمالي (١٥٢٥٥٠) ألف دولار (مائة واثنان وخمسون مليون وخمسمائة وخمسون ألف دولار)، وبمدة تنفيذ أمدها (٧٣٠) يوم تبدأ من تاريخ ٢٠٢٢/٦/١، وبكلفة تخمينية (١٤٠٠٠٠) ألف دولار (مائة وأربعين مليون دولار)، ومن أهم

الملاحظات التي تضمنها والتي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت بالتسلسلات (١-و، ز)، (٢-أ)، (٣-ز-ثانيًا):-

(١) قامت شركة نفط البصرة بالتعاقد مع شركة (DB MIDDLE EAST) على الرغم من عدم حصولها على رخصة من قبل الهيئة البحرية العراقية العليا لممارسة النشاط البحري ضمن المياه الإقليمية العراقية، كون أعمال التشغيل تتضمن عمليات الإرساء والإقلاع للسفن البحرية، وحسب ما جاء بكتاب الشركة العامة لموانئ العراق/ قسم الشؤون البحرية المرقم (٢٠٣١٣) في ٢٠٢٢/١١/٥، خلافًا للمادة (٥- أولًا) من قانون الهيئة البحرية العراقية العليا رقم (١٨) لسنة/ ٢٠١٩ التي تقضي بـ{تتولى الهيئة منح الإجازة للشركات البحرية المتخصصة وفقًا للقانون لممارسة العمل في أنشطة القطاع البحري بما فيها المصادقة على تراخيص الخدمات البحرية أو بما لا يتعارض مع قانون الوكالات البحرية رقم (٥٦) لسنة/ ١٩٨٥ والقوانين النافذة}.

(٢) قامت شركة نفط البصرة بإحالة المناقصة على الشركة مقدمة العطاء (DB MIDDLE EAST) (إماراتية الجنسية) بدلًا من شركة DB Group (كورية الجنسية)، خلافًا لقرار المجلس الوزاري للطاقة المرقم (١٤٨) لسنة/ ٢٠٢١ الذي أوصى بالإحالة على شركة DB Group (كورية الجنسية)، مما يدل على أن شركة (DB MIDDLE EAST) قدمت عرضًا باسم شركة (DB Group) دون وجود وثائق مصادق عليها من قبل القنصلية في السفارة العراقية في جمهورية كوريا الجنوبية تؤيد أن الشركة أعلاه تابعة لشركة(DB Group) .

(٣) قدمت الشركة المتعاقد معها أعمالًا مماثلة تعود لشركة (DB Group) في سنة/ ٢٠١٤، وحسب ما جاء بكتاب هيئة إدارة وتطوير مرافئ التصدير المرقم (٦١٩٢) في ٢٠٢٢/١١/٢٩، دون وجود ما يؤيد أن الشركة المتعاقد معها تمثل فرعًا للشركة أعلاه أو وكيلًا عنها لعدم مصادقة الوثائق من قبل وزارة الخارجية/ القنصلية العراقية في جمهورية كوريا الجنوبية.

(٤) من خلال تدقيق إضبارة العقد أعلاه لاحظت الهيئة الرقابية المختصة وجود ملاحظات ومؤشرات على سلامة الموقف القانوني للمدير المفوض للشركة أعلاه بموجب ما جاء بمذكرة القبض الصادرة من رئاسة محكمة استئناف البصرة الاتحادية/ مكتب تحقيقات العشار القضائي الأول بالقضية المرقمة (١٥٦١) في ٢٠٢٣/٥/١٠ بحق المدير المفوض لشركة (DB MIDDLE EAST) المدعو (بيونج سو شانج) كوري الجنسية، والذي على أساسها تم إصدار مذكرة القبض عليه من قبل الإنتربول، وحسب مذكرة مجلس وزراء الداخلية العرب المرقمة بالعدد (١٧١٢٧/٢٧٧٤) في ٢٠٢٣/٨/٢٨، وكذلك صدور قرار بإيقاع الحجز الاحتياطي على المستحقات المالية العائدة لشركة (DB MIDDLE EAST) الموجودة في شركة نفط البصرة، وبما يعادل مبلغ الصك المحرر من قبل مدير الشركة بتاريخ ٢٠٢٣/٤/١٨ للمجني عليه المدير المفوض لشركة تشييد القمم للمقاولات الهندسية (الشركة المشاركة في تنفيذ أعمال العقد) بمبلغ (١١٤٤١٣٠) دولار (مليون ومائة وأربعة وأربعين ألف ومائة وثلاثين دولار أمريكي)، مسحوبًا على المصرف الدولي الإسلامي من دون وجود رصيد، وحسب ما جاء بكتاب محكمة البداءة المختصة بالدعاوى التجارية في البصرة المرقم بالعدد (١/حجز/ت/٢٠٢٤) في ٢٠٢٤/١/٧.

ثالثاً- التقرير المرقم (٢٤٥٤٦) في ٢٠٢٥/٩/٢٢الخاص بتدقيق البيانات المالية لشركة نفط البصرة (شركة عامة) للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٢، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٨-أ، هـ):-

(١) لم تقم الشركة بتصفية أرصدة بعض الحسابات المدينة والدائنة الموقوفة منذ سنوات سابقة ولغاية ٢٠٢٢/١٢/٣١ على الرغم من التأكيدات المستمرة لتصفيتها آخرها تقرير الهيئة الرقابية المختصة ذي العدد (ب/١٤/٢٨/١٠/٢٤٠٨٠) الصادر في ٢٠٢٢/١٠/٣١ والخاص بالبيانات المالية لشركة نفط البصرة لسنة / ٢٠١٩ ، مما يؤشر عدم كفاية الإجراءات المتخذة من قبل الشركة لمعالجة مبالغ الأرصدة الموقوفة البالغة (٧٦٢٧) مليار دينار (سبعة تريليونات وستمائة وسبعة وعشرون مليار دينار) و(٤١٥٦) مليار دينار (أربعة تريليونات ومائة وستة وخمسين مليار دينار) والتي تشكل نسبة(٣٣٪ ،١٨٪) من رصيدي حسابي المدينون والدائنون أعلاه على التوالي ، خلافاً للفقرة رقم (٧) من إعمام وزارة المالية المرقم (١٩٧٤) في ٢٠٢٢/١١/٧ والتي نصت على (الاسراع بتصفية الأرصدة الوسيطة السلف والمدينون والدائنون وإنجاز التسويات القيدية للمبالغ الموقوفة في الحسابات المذكورة).

(٢) بلغت حصة العاملين من أرباح الشركة المتحققة خلال السنة/ ٢٠١٩ والمسددة خلال السنة/ ٢٠٢٢ بحدود (١٦٤٠٥١١٢٨) ألف دينار (مائة وأربعة وستين مليار وواحد وخمسين مليون ومائة وثمانية وعشرين ألف دينار)، على الرغم من عدم قيام الشركة بتسديد ديون الخزينة العامة وتصفية الملاحظات المشخصة بموجب تقارير ديوان الرقابة المالية، خلافًا للمادة (١/١٤) توزيع الأرباح من تعليمات تنفيذ الموازنات التخطيطية للقطاع العام لسنة/ ٢٠٢١ التي نصت على (التأكيد على الشركات العامة بعدم صرف حوافز الأرباح وفق قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة/ ١٩٩٧ (المعدل) إلا بعد تسديد ديون الخزينة العامة وبعد تنفيذ ملاحظات ديوان الرقابة المالية الاتحادي بشأن الحسابات الختامية).

ل-شركة مصافي الوسط

التقرير المرقم (١٨٥١٦) في ٢٠٢٥/٧/٢١ الخاص تدقيق تنفيذ العقد المرقم (D/١٥٨٤) في ٢٠٢٤/٣/٣ والمبرم مع (شركة عطاء الجزيرة للتجارة والمقاولات العامة المحدودة) (عراقية الجنسية) المحال بإسلوب المناقصة العامة عن تجهيز (ملف لصناعة البراميل سعة ٢٠٠ لتر نهايات وسعة ٢٠٠ لتر جوانب)

بكمية كلية (١٢٠٠) طن من منشأ (صيني) بمبلغ (١٧٤٧٢٠٠) دولار (مليون وسبعمائة وسبعة واربعين الف ومائتين دولار) وبسعر صرف (١٣٢٠) دينار عراقي ما يعادل (٢٣٠٦٣٠٤) الف دينار (ملياران وثلاثمائة وستة مليون وثلاثمائة وأربعة الاف دينار) ، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي أوصى الديوان التحقيق فيه والتي وردت بالتسلسلين (١-أ)، (٧):-

اولاً- لم تقم شركة مصافي الوسط باستحصال موافقة اللجنة المركزية للمراجعة والمصادقة على الإحالة بأحالة المناقصة الى شركة عطاء الجزيرة للتجارة والمقاولات العامة المحدودة في حين تمت الإحالة بموجب قرار لجنة دراسة وتحليل العروض والتوصية بالاحالة المرقم (١٧٢٥) في ٢٠٢٣/٤/١١ وموافقة رئيس جهة التعاقد ، خلافاً للمادة (٥/ثانياً/أ) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية اعلاه التي نصت على (تتولى اللجنة المركزية للمراجعة والمصادقة على الإحالة مراجعة اجراءات الإحالة والتعديل او المصادقة او عدم الاخذ بتوصيات لجان التحليل).

ثانياً-تم استحصال موافقة معاون المدير العام بتأريخ ٢٠٢٢/٥/١٤ على ترويج طلبية الشراء المرقمة (١٠٢٦) في ٢٠٢٢/٥/١٥ في حين ان العقد تم ابرامه بتأريخ ٢٠٢٤/٣/٣ وتم استلام مواد الطلبية بدأً من ٢٠٢٤/٦/٢٣ لغاية ٢٠٢٤/٧/١١ بشكل دفعات حسب مستند الاستلام المخزني المرقم (١٥١) في ٢٠٢٤/١٠/١ أي بعد مرور مدة ما يقارب (سنتان) من تأريخ ترويج طلبية الشراء رغم أهمية المادة المجهزة وهو الملف الذي يستعمل في صناعة البراميل المخصصة لخزن المشتقات النفطية بكونها مادة حرجة بموجب استمارة الاستبيان الصادرة من قسم المزج واوعية التعبئة/هيأة الدهون (القسم الطالب المادة) بتاريخ ٢٠٢٢/٢/١٤ بالإضافة الى ان الرصيد المخزني للمادة (صفر) حسب إجابة الشركة المرقمة (٦٧٤) في ٢٠٢٥/٤/٨ على مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (١٥) في ٢٠٢٥/٣/١٨ ، خلافاً للفقرة (٤-٢-٣-أ) من الدليل الاسترشادي لوحدات التدقيق الداخلي لسنة/٢٠١٩ المعمم بموجب كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (٣٧٩٣٨) في ٢٠١٩/١١/٦ والتي أشارت الى (تحقيق غرض طلب شراء المواد مع وجود تأكيد من المخازن بعدم وجود المواد المراد استيرادها).

م-شركة نفط الوسط

التقرير المرقم (١٦٨١١) في ٢٠٢٥/٧/٣ الخاص بتدقيق تنفيذ العقد المرقم (mdoc٢٠٢١/١٢) وملاحقه المرقمة (١، ٢، ٣، ٤) والمبرم مع (شركة بركة القطيف للمقاولات العامة والتجارة المحدودة)

والخاص بـ(انشاء مجمع ماء سعة مليون غالون منطقة امام حسن جديدة الشط– محافظة ديالى) وفقاً لإسلوب المناقصة العامة بمبلغ (٧٠٢١٤٨) الف دينار (سبعمائة واثنين مليون ومائة وثمانية واربعين الف دينار) وبكلفة تخمينية (٧٩٦٠٥٨) الف دينار (سبعمائة وستة وتسعين مليون واثنان وخمسين الف دينار) ، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي أوصى الديوان التحقيق فيه والتي وردت بالتسلسلات (٦–أ، ز ، ح):–

(١) عدم الدقة في اعداد تصاميم المشروع وتحديد جداول الكميات، اذ تبين من خلال الكشف المشترك من قبل ممثلي عن شركة نفط الوسط ومحافظة ديالى والشركة المنفذة للمشروع في ٢٠٢١/١٠/٢٨ اختلاف التصاميم وجداول الكميات والمساحة المخصصة للمشروع عن الموقع، إذ بينت شركة نفط الوسط إن سبب الاختلاف يعود الى الجهة المستفيدة من العقد(محافظة ديالى) كونها سبق وان بينت انه لا توجد شواغل للمواقع التي اعدت لها متطلبات إدراج المشاريع بموجب كتابها المرقم بالعدد (٦٨) في٢٠٢١/١/٤، و إن الإجابة غير مقبولة كون انه سبق وان تم توقيع محضر مشترك بين كل من شركة نفط الوسط والتي يمثلها دائرة المهندس المقيم للمشروع وممثل عن محافظة ديالى وممثل عن الشركة المنفذة يخص استلام وتسليم موقع الأرض موضحاً فيه (بعد اجراء الزيارة الميدانية لموقع المشروع لاحظ الأطراف عدم وجود ما يمنع استلام موقع العمل) كما ورد بإجابة الشركة بموجب مذكرتها المرقمة بالعدد (٤٦٠٣) في ٢٠٢٥/٦/١ على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم بالعدد (٤٢) في ٢٠٢٥/٥/٢٥، خلافاً للمادة (٢–اولاً–هـ) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ والتي اشارت الى (تكون الشروط والمواصفات وجداول الكميات والخرائط وغيرها دقيقة لتجنب اجراء التغييرات او الاضافات إثناء التنفيذ) وخلافاً لكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم بالعدد (٧٨٣٣) في ٢٠١٩/٣/١٠ الذي اشار الى (ان مقتضيات المصلحة العامة وحماية المال العام تتطلب الالتزام بالتعليمات والضوابط ذات العلاقة بإعداد كشوفات دقيقة ومتكاملة وشاملة للاحتياجات الضرورية كافة قبل التعاقد والتنفيذ لتلافي اصدار أوامر لاحقة) وترتب على ذلك:–

(أ) ايقاف المشروع ايقاف جزئي لمدة(٨٤) يوم لحين تعديل التصاميم وجداول الكميات.

(ب) منح مدة تمديد تغطي فترة التوقف الجزئي المشار اليها اعلاه وحسب قرار لجنة النظر بطلبات التمديد والتوقف ذي العدد(٢٨) في ٢٠٢٢/٢/١٧ وكتاب لجنة المراجعة والمصادقة على الاحالات ذي العدد(٤٣) في ٢٠٢٢/٢/٢٨.

(ج) ابرام ملحق العقد رقم (٢) في ٢٠٢٢/٦/٢٨ المذكور انفاً.

(٢) عدم اتخاذ الدقة اللازمة من قبل المهندس المقيم للمشروع حيث قام بتأييد انجاز المشروع بالكامل وحسب كتابه المرقم بالعدد (١٢٥) في ٢٠٢٣/٢/٧ والذي حدد تاريخ انجاز المشروع في ٢٠٢٣/٢/٦ الموجه الى مدير المشروع والذي تم على أساسه استلام المشروع استلام اولي بموجب مذكرة الاستلام الاولي المشار اليها أعلاه في ٢٠٢٣/٤/١٧، في حين قام بموجب كتابه المرقم بالعدد (١٦٤) في ٢٠٢٤/٣/٣ بأدراج نواقص المشروع والملاحظات التي لم تنجز، أي بعد مرور أكثر من سنة على تاريخ انجاز المشروع في ٢٠٢٣/٢/٦ وانتهاء فترة الصيانة، خلافاً للفقرة (ب) من المادة (١) من الفصل

العاشر والخاص بـــ (الاستلامات وإنجاز المشروع اولياً ونهائياً) من دليل المهندس المقيم للمشاريع الإنشائية لسنة ٢٠١٠ والتي تضمنت (تقوم دائرة المهندس المقيم بتدقيق انجاز الاعمال وعند تأييد المهندسين بأن العمل منجز ويؤيد ذلك من قبل المهندس المقيم يتم اعلام الدائرة المختصة بأن العمل قد تم إنجازه بصورة كاملة مع تحديد يوم الانجاز بهذا الكتاب ويطلب من الدائرة المختصة تأليف لجنة الاستلام الاولي لغرض القيام بتدقيق عملية الإنجاز الفعلي).

(٣) رغم ان كتاب مدير مشاريع البنى التحتية للرقعة الاستكشافية الثامنة لمحافظة ديالى المرقم بالعدد (٦٥٤) في ٢٠٢٤/٤/١٨ اشار الى اكمال الشركة المنفذة للمشروع النواقص المثبتة في كتاب المهندس المقيم المشار الية آنفاً الا ان الشركة تأخرت باستلام المشروع استلام نهائي إذ تم استلامه بتاريخ ٢٠٢٤/٨/٥ ولم تبين الشركة الأسباب المقنعة للتأخر في الاستلام النهائي، إذ بينت ان فترة الصيانة تنتهي بتاريخ ٢٠٢٤/٢/٧ بالإضافة الى وجود نواقص أنجزت بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٢٩، خلافاً للفقرة (جـ) من المادة (٢) من الفصل العاشر والخاص بـ (الاستلامات وإنجاز المشروع اولياً ونهائياً) من دليل المهندس المقيم للمشاريع الإنشائية لسنة ٢٠١٠ والتي تضمنت (قبل انتهاء فترة الصيانة بمدة لا تقل عن الأسبوعين يتم إعلام الدائرة المختصة من قبل المهندس المقيم أو المقاول بأن فترة الصيانة أوشكت على الانتهاء تعاقدياً ويتطلب تأييد لجنة الاستلام النهائي لاستلام المشروع نهائياً).

ثانياً- التقرير المرقم (٢٠٩٣٣) في ٢٠٢٥/٨/١٧ الخاص بتدقيق تنفيذ العقد المرقم (mdoc/٢٠٢٢/١٢) والمبرم مع (شركة ارض النقب للتجارة العامة والنقل العام المحدودة) وفقاً لأسلوب المناقصة العامة والخاص بـ(تجهيز مادة كاسر الاستحلاب) بمبلغ (٣٠٠) مليون دينار (ثلاثمائة مليون دينار) وبكلفة تخمينية (٢٥٠) مليون دينار (مئتان وخمسون مليون دينار) وبواقع (٢٠٠) برميل، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي أوصى الديوان التحقيق فيه والتي وردت بالتسلسلين (٨)، (٩):-

(١) قيام الشركة بإحالة المناقصة على الشركة المجهزة وبمبلغ (٣٠٠) مليون دينار (ثلاثمائة مليون دينار) وبزيادة تبلغ (٢٠٪) من مبلغ الكلفة التخمينية استناداً الى قرار لجنة المراجعة والمصادقة على الاحالة ، خلافاً للفقرة (٢) من البند رابعاً من الضوابط رقم (٢) والخاص بـ (إجراءات الإعلان عن المناقصات والاحالة) والتي اشارت (في حال تجاوزت الكلفة التخمينية نسبة (١٠٪)يصار الى مفاتحة وزارة المالية لاستحصال الموافقات على زيادة التخصيص)

(٢) قيام شركة نفط الوسط بقبول عقد الايجار المقدم من قبل الشركة المجهزة والمصادق عليه من دائرة الكتاب العدول في الرصافة المسائي، بالعدد العمومي (٢٨٣٦٣) في ٢٠٢١/١١/٤، رغم وجود تعديل على تاريخ نفاذ مدة عقد الايجار التي تبدأ في ٢٠٢١/٣/١ ولمدة ستة أشهر وتنتهي في ٢٠٢١/٩/١ والتي تم تحريفها لتنتهي بتاريخ ٢٠٢١/١٢/١ دون وجود مصادقة كاتب العدل أعلاه على التحريف الحاصل.

ن-شركة نفط ميسان

التقرير المرقم (٢٣٦١٨) في ٢٠٢٥/٩/١١الخاص بتنفيذ العقد المرقم(19/ميسان/2024) (أنشاء بناية قسم الغاز في مقر الشركة) وبكلفة تعاقدية مقدارها (٥٠٨٧٩٣٠٠٠) (خمسمائة وثمانية مليون وسبعمائة وثلاثة وتسعون ألف دينار) ومدة انجاز (٢٤٠) يوماً تبدأ من تاريخ تسليم الموقع للطرف الثاني في

٢٠٢٤/١٠/٢٧ والمبرم مع(شركة ضوء الصباح للمقاولات العامة) بأسلوب المناقصة العامة والممول من تخصيصات الموازنة التشغيلية لسنة /٢٠٢٤ ، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١)، (٢)، (٥):-

اولاً- لم تقم شركة نفط ميسان بتنفيذ المشروع بأسلوب التنفيذ أمانة على الرغم من امتلاك الشركة الإمكانيات المادية لتنفيذ العمل لتخفيض الكلفة والوقت في التنفيذ علماً إن كلفة المشروع التخمينية بلغت (٥١٢٧٤٣٠٠٠) (خمسمائة واثنا عشر مليون وسبعمائة وثلاثة وأربعون الف) وإن كلفة المشروع بعد رفع نسبة (٢٠٪) الخاصة بربحية المقاول تكون (٤١٠١٩٤٤٠٠)دينار (أربعمائة وعشرة مليون ومائة وأربعة وتسعون الف واربعمائة دينار)خلافا للمادة (١_اولاً_أ) رقم (١) لسنة /٢٠٢٢ التعديل الأول لتعليمات تنفيذ الاعمال بأسلوب التنفيذ امانة رقم (١) لسنة /٢٠١٨ والتي تتضمن (للإدارة او رئيس الجهة الغير مرتبطة بوزارة او المحافظ او من يخوله بتنفيذ الاعمال أمانة على حساب الموازنة الاستثمارية او الجارية بما تتعلق بأعمال الترميم والصيانة والإنشاء بما لا يزيد على (٥٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار(خمسمائة مليون دينار) من خلال لجنة تشكل لهذا الغرض تسمى لجنة تنفيذ العمل أمانة)، وقد أوصى الديوان بالتحقيق في ذلك.

ثانياً- لم تقم شركة نفط ميسان بتحديد معايير التأهيل أو نسب الترجيح في العقد المرقم (١٩/ميسان/٢٠٢٤) خلافاً للمادة (أولا/١) من ضوابط رقم(١٢)الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤والتي تضمنت (يتم تحديد معايير التأهيل او نسب الترجيح حسب هذه الضوابط ويتم تضمينها في شروط المناقصات الخاصة بأساليب تنفيذ العقود الحكومية) . وقد أوصى الديوان بضرورة تحديد معايير التأهيل أو نسب الترجيح عند إجراء المفاضلة.

ثالثاً- قامت الشركة بإصدار أوامر غيار للشركة المقاولة بعد توقيع العقد والتنفيذ خلافاً لكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم بالعدد (٧٨٣٣) في ٢٠١٩/٣/١٠ والمتضمن (إن مقتضيات المصلحة العامة وحماية المال العام تتطلب الالتزام بالتعليمات والضوابط ذات العلاقة بإعداد كشوفات دقيقة ومتكاملة وشاملة للاحتياجات الضرورية كافة قبل التعاقد والتنفيذ لتلافي أصدار أوامر التغيير) وخلافاً للمادة (٢-أولاً/هـ) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ والتي تنص على (تكون الشروط والمواصفات وجداول الكميات والخرائط وغيرها دقيقة لتجنب إجراءات التغييرات أو الإضافات أثناء التنفيذ)، وقد أوصى الديوان بضرورة إعداد كشوفات فنية دقيقة الإعلان عن المناقصات لتجنب أوامر الغيار أثناء مرحلة التنفيذ.

س-شركة ناقلات النفط العراقية

اولاً- التقرير المرقم (٢٥١٦٠) في ٢٠٢٥/٩/٢٩الخاص بتدقيق متابعة تنفيذ إجراءات الوقاية والسلامة العامة في شركة ناقلات النفط العراقية (شركة عامة) للفترة من ٢٠٢٥/١/١ ولغاية ٢٠٢٥/٨/٣١، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسل (١)، (٣)، (٧):-

(١) عدم قيام الشركة بنصب منظومات الإطفاء ذاتية العمل (المرشات) في المباني العائد اليها حسب ما ورد بإجابة الشركة بكتابها المرقم (٨٥٧) في ٢٠٢٥/٩/١ مما قد يساهم بارتفاع المخاطر وما يترتب عليها من خسائر بشرية ومادية عند حدوث الحريق خلافاً للفقرة (ج) من بيان إلزام أصحاب المنشآت بشروط السلامة والأمان والانذار المبكر الذي تم اعمامه بموجب كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (٣٩٩٣٣) في ٢٠٢٥/٨/٢ المتضمنة (الزام أصحاب المنشآت بتركيب منظومة مرشات تلقائية...). وقد اوصى الديوان باتخاذ ما يلزم لدراسة وتنفيذ مشروع نصب منظومات الإطفاء ذاتية العمل (المرشات) في مباني الشركة.

(٢) قامت الشركة بتغليف واجهات أبنيتها بمادة الألي كوبوند المعروفة بقابليتها العالية للاشتعال، كما تم استخدام سقوف ثانوية مصنوعة من مواد سريعة الاشتعال في تغليف الأسقف الداخلية للغرف والممرات، فضلاً عن تغليف الجدران الداخلية بمواد معجلة للاشتعال، خلافاً لتوصيات الأمانة العامة لمجلس الوزراء بكتابها المرقم (٣٨٧٠) في ٢٠٢٤/١/٢٢ الفقرة (٢) منها، التي تضمنت التوصية بإزالة المواد المعجلة للحريق (السندويج بنل و والالي كابوند.وقد أوصى الديوان بالإسراع في إزالة المواد المستخدمة في تغليف واجهات المباني والأسقف الداخلية، والتي تتمثل في ألواح الألي كوبوند، ورفع جميع المواد سريعة الاشتعال واستبدالها بمواد إنشائية ملائمة.

(٣) لم تقم الشركة بتزويد الهيئة الرقابية المختصة بنسخ من وثائق التأمين التي تثبت قيامها بإجراء تأمين نافذ خلال سنة /٢٠٢٥ ضد الحوادث والحرائق على موجوداتها الثابتة، على الرغم من طلبها ذلك بموجب مذكرتها المرقمة (٩٠) في ٢٠٢٥/٨/٢٤.ويعد هذا الامتناع مؤشراً واضحاً على عدم استيفاء الشركة لمتطلبات التأمين الواجب توفرها، خلافاً للفقرة (٢-١-٥/س) من ضوابط الرقابة على الموجودات الثابتة الواردة بدليل الرقابة الداخلية لسنة/٢٠٢٤، التي تم تعميمها بكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (٩٨٢٦) في ٢٠٢٤/٢/٢٦، التي تنص على (القيام بالتأمين على الموجودات الثابتة ضد الأخطار)، مما يعرض تلك الموجودات لمخاطر غير مغطاة تأمينياً. وقد أوصى الديوان بالإسراع في استكمال إجراءات التأمين على موجودات الشركة أو تجديد وثائق التأمين القائمة إن وجدت، بما يضمن استمرارية التغطية التأمينية ضد المخاطر المحتملة.

ثانياً- التقرير المرقم (٢٤٨٦٧) في ٢٠٢٥/٩/٢٥الخاص بالتدقيق على حادثة إصطدام ناقلة النفط (أكد) التابعة لشركة ناقلات النفط العراقية داخل ميناء أم قصر، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (١)، (٣)، (٤)، (٥):-

(١) قامت شركة ناقلات النفط العراقية بتشكيل لجنة تحقيقية بموجب الامر الإداري المرقم (٣٧٢١) في ٢٠٢٥/٤/١٥ لغرض التحقيق بحادث إصطدام الناقلة(أكد) بالرصيف رقم (٩) في ميناء أم قصر بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٢٩ والتي أوصت {بغلق التحقيق بموجب محضرها المرقم بالعدد(خ/٥) في ٢٠٢٥/٥/٣ كون الحادث قضاء وقدر ونتيجة لقوة قاهرة وتعرض الناقلة إلى تيارات بحرية عالية} ولدى الهيئة الرقابية المختصة بشأنها الآتي:-

(أ) عدم قيام شركة ناقلات النفط العراقية بإبلاغ الهيئة البحرية العراقية العليا بإجراء التحقيق بحادث اصطدام الناقلة (أكد)، إذ اقتصرت إجراءاتها على تشكيل اللجنة المشار إليها أعلاه، خلافاً للمادة (٢-سابعاً) من قانون الهيئة البحرية العراقية العليا المرقم (١٨) لسنة/٢٠١٩، المتضمنة (قيام الهيئة البحرية العراقية العليا بالتحقيق الإداري والفني في الحوادث البحرية ضمن المياه العراقية والدولية وعلى السفن العراقية المسجلة أينما وجدت).

(ب) إن توصية اللجنة المذكورة آنفاً جاءت مخالفة لاستنتاجات وتوصيات فريق العمل الخاص بالتحقيق بحادثة اصطدام ناقلة النفط (أكد) داخل ميناء أم قصر، المشكل من قبل الشركة العامة لموانئ العراق بموجب الأمر الإداري المرقم بالعدد (٧٨٦٧/٤٦/٥/١) في ٢٠٢٥/٤/٧، والمبينة تفاصيلها في أدناه:

(اولاً) عدم التزام طاقم الناقلة بالإجراءات التشغيلية المتمثلة بتسجيل بيانات الطقس وحالة البحر في سجل الناقلة، للتأكد من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب الاصطدام.

(ثانياً) عدم قيام شركة ناقلات النفط العراقية بتوفير ورشة عمل أو التعاقد مع شركة فنية متخصصة معترف بها من قبل هيئة التصنيف الفرنسية(BV) ، لإجراء فحص شامل على منظومة التوجيه (الدفة).

(٢) طالبت الشركة العامة لموانئ العراق بمبلغ الأضرار التي لحقت بالرصيف رقم (٩) البالغ (٥٢٥٠) مليون دينار (خمسة مليارات ومائتان وخمسون مليون دينار)، نتيجة اصطدام ناقلة النفط (أكد)، بموجب كتابها المرقم (١٢٠١٨) في ٢٠٢٥/٥/٢٦، والموجه إلى شركة ناقلات النفط العراقية، استناداً إلى استنتاجات وتوصيات اللجنة التحقيقية للشركة العامة لموانئ العراق، والمشار إليها انفا، والتي أدت إلى حادث الاصطدام للناقلة.

(٣)عدم وجود مصادقة وزارة الخارجية / القنصلية العراقية في جمهورية الصين على شهادات (البناء، الحمولة الإجمالية والصافية) الخاصة بالناقلة (أكد)، الصادرة من هيئة التصنيف المعتمدة (مكتب فيريتاس البحرية)، خلافاً للمادة (١-أ) من قانون تصديق التواقيع على المستندات والوثائق العراقية والأجنبية رقم (٥٢) لسنة/١٩٧٠، والذي يقضي بـ(يعمل في العراق بالوكالات والوثائق والمستندات الموقع عليها في بلد أجنبي المنظمة وفق قانونه إذا أيدها القنصل العراقي أو من يقوم بالواجبات القنصلية عن العراق)، وبالتالي لم يتسنَّ لنا التأكد من الوثائق المقدمة من قبل الشركة.

(٤)لم تحدد شركة ناقلات النفط العراقية التكاليف التي تحملتها نتيجة قيام شركة تسويق النفط (سومو) بنقل كميات الوقود التي كان من المفترض القيام بها من قبل الناقلة (أكد)، وحسب ما جاء بكتاب شركة ناقلات النفط العراقية المرقم (٩٢٢) في ٢٠٢٥/٦/٤، وبالتالي لم نتمكن من حصر جميع التكاليف التي تحملتها الشركة نتيجة الحادث.

ثالثاً- التقرير المرقم (٣٣٠٦٣) في ٢٠٢٥/١٢/١٧الخاص بتدقيق أنشطة وحسابات شركة ناقلات النفط العرقية (شركة عامة)للسنة المنتهية في٣١/كانون الأول/٢٠٢٣، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (١-ز):-

قامت شركة ناقلات النفط العراقية باستئجار ناقلات عدد/٢(خزانات عائمة) من شركة (حاضرة النهرين/عراقية الجنسية) يعود تاريخ بنائها لسنتي (٢٠٠٣،٢٠٠٤)لخزن مادتي النفثا وزيت الوقود خلافاً للفقرة (٣) من البند الثاني للعقد المرقم (٤)في٢٠٢٣/٨/٥ المبرم مع الشركة اعلاه التي نصت{توفير ناقلات (خزانات عائمة)عدد/٢ يكون تاريخ بناءها بعد٢٠١٣/٨/١)وجرى تسديد اجمالي مبلغ الاستئجار البالغ (١٤٥٢٢٦٦٠) الف دينار (أربعة عشر مليار وخمسمائة واثنان وعشرون مليون وستمائة وستون الف دينار) استناداً الى إجابة الشركة بكتابها المرقم (٨٧١) في ٢٠٢٥/٩/١٧ مما أدى الى تحقيق منفعة غير مستحقة للشركة المتعاقد معها بسبب تسديد مبلغ الاستئجار على أساس ناقلات حديثة علماً أن العقد المشار إليه أعلاه قد ابرم لغرض تنفيذ عقد أساسي موقع بين شركة ناقلات النفط العراقية وشركة تسويق النفط

برقم(SH/MT/2023/C1)النافذ بتاريخ١/٥/٢٠٢٣و١/٨/٢٠٢٣ لخزن مادتي النفثا وزيت الوقود على التوالي الذي اشترط على شركة ناقلات النفط العراقية(توفير خزانات عائمة يعود تاريخ بنائها الى ما بعد تاريخ ١/١١/٢٠٠٨).

ع–شركة الاستكشافات النفطية

التقرير المرقم (٣١٩٠٥) في ٤/١٢/٢٠٢٥ الخاص بالمخالفات في آلية توزيع الدور السكنية في القرية النفطية في النهروان، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١)، (٢)، (٣)، (٤):–

اولاً– قامت شركة الاستكشافات النفطية بتسليم دور سكنية في القرية النفطية في النهروان لعدد من موظفين ليس لديهم منصب رغم عدم انطباق شروط الفقرة (٤) من ضوابط توزيع الدور في القطاع النفطي على الموظفين التي نصت على (تخصيص الوحدة السكنية لمن يشغل وظيفة مدير قسم فأعلى على شرط ان يتحمل مسؤولية وحدة ادارية لا تقل عن مستوى الدائرة).

ثانياً– قامت شركة الاستكشافات النفطية بتسليم الدور السكنية الى شاغليها بصفة استضافة والبالغ عددها (٧) دور والمضي باجراءات التمليك، خلافاً للفقرة (٢) من ضوابط بيع دور المجمع السكني في النهروان الصادرة من شركة الاستكشافات النفطية استناداً الى قرار مجلس الوزراء رقم (١٩٨) لسنة/٢٠١١ التي اشارت الى (عدم شمول الساكنين بصفة (استضافة) والذين ليس لهم عقد مع الشركة عند عملية البيع).

ثالثاً– قامت شركة الاستكشافات النفطية ببيع دور عدد (٨٩) الى موظفين متقاعدين ساكنين في الدور، خلافاً للفقرة (٨ – د) من عقد الايجار الخاص بالدور الذي أشار (على المستأجر تخلية المأجور وتسليمه الى المؤجر خلال ثلاثة أشهر في حالة احالته على التقاعد).

رابعاً– قامت الشركة ببيع دور عدد (١١٥) لمنتسبين في الشركات النفطية الأخرى غير شركة الاستكشافات النفطية مثل (شركة توزيع المنتجات النفطية ، شركة نفط الوسط ، شركة مصافي الوسط ، شركة تعبئة الغاز)، خلافا للفقرة (٣) من الضوابط المشار اليها اعلاه التي تضمنت (يخصص نسبة ٥٪ من مجموع الدور السكنية للمجمع النفطي لمنتسبي مركز الوزارة ومعهد التدريب النفطي في بغداد ومركز البحث والتطوير).

١١– وزارة الصناعة والمعادن

أ –ديوان الوزارة

التقرير المرقم (٢٢٠١٨) في ٢٠٢٥/٨/٢٦ الخاص بتدقيق نتائج تنفيذ الموازنة الاستثمارية لديوان وزارة الصناعة والمعادن للسنتين/ ٢٠٢١ و ٢٠٢٢، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٢–أ، ب، د):–

أولاً– بلغ رصيد حساب جاري دائرة المحاسبة لسنة/٢٠٢١ وحسب كتاب تأييد الرصيد الصادر عن وزارة المالية / دائرة المحاسبة النقدية المرقم (٥٧٥٤) في ٢٠٢٢/٤/٧ مبلغ قدره (٤٠٨٠٣١٢) الف دينار (أربعة مليارات وثمانون مليون وثلاثمائة واثنا عشر الف دينار)، في حين بلغ رصيد الحساب المذكور في ميزان المراجعة وسجل التوحيد بمبلغ (١٥٠٠٠٠٠) الف دينار (مليار وخمسمائة مليون دينار) بسبب عدم إضافة تمويل الوزارة بمبلغ (٢٥٨٠٣١٢) الف دينار (ملياران وخمسمائة وثمانين مليون وثلاثمائة واثني عشر الف دينار) الى رصيد الحساب أعلاه وحسب كتاب وزارة المالية/ دائرة المحاسبة النقدية المرقم (١٧٤٣) في ٢٠٢١/١١/٢ اذ تم قيده في حساب/ امانات متنوعة (مقاولين) وحسب مستند القيد المرقم (٣) في ٢٠٢١/١١/٣٠.

ثانياً– وجود فرق مقداره (١٨٧١٣١٣) الف دينار (مليار وثمانمائة وواحد وسبعون مليون وثلاثمائة وثلاثة عشر الف دينار) فيما بين تأييد جاري دائرة المحاسبة انفاً البالغ (٤٠٨٠٣١٢) الف دينار (أربعة مليارات وثمانون مليون وثلاثمائة واثنا عشر الف دينار) ورصيد جاري دائرة المحاسبة الظاهر في كشف ارصدة حسابات الموازنة الاستثمارية كما في ٢٠٢١/١٢/٣١ والبالغ (٢٢٠٨٩٩٩) الف دينار (ملياران ومائتان وثمانية مليون وتسعمائة وتسعة وتسعون الف دينار).

ثالثاً– بلغ رصيد حساب جاري دائرة المحاسبة لسنة/٢٠٢٢ وحسب تأييد وزارة المالية / دائرة المحاسبة النقدية بموجب كتابها المرقم (٢٧٧٤) في ٢٠٢٣/٢/١٥ بمبلغ (١٠٧٣٢٩٢) الف دينار (مليار وثلاثة وسبعين مليون مائتين واثنين وتسعين الف دينار) لسنة/٢٠٢٢، ولم يتم تظهير المبلغ في ميزان المراجعة وكشف ارصدة حسابات الموازنة الاستثمارية وسجل التوحيد ،اذ تم قيد مبلغ (٦٥٤٧٥٢) الف دينار (ستمائة وأربعة وخمسون مليون وسبعمائة واثنان وخمسون الف دينار) في حساب امانات أخرى وحسب مستند القيد المرقم (٦) في ٢٠٢٢/٩/٣٠ ومبلغ(٤١٨٥٤٠) الف دينار (اربعمائة وثمانية عشر مليون وخمسمائة واربعون الف دينار) في حساب امانات تنفيذ قوانين بموجب مستند القيد المرقم(١١) في ٢٠٢٢/١٢/٢٩ خلافاً لكتاب وزارة المالية/ دائرة المحاسبة /الخطة الاستثمارية المرقم (٦٧٠٠) في ٢٠٢١/٥/٢ والذي أشار الى (قيد الارصدة المتبقية لدى وحدات الانفاق عن المبالغ الممولة من وزارة المالية الى هذه الوحدات للمشاريع الاستثمارية ولم تقم هذه الوحدات بأنفاقها لأسباب متعددة ...الخ).

ب–الشركة العامة لصناعة الادوية والمستلزمات الطبية

اولاً–التقرير المرقم (١٣٠٦٨) في ٢٠٢٥/٥/٢٠الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على اتفاق تحصيل المستحقات الكترونياً، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسل (٣)، (٤)، (٥):–

(١) عدم مطالبة شركة العرب ببراءة الذمة من الهيئة العامة للضرائب خلافاً لإعمام وزارة المالية/الدائرة القانونية ذي العدد (٢٤٣٩٨/٢/١٤/٨٠٣) في ٢٠١٠/٥/٢٧ الذي اشار (على دوائر الدولة الزام المتعاملين معها بتقديم براءة ذمة صادرة من احد فروع الهيئة العامة للضرائب قبل ترويج أي معاملة لهم). وقد أوصى الديوان بمطالبة الشركات المتعاقد معها بتقديم براءة ذمة صادرة من الهيئة العامة للضرائب للتحقق من سلامة موقفها الضريبي .

(٢) لم يتم استخدام ادوات الدفع الالكتروني من قبل لجان المشتريات خلافاً للفقرة (اولاً–٢) من قرار مجلس الوزراء (٢٣٦٢٠) لسنة/٢٠٢٣ المتضمن (يتم استخدام ادوات الدفع الالكتروني من لجان المشتريات ولجان التنفيذ امانة وعلى ان يكون لعمليات الدفع كافة بعد مضي (٦) اشهر من تاريخ اصدار هذا القرار). وقد أوصى الديوان بإستخدام ادوات الدفع الالكتروني من قبل لجان المشتريات.

(٣) عدم قيام الشركة بفرض اجور خدمة اضافية بنسبة (٥٪) من المبالغ المقبوضة (نقداً) لتشجيع استخدام انظمة الدفع الالكتروني خلافاً للفقرة (ثامناً) من قرار مجلس الوزراء المرقم (٢٣٦٢٠) لسنة/٢٠٢٣ المتضمن (على الجهات الحكومية فرض اجور اضافية (٥٪) حداً اقصى من أقيام السلع والخدمات بالتعاملات النقدية مع مثيلاتها المستوفاة عن طريق انظمة الدفع الالكتروني تشجيعاً لاستخدام انظمة الدفع الالكتروني بدلاً من الدفع النقدي). وقد أوصى الديوان الالتزام بقرار مجلس الوزراء وفرض اجور خدمة اضافية بنسبة (٥٪) من المبالغ المقبوضة (نقداً).

ثانياً–التقرير المرقم (١٢٤٦٢) في ٢٠٢٥/٥/١٢ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على الأنشطة في الشركة للسنة المنتهية في ٣١/ كانون الأول / ٢٠٢٣، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٥–ج ، د):–

(١) لم يتم تنفيذ توصيات اللجنة المشكلة بالأمر الإداري المرقم (١٨٣٠) في ٢٠٢٣/٣/١٩ رغم مصادقة المدير العام على التوصيات بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٢٦ والخاصة بالتحقيق في صرف مبلغ (٩٠٠) مليون دينار (تسعمائة مليون دينار) المخصصة لشراء مواد خاصة للبحث والتطوير وشراء أجهزة ومعدات من قبل وزارة الصناعة والمعادن/هيئة الرأي لنفقات البحث والتطوير حسب الأمر الوزاري ذي العدد (٤٣٥٧٣/٢٤/٤١١) في ٢٠٢٢/١٠/١٣ كرواتب لشهر كانون الأول لسنة /٢٠٢٢ اذ اشارت التوصيات الى (قيام القسم المالي بالتأييد على توفر التخصيص والسيولة النقدية اللازمة لتنفيذ طلب الشراء والعمل الفوري لتأمين مبلغ (٩٠٠) مليون دينار (تسعمائة مليون دينار) من الايرادات المتحققة او اية مصادر اخرى ممكنة وخلال مدة شهر من تاريخ صدور هذه التوصية وبعكسه يتحمل القسم المالي والادارة السابقة التبعات والمسؤولية جراء عدم المقدرة على تأمين المبلغ) اذ بلغت الايرادات المتحققة للفترة من ٢٠٢٣/٣/١ ولغاية ٢٠٢٣/١٢/٣١ مبلغاً مقداره (٤٣٠٥٤٧٥٢) الف دينار (ثلاثة واربعون مليار واربعة وخمسون مليون وسبعمائة واثنان وخمسون الف دينار) وحسب كتاب الشركة المرقم (٩٨٢٨) في ٢٠٢٤/١١/٢٧ .

(٢) لم تقم الشركة بإستكمال عملا للجان التحقيقية المشكلة خلال سنة/٢٠٢٣ لغاية تاريخ ٢٠٢٣/١٢/٣١البالغ عددها (٣٧) لجنة خلافاً لكتاب مجلس الوزراء ذي العدد (٢٣٩٧٩٦٦/٣٠٥٣) في ٢٠٢٣/٩/٢٦ الذي نص (وجه السيد رئيس مجلس الوزراء بتوجيه اللجان التحقيقية والتدقيقية في المؤسسات الحكومية كافة بإنجاز مهماتها المحددة لها قبل نهاية السنة الحالية وعدم تدويرها إلى السنة اللاحقة وأداء واجباتها الوظيفية بأمانة وحياد وعدم التهاون أو الإهمال).

ج–الشركة العامة لصناعة الاسمدة الشمالية

التقرير المرقم (١٤٣٢٧) في ٢٠٢٥/٦/٢الخاص بنتائج تدقيق اتفاقية تحصيل المستحقات الحكومية الكترونياً المبرمة بين الشركة العامة لصناعة الاسمدة الشمالية والشركة العالمية للبطاقة الذكية رقم (٦) في ٢٠٢٥/١/١٦، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١)، (٣)، (٨):–

اولاً– وجود فترة تأخر بواقع سنة وسبعة اشهر بين تاريخ توقيع الاتفاقية في ٢٠٢٥/١/١٦ وبين التاريخ المحدد من قبل مجلس الوزراء في ٢٠٢٣/٦/١ خلافاً للفقرة (٨) من قرار مجلس الوزراء المرقم (٢٣٠٤٤) لسنة/٢٠٢٣ المتضمنة (ينفذ هذا القرار بدءًا من تاريخ ٢٠٢٣/٦/١)، وقد أوصى الديوان الالتزام بالتوقيتات الزمنية المحددة وفق قرارات مجلس الوزراء.

ثانياً– قامت الشركة باعتماد الحساب الجاري المفتوح لدى مصرف الرافدين/فرع بيجي / بالرقم (١١١٦) وحسب كتاب الشركة المرقم (١٠٩٣/٢٠) في ٢٠٢٥/٤/٣٠ بدلاً من فتح حساب تسوية مستقل لغايات التسوية من خلال نظام التسوية الإجمالي الآني خلافاً للفقرة (١) من البند خامساً من التزامات الطرف الأول (المؤسسة الحكومية) من ضوابط البنك المركزي العراقي أعلاه التي أشارت الى قيام الطرف الأول بفتح حساب التسوية، وقد أوصى الديوان بفتح حساب جاري خاص بإغراض التسوية الإجمالي.

ثالثاً– لم يتم مطالبة الشركة العالمية للبطاقة الذكية المحدودة المختلطة ببراءة ذمة من الهيئة العامة للضرائب لغاية سنة /٢٠٢٤ خلافاً لكتاب مكتب رئيس الوزراء/مركز العمليات الوطني (١٥١٠/٢) في ٢٠١٦/١٢/١٢ المتضمن (نظراً لوجود شركات متعاقدة مع جهات حكومية عديدة ولم تقم بدفع المبالغ الضريبية المترتبة بذمتهم حتى الان ولتعظيم موارد الدولة والمحافظة على المال العام يرجى مطالبة الشركات المتعاقدة معكم ضرورة تقديم براءة ذمة من الهيئة العامة للضرائب) وحسب اجابة الشركة على استفسارنا المرقم (٤) في ٢٠٢٥/٥/٥ المتضمن (لكون اجراءات توقيع العقد تمت خلال سنة /٢٠٢٤ وتم تقديم براءة ذمة للسنوات ٢٠١٧، ٢٠١٨ ، ٢٠١٩، ٢٠٢٠)، وقد أوصى الديوان مطالبة الشركة بتقديم براءة ذمة من الهيئة العامة للضرائب لأخر سنة مالية.

د–الشركة العامة للسمنت العراقية

اولاً–التقرير المرقم (١٣٠٨١) في ٢٠٢٥/٥/٢٠ الخاص تدقيق أنشطة وحسابات معمل النورة في كربلاء المقدسة / لجنة المتابعة للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول /٢٠٢٣، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (١–أ، ج ،هـ)، (٣–أ):–

(١)– عقد تأهيل المعمل:–

(أ) – عدم اتخاذ الاجراءات اللازمة بحق المستثمر لعدم قيامه بإكمال اعمال تأهيل الخطوط الانتاجية للمعمل البالغ عددها (٢) خط اذ بلغ معدل نسب تأهيل المعمل تقريباً(٤٥٪) وهي (٧,٦٪) للخط الاول و(٨٢٪) للخط الثاني خلافا للمادة (٧) من العقد المرقم (١٣٠٦٩) في ٢٠١٩/١١/٧ الموقع مع شركة قمم اربيل للتجارة العامة والمقاولات العامة والنقل العام

والمقاولات العامة وصناعة الاسمنت محدودة المسؤولية والتي تنازلت عن العقد الى شركة زين دجلة والفرات بموجب ملحق العقد المرقم (٢) في ٢٠٢٢/٢/٢٨ والتي نصت (يلتزم الطرف الثاني بإكمال الاعمال المنصوص عليها في هذا العقد وخطة العمل خلال مدة لا تتجاوز (اربعة وعشرون شهراً من تاريخ استلام المعمل للوصول الى الطاقة الانتاجية العقدية البالغة (١٨٠٠٠٠طن نورة/سنة) كحد ادنى)، علما ان تاريخ الاستلام والتسليم يوم ٢٠٢٠/٨/١٦ .

(ب) – عدم اتخاذ الاجراءات اللازمة بخصوص تجهيز وتنصيب محطة كهربائية من مناشئ عالمية على الرغم من مرور اكثر من اربعة سنوات على محضر استلام المعمل من قبل المستثمر اذ لم يباشر بتجهيزها ونصبها لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي، خلافاً للمادة (١٤) من العقد المرقم (١٣٠٦٩) في ٢٠١٩/١١/٧ الموقع مع شركة قمم اربيل للتجارة العامة والمقاولات العامة والنقل العام وصناعة الاسمنت محدودة المسؤولية والتي تنازلت عن العقد الى شركة زين دجلة والفرات بموجب ملحق العقد المرقم (٢) في ٢٠٢٢/٢/٢٨ والتي نصت على (ان تلتزم الطرف الثاني بتوفير طاقة كهربائية تكفي للتشغيل الكلي للمعمل وكافة مرافقه بضمنها المنشأة التابعة للجنة التنسيقية عن طريق تجهيز ونصب محطة كهربائية من مناشئ عالمية معتمدة خلال خمسة سنوات اعتبارا من تاريخ استلام المعمل في٢٠٢٠/٨/١٦وتؤول ملكيتها للطرف الاول بعد نهاية العقد).

(ج)– عدم اتخاذ الاجراءات اللازمة بخصوص تقديم خطاب ضمان غير مشروط باسم الطرف الاول بمبلغ (٥٠٠٠٠٠) دولار (خمسمائة الف دولار) او ما يعادله بالدينار العراقي من قبل المستثمر الجديد (شركة زين دجلة والفرات) حسب ملحق العقد رقم (٢) في ٢٠٢٢/٢/١٤ والتي آلت اليه كافة الالتزامات القانونية بموجبه، خلافاً للمادة (١١) من العقد الموقع مع المستثمر المرقم (١٣٠٦٩) في ٢٠١٩/١١/٧ والتي نصت (يقوم الطرف الثاني بتقديم خطاب ضمان غير مشروط قبل توقيع العقد باسم الطرف الاول صادر من احد المصارف العراقية بمبلغ (٥٠٠٠٠٠) دولار (خمسمائة الف دولار) او ما يعادله بالدينار العراقي ويبقى نافذ الى نهاية العقد من خلال تجديده سنويا).

(٢) الحسابات الجارية المدينة:

(أ)– لم يتم تصفية رصيد الحسابات الجارية المدينة داخل الوحدة الاقتصادية الفرعية (٩/١٦٣٢) كما في ٢٠٢٣/١٢/٣١ البالغ (٣٣٠٩٦٤٩٢١٩) دينار (ثلاثة مليار وثلاثمائة وتسعة ملايين وستمائة وتسعة واربعون الف ومائتان وتسعة عشر دينار) اذ تضمن مبالغ موجودات مخزنية تابعة للمعمل تم بيعها الى المستثمر وتم تسجيلها على حساب المدين (المستثمر) دون استلام أقيامها قبل تسليمها خلافاً للمادة (٢٠) من العقد المرقم (١٣٠٦٩) في ٢٠١٩/١١/٧ والتي نصت على (يلتزم الطرف الثاني بتسديد قيمة المواد المخزنية المطلوبة قبل استلامها وحسب الأسعار المثبتة في السجلات المخزنية للطرف الأول) .

(ب)– بلغ رصيد حساب سلف الموظفين (١٦١٤) كما في ٢٠٢٣/١٢/٣١ مبلغ (٦٠٨٩٣٤٥٠) دينار (ستون مليون وثمانمائة وثلاثة وتسعون الف واربعمائة وخمسون دينار) تتضمن مبالغ بذمة الموظفين لم يتم تسديدها الى المعمل منذ سنوات سابقة .

ثانياً–التقرير المرقم (١٣٠٧٩) في ٢٠٢٥/٥/٢٠ الخاص تدقيق أنشطة وحسابات معمل النورة في كربلاء المقدسة / لجنة المتابعة للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول /٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسل (٢–أ، ب):–

(١) لم يتم تصفية رصيد الحسابات الجارية المدينة داخل الوحدة الاقتصادية الفرعية حساب (١٦٣٢) البالغ (٦٢٥٨٩٣٠٩٠٣) دينار (ستة مليارات ومائتان وثمانية وخمسون مليون وتسعمائة وثلاثون الف وتسعمائة وثلاثة دنانير) اذ تضمن مبالغ موجودات مخزنية تابعة للمعمل تم بيعها الى المستثمر وتم تسجيلها على حساب المدين (المستثمر) دون استلام أقيامها قبل تسليمها خلافاً للمادة (٢٠) من العقد المرقم (١٣٠٦٩) في ٢٠١٩/١١/٧ والتي نصت (يلتزم الطرف الثاني بتسديد قيمة المواد المخزنية المطلوبة قبل استلامها وحسب الأسعار المثبتة في السجلات المخزنية للطرف الأول). وقد أوصى الديوان التحقيق فيها.

(٢) لم يتم تصفية الحسابات الجارية الدائنة داخل الوحدة الاقتصادية البالغ رصيده (٢٦٦١٣٣٩٢٤٩٦) دينار(ستة وعشرون مليار وستمائة وثلاثة عشر مليون وثلاثمائة واثنان وتسعون الف واربعمائة وستة وتسعون دينار) ولم يتضمن العقد مع المستثمر أي فقرة بخصوص معالجة الديون المسجلة على هذا الحساب، وقد أوصى الديوان بتصفية الحسابات الجارية الدائنة.

ثالثاً–التقرير المرقم (٢٧٤٨٩) في ٢٠٢٥/١٠/٢١ الخاص بتدقيق أنشطة وحسابات معمل سمنت بابل للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول/ ٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٧–أ–ثانيا)، (١١–أ–أولا، ثانيا)، (١٢–أ):–

(١) عدم قيام المعمل باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل قيمة مبالغ الديون المترتبة بذمة المنتسبين والناتجة عن بيع قطع أراضٍ سكنية عائدة للمعمل إذ بلغت نسبة التسديد (٢٠٪) من قيمة الدين على الرغم من مضي أكثر من (١٠) سنوات على بيعها والمبوبة على حساب (مدينون نشاط غير جاري ح/١٦٥) بموجب القيد المرقم (٤٥) في ٢٠١٤/١٢/١٥ خلافاً للمادة (الأولى الفقرة –٤) من قانون تحصيل الديون الحكومية رقم (٥٦) لسنة /١٩٧٧ (المعدل) والتي نصت (يطبق هذا القانون في تحصيل المبالغ والفوائد والإضافات والغرامات فيما يتعلق بالمبالغ المستحقة عن بيع أو إيجار أو تمليك أموال الحكومة أو الانتفاع منها).

(٢) العقد المرقم (٤١٩) في ٢٠٢٠/٤/٢٨ الخاص بتأهيل وتحديث المختبرات وأبنيته المعمل سمنت بابلو وإجراءات الحصول على شهادة (API) العالمية والمشاركة بتسويق الإنتاج المبرم من قبل الشركة العامة للسمنت العراقية مع شركة هلال البصرة للتجارة والمقاولات العامة والخدمات البحرية والنقل العام محدودة المسؤولية ولدى الهيئة الرقابية المختصة بخصوص ذلك التالي:

(أ) عدم قيام الشركة المتعاقدة بتسويق أي كمية من منتجات المعمل من الأسمنت المقاوم صنف (G, B) خلال سنة /٢٠٢٤ خلافاً للمادة (١٤) من العقد المبرم والتي نصت) يلتزم الطرف الثاني بتسويق السمنت من إنتاج الطرف الأول وحسب الكميات أدناه: أ– (٦٠٠٠) طن شهرياً سمنت نوع (G) وبسعر (١٥٠٠٠٠) دينار (مائة وخمسون ألف دينار) للطن الواحد، ب– (٢٠٠٠) طن شهرياً سمنت نوع (B) وبسعر (٨٠٠٠٠) دينار (ثمانون ألف دينار) للطن الواحد).

(ب) عدم قيام المعمل باتخاذ الإجراءات القانونية بخصوص عدم تسويق المنتجات من قبل الشركة المتعاقدة معه لتسويق منتجات المعمل من مادة سمنت صنف (G, B) خلال سنة /٢٠٢٤ إذ لم يتم مصادرة مبلغ خطاب الضمان عن الكميات غير المسوقة خلافاً للمادة (١٤–٢) التسويق من العقد المبرم والتي نصت على (يلتزم الطرف الثاني بتسويق الكميات الواردة في الفقرة (١) شهرياً وفي حالة عدم التسويق يتم تدوير الكمية لمدة شهر واحد خلال السنة الواحدة وبخلافه يتم مصادرة مبالغها من خطابات الضمان وتعويض المبلغ المصادَر وحسب المادة (١١–٤)).

(٣) عدم قيام المعمل بتسديد التوقيفات التقاعدية المستقطعة من رواتب المنتسبين بنسبة (١٠٪) مساهمة المنتسبين ونسبة (١٥٪) مساهمة المعمل وحصتها من الضمان الاجتماعي للعاملين والظاهر في ميزان المراجعة كما في ٢٠٢٤/١٢/٣١ خلافا للمادة (١٧/اولا) من قانون التقاعد الموحد رقم (٩) لسنة/٢٠١٤ التي تنص (تستقطع شهريا توقيفات تقاعدية تبلغ (٢٥٪) خمسة وعشرون بالمائة من الراتب الوظيفي للموظف على النحو الاتي: أ(١٠٪) يتحملها الموظف ،ب (١٥٪) خمسة عشر من المائة تتحملها الخزينة العامة) والفقرة(ثالثا) من المادة (١٧) من القانون المشار اليه انفا التي نصت (تلتزم الدوائر والشركات ذات التمويل الذاتي باستقطاع مبلغ التوقيفات التقاعدية المنصوص عليه في البند (اولا) من هذه المادة وايداعه في حساب الصندوق وفي حالة عدم التسديد تفرض غرامها مقدارها (٣٪) ثلاثة من المائة على المبلغ المترتب عليها شهريا وتعد الدائرة او الشركة غير ملتزمة بالتسديد اذا امتنعت عن التسديد مدة تزيد عن (٦) ستة اشهر من تاريخ الاستحقاق) وكما مبين في الجدول ادناه:

رقم الدليل المحاسبي	اسم الحساب	الرصيد في ٢٠٢٤/١٢/٣١
٢٦٦٦١	استقطاع مديرية التقاعد (١٠٪)	٩٠٨٢٠٦١٩
٢٦٦٦٢	مساهمة المعمل في التقاعد (١٥٪)	٣٩٤٣٩٤٢٦٣
٢٦٦٧	دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي	٢٤٢١٣٥٩٠٥

رابعاً–التقرير المرقم (٣١١٥٧) في ٢٠٢٥/١١/٢٦ الخاص بتدقيق أنشطة معمل سمنت الفلوجة الأبيض للسنتين (٢٠٢٣ – ٢٠٢٤)، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٢–أ–ثانيا)، (٦–أ):–

(١)تم تخفيض رصيد النقد بموجب السجلات بمبلغ (٣٣١٩١٩) الف دينار (ثلاثمائة وواحد وثلاثين مليون وتسعمائة وتسعة عشر الف دينار) لعدم تطابقه مع رصيد البنك وتم تحميله على حساب فروقات نقدية ومخزنيه لظروف غير عادية بموجب قيد المركزية المرقم (١٩١) في ٢٠٢٤/١٠/١٦ بناءً على المخاطبات الرسمية الصادرة من المعمل وقسم الرقابة الداخلية في مقر الشركة العامة للسمنت العراقية خلال سنة/٢٠٢٤ التي أشارت الى إن كامل المبلغ هو فرق بين السجلات وكشف المصرف ، وكما مبين في الكشف أدناه:–

اسم المصرف	رقم الحساب	رصيد النقد في المصارف بموجب تأييد وكشف المصرف/ الف دينار		رصيد المصارف بموجب السجلات قبل التخفيض كما في ٢٠٢٤/١/١/ الف دينار	الفرق / ألف دينار
الرافدين/ فرع الفلوجة	١٦٤٧٠/٤٤	في ٢٠٢٥/١/١٦	١٠٤٩٤٩	٤٣٦٨٦٨	(٣٣١٩١٩)
الرشيد/ فرع الحراريات	٦٠	في ٢٠٢٥/١/٣٠			

إذ قامت الشركة خلال سنة /٢٠٢٤ بعكس كامل المبلغ مما يدل على سحب المبلغ المذكور من الحساب الجاري ودون تثبيته في السجلات وأن المبلغ المتبقي مبلغ (٣١٣٧٧١٨٤٥) دينار (ثلاثمائة وثلاثة عشر مليون وسبعمائة وواحد وسبعون ألف وثمانمائة وخمسة وأربعون دينار) هو فرق بين السجلات وكشف المصرف حسب ما أشار إليه كتاب المعمل ذي العدد (٤٩٧) في ٢٠٢٢/٦/٥ ومطالعة قسم

الرقابة الداخلية بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٥ في مقر الشركة العامة للسمنت، خلافاً للفقرة (٥- المبادئ والأسس) من النظام المحاسبي الموحد لسنة /٢٠١١ (المعدل) التي أشارت إلى (تبويب الحسابات بصورة تخدم متطلبات الحسابات المالية).

(٢) قيام المعمل بصرف رواتب كافة موظفين المعمل بأستثناء موظفي لجنة المتابعة البالغ عددهم (٢١) موظف بدلاً من تحمل الشركة المستثمرة (بارتنرتكنك)للفترة من ٢٠٢٣/١/١٣ ولغاية ٢٠٢٣/٨/٣١ وبإجمالي مبلغ (٤٥٦٢٠٨٥)ألف دينار(أربعة مليارات وخمسمائة واثنان وستون مليون وخمسة وثمانون ألف دينار) ، خلافاً للمادة (١٠- رواتب وتشغيل العاملين -١) من عقد الإستثمار المرقم (١٣٩٠٨) في٢١/١١/ ٢٠١٩ المبرم بين وزارة الصناعة والمعادن/الشركة العامة للسمنت العراقية (الطرف الأول) وشركة بارتنر تكنك (الطرف الثاني) التي نصت (يلتزم الطرف الأول بدفع رواتب ومخصصات كافة منتسبي المعمل لمدة سنة ونصف إعتباراً من تاريخ إستلام المعمل ، حيث يقوم بعدها الطرف الثاني بدفع رواتب ومخصصات كافة منتسبي المعمل الى نهاية العقد ماعدا لجنة المتابعة) مع العرض تم استلام المعمل من قبل وزارة الصناعة والمعادن/الشركة العامة للسمنت العراقية نظراً لمضيهم بإجراءات فسخ العقد مع الشركة المستثمرة (بارتنرتكنك) بموجب الكتاب المرقم (١٠١٧٤) في٢٠٢٣/٩/١٩.

هـ-شركة اور العامة

اولاً-التقرير المرقم (١٥٥٤٠) في ٢٠٢٥/٦/١٩ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على عقد المشاركة المرقم (١/ع/م.ش/٢٠٢٣) في ٢٠٢٣/١٢/٥، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٥)، (٦)، (٧):-

(١) قيام الشركة بمخاطبة دوائر وزارة الكهرباء لتسلم مخلفات النحاس الى الشركة المتعاقد معها استناداً الى كتاب وزارة الصناعة والمعادن/الدائرة الفنية المرقم (٥٠٥٧) في ٢٠٢٤/١/٢٤ المتضمن موافقة الوزير على اهداء مخلفات مادة النحاس الى شركة اور العامة لاستخدامها في صناعة الاسلاك والقابلوات الكهربائية فضلاً عن تسليم مخلفات النحاس الموجودة في مخازن شركة اور الى الشركة المتعاقد معها اذ بلغت الكمية المستلمة من تاريخ عمل المشروع لحد تاريخ اعداد التقرير (٦٤٠٧٥) طن والتي تمثل نسبة (٤٠٪) من كمية الانتاج لتوفير قضبان النحاس (٨) ملم خلافاً للبند (خامس/١) من عقد المشاركة الذي نص (يتحمل الطرف الثاني كلف شراء ونقل السكراب من مخازن وزارة الكهرباء والوزارات الاخرى الى داخل موقع المشروع لدى الطرف الاول).

(٢) تم ايقاف العمل في المشروع بعد (٤٩) يوم من تاريخ فتح المشروع في ٢٠٢٤/٦/١٢ ولغاية تاريخ ٢٠٢٤/٨/١ بسبب عدم توفر مخلفات النحاس ووجود خلاف بين الشركتين حول تفسير البند (الخامس /١) من عقد المشاركة حول الجهة المسؤولة على تجهيز مادة سكراب النحاس كما مبين في كتاب شركة اور المرقم (١١٢٥٠) في ٢٠٢٤/١٢/١٨ وكتاب شركة (ارض الرحاب) المرقم (م/ن/٨) في ٢٠٢٤/١٢/٢٦.

(٣) لم يتم فسخ عقد المشاركة استناداً لقرار مجلس ادارة الشركة المرقم (٣/ع/٢٠٢٥/٣/٤) في ٢٠٢٥/٣/٥ الذي تضمن {تشغيل المصهر خلال (٧)ايام من تاريخ القرار وبخلافة يتم السير بالاجراءات القانونية لفسخ عقد المشاركة} على الرغم من توقف الشركة المتعاقد معها في تشغيل مصهر النحاس .

ثانياً–التقرير المرقم (١٦٨٤٨) في ٢٠٢٥/٧/٣ الخاص بتدقيق نتائج تنفيذ عقود شركة أور العامة للسنة المنتهيه في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١–ب)، (١–ط)، (٢–ج–أولا):–

(١) قيام الشركة بتجزئة مشترياتها بقصد إدخالها ضمن صلاحية ادراج عروض اذ تم تكرار شراء المادة لاكثر من مرة وتكرار التعاقد مع ذات الشركة وبتاريخ واحد خلافا للمادة (١/٧/ثانيا) من القسم الثاني من تعليمات تنفيذ الموازنة رقم (١) لسنة ٢٠٢٥ التي نصت على (لايجوز تجزئة المشتريات للسلع والخدمات بقصد إدخالها ضمن الصلاحيات المنصوص عليها في البند أولا من هذه المادة ويعد الشراء مجزءً اذا تكرر شراء مادة معينة لاكثر من مرة خلال الشهر الواحد).

(٢) من خلال تدقيق عينة من العروض المقدمة لبعض عقود التجهيز من مكاتب (مصطفى للتجارة العامة، امجد للتجارة العامة، حيدر فارس للتجارة العامة) لاحظت الهيئة الرقابية المختصة ان العروض عبارة عن نسخ مصورة يتم تثبيت البيانات فيها بنفس الخط دون وجود أي اختلاف بينهما مما يدل على شكلية تلك العروض وعدم وجود مايؤيد تقديمها من المكاتب أعلاه فضلا عن كونها تقدم في اغلب العقود دون استحصال عروض من مكاتب أخرى لغرض المنافسة في الحصول على افضل الأسعار.

(٣) قيام الشركة بتغيير منشأ المادة المجهزة بموجب قرار مجلس إدارة شركة اور العامة المرقم (١/أ/٢٠٢٤/٥/٩) في ٢٠٢٤/٥/٩ من منشأ (صيني) الى منشأ (إيراني) وتحرير ملحق العقد المرقم (١) في ٢٠٢٤/٥/٨ دون ان تقوم بإعادة النظر في سعر تجهيز الطن الواحد وذلك من خلال مراعاة قرب المسافة وتكلفة النقل.

و–الشركة العامة للصناعات الفولاذية

التقرير المرقم (١٥٨٧٤) في ٢٠٢٥/٦/٢٤ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على عقود المشاركة للسنتين (٢٠٢٣، ٢٠٢٤)، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٢–أ–ثالثا ، ثامنا)، (٢/ج–ثانيا):–

اولاً–عقد رقم (٥) في ٢٠٢٣/٥/٢٣ المبرم مع شركة نور صوي للتجارة والمقاولات العامة:–

(١) عدم قيام شركة نور صوي للتجارة والمقاولات العامة وانتاج حديد الصلب والفولاذ والاستثمار الصناعي المحدودة المسؤولية بتقديم ما يثبت كفاءتها المالية وتعاملاتها المصرفية، خلافاً للفقرة (خامساً –٣) من الاسس الاسترشادية لآليات التعاقد الخاصة بالعقود الاستثمارية التي نصت (تقديم كتاب تأييد من المصارف الرصينة تؤيد كفاءتها المالية وتعاملاتها مع كشف تأييد النقود والودائع).

(٢) لم تقم الشركة المتعاقد معها بتسديد مستحقات المواد الاولية الداخلة في الانتاج (السكراب) أذ تم استخدام (٢٧٨٧٩) طن من الحديد السكراب ولغاية ٢٠٢٤/١٢/٣١ بمبلغ مقداره (٥٩١٤٢٣٢) الف دينار (خمسة مليارات وتسعمائة واربعة عشر مليون ومئتان وأثنان وثلاثون ألف دينار) رغم مطالبة الشركة بكتابها المرقم (١٠٤٩٩) في ٢٠٢٤/١١/١٧، خلافاً للفقرة (١) من البند الخامس في العقد التي نصت (يلتزم الطرف الاول بعد توقيع هذا العقد بتأمين المادة الاولية للمشروع من مخلفات الحديد (السكراب) بكمية (١٥٠٠) الف طن (مليون وخمسمائة الف طن) سنوياً ولكل من السنة الاولى والثانية من مدة العقد ويتحمل الطرف الثاني دفع تكاليفها بسعر حكومي مدعوم).

ثانياً– العقد رقم (٥) في ٢٠٢٤/٩/٥ المبرم مع شركة أفاق العطاء للمقاولات العامة محدودة المسؤولية:–

قامت الشركة بالتعاقد بتاريخ ٢٠٢٤/٩/٥ رغم قيامها بصرف مبلغ (٢١٧١٠١١٢) الف دينار (واحد وعشرون مليار وسبعمائة وعشرة ملايين ومائة وأثنا عشر الف دينار) من تخصيصات مشروع تأهيل معامل شركة نصر العامة (سابقاً) البالغة (٤٨٦٦٠) مليون دينار (ثمانية واربعون مليار وستمائة وستون مليون دينار) ضمن الموازنة الاستثمارية لغرض تأهيل المعمل للفترة من (٢٠٠٩ ولغاية ٢٠١٧) وقبل رفع المشروع من الخطة الاستثمارية للشركة أذ قامت وزارة الصناعة والمعادن/دائرة التخطيط بموجب كتابها المرقم (١/١٠/م/٦١٣١) في ٢٠٢٥/٢/١٠ بمفاتحة وزارة التخطيط لغرض الموافقة على ادراج مشروع تأهيل معامل شركة نصر العامة (سابقاً) ضمن مشروع تسديد حسابات المشاريع المنجزة والمحذوفة.

ز–الشركة العامة للصناعات التعدينية

التقرير المرقم (١٦٥٧٤) في ٢٠٢٥/٧/١ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على الأنشطة والحسابات للشركة العامة للصناعات التعدينية للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل الاتي(٦):–

القروض:–

اولاً–لم تقم الشركة بتسديد كامل مبلغ القرض البالغ (٢٥٠٠٠٠) الف دينار (مئتان وخمسون مليون دينار) لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي الى الشركة المقرضة (الشركة العامة للسمنت العراقية) والذي يعود لسنة/٢٠٠٥ مع العرض أن مقدار المبالغ المسددة لغاية تاريخ أعداد التقرير بمقدار (٢١٦٠٠٠) ألف دينار (مائتان وستة عشر مليون دينار)، وحسب إجابة الشركة بكتابها المرقم (ت/٦٥) في ٢٠٢٥/٣/١٩ على مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (٥) في ٢٠٢٥/٢/١١ وقد تم توجيه المذكرة المرقمة (٨٣) في ٢٠٢٥/٦/١٩ لغرض تزويد الهيئة الرقابية المختصة بكافة أوليات القرض والتأكيد عليها بالمذكرة المرقمة (٨٦) في ٢٠٢٥/٦/٢٥ ولم ترد الإجابة لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي.

ثانياً– قامت الشركة بمنح الشركة العامة للصناعات الكهربائية والالكترونية قرض قصير الأجل بمبلغ (١) مليار دينار (مليار دينار) بنسبة فائدة (٥٪) إستناداً الى موافقة وزير الصناعة والمعادن المشار إليه بكتاب الوزارة/الدائرة الاقتصادية المرقم (١٩٧١٢)

في ٢٠٢٠/٧/١٢ وموافقة مجلس إدارة الشركة بالقرار المرقم (٦/ج٩/٢٠٢٠) في ٢٠٢٠/٩/٢٩ على منح القرض وإسترداده خلال سنة من تاريخ المنح بموجب عقد الإقراض المرقم (١٩) في ٢٠٢٠/٩/٣٠،ولدى الهيئة الرقابية المختصة بصدد ذلك مايأتي:-

(١) تجاوز مبلغ القرض نسبة (٥٠%) من رأس مال الشركة المدفوع البالغ (١٩٩٥٨٢٦) الف دينار (مليار وتسعمائة وخمسة وتسعون مليون وثمانمائة وستة وعشرون الف دينار) المسموح بها للإقراض في حينه لسنة/٢٠٢٠، خلافاً للمادة (١٧) من قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة /١٩٩٧ (المعدل) التي نصت {للشركة الإقراض والإقتراض أو الحصول على أموال لتمويل نشاطها من المؤسسات المالية والشركات العامة الوطنية بموجب عقود وشروط يتم الإتفاق عليها بما لا يتجاوز (٥٠٪) من رأس مالها المدفوع}.

(٢) لم يتم إسترداد كامل مبلغ القرض لغاية تاريخ أعداد التقرير الرقابي، إذ أن الشركة قد إستلمت مبلغ (٢٦٥٠٠٠) الف دينار (مائتان وخمسة وستون مليون دينار) من أصل القرض وان المبلغ المتبقي مع الفائدة السنوية مقداره (٨٩٧٠٠٠) الف دينار(ثمانمائة وسبعة وتسعون مليون دينار)، رغم قيام وزارة الصناعة والمعادن/الدائرة الاقتصادية/قسم إدارة القروض والمنح بتوجيه عدة كتب آخرها الكتاب المرقم (٥٢٢٤٠)في ٢٠٢٤/١٠/١٧، وكتاب الشركة ذي العدد (٧٧٠٠/٣/٢٤) في ٢٠٢٤/١١/٥ الذي أشار الى آخر قسط بمبلغ(٥٠٠٠٠) الف دينار (خمسين مليون دينار) بتاريخ ٢٠٢٣/٦/١ قد تم تسديده من قبل الشركة المشار إليها آنفاً.

ح-الشركة العامة للأنظمة الالكترونية

التقرير المرقم (١٨٩٩٦) في ٢٠٢٥/٧/٢٧ الخاص بتدقيق نتائج تنفيذ الموازنة التشغيلية للشركة العامة للأنظمة الالكترونية للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٥-و)، (٧-هـ):-

أولا- قامت الشركة بتخفيض حساب الايرادات من (١٢-١٠٪) بموجب القيد المرقم (١٣٦٨) في ٢٠٢٤/١٢/٣١، بمبلغ (١٧٣٤٣٦) الف دينار (مائة وثلاثة وسبعين مليون واربعمائة وستة وثلاثين الف دينار) والخاص بالعقد المرقم (١١٨) في ٢٠٢٢/١٠/١١، وملحقة رقم (٣٦) المبرم مع الشركة العامة الاسمدة الجنوبية ولم يتبين للهيئة الرقابية المختصة اسباب ذلك لعدم ارفاق الاوليات المعززة ولم يتم تزويدها بها رغم طلبها ذلك بموجب مذكرتها المرقمة (٣٣) في ٢٠٢٥/٦/١٧، والمؤكد عليها بموجب المذكرة المرقمة (٤١) في ٢٠٢٥/٧/١٥، مع العرض ايدت الشركة باجابتها المرقمة (٦٩) في ٢٠٢٥/٧/١٤ على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (٢٠) في ٢٠٢٥/٧/٧، عدم صحة القيد فضلاً عن وجود مبلغ (٢٤٢٨٨٦٤)

الف دينار (ملياران واربعمائة وثمانية وعشرون مليون وثمانمائة واربعة وستون الف دينار) يمثل ايراداً عن تنفيذ العقد لم يتم تثبيته في سجلات الشركة/٢٠٢٣.

ثانيا- من خلال تدقيق الهيئة الرقابية المختصة لسجل تصليح السيارات لوحظ قيام الشركة بشراء نفس المواد اكثر من مرة، مما يدل على عدم التشخيص للاعطال والاحتياجات بصورة جيدة من قبل اللجنة المشكلة بموجب الامر الديواني المرقم (٤) في ٢٠٢٤/١/٢، ولم تبين الشركة أسباب ذلك رغم توجيه استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (١٦) في ٢٠٢٥/٦/١٩، والمؤكد عليها بموجب مذكرتها المرقمة (٤١) في ٢٠٢٥/٧/١٥.

ط-هيئة المدن الصناعية

التقرير المرقم (٢٠٧٠٦) في ٢٠٢٥/٨/١٢ الخاص بتدقيق تنفيذ العقد المرقم (٤) لسنة /٢٠٢١ في ٢٠٢١/١٢/٢٧ وملحقه المرقم (٢) في ٢٠٢٥/٤/٢١ المبرم بين وزارة الصناعة والمعادن/ هيئة المدن الصناعية و(شركة اليسرة للمقاولات العامة ومشاريع الطاقة والتطوير الصناعي محدودة المسؤولية عراقية الجنسية) ، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٩)، (١٠):-

اولاً- لم يتبين للهيئة الرقابية المختصة الأسباب المقنعة عن توقيع ملحق العقد رقم (٢) والذي تضمن تغيير مدة تنفيذ المشروع من (٣) سنوات الى (٦) سنوات وتغيير مدة التطوير من (٤٠) سنة الى (٤٥) سنة اذ تم توجيه استفسار الهيئة الرقابية المختصة الى هيئة المدن الصناعية بموجب مذكرتها المرقمة (ت/ص/١٦٠) في ٢٠٢٥/٧/٢٠ .

ثانياً- لم يتبين للهيئة الرقابية المختصة اسباب تضمين ملحق العقد المشار اليه آنفاً البند رقم (٤) عن ايفاد (٨) اشخاص من الطرف الأول الى دولة تركيا لمدة سبعة أيام للاطلاع على اعمال الإدارة والتشغيل والصيانة والخدمات داخل المدن الصناعية، ولم تبين هيئة المدن الصناعية أسباب ذلك بإجابتها المرقمة (٤/ر/١٢٨٠) في ٢٠٢٥/٧/٢٧.

ي-شركة الفرات العامة للصناعات الكيمياوية

التقرير المرقم (١٩٨١٥) في ٢٠٢٥/٨/٤ الخاص بالتدقيق على ملحق عقد (٣) المرقم (٧) في ٢٠٢٥/٣/١٩ وبمبلغ اجمالي مقداره(٣٧٥٠٠٠٠٠٠) دينار (ثلاثمائة وخمسة وسبعون مليون دينار) والخاص ب(تطوير مصنع حامض الكبريتيك لغرض تقليل انبعاث الملوثات الغازية وصولا الى المحددات البيئية المطلوبة (ppm420)) بمبلغ اجمالي (٢٨٢٢٥٥٠٠٠٠) دينار (ملياران وثمانمائة واثنان وعشرون مليون وخمسمائة وخمسون الف دينار) وبكلفة تخمينية مساوية لقيمة العقد محسوبا على تخصيصات الموازنة التشغيلية لسنة/٢٠٢٤ والمبرم مع شركة (مجموعة اعمار الرافدين الدولية للتجارة والمقاولات العامة والاستثمار الزراعي والصناعي محدودة المسؤولية) (عراقية الجنسية) ، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٣):-

عدم قيام الشركة بتعديل مبلغ خطاب الضمان الخاص بالعقد الأصلي وملاحقه لغرض تغطية قيمة العقد والملحق الخاص به خلافا للمادة (٩-ثالثا-ج) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ والتي نصت (على جهة التعاقد التأكد من صحة صدور خطاب الضمان مع القيام بتجديد او تغيير المبلغ عند حدوث متغيرات على شروط العقد).

ك-الشركة العامة للمنتوجات الغذائية

التقرير المرقم (٢١٧٤٨) في ٢٠٢٥/٨/٢٥ الخاص بتدقيق أنشطة وحسابات مصنع البان الموصل للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول / ٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلين (١/ب)، (٢/د):-

أولا- تم إقامة دعوى قضائية على المستثمر لتعويض المصنع عن قيمة الاضرار التي لحقت به نتيجة توقف نشاط المصنع والتلكؤ في تأهيله واصدرت محكمة بداءة الموصل قرارها عن الدعوى المدنية المرقمة (٦/تجاري ٢٠٢٤) في ٢٠٢٤/١٢/٩ لصرف تعويض بمبلغ (٢٥٣٧٩) مليون دينار (خمسة وعشرون مليار وثلاثمائة وتسعة وسبعون مليون دينار) الا انه تم تمييز قرار المحكمة من قبل الشركة العامة للمنتوجات الغذائية/مصنع البان أبي غريب/الشعبة القانونية حسب كتابها ذي العدد (١٦٨) في ٢٠٢٤/١٠/١٦ كون المبلغ اقل من قيمة الاضرار، و قد أوصى الديوان الإسراع بإجراءات حسم النزاع القائم مع المستثمر.

ثانيا-عدم استخدام أجهزة الدفع الالكتروني (pos) في عمليات القبض النقدي حيث يتم الاعتماد بشكل كامل على استلام النقد يدوياً خلافاً لقرار مجلس الوزراء رقم (٢٣٠٤٤) لسنة ٢٠٢٣ والمتضمن (الزام الدوائر الحكومية جميعها التي تحصل فيها المبالغ فتح حسابات مصرفية وتهيئة أجهزة نقاط البيع الخاصة بالدفع الالكتروني(pos) الدفع بواسطة البطاقات المصرفية لتحصيل الأموال ولتمكين الراغبين من المراجعين بالدفع بالبطاقات مع الإبقاء على التسلم النقدي جنباً الى جنب)، وقد أوصى الديوان باستخدام أجهزة الدفع الالكتروني في كافة عمليات التحصيل النقدي.

ل-الشركة العامة للصناعات الكهربائية والالكترونية

التقرير المرقم (٢٥٣١٤) في ٢٠٢٥/٩/٣٠ الخاص بتدقيق أنشطة وحسابات الشركة العامة للصناعات الكهربائية والالكترونية للسنة /٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٤-ب)، (٤-د)، (٥-أ-اولا):-

اولاً- قامت الشركة بتكرار تنفيذ الأعمال (تجهيز المواد ونصب الشاشة وكابينات حديد مضادة للحرارة والأمطار وجهاز إرسال لاسلكي وتجهيز ونصب بورد خاص بمصدر الطاقة مع كل ملحقات الشاشة) التي قامت بها خلال سنة /٢٠٢٣ لشاشة الإعلان الضوئية المشتراة من مكتب الثقة بموجب مستند الصرف المرقم (٨٠٧٢) في ٢٠٢٣/١٢/١٣ ووصل الشراء المرقم

(٣٧١) في ٢٠٢٣/١٢/٧ بمبلغ (٤٢٠٠٠) ألف دينار (اثنان وأربعين مليون دينار) من خلال تحريف تسلسلات وتواريخ جميع القيود السابقة لتكون ضمن تسلسلات وقيود السنة موضوع التقرير باستثناء القيد المرقم (٢٩٢) في ٢٠٢٤/٢/٢٦ وإبطال بعض الصكوك خلال سنة /٢٠٢٤، مع العلم أن الوصولات المرافقة للمستندات الصادرة عن المكاتب والمحلات بينت إنجاز الأعمال.

ثانياً- قامت الشركة بالصرف دون وجود أولويات معززة لذلك، خلافاً لأحكام الفقرة (٤-ز-٥) من عناصر نظام الرقابة الداخلية الواردة في دليل التدقيق رقم (٤) الصادر من مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق والتي تنص على (أدلة الإثبات والتوثيق للسيطرة على المستندات).

ثالثاً- عدم إرفاق استمارة التصليح الخاصة بصيانة السيارات التابعة للشركة التي تبين نوع السيارة ورقمها ونوع العطل فضلاً عن عدم إرفاق طلب بالتصليح مع الأولويات المرافقة للقيد وعدم وجود لجنة مشكلة للصيانة والاكتفاء بتوقيع مدير الآليات وصرف مبلغ السلفة له وأن سجل صيانة السيارات غير محدث ولا يتم تسجيل كل عمليات الصيانة فيه.

م-الشركة العامة لصناعات النسيج والجلود

التقرير المرقم (٣٠١٤٣) في ٢٠٢٥/١١/١٨ الخاص بتدقيق الأنشطة للشركة العامة لصناعات النسيج والجلود / مصنع الجلود لسنة /٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٣-ب)، (٣-ج)، (٤-ب)، (٦):-

اولاً- لاحظت الهيئة الرقابية المختصة وجود حركة مدينة ودائنة بمبالغ كبيرة تخص حساب (حسابات جارية مدينة /جاري المعامل) تخص انتاج غير تام لا تعكس المبالغ المصروفة لحساب الخامات والمواد الاولية والتغيرات في حساب الانتاج غير التام والتام كما هو ظاهر في ميزان المراجعة في ٢٠٢٤/١٢/٣١ وكما مبين في الجدول ادناه وقد تم توجيه استفسارها المرقم (٤٩) في ٢٠٢٥/٥/٢٥ والمؤكد عليه بمذكرتها المرقمة (٦٨) في ٦/ ٢٠٢٥/٨ والمؤكد عليها بالكتاب المرقم (٢٦٥٦٧/٤٣/١١) في ٢٠٢٥/١٠/١٢ ولم ترد الاجابة لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي.

خامات ومواد اولية مصروفة / الف دينار	مخزون الانتاج غير التام /الف دينار		مخزون الانتاج التام / الف دينار		حسابات جارية مدينة / جاري المعامل / الف دينار	
	الحركة المدينة	الحركة الدائنة	الحركة المدينة	الحركة الدائنة	الحركة المدينة	الحركة الدائنة
١٤٠٣١٣٦	٢٠٤٨١	٢٤٠٠٩	١٠٧٤٧٩٤	٩٣٧٧٨٢	١٥٣٣١٤٨٣	١٣٧٩٩٩٥٦

ثانياً- وجود حركة دائنة لحساب مقابل حركة الإنتاج التام بسعر البيع بمبلغ قدره (٨٧٨٣٣٢٥٨) دينار (سبعة وثمانون مليون وثمانمائة وثلاثة وثلاثون الف ومائتان وثمانية وخمسون دينار) دون ان يقابله حركة لحساب

الانتاج التام بسعر البيع في الجانب المدين خلافاً للمعالجات القيدية للنظام المحاسبي الموحد لسنة/٢٠١١ التي حددت استخدامات الحسابات المتقابلة مما يؤشر استخدام هذه الحركة لغرض التوازن الحسابي لميزان المراجعة .

ثالثاً- اختلاف تواقيع أحد المجهزين بشكل متباين على سندات الصرف المدرجة في الجدول أدناه عن صرف مستحقات خلافاً للفقرة (١-٩-٣-١-ب) من الدليل الاسترشادي لوحدات التدقيق الداخلي التي أشارت إلى (تصمم أنشطة الرقابة بعد تحديد المخاطر المتوقعة وتقييمها بطريقة تساعد على التقليل من تلك المخاطر).

رقم وتاريخ مستند الصرف	المبلغ / الف دينار	التفاصيل
(٤٧) في ٢٠٢٤/١/٩	٤٤٠٠٦	مستحقات الاحالة المرقمة (٤٢٣٩) في ٢٠٢١/٣/٢٨
(٤٨) في ٢٠٢٤/١/٩	٢٢٠٨٣	مستحقات الاحالة المرقمة (٧٨٧) في ٢٠٢٢/٣/٩
(٤٩) في ٢٠٢٤/١/٩	٩٠٢١	مستحقات قيد المشتريات المرقم (٩٢١) في ٢٠٢٣/١١/٢١

رابعاً- عدم قيام الشركة بالإجابة على استفسار الهيئة الرقابية المختصة و مذكراتها على الرغم من تأكيدها عليها بمذكرتيها المرقمتين (٦٨ و٧٠) في ٦و٢٠٢٥/٨/١٧ والمؤكد عليها بالكتاب المرقم (٢٦٥٦٧/٤٣/١١) في ٢٠٢٥/١٠/١٢ خلافاً لأحكام المادة (١٢- ثانياً) من قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (٣١) لسنة/٢٠١١ (المعدل) التي نصت على (اذا امتنعت الجهة الخاضعة لرقابة وتدقيق الديوان عن تقديم السجلات والبيانات اللازمة لأعمال الرقابة والتدقيق فعلى الديوان إشعارها لتقديمها خلال عشرين يوماً وبيان اسباب الامتناع).

ن-الشركة العامة لتصنيع الحبوب

التقرير المرقم (١٩٨١٩) في ٢٠٢٥/٨/٤ الخاص بتدقيق أنشطة الشركة العامة لتصنيع الحبوب/فرع المثنى، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسل (٣-ج)، (٦-ج):-

اولاً- عدم اعتماد لجنة البيع أعلاه على محاضر تتضمن السعر التخميني قبل البيع (مادة النخالة) بالطريقة (المباشرة) بدون اجراء المزايدة العلنية اذ تم اعتمادها على محاضر التثمين علما ان البيع بأقل من سعر التثمين المحدد خلافا لقرار مجلس الوزراء المرقم (٨٧) لسنة ٢٠٢٠ الذي نص على (بشأن بيع مادة النخالة للمطاحن الحكومية بكامل الكمية وبنسبة (١٣٪) حصة الشركة العامة لتصنيع الحبوب من النخالة المنتجة في المطاحن الاهلية وبما لايقل عن السعر التخميني الذي تحدده الشركة)، وقد أوصى الديوان الالتزام بالكتاب أعلاه مستقبلا.

ثانياً- قيام الفرع بصرف مبالغ نقدية عن تزويد سياراته بالوقود بدلا من استخدام كوبونات النسيئة للتزود بالوقود خلال سنة ٢٠٢٤ خلافا للمادة (٦) من قانون الغاء الامتيازات المالية للمسؤولين في الدولة رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٩ والتي نصت على (يمنع الصرف النقدي لاجور وقود السيارات العائدة للدولة وتستبدل بكوبونات النسيئة للتزود من محطات الوقود العائدة لوزارة النفط، وقد أوصى الديوان الالتزام بالقانون أعلاه.

س–الشركة العامة لمعدات الاتصالات والقدرة

التقرير المرقم (٣٣٥٤٠) في ٢٠٢٥/١٢/٢٢ الخاص تدقيق الانشطة للشركة العامة لمعدات الاتصالات والقدرة للسنوات المنتهية في ٣١/كانون الأول / ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ و ٢٠٢٢، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٥–ب)، (٥–ج):–

أولا– قيام الشركة بتجزئة المشتريات بغرض إدخالها ضمن الصلاحيات وعدم إعلانها كمناقصة عامة ،خلافاً للفقرة (١–ج) من المادة (٣–احكام عامة) من تعليمات تنفيذ الموازنة التخطيطية للقطاع العام لسنة /٢٠٢١ التي تضمنت (لا يجوز تجزئة المشتريات للسلع والخدمات او مبالغ المناقصات بقصد إدخالها ضمن صلاحيات الشراء ويعتبر الشراء مجزء اذا تكرر شراء مادة معينة لاكثر من مرة خلال الشهر الواحد).

ثانيا– جلب عروض مصورة وارفاقها مع العرض المعتمد مما يدل على شكلية إجراءات عملية الشراء من قبل لجنة المشتريات المشكلة بالأمر الإداري المرقم (٠١٨/ عقود /٢٠٢١ في ٢٠٢١/١١/٢٨ خلافا للنظام المحاسبي الموحد لسنة /٢٠١١ (المعدل) الذي تضمن (تتضمن المستندات ادلة اثبات موضوعية التي يمكن الرجوع اليها للتحقق من صحة العمليات) وخلافا للفقرة (٤–٢–٤–ج) من الدليل الاسترشادي لوحدات التدقيق الداخلي لسنة /٢٠١٩ الذي تم اعمامه بموجب كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء/ دائرة التنسيق الحكومي وشؤون المواطنين المرقم (ت.ح.م/٣٧٩٣٨/٤) في ٢٠١٩/١١/٦ التي تضمنت (التحقق من اعتماد مستندات صرف معتمدة ومعززة بالوثائق الثبوتية).

١٢– وزارة الصحة:–

أ–الملاحظات المشتركة:–

أولاً– عدم قيام الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية ودوائر الصحة المعنية بتجهيز المستشفيات والمؤسسات الصحية الاخرى بكامل الاحتياج السنوي لبعض الادوية والمستلزمات الطبية أضافة الى عدم تجهيز البعض الاخر وكما في ادناه:–

اسم الدائرة	اسم المستشفى	اسم المادة	الاحتياج الفعلي	الكمية المجهزة	رقم التقرير وتاريخه	تسلسل الفقرة في التقرير
دائرة صحة المثنى	مقر الدائرة	Acyclovir 5% cream Tube Cephalexin (500mg) Cap	٢٠٠ ١٣٥٦٩٠٠	– ٢٠٠٢٠	٧٦٥ في ٢٠٢٥/١/١٢	١–و
دائرة مدينة الطب	مستشفى بغداد التعليمي	Chlorpheniramine maleate 4mg tab	٤٥٠٠٠ ٥٥٤٤٦٤	٢٣٤٦٠ ٢٧٧٣١٠	١٠٨١١ في ٢٠٢٥/٤/٢٤	١–أ–ثانياً

		Paracetamol 500mg tab				
دائرة صحة المثنى	مستشفى الرميثة العام	Hudrochlorothiazide 50mg Tab Spironolactone 25mg Tab	١٥٠٠ ٥٠٠٠	١٤٤ –	١٢٨٦٣ في ٢٠٢٥/٥/١٩	٢–و
دائرة صحة بغداد/الرصافة	مستشفى الشهيد الصدر العام	Frusemide 40mg Tablet Cefotaxime inj I.V,1g vial	٦٠٠٠ ٦٠٠٠	٨١٥٠ –	١٣٠٨٥ في ٢٠٢٥/٥/٢٠	١–أ–اولا
	قطاع الصدر الثاني للرعاية الصحية الاولية	Paracetamol tap 500mg Cephalexin cap 500 mg	١٢٥٠٠٠٠ ٧٥٠٠٠٠	٩٣٨٦٠٠ ٤٨٠٢٧٠	١٦١٥١ في ٢٠٢٥/٦/٢٩	١–ج–اولا

وقد أوصى الديوان بضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة بشأن توفير الادوية اعلاه وبما يضمن تحقيق افضل مستوى من الخدمات الصحية المقدمة للمرضى.

ثانياً– وجود شحة في بعض الادوية و المستلزمات الطبية والأجهزة الطبية أو عدم توفرها وفقدانها في بعض المؤسسات الصحية الامر الذي يؤثر سلباً على المرضى وتدهور الحالة الصحية لهم وكما في ادناه:–

اسم الدائرة	اسم المستشفى	الادوية والمستلزمات الطبية والاجهزة	رقم التقرير وتاريخه	تسلسل الفقرة في التقرير
دائرة صحة المثنى	مقر الدائرة	Milrinone asiacatate 1 mg,ml Ampoule Esomeprazole as sodium inj ,40 mg Vial	٧٦٥ في ٢٠٢٥/١/١٢	١–هـ
دائرة صحة بابل	المركز التخصصي لطب الاسنان الأول	ايموكسلين فولتارين جهاز اشعة جهاز سنتر فيوج	١٢٩٧ في ٢٠٢٥/١/١٥	٣ ٤–أ
دائرة صحة كربلاء المقدسة	مستشفى النسائية والتوليد	Miconazole nitrate 400mg Supp Ampicillin 500mg Vial	٢٢٢٨ في ٢٠٢٥/١/٢٢	٨–أ ٨–ج

		Misoprostol 200mg Tab Pethidin amp Amikacin vial Caffeine amp		
دائرة صحة كربلاء	مقر الدائرة	كابوتين حبوب كلوتريمازول كريم سيبرودار كبسول	٤٩٧٧ في ٢٠٢٥/٢/١٩	٦-أ
دائرة صحة بابل	مستشفى الامام الصادق(ع)	اكيوبان امبول ايريسولين امبول دوبيوتاسين فيال	٤٧٢٨ في ٢٠٢٥/٢/١٧	٦-ب
دائرة صحة صلاح الدين	قطاع الرعاية الصحية الاولية في العلم	اكسديل شراب دكسن شراب مثبرين حب	٧٧٨٧ في ٢٠٢٥/٣/١٩	١-هـ
	قطاع الرعاية الصحية الاولية في بيجي	بونستان/كبسول ديكادرون/امبول سبراكس/حب	٨٦٤١ في ٢٠٢٥/٣/٢٧	٢
دائرة صحة بابل	مستشفى الهاشمية العام	جهاز كرسي اسنان جهاز سحب الفقرات مايكرو سنتر فيوج	٥٩٩٢ في ٢٠٢٥/٣/٢	٣-أ-سادساً
دائرة مدينة الطب	مستشفى بغداد التعليمي	Diltizam HCI60mg TAB/CAP Warafrim sodium 1mg	١٠٨١١ في ٢٠٢٥/٤/٢٤	١-أ-اولا
	مستشفى الشهيد غازي الحريري	Ephedrine hydrochloride3%(30mg/ ml) Amp Phenytoin sodium 50mg Amp	١١٠٥٦ في ٢٠٢٥/٤/٢٧	١-أ-اولا
دائرة صحة المثنى	مستشفى الرميثة العام	Adrinaline Amp Digoxin Amp	١٢٨٦٣ في ٢٠٢٥/٥/١٩	٢-هـ
دائرة صحة ذي قار	مستشفى الشطرة العام	Anti rabies vaccine Vial Paracetol tab	١٢٥٥٠ في ٢٠٢٥/٥/١٣	١-هـ
دائرة صحة بابل	مستشفى القاسم العام	جهاز كشف تدفق الدم جهاز الصدمة الكهربائية جهاز تخطيط القلب فيتامين K، اثرومايسين كبسول	١١٤٧٥ في ٢٠٢٥/٤/٣٠	٣-أ-رابعاً ٣-ب-اولا
دائرة صحة البصرة	مستشفى القرنة العام	Ats amp Alermln syrup Nasal o2infant Cannula24	١٤٦٧٣ في ٢٠٢٥/٦/٤	١-ب-اولا ١-د-اولا
دائرة صحة المثنى	مستشفى النسائية والاطفال التعليمي	Somatropin recombinant vial	١٤٩٣٨ في ٢٠٢٥/٦/٥	٢-أ

		Amikacin 250mg/ml vial		
دائرة صحة ذي قار	مستشفى محمد الموسوي للأطفال	كيتوفين سوبراكس	١٤٥٣٦ في ٢٠٢٥/٦/٣	١-د
دائرة صحة بغداد/الكرخ	مستشفى الكرخ العام	جهاز قشط مائي جهاز الامواج الحمراء Ondansetron2mg amp Sodium stibogluconate 100mg vial	١٤٢٩٣ في ٢٠٢٥/٦/١	٢-ج ٣-ب-اولا
دائرة مدينة الطب	مستشفى الحروق التخصصي مركز الامراض الجلدية والزهرية	Video laryngoscope for adults Cryotherapy	١٤٨٣٠ في ٢٠٢٥/٦/٥	٢-ب
	مستشفى الامل الوطني لعلاج الأورام	Vinblastine 10mg vial Morphin 10mg Amp	١٤٨٤١ في ٢٠٢٥/٦/٥	١-أ
دائرة صحة بغداد/الرصافة	قطاع الصدر الثاني للرعاية الصحية الاولية	Amoxil cap Keflex cap Hydrochiorothiazide 50mg tab As amiodipine besyiate 5mg	١٦١٥١ في ٢٠٢٥/٦/٢٩	١-ج-ثانيا ١-ج-ثالثا
دائرة صحة بغداد/الرصافة	مستشفى فاطمة الزهراء(ع) للنسائية والأطفال	اجهزة تعقيم Infant incubator Ace tysalicytic Tab Gentamyern amp	١٧٩٨٥ في ٢٠٢٥/٧/١٦	١-أ-ثانياً ١-ب-اولا
دائرة صحة ذي قار	مقر الدائرة	اتروفاستناين/ملغم اقراص كورداورون/ملغم ديجوين/امبول اجهزة تخطيط القلب عربة تخدير	١٩٤٨٨ في ٢٠٢٥/٧/٣٠	١-ك ٤-ب
	مركز اسنان الشامية التخصصي	كرسي اسنان هانبيس جراحي	١٧٥٧٤ في ٢٠٢٥/٧/١٣	٢-ج
دائرة صحة نينوى	مستشفى ابن سينا التعليمي	Labetalol Amp Immunoglobuline Vial	٢٠٠٩٧ في ٢٠٢٥/٨/٥	٣-أ
دائرة صحة بغداد/الرصافة	مستشفى ابن رشد التدريبي للطب النفسي	Trans craniai magnatic Ect	١٨٨٦٣ في ٢٠٢٥/٧/٢٤	١-ج ١-د-اولا

		Halodol Sinemet Tab Tegretol syrup Risperdal syrup Atropine Amp Adrenaline Amp		١-د-ثالثا ١-د-ثانيا
دائرة صحة بغداد/الرصافة	قطاع الشعب للرعاية الصحية الأولية	Paracetamol sup 125 Amitriptyline hcl 25mg ocp tab Bilirubin metera Shaker	١٨٩٤٢ في ٢٠٢٥/٧/٢٤	١-أ-اولا ١-ب-ثانيا
وزارة الصحة	ددائرة مدينة الطب/مركز القناة للتاهيل الاجتماعي	جهاز الطرد المركزي (centryifuge)	١٩٥٦١ في ٢٠٢٥/٧/٣١	٣-ج
دائرة مدينة الطب	مركز امراض وزرع الكلى	Endotracheal tube different size pcs Suction catheter 18 pcs Zinc plaster 2*5 Zinc plaster 4*5	٢١٨٤١ في ٢٠٢٥/٨/٢٥	٢-أ
دائرة صحة بابل	مقر الدائرة	البومين فيال هايبرتونك امبول زوفران حب	٢٠١٣٥ في ٢٠٢٥/٨/٦	٤-و
دائرة صحة بغداد/الرصافة	قطاعي البلديات للرعاية الصحية الاولية الاول والثاني	Praziqnantal Metoprolol	٢٣٠٩٦ في ٢٠٢٥/٩/٨	٦
دائرة صحة نينوى	مستشفى السلام التعليمي	Digoxin 250mcg/mlinj(2ml) Amp Calcium carbonate500mg Tap جهاز مونيتر جهاز اشعة متنقل	٢٢٧٤٩ في ٢٠٢٥/٩/٢	٤-أ ٤-ج
دائرة صحة بغداد/الرصافة	مستشفى الشيخ زايد العام	Centrifuge Proctoscope anoscope Lv canuia g24 Nyion 1round curve needie	٢٤٦٤٤ في ٢٠٢٥/٩/٢٣	١-ب-اولا ١-د-ثانيا
دائرة صحة واسط	مستشفى الكوت للنسائية والاطفال(صديقة الطفل)	Roll mixer Center fiuge Bilirubin meter	٢٤٠٦٦ في ٢٠٢٥/٩/١٦	٦

دائرة صحة صلاح الدين	مستشفى صلاح الدين العام	اكيوبان امبول براسيتول فيال كلافوران فيال الرثرومايسين شراب	٢٧٠٦٨ في ٢٠٢٥/١٠/١٦	٢-ج
دائرة صحة بابل	مستشفى الشوملي العام	بثدين أ امبول اسبرين حب انوكسبارين فيال بروفين شراب	٢٤٥٥٢ في ٢٠٢٥/٩/٢٢	٣-ب-أولا
دائرة صحة كربلاء	مركز السيدة زينب الكبرى(ع) الجراحي التخصصي للعيون	Lisinopril 10mg اشرطة فحص السكر اشرطة فحص الفايروسات	٢٤٩٢٨ في ٢٠٢٥/٩/٢٥	١-د
وزارة الصحة	دائرة مدينة الطب/مستشفى الجهاز الهضمي والكبد التعليمي	لابيتولول امبول بروبوفول امبول	٢٥٦٧٩ في ٢٠٢٥/١٠/٢	١-أ
دائرة صحة بغداد/الرصافة	مستشفى النعمان التعليمي	Propranoiol hcl 1mg Tab Verapamil hcl ing 2-5mg Alphacalcidol 1mg	٢٩٨٧٤ في ٢٠٢٥/١١/١٦	١-أ-(اولا،ثانيا)
دائرة صحة الانبار	مستشفى الرمادي التعليمي للنسائية والأطفال	Levofloxacin tablet 500mg Voriconazole 200mg vial	٣٣٢٩٤ في ٢٠٢٥/١٢/٢١	١-أ

وقد أوصى الديوان بضرورة توفير الادوية والمستلزمات والاجهزة الطبية الضرورية للمرضى المراجعين.

ثالثاً- ظهور حالات التلوث في المسحات المرسلة الى مختبر الصحة المركزي أو المأخوذة من وحدة السيطرة على التلوث في المستشفيات وكما في ادناه:-

اسم الدائرة	اسم المستشفى	رقم التقرير وتاريخه	تسلسل الفقرة في التقرير
دائرة مدينة الطب	مستشفى بغداد التعليمي	١٠٨١١ في ٢٠٢٥/٤/٢٤	١-ج-اولا
	مستشفى الشهيد غازي الحريري	١١٠٥٦ في ٢٠٢٥/٤/٢٧	١-ج-اولا
دائرة صحة المثنى	مستشفى الرميثة العام	١٢٨٦٣ في ٢٠٢٥/٥/١٩	١-و
دائرة صحة ذي قار	مستشفى الشطرة العام	١٢٥٥٠ في ٢٠٢٥/٥/١٣	١-ح
دائرة صحة الرصافة	مستشفى الشهيد الصدر العام	١٣٠٨٥ في ٢٠٢٥/٥/٢٠	٢-د-اولا
دائرة صحة المثنى	مستشفى النسائية والاطفال التعليمي	١٤٩٣٨ في ٢٠٢٥/٦/٥	٤-أ
دائرة صحة بغداد/الرصافة	مستشفى فاطمة الزهراء(ع) للنسائية والأطفال	١٧٩٨٥ في ٢٠٢٥/٧/١٦	١-د-ثانياً
	مستشفى الشيخ زايد العام	٢٤٦٤٤ في ٢٠٢٥/٩/٢٣	١-هـ
دائرة صحة بابل	مستشفى الشوملي العام	٢٤٥٥٢ في ٢٠٢٥/٩/٢٢	١-د
دائرة صحة بغداد/الرصافة	مستشفى كمال السامرائي للخصوبة وعلاج العقم واطفال الانابيب	٢٦٥٧٩ في ٢٠٢٥/١٠/١٢	١/هـ/اولا/تحقيق
دائرة صحة كربلاء	مستشفى الامام الحسن المجتبى (ع)	٢٦٥٨٧ في ٢٠٢٥/١٠/١٢	١-ط

وقد أوصى الديوان باتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من حالات التلوث حفاظاً على صحة المرضى.

رابعاً– وجود أدوية ومستلزمات طبية منتهية الصلاحية وبعضها قريبة النفاذ لم يتم اتخاذ الاجراءات المناسبة بشأنها وكما في ادناه:–

اسم الدائرة	اسم المستشفى	الادوية	رقم التقرير وتاريخه	تسلسل الفقرة في التقرير
دائرة صحة المثنى	مستشفى الحسين التعليمي مستشفى الخضر العام	Oseltamivir 75mg cap Amoxicillin 500 mg cap	٧٦٥ في ٢٠٢٥/١/١٢	١–د
دائرة صحة كربلاء المقدسة	مستشفى النسائية والتوليد	Hepatitis Blmmuno globulin Vial Ketamine Paracetamol 10mg	٢٢٢٨ في ٢٠٢٥/١/٢٢	٨–ب
	مقر الدائرة	Remaist 100mg vial Flutanشريط Remeda vial	٤٩٧٧ في ٢٠٢٥/٢/١٩	٦–ب
دائرة صحة بابل	مستشفى الامام الصادق(ع)	سيتارابين فيال فوسفولبيد(٢٥ملغم) فيال ميتوكزانترون فيال	٤٧٢٨ في ٢٠٢٥/٢/١٧	٦–أ
	مستشفى الهاشمية العام	Remdisever Vial 100mg Favipiravir200mg tablet	٥٩٩٢ في ٢٠٢٥/٣/٢	٣–ب–اولا
دائرة صحة ذي قار	مستشفى الشطرة العام	Luminal amp Remedosvir vial	١٢٥٥٠ في ٢٠٢٥/٥/١٣	١–و
دائرة صحة بغداد/الرصافة	مستشفى الشهيد الصدر العام	Suxamethonium amp Sod Stibogluconate vial	١٣٠٨٥ في ٢٠٢٥/٥/٢٠	١–أ–ثانيا
دائرة صحة بابل	مستشفى القاسم العام	اموكسيل شراب كالسيوم امبول ريمدسفير فيال	١١٤٧٥ في ٢٠٢٥/٤/٣٠	٣–ب–ثانيا
دائرة صحة ذي قار	مستشفى محمد الموسوي للأطفال	لازكي امبول ميرويتم فيال نستاتين مرهم	١٤٥٣٦ في ٢٠٢٥/٦/٣	١–هـ
دائرة صحة بغداد/الكرخ	مستشفى الكرخ العام	Dexamethasone amp Remedisvir 100mg vial	١٤٢٩٣ في ٢٠٢٥/٦/١	٣–ب–ثانيا

دائرة صحة بغداد/الرصافة	مستشفى ابن رشد التدريبي للطب النفسي	Zinc plaster 3*5	١٨٨٦٣ في ٢٠٢٥/٧/٢٤	١-هـ
	قطاع الشعب للرعاية الصحية الاولية	Povimel 7*5%surgical bottle Lomo-stop tab Monosordil10mg tab	١٨٩٤٢ في ٢٠٢٥/٧/٢٤	١-أ-ثالثا
دائرة صحة واسط	مستشفى الحاج جلال للنسائية والاطفال	Iosflurane Amp Lumind Amp	٣٢٣٣٩ في ٢٠٢٥/١٢/٩	١-ج

وقد أوصى الديوان باتخاذ الاجراءات اللازمة لاعادة تلك الادوية الى الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية لغرض اتلافها ومطالبة الشركات المجهزة بالتعويض.

خامساً- وجود العديد من الاجهزة الطبية العاطلة عن العمل وباعداد مختلفة لم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة لتصليحها واعادتها للعمل للاستفادة منها وكما في ادناه:-

اسم الدائرة	اسم المستشفى	الأجهزة	رقم التقرير وتاريخه	تسلسل الفقرة في التقرير
دائرة صحة البصرة	مستشفى الفيحاء التعليمي	اجهزة اشعة عدد(٦)	٢٦٨٧ في ٢٠٢٥/١/٢٨	٥-ب- ثانيا
دائرة صحة كربلاء	مقر الدائرة	المفراس،الرنين المغناطيسي، السونار	٤٩٧٧ في ٢٠٢٥/٢/١٩	٥-أ
دائرة صحة بابل	مستشفى الامام الصادق(ع)	جهاز اشعة الطوارئ والاستشارية جهاز اليزا الخاص بالكشف عن الفايروس	٤٧٢٨ في ٢٠٢٥/٢/١٧	١-ز-ثانياً، ١-ح-ثانياً
دائرة صحة صلاح الدين	قطاع الرعاية الصحية الاولية في العلم	جهاز فحص الاذن جهاز تخطيط القلب جهاز اشعة اسنان	٧٧٨٧ في ٢٠٢٥/٣/١٩	١-و
	قطاع الرعاية الصحية الاولية في بيجي	مايكروسكوب كرسي اسنان سبكتر وفوتوميتر	٨٦٤١ في ٢٠٢٥/٣/٢٧	٤-ب
دائرة صحة بابل	مستشفى الهاشمية العام	جهاز فحص وظائف الرئة جهاز تخطيط القلب	٥٩٩٢ في ٢٠٢٥/٣/٢	٣-أ-خامساً
دائرة مدينة الطب	مستشفى بغداد التعليمي	حاضنة أطفال جهاز اشعة	١٠٨١١ في ٢٠٢٥/٤/٢٤	١-ب-ثالثا

		عربة تخدير		
	مستشفى الشهيد غازي الحريري	جهاز تفتيت الحصى جهاز سونار	١١٠٥٦ في ٢٠٢٥/٤/٢٧	١-ب-ثانيا
دائرة صحة المثنى	مستشفى الرميثة العام	جهاز فحص الانف والاذن والحنجرة ناظور الركبة	١٢٨٦٣ في ٢٠٢٥/٥/١٩	٦
دائرة صحة ذي قار	مستشفى الشطرة العام	مونتر بروجكتر	١٢٥٥٠ في ٢٠٢٥/٥/١٣	٢-أ
دائرة صحة بغداد/الرصافة	مستشفى الشهيد الصدر العام	سرير عمليات عربات تخدير	١٣٠٨٥ في ٢٠٢٥/٥/٢٠	١-ب-أولا
دائرة صحة بابل	مستشفى القاسم العام	جهاز ايكو جهاز سونار	١١٤٧٥ في ٢٠٢٥/٤/٣٠	٣-أ-ثالثا
دااائرة صحة المثنى	مستشفى النسائية والاطفال التعليمي	حاضنات اطفال جهاز سونار	١٤٩٣٨ في ٢٠٢٥/٦/٥	٥-و
دائرة صحة ذي قار	مستشفى محمد الموسوي للأطفال	جهاز التدفق العالي مضخة التسريب	١٤٥٣٦ في ٢٠٢٥/٦/٣	٤-ب
دائرة صحة بغداد/الكرخ	مستشفى الكرخ العام	جهاز تنفس صناعي جهاز سحب السوائل جهازاشعة متحرك	١٤٢٩٣ في ٢٠٢٥/٦/١	٢-ب
دائرة مدينة الطب	مستشفى الامل الوطني لعلاج الأورام	Ecg صدمة كهربائية	١٤٨٤١ في ٢٠٢٥/٦/٥	٢-ب
دائرة صحة بغداد/الرصافة	قطاع الصدر الثاني للرعاية الصحية الاولية	جهاز اشعة نوع ge Spectrophotometer	١٦١٥١ في ٢٠٢٥/٦/٢٩	١-د-ثانياً
	مستشفى فاطمة الزهراء(ع) للنسائية والأطفال	ثلاجة حفظ ادوية ثلاجة حفظ الدم	١٧٩٨٥ في ٢٠٢٥/٧/١٦	١-أ-أولا
دائرة صحة ذي قار	مركز اسنان الشامية التخصصي	جهاز ليزر سنسر اشعة	١٧٥٧٤ في ٢٠٢٥/٧/١٣	٢-ب
دائرة صحة نينوى	مستشفى ابن سينا التعليمي	Autoclave Ecg	٢٠٠٩٧ في ٢٠٢٥/٨/٥	٤-هـ
دائرة صحة بغداد/الرصافة	قطاع الشعب للرعاية الصحية الأولية	Distilater Centrifuge	١٨٩٤٢ في ٢٠٢٥/٧/٢٤	١-ب-أولا
دائرة مدينة الطب	مركز القناة للتاهيل الاجتماعي	جهاز سحب السوائل فلكسر تخطيط القلب	١٩٥٦١ في ٢٠٢٥/٧/٣١	٣-أ
دائرة صحة بابل	مقر الدائرة	X-RAY Autoclave	٢٠١٣٥ في ٢٠٢٥/٨/٦	٤-د
دائرة صحة بغداد/الرصافة	قطاعي البلديات للرعاية الصحية الاولية الاول والثاني	جهاز اسنان مايكروسكوب	٢٣٠٩٦ في ٢٠٢٥/٩/٨	٥
دائرة صحة نينوى	مستشفى السلام التعليمي	جهاز تبخير كوتري عربة تخدير	٢٢٧٤٩ في ٢٠٢٥/٩/٢	٤-د

دائرة صحة بغداد/الرصافة	مستشفى الشيخ زايد العام	جهاز تقطير منضدة عمليات	٢٤٦٤٤ في ٢٠٢٥/٩/٢٣	١-ب-ثانيا
دائرة صحة واسط	مستشفى الكوت للنسائية والاطفال(صديقة الطفل)	جهاز مراقبة القلب جهاز تخطيط القلب	٢٤٠٦٦ في ٢٠٢٥/٩/١٦	٥
دائرة صحة صلاح الدين	مستشفى صلاح الدين العام	سبكتروفوتوميتر مولد اوكسجين كوتري	٢٧٠٦٨ في ٢٠٢٥/١٠/١٦	٤-أ
دائرة صحة بابل	مستشفى الشوملي العام	فوتوثربي سونار حاضنة طفل	٢٤٥٥٢ في ٢٠٢٥/٩/٢٢	٣-أ-خامساً
دائرة صحة بغداد/الرصافة	مستشفى النعمان التعليمي	سونار جهاز اشعة متنقل	٢٩٨٧٤ في ٢٠٢٥/١١/١٦	١-ج-ثانياً
دائرة صحة الانبار	مستشفى الرمادي التعليمي للنسائية والأطفال	Infant Incubator Infant warmer with resuscitator	٣٣٢٩٤ في ٢٠٢٥/١٢/٢١	٥

وقد أوصى الديوان باتخاذ الاجراءات اللازمة لتصليحها والاستفادة منها .

سادساً- وجود العديد من الادوية والمستلزمات والاجهزة الطبية ومواد مختبرية فائضة عن حاجة بعض المستشفيات لم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها وكما في ادناه:-

اسم الدائرة	اسم المستشفى	الأجهزة	رقم التقرير وتاريخه	تسلسل الفقرة في التقرير
دائرة صحة البصرة	مستشفى الفيحاء التعليمي في البصرة	Adrenalin AMP ANTI-Human Globulin Serum PCS	٢٦٨٧ في ٢٠٢٥/١/٢٨	(١-هـ -اولا)
دائرة صحة بابل	المركز التخصصي لطب الاسنان الأول	جهاز شاكيير	١٢٩٧ في ٢٠٢٥/١/١٥	٤-ج
	مستشفى الهاشمية العام	جهاز تخطيط القلب جهاز تحميض اوتوماتيكي	٥٩٩٢ في ٢٠٢٥/٣/٢	٣-أ-رابعاً
دائرة مدينة الطب	مستشفى بغداد التعليمي	Echo تشخيصي Sucker جراحي	١٠٨١١ في ٢٠٢٥/٤/٢٤	١-ب-أولا
	مستشفى الشهيد غازي الحريري	Amoxycillin as sodium Vial Adrenaline as acid tartrate Amp CPAP جهاز انعاش رئوي جهاز سحب السوائل	١١٠٥٦ في ٢٠٢٥/٤/٢٧	١-أ-ثانيا ١-ب-أولا
	مستشفى الشهيد غازي الحريري للجراحات التخصصية مستشفى الاورام التعليمي	اجهزة Cpapعدد(١٠٠) سرسر فحص نسائي	١٤٨٣٠ في ٢٠٢٥/٦/٥	٢-أ

	مستشفى الامل الوطني لعلاج الاورام	Gemcitabine 1000mg Vial Uromitexan 400mg Amp	١٤٨٤١ في ٢٠٢٥/٦/٥	١-ب

اسم الدائرة	اسم المستشفى	الأجهزة	رقم التقرير وتاريخه	تسلسل الفقرة في التقرير
دائرة صحة الرصافة	مستشفى الشهيد الصدر العام	Angised Amp Heparin vial	١٣٠٨٥ في ٢٠٢٥/٥/٢٠	١-أ-ثالثا
دائرة صحة بابل	مستشفى القاسم العام	جهاز سونار جهاز ايكو سونار	١١٤٧٥ في ٢٠٢٥/٤/٣٠	٣-أ-خامساً
دائرة صحة البصرة	مستشفى القرنة العام	Venofar vial Lasix amp Protective suit	١٤٦٧٣ في ٢٠٢٥/٦/٤	١-ب-ثانيا ١-د-ثانيا
دائرة صحة المثنى	مستشفى النسائية والاطفال التعليمي	Flagyl vial Omeprazole 40mg vial	١٤٩٣٨ في ٢٠٢٥/٦/٥	٢-ب
دائرة صحة ذي قار	مستشفى محمد الموسوي للاطفال	لاكسديل حب /شريط اميكاسين /فيال	١٤٥٣٦ في ٢٠٢٥/٦/٣	١-و
دائرة صحة بغداد/الكرخ	مستشفى الكرخ العام	جهاز فحص العين جهاز فحص الالكتروليث	١٤٢٩٣ في ٢٠٢٥/٦/١	٢-أ
دائرة صحة بغداد /الرصافة	قطاع الصدر الثاني للرعاية الصحية الاولية	كرمايسين امبول كرمايسين قطرة	١٦١٥١ في ٢٠٢٥/٦/٢٩	١-ج-رابعا
	مستشفى فاطمة الزهراء(ع) للنسائية والاطفال	Meropenem as trihydrate or anhydrous vial	١٧٩٨٥ في ٢٠٢٥/٧/١٦	١-ب-رابعاً
دائرة صحة ذي قار	مركز اسنان الشامية التخصصي	جهاز اشعة اسنان جهاز تعفير	١٧٥٧٤ في ٢٠٢٥/٧/١٣	٢-أ
دائرة صحة بغداد/الرصافة	مستشفى ابن رشد التدريبي للطب النفسي	Ecg	١٨٨٦٣ في ٢٠٢٥/٧/٢٤	١-ج
دائرة مدينة الطب	مركز القناة للتاهيل الاجتماعي	مونتير فنتليتر	١٩٥٦١ في ٢٠٢٥/٧/٣١	٣-ب
دائرة صحة بغداد/الرصافة	مستشفى الشيخ زايد العام	مونتير جهاز تحميض	٢٤٦٤٤ في ٢٠٢٥/٩/٢٣	١-ب-ثالثا
دائرة مدينة الطب	مستشفى الجهاز الهضمي والكبد التعليمي	تخطيط القلب ناظور كولدوكل ناظور سونار دوار	٢٥٦٧٩ في ٢٠٢٥/٢،١٠	١-ب
دائرة صحة بغداد /الرصافة	مستشفى النعمان التعليمي	Connector filter Dopamine Cpap Fugi film	٢٩٨٧٤ في ٢٠٢٥/١١/١٦	١-أ-ثالثا ١-ج-ثالثا
دائرة صحة واسط	مستشفى الحاج جلال للنسائية والاطفال	Esmeron Amp Mucos extractor	٣٢٣٣٩ في ٢٠٢٥/١٢/٩	١-د

وقد أوصى الديوان باتخاذ الاجراءات اللازمة بشأن الادوية والاجهزة الفائضة.

سابعاً- وجود نقص بالكوادر الطبية والكوادر التمريضية في بعض المؤسسات الصحية لم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها وكما في ادناه :-

اسم الدائرة	اسم المستشفى	رقم التقريروتاريخه	رقم الفقرة في التقرير
دائرة صحة صلاح الدين	قطاع الرعاية الصحية الاولية في العلم	٧٧٨٧ في ٢٠٢٥/٣/١٩	٦-أ-اولا
	قطاع الرعاية الصحية الاولية في بيجي	٨٦٤١ في ٢٠٢٥/٣/٢٧	٦
دائرة مدينة الطب	مستشفى بغداد التعليمي	١٠٨١١ في ٢٠٢٥/٤/٢٤	٢-ب
	مستشفى الشهيد غازي الحريري	١١٠٥٦ في ٢٠٢٥/٤/٢٧	٢-ب
دائرة صحة البصرة	مستشفى القرنة العام	١٤٦٧٣ في ٢٠٢٥/٦/٤	١-أ
دائرة صحة المثنى	مستشفى النسائية والاطفال التعليمي	١٤٩٣٨ في ٢٠٢٥/٦/٥	١-ب
دائرة مدينة الطب	مستشفى الامل الوطني لعلاج الاورام	١٤٨٤١ في ٢٠٢٥/٦/٥	٥-ب
	مركز القناة للتاهيل الاجتماعي	١٩٥٦١ في ٢٠٢٥/٧/٣١	٤-أ
	مركز امراض وزرع الكلى	٢١٨٤١ قي ٢٠٢٥/٨/٢٥	٣-أ
دائرة صحة بغداد/الرصافة	قطاعي البلديات للرعاية الصحية الاولية الاول والثاني	٢٣٠٩٦ في ٢٠٢٥/٩/٨	٣-ب
دائرة صحة صلاح الدين	مستشفى صلاح الدين العام	٢٧٠٦٨ في ٢٠٢٥/١٠/١٦	٥-أ
دائرة مدينة الطب	مستشفى الجهاز الهضمي والكبد التعليمي	٢٥٦٧٩ في ٢٠٢٥/١٠/٢	٢-ب
دائرة صحة بغداد/الرصافة	مستشفى النعمان التعليمي	٢٩٨٧٤ في ٢٠٢٥/١١/١٦	٦-ح
دائرة صحة واسط	مستشفى الحاج جلال للنسائية والاطفال	٣٢٣٣٩ في ٢٠٢٥/١٢/٩	١-أ

وقد أوصى الديوان بالعمل على رفد المؤسسات الصحية بالكوادر الطبية والتمريضية التخصصية .

ثامناً- وجود حالات تلوث لنماذج المياه المرسلة الى مختبر الصحة العامة المركزي لم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من تلك الحالات وكما في ادناه:-

اسم الدائرة	اسم المستشفى	رقم التقرير وتاريخه	رقم الفقرة في التقرير
دائرة مدينة الطب	مستشفى بغداد التعليمي	١٠٨١١ في ٢٠٢٥/٤/٢٤	٨-د
	مستشفى الشهيد غازي الحريري	١١٠٥٦ في ٢٠٢٥/٤/٢٧	١-ج-ثانيا
	المستشفيات والمراكز التابعة لها	١٤٨٣٠ في ٢٠٢٥/٦/٥	٤-ب
	مستشفى الامل لعلاج الأورام	١٤٨٤١ في ٢٠٢٥/٦/٥	٣
دائرة صحة بغداد/الرصافة	مستشفى فاطمة الزهراء(ع) للنسائية والاطفال	١٧٩٨٥ في ٢٠٢٥/٧/١٦	١-د-اولا
دائرة صحة بغداد/الرصافة	مستشفى كمال السامرائي للخصوبة وعلاج العقم واطفال الانابيب	٢٦٥٧٩ في ٢٠٢٥/١٠/١٢	١-هـ-ثانيا-تحقيق

وقد أوصى الديوان بضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة بشأن حالات التلوث المكتشفة.

ب-الملاحظات الخاصة:-

أولاً- ديوان الوزارة:-

(١) التقرير المرقم (١٢٣٢٧) في ٢٠٢٥/٥/١١ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على العقد المرقم (٢٠٢٤/٨) في ٢٠٢٤/٣/١٧ والخاص باجراء فحوصات وتقييم الهياكل في مستشفى الرشيد العسكري (مدينة الطب الثانية) والمبرم مع جامعة بغداد/مكتب الاستشارات الهندسية بمبلغ (٢٢٠٠٠٠) الف دينار(مائتين وعشرين مليون دينار) وبكلفة تخمينية بلغت (٢٥٠) مليون دينار(مائتان وخمسون مليون دينار) وبمدة تنفيذ (٦٠) يوم تقويمي تبدأ من تاريخ المباشرة بعد(٣) ايام من

تاريخ توقيع العقد في ٢٠٢٤/٣/١٧ وباسلوب الدعوة المباشرة محسوباً على تخصيصات الموازنة التشغيلية لسنة/٢٠٢٣ ، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلين(١)،(٢) :-

(أ)-عدم قيام جهة التعاقد بالتاكد من صحة صدور خطاب الضمان المرقم (٢٨٣/١١) الصادر من مصرف الرافدين عن حسن التنفيذ، خلافاً للمادة(٩-ثالثاً-ج) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ والتي نصت (على جهة التعاقد التاكد من صحة صدور خطاب الضمان مع القيام بتجديد او تغيير المبلغ عند حدوث متغيرات في شروط العقد)، وقد أوصى الديوان بضرورة التاكد من صحة صدور خطاب الضمان مستقبلاً.

(ب)-قامت وزارة الصحة بمنح المكتب الاستشاري مدة اضافية قدرها (٢٠) يوم قبل المباشرة بالعمل لعدم جاهزية الموقع ، خلافاً للمادة(٢-أولا-ز) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ والتي نصت (تلتزم جهة التعاقد باستكمال المتطلبات قبل اعداد وثائق المناقصات وازالة المشاكل القانونية والمادية ان وجدت في موقع العمل وان يكون جاهزاً للمباشرة بتنفيذ العمل) ، وقد أوصى الديوان القيام بتهيئة موقع العمل قبل مباشرة التنفيذ مستقبلاً.

(٢)التقرير المرقم (١٢٦٥٧) في ٢٠٢٥/٥/١٣ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على اجراءات التعاقد على العقد المرقم (٢٠٢٤/٢٤) الخاصة بادارة وتشغيل مستشفى الامام الصادق (ع) سعة(٤٩٢) سرير في محافظة بابل والمحال على شركة (شام يابي) تركية الجنسية وبمبلغ (٨١٠٠٠) الف دولار (واحد وثمانون مليون دولار) ولمدة سنتين تبدأ من تاريخ المباشرة والذي يبدأ بعد فتح الاعتماد المستندي ومدرج على الموازنة الجارية لسنة/٢٠٢٣ والمحال باسلوب المناقصة ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (١٠)،(١٦) :-

(أ)-قامت الوزارة بدفع دفعة مقدمة لصالح الشركة المنفذة بمبلغ (٨١٠٠) الف دولار(ثمانية ملايين ومائة الف دولار) كسلفة تشغيلية وبنسبة (١٠٪) من مبلغ العقد بموجب الاعتماد المستندي المرقم (ILCUSC23627-24F) في ٢٠٢٥/١/٢٧ المفتوح لدى المصرف العراقي للتجارة دون اي انجاز فني او تقدم بالعمل ، خلافاً للفقرة (١٠-١) ضمان الدفعة المقدمة من الشروط العامة للعقد والتي نصت على {لايجوز لمقدم الخدمة استلام الدفعة المقدمة الا بعد تقديم ضمان الدفعة المقدمة على شكل ضمان بنكي صادر من بنك مؤسسة مالية يقبلها صاحب العمل بالمبلغ المحدد والعملات المساوية لمبلغ وعملات الدفع المقدم}.

(ب)-على الرغم من تخصيص مبلغ (٤٠٥٠٠) الف دولار (اربعون مليون وخمسمائة الف دولار) سنوياً مضافاً اليها (٢٥٪) من سعة اسرة المستشفى واستغلال المساحات التجارية من قبل الشركة بناءً على العقد المبرم الا ان الهيئة الرقابية المختصة لاحظت ان جداول مصفوفة المسؤوليات الواردة في الملحق(ز) المرافق للعقد والمتضمنة قائمة مفصلة بالخدمات والمسؤوليات النموذجية لكل طرف في الخدمة والتي تحدد الادوار والمسؤوليات والالتزامات خلال مدة

المشاركة التعاقدية حيث تبين تحمل وزارة الصحة بعض الالتزامات المبينة في الجدول المرافق من العقد الامر الذي يترتب عليه تحميل الموازنة العامة اعباء مالية اضافية.

(٣)التقرير المرقم (١٢٣٢١) في ٢٠٢٥/٥/١١ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على العقد المرقم (٢٠٢٤/٢) في ٢٠٢٤/٢/٢٨ المبرم مع شركتي (الباسقات والسابك للمقاولات العامة المحدودة/عراقية الجنسية) والخاص بتنفيذ{ مشروع تاهيل مدينة الامامين الكاظمين (ع) الطبية} بمبلغ (١١٢٦٠٠٠٠) الف دينار (احد عشر مليار ومائتين وستون مليون دينار) والمحسوب على تخصيصات الموازنة الاستثمارية لسنة/٢٠٢٤ بمدة تنفيذ (٣٦٠) يوم تقويمي تبدأ من تاريخ المباشرة بالعمل في ٢٠٢٤/٣/١٤ والمحال باسلوب المناقصة العامة وبكلفة تخمينية بلغت (١١٧٦٩٣٣٣) الف دينار (احد عشر مليار وسبعمائة وتسعة وستون مليون وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون الف دينار) ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت بالتسلسلين (١٣)،(١٦) :-

(أ)-لم تقم الدائرة بتسليم الموقع الى الشركتين لغرض انجاز المشروع ولغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي الامر الذي ادى الى تاخر التنفيذ ، خلافاً للمادة (٢-اولا-ز) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ والتي نصت (تلتزم جهات التعاقد باستكمال المتطلبات التالية قبل اعداد وثائق المناقصات للمشاريع الاستثمارية ومنها : ازالة المشاكل القانونية والمادية ان وجدت في موقع العمل وان يكون الموقع جاهزاً للمباشرة بتنفيذ العمل) .

(ب)-عدم تغطية خطابات ضمان حسن التنفيذ المقدمة من الطرف الثاني شركتي (الباسقات للمقاولات العامة المحدودة والسابك للمقاولات العامة المحدودة) حيث ان السقف الزمني للعقد ينتهي في ٢٠٢٥/٣/٨ وفترة الصيانة البالغة (٣٦٥) يوم تقويمي خلافا للفقرة(٣) من اعمام وزارة التخطيط ذي العدد(٤٤٠١) في ٢٠٠٩/٤/١٤ التي نصت (خطابات الضمان النهائية والخاصة بضمان حسن التنفيذ فيجب ان تقدم من قبل المناقص الفائز الذي رست عليه المناقصة مباشرة بعد اصدار كتاب الاحالة وقبل توقيع العقد وعلى ان يراعى ان يكون خطاب الضمان نافذاً الى ما بعد انتهاء فترة الصيانة وتصفية الحسابات النهائية وان تقوم الجهة المستفيدة بمتابعة تجديد خطاب الضمان قبل فترة مناسبة من انتهاء مدة نفاذيته)

(٤)التقرير المرقم (١٥٧٨٢) في ٢٠٢٥/٦/٢٣ الخاص بالزيارة التفتيشية بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٩ الى مخازن الادوات الاحتياطية لسيارات الاسعاف في مخازن (الدباش) التابعة لمركز وزارة الصحة ، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٥)،(٧) :-

(أ)-وجود سيارات مستهلكة عددها (٦) سيارة بساحة المخزن لم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة لغرض شطبها او بيعها وفق قانون بيع وايجار اموال الدولة رقم (٢١) لسنة/٢٠١٣ (المعدل) في حالة عدم الجدوى من صيانتها ، خلافاً للفقرة (٨/د) الفصل الخامس من تعليمات النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي(الرقابة على الموجودات المخزنية) والتي نصت على (ان يعد مسؤول المخازن تقارير دورية خاصة بالمواد التالفة والمتضررة او الناقصة او الفائضة عن حاجة الوحدة ليمكن تقرير ما يمكن اتخاذه بهذا الشأن وفقاً للصلاحيات المعتمدة بهذا الشأن) ، وقد أوصى الديوان بضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة لشطبها او بيعها وفق القانون المشار اليه اعلاه .

(ب)–وجود اطارات بعدد(١٠٥) جديدة لم يتم استخدامها مما ادى الى تلفها لتقادمها ولم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة لغرض شطبها او بيعها وفق قانون بيع وايجار اموال الدولة رقم (٢١) لسنة/٢٠١٣(المعدل) ، خلافاً للفقرة (٨–د) من الفصل الخامس من تعليمات النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي (الرقابة على الموجودات المخزنية) والتي نصت على (ان يعد مسؤول المخازن تقارير دورية خاصة بالمواد التالفة والمتضررة او الناقصة او الفائضة عن حاجة الوحدة ليمكن تقرير ما يمكن اتخاذه بهذا الشأن وفقاً للصلاحيات المعتمدة بهذا الشأن)، وقد أوصى الديوان بضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة لشطبها او بيعها وفق القانون المشار اليه اعلاه.

(٥)التقرير المرقم (٢٦٩٩٧) في١٥/١٠/٢٠٢٥ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على اتلاف الادوية والمستلزمات الطبية ومعالجة المخلفات الطبية في بغداد لسنة/٢٠٢٤ ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل الاتي (٢–د، هـ) :–

(أ)–عدم وجود محرقة نظامية بالاضافة الى توقف المثرمة الخاصة بالاتلاف ، إذ تقوم لجنة الاتلاف الساندة باتلاف المواد عن طريق الطحن وحدلها بواسطة (شفل) بالمرور على المواد التالفة لعدة مرات ومن ثم يتم تحميلها الى منطقة الطمر الصحي خلافاً للفقرة (رابعاً–اولا) من آلية عمل لجنة اتلاف الادوية والمستلزمات الطبية في القطاع الخاص ذي العدد (٢٠٦١) في ٤/٩/٢٠٢٢ ، التي نصت {(الادوية ذات الشكل الصيدلي المتضمن الحبوب (TABLET) ، الكبسول (CAPSULS) ،فيال (VIAL) ، امبولات ،شرابات تكون باستخدام جهاز ((shreading outo clave ونواتج هذه العملية والطحن وتخلط مع النفايات الاعتيادية) }.

(ب)–يتم اتلاف الادوية والمعقمات ومواد (الديلزة) عن طريق سكبها في المجاري مما يؤدي الى تلوث مياه النهر بمسببات الامراض والسموم وسرعة انتقال الاوبئة، خلافاً للمادة (١٤–اولا) من قانون حماية وتحسين البيئة رقم (٢٧) لسنة/٢٠٠٩ والتي نصت على {تصريف اي مخلفات سائلة منزلية او صناعية او خدمية او زراعية الى الموارد المائية الداخلية السطحية والجوفية او المجالات البحرية العراقية الابعد اجراء المعالجات اللازمة عليها بما يضمن مطابقتها للمواصفات المحددة في التشريعات البيئية الوطنية والاتفاقيات الدولية} .

(٦)التقرير المرقم (٢٧٠٣٣) في١٥/١٠/٢٠٢٥ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على حسابات وزارة الصحة للسنة المالية المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢ ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٧–أ–اولا ، ثانيا) :–

(أ)–لم تقم الوزارة بفتح حساب جاري بمبالغ الامانات المستلمة لضمان عدم استخدامه للصرف منه للاغراض التشغيلية ، خلافاً لكتاب وزارة المالية/دائرة المحاسبة ذي العدد(١٩٣٤٦) في ٤/١٢/٢٠١١ والذي ينص (فتح حساب جاري خاص بالامانات وحصراً في التشكيلات التي تتحقق لديها امانات بمبالغ ضخمة يستلزم طبيعة عملها فصل حساب الامانات عن حساب بنك النفقات الاعتيادية ولايستخدم الا للغرض المخصص لاجله حصراً) .

(ب)–وجود بعض الارصدة مدينة مخالفة لطبيعتها المحاسبية (الدائنة) ضمن حساب الامانات بلغ مجموعها (١٠٧٢٨٥٦) الف دينار(مليار واثنان وسبعون مليون وثمانمائة وستة وخمسون الف دينار) كما في ٢٠٢٢/١٢/٣١ موقوفة ومدورة من سنوات سابقة لم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي ، خلافاً للفقرة(٤) من كتاب وزارة المالية/دائرة المحاسبة التي تنص (تسجيل كافة التسويات القيدية في السجلات مع ملاحظة اجراء التسويات المطلوبة لمعالجة بنود الحسابات المخالفة لطبيعتها المحاسبية) .

(٧)التقرير المرقم (٢٦٦٠٤) في٢٠٢٥/١٠/١٢ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على عقد الشراكة المرقم (٥٩) في ٢٠٢٢/١٠/٢٧ المبرم مع (شركة عبر الفرات للتجارة العامة وتكنولوجيا المعلومات المحدودة) الخاص بـ (انشاء وتشغيل المنظومة الوطنية للتتبع الدوائي لاصدار اللواصق الالكترونية) عراقية الجنسية بمدة تنفيذ(١٠) سنوات تبدأ بعد انتهاء مدة التهيئة وانجاز المشروع والبالغة (٥) اشهر من تاريخ توقيع العقد بمبلغ (٦٠٠٠٠٠٠) الف دينار(ستة مليار دينار عراقي)، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٢)،(٥)،(١٦) :–

(أ)–عدم تضمين محضر تحليل العطاءات التحليل السعري والفني المتوازن والاسباب الفنية والمالية للعطاءات المستبعدة وانما اكتفت باحالة العطاء الى شركة (عبر الفرات للتجارة العامة وتكنولوجيا المعلومات المحدودة) كونه العرض الانسب لاستيفاءه الشروط المعلنة، خلافاً لقرار مجلس الوزراء رقم (٤٩٢) لسنة/٢٠١٢ الفقرة (عاشرا) من التوصيات الخاصة بضوابط ابرام عقود المشاركة بين الشركات العامة والمؤسسات الاقتصادية العربية والاجنبية والتي تشير الى (تطبيق الاحكام الواردة في تعليمات تنفيذ العقود الحكومية النافذة على اجراءات ابرام هذه العقود).

(ب)–قيام دائرة العيادات الطبية الشعبية بالتعاقد مع شركة (عبر الفرات للتجارة العامة وتكنولوجيا المعلومات المحدودة) على الرغم من عدم وجود الكفاءة المالية للشركة حيث ارفقت كتاب كفاءة مالية ضمن اوليات العطاء المقدمة من قبلها صادر من مصرف اسيا العراق الاسلامي/للاستثمار والتمويل برقم حساب (٢٨١٤٧) دون الاشارة الى مبلغ الرصيد النقدي المتوفر فضلاً ان تقرير مراقب الحسابات للسنة/٢٠٢١ اشار الى تحقق ايراد بحدود (٧٣) مليون دينار في حين ان الحسابات المالية لسنة/٢٠٢٠ اشارت الى عدم تحقيق اي ايراد او مزاولة نشاط، خلافاً للتعليمات والشروط العامة والخاصة لمقدمي العروض الفقرة(٢٥) منها اشارت الى (يلتزم بتقديم ما يؤيد الكفاءة والقدرة المالية (للشركة) من المصارف المعتمدة لدى البنك المركزي بما يشير الى توفر راس المال للمشروع والالتزامات التي يقتضيها عقد الشراكة) .

(ج)–لم تبين دائرة العيادات الطبية الشعبية نسبة انجاز ملحق العقد رقم (١) في ٢٠٢٤/٩/٢٢ المحددة بفترة انجاز (١٥) شهراً لاكمال تجهيز وتنصيب وبرمجة الانظمة .

ثانياً–الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية (كيمادیا) :–

(١)التقرير المرقم (٤٣٤١) في ٢٠٢٥/٢/١٣ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على العقد المرقم (٣٠/٢٠٢٤/١٤٥) في ٢٠٢٤/٤/١٤ المبرم مع شركة (المصنع العراقي لانتاج المواد الصيدلانية /عراقية الجنسية) والخاص بشراء ادوية (Ibrutinib 140mg،) وبالرمز الوطني (١٠٢--B00 – ١٥) سعر المادة للباكيت الواحد (٤٨٠١٥٠٠)

دينار(اربعة ملايين وثمانمائة وواحد الف وخمسمائة دينار) بمبلغ اجمالي (٢٢١٥٤١٢١) الف دينار(اثنان وعشرين مليار ومائة واربعة وخمسين مليون ومائة وواحد وعشرين الف دينار) وبكمية (٤٦١٤) باكيت علماً ان الباكيت يحتوي على (٩٠) كبسولة والمحسوب على الموازنة الجارية لوزارة الصحة لسنة/٢٠٢٤ والمحال باسلوب الشراء المباشر، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٨) :-

لم تقم شركة (المصنع العراقي) بتقديم بعض الوثائق الخاصة بالمناقصة واوليات العقد وحسب ماورد بكتاب الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية المرقم (ش.أ.م/١/١٢/٦/٢٦٥٦٤) في ٢٠٢٤/١٠/٧ اجابة على مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (ش/١٤٠) في ٢٠٢٤/٧/٢٨ وكالآتي :-

(أ)-البيانات المالية للسنتين الاخيرتين كحد ادنى خلافاً للفقرة (اولا/س) من الضوابط رقم (١) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية والتي تنص {تقديم واحدة او اكثر من البيانات الاتية (شهادة التأسيس ، عقد التأسيس ، النظام الداخلي للشركة ، كتاب التخويل بالمراجعة والتوقيع، هوية تصنيف المقاولين ، هوية غرفة التجارة، اجازة ممارسة المهنة ...الخ) وحسب طبيعة العمل المعلن عنه مصدقة وفق القانون مع البيانات المالية للسنتين الاخيرتين كحد ادنى وتقديم اية بيانات اخرى وفقاً لشروط المناقصة والتشريعات النافذة} .

(ب)-شهادة التحليل الاصلية المصدقة لمواد العقد خلافاً للفقرة (ش.ع.ع.٦) من الشروط الخاصة للعقد اعلاه التي نصت (على المجهز تزويد الطرف الاول بشهادة التحليل الصادرة من مختبرات الشركة المصنعة مختومة بختمها).

(ج)-سيت كامل من بوليصة الشحن لمواد العقد خلافاً للفقرة (ش.ع.ع.١١، ٢) من الشروط الخاصة للعقد اعلاه التي تضمنت (سيت كامل من بوليصة الشحن الري أو البحري أو متعدد الوسائط وحسب طريقة الشحن).

(د)-شهادة المنشأ اصلية ومصدقة من الجهات المعنية لمواد العقد اعلاه خلافاً للفقرة (ش.ع.ع.١١، ٣) من الشروط الخاصة للعقد اعلاه التي تضمنت (شهادة المنشأ اصلية ومصدقة من الجهات المعنية بالاضافة الى السفارة العراقية في بلد المنشأ).

(٢)التقرير المرقم (٤٢٨٤) في ٢٠٢٥/٢/١٢ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على العقد المرقم (٣٠/٢٠٢٤/١٤٦) وملحقه في ٢٠٢٤/٤/٢٢ المبرم مع (شركة المصنع العراقي لانتاج المواد الصيدلانية /عراقية الجنسية) والمحال باسلوب(المناقصة العامة) والخاص بتجهيز دواء (Ruxolitinib 15 mg tablet) وبالرمز الوطني (٠٩٠-B00-١٥) منشأ المادة الاولية (الصين) بمبلغ (١٨٢٦٣٢٦٢٢٧٨) دينار(ثمانية عشر مليار ومائتين وثلاثة وستين مليون ومائتين واثنين وستين الف ومائتين وثمانية وسبعين دينار)وبقيمة (٢٩٦٦٢٥٩) دينار(مليونان وتسعمائة وستة وستون الف ومئتان وتسعة وخمسون دينار) للباكيت الواحد وبكمية (٦١٥٧) باكيت في كل باكيت يحتوي( ) 4*14tab مع بضاعة مجانية بتركيز(٥) ملغ لنفس المادة اعلاه وبكمية (٣٤٤٧٩٢) tab والمحسوب على الموازنة الجارية لوزارة الصحة لسنة/٢٠٢٤،ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات الاتية (٧)،(٩)،(١٠)،(١١) :-

(أ)–قامت الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية (كيماديا) باصدار ملحق العقد المؤرخ في ٢٠٢٤/٧/٢٩ والمتضمن تعديل عمر المادة اعلاه ليكون (سنتان) بدلا من(٣) سنوات المثبتة في الفقرة (١) من العقد (عمر المادة ثلاث سنوات) والفقرة(٦) من كتاب الاحالة ذي العدد(٣٨٢) في ٢٠٢٤/٣/١٠ {عمر المستحضر(ثلاث) سنوات}، مع العرض قامت الشركة باستلام المواد المجهزة قبل اصدار ملحق العقد، خلافاً لشهادة تسجيل المستحضر الدوائي المرقمة (٧٣٥) في ٢٠٢٣/٨/٢٩ الصادرة استناداً لقرار وجلسة التسجيل المرقمة (F١٦٩–٢٠) في ٢٠٢٢/٧/٣ والتي تشير الى ان عمر المستحضر(٣) سنوات .

(ب)–لم تقم الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية (كيماديا) بمطالبة شركة المصنع العراقي لانتاج المواد الصيدلانية بشهادة تحليل للمادة القياسية العالمية ،خلافاً للفقرة (ش.ع.ع.٩) من الشروط الخاصة للعقد والتي تنص (يجب ارسال المادة القياسية العالمية لاغراض التحليل وطريقة التحليل مع الشحنة الاولى للطلب ويتم ارسال شهادة تحليل اصلية مصدقة عند طلبها من قبل دائرة الامور الفنية /المركز الوطني للرقابة والبحوث الدوائية) .

(ج)–قيام الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية (كيماديا) بالموافقة على اعتماد التغيير في المواصفة النهائية لسمك الحبة للمستحضر الدوائي (RUXOLITINIB IPI5MG TABLETS) بعد ان تم تغيير الـ (THICKNSS) من ((٥ mm, ٠.٠ mm+_ ٤, ١mm) الى ((٥ mm, ٠.٠ mm+_ ٣, ٦mm) من دون اعداد ملحق عقد بالتغييرات المذكورة اعلاه استناداً الى كتاب شركة المصنع العراقي للمواد الصيدلانية ذي العدد (٤٩٣) في ٢٠٢٤/٥/٢٢ ، خلافاً للفقرة (تاسعاً) من ضوابط رقم (٤) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية المذكورة آنفاً والتي تنص (على جهة التعاقد اصدار ملحق للعقد في حالة تعديل بنوده أو احكامه متضمن المتغيرات التي تحدث على احكامه وفي كافة انواع العقود مع ضرورة مراعاة السياقات المعتمدة بهذا الشأن) .

(د)– لم تقم الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية (كيماديا) بمطالبة شركة المصنع العراقي لانتاج المواد الصيدلانية بتقديم شهادة منشأ مصدقة من قبل الملحقيات التجارية او السفارة العراقية في بلد المنشأ للمادة الاولية المستوردة إذ تم تقديم شهادة منشأ غير مترجمة وغير مصدقة من الجهات المختصة ،خلافاً للفقرة (اولا–٦) من الضوابط رقم (١٣) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية المذكورة آنفاً والتي تنص (يتم تضمين شروط المناقصات الخاصة بتجهيز المواد الاستيرادية فقرة تلزم المتعاقدين مع دوائر الدولة بتقديم شهادة منشأ والقائمة التجارية مصادق عليها من الملحقيات التجارية العراقية في الخارج وقبل دخول البضائع الى العراق وحسب شروط التعاقد) ، وخلافاً للفقرة(٣) من (ع.ع.١١) الشروط الخاصة للعقد والتي تنص (اي مستند اخر معين ومطلوب لاغراض الاستلام أو الدفع) .

(٣)التقرير المرقم (٦٦٠٥) في ٢٠٢٥/٣/٦ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على العقد المرقم (٥٥/٢٠١٩/٤١) في ٢٠٢٤/٥/١١ المبرم مع شركة (Medi Trading.FZCO))(اماراتية الجنسية) والخاص بشراء {خدمة

غسل كلى دموي(ديلزة) لدائرة صحة بابل بعدد(١٦١٣٤٠) غسلة مضاف اليها (٣٦٦٠) غسلة مجاناً واستبدال الاجهزة الحالية والبالغ عددها (٦٢) جهاز وكذلك اعادة تأهيل المركز وتشمل (اعمال انشائية، اعمال كهربائية ، اعمال الصرف الصحي) بمبلغ اجمالي (٧٥٧٣٢٩٩ .٦٠)دولار(سبعة ملايين وخمسمائة وثلاثة وسبعون الف ومائتان وتسعة وتسعون دولار وستون سنت) وبسعر الغسلة الواحدة (٤٦ .٩٤) دولار(ستة واربعون دولار واربعة وتسعون سنت) والممول من الموازنة الجارية للشركة (كيمادیا) بمدة تنفيذ(٥) سنوات أو انتهاء اخر غسلة أو ايهما اقرب وباسلوب المناقصة العامة، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٤)،(١٣)،(١٥)،(١٦) :-

(أ)-وجود فترة تأخير من قبل الشركة المقدمة للخدمة فترة (٣٤) يوم بين تاريخ التبليغ بالاحالة بموجب كتاب الاحالة ذي العدد(١٨٥) في ٢٠٢٠/٣/٥ وتاريخ توقيع العقد بتاريخ ٢٠٢٠/٥/١١ بعد استبعاد مدة السماح (١٤) يوم ، خلافاً للفقرة (السادس عشر) من الضوابط رقم (٣) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم(٢) لسنة/٢٠١٤ والتي نصت (على المناقص الفائز المبلغ رسمياً بالاحالة توقيع العقد خلال مدة لاتتجاوز (١٤) يوم عمل من تاريخ التبليغ بالاحالة) .

(ب)-لم تقم الشركة المقدمة للخدمة (الطرف الثاني) تجهيز المواد التشغيلية الخاصة بالغسيل الدموي المتواصل بنظام (CRRT) وفصل البلازما على الرغم من وجود حاجة ماسة اليه من قبل المستشفى وحسب ماورد في كتاب دائرة صحة بابل/قسم الصيدلة/ شعبة المخازن ذي العدد(١١٦٢) في ٢٠٢١/٤/٤ ، خلافاً للفقرة (١٨) من المتطلبات الفنية للعقد(الفحوصات المطلوبة والاجهزة الخاصة بالديلزة الدموية) والتي تقتضي {بوجود حالات حرجة من العجز الكلوي والتي تتطلب خدمة غسل دموي متواصل بنظام (CRRT) وفصل البلازما لكونها منقذة لحياة العديد من المرضى} .

(ج)-عدم قيام الشركة المقدمة للخدمة بتشغيل (١٣) جهاز ديلزة دموي مخصص للغسل نوع (HDF) متوقف عن العمل بسبب عدم كفاية الكوادر التمريضية مع عدم اجراء فحوصات (Endotonxin) والبكتريا الخاصة بهذا النوع من الغسيل الكلوي وحسب ماجاء بمحضر الزيارة الميدانية من قبل دائرة الامور الفنية ذي العدد(١٩٠٠) في ٢٠٢٤/٧/٢٩ ، خلافاً للفقرة (٢١) من المتطلبات الفنية للعقد (الفحوصات المطلوبة والاجهزة الخاصة بالديلزة الدموية) والتي اشترطت { ان الاجهزة تعمل بنظام (HD) بنسبة (٨٠٪) للغسلة العادية وبنظام (HDF) بنسبة (٢٠٪) بنفس الوقت }.

(د)-على الرغم من قيام الشركة المقدمة للخدمة بتفعيل برنامج السجل الوطني الالكتروني (برنامج خاص بتسجيل مرضى الديلزة الدموية في م. الامام الصادق (ع) التعليمي) بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٢٠ الا انه غير مفعل من قبل المستشفى مما يؤثر على دقة المعلومات الخاصة بعدد الغسلات المنفذة في المركز وحسب ماجاء بمحضر الزيارة الميدانية من قبل دائرة الامور الفنية بكتابها ذي العدد(١٩٠٠) في ٢٠٢٤/٧/٢٩ ، خلافاً للفقرة (٢٨) من المتطلبات الفنية للعقد الخاصة بتنفيذ البرنامج الوطني موحد لتسجيل مرضى الديلزة الدموية .

(٤)التقرير المرقم (١٦٩١) في ٢٠٢٥/١/١٩ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على العقد المرقم (٣٠/٢٠٢٤/٦٧) في ٢٠٢٤/٣/١٢ والمبرم مع شركة (المصنع العراقي لانتاج المواد الصيدلانية) والمحال باسلوب (المناقصة العامة) والخاص بتجهيز ادوية لعلاج السرطان بمبلغ (٢٨٠٤١٢٥٨٤٢٢) دينار(ثمانية وعشرين مليار وواحد واربعين مليون ومائتين وثمانية وخمسين الف واربعمائة واثنين وعشرين دينار) وبسعر (٢٦٩٦٠١٥) دينار (مليونين وستمائة وستة وتسعين الف وخمسة عشر دينار) للباكيت الواحد وبكمية (١٠٤٠١) باكيت وبكلفة تخمينية (٢٥٠٠٠٠٠) دينار(مليونان وخمسمائة الف دينار) للباكيت الواحد في ٢٠٢٤/٣/١٢ وحسب كتاب الاحالة المرقم (١٩٤) في ٢٠٢٤/٢/٥ والمحسوب على الموازنة الجارية لوزارة الصحة لسنة/٢٠٢٤ ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٧)،(١٠)،(١١)،(١٢) :-

(أ)-لم تقم الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية (كيمادیا) في تزويد الهيئة الرقابية المختصة بالبيانات المالية للسنتين الاخيرتين كحد ادنى للمجهز على الرغم من طلب ذلك بموجب المذكرة المرقمة (ش/١٥٠) في ٢٠٢٤/٨/٤ إذ تم تزويد الهيئة الرقابية المختصة بشهادة التأسيس وصحة صدورها فقط ، خلافاً للفقرة (اولاً/س) من الضوابط رقم (١) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية المذكورة آنفاً والتي تنص {تقديم واحدة او اكثر من البيانات الاتية :(شهادة التأسيس، عقد التأسيس ، النظام الداخلي للشركة، كتاب التخويل بالمراجعة والتوقيع، هوية تصنيف المقاولين، هوية غرفة التجارة ، اجازة ممارسة المهنة، ....الخ) وحسب طبيعة العمل المعلن عنه مصدقة وفق القانون مع البيانات المالية للسنتين الاخيرتين كحد ادنى وتقديم اية بيانات اخرى وفقاً لشروط المناقصة والتشريعات النافذة }وخلافاً للفقرة (اولاً-٥) من الضوابط رقم (١٢) الملحقة بالتعليمات المذكورة انفاً والتي تنص (يؤخذ بنظر الاعتبار عند الاحالة على المناقصين التأكد من كفاءتهم المالية والفنية وعدم جواز احالة المناقصات على شركات خاسرة في حساباتهم الختامية للسنوات المطلوبة في شروط المناقصة) .

(ب)-لم تقم الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية (كيمادیا) بمطالبة شركة المصنع العراقي لانتاج المواد الصيدلانية بتقديم شهادة منشأ مصدقة من قبل الملحقيات التجارية أو السفارة العراقية في بلد المنشأ للمادة الاولية المستوردة إذ تم تقديم شهادة منشأ غير مترجمة وغير مصدقة من الجهات المختصة ضمن اجابة دائرة الامور الفنية/قسم التسجيل كتابهم ذي العدد (د.أ.ف/٢١١٩) في ٢٠٢٤/٨/٢٨ على مذكرة الهيئة الرقابية المختصة ذي العدد(ش/١٥٠) في ٢٠٢٤/٨/٤، فضلاً عن ذلك ان شهادة المنشأ صالحة لغاية ٢٠٢١/٣/٧ في حين ان تاريخ توقيع العقد في ٢٠٢٤/٣/١٢ ، خلافاً للفقرة (اولاً-٦) من الضوابط رقم (١٣) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية المذكورة انفاً والتي تنص (يتم تضمين شروط المناقصات الخاصة بتجهيز المواد الاستيرادية فقرة تلزم المتعاقدين مع دوائر الدولة بتقديم شهادة منشأ والقائمة التجارية مصادق عليها من الملحقيات التجارية العراقية في الخارج وقبل دخول البضائع الى العراق وحسب شروط التعاقد) .

ج–لم تقم الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية (كيمادیا) بمطالبة شركة المصنع العراقي لانتاج المواد الصيدلانية بتقديم فحوصات (FISH:1530،PCR:4950) ،خلافاً للفقرة (ش.ع.ع.١١) من الشروط الخاصة للعقد والتي تنص {على المجهز توفير الفحوصات المختبرية المطلوبة للمادة اعلاه وبالكميات الآتية (FISH:1530،PCR:4950) .

(د)– لم تقم الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية (كيمادیا) بمطالبة شركة المصنع العراقي لانتاج المواد الصيدلانية بتقديم شهادة تحليل للمادة القياسية العالمية ، خلافاً للفقرة (ش.ع.ع.٩) من الشروط الخاصة للعقد والتي تنص (يجب ارسال المادة القياسية العالمية لاغراض التحليل وطريقة التحليل مع الشحنة الاولى للطلب وشهادة تحليل اصلية مصدقة مع كل شحنة).

(٥) التقرير المرقم (٧٨٨١) في ٢٠٢٥/٣/٢٠ الخاص بتدقيق اجراءات التعاقد للعقدين المرقمين (٥٠/٢٠٢٤/١٧٨) استيرادي في ٢٠٢٤/٦/٣٠ و(٥٠/٢٠٢٤/٤٣١) استيرادي في ٢٠٢٤/١٠/٣١ ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (١–هـ، و) :–

(أ)–قامت الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية (كيمادیا) بالتعاقد مع شركتي(KIMIA CO.WARGAN (SAZAN) و(BEVERLY MEDICAL TRADING)على الرغم من عدم وجود فروع لها أو مكاتب تمثلها في العراق ،خلافاً لاعمام الامانة العامة لمجلس الوزراء/الدائرة القانونية ذي العدد(ق/٢/٢/٢٧/٤٩٦٨٦) في ٢٠٢٣/١٠/١٨ والذي ينص { استناداً الى احكام المواد (٢) و(٦–اولا) و(١٤–اولا) من نظام فروع الشركات الاجنبية رقم (٢) لسنة/ ٢٠١٧(المعدل) تنسب تضمين وثائق مناقصات العقود شرطاً يلزم الشركات الاجنبية التي ترغب بتقديم عطائها تسجيل فرع لها في العراق على وفق النظام آنفاً خلال مدة لاتتجاوز (١٥) خمسة عشر يوماً من تاريخ تبلغ الشركة الاجنبية بكتاب الاحالة وبخلافه تعد ناكلة} ،لذا توجب فتح فروع للشركات المذكورة آنفاً وايضاً وجود عقد تأسيس الشركة الاجنبية وشهادة تسجيل نافذة .

(ب)–لم تقم الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية (كيمادیا) بمفاتحة جهاز المخابرات الوطني حال اكمال اجراءات التعاقد وابرام العقود لغرض التحقق من الموقف الامني للشركات المتعاقد معها، خلافاً للفقرة (٢) من اعمام الامانة العامة لمجلس الوزراء/دائرة الرقابة الداخلية والتدقيق ذي العدد(د.ت/٣/٣٩١٠٤) في ٢٠١٤/١٢/١٨ والتي تنص { المقاولات وعقود التجهيز الاخرى والتي يتم التعاقد عليها مع الشركات العربية والاجنبية تقدم المعلومات المطلوبة من قبل جهاز المخابرات لاحقاً بعد ابرام العقد وخلال فترة لاتتجاوز (١٥) يوم من تاريخ التعاقد على ان يتولى الجهاز تدقيق هذه المعلومات واعلام تلك الجهات بأي ملاحظات ان وجدت وخلال فترة (١٥) يوم من تاريخ استلام الطلب}

(٦)التقرير المرقم (١١١٤٩) في ٢٠٢٥/٤/٢٨ الخاص بتدقيق اجراءات التعاقد على العقد المرقم (٦٥/٢٠٢٢/٤٨) في ٢٠٢٤/٥/١٩وملحقه الاول في٢٠٢٤/٩/٢٢ والمبرم مع شركة (Nasma For Storage And General Trade CO.) اردنية الجنسية والخاص بتجهيز جهاز(Vitrectomy Machine) (اجهزة عمليات قص السائل الزجاجي للعين) سعر الجهاز الواحد (١٠٦) الف دولار(مائة وستة الاف دولار) وبمبلغ اجمالي (٣٠٧٤) الف دولار(ثلاثة ملايين واربعة وسبعين الف دولار) وبكمية (٢٩) جهاز بكلفة تخمينية مقدارها (١٠٧) الف دولار(مائة وسبعة الف دولار) للجهاز الواحد والمحسوب على الموازنة الجارية لوزارة الصحة لسنة/٢٠٢٤ والمحال باسلوب الدعوة العامة بفترة تجهيز (١٨٠) يوم من تاريخ التبليغ بالاعتماد في ٢٠٢٤/٧/٢١، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٥)،(١١)،(١٥) :-

(أ)-لم تقم الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية بالغاء كتاب الاحالة على الرغم من تاخر الشركة (نسمة للتخزين والتجارة العامة) المبلغة رسمياً بالاحالة بموجب كتاب الشركة (كيماديا) ذي العدد(٥٤٠) في ٢٠٢٤/٣/٦ ،حيث تم توقيع العقد في ٢٠٢٤/٥/٨ أي بعد مضي (٦٢) يوم ، خلافاً للفقرة(سادس عشر) من الضوابط رقم (٣) الملحقة بتعليمات العقود الحكومية الصادر بموجب كتاب وزارة التخطيط ذي العدد(١٥٧٩٢/٧/٤) في ٢٠١٤/٧/٢٠ التي نصت {على المناقص الفائز المبلغ رسمياً بالاحالة توقيع العقد خلال مدة لاتتجاوز (١٤) يوم(اربعة عشر يوم عمل من تاريخ التبليغ بالاحالة مع مراعاة احكام المادة(١٠) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية النافذة }.

(ب)-لم يتأيد للهيئة الرقابية المختصة جاهزية المستشفيات المشمولة بالاجهزة المتعاقد عليها بموجب العقد اعلاه والتأكد من خلوها من المشاكل والمعوقات التي تحول دون نصب وتشغيل تلك الاجهزة إذ لم يتم تزويد الهيئة الرقابية بالاولويات التي تؤيد تهيئة تلك المواقع لنصب الاجهزة وعلى مستوى كل مستشفى كما لم يتم تزويد الهيئة الرقابية المختصة باسماء تلك المستشفيات وعلى مستوى دوائر الصحة كافة المشمولة بمواد العقد علماً ان عدد الاجهزة المزمع تجهيزها ونصبها بلغت (٢٩) جهاز خاصة بعمليات قص السائل الزجاجي للعين.

(٧)التقرير المرقم (١٠٦٠٢) في ٢٠٢٥/٤/٢٢ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على العقد المرقم (٣٠/٢٠٢٤/١٧٣) في ٢٠٢٤/٥/٦ وملحقيه المرقمين (بلا) في ٨/١٩ ،٢٠٢٤/١٠/٢٧ على التوالي المبرم بين الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية (كيماديا) مع شركة (بايونير للصناعات الدوائية المحدودة/عراقية الجنسية) والخاص بتجهيز (Sodium Chloride .,9% , 500ml I.V.infusion)) سعر المادة للباكيت الواحد (٢٢٨٤٧ ,٥) دينار عراقي (اثنان وعشرون الف وثمانمائة وسبعة واربعون دينار وخمسمائة فلس) بمبلغ اجمالي (١٧٠٩٥٨٠١٨٠٧) دينار عراقي (سبعة عشر مليار وخمسة وتسعين مليون وثمانمائة وواحد الف وثمانمائة وسبعة دنانير) وبكمية (٧٤٨٢٥٧) باكيت سعة كل باكيت (٢٥) بطل مضافاً لها كمية مجانية قدرها (٣٧٤١٣٠٩) بطل وبكلفة تخمينية (٩ ,٩١٣) دينار عراقي (تسعمائة وثلاثة عشر دينار وتسعمائة فلس) للبطل الواحد والمحسوب على الموازنة الجارية لوزارة الصحة لسنة/٢٠٢٤ والمحال باسلوب (الشراء المباشر) بفترة تجهيز (٤٢٠) يوم من تاريخ توقيع العقد في ٢٠٢٤/٥/٦ ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٨) :-

تم تعديل جدولة الشحن من قبل شركة (كيماديا) المدرجة في كتاب الاحالة ذي العدد(ش.أ.م/١/١٤/٤٤١) في ٢٠٢٤/٣/١٤ لمواد العقد ضمن فقرة العقد (ش.ع.ع.١١) لتصبح ستة شحنات الشحنة الاولى خلال (١٢٠) يوم والشحنة السادسة خلال(٤٢٠) يوم من تاريخ توقيع العقد بين الطرفين ، كما ان تم ابرام ملاحق عدد(٢) للعقد اعلاه تضمنت تعديل جدولة الشحن وتمديد مدة العقد (٦٠) يوم بناءً على طلب المجهز دون تحديد الاسباب التي تؤدي الى التاخير في الشحن مما يؤثر على احتياج المستشفيات ودوائر الصحة من مادة العقد (sodium chloride) وتجهيزها في الوقت المحدد، خلافاً لكتاب الاحالة الصادر من الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية المرقم (٤٤١) في ٢٠٢٤/٣/٢٤ الذي حدد جدولة الشحن لمواد العقد بواقع اربع شحنات إذ الشحنة الاول خلال (٩٠) يوم والشحنة الرابعة خلال (٢١٠) يوم من تاريخ توقيع العقد بين الطرفين .

(٨)التقرير المرقم (١٣٩٦٥) في ٢٠٢٥/٥/٢٨ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على العقد المرقم (٣٠/٢٠٢٤/٦٨٩) في ٢٠٢٤/١٠/١٧ والمبرم مع شركة (بايونير للصناعات الدوائية المحدودة) والمحال باسلوب (المناقصة العامة) والخاص بتجهيز (Plopenem 500m/ivsterile) وبالرمز الوطني (AG0-015-٠٥) منشأ المادة الاولية (ايطاليا) بمبلغ (١٦١٤٩٧٨) الف دينار(مليار وستمائة واربعة عشر مليون وتسعمائة وثمانية وسبعون الف دينار) سعر الباكيت (٢٠٦٧)دينار (الفان وسبعة وستون دينار) وبكلفة تخمينية مقدارها (٢٠٦٧) دينار (الفان وسبعة وستون دينار) للباكيت الواحد وبواقع ثلاث شحنات والمحسوب على تخصيصات الموازنة الجارية لوزارة الصحة لسنة/٢٠٢٤ ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٥) :-

قيام الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية (كيماديا) بالتعاقد مع الشركة (بايونير للصناعات الدوائية المحدودة) المجهزة على الرغم ان الدواء مسجل تسجيل اولي بموجب قرار التسجيل المرقم (٢) في الجلسة (N12) بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٢٢ علماً وجود (٤) اعضاء من اصل (٨) اعضاء من اللجنة لم يتم تثبيت تواقيعهم على القرار الصادر من لجنة تسجيل المستحضرات الطبية للمصانع الوطنية المسائية ، كما لم يتضمن المحضر اسباب عدم التوقيع ، خلافاً للامر الوزاري ذي العدد (٢١٢٣٩) في ٢٠٢٢/١٢/٤.

(٩)التقرير المرقم (١٤٨٥٧) في ٢٠٢٥/٦/٥ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على اجراءات التعاقد للعقد المرقم (٢٠٢٣/٤٦/ R.O.69) في ٢٠٢٤/١٠/١٣ المبرم مع شركة الاتقان المجهزة للاستيراد والتصدير /اردنية الجنسية) والخاص بتجهيز اجهزة طبية لصالات العمليات النسائية جهاز (Operative Hysteroscop) سعر الجهاز الواحد (١٠٩٠٠٠) دولار (مائة وتسعة الاف دولار) بمبلغ اجمالي (٥٨٨٦٠٠٠) دولار (خمسة ملايين وثمانمائة وستة وثمانون الف دولار) وبكمية (٥٤) جهاز وبكلفة تخمينية مقدارها (١١٠٠٠٠) دولار(مائة وعشرة الاف دولار) للجهاز الواحد ، وجهاز (Operative Laparoscope) سعر الجهاز الواحد(١١٧٤٠٠) دولار(مائة وسبعة عشر الف واربعمائة دولار) وبمبلغ اجمالي (٥٨٧٠٠٠٠) دولار (خمسة ملايين وثمانمائة وسبعون الف دولار) وبكمية (٥٠) جهاز مع جهازين مجاناً وبكلفة تخمينية مقدارها (١٠٧٠٠٠) دولار(مائة وسبعة الاف دولار) وبمبلغ اجمالي للعقد (١١٧٥٦٠٠٠) دولار(احد عشر مليون وسبعمائة وستة وخمسون الف دولار)

والمحسوب على الموازنة الجارية لوزارة الصحة لسنة/٢٠٢٣ والمحال باسلوب المناقصة العامة بفترة تجهيز (٣٦٠) يوم من تاريخ فتح الاعتماد في ٢٠٢٥/٢/٣، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (١٠) :-

قيام الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية (كيمادیا) بقبول خطاب ضمان حسن الاداء من الشركة المجهزة بنسبة (٥٪) من مبلغ العقد بموجب خطاب الضمان المرقم (٣٠-٢٤-٥٩) بمبلغ (٧٧٥٨٩٦) الف دينار(سبعمائة وخمسة وسبعين مليون وثمانمائة وستة وتسعين الف دينار) والصادر من مصرف بغداد بموجب كتابهم المرقم (د.ل/٣/٣١٣٤) في ٢٠٢٤/٧/١٤ على الرغم من ان مبلغ العقد بالدولار الامريكي ، خلافاً للمادة (٩-ثانيا-أ) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ والتي تنص (تقدم التامينات النهائية على شكل خطاب ضمان حسن التنفيذ للعقد بنسبة(٥٪) من مبلغ العقد بعد التبليغ بكتاب الاحالة وقبل توقيع العقد).

(١٠)التقرير المرقم (١٦٠٧٦) في ٢٠٢٥/٦/٢٥ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على اجراءات التعاقد للعقد المرقم (٣٠/٢٠٢٤/٢١٢) في ٢٠٢٤/١٠/١ وملحقه رقم (١) في ٢٠٢٥/٤/٢٤ المبرم مع دائرة العيادات الطبية الشعبية/مصنع الصحة الوطني لانتاج المعقمات والمستلزمات الطبية والخاص بشراء ادوية (Trastuzuma (HER2 440mg) وبالرمز الوطني (١٥-AF0- ٠٣٦) بمبلغ اجمالي (٦٣١٦٩٠٧٥٢٠) دينار (ستة مليارات وثلاثمائة وستة عشر مليون وتسعمائة وسبعة الاف وخمسمائة وعشرون دينار) وسعر المادة للباكيت الواحد (١٦٨٩٦٠) دينار(مائة وثمانية وستون الف وتسعمائة وستون دينار) وبكمية (٣٧٣٨٧) باكيت علماً ان الباكيت يحتوي على (١) فيال وبكلفة تخمينية بلغت (٦٣١٦٩٠٧٥٢٠) دينار(ستة مليارات وثلاثمائة وستة عشر مليون وتسعمائة وسبعة الف وخمسمائة وعشرون دينار) المحسوب على الموازنة الجارية لوزارة الصحة لسنة/٢٠٢٤المحال باسلوب (الدعوة العامة) بواقع شحنتان متساويتان الشحنة الاولى خلال(١٨٠) يوم من تاريخ توقيع العقد بين الطرفين والشحنة الثانية خلال(٢١٠) يوم من تاريخ توقيع العقد ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين الآتيين (٤)،(٨) :-

(أ)-قيام الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية (كيمادیا) بالتعاقد مع دائرة العيادات الطبية الشعبية /مصنع الصحة الوطني لانتاج المعقمات والمستلزمات الطبية لغرض استيراد وتجهيز الادوية لحسابها على الرغم من ان المصنع مختص بانتاج المعقمات والمستلزمات الطبية ، خلافاً لاجازة تأسيس المصنع الصادرة من وزارة الصحة/دائرة الامور الفنية المرقمة (٦١٠٥) في ٢٠٢٠/١/٢٩ التي لم تحدد نشاط المصنع (بتصنيع الادوية أو تعبئة الادوية وبيعها) بل اقتصرت على تأسيس معمل الصحة الوطني لانتاج المعقمات والمستلزمات الطبية وفق متطلبات (GMP) التصنيع الدوائي الجيد.

(ب)-قامت الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية (كيمادیا) بتوقيع ملحق عقد رقم (١) في ٢٠٢٥/٤/٢٤ المتضمن اضافة منشأ للمادة الاولية (الهند) واسم المادة التجاري (SEZUMA440mg) وعمر المادة (٣٦) شهراً الى بنود العقد بناءً على طلب المجهز دون تقديم المبررات، ولم يتم اعداد دراسة توضح فيما اذا كان هناك اختلاف يترتب على كلف العقد ومواصفات ونوعية المادة والمنشأ(هندي) .

(١١)التقرير المرقم (١٥٧٢٠) في ٢٠٢٥/٦/٢٣ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على العقد المرقم (٣٠/٢٠٢٤/٥٧٦) في ٢٠٢٤/٩/٢٢ المبرم مع شركة (الفرات لانتاج الادوية والمستلزمات الصيدلانية محدودة المسؤولية/عراقية الجنسية) والخاص بشراء ادوية (tablet Ibuprofen 200mg) وبالرمز الوطني (AA0 – 011 – ١٠) سعر المادة للباكيت الواحد (٢٨٦٠) دينار(الفان وثمانمائة وستون دينار) بمبلغ اجمالي (١٩٧٩٣٤٨٨٠) دينار (مائة وسبعة وتسعون مليون وتسعمائة واربعة وثلاثون الف وثمانمائة وثمانون دينار) وبكمية (٦٩٢٠٨) باكيت وبكلفة تخمينية (٢٨٦٠) دينار(الفان وثمانمائة وستون دينار) للباكيت والمحسوب على الموازنة الجارية لوزارة الصحة لسنة/٢٠٢٤ والمحال باسلوب (المناقصة العامة) بمدة تنفيذ (١٩٠) يوم من تاريخ توقيع العقد في ٢٠٢٤/٩/٢٢، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٨) :-

عدم قيام الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية (كيماديا) بمطالبة الطرف الثاني بتقديم (شهادة صحية) صادرة من السلطات الصحية في بلد المنشأ يثبت فيها ان البضاعة صالحة للاستهلاك البشري، دون مراعاة ماورد في الفقرة (٦/١٠، ٩) من (ش.ع.ع.١٠) من الشروط الخاصة للعقد والتي تضمنت {في حال اذا كانت مادة العقد كبسول يكون الجلاتين المستعمل في الكبسول من اصل نباتي أو صناعي أو حيواني (حلال) وحسب الشريعة الاسلامية مع تقديم ما يثبت ذلك) و(مواد التعبئة اذا كانت من اصل نباتي وخاصة الخشب يجب ان يكون خالية من الآفات الزراعية والحشرية} .

(١٢)التقرير المرقم (١٧٥٠٣) في ٢٠٢٥/٧/١٠ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على العقد المرقم (٤٠/٢٠٢٤/٥٣٧) في ٢٠٢٤/١٠/١٧ المبرم مع شركة (Exir Nano Sina) جنسية الشركة (ايران) والمحال باسلوب(المناقصة العامة) والخاص بتجهيز دواء (SINADOXOSOME) لعلاج الامراض السرطانية بمبلغ (٩٩٥٠٨٥٠٠٠) دينار(تسعمائة وخمسة وتسعون مليون وخمسة وثمانون الف دينار) وبقيمة (١٩٥٠٠٠)دينار(مائة وخمسة وتسعون الف دينار) للباكيت الواحد وبكمية (٥١٠٣) باكيت مع بضاعة مجانية بكمية (١٥٣١) باكيت والمحسوب على الموازنة الجارية لوزارة الصحة لسنة/٢٠٢٤ ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (١٣) :-

قيام الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية (كيماديا) باصدار كتاب (تعهد باستثناء الشركة المجهزة من تقديم وثائق الشحن الاصلية والمصدقة من قبل الجهات المعنية عند استيراد الادوية والالتزام بتقديمها خلال مدة (٦٠) يوم من تاريخ وصول الشحنة) معنون

الى وزارة المالية /مديرية كمرك الشحن الجوي/منفذ مطار بغداد الدولي ذي العدد (ش.أ.م/٦٠٣) في ٢٠٢٥/٢/١٣ لغرض ادخال مادة (SINADOXOSOME Vial) والعائدة الى شركة (Exir Nano Sina) وهي عبارة عن ادوية لعلاج الامراض السرطانية ، إذ لم يتم تزويد الهيئة الرقابية المختصة بكتاب صادر من مديرية كمرك الشحن الجوي/منفذ مطار بغداد الدولي يؤيد اطفاء التعهد ، خلافاً لكتاب وزارة المالية/الهيئة العامة للكمارك المرقم (١٣٠٥) في ٢٠٢٤/٩/١٦ الذي تضمن (الالتزام بمطالبة الجهات مقدمة التعهدات بضرورة الاسراع باطفاء هذه التعهدات مالم يكن هنالك مانع قانوني يحول دون ذلك واعتبار الموضوع في غاية الاهمية)

.

(١٣)التقرير المرقم (١٨٩٧٧) في ٢٠٢٥/٧/٢٧ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على العقد المرقم (DH/٢٠٢٢/٢٧) في 2022/7/7 المبرم مع (مكتب الطيف الدوائي العلمي لدعاية الادوية والمستلزمات الطبية) ، والخاص بتجهيز اجهزة (Video Laryngoscope HMG –VL100) ، سعر الجهاز الواحد (٦٥٠٠) الف دينار (ستة ملايين وخمسمائة الف دينار) وبمبلغ اجمالي (١٢٣٥) مليون دينار (مليار ومائتان وخمسة وثلاثون مليون دينار) وبكمية (١٩٠) جهاز والمحسوب على الموازنة الجارية لوزارة الصحة لسنة/٢٠٢٢والمحال باسلوب (الشراء المباشر) وبفترة تجهيز (١٢٠) يوم تبدأ من تاريخ توقيع العقد ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (١)،(٥) :-

(أ)-لم تقم الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية (كيماديا) بارسال العقد الى ديوان الرقابة المالية الاتحادي لغرض التدقيق، خلافاً للفقرة (هـ) من قرار مجلس الوزراء المرقم (٩) لسنة/٢٠٢٠ الذي ينص {يمنح السيد وزير الصحة والبيئة أو من يخوله صلاحية ابرام العقود الخاصة بالادوية والمستلزمات والاجهزة الطبية والعدد التشخيصية والمختبرية المتعلقة بجائحة كورونا المستجد استثناء من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢ لسنة/٢٠١٤) وضوابطها الملحقة وتعليمات تنفيذ الموازنة الاتحادية عند اصدارها، على ان يتم تدقيق العقود من ديوان الرقابة المالية الاتحادي بعد توقيع العقد دون ان يؤدي الى تأخير التنفيذ} .

(ب)-لم تقم الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية (كيماديا) باتخاذ الاجراءات اللازمة لتاخر الطرف الثاني (مكتب الطيف الدوائي العلمي لدعاية الادوية والمستلزمات الطبية) في نصب الاجهزة فترة تراوحت من (٧٢-٥٤٢) يوم استناداً الى محضر النفاض المرقم بالعدد (٩٠٥٨) في ٢٠٢٢/١٠/٦ وتاريخ المباشرة بنصب الاجهزة في المستشفيات المشمولة للفترة من ٢٠٢٢/١٢/١٨ ولغاية ٢٠٢٤/٣/٣١ ، خلافاً لبنود العقد (٥-ثانيا) من التزامات الطرف الثاني والتي تنص على (يجب ان ينفذ الطرف الثاني (البائع) كافة اعمال النصب والتشغيل مجاناً خلال (١٥) يوم من تاريخ وصول الاجهزة المتعاقد عليها الى الجهة المستفيدة وبخلافه تفرض غرامة تاخيرية عن كل يوم) حسب المعادلة المنصوص عليها وعدم فرض غرامة تاخيرية من قبل الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية (كيماديا) مما افقد تلك المستشفيات الفائدة من الاجهزة المشتراة.

(١٤)التقرير المرقم (١٨١٩١) في ٢٠٢٥/٧/١٧ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على العقد المرقم (٤٠/٢٠٢٤/٧٥٠) في ٢٠٢٥/١/٨وملحقه الاول في ٢٠٢٥/٥/١٩ والمبرم مع شركة (Astra Zeneca) جنسية الشركة (السويد)والمحال بأسلوب (المناقصة العامة) والخاص بتجهيز دواء (Osimertinib 80mg) وبالرمز الوطني (B00-١٥١ – ١٥) لعلاج الامراض السرطانية بمبلغ (٤٥٠١٠٥٠) دولار (اربعة مليون وخمسمائة وواحد الف وخمسون دولار) وبقيمة (١٨٥٠) دولار (الف وثمانمائة وخمسون دولار) للباكيت الواحد وبكمية (٢٤٣٣) باكيت مع بضاعة مجانية بكمية (١٢١٧) وبكلفة تخمينية مقدارها (١٨٥٠) دولار(الف وثمانمائة وخمسون دولار) والمحسوب على الموازنة الجارية لوزارة الصحة لسنة/٢٠٢٤ ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٣)،(٥) :-

(أ)-قيام الطرف الثاني الشركة المجهزة بتسديد رسم الطابع للعقد اعلاه بالدينار العراقي بموجب وصل القبض المرقم (٢٠٠٠١٠) في ٢٠٢٥/١/٢ بمبلغ (١٧٨٢٤٢٥٠) دينار (سبعة عشر مليون وثمانمائة واربعة وعشرين الف ومائتين وخمسين دينار) على الرغم من ان مبلغ العقد بالدولار الامريكي ، خلافاً للمادة (٢-ثانيا) من قانون رسم الطابع رقم (٧١) لسنة/٢٠١٢ والتي نصت (يستوفى عن العقود الرسوم المقررة ويتم تسديده مقدماً بالعملة التي يتم التعاقد بموجبها) ، وفقاً للجداول المرافقة بكتاب وزارة العدل / دائرة الكتاب العدول ذي العدد(٣٠٥٥) في ٢٠١٧/٣/٢٢ والذي تضمن رسم الطابع بنسبة (٠,٠٠٣) من مبلغ العقد .

(ب)-تأخر الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية (كيماديا) بمفاتحة جهاز المخابرات الوطني لغرض التحقق من الموقف الامني للشركة المتعاقد معها بموجب كتابهم المرقم (ش.أ.م/٩٣٢٥) في ٢٠٢٥/٤/٢١ مدة (٨٧) يوماً بعد استبعاد فترة السماح البالغة (١٥) يوماً علماً ان تاريخ توقيع العقد في ٢٠٢٥/١/٨ ، خلافاً للفقرة (٢) من اعمام الامانة العامة لمجلس الوزراء/دائرة الرقابة الداخلية والتدقيق ذي العدد (د.ت/٣/٣٩١٠٤) في ٢٠١٤/١٢/١٨ والتي تنص (المقاولات وعقود التجهيز الاخرى والتي يتم التعاقد عليها مع الشركات العربية والاجنبية تقدم المعلومات المطلوبة من قبل جهاز المخابرات لاحقاً بعد ابرام العقد وخلال فترة لاتتجاوز (١٥) يوم من تاريخ التعاقد على ان يتولى الجهاز تدقيق هذه المعلومات واعلام تلك الجهات بأي ملاحظات ان وجدت وخلال فترة (١٥) يوم من تاريخ استلام الطلب) .

(١٥)التقرير المرقم (١٩٣٩٨) في ٢٠٢٥/٧/٣٠ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على نشاط الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (١-أ-ثالثاً، رابعاً) :-

(أ)-وجود ادوية تم رفض استلامها من دوائر الصحة والمستشفيات فضلاً عن دوائر من خارج وزارة الصحة مثل (وزارة الدفاع) لعدة اسباب (عدم الحاجة اليها، عدم مطابقتها للمتطلبات وللمواصفات الفنية، قريبة النفاذ) مما يؤشر الى عدم مراعاة الدقة

من تجهيز تلك المؤسسات ، خلافاً لكتاب وزارة الصحة /دائرة الامور الفنية المرقم (د.أ.ف/١٤٠٢/١/١٣) في ٢٠٢٣/٩/٢٦ الخاص بتقدير احتياج دوائر الصحة من الادوية والمستلزمات .

(ب)–بلغ اجمالي مبالغ الادوية الفاشلة ومنتهية المفعول والتالفة (٢٢٣٩٢٥٨٧) الف دينار(اثنان وعشرون مليار وثلاثمائة واثنان وتسعون مليون وخمسمائة وسبعة وثمانون الف دينار) من ضمنها الادوية المجانية التالفة خلال السنة موضوع التقرير في مخازن الشركة ، خلافاً للفقرة (٢–أ،ب) من آلية التعامل مع المواد منتهية المفعول والمواد الفاشلة الواردة في كتاب وزارة الصحة/دائرة الامور الفنية ذي العدد(٤٣٣٤١) في ٢٠١٩/٧/٧ التي نصت على (اجراء التحقيق بالمواد المنتهية المفعول من كافة الجوانب الادارية والفنية واعداد جداول تتضمن اسم المادة، الكمية الكلية المستلمة، تاريخ الاستلام، هل كان الاستلام ضمن تقدير الحاجة ، تاريخ انتهاء المفعول، الكمية الكلية المنتهية المفعول .....الخ ، وترفع قرارات اللجنة التحقيقية الى مدير عام الدائرة لغرض المصادقة وفي حالة وجود مقصرية يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة بحق المقصرين .....الخ)

(١٦)التقرير المرقم (٢٠٣٠٢) في ٢٠٢٥/٨/٧ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على العقد المرقم (٥٠/٢٠٢٢/٢٤٤) في ٢٠٢٢/٩/٢٥ وملحقه المرقم (٤٣٢ PH) في ٢٠٢٤/٢/٢ المبرم مع شركة (SAZAN KIMIA CO WARGAH)،(ايرانية الجنسية) الخاصة بتجهيز (مصل الافعى) بمبلغ اجمالي (٧٩٢٥٣١٠٠٠٠) دينار (سبعة مليار وتسعمائة وخمسة وعشرون مليون وثلاثمائة وعشرة الاف دينار) وبكمية اجمالية (٢٦٨٢٠) جرعة وبسعر (٢٩٥٥٠٠) دينار (مائتان وخمسة وتسعون الف وخمسمائة دينار) (للامبول/جرعة مفردة) وبكلفة تخمينية (١٩٥) دولار (مائة وخمسة وتسعون دولار) للامبولة الواحدة واصلة الى مخازن الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية (كيماديا) في بغداد بضمنها (٢٨٠) جرعة مجانية والمحسوبة على الموازنة الجارية لوزارة الصحة لسنة/٢٠٢٢ والمحال باسلوب (المناقصة العامة) وبمدة تنفيذ (٣٣٠) يوم ,ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٣)،(٧)،(٨) :–

(أ)–عدم وجود دراسة بخصوص تحديد الكلفة التخمينية لغرض استخدامها كمقياس للتعاقدات ودون بيان الاساس المعتمد في تحديدها ، خلافاً للمادة (٢–ثانيا–د) من الفصل الثاني لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ التي نصت على (وجود كلفة تخمينية علنية معدة من جهة فنية مختصة محدثة ومبنية على الدراسة الشاملة لاسعار السوق السائدة عند اعدادها للمواد او الخدمات المطلوب تجهيزها والاعمال المطلوبة لاعتمادها مقياس لتحليل العطاءات ومعرفة توازن اسعار فقراتها واحالة المناقصة مع مراعاة الضوابط والتعاميم الصادرة من وزارة التخطيط بهذا الشان).

(ب)–لم تقم الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية (كيماديا) بمطالبة الشركة المجهزة بتثبيت عبارة (MOH/IRAQ) على الكارتون الخارجي كما جاء في محضر النفاض المرقم بالعدد (٩١٥١) في ٢٠٢٣/٨/١٦ لضمان عدم تسرب الادوية والمستلزمات الطبية الى الاسواق المحلية ، خلافاً للفقرة (ش.ع.ع.١٠/١٠) من العقد والتي نصت على {(MOH/IRAQ) يجب ان تطبع على باكيت منفرد وعلى الكارتون الخارجي وكذلك الامبول للكمية الكلية)}.

(ج)–قيام الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية (كيماديا) بالتعاقد مع شركة (SAZAN KIMIA CO WARGAH) على الرغم من عدم وجود فرع أو مكتب يمثلها في العراق ، خلافاً لاعمام الامانة العامة لمجلس الوزراء الدائرة القانونية ذي العدد (ق/٢/٢/٤٩٦٨٦/٢٧) في ٢٠٢٣/١٠/١٨ والذي ينص {استنادا الى احكام المواد (٢)،(٦–اولا)و(١٤–اولا) من نظام فروع الشركات الاجنبية رقم (٢) لسنة/٢٠١٧ (المعدل) تنسب تضمين وثائق مناقصات العقود شرطاً يلزم الشركات الاجنبية التي ترغب بتقديم عطائها تسجيل فرع لها في العراق على وفق النظام انفاً خلال مدة لاتتجاوز (١٥) يوم من تاريخ تبليغ الشركة الاجنبية بكتاب الاحالة وبخلافه تعد ناكلة} .

(١٧)التقرير المرقم (٢٠١٦٣) في ٢٠٢٥/٨/٦ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على اجراءات التعاقد للعقد المرقم (١–OR63/٢٠٢٣/٢٦) في ٢٠٢٤/١٢/٢٣ وملحقه الاول في ٢٠٢٥/٣/٥ والمبرم مع شركة (Medi Trading) ، اماراتية الجنسية والخاص بتجهيز صالات عمليات الجراحة البولية بجهاز (Laser For Prostate) سعر الجهاز الواحد (٩٦٥٠٠) دولار(ستة وتسعون الف وخمسمائة دولار) بمبلغ اجمالي (٢٢١٩٥٠٠) دولار(مليونان ومائتان وتسعة عشر الف وخمسمائة دولار) وبكمية (٢٣) جهاز بكلفة تخمينية مقدارها (٩٧) الف دولار(سبعة وتسعون الف دولار) للجهاز الواحد والمحسوب على الموازنة الجارية لوزارة الصحة لسنة/٢٠٢٤ والمحال باسلوب (المناقصة العامة) بفترة تجهيز ونصب وتشغيل (٣٨٠) يوم من تاريخ فتح الاعتماد في ٢٠٢٥/٢/١٢ ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١)،(٣)،(٦) :–

(أ)–لم يتم تحديد الكلفة التخمينية البالغة (٩٧٠٠٠) دولار (سبعة وتسعون الف دولار)للجهاز الواحد مع الضمان والصيانة لمدة (٥) سنوات بناءً على دراسة محدثة مبنية على الدراسة الشاملة لاسعار السوق السائدة، خلافاً للمادة (٢–ثانيا–د) من الفصل الثاني لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ التي نصت على (وجود كلفة تخمينية علنية معدة من جهة فنية مختصة محدثة ومبنية على الدراسة الشاملة لاسعار السوق السائدة عند اعدادها للمواد او الخدمات المطلوب تجهيزها او الاعمال المطلوبة لاعتمادها مقياس لتحليل العطاءات ومعرفة مدى توازن اسعار فقراتها واحالة المناقصة، مع مراعاة الضوابط والتعاميم الصادرة من وزارة التخطيط بهذا الشأن).

(ب)–لم يتم احتساب نسب الترجيح وأسس المفاضلة بين العروض للشركات المتقدمة والبالغ عددها (٥) شركات ، خلافاً للمادة (اولا–١) من ضوابط رقم (١٢) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم(٢) لسنة/٢٠١٤ الصادرة بموجب كتاب وزارة التخطيط ذي العدد (٢٥٧٨٤/٧/٤) في ٢٠١٤/١٢/١٠ والتي نصت (يتم تحديد معايير التاهيل او نسب الترجيح ويتم تضمينها في شروط المناقصات الخاصة بأساليب تنفيذ العقود الحكومية وتلتزم لجان التحليل عند دراسة وتقويم عطاءات المناقصين عند الترشيح والترسية للعطاءات بالعمل بموجبها).

(ج)–لم تقم الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية (كيماديا) بالغاء كتاب الاحالة على الرغم من تأخر شركة (Medi Trading) المبلغة رسمياً بالاحالة بموجب كتاب الشركة (كيماديا) ذي العدد(٢٣٤٦) في ٢٠٢٤/١٠/١٠ حيث تم

توقيع العقد في ٢٠٢٤/١٢/٥ أي بعد مضي (٥٦) يوم ، خلافاً للفقرة (سادس عشر) من الضوابط رقم (٣) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية الصادر بموجب كتاب وزارة التخطيط ذي العدد (١٥٧٩٢/٧/٤) في ٢٠١٤/٧/٢٠ التي نصت {على المناقص الفائز المبلغ رسمياً بالاحالة توقيع العقد خلال مدة لاتتجاوز (١٤) يوم عمل من تاريخ التبليغ بالاحالة مع مراعاة احكام المادة (١٠) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية النافذة }.

(١٨)التقرير المرقم (٢٠٥٣٤) في ٢٠٢٥/٨/١٠ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على العقد المرقم (٤٠/٢٠٢٤/٤٦٢) في ٢٠٢٤/٨/٤ وملحقه المرقم (بلا) في ٢٠٢٤/١٠/٣١ المبرم بين الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية (كيمادیا) مع شركة (F.Hoffmann-LaRoche Ltd.,Kaiseraugst) سويسرية الجنسية، والخاص بتجهيز المادتين Perjeta Pertuzumab 420mgI.V.Vial و (Herceptin SC Trastuzumab600mg/5ml solution for inj.Vial S.C) , وبمبلغ اجمالي (٢٣٣٧٧٢٠٠) دولار(ثلاثة وعشرين مليون وثلاثمائة وسبعة وسبعون الف ومئتي دولار) ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٨)،(١٤):-

(أ)-لم يقم الطرف الثاني بطباعة عبارة (MOH) على الرقعتين المصرحتين الداخلية والخارجية للمستحضر كما جاء بكتاب وزارة الصحة /دائرة الامور الفنية/المركز الوطني للرقابة والبحوث الدوائية المرقم (د.أ.ف/١/١٢/ن ٤٦٩٠ و ٥٠١٧ و ٦٤٤٣) في ٩/٢٥ و ١٠/٩ و٢٠٢٤/١٢/١٩ لكل من الشحنات المجهزة (الشحنة الطارئة الاولى ، الشحنة الطارئة الثانية والشحنة الاولى بعد فتح الاعتماد المستندي) على التوالي ، خلافاً للفقرة (ش.ع.ع.١,١٠,١٠) من الشروط الخاصة للعقد التي نصت على (وزارة الصحة/العراق (MOH/IRAQ)يجب ان توضع على شكل لواصق (Hologram Stickers) ثلاثية الابعاد ذات جودة عالية وتترك أثر عبارة (MOH/IRAQ) عند ازالتها على الباكيت الخارجي للمادة فقط لكامل الكمية وعند وصول البضاعة الى مخازننا) ولغرض عدم تداول المستحضر خارج المؤسسات الصحية الحكومية.

(ب)-لم يقم الطرف الثاني بتجهيز متطلبات الفحص لمادتي العقد اعلاه كما جاء بكتب وزارة الصحة /لجنة المطابقة والقبول (الاولى) المرقمة (٤٠٨، ٤٠٩، ٤٣١، ٤٣٢، ٢٤، ٢٥) في ١٠/١٥ و٢٠٢٤/١٠/٢٩ و٢٠٢٥/١/١٤ على التوالي إذ تم اجراء الفحوصات الفيزيائية والكيمياوية والبايولوجية التيسرة وتعذر اجراء باقي الفحوصات كما اصدرت الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية (كيمادیا) /قسم التفتيش/شعبة المتابعة والتقييم كتابها المرقم (ش.أ.م/١/٢٤/٨٩٩) في ٢٠٢٤/١٠/٣٠ الى قسم استيراد الادوية بضرورة مفاتحة الشركة المجهزة لغرض تزويد المركز الوطني للرقابة والبحوث الدوائية بمتطلبات التحليل لتجنب الاعتذار مستقبلاً ، خلافاً للفقرة (ش.ع.ع.١. ٩) من الشروط الخاصة للعقد التي نصت على

{تقديم مادة قياسية للتحليل (حسب دستور الادوية البريطاني ، دستور الادوية الامريكي، دستور الادوية الاوربي} ليست معملية مع شهادة وطريقة التحليل يجب ان ترسل مع الطلب الى المركز الوطني للرقابة والبحوث الدوائية } .

(١٩)التقرير المرقم (٢٣٥٣٠) في ٢٠٢٥/٩/١١ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على العقد المرقم (QR 61/٢٠٢٣/٥٢C) في ٢٠٢٤/١١/٢٥ المبرم بين الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية (كيماديا) مع شركة الاتقان المجهزة للاستيراد والتصدير(اردنية الجنسية) والخاص بتجهيز صالات عمليات الجراحة العصبية بعدد(٢٨) جهاز بواقع (١٤) جهاز موديل (Endoscope Spine system) وملحقاته بمبلغ (١٤٦٨٣٢) دولار(مائة وستة واربعون الف وثمانمائة واثنان وثلاثون دولار) للجهاز الواحد وبكلفة تخمينية (١٥١٠٠٠) دولار (مائة وواحد وخمسون الف دولار) للجهاز الواحد و(١٤) جهاز نوع (Neurosurgery Endoscpy Systeym) وملحقاته بمبلغ (٢٠٧١٣٢) دولار (مائتين وسبعة الاف ومائة واثنين وثلاثين دولار) للجهاز الواحد وبكلفة تخمينية (٢٠٥٠٠٠) دولار (مائتان وخمسة الاف دولار) للجهاز الواحد وبمبلغ اجمالي (٤٩٥٤٨٩) دولار (اربعة ملايين وتسعمائة وخمسة وخمسون الف واربعمائة وتسعة وثمانون دولار) والمحسوب على الموازنة الجارية لوزارة الصحة لسنة/٢٠٢٤ والمحال باسلوب (المناقصة العامة) وبفترة تجهيز (٣٦٥) يوم من تاريخ التبليغ بالاعتماد قابلة للتمديد لتغطية اخر دفعة ،ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٢)،(٧)،(١٠) :-

(أ)-عدم قيام القسم القانوني باتخاذ الاجراءات القانونية بابطال العقد المقدم اليه لغرض تصديقه ، لعدم توقيعه من قبل الاطراف ذوي العلاقة في اليوم ذاته، علماً ان تاريخ توقيع العقد من قبل الطرف الثاني في ٢٠٢٤/١١/٥ في حين تاريخ توقيع العقد من قبل الطرف الاول في ٢٠٢٤/١١/٢٥ ، خلافاً لاحكام المادة (٤٣) من قانون كتاب العدول رقم (٣٣) لسنة/١٩٩٨ والتي تنص (يبطل الكاتب العدل السند المقدم اليه اذا لم يوقع من اطراف العلاقة في اليوم ذاته على ان يؤشر ذلك على السند ويحفظ في الاضبارة العامة بعد التوقيع عليه من الكاتب العدل وختمه بالختم الرسمي)، وقد أوصى الديوان الالتزام بالمدد المحددة لتوقيع العقد في اليوم ذاته مستقبلاً.

(ب)-قيام الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية (كيماديا) بقبول خطاب ضمان حسن الاداء من الشركة المجهزة بنسبة (٥٪) من مبلغ العقد بموجب خطاب الضمان المرقم (٣٠- ٢٤- ٥١) بمبلغ (٣٢٧٠٦٢٣٢٦) دينار(ثلاثمائة وسبعة وعشرين مليون واثنين وستين الف وثلاثمائة وستة وعشرين دينار) والصادر من مصرف بغداد بموجب كتابهم ذي العدد (٢٩٠٢) في ٢٠٢٤/٦/٢٦ على الرغم من ان مبلغ العقد بالدولار الامريكي ، خلافاً للمادة (٩-ثانياً-أ) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ والتي تنص على {تقدم التامينات النهائية على شكل خطاب ضمان حسن التنفيذ للعقد بنسبة (٥٪) من مبلغ العقد بعد التبلغ بكتاب الاحالة وقبل توقيع العقد } ، وقد أوصى الديوان بتقديم خطاب ضمان حسن الاداء (٥٪) من قبل المجهز بعملة العقد.

(ج)–عدم قيام الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية (كيماديا) بتضمين العقد فقرة تلزم المجهز ان يكون الضمان والصيانة لمدة خمس سنوات بضمنها السنة الاولى (مجاناً) من الشركة المصنعة ولكل جهاز، خلافاً للفقرة الخاصة بالضمان والصيانة (القسم الثاني– جدول رقم (٢) نطاق الخدمات الثانوية /الضمان والصيانة) من الوثائق القياسية الصادرة عن وزارة التخطيط ، إذ تضمنت الفقرة (و) من قائمة متطلبات التعاقد (الضمان والصيانة) الخاصة بالعقد { مبلغ الضمان والصيانة لمدة خمس سنوات من ضمنها السنة الاولى التي تقدم من الشركة المصنعة للجهاز الواحد هو (٣٣٨٠٥) دولار (ثلاثة وثلاثون الف وثمانمائة وخمسة دولار) للجهاز (Endoscope Spine surgery system) و(٤٥٨٩٥) دولار (خمسة واربعون الف وثمانمائة وخمسة وتسعون دولار) للجهاز (Neurosurgery Endoscpy Systeym) وخلافاً للفقرة (١) من اعمام وزارة التخطيط /دائرة العقود الحكومية العامة المرقم بالعدد (٤١٨٥/٧/٤) في ٢٠٢٦/٢/٢٤ والتي نصت على (الزام جهات التعاقد بتطبيق الوثائق القياسية على جميع العقود الحكومية) .

(٢٠)التقرير المرقم (٢٥٢٨٨) في ٢٠٢٥/٩/٣٠ الخاص بنتائج الزيارة التفتيشية الى مخازن الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية والمختبرية واقسام الشركة(معهد المصول والهندسة والصيانة) للفترة من ٢٠٢٥/٨/٤ ولغاية ٢٠٢٥/٨/٢٧ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١–أ،ج)،(٢–د–ثانيا)،(٢–ز–ثانيا، ثالثا) :–

(أ)–عدم توفر الظروف الخزنية المناسبة للادوية والمستلزمات الطبية في مخازن الشركة {مخزن تجهيز الدوائر الصحية/مخزن العدل (المراهم والشرابات، المضادات الحيوية، المواد المختبرية) ، مخزن الاسكان (اللجنة الاولى/الامبولات) ،(اللجنة الثانية/السرطانية) ،(اللجنة الثالثة/المزمنة) ،مخزن أستقبال الادوية ومحاليل الزرق الوريدي (مخزن الحصوة) ، قسم توزيع المستلزمات الطبية البناية الاولى والثانية، مخزن النبيذة، مخزن الاشعة} بسبب ضعف في منظومة التبريد (جلر) لتقادمها ووجود اعطال فيها وعدم صيانتها بصورة دورية نتيجة عدم تنفيذ عقد تعزيز التبريد المركزي المبرم مع شركة ارض المودة المرقم (١ب/٢٠٢٢/١٠) أذ تم احالة الشركة المنفذة للعقد الى المحاكم المختصة لاخلالها في تنفيذ بعض بنود العقد ولم يتم حسم الموضوع لغاية تاريخ عداد التقرير الرقابي مما قد يعرض المواد الى التلف وخاصة الادوية التي تتطلب درجات حرارة منخفضة مثل (الامبولات والمغذيات) ، خلافاً للفقرة(١–١–٥–أ) من ضوابط الرقابة الخاصة بالموجودات المخزنية الواردة في دليل الرقابة الداخلية لسنة/٢٠٢٤ المعمم بكتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (ش.ز.ل/١/١٠/اعمام/٩٨٢٦) في ٢٠٢٤/٢/٢٦ التي نصت (وجود مخزن ملائم للمواد المخزنية بحسب الصنف ويتم ترتيب المواد المخزنية بشكل يسهل جردها والتثبت من كمياتها وعدم خلطها وتكديسها).

(ب)–وجود عدد من الادوية والمستلزمات الطبية في مخازن الشركة لم يتم استلامها من قبل دوائر الصحة أو رفضها والاعتذار عن استلامها بسبب عدم الحاجة اليها او ان المادة متوفرة وبكميات كبيرة مما يؤشر عدم مراعاة الدقة عند وضع احتياج دوائر الصحة من الادوية والمستلزمات الطبية من قبل الشركة مما يعرضها للتلف بسبب التقادم او انتهاء المفعول ، خلافاً لكتاب وزارة الصحة /دائرة الامور الفنية/قسم تقدير الاحتياج ذي العدد(٥٢) في ٢٠٢٥/١/٥.

(ج)–عدم قيام الشركة باتخاذ الاجراءات اللازمة بشأن غرف تبريد اللقاحات البالغة (٩) غرف المجهزة بالعقد المرقم (ENG٢١/٢٠١٤/٩) في الشعبة تم نصبها وتشغيلها لاغراض الفحص فقط وبحضور ممثل الشركة المجهزة بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٢٧ الا انها لم يتم ادخالها في الخدمة لحفظ اللقاحات لعدم ربطها بالمنظومة الكهربائية وتهيئة المسقفات الخاصة بها ولغاية تاريخ ٢٠٢٢/٨/٥ مما ادى الى مضي مدة بحدود (٩٥٣) يوم من مدة الضمان البالغة (٥) سنوات دون استخدام غرف التبريد والاستفادة منها ، خلافاً للفقرة (١٠/الضمان والصيانة) من العقد التي نصت {يجب ان يقدم الطرف الثاني (البائع) فترة ضمان (مواد+ عمل+ ملحقات) مع التشغيل لمدة (٥ سنوات) لكافة الاجهزة يبدأ من تاريخ التشغيل والذي يجب ان تشمل العمل والمواد الاحتياطية وعلى مسؤولية البائع}.

(د)–وجود كاونات مختلفة الاحجام منتشرة في مخازن وباحات مخازن القسم والمجهزة من قبل وزارة الصناعة والمعادن/الشركة العامة لصناعات النسيج والجلود بالعقد المرقم (DA/٦٥/٢٠٢٠) بكمية (١٨٧٥٢٠٠) كاون تم اجراء الفحص الاول من قبل المركز الوطني للرقابة والبحوث الدوائية المرقم (٢٣٤٠) في ٢٠٢١/٥/٢ وتبين فشلها في الفحص لظهور تلوث مايكروبي وتم اعادة فحص المادة وبينت نتائج المركز الوطني للرقابة والبحوث الدوائية بكتابها المرقم (٤١٧٦) في ٢٠٢٢/٧/٣١ انها غير مطابقة للمواصفات ، قامت الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية (كيماديا) باتلاف (١١٥٥١٨٥) كاون والمتبقي (٧٢٠٠١٥) كاون تم ايقاف اتلاف الكمية المتبقية بسبب قيام المجهز بتقديم كتاب وزارة التخطيط المرقم (٢٩١٧٨) في ٢٠٢٤/٨/١٩ المتضمن (عرض الموضوع على لجنة فض النزاعات واصدرت اللجنة قرارها باعادة فحص المادة في المختبر المركزي للصحة العامة وبحضور ممثلي من طرفي العقد في عملية الفحص واعتماد النتيجة النهائية) ولم يتم حسم الموضوع لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي .

(هـ)–وجود كراسي متحركة مختلفة الاحجام للكبار والصغار وبكمية (٧٨٥٩) كرسي متكدسة في باحات مخازن القسم تعود الى العقد ذي العدد (٢٠/٢٠١٧/٢) المبرم مع وزارة الصناعة والمعادن /الشركة العامة للصناعات الهيدروليكية تم اجراء التقييم الاول من قبل مركز التاهيل الطبي وامراض المفاصل بالكتاب ذي العدد(١٤٧٣) في ٢٠١٩/٤/٢١ وبينت نتيجة التقييم فاشل بالفحص وتم اعادة التقييم بكتابهم ذي العدد(٨٥٨) في ٢٠٢٢/١٦،٣ وكانت النتيجة فاشل في التقييم في حين تم اعادة الفحص من قبل مستشفى ابن القف لاصابات الحبل الشوكي وكانت نتيجة جيدة وحسب كتابها ذي العدد (٤٠٨٨) في ٢٠٢٤/٨/٢٢ كما بين قسم التاهيل والوقاية من العوق ان نتائج التقييم جيدة على الرغم من انتهاء صلاحيتها وطول مدة

الخزن للكراسي منذ سنة/٢٠١٧ وكما ورد بكتابها ذي العدد (٤٧٨١) في ٢٠٢٤/٩/٣ ، خلافاً لكتاب وزارة الصحة ذي العدد (١٨٤٩) في ٢٠١٨/١/٨ آلية التعامل مع المواد الفاشلة والمنتهية المفعول الفقرة (٥) والتي نصت على (عدم اعادة تقييم المستلزمات الطبية المنتهية المفعول وذلك لكون انتهاء المفعول لبعضها قد يؤدي الى انتهاء التعقيم او يفقدها المرونة المطلوبة وقد تتعرض للتشقق او التكسر).

(٢١)التقرير المرقم (٢٨٩١٥) في ٢٠٢٥/١١/٣ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على نظام حوافز الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية (كيماديا) من (٢٠٢٤/١/١ ولغاية ٢٠٢٥/٧/٣١) ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (١)،(٤) :-

(أ)-قامت الشركة بتوزيع الحوافز على الموظفين بدءاً من سنة/٢٠١٢ ، استنادا لقرار مجلس الوزراء المرقم (٣٥٩) لسنة/٢٠١١ المعمم بكتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء /دائرة شؤون مجلس الوزراء المرقم (ش.ز/١/١٠/اعمام/٣٤٤٨٠) في ٢٠١١/٩/٢٩ الذي نص على (اعادة العمل بنظام الحوافز للشركات الممولة ذاتياً الرابحة فقط وفق تعليمات وضوابط تضعها وزارة المالية وترفع الى الامانة العامة لمجلس الوزراء ليتسنى عرضها على مجلس الوزراء في احدى جلساته القادمة) وكتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء /الدائرة القانونية ذي العدد(٤١٩٩٨) في ٢٠١١/١١/١ ، المعمم بكتاب وزارة المالية على الوزارات كافة والدوائر غير المرتبطة بوزارة ذي العدد(٨٢٤٢٦) في ٢٠١١/١٢/٢١ الذي نص على (لا مانع من العمل بالتعليمات والضوابط الخاصة بحوافز الانتاج والتي سبق ان صدرت قبل ٢٠٠٣/٤/٩) على الرغم من ان الشركة غير انتاجية ولم تمارس النشاط الانتاجي ، خلافاً للمادة (٢/أ-اولا) من قانون الحوافز لمنتسبي الوزارات الانتاجية رقم (٢٠) لسنة/١٩٩٣(المعدل) التي نصت على {تسري احكام هذا القانون على موظفي الوزارات ممن يساهمون في النشاط الانتاجي (الزراعة، الري، الاسكان، الصناعة والمعادن ، النفط)}.

(ب)-من خلال تدقيق محاضر اجتماعات مجلس ادارة الشركة تبين عدم حضور بعض اعضاء مجلس الادارة وتم منح مكافآت مالية على الرغم من ذلك خلال الفترة موضوع التقرير ، حيث يعد حضور اعضاء مجلس الادارة للاجتماعات إلزامياً وفقاً لقانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة/١٩٩٧(المعدل) استناداً للمادة (٢٣/اولا) الذي نصت على (يجتمع المجلس مرة واحدة في الشهر بدعوة من رئيسه) .

(٢٢)التقرير المرقم (٢٨٨٧٨) في ٢٠٢٥/١١/٣ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على اجراءات التعاقد للعقد المرقم (١١٦/ ٥٥/٢٠٢٣) في ٢٠٢٤/١٢/٣١ وملحقه الاول رقم (١) في ٢٠٢٥/٤/١٥ المبرم بين الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية (كيمادیا) مع شركة (S.A.R.L SIDRAL /لبنانية الجنسية) والخاص بشراء خدمة غسيل كلى دموي (تشغيلي) بمبلغ اجمالي (٩٨٩٢٧٦٣,٤٠) دولار (تسعة ملايين وثمانمائة واثنان وتسعون الف وسبعمائة وثلاثة وستون دولار واربعون سنت) وسعر الغسلة الواحدة (٤٠,٣٠) دولار (اربعون دولار وثلاثون سنت) وبعدد اجهزة (٧٩) جهاز غسيل كلى دموي موزعة على المراكز (مركز ابن البلدي، مركز النعمان، مركز الامام علي(ع)، مركز الكندي، مركز الزعفرانية، مركز ضاري الفياض) بعدد(٢٤٥٤٧٨) غسلة مع غسلات مجانية بعدد(٢٤٥٢٢) وبكلفة تخمينية مقدارها (٣٦,٦٤) دولار (ستة وثلاثون دولار واربعة وستون سنت) للغسلة الواحدة والمحال باسلوب (المناقصة العامة) والممول من الموازنة الجارية لوزارة الصحة لسنة/٢٠٢٣وبمدة تنفيذ (٥) سنوات او انتهاء آخر غسلة ايهما اقرب، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (١١)،(١٢) :-

(أ)-عدم قيام الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية (كيمادیا) بمطالبة الشركة المتعاقد معها بتقديم شهادة منشأ للمواد المجهزة الخاصة بالعقد ، خلافاً للفقرة (ش.ع.ع.٣) من الشروط الخاصة للعقد والتي تنص {شهادة منشأ مطلوبة ويجب ان تؤيد البضاعة جميعها منتجة أو مصنعة في بلد المنشأ ويكون الاصدار والتصديق لشهادات المنشأ حسب الضوابط رقم (١٣) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ } .

(ب)-قيام الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية (كيمادیا) بقبول خطاب ضمان حسن الاداء من الشركة المجهزة بنسبة (٥٪) من مبلغ العقد بموجب خطاب الضمان المرقم (٢٠١/٣١/٢٤/١٣٥) بمبلغ (٦٥٣٠٠٠) الف دينار (ستمائة وثلاثة وخمسون مليون دينار) والصادر من مصرف نور العراق الاسلامي للاستثمار والتمويل ، على الرغم من ان مبلغ العقد بالدولار الامريكي ، خلافاً للمادة (٩-ثانيا-أ) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية المشار اليها اعلاه والتي تنص (تقدم التامينات النهائية على شكل خطاب ضمان حسن التنفيذ للعقد بنسبة (٥٪) من مبلغ العقد بعد التبلغ بكتاب الاحالة وقبل توقيع العقد) وخلافاً للفقرة (ش.ع.ع.٨) من الشروط الخاصة للعقد والتي تنص (يجب ان يكون خطاب الضمان بعملة العقد) .

(٢٣)التقرير المرقم (٢٨٤٧١) في ٢٠٢٥/١٠/٢٩ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على العقد المرقم (١٦/ ٥٥/٢٠٢٤) في ٢٠٢٤/١١/٢٤ وملحقه المرقم (١) في ٢٠٢٥/٩/٢٢ المبرم بين الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية (كيماديا) و شركة (Media Trading FZE) (إماراتية الجنسية) والخاص بشراء خدمة غسيل كلى دموي (تشغيلي) بعدد (١٨٦٠٠٠) غسلة (مائة وستة وثمانون الف غسلة) بمبلغ (٦٨١٥٠٤٠) دولار (ستة ملايين وثمانمائة وخمسة عشر الف واربعون دولار) (تشغيل مركز الديلزة في مستشفى الامام الصادق التعليمي/دائرة صحة بابل) بعدد اجهزة (٦٢) جهاز سعر الغسلة الواحدة بـ (٣٦,٦٤) دولار امريكي (ستة وثلاثون دولار واربعة وستون سنت) وبكلفة تخمينية (٣٦,٦٤) دولار (ستة وثلاثون دولار واربعة وستون سنت) والمحسوب على الموازنة الجارية لوزارة الصحة لسنة/٢٠٢٤ والمحال باسلوب (المناقصة العامة) بمدة تنفيذ (٥) سنوات بعد انتهاء اخر غسلة من العقد المرقم (٥٥/٢٠١٩/٤١) أي بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٢٨، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٧-ب)،(١٥) :-

(أ)-قدمت شركة (Media Trading FZE) خطاب ضمان التأمينات الاولية المرقم (LGO 202400235) الصادر من المصرف الاهلي العراقي بتاريخ ٢٠٢٤/٩/١٠ بمبلغ (٨١) مليون دينار(واحد وثمانين مليون دينار) ولدى الهيئة الرقابية المختصة بهذا الخصوص الاتي، حيث تم قبول خطاب الضمان على الرغم من ان مبلغ الخطاب البالغ (٨١) مليون (واحد وثمانون مليون دينار) لا يحقق نسبة (١٪) للعطاء المقدم من قبله إذ ان مبلغ خطاب الضمان موضوع البحث يجب ان لا يقل عن (٦٨١٥٠) دولار (ثمانية وستون الف ومائة وخمسون دولار) أي ما يعادل (٨٩٩٥٨)الف دينار(تسعة وثمانون مليون وتسعمائة وثمانية وخمسون الف دينار) ، خلافاً للفقرة (ثانياً-أ) من الضوابط رقم (٣) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية الصادر بموجب كتاب وزارة التخطيط ذي العدد(١٥٧٩٢/٧/٤) في ٢٠١٤/٧/٢٠ التي تضمنت (على لجان التحليل المشكلة في جهات التعاقد تقويم العطاءات واستبعاد العطاءات التي لم ترفق معها التأمينات الاولية المطلوبة بموجب وثائق المناقصة ويجوز استكمال التأمينات الاولية في حالة وجود نقص في المبلغ أو مدة نفاذية التأمينات لعطاءات المرشحين الثلاثة الاوائل) .

(ب)-لم تقم شركة (Media Trading FZE) بتجهيز منظومة معالجة مياه اولية قبل دخولها الى المحطة الرئيسية داخل المركز ، خلافاً للفقرة (١٤) من المواصفات الفنية المطلوبة للعقد التي تضمنت (وضع منظومة معالجة مياه اولية لمعالجة المياه قبل دخولها الى المحطة الرئيسية داخل المركز وحسب المواصفات الهندسية العالمية الحديثة على ان تكون حرارة المياه مناسبة لعمل الاجهزة فيما يضمن استخدام الـ HDF) .

(٢٤)التقرير المرقم (٣٢٦٣٦) في ٢٠٢٥/١٢/١٥ الخاص بإعمال الرقابة والتدقيق على العقد المرقم (٣/٢٠٢٤/١٠) في ٢٠٢٤/١١/٦ وملحقيه المرقمين (١)،(٢) في ٤/١٣ و٢٠٢٥/٥/١٢على التوالي المبرم بين الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية (كيماديا) وشركة (مهد الحضارة للنقل العام /عراقية الجنسية) والخاص (بنقل الادوية والمستلزمات والاجهزة الطبية والسكراب داخل بغداد الى المحافظات وبالعكس) سعر النقلة الواحدة (١٥٩٤٥) الف دينار(خمسة عشر مليون وتسعمائة وخمسة واربعون الف دينار) بمبلغ اجمالي (١٨٩٤٢٠٤) الف دينار عراقي (مليار وثمانمائة واربعة وتسعون مليون ومائتان واربعة الاف دينار) والمحسوب على الموازنة التشغيلية للشركة لسنة/٢٠٢٤ والمحال باسلوب (المناقصة العامة) لمدة سنة واحدة تبدأ من تاريخ توقيع العقد بتاريخ ٢٠٢٤/١١/٦ ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٦) ،(١٠) :-

(أ)-قيام المتعهد بارتكاب عدة مخالفات خلال فترة العقد المتمثلة (عدم توفير سيارات، عدم تصليح الرافعة الشوكية، تجهيز سيارات من خارج القائمة المعتمدة في العقد، أسماء السواق غير موجودة وخارج القائمة المعتمدة في العقد) ، لم تقم الشركة بفرض غرامات على المخالفات المشار اليها اعلاه او انهاء العقد ، خلافا للبند رقم (١٦) من بنود العقد الذي نص على (في حالة عدم التزام الطرف الثاني مقدم الخدمة باحد بنود العقد يحق للطرف الاول صاحب العمل انهاء العقد وتضمينه فرق السعر واحالة العمل الى شركة ناقلة اخرى وتحميله كافة الاضرار الناتجة عن ذلك دون الرجوع للمحاكم) .

(ب)-عدم قيام الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية (كيماديا) بمطالبة (شركة نهج الحضارة) بشمول عمال الخدمة والسائقين العاملين في الشركة بالضمان الاجتماعي للعمال، خلافا لاعمام وزارة العمل والشؤون الاجتماعية /مكتب المفتش العام ذي العدد(م/٩٠ س) في ٢٠١٦/٨/١٧ والمتضمن (الزام الوزارات والمؤسسات الحكومية كافة بعدم منح اي اجازة جديدة او تجديد اجازة سابقة او صرف مستحقات مالية الى اصحاب العمل والشركات والمقاولين والكليات والمستشفيات الاهلية الا بعد تقديم براءة ذمة صادرة من دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية يؤيد شمول العاملين لديهم بالضمان الاجتماعي)

ثالثاً-دائرة العيادات الطبية الشعبية :-

(١)التقرير المرقم (١٧٣٩٥) في ٢٠٢٥/٧/١٠ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على مصاريف العيادات الطبية الشعبية للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (١- د)،(٤- أ) :-

(أ)-بلغ عدد الموظفين الذين لم ترد صحة صدور وثائقهم الدراسية (٢٠) موظف ولم تقم الدائرة بمفاتحة الجهات التي تخرج منها الموظفين ، خلافاً لاعمام الامانة العامة لمجلس الوزراء/ الدائرة القانونية المعممة بموجب كتابها المرقم (ق/٢/٥/١٦١٤٨) في ٢٠١٠/٥/١١الفقرة (٢) منه والتي نصت (التأكد من صحة صدور الوثائق الدراسية لموظفيكم والتي لم يرد بها صحة صدور على ان تتم اجراءاتكم بالسرعة الممكنة وبخلافه سيتحمل الموظف المختص التبعات القانونية والمالية كافة).

(ب)–قيام الدائرة بالدخول بالتزامات قبل تقديم القسم المستفيد طلب لغرض الشراء، إذ لاحظت الهيئة الرقابية المختصة خلال تدقيق مستند الصرف المرقم (٦٨٨) في ٢٠٢٤/٣/١٠ والخاص بشراء ادوية مزمنة ان طلب الشراء المقدم من قسم الصيدلة والمخازن ذي العدد (١٧٨) في ٢٠٢٤/٢/١٥ في حين ان قائمة البيع المرقمة (١٥٩٠٤٨) في ٢٠٢٤/٢/٧ وان قائمة الادخال المخزني بتاريخ ٢٠٢٤/٢/١٣ فضلاً عن ان قرار لجنة شراء الادوية الخاص بالموافقة على الشراء كان في ٢٠٢٤/٢/١٢ مما يؤشر شكلية الاوليات المرفقة مع السندات.

(٢)التقرير المرقم (١٧٣٩٩) في ٢٠٢٥/٧/١٠ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على عقد الشراكة المرقم (٣٠) في ٢٠١٨/٨/١٣ الخاص بـ (انشاء وتأهيل وتجهيز وتشغيل المختبر الاستشاري ضمن بناية العيادة الطبية الشعبية في اليرموك) بطريقة الاستثمار وقد قدمت (٤) شركات عطاءاتها وتمت احالة المشروع الى الشركة (المتقدمة العلمية لتجارة الاجهزة والمستلزمات الطبية) عراقية الجنسية لمدة (٢٥) سنة بكلفة تخمينية بلغت (١٠٠٠٠٠٠) الف دينار (مليار دينار) ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٤)،(١٣) :–

(أ)–تم احالة المشروع الى الشركة(المتقدمة العلمية لتجارة الاجهزة والمستلزمات الطبية) على الرغم من ان نشاط الشركة غير متوافق مع طبيعة المشروع إذ اشار بيان التاسيس الى ان نشاطها يقتصر على تجارة الاجهزة والمستلزمات الطبية المحدودة ، خلافاً لكتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء ذي العدد(١٥٤٢٧) في ٢٠٠٩/٥/٢٥ الفقرة (ان تكون شركات مصنعة او وكلائها المعتمدون وليست وسيطة).

(ب)–عدم وجود جدوى من عقد المشاركة بين دائرة العيادات الطبية الشعبية والشركة المتقدمة العلمية لتجارة الاجهزة والمستلزمات الطبية إذ لم يتبين للهيئة الرقابية المختصة اضافة اية تكنولوجيا او تطوير لامكانيات نشاط دائرة العيادات الطبية الشعبية ولم تشر لجنة تحليل العطاءات الى الفحوصات المتقدمة والاجهزة الطبية الغير موجودة في كافة مختبرات العراق الحكومية والاهلية التي سيوفرها المختبر الاستشاري لمعرفة مدى جدوى الاستثمار ، خلافاً لقرار مجلس الوزراء المرقم (٤٩٢) لسنة/٢٠١٣ الفقرة /اولا التي اشارت الى (تهدف المشاركة الى نقل التكنولوجيا وتطوير امكانيات والدخول بمنتجات جديدة وايجاد فرص عمل جديدة).

(٣)التقرير المرقم (١٨٩٩٩) في ٢٠٢٥/٧/٢٧ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على عقد الشراكة المرقم (٦٢) في ٢٠٢١/١٠/٣١ الخاص بـ (تصميم وتنفيذ نظام البوابة الالكترونية لتسجيل الشركات والمعاملات في وزارة الصحة) المبرم بين دائرة العيادات الطبية الشعبية وشركة(المربع لتقنيات المعلومات والابحاث والتدريب) عراقية الجنسية لمدة(٥) سنوات بكلفة تخمينية بلغت (٣٢٥٠٠٠) الف دينار (ثلاثمائة وخمسة وعشرون مليون دينار) ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين الآتيين (٢)،(٣) :–

(أ)–عدم وجود محضر اصولي موقع بين وزارة الصحة (الجهة المستفيدة) وبين شركة (المربع لتقنيات المعلومات والابحاث والتدريب) مثبت به مسارات العمل بعد اكمال تحليل المتطلبات البرمجية والاجزاء الصلبة ،خلافاً للمادة (ثانياً) من بنود العقد التي نصت على (تثبيت مسارات العمل بموجب محضر يوقع بين الجهة المستفيدة والطرف الثاني بعد اكتمال تحليل المتطلبات البرمجية والاجزاء الصلبة ومسارات العمل ويعتبر هذا المحضر جزءاً لايتجزأ من العقد) .

(ب)–قيام دائرة العيادات الطبية الشعبية بأبرام العقد مع شركة (المربع لتقنيات المعلومات والابحاث والتدريب) استناداً للمادة (٣–ثالثاً) من قانون العيادات الطبية الشعبية المرقم (٨٩) لسنة/١٩٨٦ (المعدل) والتي نصت على (المساهمة مع جهات اخرى في اعمال ومشاريع مشتركة) على الرغم من ان المستفيد المباشر من المشروع وزارة الصحة، الامر الذي يؤشر الى عدم استفادة موازنة الدولة من الايرادات المتحققة عن المشروع كون ان دائرة العيادات الطبية الشعبية ممولة ذاتياً .

(٤)التقرير المرقم (٢٩٧٠٥) في ٢٠٢٥/١١/١٣ الخاص بتدقيق البصمة الالكترونية لموظفي دائرة العيادات الطبية الشعبية لسنة/٢٠٢٥، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٢–أ، ب) :–

من خلال تدقيق كشوفات البصمة للفترة من (٧–٢٠٢٥/٩/١١) مع موقف البصمة الذي يتم رفعه الى السيدة مدير عام الدائرة من قبل مسؤول وحدة البصمة والذي تم المصادقة عليه، لاحظت الهيئة الرقابية المختصة الاتي :–

(أ)–وجود موظفين متأخرين عن البصمة الصباحية لم يتم خصم ساعة تأخير منهم للفترة من (٧–٢٠٢٥/٩/١٠) اسوة ببقية الموظفين الذين تم خصم ساعة تأخير منهم لعدم قيام مسؤول البصمة باتخاذ الاجراءات اللازمة ،خلافاً للفقرة(١) من تعليمات وضوابط البصمة المعد من وزارة الصحة/البيئة– دائرة التفتيش/قسم تفتيش المؤسسات الصحية الحكومية والتي نصت{يكون وقت السماح للبصمة الصباحية (الحضور) لغاية الساعة (٨:٣٠) صباحا وترفع الاجهزة الساعة (٩:٠٠) صباحا ويعد التأخير بعد ٨:٣٠ ولغاية ٩:٠٠ تأخير ساعة كاملة}.

(ب)–وجود موظفين بعدد(١٣) موظف لم يؤدوا البصمة الصباحية وتم خصم ساعة تاخير منهم على الرغم من عدم معرفة وقت التأخير كون الموظفين لم يؤدوا الا البصمة المسائية ، خلافاً للفقرة (١٩) من تعليمات وضوابط البصمة المعد من وزارة الصحة/البيئة–دائرة التفتيش/قسم تفتيش المؤسسات الصحية الحكومية والتي نصت (يعد الموظف متغيباً اذا كان حضوره بعد الساعة التاسعة صباحاً في حال عدم تقديمه طلباً لمعالجة موقفه من قبل ادارة المؤسسة وحسب الصلاحيات الممنوحة لهم مع الاخذ بنظر الاعتبار تكرار الحالة) .

رابعاً–دائرة صحة بغداد/الكرخ

(١)التقرير المرقم (٢٤١٦) في ٢٠٢٥/١/٢٧ الخاص بالزيارات التفتيشية لبعض المؤسسات الصحية التابعة لدائرة صحة بغداد/الكرخ (مركز تخصصي طب اسنان المأمون ، مركز العامرية التخصصي لطب الاسنان ، اللجان الطبية، قطاع المحمودية للرعاية الصحية الاولية) للأيام ٦/٢٥، ٧/١، ١٠–٢٠٢٤/١١/١٤ على التوالي ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٣)،(٤) :–

(أ)–من خلال الزيارة التفتيشية الى مركز العامرية التخصصي لطب الاسنان بتاريخ ٢٠٢٤/٦/٢٥ لاحظت الهيئة الرقابية المختصة قيام الدائرة باستلام مواد ومستلزمات طبية بموجب سندات ادخال مخزني من تسلسل (٥٦٧٨٦) الى تسلسل (٥٦٧٩٥) بتاريخ ٢٠٢٤/٦/١١ بلغت قيمتها (١٦٠٢٤) الف دينار (ستة عشر مليون واربعة وعشرون الف دينار) وحفظها في صيدلية المركز قبل إتمام عملية الشراء لتلك المواد من قبل لجنة المشتريات وقبل استلامهم المبلغ من قبل دائرة صحة بغداد

– الكرخ ، خلافاً لتعليمات تنفيذ الموازنة لسنوات (٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥) الفقرة ثانياً من المادة(٣) احكام عامة والتي نصت (على عدم الدخول بأي التزام مالي قبل التأكد من توفر التخصيص المالي) كما أوشر تحريف وتغيير تاريخ تأييد التخصيص المالي من تاريخ ٢٠٢٤/٦/٢٤ الى تاريخ ٢٠٢٤/٦/١٠ مما يؤشر شكلية عملية الشراء بالكامل

(ب)–لدى تدقيق عينة من رواتب شهر مايس /٢٠٢٤ لقطاع المحمودية للرعاية الصحية الاولية لاحظت الهيئة الرقابية المختصة قيام الدائرة بصرف مبالغ خاصة بإعادة احتساب الدرجة الوظيفية (التسكين) من تاريخ استحقاق الموظف دون استحصال موافقة وزارة المالية على الصرف أو إضافة التخصيص من قبل وزارة المالية خلافاً للفقرة(٣) من قانون الملاك رقم (١٩) لسنة/٢٠٢٤ التي نصت {تحتسب المدة التي قضاها الموظف في المرتبة التي يشغلها للدرجة التي تلي درجته السابقة عند ترفيعه قبل تنفيذ هذا القانون الى درجة أعلى استثناء من البند(اولا) من المادة (٦) من قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (٢٢) لسنة/٢٠٠٨ (المعدل) لغرض تطبيق هذا القانون على ان لايترتب على ذلك أثراً مالي بأثر رجعي } وكذلك المواد (١٥، ١٦، ٢٣) من قانون الادارة المالية رقم (٦) لسنة/٢٠١٩ والتي نصت (عدم تحميل السنة بمصاريف سنوات سابقة والالتزام بالصرف على ضوء التخصيصات المرصدة لنفس السنة) .

(٢)التقرير المرقم (١٥٤٨٢) في ٢٠٢٥/٦/١٨ الخاص باعمال الرقابة والتدقيق على العقد المرقم (٩) في ٢٠٢٤/١٢/١٩ المبرم مع (شركة الاتقان للوكالات التجارية المحدودة) الخاص بتجهيز ونصب وتشغيل جهاز سونار بمبلغ (١٠١٤٠٠٠)الف دينار (مليار واربعة عشر مليون دينار) المحسوب على تخصيصات الموازنة الجارية لسنة/٢٠٢٤ بمدة العقد (٩٠) يوم تبدأ من تاريخ توقيع العقد في ٢٠٢٤/١٢/١٩ والمحال باسلوب المناقصة العامة ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٨– ب،د، هـ) :–

قامت الدائرة بصرف مستحقات شركة الاتقان للوكالات التجارية المحدودة بموجب مستند القيد المرقم (٩٦٦) في ٢٠٢٤/١٢/٣٠ وبمبلغ (٨٨٢١٨٠) الف دينار (ثمانمائة واثنين وثمانين مليون ومائة وثمانين الف دينار) بعد استقطاع مبالغ حساب امانات الصيانة (١٠٪) البالغة (١٠١٤٠٠) الف دينار(مائة وواحد مليون واربعمائة الف دينار) وحساب امانات الضريبة (٣٪) البالغة (٣٠٤٢٠) الف دينار (ثلاثون مليون واربعمائة وعشرون الف دينار) من اصل مبلغ العقد البالغ (١٠١٤٠٠٠) الف دينار(مليار واربعة عشر مليون دينار) من خلال تحويل المبلغ من حساب الدائرة المفتوح لدى مصرف الرافدين/فرع الزهراء وفق نظام (CT) الى حساب الشركة المفتوح لدى مصرف بغداد ومن خلال تدقيق مستند القيد اعلاه لاحظت الهيئة الرقابية المختصة مايأتي :–

(أ)–وجود شهادة منشأ صادرة بتاريخ ٢٠٢٣/١/٢٥ من الاتحاد الاوربي ضمن اوليات مستند القيد اعلاه تشير الى بلد المنشأ للأجهزة البالغ عددها (٨) جهاز (كوري) في حين قام الطرف الثاني /شركة الاتقان للوكالات التجارية المحدودة بتزويد الدائرة بشهادة منشأ صادرة بتاريخ ٢٠٢٥/٢/١٨ من غرفة تجارة دبي تشير الى بلد منشأ الاجهزة البالغ عددها (١٤) جهاز (الماني) علماً انه يوجد جهاز واحد يحمل نفس الرقم في الشهادتين وهو (٥٧٥٠٣٨) دون بيان اسباب ذلك .

(ب)–عدم قيام لجنة الاستلام الاولي المشكلة بموجب الامر الاداري ذي العدد(١٣٦١٤) في ٢٠٢٤/٧/١٠ بتثبيت التاريخ عند توقيع محاضر الاستلام الاولي لكل جهاز .

(ج)–قيام لجنة الاستلام الاولي بموجب المحاضر بتثبيت منشأ الجهاز (ماليزي) في حين ان شهادة المنشأ المرافقة ضمن اوليات مستند القيد تشير الى ان بلد المنشأ (كوري)دون بيان اسباب ذلك) .

(٣)التقرير المرقم (١٨٩١٤) في ٢٠٢٥/٧/٢٤ الخاص باعمال الرقابة والتدقيق على العقدين المرقمين (٧، ٨) في ٢٠٢٤/١١/٢٥المبرمة مع (شركة الاتقان للوكالات التجارية المحدودة) الخاص بتجهيز ونصب وتشغيل جهاز لابروسكوب عدد(٥) وبمبلغ اجمالي (١١١٥٠٠٠) الف دينار (مليار ومائة وخمسة عشر مليون دينار) المحسوب على تخصيصات الموازنة الجارية لسنة/٢٠٢٤ والمحال باسلوب المناقصة العامة ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٢– د، هـ) :–

(أ)–قيام الدائرة بتنظيم مستندات الادخال المخزني بعد عملية تنصيب الاجهزة مما يؤشر الى شكلية اجراءات ادخالها مخزنياً خلافاً لدليل الرقابة الداخلية لسنة/٢٠٢٤ المعمم بموجب اعمام الامانة العامة لمجلس الوزراء ذي العدد(٩٨٢٦) في ٢٠٢٤/٣/٢٦ الفقرة (ك–١–١–١١–٢/ضوابط الرقابة على المشتريات) التي نصت {توثيق عملية الشراء بشهادة ادخال مخزني (أو تاييد استخدام بالنسبة لشراء الخدمات) تؤيد استلام الوحدة لتلك المشتريات بشكل كامل اضافة الى قائمة المجهز والوثائق الاساسية المعززة للصرف أو تاييد استلامها لاستعمالها في النشاط مباشرة بعد الاستلام }.

(ب)–عدم قيام الدائرة بتنظيم مستندات الاخراج المخزني لجميع الاجهزة البالغ عددها (٥) في العقدين على الرغم من قيام الجهة المجهزة بتنصيب الاجهزة ، خلافاً لدليل الرقابة الداخلية المعمم بموجب اعمام الامانة العامة لمجلس الوزراء ذي العدد(٩٨٢٦) في ٢٠٢٤/٣/٢٦ الفقرة (ح–١–١–٥/ضوابط الرقابة الخاصة بالموجودات المخزنية) التي نصت (تنظيم مستندات ادخال واخراج مخزني بالاصول الداخلة لمخازن الوحدة والخارجة منها) .

(٤)التقرير المرقم (٢٠٣٠٥) في ٢٠٢٥/٨/٧ الخاص باجراء الزيارة التفتيشية لمستشفى الطفل المركزي ليومي (٣ و ٢٠٢٥/٧/٧) ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات الاتية (٢)،(٣– د)،(٥–ج) :–

(أ)–قامت ادارة المستشفى بصرف مبلغ (٣٢٢٩٠٩) الف دينار (ثلاثمائة واثنان وعشرون مليون وتسعمائة وتسعة الف دينار) من مبالغ التمويل الصحي البالغة (٤٦٣٠٣٨) الف دينار(اربعمائة وثلاثة وستون مليون وثمانية وثلاثون الف دينار) والتي تمثل نسبة (٨٠٪) دون استحصال موافقة وزارة المالية على ذلك ، خلافاً للفقرة (٣) من اعمام وزارة المالية ذي العدد(٢٦٥٩٩) في ٢٠٢٣/١١/١٦ التي نصت { تقوم وحدة الانفاق بمفاتحة دائرة الموازنة وتزويدها بتفاصيل المبلغ المطلوب اضافته اي بنسبة (٨٠٪) لغرض اضافته الى تخصيصاتها }.

(ب)–وجود خزان اوكسجين مع ملحقاته قامت المستشفى باستلامه خلال سنة/٢٠٢٢ حسب مستند الادخال المخزني المرقم (٢٨٧٢٤٧) في ٢٠٢٢/٦/١٢ متروك في ساحة المستشفى معرض للظروف الجوية ولم يتم استخدامه ولغاية تاريخ الزيارة

خلافاً للفقرة (٢-أ-مفهوم الرقابة الداخلية) من دليل الرقابة الداخلية التي تنص (حماية موجودات وسجلات الوحدة من الضياع والسرقة والاختلاس والتزوير وسوء الاستخدام) .

(ج)-وجود اجهزة واثاث مستهلكة مختلفة الاحجام والانواع متروكة بصورة عشوائية داخل اروقة المستشفى وفوق اسطح بناياتها دون خزنها بصورة نظامية ، خلافاً لكتاب وزارة الصحة /الوكيل الاداري /قسم التدقيق ذي العدد (٣٥٢٩٨) في ٢٠٢٢/٥/١٨ الذي نص على (يكون خزن المواد المستهلكة والفائضة عن الحاجة خارج مؤسساتكم الصحية في مكان آمن ومحصن من الحرائق مع توفير كافة وسائل الحماية من مطافي واجهزة انذار) .

خامساً- دائرة صحة بغداد/الرصافة :-

(١)التقرير المرقم (١٧١٨٥) في ٢٠٢٥/٧/٨ الخاص باعمال الرقابة والتدقيق على العقد المرقم (٢٠٢٤/٤) في ٢٠٢٤/٦/٢٧ وملاحقه (٤١) و(٥٣) و(٥٦) في ٨/٨ و١١/٢٥ و٢٠٢٤/١٢/٣٠ على التوالي والمبرم مع شركة (الافاق المتحدة لتجارة المستلزمات المختبرية والاجهزة الطبية) عراقية الجنسية عن تجهيز ونصب وتشغيل اجهزة مختبرية مجموعها (٣٦٩) جهاز موزعة على المؤسسات الصحية والمحال باسلوب المناقصة العامة من اصل (٦) شركات ومكاتب وبمبلغ (٤٨٩١٠٣٤٩٣٥) دينار (اربعة مليارات وثمانمائة وواحد وتسعين مليون واربعة وثلاثين الف وتسعمائة وخمسة وثلاثين دينار عراقي) وبكلفة تخمينية (٤٩١٥٦١٣٠٠٠) دينار (اربعة مليار وتسعمائة وخمسة عشر مليون وستمائة وثلاثة عشر الف دينار عراقي) وبمدة تجهيز (١٢٠) يوم تقويمي تبدأ من تاريخ توقيع العقد في ٢٠٢٤/٦/٢٧ ومدة تمديد (٦٠) يوم بموجب الملحق رقم (٥٣) في ٢٠٢٤/١١/٢٥ والمحسوب على الموازنة الجارية لسنة/٢٠٢٤ ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٤)،(٧) :-

(أ)-عدم تحديد سعر مناشئ المواد التي تم تحديدها (امريكي، اوربي، ياباني) الصنع بموجب المادة (الاولى) الفقرة (٤) من العقد ، خلافاً لكتاب مجلس الوزراء /لجنة الشؤون الاقتصادية ذي العدد (س.ل.٢٦٥) في ٢٠١٢/٤/٢٤ والذي نص على (قيام جهات التعاقد بتحديد منشأ المواد المتعاقد عليها لضمان جودة البضاعة المطلوب تجهيزها على ان يتم تحديد سعر كل منشأ)

(ب)-تم ارفاق موافقات استيرادية واجازة استيراد وشهادة جودة مصادقة عليها صادرة من قبل وزارة الصحة بأسماء شركات اخرى لاعلاقة لها بالشركة المجهزة المتعاقد معها في العقد مع مستندات الصرف والقيد المرقمة (٣٢٢)و(٥٣٥) و(١١١٦)و(١٨) في ٨/٢٨ و١٢/٤ و٢٠٢٤/١٢/٣١ و٢٠٢٥/١/٢٧ على التوالي خلافاً للفقرة (٨) من المادة الاولى من شروط العقد التي نصت (يجب على الشركة تقديم موافقة استيرادية صادرة من قبل وزارة الصحة مع تقديم براءة ذمة ضريبية حديثة واجازة استيراد حديثة) .

(٢)التقرير المرقم (١٧٩٨٥) في ٢٠٢٥/٧/١٦ الخاص باعمال الرقابة والتدقيق على انشطة وحسابات مستشفى فاطمة الزهراء(ع) للنسائية والاطفال للسنة المنتهية كما في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (١-ب-ثانياً)،(١-ج-ثانياً) :-

(أ)-لم تقم ادارة المستشفى باتخاذ الاجراءات اللازمة لاسترجاع أو اتلاف الدواء الفاشل وغير المطابق للمواصفات (Amoxycillin astrihydrate +clavulanic acid) وبكمية (١٦٢٧) قنينة تم اكتشافها عند صرفها للمرضى وتم ايقاف صرفها بموجب كتاب المستشفى ذي العدد(٥٨٥٢) في ٢٠٢٤/٨/١٠ حيث انها جهزت من قبل الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية في المذخر الدوائي الى دائرة صحة بغداد/الرصافة التي قامت بتجهيزها الى المستشفى لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي خلافاً للفقرة (٤) ضوابط العمل بخصوص الابلاغات عن تغيرات فيزياوية او عيوب تصنيعية للادوية والمستلزمات الطبية ذي العدد(٧٢٦٢٩) في ٢٠١٦/١١/٩ والتي تنص {يتم اتخاذ القرار اما باسترجاع المادة خلال (٦٠) يوم من تاريخ صدور الاعمام او باطلاق الصرف مع الاستمرار بالمراقبة }.

(ب)- لم تقم ادارة المستشفى باتخاذ الاجراءات اللازمة بخصوص مستلزم طبي (Rebreathing bag2L) وبكمية (٦٩٦٠) منتهي الصلاحية لاعادتها الى الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية لغرض اتلافها ومطالبة الشركة المجهزة بالتعويض ، خلافاً للفقرة (١) من كتاب وزارة الصحة-دائرة الامور الفنية/قسم الصيدلة ذي العدد (د.أ.ف ٤٣٣٤٦/١/٢/٨) ٢٠١٩/٧/٧ التي نصت { يتم التعميم عن الادوية والمستلزمات الطبية الفائضة والتي ينبغي على انتهاء مفعولها فترة (٩) اشهر لغرض مناقلتها والتنسيق والتعاون بين اقسام الصيدلة في دوائركم لغرض الاستفادة منها قبل نفاذ المفعول}.

(٣)التقرير المرقم (٢٢٣٣١) في ٢٠٢٥/٨/٢٨ الخاص باعمال الرقابة والتدقيق على العقود المرقمة (١٠، ١١، ١٢) لسنة/٢٠٢٤والمحسوب على الموازنة الجارية لسنة/ ٢٠٢٤ والمبينة في الجدول ادناه والمحالة عن طريق المناقصة العامة ، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١-د،هـ) ،(٢-أ،ب)،(٣) :-

ت	رقم العقد وتاريخه	موضوع العقد	الشركة المجهزة	جنسية الشركة	الكلفة التخمينية الف دينار	مبلغ العقد الف دينار	مدة العقد يوم
١	(١٠) في ٢٠٢٤/٩/١٢	نصب وتجهيز وتشغيل اجهزة وحدة الاسنان في المؤسسات الصحية	شركة نبض الحياة	عراقية	٣٦٠٣٣٦٠	٣٥٣٥٠٠٠	١٢٠ تقويمي
٢	(١١) في ٢٠٢٤/٩/١٢	نصب وتجهيز وتشغيل جهاز السونار الخاص بمركز محمود ندي (البيضاء)	مكتب البهجة العلمي		٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	
٣	(١٢) في ٢٠٢٤/٩/٣٠	نصب وتجهيز وتشغيل اجهزة وحدة العيون في المؤسسات الصحية	شركة الصرح الطبي		٤٩٥١٧٢٠	٤٩٠١٧٢٠	

ولدى الهيئة الرقابية المختصة من الجدول اعلاه الملاحظات الاتية :-

(أ)-الملاحظات المشتركة:-

(اولاً)-لم يتم تحديد سعر كل منشأ للمواد المتعاقد عليها (امريكي، اوربي، ياباني) ، خلافاً لكتاب مجلس الوزراء/لجنة الشؤون الاقتصادية ذي العدد(س.ل/٢٦٥) في ٢٠١٢/٤/٢٤ والذي نص على (قيام جهات التعاقد بتحديد منشأ المواد المتعاقد عليها لضمان جودة البضاعة المطلوب تجهيزها على ان يتم تحديد سعر كل منشأ) مما قد يؤدي الى المبالغة في اسعار البضاعة المطلوب تجهيزها ، وقد أوصى الديوان تحديد سعر كل منشأ للمواد المتعاقد عليها .

(ثانياً)-تم ارفاق موافقات استيرادية واجازة استيراد وشهادة جودة مصادقة عليها من قبل وزارة الصحة مع مستندات القيد المرقمين (١٧)،(١٩) ومستند الصرف (٣٢٢) في ١/٢٧ ، ٢٠٢٥/١/١٤ و٢٠٢٥/٥/٢٦ على التوالي باسماء شركات اخرى لاعلاقة لها بالشركة المجهزة اضافة الى عدم وجود تخويل من الشركة المستوردة الى الشركة المجهزة حيث تم ارفاق تخاويل خاصة بالشركة المستوردة فقط، خلافاً للفقرة (٨) من المادة الاولى من شروط العقدين (١٠، ١٢) لسنة/٢٠٢٤ التي نصت (يجب على الشركة تقديم موافقة استيرادية صادرة من قبل وزارة الصحة مع تقديم براءة ذمة ضريبية حديثة واجازة استيراد حديثة) مما قد يؤدي الى عدم ضمان سلامة المنتجات المستوردة والالتزام بالقوانين واللوائح المحلية ، وقد أوصى الديوان بارفاق الاوليات الخاصة بالشركة المجهزة مستقبلاً.

(ب)- الملاحظات الخاصة للعقد المرقم (٢٠٢٤/١٠) والخاص بـ (نصب وتجهيز وتشغيل اجهزة الاسنان في المؤسسات الصحية) :-

(اولاً)-تم قبول عطاء شركة نبض الحياة لتجارة الاجهزة والمستلزمات الطبية على الرغم من عدم توفر الاوليات والمبينة في محضر اجتماع لجنة تحليل العطاءات {عدم تقديم سيولة مالية بنسبة (٢٠٪) من مبلغ الكلفة التخمينية ، اضافة الى عدم وجود ختم وتوقيع المدير المفوض للشركة على كافة محتويات العطاء} ، خلافاً للفقرات (٧، ١٢) من شروط الاعلان في المناقصة والتي نصت (تقديم السيولة النقدية بما يحقق ٢٠٪ من مبلغ الكلفة التخمينية وختم وتوقيع المدير المفوض للشركة على كافة محتويات العطاء) على التوالي الامر الذي يؤدي عدم ضمان الوفاء بالالتزامات من قبل الشركة المتعاقد معها ، وقد أوصى الديوان إلزام لجنة تحليل العطاءات بعد قبول أي عطاء غير مستوفي لشروط المقاولة

(ثانياً)-لم يتم تقديم قائمة بالاعمال المماثلة معززة بتأييد من قبل الجهات المستفيدة ، خلافاً للفقرة (اولا-ج) من الضوابط رقم (١) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم(٢) لسنة/٢٠١٤ والتي نصت (الطلب من مقدمي العطاءات ارفاق قائمة بالاعمال المماثلة مع عطاءاتهم والمتعلقة بطبيعة المناقصة معززة بتأييد من جهات التعاقد المعنية وتعتبر معيار التأهل) مما يضعف تقييم اداء الشركة وتحديد نقاط القوة والضعف ،وقد أوصى الديوان بتقديم الاعمال المماثلة معززة بتأييد الجهات المستفيدة .

(ج)-الملاحظات الخاصة للعقد المرقم (٢٠٢٤/١١) والخاص بـ (نصب وتجهيز وتشغيل اجهزة العيون في المؤسسات الصحية) :-

قيام لجنة فحص واستلام الاجهزة الطبية والمختبرية بتوقيع المحضر بتاريخ ٢٠٢٤/٩/٢٤ قبل صدور الامر الاداري ذي العدد (٢٢٩٧٦) في ٢٠٢٤/٩/٢٩ الخاص بلجنة الفحص والاستلام مما يشير الى شكلية الامر الاداري المشار اليه انفاً ، وقد أوصى الديوان قيام لجنة الفحص والاستلام باعمالها بعد صدور الامر الاداري الخاص بها .

(٤)التقرير المرقم (٢٤٦٤٤) في ٢٠٢٥/٩/٢٣ الخاص باعمال الرقابة والتدقيق على انشطة وحسابات مستشفى الشيخ زايد العام للسنة المنتهية كما في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤ ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٣-أ)،(٧-و) :-

(أ)-لاحظت الهيئة الرقابية المختصة كثرة الشطب والتصحيح بالحبر الابيض في (سجل اليومية/محاسبة/٨٦) دون وجود توقيع مدير الحسابات او الموظف المسؤول ، خلافاً لكتاب وزارة المالية/دائرة المحاسبة المرقم (١٧٤٧) في ٢٠١٠/٢/٢٨ والذي ينص (في حال حصول خطأ في الارقام او العبارات المغلوطة بسبب ما فيصحح بطريقة شطب الارقام و العبارات المغلوطة بالمداد الاحمر وتحرر فوقها الارقام والعبارات الصحيحة بشرط ان لايمحي اثر الخطأ وان يوقع الموظف المسؤول تجاه تلك التصحيحات)

(ب)–عدم قيام ادارة المستشفى بالتحقق من صحة صدور الوثائق الدراسية بنسبة (١٠٠٪) حيث تم التحقق من صحة صدور تلك الوثائق بنسبة (٧٠٪) موظف من مجموع العاملين في المستشفى (الاداريين، الفنيين، الطبية ، الصحية، التمريضية) البالغ اعدادهم (٩٤٠) موظف وما زال هناك (٣٠٪) موظف منهم لم يتم التأكد من صحة صدور وثائقهم مما يؤدي الى عدم اكتشاف حالات التزوير في تلك الوثائق ، خلافاً لكتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (١٧١١٨) في ٢٠١٤/٥/١٥ الذي اكد بضرورة التأكد (من صحة صدور الوثائق الدراسية للموظفين) .

(٥)التقرير المرقم (٢٦٠٨٧) في ٢٠٢٥/١٠/٧ الخاص بالزيارة التفتيشية الى مستشفى كمال السامرائي للخصوبة وعلاج العقم واطفال الانابيب للفترة من ٨/٣ ولغاية ٢٠٢٥/٨/٧ ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٢–أ–ثانيا)،(٢–ب–اولا، ثانيا، ثالثا) :–

(أ)–استلام جهاز طبي (حاضنة عينات مختبرية) عدد(٢) بمبلغ (١٨٠٠٠) الف دينار(ثمانية عشر مليون دينار) نوع (co2 incubator) من مخازن الدائرة بتاريخ ٢٠٢٥/٦/١٢ تم تنصيبه في المستشفى وتفكيكه بعد ذلك لعدم مطابقته للمواصفات الخاصة بمختبرات المستشفى لكونها متخصصة باطفال الانابيب ولازال موجود في مخزن الاجهزة الطبية في المستشفى لم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي مما يشير الى عدم الدقة في اختيار الاجهزة .

(ب)– عدم حفظ القناني الفارغة (اسطوانات الغاز الطبية) في مخزن الاوكسجين حيث تم خزنها في احدى ممرات السرداب السفلي للمستشفى القريبة من مذخر الادوية والمستلزمات الطبية ، خلافاً للفقرة (١٦) مخزن اسطوانات الغازات الطبية من الدليل الوطني للغازات الطبية الصادر من وزارة الصحة /دائرة الامور الفنية لسنة/٢٠١٨ التي تنص (يجب ان تكون جميع الاسطوانات محكمة الغلق داخل المخزن سواء كانت فارغة ام مملوءة كون تسرب غاز الاوكسجين يساعد على الاشتعال كونه غاز غير محسوس عند التسريب) مما قد يعرض المستشفى لمخاطر الحريق في حال تسرب الغاز .

(ج)–عدم طلاء بعض قناني الاوكسجين بالوان معينة لغرض تميزها عن باقي قناني الغاز أو طباعة عبارة (O2) عليها، خلافاً للفقرة (٨) من الدليل الوطني للغازات الطبية الصادر من وزارة الصحة/دائرة الامور الفنية لسنة/٢٠١٨ التي تنص (يجب ان يكون اسم الغاز على الاسطوانة بشكل واضح ويضاف اليها شعار الخطورة) مما قد يؤدي الى عدم الدقة في استخدام تلك القناني .

(د)–وجود (٣٢) قنينة فارغة عاطلة عن العمل وقيد الاستهلاك تم وضعها في الممر القريب من المصعد لم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة لاستهلاكها او شطبها لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي ، خلافاً للفقرة(١–١–٤–م) من ضوابط الرقابة الخاصة بالموجودات الثابتة من دليل الرقابة الداخلية لسنة /٢٠٢٤ الذي نص (يتم اتخاذ الاجراءات الاصولية للموجودات المستهلكة من خلال تشكيل لجان شطب تتولى تقييم حالتها وتقديم محاضر للمصادقة عليها من الجهة المخولة وشطبها اصولياً واستبعادها عن طريق البيع او الهبة بحسب الصلاحيات) مما يؤدي الى تراكم هذه القناني الخطرة.

(٦)التقرير المرقم (٢٦٥٧٩) في ٢٠٢٥/١٠/١٢ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على انشطة وحسابات مستشفى كمال السامرائي للخصوبة وعلاج العقم واطفال الانابيب للسنة المالية المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١-ب-ثانيا)،(١-ج-رابعا) ،(١-و-ثانيا)،(٣-هـ) :-

(أ)-قيام ادارة المستشفى بشراء بعض الادوية من الاسواق المحلية بكميات اكثر من الاحتياج السنوي مما يؤدي الى مخاطر مالية وادارية وتلف الادوية وانتهاء صلاحيتها .

(ب)-لم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة بشأن الاجهزة الطبية الجديدة التي تم تجهيزها من قبل الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية في السنوات السابقة على الرغم من عدم وجود احتياج فعلي لها وعدم استفادة المستشفى منها ،الامر الذي يشير الى هدر للموارد المالية وانخفاض كفاءة الخدمات الطبية بسبب توزيع الموارد المحدودة على احتياجات غير اساسية للمستشفى .

(ج)-تم تجهيز مواد مختبرية للمختبر الرئيسي في المستشفى من قبل دائرة صحة بغداد/الرصافة بدون احتياج فعلي لها ولم تدرج ضمن الاحتياج السنوي بالاضافة الى قيام ادارة المستشفى الى شراءها من الاسواق المحلية بكميات اخرى الامر الذي يشير الى وجود هدر بالموارد المالية .

(د)-عدم قيام المستشفى باتخاذ الاجراءات اللازمة بشأن العجلة المسروقة منذ عام /٢٠٠٤ نوع (نيسان ميكروباص) المرقمة (٣٢٣٥) موديل /٢٠٠١ علماً تم تزويد المستشفى بكافة الاوليات الخاصة بها من قبل دائرة صحة بغداد/الرصافة بموجب كتابها المرقم (١٤١٩٢) في ٢٠٢٥/٤/٢١ لغرض متابعة الاجراءات القانونية والادارية مع الجهات ذات العلاقة في وزارة الداخلية .

(٧)التقرير المرقم (٢٩٨٤٢) في ٢٠٢٥/١١/١٣ الخاص بالزيارة التفتيشية الى مستشفى النعمان التعليمي للفترة من ٢٠٢٥/٨/٢٦ ولغاية ٢٠٢٥/٨/٣١، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٢-ب) :-

وجود اجهزة طبية مختلفة مستلمة من دائرة صحة بغداد الرصافة/مخازن كسرة وعطش لم يتم تنصيبها وتشغيلها لعدم حضور الفريق الفني المتخصص من قبل الجهة المجهزة للاجهزة حيث يتم الاحتفاظ بها ضمن مخزن الاجهزة الطبية لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي ولم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة لمناقلتها في حال عدم الحاجة اليها الى المستشفيات والمراكز الاخرى لغرض الاستفادة منها بدلاً من تقادمها ،خلافاً لتعميم وزارة الصحة/دائرة الامور الفنية/قسم ادارة الاجهزة الطبية ذي العدد(٤٥٤٦٧/٧/٤/١٥) في ٢٠٢٠/١٠/١١ الفقرة (١) من الية مناقلة الاجهزة الطبية التي تضمنت (مناقلة الاجهزة الطبية بين المؤسسات الصحية لنفس الدائرة بعد استحصال موافقة مدير عام الدائرة واعلام دائرة الامور الفنية في الوزارة بذلك) وكما مبين تفاصيلها في الجدول ادناه :-

نوع الجهاز	العدد	سنة الاستلام
اجهزة سمع وتخاطب	١	٢٠٢٤/٨/٧
اجهزة فحص عيون	٨	٢٠٢٥/٢/٢٣
اجهزة عناية مركزة	٨	٢٠٢٥/٧/١٦

سادساً- دائرة مدينة الطب/مستشفى بغداد التعليمي:-

(١)التقرير المرقم (١٠٨١١) في ٢٠٢٥/٤/٢٤ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على انشطة وحسابات مستشفى بغداد التعليمي للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٣، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٣-أ-ثانياً) :-

ضمن المبلغ (١٠١٢٢٧) الف دينار (مائة وواحد مليون ومائتان وسبعة وعشرون الف دينار) مبلغ (٦٢٣٠٢) الف دينار(اثنان وستون مليون وثلاثمائة واثنان الف دينار) ضمن حساب (سلف اللجان) تخص سرقة مبالغ من خزانات (قاصات) شعبة الحسابات لم يتم تزويد الهيئة الرقابية المختصة لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي بأي قرار قضائي صادر بخصوص الموضوع على الرغم من ارسال دائرة مدينة الطب كتابها ذي العدد(٤٥٣٤١) في ٢٠٢٣/١١/٢٨ الى محكمة تحقيق الاعظمية والمعطوف على كتابهم المرقم (٣٣٤٠٦) في ٢٠٢٢/٨/٢٨ المعنون الى مركز شرطة مدينة الطب لغرض اعلامهم عن الاجراءات المتخذة بخصوص قضية السرقة ،مع العرض انه شكلت في حينه لجنة تحقيقية بموجب الامر الاداري المرقم (١٣٣٤) في ٢٠١٠/٢/٣ لغرض التحقيق في الموضوع، وقدمت اللجنة توصياتها باحالة الموضوع الى الجهات القضائية المختصة لمعرفة الفاعل الحقيقي للسرقة واتخاذ الاجراءات القانونية بحقهم وتعويض المبلغ المسروق من الموجود النقدي للدائرة وقيد المبلغ سلفة بذمة لجنة استلام الرواتب لحين انتهاء الاجراءات القانونية بهذا الخصوص واستندت المستشفى على المادة (٥) من منشور وزارة المالية /دائرة المحاسبة/قسم الدراسات والمتابعة ذي العدد(١٥٦٠) في ٢٠٠٩/٢/٢٤ التي نصت على (بامكان وحدات الانفاق الممولة مركزياً من اعادة صرف الرواتب المسروقة والمختلسة مباشرة من موجودها النقدي بعد قيد المبلغ سلفة بذمة لجنة استلام الرواتب).

(٢)التقرير المرقم (٢١٨٤١) في ٢٠٢٥/٨/٢٥ الخاص بالزيارة التفتيشية الى مركز امراض وزرع الكلى بتاريخ ٢٠٢٥/٧/١٧ ، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١-أ، ب،ج،د)،(٢-ب)،(٥-أ،ب):-

(أ)-وجود مواد تعود الى شعبة العمليات موجودة في مخازن المركز بدون اثباتها ذمة في السجلات أو محضر استلام وتسليم بين امين المخزن وشعبة العمليات ، وقد أوصى الديوان باعداد محضر استلام وتسليم اصولياً لاغراض السيطرة عليها .

(ب)-تم حفظ المواد بصورة غير منتظمة وبشكل عشوائي ، اضافة الى عدم وجود (رفوف) لحفظ المواد داخل المخزن وان كافة المواد على ارضية المخزن مما يؤدي الى تلف تلك المواد بسبب الرطوبة داخل المخزن، وقد أوصى الديوان بعمل رفوف داخل المخازن لحفظ المواد المخزنية حفاظاً عليها من التلف .

(ج)-وجود طبلات خاصة بالمرضى باعداد كبيرة راكدة منذ سنوات سابقة لم يتم استخدامها ولم يتم اتلافها رغم مرور فترة زمنية طويلة عليها ، وقد أوصى الديوان باتخاذ الاجراءات اللازمة بصددها.

(د)-وجود نقص في بعض المواد المخزنية من خلال مطابقة عينة من المواد الموجودة في المخزن مع سجل الموجودات المخزنية ،وقد أوصى الديوان باتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجة تلك الفروقات .

(هـ)-عدم توفر بعض المواد المختبرية (كتات) في وحدة الفايروسات بسبب عدم تجهيزها من قبل الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية (كيماديا) مما ادى الى لجوء المركز الى الشراء من الاسواق المحلية ، خلافاً للاعمام المرقم (٣١٧٧٩) في

٢٠١٧/٥/٢٤ والوارد في دليل عمل الصيدلي الصادر من وزارة الصحة/دائرة الامور الفنية/قسم الصيدلة والذي يشير الى {تامين رصيد استراتيجي(مدور) بنسبة (٢٠٪) من الاحتياج الحقيقي للادوية والمستلزمات الطبية مع ارسال موقف شهري في الاسبوع الاخير من كل شهر الى الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية (كيماديا) لاعلامهم بالكميات الموجودة وتحديد الاحتياج والكميات الفائضة عن الحاجة}، وقد أوصى الديوان بتوفير المستلزمات الطبية الضرورية .

(و)–تكرار التوقفات في منظومة(RO) اثناء العمل في وحدة الديلزة الامر الذي يتسبب بحدوث حالات ارباك في العمل وانعكاسه على المرضى الراقدين ، وقد أوصى الديوان باجراء الصيانة الدورية لمنظومة (RO) وتفادي حالات التوقف مستقبلاً.

(ز)–وجود العديد من اسرة مرضى الراقدين في وحدة الديلزة ممزقة في الجناح العام والجناح الخاص دون ان يتم صيانتها أو استبدالها ، وقد أوصى الديوان بتجهيز اسرة للمرضى الراقدين صالحة وغير ممزقة.

(٣)التقرير المرقم (٢٤٧٦١) في ٢٠٢٥/٩/٢٤ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على حسابات دائرة مدينة الطب للسنة المالية المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٢–أ)،(٧–ب–ثانيا) :–

(أ)–وجود فرق بين المبالغ الممولة من قبل وزارة المالية /دائرة المحاسبة مع مبالغ المصروفات الفعلية وحسب ماجاء بكتاب دائرة مدينة الطب/ قسم الامور الادارية والمالية والقانونية/شعبة الحسابات ذي العدد(٧٥٩٤) في ٢٠٢٥/٢/٢٧ ، خلافاً للمادة (٣–ثانيا) من الفصل الاول من تعليمات تسهيل تنفيذ قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنوات (٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥) التي نصت على (لايجوز الدخول بأية التزامات مالية أو التعاقد على تجهيز مواد أو سلع أو تقديم خدمات قبل التأكد من توافر التخصيص المالي اللازم لها في الموازنة المختصة) وكما مبين في الجدول ادناه:–

المبلغ الممول من قبل وزارة المالية /الف دينار)	مبلغ المصروف الفعلي (الف دينار)	الفرق (الف دينار)
٢١٠٧٢٢٢٩٢	٢٣٩٠٤٨٢٩٧	٢٨٣٢٦٠٠٥

(ب)–لم يتم تسوية الارصدة المخالفة لطبيعتها المحاسبية والمدورة من سنوات سابقة ولغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي والبالغ رصيدها (٢٤٨١٩١) الف دينار (مائتان وثمانية واربعون مليون ومائة وواحد وتسعون الف دينار) كما في ٢٠٢٤/١٢/٣١، خلافاً للفقرة (٤) من كتاب وزارة المالية/دائرة المحاسبة /قسم النظام اللامركزي ذي العدد (٣٠١٦٨) في ٢٠٢٤/١١/١٠ ، وادناه تفاصيل ذلك :–

اسم الحساب	المبلغ(الف دينار)
معالجة الزيادة في الصندوق	٦٩٩
المصارف	١٢٨١٥٤
تصفية الارصدة الدائنة	١١٩٣٣٨
المجموع	٢٤٨١٩١

سابعاً– مستشفى الكرخ العام :–

التقرير المرقم (١٤٢٩٣) في ٢٠٢٥/٦/١ الخاص بالزيارة التفتيشية لمستشفى الكرخ العام للفترة من (١/٢٨ ولغاية ٢٠٢٥/٢/٢٧) ،ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٣–و)،(٤–ب،هـ) :–

(١)–وجود معمل لصناعة الاوكسجين داخل المستشفى متوقف عن العمل بسبب هبوط نسبة نقاوة الاوكسجين المجهز والتي تتراوح مابين (٨٠٪–٨٤٪) الامر الذي يشكل خطر على حياة المرضى ، علماً تم انشاء المعمل بموجب العقد المرقم (٣٥) لسنة/٢٠٢٠ ، فضلاً عن اجراء صيانة للمعمل على فترات متعددة الا انه لم يعمل حسب المواصفات المتفق عليها ولغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي ،خلافاً للدليل الوطني للغازات الطبية الفقرة (ثانياً–٢) من الفصل الاول المتضمنة (الاوكسجين الطبي بنسبة نقاوة لاتقل عن (٩٤٪) والذي ينتج عن طريق وحدات انتاج الاوكسجين الغازي (PSA) ، وخلافاً للفقرة (٢) من كتاب وزارة الصحة /قسم الامور الفنية ذي العدد (١٩٩٣٩) في ٢٠٢٤/٢/٢٢ التي نصت (الزام الدوائر الصحية بتوفير شبكة مركزية للغازات الطبية في المستشفيات التي لا تحتوي على شبكة مركزية) ، دون بيان الاجراءات المتخذة بخصوص التزامات الطرف الثاني بالعقد .

(٢)–عدم وجود مخزن مستهلكات ملائم خاص بالاجهزة الطبية فقد لاحظت الهيئة الرقابية المختصة وجود اجهزة طبية مستهلكة مختلفة الاحجام والانواع متروكة بصورة عشوائية داخل الممرات وفوق اسطح بنايات المستشفى دون خزنها بصورة نظامية ، خلافاً لكتاب وزارة الصحة/الوكيل الاداري/قسم التدقيق ذي العدد (٣٥٢٩٨) في ٢٠٢٢/٥/١٨ الذي ينص (يكون خزن المواد المستهلكة والفائضة عن الحاجة خارج مؤسساتكم الصحية في مكان آمن ومحصن من الحرائق مع توفير كافة وسائل الحماية من مطافئ واجهزة انذار) .

(٣)–تم ملاحظة توقف العمل في مشروع انشاء وتجهيز صالات العمليات في المستشفى والمحال الى شركة الديار للاجهزة العلمية الاردنية بموجب العقد المرقم (R 78/٢٠١٣/٥٥) في ٢٠٢١/٣/١٤ ، بالاضافة الى ذلك تعرض الاجهزة غير المستعملة والخاصة بالمشروع المشار اليه اعلاه الى التقادم والتلف نتيجة وضعها في اماكن غير صالحة للخزن مع تعرض بعضها للحرق والتلف ، دون قيام الدائرة بيان اخر الاجراءات المتخذة بخصوص ذلك .

ثامناً– دائرة صحة الانبار :–

التقرير المرقم (١١٩٩) في ٢٠٢٥/١/١٤ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على الانشطة لقطاع الفارس العربي للرعاية الصحية الاولية للسنوات (٢٠٢٢– ٢٠٢٣) ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٣–أ ، ب ، ج)،(٦–هـ ، ك ، ل)،(٩–أ) :–

(أ)– من خلال تدقيق صورة قيد الولادة والوفاة وشهادات الولادة التي ينظمها مكتب الولادات والوفيات لاحظت الهيئة الرقابية المختصة الآتي :–

(اولاً)– لدى تدقيق عينة من صور قيد الولادات والوفيات وشهادات الوفاة لوحظ تنظيم صورة قيد (ولادة، وفاة، شهادة ولادة) بدون قطع وصل قبض محاسبة (٣٨/أ) والذي مبلغه (٥٠٠٠) دينار (خمسة الآف دينار)، خلافاً للفقرة (سادساً–

الخدمات الادارية–٢) من مشروع التمويل الصحي التي قضت {(أجور إصدار صورة قيد ولادة أو وفاة (٥٠٠٠) دينار)}.

(ثانياً)– لدى تدقيق عينة من صورة قيد الولادة والوفاة لوحظ اصدار صورة قيد ولادة ووفاة بوصل قبض واحد.

(ثالثاً)– لدى تدقيق عينة من شهادات الولادة الصادرة لوحظ وجود اختلاف بين اسم المولود المذكور في النسخة الحفظ لشهادة الولادة عن ما مثبت في وصل القبض (محاسبة/٣٨أ) الوارد في اعلى نسخة الحفظ.

(ب)– من خلال تدقيق الغرامات المفروضة من قبل شعبة الرقابة الصحية في القطاع لاحظت الهيئة الرقابية المختصة ما يأتي:–

(اولاً)– التأخر في ايداع مبلغ الايراد المتحقق من الغرامات المفروضة من قبل شعبة الرقابة الصحية.

(ثانياً)– قيام المراكز الصحية التابعة للقطاع باستلام المساعدات الطبية (الادوية) بشكل مباشر من المنظمات دون اعلام دائرة صحة الانبار لتقوم بدورها من خلال قسم الصيدلة باعتماد مخازن الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية بتوزيع تلك الادوية خلافاً لكتاب وزارة الصحة/البيئة/دائرة الامور الفنية/قسم الصيدلة ذي العدد(٤٧٢٧٠) في ٢٠١٦/٨/١٥ الفقرة(٧) التي تنص (عدم قيام المؤسسات الصحية التابعة للدوائر الصحية باستلام المساعدات الطبية من المنظمات مباشرة واعتماد مخازن الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية بعد التنسيق مع مكتب الوزير/قسم الصحة الدولية ليتم توزيعها بموجب الخطة وحسب الاحتياج وتتحمل المؤسسة الصحية المسؤولية خلاف ذلك) .

(ثالثاً)– قيام المراكز الصحية التابعة للقطاع باستخدام الادوية التي ترد عن طريق المساعدات قبل تقييمها من قبل المركز الوطني للرقابة والبحوث الدوائية خلافاً لكتاب وزارة الصحة/البيئة/دائرة الامور الفنية/قسم الصيدلة ذي العدد(٤٧٢٧٠) في ٢٠١٦/٨/١٥ الفقرة(٦) التي تنص {(عدم استخدام المساعدات (أدوية ومستلزمات طبية) إلا بعد تقييمها من قبل المركز الوطني للرقابة والبحوث الدوائية)} .

(ج)– من خلال زيارة الهيئة الرقابية المختصة الى بناية وحدة التدرن في مقر القطاع بتاريخ ٢٠٢٤/١١/١٢ لاحظت مايأتي :–

(اولاً)– البناية فارغة ولم يتم اشغالها لغاية تاريخ الزيارة على الرغم من ان تاريخ استلامها هو ٢٠٢٢/٨/١٦ وذلك من قبل لجنة الاستلام المشكلة بموجب الامر الاداري ذي العدد (١٨٨) في ٢٠٢٢/٣/١٣ .

(ثانياً)– البناية غير مكتملة حيث يوجد نقص في عمل حماية لجوانب السلم الخارجي للبناية والبناية مهملة ومليئة بالقاذورات واعشاش الطيور والاتربة .

(ثالثاً)– عدم اكساء أرضية وجوانب الطابق الثاني بالاضافة الى عدم اكساء أرضية وجوانب السلم الخارجي .

(رابعاً)– البناية مليئة بالرطوبة والعفن حيث ان الجدران تغمرها المياه مما يدل على عدم عمل سقف البناية بصورة جيدة بالاضافة الى عدم وجود انابيب تصريف المياه الناتجة عن الامطار .

(خامساً)– عدم اكمال الكهربائيات والانارة الداخلية والخارجية وعدم اكمال اعمال التأسيسات الصحية للبناية .

(سادساً)– عدم اكمال شبابيك الهوائيات الخاصة بصحيات البناية وتركها فارغة .

(سابعاً)– رداءة عمل الصبغ الداخلي واعمال البياض بالاضافة الى عدم صبغ البناية من الخارج.

(١)التقرير المرقم (١٠١٢) في ٢٠٢٥/١/١٣ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على انشطة دائرة صحة الانبار للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٣ ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٢- ب) :-

وجود تناقض مابين تسلسل بعض ارقام وصولات الشراء وتاريخ تنظيمها والمرفقة مع بعض مستندات الصرف ، مما يشير الى شكلية تلك الوصولات خلافاً لاحكام الفقرة (١- ب) الفصل الخامس من النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي لسنة/٢٠١٣ التي نصت (تكون المصروفات موثق بمستندات اصولية) .

(٣)التقرير المرقم (٢٠٥٩١) في ٢٠٢٥/٨/١١ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على انشطة وحسابات مستشفى الرمادي التعليمي للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١- ب)،(٥- ب)،(٨- أ)،(١١):-

(أ)-عدم إرسال المقتبسات الضريبية من قبل المستشفى عن المشتريات من القطاع الخاص إلى الهيئة العامة للضرائب للمبالغ التي تزيد عن (مليون دينار) لغاية (خمسة مليون دينار) للمواد والخدمات المشتراة خلال سنة/٢٠٢٤ خلافاً للفقرة (ثالثاً-١) من كتاب وزارة المالية/ الهيئة العامة للضرائب المرقم (١٥٤٥/٤٣) في ٢٠١٦/٩/١ التي تنص (التزام دوائر الدولة كافة بتزويد الهيئة العامة للضرائب بتعاملاتها الخاصة بالمشتريات من القطاع الخاص).

(ب)-من خلال تدقيق قوائم الرواتب المزودة للهيئة الرقابية المختصة بموجب كتاب المستشفى المرقم (٢٨٨٦) في٢٠٢٥/٥/٢٨ على المذكرة المرقمة (١٨) في ٢٠٢٥/٥/٥ ومقاطعتها مع تقارير البصمة لاحظت الهيئة الرقابة المختصة عدم جدية المستشفى في متابعة دوام الموظفين ولم تتخذ الإجراءات القانونية اللازمة بخصوص الموظفين المتغيبين عن الدوام الرسمي لأكثر من (١٠) أيام خلال السنة موضوع التقرير، خلافاً لأحكام المادة (٣٧-٣) من قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة/١٩٦٠ (المعدل) التي نصت (يعد الموظف المنقطع عن الوظيفة مستقيلاً إذا زادت مدة انقطاعه على عشرة أيام ولم يبد معذرة مشروعة تبرر هذا الانقطاع).

(ج)-قيام إدارة المستشفى باستحداث وحدة المتابعة خلال سنة/٢٠٢٤ دون وجود صلاحية تسمح بالاستحداث وعلى الرغم من إلغاء الوحدة بموجب الأمر الإداري المرقم (٢٤) في ٢٠٢١/٢/٣ الصادر من دائرة صحة الانبار بناءً على كتاب وزارة الصحة/مكتب الوزير/هيئة الرأي المرقم (٦٥٧) في ٢٠٢١/١/٢٨ الذي أشار إلى إلغاء وحدات المتابعة في المستشفيات كافة .

(د)-شمول بعض كوادر المستشفى بوجبات الإعاشة بموجب أمر الإعاشة على الرغم من تمتعهم بإجازات اعتيادية أو مرضية خلال شهري كانون الثاني وأيار لسنة/٢٠٢٤خلافاً للفقرة (١- ب) من الفصل الخامس من تعليمات النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي لسنة/٢٠١٣ التي تنص (أن تكون المصروفات موثقة بمستندات صرف أصولية).

(٤)التقرير المرقم (٣٢٧٤٤) في ٢٠٢٥/١٢/١٥ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على نتائج تنفيذ الموازنة والمبالغ المقررة من قبل وزارة المالية لدائرة صحة الانبار للسنوات المنتهية في ٣١/كانون الاول / ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣)، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٧-ج)،(٨-أ) :-

(أ)-تم صرف مبلغ (٥٢٥٠٦) الف دينار (اثنان وخمسون مليون وخمسمائة وستة الف دينار) بموجب مستند الصرف المرقم (٨/٣٤) في ٢٠٢١/٤/٤ لمستشفى الكرمة للاطفال والطوارئ على شراء (بليارد) على الرغم من كونه ليس من الاحتياجات الاولية او الثانوية ،خلافا للمادة (٢-ب) من القسم الثاني من تعليمات تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية لسنة/٢٠٢١ التي تنص على (تؤكد هذه الوزارة على وجوب الضغط على النفقات والحد منها وترشيدها وان يكون هدف الادارات الحكومية التدبير والتركيز على اعادة اعمار البنى التحتية للوزارات والجهات غير مرتبطة بوزارة والاقليم والمحافظات غير المنتظمة باقليم ومجالس المحافظات وضرورة اتباع الدقة عند التصرف في الاموال العامة وتوجيهها وصرفها للاغراض المخصصة من اجلها حصرا) .

(ب)-وجود فرق في الكميات المصروفة من الوقود(الكاز) الى المؤسسات الصحية بين (سندات الاخراج ، والاوامر الادارية) وسجل صرفيات الوقود ، خلافا للفقرة(٨-أ) الفصل الخامس من النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي لسنة/٢٠١٣ التي تنص (تحضير شهادات ادخال واخراج مخزني بالموجودات المخزنية على مختلف اصنافها الداخلة لمخازن الوحدة والخارجة منها وان تثبت حركة كل صنف منها استنادا الى ذلك في سجلات مخزنية او بطاقات تعتمدها دائرة المحاسبة للسيطرة على حركة المواد المخزنية) .

تاسعاً-دائرة صحة المثنى :-

(١)التقرير المرقم (٧٦٥) في ٢٠٢٥/١/١٢ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على الادوية والمستلزمات الطبية في دائرة صحة المثنى للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٣، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلين (١- ب ، ج ، ز)،(٥-ج) :-

(أ)-لم تقم الدائرة بمطالبة المؤسسات التابعة لها بإسترجاع الادوية منتهية الصلاحية التي ثبت فشلها في التحليل لغرض حفظها في مخزن الدائرة خلافاً للفقرة (٢) من كتاب وزارة الصحة/دائرة الامور الفنية /قسم الصيدلة المرقم (٤٣٣٤١) في ٢٠١٩/٧/٧ التي تنص (يتم حفظ الادوية المنتهية المفعول والمستلزمات الطبية التي تفشل بالتحليل بعد توزيعها في دوائركم) .

(ب)-لم تقم بعض المؤسسات الصحية التابعة للدائرة التي لديها منافذ صرف للادوية المخدرة بمسك سجل المخدرات الاحتياطية (نموذج رقم ٤) لكل طبيب مستلم ذمة خاص به خلافاً للفقرة (٨) من كتاب وزارة الصحة /دائرة الامور الفنية/قسم الصيدلة المرقم بالعدد(٤١٨٦ ص) في ٢٠٢٣/٧/٣١ التي نصت {يتم فيح سجل المخدرات الاحتياطية (نموذج رق ٤) لكل طبيب مستلم ذمة به}.

(ج)–قيام الدائرة بشراء دواء الامبرازول (٤٠ ملغم) كبسول الذي لم يجهز من قبل الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية (كيماديا) اكثر من الاحتياج المقرر بنسبة (٢٥٣٪) خلافاً للفقرة (ثالثاً–أ) من كتاب وزارة الصحة /دائرة الامور الفنية /قسم الصيدلة المرقم بالعدد (٧٦٥ ص) في ٢٠٢٢/٢/٢٠ التي نصت (بالنسبة الى الادوية من المستوى الاول في حال اعتذار كيماديا عن التجهيز أو التجهيز باقل من الاحتياج المطلوب يتم الشراء وفق كميات تسد الاحتياج الحقيقي لمدة لاتزيد عن شهرين) .

(د)–لم يتم اجراء التحقيق من قبل الدائرة لمعرفة اسباب حفظ بعض الادوية والمستلزمات الطبية في مخازنها والمجهزة من قبل الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية (كيماديا) والمناقلة من بعض دوائر الصحة في المحافظات ،خلافاً للفقرة (حفظ المواد الداخلة للمخزن/١) من لائحة اجراءات وسياسات وسياقات عمل المخازن العامة المعممة بكتاب وزارة الصحة /البيئة/الوكيل الاداري المرقم بالعدد(٨١٣٤٢) في ٢٠١٩/١٢/٤ التي نصت (لايجوز حفظ المواد التي لم يتم شرائها عن طريق لجان المشتريات واذا وجدت وقت الجرد فيعمل تحقيق عن سبب وجودها) .

(٢)التقرير المرقم (٤٠٨٦) في ٢٠٢٥/٢/١١ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على انشطة دائرة صحة المثنى ومؤسساتها للسنة المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (١–د ، هـ)،(٧–د ، هـ) :–

(أ)–قامت ادارة مستشفى الحسين التعليمي بإحالة المريض المصاب الى مستشفى الرميثة العام بتاريخ ٢٠٢٤/٧/٢٩ بموجب استمارة إحالة المريض المرقمة (١٧٢) في ٢٠٢٤/٧/٣٠ ، وقد بينت ادارة مستشفى الحسين التعليمي بموجب المطالعة المؤرخة في ٢٠٢٥/١/٩ (بإحالة المريض الى مستشفى الرميثة العام لعدم توفر سرير شاغر في وحدة العناية المركزية في مستشفى الحسين التعليمي بذلك التاريخ لكون الوحدة تحتوي على تسعة اسرة فقط) وقد تم التأكد من اشغال جميع الاسرة من خلال تدقيق سجل وحدة العناية المركزة إذ تم إحالة المريض الى مستشفى الرميثة العام على الرغم من سوء حالته الصحية وقد توفى في مستشفى الرميثة العام بعد ساعة من وصوله حسب استمارة دخول المريض بالسجل المرقم (٧٤٩٦) في ٢٠٢٤/٧/٣٠ ولم تقم دائرة صحة المثنى بتشكيل لجنة تحقيقية لبيان وجود مقصرية من عدمه، فضلاً عن افتتاح وحدة العناية المركزة في مستشفى النسائية والتوليد بتاريخ ٢٠٢٤/٨/١ وحسب كتاب المستشفى الموجه الى دائرة صحة المثنى المرقم بالعدد(٤٣٩٧) في ٢٠٢٤/١١/١٢ .

(ب)–عدم وجود زيارة من قبل فريق القسم الفني لمستشفى النسائية والاطفال التعليمي من تاريخ احالة المريض اعلاه لغاية ٢٠٢٤/٨/٣١ حسب سجل الزيارات الميدانية للقسم.

(ج)–تم تنصيب خزان الاوكسجين في مستشفى النسائية والاطفال التعليمي على الرغم من عدم استلامه لكونه لايطابق المواصفات.

(د)–لم تقم ادارة المستشفيات التابعة لدائرة صحة المثنى باتخاذ الاجراءات اللازمة لتصليح او شراء اجهزة فحص نقاوة الاوكسجين.

(٣)التقرير المرقم (١١٦١٣) في ٢٠٢٥/٥/٤ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على نتائج تنفيذ الموازنة في دائرة صحة المثنى للسنة المالية المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٣، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (١١- ر) :-

قامت دائرة صحة المثنى بالتعاقد مع (شركة نبع الايثار للتجارة والمقاولات والخدمات العامة) على تأجير سيارات عدد(٥٥) سيارة لغرض تنفيذ برامج الفعاليات الصحية والمحال التجارية ومشاريع الماء ومتابعة الاطفال المتسربين عن اللقاحات بموجب العقد المرقم (٣٣) في ٢٠٢٣/١٠/٣٠ بمبلغ (٥٩٢٩٠) الف دينار (تسعة وخمسين مليون ومائتين وتسعين الف دينار) مع وجود ثلاثة عروض مقدمة، على الرغم من عدم تقديم تلك العروض من قبل لجنة تأجير السيارات المشكلة بالأمر الاداري المرقم (٨٥١٢) في ٢٠٢٣/٨/٢ حسب تأييد اعضاء اللجنة بتاريخ (٢٠٢٤/١٠/٢٩) المتضمن (تلك العروض لم توقع من قبلنا أو من قبل لجنة اعتدال الاسعار) ، مما يؤشر شكلية تلك العروض ودون اعتراض قسم التدقيق على ذلك .

(٤)التقرير المرقم (١٧٩٥٤) في ٢٠٢٥/٧/١٥ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على انشطة المؤسسات الصحية والوحدات التابعة لدائرة صحة المثنى للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٦-أ،ب) :-

(أ)-عدم قيام الدائرة باتخاذ الاجراءات اللازمة بحق بعض اصحاب المراكز الطبية الذي مرت فترة طويلة على نفاذ اجازات العمل لمؤسساتهم الصحية خلافاً لكتابي وزارة الصحة/مكتب الوزير/قسم القطاع الصحي الخاص المرقمين (٣٣٠٨٤) في ٢٠٢١/٩/٦ و(٧٨٦٠) في ٢٠٢٢/٥/٥ المتضمنان (حصلت الموافقة على تجديد المراكز ادناه ولمدة سنتان نافذة من تاريخ صدور الكتابين اعلاه ،وكما مبين ادناه :-

اسم المركز	رقم وتاريخ اخر اجازة	تاريخ الانتهاء
الوارث للجهاز الهضمي	(٣٣٠٨٤) في ٢٠٢١/٦/٩	٢٠٢٣/٦/٩
المركز العراقي للمفراس والرنين المغناطيسي	(٧٨٦٠) في ٢٠٢٠/٥/١٧	٢٠٢٢/٥/١٧

(ب)-عدم قيام اللجنة الفرعية المشكلة بموجب الامر الاداري المرقم (٥٠٢٣) في ٢٠٢٤/٥/٢٩ باجراء الكشف على المؤسسات الصحية الخاصة المستحقة لتجديد الاجازة ومطالبتهم بتجديدها خلال عشرة ايام من تاريخ تقديم الطلب ، إذ لاحظت الهيئة الرقابية المختصة تأخر عدد من اصحاب تلك المؤسسات بتقديم طلبات تجديد الاجازات بعد انتهاء مدة نفاذها بفترة طويلة ، خلافاً لكتاب وزارة الصحة/مكتب الوزير/قسم القطاع الصحي الخاص المرقم (٨٤٢٣٥) في ٢٠٢٣/١١/٦ المتضمن (تطلب قيام اللجنة الفرعية المشكلة في شعبكم باجراء الكشف على المؤسسات الصحية الخاصة المستحقة تجديد اجازة العمل خلال عشرة ايام من تقديم الطلب على ان يتضمن محضر الكشف الرأي الصريح بتجديد الاجازة من الناحية الفنية والهندسية من عدمه) .

عاشراً- دائرة صحة ذي قار :-

(١)التقرير المرقم (١٥١١) في ٢٠٢٥/١/١٦ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على العقد رقم (١٢) في ٢٠٢٤/١١/٢٤ الخاص بتجهيز اجهزة مختبرية عدد(٧) المبرم مع شركة (كوديا العلمية لتجارة الاجهزة والمستلزمات الطبية والمختبرية والاسنان /عراقية الجنسية) بكلفة تعاقدية بلغت (١٤٠) مليون دينار(مائة واربعين مليون دينار)على حساب الموازنة التشغيلية للدائرة لسنة/٢٠٢٤ وبمدة تعاقدية (٣٥) يوماً تبدأ من تاريخ توقيع العقد ، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسل (٣) :-

لم يتم تغطية خطاب الضمان المقدم لفترة الصيانة البالغة (٥) سنوات فعلية التي تبدأ من تاريخ توقيع العقد في ٢٠٢٤/١١/٢٤ وتنتهي في ٢٠٢٩/١١/٢٤ حسب ماورد بالفقرة (٦) من البند الخامس من صيغة العقد إذ تم تقديم خطاب الضمان نافذ لغاية ٢٠٢٥/١١/١٣ خلافاً للفقرة (٣) من ضوابط الكفالات المصرفية الصادرة من وزارة التخطيط /دائرة العقود الحكومية المرقمة (٤٤٠١/٧/٤) في ٢٠٠٩/٤/١٤ التي نصت على (تقديم خطاب ضمان عن حسن التنفيذ قبل توقيع العقد على ان يكون نافذ الى ما بعد انتهاء فترة الصيانة وتصفية الحسابات النهائية) ، وقد أوصى الديوان الالتزام بنص الفقرة المشار اليها اعلاه ومطالبة الشركة المجهزة بتقديم خطاب ضمان يغطي فترة ضمان الصيانة .

(٢)التقرير المرقم (1513) في ٢٠٢٥/١/١٦ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على العقد رقم (13) في ٢٠٢٤/١٢/٨ الخاص بتجهيز أدوية خاصة بالاورام السرطانية المبرم مع مكتب (هيدروجين العلمي لدعاية الادوية والمستلزمات الطبية/عراقي الجنسية) بكلفة تعاقدية بلغت (٧٥٦) مليون دينار (سبعمائة وستة وخمسين مليون دينار) على حساب الموازنة التشغيلية للدائرة لسنة/٢٠٢٤ وبمدة تعاقدية (١٠) ايام تبدأ من تاريخ توقيع العقد ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٤) :-

عدم تقديم شهادة فحص مصدقة من مركز الرقابة والبحوث الدوائية خلافاً للبند الخامس من العقد فقرة (٢) الذي ينص (إلزام الطرف الثاني بتقديم شهادة فحص مصدقة من مركز الرقابة والبحوث الدوائية).

(٣)التقرير المرقم (٧٧٨٥) في ٢٠٢٥/٣/١٩ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على العقد رقم (٦) في ٢٠٢٤/٧/٢٥ الخاص بمشروع تأهيل مستشفى الحسين التعليمي المبرم بين وزارة الصحة وشركة (ضفاف الرافدين للمقاولات العامة المحدودة/عراقية الجنسية) بكلفة تعاقدية بلغت (١٢٦٨٨٤٧٩٥٠٠)دينار(اثني عشر مليار وستمائة وثمانية وثمانين مليون واربعمائة وتسعة وسبعين الف وخمسمائة دينار) على حساب الموازنة الاستثمارية لوزارة الصحة لسنة/٢٠٢٣ وبمدة تنفيذ تعاقدية (٣٦٠) يوماً تبدأ خلال (٧) ايام من تاريخ توقيع العقد والمنفذ باسلوب الدعوة المباشرة ، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسل (٢) :-

على الرغم من مرور فترة تجاوزت نسبة (٣٢٪) من المدة التعاقدية البالغة (٣٦٠) يوما من تاريخ المباشرة في ٢٠٢٤/٨/١ إلا إن نسبة الإنجاز المادي بلغت (٥٪) والانجاز المالي (صفر %) ولم تقدم الدائرة بإنذار الشركة المتعاقد معها لتأخرها في الإنجاز وعدم تطابق نسبة الإنجاز مع جدول تقدم العمل لغاية تاريخ إعداد التقرير الرقابي خلافا للفقرة (٤) من الضوابط (١٨) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية التي نصت {(على جهات التعاقد في حال تلكؤ المتعاقدين في تنفيذ التزاماته التعاقدية وقبل وصول نسبة الانحراف (١٥٪) او قاربت مدة المشروع على الانتهاء يتم تنبيه المتعاقد بكتاب تحريري على ضرورة الالتزام بواجبه في تنفيذ التزاماته التعاقدية خلال مدة (١٥) يوم } ،وقد أوصى الديوان باتخاذ الإجراءات اللازمة لحث الشركة على الإسراع بتنفيذ العمل لضمان الإنجاز في الفترة التعاقدية .

(٤)التقرير المرقم (٨٣٤١) في ٢٠٢٥/٣/٢٥ الخاص بنتائج تدقيق إجراءات التعاقد على ملحق العقد رقم (١) في ٢٠٢٥/٢/٤ الخاص بتجهيز ونصب وفحص وتشغيل اجهزة ميكانيكية وكهربائية وبكلفة تعاقدية بلغت (٤٣٦٨٣٠٠) الف دينار (اربعة مليارات وثلاثمائة وثمانية وستون مليون وثلاثمائة الف دينار) لمشروع اعادة تأهيل مستشفى الحسين التعليمي والمبرم مع شركة ضفاف الرافدين للمقاولات العامة المحدودة (عراقية الجنسية) ،والملحق هو عبارة عن فصل للمواد الميكانيكية والكهربائية الواردة في العقد الاصلي المرقم (٦) في ٢٠٢٤/٧/٢٥ بنفس الكلفة ومدة الانجاز المذكورة في العقد اعلاه وذلك لغرض تلبية متطلبات فتح اعتماد مستندي لاستيراد تلك المواد، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلين (١)،(٣) :-

(أ)- لم يتضمن ملحق العقد فقرة تشير إلى الإلتزام بشروط المقاولة للأعمال الهندسية الكهربائية والميكانيكية خلافا للفقرة (٤-٦-٣-ي) من الدليل الاسترشادي لوحدات التدقيق الداخلي الذي تم إعمامه بموجب كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (٣٧٩٣٨) في ٢٠١٩/١١/٦ والتي نصت على (التحقق من تضمين العقود الخاصة بتنفيذ المشاريع فقرة تشير إلى الإلتزام بفقرات تعليمات تنفيذ العقود الحكومية وشروط المقاولة لأعمال الهندسة المدنية والميكانيكية والكهربائية التي لم يرد نص بخصوصها ضمن شروط العقد)، وقد أوصى الديوان تضمين ملحق العقد فقرة تشير إلى ضرورة الإلتزام بشروط المقاولة للأعمال الهندسية الكهربائية والميكانيكية.

(ب)- عدم فتح اعتماد مستندي في أحد المصارف المعتمدة لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي على الرغم من توقيع ملحق العقد بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٤ خلافا للضوابط رقم (٥) (الإعتمادات المستندية) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) الفقرة (ثانيا) منها التي نصت (تقوم جهة التعاقد بفتح الاعتماد ألمستندي غير القابل للنقض لتغطية أقيام العقود الاستيرادية عند التعاقد مع الشركات الأجنبية أو العراقية من خلال أحد المصارف الحكومية المعتمدة) ، وقد أوصى الديوان الإسراع بفتح الاعتماد ألمستندي لتنفيذ العقد خلال الفترة التعاقدية .

(٥)التقرير المرقم (١٢٧٩٤) في ٢٠٢٥/٥/١٤ الخاص بالزيارة التفتيشية الى وحدات ومخزن مستشفى الشطرة العام للفترة من (٢/٢٤ – ٢٠٢٥/٣/١١) ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٤– د):–

وجود معمل أوكسجين متكامل لم يتم تشغيله والاستفادة منه في انتاج الاوكسجين الطبي لتحقيق الجدوى الاقتصادية من تحمل تكاليف إنشاء المعمل، إذ لازال المستشفى يقوم بشراء الاوكسجين من القطاع الخاص وتحميل الخزينة العامة تكاليف كبيرة عن شراء تلك المادة على الرغم من الانتهاء من انجاز المعمل المذكور آنفاً ، فضلاً عن كون المعمل مشيد من مادة (السندويج بنل) ، خلافاً لكتاب وزارة الصحة والبيئة / قسم التصاريح الامنية المرقم (٨٦٨) في ٢٠٢١/٤/٢٩ الفقرة خامساً منه والذي ينص (يمنع منعاً باتاً انشاء ابنية من مادة السندويج بنل وازالة الموجود الحالي واستبداله ببناء مقاوم للحرائق).

(٦)التقرير المرقم (١٣٢٠٤) في ٢٠٢٥/٥/٢١ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على انشطة مستشفى الحبوبي التعليمي للنسائية والاطفال للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤ ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٣–و) :–

تم منح مخصصات هندسية بنسبة (٥٠٪) من الراتب الاسمي لكافة مهندسي المستشفى البالغ عددهم (١٣) مهندس على الرغم من ان الاعمال المكلفين بها هي اعمال داخل المستشفى، خلافاً لقرار مجلس الوزراء المرقم (٢٣٣) في ٢٠٠٨/٧/١ الذي نص على { منح مخصصات هندسية بمقدار (٥٠٪) من الراتب للعاملين في مواقع الاعمال والمشاريع خارج المقرات ومنح مخصصات هندسية بمقدار (٣٥٪) من الراتب للعاملين في مراكز الوزارات والادارات }، وقد أوصى الديوان الالتزام بنص الكتاب اعلاه وصرف المخصصات البالغة (٣٥٪) واستقطاع الفروقات المصروفة خلاف ذلك.

(٧)التقرير المرقم (١٤٥٣٦) في ٢٠٢٥/٦/٣الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على انشطة مستشفى محمد الموسوي للاطفال للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤ ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٤–ج) :–

وجود (٤٢) جهاز طبي فائض عن الحاجة داخل المخازن دون ان يتم تنصيبها والاستفادة منها في تحسين الخدمات الطبية المقدمة للمرضى أو التصرف بها أصولياً .

ا(٨)لتقرير المرقم (١٨٨١١) في ٢٠٢٥/٧/٢٣الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على حسابات دائرة صحة ذي قار للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤ ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (١-أ)،(٩-ج) :-

(أ)-لم تقدم الدائرة حساباتها الختامية للسنوات (٢٠٠٩ – ٢٠٢٤) خلافاً للمادة (٢٨/ثانياً) من قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة/٢٠١٩ (المعدل) التي تنص (تقدم وحدات الإنفاق والإدارات الممولة ذاتياً حساباتها الختامية إلى ديوان الرقابة المالية الاتحادي في موعد أقصاه نهاية شهر آذار من السنة اللاحقة) .

(ب)- تم تأخير انفكاك عدد من الموظفين المحالين إلى التقاعد بموجب الأمر الإداري المرقم (٣١٠٤٠) في ٢٠٢٣/١٢/٢٧ لمدة (سنة) دون بيان الأسباب الموجبة لذلك والاستمرار بمنحهم كامل الراتب مع المخصصات طول فترة التأجيل خلافاً لقرار مجلس الوزراء المرقم (٤٦٥) لسنة/٢٠١٩ الذي تضمن {للوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة كافة تأجيل انفكاك الموظف الذي يحال إلى التقاعد لغرض تدقيق ذمته المالية أصوليا خلال مدة تحددها الدائرة ذات العلاقة على ألا تزيد عن (٣) أشهر بدءا من تاريخ إصدار أمر الإحالة إلى التقاعد}.

(٩)التقرير المرقم (٢٠٤١٣) في ٢٠٢٥/٨/٧الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على انشطة مستشفى الناصرية التعليمي للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤ ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٧-أ-ثانياً، تاسعاً):-

من خلال تدقيق العقد المرقم (١٠) لسنة/ ٢٠٢٤المبرم بين (دائرة صحة ذي قار وشركة ايبكس هيلث كير القطرية) ، بمبلغ (٨١٠٠٠) ألف دولار (واحد وثمانين مليون دولار) لمدة سنتين ، لاحظت الهيئة الرقابية المختصة مايأتي :-

(أ)-لم يتم تزويد الهيئة الرقابية المختصة بالمبالغ المصروفة إلى الشركة المتعاقدة اعتبارا من تاريخ المباشرة في ٢٠٢٤/١٢/١ ولغاية تاريخ إعداد هذا التقرير.

(ب)-لم تلتزم الشركة بالتندر الخاص بالأغذية الذي تم أعمامه بموجب كتاب دائرة صحة ذي قار المرقم (٤٠٦١٣) في ٢٠٢٤/١٢/١ إذ تقوم بجلب وجبات جاهزة من المطاعم وبأعداد اقل من الموجود الفعلي للكوادر والمرضى حسب المطالعات المقدمة من قبل معاون مدير المستشفى للشؤون الصحية والتقنية .

(١٠)التقرير المرقم (٢٣٠١١) في ٢٠٢٥/39/٧ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على حسابات الموازنة الاستثمارية لدائرة صحة محافظة ذي قار للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسل (١-أ، ب،ج، د):-

بلغ عدد مشاريع الموازنة الاستثمارية لدائرة صحة محافظة ذي قار (١٠) مشاريع مدورة من سنوات سابقة ، منها (٩) مشاريع متوقفة ومشروع واحد في طور التنفيذ ، وكما مبين أدناه :-

اسم المشروع	الجهة المنفذة	رقم وتاريخ العقد	تاريخ المباشرة	كلفة المشروع ألف دينار	مدة الانجاز يوم	نسبة الإنجاز المادي %	نسبة الإنجاز المالي %	حالة المشروع
مركز صحي الكرار	شركة أضواء الشمس	(٢) في ٢٠٢٣/٣/١	٢٠٢٣/٣/٤	١١٩٥٣٨٠	(٣٦٠)	٦٠	٣٨	متوقف
مركز صحي آل سليمان	شركة شموخ الدواية	(٤) في ٢٠٢٤/٣/١	٢٠٢/٣/١٦ ٣	١١٣٧٨٢٨	(٣٦٥)	٦٣	٣٧	
مركز صحي آل صكان	شركة شموخ الدواية	(٣) في ٢٠٢٣/٣/١	٢٠٢٣/٦/٧	١١٣٧٨٢٨	(٣٦٥)	٦٣	٣٧	
مركز الإمام الحسن الصحي	شركة الفاروق العامة للمقاولات	(٦) في ٢٠٢٣/٣/٥	٢٠٢/٧/١٦ ٣	١٢٩١٧٦٥	(٣٦٥)	٦٣	٣٥	
مركز النور الصحي	شركة نور الريام	(٥) في ٢٠٢٣/٣/٥	٢٠٢٣/٣/٨	١١٩٠٨٤٥	(٣٦٥)	٧٩	٣٥	
مركز صحي البطاط	شركة صفا اليقين	(٧) في ٢٠٢٣/٣/٦	٢٠٢٣/٥/٨	١١٨١٥٩٥	(٣٠٠)	٧٤	٣٦	
مركز صحي الصادق	شركة أسس الريان	(١٥) في ٢٠٢٣/٥/٨	٢٠٢/٥/١٠ ٣	١١٤٢٣٧٥	(٣٦٥)	٦٧	٣٥	
مستشفى الحسين الماروبيني	شركة ضفاف الرافدين	(٦) في ٢٠٢٤/٧/٢٥	٢٠٢٤/٨/٨	١٢٦٨٨٤٧٩	(٣٦٠)	١٥	صفر	في طور العمل
مستشفى الجبايش (ملحق عقد)	شركة روعة البصائر وضوء الكوثر	(٢) في ٢٠٢٤/٥/٨	٢٠٢/٥/١١ ٤	٥٨٧٩٨٩٥	(١٨٠)	٨٨	٦٥	متوقف
إنشاء داري أطباء في مستشفى الجبايش	شركة صروح الفرات	(٣) في ٢٠١٤/٨/١٩	٢٠١/٩/١٠ ٤	٤٨١٤٥٩٦	(٨٥٠)	٦٧	صفر	

ولدى الهيئة الرقابية المختصة بخصوص ذلك الآتي :-

(أ)– تدني نسب الإنجاز المالي مقارنة بنسب الإنجاز المادي للمشاريع المنفذة إذ تراوحت نسب الإنجاز المالي بين (صفر%–٦٪) مقارنة بنسب الإنجاز المادي والتي تراوحت بين (١٥٪ – ٨٨٪)،وقد أوصى الديوان تكثيف الجهود ومخاطبة وزارة الصحة للتنسيق مع وزارتي التخطيط والمالية لزيادة المبالغ الممولة للمشاريع للإسراع بإنجازها وتقديم الخدمات الصحية للمواطنين .

(ب)– توقف العمل في معظم المشاريع بسبب عدم صرف المستحقات المالية للشركات المنفذة ، خلافاً للمادة (أولاً–٢) من الضوابط رقم (٦) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة /٢٠١٤ التي تتضمن (أسباب التوقف إذا رأت جهة التعاقد إن التوقف ضرورياً لغرض تنفيذ العقد بصورة صحيحة أو بسبب الأحوال المناخية التي تؤثر على سلامة التنفيذ أو العطل الرسمية الاستثنائية أو حالات حظر التجوال) ، وقد أوصى الديوان العمل على توفير التمويل اللازم لصرف مستحقات الشركات المنفذة بالتنسيق مع وزارة الصحة وعدم إعطاء فترة توقف لأسباب لم ترد في الضوابط أعلاه .

(ج)– عدم رصد تخصيصات مالية خلال السنة /٢٠٢٤ لمشروع (انشاء داري أطباء في مستشفى الجبايش) المبرم مع شركة صروح الفرات بموجب العقد المرقم (٣) في ٢٠١٤/٨/١٩ بمبلغ (٤٨١٤٥٩٦) الف دينار (أربعة مليارات وثمانمائة وأربعة عشر مليون وخمسمائة وستة وتسعون الف دينار) ، خلافاً للمادة (٢– ثانيا–ج) من الفصل الثاني من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة /٢٠١٤ التي تنص (تلتزم جهة التعاقد بتوفير التخصيص المالي لتجهيز السلع أو الخدمات أو المقاولات بتأييد الدائرة المالية في جهة التعاقد قبل إعداد وثائق المناقصة) ، وقد أوصى الديوان بمخاطبة وزارة الصحة للتنسيق مع وزارتي التخطيط والمالية لتوفير الأموال اللازمة لإستكمال تنفيذ المشروع .

احد عشر–دائرة صحة بابل :–

(١)التقرير المرقم (٣٣٩٩) في ٢٠٢٥/٢/٣ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على قسم الصحة العامة/شعبة الرقابة الصحية ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (١–أ،ب)،(٢–ب) :–

(أ)–الملاحظات المشتركة

بلغ عدد المعامل الصناعية والمطاحن التي تم منحها اجازات صحية من قسم الصحة العامة/شعبة الرقابة الصحية/بابل للفترة من /٢٠٠٩ الى ٢٠٢٤/٧/١٥ (٢٤٤) معمل استناداً الى كتاب شعبة الرقابة الصحية ذي العدد(٨٦٣٧) في ٢٠٢٤/٨/٥ ولدى الهيئة الرقابية المختصة بخصوص ذلك مايأتي:–

(اولاً)–قيام شعبة الرقابة الصحية بمنح اجازتين صحيتين لاصحاب المعامل ومزاولة العمل المزدوج في نفس البناية خلافاً للفقرة (٨) من ضوابط منح الاجازات الصحية /الفصل الثامن – الباب الاول من دليل الرقابة الصحية (الطبعة الثانية لسنة/٢٠١٢) والتي نصت (لايجوز منح اكثر من اجازة صحية لاستعمال مزدوج لمهنة في محل واحد) حيث تم تشكيل لجان تحقيقية بحق المخالفين من قبل وزارة الصحة ولم يتم أي اجراء لايقاف عملهم لحين انتهاء عمل اللجان التحقيقية .

(ثانياً)–عدم وجود محاضر اتلاف الكميات المحجوزة التي قامت لجان المتابعة بحجزها في المعامل على الرغم من ظهور نتائج الفحص المختبري بكونها غير صالحة للاستهلاك البشري خلافاً للمادة (٨/اولا) من نظام الاغذية ذي العدد(٢٩)

لسنة/١٩٨٢ (المعدل) والتي نصت (اذا ظهرت نتائج الفحص ان المادة غير صالحة للاستخدام البشري فعلى السلطة الصحية المختصة اتخاذ مايلزم لاتلافها وفقاً لقانون الصحة العامة واحالة المخالف على القضاء).

(ب)–الملاحظات الخاصة

من خلال تدقيق الهيئة الرقابية المختصة عينة من اضابير المعامل الصناعية والمطاحن والاجازات الصحية الصادرة من شعبة الرقابة الصحية التابعة الى دائرة صحة بابل ظهرت عدد من الملاحظات الخاصة بتلك المعامل ووفقا لما مبين في ادناه:–

معمل تحميص وتعبئة المكسرات/كرزات السلطاني

تم منح صاحب المعمل اجازة صحية ذي العدد(١٠) في ٢٠١٥/٢/٨ وعلامته التجارية صادرة عن قسم العلامات البيانات التجارية باسم (زهرة الزيتون) استنادا الى كتابهم ذي العدد(٥٤٨٦٠) في ٢٠٢٤/١٢/٢٩ والذي يقع في (الحلة– ناحية الشوملي) ولدى الهيئة الرقابية المختصة بخصوص ذلك مايأتي :

–عدم قيام صاحب المعمل اعلاه بتقديم مايثبت امتلاكه او استئجاره لقطعة الارض المقام عليها المعمل على الرغم من كونها احدى المتطلبات اللازمة لغرض منحه الاجازة الصحية الا ان شعبة الرقابة الصحية في بابل قامت بمنحه الاجازة وممارسة النشاط خلافاً للمادة (٢/اولا) من تعليمات ذي العدد (٨) لسنة/٢٠٠٠ الخاصة بشروط منح الاجازة الصحية للمحل العام ولطالب الاجازة والتي نصت (يشترط لمنح او تجديد الاجازة الصحية للمحل العام او المعمل وثيقة رسمية تؤيد تملك او استئجار صاحب الطلب للعقار المراد منحه الاجازة الصحية).

(٢)التقرير المرقم (٦٧٤٣) في ٢٠٢٥/٣/٦ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على حسابات دائرة صحة بابل للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٢، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٧–أ–ثالثا)،(٨–أ–رابعاً، خامسا، سادسا)،(١٣–أ) :–

(أ)–ظهور رصيد حساب بنك الامانات بمبلغ (٤٤٢٨٢٠٣١١١) دينار(اربعة مليارات واربعمائة وثمانية وعشرين مليون ومائتين وثلاثة الاف ومائة واحد عشر دينار) في حين بلغ رصيد حساب الامانات بموجب السجلات (١٢٩٣٨٠٧٦٠٣٠) دينار (اثنا عشر مليار وتسعمائة وثمانية وثلاثون مليون وستة وسبعون الف وثلاثون دينار) خلافاً للفقرة (٤/د) من الفصل الثاني من النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي لسنة/٢٠١٣ التي نصت {(ان رصيد حساب بنك الامانات في اي تاريخ معين يجب ان يطابق رصيد حساب الامانات التي تظهره سجلات الوحدة (سجل الامانات محاسبة/٤) في ذلك التاريخ }.

(ب)–تم تجهيز مستشفى النور للاطفال باجهزة (مونتير) عدد(٧) من الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية (كيماديا) وفق الاحتياج المرفوع من قبلها في حين تبين ان ملحقات الجهاز خاص بالكبار ولم يتم تنصيبها لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي .

(ج)–على الرغم من تجهيز بعض المؤسسات بالاجهزة الطبية خلال سنة/٢٠٢٢ وحسب العقود الوزارية المبرمة من قبل الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية (كيماديا) الا انه لم يتم تنصيب تلك الاجهزة ولم يتم اتخاذ اي اجراء لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي.

(د)–عدم قيام المؤسسات الصحية بمخاطبة دائرة صحة بابل/قسم الامور الفنية/شعبة الاجهزة الطبية بخصوص الاجهزة الطبية غير المنصبة ليتسنى للدائرة مخاطبة الوزارة بشأنها .

(هـ)–قامت الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية (كيماديا) بتجهيز قسم الصيدلة بالادوية (السرطانية والمزمنة وغيرها) وقد قامت المؤسسات بصرف بعض تلك الادوية الا ان الشركة آنفة الذكر قامت بايقاف صرفها كونها فاشلة مختبرياً وصرف جزء منها للمرضى المراجعين الى المؤسسات .

(٣)التقرير المرقم (٢٣٨٩٤) في ٢٠٢٥/٩/١٥ الخاص بنتائج الزيارة التفتيشية لمستشفى الامام الصادق (ع) التعليمي للفترة من (٢٠٢٥/٧/٨ لغاية ٢٠٢٥/٨/٢٥) ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٥)،(٦–ح) :–

(أ)– عدم قيام شعبة التدقيق الداخلي بتدقيق ايرادات الجناح الخاص بالمستشفى والتي تشرف عليه الشركة التركية (شام يابي) ومطالبة الاخيرة بالسجلات اذ ان الشركة التركية رفضت السماح بتدقيق السجلات الممسوكة خلافا للعقد المرقم(٢٠٢٤/٢٤) في ٢٠٢٤/٦/٥ الفقرة (١–٧–تفتيش والتدقيق من قبل صاحب العمل) والتي نصت(السماح لصاحب العمل بفحص السجلات والحسابات المتعلقة بتنفيذ الخدمة من قبلكم وتدقيقها من قبل مدققين يتم تعيينهم من قبل صاحب العمل) .

(ب)–عدم تنصيب نظام الكتروني لمراقبة المخزون لتتبع استخدام الادوية والاجهزة الطبية خلافا للعقد المرقم (٢٠٢٤/٢٤) في ٢٠٢٤/٦/٥ (الملحق /ج–٥/د) من العقد والتي نصت (يجب ان توفر الشركة نظاما الكترونيا لمراقبة المخزون يتتبع استخدام الادوية والاجهزة الطبية)

(ج)–وجود (١٤) جهاز عاطل في المركز لم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة لتصليحها والاستفادة منها ولغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي خلافا للعقد المرقم(٢٠٢٤/٢٤) في ٢٠٢٤/٦/٥ (الملحق /ج–٤) من العقد والتي نصت (على الشركة تقديم برنامج تفصيلي لتشغيل كافة الاجهزة الطبية والاجهزة الخدمية مع الاخذ بالاعتبار اي تحديث واي اضافة جديدة مطلوبة للأجهزة الطبية وجميع المرافق الخدمية للمبنى داخل المستشفى وكذلك برنامج لصيانة هذه الاجهزة بما في ذلك الصيانة الدورية وتوفير كافة المواد المتعلقة بها مع ضمان تحديث الاجهزة الطبية في المستشفيات) .

(د)–عدم قيام الشركة التركية بتدريب (٢٦٩) موظف على كيفية استخدام النظام الالكتروني للفترة من ٢٠٢٥/١/١ لغاية٢٠٢٥/٧/١٦ في حين العدد الكلي للعاملين في المستشفى بلغ (٤٠٠٠) موظف خلافا للعقد المرقم (٢٠٢٤/٢٤) في ٢٠٢٤/٦/٥ (الملحق /ج–٢٣) من العقد والتي نصت على (يتم التدريب على النظام الكتروني المستخدم في المستشفى بجميع الاقسام والمرافق الطبية الاخرى قبل العمل ويتم تقييم المتدربين من خلال تقرير مفصل).

(هـ)–تراكم النفايات الاعتيادية والطبية في مكب النفايات (خلف المستشفى) بكميات كبيرة ولم يتم نقلها خارج المستشفى وذلك لعطل السيارة المخصصة حيث لم تقم الشركة التركية بإدارة النفايات الطبية خلافا للبند (ج/٢٥) من العقد الذي نص على (تتولى الشركة مسؤولية فصل النفايات الطبية عن النفايات العادية وتكون مراقبة عملية الفصل من خلال اعتماد برنامج ادارة النفايات الطبية في المستشفى والتخلص منها بالطرق المعتمدة من وزارة الصحة العراقية) .

(و)- بتاريخ ٢٠٢٥/٨/٢١قامت الهيئة الرقابية المختصة بزيارة المطبخ الخاص بالمستشفى المدار من قبل الشركة التركية (شام يابي) وبرفقة السيد مدير تدقيق المستشفى للاطلاع على عملية ادارة المطبخ والحصص الغذائية المقررة الا ان ادارة المطبخ رفضت دخول كادر ديوان الرقابة المالية الاتحادي ومدير تدقيق المستشفى بحجة عدم تخويلهم بالسماح لأي كادر بالدخول دون موافقة ادارة الشركة التركية.

(٤)التقرير المرقم (٢٦٩٣٧) في ٢٠٢٥/١٠/١٥ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على انشطة وحسابات قطاع المحاويل للرعاية الصحية الاولية للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٢-ج)،(٣-ب-خامسا، سادسا)،(٥-ب-ثالثا)،(٦-ح) :-

(أ)-وجود ابنية مراكز صحية ودور تامين آيلة للسقوط والبالغ عددها (٣) مركز صحي و (٢) دور تامين اذ تم اصدار اوامر ادارية من قبل اللجان المختصة لغرض هدمها واعادة البناء الا انه لازالت اغلب هذه الابنية مشغولة من قبل القطاع خلافاً لكتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (٤٠٥٦٩/١٢/١/٢) في ٢٠١١/١١/٢٠ والذي نص على (هدم الأبنية الايله للسقوط) ، وكما مبين في ادناه:

رقم وتاريخ امر اللجنة	اسم المركز الصحي	البيان
(٩٢٨٤) في ٢٠٢١/٦/٢٨	مركز صحي الطلائع	مشغول
(٩٢٨٤) في ٢٠٢١/٦/٢٨	مركز صحي جدول بابل	
(١٠٨٤٢) في ٢٠٢١/٨/٢	مركز صحي البو علوان	
(١٩٧٤٦) في ٢٠٢٣/١٠/٥	دور التأمين الصحي (٢ دور) الصياحية	غير مشغولة

(ب)-عدم قيام القطاع باستيفاء رسم الحملة الوطنية لبناء المدارس ورياض الأطفال والبالغ (١٠٠٠) دينار (الف دينار) سنويا خلال سنة/٢٠٢٤ وما قبلها خلافا للمادة (١) من قانون رسم طابع الحملة الوطنية لبناء المدارس ورياض الأطفال رقم (١٩) لسنة/٢٠١٩ التي نصت على (أولا: يفرض رسم طابع الحملة الوطنية لبناء المدارس ورياض الأطفال مقطوع مقداره (١٠٠٠) دينار (الف دينار) سنويا إضافة الى مبلغ الرسم المفروض بموجب قانون رسم الطابع رقم (٧١) لسنة/٢٠١٢ وقانون رسوم العدلية رقم (١١٤) لسنة/١٩٨١، ثانيا :يخضع استيفاء الرسم المنصوص عليه في البند أولا من هذه المادة والغرامات الناتجة عنه الى احكام قانون رسم الطابع رقم (٧١) لسنة/٢٠١٢.

(ج)- عدم قيام القطاع باستيفاء رسم الطابع من الرواتب والمخصصات والأجور من موظفيه لسنة/٢٠٢٤ وما قبلها وبمقدار (٢٠٠٠) دينار (الفي دينار) سنويا خلافا للمادة (١٢) من قانون رسم الطابع رقم (٧١) لسنة/٢٠١٢ التي نصت على (أولا: يستوفي الرسم من الرواتب والمخصصات والأجور بمقدار (٢٠٠٠) دينار (الفي دينار) سنويا ثانيا: تقوم دوائر الدولة والقطاع العام بحسم الرسم المحدد في البند (أولا) من هذه المادة من المبلغ المستحق مباشرة بقسطين متساويين الأول من راتب شهر كانون الثاني والثاني من شهر تموز من كل سنة على ان يسدد الى الخزينة خلال مدة أقصاها نهاية الشهر التالي لحسمه وفي حال التأخر عن هذا الموعد تفرض غرامة على الموظف المختص بنسبة (١٠٪) من مقدار الرسم).

(د)-كثرة الحك والشطب باستخدام القلم الجاف من خلال تحبير ارصدة اللقاحات ضمن سجل اللقاحات وعدم اقتران ذلك بتوقيع الموظف المسؤول بغرض اثبات صحة المعلومات خلافا لكتاب وزارة المالية المرقم (١٧٤٧) في ٢٠١٠/٢/٢٨ والذي ينص (في حال حصول خطأ في الأرقام والعبارات المغلوطة لسبب ما فيصحح ذلك الخطأ بطريقة الشطب على الأرقام والعبارات بالمداد الأحمر وتحرر فوقها الأرقام والعبارات بشرط الا يمحى اثر الخطأ وان يوقع الموظف المسؤول).

(هـــ)-من خلال تدقيق عينة من بطاقات الاجازات الاعتيادية لموظفي القطاع تبين للهيئة الرقابية المختصة عدم توقيع بعض الموظفين ضمن الحقل الخاص بتوقيع صاحب الاجازة إضافة الى وجود اختلاف في التواقيع ضمن نفس البطاقة ضمن الحقل المخصص بتوقيع صاحب الاجازة اضافة الى وجود حك وشطب باستخدام القلم الجاف والماسح الأبيض (الحبر الأبيض) دون اقتران ذلك بتوقيع الموظف المسؤول خلافا لكتاب وزارة المالية المرقم (١٧٤٧) في ٢٠١٠/٢/٢٨ والذي ينص (في حال حصول خطأ في الأرقام والعبارات المغلوطة لسبب ما فيصحح ذلك الخطأ بطريقة الشطب على الأرقام والعبارات بالمداد الأحمر و تحرر فوقها الأرقام والعبارات بشرط الا يمحى اثر الخطأ وان يوقع الموظف المسؤول).

اثنا عشر – دائرة صحة البصرة :-

(١)التقرير المرقم (٢٦٨٧) في ٢٠٢٥/١/٢٨ الخاص بالزيارة التفتيشية لمستشفى الفيحاء التعليمي للفترة من (٢٠٢٤/٨/١ ولغاية ٢٠٢٤/٩/٢٥) ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٥-ج-اولا،ثانياً) ، {٥-و-أولا-(٢)،(٣)}:-

(أ)- بتاريخ ٢٠٢٤/٨/٦ قامت الهيئة الرقابية المختصة بزيارة مركز التعافي والتأهيل من الادمان ولاحظت الاتي:-

(اولاً)-بلغ عدد المدمنين المتعاطين للمواد المخدرة الداخلين بصـــورة طوعية الى المركز (٥٠٤) مدمن للفترة من ٢٠٢٤/١/١ ولغاية تاريخ الزيارة وقد لاحظت الهيئة الرقابية المختصـــة خروج (١٩٧) متعاطي على مســؤوليتهم الشــخصــية قبل تماثلهم للشفاء التام وعدم أخطار الجهات المختصة بذلك خلافاً لقانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧/ المادة (٤٠- رابعاً) التي نصت (عند عدم التزام المريض ببرنامج العلاج لدى المؤسسة الصحية تشعر المحكمة المختصة بذلك لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقه) .

(ثانياً)- قيام إدارة المركز بإعطاء مواعيد للرقود لفترة تتراوح من (٣- ٥) أيام الامر الذي قد يؤدي الى عدم التزام المريض بالموعد وعدم الحضـور مرة أخرى اذ لاحظت الهيئة الرقابية المختصـة اشـغال كافة الاسـرة المهيأة لرقود الرجال اذ بلغت (٢٤) سـرير وان عدد المرضـى المراجعين الذين يؤجلون للرقود الى ايام اخرى يتراوح عددهم بين (٣-٤) مريض وهذا لا يتناســب مع أعداد الحالات التي تتطلب العلاج داخل المركز خلافاً لقانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (٥٠) لســنة ٢٠١٧/ المادة (٤٠- ثانياً) التي تنص { يوضــع المتعاطي المتقدم من تلقاء نفســه للعلاج تحت الملاحظة في المؤســســات الصحية لمدة لا تزيد على (٣٠) ثلاثون يوماً } .

(ب)- بتاريخ ٢٠٢٤/٨/١٢قامت الهيئة الرقابية المختصة بجرد صندوقي (وحدة الاجازات ، صندوق المتفرقة) ولاحظت الاتي:-

صندوق وحدة الاجازات

(اولاً) -قيام مسؤول الوحدة بأتلاف السجل الخاص بترحيل وصولات القبض خلافاً للمادة المرقمة (٥- أولاً) من تعليمات الحفاظ على الوثائق في وزارة الصحة رقم (٣) لسنة / ٢٠٢٣ التي نصت (حفظ الملفات والوثائق في الاماكن المناسبة للحفاظ عليها من التأثيرات والتغيرات البيئية والطبيعية) .

(ثانياً)- احتفاظ مسؤول وحدة الاجازات بوصولات القبض محاسبة (٣٨/أ) (نسخة مسلم الدراهم) بعدد (٣٢) وصل قبض بمبلغ (٥٠٠٠) دينار (خمسة الاف دينار) لكل وصل والتي لم تسلم الى أصحاب العلاقة وعند مطابقتها مع النسخة الثانية (القرم) لاحظت الهيئة الرقابية المختصة ان أسم المقبوض منه المبلغ المثبت في النسخة الاولى يختلف عن الاسم المثبت في النسخة المكربنة (القرم) خلافاً للفقرة المرقمة (١-ج-ثانياً) المستندات الرئيسية من النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي التي نصت { تجهز وصولات القبض مركزياً على شكل جلود ذات أرقام متسلسلة ويحتوي كل جلد على (٥٠) وصل قبض ارقامه متسلسلة وبنسختين الاولى بيضاء وتكون نسخة مسلم الدراهم والثانية ملونة (القرم) تبقى في دفتر الوصولات } ولم تتمكن الهيئة الرقابية المختصة من مطابقتها مع السجل الممسوك من قبله (سجل عادي) لعدم وجود السجل اثناء الزيارة بسبب تلفه .

(٢)التقرير المرقم (١٤٦٧٣) في ٢٠٢٥/٦/٤ الخاص بالزيارة التفتيشية لمستشفى القرنة التعليمي للفترة من (٢٠٢٥/٢/١٧ ولغاية ٢٠٢٥/٤/١٠) ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٥-أ-ثانيا)،(٥-و-ثانياً) :-

(أ)-وجود (٢) أدوية منتهية الصلاحية لازالت المستشفى تحتفظ بها على الرغم من تشكيل لجنة تحقيقية من قبل إدارة المستشفى بخصوص ذلك بموجب كتبها المرقمة (٥٠٩٠) و (٦٥٥٦) في ٢٠٢٣/١٢/١١و٢٠٢٤/٥/٢٦ على التوالي و أوصت اللجان بعدم مقصريه مستلمي الذمة خلافاً للفقرة (٤) من كتاب وزارة الصحة ذي العدد (أ/٣/١٩٧٠) في ٢٠١٠/٢/٢٣ التي نصت (يتم مفاتحة المؤسسات الصحية لقسم الصيدلة حول وجود مواد قريبة الانتهاء قبل تسعة أشهر من تاريخ انتهاء مفعولها مع توخي الدقة في الأرقام والتواريخ) ،وكما مبين في ادناه:-

اسم المادة الدوائية العلمي	الاستخدام	وحدة القياس	الكمية	تاريخ الاستلام	تاريخ انتهاء الصلاحية
Remdesivie	كوفيد ١٩	Vial	١٧٨٠	٢٠٢٢/٥/١٩	٢٠٢٣/١١/٣٠
			٦٦٦	٢٠٢٢/٩/١٩	٢٠٢٤/٤/٣٠
Valinm	القلق والتوتر	amp	١٥٦٠	٢٠٢١/٢/١٤	٢٠٢٣/٨/٣١

(ب)- وجود مواد مختبرية في مختبر الطوارئ منتهية الصلاحية خلافاً للفقرة (٤) من كتاب وزارة الصحة ذي العدد (أ/٣/١٩٧٠) في ٢٠١٠/٢/٢٣ التي نصت(يتم مفاتحة المؤسسات الصحية لقسم الصيدلة حول وجود مواد قريبة الانتهاء قبل تسعة أشهر من تاريخ أنتهاء مفعولها مع توخي الدقة في الأرقام والتواريخ) ،وكما مبين في ادناه:-

اسم المادة	وحدة القياس	الكمية	تاريخ انتهاء الصلاحية
Precicontrol	Amp	٤	٢٠٢٤/١٢/٣١
Solution	Vial	٦	٢٠٢٤/٥/٤
Ket Test	KET	٥	٢٠٢٥/٢/٢٢

ثلاثة عشر- دائرة صحة كربلاء :-

(١)التقرير المرقم (١٤٢٢) في ٢٠٢٥/١/١٦ الخاص بالزيارة التفتيشية لقسم الصحة والسلامة المهنية في محافظة كربلاء المقدسة للفترة من ٢٠٢٤/٨/١٣ ولغاية ٢٠٢٤/١٠/٧، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (١-أ) :-

عدم وجود طبيب لدى القسم إذ تم نقل الطبيب الوحيد في القسم الى قسم التشغيل والقروض بموجب الامر الاداري الصادر من محافظة كربلاء المقدسة المرقم (٨٤) ذو العدد(٢٨٩٥) في ٢٠١٨/٨/١٦ وعدم توفير بديل له رغم مطالبة القسم بتوفير البديل حسب كتابي القسم المرقمين (٣٢١) في ٢٠٢٢/٤/٢٧ و(٢٠٤) في ٢٠٢٤/٣/١٠.

(٢)التقرير المرقم (٨٠٤٨) في ٢٠٢٥/٣/٢٤ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على حسابات دائرة صحة كربلاء المقدسة للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٢، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٢) :-

من خلال تدقيق قيود التسوية الخاصة بجاري الفروع المرتبطة بدائرة صحة كربلاء تم ملاحظة وجود فرق بمبلغ (١٥٩٣٠٧٥٦٩٥) دينار(مليار وخمسمائة وثلاثة وتسعين مليون وخمسة وسبعين الف وستمائة وخمسة وتسعين دينار) بين ميزان المراجعة الختامي/٢٠٢٢ وقيود التسوية .

(٣)التقرير المرقم (١٤١٥٦) في ٢٠٢٥/٥/٢٩ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على انشطة وحسابات مدينة الامام الحسين (ع) الطبية للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٣، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٦) :-

من خلال تدقيق اوليات الدعوى المرقمة (٣٨٥/ب/٢٠٢٢) المقامة على المدينة الطبية من قبل المتعهد صاحب معمل الاوكسجين عن عقد تجهيز الاوكسجين بالرقم (٣١٠) في ٢٠٢١/١/١٤ لعدم اعادة (٨٣٩) اسطوانة اوكسجين الى المتعهد ولدى الهيئة الرقابية المختصة بصددها الاتي :-

(أ)-جرى تشكيل لجنة تحقيقية بموجب الامر الاداري المرقم (٧٢٠٧) في ٢٠٢١/٧/٧ واوصت اللجنة بتشكيل لجنة تدقيقية لغرض اجراء الجرد وتحديد النقص الحاصل وتحديد الجهة المقصرة .

(ب)-تم تشكيل لجنة تدقيقية بموجب الامر الاداري المرقم (٣٢١) في ٢٠٢١/٧/٧ و (٥٩٢) في ٢٠٢٢/١/٢٥ اذ قامت اللجنة بجرد اسطوانات الاوكسجين واتضح وجود (١٠٦) اسطوانة زيادة عن الرصيد بينما الفرق بموجب الدعوى (٨٣٩) اسطوانة .

(ج)-لم تقم اللجنتان المذكورتان في الفقرتين (أ , ب) اعلاه بتحديد الجهة المقصرة .

(د)-تم تسليم المتعهد (٨٣٩) اسطوانة اوكسجين على دفعتين (٥٠٠) اسطوانة بتاريخ ٢٠٢٤/٩/٥ و (٣٣٩) بتاريخ ٢٠٢٤/٩/٨ وحسب محاضر تسليم الاسطوانات المرفقة بكتاب المدينة الطبية المرقم (٨٨٩٢) في ٢٠٢٤/١١/٩ ،وذلك استناداً الى قرار محكمة بداءة كربلاء بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٢٩ والذي الزم المدينة الطبية بإعادة اسطوانات الاوكسجين او دفع مبلغ قدره (٠٠٠ ٩٢٥ ٦٢) دينار (اثنان وستون مليون وتسعمائة وخمسة وعشرون الف دينار) .

(٤)التقرير المرقم (٢٩٦٧٦) في ٢٠٢٥/١١/١٣ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على انشطة وحسابات قطاع الحر للرعاية الصحية الاولية للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٢-ب) :-

تم فصل الموظف بعنوان (معاون مدير) ضمن ملاك المركز الصحي في اليرموك استنادا الى احكام المادة (٨-سابعا-ب) من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (١٤) لسنة/١٩٩١(المعدل) التي تضمنت (الفصل يكون بتنحية الموظف عن الوظيفة مدة بقائه في السجن اذا حكم عليه بالحبس او السجن عن جريمة غير مخلة بالشرف) بموجب الامر الاداري الصادر من دائرة صحة كربلاء /قسم الامور الادارية والمالية والقانونية المرقم (١٣٨٧١) في ٢٠٢٤/٨/١٨ وذلك لصدور قرار حكم من رئاسة محكمة استئناف بغداد/الكرخ – محكمة جنايات الكرخ ذي العدد (٤٩١/ج/٢٠٢٣/١) في ٢٠٢٣/٢/٢٠ المتضمن السجن لمدة (ست سنوات) بحقه استنادا لحكم المادة(٢٩٠) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة/١٩٦٩(المعدل) (تزوير وانتحال صفة لدى جهات رسمية) ولدى الهيئة الرقابية المختصة بصدده الاتي :-

(أ)-لم يتم عزل الموظف المشار اليه اعلاه من الوظيفة خلافا للمادة(٨-ثامنا-أ) من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (١٤) لسنة/١٩٩١(المعدل) التي تضمنت (العزل يكون بتنحية الموظف عن الوظيفة نهائيا ولايجوز توظيفه في دوائر

الدولة اذا ثبت فعلا خطيرا يجعل بقائه في خدمة الدولة مضرا بالمصلحة العامة) اذ ان التزوير يعتبر من الجرائم المخلة بالشرف استنادا للفقرة (٦-أ) من المادة (٢١) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة/١٩٦٩(المعدل) التي نصت (الجرائم المخلة بالشرف كالسرقة والاختلاس والتزوير وخيانة الامانة والاحتيال والرشوة وهتك العرض) .

(ب)-قام القطاع بحجز مبلغ (٧٣٥١٦٧٩) دينار (سبعة ملايين وثلاثمائة وواحد وخمسون الف وستمائة وتسعة وسبعون دينار) عن انصاف رواتبه ضمن حساب (امانات اخرى متنوعة) دون قيدها ايرادا نهائيا لخزينة الدولة ، خلافا للمادة (١٩/اولا) من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (١٤) لسنة/١٩٩١(المعدل) التي نصت (اذا فصل او عزل الموظف مسحوب اليد فلا يدفع له شيء من الراتب الموقوف بصرف النظر عما اذا كان فصله او عزله يستند الى هذا القانون او اي قانون اخر) .

أربعة عشر-دائرة صحة صلاح الدين:-

(١)التقرير المرقم (٤٥٦٩) في ٢٠٢٥/٢/١٦ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على الانشطة في مستشفى سامراء العام للسنة المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١-و)،(١-ي)،(٢-ب)،(٤-أ) :-

(أ)-قيام البعض من الأطباء الاختصاص بإجراء عمليات في الجناح الخاص بنسب تتجاوز النسبة المحددة خلافاً للفقرة (١١) من تعليمات الأجنحة الصادرة بكتاب وزارة الصحة – مديرية العيادات الشعبية المرقم (٢٨٦) في ٢٠٢٣/٣/٦ التي نصت (يكون عدد العمليات التي يجريها الأطباء الاختصاص في الجناح الخاص لا تتجاوز نسبة (٢٥٪) اثناء الدوام الرسمي من أعداد العمليات المجراة من قبلهم في الجناح العام) .

(ب)-قيام المستشفى بتجهيز الادوية والمستلزمات الطبية الى المرضى الراقدين في الجناح الخاص فضلاً عن استخدام أقسام المستشفى والخدمات الأخرى (المختبرات ، الاشعة، الايكو، السونار، الرنين المغناطيسي، المفراس، صالات العمليات، الكهرباء، المولدات، عمال التنظيف) دون تحمل الجناح الخاص أي مبالغ مالية عن استخدام تلك الخدمات على الرغم من إن الجناح الخاص تابع للعيادات الطبية الشعبية التي تتمتع بالاستقلال المالي والاداري خلافاً للمادة (٢) من التعديل الثاني لقانون العيادات الطبية الشعبية رقم (٤٩) لسنة /٢٠٠٨ التي نصت (تعامل الاجنحة الخاصة في المستشفيات الحكومية معاملة العيادات الطبية الشعبية وتشمل بأحكام قانون العيادات الطبية الشعبية) والمادة (٨-اولاً) من القانون اعلاه التي نصت (لدائرة العيادات الشعبية موازنة سنوية).

(ج)-عدم اجراء التحقيق الإداري بخصوص الادوية منتهية الصلاحية الموجودة في مذخر أدوية المستشفى، خلافاً لكتاب وزارة الصحة المرقم (١٨٤٩) في ٢٠١٨/١/١١ المتضمن (إجراء التحقيق الإداري في المواد المنتهية المفعول لتحديد المقصرية من عدمها واتلافها اصولياً).

(د)-عدم قيام المستشفى بإغلاق صالات العمليات والولادة التي حدث فيها تلوث لتعقيمها وإستمرار المستشفى بإستخدام تلك الصالات اذ أشرت نتائج الفحوصات وجود تلوث بكتيري في صالة الولادة مما قد يشكل خطورة على حياة المرضى خلافاً للمادة (٩٠) من قانون الصحة العامة رقم (٨٩) لسنة /١٩٨١ والتي نصت (في حالة ثبوت التلوث تغلق الجهة الصحية

الصالات وملاحقاتها ويوقف العمل فيها لإجراء التعقيم ولا تفتح إلا بعد التأكد من سلامتها) بالإضافة الى تأخر ظهور نتائج المسحات المأخوذة من صالات العمليات في المستشفى من قبل مختبر الصحة العامة.

(٢)التقرير المرقم (٧٠٧٢) في ٢٠٢٥/٣/١١ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على الانشطة في دائرة صحة صلاح الدين خلال جائحة كورونا للسنوات (٢٠٢٠- ٢٠٢١- ٢٠٢٢) ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٥-أ، ب،ج، د، هـ، و، ز، ط، ي) :-

(أ)- وجود مغالاة في أسعار البعض من المشتريات مقارنةً بمثيلاتها الواردة في وصولات الشراء الخاصة بالمواد (المختبرية، المستلزمات الطبية) علماً ان الشراء تم خلال فترة اقل من شهر من ذات المحل ولم تعترض لجان اعتدال الأسعار والتدقيق الداخلي على ذلك.

(ب)-لدى تدقيق مستند الصرف المرقم (٣٩٨٠٤٨) في ٢٠٢٠/٥/١٣ بمبلغ (٤٩١٥٥) الف دينار (تسعة واربعين مليون ومائة وخمسة وخمسين الف دينار) الخاص بشراء أجهزة طبية لاحظت الهيئة الرقابية المختصة قيام الدائرة بالشراء من مكتب ضوء القمر في محافظة بغداد ومن خلال تدقيق الأوليات المعززة للصرف المتمثلة بـــ(وصل الشراء المرقم (٥٢٤) في ٢٠٢٠/٥/٧ و إجازة المحل المرقمة (٢٤٤٥٤) في ٢٠١٨/٤/٢٤ الصادرة باسم (صاحب المحل) على انه خريج كلية الطب .

(ج)- بموجب مستند الصرف المرقم (١٦٥١٦٣) في ٢٠٢٢/٤/٢٥ بمبلغ (٤٩٥٤٥٠) الف دينار (اربعمائة وخمسة وتسعين مليون واربعمائة وخمسين الف دينار) تم شراء مواد مختبرية من مذخر ابن رشد ولاحظت الهيئة الرقابية المختصة ان تاريخ تنظيم محضر الاستلام و مستند الادخال المخزني يسبق تاريخ شراء المواد فعلاً مما يؤشر وجود عملية تلاعب، وكما مبين في ادناه:-

رقم وصل الشراء وتاريخه	تاريخ محضر الاستلام	رقم مستند الادخال المخزني وتاريخه
(٤٣-٤٤) في ٢٠٢٢/٤/٢٤	٢٠٢٢/٤/٢٠	(٣٤٤١-٣٤٤٢) في ٢٠٢٢/٤/٢٠

(د)- بموجب مستند الصرف المرقم (١٦٥٢٣٠) في ٢٠٢٢/٥/٢٥ بمبلغ (٤٩٩٥٤٨٥٠٠) دينار (اربعمائة وتسعة وتسعين مليون وخمسمائة وثمانية واربعين الف وخمسمائة دينار) تم شراء مستلزمات طبية ولاحظت الهيئة الرقابية المختصة ان تاريخ توقيع لجنتي (المشتريات واعتدال الأسعار) على محضر دراسة وإحالة العروض يسبق تاريخ قائمة (عرض السعر) المرفق مع الأوليات المعززة للصرف مما يؤشر الى شكلية الإجراءات المعتمدة من قبل الدائرة، وكما مبين في ادناه :-

رقم وتاريخ قائمة عرض السعر	اسم المجهز	تاريخ توقيع محضر دراسة واحالة العروض
(١٢٨) في ٢٠٢٢/٥/١٦	مذخر ابن رشد	٢٠٢٢/٥/١٢
(٤٢٧) في ٢٠٢٢/٥/١٥	مكتب النسق العملي	
(١٩٠٣) في ٢٠٢٢/٥/١٥	مذخر الشفاء	

(هـــ)– لدى تدقيق مستندات الصرف المدرجة تفاصيلها ادناه الخاصة بشراء ادوية ومستلزمات طبية من مكتب العاصمة العلمي لاحظت الهيئة الرقابية المختصة وجود تعارض بين ارقام وتواريخ وصولات الشراء ،وكما مبين في ادناه :–

رقم وتاريخ مستند الصرف	رقم وتاريخ العقد	المبلغ/الف دينار	موضوع العقد	رقم وتاريخ وصل الشراء	تاريخ محضر الاستلام	تاريخ الادخال المخزني
١٤٤٥٨١ في ٢٠٢١/١٠/٢٧	٣٩ في ٢٠٢١/٩/٢٠	٤٩٨٧٥٠	تجهيز ادوية	٤١٨ في ٢٠٢١/٩/٢٨	٢٠٢١/٩/٢٨	٢٠٢١/١٠/٤
١٤٤٥٨٠ في ٢٠٢١/١٠/٢٧	٤٠ في ٢٠٢١/٩/٢٠	٤٩٩٢٥٠	تجهيز مستلزمات طبية	٤٢١ في ٢٠٢١/٩/٢٧	٢٠٢١/٩/٢٧	٢٠٢١/١٠/٤

(و)– جود اختلاف بين تواريخ وصولات الشراء المرفقة مع معاملة الصرف وتواريخ وصولات الشراء الموجودة لدى (مذخر اوركانك العلمي) ضمن دفتر النسخ الثواني الموجودة نسخة عنها لدى الهيئة الرقابية المختصة بعد طلبها من لجنة المشتريات وتزويدها بها من قبل المجهز، مما يؤشر الى عدم دقة إجراءات الشراء .

(ز)– بموجب مستند الصرف المرقم (١٦٥٣٥٦) في ٢٠٢٢/٦/٢٣ بمبلغ (٤٩٩٣٧٥) الف دينار (اربعمائة وتسعة وتسعين مليون وثلاثمائة وخمسة وسبعين الف دينار) الخاص بتجهيز ادوية بموجب العقد المرقم (١٨) في ٢٠٢٢/٦/١٩ المبرم مع (مذخر اوركانك العلمي)لاحظت الهيئة الرقابية المختصة مايأتي :–

(أولاً)– عدم وجود توقيع مدير الحسابات على متن مستند الصرف.

(ثانياً)– لم يتم تحديد تاريخ نفاذية الادوية في محضر الفحص والاستلام خلافاً للمادة (الرابعة/٣) من العقد المبرم بين الطرفين الذي نص (على ان لا يقل تاريخ النفاذية للأدوية عن سنة واحدة عند الاستلام) .

(ثالثاً)– لم يتم طلب صحة صدور بالمستندات المقدمة من قبل المذخر اذ تم الاكتفاء بتثبيت فقرة في المادة (الرابعة/١٥) من العقد الذي تضمن (يلتزم الطرف الثاني بصحة الوثائق والمستندات المقدمة) .

(رابعاً)– لم يتم ارفاق كتاب فحص للأدوية من الرقابة الدوائية في وزارة الصحة مع الأوليات المعززة للصرف خلافاً للمادة (الرابعة/٢) من العقد التي نصت (ان تكون الادوية مسجلة في وزارة الصحة العراقية مع وجود كتاب فحص وتقييم من الرقابة الدوائية مع اجراء فحص سريري في احدى المؤسسات الصحية) .

(ح)– من خلال تدقيق مستند الصرف المرقم (٨٦٨٩٠٣) في ٢٠٢٠/٤/٢٨ بمبلغ (١٠٠) مليون دينار (مائة مليون دينار) لاحظت الهيئة الرقابية المختصة مايأتي :–

(اولاً)– تم الشراء من محافظة (بابل) رغم عدم وجود امر ايفاد لجنة شراء الادوية الخاصة بجائحة كورونا الى محافظة بابل في تاريخ الشراء الموافق ٢٠٢٠/٥/١٧ حسب سجل الصادر لسنة /٢٠٢٠ كما لا توجد حركة بين المحافظات في تلك الفترة مما يدل على عدم صحة عملية الشراء .

(ثانياً)– تم الاتصال برقم الهاتف (٠٧٧١٩٧١٩٧٤٧) المثبت في وصل الشراء الصادر من مجموعة الرشيد الطبية تبين للهيئة الرقابية المختصة بانه ليس لديه مكتب بهذا الاسم ويعود الرقم لمواطن اخر.

ط- لم تزود الهيئة الرقابية المختصـــة بالبعض من معاملات الصـــرف رغم طلبها ذلك بموجب المذكرة المرقمة (ص/١٢) في ٢٠٢٤/٣/٥ لفقدانها من قبل الدائرة مما تعذر على الهيئة الرقابية المختصـة تدقيقها وابداء الرأي بصـحة التصـرفات الجارية علماً ان الدائرة لم تتخذ الإجراءات الإدارية والقانونية بخصوص المعاملات المذكورة وكما مبين في ادناه :-

تسلسل اليومية	رقم مستند الصرف	التاريخ	المبلغ/دينار
٥٣	١٢٣٤٣٢	٢٠٢١/٢/٢٨	١١٦٣٠٣١٢٢
٤٣٤	١٢٣٨٢١	٢٠٢١/٤/١٣	٤٩٩٩٥٠٠٠٠
٦٧٧	٢٤٦١٠٣	٢٠٢١/٦/٢١	١٦٩٩١٠٤٦٣٢٤
٦٧٨	٢٤٦١٠٤	٢٠٢١/٦/٢١	٤٨٠٠٠٠٠
١٢٠٤	١٤٤٤٤٣	٢٠٢١/٩/٢١	٤٩٩٠٠٠٠٠٠
١٢٠٥	١٤٤٤٤٤	٢٠٢١/٩/٢١	٤٩٨٧٥٠٠٠٠
١٢٠٦	١٤٤٤٤٥	٢٠٢١/٩/٢١	٤٩٩٢٥٠٠٠٠
المجموع	(تسعة عشر مليار ومائة وتسعة مليون وتسعة وتسعون الف واربعمائة وستة واربعون دينار)		١٩١٠٩٠٩٩٤٤٦

ي- عدم تضـمين العقود المبرمة للمشـتريات البالغ عددها (٣٨) عقد فقرة تحدد بلد المنشـأ للمواد المتعاقد عليها خلافاً لكتاب مجلس الوزراء/ لجنة الشؤون الاقتصادية المرقم (٢٦٥) في ٢٠١٢/٤/٢٤ المتضمن (قيام جهات التعاقد بتحديد منشأ المواد المتعاقد عليها لضمان جودة البضاعة مع إمكانية ان يشار الى الدول المعروفة بتصنيعها للبضاعة المطلوب تجهيزها على ان يتم تحديد سعر كل منشأ).

(٣)التقرير المرقم (٧٧٨٧) في ٢٠٢٥/٣/١٩ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على انشطة قطاع الرعاية الصحية الاولية في العلم للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٣، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٦-ج)،(٧-ب،ج) :-

(أ)-وجود موظفين بعناوين قانونية ضـمن الملاك الوظيفي للمراكز الصـحية التابعة للقطاع رغم عدم وجود شـعبة او وحدة ضـمن الهيكلية.

(ب)-تم تقسـيم الموظفين للدوام بأسـلوب المناوبة في المراكز والبيوت الصـحية التابعة للقطاع ،خلافاً للمادة(٤-ثانياً) من قانون انضـباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (١٤) لسـنة ١٩٩١ والتي تنص على (التقيد بمواعيد العمل وعدم التغيب عنه الا بأذن وتخصيص جميع وقت الدوام الرسمي للعمل.

(ج)-من خلال اطلاع الهيئة الرقابية المختصة على كشوفات دوام الموظفين لوحظ كثرة غيابات البعض منهم دون اتخاذ إجراءات بحقهم وتبين انهم منقولين من دائرة صـحة صـلاح الدين منذ فترة طويلة وما زالت رواتبهم تصـرف من الجهات المنقولين فيها لعدم تزويد القطاع بشهادة اخر راتب ليتم حسم الغيابات من رواتبهم.

(٤)التقرير المرقم (١٨٦٤٤) في ٢٠٢٥/٧/٢٢ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على الانشطة والحسابات في دائرة صحة صلاح الدين للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٣، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٤– أ، ب– ثالثا، رابعا):–

(أ)–قيام بعض المؤسسات الصحية التابعة للدائرة بصرف ايرادات التمويل الصحي لاغراض الموازنة التشغيلية دون اعادة تخصيص المبالغ من وزارة المالية وتسديد حصة الخزينة العامة خلافاً لكتاب وزارة المالية المرقم (٤١٢٣٥) في ٢٠٢٣/٧/١٨ الذي ينص (تؤول نسبة (٨٠٪) من اجور الخدمة المستوفاة للسنوات (٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥) الى الجهات ذات العلاقة و(٢٠٪) ايرادات نهائياً الى الخزينة العامة .

(ب)–وجود تعارض بين ارقام وتواريخ وصولات العروض والشراء لبعض معاملات الصرف مع العرض انها من نفس محل الشراء خلافاً للفقرة (١–ب) من الفصل الخامس من تعليمات النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي لسنة /٢٠١٣ التي تنص (ان تكون المصروفات موثقة بمستندات صرف اصولية) .

(ج)–لدى تدقيق مستند الصرف المرقم (٤١٤٠٥٤) في ٢٠٢٣/١٢/٢٦ بمبلغ (٤٩٧٥٠) الف دينار(تسعة واربعين مليون وسبعمائة وخمسين الف دينار) الخاص بشراء اجهزة طبية الى مركز الاورام لاحظت الهيئة الرقابية المختصة ان وصل وعروض الشراء ومحضر الاستلام لاتحتوي على تواريخ ولم تقم لجنتي (الشراء واعتدال الاسعار) المشكلة بموجب الامر الاداري المرقم (١٠٣٩١) بتاريخ ٢٠٢٣/٧/١٧ بتسجيل التواريخ على وصل وعروض الشراء (على ظهر الوصولات اسفل تواقيعهم) خلافاً للفقرة (١–ب) من الفصل الخامس من تعليمات النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي التي تنص (ان تكون المصروفات موثقة بمستندات صرف اصولية) ،كما قد لوحظ تشابه الخط المثبت على وصل وعروض الشراء .

(٥)التقرير المرقم (٢١٠٦١) في ٢٠٢٥/٨/١٨ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على ملاكات دائرة صحة صلاح الدين ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١)،(٢)،(٣)،(٨–اولا، ثالثا):–

(أ)–قيام الدائرة بتعيين عدد من الموظفين على انهم حاصلين على شهادة (البكالوريوس) بتواريخ تسبق حصولهم على الشهادة ولدى التحقق من وثائق التخرج تبين أن تاريخ حصولهم على الشهادة بعد التعيين.

(ب)– قيام الدائرة بإضافة شهادة الدراسة الصباحية (بكالوريوس) لقسم من الموظفين على الرغم من عدم حصولهم على الاجازات الدراسية وتعارض دوامهم في الدراسة مع الدوام في دوائرهم خلافا للمادة (٤–ثانياً) من قانون انضباط موظفي الدولة و القطاع العام رقم (١٤) لسنة/١٩٩١ (المعدل) التي نصت (ان يلتزم الموظف بتخصيص جميع وقت الدوام للعمل الرسمي) وخلافاً للمادة (١–ثانياً–ج) من القانون رقم (١٤) لسنة/٢٠٠٩ قانون تعديل قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة/١٩٦٠ (المعدل) التي اشارت (للوزير المختص او رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة منح الموظف الذي اكمل (٢) سنتين في خدمة وظيفية فعلية اجازة دراسية داخل العراق للحصول على شهادة جامعية اولية (بكالوريوس) بعد الدراسة الاعدادية ولمدة (٤) سنوات).

(ج)–قيام قطاع بيجي بتشغيل (١٥٦) عامل تنظيف بصفة (أجر يومي) خلال السنوات (٢٠٢٠–٢٠٢٣) دون استحصال موافقة مجلس الوزراء بموجب أوامر تشغيل تصدر شهرياً على الرغم من وجود (١٤٨) موظف يحملون عنوان (موظف خدمة) يعملون في القطاع والمراكز الصحية اضافة الى قيام قطاع تكريت بتشغيل (٨٦) عامل تنظيف خلال السنوات (٢٠٢٠–٢٠٢٣) خلافاً لأعمام مكتب رئيس مجلس الوزراء المرقم (٢٢١٨٠٧٧/٣٠٦٣) في ٢٠٢٢/١١/١٣ والذي نص (عدم التعاقد مع المتقدمين للعمل بأجر يومي او بدون أجر أو تشغيل يومي أو عمل تطوعي بدون استحصال موافقة مجلس الوزراء).

(د)–بلغ عدد العاملين في قسم الطب العدلي (١١٦) موظف خلافاً للعدد المحدد بموجب الهيكل التنظيمي والملاك القياسي الصادر بموجب كتاب وزارة الصحة /دائرة التخطيط وتنمية الموارد المرقم (د.ت.ت/٣/٤/١٩٠) في ٢٠٢٢/٨/١١ والذي حدد العاملين في القسم بـ (٨١) موظف بزيادة مقدارها (٣٥) موظف تم شمولهم بمخصصات الطبابة العدلية بموجب قانون الطب العدلي المرقم (٣٧) لسنة/٢٠١٣ (المعدل) بنسبة (٢٠٠٪ ، ١٥٠٪، ١٠٠٪) من الراتب الاسمي ولكافة الاختصاصات (طبية ، ادارية ، خدمية).

(هـ)–وجود (١٨) موظف يعملون في شعبتي (الاشعة والسونار ، المختبرات) يحملون عناوين وظيفية مختلفة تصرف لهم مخصصات طب عدلي بنسبة (١٠٠٪) ومخصصات مقطوعة طب عدلي بنسبة (١٠٠٪، ١٥٠٪) من الراتب الاسمي على الرغم من عدم تفعيل تلك الشعب.

(٦) التقرير المرقم (٢٢٥٥٨) في ٢٠٢٥/٩/١ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على انشطة قطاع الرعاية الصحية الاولية في بلد للسنة المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (١–ب–اولا) :–

عدم قيام القطاع باجراء التحقيق الاداري بخصوص الادوية منتهية الصلاحية في مذخر القطاع خلافاً لكتاب وزارة الصحة المرقم (١٨٤٩) في ٢٠١٨/١/١١ الذي نص على (اجراء التحقيق الاداري في المواد المنتهية المفعول لتحديد المقصرية من عدمها واتلافها اصولياً) .

(٧) التقرير المرقم (٢٦٦٨٦) في ٢٠٢٥/١٠/١٣ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على الانشطة في مستشفى تكريت التعليمي للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٣، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٢–د–ثالثا)،(٥–و):–

(أ)–وجود ادوية منتهية الصلاحية في المستشفى مستلمة بموجب مستندات الاستلام المخزني المرقمة (٣٢٢٩٤) في ٢٠٢٣/٨/١ و(١٦٦٧٧) في ٢٠٢٣/١٢/٦ لم يتم اجراء التحقيق الاداري بشأنها خلافاً لكتاب وزارة الصحة المرقم (١٨٤٩) في ٢٠١٨/١/١١ المتضمن (اجراء التحقيق الاداري في المواد المنتهية المفعول لتحديد المقصرية من عدمها واتلافها اصوليا) .

(ب)-توقف العمل بمشروع تجهيز اربع صالات عمليات في مستشفى تكريت التعليمي حسب العقد المرقم (٧٧/٢٠١١/١٢٠) المبرم بين الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية (كيمادیا) وشركة (viessmann) المانية الجنسية مبلغه (٨١٥٠) الف دولار (ثمانية ملايين ومائة وخمسون الف دولار) منذ ٢٠١٤/٦/١٠ علماً ان الانجاز المادي (٣٧٪) حسب كتاب دائرة صحة صلاح الدين المرقم (١٦١٤٩) في ٢٠٢٣/٤/٢٥ (موجه الى مكتب رئيس الوزراء/هيئة المستشارين/فريق متابعة المشاريع) خلافاً لقرار مجلس الوزراء المرقم (٣٤٧) لسنة/٢٠١٥ الخاص بمعالجة المشاريع المتوقفة في المناطق الواقعة خارج سيطرة السلطة المركزية الذي يشير الى (انهاء العمل رضائياً او الاستمرار به وتخصيص مبالغه من الموازنة وتوفير السيولة اللازمة) .

(٨)التقرير المرقم (٢٧٠٦٨) في ٢٠٢٥/١٠/١٦ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على الانشطة في مستشفى صلاح الدين العام للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٢-أ) :-

وجود ادوية منتهية الصلاحية مستلمة خلال السنوات (٢٠١٧-٢٠٢٤) من قسم الصيدلة والمستلزمات الطبية في دائرة صحة صلاح الدين لم يتم اجراء التحقيق الاداري بخصوصها لتحديد المقصرية من عدمها واتلافها اصولياً ،خلافاً لكتاب وزارة الصحة المرقم (١٨٤٩) في ٢٠١٨/١/١١ الذي ينص (اجراء التحقيق الاداري في المواد المنتهية المفعول لتحديد المقصرية من عدمها واتلافها اصولياً) .

(٩)التقرير المرقم (٢٩٦٠٢) في ٢٠٢٥/١١/١٠ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على الانشطة لمستشفى التأهيل الطبي للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٥-ب) :-

وجود ادوية منتهية الصلاحية مستلمة من قسم الصيدلة والمستلزمات الطبية في دائرة صحة صلاح الدين لم يتم اجراء التحقيق الاداري بخصوصها لتحديد المقصرية من عدمها واتلافها اصوليا ،خلافاً لكتاب وزارة الصحة المرقم (١٨٤٩) في ٢٠١٨/١/١١ المتضمن (اجراء التحقيق الاداري في المواد المنتهية المفعول لتحديد المقصرية من عدمها واتلافها اصولياً) .

(١٠)التقرير المرقم (٣١٢٤٦) في ٢٠٢٥/١١/٢٧١٠ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على انشطة قطاع الرعاية الصحية الاولية في سامراء للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (١-ب-اولا)،(٢-أ) :-

(أ)-عدم قيام القطاع باجراء التحقيق الاداري بخصوص الادوية منتهية الصلاحية في مذخر القطاع ، خلافا لكتاب وزارة الصحة المرقم (١٨٤٩) في ٢٠١٨/١/١١ المتضمن (اجراء التحقيق الاداري في المواد المنتهية المفعول لتحديد المقصرية من عدمها واتلافها اصولياً) .

(ب)-قيام القطاع بصرف مبلغ (٦٤١٣٧) الف دينار(اربعة وستون مليون ومائة وسبعة وثلاثون الف دينار) من امانات اخرى متنوعة وايراد البطاقات (ايراد التمويل الصحي) بصورة مباشرة وعدم ايداعها في الحساب المرقم (٤١٨٥) المفتوح لدى مصرف الرشيد /فرع شيشين ،خلافا لكتاب دائرة صحة صلاح الدين المرقم (١١١٨٣) في ٢٠٢٤/٤/٣٠ والذي تضمن (ارسال مبالغ التمويل الصحي بصورة كاملة ١٠٠٪ كون تم فتح الحساب المرقم (٤١٨٥) لدى مصرف الرشيد /فرع شيشين تودع فيه كافة ايرادات التمويل الصحي عن طريق النقد او التحويلات)

خمسة عشر – دائرة صحة واسط :-

التقرير المرقم (١٦٠٣١) في ٢٠٢٥/٦/٢٥ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على انشطة وحسابات دائرة صحة واسط للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٣-د-ثانيا،ثالثا)،(٥) :-

(أ)-تأخر الدائرة في تسوية مبلغ العقد المرقم (٣٨٥١) في ٢٠٢١/١/٣٠ الخاص بشراء مولدات كهربائية عدد (٣) حيث ان تاريخ الاعلان والتجهيز واستلام لجنة الفحص والاستلام والمطابقة والادخال المخزني تمت خلال شهر كانون الاول لسنة/٢٠٢١ في حين تم صرف مستحقات الشركة المجهزة بتاريخ ٢٠٢٤/١/٢٣ بموجب سند الصرف المرقم (١٧/١) في ٢٠٢٤/١/٢٣ خلافاً للمادة (١٦-اولا-ب) من قانون الادارة المالية والدين العام رقم (٦) لسنة/٢٠١٩ (المعدل)التي نصت على (تلتزم وحدة الانفاق بتسديد المبالغ المستحقة بموعدها ولا يجوز تأجيلها الى السنة اللاحقة).

(ب)-تم استلام المولدات من قبل لجنة الفحص والاستلام والمطابقة المشكلة بموجب الامر الاداري المرقم (١٣٥٦٣) في ٢٠٢٣/١٢/١٥ بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٣٠ علما ان تاريخ شهادة المنشأ المرقمة (٨٩) في ٢٠٢٢/١/٥ وتاريخ تصديقها من قبل الملحقية التجارية العراقية في لبنان في ٢٠٢٢/١/١٧ .

(ج)-من خلال تدقيق تنفيذ العقد الوزاري المرقم (٥٣٣) في ٢٠٢٤/٦/٦ (مشروع تأهيل مستشفى الزهراء التعليمي) لاحظت الهيئة الرقابية المختصة مايلي:-

(اولاً)–تلكؤ الشركة المنفذة (شركة وادي النيل للمقاولات العامة) في تنفيذ العمل حيث بلغت نسبة التنفيذ الفني (٢٪) لغاية ٢٠٢٤/١٢/٣١ على الرغم من مرور مدة (٦ شهر و٢٦ يوم) من تاريخ توقيع العقد دون اتخاذ الاجراءات القانونية بحق الشركة المنفذة .

(ثانياً)– لم تقم الشركة المنفذة بتقديم جدول تقدم العمل بصورة صحيحة خلافاً للفقرة (ثانياً– الشروط الخاصة بالعقد) التي نصت على (في حالة فشل المقاول في تقديم برنامج تقدم العمل ساري المفعول سيتعرض الى الغرامة البالغة مليون دينار عن كل يوم تأخير) .

(ثالثاً)–تم منح مكافئات نقدية الى دائرة المهندس المقيم بلغت (٢٩٠٠٠٠٠٠) دينار (تسعة وعشرون مليون دينار) علما ان نسبة التنفيذ للمشروع بلغت (٢٪) لغاية ٢٠٢٤/١٢/٣١ .

(٢)التقرير المرقم (٢٧٢٦٤) في ٢٠٢٥/١٠/١٩ الخاص بإعمال الرقابة والتدقيق على نتائج تنفيذ عقد شراء خدمة فحوصات المقبلين على الزواج لدائرة صحة واسط–الاجنحة الخاصة المرقم (٤١) في ٢٠٢٢/٧/٢٨(عقد شراكة) المبرم بين دائرة العيادات الطبية الشعبية وبين شركة الراية الذهبية لتجارة الاجهزة والمستلزمات الطبية والمختبرية، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١–أ،ب)،(٤):–

(أ)–الجدول ادناه يبين تأريخ مباشرة المستشفيات العامة في محافظة واسط بالعمل في مشروع فحوصات المقبلين على الزواج:–

اسم المستشفى	رقم وتأريخ امر المباشرة	مدة التأخير
الزهراء التعليمي	لم يباشر بالعمل لغاية ٢٠٢٥/٧/٨	–
الكرامة التعليمي	١١٢٠ في ٢٠٢٥/١/٢٠	(٢) سنة و(٢٠)يوم
العزيزية العام	١١٢٠ في ٢٠٢٥/١/٢٠	(٢) سنة و(٢٠)يوم
الشهيد فيروز العام	١١٢٠ في ٢٠٢٥/١/٢٠	(٢) سنة و(٢٠)يوم
الكوت للنسائية والاطفال	١١٢٠ في ٢٠٢٥/١/٢٠	(٢) سنة و(٢٠)يوم
الصويرة العام	٥٥٩٠ في ٢٠٢٥/٤/٢١	(١) سنة و(تسعة اشهر و٢٠يوم)
النعمانية العام	لم يباشر بالعمل لغاية ٢٠٢٥/٧/٨	–

ومن الجدول اعلاه لاحظت الهيئة الرقابية المختصة ما يأتي:–

(اولاً)–تأخر معظم المستشفيات المباشرة بالعمل في المشروع خلافا (للمادة الثانية– ب) من العقد التي نصت (مدة تنفيذ المشروع خمسة أشهر من تأريخ استلام المواقع المخصصة للمختبرات داخل المستشفيات التابعة لدائرة صحة واسط ،وقد أوصى الديوان الالتزام بنص الفقرة اعلاه من العقد.

(ثانياً)– عدم مباشـــرة كل من (م. الزهراء التعليمي، م. النعمانية العام) العمل بالمشـــروع لغاية اعداد التقرير في ٢٠٢٥/٧/٨ ،وقد أوصى الديوان ضرورة الالتزام ببنود العقد.

(ب)–لم يتضمن العقد ملحق بالأجهزة والمستلزمات الطبية اللازمة المراد تجهيزها من قبل الشركة اذ اكتفت المادة (الثامنة–١) من العقد بما يلي (يلتزم الطرف الثاني بتجهيز ونصب الاجهزة والمستلزمات وكافة متطلبات الفحوصات وحسب ما هو مقرر ومعتمد لدى وزارة الصحة على ان تكون الاجهزة جديدة وغير مستعملة) ،وقد أوصى الديوان تضمين العقد ملحق بتلك الاجهزة والمستلزمات اللازمة المراد تجهيزها من قبل الشركة.

(٣)التقرير المرقم (٢٨٥٩٨) في ٢٠٢٥/١٠/٣٠ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على نشاط الهيكل التنظيمي والملاك القياسي وحسب السعة السريرية للمؤسسات الصحية في دائرة صحة واسط للسنة المالية المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (١) :–

الجدول ادناه يبين المستشفيات العامة التابعة للدائرة موزعة حسب الهيكل التنظيمي والملاك القياسي والسعة السريرية والفئات وحسب تعليمات وزارة الصحة/دائرة التخطيط وتنمية الموارد/قسم السياسات والتخطيط الصحي المرقمة (١٧٤/٤/٣) في ٢٠١٥/٧/١٢ :–

اسم المستشفى	عدد الاسرة الكلية الفعلية	الفئة	عدد الاسرة بموجب الهيكل التنظيمي من – الى	المستوى الاداري للمستشفى
مستشفى الزهراء التعليمي	٤٥٥	E	(٣٥٠ – ٤٩٩)	دون مستوى دائرة
مستشفى الكرامة التعليمي	٢٢٥	D	(٢٥٠ – ٣٤٩)	قسم
مستشفى الكوت للنسائية والأطفال	١٠٧	B	(٧٥ – ١٤٩)	قسم
مستشفى الصويرة العام	١١٥	B	(٧٥ – ١٤٩)	قسم
مستشفى العزيزية العام	٩٤	B	(٧٥ – ١٤٩)	قسم
مستشفى النعمانية العام	٩٧	B	(٧٥ – ١٤٩)	قسم
مستشفى الحاج جلال للاطفال	٥٠	A	(اقل من ٧٥ سرير)	قسم
مستشفى الشهيد فيروز	١٧٩	C	(١٥٠ – ٢٤٩)	قسم

ومن الجدول اعلاه لاحظت الهيئة الرقابية المختصة مايلي :–

(أ)–قيام كل من مستشفى الكوت للنسائية والاطفال ومستشفى فيروز العام بمنح مخصصات منصب (مدير شعبة) لمسؤولي الوحدات ،خلافاً للفقرة (رابعا) من كتاب وزارة الصحة/دائرة التخطيط وتنمية الموارد المرقم (٣٠٩٠٩) في ٢٠٠٨/٢/١٢

التي نصت {تصرف مخصصات منصب (شعبة) الى مدراء الاقسام في المستشفيات التي سعتها السريرية اقل من (٢٠٠) سرير علما ان تلك المستشفيات من فئة(B) وبمستوى اداري (قسم) وحسب مامثبت في الاستمارة (ط٦) } .

(ب)–صرف مخصصات منصب (تشكيل دون مستوى دائرة) بنسبة (٢٥٪) من الراتب الاسمي لمدير مستشفى الكوت للنسائية والاطفال خلافا للفقرة (ثالثا) من تعليمات وزارة الصحة /دائرة التخطيط وتنمية الموارد المرقم (٣٠٩٠٩) في ٢٠٠٨/٢/١٢ التي نصت (تصرف مخصصات منصب مدير قسم لمدراء المستشفيات ذات السعة السريرية اقل من (٢٠٠) سرير وقانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (٢٢) لسنة/٢٠٠٨ المادة (١٠ – رابعا) التي نصت على {صرف مخصصات منصب بنسبة (٢٠٪) من الرواتب لمن يشغل منصب مدير قسم } .

(٤)التقرير المرقم (٣١٣٥٩) في ٢٠٢٥/١١/٣٠ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على حسابات وانشطة مستشفى الكوت للنسائية والاطفال للسنة المالية المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٤–هـ) :–

وجود(٢٣٢) جهاز طبي قديم متروك في مخزن الاجهزة الطبية لم يتم تسجيلها في السجلات المخزنية ولم تتخذ الاجراءات اللازمة بصدد ادخالها في السجلات او استهلاكها ومن ثم شطبها والاعلان عن بيعها خلافا للفقرة (٤–٢–٢–ج–الموجودات المخزنية) من الدليل الاسترشادي لوحدات التدقيق الداخلي المعمم بموجب كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (٣٧٩٣٨) في ٢٠١٩/١١/٦ التي نصت على (التاكد من انتظام الترحيل الى السجلات المخزنية بدون تاخير) .

ستة عشر – دائرة صحة نينوى :

(١)التقرير المرقم (١٤٨٥٠) في ٢٠٢٥/٦/٥ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على الانشطة والحسابات لقطاع الرعاية الصحية الاولية/الايسر للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٢–ي) :–

لم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بصدد المادة الدوائية المنتهية المفعول على الرغم من قيام قسم الصيدلة في دائرة صحة نينوى بمخاطبة وزارة الصحة والبيئة/ دائرة الأمور الفنية/ قسم الصيدلة/ المركز العراقي لليقظة الدوائية بكتابه ذي العدد (٢٠٦٣٤) في ٢٠١٩/٧/٢٤ المتضمن (تم إيقاف صرف المادتين في المؤسسات الصحية ولم يرد أي كتاب من الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية (كيمادیا) حول الية استرجاع او الية التصرف بالمادتين خلافاً للفقرة (٢) من كتاب وزارة الصحة ذي العدد (١٨٤٩) في ٢٠٢١٨/١/٨ التي تضمنت (في حال نفاذ مفعول هذه الادوية قبل استخدامها يتم اجراء التحقيق الإداري) وكما يلي:

اسم المادة الدوائية	تاريخ انتهاء النفاذية	الكمية	الشكل الصيدلاني
Dialon500mg	آب /٢٠٢٠	٣٨٤	شيت
	نيسان /٢٠٢١	٤٩١٥	شيت

(٢)التقرير المرقم (١٥٢١٨) في ٢٠٢٥/٦/١٦ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على الانشطة والحسابات لدائرة صحة نينوى للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٦-ب) :-

تحملت الدائرة مبلغ (٣٧٠٠٠٠٠) دينار (ثلاثة ملايين وسبعمائة الف دينار) عن خدمات الاتصالات لمنتسبيها للفترة من ٢٠١٩/٨/١ ولغاية ٢٠٢٤/١٠/٣١ خلافاً لكتاب وزارة الصحة/الدائرة الادارية والمالية والقانونية ذي العدد(٥١٩٤٦) في ٢٠١٩/٨/١ الذي ينص (نسب السيد وزير الصحة والبيئة بالغاء اعمامنا المرقم (١١٣٨٥) في ٢٠١٥/٢/٢٦ تحديد صرف فاتورة الموبايل وحسب العناوين الوظيفية).

(٣)التقرير المرقم (٢٠٠٩٧) في ٢٠٢٥/٨/٥ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على الانشطة والحسابات لمستشفى ابن سينا التعليمي للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٢-ب) :-

قيام المستشفى بتحويل رصيد الامانات البالغ (٢٣٦٨١٥٧٦١) دينار(مائتان وستة وثلاثون مليون وثمانمائة وخمسة عشر الف وسبعمائة وواحد وستون دينار)كما في ٢٠٢٤/١٢/٣١ الى دائرة صحة نينوى بمستند الصرف المرقم (٦٩١٩١) في ٢٠٢٤/١٢/٣١ وبالصك المرقم (٤٨٩) في ٢٠٢٤/١٢/٣١ حسب ماجاء بكتابها ذي العدد (١١٦٣١) في ٢٠٢٤/١٢/٣١ المتضمن (ارسال قيمة الامانات أعلاه للمستشفى لسنة/٢٠٢٤) دون استلامها من قبل دائرة صحة نينوى وتثبيتها في سجلاتها وبالتالي قيام المستشفى بإلغاء الصك بموجب مستند القيد المرقم (٢٢١٣٦٧) في ٢٠٢٥/١/٢٢ في بداية السنة اللاحقة مما ادى الى عدم ظهور رصيد الامانات في سجلات المستشفى ودائرة الصحة كما في ٢٠٢٤/١٢/٣١ خلافا للفقرة (٩) من كتاب وزارة المالية/ دائرة المحاسبة اللامركزي ذي العدد (٣٠١٦٨) في ٢٠٢٤/١١/١٠المعمم بكتاب وزارة الصحة ذي العدد (١١٨١٣٤) في ٢٠٢٤/١١/٢٧ المتضمنة(على الدوائر المطبقة للنظام المحاسبي اللامركزي ان ترفق مع ميزان المراجعة لمرحلة الحسابات الختامية للسنة/٢٠٢٤ سجل التوحيد محاسبة/٨٩ وتدرج فيه البيانات المالية النهائية للسنة المذكورة ويعزز السجل بجداول تحليله بالأرصدة المتراكمة والموقوفة للحسابات الوسيطة) .

(٤)التقرير المرقم (٢٢٣٤٩) في ٢٠٢٥/٨/٣١ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على العقد رقم (٥) تجهيز جهاز عربات تخدير عدد/١٠ والمبرم بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٤ بين دائرة صحة نينوى ومكتب اشور العلمي لدعاية الادوية عراقي الجنسية بمبلغ اجمالي (٦٤٤٠٧٠٠٠٠) دينار(ستمائة واربعة واربعون مليون وسبعون الف دينار) الممول من الموازنة التشغيلية لسنة/٢٠٢٤ وباسلوب المناقصة العامة بمدة تجهيز لاتتجاوز ٢٠٢٤/١٢/١٥ وتم استلامها وادخالها مخزنياً في ٢٠٢٤/١٢/١٦ وتسديد مبلغ العقد بموجب مستند الصرف المرقم (١٧٠٥٦) في ٢٠٢٤/١٢/٣١ ، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١)،(٨)،(٩) :-

(أ)- لم يتم تحديد منشأ الاجهزة المتعاقد عليها من قبل دائرة صحة نينوى في كشف المواصفات الفنية المطلوبة خلافاً للفقرة (ثالثا- ي) من الضوابط رقم (١) الملحقة ضمن تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ التي نصت (قيام جهات التعاقد بتحديد منشأ او مناشئ السلع والمواد المراد تجهيزها مع امكانية الاشارة الى الدول المعروفة بتصنيعها) ، وقد أوصى الديوان بتحديد منشأ الاجهزة المتعاقد عليها في كشف المواصفات الفنية المطلوبة .

(ب)- عدم تغطية مدة نفاذية خطاب الضمان المرقم (LGO202400556) والمؤرخ في ٢٠٢٤/١١/٢٧ لغاية ٢٠٢٥/١١/٢٥ الصادر من (المصرف الاهلي العراقي) بمبلغ (٣٢٢٠٣٥٠٠) دينار (اثنين وثلاثين مليون ومائتين وثلاثة الاف وخمسمائة دينار) لفترة الصيانة البالغة (٥) سنوات خلافاً للفقرة (١٠) من كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء/دائرة الرقابة الداخلية والتدقيق ذي العدد (د.ت/٤/٢٢٩٩) في ٢٠١٣/٢/٤ التي نصت على (ضرورة التأكد من تغطية خطاب الضمان لفترة الصيانة وتصفية الحسابات النهائية وحسب كتاب وزارة التخطيط – دائرة العقود العامة الحكومية ذي العدد (٤٤٠١/٧/٤) في ٢٠٠٩/٤/١٤ وعدم قبول خطابات ضمان خلاف ذلك)،وقد أوصى الديوان بمتابعة تجديد خطاب الضمان لتغطية فترة الصيانة البالغة (٥) سنوات.

(ج)-لم يتم تحديد مبلغ العطاء في استمارة تقديم العطاء المقدمة لـ (٣) من مجموع (٥) عطاءات خلافاً للفقرة (١٢-١) من القسم الاول للوثيقة القياسية (تعليمات مقدمي العطاء) التي نصت (على مقدم العطاء ان يستخدم نموذج استمارة تقديم العطاء الموجود في القسم الربع ويجب ان يتم تعبئة النموذج بالكامل ويجب تعبئة جميع الفراغات بالمعلومات المطلوبة واجابت دائرة صحة نينوى بكتابها ذي العدد (٢٦٧٥٢) في ٢٠٢٥/٦/٣٠ بأن سبب عدم ذكر مبلغ العطاء في استمارة تقديم العطاء في الوثيقة القياسية يعود الى قلة خبرة الشركات والمكاتب في ملئ القسم الرابع المخصص بالمعلومات المقدمة من قبلهم وان عطاءات الشركات والمكاتب يتم ذكر مبلغ عطائها على الكشف غير المسعر ،وقد أوصى الديوان بتحديد مبلغ العطاء في استمارة التقديم.

(٥) التقرير المرقم (٢٢٧٤٩) في ٢٠٢٥/٩/٢ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على الانشطة والحسابات لمستشفى السلام التعليمي للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٢/أ) :-

قيام المستشفى بتحويل رصيد حساب الامانات البالغ (٢٦٢٨١٦٦٥٨) دينار(مائتان واثنان وستون مليون وثمانمائة وستة عشر الف وستمائة وثمانية وخمسون دينار) الى دائرة صحة نينوى بمستند الصرف المرقم (٣٥٢٣٩٤) في ٢٠٢٤/١٢/٣١ وبموجب الصك المرقم (١٤٠٠) في ٢٠٢٤/١٢/٣١ دون تسليم المبلغ والصك الى دائرة صحة نينوى وتثبيتها في سجلاتها والغاء الصك في بداية السنة اللاحقة بمستند القيد المرقم (٤٤٥١٧٨) في ٢٠٢٥/١/٢٠ مما ادى الى عدم ظهور رصيد الامانات في سجلات المستشفى ودائرة صحة نينوى كما في ٢٠٢٤/١٢/٣١ ،خلافا للفقرة (٩) من كتاب وزارة المالية/ دائرة المحاسبة اللامركزي ذي العدد (٣٠١٦٨) في ٢٠٢٤/١١/١٠ المعمم بكتاب وزارة الصحة ذي العدد (١١٨١٣٤) في ٢٠٢٤/١١/٢٧ التي تنص{ (على الدوائر المطبقة للنظام المحاسبي اللامركزي ان ترفق مع ميزان المراجعة لمرحلة الحسابات الحكومية للسنة/٢٠٢٤ سجل التوحيد (محاسبة /٨٩) وتدرج فيه البيانات المالية النهائية للسنة المذكورة للسنة المذكورة ويعزز السجل بجداول تحليلية بالأرصدة المتراكمة الموقوفة للحسابات الوسيطة (السلف والمدينون والامانات والدائنون)}.

سبعة عشر –دائرة صحة ميسان :-

(١)التقرير المرقم (٢٤٧٩٤) في ٢٠٢٥/٩/٢٤ الخاص بالزيارات التفتيشية للمؤسسات الصحية التابعة لدائرة صحة ميسان لفحص اوجه نشاطها خلال السنتين /٢٠٢٣، ٢٠٢٤ ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (١-و)،(٢) :-

(أ)-لا يوجد نظام المناوبة للعاملين بالمختبرات الرئيسية الاستشارية لإجراء التحليلات قبل انتهاء الدوام الرسمي وقد لاحظت الهيئة الرقابية المختصة قيام ذوي المرضى بإجراء الفحص المختبري للعينات المسحوبة من المريض بعد أوقات الدوام الرسمي في المختبرات الأهلية .

(ب)- من خلال قيام الهيئة الرقابية المختصة بالزيارات الميدانية لمستشفى الزهراوي الجراحي للتحقق من المشاريع المنفذة بأسلوب تنفيذ العمل أمانة خلال سنة/٢٠٢٣ لاحظت الآتي:

(اولاً)- ترميم أقسام مستشفى الزهراوي الجراحي بموجب مستند الصرف المرقم (٧٤٤) في ٢٠٢٣/٧/٩ بمبلغ قدره (٢٤٥٦٣٦) ألف دينار (مائتان وخمسة وأربعون مليون وستمائة وستة وثلاثون ألف دينار) المنفذ من قبل لجنة التنفيذ أمانة المشكلة بموجب الأمر الإداري المرقم (١٦١٥) في ٢٠٢٣/٢/١٢ وقد تبين للهيئة الرقابية المختصة الآتي:

(١)- تم تأهيل الجناح العام لردهة كسور الرجال بالسقوف الثانوية فقط على الرغم من إن مشروع الترميم للمستشفى بالكامل وليس لقسم معين.

(٢)- تم تشخيص بعض الملاحظات في أقسام وشعب المستشفى أثناء الزيارة الميدانية ندرج منها الآتي:

ت	مكان العمل	العمل	الملاحظات
١	ردهة كسور النساء	الجدار القديم وتغليفه بمادة (البورسلين)	تم تغليفها بالسقوف الثانوية القابلة للاحتراق للممرات وللردهات.
٢		تأهيل الأرضية	أن أرضية مستشفى الزهراوي الجراحي غير مؤهله بالكامل من ردهة جراحه كسور النساء ولغاية ممر صالة العمليات المؤدي إلى ردهة الجناح الخاص للرجال دون إضافتها في الكشف التخميني الخاص بالترميم .
٣		وجود مراوح سقفية	وجود مراوح سقفية (معلقة) في ردهة جراحة الكسور على الرغم من وجود فقرة في الكشف لتجهيز مراوح في السقف الثانوي.
٤		تأهيل مجاري الردهة	لم يتم تضمين الكشف التخميني فقرة تخص تأهيل مجاري لتصريف المياه في ردهة جراحة الكسور و المجمعات الصحية إذ تم تغليفها بالسقوف البلاستيكية وقواطع البلاستيكية على الرغم من رفع طلب من قبل المعاون الإداري (احمد عبد الحسين) وتمت الموافقة على الطلب.
٥		غرفة الكوادر الطبية	لم يتم تأهيلها إذ أن جدار الغرفة مغلف بالجدار الثانوي وسقوف ثانوية.
٦	غرفة الأشعة	تأهيلها	لم يتم إعادة ترميمها بعازل من مادة (الرصاص) وإبقائها على الجدران القديمة المغلفة بمادة البلاستيك والسقوف الثانوية.
٧	ردهة الجناح الخاص	المجمعات الصحية	لم يتم إعادة تأهيل أو ترميم المجمعات الصحية في ردهة الجناح الخاص وإبقاءها على حالها على الرغم من عدم صلاحيتها.
٨	صالة العمليات	تأهيل صالة الانتظار	لم يتم إعادة تأهيل غرفة الانتظار والممر المؤدي إلى صالات العمليات في المستشفى لم يتم إعادة تأهيله.
٩	شعبة الطوارئ	أنشاء غرفة للمختبر	لم يتم إنشاء غرفة للمختبر في شعبة الطوارئ على الرغم من وجود فقرة في الكشف التخميني المرقمة (١٢).
١٠	ردهة كسور النساء	غرفة مسؤول الردهة	تم تغليفها بالكامل بالجدران البلاستيكية والسقوف الثانوية ولم يتم إعادة تأهيلها على الرغم من وجود فقرة في الكشف (٦)من ذرعة الاستلام المتضمنة (رفع التغليف البلاستيكي للجدران منها وتغليفها بمادة البورسلين وكل ما يتطلبه العمل لذلك وتأييدها من قبل لجنة الاستلام) .

ثانياً- تأهيل مستشفى الزهراوي الجراحي وفق متطلبات السلامة المهنية بموجب مستند الصرف المرقم (٣٩٨) في ٢٠٢٣/١٢/٢١ بمبلغ قدره (٤٥٢٧٥٠) ألف دينار(أربعمائة واثنان وخمسون مليون وسبعمائة وخمسون ألف دينار) المنفذ من قبل لجنة التنفيذ أمانة المشكلة بموجب الأمر الإداري المرقم (١٠٠٦٥) في ٢٠٢٣/١٠/٥ وقد تبين للهيئة الرقابية المختصة الآتي:

(١) تم إنشاء غرفة مخزن للضماد في ردهة جراحة الكسور من(السندويش بنل) القابل للاحتراق بأبعاد (٣,٥ م × ٢,٥م) من المواد الفائضة وهي مخالفة لشروط متطلبات السلامة والأمان وغير موجودة في الكشف التخميني وذرعة الاستلام.

(٢) لم يتم تضمين الكشف التخميني إنشاء غرفة خاصة لقناني الأوكسجين إذ توجد غرفة مهملة لم يتم ترميمها ونصب منظومة أجهزة الأوكسجين للحالات الطارئة في الردهات.

(٣) الأسلاك الكهربائية في الممر المؤدي إلى غرفة العمليات لم يتم إعادة تأهيلها بشكل سليم.

(٤) غرفة الصيدلية الداخلية والصيدلية الخافرة تم تغليفها بالكامل بالجدران الثانوية البلاستيكية والسقوف الثانوية ولم يتم إعادة ترميمها.

١٣- وزارة التربية:-

أ- ديوان الوزارة: -

اولاً-التقرير المرقم (٣٣٧٠) في ٢٠٢٥/٢/٣ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على تنفيذ العقد المرقم (١٩/انشائي/٢٠٢٣) في ٢٠٢٣/١٢/٢٤ والخاص بترميم وتأهيل الابنية التربوية (مبنى وزارة التربية في منطقة القصر الابيض، المبنى التربوي في الاعظمية، المخازن المركزية في زيونة والنهضة) والمحال باسلوب المناقصة العامة الى شركة(المعين الفضي للمقاولات العامة/عراقية الجنسية) والممول من تخصيصات الموازنة الجارية وبمبلغ (٨٨٧٥٩٥٨) الف دينار (ثمانية مليار وثمانمائة وخمسة وسبعون مليون وتسعمائة وثمانية وخمسون الف دينار) وبكلفة تخمينية (٨٨٧٢٥٠٩) الف دينار(ثمانية مليار وثمانمائة واثنان وسبعون مليون وخمسمائة وتسعة الف دينار) وبمدة تنفيذ(٣٦٥) يوم تقويمي تبدأ من تاريخ المباشرة بالعمل في ٢٠٢٣/١٢/٢٥ ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٤)،(٦)،(٧) :-

(١)لم يتبين للهيئة الرقابية المختصة توفر امكانيات الشركة المادية والبشرية لغرض تنفيذ اعمال المقاولة استناداً للمعيارين السادس والسابع من معايير التأهيل الفني التي نصت (على مقدم العطاء اثبات توفر العاملين للمناصب الرئيسية لتنفيذ العقد وبعقود رسمية صادرة من نقابة المهندسين العراقية، وعلى مقدم العطاء اثبات حيازته للمعدات الرئيسية التخصصية المطلوبة وفق البرنامج الزمني لتقدم العمل) ، خلافاً للضوابط رقم (١٢-ثانياً-د-و) من معايير التأهيل للمناقصات المتعلقة بالمقاولات العامة المختلفة والتي نصت (توفر الكادر القيادي للمشروع، توفر المعدات التخصصية وعلى مقدمي العطاءات تقديم مايثبت ذلك رسمياً) .

(٢)-بلغت نسبة الانجاز المادي(٤٢٪) والمالي (١٨٪) على الرغم من انقضاء مدة العقد ،ولم تقم الوزارة باتخاذ الاجراءات اللازمة لسحب العمل من الشركة على الرغم من تلكؤها في تنفيذ العمل لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي وعلى الرغم من طلب لجنة الاشراف على المشروع سحب العمل بموجب تقريرها بتاريخ ٢٠٢٤/٧/٢١ وكتاب مديرية الشؤون القانونية المرقم (٦/١/ع/٦٧٢٩) في ٢٠٢٤/١٠/٢١ الذي بين عدم جدية شركة المعين الفضي في تنفيذ العقد خلال المدة المحددة خلافاً للمادة (١٠-ثانياً-ج-د) من تعليمات تنفيذ العقود المشار اليه انفاً التي نصت (اصدار قرار بسحب العمل من المقاول عند اخلاله ببنود العقد وتنفيذ الاعمال المخل بها على حسابه عن طريق مقاول اخر ، ومصادرة التأمينات النهائية الخاصة بحسن التنفيذ) .

(٣)-قيام الوزارة بالموافقة على اصدار امر غيار رقم (١) بموجب الامر الوزاري المرقم (١٧٥٤/٣/٣/٦) في ٢٠٢٤/٦/٥ وامر غيار رقم (٢) بموجب الامر الوزاري المرقم (٥٣٣٧/٣/٣/٦) في ٢٠٢٤/١٢/٢٦ والتي تتضمن استحداث فقرات عمل وزيادة كميات لفقرات اخرى وتغيير في المواصفات الفنية ، فضلاً عن الموافقة على منح الشركة مدة اضافية (٥٠) يوم بموجب الامر الوزاري (١٩١٥/٣/٣/٦) في ٢٠٢٤/٦/٢٦ لتنفيذ امر الغيار رقم (١) على الرغم من تلكؤها في تنفيذ التزاماتها التعاقدية وتدني نسب الانجاز المادي خلافاً للمادة (٢-اولا-هـ) من التعليمات اعلاه التي نصت (تكون الشروط والمواصفات وجداول الكميات والخرائط وغيرها دقيقة لتجنب اجراء التغييرات أو الاضافات

اثناء التنفيذ) علماً بانه لم يتم لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي توقيع ملاحق العقد انفاً وفقاً لكتاب وزارة التربية /العقود/شعبة التعاقدات المرقم (١/١٠/ت/٧٥) في ٢٠٢٥/١/٢٢

ثانياً–التقرير المرقم (١٦٨١٣) في ٢٠٢٥/٧/٣ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على العقد المرقم (١/خدمات/٢٠٢٤) في ٢٠٢٤/٩/٣ والمبرم بين وزارة التربية وشركة (صبا وورلد اوف شور/لبنانية الجنسية) والخاص بتجهيز حزمة ترددات خاصة بالقنوات التربوية وبمبلغ (٦٩٩٨٠٠٠) الف دينار(ستة مليارات وتسعمائة وثمانية وتسعون مليون دينار) وبكلفة تخمينية (٧) مليار دينار (سبعة مليارات دينار) وبمدة تنفيذ (٣٦٥) يوم تبدأ من تاريخ المباشرة بالعمل والمحال عن طريق (المناقصة العامة) والممول من تخصيصات الموازنة الجارية لسنة/٢٠٢٤ ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٢)،(٣)،(٥) :–

(١)وجود مغالاة في العقد المبرم مع شركة (صبا وورلد اوف شور) مقارنة مع العقد المبرم مع شبكة الاعلام العراقي المرقم (٤/مدونة تجارية) في ٢٠٢١/١٢/٢٢ إذ بلغت سعر (الميكا الواحدة) المجهزة من قبل شبكة الاعلام العراقي (١٥٦٧٥٠) الف دينار(مائة وستة وخمسون مليون وسبعمائة وخمسون الف دينار) للسنة الواحدة، بينما سعر الميكا الواحدة المجهزة من قبل شركة صبا اللبنانية (٢١٢٠٠٠) الف دينار (مائتان واثنا عشر مليون دينار) للسنة الواحدة بفرق بلغ (٥٥٢٥٠) الف دينار (خمسة وخمسون مليون ومائتان وخمسون الف دينار) ، بفرق اجمالي بلغ (١٨٢٣٢٥٠) الف دينار(مليار وثمانمائة وثلاثة وعشرون مليون ومائتان وخمسون الف دينار) لد (٣٣ ميكا) .

(٢)عدم قيام الوزارة بمفاتحة شبكة الاعلام العراقي لغرض الحصول على الموافقة على تجديد (عقد تأجير حزمة تردد فضائي) خلال فترة سريان العقد والمبرم مع شبكة الاعلام العراقي ، استناداً للبند(ثالثاً) من العقد المرقم (٤/مدونة تجارية) في ٢٠٢١/١٢/٢٢ وبمبلغ (١١٨٧٥٠٠$) دولار(مليون ومائة وسبعة وثمانون الف وخمسمائة دولار امريكي) أي مايعادل (١٥٦٧٥٠٠)الف دينار عراقي (مليار وخمسمائة وسبعة وستون مليون وخمسمائة الف دينار) ، والذي نص البند اعلاه على (تكون مدة العقد سنتان ونصف تبدأ من تاريخ ٢٠٢١/١١/٨ لغاية تاريخ ٢٠٢٤/٥/٧ قابلة للتجديد لمدة مماثلة أو أي مدة يتفق عليها الطرفين) ، مع العرض بان مديرية التلفزيون التربوي قد فاتحت شبكة الاعلام العراقي بموجب كتاتبهم بالعدد(ح١/٩/٩٤١) في ٢٠٢٤/٧/٢١ بعد انتهاء مدة سريان العقد اعلاه بانه (حصلت الموافقات الاصولية على تجديد العقد المرقم (٤) في ٢٠٢١/١٢/٢٢ ونود اعلامكم برغبتنا بتجديد العقد ولغاية نهاية السنة الحالية /٢٠٢٤ وبنفس الضوابط السابقة) .

(٣)عدم اشراك موظفين من ذوي الخبرة والاختصاص في لجنة تحليل العطاءات المشكلة بموجب الامر الاداري ذي العدد(١/١٠/ت/٨٤٦) في ٢٠٢٤/٨/١٤ أو الاستعانة بخبراء فنيين أو جهة قطاعية مختصة ،كون العقد اعلاه فني ذو طبيعة تخصصية ،خلافاً (للفصل السادس المادة ٦/ثانياً) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ والتي نصت (للجنة التحليل وتقييم العطاءات الاستعانة بخبرة موظفين مختصين من ذوي الخبرة أو جهة مختصة بطبيعة المناقصة).

ثالثاً–التقرير المرقم (٢٩٠٧٩) في ٢٠٢٥/١١/٤ الخاص باجراء الزيارة التفتيشية لـ (٢٨) مدرسة تابعة للمديريات العامة للتربية في محافظة بغداد (الكرخ والرصافة) لقياس مدى مشاهدة التلفزيون التربوي من قبل التلاميذ والطلبة، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٣)، (٥):–

(١)عدم متابعة وتوجيه المديريات العامة للتربية في بغداد للمدارس الحكومية بخصوص مدى الاشتراك بمنصة (الطالب الالكترونية/شركة قمة التمييز للتدريب والتطوير) المتعاقد معها (مجانا) بالعقد المؤرخ في ٢٠٢٠/٢/٢٦ إذ لاحظت الهيئة الرقابية المختصة ان اغلب المدارس الحكومية لم تلتزم بالزام الطلبة الاشتراك بالمنصة المذكورة آنفاً ، وان نسبة الطلبة الذين لم يستلموا رمز تفعيل المنصة بلغت (٨٩٪) بموجب نتائج الاستبانة الموزعة على التلاميذ والطلبة في المدارس التابعة للمديريات المبينة آنفاً ، خلافاً للفقرة (ثانيا/٢) من العقد المبرم مع المنصة اعلاه والتي نصت (يلتزم الطرف الاول بالزام كافة المدارس الحكومية والاهلية عدا اقليم كردستان بالاشتراك بالمنصة الالكترونية بشكل سنوي لحين انتهاء مدة العقد وذلك من خلال الكتب والتعاميم وآلياته الادارية والقانونية لضمان اشتراك الطلبة والتلاميذ كافة .

(٢)لم تقم المديرية باستثمار البرامج التربوية من خلال بثها عبر منصات التواصل الاجتماعي ومنها (الفيس بوك، اليوتيوب، الانستغرام ،.....الخ) الذي يعود بايراد مالي للمديرية نتيجة المشاهدات المتحققة من قبل الطلبة والتلاميذ لهذه البرامج اضافة الى ذلك ان تلك المنصات توفر خدمات اكثر للمتلقي {لسهولة الوصول عبر شبكة الانترنت وامكانية اعادة ومشاهدة المحتوى التعليمي في اي وقت} علما ان كافة العقود المبرمة مع المنصات لم يتم تضمينها بمبالغ تعود بايراد للمديرية ، خلافاً للمادة (٥/أ) من النظام الداخلي للتلفزيون التربوي المشار اليه آنفاً التي تضمنت (تملك المديرية الحقوق الفكرية والفنية بمختلف انواعها ولها حق النشر والاذاعة واستثمار ما تمتلك من هذه الحقوق اعارة او مبادلة او بيعاً او تاجيراً او شراء او استئجار او كل مايحقق اهدافها المنصوص عليها في هذا النظام) .

ب–المديرية العامة لتربية الرصافة الاولى: –

اولاً–التقرير المرقم (١١٠٩٨) في ٢٠٢٥/٤/٢٨ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على مصروفات صيانة الابنية المدرسية للمديرية العامة لتربية الرصافة الاولى للسنوات (٢٠٢٢ – ٢٠٢٣)، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٩)، (١٥) :–

(١) قيام المديرية بارفاق اوليات غير واضحة مع مستندات القيد مما تعذر على الهيئة الرقابية المختصة اجراء المطابقة بين كشف الاجور والهويات المرافقة لتلك المستندات، خلافاً للفقرة (١–ب) من الفصل الخامس من تعليمات النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي لسنة/٢٠١٣والتي نصت على (ان تكون المصروفات موثقة بمستندات اصولية).

(٢) من خلال تدقيق الهيئة الرقابية المختصة لوصولات الشراء المرافقة لمستندات صيانة الابنية لاحظت الآتي: –

(أ) تشابه خط الكتابة وتواقيع المجهزين لمعظم وصولات الشراء المرافقة ضمن مستندات التسوية للسنوات (٢٠٢٢–٢٠٢٣) مما يشير الى شكلية اجراءات الشراء المتبعة من قبل اللجان المشكلة في المديرية، خلافاً للفقرة (٤–٣–٣–د) من الدليل الاسترشادي لوحدات التدقيق الداخلي المعمم بموجب كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (٣٧٩٣٨) في ٢٠١٩/١١/٩ والتي نصت (التحقق من اتباع اجراءات الشراء على وفق التعليمات الصادرة بشأنها).

(ب) قيام اللجنة بشراء جميع المواد بنفس اليوم على الرغم من ان الشراء تم من مكاتب مختلفة في اماكن متباعدة، و كذلك تم ادخال المواد مخزنيا واخراجها بنفس اليوم مما يدل الى شكلية اجراءات الشراء المتبعة من قبل اللجان المشكلة في المديرية خلافاً للفقرة (٤-٣-٣-د) من الدليل الاسترشادي لوحدات التدقيق الداخلي المشار اليه آنفاً والتي تنص (التحقق من اتباع اجراءات الشراء على وفق التعليمات الصادرة بشأنها).

(ج) من خلال تدقيق الاوليات المعززة لقيود التسوية لاحظت الهيئة الرقابية المختصة وجود نفس رقم الهاتف مثبت على أكثر من وصل لمكاتب مختلفة وبمبلغ اجمالي مقداره (٩٠٢٠) ألف دينار (تسعة ملايين وعشرون ألف دينار) مما يشير الى شكلية الوصولات والاوليات المؤيدة لصحة قيود التسوية خلافاً للفقرة (١-ب-ثانياً) من الفصل الرابع من تعليمات النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي والتي نصت (ان يكون مرفق بمستند القيد كافة المستندات المعززة للتسوية القيدية).

ثانياً-التقرير المرقم (٢٠٦٨٧) في ٢٠٢٥/٨/١٢ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على نتائج تنفيذ الموازنة للمديرية العامة لتربية بغداد/الرصافة الاولى للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٢ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٩-ج): -

قيام المديرية بتجزئة الشراء لنفس المواد لغرض ادخالها ضمن الصلاحيات وعدم توقيع عقد، خلافاً للفقرتين (٣-١/ج-و) من القسم الثاني من تعليمات تنفيذ الموازنة لسنة/٢٠٢١ التي نصت (لا يجوز تجزئة المشتريات للسلع والخدمات أو مبالغ المناقصات بقصد ادخالها ضمن الصلاحيات ويعد الشراء مجزءاً إذا تكرر شراء مادة معينة لاكثر من مرة واحدة خلال الشهر) و(في حالة تجاوز مبلغ الشراء (٥٠) مليون (خمسون مليون) فعلى جهة التعاقد تنظيم عقد بين الطرفين) علماً ان تسلسلات وصولات الشراء للمحلات غير متسلسلة).

ثالثاً-التقرير المرقم (١١٠٩٨) في ٢٠٢٥/٤/٢٨ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على مصروفات صيانة الأبنية للمديرية العامة لتربية بغداد/الرصافة الاولى على الموازنة الجارية للسنوات (٢٠٢٢- ٢٠٢٣) ومن اهم الملاحظات والتي وردت فيه بالتسلسل (١٢)،(٢١): -

(١) ارتفاع أجور العمال بالمقارنة مع مبالغ صيانة الأبنية المدرسية للمديرية العامة لتربية الرصافة الأولى للسنوات (٢٠٢٢-٢٠٢٣) حيث تشكل نسبة تراوحت بين (٥٩٪-٧٧٪) .

(٢) اختلاف بين الفقرات المنفذة في كشف العمل المنجز وبين ما تم إنجازه في المدرسة حيث لم تقم المديرية بتنفيذ العديد من الفقرات بالرغم من صرف مبالغها من قبل اللجان وحسب تأييد إدارات المدارس التابعة للمديرية العامة لتربية الرصافة الاولى.

رابعاً–التقرير المرقم (١٧٠٣١) في ٢٠٢٥/٧/٧ الخاص بتقرير تدقيق الأنشطة على المبالغ المصروفة عن تنفيذ قانون الدعم الطارئ للامن الغذائي والتنمية رقم(٢) لسنة /٢٠٢٢ الخاصة بصيانة الأبنية في المديريات العامة لتربية بغداد/الرصافة (الأولى ، الثانية ،الثالثة) للسنة المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ ومن اهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسل (١–هـ): –

قيام لجنتي (تنفيذ العمل أمانة ، ولجنة الاستلام) بتثبيت كميات بموجب كشف الذرعة المنجزة لصيانة الأبنية المدرسية التابعة للمديرية العامة لتربية الرصافة الأولى تختلف عن الكميات المثبتة في الكشف التخميني المعُد من قبل لجنة الكشف التخميني .

خامساً–التقرير المرقم (١٥٠٣٠) في ٢٠٢٥/٦/١٢ الخاص بتقرير تدقيق إجراءات تعاقد وتنفيذ العقدين المرقمين (٢٠٢٣/٤)و(٢٠٢٣/٥) في ٢٠٢٣/٥/١١ ومن اهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسل (١–و): –

وجود تباين في المبالغ المثبتة من قبل الشركة المنفذة في جدول الكميات المسعرة للعقدين المرقمين (٢٠٢٣/٤) و (٢٠٢٣/٥) في ٢٠٢٣/٥/١١ من مدرسة الى أخرى على الرغم من تشابه تفاصيل تلك الفقرات مما يدل على شكلية تلك الجداول وعدم دقتها.

ج–المديرية العامة لتربية الرصافة الثانية: –

التقرير المرقم (١٧٠٨٥) في ٢٠٢٥/٧/٨ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على تعيينات مديرية تربية الرصافة الثانية للفترة من (٢٠١٩ ولغاية ٢٠٢٥/٦/٣٠)، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٢)، (٨)، (١١): –

اولاً–من خلال قيام الهيئة الرقابية المختصة باجراء التقاطع الوظيفي للبيانات الواردة من قبل المديرية العامة لتربية بغداد/الرصافة الثانية بخصوص عقود /٢٠٢٠ الذين تم تعيينهم خلال سنة/٢٠٢٢ والبالغ عددهم (٤٠٩٨) متعاقد الذين تم تزويد الهيئة الرقابية المختصة من قبل المديرية بموجب كتابهم المرقم (٣٨٧٨٥) في ٢٠٢٥/٦/٢ وعقود سنة/٢٠٢٤ والبالغ عددهم (٢٥٠٠) متعاقد الذين تم تزويد الهيئة الرقابية المختصة من قبل المديرية بموجب كتاب وزارة التربية – مكتب وكيل الوزارة للشؤون الادارية –قسم الخدمة الوظيفية ذي العدد (٢/د/٣٠٣٤٣) في ٢٠٢٥/٥/٢٨ لاحظت الهيئة الرقابية المختصة وجود متعاقدين قد ظهرت اسمائهم ضمن بيانات الوزارات ودوائر اخرى علماً عدم قيام المديرية بارسال بيانات المتعاقدين اعلاه الى هذا الديوان لغرض اجراء التقاطع الوظيفي خلافاً لكتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء ذي العدد(ت.ح.م/٣/٨٣٤٧) في ٢٠٢٤/٢/١٩ والذي اوجب على الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة (بارسال قواعد البيانات وتدقيقها واجراء التدقيق المتقاطع لكافة التعيينات التي صدرت بناءً على قرارات مجلس الوزراء الى ديوان الرقابة المالية الاتحادي) مما يتطلب اتخاذ الاجراءات وفق القانون .

ثانياً–عدم قيام المديرية باستكمال اغلب الاضابير الشخصية الخاصة بعقود (٢٥٠٠) متعاقد من حيث ارفاق (امر المباشرةوامر التكليف ونسخة من العقد) ولغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي اضافة لذلك لم تتضمن اضابير بعض المعينين(بصيغة عقد) النسخ الاصلية من الوثائق الدراسية وتوقيع المعينين على ظهر الوثيقة)، خلافاً لاعمام الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (ق/٢/٣/٢٧/١١٠٢٧) في ٢٠١١/٤/٣٠ والذي اكد على (تكليف الموظف المكلف بحفظ الوثائق الدراسية في الاضبارة الشخصية باستحصال توقيع الموظف صاحب الوثيقة على تعهد بانه قدم الوثيقة الدراسية المبرزة ويتحمل المسؤولية القانونية في حال كونها مزورة او محرفة).

ثالثاً–عدم قيام المديرية العامة لتربية بغداد– وحدة الخدمة الفرعية الالتزام والتعاقد وفق نقاط المفاضلة المحددة بموجب (ضوابط تقديم العقود) ،إذ لاحظت الهيئة الرقابية المختصة انه تم تعويض اسماء الفائزين الذين لم يحضروا للتعاقد باسماء متعاقدين نقاط مفاضلتهم اقل من اسماء المعترضين مما يشير الى شكلية الاجراءات المعمول بها عند الاستبدال .

د–المديرية العامة لتربية بغداد/الكرخ الثانية:–

التقرير المرقم (٢١٩٠٨) في ٢٠٢٥/٨/٢٦ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على انشطة المديرية العامة لتربية بغداد/الكرخ الثانية للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٢–أ)،(٣–أ):–

اولاً–قيام المديرية بصرف اجور عمال لغرض تحميل وتفريغ (كتب مدرسية، اطقم قنفات، دفاتر امتحانية .... الخ) من المخازن الرئيسية في وزارة التربية الى مخازن المديرية بشكل لايتناسب مع كمية المواد المراد تحميلها ، خلافاً للفقرة (خامس عشر–٢) من كتاب وزارة المالية المرقم بالعدد (٢٤٩٨٣) في ٢٠٢٣/٧/٣ التي تنص (الضغط على النفقات والحد منها وترشيدها) .

ثانياً–عدم قيام اللجنة المشكلة بموجب الامر الاداري المرقم (٤٩٦٨٠) في ٢٠٢٤/٦/٣٠بمهامها واستمرار لجنة المشتريات السابقة والمشكلة بموجب الامر الاداري المرقم (١٥٧٢) في ٢٠٢٤/١/٤ بالتوقيع على وصولاء الشراء مما يشكل مخالفة للمادة (٧–ثالثا) القسم الثالث من تعليمات تنفيذ الموازنة الاتحادية لسنة/٢٠٢٤ التي نصت (يراعى استبدال لجان المشتريات التي لها علاقة بالشراء من السوق وبمعدل (٣/١) اعضاء بشكل دوري حفاظاً على حقوق الخزينة.

هـ–المديرية العامة للتربية في محافظة الانبار: –

اولاً–التقرير المرقم (٢٦٥٤) في ٢٠٢٥/١/٢٨ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على انشطة المديرية العامة للتربية في محافظة الانبار للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول /٢٠٢٣، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٢– ج، د، هـ، ز، ط، ي): –

(١)وجود وصولات شراء مرفقة ضمن الأوليات المعززة لمستندات الصرف غير نظامية حيث تم الاتصال الهاتفي على اصحاب هذه الوصولات والتحري على أماكن المحلات داخل السوق المحلي من قبل اللجنة التدقيقية المشكلة من قبل قسم الرقابة والتدقيق الداخلي في ديوان مديرية تربية الانبار بموجب الأمر الاداري المرقم (٣٣٢٣) في ٢٠٢٣/٩/١١ اذ تبين بان المحلات غير موجودة على ارض الواقع وان ارقام هواتف اصحاب المحلات منها مغلق ومنها تم الرد وبين لنا اصحاب الارقام بانهم لا يملكون محلات علماً ان المبالغ المصروفة على هذه الوصولات بلغت (١٧٧٧٧٩٦٢٥٠) دينار (مليار وسبعمائة وسبعة وسبعون مليون وسبعمائة وستة وتسعون ألف ومائتان وخمسون دينار) خلافا لإحكام الفقرة (١ – ب) من الفصل الخامس من النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي لسنة /٢٠١٣ التي نصت (أن تكون المصروفات موثقة بمستندات أصولية)

(٢) صرف مبالغ أمانات أولية (٥٪) عن تنفيذ عقود المشتريات بموجب مستندات الصرف لبعض المحلات غير موجودة على ارض الواقع حسب الزيارات الميدانية بتاريخ ٩/١٨ – ٩/١٩ – ٢٠٢٣/٩/٢٠ من قبل اللجنة التدقيقية المشكلة من قسم الرقابة والتدقيق الداخلي في ديوان مديرية تربية الانبار بموجب الأمر الاداري المرقم (٣٣٢٣) في ٢٠٢٣/٩/١١ خلافا لإحكام الفقرة (١ – ب) من الفصل الخامس من النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي لسنة /٢٠١٣ التي نصت (أن تكون المصروفات موثقة بمستندات أصولية).

(٣) تكرار صرف مبلغ قدره (٢٥٣٥٠) ألف دينار (خمسة وعشرون مليون وثلاثمائة وخمسون الف دينار) عن شراء مواد الى اللجنة الفرعية للامتحانات العامة بموجب امر اداري واحد لحالتي الصرف.

(٤) صرف مبلغ قدره (٣٥٢٠٠) ألف دينار (خمسة وثلاثون مليون ومائتان ألف دينار) بموجب مستند الصرف المرقم (٢٨٦٣/٥٨) في ٢٠٢٣/٥/٢ عن شراء سبالت كنتوري (٣) طن نوع جنرال عدد (٨) سبلت وسبالت جداري (٢) طن نوع جنرال عدد (١٦) سبلت الى معهد الفنون الجميلة في الفلوجة ولدى الهيئة الرقابية المختصة بصدد ذلك الاتي: –

(أ) ارفاق استمارة لجنة اعتدال الأسعار واستمارة تحليل واختيار انسب العروض واستمارة تقديم العروض تعود لسنة/٢٠٢٢.

(ب) عدم وجود محضر فحص واستلام قبل إدخال المواد مخزنياً خلافاً للفقرة (٤–٢–٢–ي) من الدليل الاسترشادي لوحدات التدقيق الداخلي الذي تم اعمامه بموجب كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء الرقم (ت.ح.م/٣٧٩٣٨/٠٤) في ٢٠١٩/١١/٦ التي نصت (التأكد من وجود لجان مختصة تقوم باستلام وفحص المواد المخزنية الواردة للتحقق من مطابقتها للمواصفات).

(ج) من خلال زيارة الهيئة الرقابية المختصة الى المعهد بتاريخ ٢٠٢٤/١/١٠ تبين تجهيز المعهد بسبالت كنتوري عدد (٤) فقط وسبالت جداري عدد (١٠) فقط على الرغم من قيام المعاون الإداري للمعهد بالتوقيع على استلام كامل الكمية بموجب سند الإخراج المخزني المرقم (١٣) في ٢٠٢٣/٥/٢٥.

(٥) صرف مبلغ قدره (٣٦٩٧٥) ألف دينار (ستة وثلاثون مليون وتسعمائة وخمسة وسبعون إلف دينار) بموجب مستند الصرف المرقم (٢٩٥٢/٦٠) في ٢٠٢٣/٦/٢٥ عن شراء أجهزة الكترونية بموجب وصل الشراء المرقم (٧٧٣) في ٢٠٢٣/٥/١٤ الى معهد الفنون الجميلة في الفلوجة ولدى الهيئة الرقابية المختصة بصدد ذلك الاتي: –

(أ) ارفاق استمارة لجنة اعتدال الأسعار واستمارة تحليل واختيار انسب العروض تعود لسنة/٢٠٢٢.

(ب) تم شراء مواد لا توجد في أصل الطلب.

(ج) عدم وجود محضر فحص واستلام قبل إدخال المواد مخزنياً خلافاً للفقرة (٤–٢–٢–ي) من الدليل الاسترشادي لوحدات التدقيق الداخلي لسنة/٢٠١٩ الذي تم اعمامه بموجب كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء الرقم (ت.ح.م/٣٧٩٣٨/٠٤) في ٢٠١٩/١١/٦ التي نصت (التأكد من وجود لجان مختصة تقوم باستلام وفحص المواد المخزنية الواردة للتحقق من مطابقتها للمواصفات).

(د) من خلال زيارة الهيئة الرقابية المختصة الى المعهد بتاريخ ٢٠٢٤/١/١٠ تبين عدم قيام المديرية بتجهيز المعهد بالمواد المشتراة اعلاه.

(٦) صرف مبلغ (١٣٧٤٢٩) الف دينار (مائة وسبعة وثلاثون مليون وأربعمائة وتسعة وعشرون ألف دينار) عن مصروفات متنوعة دون إرفاق بعض الأوليات والمستندات المعززة للصرف مثل (أمر إداري بالصرف، طلبات شراء ،وصولات شراء ،مستند الإدخال المخزني) خلافاً للفقرة (٢ – أ) من تعليمات النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي والتي حددت واجبات وحدة الصرف (بتحضير مستلزمات الصرف والقيد بالمعاملات المالية المتحقق تنفيذها بعد التثبيت من توفر جميع شروط الصرف اللازمة وربط كافة المستندات الموثقة لها) مما يؤشر وجود خلل في عملية توثيق عملية الصرف .

ثانياً–التقرير المرقم (٦٦٨٩) في ٢٠٢٥/٣/٦ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على الانشطة للمديرية العامة للتربية في محافظة الانبار للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول /٢٠٢٢، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٣/د، هـ، و، ط):–

(١)وجود تناقض ما بين تسلسل بعض ارقام وصولات الشراء وتاريخ تنظيمها والصادرة من نفس محل الشراء والمرفقة مع بعض مستندات الصرف مما يدل على شكلية عملية الشراء خلافا لأحكام الفقرة (١ – ب) من الفصل الخامس من تعليمات النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي لسنة /٢٠١٣ التي نصت (أن تكون المصروفات موثقة بمستندات أصولية).

(٢) صرف مبلغ قدره (٩٦٠٠) الف دينار (تسعة ملايين وستمائة ألف دينار) بموجب مستند الصرف المرقم (١٩٩٦/٤٠) في ٢٠٢٢/١٢/٢٦ والامر الاداري المرقم (٥٩٠٠٤) في ٢٠٢٢/١١/٢٣ والطلب المقدم من ادارة المدرسة بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٣ لشراء كاميرات مراقبة عدد (١٦) كاميرا وملحقاتها واسلاك شائكة لسياج مدرسة (ثانوية الرمادي للبنين) حيث لم يتم تجهيز المدرسة بتلك المواد.

(٣) من خلال تدقيق الهيئة الرقابية المختصة لمستندي الصرف المذكورين ادناه: –

ت	رقم وتاريخ مستند الصرف	المبلغ/دينار	تأريخ تقديم الطلب	التفاصيل
١	١٧٣٣/٣٥في٢٠٢٢/٩/٢٧	٩٩٦٢٥٠٠٠	٢٠٢٢/٨/٢٩	شراء قرطاسية الى قسم الامتحانات
٢	١٧٤٦/٣٥في٢٠٢٢/٩/٢٨	٣٠٣٢٥٠٠٠	٢٠٢٢/٤/١٧	صيانة لتأهيل روضة أطفال التأميم

تبين للهيئة الرقابية المختصة الاتي: –

(أ) لم يتم تأييد توفر الاعتماد المالي من قبل مدير الشؤون المالية على اصل الطلب المقدم خلافاً للمادة (١٦–اولاً– أ) من قانون الادارة المالية رقم (٦) لسنة/ ٢٠١٩ التي تنص على (لا يجوز الدخول بالتزام الا بعد التأكد من توفر التخصيص المالي اللازم) .

(ب) تم إدخال المواد مخزنيا قبل عملية الشراء مما يدل على شكلية الاوليات خلافا لأحكام الفقرة (١ – ب) من الفصل الخامس من تعليمات النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي لسنة /٢٠١٣ التي نصت (أن تكون المصروفات موثقة بمستندات أصولية) وكما مبين في الجدول أدناه:–

رقم وتاريخ مستند الصرف	رقم وتاريخ وصل الشراء	المواد المشتراة	رقم وتاريخ مستند الإدخال	المبلغ/دينار	اسم المحل
١٧٤٦/٣٥في٢٠٢٢/٩/٢٨	٣٧٩في٢٠٢٢/٥/٢٦	ثيل ومقرنص ملون	٤٦في٢٠٢٢/٥/١٢	٣٢٥٠٠٠٠	مشتل الزهور
	٣٣٢في٢٠٢٢/٥/٢٣	سقف كي سبان		٨١٢٥٠٠٠	حداده المهنا
	٢٥٣في٢٠٢٢/٥/١٩	سمنت ورمل احمر		٤٦٠٠٠٠٠	مكتب المعتصم

(ج) تم شراء المواد قبل مصادقة القسم القانوني على العقد خلافا للفقرة (١٠) من كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (١٠١٦) في ٢٠٠٧/٧/٢٣ والمادة (٩) من قانون كتاب العدول المرقم (٣٣) لسنة / ١٩٨٨(المعدل) وكما مبين في الجدول أدناه: –

رقم وتاريخ مستند الصرف	رقم وتاريخ وصل الشراء	اسم المحل	رقم وتاريخ العقد	مبلغ/دينار	التفاصيل
١٧٣٣/٣٥في٢٠٢٢/٩/٢٧	١٠٤٩في٢٠٢٢/٨/٢٩	قرطاسية الصفاء	٤٨في٢٠٢٢/٩/١٥	٩٩٦٢٥٠٠٠	شراء قرطاسية

(٤) صرف مبلغ قدره (١٧٧٩٤٥٠٠٠) دينار (مائة وسبعة وسبعون مليون وتسعمائة وخمسة وأربعون ألف دينار) عن نفقات مختلفة ظاهرة ضمن خلاصة الصرف دون ارفاق الاوليات المعززة للصرف ضمن معاملة الصرف خلافاً للفقرة (٢ – أ) من تعليمات النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي والتي حددت واجبات وحدة الصرف (بتحضير مستلزمات الصرف والقيد بالمعاملات المالية المتحقق تنفيذها بعد التثبيت من توفر جميع شروط الصرف اللازمة وربط كافة المستندات الموثقة لها)

ثالثاً–التقرير المرقم (١٢٥٦٩) في ٢٠٢٥/٥/١٣ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على البيانات الخاصة بالمحاضرين والاداريين في المديرية العامة للتربية في محافظة الانبار والبالغ عددهم (٣٦٩٣٢) محاضر واداري، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٢)، (٦): –

(١)وجود محاضرين واداريين من إقليم كردستان حسب المستمسكات الثبوتية (بطاقة السكن والبطاقة التموينية) المرفقة ضمن الأضابير الخاصة بهم دون إثبات ما يؤيد عملهم (محاضرين وإداريين) في السابق البالغ عددهم (١٠٢) محاضر وإداري والمبينة أسمائهم في الملحق رقم (١)، خلافاً لأحكام المادة (٦٧/ثانياً) من قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (١٣) للسنوات (٢٠٢٣ و٢٠٢٤ و٢٠٢٥) التي تنص (تستثنى وزارة التربية من أحكام المادة (١٤/ رابعاً/ أ) من هذا القانون، ويتم التعاقد من قبل وزارة التربية مع ملحق المحاضرين والإداريين الحاليين وفق قرار (٣١٥) لسنة/٢٠١٩ في محافظة (الديوانية، الانبار، البصرة)) ، مع العرض ان المديرية قامت بتوجيه كتاب إلى وزارة التربية/ المديرية العامة للشؤون الإدارية/قسم الخدمة الوظيفية/شعبة صحة صدور والأرشفة الإلكترونية بالعدد (٥٤٥٣١) في ٢٠٢٤/٩/١٩ لغرض إيقاف إجراءات التعاقد لحين جلب ما يثبت مباشراتهم في إدارات المدارس التابعة لممثلية تربية أربيل، مما يؤشر على عدم قيام المديرية بالتأكد من موقفهم من خلال طلب (الأوامر الإدارية، كتب المباشرة، تأييد الاستمرارية بالدوام) قبل احتساب الكلف المالية ورفع الأسماء إلى وزارتي التربية والمالية مما حمل الوزارتين إضافة تخصيصات لهم قبل التأكد من موقفهم .

(٢)إضافة عدد من الأسماء (محاضرين وإداريين) إلى الملحق (ب) بناءً على هامش المدير العام (ترفع مع الملحق) المثبت على أصل الطلبات المقدمة من قبلهم خلال سنة/٢٠٢٤ ،مما يدل على عدم وجود أوليات تؤيد كونهم محاضرين أو إداريين سابقاً، خلافاً لأحكام المادة (٦٧/ثانياً) من قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (١٣) للسنوات (٢٠٢٣ و٢٠٢٤ و٢٠٢٥) التي تنص (تستثنى وزارة التربية من أحكام المادة (١٤/ رابعاً/ أ) من هذا القانون، ويتم التعاقد من قبل وزارة التربية مع ملحق المحاضرين والإداريين الحاليين وفق قرار (٣١٥) في محافظة (الديوانية، الانبار، البصرة) .

رابعاً–التقرير المرقم (٢١٤٧٨) في ٢٠٢٥/٨/٢١ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على ملف تظلمات المحاضرين والاداريين في المديرية العامة للتربية في محافظة الانبار البالغ عددهم (٥١٦٠) محاضر واداري ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين الآتيين (٣)،(٥) :–

(١) عدم وجود أي أضابير أو طلبات لدى مديرية التربية وكذلك لجنة التظلمات في المديرية بخصوص المحاضرين والإداريين والبالغ عددهم (٥١٦٠) درجة والمصادق عليها من قبل الوزارة ، مع العرض أنه تم مفاتحة وزارة التربية/مكتب الوزير من قبل المديرية العامة للتربية في محافظة الانبار/مكتب المدير العام بكتابها المرقم (١٠٦٢) في ٢٠٢٥/٤/٧ لغرض إلغاء الأمر الوزاري المرقم (٩٤١٢) في ٢٠٢٥/٢/٥ المتضمن المصادقة على الدرجات الوظيفية المشمولة بالتظلمات والبالغ عددها (٥١٦٠) درجة وذلك لوجود مخالفات وتلاعب وتزوير ضمن قوائم الأسماء ولعدم وجود أي أوليات أو بيانات تخص الأسماء الواردة في الأمر الوزاري أعلاه لدى مديرية تربية الانبار .

(٢) من خلال قيام الهيئة الرقابية المختصة بإجراء التدقيق المتقاطع بين الأسماء التي تم شمولها من قبل لجنة التظلم المشكلة بالأمر الإداري المرقم (٦٨٥٤) في ٢٠٢٤/١١/٧ والبالغ عددها (٣٦٠٢) متقدم وبين الأسماء التي تمت المصادقة عليها من قبل وزارة التربية بالأمر الوزاري المرقم (٩٤١٢) في ٢٠٢٥/٢/٥ والبالغ عددها (٥١٦٠) درجة تبين وجود (٦٦٢) اسم فقط من الأسماء المشمولة من قبل لجنة التظلم ضمن الأسماء المصادق عليها .

و- المديرية العامة لتربية محافظة المثنى: -

اولاً-التقرير المرقم (٧٤٣٤) في ٢٠٢٥/٣/١٧ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على أنشطة الحوانيت المدرسية في المديرية العامة لتربية محافظة المثنى للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول /٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٤- هـ، و): -

(١)اختلاف المبالغ المثبتة في وصل القبض (محاسبة/٣٧أ) مع المبالغ المثبتة في سجل يومية الصندوق على الرغم من تدقيق قسم الرقابة والتدقيق الداخلي دون تثبيت اعتراض على ذلك.

(٢)اختلاف اسم الجهة التي قامت بتسليم المبلغ في وصولات القبض (محاسبة/٣٧أ) عما هو مثبت في سجل يومية الصندوق (محاسبة/٦٦) دون قيام أقسام الحسابات والتدقيق الداخلي في المديرية بالتحقق حول أسباب ذلك.

ثانياً-التقرير المرقم (١٣٦٦٦) في ٢٠٢٥/٥/٢٦ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على أنشطة قسم التعليم المهني في المديرية العامة لتربية المثنى للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول /٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٢-أ-سادساً، سابعاً): -

(١)اختلاف اسم الجهة التي قامت بتسليم المبلغ في وصولات القبض (محاسبة/٣٧أ) عما هو مثبت في سجل يومية الصندوق (محاسبة/٦٦) دون قيام شعبة التدقيق الداخلي بالاعتراض على ذلك.

(٢)وجود أخطاء في تسلسلات جلد وصولات القبض محاسبة(٣٧/أ) المستخدمة من قبل القسم التي تبدأ بالتسلسل (٦٢٥١) إذ لاحظت الهيئة الرقابية المختصة ان تسلسل الوصولات الاخيرة في الجلد البالغ عددها (١٣) وصل التي تبدأ بالتسلسل (١٢٢٥١) تختلف ارقامها عن بقية تسلسلات الجلد وتم تكرار استخدام تلك التسلسلات من قبل حسابات التعليم الابتدائي في المديرية دون اعتراض شعبة التدقيق الداخلي في قسم التعليم المهني على ذلك.

ثالثاً-التقرير المرقم (١٤١١٦) في ٢٠٢٥/٥/٢٩ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على أنشطة المديرية العامة للتربية في محافظة المثنى للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول /٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل {(١٧- ب- (٢)}: -

عدم وجود سجلات الدرجات التي يتم مسكها من قبل المدرسين خلافاً للمادة (١٨) من نظام المدارس الثانوية رقم (٢) لسنة/١٩٧٧ التي نصت (على المدرس تحضير دروسه وواجباته اليومية وتعيين الواجبات التي يقوم بها الطلاب داخل الصف وخارجه وتقويمها وحسن استخدام البطاقة المدرسية للطلاب الذين في عهدته ومسك سجل بدرجات امتحاناتهم).

رابعاً–التقرير المرقم (١٥٠٤٨) في ٢٠٢٥/٦/١٢ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على أنشطة شعبة التعليم الاهلي والاجنبي في المديرية العامة لتربية المثنى للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول /٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٢): –

عدم اتخاذ الاجراءات القانونية بحق المدارس الاهلية المستمرة بمزاولة نشاطها على الرغم من انتهاء نفاذية اجازاتها وعدم تجديدها لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي ، وحسب الكشف المقدم للهيئة الرقابية المختصة من قبل شعبة التعليم الاهلي والاجنبي في المديرية بموجب الكتاب المرقم (٨٣) في ٢٠١٥/٢/٢٠ ، إذ لاحظت الهيئة الرقابية المختصة استمرار هذه المدارس بالعمل دون قيام المديرية باتخاذ الاجراءات المناسبة ،مما يعكس على عدم استحصال رسوم تجديد الاجازة والضريبة المستحقة لتحقيق عوائد للخزينة العامة وتسديد مبلغ الضمان الاجتماعي ، خلافاً للمادة(٢٥/اولا) من التعليمات رقم (١) لسنة/٢٠١٤ (تعليمات منح الاجازة للمدارس الاهلية) التي نصت (يتم تجديد اجازة المدرسة سنوياً بعد اجراء الكشف الموقعي على بناية المدرسة) .

خامساً–التقرير المرقم (١٨٦٣١) في ٢٠٢٥/٧/٢١ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على مصروفات ورواتب المديرية العامة لتربية محافظة المثنى للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول /٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (١/أ – ١١، ١٣، ١٤): –

بلغ اجمالي مصروفات المديرية العامة لتربية (٢٦٨٨١٢٨٢٧٠٥٤) دينار (مائتان وثمانية وستون مليار وثمانمائة وأثنى عشر مليون وثمانمائة وسبعة وعشرون إلف وأربعة وخمسون دينار) خلال سنة /٢٠٢٤ولدى الهيئة الرقابية المختصة بخصوص ذلك الاتي: –

(١)من خلال تدقيق بعض مستندات وأوامر الصرف لاحظت الهيئة الرقابية المختصة وجود اختلاف المبالغ المصروفة بموجب مستندات الصرف عن المبالغ بموجب أمر الصرف، دون اعتراض قسم التدقيق والرقابة الداخلية على ذلك، وكما مبين في الأمثلة أدناه: –

رقم وتاريخ مستند الصرف	رقم وتاريخ امر الصرف	المبلغ المصروف بموجب المستند /دينار	المبلغ المصروف بموجب الامر /دينار	الفرق /دينار
(٢٣١٤٠٦) في ٢٠٢٤/١٠/٢١	(٤٢١٦٥) في ٢٠٢٤/١٠/٢١	١٩٠٨٤١٣٤٨٤٥	١٧٧٧٠٠٩٦٥٢٤	١٣١٤٠٣٨٣٢١
(٢٣١٣٣٨) في ٢٠٢٤/٩/١٩	(٣٥٠٩٥) في ٢٠٢٤/٩/١٩	١٩١٨٧٥٢٠٩٢٩	١٧٨٦٥١٧٦١٧٧	١٣٢٢٣٤٤٧٥٢
(٢٣١٢٦٧) في ٢٠٢٤/٨/٢٠	(٣٠٠٨٢) في ٢٠٢٤/٨/٢٠	١٩٠٩٧٤٩٩٧١٤	١٧٧٨٠٨٦٩٨٦٢	١٣١٦٦٢٩٨٥٢
(٢٣١١٩٨) في ٢٠٢٤/٧/٢٥	(٢٦٠٦٠) في ٢٠٢٤/٧/٢٢	١٩٠٧٢٤٩٤٤٨٩	١٧٧٤٥٦٩٩٥٥٦	١٣٢٦٧٩٤٩٣٣
(٢٣١٢٦٠) في ٢٠٢٤/٨/١٣	(٢٩٤٢٩) في ٢٠٢٤/٨/١٣	٢٣٤٦٠٠٠٠	٢٣٣٠٦٠٠٠	١٥٤٠٠٠

(٢) من خلال تدقيق بعض وصولات الشراء لاحظت الهيئة الرقابية المختصة وجود تحريف في تواريخ بعض الوصولات اذ تم شطب تاريخ الشراء الحقيقي وتثبيت تاريخ غيره مما يدل على وجود تلاعب بالوصولات، فضلا عن عدم تثبيت تاريخ الشراء لبعض الوصولات مما يؤشر عدم قيام الأقسام المعنية في المديرية بواجباتها الوظيفية بخصوص ذلك.

(٣) وجود حك وشطب في بعض مستندات الصرف مثل (اسم الشخص أو الجهة التي صرف المبلغ لأمرها، والتواقيع ، التبويب المحاسبي) ، فضلاً عن عدم تثبيت أرقام الدليل المحاسبي في مستندات الصرف لأغراض الرقابة والسيطرة عليها ، خلافا للفقرة (٣-ك-أحد عشر) من متطلبات إعداد البيانات المالية لسنة/٢٠٢٤ التي تم أعمامها بموجب كتاب ديوان الرقابة المالية الاتحادي دائرة الشؤون الفنية والدراسات المرقم (٢/٥/٥٤٣٤٣) في ٢٠٢٤/١٢/١٢ التي تتضمن (منع الحك والشطب وعدم استخدام حبر التصحيح عند التسجيل في المستندات والسجلات والتقارير المالية ويتم تعديل الأخطاء عند حصولها بان يتم كتابة البيانات الصحيحة فوق العبارة الخطأ ويثبت اسم وتوقيع الموظف الذي قام بالتصحيح) ، مما يؤشر عدم قيام الأقسام المعنية في المديرية بواجباتها الوظيفية بخصوص ذلك .

ز- المديرية العامة لتربية كربلاء المقدسة: -

اولاً-التقرير المرقم (٤٨٠٩) في ٢٠٢٥/٢/١٨ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على حسابات المديرية العامة لتربية كربلاء المقدسة للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٢، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٤-أ- ثانياً، ثالثاً):-

(١) لم يتم تقديم كشوفات تحليلية بالارصدة الموقوفة لحساب الامانات على مستوى عمر الدَين، خلافاً لمتطلبات اعداد الحسابات الختامية المعممة بموجب كتاب ديوان الرقابة المالية الاتحادي المرقم (٢/٥/٥/٢٦٧٥٧) في ٢٠٢٢/١١/٢٦ الفقرة (٥- ج) من الارصدة المدينة والدائنة التي نصت (كشوفات تحليلية بالارصدة الموقوفة وتحديد اعمار الدين) .

(٢)-عدم مطابقة رصيد بنك الامانات الدفتري كما في ٢٠٢٢/١٢/٣١ البالغ (٧٠٠٢٩٤٦٥٢٢) دينار (سبعة مليار واثنان مليون وتسعمائة وستة واربعون الف وخمسمائة واثنان وعشرون دينار) مع رصيد الامانات البالغ (٢٣٨٧٤٥٩٣٣٣) دينار (ملياران وثلاثمائة وسبعة وثمانون مليون واربعمائة وتسعة وخمسون الف وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون دينار) لسنة/٢٠٢٢ وذلك لوجود تداخل بين حساب بنك النفقات وبنك الامانات إذ تم ايداع كافة مبالغ الدائنون في بنك الامانات ومايخص مبالغ الامانات يتم ايداعها في بنك النفقات ،خلافاً لكتاب وزارة المالية المرقم (١٩٣٤٦) في ٢٠١١/١٢/٤ الذي ينص (فتح حساب جاري خاص بالامانات وحصراً في التشكيلات التي تتحقق لديها امانات بمبالغ ضخمة ويستلزم طبيعة عملها فصل حساب الامانات عن حساب بنك النفقات الاعتيادي ولايستخدم الا للغرض المخصص لاجله حصراً) ،وخلافاً لكتاب وزارة المالية المرقم (٢١١٦٣) في ٢٠١٢/١١/٢١ الموجه الى ديوان الرقابة المالية الاتحادي والمعمم الى دوائر الدولة كافة بموجب كتاب وزارة المالية/دائرة المحاسبة/اللامركزي المرقم (٩٦٩) في ٢٠١٣/١/١٢ الفقرة(٥) منه والتي تنصت على (تحول جميع مبالغ الامانات الى حساب جاري بنك الامانات حيث يكون رصيد هذا الحساب في أي تاريخ مساوي لرصيد الامانات المثبتة في سجل الامانات محاسبة/٤) .

ثانياً–التقرير المرقم (٤٧٢١) في ٢٠٢٥/٢/١٧ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على انشطة المديرية العامة للتربية في محافظة كربلاء المقدسة للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٣، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٤–أ، ب): –

(١)عدم وجود احصـــائية دقيقة لدى مديرية التربية بأعداد معاهد التقوية غير المجازة اذ لم يتم درج اسماء الكثير من المعاهد على الرغم من ان لديهم صـفحات اعلانية وترويجية على منصـات التواصـل الاجتماعي إذ يوجد (٥٤) معهد تقوية منها (٥٢) معهد غير حاصل على إجازة تأسيس في محافظة كربلاء تم غلق (٤) منها وتحريك دعوى جزائية بحق (٣٠) معهد اما المعاهد المتبقية لم يتم اتخاذ الاجراءات القانونية بحقها خلافا للمادة (٣٣/ أولاً) من نظام التعليم الأهلي والاجنبي رقم (٥) لسنة/ ٢٠١٣ والتي نصت على (يحظر فتح او إدارة أي مؤسسة تعليمية أهلية ما لم تحصل على إجازة تأسيس) والمادة (٣٣/ ثانياً) والتي نصت على (تغلق كل مؤسسة تعليمية أهلية او مؤسسة تعليمية دينية أهلية غير حاصلة على إجازة تأسيس).

(٢) وجود (٢٠) روضـة تم افتتاحها في المحافظة غير حاصـلة على إجازة تأسـيس، وبناء على كتاب وزارة التربية / المديرية العامة للتعليم الأهلي والاجنبي المرقم (١٨٨) في ٢٠٢٣/١/٣ المتضـمن غلق الرياض غير المجازة قامت المديرية بتشـكيل لجنة بالأمر الإداري المرقم (٩١٨٨) في ٢٠٢١/٢/١٧ اذ اكتفت اللجنة بتحديد أسماء وعناوين تلك الرياض، خلافاً للمادة (٣٣–ثانياً) من نظام التعليم الأهلي والاجنبي رقم (٥) لسـنة/ ٢٠١٣ والتي نصـت على(تغلق كل مؤسسة تعليمية أهلية او مؤسسة تعليمية دينية أهلية غير حاصلة على إجازة تأسيس).

ثالثاً–التقرير المرقم (٢٩٣١٤) في ٢٠٢٥/١١/٦ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على حسابات المديرية العامة للتربية في محافظة كربلاء المقدسة للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٣، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٤–أ–ثانيا)، (٧–أ، ب): –

(١)عدم مطابقة رصيد بنك الامانات الدفتري كما في ٢٠٢٣/١٢/٣١ البالغ (٤٨٨٥٩٤٢٧٦٩) دينار (اربعة مليار وثمانمائة وخمسـة وثمانون مليون وتسـعمائة واثنان واربعون الف وسـبعمائة وتسـعة وسـتون دينار) مع رصـيد الامانات البالغ (٣٣٧٦٢٨٥٣٤٠) دينار (ثلاثة مليار وثلاثمائة وستة وسبعون مليون ومائتان وخمسة وثمانون الف وثلاثمائة واربعون دينار) وذلك لوجود تداخل بين حسـاب بنك النفقات وبنك الامانات إذ تم ايداع كافة مبالغ الدائنون في بنك الامانات وما يخص مبالغ الامانات يتم ايداعها في بنك النفقات ، خلافا لكتاب وزارة المالية المرقم (١٩٣٤٦) في ٢٠١١/١٢/٤ الذي تضمن (فتح حساب جاري خاص بالامانات وحصرا في التشكيلات التي تتحقق لديها امانات بمبالغ ضخمة ويستلزم طبيعة عملها فصل حساب الامانات عن حساب بنك النفقات الاعتيادي ولايستخدم الا للغرض المخصص لاجله حصرا) وخلافا لكتاب وزارة المالية المرقم (٢١١٦٣) في ٢٠١٢/١١/٢١ الموجه الى ديوان الرقابة المالية الاتحادي والمعمم الى دوائر الدولة كافة بموجب كتاب وزارة المالية /دائرة الحسـاب اللامركزي المرقم (٩٦٩) في ٢٠١٣/١/١٢ الفقرة (٥) منه والتي نصـت على

(تحول جميع مبالغ الامانات الى حساب جاري بنك الامانات حيث يكون رصيد هذا الحساب في اي تاريخ مساوي لرصيد الامانات المثبتة في سجل الامانات محاسبة/٤).

(٢)قيام امين صندوق الحوانيت المدرسية بتغيير مبالغ وصولات القبض على النسخ الثواني المكربنة إذ لاحظت الهيئة الرقابية المختصة وجود اختلافات بالمبالغ بين النسخ قبل التعديل والنسخ بعد التعديل علما ان المبالغ والنسخ المغيرة مقبوضة وفق مبالغ الرسوم المقررة وهي اقل من المشطوبة ولم تتمكن الهيئة الرقابية المختصة من معرفة مبالغ النسخ الاصلية (نسخة مسلم الدراهم) دون تعزيز ذلك بتواقيع المخولين خلافا لكتاب وزارة المالية/دائرة المحاسبة المرقم (١٧٤٧) في ٢٠١٠/٢/٢٨ الذي اشار الى (في حالة حصول خطأ في الارقام والعبارات المغلوطة لسبب ما فيصحح ذلك الخطأ بشطب الارقام والعبارات المغلوطة بالمداد الابيض ويحرر فوق الارقام والعبارات الصحيحة بشرط ان لا يمحي أثر الخطأ وان يوقع المسؤول تجاه تلك التصحيحات) .

(٣)وجود اخطاء في جمع المبالغ المثبتة على بعض من وصولات القبض الخاصة بايرادات الحوانيت المدرسية خلافا للفقرة (٤-٢-٤/أ-ز) من الدليل الاسترشادي لوحدات التدقيق الداخلي الصادر من ديوان الرقابة المالية الاتحادي والمعمم بكتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (٣٧٩٣٨) في ٢٠١٩/١١/٦ والذي تضمن (التاكد من صحة تسجيل كافة الصكوك والنقود المستلمة في السجلات الخاصة) و(فحص صحة الجمع في سجلات الصندوق).

ح- المديرية العامة للتربية في محافظة ذي قار:-

التقرير المرقم (٩٩٠٧) في ٢٠٢٥/٤/١٥ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على إجراءات مشتريات وصرف المعاملات المالية للمديرية العامة لتربية محافظة ذي قار لسنة/٢٠٢٤، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلين (١)، (٢): -

اولاً- قيام المديرية بتنظيم صكوك عددها (١٧٦) صك بمبلغ (١٠٦٣١٩٦١٨٧٤) دينار(عشرة مليارات وستمائة وواحد وثلاثين مليون وتسعمائة وواحد وستين ألف وثمانمائة وأربعة وسبعين دينار) بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٣١ على الرغم من عدم توفر الرصيد النقدي الكافي في الحساب الجاري للمديرية رقم (٢٠١٨٥) المفتوح لدى مصرف الرشيد فرع الناصرية /١٣ ، إذ بلغ رصيد الحساب المذكور آنفاً (٢٩٨٩٥٩٠٢) دينار (تسعة وعشرون مليون وثمانمائة وخمسة وتسعون إلف وتسعمائة واثنان دينار) في٢٠٢٤/١٢/٣١ ، إذ تم أبطال جميع الصكوك لعدم تمويل الحساب الجاري من قبل وزارة المالية خلافاً للمادة (٦/ أولا) من تعليمات تسهيل تنفيذ الموازنة الاتحادية رقم (١) لسنة/٢٠٢٣ التي تنص (يخول الوزير المختص أو رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة أو الإقليم أو المحافظ أو رئيس مجلس المحافظة صلاحية الصرف مباشرة ضمن اعتماد الحسابات الرئيسية على إن يتم التنسيق مع دائرة المحاسبة لتوفير التمويل قبل الصرف)،وقد أوصى الديوان الالتزام بالتعليمات أعلاه وعدم الدخول بالتزامات وتحرير صكوك دون التحقق من توفر السيولة النقدية الكافية.

ثانياً– قامت المديرية بشراء سيارات صالون عدد (٦) من الشركة العامة لتجارة السيارات والمكائن بموجب العقد المرقم (٦٦٠٠) في ٢٠٢٤ /١٢/٩ بمبلغ (٣٩٤٤٦٠٠٠٠) دينار (ثلاثمائة وأربعة وتسعين مليون وأربعمائة وستين إلف دينار) ، إذ لاحظت الهيئة الرقابية المختصة عدم الإعلان عن المناقصة بأسلوب الدعوة العامة خلافاً للمادة (٣) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/ ٢٠١٤ التي تنص(تنفيذ أسلوب إعلان الدعوة العامة إلى جميع الراغبين في المشاركة بتنفيذ العقود بمختلف أنواعها)،وقد أوصى الديوان الالتزام بالتعليمات المشار إليها أعلاه والإعلان عن المناقصات بأسلوب الدعوة العامة لاختيار أفضل العروض.

ط– المديرية العامة لتربية محافظة بابل: –

التقرير المرقم (١٥٠٦٥) في ٢٠٢٥/٦/١٢ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على انشطة المديرية العامة لتربية محافظة بابل للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٢–أ، ب، ج،د)،(٦–ج–اولاً،ثانياً،ثالثاً) :–

اولاً–مشاريع الابنية المدرسية: –

الجدول ادناه يبين مدارس الهياكل الحديدية ونسب الانجاز الفني ضمن مشروع وزارة التربية رقم (١) في محافظة بابل والذي تم تنفيذه من قبل شركة الصقور للموارد المالية والمقاولات بموجب العقد المرقم (٢/دولية/٢٠٠٨): –

اسم المدرسة	الموقع	نسبة الانجاز الفني %	الملاحظات
BLO 1	الهاشمية/ حي الباقر	٩١	لم يتم استلام المدرسة استلاماً اولياً بسبب ايقاف كافة الاجراءات الموقعية حسب كتاب وزارة التربية المرقم (١٣٢) في ٢٠٢٤/١/١٦ للمشروع رقم (١) وحسب كتاب مديرية الدفاع المدني المرقم (١٦٢٣٤) في ٢٠٢٣/١٠/١١ .
BLO 2	المسيب/ حي الجمهورية	٨٦	مستلمة استلام اولي بتاريخ ٢٠١٦/١١/٧ استناداً لقرار مجلس الوزراء رقم (٣٨) لسنة/٢٠١٤ مع وجود نواقص لاتعيق الاشغال وتم ايقاف كافة الاجراءات الموقعية حسب كتاب وزارة التربية واسناداً الى كتاب مديرية الدفاع المدني المشار اليهما اعلاه
BLO 3	الحلة / حي الاكرمين	٩٥	مستلمة استلام اولي بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٢٦ مع وجود نواقص لاتعيق الاشغال وتم ايقاف كافة الاجراءات الموقعية وحسب قرار مجلس الوزراء وكتاب مديرية الدفاع المدني المذكورين اعلاه .
BLO 4	المحاويل / ناحية المشروع	٧٣	البناية غير منجزة وتم ايقاف كافة الاجراءات الموقعية وحسب قرار مجلس الوزراء وكتاب مديرية الدفاع المدني المذكورين اعلاه .
BLO 5	المحاويل / حي ابو سديره	٩١	مستلمة استلام اولي بتاريخ ٢٠١٥/٧/٢٧ مع وجود نواقص لاتعيق الاشغال وتم ايقاف كافة الاجراءات الموقعية وحسب قرار مجلس الوزراء وكتاب مديرية الدفاع المدني المذكورين اعلاه .

BLO 6	القاسم / الجوذرية	٨٥	البناية غير منجزة وتم ايقاف كافة الاجراءات الموقعية وحسب قرار مجلس الوزراء وكتاب مديرية الدفاع المدني المذكورين اعلاه .
BLO 7	الحلة / حي الجامعة	٨٩	البناية غير منجزة وتم ايقاف كافة الاجراءات الموقعية وحسب قرار مجلس الوزراء وكتاب مديرية الدفاع المدني المذكورين اعلاه .
BLO 8	الحلة / حي نادر الثالثة	٩٥	مستلمة استلام اولي بتاريخ ٢٠١٥/٧/٢٧ مع وجود نواقص لاتعيق الاشغال وتم ايقاف كافة الاجراءات الموقعية وحسب قرار مجلس الوزراء وكتاب مديرية الدفاع المدني المذكورين اعلاه .

من الجدول يتبين للهيئة الرقابية المختصة ما يأتي: –

(١) لم يتم تزويد الهيئة الرقابية المختصة بنسبة الانجاز المالي لمشاريع مدارس الهياكل الحديدية نظراً لان حسابات الصرف تعود لوزارة التربية بينما يقتصر دور المهندس المقيم على الاشراف الفني دون معرفة تفاصيل المبالغ المصروفة او المستحقة، وقد أوصى الديوان التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتزويد الهيئة الرقابية المختصة بنسب الانجاز المالي للمشاريع المذكورة آنفاً.

(٢) هناك (٤) مدارس (BLO 2، BLO 3، BLO 5، BLO 8) تم استلامها استلاماً اولياً فقط استناداً الى قرار مجلس الوزراء (٣٨) لسنة/٢٠١٤ المتضمن (استلام المدارس التي بلغت نسبة انجازها ٨٠٪ فما فوق لغرض الاشغال لسد النقص الحاصل في الابنية المدرسية) ، وقد أوصى الديوان استلام المدارس المذكورة آنفاً استلام نهائي.

(٣) (٣) مدارس (BLO 4 ، BLO ٦، BLO 7) لم تنجز ولغاية اعداد التقرير الرقابي مع توقف العمل والاجراءات الموقعية في جميع المواقع بناءً على كتاب وزارة التربية المرقم (١٣٢) في ٢٠٢٤/١/١٦، وقد أوصى الديوان استئناف العمل بالمدارس المذكورة اعلاه لسد حاجة المحافظة .

(٤) (١) مدرسة (BLO 1) لم يتم استلامها استلاماً اولياً بسبب ايقاف كافة الاجراءات الموقعية لحين البت بالاجراءات الواجب اتخاذها من قبل الجهات ذات العلاقة استناداً لكتاب مديرية الدفاع المدني المرقم (١٦٢٣٤) في ٢٠٢٣/١٠/١١ ، وقد أوصى الديوان استئناف العمل في المدرسة المذكورة اعلاه واستلامها .

ثانياً–الابنية المدرسية: –

بلغ عدد مشاريع الابنية المدرسية التي تم التعاقد عليها لغاية سنة/٢٠٢٤ ولم يتم انجازها (١٤٩) مشروع، ولدى الهيئة الرقابية المختصة بخصوص ذلك ما يأتي: –

(١)بلغ عدد المشاريع غير المنجزة (٥٤) مشروع من مشاريع الخطة الاستثمارية لتنمية الاقاليم (٢٠١٩–٢٠٢١) منها (٣٧) مدرسة متلكئة لشركة زين القوافل حيث تم استحصال الموافقة على ادخال شريك للعمل مع شركة زين القوافل حسب ماجاء بكتاب ديوان محافظة بابل/قسم ادارة المشاريع المرقم (١٠٩٩٧) في ٢٠٢٤/١١/٢٨ لغرض انجاز العمل اما بقية المشاريع والبالغ (١٧) مدرسة مستمرة بالعمل او تم المباشرة بها في سنة/٢٠٢٣ او سحب العمل منها ، وقد أوصى الديوان بمتابعة جهات التعاقد وحثها على معالجة اسباب التلكؤ لتنفيذ تلك المشاريع للاستفادة منها.

(٢) بلغ عدد المشاريع غير المنجزة (٣٦) مشروع ضمن مشاريع الوزارة ومشروع رقم (١)/جميع الشركات المنفذة متوقفة عن العمل لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي رغم حاجة المديرية للابنية المدرسية بسبب نفاذ مبالغ الاحتياط لاغلب المشاريع وعدم صرف المستحقات المالية بسبب عدم تمويل وزارة المالية لمبالغ السلف وسيتم المباشرة بها بعد توفر التخصيص المالي وان تلك المشاريع غير مرتبطة بالمديرية بل بالجهة التعاقدية وان الاجراءات القانونية المتخذة بحق الشركات المتعاقدة تكون مع رب العمل (محافظة او وزارة)، وقد أوصى الديوان بالتنسيق مع جهات التعاقد لاستئناف العمل بتلك المشاريع وتذليل المعوقات .

(٣) بلغ عدد المشاريع غير المنجزة (٤٦) مشروع ضمن مشاريع المحافظة (٢٠٠٣-٢٠١٨) وذلك لسحب المشاريع من الشركات المتلكئة بالعمل وتأخر احالتها مرة اخرى لعدم مصادقة التخصيصات المالية لمشاريع الابنية المدرسية لعام/٢٠٢٤ من قبل وزارتي التخطيط والمالية حسب كتاب وزارة التربية / المديرية العامة للتخطيط التربوي المرقم (١٠٨٧) في٢٠٢٥/٢/٢٣، وقد أوصى الديوان باتخاذ الاجراءات اللازمة والمتابعة مع الجهات ذات العلاقة لاكمال انجاز تلك المشاريع .

ي-المديرية العامة للتربية في محافظة واسط:-

اولاً-التقرير المرقم (١٦٨٢٠) في ٢٠٢٥/٧/٣ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على انشطة نظام تسجيل الموظفين وجباية التوقيفات التقاعدية للمديرية العامة للتربية في محافظة واسط للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٢)، (٣)،(٤)،(٥) :-

(١) من خلال تدقيق عينة من معلومات الاستمارات الورقية لموظفي المركز مع المعلومات الداخلة في النظام الكترونياً ومقاطعتها مع معلومات سجلات شعبة الشؤون المالية تبين للهيئة الرقابية المختصة عدم دقة المعلومات.

(٢) وجود تكرار في ادخال أسماء بعض الموظفين لأكثر من مرة مع اختلاف الراتب لكل حالة.

(٣) عدم قيام المديرية بتحديث بيانات موظفيها المثبتين على الملاك الدائم بصورة شهرية اذ اقتصر العمل على ادخال البيانات دون اجراء التغييرات على رواتب منتسبيها خلافاً لقرار مجلس الوزراء المرقم (٢٣٤٨٧) لسنة /٢٠٢٣ الفقرة (١) منه التي نصت (إلزام الوزارات والتشكيلات الحكومية كافة باستكمال ادخال بيانات موظفيها ضمن برنامج تسجيل الموظفين وجباية التوقيفات التقاعدية الخاصة بصندوق تقاعد موظفي الدولة مع تحديث المتغيرات التي تطرأ على الموظفين تحديثاً دورياً مستمراً.

(٤) عدم استكمال ادخال بيانات موظفي مركز الكوت لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي البالغ عددهم ما يقارب (٢٢٠٠٠) موظف اذ قامت بإدخال معلومات (٢٠٠٠٠) موظف مما يشير الى تلكؤ المديرية في تسجيل بيانات موظفيها وتحديثها استناداً للفقرة رقم (٢) من قرار مجلس الوزراء رقم (٢٣٤٨٧) لسنة ٢٠٢٣ التي نصت (اشعار وزارة المالية / صندوق تقاعد موظفي الدولة الأمانة العامة لمجلس الوزراء بالتشكيلات الممتنعة والمتلكئة في تسجيل بيانات موظفيها وتحديثها).

ثانياً–التقرير المرقم (٢٦١٩٠) في ٢٠٢٥/١٠/٧ الخاص بنتائج الزيارة التفتيشية على انشطة وحسابات قسم تربية الصويرة للفترة من ٢٠٢٤/١/١ ولغاية ٢٠٢٥/٥/٣٠، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١– ط–ثالثا، رابعا)،(٣– ب)،(٤– ب) :–

(١) على الرغم من توصيات اللجنة المشكلة بالامر الاداري المرقم (٣٩٧٠) في ٢٠٢٥/١/١٩ الصادر من المديرية العامة لتربية واسط/قسم الابنية المدرسية باخلاء (٢٨) مدرسة متهالكة وآيلة للسقوط وبنسبة ضرر تراوحت بين (٨٠٪– ١٠٠٪) الا ان القسم والمديرية العامة لتربية واسط لم تقم باتخاذ الاجراءات اللازمة لاخلاء تلك المدارس لتلافي الحوادث المحتملة لسقوط المدارس الامر الذي يشكل خطراً على سلامة الكادر والطلبة.

(٢) عدم قيام قسم تربية الصويرة بتوفير مدارس بديلة عن المدارس الكرفانية وعددها (٩) مدرسة خلافاً لاعمام الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (٢٤١٤) في ٢٠٢٣/٨/١٦، المتضمن (رصد ظاهرة خطيرة متمثلة بتشييد المباني (السندويج بنل) والتي تعتبر من المواد سريعة الاشتعال وليس لها قابلية لمقاومة النيران مما ينذر لخطر كبير) وكتاب محافظ واسط ذي العدد (١٣٥٧) في ٢٠٢١/٨/٢٣ والذي تضمن (يمنع منعا باتا استخدام هذه المدارس واتخاذ الاجراءات الفورية اللازمة بشانها) .

(٣) تم شمول موظفي قسم تربية الصويرة من حملة الشهادات العليا بالحقوق والامتيازات المنصوص عليها في قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وقانون الخدمة الجامعية استنادا للمادة (٢٧–اولا) من قانون التربية رقم (٢٢) لسنة/٢٠١١ التي نصت (يتمتع منتسبو وزارة التربية من حملة الشهادات العليا الماجستير والدكتوراه او ما يعادلها ممن تتوفر فيهم شروط عضو الهيئات التدريسية المنصوص عليها في قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٤٠) لسنة/١٩٨٨ بجميع الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها اقرانهم في الجامعات وهيئات التعليم التقني التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمنصوص عليها في قانون الخدمة الجامعية رقم (٢٣) لسنة/٢٠٠٨ وتعديلاته) ، إذ تم صرف مخصصات الخدمة الجامعية البالغة (١٠٠٪) من الراتب الاسمي لحملة الشهادات العليا من الموظفين لسنة/٢٠٢٤ بعدد (١٦٥) موظف بمبلغ اجمالي (١٠١٢٩٢٤٩٣٢)دينار (مليار واثنا عشر مليون وتسعمائة واربعة وعشرين الف وتسعمائة واثنان وثلاثون دينار) دون اكمال نصابهم القانوني البالغ من (٨–١٤) محاضرة دراسية اسبوعيا وحسب اللقب العلمي ، خلافا للمادة (٧) الفقرتين (ثانيا وسابعا) من قانون الخدمة الجامعية رقم (٢٣) لسنة/٢٠٠٨ التي نصت (يعد موظف الخدمة الجامعية متفرغا بعد اكمال نصابه بحكم القانون عند مباشرته الوظيفة المعين فيها او المعاد اليها ويتم تحديد النصاب بتعليمات تصدرها الوزارة على ان تراعى المراتب العلمية) و(لايستحق موظف الخدمة الجامعية غير المتفرغ وفق احكام القانون ممن تتوفر فيه شروط عضو الهياة التدريسية مخصصات الخدمة الجامعية المنصوص عليها في البند(رابعا) من هذه المادة) .

(٤) تم احتساب مجموعة من الشهادات المغايرة للعناوين الوظيفية والشهادة المعين عليها خلافا لقانون رقم (١٠٣) لسنة/٢٠١٢ الذي نص على (تسريع ترقية العنوان الوظيفي للموظف الحاصل على شهادة اعلى اثناء الخدمة في مجال اختصاصه الوظيفي الذي يمارسه في دائرته بمنحة عنوانا وظيفيا لكل سنتين اعتبارا من تاريخ تخرجه وصولا الى درجته الحالية).

ثالثاً–التقرير المرقم (٢٨٧٩٦) في ٢٠٢٥/١١/٢ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على الانشطة والحسابات للمديرية العامة للتربية في محافظة واسط للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل الاتي (٣–أ–رابعا)، (٣–ج): –

(١)هناك زيادة في اسعار شراء عقد رقم (١٠/ج مشتريات للموازنة الجارية لسنة/٢٠٢٤) الخاص بشراء اجهزة التبريد مقارنة بالاسعار السائدة في الاسواق المحلية.

(٢)تم صرف مبالغ عن كميات الوقود المجهزة لبعض الآليات بأكثر من الحصة المقررة خلافا للكميات المقدرة بموجب الفقرة (١–اولا) المادة (١) من تعليمات رقم (٥) لسنة/٢٠٢١ الصادرة من الامانة العامة لمجلس الوزراء.

ك–المديرية العامة للتربية في محافظة نينوى:–

التقرير المرقم (٢٦٦٤٥) في ٢٠٢٥/١٠/١٢ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على انشطة وحسابات المديرية العامة للتربية في محافظة نينوى للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١–ب)،(٢–د)،(٣–أ)،(٣–ج)،(٣–و)،(٤–أ)،(٤–ب)،(٤–ج) :–

اولاً–زيادة في اعداد الكتب المنهجية المطلوبة من قبل قسم الادارة والتجهيزات والبالغ عددها (٥٥٧٦٢٣) كتاب للعام الدراسي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ كما جاء بكتاب المديرية ذي العدد (٥٣٧٧٥) في ٢٠٢٥/٦/١٨ وذلك لاعتماد القسم اعلاه في تحديد احتياجه من الكتب المنهجية وفق اعداد التلاميذ والطلبة من قسم التخطيط للسنة السابقة لحين اكتمال الكراس الاحصائي مما يؤدي لاختلاف الاعداد بالزيادة عند طلب الحاجة من الكتب المنهجية سنوياً وبالتالي تكدسها في المخازن.

ثانياً– لم يتم رفع التجاوزات عن (٢٠١) عقار مخصص للمديرية منذ سنوات سابقة خلافاً لقرار مجلس الوزراء رقم (٢٤٤) لسنة / ٢٠١٧ والمؤكد عليه بكتاب الامانة العامة مجلس الوزراء ذي العدد (ت.ح. م/٤٠١٦٦/٤) في ٢٠١٨/١١/١٤ والفقرة (٥) من كتاب مكتب رئيس الوزراء ذي العدد (١٣٦٩) في ٢٠٢٠/٦/٣٠ والتي نصت (تكثيف الاجراءات المتخذة بشأن التجاوزات الحاصلة على الممتلكات العامة من قبل الغير) على الرغم من صدور قرارات حكم مصدقة ومكتسبة الدرجة القطعية من محكمة جنح الموصل لـ(١٣٥) من التجاوزات المذكورة انفاً وقيام المديرية بمخاطبة قائمقامية قضاء الموصل والجهات التنفيذية الاخرى لإزالة هذه التجاوزات .

ثالثاً–عدم تسجيل كلف الموجودات الثابتة في سجلات الاثاث (محاسبة / ١٣) لديوان المديرية والاقسام التابعة لها خلافاً لكتاب وزارة المالية ذي العدد (٧٣٦) في ٢٠٢٣/١/١٨الذي ينص (ضرورة تثبيت اقيام الموجودات الثابتة و المخزنية واجراء القيود المتقابلة وفق تعليمات النظام المحاسبي الحكومي).

رابعاً– لم يتم اعلام وزارتي المالية والتخطيط بالمنح العينية المستلمة من المنظمات للفترة من سنة/٢٠١٧ ولغاية سنة /٢٠٢٤ والموزعة على اقسام ومدارس المديرية خلافاً للفقرة (٩) من ضوابط العمل المشترك والمعمم بكتاب وزارة المالية ذي العدد (١٧٩٧١) في ٢٠١٤/٣/١١ والتي نصت (عند استلام التشكيلات للمنح النقدية او العينية او المساعدات بعد اقرار

الموازنة العامة الاتحادية فان على التشكيلات ابلاغ وزارتي المالية والتخطيط ليتسنى لهما ادراجها ضمن الموازنة السنوية في ضوء النصوص القانونية المعتمدة ضمن قانون الموازنة السنوي بشان قبول المنح والتبرعات).

خامساً- لعدم امتلاك قسم الدراسة التركمانية لمخزن مستقل حيث لاحظت الهيئة الرقابية المختصة وجود اعداد كبيرة من كتب (الدراسة التركمانية / الاعدادية الفرع الادبي) مبعثرة في مخازن الثانوي لم يتم جردها وتثبيتها في السجلات المخزنية ،فضلاً عن قيام قسم التدقيق والرقابة الداخلية بمطالبة قسم الدراسة التركمانية برفع هذه الكتب من مخازن الثانوي بموجب كتابه ذي العدد (٢٤٠) في ٢٠٢٥/٤/١٦ خلافاً للفقرة (١-١-٥-ج) من ضوابط الرقابة الخاصة بالموجودات المخزنية / دليل الرقابة الداخلية لسنة /٢٠٢٤ والتي نصت (تنظيم مستندات ادخال واخراج مخزني بالأصول الداخلة لمخازن الوحدة والخارجة منها) .

سادساً- ظهور تجاوز ضمن النفقات التشغيلية عن التخصيصات المعتمدة لسنة /٢٠٢٤ دون بيان سبب التجاوز وبينت المديرية بكتابها ذي العدد (٧٣٥) في ٢٠٢٥/٧/٢٩ بان وزارة المالية بكتابها ذي العدد (١٤٨٧١) في ٢٠٢٥/٢/١٨ اعتذرت عن إضافة الاعتمادات استنادا لنص المادة (٢٨/ اولاً) من قانون الادارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة / ٢٠١٩ (المعدل) المتضمنة (يعلن وزير المالية تاريخ غلق الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية على ان لا تتجاوز (١/٣١) من السنة اللاحقة خلافاً للمادة (٦ / احكام عامة / اولاً / جـــ) من تعليمات تنفيذ الموازنة للسنوات (٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥) رقم (١٣) لسنة /٢٠٢٣ والتي نصت (لا يجوز الدخول في الالتزام بالصرف بما يزيد عما هو مخصص في الموازنة العامة الاتحادية) .

سابعاً-قيام وزارة التربية باستغلال مبلغ (٣٦١٢٢٠٠٠) دينار (ستة وثلاثون مليون ومائة واثنان وعشرون الف دينار) من تخصيصات المديرية العامة للتربية في محافظة نينوى كمصاريف السفر والايفاد لموظفي وزارتها الموفدين الى محافظة نينوى خلافاً للمادة (٣/ ثالثاً) من تعليمات تسهيل تنفيذ قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق رقم (١٣) للسنوات (٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥) والتي نصت (لا يجوز لمراكز دواوين الوزارات استغلال التخصيصات المعتمدة للدوائر والتشكيلات التابعة لها او استغلالها لغير الاغراض المخصصة لها).

ثامناً- زيادة في صرف اجور النقل للموظفين الموفدين من وزارة التربية خلافاً للمادة (٢٠/ثانياً) من قانون مخصصات الايفاد والسفر رقم (٣٨) لسنة /١٩٨٠ (المعدل) والتي نصت (يستحق الموفد النفقات الحقيقية لنقله ولأمتعته الضرورية من مسكنه الى محلات المغادرة والوصول عند الإيفاد والعودة) وتعليمات وزارة التربية التي حددت اجرة النقل بين محافظة بغداد ومدينة الموصل بموجب كتابها ذي العدد (٨٤٢٨) في ٢٠١٠/١٠/٥ .

١٤-وزارة النقل

أ- الهيئة العامة للانواء الجوية والرصد الزلزالي

التقرير المرقم (٣٢٤٩) في ٢٠٢٥/٢/٣ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على العقدين (٣١) و (٣٣) في ٢٠٢٢/٦/٨ و ٢٠٢٢/١٢/٢٩ على التوالي المبرمين بين الهيئة العامة للانواء الجوية والرصد الزلزالي وشركة كينمترکس الامريكية (Kinemetrces) لتطوير شبكة الرصد الزلزالي ، وشركة الفضية للمقاولات العامة المحدودة لتجهيز وتنصيب محطات رصد اوتوماتيكية عدد (٢٨) ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٢-ب) ، (٢-د) :-

اولاً-قيام الهيئة العامة للانواء الجوية والرصد الزلزالي بالتجاوز على مبلغ الكلفة التخمينية للمشروع بنسبة (١١٪) دون استحصال موافقة لجنة الشؤون الاقتصادية في مجلس الوزراء ، اذ تم احالة العقد رقم (٣٣) بمبلغ (٣٠٥٠٠٠٠) الف دينار (ثلاثة مليارات وخمسين مليون دينار) في حين ان الكلفة التخمينية المثبتة في جدول الكميات الخاص بالمشروع البالغة (٢٧٤٤٨٧٦) الف دينار (ملياران وسبعمائة واربعة واربعون مليون وثمانمائة وستة وسبعون الف دينار) خلافاً للفقرة (رابعاً/١-ب) من الضوابط رقم (٢) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة / ٢٠١٤ (المعدلة) التي حددت صلاحية جهة التعاقد في تجاوز الكلفة التخمينية بنسبة (١٠٪ - ٢٠٪) بشرط استحصال موافقة لجنة الشؤون الاقتصادية من خلال وزارة التخطيط على الاحالة .

ثانياً-احالة المناقصة على شركة الفضية للمقاولات العامة المحدودة على الرغم من خسارة الشركة المذكورة للسنتين الاخيرتين خلافاً للفقرة (أولاً-٥) من الضوابط رقم (١٢) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية المشار اليها انفاً التي تضمنت (عدم جواز احالة المناقصات على شركات خاسرة في حساباتهم الختامية للسنوات المطلوبة في شروط المناقصة) .

ب- الشركة العامة لموانئ العراق

التقرير المرقم (٩٢١٣) في ٢٠٢٥/٤/٩ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على انشطة واعمال الحفارة البحرية ام قصر وكميات الوقود المصروفة لها، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل الاتي (١): -

توقف الحفارة ام قصر عن العمل بتأريخ ٢٠١٤/١/٢ وحسب ما جاء بكتاب الشركة العامة لموانئ العراق المرقم (٢٥٩٤٧) في ٢٠٢٤/١٠/١٧ اذ بلغت ايام التوقف للحفارة (١٢٠٤) يوم للسنوات (٢٠١٤-٢٠١٨) وقد لاحظت الهيئة الرقابية المختصة تجاوز معدلات عدد ايام التوقف السنوية بنسبة (٦٥٪) من مجموع ايام السنة للسنوات المذكورة اعلاه وكما مبين في الجدول ادناه مما يؤشر عدم كفاءة الحفارة المجهزة بموجب العقد المرقم (بلا) في ٢٠١٢/٧/٢٣ وبمبلغ (٥٠) مليون دولار (خمسون مليون دولار) ورداءة المواصفات الفنية للحفارة مع العرض ان الشركة لم تزود الهيئة الرقابية المختصة بالتاريخ المحدد لدخول الحفارة بالعمل على الرغم من طلب الهيئة الرقابية المختصة وذلك بموجب المذكرة المرقمة (٦٢٠) في ٢٠٢٤/٩/١ ولم تبرر الشركة اسباب التوقف لعدم اجابتها على الاستفسار المرقم (٨٢٤) في ٢٠٢٤/١٠/٣١ ولغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي :-

السنة	عدد ايام التوقف حسب كتاب الشركة المرقم (٢٥٩٤٧) في ٢٠٢٤/١٠/١٧	نسبة ايام التوقف الى عدد ايام السنة %
٢٠١٤	٢٥٥	٧٠
٢٠١٥	٣٣٠	٩٠
٢٠١٦	١٩٢	٥٣
٢٠١٧	٨١	٢٢
٢٠١٨	٣٤٦	٩٥
المجموع	١٢٠٤	

ج- الشركة العامة للنقل البحري / فرع بغداد

التقرير المرقم (١٢٤٣٤) في ٢٠٢٥/٥/١٢ والخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على انشطة وحسابات الشركة العامة للنقل البحري / فرع بغداد للسنوات (٢٠٢١ ، ٢٠٢٢ ، ٢٠٢٣) ، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسل الاتي (٤-ج) :-

وجود عقد (متلكئ) مبرم بين الشركة العامة للنقل البحري / فرع بغداد ووزارة الصناعة والمعادن / شركة ذات الصواري العامة في سنة / ٢٠١٢ بمبلغ (١٢٤٦٤) مليون دينار (اثني عشر مليار واربعمائة واربعة وستين مليون دينار) لتجهيز (٣٠) زورق متنوع ، اذ ما يزال العقد متلكئ لغاية تأريخ اعداد التقرير الرقابي حسب اجابة فرع الشركة / بغداد بموجب كتابهم المرقم (٢٨) في ٢٠٢٥/١/٢٠ على مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (٤) في ٢٠٢٥/١/١٥ وكما موضح في ادناه :-

رقم العقد	تأريخ العقد	موضوع العقد	مدة العقد	الاجراءات المتخذة
١٢-ن-ح-٣-٢	٢٠١٢/١٢/١٣	تجهيز زوارق متنوعة عدد (٣٠) زورق	سنتان	متابعة استكمال تنفيذ العقد اذ تم ابرام ثلاث ملاحق للعقد

وقد اوصى الديوان بأتخاذ الاجراءات اللازمة للوقوف على اسباب التلكؤ.

د-الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية

اولاً-التقرير المرقم (١٣٢٧٨) في ٢٠٢٥/٥/٢١ والخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على انشطة وحسابات الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية للسنة المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ ، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٢-أ)، (٥-ب) :-

(١)عدم قيام الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية باتخاذ الاجراءات اللازمة التي تساهم في تنفيذ متطلبات رفع الحظر الجوي الاوربي، خلافاً لمتطلبات الوكالة الاوربية لسلامة الطيران (الاياسا) الواردة في رسالتها المؤرخة في ٢٠١٥/٧/١٦ والمتمثلة بالاتي:-

(أ) ادخال التحسينات الاضافية على نظام مراقبة السلامة العراقي قبل اتخاذ القرار السليم بخصوص الرفع النهائي للحظر عن الشركة.

(ب) ما زال وضع الشركة غير مستقر فيما يتعلق بالامتثال الى معايير السلامة الدولية وتنفيذها.

(ج) تطوير الشركة وتحقيق امكاناتها الكاملة لا يزال متعثراً بسبب هيكلها التنظيمي غير الفعال مقارنة بشركات الطيران المماثلة.

وقد اوصى الديوان الالتزام بما ورد في التعليمات الصادرة من قبل الوكالة الاوربية لسلامة الطيران (الاياسا) والاسراع في انجازها لضمان حصول الشركة على الموافقات الاصولية التي تساهم في رفع الحظر الجوي الاوربي .

(٢)عدم قيام الشركة بتعيين الطيارين الذي تم التعاقد معهم والبالغ عددهم (١٧) طالب والذين تم ارسالهم للدراسة والتدريب على نفقة الشركة في (اكاديمية اكناتيا للطيران) للتخرج كمساعد طيار (مساعد ربان طائرة) على الرغم من تسديد مستحقات التدريب الخاصة بهم والبالغة (٢١٨٧٥٢٠) الف دينار (ملياران ومائة وسبعة وثمانون مليون وخمسمائة وعشرون الف دينار) ، خلافاً للشروط التعاقدية الخاصة بتعيينهم بعد اكمال دوراتهم التدريبية استناداً الى اجابة الشركة على مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (١٢٢) في ٢٠٢٤/٩/٢٢ ، وقد اوصى الديوان التحقيق فيها .

ثانياً–التقرير المرقم (١٣٣٧٥) في ٢٠٢٥/٥/٢٢ والخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على اسطول (طائرات) الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية وصيانتها وحوادثها لسنة / ٢٠٢٣، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٤–أ–ثانياً)، (٤–أ–ثالثاً) :–

(١)عدم قيام الشركة باتخاذ الاجراءات اللازمة لتسجيل (٢٧) طائرة من اصل العدد الكلي البالغ (٤٣) طائرة استناداً الى ما مثبت في سجل الموجودات الثابتة للشركة على الرغم من وجود مخاطبات بين الشركة ووزارة المالية ، خلافاً لمبدأ الكلفة التأريخية الوارد في النظام المحاسبي الموحد الذي تضمن (يتم تثبيت كافة الموجودات الثابتة بالكلفة في تأريخ الشراء) علماً بأن الطائرات غير المسجلة تم شراءها من قبل وزارة المالية ، وقد اوصى الديوان اتخاذ الاجراءات اللازمة لحسم موضوع تسجيل الطائرات التابعة الى وزارة المالية وبما يضمن تسجيلها في سجلات الشركة من خلال التنسيق مع وزارة المالية .

(٢)بلغ عدد الطائرات العاطلة والخارجة عن الخدمة (٢٢) طائرة منها (١٤) طائرة خارجة عن الخدمة و (٨) طائرات عاطلة وبنسبة بلغت (٥١٪) من اجمالي عدد الطائرات الكلي البالغ (٤٣) طائرة البعض منها متوقفة منذ سنوات لم تقم الشركة بأتخاذ الاجراءات اللازمة لصيانتها او اعادة الخارجة منها الى الخدمة الامر الذي يشير الى عدم الاستفادة القصوى من تلك الطائرات خلافاً لاحكام المادة (٥–ثاني عشر) من النظام الداخلي للشركة التي نصت على (شراء الطائرات والمواد الاحتياطية والمعدات والاجهزة والاليات بمختلف انواعها بما يؤدي الى تحديث وتحسين وزيادة طاقات النقل الجوي وتطوير كفاءة الاداء وفق اساليب شركات الطيران العربية والاجنبية بالعملة الاجنبية القابلة للتحويل او المقايضة وفقاً للقانون) وحسب اجابة الشركة بموجب كتابها المرقم (١٩١٤) في ٢٠٢٤/١٢/١٢ على مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (١٤٦) في ٢٠٢٤/١٢/١١ ، وقد اوصى الديوان التحقيق فيها .

هـ–الشركة العامة لسكك حديد العراق

التقرير المرقم (٣٤٧٣٠) في ٢٠٢٥/١٢/٣١ والخاص بتقرير تدقيق اخبار بخصوص سفر مدير عام السكك خارج البلد بدون علم الدائرة ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٢):–

عدم قيام مدير عام السكك الحديد باعلام وزارته بالسفر بتاريخ ٢٠٢٣/١١/١٠ استناداً الى الاوليات المزودة للهيئة الرقابية المختصة حسب كتاب وزارة النقل/ الدائرة الادارية والمالية/ ادارة الموارد البشرية المرقم (٢٢٤٢) في ٢٠٢٥/١٠/٢٦ والتي اشارت الى عدم تمتع الموما اليه باجازة اعتيادية (داخل او خارج العراق) خلال المدة المذكورة اعلاه، واستناداً الى كارتات الاجازات المرفقة باجابة الشركة العامة لسكك حديد العراق/ قسم الموارد البشرية بكتابها المرقم (٤٩٧٠) في ٢٠٢٥/٧/١٥ بعدم تقديمه اجازة خلال الفترة من ١٠/١ –

٢٠٢٣/١٢/٣١، فضلاً عن عدم وجود تاريخ الرحلة المذكورة اعلاه ضمن اوامر ايفاد الموما اليه اعلاه ضمن الفترة من ١٠/١ – ٢٠٢٣/١٢/٣١ الواردة ضمن اجابة كل من وزارة النقل والشركة العامة لسكك حديد العراق خلافاً للفقرة (٢) من تعليمات الخدمة المدنية رقم (٥٤) لسنة ١٩٦٨ التي اشارت الى (ان سفر الموظف خارج العراق في ايام العطل الرسمية يكون بموافقة الدائرة).

التقرير المرقم (١٤٨٩٨) في ٢٠٢٥/٦/٥ والخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على أنشطة وحسابات الشركة العامة لسكك حديد العراق للسنة المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (١–ج):–

وقوع (١٠٩١) حادث مختلف منها(٢٧) حادث وفاة واصابة عاملين خلال السنة /٢٠٢٤ ويعود سبب ذلك الى قدم واستهلاك اغلب خطوط السكك والتي تمثل العمود الفقري لحركة النقل في الشركة وبالتالي فأن تلك الخطوط غير ملائمة لمتطلبات تسيير القطارات بسرعة وحمولات عالية علماً ان بعض الجسور الخاصة بخط السكة متوقفة بالإضافة الى انخفاض نسبة الوحدات العاملة الى اجمالي الوحدات المملوكة من قبل الشركة حيث بلغت (١٠٪) مما يؤشر الى وجود تدني في صيانة هذه الوحدات ووجود ضعف لدى الشركة في إيجاد خطط استراتيجية حقيقية لتعزيز خدماتها والارتقاء بها وتعظيم مواردها المالية ،فضلاً عن ان جميع الشاحنات العاملة لدى الشركة قد تم استيرادها في نهاية سبعينيات وبداية ثمانينات القرن الماضي وقد أصبحت في نهاية عمرها التشغيلي وان صيانتها وتشغيلها يتطلب صرف مبالغ كبيرة لاتتلائم وطاقتها التشغيلية حالياً.

١٥–وزارة الزراعة

أ– ديوان الوزارة

التقرير المرقم (٣٢٠٨) في ٢٠٢٥/٢/٢ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على تعويضات متضرري مربي الاسماك التي اصيبت بمرض كوي هيربس (KHV)، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل الاتي (٤): –

قامت الوزارة بالتجاوز بالصرف على المبلغ المخصص الى المتضررين من مربي الاسماك المصابة بالمرض خلافاً لقرار مجلس الوزراء المرقم (٢٣٥٦٢) في ٢٠٢٣/١٠/٥ المرافق بكتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء – دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان المرقم (ش.ز.ل/١٠/١/٥/٤٧٣٥٧) في ٢٠٢٣/١٠/٥ اذ ان المبلغ المخصص (٨٢٦٩٦٤٥) الف دينار (ثمانية مليارات ومائتين وتسعة وستون مليون وستمائة وخمسة واربعون الف دينار) في حين بلغ اجمالي المبالغ المصروفة بموجب مستندات الصرف بحدود (٨٣٩٤١٤٣) الف دينار (ثمانية مليارات وثلاثمائة واربعة وتسعون مليون ومائة وثلاثة واربعون الف دينار) ، وكما موضح بالجدول ادناه :–

اجمالي المبلغ المصروف بموجب سندات الصرف / دينار	المبلغ المخصص دينار	مبلغ التجاوز دينار	نسبة التجاوز %
٨٣٩٤١٤٢٦٩٤	٨٢٦٩٦٤٤٦٠٥	١٢٤٤٩٨٠٨٩	٢

ب–شركة ما بين النهرين العامة للبذور / معمل الذرة الصفراء /ديالى

التقرير المرقم (٤٧١٠) في ٢٠٢٥/٢/١٧ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على أنشطة وحسابات شركة ما بين النهرين العامة للبذور / معمل الذرة الصفراء /ديالى للسنة المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٢–ب) :–

لم يتم استحصال الديون المترتبة بذمة القطاع الخاص (مربي الدواجن) البالغة (٢٨١٦٩٠٢١٨) دينار (مائتان وواحد وثمانون مليون وستمائة وتسعون الف ومائتان وثمانية عشر دينار) قبل ٢٠٠٣/٤/٩ عن بيع محصول الذرة الصفراء ، خلافاً للمادة (٣) من قانون تحصيل الديون الحكومية المرقم (٥٦) لسنة ١٩٧٧ (المعدل) التي تنص على (اذا تأخر المدين عن دفع اي مبلغ من المبالغ المذكورة في المادة / ١ في الموعد المعين فعلى الموظف المخول بتطبيق هذا القانون ان ينذر خلال عشرة ايام اعتباراً من اليوم التالي لتبليغه بالانذار) .

ج– مركز الارشاد والتدريب الزراعي في صلاح الدين

التقرير المرقم (١٧٧٨٣) في ٢٠٢٥/٧/١٤ الخاص بالزيارة التفتيشية الى مركز الارشاد التدريبي الزراعي في صلاح الدين ، ومن اهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسل الاتي (٣–أ،ب) ، (٤–ج–اولاً) :–

اولاً– عدم استكمال اجراءات تحويل ملكية الارض المشيدة عليها بناية المركز والمزارع التابعة له باسم وزارة الزراعة لدى دوائر التسجيل العقاري خلافاً للمادة (٤) من قانون رقم (٦) لسنة/١٩٨٨ (تعديل قانون الاستملاك المرقم (١٢) لسنة/١٩٨١) والذي ينص على (اذا كان العقار او الحق العيني المطلوب استملاكه يعود الى دوائر الدولة او القطاع الاشتراكي عدا الاوقاف فيجري استملاكه ادارياً ويتحدد التعويض باتفاق الطرفين) وقد اوصى الديوان باتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة بخصوص استكمال اجراءات تحويل ملكية الارض باسم وزارة الزراعة لدى دوائر التسجيل العقاري .

ثانياً–عدم توفر شروط السلامة والامان في بناية المركز للوقاية من الحرائق خلافاً للمادة (٢٩) من قانون الدفاع المدني رقم (٤٤) لسنة/٢٠١٣ الذي اشار الى (توفير معدات الاطفاء والانقاذ لادارات المنشآت وفقاً للمواصفات التي تحددها مديرية الدفاع المدني) وقد اوصى الديوان بتوفير شروط السلامة والامان في بناية المركز.

ثالثاً–عدم وجود مطافئ حريق داخل مخزن الاثاث خلافاً للمادة (٢٩) من قانون الدفاع المدني رقم (٤٤) لسنة/٢٠١٣ المشار اليه اعلاه وقد اوصى الديوان بتوفير وسائل السلامة والامان داخل المخزن .

د– الشركة العامة للتجهيزات الزراعية

أولاً– محافظة المثنى

التقرير المرقم (١٦٩١٤) في ٢٠٢٥/٧/٣ الخاص بتدقيق انشطة فرع الشركة العامة للتجهيزات الزراعية في محافظة المثنى للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤ ، ومن اهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسل الاتي (١–ب) ، (٢–ب/اولاً) :–

(١)انخفاض الكميات المجهزة للفلاحين والمزارعين من سماد (اليوريا) بنسبة (٥٤٪) مع عدم وجود كميات مجهزة من سماد (الداب) على الفلاحين والمزارعين خلال سنة/٢٠٢٤ مقارنة مع سنة/٢٠٢٣ ، مما ينعكس على الواقع الزراعي للموسم الصيفي

والشتوي ، واجاب الفرع على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (٩٠) في ٢٠٢٥/٥/٢٧ (ان السبب في انخفاض الكميات المجهزة من سماد اليوريا بسبب رفع الدعم عنه اما بخصوص سماد الداب غير متوفر في مخازن الشركة) وقد اوصى الديوان بمعالجة التفاوت بنسب التجهيز وفقاً للحاجة الفعلية للفلاحين .

(٢) بلغ مجموع المبالغ المستحصلة خلال سنة/٢٠٢٤ عن الاقساط المستحقة للمبيعات الاجلة من المستلزمات الزراعية والالات والمعدات (٥٧٢٦٢٢٤٩٣) دينار (خمسمائة واثنان وسبعون مليون وستمائة واثنا وعشرون الف واربعمائة وثلاثة وتسعون دينار) ، فيما بلغت المبيعات الاجلة التي لم يتم استحصالها بسبب تلكؤ او امتناع بعض الفلاحين عن تسديد الاقساط المترتبة بذمتهم (١٥١٧٠٦٤٩٢٦) دينار (مليار وخمسمائة وسبعة عشر مليون واربعة وستون الف وتسعمائة وستة وعشرون دينار) وحسب سجل المديونية للفرع والكشف المقدم من الفرع بتاريخ ٢٠٢٥/٥/٢٥ ، واجاب الفرع على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (٩٠) في ٢٠٢٥/٥/٢٧ (بعد اتخاذ الاجراءات القانونية بحق المزارعين المتلكئين فان الدوائر مستمرة في ارسال الاستقطاعات من رواتب الكفلاء وكذلك جلب المبالغ بصورة دورية من مديرية تنفيذ السماوة) دون تقديم مايؤيد الاجابة ، وكما مبين في الجدول ادناه :-

البيان	العدد	مبلغ الدين/دينار
الفلاحين والمزارعين المتلكئين	٥٨	١٠٤١٥٦٤٦٩٨
الفلاحين والمزارعين الممتنعين	١١	٤٧٥٥٠٠٢٢٨
المجموع	٦٩	١٥١٧٠٦٤٩٢٦

ولدى الهيئة الرقابية المختصة الاتي :-

(أ)-قيام الفرع بحجز خمس الراتب الشهري لكفلاء المزارعين المتلكئين البالغ عددهم (٥٨) مزارع لتسديد الاقساط المستحقة عليهم على الرغم من كون مبلغ خمس الراتب السنوي لا يغطي مبلغ القسط السنوي الواجب التسديد بموجب العقد المبرم بين الطرفين عند البيع اذ ان عقد الكفالة اساس لضمان دين الفرع في حالة امتناع المزارع عن التسديد ، خلافاً للفقرة (٣) من كتاب الشركة العامة للتجهيزات الزراعية المرقم (٧٠١١) في ٢٠٢١/٦/١٧ الذي يتضمن (تنسب مطالبة دوائر الكفلاء بتحويل رواتب ومخصصات الكفلاء ممن كفلو مزارعين مجهزين بالمستلزمات الزراعية وتلكؤ بالتسديدات وبما يجب ان تعادل مجموع التسديدات الشهرية او مجموع الاستقطاعات الشهرية ومقدار القسط السنوي المثبت بجدول الاقساط في عقد تجهيز المزارع وفي حالة عدم التزام الدوائر بذلك يتم اقامة الدعاوي المدنية وتثبيت ما مشار اليه اعلاه في دفوعكم القانونية وصولاً لاسترداد الديون مشيرين الى القرار التمييزي الصادر بالعدد/٤٢٣/الهيئة الاستئنافية الذي تضمن مبدأ قانوني مفاده (ان مطالبة الكفيل الزام المقترض في حالة اخلال المقترض بالتسديد بان يكون الاستقطاع خمس الراتب لاسند له من القانون كون الطرفين يخضعان لاحكام العقد فيما بينهما)) ، واجاب الفرع على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (٩٠) في ٢٠٢٥/٥/٢٧ (ان دوائر الكفلاء تتمسك بماجاء به نص المادة (٨٢) من قانون التنفيذ رقم (٤٥) لسنة/١٩٨٠ المعدل بحجز راتب الكفيل بما لايزيد على خمس راتبه) وهي اجابة غير مقنعة وقد اوصى الديوان باتخاذ الاجراءات القانونية بحق الكفلاء واستحصال القسط السنوي المثبت بجدول الاقساط وفقاً لقانون تحصيل الديون الحكومية رقم (٥٦) لسنة/١٩٧٧ (المعدل) .

(ب)-لم يقم الفرع باتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لاستحصال مبلغ (٤٧٥٥٠٠٢٢٨) دينار (اربعمائة وخمسة وسبعون مليون وخمسمائة الف ومائتان وثمانية وعشرون دينار) عن الديون المترتبة بذمة المزارعين والفلاحين الممتنعين عن التسديد البالغ عددهم (١١) مزارع نتيجة شراء المستلزمات الزراعية خلافاً للفقرة (٩/ج) من تعليمات آلية البيع بالاجل الصادرة من الشركة العامة

للتجهيزات الزراعية/قسم التسويق/شعبة المستلزمات الزراعية بكتابها المرقم (٩٨١) في ٢٠١٨/١/١٦ المتضمن (في حال عدم تسديد الطرف الثاني للمبالغ المترتبة بذمته بعد انتهاء مدة الانذار يعد التقسيط ملغياً وتستوفى كامل الاقساط المتبقية مع الغرامات الجزائية دفعة واحدة من الضمانة المقدمة وكافة اموال الطرف الثاني الاخرى استناداً الى قانون تحصيل الديون الحكومية رقم (٥٦) لسنة/١٩٧٧ (المعدل) او اي قانون يحل محله اضافة الى حجز المستلزم الزراعي المجهز له بالاجل) ، واجاب الفرع على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (٩٠) في ٢٠٢٥/٥/٢٧ (هناك خلل في استحصال المبالغ المتراكمة في دائرة التنفيذ بسبب الزخم الحاصل بكثرة الاضابير وحجز رواتب الكفلاء وتخصيص مديرية التنفيذ يوم الخميس فقط لديون الدولة ولصك واحد فقط ولمزارع واحد فقط مما يسبب بطئ بتحصيل الاموال) ، وقد اوصى الديوان بحصر تلك الحالات واتخاذ الاجراءات القانونية بحق المزارعين والفلاحين الممتنعين عن تسديد الاقساط المستحقة بذمتهم وفقاً لقانون تحصيل الديون الحكومية المذكور اعلاه .

(ج)- قيام الفرع باستلام صكوك استقطاعات كفلاء المزارعين المجهزين بالمستلزمات الزراعية بالاجل المرسلة من دوائر الكفلاء دون الالتزام بتحويلها عن طريق الايبان الخاص بالشركة العامة للتجهيزات الزراعية خلافاً للفقرة (د) من كتاب الشركة العامة للتجهيزات الزراعية المرقم (٤٥٧٣) في ٢٠٢٤/٣/١٢ التي تتضمن (مفاتحة الجهات ودوائر كفلاء المزارعين بضرورة ارسال مبالغ الاقساط المستقطعة عن طريق اشعار التحويل (CT) وعلى الايبان الخاص بالشركة) واجاب الفرع على استفسار تالهيئة الرقابية المختصة المرقم (٩٠) في ٢٠٢٥/٥/٢٧ (نود ان نبين لكم عن قيام الفرع بتوجيه كافة الدوائر التي لديها كفلاء للمزارعين المتلكئين بارسال مبالغ استقطاعات الكفلاء عن طريق الايبان وبدورها قامت تلك الدوائر بالعمل بكتب التوجيه المرسلة من قبل الفرع باستثناء مديرية تنفيذ السماوة التي ترفض استلام الايبان) ، وقد اوصى الديوان بتوجيه دوائر الكفلاء بارسال الاستقطاعات عن طريق الايبان الخاص بالشركة العامة للتجهيزات الزراعية .

(د)- قيام الفرع باستلام صكوك مرسلة من بعض الدوائر الحكومية تمثل استقطاعات كفلاء المزارعين دون تثبيت تلك المبالغ في سجل الصندوق او السجلات الفرعية الخاصة بالمديونية التي تبين المبالغ المتبقية بذمة المزارع والمبالغ المسددة منها لاحكام الرقابة والسيطرة عليها خلافاً للفقرة (٢) من كتاب الشركة العامة للتجهيزات الزراعية/قسم الرقابة الداخلية المرقم (٢١٢٩٣) في ٢٠٢٣/١٢/٢١ المتضمنة (يتم مسك سجل صندوق ويكون خاصاً للمبالغ المستلمة عن المبيعات الاجلة اضافة الى السجلات النظامية الممسوكة من قبلكم والخاصة بالمديونية) ، واجاب الفرع على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (٩٠) في ٢٠٢٥/٥/٢٧ (بخصوص عدم امتلاك سجل محاسبة (٦٦) وعدم تثبيت المبالغ فان الاجراء المالي المتخذ من قبل الفرع يهدف الى ضمان صحة البيانات من خلال المطابقة في مقر الشركة ويتم حالياً التنسيق مع القسم المختص في مقر الشركة لغرض اعتماد الية عمل متكاملة لتسجيل هذه المبالغ في السجلات الرسمية) ، وقد اوصى الديوان بالالتزام بالكتاب اعلاه ومسك مجموعة دفترية فرعية لاحكام الرقابة والسيطرة على العمليات المالية .

ثانياً– محافظة ميسان :–

التقرير المرقم (٢٢٠٢٠) في ٢٠٢٥/٨/٢٦ الخاص بالزيارة التفتيشية لفرع الشركة العامة للتجهيزات الزراعية في ميسان ، ومن اهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق بها والتي وردت فيه بالتسلسل الاتي (١–ب/اولاً ، ثانياً ، رابعاً ، سابعاً):–

بلغ عدد المزارعين المتلكئين في تسديد ما بذمتهم من مبالغ عن قيمة تجهيز مستلزمات زراعية (٢٥) مزارع ومنذ سنوات سابقة بمبلغ (٦٣١٧٦٥٢٩٠) دينار (ستمائة وواحد وثلاثون مليون وسبعمائة وخمسة وستون إلف ومائتان وتسعون دينار) وقد تم أعلام الشركة بالمبالغ غير المسددة وكما موضح بالجدول المشار اليه بالتقرير التفصيلي وقد لاحظت الهيئة الرقابية المختصة الاتي:–

(١)عدم فسخ العقد للمزارعين بعد الإخلال في احد شروط العقد وهو (الالتزام بالتسديد في المواعيد المحددة) خلافاً لأحكام البند (أثنا عشر) من العقد المبرم معهم المتضمن {في حالة إخلال الطرف الثاني بأي شرط من شروط العقد يكون العقد مفسوخاً دون حاجة إلى إنذار أو حكم قضائي ويحق للطرف الأول اتخاذ كافة الإجراءات القانونية بحقه لاستحصال الديون وما يترتب لصالحها من حقوق بذمة المشتري ويتم استحصال على وفق قانون تحصيل الديون الحكومية رقم (٦) لسنة/١٩٧٧ } وقد أجاب الفرع بكتابه المرقم(٧٥٠) في ٢٠٢٥/٥/٢٦ على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (١٥٦) في ٢٠٢٥/٥/١٧ المتضمن(توجد إجراءات قانونية وسيلة ضغط على المزارع لتسديد أو القيام بتسوية المبلغ المترتب بذمته) دون القيام بفسخ العقد وفق العقد المبرم.

(٢)لم يقم الفرع بمصادرة المستلزمات الزراعية بدون تعويض خلافاً لما جاء بالتعهد الخطي المتضمن (أتعهد بالتزامي بمواعيد التسديد وفي حالة مخالفتي لأي شرط من شروط العقد والتعهد يحق للشركة العامة للتجهيزات الزراعية مصادرة المادة أعلاه وملحقاتها وبدون تعويض مع التزامي بدفع ضعف قيمتها بالأسعار التجارية وعدم تجهيزي بأي مستلزم زراعي وإيقاف التعامل معي مع كافة الدوائر التابعة إلى وزارة الزراعة وتطبيق قانون تحصيل الديون الحكومية رقم (٥٦) لسنة/١٩٧٧ دون الحاجة إلى إنذار أو حكم قضائي) وخلافاً لأحكام البند (ثانياً) من العقد المتضمن (يعتبر التعهد الخطي الموقع مع المزارع او وكيله جزء لا يتجزأ من العقد) وقد أجاب الفرع بكتابه المرقم(٧٥٠) في ٢٠٢٥/٥/٢٦ على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (١٥٦) في ٢٠٢٥/٥/١٧ المتضمن (التعهد هو باستخدام المستلزمات وعدم المتاجرة أو التصرف بها) في حين أن التعهد الخطي يتضمن بتسديد الأقساط.

(٣)لم يتم استحصال كافة الديون المترتبة بذمة المزارعين من الضمانة المقدمة من قبل المزارع دفعة واحدة مع الفوائد والغرامات بعد التعثر لأكثر من قسط واستحقاق الحد الأدنى من الغرامات خلافاً لأحكام البند (رابعاً/ج) من العقد المبرم المتضمن (في حالة عدم تسديد الطرف الثاني القسط في الموعد المحدد واستحق الحد الأدنى للغرامات الجزائية يعد التقسيط لاغياً وتستحق كامل الأقساط مع الغرامات الجزائية والفوائد الاتفاقية وتستوفي دفعة واحدة من الضمانة المقدمة وأموال المدين الأخرى) وقد أجاب الفرع بكتابه المرقم(٧٥٠) في ٢٠٢٥/٥/٢٦ على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (١٥٦) في ٢٠٢٥/٥/١٧ المتضمن(التنفيذ بالضمانات والمتابعة دورية لاستحصال الديون) دون قيام الفرع باتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم.

(٤)تكرار التعامل مع احد المزارعين المتلكئين عند بيعه حاصدة زراعية نوع (نيو هولاند اوربي المنشأ) وبسعر مدعوم على الرغم من تلكأه في تسديد قيمة المستلزم الزراعي نوع (باذرة اسباني) خلافاً للتعهد الخطي المتضمن (التزامي بمواعيد التسديد وفي حالة مخالفتي لأي شرط من شروط العقد والتعهد أتحمل كافة المسؤولية والتبعات القانونية والمالية وعدم تجهيزي بأي مستلزم زراعي وإيقاف التعامل معي مع كافة الدوائر التابعة لوزارة الزراعة) والذي يعتبر جزء لا يتجزأ من العقد استناداً لأحكام البند (ثانياً) المتضمن (يعتبر التعهد

الخطي الموقع من المزارع أو وكيلة جزء لا يتجزأ من العقد) وقد أجاب الفرع بكتابه المرقم(٧٥٠) في ٢٠٢٥/٥/٢٦ على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (١٥٦) في ٢٠٢٥/٥/١٧ المتضمن(تم تجهيزه بباذرة بتاريخ ٢٠١٧/٩/١١ وتم ترشيحه من زراعة ميسان لتزويده بحاصدة وحصل تلكؤ) .

ثالثاً– محافظة واسط

التقرير المرقم (٢٨٧٩٤) في٢٠٢٥/١١/٢الخاص بتدقيق نتائج تنفيذ الموازنة على حسابات مديرية زراعة واسط للسنة/ ٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان بالتحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات(٦–هـ–أولاً) و(٦–هـ–ثانياً)و(٨–أ) الآتي :–

(١) تم شمول الفلاحين المتضررين داخل حوض نهر دجلة بصرف مبلغ مقداره(١٠٦٤٣٣٢٥٠)دينار(مائة وستة مليون واربعمائة وثلاثة وثلاثون الف ومائتان وخمسون دينار) خلافاً لقرار مجلس الوزراء رقم(٢٩٤) لسنة/٢٠٢٢المتضمن (إقرار محاضر أضرار السيول والامطار في محافظات(البصرة،المثنى،ديالى،واسط) وبينت المديرية بكتابها المرقم(١٠٧٠٤) في٢٠٢٥/٥/٢٥(ان أعداد المحاضر الخاصة بالاضرار اللجان الفرعية في الوحدات الإدارية والتي تشكلت بموجب الامر الديواني المرقم(١٨٩) لسنة/٢٠١٩ وقد قامت بجرد المساحات المتضررة ورفعتها الى اللجنة الزراعية العليا في ديوان محافظة واسط وقد تم تدقيق محاضر اللجان الفرعية حسب كتاب اللجنة الزراعية العليا في المحافظة المرقم(٤٦٢) في٢٠٢٣/١٠/٢المعطوف على كتاب وزارة الزراعة المرقم(٢٤٣٧) في٢٠٢٣/٩/٢٨ المستند على كتاب وزارة المالية المرقم(٦٦٦٩٥) في٢٠٢٣/٩/١٩ المتضمن جدول تفصيلي مدقق ومختوم وموقع من قبل مدير الحسابات ومدير التدقيق في ديوان المحافظة ومدير الزراعة في حينها ومصادقة المحافظ ومن ثم تم توجيه كتاب من قبل اللجنة الزراعية العليا الى الوحدات الإدارية بموجب كتابها المرقم(٥٥٦) في٢٠٢٣/١١/٢ المعطوف على كتاب وزارة الزراعة /الدائرة الإدارية والمالية المرقم(١٥٦٢) في٢٠٢٣/١١/٢المتضمن تشكيل لجنة فرعية في المحافظة تتولى توزيع التعويضات تتكون من (رئيس الوحدة الإدارية لكل قضاء أو ناحية رئيساً وعضوية مسؤول القسم الزراعي ومسؤول الموارد المائية وممثل الجمعيات الفلاحية وعضو مالي) .

(٢) تم شمول الفلاحين في قضائي الكوت والنعمانية بصرف مبلغ (٦٣٦٨٤٠٠٠٠) دينار (ستمائة وستة وثلاثون مليون وثمانمائة وأربعون الف دينار) عن التعويضات جراء الأمطار الغزيرة خلافاً للفقرة رقم(١٣) من محضر لجنة تحديد كلفة أضرار المحاصيل الزراعية لسنة/٢٠١٩المشكلة بالأمر الإداري المرقم(١٧١٤٥)في٢٠٢٢/٦/٢١ الصادر عن ديوان محافظة واسط والتي بينت فيها(ان كمية الأمطار التي سقطت في شهري آذار ونيسان لسنة/٢٠١٩ إعتيادية في القضاءين أعلاه) حسب إجابة محطة الأرصاد الجوية الزراعية .

(٣) ضعف الإجراءات القانونية المتخذة من قبل المديرية لتحصيل مبالغ أجر المثل المستحقة بحق المتجاوزين على الأراضي الزراعية والدور السكنية التابعة للمديرية المقدرة خلال السنة/٢٠٢٤ فضلاً عن المبالغ المدورة من سنوات سابقة إذ بلغت المبالغ المتحصلة من أجر المثل مبلغ(٧١٢٥٠٠٠) دينار(سبعة ملايين ومائة وخمسة وعشرون الف دينار) وهو ما يمثل نسبة (١٪) من إجمالي المبالغ المستحقة وفق البيانات المقدمة من قسم الشؤون القانونية بكتابهم المرقم(٦٧٥٤) في٢٠٢٥/٣/٢٦، مما يشير الى ضعف إجراءات متابعة تحصيل مبالغ الديون الحكومية.

رابعاً- محافظة ذي قار :-

(١)التقرير المرقم (٢٢٥٦٤) في ٢٠٢٥/٩/١ الخاص بتدقيق انشطة فرع الشركة العامة للتجهيزات الزراعية في محافظة ذي قار للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤ ، ومن اهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسلات (١-د ، هـ) و(٢-جـ) و(٣-و) و(٥-سادساً) :-

(أ)ترتب بذمة المزارعين مبلغ قدره (٤٦١٤٠١١٦٤٠) دينار (اربعة مليارات وستمائة واربعة عشر مليون واحد عشر الف وستمائة واربعون دينار) لغاية ٢٠٢٤/١٢/٣١ عن اقيام المعدات الزراعية المجهزة لهم منذ سنوات طويلة ولم يتم تحصيلها لغاية تاريخ اعداد التقرير خلافاً لقانون تحصيل الديون الحكومية رقم (٥٦) لسنة/١٩٧٧، واجاب الفرع على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (١٨) في ٢٠٢٥/٧/٢٠ (تم اتخاذ كافة الاجراءات القانونية بحق المزارعين من توجيه انذارات واصدار قرار حجز وتعميمها على الدوائر المعنية)، وقد اوصى الديوان باتخاذ الاجراءات القانونية لتحصيل المبالغ المترتبة بذمة الفلاحين ومتابعة تنفيذها في الدوائر المعنية.

(ب)عدم التزام الفلاحين من تسديد الاقساط المترتبة عليهم منذ سنوات طويلة عن شراء المستلزمات الزراعية دون قيام الفرع باتخاذ الاجراءات القانونية بحقهم واستيفاء مستحقاته المالية مع الغرامات التأخيرية لغاية تاريخ اعداد التقرير ، خلافاً لقانون تحصيل الديون الحكومية رقم (٥٦) لسنة/١٩٧٧ ، واجاب الفرع على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (١٩) في ٢٠٢٥/٧/٢٠ (يتم تزويد الوحدة القانونية في الفرع جميع اسماء المتلكئين الى قسم المبيعات الاجلة في بغداد وتوجد سجلات بالوحدة القانونية للمتلكئين لمتابعة المدينين واتخاذ الاجراءات المناسبة) ، وقد اوصى الديوان باتخاذ الاجراءات القانونية بحق الفلاحين الممتنعين عن تسديد المبالغ المترتبة بذمتهم والغرامات التأخيرية .

(ج)لم يتم استملاك الاراضي المشيدة عليها مخازن وابنية الفرع على الرغم من استغلالها منذ فترة طويلة خلافاً لاحكام المادة (٩) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة/١٩٨١ (المعدل) التي تتضمن (لدوائر الدولة والقطاع العام التي يحق لها استملاك العقار قانوناً ان تطلب استملاك أي عقار او جزء منه او الحقوق العينية الاصلية المتعلقة به وفق احكام هذا القانون لتنفيذ مشاريعها وتحقيق اغراضها) ، واجاب الفرع على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (٤١) في ٢٠٢٥/٧/٢٠ (الفرع مستمر باجراءات استملاك الاراضي المشيدة عليها المخازن)، وقد اوصى الديوان بالعمل على استملاك تلك الاراضي ومخاطبة الشركة العامة لازالة المعوقات في عملية الاستملاك .

(د)استمرار صرف رواتب بعض الموظفين المنسبين لدوائر اخرى خلافاً لكتاب وزارة المالية/الدائرة القانونية المرقم (١١٤٩٢) في ٢٠١٤/١٢/١١ المتضمن (ان الجهة المستفيدة هي التي تتحمل راتب ومخصصات الموظف المنسب ابتداءاً من تاريخ مباشرته فيها اذا كانت دائرته الاصلية ممولة ذاتياً ومن بداية السنة المالية التالية لتاريخ التنسيب اذا كانت دائرته الاصلية ممولة مركزياً) واجاب الفرع على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (١٧) في ٢٠٢٥/٧/٢٠ (تمت مخاطبة الشركة بخصوص الملاحظة) ، وقد اوصى الديوان بالالتزام بكتاب وزارة المالية اعلاه وعدم صرف رواتب الموظفين المنسبين الى دوائر اخرى .

(هـ) وجود اشجار واعشاب محيطة بمخزن النصر ومخزن الشطرة تشكل خطراً في حالة نشوب حوادث الحريق دون القيام برفع تلك الاشجار والاعشاب لتلافي حدوث الحرائق والاضرار بالمخازن والمواد المخزونة ، واجاب الفرع على استفسار الهيئة الرقابية المختصة

المرقم (٣٠) في ٢٠٢٥/٧/٢٠ (تمت مخاطبة الشركة بخصوص ذلك) ، وقد اوصى الديوان برفع الاشجار والاعشاب لتلافي حدوث الحرائق والاضرار بالمخازن والمواد المخزنة .

(٢)التقرير المرقم (٢٤٥٦٤) في ٢٠٢٥/٩/٢٢ الخاص بتقرير دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية لمديرية زراعة محافظة ذي قار للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤ ، ومن اهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسلات (٤) و(٥-أ) و(٧-ب) و(٨-أ)

(أ)عدم استخدام المديرية نظام الدفع الالكتروني الـــ (pos) لإستحصال المبالغ ولتمكين المراجعين بالدفع بالبطاقات الالكترونية ، خلافاً لقرار مجلس الوزراء المرقم (٢٣٠٤٤) لسنة/٢٠٢٣ الذي يتضمن {إلزام الدوائر الحكومية جميعها وغير الحكومية والمختلطة والنقابات والجمعيات والمراكز التي تستحصل المبالغ فتح حسابات مصرفية وتهيئة أجهزة نقاط الدفع الالكتروني (pos) بواسطة البطاقات المصرفية لتحصيل الأموال ولتمكين الراغبين من المراجعين بالدفع بالبطاقات الالكترونية } ، وأجابت المديرية على إستفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (٢٥) في ٢٠٢٥/٨/٢٨(سوف يتم العمل بملاحظتكم وفتح حساب مصرفي في مصرف الرافدين ولحين إكمال الدورات التدريبية على الجهاز من قبل شركة الماستر لأمناء الصناديق في مديريتنا) ، وقد اوصى الديوان بالالتزام بقرار مجلس الوزراء أعلاه واستخدام نظام الدفع الالكتروني.

(ب)عدم قيام المديرية بإستحصال وصل قبض بالمبالغ المصروفة للجهات الدائنة ، خلافاً للفقرة (١-١-١١-١- و) من القسم الثاني من دليل الرقابة الداخلية المذكور أنفاً التي تتضمن (إستحصال توقيع المستفيد على مستند الصرف مباشرة الذي تم تأدية المبلغ بموجبة أو استناداً إلى وصل القبض المرسل من الجهة المستفيدة أن كانت شخصاً معنوياً) ، وأجابت المديرية على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (١٣) في ٢٠٢٥/٨/١٨(سوف يتم معالجة الملاحظة مستقبلاً وطلب تأييد الجهة المستفيدة بوصل قبض يعزز استلامها لمستحقاتهم المالية) وكما مبين في الأمثلة أدناه:-

رقم وتاريخ مستند الصرف	مبلغ المستند/ألف دينار	التفاصيل
(١٦٩) في ٢٠٢٤/٦/٣٠	٩٠٠	استقطاعات الموظفين إلى مصرف الرافدين فرع سوق الشيوخ
(١٧٣) في ٢٠٢٤/٦/٣٠	٢٠٧٩	استقطاعات الموظفين إلى المصرف الزراعي فرع الناصرية
(١٩٢) في ٢٠٢٤/٧/٣١	٢٦٥٧	استقطاعات الموظفين إلى المصرف العقاري فرع ذي قار

وقد اوصى الديوان بالالتزام بالدليل أعلاه واستحصال وصل قبض من الجهات الدائنة تعزيزاً لعمليات الصرف.

(ج) وجود مخزن في أسفل بناية المديرية غير ملائم لخزن المواد ولا تتوفر فيه ظروف الخزن من حيث الحفاظ على المخزون من الأتربة والمياه والرطوبة فضلاً عن صعوبة نقل المواد (إدخالها وإخراجها) من المخزن لكون المخزن تحت الأرض خلافاً للفقرة (١-١-٥-أ) من القسم الثاني من دليل الرقابة الداخلية لسنة /٢٠٢٤ التي تتضمن (وجود مخزن ملائم للمواد المخزنية بحسب الصنف يراعى فيه ظروف الخزن كافة حيث الحفاظ على المخزون من الأتربة والغبار والرطوبة والمياه ويتوفر فيه مستوى إضاءة جيدة فضلاً عن مراعاة توفير الظروف المناسبة لعمل العنصر البشري) ، وأجابت المديرية على إستفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (١٥) في ٢٠٢٥/٨/٢٨ (لعدم توفر التخصيص المالي تعذر توفير عمال خدمة لتنظيف وترتيب المخزن) ، وقد اوصى الديوان بالالتزام بالدليل أعلاه وتوفير مخزن ملائم لخزن المواد تتوفر فيه مقومات الخزن من حيث المحافظة على المخزون من الأتربة والمياه وتوفير الظروف المناسبة لعمل موظفي قسم الموجودات.

هـ–الشركة العراقية لانتاج البذور (مساهمة مختلطة)

التقرير المرقم (٢٥٢٣٤) في ٢٠٢٥/٩/٢٩ الخاص بتقرير الزيارة التفتيشية لمعمل تنقية بذور الخالدية للفترة من (٢٠٢٥/٧/١٣) ولغاية (٢٠٢٥/٧/٢٣) ، ومن اهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسل (١–أ) و(٤–أ،ب،ج)

اولاً– ضعف اجراءات السلامة المهنية مقارنة بحجم ونشاط المعمل وعدم استخدام التقنيات الالية لاطفاء الحرائق حيث ان اخر فحص بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٢٠ ، خلافاً للفقرة (٢–١–٦–١–ط) من القسم الثاني من دليل الرقابة الداخلية لسنة/٢٠٢٤ المعمم بموجب كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء/دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان المرقم (ش.ز.ل/١/١٠/اعمام/٩٨٢٦) في ٢٠٢٤/٢/٢٦ التي تنص على (توفير وسائل الحماية الكافية للمواد المخزنية وحسب توجيهات الدفاع المدني) وقد برر المعمل (توجد مطافئ حريق عدد (٢١) مملوءة بمادة رغوية وبودرة ويتم صيانتها من قبل الموقع دورياً كل ستة اشهر وتم مفاتحة مقر الشركة بالكتاب المرقم (٣١٠) في ٢٠٢٣/٨/١ لانشاء منظومة حريق) بموجب الاجابة على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (١) في ٢٠٢٥/٨/٥ ، وقد اوصى الديوان بتوفير سيارات اطفاء تلائم حجم المعمل بالاضافة الى استخدام التقنيات الالية لاطفاء الحرائق .

ثانياً–استخدام مادة (السندويج بنل) في بناء غرفة السيطرة والتحكم داخل المعمل ، خلافاً لتعليمات الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقمة (ت/١/١/١٨٧٦٥) في ٢٠١٣/٦/١٦ التي تنص (منع استخدام المواد المسرعة للاشتعال مثل (السندويج بنل والالي كابون) من قبل الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة نظراً لما تشكله تلك المواد من خطورة في حدوث الحرائق اضافة الى انبعاث غازات كيمياوية خطرة على صحة الانسان) وقد برر المعمل (تم انشاء غرفة السيطرة من قبل الشركة المنفذة شركة تركية (AKY) سنة/٢٠١٨ وقبل استلامي للموقع ادارياً) ، حسب اجابتهم على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (١) في ٢٠٢٥/٨/٥ ، وقد اوصى الديوان ببناء غرفة السيطرة والتحكم خارج المعمل وبمادة غير قابلة للاشتعال .

ثالثاً–تركيب صندوق الكهرباء الرئيسي في داخل مخزن الحنطة (المصدقة) وفوق اكياس الحنطة مما يعرضها الى المخاطر فضلاً عن مد اسلاك الكهرباء وربطها على اعمدة وسطح المخزن مباشرة خلافاً للفقرة (٢–١–٦–١–ط) من القسم الثاني من دليل الرقابة الداخلية لسنة/٢٠٢٤ المعمم بموجب كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء/دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان المرقم (ش.ز.ل/١/١٠/اعمام/٩٨٢٦) في ٢٠٢٤/٢/٢٦ التي تنص على (توفير وسائل الحماية الكافية للمواد المخزنية وحسب توجيهات الدفاع المدني) وقد برر المعمل ذلك (تم تركيب صندوق الكهرباء الرئيسي داخل الموقع من اجل رفع اسلاك الكهرباء خوفاً من حدوث تماس داخل الجملون وذلك لدخول سيارات الحمل الكبيرة وسوف يتم معالجتها ومفاتحة مقر الشركة وتغيير مسار التيار الكهربائي) جواباً على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (١) في ٢٠٢٥/٨/٥ ، وقد اوصى الديوان بانشاء صندوق الكهرباء خارج المخزن .

١٦-وزارة الموارد المائية

أ-ديوان الوزارة

اولاً-التقرير المرقم (٢٦١١) في ٢٠٢٥/١/٢٨ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على اعداد الدراسة الاستراتيجية لموارد المياه والاراضي في العراق والمبرمة بين وزارة الموارد المائية مع ائتلاف شركتي SGI , med الايطاليتين وشركة الكونكرد الاردنية بتأريخ ٢٠١٠/٤/٢٩ بمبلغ اجمالي قدره (٣٥٨٤٤٣٠٩) دولار امريكي (خمسة وثلاثون مليون وثمانمائة واربعة واربعون الف وثلاثمائة وتسعة دولار امريكي) وذلك لرسم السياسة المائية التي يتعين على العراق اتباعها خلال العشرين سنة القادمة بدءً من سنة ٢٠١٥ ولغاية سنة ٢٠٣٥ ، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات الاتية (١) ، (٥) ، (٦) ، (١١) ، (١٢) :-

(١)قامت الوزارة بالتعاقد مع شركة غير رصينة (med ingegneria sr1) الايطالية والمؤتلفة مع شركة (SGI) الايطالية لغرض اعداد الدراسة الاستراتيجية اذ اعلنت محكمة فيرارا افلاس شركة (med gneria sr1) بموجب كتابها المرقم (٢٠١٥/٨) بتأريخ٥-٦/شباط/٢٠١٥ وتم التنازل وبيعها لشركة (T-Zero S.R.L.) ، وقد اوصى الديوان الاخذ بعين الاعتبار التحقق من رصانة الشركات قبل التعاقد.

(٢)عدم اهتمام وزارة الموارد المائية بإبداء المشورة والرأي بالتقارير التي تخص الحصص المائية للمشاريع الاروائية للوقوف على المعوقات التي آلت الى عدم التزام دول المنبع بتزويد البلاد بحصصهم المائية ، وهذا يشير الى ضعف الوزارة بدعم هذا المفصل المهم بانجاز المشاريع الاروائية التي تعالج الحصص المائية المنخفضة واثره السلبي على وارد المياه في العراق ، وقد اوصى الديوان الاهتمام بأصدار تقارير المشاريع الاروائية الجديدة التي تخص الحصص المائية وابداء قسم الدراسات الاستراتيجية رايه بها بما يؤدي الى دعم المشاريع الاروائية ورفع ايرادات العراق المائية .

(٣)- مازالت الوزارة لم تقم بحسم موضوع المعاهدات والاتفاقيات المائية المشتركة ما بين الجمهورية العراقية والدول المتشاطئة الخاصة بتقاسم مياه الانهر وتحديد الحصص المائية ، خلافاً للفقرة (٢-ط) من تعليمات رقم (١) لسنة / ٢٠٠٩ الخاصة بتحديد مهام تشكيلات مركز الوزارة التي نصت على (يتولى القسم اعداد ستراتيجية شاملة على اساس القانون الدولي والاتفاقيات الدولية للتفاوض مع الدول المتشاطئة لضمان الاستخدام العقلاني والعادل للمياه وبما لا يؤدي الى الحاق ضرر مهم للدول المتشاطئة الاخرى) ، وقد اوصى الديوان بتكثيف الجهود لحسم القضايا المائية المشتركة بين العراق والدول المتشاطئة بخصوص تقاسم مياه الانهر وتحديد الحصص المائية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة وبما يؤدي لضمان الاستخدام العقلاني والعادل للمياه وعدم الحاق ضرر مهم للدول المتشاطئة الاخرى .

(٤)-عدم متابعة الوزارة الاجراءات اللازمة في تحقيق امن الطاقة اذ لم تقم بانشاء سدود جديدة في العراق لاغراض توليد الطاقة الكهرومائية ، خلافاً لمهام قسم الدراسة الاستراتيجية الواردة في التعليمات رقم (١) لسنة / ٢٠٠٩ التي نصت على (اعداد خطة استراتيجية تأخذ بنظر الاعتبار الطاقة الكهرومائية) ، اذ بينت الدراسة انه يتم انشاء سدود عدد (٢٣) سد على عموم العراق من ضمنها (٩) سد في اقليم كردستان .

(٥)–عدم اتخاذ الاجراءات اللازمة في تحقيق الامن البيئي اذ اكتفت باعداد الدراسة الخاصة (بمعالجة واستثمار مياه المبازل وسط وجنوب العراق) وبالتنسيق مع الهيأة العامة لتشغيل مشاريع الري والبزل نظراً لما يمثله المشروع من اهمية بالغة في خفض التراكيز الملحية في نهر الفرات من خلال معالجة مياه البزل واعادة طرحها الى نهر الفرات لغرض استخدامها للاغراض الزراعية ، وقد اوصى الديوان الوزارة بتكثيف الجهود لتحقيق امن الطاقة من خلال انشاء سدود جديدة في العراق لاغراض توليد الطاقة الكهرومائية والسعي لتحقيق امن البيئة من خلال تكيف التغير المناخي والتقليل من شدته ومعالجة الشحة المائية والسعي لاستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة ومياه البزل للنهوض بالواقع الزراعي .

ثانياً–التقرير المرقم (٧٠١٨) في ٢٠٢٥/٣/١١ الخاص (بتأهيل وتطوير محطات الضخ الواقعة على نهري دجلة والفرات / معالجة مياه الثرثار) ، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلين (١–ب) ، (٢–ب) :–

(١)اجراءات الوزارة على المستوى الخارجي :–

ضعف الاجراءات المتخذة من قبل الوزارة والمتعلقة بأبرام اتفاقيات دولية مع دول الجوار (ايران ، تركيا) ، فضلاً عن عدم مفاتحة المنظمات الدولية والمنظمات التابعة للأمم المتحدة ذات الصلة بأدارة الموارد المائية لمعالجة شحة المياه في الاراضي العراقية، علماً انه سبق وان تم الاشارة الى الموضوع مدار البحث بتقرير الهيئة الرقابية المختصة المرقم (٢٤١١٩/١/٣٨/١٠) في ٢٠٢٤/٩/٨ عن نتائج اعمال رقابة الاداء التخصصي على نشاط وزارة الموارد المائية في معالجة الشحة المائية للسنوات (٢٠١٨–٢٠٢٣) ، وقد اوصى الديوان بتكثيف الجهود والاستمرار بمفاتحة المنظمات الدولية ذات الصلة بادارة الموارد المائية وبضمنها المنظمات التابعة للأمم المتحدة .

(٢) اجراءات الوزارة على المستوى الداخلي :–

ضعف الاجراءات المتخذة من قبل الوزارة بخصوص حسم موضوع ازالة التجاوزات على الانهر الرئيسة والفرعية والمتمثلة بالبحيرات واقفاص الأسماك التي تؤثر بشكل او باخر في التسبب بشحة المياه علماً انه سبق وان تم الاشارة الى الموضوع مدار البحث بتقرير الهيئة الرقابية المختصة المرقم (٢٤١١٩/١/٣٨/١٠) في ٢٠٢٤/٩/٨ عن نتائج اعمال رقابة الاداء التخصصي على نشاط وزارة الموارد المائية في معالجة الشحة المائية للسنوات (٢٠١٨–٢٠٢٣) ، وقد اوصى الديوان باتخاذ الاجراءات اللازمة لإزالة التجاوزات على الانهر الرئيسة والفرعية والمتمثلة بالبحيرات واقفاص الاسماك التي توثر بشكل او باخر في التسبب بشحة المياه .

ب–مديرية صيانة مشاريع الري والبزل / محافظة كربلاء المقدسة

التقرير المرقم (٣٧٤٢) في ٢٠٢٥/٢/٦ الخاص بنتائج الزيارة التفتيشية لمديرية صيانة مشاريع الري والبزل في محافظة كربلاء المقدسة للفترة من (٢٠٢٤/١٠/٦ ولغاية ٢٠٢٤/١١/٢٨)، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسل (٣–أ) :–

لم تقم المديرية بتسديد المبالغ المترتبة بذمتها الى شركة توزيع المنتجات النفطية / فرع كربلاء المقدسة عن تجهيز المديرية بمادة زيت الغاز للفترة من (٢٠١٥/١/١ ولغاية ٢٠٢٤/٧/٣٠) والبالغة (٣١٩٤٣٨٦٢٠٠) دينار (ثلاثة مليارات ومائة واربعة وتسعون مليون وثلاثمائة وستة وثمانون الف ومائتان دينار) وحسب كتاب شركة توزيع المنتجات النفطية / فرع كربلاء المقدسة المرقم (٤٠٢٧) في ٢٠٢٤/٨/٢٩ ، وكما مبين ادناه :–

السنة	المبلغ / دينار
٢٠١٥	٣٢٥٦٠٠٠٠٠
٢٠١٦	٢٦٦٧٢٢٠٠٠
٢٠١٧	٥١٣٣٩٧٦٠٠
٢٠١٨	٣٩٦٠٧٩٦٠٠
٢٠١٩	٤٤٢٦٢٧٦٠٠
٢٠٢٠	٣٠٨١١٣٠٠٠
٢٠٢١	٦٤١٢٧٠٤٠٠
٢٠٢٢	١٥٠٠٠٠٠٠
٢٠٢٤	٢٨٥٥٧٦٠٠٠
المجموع	٣١٩٤٣٨٦٢٠٠

وقد اوصى الديوان بالتنسيق مع الهيئة العامة لغرض تسديد المبالغ المستحقة بذمة المديرية .

ج- ادارة وصيانة مشاريع الري والبزل / محافظة ذي قار

التقرير المرقم (٧٦٢٣) في ٢٠٢٥/٣/١٨ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على انشطة وحسابات أدارة وصيانة مشاريع الري والبزل في محافظة ذي قار للسنة المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ ، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسل الاتي (٣) :-

بلغت الديون المترتبة بذمة الدائرة (٢٠٧١١٦٣٦١١) دينار (ملياران وواحد وسبعون مليون ومائة وثلاثة وستون الف وستمائة واحد عشر دينار) عن شراء الوقود من الشركة العامة للمنتجات النفطية / فرع ذي قار استناداً الى كتاب الشركة العامة للمنتجات النفطية / فرع ذي قار المرقم (٩٣٥٢/٣٥) في ٢٠٢٤/٦/١٠ عن الفترة (٢٠١٥ ولغاية ٢٠٢٤/١٢/٣١) دون القيام بتسديدها خلافاً للمادة (١٦-أولاً-ب) من قانون الادارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة / ٢٠١٩ (المعدل) التي تنص على (تلتزم وحدة الانفاق بتسديد المبالغ المستحقة بموعدها ولا يجوز تأجيلها الى السنة اللاحقة) ، وقد اوصى الديوان بتسديد المبالغ المترتبة بذمة الدائرة اصولياً .

د- الهيئة العامة للمياه الجوفية/فرع كربلاء المقدسة :-

التقرير المرقم (١٦٤٧٨) في ٢٠٢٥/٦/٣٠ الخاص بالزيارة التفتيشية للهيئة العامة للمياه الجوفية/فرع كربلاء المقدسة للفترة من٢٠٢٥/٢/٢ولغاية ٢٠٢٥/٥/٤، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات الاتية(١/د،هـ،و):-

اولاً-تأخر الفرع بايداع مبالغ الرسوم المستلمة عن استيفاء مبالغ الرسوم المالية الخاصة بحفر الابار وارسالها الى صندوق الهيئة العامة للمياه الجوفية في بغداد ولم يبين الفرع اسباب ذلك على الرغم من توجيه استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (٢٣٩) في ٢٠٢٥/٥/٢٦ خلافاً لدليل الرقابة الداخلية الصادر من ديوان الرقابة المالية الاتحادي والمعمم بكتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (٩٨٢٦) في ٢٠٢٤/٢/٢٦ الفقرة (١-١-٦-د) والذي نص على (ايداع النقد في الصندوق اولاً باول في الحساب الجاري لدى المصرف بالمبالغ التي تزيد عن (١) مليون دينار والمبالغ التي تقل عن ذلك يتم ايداعها خلال مدة لاتتجاوز ثلاثة ايام عمل فعلي وبالتنسيق مع المصرف المختص) ، وقد اوصى الديوان بايداع المبالغ المستوفاة اولاً باول .

ثانياً–لم يقم الفرع بتطبيق وسائل الدفع الالكتروني لجباية المبالغ المستوفاة من المراجعين والفلاحين لقاء الخدمات المقدمة لهم لعام/٢٠٢٤ اذ لوحظ استلام المبالغ نقداً خلافاً لقرار مجلس الوزراء المرقم (٢٤٢٧٦) في ٢٠٢٤/٤/٢٩ المادة (ثانياً) والتي نصت على (يجب اجراء المعاملات المالية بواسطة نظام الدفع الالكتروني وادوات الدفع الالكتروني)، وقد اوصى الديوان باستخدام وسائل الدفع الالكتروني في الجباية.

ثالثاً–بلغت الديون المتراكمة بذمة الفرع منذ سنوات سابقة لشركة توزيع المنتجات النفطية فرع كربلاء المقدسة عن تجهيزهم بمادة زيت الغاز مبلغ (٢٦٤٤٨٩٦٤٠) دينار (مائتان واربعة وستون مليون واربعمائة وتسعة وثمانون الف وستمائة واربعون دينار) وحسبما ورد في كتاب شركة توزيع المنتجات النفطية فرع كربلاء المقدسة المرقم (٥٨٨٣/٤٠٢٧) في ٢٠٢٥/٢٨ ولم يبين الفرع اسباب ذلك على الرغم من توجيه استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (٢٣٩) في ٢٠٢٥/٥/٢٦ ، وقد اوصى الديوان بتسديد الديون المتراكمة لشركة توزيع المنتجات النفطية فرع كربلاء المقدسة .

هـ– الهيئة العامة لتشغيل مشاريع الري والبزل :–

اولاً– التقرير المرقم (٢٣٧٦٠) في ٢٠٢٥/٩/١٤ الخاص بنتائج تدقيق شحة المياه وتأثيرها على الزراعة والبيئة في محافظة بابل لسنة/٢٠٢٤، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٤–أ ، ح ، ل ، ن):–

(١) لم يتم معالجة التلوث البيئي للمياه الجوفية في مناطق (الحي العسكري وجزء من المهندسين) خلافاً للمادة (٢–رابعاً) من قانون وزارة الموارد المائية رقم (٥٠)لسنة /٢٠٠٨ الذي تضمن (المحافظة على المياه السطحية والجوفية من التلوث واعطاء الاولوية للناحية البيئية وانعاش وادامة الاهوار والمسطحات المائية الاخرى) وتم توجيه مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (٧)في ٢٠٢٥/٦/١٢ وبينت الدائرة بموجب كتابهم المرقم (٧٦٧١)في ٢٠٢٥/٦/٢٤ (نود اعلامكم ان المجاري السطحية في الاحياء اعلاه يتم تنفيذها لغرض تصريف مياه الامطار عن الاحياء السكنية وقد قام بعض الاهالي برمي بعض المخلفات الناتجة من الاستخدامات المنزلية الى تلك المجاري علما ان مياه هذه المجاري لا تدخل ضمن شبكة المبازل التابعة للمديرية ولا تقع صيانتها عليها، اما بخصوص وصول هذه الملوثات الى المياه الجوفية فان مصطلح المياه الجوفية يمثل المياه الواقعة تحت اعماق عالية نسبيا ولا تصل هذه الملوثات اليها على سبيل المثال هناك احواض تعفن (سبتتنك) محفورة في جميع الدور بأعماق تصل الى مترين او اكثر مملؤة بالمياه الثقيلة على مدار السنة) ، وقد اوصى الديوان باتخاذ الاجراءات المناسبة لمعالجة التلوث البيئي للمياه الجوفية في مناطق الحي العسكري وجزء من حي المهندسين ومفاتحة الجهات ذات العلاقة بالموضوع .

(٢)عدم قيام مديرية الموارد المائية في بابل باعداد خطة زراعية بالتنسيق مع مديرية زراعة بابل ومتابعة تنفيذها خلافا للمادة (٣–سادسا) من قانون وزارة الموارد المائية رقم (٥٠)لسنة/٢٠٠٨ الذي تضمن (تنسيق خطط الوزارة مع الجهات التخطيطية والقطاعات المستهلكة للمياه بما ينسجم مع التنمية المستدامة في العراق وللقطاعات كافة) وتم توجيه مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (١)في ٢٠٢٥/٥/٢٥والمؤكدة بالمذكرة المرقمة (٤)في ٢٠٢٥/٦/١ وبينت الدائرة بموجب كتابها المرقم (٧٠٧٧)في ٢٠٢٥/٦/١١(يتم اقرار الخطة الزراعية لكل سنة من قبل اللجنة الدائمة المشتركة بين وزارتي الموارد المائية والزراعة بالأعتماد على الخزين المائي المتحقق والاطلاقات المائية لنهري دجلة والفرات مع ملاحظة التوقعات الجوية العالمية حول السنة موضوع البحث هل هي رطبة ام جافة ، وقد اوصى الديوان باعداد خطة تتناسب مع الاطلاقات المائية المخصصة لمحافظة بابل .

(٣) عدم كفاية وجدوى الخطط البديلة التي اتخذتها المديرية في ظل استمرار شحة المياه خاصة وان محافظة بابل تعتمد بشكل رئيسي على مياه شط الحلة (احد فروع نهر الفرات) وعدم سعي المديرية لإيجاد خطط بديلة أخرى وفعالة لمواجهة استمرار شحة المياه كحصاد مياه الامطار والسيول من خلال انشاء سدود ترابية او خزانات صغيرة لتجميع المياه في المناطق الغربية والجنوبية من المحافظة ، واعادة استخدام المياه من خلال انشاء وحدات معالجة بسيطة لمياه الصرف الزراعي والاستفادة منها مرة اخرى ، ازالة التجاوزات على الحصص المائية بالتعاون مع الجهات الامنية ، حفر الابار السطحية في المناطق التي تعاني انقطاعات متكررة ،توفير صهاريج مياه متنقلة للمناطق البعيدة ،تقنين فترات السقي لتقليل الاستهلاك ، تنفيذ حملات توعية في المدارس والقرى ....الخ خلافاً للمادة (٢/اولا)من قانون وزارة الموارد المائية رقم (٥٠)لسنة/٢٠٠٨ والذي تضمن (التخطيط لاستثمار الموارد المائية في العراق واستغلال المياه السطحية والجوفية لتحقيق الاستخدام الامثل للثروة المائية)وتم توجيه مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (٨) في ٢٠٢٥/٦/١٦ واجابت المديرية بكتابهم المرقم (٨٠٠٢) في ٢٠٢٥/٧/١ ،وكم مبين كالاتي :

(أ) المياه مخصصة فقط للإسالات وعدم اعطاء خطة زراعية.

(ب) تحجيم المنافذ على الانهر للسيطرة على الاستهلاكات المائية .

(ج) المتابعة الميدانية وتشكيل لجان لغرض المتابعة الصباحية والمسائية لضمان عدم التجاوز على الحصص المائية .

وقد اوصى الديوان بايجاد خطط بديلة مجدية وفعالة وسريعة لمواجهة استمرار شحة المياه .

(٤) عدم وجود احصائية بمساحة الاراضي الزراعية المخدومة و غير المخدومة بالمياه الاروائية وعلى مستوى الوحدات الادارية التابعة للمحافظة اذ ان قلة الاراضي المخدومة بمياه الارواء تعد عقبة رئيسية امام تطوير الزراعة لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز الامن الغذائي الوطني حيث تم تزويد الهيئة الرقابية المختصة بدراسة استراتيجية قديمة تعود لسنة /٢٠١٥ و لم يتم تزويدها بمساحات الاراضي الزراعية المخدومة وغير المخدومة بالمياه الاروائية لسنة /٢٠٢٤-٢٠٢٥ خلافا للمادة (٣/ثانيا)من قانون وزارة الموارد المائية رقم (٥٠)لسنة/٢٠٠٨والتي تضمنت (القيام بالدراسات الخاصة بمشاريع الري والاستصلاح والسدود والمياه الجوفية ووضع التصاميم والوثائق المتعلقة بها عن طريق تشكيلاتها او الجهات الاستشارية المختصة)، وقد تم توجيه مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (٧)في ٢٠٢٥/٦/١٢ واجابت المديرية بكتابهم بالعدد (٧٦٧١) في ٢٠٢٥/٦/٢٤ (ان المساحة المقرة بالدراسة الاستراتيجية لسنة /٢٠١٥تقدر بـ(١٠٣٣٠٠٠)دونم وتم استقطاع مساحة تقدر بـ (٢٠٥٩٤٨) دونم مساحات استشعار معدني وتوجد مساحات بيضاء يراد اضافتها ضمن دراسة سنة /٢٠٢٥ كونها يوجد لها حصة مائية ومستصلحة من قبل المستفيدين ولكافة المشاريع (٩) مشروع ضمن حدود الارواء التابعة للمديرية) ، وقد اوصى الديوان باجراء دراسة حديثة لتحديد الاراضي المخدومة وغير المخدومة بالمياه الاروائية .

ثانياً–التقرير المرقم (٢٥٨٦٣) في ٢٠٢٥/١٠/٥ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق لمعالجة مشكلة شحة المياه وتأثيرها على نسبة الارواء للاراضي الزراعية لمديرية الموارد المائية في واسط للسنة المالية المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات الاتية (٤/أ ، اولاً) ، (٤/ب، رابعاً) ، (٤/ج،د،هـ–اولاً) :–

(١)بلغ عدد المشاريع المطلوب تنفيذها (٧٨) مشروع خلال سنة/ ٢٠٢٤ مع العرض لم يتم المصادقة على اغلب تلك المشاريع من قبل الهيئة العامة لتشغيل مشاريع الري والبزل اذ تم المصادقة على (١٦) مشروع فقط الامر الذي يؤدي الى تقادم واستهلاك المشاريع القائمة بسبب عدم صيانتها وعدم تنفيذ مشاريع جديدة من شأنها تحقيق اهداف المديرية وكما في الجدول ادناه:

الاعمال المطلوبة تنفيذها	الاعمال المصادقة والمنفذة	النسبة %
٧٨	١٦	٢٠

وقد اوصى الديوان بالتركيز على المشاريع التي تحقق اهداف المديرية.

(٢)انخفاض نسبة تطهير الجداول والمبازل مقارنة بأجمالي الاطوال اذ بلغت نسبة التنفيذ (٤٦٪–٥٠٪) للجداول و(٣٨٪ – ٣٧٪) للمبازل لسنتي (٢٠٢٣–٢٠٢٤) على التوالي مما يتطلب زيادة نسبة التنفيذ بناءً على اجمالي الاطوال وممارسة المديرية لنشاطها بتطهير الجداول والمبازل الذي يعد من الانشطة الاساسية للمديرية، الامر الذي يؤثر على كفاءة استخدام المياه وزيادة الهدر وفقدان كميات كبيرة من المياه وعدم وصول المياه للأراضي الزراعية كافة والجدول ادناه يوضح خطة التطهيرات للجداول والمبازل للمديرية:

السنة	الجداول					المبازل				
	المقرر/كم.ط (١)	المنفذ/كم.ط (٢)	النسبة % (١/٢)	اجمالي الاطوال/كم.ط (٣)	النسبة % (٣/٢)	المقرر/كم.ط (١)	المنفذ/كم.ط (٢)	النسبة % (١/٢)	اجمالي الاطوال/كم.ط (٣)	النسبة % (٣/٢)
٢٠٢٣	١٢٧٤	١٢٥٦	٩٩	٢٧٣٦	٤٦	٥٧٦	٥٣٧	٩٣	١٤٣١	٣٨
٢٠٢٤	١٣٧٢	١٣٧٠	١٠٠		٥٠	٥٢٨	٥٢٥	٩٩		٣٧

وقد اوصى الديوان بتنفيذ خطة تطهير الجداول السنوية باعتبارها أحد الانشطة الرئيسية للمديرية.

(٣)تمتلك المديرية مضخات عدد (١٢٩) مضخة موزعة على جميع انحاء المحافظة لمشاريع الري والبزل، بلغ العاطل منها (٢٧) مضخة والخارجة عن الخدمة (٢٦) مضخة اذ تمثل نسبتهما (٤١٪) الى اجمالي عدد المضخات العائدة للمديرية، مما يتطلب وضع خطة بالتنسيق مع الهيئة العامة لتشغيل مشاريع الري والبزل لصيانتها وتلافي اندثارها وكما في الجدول ادناه:–

عدد المضخات الكلي (١)	عدد المضخات الصالحة للعمل	عدد المضخات العاطلة (٢)	عدد المضخات خارج الخدمة (٣)	النسبة% (١/٣+٢)
١٢٩	٧٦	٢٧	٢٦	٤١

وقد اوصى الديوان وضع خطة لصيانة المضخات العاطلة عن العمل.

(٤)عدم قيام المديرية بمتابعة الاجراءات اللازمة بإزالة التجاوزات البيئية الخاصة بتصريف المياه الثقيلة ورمي الملوثات الاخرى في نهر دجلة وتفرعاته دون معالجتها من قبل (البلديات، مديرية مجاري واسط، معمل نسيج الكوت، محطة الطاقة الحرارية والكهربائية)، خلافاً للمادة (٣) من نظام الحفاظ على الموارد المائية رقم(٢) لسنة/٢٠٠١ التي نصت على (يمنع تصريف او رمي المخلفات من المحل الى المياه العامة اياً كانت نوعيتها او كميتها او طبيعة التصريف سواء كان التصريف مستمراً او منقطعاً او مؤقتاً ولأي سبب

كان الا بترخيص من دائرة حماية وتحسين البيئة او من تخوله) ، وقد اوصى الديوان بمتابعة وتنفيذ الاجراءات اللازمة والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لرفع التجاوزات البيئية من قبل الجهات المسببة.

(٥) لم يتم اعتماد طرق الري حديثة في الزراعة بما ينسجم مع اهداف المديرية حيث لا زالت الطرق التقليدية هي المتبعة في سقي الاراضي رغم ان هذه الطرق لها سلبيات كثيرة من ناحية الهدر بالمياه والتجاوز على القنوات المائية وقد اجابت المديرية على كتابنا المرقم (١٩١/١/٨) في ٢٠٢٥/٧/٢٣ (ان الموضوع من اختصاص وزارة الزراعة وان دور دوائرنا يتم بالتنسيق مع دوائر الزراعة بخصوص اعداد موقف بالمساحات المروية بوسائل الري الحديثة والري المغلق والابار والتشجيع على استخدام الوسائل الحديثة بالإرواء واخذ تعهدات على المزارعين باستخدام تلك التقنيات) مع العرض ان من اهم اهداف المديرية هو ادارة وتنظيم والاشراف على توزيع المياه ، وقد اوصى الديوان بالمساهمة والتشجيع على ادخال طرق الري الحديثة من اجل الحفاظ على الموارد المائية.

ثالثاً–التقرير المرقم (٢٥٢٠٦) في ٢٠٢٥/٩/٢٩ الخاص بتدقيق انشطة مديرية الموارد المائية في المثنى للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١–ب–اولاً ،ثانياً)، (١–جـ،د) ،(١–و–اولاً ،ثانياً ،ثالثاً) ،(٢–ب) ،(٣– ب) ،(٨–أ ،د ،هـ) :–

(١) لم يتم إتخاذ الإجراءات اللازمة بخصوص زراعة الأراضي خارج المساحة المخطط لها، والتي بلغت (٥٤٩٤٨) دونم (١١٨١٧٢) دونم و للموسمين (الشتوي والصيفي) للسنتين (٢٠٢٤، ٢٠٢٣) على التوالي كون المديرية لم تمنح الموافقات الاصولية بذلك، الامر الذي يؤدي الى الإضرار بكفاءة منظومة الري وارتفاع معدلات الفقد المائي ،خلافاً للمادة(٦–اولا) من قانون صيانة شبكات الري والبزل رقم (١٢) لسنة ١٩٩٥ (المعدل) المتضمنة (على المزارع التقيد بتطبيق الكثافة الزراعية ويقصد بها النسبة التي يمكن زراعتها فعلاً من الأرض حسب طبيعتها والحصة المائية المقررة لها صيفاً وشتاءً)،واجابت المديرية على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (١٣٨) في ٢٠٢٥/٨/١٧ (قامت المديرية بمنح موافقات الحصة مائية لمساحة (٣٣٠٠٠) و(٨٧٠٥٢) دونم فقط للموسمين الصيفي والشتوي وللأعوام (٢٠٢٣و٢٠٢٤) وحسب الخطة المعدة مع مديرية الزراعة ولم تقوم بمنح موافقات للزراعة خارج الخطة للسنوات المذكورة) ، وقد اوصى الديوان الالتزام بالخطة الزراعية المصادق عليها وعدم السماح بالزراعة خارج الخطة إلا بعد الحصول على الموافقات اللازمة واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين.

(٢)–لم يتم ألتنسيق مع الجهات المختصة لأدخال طرق الري الحديثة والاستغناء عن الطرق التقليدية القديمة ، إذ بلغت مساحة الخطة الأروائية للموسمين (الشتوي والصيفي) (٥٠٠٥٢) ،(٣٧٠٠٠) دونم (على التوالي) لخطة الموسم الزراعي(٢٠٢٣–٢٠٢٤) خلافاً للفقرة (ثالثاً) من التعليمات الخاصة بالهيكل التنظيمي وتحديد مهام وتقسيمات المديريات رقم (٣) لسنة/٢٠٠٩ التي تضمنت (تتولى المديرية المهام الاتية : إدخال طرق الري الحديثة في الزراعة وذلك بتطوير طرق الري والاستغناء عن طريقة الري التقليدي القديمة)،واجابت المديرية على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (١٣٨) في ٢٠٢٥/٨/١٧(تقوم المديرية بمتابعة وتوعية الفلاحين من خلال الشعب الأروائية في ترشيد استهلاك المياه وإعداد جدول مراشنة يضمن عدالة التوزيع للحصة المائية لكل المستفيدين واستخدام طرق الري الحديثة هو من شان مديرية الزراعة حيث إن معدات طرق الري الحديثة يتم تجهيزها من خلال وزارة الزراعة حصراً) ، وقد اوصى الديوان بالتنسيق بين المديرية والجهات المختصة لأدخال طرق الري الحديثة لضمان ترشيد استخدام المياه وتحسين كفاءة الإنتاج الزراعي.

(٣)بلغت نسبة أطوال جداول الأنهار غير المبطنة (الرئيسية والفرعية والثانوية والموزعة والحقلية) (٧٩٪ ،٩٣٪، ٩٤٪، صفر%) على التوالي من إجمالي أطوال الجداول الكلية في عموم المحافظة ،اذ بلغت نسبتها (٨٥٪) من اطوال الجداول الكلية الامر الذي يؤدي الى هدر كميات كبيرة من المياه المخصصة للري ويزيد من كلف الصيانة والتطهير ويُضعف كفاءة توزيع المياه إلى الأراضي الزراعية خلافاً للمادة (٢) من قانون الري رقم (٨٣) لسنة /٢٠١٧ المتضمنة (تلتزم الوزارة بالقيام بأعمال الموارد المائية العامة وترميمها وصيانتها وادامتها والاشراف عليها وإنشاء او صيانة او تحسين الانهار والجداول والمبازل والسدود والابنية والخزانات والمصارف مع محرماتها) ، واجابت المديرية على استفسارنا المرقم (١٣٨) في ٢٠٢٥/٨/١٧(للمديرية خطط لتبطين الأنهر المنتشرة في عموم المحافظة ولكن حسب الاهمية وتوفير التخصيص المالي لكون إعمال تبطين القنوات تحتاج الى مبالغ طائلة يتم توفيرها من الميزانية السنوية للمديرية وحسب توفر السيولة المالية وكذلك قسم منها يتم تمويله من قبل المحافظة حسب ما تتوفر لديهم من التخصيص المالي بالتنسيق مع مديرية الموارد المائية) وكما مبين بالجدول أدناه:-

نوع الجدول	أطوال الجداول الكلية (كم. ط) (١)	أطوال الجداول غير المبطنة (كم. ط) (٢)	نسبة (١/٢) %
الرئيسية	٣٣٤	٢٦٣	٧٩
الفرعية	٥٩٣	٥٥٠	٩٣
الثانوية	١٢٩	١٢١	٩٤
الموزعة والحقلية	٤٤	-	-
المجموع	١١٠٠	٩٣٤	٨٥

وقد اوصى الديوان قيام المديرية بالتنسيق مع الهيئة العامة لتشغيل مشاريع الري والبزل لوضع الخطط اللازمة لتبطين جداول الأنهار.

(٤) بلغت مساحة الأراضي الزراعية التي بحاجة الى مبازل لأستصلاحها وتقليل نسبة الأملاح فيها (٣٣٩٠٠٠) دونم وتشكل نسبة (٦١٪) من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة في عموم المحافظة البالغة (٥٥٢٠٠٠) دونم، كما بلغت مساحة الأراضي الزراعية المستصلحة والمسلمة الى المديرية (١٦٠٠٠) دونم في السنة/٢٠٢٤،وحسب مذكرة قسم الاشراف بتاريخ ٢٠٢٥/٧/١٧ دون تزويدنا بمحاضر إستلام تلك المساحات واستثمارها زراعيًا بالتنسيق مع الجهات المختصة خلافاً للمادة (٤) من قانون صيانة شبكات الري والبزل المذكور انفاً التي تضمنت (على الجهة المنفذة لمشاريع استصلاح الأراضي اشعار الجهة المستفيدة في وزارة الري والزراعة بموعد تسليم الأراضي المستصلحة ومساحتها قبل مدة لا تقل عن (١٨٠) يوم وعلى الجهة المستفيدة وضع الخطط اللازمة لتحديد مساحة وحدة التوزيع وأنواع الملكيات الزراعية ومواقعها)،واجابت المديرية على استفسارنا المرقم (١٣٨) في ٢٠٢٥/٨/١٧ (ان استصلاح الاراضي هو من مهام الهيئة العامة لمشاريع الري والاستصلاح لكونها الدائرة المختصة بأعمال الاستصلاح سواء اكان كلي او جزئي ، إذ ان مساحة (١٦٠٠٠) دونم تم تنفيذها في الفترة السابقة وتم ادخالها في الخطط الزراعية السنوية للمديرية للسنوات السابقة) ، وقد اوصى الديوان التنسيق مع الهيئة العامة لتشغيل مشاريع الري والبزل لأعداد الخطط اللازمة لاستصلاح الأراضي الزراعية المتبقية والعمل على استكمال أعمال الاستصلاح المتوقفة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

(٥) من خلال تدقيق موقف قسم الاشراف في المديرية المرقم (١) في ٢٠٢٥/١/٥ بخصوص موقف التجاوزات على الأنهر الرئيسية والفرعية في محافظة المثنى في ٢٠٢٤/١٢/٣١ لاحظت الهيئة الرقابية المختصة ما يأتي: -

(أ)- لم يتم إتخاذ الاجراءات القانونية بخصوص تجاوزات المواطنين على الانهار الرئيسية والفرعية والبالغة (٦٠٤) حالة تجاوز لغاية ٢٠٢٤/١٢/٣١ الامر الذي يؤثر سلبًا على انسيابية تدفق المياه وعدالة توزيعها بين المستخدمين ويزيد من الضائعات المائية

خلافاً للمادة (١٣–ثالثا) من قانون الري رقم (٨٣) لسنة/٢٠١٧ المتضمنة (تتحمل الدائرة المختصة كافة التبعات القانونية في حال عدم المبادرة لرفع شكاوى قضائية ضد المنتفع او صاحب الأرض المخالف لأحكام هذا القانون في مده أقصاها (١٠) أيام من تاريخ وقوع التجاوز او العمل المخالف او التخريب لمشاريع الري) ، واجابت المديرية على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (١٣٨) في ٢٠٢٥/٨/١٧ (أن التجاوزات الحاصلة في قضائي المجد والهلال والبالغ عددها (٥٧٩) حالة تجاوز هي عبارة عن (دور سكنية) وتجمعات سكانية قديمة مشيدة قبل أنشاء السداد الفيضاني لنهر الفرات وهي غير مؤثرة على مجرى النهر والأراضي المشيدة عليها تلك الدور مثقلة بحقوق تصريفية وطابو) وكما مبين في الجدول أدناه: –

اسم الشعبة	نوع التجاوز	عدد حالات التجاوز
الرميثة	تجاوزات بيئية	٤
الوركاء	تجاوزات عامة	٤
	تجاوزات بيئية	١
الهلال	تجاوزات على حوض النهر	٤٣٥
المجد	تجاوزات على حوض النهر	١٤٤
السماوة	تجاوزات عامة	١
	تجاوزات بيئية	١٥
المجموع		٦٠٤

وقد اوصى الديوان بإتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لإزالة التجاوزات ومتابعتها وفقاً للقانون المذكور اعلاه.

(ب)– لم يتم إتخاذ الإجراءات اللازمة بخصوص إزالة التجاوزات الحاصلة من قبل مديرية ماء المثنى والبالغة (٥) حالات تجاوز والمتمثلة (بمد أنابيب غير نظامية على المجرى المائي تعيق مجرى النهر) دون الحصول على الموافقات الأصولية قبل التنفيذ لغاية ٢٠٢٤/١٢/٣١ خلافاً للمادة (٦–ثانيا–د) من قانون الري رقم (٨٣) لسنة/٢٠١٧ المتضمنة (الامتناع عن وضع أي عوارض او منشآت او عبارات غير نظامية في شبكات الري والبزل) ، واجابت المديرية على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (١٣٨) في ٢٠٢٥/٨/١٧ (أن العدد الكلي سابقا للأنابيب كان (١٧) أنبوب ماء إسالة وبعد المتابعة المستمرة مع دائرة الماء تم ازالة (١٢) أنبوب وحاليا العمل جاري موقعياً بإزالة الأنابيب إل (٥) المتبقية من قبل دائرة الماء والمتابعة مستمرة من قبلنا لحسم هذا الموضوع في القريب العاجل) ، وقد اوصى الديوان متابعة الإجراءات القانونية بحق الجهة المتجاوزة وفقاً للقانون المذكور.

(ج)– لم يتم إتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لإزالة التجاوزات البالغة (٢١) حالة تجاوز والمتعلقة بتصريف المياه الملوثة وغير المعالجة إلى شط الرميثة ونهر الفرات في المحافظة من قبل مديرية مجاري المثنى مما ينعكس سلباً على صحة المواطنين وسلامة الإنتاج الزراعي والبيئي خلافا للمادة (٣) من نظام الحفاظ على الموارد المائية رقم (٢) لسنة/٢٠٠١ الذي يتضمن (يمنع تصريف أو رمي المخلفات من المحل إلى المياه العامة أية كانت نوعيتها أو كميتها أو طبيعة التصريف سواء أكان التصريف مستمرا أو منقطعا أم مؤقتا ولأي سبب كان إلا بترخيص من دائرة حماية وتحسين البيئة أو من تخوله) والمادة (١٤– أولا) من قانون حماية وتحسين البيئة رقم (٢٧) لسنة /٢٠٠٩ التي تنص (يمنع تصريف أي مخلفات سائلة منزلية أو صناعية أو خدمية أو زراعية إلى الموارد المائية الداخلة السطحية والجوفية أو المجالات البحرية العراقية إلا بعد إجراء المعالجات اللازمة عليها بما يتضمن مطابقتها للمواصفات المحددة في التشريعات البيئية الوطنية والاتفاقيات الدولية ،واجابت المديرية على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (١٣٨) في ٢٠٢٥/٨/١٧ (سبق لمديريتنا وأن قامت بأتخاذ الإجراءات القانونية الجزائية والمدنية ضد مديرية المجاري

بخصوص رمي الملوثات في الأنهار وعدة مخاطبات رسمية بخصوص معالجة الموضوع وإيقاف الملوثات) ، وقد اوصى الديوان اتخاذ الإجراءات القانونية بحق الجهات المتجاوزة وفقاً للتشريعات النافذة بالتنسيق مع مديرية البيئة لمتابعة نوعية المياه.

(٦) لم يتم إعتماد أنظمة الدفع الإلكتروني في صرف مستحقات المتعهدين عن أعمال لجان التنفيذ أمانة، إذ ما زالت المدفوعات تُنفذ بواسطة (صكوك ورقية) ،خلافاً للفقرة (٢) من قرار مجلس الوزراء /دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان المرقم (ش/ز/ل/١/١٠/اعمام/٥٣١٦٥) في ٢٠٢٣/١١/١ المتضمنة (إستخدام الدفع الالكتروني من لجان المشتريات ولجان التنفيذ امانة على ان تكون عمليات الدفع كافة بعد مضي (٦) أشهر من تاريخ اصدار هذا القرار) ، واجابت المديرية على إستفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (١٣٨) في ٢٠٢٥/٨/١٧ (تم الاخذ والعمل بالملاحظة ونرافق رابطا كتابنا المرقم (٥٧٣٠) في ٢٠٢٥/٧/٢٠ وكتابنا المرقم (٦٦٢٧) في ٢٠٢٥/٨/١٨) وقد اوصى الديوان الالتزام بقرار مجلس الوزراء اعلاه وإعتماد أنظمة الدفع الإلكتروني عند صرف مستحقات المتعهدين.

(٧) بلغ رصيد الامانات الموقوفة (٣٢٢٢٠٠٨٩) دينار (اثنان وثلاثون مليون ومائتان وعشرون ألف وتسعة وثمانون دينار) كما في ٢٠٢٤/١٢/٣١ دون اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسويتها ،خلافاً لكتاب وزارة المالية المذكور انفاً المتضمن (الإسراع بتصفية الحسابات الوسيطة السلف والأمانات والدائنون وإنجاز التسويات القيدية للمبالغ الموقوفة في الحسابات المذكورة) ، فضلاً عن وجود مبالغ موقوفة منذ السنة/٢٠١٩ مقدارها (٣٦٠٢٥٠٠) دينار (ثلاثة ملايين وستمائة واثنان الف وخمسمائة دينار) والخاصة بأمانات المقاولين لم يتم تحويلها ايراداً نهائياً للخزينة العامة للدولة على الرغم من إنتهاء المدة القانونية لموقوفيتها والبالغة (٥) سنوات دون مراجعة أصحابها ، خلافاً للمادة (٢٦-اولاً) من قانون الإدارة المالية رقم (٦) لسنة/٢٠١٩ (المعدل) التي تتضمن (تقيد ايراداً نهائياً للخزينة العامة للدولة جميع الديون والامانات التي لم يراجع أصحابها لقبضها خلال (٥) سنوات من تاريخ انتهاء السنة المالية التي انتفت الحاجة لها) ، واجابت المديرية على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (١٣٨) في ٢٠٢٥/٨/١٧ (نؤيد ما جاء بالملاحظة حيث يمثل مبلغ الامانات الموقوف لعام/ ٢٠٢٤ كل من (امانات تعظيم الموارد وامانات مركز الدراسات والتصاميم الهندسية ,وأمانات الهيئة العامة) وتم تسوية جزء منها خلال عام/٢٠٢٥)،وقد اوصى الديوان تسوية كافة الأمانات الموقوفة، واتخاذ الإجراءات القيدية اللازمة لتحويل المبالغ المنقضية مدد موقوفيتها إلى إيراد نهائي للخزينة العامة وفقاً للقانون اعلاه.

(٨) عدم توفر وسائل الوقاية من الحريق في بناية المديرية والشعب المرتبطة بها في الاقضية ، بما في ذلك منظومة الإنذار المبكر التلقائية ومنظومة الإطفاء الرطبة (الهوزريل) الأمر الذي يشكل خطراً مباشراً على سلامة الأفراد والممتلكات العامة ويخالف متطلبات السلامة المهنية والدفاع المدني والتي تم تأكيدها بموجب كتاب مديرية الدفاع المدني في المثنى المرقم (٩٦٠) في ٢٠٢٣/١/٣١ ، خلافاً للفقرة (٢) من الفصل الخامس من الدليل الاسترشادي (مستلزمات الوقاية من الحريق في الأبنية) المرقم (٦٤٦) لسنة /١٩٩٦ الصادر عن الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية والتي تقضي {يجب توفير وسائل إطفاء أولية لإطفاء حرائق السوائل والدهون او منظومة مركزية (الهوزريل) المنظومة الرطبة} ، وأجابت المديرية على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (١٣٨) في ٢٠٢٥/٨/١٧ {يوجد في مركز المديرية منظومة الإنذار المبكر التلقائية عاطلة عن العمل وقد قامت المديرية في عام ٢٠٢٣ برفع كشف لتنصيب منظومات انذار مبكر ومنظومات اطفاء الحريق (الهوز ريل) للهيأة العامة بموجب كتابنا المرقم ٩٠٤٦ في ٢٠٢٣/١٠/٣٠ ولم تتم مصادقته} ، وقد اوصى الديوان توفير وسائل السلامة من الحرائق والالتزام بتعليمات الدفاع المدني.

(٩)لم يتم تخصيص أي مبالغ في موازنة المديرية لسنة/٢٠٢٤ لغرض تنفيذ متطلبات الوقاية والسلامة والأمان في الابنية العائدة لها خلافاً للمادة (٢٦) من قانون الدفاع المدني المرقم (٤٤) لسنة/٢٠١٣ المتضمنة (تخصص الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة اعتماداً في

موازنتها بعنوان الدفاع المدني بما يؤمن تنفيذ الاعمال والمشاريع الخاصة بالدفاع المدني) وأجابت المديرية على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (١٣٨) في ٢٠٢٥/٨/١٧ (نظرا لقلة تخصيصات المديرية والحصول على اغلب التمويل من قبل الهيئة العامة لعدم تمويل مديريتنا من قبل مديرية الخزينة وتم الاخذ بملاحظة الديوان بوضع تخصيصات في الموازنات القادمة) ، وقد اوصى الديوان التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتخصيص الاعتمادات المطلوبة لتنفيذ متطلبات الدفاع المدني.

(١٠)تفتقر مخازن المديرية إلى منظومات إطفاء متطورة تلقائية التشغيل، وفوهات مياه الحريق، ومنظومات الإنذار المبكر، خلافًا للمادة (٣/خامس عشر) من تعليمات السلامة المهنية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٦ (المعدلة) المتضمنة (توفير جميع وسائل الوقاية لمكافحة الحرائق وأجهزة الإنذار المبكر وفحصها دوريًا) إذ تحتفظ المديرية بثلاثة خزانات وقود (كاز) بسعة (٢٥٠٠٠) لتر لكل خزان داخل مسقف ضمن المخازن، مما يرفع من احتمالية نشوب الحرائق ويؤثر سلبًا على متطلبات السلامة والأمان وأجابت المديرية على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (١٣٨) في ٢٠٢٥/٨/١٧ (نؤيد ما جاء بملاحظة تقرير ديوان الرقابة المالية وسيتم العمل بالملاحظة مستقبلاً) ، وقد اوصى الديوان الالتزام بتعليمات السلامة المهنية أعلاه وتوفير منظومات الإطفاء المتطورة اللازمة لمواجهة أي حالة طارئة تحدث في المخزن.

رابعاً–التقرير المرقم (٢٥٢٠٧) في ٢٠٢٥/٩/٢٩ الخاص بتقويم اجراءات مديرية الموارد المائية في المثنى في السيطرة على الموجودات الثابتة والمخزنية للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٤) ، (٥) ، (١٣–أ) :–

(١)لم يتم تسجيل (١٨) سيارة والية لدى مديرية المرور العامة مما قد يعرضها لمخاطر قانونية في حال وقوع حوادث أو مخالفات مرورية ، خلافاً للمادة (٣) من قانون المرور رقم (٨) لسنة/٢٠١٩ التي تتضمن (تسجل جميع المركبات في دوائر التسجيل المختصة باستثناء العربات والدراجات الهوائية والدراجات النارية)، وقد اوصى الديوان باستكمال إجراءات تسجيل جميع الآليات والمركبات لدى مديرية المرور العامة لأثبات عائديتها.

(٢)لم يتم متابعة تجديد وثائق تسجيل (٤٥) سيارة نافذة لغاية ٢٠١٦/٨/٢٠ لدى مديرية المرور العامة مما يعرض تلك السيارات للحجز أو الغرامات ، خلافاً للمادة (٣–أولا–ج) من قانون المرور رقم (٨) لسنة /٢٠١٩ والتي تضمنت (تكون مدة نفاذ وثيقة التسجيل (٥) سنوات)، وقد اوصى الديوان باتخاذ الإجراءات اللازمة لتجديد وثائق تسجيل المركبات بشكل دوري وفقاً للقانون المذكور اعلاه.

(٣)تم شراء كمية (٤٨٠٠٠٠) لتر خلال السنة /٢٠٢٤ بمبلغ اجمالي (٢٨٧٢٧٦٠٠٠) دينار (مائتان وسبعة وثمانون مليون ومائتان وستة وسبعون ألف دينار) بالآجل وتسجيلها على حساب الدائنين بموجب مستند القيد المرقم (٢٥٤) في ٢٠٢٤/١٢/٣١ استناداً الى كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء/دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان المرقم (ش. ز. ل/١٠/١/١٥/١٤٤٨٠) في ٢٠٢٤/٣/٢٠ والمتضمن (تقوم وزارة النفط بتجهيز وزارة الموارد المائية وقود (الكاز) ويكون الدفع بالآجل)، إذ لاحظت الهيئة الرقابية المختصة قيام شركة توزيع المنتجات النفطية بتخصيص الوقود الى مشروع (تعزيز التعزيز في الرميثة) بحصة شهرية بلغت (١٠٤٠٠٠) لتر (زيت الغاز) بموجب كتابها المرقم (٣١١٩) في ٢٠٢٤/٢/٢٥ (لمضخات واليات المشروع) على الرغم من ان جميع مضخات المشروع البالغة (٤) مضخات عمودية تعمل بالكهرباء ولا تستعمل وقود (زيت الغاز) ،خلافاً للفقرة (١–١–

١١-١-ح) من دليل الرقابة الداخلية لسنة/٢٠٢٤ المذكور انفاً والمتضمنة (أن المواد التي تم شراؤها بموجب مستندات صرف اصولية استعملت للأغراض المخصصة لها(واجابت المديرية على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (١٣٨) في ٢٠٢٥/٨/١٧ (لكون العنوان ثابت في وزارة النفط ويكون الاستلام حسب الحاجة الى المحطات التي تعمل بديزل والاليات وليس كل شهر بل حسب الحاجة كل ثلاثة اشهر وأربعة اشهر) ، وقد اوصى الديوان مراجعة خطة إحتياجات الوقود ومطابقتها مع طبيعة تشغيل المعدات.

و-الهيئة العامة لصيانة مشاريع الري والبزل في المثنى

اولاً-التقرير المرقم (٢٤١٧٦) في ٢٠٢٥/٩/١٧ الخاص بتدقيق انشطة مديرية صيانة مشاريع ري وبزل المثنى للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٢-ب-ثانياً) ، (٢-جـ-اولاً) ، (٣-أ،ب،جـ):-

(١) لم يتم تسجيل بعض الاليات والسيارات لدى مديرية المرور العامة، فضلاً عن وجود بعض الاليات القديمة مازالت (فحص مؤقت) ولم يتم اكمال تسجيلها وتثبيت اللوحات المرورية عليها خلافاً للمادة (٣-اولا-أ) من قانون المرور رقم (٨) لسنة /٢٠١٩ المتضمنة {تسجل جميع المركبات في دوائر التسجيل المختصة بأستثناء العربات والدراجات النارية التي يقل حجم محركها عن (٤٠)سم٣} واجابت المديرية على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (١٤٤) في ٢٠٢٥/٨/٢٤ {(مفاتحة مديرية المرور بالكتاب المرقم (١٨٢٦) في ٢٠٢٤/١٠/٨ والكتاب ١٩٥٦ في ٢٠٢٤/١٠/٣٠ وبسبب عدم توفر السيولة المالية لم يتم تسجيلها)} ، وقد اوصى الديوان الالتزام بالقانون أعلاه وتسجيل تلك الاليات لدى مديرية المرور العامة لأثبات عائديتها.

(٢) تم صرف كميات وقود للآليات خلال السنة/٢٠٢٤ دون وجود عداد ساعات التشغيل ، خلافاً لضوابط الهيئة العامة لصيانة مشاريع الري والبزل/قسم المكائن والمعدات ذي العدد (١٤٠٣٠) في ٢٠١٩/١٠/٧ والتي حددت كميات الوقود القياسية الواجب صرفها لكل الية (لتر/ساعة) حسب نوع الآلية واجابت المديرية على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (١٤٤) في ٢٠٢٥/٨/٢٤ (ان الاليات التي تم اعتمادها للآليات المذكورة يكون حسب اشتغال الايام الفعلية وحسب ساعات الاشتغال الفعلية التي تؤيد من قبل مسؤول القاطع) وكما مبين في الامثلة أدناه :-

نوع الالية ورقمها	كمية الوقود المصروفة / لتر	الكمية القياسي لتر/ ساعة	تاريخ الصرف	
			من	الى
حفارة سلكية /١٨ رقم شاصي	٣٢٨١	١٥	٢٠٢٤/١/٩	٢٠٢٤/٣/٢٨
حفارة سلكية /٤٠ رقم شاصي	٤١٥٢		٢٠٢٤/١/١١	٢٠٢٤/٣/٢٨
حفارة سلكية ٤٣/ رقم شاصي	٣٦٨٣		٢٠٢٤/١/٩	٢٠٢٤/٣/٢٨
افيكو قلاب ٤٠٦٦٥ /حكومي	١٠١٠	١٣	٢٠٢٤/٣/٧	٢٠٢٤/٩/٩
شفل ١٠٧٩/حكومي	٣٦٢٠	٢٠	٢٠٢٤/٣/٧	٢٠٢٤/١١/٢٧

وقد اوصى الديوان الالتزام بمضمون الضوابط اعلاه وعدم صرف الوقود دون وجود عدادات احتساب ساعات التشغيل الفعلي.

(٣) لم يتم ارسال تقارير دورية معدة من قبل المديرية الى مديرية الدفاع المدني في المثنى توضح فيها مراحل تنفيذ اعمال الدفاع المدني الخاصة بها ، خلافا للمادة (٣١) من قانون الدفاع المدني رقم (٤٤) لسنة / ٢٠١٣ التي تتضمن (ترسل الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة تقارير دورية نصف سنوية الى مديرية الدفاع المدني العامة عن مراحل تنفيذ اعمال الدفاع المدني الخاصة بها) ، واجابت المديرية على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (١٤٤) في ٢٠٢٥/٨/٢٤ (لا توجد لدينا تعليمات بأرسال تقارير نصف سنوية الى مديرية الدفاع المدني والالية المعتمدة تكون بزيارة لجنة من مديرية الدفاع المدني الى دائرتنا وتنظيم تقرير بذلك وستقوم الدائرة بإكمال النواقص المثبتة بالتقرير عند توفر السيولة المالية).

وقد اوصى الديوان الالتزام بالقانون اعلاه وارسال تقارير دورية نصف سنوية الى مديرية الدفاع المدني تبين فيه مراحل تنفيذ اعمال الدفاع المدني.

(٤) تفتقر المديرية الى منظومة اطفاء الحرائق والانذار المبكر خلافا للمادة (٢٧- ثانيا) من القانون المذكور آنفاً والتي تتضمن (تأمين مستلزمات من أفراد وعجلات وأجهزة ومعدات وغيرها لتنفيذ أعمال الدفاع المدني) ، واجابت المديرية على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (١٤٤) في ٢٠٢٥/٨/٢٤ (تم اعداد الكشف التخميني بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٦ ذي العدد (٣٣٨) الخاص بأعمال وتجهيز منظومة الهوز ريل ومطافئ الحريق ولم يتم المصادقة لعدم توفر السيولة المالية).

وقد اوصى الديوان الالتزام بالقانون أعلاه.

(٥) عدم وجود خطة تدريبية معتمدة لدى المديرية لتدريب العاملين على إجراءات السلامة العامة لسنة /٢٠٢٤ بما في ذلك مواجهة خطر الحريق، وعمليات الإخلاء في حالات الطوارئ، إضافة إلى عدم وجود آليات (دلالة) لتعريف المراجعين بمخارج الطوارئ خلافاً للمادة (١٢-١-ح) من تعليمات قانون الدفاع المدني رقم (٤٤) لسنة/ ٢٠١٣ التي تتضمن (الاشراف على تدريب العاملين في القطاع العام والخاص والمختلط على اعمال الدفاع المدني في مراكز الدفاع المدني في المحافظات)، وأجابت المديرية على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (١٤٤) في ٢٠٢٥/٨/٢٤ (وجود خطة تدريبية معتمدة لدى المديرية لتدريب العاملين على اجراءات السلامة العامة كما توجد اليات لتعريف المراجعين بمخارج الطوارئ ووجود سلم طوارئ خارجي).

وقد اوصى الديوان إعداد خطة تدريب سنوية تشمل برامج توعوية بالتنسيق مع مديرية الدفاع المدني.

ز-مديرية الموارد المائية/ محافظة الانبار

التقرير المرقم (٣٣٠٤٢) في ٢٠٢٥/١٢/١٧ الخاص بتدقيق تقرير نتائج أعمال الرقابة والتدقيق على أنشطة وحسابات مديرية الموارد المائية في محافظة الأنبار للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول /٢٠٢٤ ، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسل (٣) :-

أظهرت قوائم الجرد السنوي للموجودات الثابتة والمخزنية وجود موجودات عاطلة ومستهلكة (مولدات عدد ٩ ومضخات عدد ١٧) لم يتم إتخاذ الإجراءات اللازمة بخصوص صيانتها أو شطبها وبيعها ، خلافاً للفقرتين (١-١-٤-ل,م) من القسم الثاني من دليل الرقابة الداخلية لسنة/٢٠٢٤ المعمم بموجب كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (ش.ز.ل/١٠/١/٩٨٢٦) في ٢٠٢٤/٢/٢٦ والتي نصت (وجود صيانة وفحص دوري للأصول الثابتة على وفق خطة معدة واتخاذ كافة الإجراءات الأصولية للموجودات المستهلكة من خلال تشكيل لجان شطب تتولى تقييم حالتها وتقديم محاضر للمصادقة عليها من الجهة

المخولة وشطبها أصولياً واستبعادها عن طريق البيع أو الهبة بحسب الصلاحيات)، وقد اوصى الديوان باستكمال الإجراءات اللازمة بتصليحها أو شطبها وبيعها حسب القانون .

١٧- وزارة البيئة

أ- مقر الوزارة

اولاً-التقرير المرقم (٨٢٣٤) في ٢٠٢٥/٣/٢٥ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على العقد المرقم (٩٥٨) في ٢٠١٥/٤/٧ والمبرم مع (شركة نبع المينا للتجارة والمقاولات العامة والانظمة الذكية الالكترونية المحدودة/عراقية الجنسية)، طبع وإصدار الموافقات البيئية الصادرة لاصناف الانشطة (أ،ب،ج) والموافقات لاعتماد المكاتب الاستشارية واجازات العمل والتراخيص الاشعاعي الصادرة من مركز الوقاية من الاشعاع في بغداد والمحافظات وكل الموافقات التي تتعلق بمهام مركز الوقاية من الاشعاع والتفويض المكتبي والعمليات الخاصة بدائرة شؤون الالغام واي اعمال مماثلة تتعلق بانشطة الوزارة وبمبلغ (١٠٠) مليون دولار (مائة مليون دولار) التي سيتم الحصول عليها عند اصدار وطباعة الموافقات البيئية بواقع (٨٥) الف دينار(خمسة وثمانون الف دينار) لكل حالة توزع بنسبة (٧٠٪ حصة الشركة و٣٠٪ حصة الوزارة) ، ولمدة استثمار(١٥) سنة تبدأ من تاريخ المباشرة ،، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٢)،(٤-أ،د،ح) :-

(١)لم تقم الوزارة باتخاذ الاجراءات القانونية بحق الشركة (شركة شمس الهيلان) لعدم مباشرتها بالعمل خلال المدة المحددة ولغاية طلب الشركة تظهير العقد بموجب كتابها ذي العدد(٢٩٢) في ٢٠١٥/٤/٤ خلافاً للفقرة (البند الثاني /٢) من العقد التي اوجبت {بان تباشر الشركة بالعمل الفعلي خلال مدة لاتتجاوز (١٥) يوم من تاريخ توقيع العقد (٢٠١٥/١/١٩)}.

(٢)من خلال تدقيق العقد الثاني المبرم مع (شركة نبع المينا للتجارة والمقاولات العامة) ولدى الهيئة الرقابية المختصة بصدده الآتي :-

(أ)قيام وزارة البيئة بالتعاقد مع شركة (نبع المينا للتجارة والمقاولات) حيث تم منح اغلب الصلاحيات الخاصة باصدار الموافقات البيئية بموجب (البند الاول-١) من العقد للشركة والذي نص على {قيام شركة نبع المينا طبع وإصدار الموافقات البيئية الصادرة لاصناف الانشطة (أ،ب،ج) والموافقات لاعتماد المكاتب الاستشارية واجازات العمل والتراخيص الاشعاعي الصادر من مركز الوقاية من الاشعاع في بغداد والمحافظات وكل الموافقات التي تتعلق بمهام مركز الوقاية من الاشعاع والتفويض المكتبي والعمليات الخاصة بدائرة شؤون الالغام واي اعمال اخرى مماثلة تتعلق بانشطة الوزارة } ، خلافاً للنظام الداخلي لتشكيلات وزارة البيئة ومهامها رقم (١) لسنة/٢٠١١ والذي حدد مهام تلك التشكيلات والتي تدخل بضمنها الصلاحيات الممنوحة للشركة موضوع التدقيق ، واعتراض الجهات المختصة في الوزارة حسب كتاب مكتب الوكيل الفني ذي العدد (و. ف/٥٣٩) في ٢٠١٦/٤/٢٤ والذي بين بانه (مركز الوقاية من الاشعاع لم يتم أخذ رأيه قبل توقيع العقد ...بغية ابداء الملاحظات المطلوبة بشأنه ... طبقاً لمعايير الامن الاشعاعي الصادرة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ... مما يتعذر على المركز تنفيذ بنود العقد المشار اليه اعلاه ... الخ) وكتاب

مركز الوقاية من الاشـــعاع ذي العدد (٤٩٢٦) في ٢٠١٦/١٠/٢٣ والذي بين (بالتحفظ على العقد وملحق العقد كونه مخالف للقوانين الرقابية ويتعارض مع المهام والواجبات بموجب القوانين النافذة) .

(ب)عدم قيام الوزارة بفسخ العقد على الرغم من مضي مدة اكثر من (٩) سنوات على توقيع العقد في ٢٠١٥/٤/٧ ، خلافاً للبند (الخامس/٧) من العقد والذي اوجبت بان {(يلتزم الطرف الثاني بالمباشـــرة خلال (٣٠) يوم من تاريخ توقيع العقد وخلاف ذلك يعد العقد مفسوخاً دون الحاجة الى انذار أو اشعار تحريري من الطرف الاول)}.

(ج) قامت الوزارة بتثبيت مبلغ الغرامات التأخيرية بالدينار العراقي بموجب الفقرة (البند السـابع) من العقد على الرغم ان مبلغ العقد بالدولار، مما يؤثر على طريقة احتساب الغرامات التأخيرية على الشركة .

ب- الشركة العامة لاقتصاديات الكاربون :-

التقرير المرقم (١٠٨٢٨) في ٢٠٢٥/٤/٢٤ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على أنشطة الشركة العامة لاقتصاديات الكاربون ، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسل (١) :-

لم تقم الشركة العامة لاقتصاديات الكاربون بممارسة الانشطة والاهداف التي تأسست من اجلها لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي على الرغم من مرور اكثر من سنة على تاسيسها في (٢٠٢٤/٣/٥) وتخصيص مبلغ (١٠) مليارات دينار (عشرة مليارات دينار) بموجب قرار مجلس الوزراء المرقم(٤١) في ٢٠٢٥/١/٢٢ وذلك لعدم تمويل التخصـيص من قبل وزارة المالية حسـب ما جاء في الفقرة (٣) من كتاب الشـركة العامة لاقتصـاديات الكاربون ذي العدد(٢٢) في ٢٠٢٥/٤/٨ حيث سـيتم {تخصـيص رأس مال الشـركة البالغ (١٠) مليارات دينار(عشـرة مليارات دينار) ضـمن جداول موازنة عام/٢٠٢٥} مما يؤثر سـلباً على انجاز الخطط المحددة للشـركة والاجراءات الحكومية فيما يتعلق بالجانب البيئي من تخفيض لنسـب التلوث والجانب المالي من خلال اسـتحداث ايرادات جديدة لتمويل الموازنة العامة وهذا ما بينته الفقرة (٤) من قرار مجلس الوزراء ذي العدد(٢٣٦٨٨) لسنة/٢٠٢٣ التي نصت {تكون حصة الخزينة العامة من ربح الشركة المشار اليه في المادة (١١/رابعا/١) من قانون الشركات المذكور بمقدار(٩٥٪) ، استناداً الى صلاحية مجلس الوزراء المنصوص عليها في الفقرة (خامساً) من المادة المذكورة } ، مع العرض ان اخر كتاب متابعة بين وزارة البيئة ووزارة المالية تم بموجب كتابها ذي العدد(٢١٦) في ٢٠٢٥/٢/٣، وقد أوصـى الديوان بمتابعة اجراءات التمويل مع الجهات المعنية للالتزام بتنفيذ ماجاء بقرار مجلس الوزراء المرقم (٤١) في ٢٠٢٥/١/٢٢ والمشار اليه آنفاً.

ج- دائرة شؤون الالغام :-

التقرير المرقم (٣١٩٩٢) في ٢٠٢٥/١٢/٧ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على المنح النقدية والعينية المستلمة من قبل دائرة شؤون الالغام لسنة/٢٠٢٣ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات الاتية (١)،(٢)،(٣) :-

اولاً-لم تقم دائرة شؤون الالغام بابلاغ وزارة المالية بخصوص المنح العينية المستلمة عن طريق جداول تنظمها لتلك المنح لغرض ادخالها في الموازنة العامة للدولة، خلافا للفقرة (٤) من توصيات مجلس الوزراء بموجب كتابه ذي العدد(م.ت/٨/١/١/٥/٢٢٨٠٢) في ٢٠٠٨/٩/٧ والمعمم بموجب منشـور وزارة المالية ذي العدد(٣٦٠٠١) في ٢٠٠٨/٩/٢٢ والذي اشـار الى(عند وجود منح عينية يجب تبليغ وزارة المالية بها ايضـا عن طريق جداول تنظمها

التشكيلات المستفيدة من تلك المنح ويتم ادخالها في الموازنة العامة للدولة على ان تتضمن مبالغها واسم الجهة الممولة ويمكن تثبيت اقيامها النقدية ساعة الاستلام ضمن الموازنة الاعتيادية او (الاستثمارية).

ثانياً–لم تقم الدائرة بتشكيل لجان استلام وتسليم لجميع المنح العينية المستلمة من الجهات الخارجية عند ادخالها مخزنيا للسنة موضوع التدقيق، خلافا للفقرة (٤–٢–٢–ي/الموجودات المخزنية) من الدليل الاسترشادي لوحدات التدقيق الداخلي في جمهورية العراق لسنة/٢٠١٩ والمعمم بموجب كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء /دائرة التنسيق الحكومي وشؤون المواطنين بالعدد(ت.ح.م/٣٧٩٣٨/٠٤) في ٢٠١٩/١١/٦ والذي تضمن (التاكد من وجود لجان مختصة تقوم باستلام او فحص المواد المخزنية الواردة للتحقق من مطابقتها للمواصفات) .

ثالثاً–عدم قيام الجهات المستفيدة التابعة لدائرة شؤون الالغام من توزيع المنح العينية المستلمة من قبلهم والمتمثلة بـ (نسخ من الاستراتيجية الوطنية للاعمال المتعلقة بالالغام لجمهورية العراق ٢٠٢٣–٢٠٢٨) و(العلامات التحذيرية التوعوية) لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي.

د– مديرية بيئة محافظة ديالى:–

التقرير المرقم (١٢٤٢٢) في ٢٠٢٥/٥/١٢ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على الانشطة والحسابات في مديرية بيئة محافظة ديالى للسنة المنتهية كما في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٣، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسل (١– د، هـ، ح، ط) :–

اولاً–عدم القيام بإزالة العامل المؤثر والملوث للبيئة عن بعض الانشطة غير الحاصلة على موافقات بيئية والاكتفاء بتوجيه انذار لصاحب النشاط، خلافاً للمادة(٣٣–اولا) من قانون حماية وتحسين البيئة رقم (٢٧) لسنة/٢٠٠٩ التي تنص (للوزير المختص أو من يخوله انذار اية منشاة او معمل او اي جهة او مصدر ملوث للبيئة لازالة العامل المؤثر خلال (١٠) عشرة ايام من تاريخ التبليغ بالانذار وفي حالة عدم الامتثال فللوزير ايقاف العمل او الغلق المؤقت مدة لاتزيد على (٣٠) ثلاثون يوما قابلة للتمديد حتى ازالة المخالفة)، وقد أوصى الديوان بالعمل على ازالة العوامل الملوثة للبيئة واتخاذ الاجراءات المناسبة بحق المخالفين .

ثانياً–عدم اتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجة وازالة الاضرار والمشاكل البيئية (الجفاف ، التصحر، المناطق الصناعية غير النظامية، الجزر العشوائي للحيوانات ، تجريف الاراضي الزراعية والبساتين، المحارق الطبية غير النظامية في المستشفيات العامة الحكومية والاهلية) وتحديد الحلول المقترحة بالتعاون مع الجهات القطاعية المختصة في المحافظة على الرغم من تحديد تلك الاضرار والمشكلات البيئية من قبل شعبة التخطيط والمتابعة وتحديد الحلول المقترحة لها ، خلافاً للمادة (١) من قانون حماية وتحسين البيئة رقم (٢٧) لسنة/٢٠٠٩ التي تنص (يهدف القانون الى حماية وتحسين البيئة من خلال ازالة ومعالجة الضرر الموجود فيها او يطرأ عليها والحفاظ على الصحة العامة والموارد الطبيعية والتنوع الاحيائي والتراث الثقافي والطبيعي بالتعاون مع الجهات المختصة بما يضمن التنمية المستديمة وتحقيق التعاون الدولي والاقليمي في هذا المجال) ، وقد أوصى الديوان بالعمل على معالجة الاضرار والمشكلات البيئية .

ثالثاً–عدم استحصال الغرامات المالية المفروضة على بعض البلديات لمخالفتها المتطلبات البيئية بشأن معالجة النفايات وحرقها داخل مكبات تجميع تلك النفايات بشكل عشوائي علماً انها تعود لسنوات سابقة ،وقد أوصى الديوان بضرورة استحصال تلك الغرامات من البلديات المخالفة للمتطلبات البيئية.

رابعاً–تعرض عدد من الغابات في المحافظة للاهمال والقطع الجائر وضعف الاجراءات لحمايتها ، خلافاً للمادة(٢–اولا) من قانون الغابات والمشاجر رقم (٣٠) لسنة/٢٠٠٩ والتي تنص (تنظيم وادارة وحماية وصيانة وتحسين الغابات وزيادة مساحاتها)، وقد أوصى الديوان بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لحماية وصيانة وتحسين الغابات والاشجار وزيادة مساحتها لما لها من اثر ايجابي على تحسين البيئة .

هـ– صندوق حماية البيئة :–

التقرير المرقم (١٦٧٩٥) في ٢٠٢٥/٧/٣ الخاص بالبيانات المالية لصندوق حماية البيئة للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٢ ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٩–ج)،(٩–د) :–

بلغ رصيد حساب النقدية لدى المصارف بموجب السجلات كما في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مبلغ (٦١١٠٧٢٨٢٨٣) دينار (ستة مليارات ومائة وعشرة ملايين وسبعمائة وثمانية وعشرون الف ومائتان وثلاثة وثمانون دينار) ومن خلال تدقيق استمارة مطابقة كشف المصرف لشهر كانون الاول لسنة/٢٠٢٢ والخاصة بالحساب الجاري المفتوح لدى مصرف الر شيد / فرع الاعتماد بالرقم (١٠١١٢٠) ولدى الهيئة الرقابية المختصة بخصوصه مايأتي :–

أ–وجود ايداعات ظاهرة في السجلات وغير ظاهرة في كشف المصرف بلغت (٥٨٠٧٠) الف دينار (ثمانية وخمسون مليون وسبعون الف دينار) .

ب–وجود مسحوبات ظاهرة في كشف المصرف وغير ظاهرة في السجلات بلغت مقدارها (٢٥٠٢٨) الف دينار (خمسة وعشرون مليون وثمانية وعشرون الف دينار) لم يتم تصفيتها لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي .

و–مديرية بيئة محافظة المثنى:–

التقرير المرقم (٢٣٧٩١) في ٢٠٢٥/٩/١٤ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على انشطة مديرية بيئة المثنى للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسل الاتي (٢/أ، ب، و) :–

اولاً– عدم اتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجة وازالة الاضرار والمشاكل البيئية والحد منها بالتعاون مع الجهات القطاعية المختصة في المحافظة على الرغم من تحديدها من قبل شعبة التخطيط والمتابعة وتحديد الحلول المقترحة لها، خلافاً للمادة (١) من قانون حماية تحسين البيئة رقم (٢٧) لسنة/٢٠٠٩(المعدل) التي تنص (يهدف القانون الى حماية وتحسين البيئة من خلال ازالة ومعالجة الضرر الموجود فيها أو يطرأ عليها والحفاظ على الصحة العامة والموارد الطبيعية والتنوع الاحيائي والتراث الثقافي والطبيعي بالتعاون مع الجهات المختصة بما يضمن التنمية المستديمة وتحقيق التعاون الدولي والاقليمي في هذا المجال)، وقد أوصى الديوان بالمتابعة والعمل على معالجة وازالة الاضرار والمشكلات البيئية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وفقاً للقانون أعلاه.

ثانياً– عدم قيام المديرية باتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه بعض الأنشطة الصناعية ومحطات الصرف الصحي لقيامهم بتصريف المخلفات السائلة ومياه الامطار مباشرة الى (النهر ، مبزل) دون معالجتها خلافاً للمادة (١٤– اولاً) من قانون حماية تحسين البيئة المذكور أنفاً التي تنص (يمنع تصريف اية مخلفات سائلة منزلية او صناعية او خدمية او زراعية الى الموارد المائية الداخلية السطحية او الجوفية او المجالات البحرية العراقية الا بعد اجراء المعالجات اللازمة عليها بما يضمن مطابقتها للمواصفات المحددة في التشريعات البيئية الوطنية والاتفاقات الدولية)، وقد أوصى الديوان الالتزام بالقانون أعلاه ومنع تصريف أي مخلفات سائلة دون معالجة واتخاذ الاجراءات اللازمة بشان المخالفين.

ثالثاً–لم تقم المديرية باتخاذ الإجراءات اللازمة لإيقاف أو غلق النشاطات الحكومية التي لم تقم بمعالجة تصريف المخلفات الملوثة الى نهر الفرات واكتفت بفرض الغرامة على الرغم من عدم إزالة المخالفة البيئية لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي خلافا للمادة (٣٣/اولا) من القانون أنفاً التي تنص { للوزير او من يخوله انذار اية منشأة او معمل او اي جهة او مصدر ملوث للبيئة لإزالة العامل الملوث خلال (١٠) عشرة ايام من تاريخ التبليغ بالإنذار وفي حالة عدم الامتثال فللوزير ايقاف العمل او الغلق المؤقت مدة لا تزيد عن (٣٠) ثلاثين يوما قابلة للتمديد حتى ازالة المخالفة} ،وقد أوصى الديوان باتخاذ الاجراءات اللازمة بشأن غلق الأنشطة المخالفة وفقاً للقانون أعلاه.

ز– مديرية بيئة ذي قار :

التقرير المرقم (٢٣٦٦٣) في ٢٠٢٥/٩/١١ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على انشطة وحسابات مديرية بيئة ذي قار للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسل الاتي (١– ب، هـ , ز ، ي) :–

اولاً–جرى الاعتماد على (٨) محطات لسحب النماذج من الانهر الرئيسية في المحافظة في فحص مياه المصادر المائية على الرغم من وجود (١٢) محطة الامر الذي قد يؤدي الى اعطاء مؤشرات غير حقيقية عن نوعية مياه المصادر المائية ، وقد أوصى الديوان بمفاتحة الجهات ذات العلاقة لغرض زيادة عدد محطات المراقبة والفحص وتوزيعها بشكل مناسب مع امتداد مسار الانهر لمراقبة مياه المصادر المائية.

ثانياً–تم تصريف المخلفات السائلة لمحطات الصرف الصحي والبعض من الانشطة الصناعية مباشرة الى نهر الفرات دون معالجتها خلافاً للمادة (١٤–اولا) من قانون حماية وتحسين البيئة رقم (٢٧) لسنة/٢٠٠٩ التي نصت (يمنع تصريف اية مخلفات سائلة او منزلية او صناعية او خدمية او زراعية الى الموارد المائية الداخلية السطحية او الجوفية او المجالات البحرية العراقية الابعد اجراء المعالجات اللازمة عليها بما يضمن مطابقتها للمواصفات المحددة في التشريعات البيئية الوطنية والاتفاقات الدولية)، وقد أوصى الديوان بالعمل على حماية المياه من التلوث ومتابعة استحصال الغرامات المفروضة على الجهات المخالفة للتعليمات البيئية .

ثالثاً–لم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجة وازالة الاضرار والمشاكل البيئية (الجفاف، التصحر، المناطق الصناعية غير النظامية، تجريف الاراضي الزراعية والبساتين ، المحارق غير النظامية في المستشفيات العامة الحكومية والاهلية) وتحديد الحلول بالتعاون مع الجهات القطاعية المختصة في المحافظة على الرغم من تحديد تلك الاضرار والمشكلات البيئية من قبل المديرية، خلافاً للمادة(١) من قانون حماية وتحسين البيئة رقم (٢٧) لسنة/٢٠٠٩ التي تنص على (يهدف القانون

الى حماية وتحسين البيئة من خلال ازالة ومعالجة الضرر الموجود فيها او يطرأ عليها والحفاظ على الصحة العامة والموارد الطبيعية والتنوع الاحيائي والتراث الثقافي والطبيعي بالتعاون مع الجهات المختصة بما يضمن التنمية المستدامة وتحقيق التعاون الدولي والاقليمي في هذا المجال)، وقد أوصى الديوان بوضع الحلول المناسبة والتخلص من المشاكل والمعوقات التي تؤثر على الواقع البيئي وتزويد الشعب البيئية بالاجهزة الحقلية لغرض متابعة الواقع البيئي .

رابعاً–عطل جهاز فحص العناصر الثقيلة(الماء والتربة) الموجود داخل المختبر بسبب عدم توفر غاز الاستيلين ، اضافة الى عدم وجود بنجات في المختبر لوضع الاجهزة المختبرية عليها إذ تم وضعها على كاونترات المنيوم ، فضلا عن عدم توفر نظام للتهوية خاص بالمختبر إذ تم الاعتماد على مفرغات الهوائية الاعتيادية ، وقد أوصى الديوان بتصليح جهاز فحص العناصر الثقيلة ووضع (بنجات) للمحافظة على الاجهزة المختبرية وتوفير نظام تهوية للمختبر.

ح–دائرة حماية وتحسين البيئة/الفرات الاوسط :–

التقرير المرقم (٢٨٠٦٤) في ٢٠٢٥/١٠/٢٦ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على انشطة وحسابات دائرة حماية وتحسين البيئة /الفرات الأوسط للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١–أ–اولا)،(١–ج، د)،(٢–أ ،ب) :–

اولاً–انخفاض عدد الزيارات للانشطة المقامة في جميع المحافظات الخمسة وعدم التخطيط لزيارة المديريات في المحافظات (النجف، الديوانية، المثنى) من قبل شعبة مراقبة الكيمياويات وتقييم المواقع الملوثة من (مخازن كيمياوية ومبيدات ومصافي النفط) التابعة لدائرة حماية وتحسين البيئة/الفرات الاوسط والتي بلغت (٦) زيارة فقط ،وقد أوصى الديوان السعي لتوفير التخصيص المالي وزيادة عدد الزيارات المخططة .

ثانياً–بلغت مجموع الغرامات المالية المفروضة والمتراكمة على الدوائر الحكومية (٣٨٦٣٩٢٥) الف دينار(ثلاثة مليارات وثمانمائة وثلاثة وستون مليون وتسعمائة وخمسة وعشرون الف دينار) المتجاوزة على محددات البيئة على مستوى المديريات التابعة الى دائرة حماية وتحسين البيئة/الفرات الاوسط ولم يتم استحصال هذه المبالغ خلال سنة/٢٠٢٤ خلافا للفقرة (١١/المادة١) من قانون تحصيل الديون الحكومية رقم (٥٦) لسنة/١٩٧٧(المعدل) التي تضمنت (يطبق هذا القانون في تحصيل مبالغ الغرامات التي ينص عليها هذا القانون على انها واجبة التحصيل للحكومة) ،وقد أوصى الديوان باتخاذ الاجراءات القانونية بحق هذه الدوائر .

ثالثاً–لم تتخذ الدائرة المعالجات اللازمة بخصوص بعض المشاكل البيئية والمعوقات التي واجهتها بعض المديريات التابعة لها خلافا للمادة (١٥–خامسا–أ) من النظام الداخلي لتشكيلات وزارة البيئة ومهامها رقم (١) لسنة/٢٠١١ التي نصت (تحديد المشاكل البيئية في المحافظات المعنية وتحديد اولويات المعالجة واتخاذ مايلزم في شانها حسب الصلاحيات المخولة بذلك) ، وقد أوصى الديوان بتوفير التخصيصات اللازمة لمعالجة المشاكل البيئية والمعوقات في المديريات .

رابعاً–عدم قيام المديريات بتصليح الاجهزة العاطلة عن العمل المستخدمة في قياس التلوث البيئي التابعة لها لغاية ٢٠٢٤/١٢/٣١ حيث تراوحت النسبة بين (١٢٪_ ٤١٪) وهي نسبة عالية مقارنة مع الاجهزة الصالحة للعمل ، وقد أوصى الديوان بضرورة تصليح هذه الاجهزة لاستخدامها في قياس التلوث البيئي .

خامساً–لازالت محطات التحسس النائي عاطلة عن العمل منذ سنوات سابقة لمديريات بيئة (كربلاء المقدسة، بابل، القادسية) التابعة للدائرة ولم تتخذ المديريات الاجراءات اللازمة بخصوص تصليحها او مخاطبة الجهات المعنية لغرض بيعها وفق قانون بيع وايجار اموال الدولة المرقم (٢١) لسنة/٢٠١٣ (المعدل) خلال سنة/٢٠٢٤ ، وقد أوصى الديوان بضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتصليح تلك المحطات او بيعها وفق القانون اعلاه .

١٨– وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

أ– ديوان الوزارة :–

اولاً–التقرير المرقم (٢٩٨٤٧) في ٢٠٢٥/١١/١٣ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على العقد المرقم (٢٠٢٤/١) في ٢٠٢٤/١٢/٣١ والمبرم مع شركة (الاكناف للتجارة والمقاولات العامة المحدودة/عراقية الجنسية) والمنفذ باسلوب المناقصة العامة والمتضمنة (الاعمال التكميلية لبناء طابق اول لبناية الدائرة الزراعية في الزعفرانية) لصالح دائرة البحوث الزراعية بمبلغ (٩٩٣٧٢٥) الف دينار(تسعمائة وثلاثة وتسعون مليون وسبعمائة وخمسة وعشرون الف دينار) والمحسوب على تخصيصات الموازنة الاستثمارية لسنة/٢٠٢٣ وبكلفة تخمينية بلغ مقدارها (١٠٢٨٣٨٦) الف دينار(مليار وثمانية وعشرون مليون وثلاثمائة وستة وثمانون الف دينار) وبمدة تنفيذ (٣٥٠) يوم تبدأ من تاريخ اصدار الامر الاداري بالمباشرة من قبل الجهة المستفيدة،، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١)،(٤)،(٥) :–

(١) تأخر هيئة البحث العلمي مدة(١٥٢) يوم على اصدار كتاب الاحالة بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/١٢ على الرغم من انه تم رفع توصيات لجنة دراسة وتحليل العروض توصياتها بتاريخ ٢٠٢٤/٧/١٤، خلافاً للفقرة (ثالث عشر/أ) من الضوابط رقم (٣) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم(٢) لسنة/٢٠١٤ والضوابط الملحق بها (مهام لجان فتح وتحليل العطاءات) والتي تنص (على لجان التحليل مراعاة انجاز اعمالها في دراسة وتحليل العطاءات ورفع التوصية بالاحالة بما يضمن حصول المصادقة واصدار كتاب الاحالة قبل انقضاء فترة نفاذ العطاءات المحددة في وثائق المناقصة او أي تمديد حاصل عليها) .

(٢)عدم قيام الهيئة بالمصادقة على برنامج تقدم العمل على الرغم من تقديمه من قبل الشركة المنفذة دون بيان اسباب الامتناع عن المصادقة على البرنامج ، خلافاً للبند الخامس الفقرة (٦) من العقد والمتضمن (يتعين على الطرف الثاني تقديم منهاج تقدم عمل تفصيلي للطرف الاول بعد توقيع العقد لغرض المصادقة عليه من قبل الطرف الاول خلال (٢٨) يوم من تاريخ تسلمه الاشعار بالمباشرة) .

(٣)عدم قيام الهيئة باصدار الامر الاداري بدائرة المهندس المقيم خلافاً للفقرة (اولا–٢) من الضوابط رقم (١٦) الخاصة بتنظيم الية صرف المستحقات المالية الصادرة عن وزارة التخطيط والتي تنص على (يقوم المهندس المقيم بتدقيق الذرعات المنجزة ورفع الطلب الى الجهة المعنية لدى صاحب العمل المخولة صلاحية تدقيق المستحقات المالية للاعمال المنفذة وفقاً لجدول تقدم العمل وجدول الكميات المصادق عليها وفقاً للاصول ومن ثم احالتها الى الدوائر المالية لغرض اتخاذ مايلزم بشأن صرفها بعد اجراء التدقيق على الكميات المنفذة ومبالغها بالتنسيق مع الجهات التدقيقية في جهات التعاقد) .

ثانياً–التقرير المرقم (٣٠٧١٨) في ٢٠٢٥/١١/٢٤ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على حسابات ديوان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للسنة المالية المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٣، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٢–ب–اولا) :–

لم تقم الوزارة بتسوية الارصدة المدينة التي بذمة الجامعات والموقوفة منذ سنة/٢٠٠٦ البالغة (٥٢١٢٢٢٤١) الف دينار(اثنان وخمسون مليار ومائة واثنان وعشرون مليون ومئتان وواحد واربعون الف دينار) كما في ٢٠٢٣/١٢/٣١ والمثبتة في الحساب مدينون مختلفون ، خلافا للفقرة (٧) من كتاب وزارة المالية /دائرة المحاسبة ذي العدد(٢٧٨٢٤) في ٢٠٢٣/١١/٢٤ والتي قضت {الاسراع بتصفية الحسابات الوسيطة (السلف والمدينون والامانات والدائنون) وانجاز التسويات القيدية للمبالغ الموقوفة في السجلات المذكورة} ، وقد أوصى الديوان بالتنسيق مع وزارة المالية لغرض تسوية المبالغ وتحويلها الى الجامعات حسب العائدية.

ب–جامعة بغداد :–

اولاً–التقرير المرقم (٢٧٨٢٨) في ٢٠٢٥/١٠/٢٣ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على انشطة وحسابات صندوق التعليم العالي في رئاسة جامعة بغداد للسنة المالية المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (١– ط–اولا، ثالثا) :–

قامت ادارة الصندوق بصرف مبلغ (٦٠٠٠٤٧) الف دينار(ستمائة مليون وسبعة واربعون الف دينار)الخاص بتنفيذ اعمال التأهيل والصيانة لابنية رئاسة جامعة بغداد خلال السنة موضوع التقرير ولدى الهيئة الرقابية المختصة بصدد ذلك الاتي :–

(١)لم تقم اللجنة المختصة باعداد الكشف التخميني الخاصة باعمال الترميم والتاهيل وكذلك لجنة التدقيق بالتوقيع على صفحات الكشف المذكور والاكتفاء بالتوقيع على الخلاصة النهائية من قبل لجنة تدقيق الكشوفات وبعض الموظفين دون تسمية اللجنة التي تخصهم ، خلافاً للمادة (٢/اولا وثانيا) من تعليمات رقم (٣) لسنة/٢٠٢٢التعديل الاول لتعليمات تنفيذ الامانة لسنة/٢٠١٨ والتي نصت على {تشكيل لجنة فنية تسمى (لجنة التدقيق) برئاسة مهندس من ذوي الخبرة والاختصاص تتولى تدقيق ما اعدته اللجنة المنصوص عليها في البند (اولا) من هذه المادة } .

(٢)قامت ادارة الصندوق منح سلفة مبلغها يزيد عن (١٠٠) مليون (مائة مليون دينار) للجان تنفيذ امانة بموجب مستندات الصرف ، خلافا للمادة (٣/اولا) من تعليمات رقم (٣) لسنة/٢٠٢٢ التعديل الاول لتعليمات تنفيذ الامانة رقم (١) لسنة/٢٠١٨ والتي نصت على { تمول لجنة تنفيذ امانة بسلفة لا تتجاوز (١٠٠) مليون دينار لغرض انجاز العمل على ان تعزز هذه السلفة من خلال وصولات اصولية بما لا تتجاوز مبلغ العمل الكلي للتنفيذ} .

ثانياً–التقرير المرقم (٣٣٤٠٢) في ٢٠٢٥/١٢/٢١ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على انشطة صندوق التعليم العالي والدراسات المسائية في كلية الادارة والاقتصاد للسنة المالية المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (١–ز)،(٣–هـ –اولا،ثانيا) :–

(١) لم تقم ادارة الصندوق والدراسات المسائية باعداد موازنة تخطيطية خاصة بالصندوق خلال السنة موضوع التقرير لغرض الصرف وفق ابواب الموازنة التخطيطية والالتزام بعدم التجاوز على التخصيصات حيث قامت ادارة صندوق الدراسة المسائية بصرف مكافات للعاملين في الكلية خلال السنة موضوع التقرير بمبلغ مقداره (١١٥٨٧٥) الف دينار (مائة وخمسة عشر مليون وثمانمائة وخمسة وسبعون الف دينار) ، خلافا للمادة (٤/اولا/ز) من تعليمات استحداث الدراسات المسائية في الكليات والمعاهد رقم (١٣٥) لسنة/٢٠٠٠ والتي تنص على {منح المكافات والاعانات والهبات والمساعدات بحدود الاعتمادات المرصدة في الموازنة وفقا للقانون }.

(٢)–لدى تدقيق مطابقة كشف المصرف للحساب الجاري لصندوق التعليم العالي والدراسات المسائية لكلية الادارة والاقتصاد للسنة موضوع التقرير ولدى الهيئة الرقابية المختصة بخصوصه الآتي :–

(أ)–عدم مطابقة رصيد النقد لدى المصارف بين الرصيد بموجب سجل الاستاذ العام والرصيد بموجب كشف المصرف كما في ٢٠٢٤/١٢/٣١ حيث لم تقم ادارة الدراسات المسائية وادارة الصندوق بتدوير الرصيد الافتتاحي في السجلات وتدويره في كشف مطابقة المصرف .

(ب)–وجود مبالغ مقبوضة ظاهرة في سجل اليومية ولم تظهر في كشف المصرف لشهر كانون الاول للسنة موضوع التقرير دون تقديم كشف يوضح تفاصيل المبلغ ، خلافا للفقرة (٢–١–٧/و) ضوابط الرقابة الخاصة بالنقدية من دليل الرقابة الداخلية لسنة/٢٠٢٤ المتضمنة (مطابقة سجل الصندوق مع كشف المصرف والتاكد من تسوية مطابقة المصرف على ان تنجز بصورة منتظمة) .

ج– هيئة البحث العلمي:–

التقرير المرقم (٢٤٣٣٩) في ٢٠٢٥/٩/١٨ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على حسابات الموازنة الاستثمارية لهيئة البحث العلمي (وزارة العلوم والتكنولوجيا (الملغاة)) بموجب قانون رقم (١٧) لسنة/٢٠٢٤ التعديل التاسع لقانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٤٠) لسنة/١٩٨٨ واستنادا الى المادة(١٣) منه والتي نصت على (تؤول حقوق والتزامات وزارة العلوم والتكنولوجيا وملاكاتها وموجوداتها الى هيئة البحث العلمي المؤسسة بموجب احكام هذا القانون) للسنتين (٢٠٢١، ٢٠٢٢) ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٨–أ–اولا) :–

عدم قيام الوزارة باجراءات سحب العمل من شركة رأس الخيمة للمقاولات العامة المحدودة للعقد المرقم (٢٠١٢/١٠) في ٢٠١٢/٩/٣٠ لاكثر من (٤٢٠) يوم عمل وتبدأ من تاريخ ٢٠١٣/٨/٦ ولغاية ٢٠١٥/٣/١٠ بموجب الامر الوزاري ذي العدد (٣٦٢) في ٢٠١٥/٣/١٠ المتضمن سحب العمل من الشركة المنفذة حيث تم توجيه عدة انذارات الى الشركة المنفذة بانتهاء المدة القانونية بموجب كتاب قسم العقود الحكومية ذي العدد (م/١٨٩٦/١١) في ٢٠١٣/٦/٢٦ واخرها الانذار النهائي الى الشركة المنفذة بدخول العقد

مرحلة الاخفاق بتاريخ ٢٠١٣/٨/٩ بموجب كتاب قسم العقود ذي العدد(م/١١/٢٢٦١) في ٢٠١٣/٨/٦ وقد تم تبليغه عن طريق النشر في جريدتين رسميتين بتاريخ ٢٠١٤/٥/٢٩ خلافاً للمادة (٦٥-١/سحب العمل) من الشروط العامة لمقاولات اعمال الهندسة المدنية بقسميها الاول والثاني لسنة/١٩٨٨(المعدلة) والذي نص على (لـ ((صاحب العمل)) بعد اعطاء المقاول انذارا او اشعارا تحريريا لمدة اربعة عشر يوما بسحب العمل ويضع اليد على الموقع والاعمال ويخرج المقاول منها في أي من الحالات دون الرجوع الى المحكمة) وحسب كتاب الدائرة القانونية والادارية /القسم القانوني ذي العدد(ش.ق/د/٢١٥٠) في ٢٠١٤/٦/١٦ وذلك لتعذر تبليغه على عنوان الشركة المثبت بموجب العقد وعن طريق كاتب العدل في الكرخ .

د- الجامعة المستنصرية :-

اولاً-التقرير المرقم (١٧٤٣٨) في ٢٠٢٥/٧/١٠ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على نشاط شعبة الدارسين لطلبة البعثات والزمالات في الخارج للجامعة المستنصرية للسنوات (٢٠٢١- ٢٠٢٣) ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (١-ج- ثانيا،ثالثا)،(٢- أ) :-

(١) قيام الجامعة بقبول ضمان عقار(كفالة ضامنة) من قبل بعض المبتعثين لاتغطي أقيامها التقديرية المحددة من قبل دائرة التسجيل العقاري المثبتة بموجب كتابيها المرقمين (١٦٤٠)،(١٥٩٦٧) في ٢/٨ /٢٠٠٩، ٢٠١٢/٧/٢٩ على التوالي خلافاً للمادة (١/١٩) من نظام البعثات والمساعدات المالية والزمالات رقم (٤٦) لسنة/١٩٧١(الملغاة) التي نصت (للوزارة ان تؤمن هذه العقود استرداداً لجميع المبالغ التي انفقت عليهم إذا اخلوا بنصوص العقد واحكام هذا النظام وللوزارة ان تاخذ ماتراه كافياً من الضمانات لتطبيق ذلك) .

(٢) عدم قيام الجامعة بتنظيم كفالات ضامنة بالمبالغ المصروفة من الجامعة على الموظفين الفاشلين دراسياً والمبتعثين عن طريق اللجنة العليا لتطوير التعليم/ مكتب رئيس الوزراء بالاضافة الى عدم تزويد الهيئة الرقابية المختصة بالعقود المبرمة معهم لسنة/٢٠٢٣، خلافاً للمادة (١/١٩) من نظام البعثات والمساعدات المالية والزمالات رقم (٤٦) لسنة/١٩٧١(الملغاة) التي نصت على (للوزارة ان تؤمن هذه العقود استرداداً لجميع المبالغ التي انفقت عليهم إذا اخلوا بنصوص العقد واحكام هذا النظام وللوزارة ان تاخذ ماتراه كافياً من الضمانات لتطبيق العقد) .

(٣) تأخر الجامعة في اتخاذ الاجراءات القانونية للطلبة الفاشلين في الخارج واستحصال المبالغ المتحققة بذمتهم ، خلافاً للمادة (التاسعة عشر/٢) من نظام البعثات والزمالات والمساعدات رقم (٤٦) لسنة/١٩٧١(الملغاة) التي تنص (تعتبر المبالغ المصروفة على طالب البعثة الناكل عن تنفيذ العقد بعد انتهائها واجبة الاداء بمجرد تطبيق احكام العقد المتعلقة بها وتستحصل منه ومن كفلاءه بالتضامن صفقة واحدة غير قابلة للتقسيط وفقاً لقانون جباية الديون المستحقة) .

ثانياً–التقرير المرقم (٢٣١٥٢) في ٢٠٢٥/٩/٨ الخاص بالبيانات المالية لصندوق التعليم العالي في المركز الوطني لعلاج وبحوث السكري /الجامعة المستنصرية كما في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٠ ، ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٢–ح) :–

لم يتم تسديد حصة الخزينة العامة من صندوق التعليم العالي في المركز والتي تمثل نسبة (٥٠٪) من اجمالي رصيد الفائض المتراكم والبالغ رصيده (٢٥٥٤٨٩) الف دينار (مائتان وخمسة وخمسون مليون واربعمائة وتسعة وثمانون الف دينار) كما في ٢٠٢٠/١٢/٣١ خلافاً لنص المادة (١٩/خامساً) من قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (٢٣) لسنة/٢٠٢١ الصادرة بجريدة الوقائع العراقية ذي العدد(٤٦٢٥) في ٢٠٢١/٤/١٢ التي نصت على { تؤول نسبة ٥٠٪ من اجمالي الارصدة الفائضة المتراكمة لكافة الصناديق المرتبطة بالوزارة او غير المرتبطة بوزارة لغاية السنة المالية ٢٠٢٠/١٢/٣١ الى الخزينة العامة للدولة واستثناء من كافة القوانين النافذة}.

هـ–الجامعة العراقية :–

التقرير المرقم (٣٢٦٢٣) في ٢٠٢٥/١٢/١٤ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على حسابات الجامعة العراقية للسنة المالية المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسلين (١)،(٦–ج–ثانيا) :–

اولاً–عدم مطابقة تاييد رصيد جاري دائرة المحاسبة والبالغ مقداره (٧٨٧٧٦٥٦١) الف دينار (ثمانية وسبعون مليار وسبعمائة وستة وسبعون مليون وخمسمائة وواحد وستون الف دينار) كما في ٢٠٢٤/١٢/٣١ مع الرصيد الظاهر في السجلات المالية والبالغ مقداره مبلغ (٧٦٣٩٢٣٠٩) الف دينار (ستة وسبعون مليار وثلاثمائة واثنان وتسعون مليون وثلاثمائة وتسعة الف دينار) كما في ٢٠٢٤/١٢/٣١ بفرق مقداره (٢٣٨٤٢٥٢) الف دينار (ملياران وثلاثمائة واربعة وثمانون مليون ومائتان واثنان وخمسون الف دينار) ، وقد أوصى الديوان بالمتابعة المستمرة لتصفية الفروقات اعلاه لتكرارها لسنتين متتاليتين .

ثانياً–عدم قيام الجامعة بقيد مبالغ الامانات الموقوفة والمدورة من سنوات سابقة والتي مضت عليها المدة القانونية البالغة (٥) سنوات ايرادا نهائيا لصالح الخزينة العامة والبالغ (٨٣٤٧٠٩) الف دينار (ثمانمائة واربعة وثلاثون مليون وسبعمائة وتسعة الاف دينار) وفقا للكشف التحليلي الموحد للرئاسة والكليات التابعة لها ، خلافا للمادة (٢٦–اولا) من قانون الادارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة/٢٠١٩ (المعدل) التي نصت على {تقيد ايرادا نهائيا للخزينة العامة جميع الديون والامانات التي لم يراجع اصحابها لقبضها خلال (٥) سنوات من تاريخ انتهاء السنة المالية التي انتفت الحاجة لها ولوزير المالية اعادتها اذا ثبت لديه بان عدم المراجعة كان لعذر مشروع ولاتعاد بعد مرور(١٠) سنوات } ،وقد أوصى الديوان بمعالجة تلك الارصدة مع وزارة المالية .

و- جامعة النهرين :-

اولاً-التقرير المرقم (١٣٥٣٩) في ٢٠٢٥/٥/٢٦ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على حسابات جامعة النهرين للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٢، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٥-أ-اولا،خامساً) :-

(١)لم تقم الجامعة بتقديم كشف تحليلي بحساب الامانات المستلمة وحسب عمر الدين مما تعذر على الهيئة الرقابية المختصة تحديد المبالغ التي مضى عليها اكثر من خمس سنوات ليتم تحويلها ايراداً للخزينة العامة للدولة ، استناداً الى المادة (٢٦) من قانون الادارة المالية الاتحادي رقم (٦) لسنة/٢٠١٩ التي نصت {تقيد ايراداً نهائياً للخزينة العامة جميع الديون والامانات التي لم يراجع اصحابها لقبضها خلال (٥) سنوات من تاريخ انتهاء السنة المالية التي انتفت الحاجة لها ولوزير المالية اعادتها اذا ثبت لديه بان عدم المراجعة كان لعذر مشروع ولاتعاد بعد مرور (١٠) سنوات }.

(٢)عدم تغطية الرصيد النقدي للحسابات المصرفية في السجلات المالية البالغ مقدارها (١١٤٣٥٧) الف دينار (مائة واربعة عشر مليون وثلاثمائة وسبعة وخمسون الف دينار) كما في ٢٠٢٢/١٢/٣١ لرصيد حساب الامانات البالغ رصيده في السجلات المالية بذات التاريخ البالغ (٢٢٧٦٥٩٧) الف دينار (ملياران ومائتان وستة وسبعون مليون وخمسمائة وسبعة وتسعون الف دينار) وذلك لعدم قيام الجامعة بفتح حساب جاري خاص بالامانات لضمان عدم التصرف بالمبالغ الخاصة بها ، خلافاً لكتاب وزارة المالية/دائرة المحاسبة ذي العدد (١٩٣٤٦) في ٢٠١١/٢/٤ والذي ينص (عدم لجوء الوزارات الى استخدام مبالغ الامانات للاغراض التشغيلية والاخرى غير المخصص للصرف عليها والذي يؤدي الى نفاذ السيولة النقدية وعدم الامكانية في تسديد الامانات الى اصحابها عند المطالبة بها) .

ثانياً-التقرير المرقم (١٣٤٩٧) في ٢٠٢٥/٥/٢٥ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على نتائج تنفيذ الموازنة الاستثمارية لجامعة النهرين للسنة المالية المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٢ ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٧) :-

عدم تغطية الرصيد النقدي للحسابات المصرفية في السجلات المالية البالغ مقداره (٢٧٠٢٧٦٦) الف دينار (ملياران وسبعمائة واثنان مليون وسبعمائة وستة وستون الف دينار) كما في ٢٠٢٢/١٢/٣١ لرصيد حساب الامانات البالغ رصيده في السجلات المالية بذات التاريخ (٣١٧٩٤٧٧) الف دينار (ثلاثة مليارات ومائة وتسعة وسبعون مليون واربعمائة وسبعة وسبعون الف دينار) ، خلافاً لكتاب وزارة المالية/دائرة المحاسبة ذي العدد(١٩٣٤٦) في ٢٠١١/٢/٤ والذي ينص (عدم لجوء الوزارات للصرف من الامانات للاغراض التشغيلية والاخرى والذي يؤدي الى نفاذ السيولة النقدية وعدم الامكانية في تسديد الامانات الى اصحابها عند المطالبة بها) مما يؤشر قيام الجامعة باستغلال السيولة النقدية في المصرف الخاصة بالامانات لتغطية مصاريفها .

ز–هيئة التعليم التقني –بغداد:–

التقرير المرقم (٢١٦٠٧) في ٢٠٢٥/٨/٢٤ الخاص بالبيانات المالية لصندوق التعليم العالي في هيئة التعليم التقني – بغداد للسنتين المنتهيتين في ٣١/كانون الاول /(٢٠٢١، ٢٠٢٢) ،ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٤)،(٥–ب) :–

اولاً–قامت ادارة الصندوق بصرف مبالغ لبعض الموظفين العاملين في الهيئة على شكل مساعدات لاسباب انسانية كحالات الوفاة او اجراء العمليات الجراحية من الرصيد المخصص لاغراض الصيانة ودعم العملية العلمية دون وجود سند قانوني لذلك ، خلافا للمادة (٩/أ/ثانيا) من تعليمات صندوق التعليم العالي رقم (١٢٢) لسنة/١٩٩٩(المعدلة) التي نصت على {تصرف الايرادات نسبة (٧٠٪) لاغراض تحفيز العاملين و(٣٠٪) لاغراض الصيانة ومعالجة الاختناقات الخاصة بالعملية العلمية } .

ثانياً–لم يتم تسديد حصة الخزينة العامة من صندوق التعليم العالي في الهيئة والتي تمثل نسبة (٥٠٪) من اجمالي رصيد الفائض المتراكم والبالغ رصيده (٢١٨٤٧١٩٧٦) دينار (مائتان وثمانية عشر مليون واربعمائة وواحد وسبعون الف وتسعمائة وستة وسبعون دينار) في ٢٠٢٠/١٢/٣١ ، خلافاً لنص المادة (١٩/خامسا) من قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (٢٣) لسنة/٢٠٢١ التي نصت على ان { تؤول نسبة (٥٠٪) من اجمالي الارصدة الفائضة المتراكمة لكافة الصناديق المرتبطة بالوزارة او الجهات غير المرتبطة بوزارة لغاية السنة المالية ٢٠٢٠/١٢/٣١ الى الخزينة العامة للدولة واستثناء من كافة القوانين النافذة} .

ح– جامعة البصرة :–

اولاً–التقرير المرقم (٣٢٢٥) في ٢٠٢٥/٢/٣ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على صرف رواتب السادة عمداء الكليات ومدراء عامين المراكز العلمية في جامعة البصرة لسنة/٢٠٢٤ومن هم بدرجتهم ، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه:–

تم صرف رواتب العمداء ومدراء عامين المراكز العلمية من خلال الجمع بين الراتب الاسمي والمخصصات المحددة بموجب قرار مجلس الوزراء المرقم (٣٣٣) لسنة/٢٠١٥ والمخصصات الواردة بقانون الخدمة الجامعية رقم (٢٣) لسنة/٢٠٠٨ خلافاً لقرار مجلس الوزراء اعلاه الذي نص على (يخير وكلاء الوزارات والمستشارين واصحاب الدرجات الخاصة والمديرين العامين ومن بدرجتهم الذين يتقاضون مخصصات ممنوحة بموجب قوانين خاصة بين استلام المخصصات بموجب تلك القوانين أو المخصصات الممنوحة بموجب هذا القرار ولايحق لهم الجمع بين المخصصات) مما أدى الى صرف مبالغ زيادة دون وجود مبرر قانوني ، وقد أوصى الديوان باتخاذ الاجراءات اللازمة لاسترداد المبالغ المصروفة بصورة خاطئة .

ثانياً–التقرير المرقم (٢٠٨٣١) في ٢٠٢٥/٨/١٣ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على حسابات الموازنة الاستثمارية لجامعة البصرة للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٣، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٤–ب) :–

عدم اتخاذ الجامعة الاجراءات اللازمة لتصفية حساب امانات الضرائب عن المشاريع السابقة والمتوقفة منذ سنة/٢٠١٤ البالغ رصيده (١٢٢٧١٤٨) الف دينار(مليار ومائتان وسبعة وعشرون مليون ومائة وثمانية واربعون الف دينار) كما في ٢٠٢٣/١٢/٣١ بتحويلها الى الهيئة العامة للضرائب لعدم توفر السيولة النقدية لدى الجامعة خلافاً للفقرة المرقمة(٧) من كتاب وزارة المالية المرقم بالعدد (٢٧٨٢٤/٩٠٤) في ٢٠٢٣/١١/٢٤ التي نصت (الاسراع بتصفية الحسابات الوسيطة وانجاز التسويات القيدية للمبالغ الموقوفة) مما يشير الى استخدام رئاسة الجامعة للسيولة الناتجة عن تلك الامانات لاغراض اخرى .

ط– الجامعة التقنية الوسطى/المعهد التقني في الكوت :–

اولاً–التقرير المرقم (١٦٤٥٨) في٢٠٢٥/٦/٣٠ الخاص باعمال الرقابة والتدقيق على الانشطة والحسابات للمعهد التقني في الكوت، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٢–ب)،(٥–ج) :–

(١) عدم وجود وصولات القبض محاسبة (٣٧أ) ضمن دفاتر وصولات القبض المستخدمة من قبل المعهد إذ تم تسجيل أرقامها في سجل يومية الصندوق محاسبة /٦٦ على انها بطالة على الرغم من عدم وجود النسخة الأولى والثانية (القرم) خلافاً للفقرة (١–ج) الفصل الرابع (المستندات الرئيسة) من النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي لسنة/٢٠١٣ التي نصت على (تجهز وصولات القبض مركزيا من قبل الوزارة المعنية او الدائرة الرئيسية على شكل جلود ذات ارقام متسلسلة ويحتوي كل جلد (٥٠) وصل قبض ارقامه متسلسلة وبنسختين الأولى بيضاء وتكون نسخة مسلم الدراهم والثانية ملونة (القرم) وتبقى في دفتر الوصولات.

(٢) لم يتم استيفاء مبلغ التأمينات البالغة (٢٠٪) من القيمة المقدرة لبدل ايجار العقارات المؤجرة قبل الدخول في المزايدة خلافاً للمادة (١٢/خامساً) من قانون بيع وايجار أموال الدولة رقم (٢١) لسنة /٢٠١٣ (المعدل) التي نصت على {(تعد قائمة المزايدة مفتوحة لمدة (٣٠) ثلاثين يوماً تبدأ من اليوم التالي لنشر الاعلان وعلى الراغبين بالايجار ممن لهم حق الايجار مراجعة الدائرة المختصة لابداء رغبتهم بالايجار على أن يودع كل منهم قبل الاشتراك في المزايدة تأمينات لاتقل عن (٢٠٪) عشرين من المئة من القيمة المقدرة من بدل الايجار لكامل مدته في حالة الايجار).

ثانياً–التقرير المرقم (٤٥٠٧) في ٢٠٢٥/٢/١٦ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على حساب الرواتب في المعهد التقني /الكوت للفترة من السنة/٢٠١٨ ولغاية شهر اذار /٢٠٢٣، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (١–أ،ب)،(٢–أ،ب):–

(١) من خلال مطابقة الراتب الصافي بموجب سجل الرواتب مع مقدار الراتب بموجب البيانات الالكترونية (قرصCD) المرسل الى مصرف الرافدين فرع الكوت للفترة من شهر تشرين الثاني/٢٠١٨– لغاية آذار/٢٠٢٣ تبين للهيئة الرقابية المختصة وجود فرق في رواتب موظفي الملاك الدائم (بالزيادة) بمبلغ (٤٤٣١٦٧) الف دينار (اربعمائة وثلاثة واربعون مليون ومائة وسبعة وستون الف دينار) والتي تم صرفها فعلا عن طريق نظام الدفع الالكتروني وذلك لبعض الموظفين(التدريسيين، الاداريين، الفنيين) والتي تم تسديد المبالغ بالزيادة نقدا الى محاسب الرواتب دون قطع وصولات قبض بالمبالغ المسترجعة .

(٢)من خلال مطابقة الراتب الصافي في سجل الرواتب مع البيانات الالكترونية (قرصCD) لمصرف الرافدين / فرع الكوت للفترة من شهر تشرين الثاني/٢٠١٨– اذار/٢٠٢٣ تبين للهيئة الرقابية المختصة وجود فرق في رواتب موظفين الملاك الدائم (بالنقصان) بمبلغ (٧٧٧٧١) الف دينار (سبعة وسبعون مليون وسبعمائة وواحد وسبعون الف دينار) والتي تم صرفها فعلا عن طريق نظام الدفع الالكتروني (قرص CD) واقل من الراتب المحتسب في سجلات الرواتب لمجموعة أخرى من الموظفين (التدريسيين، الاداريين، الفنيين) والذي يمثل تخفيضاً لرواتب الموظفين حسب الاستحقاق برواتب المنتسبين .

(٣) من خلال مطابقة الراتب الصافي بموجب قوائم الرواتب مع مقدار الراتب بموجب البيانات الالكترونية (قرص CD) المرسل الى مصرف الرشيد فرع جامعة واسط للفترة من شهر تموز/٢٠٢٢– شباط/٢٠٢٣ تبين للهيئة الرقابية المختصة وجود فرق في رواتب موظفين الملاك المؤقت (بالزيادة) بمبلغ (٢٢٣٣) الف دينار (مليونين ومائتين وثلاثة وثلاثين الف دينار) والتي تم صرفها فعلا عن طريق نظام الدفع الالكتروني (قرصCD) بزيادة عن الراتب المحتسب بموجب قوائم الرواتب لموظفي العقود .

(٤) من خلال مطابقة الراتب الصافي بموجب قوائم الرواتب مع مقدار الراتب بموجب البيانات الالكترونية (قرص CD) المرسل الى مصرف الرشيد فرع جامعة واسط للفترة من شهر تموز/٢٠٢٢– شباط/٢٠٢٣ تبين للهيئة الرقابية المختصة وجود فرق في رواتب موظفين الملاك المؤقت (بالنقص) بمبلغ (٤٦٥٧) الف دينار (اربعة ملايين وستمائة وسبعة وخمسين الف دينار) والتي تم صرفها فعلا عن طريق نظام الدفع الالكتروني (قرصCD) بزيادة عن الراتب المحتسب بموجب قوائم الرواتب لموظفي العقود .

ي–جامعة تكريت:–

اولاً–التقرير المرقم (٧٠٦٣) في ٢٠٢٥/٣/١١ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على المتعاقدين حسب قرار مجلس الوزراء رقم (٣١٥) لسنة/٢٠١٩ لجامعة تكريت، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١)،(٧)،(٨) :–

(١) وجود فرق في اعداد الاجراء اليوميين والعقود قبل وبعد صدور قراري مجلس الوزراء المرقمين (٣١٥) و (٣٣٧) لسنة/٢٠١٩ مما تعذر على الهيئة الرقابية المختصة التحقق من صحة الاعداد وكما في ادناه: –

العدد قبل تاريخ ٢٠١٩/١٠/٢ بموجب كتاب الجامعة المرقم (١٧٢٤٩) في ٢٠٢٤/٨/١٣	العدد بموجب كتاب الجامعة المرقم (١٨٨٩) في ٢٠١٩/١١/٧	العدد في ٢٠١٩/١٢/٣١ بموجب كتاب الجامعة المرقم (١٧٢٤٩) في ٢٠٢٤/٨/١٣	العدد بموجب كتاب وزارة المالية المرقم (١٠٤١٦٧) في ٢٠٢٣/١١/١٠	العدد الحالي بموجب كتاب الجامعة المرقم (١٧٢٤٩) في ٢٠٢٤/٨/١٣
١٥٤٩	٣٤٠	٣٠٩	٣٢٢	٣٠٩

(٢) لم يتم تنظيم العقود للمتعاقدين وفق النموذج المرفق ضمن قرار مجلس الوزراء رقم (٣١٥) لسنة /٢٠١٩ خلافا لكتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (٣٠٩٩٩) في ٢٠١٩/٩/١٢ الذي ينص {تعتمد الادارات الحكومية نموذج الصيغة العقدية الذي تم تضمينه مع قرار (٣١٥) ونموذج عقد بينها بصفتها ارباب عمل وبين العامل للأنموذج وفق قانون العمل رقم (٣٧) لسنة/٢٠١٥ (المعدل)} .

(٣) لم يتم استحصال صحة صدور بالوثائق الدراسية لجميع المتعاقدين خلافاً لكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء /الدائرة القانونية المرقم (ق /١٦١٤٨/٢٧/٢) في ٢٠١٠/٥/١١ الذي أكد على (عدم اصدار أي امر اداري بالتعيين الا بعد استحصال صحة صدور الشهادات المقدمة للتعيين) .

ثانياً–التقرير المرقم (١٨٩١٢) في ٢٠٢٥/٧/٢٤ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على العقد الاستثماري المرقم (٦) في ٢٠١٨/٤/٢ الخاص بتأهيل معمل الالبان في كلية الزراعة/جامعة تكريت، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١)،(٢)،(٨)،(١٢):–

(١) تم أبرام العقد قبل الحصول على الاجازة الاستثمارية المرقمة (٢٠٣) في ٢٠١٩/٣/٢٤ الصادرة من هيئة استثمار صلاح الدين خلافاً للمادة (١٠/ثانياً/ب) من قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة/٢٠١٦ (المعدل) والتي تنص (يتم إبرام عقد المشروع الاستثماري مع الجهة القطاعية المنظمة للنشاط أو مع الهيئة مانحة الإجازة على ان يبرم العقد الخاص بالعقار مع الجهة المالكة) .

(٢) تم توقيع العقد قبل صدور شهادة تأسيس الشركة المستثمرة بتاريخ ٢٠١٨/١٠/١ واكتساب الشخصية المعنوية خلافا للمادة (٢٢) من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧(المعدل) التي نصت (تكتسب الشركة الشخصية المعنوية من تاريخ صدور شهادة تأسيسها وتعتبر هذه الشهادة اثباتا على شخصيتها المعنوية) خلافاً لأعمام الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (١٤٣٨) في

٢٠٠٥/٢/١٧ الذي ينص على (تنسب ان تقوم الوزارات والدوائر الحكومية قبل احالتها المناقصات والعقود على الأشخاص والشركات التأكد من موقفها القانوني).

(٣) تم تحديد بدل الايجار السنوي حسب المحضر المرقم (١) في ٢٠٢٠/١/٢٦ بمبلغ (٢٠٥٥) الف دينار (مليونين وخمسة وخمسين الف دينار) وهو حاصل ضرب قيمة الأرض المقدرة من قبل اللجنة البالغة (١٤٦٨٥٠٠) الف دينار (مليار واربعمائة وثمانية وستون مليون وخمسمائة الف دينار) بنسبة (٧٪) ومن ثم ضرب الناتج بنسبة (٢٪) خلافاً للمادة (٥-ثانياً-ب) من نظام بيع وايجار عقارات الدولة والقطاع العام لأغراض الاستثمار والمساطحة عليها رقم (٦) لسنة ٢٠١٧ (المعدل) التي حددت نسبة (٢ %) من قيمة الأرض بدل ايجار الأراضي والابنية اللازمة لأغراض تنفيذ المشاريع الاستثمارية مما ترتب عليه تحديد بدل الايجار السنوي اقل من مبلغ الايجار الصحيح الواجب استقطاعه وكما موضح ادناه:-

المبلغ حسب العقد/ دينار (قيمة الأرض المقدرة×٧٪×٢٪)	المبلغ الصحيح/ دينار (قيمة الأرض المقدرة ×٢٪)	الفرق/ دينار
٢٠٥٥٩٠٠	٢٩٣٧٠٠٠٠	٢٧٣١٤١٠٠

(٤) لم يقم القسم القانوني بتوجيه انذار للشركة المستثمرة بسبب تشخيص الكثير من الملاحظات والتوصية بتوجيه انذار من قبل اللجنة المشرفة على تنفيذ بنود العقد المشكلة بالأمر الجامعي المرقم (١٢١٢٤) في ٢٠٢٤/٦/٣خلافا المادة (٢٨- أولا-أ) من قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ (المعدل) التي نصت (توجيه انذار الى المستثمر بإزالة المخالفة او البدء في تنفيذ المشروع خلال المدة التي تحددها الهيئة) .

ثالثاً-التقرير المرقم (١٨٤٠٧) في ٢٠٢٥/٧/٢١ الخاص بالزيارة التفتيشية الى كلية الزراعة-جامعة تكريت للفترة من (٢٠٢٤/١٠/٢٠ولغاية ٢٠٢٤/١٢/١٢) ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٤-ب) :-

بلغ مجموع ايراد الكلية (١٢٧٢٧٣٠٠٠) دينار(مائة وسبعة وعشرون مليون ومائتان وثلاثة وسبعون الف دينار) من الانشطة الزراعية والنباتية والحيوانية خلال سنة/٢٠٢٣ حيث قامت اللجنة الخاصة باستقطاع التكاليف الخاصة باعمال الزراعة والتسويق مباشرة دون وجود ما يؤيد او يثبت تلك المصاريف من وصولات شراء او سندات وعدم تدقيقها من قبل شعبة التدقيق في الكلية بالاضافة الى عدم تقييدها على حساب الايرادات ، خلافاً للمادة (٢٦/اولا) من الفصل الرابع الخاص بتنفيذ الموازنات التخطيطية للقطاع العام من تعليمات تنفيذ قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنوات (٢٠٢٣- ٢٠٢٤- ٢٠٢٥) التي تضمنت (تقيد جميع الايرادات بما فيها التبرعات والهبات والمنح والاعانات والقروض المختلفة ايراداً في الحسابات المختصة ولايجوز تنزيل قسم من المصروفات او كلها من اصل الايرادات وقيد الصافي ايراداً) .

ك–جامعة واسط :–

اولاً–التقرير المرقم (٧١٠٣) في ٢٠٢٥/٣/١٢ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على انشطة جامعة واسط للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٣، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٢–ب،ج)،(٦– ج) :–

(١)وجود عدد من وصولات القبض (محاسبة ٣٧أ) غير مرحلة إلى سجل اليومية العامة كمقبوضات يومية خلال السنة موضوع التقرير للأقسام الداخلية بمبلغ (١٣٢٣٠٠) الف دينار (مائة واثنان وثلاثون مليون وثلاثمائة الف دينار) وكذلك التأخر في إيداع وقبض تلك المبالغ.

(٢) عدم وجود سند قانوني لمنح المتعاقدين وفق قرار (٣١٥) في رئاسة الجامعة وكلية العلوم والاقسام الداخلية سلف بمبلغ (٢٥٠٠٠٠) دينار (مائتان وخمسون ألف دينار).

(٣)لم يتم انجاز كافة اللجان التحقيقية المشكلة من قبل الجامعة خلال سنة /٢٠٢٣ وفقاً لقانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (١٤) لسنة/١٩٩١(المعدل) خلافاً لكتاب مكتب رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٣٩٧٩٦٦/٣٠٥٣) في ٢٠٢٣/٩/٢٦ الذي نص على(توجيه اللجان التحقيقية والتدقيقية في المؤسسات الحكومية كافة بإنجاز مهامها المحددة لها قبل انتهاء السنة الحالية وعدم تدويرها للسنة اللاحقة وأداء واجباتها الوظيفية بأمانة وحياد وعدم التهاون والإهمال او التأخير في حسمها واعتبار ذلك ضمن مؤشرات تقيم الأداء وتثمين جهود المتميزين ومحاسبة المقصرين).

ثانياً–التقرير المرقم (٣٢٧٧٢) في ٢٠٢٥/١٢/١٥ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على حسابات جامعة واسط للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٣، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٢–أ–رابعا) ،(٤–أ، ب) :–

(١)وجود فرق مقداره (٧٤٧٤٤١٩٢١) دينار (سبعمائة وسبعة واربعون مليون واربعمائة وواحد واربعون الف وتسعمائة وواحد وعشرون دينار) بين اجمالي التمويلات الواردة من قبل وزارة المالية بموجب كتب التمويل المثبتة في سجل اليومية العامة وبين رصيد جاري دائرة المحاسبة بموجب ميزان المراجعة الختامي الموحد لسنة/٢٠٢٣.

(٢)ظهر ضمن حساب الموجودات النقدية مبلغ مقداره (٢٢٠١٣٦٣١٦) دينار(مائتان وعشرون مليون ومائة وستة وثلاثون الف وثلاثمائة وستة عشر دينار) يمثل رصيد بنك الخزائن في ميزان المراجعة كما في ٢٠٢٣/١٢/٣١ إذ تبين للهيئة الرقابية المختصة الاتي :–

(أ) ان المبلغ المذكور يمثل الرصيد الدفتري للحساب الجاري المرقم (٥٠٠) المفتوح لدى مصرف الرافدين فرع/الكوت الممول من قبل مديرية خزينة محافظة واسط إذ تم غلق الحساب المذكور بتاريخ ٢٠٠٤/٤/٥ وتحويل الرصيد النقدي الى الحساب المرقم (٥٢٨) المفتوح لدى مصرف الرافدين فرع/الكوت الذي اغلق لاحقا بتاريخ ٢٠١٤/٨/١٧ الامر الذي ادى الى عدم تطابق رصيد النقد الظاهر في ميزان المراجعة مع الرصيد بموجب استمارة مطابقة كشف الحساب الجاري محاسبة/٤٤ بالمبلغ المشار اليه اعلاه.

(ب) ان مبلغ الفرق المؤشر اعلاه غير مقيد في سجلات الجامعة كما بين مصرف الرافدين الكوت/١٨بموجب كتابه المرقم (٨٩٧/١٨) في ٢٠٢٥/٣/١٣ الذي ايد ان الرصيد (صفر) لغاية ٢٠٢٣/١٢/٣١ حيث تم تحويل كامل الرصيد الخاص بالحساب المرقم (٥٠٠) بتاريخ ٢٠١٤/٨/١٧ بموجب اشعار الفرع الى حساب وزارة المالية المفتوح لدى البنك المركزي تحت رقم /٧٠٠٩ استنادا الى كتاب وزارة المالية /دائرة المحاسبة العدد(١١٨٧٨) في ٢٠١٤/٦/٩ .

ل- جامعة كربلاء المقدسة :-

التقرير المرقم (٥٩٣٢) في٢٠٢٥/٣/٢ الخاص بالزيارة التفتيشية لكلية العلوم السياحية للفترة من (٢٠٢٤/١٠/٨ ولغاية ٢٠٢٤/١١/١٠)، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٦-هـ) :-

عدم قيام ادارة الكلية بانهاء تفرغ الموظف بعنوان (رئيس ملاحظين) المتفرغ للعمل في هيئة الحشد الشعبي بموجب الامر الوزاري الصادر من الدائرة القانونية والادارية/قسم الموارد البشرية/شعبة شؤون الجامعات المرقم (٣٩١٤) في ٢٠١٦/١١/١٣ المنفك من الكلية بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١ بموجب الامر الاداري المرقم (١٥٤١) في ٢٠١٦/١٢/١ للمباشرة في هيئة الحشد الشعبي إذ قامت الكلية باصدار الامر الاداري المرقم (٦٠٣) في ٢٠٢٤/١٠/٢٢ بانهاء التفرغ ومباشرته في الكلية بتاريخ ٢٠٢٤/٩/٢٩ على الرغم من صدور قرار مجلس الوزراء رقم (٩٦) لسنة/٢٠٢٠ المعمم بموجب كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (١٤٢٢٩) في ٢٠٢٠/٨/٢٧ الخاص بالغاء القرار اعلاه خلافاً لقرار مجلس الوزراء المرقم (٩٦) لسنة/٢٠٢٠ والذي نص (الغاء قرار مجلس الوزراء المرقم (١٩٧) لسنة/٢٠١٥ بشان تفرغ موظفي الدولة ضمن صفوف الحشد الشعبي لانتفاء الحاجة اليه بعد اصدار قانون هيئة الحشد الشعبي رقم (٤٠) لسنة/٢٠١٦ الذي نظم عمل منسوبي الهيئة)

م-جامعة الفرات الاوسط التقنية:-

اولاً-التقرير المرقم (٩٨٤٢) في٢٠٢٥/٤/١٥ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على أنشطة جامعة الفرات الاوسط التقنية والتشكيلات التابعة لها للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٣، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٣-ب، ج، د) :-

(١) قيام رئاسة الجامعة وتشكيلاتها باصدار الاوامر الجامعية والادارية الخاصة بمنح العلاوة السنوية المخصصة للدرجات العليا للمسؤولين بدرجة (مدير عام صعوداً) الذين يديرون المناصب (وكالة) على الرغم من عدم استحقاقهم لتلك العلاوات ، خلافاً لكتاب وزارة المالية المرقم (٤٤٧٩٠) في ٢٠١٩/١٢/٤ الذي ينص (ان مبلغ العلاوة السنوية للدرجات الخاصة والمديرين العامين المكلفين بالوكالة يتم احتسابها على اساس راتب الوظيفة الاصلية التي كان يشغلها قبل تسنمه المنصب بالوكالة ويتم صرفها لهم ولا يتم اضافتها على راتبه الحالي (بالوكالة) .

(٢) قيام رئاسة الجامعة بصرف الرواتب والمخصصات الممنوحة للدرجات العليا للسيد المكلف برئاسة الجامعة (وكالة) من قبل وزير التعليم العالي والبحث العلمي بموجب الامر الوزاري المرقم (٢٠٤٠) في ٢٠١٩/٦/١٣ على الرغم من ان الامر المشار اليه آنفاً تضمن { يكلف الاستاذ الدكتور بمنصب رئيس جامعة الفرات الاوسط التقنية (وكالة) على ان لايترتب على ذلك استحقاق راتب ومخصصات الاصيل} ، خلافاً للفقرة (٥) من كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء

المرقم (٣٠٣٢) في ٢٠١٨/٩/٤ المعمم بكتاب شعبة الدرجات الخاصة في الوزارة المذكورة آنفاً بكتابها المرقم (١٤٥) في ٢٠٢٠/٩/٢٩ المتضمن { لايتقاضى المكلفون بادارة المناصب الخاصة العليا راتب ومخصصات الاصيل لحين الموافقة على التكليف اصولياً}.

(٣) قيام الجامعة بصرف المخصصات الهندسية الممنوحة بموجب قرار مجلس الوزراء المرقم (٢٣٣) لسنة/٢٠٠٨ للمسؤولين من اصحاب الدرجات العليا على الرغم من عدم استحقاقهم لتلك المخصصات ، خلافاً للفقرة (اولا/٢) من قرار مجلس الوزراء المرقم (٣٣٣) لسنة/٢٠١٥ التي تنص (تحجب المخصصات كافة الممنوحة بموجب قرارات أو تعليمات سابقة ويتقاضى وكلاء الوزارات أو المدراء العامين أو من يتقاضى رواتبهم المخصصات المقررة بموجب المادتين (١١/اولاً) و(١٤) من قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (٢٢) لسنة/٢٠٠٨) ، وخلافاً لكتاب وزارة المالية المرقم (٩٢٥٢٠) في ٢٠١٥/١١/١٥ الذي ينص {(ان راتب المدير العام مثلاً محدد سابقاً (بالراتب الاسمي+ المخصصات الاستثنائية) ولم يكن من بينها صرف (المخصصات الهندسية والمخصصات الجامعية)} .

ثنياً–التقرير المرقم (٧٧٧١) في٢٠٢٥/٣/١٩ الخاص بالزيارة التفتيشية للمعهد التقني في كربلاء للفترة من (١٠/١٠/– ٢٠٢٤/١٢/٣١)، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٥/ط) :–

لايوجد لدى المعهد قسم داخلي لاسكان الطلبة المقبولين من محافظات اخرى على الرغم من وجود بناية للاقسام الداخلية في داخل المعهد لم يتم استلامها من المقاول تعاني من الاهمال والاندثار وتلف الارضية والجدران والوجهة الامامية والخلفية والمجاري الصحية للحمامات كذلك وجود حشرة الارضة في الجدران ومضى على انجازها مدة طويلة منذ عام /٢٠١٣ إذ لم يتم استلامها من المقاول ولايوجد لدى المعهد أي اوليات تخص اسباب عدم الاستلام كذلك لم يتم تزويد الهيئة الرقابية المختصة بالعقد الاولي المبرم مع المقاول لانشاء القسم والجهة التي تعاقدت على انشائها .

ن– جامعة الفلوجة :–

التقرير المرقم (١٥٦٠٧) في٢٠٢٥/٦/٢٢ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على حسابات جامعة الفلوجة للسنة المالية المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٣ ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات {(٢–ب–رابعاً–(٢)}،{(٧–أ–ثانياً–(٢)}،(٧–ب–ثانياً) :–

اولاً–صرف مبلغ (١٥٠٠٨٤) ألف دينار (مائة وخمسون مليون وأربعة وثمانون ألف دينار) من رصيد حساب أمانات الجهات الأخرى الى الشركة المنفذة لمشروع (بناية مركز الأبحاث) عن ذرعات عمل منجزة ، خلافاً للفقرة (٤–٦–٤–٢) من تدقيق الإجراءات المحاسبية لمشاريع الخطة الاستثمارية من الدليل الاسترشادي لوحدات التدقيق الداخلي لسنة/٢٠١٩ والتي نصت (التحقق من عدم إستخدام أموال الأمانات المستلمة من الجهات المنفذة للمشاريع لغرض تغطية العجز في تمويل مشاريع الموازنة الاستثمارية) ،وخلافاً للفقرة (٣) من الضوابط رقم (١٦) الخاصة بتنظيم آلية صرف المستحقات المالية الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ الصادرة عن وزارة التخطيط التي نصت (يتم إعداد الصكوك المالية الخاصة بصرف المستحقات وفقاً للأصول المعتمدة بهذا الشأن وصرف مستحقات المقاولين مع الأخذ بنظر الاعتبار الاستقطاعات النقدية المتفق عليها بموجب العقد لحجزها كضمان مالي إضافي لضمان حسن التنفيذ).

ثانياً– إختلاف رصيد بعض الموجودات الثابتة في السجلات عن قوائم الجرد الفعلي لبعض الكليات وكما في الأمثلة أدناه:–

ت	إسم المادة	الرصيد حسب السجلات/ عدد	الرصيد حسب قوائم الجرد الفعلي/ عدد	الفرق (بالزيادة،النقصان) عدد	الكلية
١	مروحة سقفية	٧٧	١٠٠	٢٣	الإدارة والإقتصاد
٢	حاسبة دسك توب hp	–	٦٤	٦٤	
٣	دولاب حديد مزجج (٢) باب	٣٣	٤٤	١١	
٤	براد ماء	٤	–	٤	الطب
٥	جهاز قاطع إشارة موبايل	٤	–	٤	
٦	مولدة بيركنز كبيرة	٢	–	٢	

ثالثاً–قيام أمين مخزن رئاسة الجامعة بالتوقيع على بعض مستندات الإدخال والإخراج المخزني عن رئيس الجامعة بدون تخويل رسمي بذلك خلافاً للفقرة (١–٩–١–٣–ح) من الدليل الاسترشادي لوحدات التدقيق الداخلي لسنة/٢٠١٩ الصادر عن ديوان الرقابة المالية الاتحادي بموجب الكتاب ذي العدد (٢٥٣٦٤) في ٢٠١٩/١٠/٢٣ والمعمم بموجب كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء ذي العدد (ت.ج.م/٣٧٩٣٨/٤) في ٢٠١٩/١١/٦ التي نصت(إصدار أوامر إدارية تحريرية بالواجبات والصلاحيات الخاصة بكل موظف وان إجراء إي تبديل عليها يتم بأوامر أيضا).

س–جامعة الموصل :–

اولاً–التقرير المرقم (١٩٥٦٧) في٢٠٢٥/٧/٣١ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق للعقد المرقم (١٠٣) في ٢٠٢٤/١١/١٢ الخاص بـ (انشاء كافتريا ومسجد ومختبرات لكلية الطب) المبرم بين جامعة الموصل وشركة (الاحساء للمقاولات العامة المحدودة) عراقية الجنسية وبمبلغ (٦٨٨٧٦٨) الف دينار (ستمائة وثمانية وثمانون مليون وسبعمائة وثمانية وستون الف دينار) والممول من صندوق التعليم العالي في كلية الطب والمنفذ باسلوب المناقصة العامة وبمدة تنفيذ (٢٧٠) يوم ، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسل(٢) :–

جرى احتساب رسم الطابع المالي بنسبة (٠,٠٠٢) حسب كتاب رئاسة جامعة الموصل / قسم الشؤون الادارية والمالية /شعبة الحسابات الاستثمارية ذي العدد(٣٠٩١٠/٨/٢) في ٢٠٢٤/٩/١٧ وبمبلغ (١٣٩٨٥٣٦) دينار (مليون وثلاثمائة وثمانية وتسعون الف وخمسمائة وستة وثلاثون دينار) خلافاً لقرار مجلس الوزراء رقم (٤٠) لسنة/٢٠١٧ والذي حدد احتساب رسم الطابع بنسبة (٠,٠٠٣) أي ما يعادل (٢٠٦٦٣٠٠) دينار (مليونان وستة وستون الف وثلاثمائة دينار) بفارق (٦٦٧٧٦٤) دينار (ستمائة وسبعة وستون الف وسبعمائة واربعة وستون دينار) ، وقد أوصى الديوان باستيفاء فرق المبلغ حسب النسبة المحددة بقرار مجلس الوزراء رقم (٤٠) لسنة/٢٠١٧ .

ثانياً–التقرير المرقم (٢٠٦٧١) في٢٠٢٥/٨/١٢ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على أنشطة وحسابات جامعة الموصل للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٢–ح–ثانياً) :–

جرى صرف الرواتب المدخرة لعدد من منتسبي الجامعة وبمبلغ (١٢٦٠٩٤٠٣٤) دينار (مائة وستة وعشرون مليون واربعة وتسعون الف واربعة وثلاثون دينار) من الارصدة المجمدة المحولة الى الحسابات الجارية الجديدة المفتوحة لدى مصرف الرافدين/فرع الجامعة لعدد من الكليات دون استحصال موافقة وزارة المالية على تمويل المبلغ ولم تقم الكليات بتسديد مبلغ التوقيفات التقاعدية عن تلك الرواتب لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي ، خلافاً للمادة (١٦/ثالثاً) من قانون الادارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة/٢٠١٩(المعدل) والتي تنص (تكون وزارة المالية هي الجهة الوحيدة المخولة بالموافقة على اطلاق المبالغ النقدية الخاصة بالنفقات الجارية والرأسمالية لوحدات الانفاق .

ثالثاً–التقرير المرقم (٢٦٨٦٢) في٢٠٢٥/١٠/١٤ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق للعقد المرقم (٣٦) في ٢٠٢٥/٣/٢٤ الخاص بـ (انشاء بناية كلية الحقوق المرحلة الثانية) المبرم بين جامعة الموصل وشركة(الاحساء للمقاولات العامة المحدودة) عراقية الجنسية وبمبلغ (١٦٨٥٧٢٨٨٧٠) دينار (مليار وستمائة وخمسة وثمانين مليون وسبعمائة وثمانية وعشرين الف وثمانمائة وسبعين دينار) والممول من صندوق التعليم العالي في كلية الحقوق والمنفذ باسلوب المناقصة العامة وبمدة تنفيذ(٣٦٠) يوم ،ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١)،(٢)،(٣)،(٤) :–

(١) تم إحالة المشروع بمبلغ أقل من الكلفة التخمينية بمقداره (٢٤٧٦٣٠١٣٠) دينار (مائتين وسبعة واربعين مليون وستمائة وثلاثين الف ومائة وثلاثين دينار) اي ما يعادل نسبة (١٣٪) من الكلفة التخمينية وكما مبين في الجدول ادناه:

مبلغ الكلفة التخمينية/دينار	مبلغ الاحالة/دينار	الفرق/دينار
١٩٣٣٣٥٩٠٠٠	١٦٨٥٧٢٨٨٧٠	٢٤٧٦٣٠١٣٠

مما يشير الى عدم الدقة في اعداد الكلفة التخمينية للعقد خلافاً للمادة (٢–ثانياً –د) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية لسنة/ ٢٠١٤ (المعدلة) والتي نصت(وجود كلفة تخمينية علنية مبنية على اساس الدراسة الشاملة لأسعار السوق معدة من جهة فنية مختصة) ، وقد أوصى الديوان بتوخي الدقة عند اعداد الكلف التخمينية للمشاريع.

(٢) تم احالة اكثر من مناقصة للشركة المتعاقدة على الرغم من عدم امتلاك الشركة للمعدات التخصصية إذ تم تزويد الهيئة الرقابية المختصة بوكالات للمعدات المستخدمة في المشروع صادرة من كاتب عدل (عقرة) ولا يوجد ما يؤيد صحة صدورها اضافة الى قيامهم بالتعاقد مع (٣) مهندسين في حين ان المطلوب بالوثيقة القياسية (٤) مهندسين خلافا للمادة (اولاً–٥) من الضـــوابط رقم (١٢) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية لسنة ٢٠١٤ والتي نصت (لا يجوز احالة اكثر من مناقصة واحدة على مقدم العطاء الا عند ثبوت قدرته وكفاءته الفنية المتمثلة في توفير الملاكات الفنية

والهندسية والمعدات التخصصية لديه)، وقد أوصى الديوان بالتأكد من امتلاك الشركات المنفذة للملاكات الفنية والمعدات التخصصية.

(٣) توقف المشروع للفترة من ٢٠٢٥/٥/١٩ ولغاية ٢٠٢٥/٥/٣٠ لاستحداث وتعديل على المخططات الخاصة بالمشروع خلافاً للمادة (٢-اولاً-هـ) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ والتي نصت (تكون الشروط والمواصفات وجداول الكميات والخرائط وغيرها دقيقة لتجنب اجراء التغييرات او الاضافات اثناء التنفيذ)، وقد أوصى الديوان بأن تكون التصاميم والمخططات دقيقة لتجنب اجراء التغييرات اثناء التنفيذ.

(٤) تم اعتماد خطاب ضمان حسن التنفيذ المرقم (١٥٦٣٥) وبمبلغ (٨٤٢٩٠) الف دينار(اربعة وثمانين مليون ومائتين وتسعين الف دينار) دون التحقق من وجوده داخل المنصة الالكترونية خلافا لكتاب البنك المركزي العراقي ذي العدد (٢٣٥٣٧) في ٢٠٢٣/٨/١ الذي نص (عدم اعتماد اي خطاب ضمان دون التأكد المسبق من وجوده داخل المنصة الالكترونية) ،وقد أوصى الديوان بعدم اعتماد اي خطاب ضمان دون التأكد المسبق من وجوده داخل المنصة الالكترونية.

ع- جامعة المثنى :-

التقرير المرقم (١٧٠٦١) في٢٠٢٥/٧/٧ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على حسابات مشاريع الموازنة الاستثمارية في جامعة المثنى للسنة المالية المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه (٢-ب -اولا، ثانيا، ثالثا، رابعا) :-

قيام الجامعة بشراء مولدة نوع بيركنز بمبلغ قدرة (١٢٠) مليون دينار (مائة وعشرون مليون دينار) بموجب مستند الصرف المرقم (١/١٤أ) في ٢٠٢٤/١١/٥ لمشروع الاقسام الداخلية رقم (٦) ، ولدى الهيئة الرقابية المختصة بخصوص ذلك ما يأتي :-

اولاً- تم الشراء عن طريق لجنة مشكلة في جامعة المثنى بموجب الامر الاداري المرقم (٣٤١٩)في٢٠٢٤/٣/١٣ على حساب المقاول دون وجود امر اداري بسحب العمل منه وقبل تشكيل لجنة الاسراع بموجب الأمر الإداري المرقم (١٤٦٤٩) في ٢٠٢٤/١١/٢٤ خلافا للمادة (١٠-ثانيا/أ) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ والتي تنص (اذا اخل المقاول في المراحل النهائية لتنفيذ العقد فلجهة التعاقد تشكيل لجنة اسراع لتنفيذ الاعمال المتبقية على حساب المقاول)، وقد أوصى الديوان تنفيذ الاعمال المتبقية عن طريق لجنة الاسراع وفقا للتعليمات اعلاه.

ثانياً- عدم تنظيم عقد مع الشركة المجهزة (عطاء السلام يتضمن التزامات الطرفين خلافاً للمادة (٧- خامساً) من تعليمات تسهيل تنفيذ قانون الموازنة رقم (١) لسنة / ٢٠٢٣ التي تنص { اذا تجاوز مبلغ الشراء (٥٠) مليون دينار فعلى جهة التعاقد تنظيم عقد بين الطرفين ينظم الالتزامات التعاقدية يراعى فيها احكام الغرامات التاخيرية والتامينات النهائية وفقا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية }. وقد أوصى الديوان الالتزام بالتعليمات اعلاه وتنظيم عقد يتضمن تنفيذ الالتزامات بين الطرفين.

ثالثاً- لم يتم تقديم تعهد من قبل الشركة المجهزة للمولدة حول صحة المعلومات المذكورة في شهادة المنشأ كونها منشأ اجنبي , اذ اقتصر التعهد على الالتزام بتقديم الصيانة خلافاً للفقرة (أولاً/١/ب) من ضوابط رقم (١٣) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية اعلاه التي تنص {وجود تعهد مصدق اصوليا من الشركة الشاحنة (المصدرة) والمجهزة للمواد الاستيرادية

يتضمن تحملها كافة المسؤوليات المالية والقانونية المتعلقة بمدى صحة المعلومات المذكورة في شهادات المنشأ الاصلية المرسلة من الجهات المصنعة الى المجهز في دولة الشحن الأخيرة } , وقد أوصى الديوان الالتزام بالضوابط اعلاه والزام الشركة المجهزة بتقديم تعهد بمدى صحة المعلومات المذكورة بشهادة .

رابعاً– لم يتم ارفاق القائمة التجارية من الشركة المصدرة خلافاً للفقرة (أولاً/٢) ضوابط رقم (١٣) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ التي تنص (يعول على السعر المثبت في القائمة التجارية المقدمة من المجهز الى جهة المتعاقده), وقد أوصى الديوان الالتزام بالضوابط اعلاه وارفاق القائمة التجارية من الشركة المجهزة.

ف– جامعة ذي قار :–

اولاً–التقرير المرقم (٢٤٠٨٧) في٢٠٢٥/٩/١٦ الخاص بالبيانات المالية للمكتب الاستشاري متعدد الاختصاصات في جامعة ذي قار كما في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٥–أ–اولا،ثانيا،ثالثا، رابعا، خامسا، سادسا) :–

تم تدقيق العقود المبرمة من قبل المكتب الاستشاري ضمن مشروع الرقابة البيئية في حقل الغراف النفطي ، والمتمثلة بالعقد المرقم (٢٨٧٦) لسنة/٢٠٢٢ مع شركة بتروناس ، والعقدين الثانويين (١٣٠٢) و(١٣٠٣) في ٢٠٢٢/١٢/١١ ، ولدى الهيئة الرقابية المختصة بخصوص ذلك مايأتي :–

(١) لم تتضمن العقود وصفًا دقيقًا يميز مهام كل فريق، ما تسبب بتداخل الأعمال وصعوبة تقييم الأداء الفعلي لكل جهة منفذة ،وقد أوصى الديوان تضمين وصف دقيق ومفصل لمهام الفرق الفنية ضمن العقد لتفادي التداخل في تنفيذ الأعمال وتقييم الأداء.

(٢) لم تتضمن العقود المرقمة (١٣٠٢ ،١٣٠٣) أي نص يوضح الجهة المسؤولة عن تكاليف نقل الفرق الميدانية ، مما يفسح المجال لتحميل المكتب أعباء مالية غير محددة ، وقد أوصى الديوان تضمين العقود نص يحدد الجهة المسؤولة عن تكاليف نقل الفرق لتفادي تحميل المكتب التزامات غير مقررة.

(٣)عدم تضمين العقود المرقمة (١٣٠٣,١٣٠٢) فقرة تحدد الطرف المسؤول أو آلية استقطاع مصاريف شراء المواد والمستلزمات التنفيذية للمشروع ، وقد أوصى الديوان إدراج بند يُلزم جهة التعاقد بتوفير المواد أو تغطية تكاليفها ضمن بنود العقد.

(٤)عدم النص على آلية تحصيل الديون أو فرض الغرامات التأخيرية أو آلية فض النزاعات مما يُضعف من ضمانات تنفيذ الالتزامات التعاقدية ، وقد أوصى الديوان إدراج فقرات تحدد النصوص القانونية الخاصة بفرض الغرامات وفض النزاعات.

(٥)عدم وجود جدوى من التعاقد مع إحدى الفرق إذ إن الفريق في العقد المرقم (١٣٠٣) يمتلك الإمكانات الفنية الكاملة لتنفيذ جميع متطلبات مشروع الرقابة البيئية ، بما في ذلك فتح التصاريح وجمع العينات والفحوصات وإعداد التقارير ، ويتضمن الفريق على عضو حاصل على إجازة اعتماد من وزارة البيئة وهي من شروط إعداد تقارير الرقابة البيئية مما يؤشر عدم الحاجة إلى تشكيل الفريق بموجب العقد المرقم (١٣٠٢) تكراراً لنفس المهام يتحمل المكتب كلف إضافية ، وقد أوصى الديوان إلغاء الفرق الفنية المكررة لعدم وجود حاجة فعلية لذلك لتقليل التكاليف.

(٦) بلغت حصة المكتب من العقدين أعلاه (٤٩٥٩٥) ألف دينار (تسعة وأربعون مليون وخمسمائة وخمسة وتسعون ألف دينار) وتشكل نسبة (٢١٪) من مجموع إيراد العقدين البالغ (٢٣٢٩٣٧) ألف دينار (مائتان واثنان وثلاثون مليون وتسعمائة وسبعة وثلاثون ألف دينار) وتحميل المكتب أجور ونقل تعتمد بموجب العقود المذكورة آنفاً ،وقد أوصى الديوان أعادة النظر في العقود أعلاه واختصارها على عقد واحد فقط لضغط النفقات وزيادة حصة المكتب من إيرادات العقود.

ثانياً–التقرير المرقم (٢٦٠٤٤) في٢٠٢٥/١٠/٦ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على انشطة كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة /جامعة ذي قار للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٧/أ) :-

من خلال تدقيق الاضبارة الخاصة بالتدريسي في كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة لاحظت الهيئة الرقابية المختصة الآتي :-

(١) تم تعيين الموما اليه في وزارة التربية في المديرية العامة لتربية محافظة ذي قار وباشر في ثانوية الجواد التابعة الى قسم تربية الناصرية حسب الامر الاداري بالعدد(١٩١٠٥) في ٢٠١٩/٥/٧ بعنوان وظيفي يقع ضمن الدرجة السابعة المرحلة الاولى .

(٢) تضمنت خلاصة الخدمة ان العنوان الوظيفي (مدرس مساعد) دون وجود امر اداري باحتساب شهادة الماجستير ومنحة لقب علمي بعد اداء اختبار صلاحية والتدريس دون طرائق التدريس وسلامة اللغة ، علما انه حاصل على شهادة الماجستير من جامعة البصرة وحسب الامر الجامعي بالعدد(٢٥٥١٥) في ٢٠١٤/١٠/٢٣ .

(٣) تضمنت الاضبارة الشخصية حصوله على شهادة الدكتوراه بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٢٤ اي قبل التعيين إذ قدمها للاحتساب بتاريخ ٢٠٢١/٥/٩ بعد التعيين وتم احتسابها بموجب الامر الاداري المرقم (١٩١٠٣) في ٢٠٢١/٥/٩.

(٤) تم منحه لقب (مدرس) اعتبارا من تاريخ الاحتساب وحسب الامر الاداري المرقم (٢٧٢٠١) في ٢٠٢١/٧/٢٧ واحتساب مخصصات بنسبة (٢٥٪) من تاريخ صدور الامر الوزاري المرقم (١٩٤٠٧) في ٢٠٢١/٦/٢٩ .

(٥)ت م نقل خدماته الى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي /جامعة سومر حسب الامر الوزاري المرقم (٨٠٣) في ٢٠٢١/١٠/٥

(٦) تم ترقيته الى مرتبة (استاذ مساعد) بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٨ حسب الامر الجامعي المرقم (١٦٣٣) في ٢٠٢٢/٤/١٢ ومنحه مخصصات (٣٥٪) من الراتب الاسمي ، خلافا لتعليمات الترقيات العلمية رقم (٤٠) لسنة/١٩٨٨ يشترط من يترقى الى مرتبة (استاذ مساعد) ان تتوفر فيه الشروط في المواد (٢٦، ٢٧) من قانون وزارة التعليم العالي رقم (٤٠) لسنة/١٩٨٨ المتضمنة { يشترط من يعين ان يمنح مرتبة استاذ مساعد ان يتوفر فيه احدى الشرطين المحددين في المادة (٢٦) من هذا القانون وان يكون شغل مرتبة (مدرس) في احدى الجامعات او هيئة المعاهد الفنية مدة اربع سنوات في الاقل} أي تم حصوله على لقب علمي (استاذ مساعد في ٢٠٢٢/٣/٢٨ بعد فترة {(١٠) اشهر و(٢٤) يوم } بعد حصوله على لقب (مدرس) وبتاريخ استحقاق ٢٠٢١/٥/٥.

ثالثاً–التقرير المرقم (٢٩٢٦٩) في٢٠٢٥/١١/٦ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على انشطة كلية علوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات/جامعة سومر للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤،ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٣–ح) :–

تكليف موظفين بمنصب مسؤولي شعبة ومقرر قسم وصرف مخصصات منصب لهم على الرغم من عدم تثبيتهم على الملاك ولم يمض على تعيينهم سنة.

رابعاً–التقرير المرقم (٢٨٠٦١) في٢٠٢٥/١٠/٢٦ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على انشطة كلية الادارة والاقتصاد /جامعة سومر للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤ ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٣–ج) :–

تكليف موظف بمنصب مقرر قسم وصرف مخصصات منصب له حسب قائمة الراتب لشهر كانون الثاني لسنة/٢٠٢٤ على الرغم من عدم تثبيته على الملاك ولم يمض على تعيينه سنة.

١٩–وزارة التخطيط

أ–الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية

اولاً–التقرير المرقم (٦٨٢٢) في ٢٠٢٥/٣/٩الخاص بنتائج أعمال الجرد النهائي لصناديق وقاصات الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية كما في ٢٠٢٤/١٢/٣١، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسل الاتي (١–أ)، (١–ب)، والتي أوصى الديوان التحقيق فيها بالتسلسل(٢–أ):–

(١) لم يقم المصرف بأرسال اشعارات (دائنة) للجهاز بالمبالغ المستلمة بموجب اوامر الدفع الالكتروني(pos)، اذ يقوم الجهاز بتنظيم قيود الإيداع بالاعتماد على فاتورة (pos) وكشف النظام الالكتروني (تفاصيل الحركات اليومية) المزود به من قبل الشركة (العرب للدفع الالكتروني)، وقد أوصى الديوان بضرورة متابعة استحصال الإشعارات الدائنة من المصرف اول بأول.

(٢)عدم قيام لجان المشتريات باستخدام نظام الدفع الإلكتروني (pos) في تسديد عمليات الشراء خلافاً لقرار مجلس الوزراء المرقم (٢٣٦٢٠) لسنة/٢٠٢٣الفقرة (أولاً–٢) التي نصت على[أستخدام أدوات الدفع الالكتروني من لجان المشتريات ولجان التنفيذ امانة وعلى أن يكون لعمليات الدفع كافة بعد مضي (٦) أشهر من تاريخ إصدار هذا القرار]، وقد أوصى الديوان بضرورة الالتزام بقرار مجلس الوزراء أعلاه.

(٣) عدم تثبيت المبالغ المستلمة عن حصة الجهاز والبالغة (٣٠٪) من إيرادات الشركات المرخصة وفق (المادة الثانية/البند ثالثاً/٤)من العقود المبرمة في السجلات المالية، فضلا عن عدم استلام المبالغ بموجب وصولات القبض، مما أدى الى اظهار نتائج الجرد الاتي:

(أ)– وجود فرق مقداره (٩٣٢٩٥٨) دينار (تسعمائة وأثنان وثلاثون الفاً وتسعمائة وثمانية وخمسون دينار) بذمة العضو المالي في اللجنة المشكلة بموجب الأمر الإداري المرقم (١٩٦٨) في ٢٠٢٤/٨/١٥، من إجمالي المبلغ المستلم من العضو

المالي السابق والموضح تفاصيلها في ادناه وذلك حسب محضر الأستلام ذي العدد (٧) في ٢٠٢٤/٩/١٦ الخاص بكشوفات الايفادات الداخلية لدوائر واقسام الجهاز على حساب الشركة المرخصة (B.V).

المبلغ بذمة العضو السابق دينار	المبلغ بذمة العضو الحالي دينار	الفـــــرق دينار
١٠١٧٤٥٨	٨٤٥٠٠	٩٣٢٩٥٨

(ب) – عدم وجود المبالغ المستلمة من قبل الموما اليه في القاصة التي بذمته اذ تم استلام مبلغ (٢٤٩٩) دولار (الفان واربعمائة وتسعة وتسعون دولار) من المبالغ المتبقية من المبالغ المصروفة للموفدين عن الايفادات الخارجية، وقد أوصى الديوان بالتحقيق في ذلك.

ثانياً–التقرير المرقم (٩٠٩٨) في ٢٠٢٥/٤/٨ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على إجراءات التعاقد مع شركة (TUV AUSTRIA) نمساوية الجنسية لمنح ترخيص جهات الفحص والتفتيش لإصدار شهادة المطابقة في بلد المنشأ/المصدر للبضائع الموردة الى جمهورية العراق، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٢)، (١٠)، (١٣):–

(١) قيام الجهاز بتأهيل الشركة للحصول على ترخيص برنامج الفحص المسبق وإصدار شهادة المطابقة في بلد المنشأ بكتاب الجهاز المرقم (٨٨٠١) في ٢٠٢٤/٦/٩ بعد أن تم تبليغها بعدم التأهيل للدعوة الدولية (٢٠٢٣/٢) بموجب كتاب الجهاز المرقم (١٩٣٧) في ٢٠٢٤/٢/٧ استناداً الى توصية لجنة الدراسة والتحليل والمصادق عليها من قبل الوزير بتاريخ ٢٠٢٤/١/٣٠ بعدم تأهيل الشركة لكونها غير مستوفية لشروط الدعوة الدولية أعلاه، خلافاً للوثيقة القياسية المشار إليها آنفاً (المادة ٢٤/التأهيل المسبق لمقدمي العطاءات/التي نصت (سوف يتم التأهيل المسبق من قبل جهة التعاقد لجميع مقدمي العطاءات الذين تستوفي عطاءاتهم بشكل كامل متطلبات التأهيل المحددة في الوثيقة القياسية).

(٢) لم تستكمل الشركة (TUV AUSTRIA) إجراءات فتح فرع لها في العراق بعد التعاقد فضلاً عن عدم تقديمها إجازة تسجيل الفرع في العراق لغاية تاريخ إعداد التقرير الرقابي خلافاً للمادة (١٤/أولاً) من نظام فروع الشركات الأجنبية رقم (٢) لسنة/٢٠١٧ (المعدل) التي نصت (يحضر على الشركة الأجنبية ممارسة اي نشاط تجاري او فتح مقر لها في العراق اذا لم تمنح اجازة التسجيل وفقاً لأحكام هذا النظام) وخلافاً للمادة (٢/بند أولاً/٤) من العقد التي تضمنت (تلتزم الشركة بفتح فرع لها داخل العراق في بغداد ومكاتب ارتباط فرعية لدخول البضاعة في المنافذ الحدودية العاملة خلال مدة أقصاها (٦٠) ستون يوم عمل من تاريخ توقيع العقد وقبل المباشرة بأعمالها في العراق وفقاً لأحكام القانون العراقي والتشريعات ذات الصلة).

(٣) قدمت الشركة ضمن وثائق العطاء شهادات اعتماد لمختبراتها والبالغة (٥٠) مختبر لاحظنا وجود (٣) شهادات أعتماد منتهية الصلاحية ، خلافاً للوثيقة القياسية المشار إليها آنفاً (خامساً/المعايير التخصصية/١) التي أشارت [يكون لدى مقدم العطاء ما لا يقل عن (٥٠) مختبر وفق المواصفة (ISO/IEC17025) ليتمكن من تقديم خدمات الفحص للبرنامج من جهة معترف بها من قبل منظمة التعاون الدولي لأعتماد المختبرات(ILAC)].

ب–هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية

التقرير المرقم (٢٢٦٥٠) في ٢٠٢٥/٩/١ الخاص بالزيارة التفتيشية لمديرية احصاء نينوى للفترة من (٢٠٢٥/٦/١٧ –٢٠٢٥/٧/١٠)، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٢)، (٣):–

اولاً– الحسابات:

(١) لم تقم المديرية باتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع التجميد عن حسابي المديرية لدى المصرف والمبينة تفاصيلهما في الجدول ادناه:

اسم المصرف	رقم الحساب	المبلغ / دينار
الرافدين فرع اشور (٣٢٥)	١٠٩٦	١٢٠١٧٨٢٠
الرشيد فرع دواسة (١٣٠)	٨٥٥٧	٤٨٠٠

وقد أوصى الديوان بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لأطلاق الأرصدة المجمدة.

(٢)وجود ديون مترتبة بذمة المديرية بلغت (١٩٦٤٦٢٥٠) دينار (تسعة عشر مليون وستمائة وستة وأربعون ألف ومائتان وخمسون دينار) لعدد من دوائر الدولة من سنوات سابقة لم يتم تسديدها لعدم توفر التخصيصات المالية اللازمة لها على الرغم من مطالبة تلك الدوائر للمديرية بتسديد ديونها بعدة كتب وكما مبين في الجدول ادناه:

اسم الجهة	نوع الخدمة	رقم وتاريخ آخر كتاب المطالبة	المبلغ / دينار
مديرية ماء نينوى	عن أجور الماء المتراكمة من سنة/ ٢٠١٨.	٣٥٠ في ٢٠٢٥/٥/٢٧	١٣٤٦٢٠٠٠
مديرية بلدية الموصل	عن أجور تنظيف مقر المديرية من سنة/ ٢٠١٨ لغاية ٢٠٢٥/٧/٣.	٥٧٣٤ في ٢٠٢٥/٢/٢٤	٤٨٠٠٠٠٠
مديرية بلديات نينوى	عن أجور تنظيفات شعب المديرية في الاقضية من سنة/ ٢٠١٨ الى ٢٠٢٥/٧/٣.	١٠٤٢٤ في ٢٠٢٤/١٢/١	٤٨٠٠٠٠
مديرية اتصالات ومعلومات نينوى	عن أجور متراكمة للهاتف الأرضي من سنة/ ٢٠١٨ الى ٢٠٢٥/٧/٣.	٧٠٦٥ في ٢٠٢٣/١١/١٦	٩٠٤٢٥٠
المجموع			١٩٦٤٦٢٥٠

وقد أوصى الديوان بمفاتحة هيئة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية لتوفير التخصيصات اللازمة لتسديد تلك الديون.

ب– الملاحظات الأخرى:

عدم مصادقة ملاك المديرية من قبل وزارة المالية خلافاً للمادة (٨) من قانون الملاك رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠ (المعدل) التي نصت على (تصدق ملاكات الموظفين والمستخدمين من قبل وزير المالية وتبقى نافذة خلال السنة المالية التي تعود اليها).

وقد أوصى الديوان بمتابعة تصديق ملاك المديرية من قبل وزير المالية.

ج–الهيئة العامة للجهاز المركزي للاحصاء

التقرير المرقم (٢٧٠١٨) في ٢٠٢٥/١٠/١٥الخاص بتدقيق أنشطة مديرية إحصاء المثنى للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٢/ح)، (٢/ي)، (٤/أ):–

أولاً– لم تقم المديرية باتخاذ الإجراءات اللازمة للموجودات المستهلكة البالغ عددها (١٤) مادة مختلفة الأنواع من خلال صيانتها والاستفادة منها أو استحصال الموافقات الأصولية لشطبها وبيعها وفق قانون بيع وإيجار أموال الدولة، خلافاً للفقرة (١–١–٤–م) من القسم الثاني من دليل الرقابة الداخلية الذي تم أعمامه بموجب كتاب الأمانة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان المرقم (ش.ز.ل/٩٨٢٦/١/١٠) في ٢٠٢٤/٢/٢٦ التي تتضمن (يتم اتخاذ كافة الإجراءات الأصولية للموجودات المستهلكة من خلال تشكيل لجان شطب تتولى تقييم حالتها وتقديم محاضر للمصادقة عليها من الجهة المخولة وشطبها أصولياً واستبعادها عن طريق البيع أو الهبة بحسب الصلاحيات)، وقد أوصى الديوان الالتزام بالدليل أعلاه واتخاذ الإجراءات اللازمة لصيانة الموجودات العاطلة أو شطبها وبيعها وفقاً للقانون أعلاه.

ثانياً– من خلال إجراء زيارة ميدانية إلى مخزن المديرية بتاريخ ٢٠٢٥/٨/١٩ لاحظت الهيئة الرقابية المختصة خزن بعض المواد المخزنية بصورة عشوائية وعدم ترتيبها مثل (حاسبات يدوية، مدافئ زيتية، أجهزة حاسوب مختلفة الأحجام)، فضلاً عن عدم توفر الحمالات أو الرفوف الكافية لخزن المواد المخزنية، خلافاً للفقرة (١–١–٥–ب) من القسم الثاني من دليل الرقابة الداخلية المذكور آنفاً التي تتضمن (فرز وترتيب المواد المخزنية بشكل يسهل جردها والتثبت من كميتها وعدم خلطها وتكديسها)، وقد أوصى الديوان الالتزام بالدليل أعلاه وتوفير وسائل الخزن المناسبة وترتيب المواد في المخزن للحفاظ عليها من التلف.

ثالثاً– عدم توفير وسائل الوقاية من الحريق في بناية المديرية بما في ذلك منظومة الإنذار المبكر التلقائية ومنظومة الإطفاء الرطبة (الهوزريل) الأمر الذي يشكل خطراً مباشراً على سلامة الأفراد والممتلكات العامة ويخالف متطلبات السلامة المهنية والدفاع المدني، خلافاً للمادة (٣/خامس عشر) من تعليمات متطلبات الصحة والسلامة المهنية رقم (١٢) لسنة /٢٠١٦ (المعدلة) التي تتضمن (توفير جميع وسائل الوقاية من الحريق وأجهزة الإنذار المبكر وفحصها دورياً وتدريب العاملين عليها)، والفقرة (٢) من الفصل الخامس من الدليل الاسترشادي (مستلزمات الوقاية من الحريق في الأبنية) المرقم (٦٤٦) لسنة /١٩٩٦ الصادر عن الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية والتي تقضي {يجب توفير وسائل إطفاء أولية لإطفاء حرائق السوائل والدهون أو المنظومة الرطبة (الهوزريل)}. وقد أوصى الديوان الالتزام بالتعليمات والدليل أعلاه وتوفير وسائل السلامة من الحرائق.

٢٠-وزارة الشباب والرياضة

أ-ديوان الوزارة

اولاً-التقرير المرقم (٤٢٧٩) في ٢٠٢٥/٢/١٢ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على منحة الرياضيين الابطال والرواد لوزارة الشباب والرياضة للسنتين (٢٠٢١ – ٢٠٢٢) ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١-ج) و(٣) الآتي :-

(١) بلغ مجموع التمويلات المستلمة من قبل وزارة الشباب والرياضة عن طريق وزارة المالية كمنحة للرياضيين الأبطال والرواد للسنتين (٢٠٢١ و ٢٠٢٢) مبلغ (٦٢١٥٤٠٢٢) الف دينار (إثنان وستون مليار ومائة وأربعة وخمسون مليون وإثنان وعشرون الف دينار) في حين بلغت المصروفات الفعلية خلال السنتين موضوع التقرير مبلغ (٤٧٦٠٨٣٢٦) الف دينار (سبعة واربعون مليار وستمائة وثمانية ملايين وثلاثمائة وستة وعشرون الف دينار) والمتبقي البالغ مقداره (١٤٥٤٥٦٩٦) الف دينار (اربعة عشر مليار وخمسمائة وخمسة واربعون مليون وستمائة وستة وتسعون الف دينار) فقد تم تدويره ضمن السيولة النقدية في الحساب المصرفي للوزارة بموجب القيد الافتتاحي المرقم (١) في ٢٠٢٣/١/٨ استناداً الى اجابة الوزارة على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (٤/ج) في ٢٠٢٥/١/٢٢ وهذا يتناقض مع اجابة الوزارة السابقة على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (١٣/ج) في ٢٠٢٣/٥/٢٤ بموجب كتابها المرقم (١١٧٣٧) في ٢٠٢٣/٦/٨ والذي اشار الى (تم استغلال الفائض من المبالغ الممولة من منحة الابطال والرواد في تغطية المصاريف التشغيلية على مراكز الموهبة الرياضية والشبابية والاتحادات الرياضية) ولدى مراجعة القيد الافتتاحي المذكور اعلاه اتضح ان المبلغ المثبت فيه (٢٠٩١٤٩٨) الف دينار (ملياران وواحد وتسعون مليون واربعمائة وثمانية وتسعون الف دينار) ، وكما موضح في الكشف ادناه :-

السنة	المبالغ الممولة وفقاً لكتب وزارة المالية (الف / دينار)	المبالغ المصروفة رواتب فعلية من قبل وزارة الشباب والرياضة (الف / دينار)	الفرق (الف / دينار)
٢٠٢١	٣١٢٣٣٥٦١	٢٣٥٧٥٨٣٩	٧٦٥٧٧٢٢
٢٠٢٢	٣٠٩٢٠٤٦١	٢٤٠٣٢٤٨٧	٦٨٨٧٩٧٤
المجموع	٦٢١٥٤٠٢٢	٤٧٦٠٨٣٢٦	١٤٥٤٥٦٩٦

(٢) تم صرف المنحة لبعض الرياضيين على الرغم من ايقاف منحتهم من(٢٠١٤/١/١ولغاية ٢٠٢٢/١٢/٣١) والبالغ عددهم (٢١٤) بطل ورائد بموجب كتاب دائرة التربية والرياضة/قسم الإتحادات الرياضية المرقم بالعدد(٣٧٢) في٢٠١٩/١/٢٤ لوجود نقص في الوثائق المطلوبة.

ثانياً–التقرير المرقم (١٥٣٨٨) في٢٠٢٥/٦/١٨الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على العقد المرقم (٧) في ٢٠٢٤/١٢/١١ المبرم بين وزارة الشباب والرياضة وشركة (النخوة الهندسية للمقاولات والتجارة العامة والنقل العام وتجارة وصناعة السيارات التخصصية المحدودة)–عراقية الجنسية لتجهيز الوزارة بسيارات صالون عدد (٧) بمبلغ (٩٩٠) مليون دينار (تسعمائة وتسعين مليون دينار) ضمن تخصيصات الموازنة الجارية لسنة/٢٠٢٤ ، ومن اهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسل(٤) الآتي :–

تم استقطاع مبلغ (١٠٠٠) دينار(الف دينار) عن رسم الطابع من مبلغ العقد بموجب وصل القبض المرقم (٧١٣٢) في ٢٠٢٤/١٢/٩ بدلاً من استقطاع نسبة (٠,٠٠٣) من مبلغ العقد خلافاً لقانون رسم الطابع (٧١) لسنة/٢٠١٢الجدول المرفق به والمعدل بموجب قرار مجلي الوزراء المرقم (٤٠) لسنة/٢٠١٧ الذي عدل النسبة من (٠,٠٠٢) الى (٠,٠٠٣) استناداً الى احكام المادة (٣٧) من القانون المذكور أعلاه ، وقد أوصى الديوان بإستقطاع رسم الطابع بنسبة (٠,٠٠٣) من مبلغ العقد.

٢١– وزارة الاعمار والاسكان

أ–صندوق الاسكان / فرع النجف الاشرف

التقرير المرقم (٥٦٦) في ٢٠٢٥/١/٩ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على انشطة وحسابات صندوق الاسكان / فرع النجف الاشرف للسنة المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ ، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسل الاتي (٢–أ) :–

بلغ اعداد المقترضين المتأخرين عن تسديد الاقساط الشهرية المستحقة (١٣٥) مقترض ولفترة تراوحت بين (١٠ – ٥٩) شهر دون قيام ادارة الفرع باتخاذ الاجراءات اللازمة لاستحصال تلك المبالغ ، خلافاً للمادة (١٤) من قانون صندوق الاسكان العراقي رقم (٣٢) لسنة / ٢٠١١ والتي نصت على (تنفذ مديرية التنفيذ الكفالات الشخصية الضامنة المنظمة لدى الصندوق لتحصيل الاموال المستحقة للصندوق) وحسب اجابه ادارة الفرع ذي العدد (١٨٩٩) في ٢٠٢٤/٥/١٩ ، ولم يبين الفرع اسباب ذلك رغم طلب الهيئة الرقابية المختصة ذلك بموجب المذكرة ذي العدد (٢٥٠) في ٢٠٢٤/١٠/٦ ، وقد اوصى الديوان بحصر كافة الحالات المماثلة واتخاذ الاجراءات المناسبة لالزام المقترضين بسداد الاقساط المستحقة بذمتهم .

ب–دائرة الطرق والجسور

اولاً–التقرير المرقم (٣٦٨٣) في ٢٠٢٥/٢/٦ الخاص بتدقيق اجراءات التعاقد على العقد المرقم (٢٠٢٤/١٢) والمتعلق بـ (مشروع توسعة وتطوير طريق الحيدرية – نجف – كربلاء) بطول (١٥,٦٤٠) كم المبرم بين دائرة الطرق والجسور وشركة ضفاف الرافدين للمقاولات العامة المحدودة (عراقية الجنسية) وبمبلغ (٢٥٠٥٦٠٢٤٥٠٠) دينار (خمسة وعشرون مليار وستة وخمسين مليون واربعة وعشرون الف وخمسمائة دينار) وبمدة تنفيذ (٥١٠) يوم ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٢) ، (٤) :–

(١) قيام مدير عام دائرة الطرق والجسور بتوقيع العقد اعلاه والذي يزيد عن (١٠٠٠٠) الف دولار (عشرة ملايين دولار) بدلاً من وزير الاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة خلافاً للفقرة (أولاً) من قرار مجلس الوزراء المرقم (٩٠) لسنة / ٢٠٠٩ التي اشارت الى { للرئيس الاعلى تخويل رؤساء التشكيلات المرتبطة به مراجعة ومصادقة العقود بما لايتجاوز

اقيامها عن (١٠) ملايين دولار بالنسبة للوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة } ، اذ تم التوقيع استناداً لتخويل الوزير المثبت بمحضر قرار اللجنة المركزية للمراجعة والمصادقة على الاحالة رقم (٢٠) في ٢٠٢٤/٤/٣٠ وخلافاً للفقرة (٨) من الامر الوزاري المرقم (٢١٣١) في ٢٠١٩/١/٢٣ (الصلاحيات المالية) والتي نصت على (يخول صلاحية الاحالة والتعاقد والصرف واصدار اوامر الغيار وسحب العمل لتنفيذ المشاريع الواردة في الخطة الاستثمارية بمبلغ لايتجاوز (٥٠٠٠٠٠٠) الف دينار (خمسة مليارات دينار) ضمن التخصيصات المرصودة في الخطة الاستثمارية ولكل حالة) .

(٢)قيام دائرة الطرق والجسور بابرام العقد اعلاه على الرغم من تلكؤ الشركة في تنفيذ التزاماتها لعقود سابقة خلافاً للفقرة (أولاً– ٥) من الضوابط رقم (١٢) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة / ٢٠١٤ (المعدلة) والتي اشارت الى (عدم جواز احالة اكثر من مناقصة واحدة على مقدم العطاء الا عند ثبوت قدرته وكفاءته الفنية ويؤخذ بنظر الاعتبار عند الاحالة على المناقصين التأكد من كفاءتهم المالية والفنية) ، وكما مبين ادناه :–

اسم العقد	رقم وتأريخ العقد	مدة العقد يوم	المبلغ مليون/دينار	نسبة الانجاز المادي لغاية ٢٠٢٤/١٢/٥		نسبة الانحراف %	اجراءات الدائرة حسب موقف المشاريع الاستثمارية لغاية ٢٠٢٤/١٢/٥
				المخطط %	الفعلي %		
انشاء الممر الثاني لطريق بتيرة – الفجر – البدير بطول ٥٢,٣٥ كم	٢٠٢١/١٩ في ٢٠٢/١٢/٣٠ ١	١٠٠٠	٧١٨٠٨	٩٧	٦٠	٣٧	تشكيل فريق لمتابعة الاعمال المتبقية في المشروع اذ تم اجراء زيارة ميدانية بتاريخ ٢٠٢٤/٨/١٣ وتم عقد محضر مشترك لغرض انجاز الاعمال المتبقية في المشروع وتم التأكيد على الشركة المقاولة الالتزام بالتوقيتات ضمن المحضر المشترك .
مشروع ربط الناصرية بالمرور السريع رقم (١) بطول ٢٤,٦ كم	٢٠٢٣/٣٠ في ٢٠٢٣/٥/١١	٩٠٠	٨٠٠٤٩	٥٣	٨,٥	٤٢	تم توجيه كتاب من الامانة العامة لمجلس الوزراء / مكتب الامين العام لمجلس الوزراء لغرض توجيه الجهات ذات العلاقة لحل المشاكل والمعوقات التي تخص المشروع وتم مفاتحة وزارة الاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة / مكتب الوزير لغرض مفاتحة القائد العام للقوات المسلحة بموجب الكتاب المرقم (م/٥١٨) في ٢٠٢٤/٨/١١ للايعاز الى الجهات الامنية بايقاف مدة التجاوزات واتخاذ الاجراءات القانونية .

ثانياً–التقرير المرقم (٩٤٣٧) في ٢٠٢٥/٤/١٠ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على العقود المرقمة (٢٠٢٣/٢٢) و (٢٠٢٣/٥٨) و (٢٠٢٤/١) ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (١–ج–أولاً) ، {٢–ب–خامساً–(٣)} :–

(١)الملاحظات المشتركة

وجود تفاوت بمبلغ (١٠١٠١٥٠) الف دينار (مليار وعشرة ملايين ومائة وخمسين الف دينار) في تحديد اسعار بعض الفقرات المنفذة مع مثيلاتها من الفقرات بموجب العقدين المرقمين (٢٠٢٣/٢٢) و (٢٠٢٣/٥٨) في ٢٠٢٣/٤/١٩ و ٢٠٢٣/٩/٢٤ والتي تم ابرامها من قبل الدائرة مع ائتلاف شركتي اعمار البادية للمقاولات والتجارة العامة والنقل العام المحدودة وشريكه شركة الدانوب للمقاولات العامة المحدودة خلال نفس السنة ولم تبين الدائرة اسباب ذلك رغم طلب ذلك بموجب مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (٢١٥) في ٢٠٢٤/١١/١٠ والمؤكد عليها بالمذكرة المرقمة (٢٢١) في ٢٠٢٤/١١/١٨ .

(٢)الملاحظات الخاصة

العقد المرقم (٢٠٢٣/٢٢) في ٢٠٢٣/٤/١٩ (تصميم وتنفيذ انشاء مجسر على قناة الجيش لربط شارع الداخل باتجاه شارع فلسطين – حي المهندسين في محافظة بغداد)

عدم قيام الدائرة بفرض الغرامات التأخيرية على الشركة المنفذة والبالغة (٢٦٢٩٩٦٧) الف دينار (ملياران وستمائة وتسعة وعشرون مليون وتسعمائة وسبعة وستون الف دينار) على الرغم من انتهاء مدة الانجاز التعاقدي للمشروع وعدم منح مدد اضافية للشركة المنفذة ، خلافاً للفقرة (١٤/١٥/ب) من الشروط العامة الملحقة بالعقد التي أشارت الى { تحديد الغرامات التأخيرية لليوم الواحد (١٧٤١٧٠٠٠) دينار } (سبعة عشر مليون واربعمائة وسبعة عشر الف دينار) ولم تبين الدائرة اسباب ذلك رغم طلب الهيئة الرقابية المختصة لها بموجب المذكرة المرقمة (٦) في ٢٠٢٥/١/١٣ والجدول ادناه يبين تفاصيل ذلك :–

تاريخ الانجاز التعاقدي	تاريخ الانجاز الفعلي	مدة التأخير / يوم	الغرامة لليوم الواحد / الف دينار	مبلغ الغرامة الاجمالي / الف دينار
٢٠٢٣/١٢/٢٨	٢٠٢٤/٥/٢٧	١٥١	١٧٤١٧	٢٦٢٩٩٦٧

ثالثاً–التقرير المرقم (١٤٥٧٥) في ٢٠٢٥/٦/٣ الخاص بتدقيق تنفيذ العقود الاستثمارية الخاصة بمحطات الوزن المحورية في محافظة البصرة البالغ عددها (٧) عقود ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (١) ، (٣) ، (٤) :–

(١)تأخر الشركة المستثمرة لمحطات الوزن المحورية في محافظة البصرة (ماسة اسيا للتجارة والمقاولات العامة المحدودة) في ادخال المحطات (الزبير ، ابي الخصيب ، الدير) بالعمل لمدة (٢٦٤) يوم مقارنة بتاريخ استلام تلك المحطات مما يؤدي الى الحاق الضرر بالطرق والجسور في المحافظة نتيجة لمرور مركبات الحمل التي تزيد اوزانها عن الحد المقرر خلال فترة التأخير المشار اليها اعلاه وبالتالي تحميل خزينة الدولة بكلف صيانة تلك الاضرار خلافاً للمادة (٢–اولاً) من قانون الطرق العامة رقم (٣٥) لسنة/٢٠٠٢ (المعدل) المتضمنة الحفاظ على

سلامة الطرق العامة والجسور والتقاطعات وصيانتها ومنع التجاوز عليها) وبينت دائرة طرق وجسور محافظة البصرة بكتابها المرقم (٩٣٣) في ٢٠٢٥/٤/٨ سبب التأخر الى ان الشركة المستثمرة تأخرت في اعادة تأهيل المحطات المذكورة اعلاه .

(٢)عدم ملائمة مواقع نصب محطات الوزن المحورية (الدير ، الزبير) لوجود طرق بديلة يرتادها سائقوا مركبات الحمل لتفادي مرور مركباتهم بمحطات الوزن وحسب ماجاء بالمواقف الشهرية لتلك المحطات المرافقة بكتاب دائرة طرق وجسور محافظة البصرة المرقم (٦٤٤) في ٢٠٢٥/٣/٣ اذ تراوحت نسب عدد المركبات المتهربة الى عدد المركبات الداخلة للمحطة مابين (٧٪ – ٢١٪) مما يؤشر الى عدم الدقة في تحديد اماكن تلك المحطتين وبينت دائرة طرق وجسور محافظة البصرة في اجابتها على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (٢٨٧) في ٢٠٢٥/٤/٢٢ بـ(انها خاطبت الدوائر المعنية بكتابها المرقم (١٠٤١) في ٢٠٢٥/٤/٢٠ للحد من المركبات المتهربة من محطتي الوزن المشار اليهما اعلاه) وهي اجابة غير مقنعة لتأخر الدائرة بمخاطبة الجهات المعنية فضلاً عن عدم ارفاق نسخة من الكتاب المشار اليه بالاجابة .

(٣)عدم قيام الشركة المستثمرة باعادة توزين مركبات الحمل بعد تنزيل الحمل الزائد عن الحد المقرر في محطة وزن الزبير المحورية بحجة ان نظام الوزن مبرمج للوزن (١) مرة وفي حال اعادة الوزن يجب ان يدفع سائق المركبة اجور جباية مرة اخرى وحسب ماجاء بموقف شهر كانون الثاني لسنة/٢٠٢٥ المرافق بكتاب دائرة طرق وجسور محافظة البصرة المرقم (٦٤٤) في ٢٠٢٥/٣/٣ مما يؤدي الى عدم التأكد من اوزان المركبات بعد تنزيل الحمل الزائد وبالتالي عدم الجدوى من عمل محطة التوزين المحورية وبينت دائرة طرق وجسور محافظة البصرة في اجابتها على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (٢٨٨) في ٢٠٢٥/٤/٢٢ بـ(ان نظام التوزين مبرمج من قبل دائرة الطرق والجسور في بغداد) وهي اجابة غير مقنعة لعدم اتخاذ اجراء لمعالجة ماورد بالملاحظة .

ج–شركة اشور العامة للمقاولات الانشائية / شعبة ادارة مشاريع البصرة

التقرير المرقم (٤٦١٧) في ٢٠٢٥/٢/١٧ الخاص بالزيارة التفتيشية لشركة اشور العامة للمقاولات الانشائية / شعبة ادارة مشاريع البصرة للفترة من ٢٠٢٤/٩/٢٣ ولغاية ٢٠٢٤/١٠/٢٤ ، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلين الاتيين (١–و–اولاً) ، (١–و–رابعاً) :–

بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/٢١ قامت الهيئة الرقابية المختصة بزيارة مشروع المجمع السكني في شط العرب التابعة الى شركة اشور العامة للمقاولات الانشائية المتعاقد على تنفيذه بموجب العقد المرقم (١٣٦) في ٢٠١٠/١١/٢٣ بمبلغ (٥٨٤٠٦) مليون دينار (ثمانية وخمسين مليار واربعمائة وستة ملايين دينار) لصالح محافظة البصرة بمدة تنفيذ تعاقدية (٣٠) شهراً وكانت نتائج الزيارة كالاتي :–

اولاً–عدم انجاز المشروع اذ بلغت نسبة الانجاز المادي الفعلي (٦٧٪) لغاية تاريخ توقفه خلال سنة / ٢٠٢١ مما ادى الى تقادم المشروع وتدهور حالة بعض المباني الغير مكتملة بسبب تعرضها الى عوامل جوية مختلفة لعدم صرف المستحقات المالية للشركة المذكورة اعلاه نتيجة للازمة المالية خلال سنة / ٢٠١٤ مما ادى الى اللجوء الى تصفية اعمال المشروع وفق ذرعة واقع الحال استناداً الى قرار الامانة العامة لمجلس الوزراء رقم (٣٤٧) لسنة / ٢٠١٥ ولم يتم استكمال اجراءات تسليم المشروع على الرغم من مضي (٣٣) شهراً من تاريخ انجاز ذرعة واقع الحال في ٢٠٢٢/١٠/١٦ لغاية تاريخ الزيارة اعلاه ، وقد اوصى الديوان بالاسراع في اكمال اجراءات تسليم المشروع مع الجهات ذات العلاقة .

ثانياً–عدم استلام دائرة المهندس المقيم للمجمع السكني المواد الكهربائية المطروحة بالموقع البالغ عددها (٤٠٤) مادة مع وجود قابلوات بطول (٢٩٧١ م) بكلفة اجمالية (١٩٥٣) مليون دينار (مليار وتسعمائة وثلاثة وخمسون مليون دينار) كما جاء بمحضر تسوية المشروع المرقم (٩٥) في ٢٠٢٢/١٠/١٦ (بسبب تعرضها للاندثار والسرقة وبسبب تجهيز المواد منذ مدة طويلة وكذلك عدم خزنها بصورة صحيحة لحمايتها من الاندثار المستقبلي) ، وقد اوصى الديوان باتخاذ الاجراء اللازم للاستفادة منها قبل اندثارها بالكامل .

د–شركة الفاروق العامة للمقاولات الانشائية

اولاً–التقرير المرقم (٥١٦٤) في ٢٠٢٥/٢/٢٣ الخاص بالزيارة التفتيشية لشركة الفاروق العامة للمقاولات الانشائية / ادارة مشاريع البصرة للفترة من ٢٠٢٤/٨/٢١ ولغاية ٢٠٢٤/١٠/٢٠ ، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسل (١–أ–ثانياً) :–

تعاقدت شركة الفاروق العامة للمقاولات مع وزارة الصحة لتنفيذ مشروع بناية الجهاز الهضمي بموجب العقد المرقم (٢٧) في ٢٠٠٨/١٢/٣١ بكلفة تعاقدية بلغت (٢٣٣١٠) مليون دينار (ثلاثة وعشرون مليار وثلاثمائة وعشرة مليون دينار) ، اذ تأخرت الشركة في انجاز مشروع بناية الجهاز الهضمي المحال بعهدتها من قبل دائرة صحة البصرة لمدة (١٤) سنة ، اذ تم التعاقد خلال سنة / ٢٠٠٩ بمدة تنفيذ (٩٠٠) يوم وبررت الشركة بأجابتها على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (٢٦٦) في ٢٠٢٤/١٠/٢٩ {ان اسباب تأخر انجاز مشروع مستشفى الجهاز الهضمي والكبد هو بسبب توقف المشروع سنة / ٢٠١٤ وحسب القرار المرقم (٢٤٧) في ٢٠١٤ ووجود مدد اضافية } ، وهذه اجابة غير دقيقة بسبب ان المشروع قد احيل بعهدة الشركة خلال سنة / ٢٠٠٩ وكانت مدة انجاز المشروع (٩٠٠) يوم فضلاً عن عدم تزويد الهيئة الرقابية المختصة بالمدد الاضافية ، وقد اوصى الديوان بالاسراع في اكمال المشروع بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة مما يسهم في تقديم الخدمات الصحية لمحافظة البصرة .

ثانياً–التقرير المرقم (٧٠١٣) في ٢٠٢٥/٣/١١ الخاص بالبيانات المالية لشركة الفاروق العامة للمقاولات الانشائية للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٥–أ) :–

قيام الشركة بصرف مبلغ (١٢٣١٢٥٧) الف دينار (مليار ومائتان وواحد وثلاثون مليون ومائتان وسبعة وخمسون الف دينار) على مشروع مجمع الشموخ السكني / ذي قار على الرغم من استلامه اولياً بموجب محضر الاستلام الاولي المؤرخ في ٢٠١٧/٧/٤ ، خلافاً للقاعدة المحاسبية رقم (١) الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق التي اشارت الى (ان صدور شهادة الاستلام الاولي ، تعتبر أساس لغلق كلف وايرادات المقاولة) .

هـ– مديرية التخطيط العمراني

التقرير المرقم (٢١٤٠٩) في ٢٠٢٥/٨/٢١ الخاص بتدقيق انشطة وحسابات مديرية التخطيط العمراني/نينوى لسنة ٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسلين (١–أ ، ب) :–

اولاً– التأخر في تحديث التصميم الاساسي لمدينة الموصل وقد تم احالة المشروع الى احدى الشركات الاستشارية الهندسية العالمية ضمن خطة محافظة نينوى لتنمية الاقاليم /٢٠١٩ حسب اجابة المديرية بكتابها ذي العدد (٢٤٦٦) في ٢٠٢٥/٥/٢٨ على مذكرة الهيئة الرقابية المختصـــة ذي العدد (١٠٤) في ٢٠٢٥/٥/١٤ خلافا للمادة (١/٤٥–أ) من قانون ادارة البلديات رقم (١٦٥) لســـنة

/١٩٦٤ (المعدل) والتي نصت على (يجوز للمجلس تعديل التصميم الأساسي والابتدائي عند الضرورة على أن تتبع في ذلك أحكام المادة الرابعة والأربعين من هذا القانون)،وقد اوصى الديوان بحث الشركة المنفذة على تحديث التصميم الأساسي للمدينة.

ثانياً– عدم قيام المديرية باستكمال مشروع الخطة الهيكلية لعموم المحافظة والذي يحدد فيه احتياجات المحافظة من المشاريع الخدمية مثل الماء والكهرباء والمستشفيات والمدارس وتحديد الاراضي الخاصة بالمشاريع الاستثمارية والسكنية خلافا للمادة (٤٣/١–أ) من قانون ادارة البلديات اعلاه والتي نصت على (تنظيم وتحديد المساحات التي يجوز امتداد العمران إليها على ضوء المتطلبات الصناعية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية وغيرها).

٢٢– وزارة الاتصالات

أ–مديرية اتصالات ومعلوماتية / محافظة كركوك

التقرير المرقم (٥٧٤٥) في ٢٠٢٥/٢/٢٧ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على الانشطة والحسابات لسنة / ٢٠٢٣ لمديرية اتصالات ومعلوماتية / محافظة كركوك ، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٤–أ–أولاً) ، (٤–أ–ثانياً) :–

اولاً–بلغ رصيد حساب مدينو قطاع عام مبلغاً مقداره (٦٥٩٨٥٠) الف دينار (ستمائة وتسعة وخمسون مليون وثمانمائة وخمسون الف دينار)كما في ٢٠٢٣/١٢/٣١ والذي تضمن العديد من المبالغ والحسابات بذمة دوائر الدولة وكما مبين ادناه :–

اسم الحساب	رقم الدليل	الرصيد / الف دينار	التفاصيل
مشتركي الهاتف	١٦١١–١	٦٢٩٣٨٣	ديون بذمة دوائر الدولة عن الهاتف الارضي
مطبوعات البريد	١٦١١–٢	٢٢٣٥٣	ديون تخص قسم البريد والتوفير بذمة دوائر الدولة
اجور تلكس	١٦١١–٣	٢٧٩	مبالغ بذمة دوائر الدولة والقطاع العام تعود لما قبل عام / ٢٠٠٣
نصب هاتف	١٦١١–٤	٥٤٧١	
أخرى	١٦١١–٩	٢٣٦٤	
المجموع		٦٥٩٨٥٠	

وقد اوصى الديوان ضرورة متابعة واستحصال تلك الديون .

ثانياً–بلغ رصيد حساب مدينو قطاع خاص مبلغاً مقداره (١٢٧٠١٠٢٢) الف دينار (اثنا عشر مليار وسبعمائة وواحد مليون واثنان وعشرون الف دينار)كما في ٢٠٢٣/١٢/٣١ تمثل ديون القطاع الخاص لصالح الشركة العامة للاتصالات والمعلوماتية عن استخدام خدمة الهاتف الارضي والخدمات الاخرى ، على الرغم من تأكيد الهيئة الرقابية المختصة على ذلك بموجب التقرير المرقم (٣١٧٣) في ٢٠١٨/٢/١١ والخاص بـ (نتائج اعمال الرقابة والتدقيق على الانشطة والحسابات للمديرية لسنة / ٢٠١٦) وكما مبين في ادناه :–

اسم الحساب	رقم الدليل	الرصيد / الف دينار	التفاصيل
مشتركي الهاتف	١٦١٤–١	١٢٥٧٠٧٧٦	تمثل ديون مشتركي الهاتف من القطاع الخاص
اجور تلكس	١٦١٤–٣	٣٦٤	تمثل ديون لصالح الشركة عن اجور تلكس تعود لما قبل سنة / ٢٠٠٣
نصب هاتف	١٦١٤–٤	١٢٨٧٩٤	تمثل اجور نصب هاتف بذمة القطاع الخاص
اخرى	١٦١٤–٩	١٠٨٨	تمثل ديون بذمة القطاع الخاص تعود لما قبل / ٢٠٠٣
المجموع		١٢٧٠١٠٢٢	

وقد اوصى الديوان ضرورة متابعة واستحصال تلك الديون .

ب–الشركة العامة للاتصالات والمعلوماتية

اولاً–التقرير المرقم (٧٠٩٢) في ٢٠٢٥/٣/١١ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على عقود المشاركة لتسويق وامرار سعات الاتصالات عبر شبكة الكابل الضوئي الوطنية للمستخدم النهائي ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٦) :–

قيام الشركة العامة للاتصالات والمعلوماتية بتخفيض المبالغ المتحققة والمترتبة بذمة الشركات التي تم التعاقد معها من مبلغ (٤٦٨١٨٤٨٠) الف دينار (ستة واربعون مليار وثمانمائة وثمانية عشر مليون واربعمائة وثمانون الف دينار) الناتج عن نسبة المشاركة البالغة (٥٥٪) الى مبلغ (٣٦٣٩٨٩٧٧) الف دينار (ستة وثلاثون مليار وثلاثمائة وثمانية وتسعون مليون وتسعمائة وسبعة وسبعون الف دينار) استناداً الى قرار مجلس الادارة المرقم (٢٠٢٤/٢١/١١) في ٢٠٢٤/٤/٣٠ وحسب المعادلة المذكورة في القرار الذي قضى بتخفيض اجور السعات الدولية بنسبة (٣/٢) ، وقرار مجلس الادارة المرقم (٢٠٢٤/٢٥/١١) في ٢٠٢٤/٩/٢٣ ، خلافاً للفقرتين (٢ و ٣) من المادة (٥) للعقد التي نصت على { تكون حصة الطرف الاول ما يعادل نسبة (٥٥٪) من قيمة الاشتراك الشهري المباع للمستخدم النهائي وتكون حصة الطرف الثاني ما يعادل نسبة (٤٥٪) من قيمة الاشتراك الشهري المباع للمستخدم النهائي } ، وكما مبين في الكشف الاتي :–

اسم الشركة	المبلغ المستحق عليها قبل التخفيض / الف دينار	المبلغ المستحق بعد التخفيض / الف دينار	الفرق / الف دينار
(طريق الثريا ، نور البداية)	١٣٨٠٨١٥٥	٨٨١٤٧٥٨	٤٩٩٣٣٩٧
الجزيرة العربية	٦٧٧٦١١١	٦٤١٨٨٨٦	٣٥٧٢٢٥
الخلية الفائقة	١٠٧٦٥٧٣٢	٨٤٩٠١٧٦	٢٢٧٥٥٥٦
(الخبرة اللامتناهية ، بلد الشموخ)	٨٥١٢٢١٣	٦٣٩٨٢٩٧	٢١١٣٩١٦
(افق المدى ، الحياة)	٦٩٥٦٢٦٩	٦٢٧٦٨٦٠	٦٧٩٤٠٩
المجموع	٤٦٨١٨٤٨٠	٣٦٣٩٨٩٧٧	١٠٤١٩٥٠٣

ثانياً–التقرير المرقم (٢٠٥٦٨) في ٢٠٢٥/٨/١١ الخاص بتدقيق انشطة مديرية اتصالات ومعلوماتية محافظة ذي قار للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤ ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٤–ح) ، (٥–ح) ، (٧–ج) :–

(١)عدم تطابق مقبوضات المديرية لشهر كانون الثاني /٢٠٢٤ بالمقارنة مع وصولات القبض وفيش الإيداع وسجل الصندوق وأجابت المديرية على أستفسارنا المرقم (٦٠) في ٢٠٢٥/٦/٢٣ (الفرق بسبب عدم ترحيل بعض المبالغ سهواً وتمت المطابقة بعد الترحيل)كما مبين في الجدول ادناه:–

المبلغ بموجب وصولات القبض/دينار	المبلغ بموجب فيش الايداع/دينار	المبلغ بموجب سجل الصندوق/دينار
٢٦٧٤٢٦٠١٩	٢٦٧٢٠٧٦٦٩	٢٣٤٩١٦٤١٣

(٢)مستند الصرف المرقم (١٩٢) في ٢٠٢٤/٥/١٢ بمبلغ (٦٤٥٦٧٥٠)دينار(ستة ملايين واربعمائة وستة وخمسين الف وسبعمائة وخمسين دينار) عن صرف ماده الوقود لشهر نيسان /٢٠٢٤ إذ تم صرف الوقود أكثر من الكميات المحددة خلافا للفقرة للمادة (١– أولا) من تعليمات تحديد كميات الوقود المصروفة للسيارات و الاليات و مبالغ الضيافة و المشتريات في جميع مؤسسات

الدولة رقم(٣) لسنة/ ٢٠٢١ التي تتضمن (تكون كميات الوقود المقررة شهريا للسيارات والاليات في جميع مؤسسات الدولة بما لا يزيد على (٢١٠) مائة وثمانون لتر للسيارة او الالية التي يكون حجم محركها اربعة سلندر) وأجابت المديرية على استفسارنا المرقم (٥٧) في ٢٠٢٥/٦/٢٣ (تم صرف الوقود أستناداً الى قرار مجلس الادارة المبلغ الينا والذي حدد يكون مبلغ الوقود للسيارة محرك /٤ سلندر سبعة عشر الف وخمسمائة دينار لليوم الواحد) وكما مبين أدناه :-

اسم السائق	نوع ورقم السيارة	عدد اللترات المصروفة	عدد اللترات بموجب التعليمات	حجم المحرك
رسول نعيس شمران	نيسان بيكب (٢٣٤٤٧)	٣١٥	٢١٠	(٤) سلندر
سالم عوده هداوي	شوفر كولورادو (٥٢٢٨٩)	٣١٥	٢١٠	(٤) سلندر
جمال هليل صافي	نيسان بيكب (٤٢٣٩)	٣١٥	٢١٠	(٤) سلندر

(٣)عدم قيام مديرية الاتصالات بالإجابة على تقارير الديوان السابق خلافاً للمادة (٢- رابعاً) من الفصل الأول من قانون ديوان الرقابة المالية الإتحادي رقم (٣١) لسنة /٢٠١١ (المعدل) التي تنص (تعد مخالفة مالية لإغراض هذا القانون الامتناع أو التأخير في الرد على تقارير ومراسلات الديوان واعتراضاته وملاحظاته خلال المدة المحددة) وأجابت المديرية على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (٦٩) في ٢٠٢٥/٦/٢٣ (لم تردنا الاجابة من الشركة لتقرير سنة/٢٠١٦ أما تقارير السنوات /٢٠٢١و٢٠٢٤ تم أرسالها الى الشركة) .

ج- الشركة العامة للبريد والتوفير

التقرير المرقم (٢٦٩٩٥) في ٢٠٢٥/١٠/١٥ الخاص بتدقيق انشطة قسم بريد وتوفير المثنى في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤ ، ومن اهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسلات (٢-ب،هـ) ، (٣-ب/اولاً،ثانياً) :-

اولاً- قيام القسم بحجز المبالغ المودعة التي مضت عليها (١٥) سنة في حساب التوفير والبالغة (٣٩١٥٤٢٧)دينار (ثلاثة ملايين وتسعمائة وخمسة عشر الف واربعمائة وسبعة وعشرين دينار) لبعض المواطنين وارسالها الى الادارة العامة دون القيام بتبليغهم عن طريق حساب البريد الكتروني الخاص بهم خلافا للفقرة (سابعا-٢) من تعليمات التوفير رقم (١٨٠) لسنة /٢٠٠٦ التي تتضمن(حصر مبالغ الايداعات التي مضى عليها خمسة عشر سنة والتي تزيد على الخمس دنانير والتي لم يطرأ عليها اي حركة وتبليغ اصحابها بالبريد المسجل على عناوين سكناهم المتوفر لديكم في حالة عدم مراجعتهم تتخذ الاجراءات لقيدها لحساب الدائرة بعد استحصال موافقة قسم التوفير بذلك) واجاب القسم على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (١٦٩) في ٢٠٢٥/٩/٢٩ (استنادا الى التعليمات المذكورة يتم تبليغ المواطن عن طريق البريد المسجل للمعلومة عناوين سكناهم فـقط, اما المواطنين غير المعلوم سكناهم يتم السؤال عنهم في المنطقة المثبتة لدينا وفي حال تعذر الوصول اليهم يتم الاعلان على واجهة بناية المكتب ويتم الاعلان أيضا في مواقع التواصل ألاجتماعي (فبيس بوك) الخاصة بالقسم الموقع الرسمي)، وقد اوصى الديوان الالتزام بالتعليمات اعلاه وتبليغ اصحاب حسابات التوفير قبل قيدها لحساب الدائرة .

ثانياً-لم يقم القسم بتشكيل لجان دورية كل ثلاثة اشهر لغرض مطابقة واعداد المحاضر بالفروقات بين بطاقة وحدة التوفير وبطاقة المكتب وذلك خلافا للفقرة(رابعا-و)من تعليمات التوفير المعممة بموجب كتاب الشركة العامة للاتصالات والبريد المرقم (١٨٠) في ٢٠٠٦/٣/١التي تقضي (بهدف استخراج نتائج دقيقة عند اعداد الجداول فأننا نوصي بأجراء مطابقة دورية لكل ثلاثة اشهر

لبطاقتي المكتب ووحدة التوفير اي مقارنة المعلومات المدونة في بطاقة المكتب مع المعلومات المدونة في بطاقة وحدة التوفير عن طريق لجنة جرد تشكل لهذا الغرض وتتولى مهمة اجراء المطابقة واعداد المحاضر بالفروقات ان وجدت واتخاذ الاجراءات اللازمة بعد ذلك لتصحيح الاخطاء مع الاحتفاظ بنسخ من هذه المحاضر في اضبارة خاصة لأغراض التدقيق وسهولة الرجوع اليها عند اقتضاء الحاجة) ، واجاب القسم على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (١٦٩)في ٢٠٢٥/٩/٢٩ (يتم تشكيل لجان دورية سنوية لغرض المطابقة وأعداد المحاضر بالفروقات الا أن سياق العمل تكون المطابقة يوميا بالنسبة إلى مكتب بريد السماوة أما مكتبي الرميثة والخضر تكون المطابقة والتدقيق مرة واحدة أو أثنان في الاسبوع وحسب البطاقات التي لديها حركات) وكانت الإجابة غير دقيقه ، وقد اوصى الديوان نوصي أجراء مطابقة دورية كل ثلاث اشهر وفقا للتعليمات اعلاه .

ثالثاً- تم حفظ المستندات الورقية والعائدة الى سنوات سابقة بصورة عشوائية مع المواد الاخرى في المخزن خلافا للفقرة (١-١-٥-ب) من دليل الرقابة الداخلية لسنة/٢٠٢٤ المعمم بموجب كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (٩٨٢٦) في ٢٠٢٤/٢/٢٦ المتضمن(فرز وترتيب المواد المخزنية بشكل يسهل جردها والتثبيت من كمياتها وعدم خلطها وتكديسها) واجاب القسم على استفسارنا المرقم (١٦٩)في ٢٠٢٥/٩/٢٩ (رغم صغر المكان المخصص (المخزن) بسبب عدم وجود مكان آخر الا أن المواد المخزنية مصنفة ومعزولة وليست عشوائية, القديمة والمستندات البريدية على جهة والمواد المستهلكة على جهة)،

وقد اوصى الديوان حفظ المواد المخزنية بصورة صحيحه وفصل المستندات الورقية عن المواد المخزنية .

رابعاً- لم يتم توفير مخزن خاص بالمواد المستهلكة اذ لوحظ تجميعها وتكديسها في الصالات الخارجية مثل (سبلت عدد٢، قنفات ١٠مقعد، جهاز حزم ورزم جهاز لسق, كرسي حديد ثابت عدد٣) كما لم يتم مسك سجل خاص بالمواد المستهلكة خلافا للفقرة (١-١-٥-أ) من دليل الرقابة الداخلية المعمم بموجب كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (٩٨٢٦) في ٢٠٢٤/٢/٢٦ التي تتضمن(وجود مخزن ملائم للمواد المخزنية بحسب الصنف يراعى فيه ظروف الخزن كافة من حيث الحفاظ على المخزون من الاتربة والغبار والرطوبة والمياه ويتوفر فيه مستوى اضاءه جيده فضلا عن مراعاة توفير الظروف المناسبة لعمل العنصر البشري) واجاب القسم على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (١٦٩) في ٢٠٢٥/٩/٢٩ (لعدم وجود مكان في المخزن تم وضعها مؤقتا في الصالة الخارجية بالنسبة لمسك سجل خاص بالمواد المستهلكة هذا من مهام الشركة لجنة شطب الموجودات) ، وقد اوصى الديوان توفير مخزن خاص بالمواد المستهلكة للسيطرة عليها والالتزام بالدليل اعلاه .

القسم الثالث
الدوائر غير المرتبطة بوزارة والهيئات المستقلة

١- مؤسسة السجناء السياسيين:-

التقرير المرقم (١٢٤٣) في ٢٠٢٥/١/١٤ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على الأنشطة لمديرية السجناء السياسيين في المثنى لسنة/٢٠٢٣، ومن أهم الملاحظات والتي وردت فيه بالتسلسل(١- ج- ثانياً) :-

يتم رفع طلبات الاستفادة من مبالغ المنح المالية من قبل المديرية الى مؤسسة السجناء والمعتقلين السياسيين/المركز العام وحسب نوع الحالة والتي يتم رصد وتحديد المبالغ المالية لها مركزياً من قبل المؤسسة وتنظيم مستندات صرف بها اذ بلغت حالات الاستفادة من تلك المبالغ الممنوحة للمديرية (٣٢٠) حالة خلال السنة/٢٠٢٣وبمبلغ اجمالي مقداره (١٣٤٦٠٧٩٦٧٧)دينار(مليار وثلاثمائة وستة واربعون مليون وتسعة وسبعون الف وستمائة وسبعة وسبعون دينار) علماً بأن كافة الاوليات من رصد وتحديد المبالغ ومستندات واوامر الصرف لمبالغ المنح المالية لدى مؤسسة السجناء والمعتقلين السياسيين المركز العام ، والجدول ادناه يبين مقدار المبالغ المالية الممنوحة للمديرية وعدد حالات الاستفادة منها:-

نوع المنحة المالية	عدد حالات الاستفادة	المبلغ/دينار
المنح التعويضية	٢٥٩	١٢٧٥٩٤٦١٥٧
المنح العلاجية	١٢	٣٧١٦٢٢٠٠
المنح الدراسية	٨	٥٢٣٢٩٠٠
المنح لتنفيذ اعمال الفرع	١٢ شهر	١٢٦٢٧٠٠٠
منح الاجازات المتراكمة والرواتب مستحقة	٣	١٢١٨١٤٢٠
اجور نقل احتفاليات	٢٠	٧٥٠٠٠٠
مكافآت وايفاد الموظفين	٦	٢١٨٠٠٠٠
المجموع	٣٢٠	١٣٤٦٠٧٩٦٧٧

ولدى الهيئة الرقابية المختصة بخصوص ذلك الاتي:-

القيام بتسليم مبالغ تنفيذ اعمال المديرية (السلف المستديمة) الى لجان المشتريات لشراء المواد والاحتياجات وتنفيذ الاعمال دون اقترانها بموافقة مدير المديرية على الطلب المقدم من مسؤول شعبة حسابات المديرية خلافاً للفقرة (٢) من كتاب مؤسسة السجناء السياسيين/دائرة شؤون المديريات واللجان الخاصة المرقم (٦٤٩٠) في ٢٠٢١/١١/٢ التي تتضمن (على مسؤول شعبة الحسابات عدم تسليم أي مبلغ من السلفة الدائمة الى لجنة المشتريات الا بعد موافقة مدير المديرية على الطلب الرسمي المقدم من مسؤول الشعبة) .

٢- امانة بغداد

أ-ديوان الأمانة

التقرير المرقم (١٩٩٩٢) في ٢٠٢٥/٨/٤ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على العقد المرقم (١٤٠) لسنة/٢٠٢٣ الخاص بتنفيذ اعمال وتجهيز المواد لتنفيذ اكساء المناطق غير المخدومة والشوارع الرئيسية/ جانب الكرخ والمبرم بين دائرة المشاريع وشركة (الاوتار الفضية للمقاولات العامة المحدودة) بتاريخ ٢٠٢٣/٣/٢٦ و بمبلغ (٥٦٧٨٠٨٠) الف دينار (خمسة مليارات وستمائة وثمانية وسبعين مليون وثمانين الف دينار) وبمدة تنفيذ (٣٩٥) من تاريخ تصديق العقد وتوقيعه والمحال باسلوب التعاقد المباشر والمحسوب على تخصيصات الدعم الطارئ للأمن الغذائي، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيبه بالتسلسلات (٨)،(٩)،(٢٢)،(٢٣)،(٢٤)،(٢٨)،(٢٩)، (٣٠) :

أولا- بينت الوثائق المقدمة من قبل الجهة المنفذة للعقد والمرافقة لعطائها وجود جهات ساندة لها تمثلت بمعامل لإنتاج الكونكريت الجاهز والاسفلت وبالرجوع الى وثائق التأسيس الخاصة بتلك المعامل لاحظت الهيئة الرقابية المختصة ان الموافقات الصادرة عن وزارة الصناعة والمعادن/ المديرية العامة للتنمية الصناعية الخاصة بمنح اجازة التأسيس اشارت الى ان تلك المعامل هي (تحت التأسيس) ولم يتم تزويد الهيئة الرقابية المختصة بما يؤيد اكتمال التأسيس لتلك الجهات ومزاولة نشاطها الصناعي ، خلافاً للضوابط رقم (٣) لسنة / ١٩٩٩ الخاصة بقانون الاستثمار الصناعي رقم (٢٠) لسنة / ١٩٩٨ التي نصت [المباشرة بتأسيس المشروع خلال سنة واحدة من تاريخ منح الاجازة (تهيئة الموقع، إقامة المنشآت، توفير المكائن والمعدات وان يتم اكمال تأسيس المشروع وتهيئته للإنتاج خلال ثلاث سنوات من منح الاجازة] علماً ان الدائرة لم تقم بالكشف على تلك المعامل للتأكد من مطابقتها للمواصفات المطلوبة وجودة المواد المنتجة، خلافاً للفقرة (٣) من البند (السادس) من العقد التي تضمنت (اجراء الكشف على المعدات ومعمل الكونكريت ومعمل الاسفلت التي سيتم استخدامها من قبل المقاول في تنفيذ العمل قبل المباشرة لغرض التأكد من المواصفات الفنية وكونها معدات حديثة وذات تكنولوجيا عالية ... الخ) ولم يتم بيان أسباب ذلك ولغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي وكما مبين في الجدول ادناه :-

اسم المشروع	نوع الاجازة	رقم وتاريخ كتاب منح الاجازة
معمل مجيد عبود للكونكريت الجاهز	تحت التأسيس	ق/ش/١٤١١٣ في ٢٠٢١/١٠/١٧
معمل فراس خضير حميد لإنتاج الاسفلت		ق/٩/١٣٠٠٩ في ٢٠١٤/١١/١٢

ثانيا- من خلال تدقيق الأوليات المرافقة للعقد لاحظت الهيئة الرقابية المختصة عدم امتلاك الشركة المنفذة مجموعة من الاليات والمعدات الحديثة والتي تعمل بتكنولوجيا النظام الالكتروني (سنسر)، خلافاً للفقرة (١٢) من البند (السابع) من العقد التي نصت [يلتزم الطرف الثاني ان تكون فارشات الاسفلت المستخدمة في العمل من نوعية جيدة وحديثة الصنع وتعمل بالنظام الالكتروني (سنسر)] فضلاً عن عدم تزويد الهيئة الرقابية المختصة بكشف بالآليات المستخدمة في العمل ولغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي مما تعذر على الهيئة الرقابية المختصة التحقق من كون الاليات والمعدات المستخدمة في تنفيذ الاعمال كانت مطابقة لشروط العقد وكما مبين في الأمثلة ادناه:-

نوع الاليه	الموديل
مرسيدس تنكر زفت	١٩٨١
مرسيدس لنقل المعدات والمكائن	١٩٩٦
فارشة اسفلت	٢٠٠٠
فارشة اسفلت	٢٠٠٦

ثالثا- قيام دائرة المشاريع بإناطة مهام الاشراف على الاعمال المنفذة بذات لجنة الاعمال للذرعة المخفية وحسب الامر الإداري المرقم (١٦٠٩) في ٢٠٢٣/٣/٢٩ دون اعتماد مبدأ الفصل بين المهام، خلافاً للفقرة (١) من عناصر نظام الرقابة الداخلية الواردة في الدليل الاسترشادي لوحدات التدقيق الداخلي الصادرة عن مجلس الوزراء/ لجنة الشؤون الاقتصادية بالعدد (٨٢٩) في ٢٠١٧/٨/١٤ التي تضمنت (يجب على إدارة المنشأة ان تفصل بين مسؤوليات العاملين فيها حتى تقلل من احتمالية الغش او الأخطاء غير المتعمدة ... الخ) ولم يتم بيان الاسباب لغاية تاريخ اصدار التقرير الرقابي.

رابعا- من خلال مقارنة فقرة (اجراء اعمال الحفر والمتمثل بفتح البوكس الترابي وثم إعادة دفنها بمادة الحصى الخابط) الواردة في جدول الكميات مع فقرة (فرش الاسفلت الأساس ورش طبقة برايم) لاحظت الهيئة الرقابية المختصة وجود فرق في المساحة بمقدار (٢٨٦٢٥م٢) بين اعمال الحفر والدفن بالحصى الخابط واعمال الفرش بالإسفلت، خلافاً للفقرة (٤) من البند السابع من العقد/ التزامات الطرف الثاني التي نصت على (يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ الاشغال وينجزها وفقاً للمواصفات والمخططات وجداول الكميات المحددة من قبل صاحب العمل وان يصلح اية عيوب في التنفيذ) ولم تبين الدائرة أسباب ذلك ولغاية تاريخ اصدار التقرير الرقابي وكما مبين في الجدول ادناه:

المساحة الخاضعة لفتح البوكس الترابي/ م٢	المساحة الخاضعة لأعمال الدفن/ م٢	المساحة الخاضعة لفرش الاسفلت/ م٢	الفرق / م٢
١٥٠٦٢٥	١٥٠٦٢٥	١٢٢٠٠٠	٢٨٦٢٥

خامسا- من خلال تدقيق قرارات لجنة تقيم الفحوصات المختبرية للمواد الانشائية والاسفلت لاحظت الهيئة الرقابية المختصة عدم الإشارة الى مساحة النموذج الخاضع للفحص المختبري ونتائج الفحص (مقبول، غير مقبول) لمادة اسفلت الأساس على الرغم من ظهور انحرافات في المادة المستخدمة وحسب ما ورد في تقييمات اللجنة وتحديد نسب الخصم من سعر الكميات المنفذة، خلافاً للفقرة (١٠) من البند (التاسع) من العقد التي نصت (يتعين على المقاول ان يقدم للمهندس المقيم تقارير الفحوصات مصدقة فاذا وجد المهندس ان الفحوصات قد اجيزت يقوم بإقرار شهادة الفحص او يصدر للمقاول كتاباً بهذا المضمون) ولم يتم بيان اسباب ذلك ولغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي.

سادسا- لم تتضمن ذرعات العمل المنجز من قبل الجهة المنفذة تحديد المحلات والازقة والشوارع وكمية العمل المنجز، خلافاً للفقرة (٣ , ٤) من الجزء الرابع من الوثيقة القياسية لتنفيذ الاشغال التي نصت (يتم اعتماد مخططات الافراز الهندسي للمحلة السكنية إضافة الى قيام مقدم العطاء بأعمال المحلة وتحديد المناسيب قبل المباشرة بالعمل) ولم يتم بيان اسباب ذلك لغاية تاريخ اصدار التقرير الرقابي.

سابعا- قيام الدائرة بصرف قيمة ذرعة العمل الأولى وملحق العقد وبمبلغ اجمالي قدره (٢٤٢٣٢٨٧) الف دينار (ملياران واربعمائة وثلاثة وعشرون مليون ومئتان وسبعة وثمانون الف دينار) بموجب مستندي الصرف المرقمين (٦٤) في ٢٠٢٣/٧/١٨ و (١٠١) في ٢٠٢٤/٥/٥ قبل استحصال موافقة وزارة التخطيط/ دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية على الصرف، خلافاً للفقرة رقم (١) من كتاب وزارة التخطيط/ دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية المرقم (١٥١٩٥/٨/٢) في ٢٠٢٣/٥/١٥ التي تضمنت (استحصال موافقة وزارة التخطيط على الصرف لمكونات مشاريع قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية رقم (٢) لسنة/ ٢٠٢٢ قبل البدء بإجراءات الصرف ليتسنى لهذه الوزارة ولوزارة المالية وديوان الرقابة المالية تأشير هذه البيانات) ولم تبين الدائرة أسباب ذلك ولغاية تاريخ اصدار التقرير الرقابي.

ثامنا- من خلال تدقيق مستندات الصرف الخاصة بصرف سلف ذرعات العمل لاحظت الهيئة الرقابية المختصة عدم توقيع المدير المفوض للشركة المنفذة او من ينوب عنه قانوناً على جداول الكميات الخاصة بالذرعة اذ ان جداول الكميات كانت تحمل أسماء وتواقيع لجنة الاشراف والذرعة المخفية المشكلة بالإداري المرقم (١٦٠٩) في ٢٠٢٣/٣/٢٩ التابعة لدائرة المشاريع، فضلاً عن ان طلبات صرف المبالغ الموجهة من الجهة المنفذة الى دائرة المشاريع والمرقمة بالأعداد (١٠٦) في ٦/١٤/ ٢٠٢٣ و(٢٠١) في ٢٠٢٣/٨/٣ و (١٧٢) في ٢٠٢٣/١٠/٩ و (١٧) في ٢٠٢٤/٤/٢٢ لم تتضمن أي مرافقات تتعلق بالأعمال المنجزة، خلافاً للفقرة (ب- سادساً) من إجراءات تدقيق المستلزمات السلعية والخدمية الواردة في الدليل الاسترشادي لوحدات التدقيق الداخلي الصادرة عن مجلس الوزراء/ لجنة الشؤون الاقتصادية بالعدد (٨٢٩) في ٢٠١٧/٨/١٤ التي نصت على (تدقيق القوائم والمستندات الخاصة بالمصروفات قبل عملية الصرف للتأكد من توفر الشروط القانونية والشكلية في هذه المصروفات) ولم تبين الدائرة أسباب ذلك ولغاية تاريخ اصدار التقرير الرقابي، والجدول ادناه يوضح ذلك :

رقم وتاريخ مستند الصرف	المبلغ / ألف دينار	رقم السلفة
(٦٤) في ٢٠٢٣/٧/١٨	٢٢٤٠٠٠٠	(١)
(٧١) في ٢٠٢٣/٨/٢٧	٢٢٧٠٠٠٠	(٢)
(١١٤) في ٢٠٢٣/١٢/٢٨	٤٦٢٠٠٠	(٣)
(١٠١) في ٢٠٢٤/٥/٥	٤٨٩٥٤٠	(٤)

٣- دواوين الاوقاف

أ- ديوان الوقف الشيعي :-

اولاً-مقر الديوان في بغداد:-

(١)التقرير ذي العدد (٦٩٢٦) في ٢٠٢٥/٣/١٠ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على العقد المرقم (٢٠٢٣/٣) في ٩/٥/ ٢٠٢٣والمبرم بين ديوان الوقف الشيعي /العتبة الكاظمية المقدسة وشركة دقة الرابط للتجارة والمقاولات العامة والمعلوماتية وخدمات الانترنت والشبكات والتدريب والتطوير والاعلام والنشر والتوزيع والبث الفضائي والتلفازي- محدودة المسؤولية (عراقية الجنسية) الخاص بتجهيز ونصب وفحص وتشغيل وتطوير المنظومة الصوتية للعتبة الكاظمية المقدسة بمبلغ (٣٧٠١٣٣٠) الف دينار(ثلاثة مليارات وسبعمائة وواحد مليون وثلاثمائة وثلاثين الف دينار) ضمن تخصيصات الموازنة الاستثمارية لعام/٢٠٢١ بمدة تنفيذ (٥٤٨) يوماً تبدأ من تاريخ توقيع العقد وبأسلوب الدعوة المباشرة ،ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٤)،(٥)،(٦) :-

(أ)عدم تزويد الهيئة الرقابية المختصة بما يؤيد سلامة الموقف القانوني للشركة المتعاقد معها استناداً لكتاب وزارة التخطيط /دائرة العقود الحكومية المرقم بالعدد(٧١٤/ ٣٥١٠٤) في ٢٠٢٢/١٢/٢٠، وقد أوصى الديوان بضرورة التأكد من سلامة الموقف القانوني للشركة.

(ب)قيام العتبة بمنح الشركة فترات توقف بلغ مجموعها (١٩٥) يوم وتشكل نسبة (٣٦٪) من المدة المتعاقد عليها البالغة (٥٤٨) يوم ، حيث باشرت الشركة بالعمل بتاريخ ٢٠٢٣/٦/١ حسب الامر الاداري المرقم بالعدد (٤٨٣٢) في ٢٠٢٣/٦/٦ ،وقد أوصى هذا الديوان بضرورة تضمين اوامر التوقفات بالاسباب والمبررات التي تستدعي اصدار اوامر بالتوقفات .

(ج)تدني نسبة الانجاز الفني للمشروع حيث بلغت (٢٥٪) والانجاز المالي(صفر%) على الرغم من انقضاء مدة (٦٣٠) يوم والتي تشكل نسبة(٨٥٪) من المدة المتعاقد عليها بالاضافة الى ايام التوقف والبالغ مجموعها (٧٤٣) يوم ، الامر الذي يؤشر التلكؤ والاهمال من قبل الشركة المنفذة، وقد أوصى الديوان بتحديد اسباب التلكؤ في الانجاز وبيان الاجراءات القانونية المتخذة بشأنها .

(٢)التقرير المرقم (١١٨٢٢) في ٢٠٢٥/٥/٦ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على العقد المرقم (٢/٢٠٢٤) في ٢٠٢٤/٤/٢٨ والمبرم بين ديوان الوقف الشيعي وشركة أبواب العلا للمقاولات والتجارة العامة والنقل العام المحدودة(عراقية الجنسية) الخاص بتنفيذ اعمال انشاء مدرسة على القطعة المرقمة (٤/١٧٠٢٠)م٤ بغداد– الوزيرية بمبلغ (١٤٦١٣٢٣) الف دينار(مليار واربعمائة وواحد وستين مليون وثلاثمائة وثلاثة وعشرين الف دينار) ضمن تخصيصات الموازنة الاستثمارية لعام/٢٠٢١ بمدة تنفيذ (٣٠٠) يوم تبدأ خلال مدة(٧) ايام من تاريخ توقيع العقد وباسلوب المناقصة، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسل (٢) :–

قيام الوقف بمنح الشركة فترات توقف بلغ مجموعها (١١٩) يوم بموجب الاوامر الادارية المرقمة (٥٢٩٣ ،٦٨٢٣ ، ٢٢٠) في (١٠/١٣ ، ١٢/١٨ /٢٠٢٤، ٢٠٢٥/١/١٥) على التوالي وتشكل نسبة (٣٩٪) من المدة المتعاقد عليها البالغة (٣٠٠) يوم ، الامر الذي يشكل مخالفة لاحكام المادة (٢/اولا/ز) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ والتي نصت (إزالة المشاكل القانونية والمادية ان وجدت في موقع العمل وان يكون الموقع جاهزاً للمباشرة بتنفيذ العمل) كما لم يحدد كتاب ديوان الوقف اعلاه نسبة الانجاز الفني على وجه الدقة حيث أشار الى ان نسبة الانجاز الفني تتجاوز (٧٠٪) والانجاز المالي (٢١٪) مع العرض ان مدة العقد الاصلية بالاضافة الى ايام التوقف البالغ مجموعها (٤١٩) يوم تنتهي بتاريخ ٢٠٢٥/٧/١٤، وقد أوصى الديوان باتخاذ الاجراءات اللازمة لغرض الاسراع بانجاز العمل.

(٣)التقرير المرقم (١١٨١٩) في ٢٠٢٥/٥/٦ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على العقد المرقم (٣/٢٠٢٤) في ٢٠٢٤/٦/١١ والمبرم بين ديوان الوقف الشيعي وشركة نهج الازهران للمقاولات العامة (عراقية الجنسية) الخاص بتنفيذ اعمال انشاء مدرسة على القطعة المرقمة (٤/٦٦٧٠٨)م٤ بغداد– الوزيرية بمبلغ (١٤٤٤٠٠٠) الف دينار(مليار واربعمائة واربعة واربعين مليون دينار) ضمن تخصيصات الموازنة الاستثمارية لعام/٢٠٢١ بمدة تنفيذ (٤١٥) يوم تبدأ خلال مدة(٧) ايام من تاريخ توقيع العقد وباسلوب المناقصة، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلين الاتيين (٢)،(٣) :–

(أ) وجود تأخير بالمباشرة بالعمل حيث باشرت الشركة المنفذة بالعمل بتاريخ (٢٠٢٤/٧/١٤) في حين كان توقيع العقد بتاريخ (٢٠٢٤/٦/١١) والمصادقة على العقد من قبل كاتب العدل كان بتاريخ (٢٠٢٤/٦/٢٣) أي بفترة تاخير (١٤) يوم عن المدة المحددة بموجب المادة (ثالثا) من بنود العقد المبرم والتي نصت (يقوم الطرف الثاني خلال مدة سبعة ايام من تاريخ توقيع العقد ومصادقته لدى كاتب العدل بذلك تحريريا) ، وقد أوصى الديوان بتهيئة موقع العمل قبل التعاقد لتلافي التاخر في المباشرة.

(ب)تدني نسبة الانجاز الفني للمشروع حيث بلغت (٤٠٪) والانجاز المالي (٢١٪) على الرغم من انقضاء مدة (٢٧٥) يوم والتي تشكل نسبة (٦٦٪) من المدة المتعاقد عليها البالغة (٤١٥) يوم ، وقد أوصى الديوان باتخاذ الاجراءات اللازمة التي من شأنها الاسراع بانجاز العمل .

ثانياً–مديرية الوقف الشيعي في محافظة المثنى :–

التقرير المرقم (٣٧٠٩) في٢٠٢٥/٢/٦ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على انشطة مديرية الوقف الشيعي في محافظة المثنى للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٣، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٤–أ، ب، ج، و) :–

(١)قيام مديرية الوقف الشيعي في المثنى بصرف مخصصات الموقع الجغرافي لبعض موظفيها البالغ عددهم (٩) موظفين ممن يعملون في (قضاء الرميثة، ومركز المحافظة السماوة) أكثر من الحد المقرر لهم اذ بلغت مخصصات الموقع الجغرافي المصروفة للموظفين العاملين في قضاء الرميثة (٤٠٠٠٠) دينار (أربعون الف دينار) بدلاً من (٣٠٠٠٠) دينار (ثلاثون الف دينار) والموظفين الذين يعملون في مركز المحافظة بلغت (٣٠٠٠٠) دينار (ثلاثون الف دينار) بدلاً من (٢٠٠٠٠) دينار (عشرون الف دينار) ومنذ بداية سنة ٢٠١٨ ولغاية ٢٠٢٣/١٠/٣١ وحسب الكشوفات المقدمة للهيئة الرقابية المختصة من قبل مدير الحسابات في المديرية بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/٢٣ خلافاً للفقرات (رابعاً , خامساً) من المادة (١٢) من قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨ (المعدل) التي تنص (يستحق الموظف الذي يعمل في مركز القضاء عدا الاقضية الواقعة في مراكز المحافظات (٣٠٠٠٠) دينار (ثلاثون الف دينار) و(٢٠٠٠٠) دينار (عشرون الف دينار) لمن يعمل في مركز المحافظة من غير المشمولين بالنقل المجاني) .

(٢)عدم التزام المديرية باحتساب ضريبة الاستقطاع المباشر من رواتب الموظفين وفق المبالغ المحددة بالجداول المرفقة بتعليمات وزارة المالية/الهيئة العامة للضرائب ذي العدد (١٠س/١٨٤٧) في ٢٠١٩/٩/١٥.

(٣) عدم قيام المديرية باحتساب مبلغ ضريبة الاستقطاع المباشر أصلاً على رواتب بعض الموظفين من المشمولات بالضريبة كون دخلهم مفصول عن دخل أزواجهن .

(٤) قيام المديرية بمنح مخصصات حملة الشهادات البالغة (٥٠٪) الممنوحة بموجب قرار مجلس الوزراء المرقم (٣٤٤) لسنة ٢٠١١/ للموظفين الذين لديهم اجازات اعالة واجازات اعتيادية لأكثر من شهر واحد رغم أنها مخصصات غير ثابتة ، خلافاً لكتاب وزارة المالية/الدائرة القانونية المرقم (٣٠١٢٥) في ٢٠١٨/١٢/٣١ االذي ينص (يتم صرف المخصصات الثابتة في حالة التمتع بالإجازات كافة أما بخصوص المخصصات غير الثابتة فأنها تمنح عن شهر واحد وتقطع عما زاد عن ذلك) .

ثالثاً–مديرية الوقف الشيعي/بابل

التقرير المرقم (٣٠٣٩٠) في٢٠٢٥/١١/١٩ الخاص بالزيارة التفتيشية لمديرية الوقف الشيعي /بابل للفترة من (٢٠٢٥/٨/٢٦ ولغاية ٢٠٢٥/٩/٢٥) ، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات الاتية (١–أ) ،(٢–ب)،(٤)،(٦–أ،ب):–

(١)اظهرت نتائج المطابقة لقوائم الجرد الفعلي للموجودات الثابتة كما في ٢٠٢٤/١٢/٣١ مع مامثبت في سجل الموجودات الثابتة محاسبة/١٣ بعض الفروقات بالزيادة والنقصان خلافا للفقرة (١/أ) من متطلبات اعداد البيانات المالية لسنة/٢٠٢٣ والمعممة بموجب كتاب ديوان الرقابة المالية الاتحادي المرقم (٣٤٣٤٥) في ٢٠٢٤/١٢/١٢ والتي تقضي (التاكد من القيام بجرد الموجودات الثابتة ومطابقة نتائج الجرد الفعلي مع السجلات) ،وقد أوصى الديوان بضرورة دراسة اسباب تلك الفروقات ومعالجتها .

(٢)لم يتم اعتماد استمارة مطابقة كشف البنك خلال سنة/٢٠٢٥ للحساب الجاري المرقم (٨٠٣٥٨) مصرف الرشيد/حلة ٥ من قبل محاسب هيئة ادارة واستثمار اموال الوقف الشيعي بموجب النظام المحاسبي الموحد حيث تم اعدادها وفقا للنظام المحاسبي الحكومي خلافا للفقرة (٤) من كتاب ديوان الوقف الشيعي/هيئة ادارة واستثمار اموال الوقف الشيعي /قسم الشؤون المالية المرقم (٣٠٦٠) في ٢٠٢٢/٤/٢٧ والذي ينص (يتم اعداد مطابقة كشف البنك بموجب النموذج المنصوص عليه في النظام المحاسبي الموحد يدويا) ، وقد أوصى الديوان باعداد استمارة مطابقة كشف البنك وفق النظام المحاسبي الموحد

(٣)عدم استقلال هيئة ادارة واستثمار اموال الوقف الشيعي اداريا خلافا لقانون ديوان الوقف الشيعي المرقم (٥٧) لسنة/٢٠١٢ الفصل الرابع من الهيكل التنظيمي المادة (٩-ثانيا/هـ) والتي تنص (ترتبط بالديوان التشكيلات الاتية:هيئة ادارة واستثمار اموال الوقف الشيعي وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والاداري) ، وقد أوصى الديوان باتخاذ الاجراءات اللازمة واستقلال ادارة اموال الوقف الشيعي ماليا واداريا.

(٤)تأخر المديرية باتخاذ الاجراءات اللازمة لرفع التجاوزات الحاصلة على املاك الوقف منذ عدة سنوات والبالغ عددها (٢٨) ملك وبمبلغ اجمالي (١٩٣٦٢٠٥٠) دينار (تسعة عشر مليون وثلاثمائة واثنان وستون الف وخمسين دينار) خلافا للمادة (الثاني عشر/٣) من قانون ادارة الاوقاف المرقم (٦٤) لسنة /١٩٦٦(المعدل) والتي تنص (على دوائر الاوقاف التي يقع ضمن حدودها العقار الموقوف المتجاوز عليه انذار المتجاوز برفع التجاوز خلال مدة لاتزيد على (٣٠) يوما من تاريخ التبليغ فاذا انتهت المدة ولم يتم رفع التجاوز فعليها مراجعة محكمة التحقيق وطلب تحريك الدعوى الجزائية بحق المتجاوز وفق احكام القانون) ، وقد أوصى الديوان بالتنسيق مع الجهات المعنية بخصوص ذلك .

(٥)بلغت اجمالي الديون غير المستحصلة على الاملاك العقارية الموقوفة من سنة/٢٠٠٣ ولغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي مبلغ (١١١٧٥٦) الف دينار (مائة واحد عشر مليون وسبعمائة وستة وخمسون الف دينار) والتي تخص الاملاك المضبوطة والملحقة والاراضي الزراعية خلافا للمادة (٣) من قانون تحصيل الديون الحكومية رقم (٥٦) لسنة/١٩٧٧ والتي تنص (اذا تاخر المدين عن دفع اي مبلغ من المبالغ المذكورة في المادة(١) في الموعد المعين فعلى الموظف المخول بتطبيق هذا القانون ان ينذره بوجوب تسديد الدين خلال عشرة ايام اعتبارا من اليوم التالي لتبليغه بالانذار)، وقد أوصى الديوان بضرورة استحصال كافة الديون المترتبة بذمتهم

ب – ديوان الوقف السني

التقرير المرقم (١٢٣٠٨) في ٢٠٢٥/٥/١١ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على العقد المرقم (٢٠٢٤/١) في ٢٠٢٤/١٠/١٦ المبرم مع شركة (طريق التبر للمقاولات والتجارة العامة والنقل العام والخدمات النفطية والتعهدات العامة محدودة المسؤولية) الخاص بـ (هدم واعادة بناء جامع الزبير بن العوام/ الحامضية/ الرمادي مع انشاء قاعة مع مركز اقرائي) بمبلغ (١٦٧٧٣١٢) الف دينار (مليار وستمائة وسبعة وسبعين مليون وثلاثمائة واثنى عشر الف دينار) وبمدة تنفيذ (١٨٠) يوم اعتباراً من تاريخ توقيع العقد في ٢٠٢٤/١٠/١٦ والممول من تخصيصات الموازنة الاستثمارية لسنة/٢٠٢٤ تمت إحالة العقد باسلوب المناقصة وعدد الشركات المشتركة فيها (٣) شركات، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها التقرير الرقابي والتي وردت فيه بالتسلسلين (٧)،(٩) :-

(١)عدم قيام لجنة تحليل العطاءات بدراسة وتحليل اوليات العطاء للمهارات والملاكات والقدرات الفنية ومقارنتها مع الحسابات الختامية للشركة المنفذة وعدم قيامها بتحديد التباين والاختلافات في البيانات والمعلومات المقدمة من قبل الشركة خلافاً للضوابط رقم (١) لتعليمات مقدمي العطاءات الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ الفقرة (ثانيا–ب) التي نصت (الطلب من مقدمي العطاءات بيان مؤهلات الكادر الفني والاختصاصين المتفرغين وغير المتفرغين العاملين لديهم عند تنفيذ مشاريع المقاولات بمختلف انواعها) ، وقد أوصى الديوان الالتزام بالتعليمات والضوابط المشار اليها اعلاه.

(٢)لم تتخذ الإدارة الإجراءات القانونية اللازمة للحد من حالات الغياب المتكررة لبعض الموظفين بموجب استمارات الحضور اليومي المعدة في القسم والتي تكررت لمعظم الأشهر بمدد تزيد على (١٠) أيام خلافاً لقانون انضباط موظفي الدولة رقم (١٤) لسنة /١٩٩١ المادة (٤/ثانياً التي نصت (التقييد بمواعيد العمل وعدم التغيب عنه الا باذن وتخصيص جميع وقت الدوام الرسمي للعمل) والمادة (١٠/ثانياً) منه ايضاً التي خولت الإدارة بتشكيل لجنة تحقيقية على الموظف المخالف لواجباته.

اولاً–قسم الوقف السني في الصويرة:–

التقرير المرقم (٧٠٧٠) في٢٠٢٥/٣/١١ الخاص بنتائج الزيارة التفتيشية لقسم الوقف السني في الصويرة للفترة من ٢٠٢٤/١٢/١٩ ولغاية ٢٠٢٤/١٢/٣١، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين الاتيين (٤–أ)،(٥–هـ) :–

(١)تم شمول موظفي الوقف السني من حملة الشهادات العليا بالحقوق والامتيازات المنصوص عليها في قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وقانون الخدمة الجامعية استناداً لقانون ديوان الوقف السني المرقم (٥٦) لسنة/٢٠١٢ المادة (١٩– اولاً /ب) منه ، اذ تم صرف مخصصات الخدمة الجامعية البالغة (١٠٠٪) من الراتب الاسمي لمجموعة من الموظفين لسنة/ ٢٠٢٤ من حملة الشهادات العليا بعدد (٣٣) موظف بمبلغ اجمالي (٢٠٨٢٠٠) الف دينار (مائتين وثمانية ملايين ومائتين الف دينار) دون اكمال نصابهم القانوني البالغ (١٤) محاضرة دراسة اسبوعياً ، خلافاً للمادة (٧) الفقرتين (ثانيا وسابعا) من قانون الخدمة الجامعية رقم (٢٣) لسنة /٢٠٠٨ التي نصت (يعد موظف الخدمة الجامعية متفرغاً بعد اكمال نصابه بحكم القانون عند مباشرته الوظيفة المعين فيها او المعاد اليها ويتم تحديد النصاب بتعليمات تصدرها الوزارة على ان تراعى المراتب العلمية) و (لا يستحق موظف الخدمة الجامعية غير المتفرغ وفق احكام القانون ممن تتوفر فيه شروط عضو الهيئة التدريسية مخصصات الخدمة الجامعية المنصوص عليها في البند(رابعا) من هذه المادة).

(٢)لم تتخذ الإدارة الإجراءات القانونية اللازمة للحد من حالات الغياب المتكررة لبعض الموظفين بموجب استمارات الحضور اليومي المعدة في القسم والتي تكررت لاغلب الأشهر بمدد تزيد على (١٠) أيام ، خلافاً لقانون انضباط موظفي الدولة رقم(١٤) لسنة/١٩٩١ المادة (٤/ثانياً) التي نصت (التقييد بمواعيد العمل وعدم التغيب عنه الا باذن وتخصيص جميع وقت الدوام الرسمي للعمل) والمادة(١٠/ثانياً) منه ايضاً التي خولت الإدارة بتشكيل لجنة تحقيقية على الموظف المخالف لواجباته.

ثانياً–مديرية الوقف السني في محافظة واسط :–

التقرير المرقم (٢٥٣٥٢) في٢٠٢٥/٩/٣٠ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على الانشطة والحسابات لمديرية الوقف السني في محافظة واسط للسنة المالية المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤،ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل الاتي (٢–أ، ب) :–

(١)قيام المديرية بصرف مخصصات لموظفيها لاشغالهم منصب (مسؤول شعبة) على الرغم من اشغالهم الدرجات (السادسة، السابعة، الثامنة، التاسعة) ، خلافا لاعمام وزارة المالية رقم (١٧١٥٥) في ٢٠٠٠/٨/١٥ الذي ينص {ان رئيس الشعبة يقتضي ان يكون موظفا بعنوان (معاون مدير) التي تقع في الدرجة الرابعة او (رئيس ملاحظين) في الاقل التي تقع في الدرجة الخامسة} وخلافا للمادة (١٠/خامسا) من قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (٢٢) لسنة/٢٠٠٨ التي تنص {تمنح مخصصات المنصب(١٥٪) من الراتب الاسمي لمعاوني مدراء المدارس والمعاهد والتعليم المهني ومعاوني المدراء التشكيلات المنصوص عليها في البندين (ثالثا، رابعا) من هذه المادة} .

(٢)قيام المديرية بصرف مخصصات اللقب العلمي والخدمة الجامعية (١٠٠٪) لاصحاب الشهادات العليا وفق المادة (١٩/ثانيا/ب) من قانون ديوان الوقف السني رقم (٥٦) لسنة/٢٠١٢ التي تنص (يتمتع منتسبو ديوان الوقف ممن تتوافر فيهم شروط اعضاء الهيئة التدريسية من حملة الشهادات العليا بالحقوق والامتيازات حسب قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٤٠) لسنة/١٩٨٨، وقانون الخدمة الجامعية رقم {(٢٣) لسنة/٢٠٠٨(المعدل) }دون توافر شروط اعضاء الهيئة التدريسية المنصوص عليها في القانون اعلاه، خلافا للمادة (١/ثالثا) من قانون الخدمة الجامعية رقم (٢٣) لسنة/٢٠٠٨(المعدل) التي تنص (يقصد بموظف الخدمة الجامعية كل موظف يقوم بممارسة التدريس الجامعي والبحث العلمي والاستشارة العلمية والفنية او العمل في ديوان وزارة التعليم العالي) والمادة (٢) التي تنص (يتولى موظف الخدمة الجامعية ،اولا:رعاية الطلبة فكريا وتربويا ، ثانيا: القيام بالتدريسيات العملية والنظرية والتطبيقية، ثالثا:اجراء البحوث العلمية في مختلف المجالات ....الخ) .

ج- ديوان اوقاف الديانات المسيحية والايزيدية والصابئة المندائية:–

اولاً–التقرير المرقم (٣٣٢٩) في ٢٠٢٥/٢/٣ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على العقد المرقم (٤) في ٢٠٢٤/١٠/١٠ المبرم بين ديوان اوقاف الديانات المسيحية والايزيدية والصابئة المندائية والشركة العامة للصناعات الكهربائية والالكترونية الخاص بتجهيز ديوان الاوقاف بمولدات كهربائية عدد(٢) مولدة بمبلغ اجمالي قدره(٢٢٤٠٠٠) الف دينار (مائتين واربعة وعشرين مليون دينار) ضمن تخصيصات الموازنة الجارية للسنة/٢٠٢٤ بمدة تنفيذ (٥٠) يوم وتمت احالة العقد باسلوب الدعوة المباشرة ، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٢)،(٥)،(١٠) :–

(١)لم يتم اعداد كلفة تخمينية علنية من قبل جهة فنية مختصة محدثة ومبنية على الدراسة الشاملة لاسعار السوق السائدة بالنسبة للمولدة ذات القدرة (KVA800) وفق المواصفات الفنية المطلوبة خلافاً للمادة (٢/ثانياً/د) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ والتي نصت على (وجود كلفة تخمينية علنية معدة من جهة فنية مختصة محدثة

ومبنية على الدراسة الشاملة لاسعار السوق السائدة عند اعدادها للمواد او الخدمات المطلوب تجهيزها أو الاعمال المطلوبة لاعتمادها مقياس لتحليل العطاءات ومعرفة مدى توازن اسعار فقراتها واحالة المناقصة ، مع مراعاة الضوابط والتعاميم الصادرة من وزارة التخطيط بهذا الشأن) ، وقد أوصى الديوان بضرورة اعداد كلفة تخمينية علنية من قبل جهة فنية مختصة .

(٢)قيام ديوان الاوقاف بصرف نسبة (٩٥٪) من قيمة العقد والبالغ قدرها (٢١٢٠٠٠) الف دينار (مائتان واثنا عشر مليون دينار) الى الشركة قبل تجهيز المولدات الى ديوان الاوقاف بموجب مستند الصرف المرقم (٩٩) في ٢٠٢٤/١٠/١٦ وتم استلام المولدات استلاماً اولياً بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/١١ خلافاً للبند (ثانياً-١-ب) من الضوابط رقم (١٦) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ (تنظيم آلية صرف المستحقات المالية) والذي نص على (لايجوز اطلاق المستحقات المالية مالم يتم التأكد من سلامة الفحوصات وصدور محاضر الاستلام الاصولية والادخال المخزني للمواد المجهزة وحسب السياقات المعتمدة بهذا الشأن) ، وقد أوصى الديوان بعدم اطلاق المستحقات المالية قبل التأكد من سلامة الفحوصات وصدور محاضر الاستلام الاصولية والادخال المخزني للمواد المجهزة مستقبلاً.

(٣)لم يتم اعتماد الوثائق القياسية الصادرة عن وزارة التخطيط عند ابرام العقد، خلافاً للمادة (٧/اولا/د/٢) من تعليمات رقم (١) لسنة/٢٠٢٣ {(تسهيل تنفيذ قانون الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات (٢٠٢٣/٢٠٢٤ – ٢٠٢٥) رقم (١٣) لسنة/٢٠٢٣)} التي نصت على (اعتماد الوثيقة القياسية الخاصة بالتجهيز الصادرة عن وزارة التخطيط), وقد أوصى الديوان بضرورة اعتماد الوثيقة القياسية الخاصة بالتجهيز الصادرة عن وزارة التخطيط .

ثانياً-التقرير المرقم (١٥٦٦٦) في ٢٠٢٥/٦/٢٢ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على العقد المرقم (٥) في ٢٠٢٤/١١/٧ المبرم بين ديوان اوقاف الديانات المسيحية والايزيدية والصابئة المندائية وشركة نور الفرسان للتجارة العامة والمقاولات العامة وتجارة السيارات المحدودة الخاص بتجهيز سيارات الى كوادر الادارة العليا في ديوان الاوقاف عدد(١٣) سيارة {نوع (GMC) يوكن عدد(٣) ،شيفروليت تاهو عدد(٨) ، تويوتا برادو عدد(١)}، تويوتا كورلا عدد(١) بمبلغ اجمالي قدره(١٤٩٠٠٠٠) الف دينار(مليار واربعمائة وتسعون مليون دينار) ضمن تخصيصات الموازنة الجارية للسنة/٢٠٢٤ بمدة تنفيذ (٤٥) يوم تبدأ من تاريخ استلام الشركة صك بمبلغ العقد من قبل ديوان الاوقاف ونزوله في حسابات الشركة ، وتم ابرام العقد عن طريق توجيه الدعوة المباشرة الى (٥) شركات ، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات الاتية (٢)،(٣)،(٥)، (٧) :-

(١)لم يقم ديوان الاوقاف بمطالبة الشركة بتقديم التأمينات النهائية على شكل خطاب ضمان حسن تنفيذ للعقد بنسبة (٥٪) من مبلغ العقد بعد التبلغ بكتاب الاحالة وقبل توقيع العقد خلافاً للمادة (٩/ثانياً/أ) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ والتي تنص على {تقدم التأمينات النهائية على شكل خطاب ضمان حسن تنفيذ للعقد بنسبة (٥٪) من مبلغ العقد بعد التبلغ بكتاب الاحالة وقبل توقيع العقد} ،وقد أوصى الديوان بضرورة مطالبة الشركة بتقديم التأمينات النهائية على شكل خطاب ضمان حسن تنفيذ للعقد مستقبلاً.

(٢)لم يقم ديوان الاوقاف بمطالبة الشركة بكتاب عدم الممانعة من الاشتراك في المناقصة صادر من الهيئة العامة للضرائب قبل ابرام العقد حيث تم تزويد الهيئة الرقابية المختصة بنسخة من كتاب الممانعة من الاشتراك في المناقصة الصادر عن الهيئة

العامة للضرائب المرقم بالعدد(٢٨٨) بتاريخ ٢٠٢٥/١/٧ أي بعد ابرام العقد ، خلافاً للفقرة(اولا– ع) من الضوابط رقم (١) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ (تعليمات لمقدمي العطاءات في وثائق المناقصة) والتي الزمت جهة التعاقد تضمين التعليمات الى مقدمي العطاءات المرافقة لوثائق المناقصة الخاصة بالمقاولات العامة وتجهيز السلع والخدمات الاستشارية وغير الاستشارية بكتاب عدم الممانعة من الاشتراك في المناقصة صادر من الهيئة العامة للضرائب ، وقد أوصى الديوان بضرورة مطالبة الشركة بكتاب عدم الممانعة من الاشتراك في المناقصة قبل ابرام العقد مستقبلاً.

(٣)قيام ديوان الاوقاف بصرف مايعادل نسبة (٩٢٪) من قيمة العقد والبالغ قدرها (١٣٧٥٢٧٠) الف دينار (مليار وثلاثمائة وخمسة وسبعون مليون ومائتان وسبعون الف دينار) الى الشركة قبل تجهيز السيارات الى ديوان الاوقاف بموجب مستند الصرف المرقم (١١٣) في ٢٠٢٤/١١/١١ وتم استلام السيارات بموجب محضر لجنة الفحص والاستلام المرقم (٣٨٤٩) في ٢٠٢٤/١١/١٣ وبموجب سندات الادخال المخزنية المرقمة (٦٠٥٩، ٦٠٦٠، ٦٠٦١، ٦٠٦٢، ٦٠٦٣) في ٢٠٢٤/١١/١٣ خلافاً للبند (ثانياً–١–ب) من الضوابط رقم (١٦) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ (تنظيم آلية صرف المستحقات المالية) والذي ينص على (لايجوز اطلاق المستحقات المالية مالم يتم التاكد من سلامة الفحوصات وصدور محاضر الاستلام الاصولية والادخال المخزني للمواد المجهزة وحسب السياقات المعتمدة بهذا الشأن) ، وقد أوصى الديوان بعدم اطلاق المستحقات المالية قبل التأكد من سلامة الفحوصات وصدور محاضر الاستلام الاصولية والادخال المخزني للمواد المجهزة مستقبلاً.

(٤)لم يتضمن العقد فقرة تقضي بالزام الشركة بتجهيز وزارة الزراعة بـ(١٠٠٠) شتلة زراعية وحسب الانواع والمواصفات التي تحددها وزارة الزراعة خلافاً لكتاب وزارة التخطيط /دائرة العقود الحكومية العامة المرقم بالعدد(٣٦٦١٨/٧/٤) في ٢٠٢٤/١٠/١٤ الذي نص على {الزام جميع الشركات العاملة في العراق عدا اقليم كوردستان والتي تزيد عقودها عن المليار دينار بتجهيز وزارة الزراعة بـ(١٠٠٠) شتلة زراعية وحسب الانواع والمواصفات التي تحددها وزارة الزراعة وعلى ان لايزيد مبلغ الشتلات المهداة عن (١٠٠٠٠٠٠٠)دينار(عشرة ملايين دينار عراقي) وعلى ان تستخدم تلك الشتلات كلا حسب محافظته، مع ادراج ذلك ضمن الفقرات التعاقدية لجهة التعاقد} ، وقد أوصى الديوان بمطالبة الشركة بتزويد وزارة الزراعة بالشتلات الزراعية قبل تسوية المستحقات النهائية.

٤ –سلطة الطيران المدني

أ–التقرير المرقم (١٧٣٢) في ٢٠٢٥/١/٢٠ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على عقد الحماية الامنية لمطار بغداد الدولي المبرم بين سلطة الطيران المدني وشركة (Biznis Intel) كندية الجنسية وبمبلغ مقداره (٢٢٣٠٠٤٤٣) دولار (اثنان وعشرون مليون وثلاثمائة الف واربعمائة وثلاثة واربعون دولار) ولمدة (١٢) شهر ، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسل الاتي (٢) :–

عدم قيام سلطة الطيران المدني بأرسال العقد الى ديوان الرقابة المالية الاتحادي خلافاً لكتاب الديوان المرقم (٥٩٦٣/١٥/١/١) في ٢٠١٩/٣/١٤ الفقرة (١ ، ٢) التي نصت على { تدقيق اجراءات التعاقد للعقود التي تزيد عن (١٠) مليون دولار (عشرة ملايين دولار) وترسل الى الديوان خلال مدة (١٥) يوم من تأريخ التعاقد } ، وقد اوصى الديوان بضرورة ارسال العقود الى هذا الديوان حال ابرامها .

ب–التقرير المرقم (٤٢٥٩) في ٢٠٢٥/٢/١٢ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على عقد اتفاقية الخدمات الاستشارية لمعاملات الشراكة المبرم بين سلطة الطيران المدني ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات الاتية (١–ب) ، (١–ج) ، (١–د) ، (١–ز) ، (٧) :–

أولاً–الزام سلطة الطيران المدني بتسديد المبالغ المترتبة في ذمة الشريك الذي سيحال عليه المشروع (رسوم النجاح) عند توقيع العقد والبالغة (٢٠٠٠٠٠٠) دولار (مليونان دولار) أو (١,٥٪) من قيمة المشروع أيهما أعلى بشرط أن لا يتجاوز المبلغ (٣٠٠٠٠٠٠) دولار (ثلاثة ملايين دولار) مع احتفاظ السلطة بحق الرجوع على الشريك في تلك المبالغ كما جاء في القسم (٤/ب) من العقد ، دون وجود تخصيص يغطي تلك المبالغ خلافاً للفقرة (أولاً–أ) من المادة (١٦) من قانون الادارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة / ٢٠١٩ (المعدل) التي نصت على (لا يجوز الدخول بالتزام الا بعد التأكد من توفر التخصيص المالي اللازم) .

ثانياً–اخلاء مسؤولية مؤسسة التمويل الدولية (IFC) من أي خسارة أو ضرر أو التزام أو نفقات يتحملها العميل (سلطة الطيران المدني) أو طرف ثالث بشكل مباشر أو غير مباشر فيما يتعلق بالموقع الالكتروني لمعاملات الشراكة بين القطاعين العام والخاص تحت أي ظرف من الظروف ، وكذلك اخلاء مسؤوليتها عن دقة أو اكتمال الموقع الالكتروني لمعاملات الشراكة بين القطاعين العام والخاص أو أي بيانات أو اراء تم اعدادها أو تحميلها من قبل مؤسسة التمويل الدولية وكما جاء بالقسم (١/ل–٢ ، ٣) من العقد خلافاً للفقرة (خامساً/٣٣) من الوثائق القياسية الخاصة بعقود الخدمات الاستشارية (شروط العقد العامة المدفوعة على اساس المبلغ المقطوع) المعممة بكتاب وزارة التخطيط ذي العدد (٩١٢٨) في ٢٠١٧/٤/٣٠ التي نصت على (يلزم الاستشاري وخبرائه بالتعويض عن اي ضرر ناتج عن الاهمال وسوء السلوك المتعمد الصادر عنهم) .

ثالثاً–منح مؤسسة التمويل الدولية (IFC) الحق في انهاء العقد في أي وقت وفقاً لتقديرها عن طريق تقديم اشعار خطي للطرف الاول (سلطة الطيران المدني) خلال (٣٠) يوماً وكما في الفقرة (ج) من القسم (٨/الانهاء) خلافاً للفقرة (ثانياً–انهاء العقد/١٩–٣–١) من الوثائق القياسية الخاصة بعقود الخدمات الاستشارية التي حددت حالات انهاء العقد من قبل الاستشاري بتعذر تنفيذ العقد نتيجة القوة القاهرة وتلكؤ صاحب العمل في اداء واجباته التعاقدية .

رابعاً–منح ممثلي مؤسسة التمويل الدولية (IFC) حق الوصول الى دفاتر حسابات وسجلات وموظفي ومديري ومدققي حسابات سلطة الطيران المدني فيما يتعلق بالمشروع ومعاملة الشراكة ، كما جاء في الفقرة (و/١) من القسم (١/الخدمات).

خامساً–عدم وجود سند قانوني يجيز نقل ادارة وتشغيل مطار بغداد الدولي الى شركات القطاع الخاص اذ تضمنت الفقرة (ب) من العقد اعلاه على تشغيل وصيانة ونقل المطار على اساس الشراكة بين القطاعين العام والخاص خلافاً للفقرة (ثالثاً–ح) من المادة (١٠) من قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة /٢٠٠٦ (المعدل) التي نصت على { لا يجوز احالة المشاريع المنجزة من قبل الحكومة والتي تحقق ايرادات ذات جدوى اقتصادية (شركات التمويل الذاتي) الى الاستثمار } ، الامر الذي يؤدي الى استفادة القطاع الخاص على حساب المصلحة العامة للدولة .

٥– هيئة التصنيع الحربي

التقرير المرقم (١٦٩٩٧) في ٢٠٢٥/٧/٧ الخاص بتدقيق الانشطة لهيأة التصنيع الحربي لسنة /٢٠٢٣، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٣–ب–أولا،ثانيا،ثالثا)، (٣–ج)، (٤–ب):–

أ– صيانة مباني :

اولاً– من خلال تدقيق الهيئة الرقابية المختصة مستند القيد المرقم (٢١١) في ٢٠٢٣/٧/٣١ بمبلغ (٣٥٥١٥) الف دينار (خمسة وثلاثين مليون وخمسمائة وخمسة عشر الف دينار) لاحظت الاتي:

(١) تقديم عرض سعري من مكتب الأصدقاء للمقاولات العامة (تجهيز ونصب مواد كهربائية وميكانيكية) بتاريخ ٢٠٢٢/٤/٢٠ على انشاء بناية تتكون من غرفتين مع مجموعة صحية ومخزن بمبلغ (٣٥٥١٥) الف دينار (خمسة وثلاثين مليون وخمسمائة وخمسة عشر الف دينار) اذ لا يطابق العمل مع نشاط المكتب المحال اليه، بالإضافة الى تم اعتماد وصول العرض نفسه لصرف المبلغ دون تقديم وصل الشراء (الانجاز).

(٢) مطابقة كافة أسعار مفردات العرض مع جدول الكميات المعد من قبل الهيأة مما يؤشر على شكلية الإجراءات ضمن جميع فقرات العمل.

(٣) قيام لجنة اعتدال الأسعار بالتوقيع على العروض المقدمة بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٩ بعد تاريخ موافقة رئيس هيأة التصنيع الحربي بالإحالة بتاريخ ٢٠٢٢/٤/٢٧ مما يؤشر شكلية موافقة لجنة اعتدال الأسعار على العروض.

(٤) عدم تشكيل لجنة مختصة لاستلام المبنى ومطابقته مع التندر والمواصفات الهندسية والفنية اللازمة.

ثانياً– من خلال تدقيق الهيئة الرقابية المختصة مستند القيد المرقم (٥٣٨) في ٢٠٢٣/١٢/٣١ بمبلغ (٧٥٩٥) الف دينار(سبعة ملايين وخمسمائة وخمسة وتسعين الف دينار) الخاص بأعمال الصبة الكونكريتية لمدخل الدائرة الأمنية مع عمل مجموعة صحيات لاحظت الهيئة المختصة قيام لجنة المشتريات بإرفاق اوليات لتصفية السلفة من مكتب الكعبي للمقاولات العامة لم يتم تثبيت تاريخ الوصل وقد تم تأييد انجاز العمل على ظهر الوصل بتاريخ (٢٠٢٤/٢/١٤) من قبل رئيس قسم

الخدمات الإدارية مع العرض ان تسوية السلفة كانت بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٣١، خلافاً (للمادة٢٤-ثانياً) من قانون الإدارة المالية الاتحادي رقم (٦) لسنة/٢٠١٩ (المعدل) التي نصت على (تقيد مصروفات المبالغ التي صرفت فعلاً في اية سنة مالية في الحساب المختص لتلك السنة فأن تعذر قيدها في حينه تجري التسوية ضمن مرحلة الحسابات الختامية لتلك السنة) كما موضح ادناه :

رقم وتاريخ مستند منح السلفة	رقم الصك وتاريخه	تاريخ تأييد الإنجاز	رقم وتاريخ طلب تسوية السلفة	موافقة رئيس الهيأة على التسوية	رقم وتاريخ مستند تسوية السلفة
٢١٤في ٢٠٢٣/١١/٢٣	٣١في٢٠٢٣/١١/٢٣	٢٠٢٤/٢/١٤	١٣٨في ٢٠٢٤/٢/١٨	٢٠٢٤/٢/١٨	٥٣٨في ٢٠٢٣/١٢/٣١

(١)-عدم تشكيل لجنة لاستلام العمل من قبل المكتب للتأكد من مطابقته مع التندر والمواصفات الهندسية والفنية اللازمة.

(٢)- مطابقة كافة أسعار مفردات العرض مع جدول الكميات المعد من قبل الهيأة مما يؤشر شكلية الإجراءات ولجميع فقرات العمل المنجز.

ثالثاً- من خلال تدقيق الهيئة الرقابية المختصة مستند القيد المرقم (٤٥١) في ٢٠٢٣/١٢/٢٥ بمبلغ (٢٥) مليون دينار(خمسة وعشرون مليون دينار) ضمنها صيانة مباني بمبلغ (٧٥٠٠)الف دينار(سبعة ملايين وخمسمائة الف دينار)لاحظت تقديم وصولات لايتلائم طبيعة نشاطها والاعمال التي قامت بها وقد تضمنت اجابة الهيئة/ مديرية التدقيق والرقابة الداخلية ذي العدد (١٩٧٢) في ٢٠٢٥/٣/١٠ على كتاب ديوان الرقابة المالية الاتحادي/دائرة تدقيق النشاط الصناعي ذي العدد(٣١٩٦/٤٢/١١) في ٢٠٢٥/٢/٢(ان نشاط المحال التجارية تعهدات عامة وهو يشمل (ازالة المواد وغيرها)) وكانت الاجابة خلاف ما تضمنته الوصولات وكما موضح ادناه.

اسم المحل	رقم الوصل وتاريخه	المبلغ الف دينار	نشاط المحل	تفاصيل الوصل
محل الصبر	٣٩١٠ في ٢٠٢٣/٩/٧	١٠٠٠	بيع الاصباغ وصبغ الدور	إزالة البلوك والجص من الاضلاع وعمل فتحات شبابيك وتغليف الجدران بالسيراميك وتركيب انارة ومفرغة هواء
محل النعيم	٩٨٨٢ في ٢٠٢٣/٩/٤	١١٥٠	خط ورسم واعلانات ضوئية	عمل وإزالة المواد المتضررة من الجدران ومعالجة أماكن الرطوبة

(١)- إرفاق وصولات شكلية بمستندات الصرف لتعزيز عملية الصرف اذ لا يتناسب تاريخ الشراء مع رقم وصل الشراء ومن ذات المجهز، خلافاً للنظام المحاسبي الحكومي اللامركزي لسنة /٢٠١٣/الفصل الرابع ١- المستندات الرئيسية أ- التي تتضمن (أرفاق مع مستند الصرف كافة المستندات المعززة للصرف).

(٢)- قيام الهيأة بتسوية السلفة الممنوحة بموجب مستند الصرف المرقم (٢٥٠) في ٢٠٢٢/٨/٢١ الخاصة بتصنيع خزانات وقود عدد (٣) خزان المصنعة من قبل المكتب الهندسي بمبلغ (٢٤٠٠٠)الف دينار (أربعة وعشرين مليون دينار)خلال السنة موضوع التقرير بالإضافة الى ذلك فأن تاريخ ادخال الخزانات الى المخازن كان في سنة /٢٠٢٤، خلافاً

(للمادة٢٤–ثانياً) من قانون الإدارة المالية الاتحادي رقم (٦) لسنة /٢٠١٩ (المعدل) التي نصت على (تقيد مصروفات المبالغ التي صرفت فعلاً في اية سنة مالية في الحساب المختص لتلك السنة فأن تعذر قيدها في حينه تجري التسوية ضمن مرحلة الحسابات الختامية لتلك السنة) وكما موضح في الجدول ادناه:–

رقم وتاريخ مستند منح السلفة	رقم الصك وتاريخه	رقم وتاريخ الوصل	رقم وتاريخ مستند الاستلام المخزني	رقم وتاريخ طلب تسوية السلفة	رقم وتاريخه مستند تسوية السلفة
٢٥٠ في ٢٠٢٢/٨/٢١	٥٤٥ في ٢٠٢٢/٨/٢١	٣٠٠٢ في ٢٠٢٤/٢/٧	٢ في ٢٠٢٤/٢/١٩	٢٢٤ في ٢٠٢٤/٢/٢٥	٥٤٣ في ٢٠٢٣/١٢/٣١

التقرير المرقم (٢٧٩١٨) في ٢٠٢٥/١٠/٢٣ الخاص بتدقيق الأنشطة لهيأة التصنيع الحربي لسنة /٢٠٢٤ ، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٢/ج–ثانيا)، (٢/د–أولا،ثالثا):–

أ– حساب صيانة سيارات العمل

قيام الهيأة بتقديم وصولات شكلية خلافاً للنظام المحاسبي الحكومي اللامركزي لسنة /٢٠١٣/ الفصل الرابع ١– المستندات الرئيسية أ– التي تتضمن (إرفاق مع مستند الصرف كافة المستندات المعززة للصرف)، وأجابت هيأة التصنيع الحربي بكتابها أن التقديم والتأخير في أرقام وتواريخ الوصولات تعود إلى المجهز وتم جلبه من قبل مستلم العجلة بعد قيامه بالتصليح والتبديل).

ب–حساب صيانة المباني

من خلال تدقيق الهيئة الرقابية المختصة مستند القيد المرقم (١٨١) في ٢٠٢٤/١٠/١٦ بمبلغ (١١١٦٠) ألف دينار (أحد عشر مليون ومائة وستين ألف دينار) لوحظ ما يأتي:

اولاً– مطابقة كافة أسعار وصولات التجهيز والاعمال مع جدول الكميات المعد من قبل الهيأة مما يؤشر على شكلية الإجراءات لجميع فقرات العمل كما مبين ادناه:

رقم القيد وتاريخه	المبلغ الف دينار	المبلغ بموجب جدول الكميات الف دينار	التفاصيل
١٥١ في ٢٠٢٤/٤/٢٢	٨٢٦	٨٢٦	صيانة وتأهيل المجاميع الصحية للطابقين الأول والثاني بالصك المرقم /١١٧ في ٢٠٢٤/١/١٦
١٥٦ في ٢٠٢٤/٤/٢٨	١٥٠٠	١٥٠٠	أنشاء سياج (مشبك حديد) حول المولدات بالصك المرقم /٨٩٢ في ٢٠٢٤/٣/١٩
٨٩ في ٢٠٢٤/٩/١٨	٢٦٩٠	٢٦٩٠	توسعة مسقف العجلة الخاصة بمنتسبي النجدة بالصك المرقم /١٣٩ في ٢٠٢٤/٥/٨
٩٧ في ٢٠٢٤/٩/٢٤	٦٩٧٠	٦٩٧٠	انشاء كرفان (مجموعة صحية عدد/٣ +مطبخ) الى قاطع المنتسبين التابعين الى قوة حماية مقر الهيأة بالصك المرقم /١٣٨ في ٢٠٢٤/٥/٨
١٨١في ٢٠٢٤/١٠/١٦	١١١٦٠	١١١٦٠	أنشاء سقف للسيارات داخل مقر الهيأة بالصك المرقم /١٦٠ في ٢٠٢٤/٥/٢٧

٦-شبكة الاعلام العراقي

التقرير المرقم (١٣٣٥٧) في ٢٠٢٥/٥/٢٢ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على العقد رقم (١/مدونة تجارية) المؤرخ في ٢٠٢٣/١/١٦ والمبرم بين شبكة الاعلام العراقي وشركة عشتار للانتاج التلفزيوني والسينمائي المحدودة (عراقية الجنسية) لانتاج ونقل وبث بطولة كأس الخليج العربي (٢٥) بمبلغ (٢٤٠٩٠٠٠) الف دينار (ملياران واربعمائة وتسعة مليون دينار) والمحسوبة ضمن تخصيصات الموازنة التشغيلية للشبكة ، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسل (١) :-

لم تقم الشبكة بتحديد الكلفة التخمينية للعقد معدة من جهة فنية مختصة خلافاً للمادة (٢/ثانياً/د) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة / ٢٠١٤ التي نصت على (وجود كلفة تخمينية علنية معدة من جهة فنية مختصة محدثة) ، وقد اوصى الديوان بتحديد الكلفة التخمينية للعقود مستقبلاً .

٧- هيئة الحج والعمرة

التقرير المرقم (٦٧٤) في ٢٠٢٥/١/٩ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على انشطة وحسابات مكتب هيئة الحج والعمرة في محافظة ذي قار للسنة المنتهية في ٣١/كانون الثاني /٢٠٢٣ ، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١-أ-سابعا)، (١-ب-اولا)،(٣-ب) :-

أ-قلة عدد الملاك الطبي المرافق للقوافل إذ بلغ عدد الاطباء المرافقين (٦) طبيب فضلا عن عدم وضع ضوابط خاصة ومحددة لاختبار الكوادر الطبية من حيث الاختصاص ، وقد أوصى الديوان بزيادة الكادر الطبي المرافق للحجاج ويكون الاختيار من ذوي الاختصاص .

ب- الجدول أدناه يبين أعداد المقبولين المفوجين لأداء فريضة الحج للسنوات (٢٠١٩/ ٢٠٢٢/٢٠٢٣/٢٠٢٤) الى المتقدمين لسنة /٢٠١٨ :-

عدد المتقدمين لسنة ٢٠١٨/ (١)	عدد المقبولين للسنوات (٢٠١٩/ ٢٠٢٢/٢٠٢٣/٢٠٢٤) (٢)	عدد المفوجين للسنوات (٢٠١٩/٢٠٢٢/٢٠٢٣/٢٠٢٤)	النسبة ١/٢
٤٤١٧٨	٧٢٦٠	٦٨٦١	١٦

ومن الجدول اعلاه تبين ان عدد الحجاج المقبولين للسنوات (٢٠١٩/٢٠٢٢/٢٠٢٣/٢٠٢٤) بلغ (٧٢٦٠) حاج ويشكل نسبة ١٦٪ من مجموع المتقدمين لاداء فريضة الحج لسنة/٢٠١٨ والبالغ عددهم (٤٤١٧٨) متقدم تمثل نسبة قليلة مقارنة مع اعداد المتقدمين ، وقد أوصى الديوان بالتنسيق مع الجهات العليا لزيادة نسبة الحجاج للمحافظة .

ج- لا يوجد لدى المكتب حساب جاري لغرض المبالغ المودعة من قبل الحجاج حيث تم تحويل المبالغ المودعة الى المصرف العراقي للتجارة (tbi) وهو بدوره يقوم بتحويل المبلغ الى الإدارة العامة حيث بلغت المبالغ المودعة من خلال مطابقة وصولات القبض مع سجل محاسبة /٦٦ بمقدار (٩٢٣٥١٣٢) الف دينار (تسعة مليارات ومئتان وخمسة وثلاثين مليون ومائة واثنان وثلاثين الف دينار) حيث لم يتسنى للهيئة مطابقة او التأكد من المبلغ الظاهر في السجلات مع المبالغ المودعة، وقد اوصى الديوان بضرورة تزويد الهيئة بكشف المصرف لمطابقة الرصيد مع السجلات .

القسم الرابع
المحافظات

١- محافظة بغداد :-

اولاً-التقرير المرقم (٢٠١١٢) في ٢٠٢٥/٨/٥ الخاص بنتائج إعمال الرقابة والتدقيق على حصة محافظة بغداد من ايرادات المنافذ الحدودية لسنة /٢٠٢٤،ومن أهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسلات (١-أ)، (١-ب)، (٢-ب)، (٢-ج)، (٣-هـ):-

(١) عدم قيام المحافظة بوضع خطة لغرض تحديد الية الصرف من حصتها من إيرادات المنافذ الحدودية سواء لتقديم خدمات للمحافظة ودوائرها او تمويل وإنجاز المشاريع الاستثمارية الخاصة بها فضلا عن عدم وضع خطة لتطوير المنافذ الحدودية وفقا للنسبة المحددة بموجب المادة المشار اليها أعلاه ولم تبين المحافظة أسباب ذلك على الرغم من تقديم استفسارنا المرقم (٥٥) في ٢٠٢٥/٧/٢٧ خلافاً للمادة (٢-رابعا) من قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (٣١) لسنة /٢٠١١ (المعدل) التي نصت على (تعد مخالفة الامتناع او التأخير في الرد على تقارير ومراسلات الديوان واعتراضاته وملاحظاته خلال المدة المحددة)، وقد اوصى الديوان التحقيق في ذلك.

(٢)وجود فرق مقداره (١١٣٨٨٨٨٢) الف دينار (احد عشر مليار وثلاثمائة وثمانية وثمانون مليون وثمانمائة واثنان وثمانون الف دينار) بين اجمالي حصة المحافظة والبالغة (٦٠٦٥٨٥٣٤) الف دينار (ستون مليار وستمائة وثمانية وخمسون مليون وخمسمائة واربعة وثلاثون الف دينار) والمبلغ الممول من قبل وزارة المالية والبالغ (٤٩٢٦٩٦٥٤) الف دينار (تسعة واربعون مليار ومائتان وتسعة وستون مليون وستمائة وأربعة وخمسون الف دينار).

(٣) وجود ايداعات ظاهرة في السجلات ولم تظهر في كشف المصرف بلغت (٤٦٥١٠٨٥) الف دينار (أربعة مليار وستمائة وواحد وخمسون مليون وخمسة وثمانون الف دينار) خلافاً للفقرة (رابعاً/٤/و/سادساً) من الدليل المالي والمحاسبي الحكومي / ضوابط الرقابة الداخلية على حساب مصرف رافدين / فرع كرادة مريم بالرقم (٤٠٠٣) الخاص بالنفقات التشغيلية والمنافذ الحدودية لشهر كانون الأول / ٢٠٢٤، وقد اوصى الديوان التحقيق في ذلك.

(٤) وجود مسحوبات ظاهرة في كشف المصرف لم تظهر في السجلات بلغت (٣٠٦١٢٨٨٧) الف دينار (ثلاثون مليار وستمائة واثنا عشر مليون وثمانمائة وسبعة وثمانون الف دينار) لم تتخذ المحافظة الإجراءات اللازمة لمتابعاتها واظهارها في السجلات خلافاً للفقرة (رابعاً/٤/و/سادساً) من الدليل المالي والمحاسبي الحكومي/ ضوابط الرقابة الداخلية على حساب البنك المشار اليها انفاً اذ اقتصرت إجابة المحافظة على استفسارنا المرقم (١٠) في ٢٠٢٥/٤/٢٢ على عدم قيام المصرف ارسال اشعارات لغرض التسوية وتم مفاتحته لإجراء اللازم ولم ترد مما يؤشر ضعف إجراءات المحافظة في متابعة حركة الموجود النقدي لها والحفاظ عليه.

(٥) وجود مبلغ مقداره (١٧٥٩١٣٧) ألف دينار (مليار وسبعمائة وتسعة وخمسون مليون ومائة وسبعة وثلاثون الف دينار) يمثل فرق بين المبلغ الممول من قبل وزارة المالية والمبلغ المصروف خلال السنة موضوع التقرير لم يتم اثباته في السجلات ولم تبين المحافظة أسباب ذلك على الرغم من تقديم استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (٣٢) في ٢٠٢٥/٥/٢٥ واستفسارها المرقم (٤٣) في ٢٠٢٥/٦/١٨ ولم ترد الإجابة لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي خلافا للمادة (٢-رابعا) من قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي المشار اليه أعلاه، وقد اوصى الديوان التحقيق في ذلك.

ثانياً-التقرير المرقم (١٦٥٠٧) في ٢٠٢٥/٧/١ الخاص ، نتائج إعمال الرقابة والتدقيق على أنشطة محافظة بغداد للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول/ ٢٠٢٣ ومن أهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسلات الاتية (١-د-أولا،ثانيا)، (٢-ب-أولا(٢))، (٣/د) ، (٤-ب-ثالثا) ، (٥/أ-ثانيا) ، (٥-ج-أولا،ثانيا) ، (٦-د) ، (٦-هـ-ثالثا،رابعا):-

(١) قسم الاملاك

(أ) لم يقم القسم باعداد قاعدة بيانات متكاملة باملاك المحافظة وبما يضمن السيطرة عليها وعدم التلاعب بها اذ تم تشكيل لجنة بالامر (٣٧٧٣) في ٢٠٢٣/٨/٢٣ لغرض جرد أملاك المحافظة والتي توصلت الى الاختلاف بين نتائج الجرد الفعلي للأملاك والكشوفات المقدمة من قبل القسم فضلا عن عدم توقيع وختم تلك الكشوفات مما تعذر على اللجنة الاعتماد عليها كذلك خلو العقود المنظمة من قبل القسم من اوصاف العقار وموقعه.

(ب) على الرغم من قيام اللجنة أعلاه بوضع مجموعة من التوصيات في تقريرها المقدم الى المحافظ الا انه لم يتم اتخاذ الإجراءات الازمة في معالجتها ومحاسبة المقصرين لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي فضلا عن قيام الديوان بإصدار تقريره المرقم (٢٤٣٤٤) في ٢٠٢٢/١١/١٨ والخاص بشبهات فساد وعدم شفافية التعاملات في أملاك وعقارات محافظة بغداد والمرسل الى هيأة النزاهة / دائرة التحقيقات/ مديرية تحقيق بغداد.

(٢) وجود مسحوبات ظاهرة في كشف المصرف لم تظهر في السجلات تعود للسنوات (٢٠٢١، ٢٠٢٢) بلغت (٣٠٢١٣٦٦٨٧) دينار (ثلاثمائة واثنان مليون ومائة وستة وثلاثون الف وستمائة وسبعة وثمانون دينار) لم تتخذ المحافظة الإجراءات اللازمة لمتابعتها واظهارها في السجلات وقد تم توجيه استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (١٨) في ٢٠٢٤/٩/١٧ لبيان أسباب ذلك وكانت إجابة قسم الحسابات (لم يتم اجراء التسوية من قبل شعبة الصرف بسبب عدم تزويدنا بالأوليات ليتسنى لنا اتخاذ ما يلزم)، مما يؤشر ضعف إجراءات المحافظة في متابعة حركة الموجود النقدي، خلافاً للفقرة (رابعاً/٤/و/سادساً) ضوابط الرقابة الداخلية على حساب البنك من الدليل المالي والمحاسبي الحكومي المشار اليه انفاً وقد أوصى الديوان التحقيق في ذلك .

(٣) وجود (٢٦) سيارة تعود للمحافظة لا تحمل ارقام مرورية خلافاً لكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء ذي العدد (م. ن/٣١٥٥/٤٢/٣٠) في ٢٠١٤/١١/٢٣ الذي نص على (تثبيت لوحات الأرقام المرورية على العجلات والمركبات كافة وبدون استثناء على ان تنجز عملية تثبيت اللوحات جميعها في موعد أقصاه ٢٠١٤/١٢/٥ وستتخذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين) وقد أوصى الديوان الالتزام بما جاء في كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء أعلاه.

(٤) قيام المحافظة بتسجيل مبلغ مقداره (٧٠٧٤٧) الف دينار (سبعون مليون وسبعمائة وسبعة واربعون الف دينار) على حساب امانات تقاعد موظفي الدولة والذي يمثل الفرق بين التوقيفات التقاعدية الفعلية والتوقيفات التقاعدية المرسلة شهرياً الى وزارة المالية (التقديرية) للسنوات (٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١) وقد بين قسم الحسابات بإجابته على استفسارنا المرقم (١٧) في ٢٠٢٤/٩/١٧ بانهُ (أخطاء حسابية في السجلات من قبل الموظف المسؤول نتيجة تسجيل مبالغ الامانات الضريبية التي تم استقطاعها بشكل مباشر من قبل وزارة المالية عند التمويل البالغة ٢٥٪ من رواتب الموظفين وسيتم اجراء المعالجة القيدية مستقبلاً) وقد أوصى الديوان التحقيق في ذلك .

(٥) عدم وجود شهادة او مستند صادر من لجنة فحص واستلام المواد المخزنية لضمان التأكد من سلامتها ومطابقتها للمواصفات كجزء من الأوليات المعززة والمرافقة مع مستندات قيود التسوية، خلافاً للفقرة (٨ / أ) من النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي /الفصل الخامس التي نصت على (تحضير شهادات ادخال وإخراج مخزني بالموجودات المخزنية على مختلف اصنافها الداخلة بمخازن الوحدة والخارجة منها وان تثبت حركة كل صنف منها استناداً الى ذلك في سجلات مخزنية او بطاقات تعتمدها دائرة المحاسبة للسيطرة على حركة المواد المخزنية)، وقد اوصى الديوان الالتزام بما جاء في النظام اعلاه وارفاق ما يثبت قيام اللجنة بفحص واستلام المواد وارفاقها مع مستندات التسوية.

(٦) خلال تدقيق الهيئة الرقابية المختصة عينة من مستندات القيد لحساب الوقود البالغ رصيده (١٦٧٧٣٤٠) ألف دينار (مليار وستمائة وسبعة وسبعون مليون وثلاثمائة واربعون ألف دينار) لغاية ٢٠٢٣/١٢/٣١ لاحظت الهيئة الرقابية المختصة الاتي:-

(أ) قيام المحافظة بصرف مبالغ وقود نقداً بدلاً من استخدام (كوبونات النسيئة)، خلافاً للمادة (3/اولاً وثانياً) من تعليمات رقم (٣) لسنة /٢٠٢١ الصادرة استناداً لقانون الغاء الامتيازات المالية رقم (٢٨) لسنة /٢٠١٩ والتي نصت على {تتولى الشركة العامة لتوزيع المنتجات النفطية اعداد (كوبونات النسيئة) تحدد فيها كميات الوقود المنصوص عليها في هذه التعليمات} و{تتحمل الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات تكاليف طباعة (كوبونات النسيئة) المنصوص عليها في البند (اولاً) من هذه المادة} على التوالي وقد اوصى الديوان الالتزام بالتعليمات المشار اليها أعلاه.

(ب) وجود تجاوز في كميات الوقود المحددة بموجب المادة (١/اولاً/١) من تعليمات رقم (٣) لسنة /٢٠٢١ الصادرة بقانون الغاء الامتيازات المالية رقم (٢٨) لسنة /٢٠١٩ والتي تضمنت {تكون كميات الوقود المقررة شهرياً للسيارات والآليات غير التخصصية التي لايزيد عدد ركابها عن (٨) ثمانية اشخاص عدا السائق في جميع مؤسسات الدولة بما لايزيد على (٢١٠) لتر للسيارة او الآلية التي يكون حجم محركها (٤) سلندر}.

(٧)– عدم تناسب التحصيل العلمي لعدد من الموظفين مع طبيعة المهام الموكلة لهم (الوظيفة المشغولة) خلافاً لدليل الوصف الوظيفي.

وقد اوصى الديوان الالتزام بدليل الوصف الوظيفي ومراعاة ملائمة التحصيل العلمي للموظف مع المهام الموكلة اليه.

(٨)– القسم القانوني:

(أ) لم يتم انجاز اللجان التحقيقية المشكلة خلال السنة موضوع التقرير خلافاً لكتاب مكتب رئيس الوزراء ذي العدد (٢٣٩٧٩٦٦/٣٠٣٥) في ٢٠٢٣/٩/٢٦ والذي نص على (توجيه اللجان التحقيقية والتدقيقية في المؤسسات الحكومية كافة بإنجاز مهماتها المحددة لها قبل نهاية السنة الحالية وعدم تدويرها للسنة اللاحقة)، وكما مبين ادناه:–

عدد اللجان التحقيقية الكلي	المحسوم منها	غير المحسوم منها
٢١١	١٣٥	٧٦

وقد اوصى الديوان الالتزام بكتاب مكتب رئيس الوزراء اعلاه.

(ب) لم تقم المحافظة بتزويد الهيئة الرقابية المختصة بمبالغ التضمين المتحققة عن اللجان التحقيقية والدعاوى القانونية المدنية المترتبة بذمة اشخاص على الرغم من طلبنا ذلك بمذكراتنا المرقمة (٧٦) في ٢٠٢٥/٤/١٣ و (٧٨) في ٢٠٢٥/٤/١٥ على التوالي والمؤكد عليها بمذكرتنا المرقمة (٨٦) في ٢٠٢٥/٤٠/٢٠ خلافاً للمادة (٢/رابعاً) من قانون الديوان المرقم (٣١) لسنة / ٢٠١١ (المعدل) المشار اليها انفاً وقد أوصى الديوان التحقيق في ذلك .

٢– محافظة الانبار :–

اولاً–التقرير المرقم (١٦٥١) في ٢٠٢٥/ ١/١٩ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على أوليات فروقات رواتب منتسبي العقود لمديرية بلدية الصقلاوية للفترة ٢٠٢١/١/١ لغاية ٢٠٢٣/١٢/٣١ المشمولين بالمادة (٧٥) من قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (١٣) لسنة/٢٠٢٣،ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت بالتسلسل (١):–

بلغ عدد موظفي عقود البلدية (١٦٦٤) موظف حسب كتاب مديرية البلدية المرسل الى مديرية بلديات الانبار ذي العدد (٩٨٣٢) في ٢٠٢٣/١١/١ ، ولم نستطيع مقارنة الاعداد مع أعداد المعينين كما في ٢٠١٠/٢ و٢٠١٩/١٢/٣١ لعدم توفر قاعدة البيانات الخاصة بالعقود اذ لاحظت الهيئة الرقابية المختصة قيام البلدية برفع اسماء متعاقدين (جدد) وفق قرار (٣١٥) لسنة/٢٠١٩ (المعدل) الى محافظة الانبار – الدائرة الادارية و المالية بموجب كتابهم ذي العدد (٩٨٣٢) في ٢٠٢٣/١١/١ خلافا للمادة (٧٥) من قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (١٣) لسنة/٢٠٢٣ المشار اليها أعلاه التي نصت على (يعتمد التاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١ بدل التاريخ ٢٠١٩/١٠/٢ بقرار مجلس الوزراء رقم (٣١٥) لسنة/٢٠١٩ في الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة) وخلافا للفقرة (أولاً) من المادة (١١) من تعليمات تسهيل تنفيذ قانون الموازنة رقم (١) لسنة/٢٠٢٣ الذي نص على (أ– تلتزم الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات بالملاك الفعلي لها دون اي زيادة لحين تشريع قانون الخدمة المدنية الاتحادي ، ب– تلتزم الوزارات و الجهات غير المرتبطة بوزارة و المحافظات كافة ايقاف التعينات ضمن التشكيلات التابعة لها).

ثانياً–التقرير المرقم (٣٩٣٦) في ٢٠٢٥/٢/١٠الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على انشطة هيئة استثمار الانبار للسنوات (٢٠٢٠–٢٠٢١–٢٠٢٢)،ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت بالتسلسل (١–د):–

قيام مجلس ادارة الهيئة بأصدار قراره بالموافقة على منح الاجازة الاستثمارية بموجب جلسته المرقمة (١) في ٢٠٢١٣/١/٣١ للمشروع الاستثماري (مجمع أبراج الحياة النموذجي) المحال على (شركة مجد الشام للتجارة العامة و الاستثمارات العقارية)قبل تاريخ اعلانه كفرصة استثمارية بتاريخ ٢٠٢١/٢/٣٢ خلافاً للمادة (٥– خامساً) من قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة/٢٠٠٦ (المعدل) التي نصت على (تقوم هيئات الاقليم والمحافظات بوضع خططها الاستثمارية بما لايتعارض والسياسة الاستثمارية الاتحادية وتقوم بأعداد قوائم بفرص الاستثمار في المناطق الخاضعة لها مع معلومات اولية عن هذه المشاريع وتوفيرها للراغبين في الاستثمار) مما يدل على شكلية الاجراءات وانعدام المنافسة بين المستثمرين .

ثالثاً–التقرير المرقم (٩٥٦٠) في ٢٠٢٥/٤/١٣الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على الانشط لسنة/٢٠٢٣ لمديرية بلديات محافظة الانبار والمؤسسات التابعة لها (مديريتي بلديتي الحبانية والوفاء) ،ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت بالتسلسلين (٤–هـ) ، (٧– و):–

(١) لم يقم مركز مديرية بلديات الانبار بتنظيم سندات الصرف بالمبالغ المصروفة خلال سنة /٢٠٢٣ البالغة (١٦٧٣٢٥٢٢٣٥) دينار (مليار وستمائة وثلاثة وسبعون مليون ومائتان واثنان وخمسون ألف ومائتان وخمسة وثلاثون دينار) حسب جداول المصروفات وموازين المراجعة للسنة موضوع التقرير الرقابي.

(٢) وجود موظفين تم إحالتهم الى التقاعد ومازالوا مستلمين سيارات من قبل مديرية بلديات الانبار على الرغم من تنظيم وإصدار استمارة براءة الذمة حيث برر مسؤول شعبة الآليات انه تم إبقاء السيارات حسب توجيهات مدير مديرية بلديات الانبار وإصدار الأوامر الادارية المرقمة (٥٠٤٩) و (٥٠٥٠) في ٢٠٢٤/٣/٣ على التوالي التي تتضمن (إبقاء السيارات المرقمة لدى الموما إليهم).

رابعاً–التقرير المرقم (١٧٤١٠) في ٢٠٢٥/٧/١٠الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على مصروفات الموازنة التشغيلية لمحافظة الانبار للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول /٢٠٢٣ ،ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت بالتسلسل (٣–ز):–

لم يتم استقطاع المبالغ الضريبية المحددة من مبلغ المعاملات التي تزيد عن (٥) مليون دينار (خمسون مليون دينار) وارسالها الى هيئة العامة للضرائب ، خلافاً للفقرة (ثالثاً –٤) من اعمام الهيئة العامة للضرائب المرقم (٤٣س/١٥٤٥) في ٢٠١٦/٩/١ التي نصت (امافيما يخص مبالغ التعاملات التي تزيد عن (٥) خمسة مليون دينار فنؤكد على استقطاع النسب الضريبية المحددة وارسالها الى الهيئة العامة للضرائب خلال مدة (٣٠) ثلاثون يوما من تاريخ انجاز العمل بالبريد المسجل أو بيد مكلف بأسلوب الرقم السري) وبالتالي عدم سداد الاموال المستحقة للدولة .

خامساً–التقرير المرقم (٢٤٢٢٩) في ٢٠٢٥/٩/١٧ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على عقود (٨٠٩٩) درجة وظيفة بصفة عقد وراتب شهري قدره (٣٠٠) الف دينار (ثلاثمائة الف دينار) للمتعاقد الواحد لمدة (٣) سنة ،ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت بالتسلسلات (٤) ، (٥) ، (٦):-

(١) تعيين موظفين دون بلوغهم السن القانوني، خلافاً للفقرة (اولاً) من قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (٦٠٣) لسنة/ ١٩٨٧ الذي ينص (للوزير المختص ورئيس الدائرة غير المرتبطة بوزارة او من يخولانه تعيين الذين اكملوا الثامنة عشر من العمر بصفة موظفين مؤقتين في الاعمال ذات الطبيعة المؤقتة) وكما مبين ادناه:

اسم المتعاقد	التولد	تاريخ التعاقد	التحصيل الدراسي	الوحدة الادارية
احمد نوفل حامد رزيك	٢٠٠٧/٧/١٠	٢٠٢٤/١١/٢٥	ابتدائية	قضاء الرمادي
يوسف زياد عبد الجبار عبد الحميد	٢٠٠٧/٢/٢		ابتدائية	
محمود ياسر محمود حسين	٢٠٠٦/١٢/٢٣	٢٠٢٤/١٢/١٥	متوسطة	

(٢) استبعاد متقدمين من بالتعيين على الرغم من ان درجة المفاضلة تؤهلهم للتعيين وذلك حسب درجاتهم التفاضلية ودرجة الحد الادنى للفائزين.

(٣) اختلاف درجات المفاضلة المثبتة ضمن القوائم المصادق عليها (الفائزين) من قبل اللجنة الفرعية في قضاء الرمادي عن المعلومات المرفقة ضمن اضابير الفائزين.

سادساً–التقرير المرقم (٢٤٤٦٣) في ٢٠٢٥/٩/٢١ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على الأنشطة والحسابات لمديرية بلدية الفلوجة للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٤ ،ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت بالتسلسلين (١– د/أولاً،ثالثاً ، رابعاً) ، (٧–أ،ب):-

(١)– المساطحات:

(أ) عدم إستحصال مبالغ ضمان التشييد الخاصة بعقود المساطحة وحسب العقد المبرم بين الطرفين، خلافاً للمادة (١٦/جـ) من قانون بيع وإيجار اموال الدولة رقم (٢١) لسنة/٢٠١٣ (المعدل) التي تضمنت على (يلتزم المساطح بتقديم مبلغ ضمان للتشييد يعادل بدل المساطحة لتلك المدة وفي حالة عدم التشييد خلالها يصادر مبلغ الضمان ويعتبر عقد المساطحة لاغياً ويؤول ما هو قائم من مشيدات الى الجهة المالكة دون مقابل)، مع العرض من خلال الزيارات لعينة من المساطحات بتاريخ ٣/٣ و٢٠٢٥/٣/١٢ تبين بأن المستأجرين لم يتم تشييد اسواق على قطعة الارض ولا توجد اي إجراءات من قبل البلدية متخذة بخصوصهم وكما مبين في اجابتهم المرقمة (١١٧٢١) في ٢٠٢٥/٧/٢٨ على مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (٤٩٥) في ٢٠٢٥/٧/٢١ التي أوضحت فيه المديرية (عدم اتخاذ أي إجراء من قبل مسؤول الشعبة السابق ولاستلام الشعبة حديثاً سيتم إتخاذ الإجراءات القانونية بحق المستأجرين).

(ب)لم تقم المديرية باستيفاء الايجار السنوي من بعض المستأجرين ، خلافاً للمادة (١٦– ب) من قانون بيع وإيجار أموال الدولة رقم (٢١) لسنة/ ٢٠١٣ (المعدل) الذي ينص (يتم إستيفاء بدل المساطحة سنوياً على أن تتم مراجعة البدل كل خمس سنوات من تاريخ ابرام عقد المساطحة) ، مع العرض إن إجابة الشعبة القانونية بموجب كتابهم المرقم (١١٧٢١) في ٢٠٢٥/٧/٢٨ هي (عدم اتخاذ أي إجراء من قبل مسؤول الشعبة القانونية السابق ولإستلام الشعبة حديثاً سوف يتم اتخاذ الاجراءات القانونية وتوجيه انذارات الى المستأجرين واقامة دعاوى قضائية قي حالة عدم الاستجابة لمضمون الانذار).

(ج)قيام هيئتنا الرقابية بإجراء الزيارة الميدانية لبعض مواقع المساطحات لوحظ عدم إستغلال مستأجري المساطحات للغرض المخصص لها ، خلافاً للمادة (١٦–ج) من قانون بيع وإيجار أموال الدولة رقم (٢١) لسنة/ ٢٠١٣ (المعدل) التي نصت على (يلتزم المساطح بإقامة المشيدات خلال المدة المحددة في عقد المساطحة والمقترنة بموافقة الوزير المختص او رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة مع تقديم مبلغ ضمان للتشييد يعادل بدل المساطحة لتلك المدة وفي حالة عدم التشييد خلالها يصادر مبلغ الضمانة ويعتبر عقد المساطحة لاغياً ويؤول ما هو قائم من مشيدات الى الجهة المالكة دون مقابل) والفقرة (٢) من العقد المبرم التي تنص (على الطرف الثاني يباشر بالإنشاء خلال فترة ستة أشهر من حصول المصادقة على التأجير وبعكسه يفسخ العقد دون الحاجة الى إنذار رسمي) .

(٢) الرواتب:–

من خلال تدقيق عينة من رواتب موظفي المديرية لوحظ الآتي:–

(أ)لم تقم البلدية باستيفاء رسم الطابع من رواتب الموظفين لشهري (كانون الثاني وتموز) لسنة/٢٠٢٤ ولم يتم فرض غرامة بنسبة (١٠٪) على الموظف المختص ، خلافاً للمادة (١٢– أولاً ، ثانياً) من قانون رسم الطابع رقم (٧١) لسنة/٢٠١٢ التي تنص [يستوفى الرسم من الرواتب والمخصصات والأجور بمقدار (٢٠٠٠) دينار سنوياً وتقوم دوائر الدولة والقطاع العام بحسم الرسم المحدد في البند (أولاً) من هذه المادة من المبلغ المستحق مباشرة بقسطين متساويين الأول من راتب شهر كانون الثاني والثاني من راتب شهر تموز كل سنة على أن يسدد الى الخزينة خلال مدة أقصاها نهاية الشهر التالي لحسمه وفي حالة التأخر عن هذا الموعد تفرض غرامة على الموظف المختص بنسبة (١٠٪) من مقدار الرسم].

(ب)صرف مخصصات خطورة السياقة البالغة (٨٧٥٠٠) دينار لبعض الموظفين على الرغم من عدم تكليفهم باستلام سيارات حكومية حسب الكشف المرافق مع إجابة المديرية المرقمة (٨٨٩) في ٢٠٢٥/١/٢٠ ، خلافاً لأحكام الفقرة (٢– ج) من تعليمات وزارة المالية– الدائرة القانونية ذي العدد (٢٦٧٨) في ٢٠٠٥/٢/٢ التي تقتضي (يقتصر منح هذه المخصصات على السائق المكلف بقيادة السيارة).

سابعاً–التقرير المرقم (٢٦٩٤١) في ١٥/ ١٠/ ٢٠٢٥الخاص بنتائج تنفيذ العقد المرقم (٢٦٩) لسنة/ ٢٠٢٤ في ٨/١٢/٢٠٢٤ المبرم بين محافظة الانبار وشركة (نبض الرافدين للمقاولات العامة) (عراقية الجنسية) لتنفيذ مشروع (تنفيذ شبكات فرعية لمشروع ماء البغدادي/المرحلة الاولى) بمبلغ (١٠٤٩٢٠٠٠) الف دينار (عشرة مليار واربعمائة واثنان وتسعون مليون دينار عراقي) ضمن تخصيصات قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي للموازنة الاستثمارية لسنة/ ٢٠٢٢ ،ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت بالتسلسلين (٨) ، (١٠) ، (١٧):-

(١) اعتماد كتاب السيولة النقدية المقدم من قبل الشركة الصادر من مصرف الثقة الدولي الاسلامي ذي العدد (٢٨٦٥/٧١١) في ٢٠٢٤/٩/٢٤ على الرغم من كونه يتضمن عبارة (عدم تحمل المصرف أي مسؤولية مالية او قانونية إزاء اصدار هذا التأييد)، خلافاً للفقرة رقم (٣١) من الاستشارات الخاصة بالوثائق القياسية للمناقصات من الدليل الارشادي للاستشارات التعاقدية الحكومية لعام/٢٠١٩ والتي تضمنت (لا يجوز اعتماد التأييد المصرفي الذي ثبتت فيه العبارة المذكورة انفاً) مع العرض ان المبلغ المثبت في حساب الشركة والبالغ (٢٠٠٠٠٧٣٨٠٠) دينار (مليارين وثلاثة وسبعين الف وثمانمائة دينار) والظاهر في كشف المصرف تم ايداعه بتاريخ ٢٠٢٤/٩/٢٤ وهو نفس تاريخ اصدار كتاب السيولة النقدية، خلافاً للفقرة (٢-٣-٣) من الجزء الأول (القسم الثالث/متطلبات السيولة النقدية) من الوثيقة القياسية والتي تضمنت (سيولة نقدية بمقدار (١٧٥٠٠٠٠٠٠٠) دينار وتكون ككشف مصرفي يبين حركة التدفق لأخر سنة).

(٢) قيام لجنة التحليل والإحالة المشكلة بموجب الامر الاداري ذي العدد (٦٢٦٣) في ٢٠٢٤/٣/١١ باعتماد العمل المماثل دون وجود تأييد إنجازه واستلامه أولياً من قبل جهة التعاقد، اذ قامت محافظة الانبار/قسم العقود بمفاتحة صندوق أعمار محافظة ذي قار بكتابها ذي العدد (٢٥٨٧٨) قي ٢٠٢٤/١٠/١٤ والذي تضمن (تأييد صحة صدور العقد المقدم للعمل المماثل) دون تضمنه نسبة الإنجاز وصدور شهادة الاستلام الاولي، خلافاً للفقرة رقم (٥) من كتاب الدعوة ذي العدد (٢٣٦٨١) في ٢٠٢٤/٩/١٨ والتي تضمنت (تقديم كافة الأوليات التي تثبت انجاز الاعمال المماثلة والايراد السنوي) والفقرة رقم (١٤٥) من الاستشارات الخاصة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ والضوابط الملحقة بها من الدليل الارشادي للاستشارات التعاقدية الحكومية لعام/٢٠١٩ والتي تضمنت (لا يمكن احتساب العمل مماثلاً ما لم يكن منجزاً ومستلم استلاماً اولياً ويتم تأييد ذلك من قبل جهة التعاقد)، ولم يتم تزويدنا بمحضر الاستلام الاولي للعمل المماثل.

(٣) المبالغة في تسعير الفقرات رقم (٣،١) في جدول كميات الكشف التخميني والتي تتضمن[تجهيز وعمل أنبوب دك تايل قطر (٤٥٠،٢٥٠) ملم] والمعد من قبل الجهة المستفيدة (مديرية ماء الانبار لسنة/٢٠٢٤) حسب المقارنة مع الكشوفات التخمينية المعدة من قبل الجهة المستفيدة لمشاريع أخرى لنفس السنة، خلافاً للمادة (٢-اولاً-د) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ والتي تضمنت [تلتزم جهة التعاقد قبل اعداد وثائق المناقصات للمشاريع الاستثمارية بـ(وجود كلف تخمينية علنية محدثة للمقاولة او لمقاولات المشروع معدة من جهة فنية مختصة مبنية على أساس الدراسة الشاملة لأسعار السوق السائدة عند اعدادها لأغراض الإحالة].

ثامناً–التقرير المرقم (٢٦٩٣٩) في ١٥/ ١٠/ ٢٠٢٥الخاص بنتائج تنفيذ العقد المرقم (٢٩) لسنة/٢٠٢٥ المبرم بين محافظة الانبار وشركة (مسار البناء للمقاولات العامة) (عراقية الجنسية) لتنفيذ مشروع (الاعمال التكميلية لمشروع انشاء الطرق الرابطة بعرض ٤٠م عدد ٢ الأول من شارع ٦٠ شرق الفلوجة قرب سيطرة الحمل باتجاه الجامعة والثاني من المرور السريع باتجاه النعيمية مع تصميم طريق حولي جنوب الفلوجة من طريق المرور السريع باتجاه نهر الفرات محاذي للجامعة بعرض ٦٠ م كمرحلة اولى) بمبلغ (١٠٠١٦٧٦٠) الف دينار (عشرة مليارات وستة عشر مليون وسبعمائة وستين الف دينار عراقي) ،ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت بالتسلسل (٢–ز) :

من خلال قيام الهيئة الرقابية المختصة بإجراء الزيارة الميدانية بتاريخ (٢٠٢٥/٥/١٤) للمشروع ودائرة المهندس المقيم في الفلوجة وتدقيق الاوليات المقدمة للهيئة ، اذ بلغت نسبة الإنجاز المخطط (٤,٥٪) ونسبة الإنجاز الفعلي (٤) ونسبة الإنجاز المالي (٠٪) ولاحظت الهيئة الرقابية المختصة قيام الشركة بتنفيذ القالب الجانبي بارتفاع (٢٩) سم لبعض المحطات استناداً الى المقايسة التي أجرتها هيئتنا الرقابية خلال الزيارة الميدانية بدلاً من (٣٣) سم ، خلافاً لمخططات تنفيذ العمل المرافقة للموافقة الأولية ذي العدد (٨٣٩٤) في ٢٠٢٥/٤/٢٢ والتي تضمنت (ارتفاع القالب الجانبي بمقدار (٣٣) سم) مما يؤشر عدم مواكبة دائرة المهندس المقيم لتنفيذ العمل بموجب المخططات المطلوبة وتمت الإجابة من قبل المهندس المقيم (اثناء التنفيذ يتم صقل الصب مما يؤدي الى انخفاض الارتفاع) مع العرض ان الإجابة لا تبرر الملاحظة اذ تضمنت مخططات تنفيذ العمل ارتفاع صافي بعد التنفيذ لا يقل عن (٣٣) سم.

تاسعاً–التقرير المرقم (٢٥٤٩٤) في ١/ ١٠/ ٢٠٢٥الخاص بنتائج تنفيذ العقد المرقم (٢٤٥) لسنة/٢٠٢٤ المبرم بين محافظة الانبار وشركة (العمران الانمائي للمقاولات العامة المحدودة) (عراقية الجنسية) لتنفيذ مشروع (اعادة تنفيذ الخط الناقل لناحية كبيسة) بمبلغ (١٤٠٣٥٢٥٠) الف دينار (اربعة عشر مليار وخمسة وثلاثين مليون ومائتان وخمسين الف دينار عراقي) ضمن تخصيصات قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية لغاية لسنة/٢٠٢٢ للموازنة الاستثمارية، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت بالتسلسلات (١) ،(٩) ، (١٠–د/هـ) :

(١) اعتماد كتاب السيولة النقدية المقدمة من قبل الشركة والصادرة من مصرف المال الاسلامي للاستثمار بالعدد (٧١١/س/٢٠٩٣) في ٢٠٢٤/٨/٢٦ على الرغم من وجود عبارة (ان المصرف لا يتحمل اي مسؤولية مالية او قانونية ازاء اصدار هذا التأييد)، خلافاً للدليل الارشادي للاستشارات التعاقدية الحكومية لسنة/٢٠١٩ الذي تضمن (لا يجوز اعتماد التأييد المصرفي الذي ثبتت فيه العبارة المذكورة اعلاه) مع العرض ان المبلغ الموجود في حساب الشركة والبالغ (١٥٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار (مليار وخمسمائة مليون) والظاهر في كشف المصرف تم ايداعه بتاريخ ٢٠٢٤/٨/٢٦ وهو نفس تاريخ اصدار كتاب السيولة النقدية، خلافاً للفقرة (٢–٣–٣) من القسم الثالث (متطلبات السيولة النقدية) من الوثائق القياسية لتنفيذ عقود الاشغال العامة المشار اليها اعلاه التي تضمنت (سيولة نقدية بمقدار (١١٧١٦٦٧٠٠٠) دينار وتكون ككشف مصرفي يبين حركة التدفق لاخر سنة او كفاءة مالية) مما يدل على شكلية السيولة المقدمة من قبل الشركة.

(٢) تقديم ذرعتي العمل المرقمتين (٢، ٣) من قبل الشركة قبل تاريخ اخراج المواد من المخازن حسب مستندات الإخراج المخزني، مما يدل على تقديم تلك الذرعات قبل تنفيذها فعلياً، خلافاً للفقرة (٤–٦–٤–ط) من (الفصل الرابع/تدقيق اجراءات تنفيذ العقود) من الدليل الاسترشادي لوحدات التدقيق الداخلي المعمم بموجب كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم

(ت/ح.م/٣٧٩٣٨/٤) في ٢٠١٩/١١/٦ التي تضـــمنت (وجود شـــهادة فحص بالعمل المنجز او المواد المســـتلمة تؤيد مطابقتها للمواصفات لغرض صرف الذرعة او الدفعة المستحقة) وكما مبين في ادناه:

رقـــــم الذرعة	رقم وتاريخ كتاب الشـــركة الخاص بتقديم الذرعة	رقم وتاريخ مستند الإخراج المخزني	كمية المواد الخارجة
٢	(١٠) في ٢٠٢٤/١٢/٩	(١٠٠٩٨١٥) في ٢٠٢٤/١٢/١٥	٥٠٠٠ م.ط انابيب دكتايل قطر ٦٠٠ ملم
٣	(١٨) في ٢٠٢٥/١/١٩	(١٠٠٩٨٢٣) في ٢٠٢٥/١/٢٨	٣٠٠٠ م.ط انابيب دكتايل قطر ٦٠٠ ملم

(٣) من خلال الزيارة الميدانية لهيئة الرقابة المالية المختصة لموقع المشروع بتاريخ (٢٠٢٥/٧/٢) تبين الاتي:

(أ) عدم الالتزام بالمواصـــفات الفنية المطلوبة اثناء التنفيذ، اذ تبين ان أعماق الحفر لبعض المقاطع اقل من (١,٧٠)، وعدم استخدام مادة النايلون لبعض المقاطع، وكذلك عدم استخدام الرمل النهري لبعض المقاطع، خلافاً للفقرة

(ب) من جدول الكميات الخاص بالمشـروع التي تضـمنت (على ان لا يقل عمق الحفر عن (١,٧) م مع الدفن بالرمل النهري النظيف تحت وفوق الانبوب مع تغليف الانبوب بالكامل بالنايلون الخاص بتغليف الانابيب المائية من التآكل).

(ج) احتسـاب كمية (٨٠٠٠) م.ط للفقرة رقم (١) المتضـمنة (حفر، مد، دفن) أنبوب قطر (٦٠٠) ملم في ذرعة الاعمال المنجزة رقم (٣)، في حين ان الكمية المنفذة فعلياً (٦٢٥٠) م.ط حسـب محضـر الزيارة الميدانية المؤيد من قبل المهندس المقيم، خلافاً للفقرة (اولاً–٢) من الضوابط رقم (١٦) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ التي تضـمنت (يقوم المهندس المقيم بتدقيق الذرعات المنجزة ورفع الطلب الى الجهة المعنية لدى صـاحب العمل المخولة صـلاحية تدقيق المسـتحقات المالية للأعمال المنفذة وفقاً لجدول تقدم العمل وجدول الكميات المصـادق عليه وفقاً للأصـول ومن ثم احالتها الى الدوائر المالية لغرض اتخاذ ما يلزم بشـأن صـرفها بعد اجراء التدقيق على الكميات المنفذة ومبالغها وبالتنسيق مع الجهات التدقيقية في الجهات التعاقدية).

عاشراً–التقرير المرقم (٣٢٥٩٢) في ٢٠٢٥/١٢/١٤ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على حسابات وانشطة محافظة الانبار للســـنة المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ ، ومن أهم الملاحظات التي أوصـــى الديوان التحقيق فيها والواردة فيه بالتسلسلات (٢–ك، م):–

(١)قيام محافظة الانبار بمنح مكافآت للضـباط والموظفين بمبالغ تتجاوز الحد الاعلى للصـرف خلال السـنة وتكرار الصـرف لبعضـهم خلال الشـهر الواحد خلافاً للمادة (٨–اولاً) من تعليمات تنفيذ الموازنة التي تضـمنت {يخول الوزير المختص او رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة والمحافظون ورؤسـاء مجالس المحافظات صـلاحية منح مكافآة نقدية او عينية للعاملين بجهود استثنائية وغير العاملين لقاء خدمة مقدمة الى الجهات المذكورة وضـمن تخصـيصـات المقررة بالموازنة المختصـة بما لا يتجاوز (٥٠٠٠٠٠) دينار(خمسمائة الف دينار) لكل حالة في الشهر الواحد وعلى ان لا يزيد مجموع المكافأت النقدية او العينية الممنوحة للعاملين على (١٠٠٠٠٠٠) دينار(مليون دينار) للشخص الواحد} ،وادناه أمثلة على ذلك:–

رقم مستند الصرف وتاريخه	المبلغ / الف دينار	رقم مستند الصرف وتاريخه	المبلغ / الف دينار
(١٢٨٩) في ٢٠٢٤/١/٣١	١٢٠٠٠	(1966) في ٢٠٢٤/٧/٢٩	٩٠٠٠
(١٣٠٠) في ٢٠٢٤/١/٣١	٢١٠٠	(2087) في ٢٠٢٤/٨/٢٧	٣٤٥٠٠
(١٢٨٠) في ٢٠٢٤/١/٩	٣٥٠٠	(2091) في ٢٠٢٤/٨/٢٧	٣٠٠٠
(١٣١٦) في ٢٠٢٤/٢/٢٥	٢١٠٠٠	(2086) في ٢٠٢٤/٨/٢٧	٦٥٠٠
(١٤٣٥) في ٢٠٢٤/٣/٢٧	٧٠٠٠	(2293) في ٢٠٢٤/٩/٨	١٤٠٠٠
(١٤١١) في ٢٠٢٤/٣/٧	٤٩٦٥٠	(2309) في ٢٠٢٤/٩/٨	٢٠٧٥٠
(١٤١٢) في ٢٠٢٤/٣/٧	٢٩٣٠٠	(2361) في ٢٠٢٤/٩/٢٤	5000
(١٤٧٧) في ٢٠٢٤/٤/١	٢٩٢٠٠	(2536) في ٢٠٢٤/١٠/٢٧	18500
(١٥٠٩) في ٢٠٢٤/٤/٢٨	٢٥٠٠٠	(2711) في ٢٠٢٤/١١/٢٥	24500
(١٦٥٧) في ٢٠٢٤/٥/٢٧	١٧٥٠٠	(2682) في ٢٠٢٤/١١/٧	13000
(١٦٩٩) في ٢٠٢٤/٦/٢	١١٥٠٠	(2640) في ٢٠٢٤/١١/٥	27500
(١٧٥٩) في ٢٠٢٤/٦/٦	١٠٢٥٠	(2608) في ٢٠٢٤/١١/٣	148250
(١٧٦٧) في ٢٠٢٤/٦/٣٠	٦٥٠٠	(2914) في ٢٠٢٤/١٢/٥	8500
(1958) في ٢٠٢٤/٧/٢٥	15000	(2912) في ٢٠٢٤/١٢/٥	16000
(1934) في ٢٠٢٤/٧/٢٥	20000	–	–

(٢) تشـــابه تواقيع الموظفين (الضـــباط والمفوضـــين والمراتب والموظفين المدنيين) في قوائم صـــرف المكافآت المرفقة مع مســتندات الصــرف مما يؤشــر توقيع موظف بدل موظف آخر على اســتلام مبلغ المكافآة مما يتعذر التأكد من ان الموظف المذكور في قائمة الصرف هو نفسه الذي استلم مبلغ المكافآة ، وكما مبين في الامثلة ادناه:-

رقم مستند الصرف وتاريخه	المبلغ / الف دينار	التفاصيل
(١٥١٥) في ٢٠٢٤/٤/٢٨	١٢٢٥٠	عن تكريم الوزير لمنتسبي مركز الامن السيبراني
(١٥١٩) في ٢٠٢٤/٤/٢٨	٢٧٠٠	عن تكريم الوكيل الاقدم لمجموعة من الضباط والمفوضين
(١٥٤١) في ٢٠٢٤/٤/٣٠	١٠٣٥٠	عن تكريم الوكيل الاقدم لضباط ومفوضي مديرية الارشيف
(١٦٠٠) في ٢٠٢٤/٥/٥	١٥٠٠٠	عن تكريم وكيل محافظة الانبار لشؤون الشرطة للضباط والموظفين
(١٧٧٥) في ٢٠٢٤/٧/١	٨٢٢٥٠	عن تكريم الوزير لضباط ومنتسبي كلية الشرطة
(١٩٢٢) في ٢٠٢٤/٧/٨	٢٤٧٥٠	عن تكريم وكيل محافظة الانبار لشؤون الامن الاتحادي للضباط والموظفين
(٢٤٣٣) في ٢٠٢٤/١٠/٢	٦٥٠٠	عن تكريم الوزير لموظفي مديرية التخطيط والمتابعة
(٢٤٤٧) في ٢٠٢٤/١٠/٦	١٦٩٠٠	تكريم مدير الشؤون المالية لمنتسبي وضباط
(٢٦٢٥) في ٢٠٢٤/١١/٤	٥٥٥٠	عن تكريم الوكيل الاقدم لموظفي مديرية الشؤون القانونية
(٢٦٧١) في ٢٠٢٤/١١/٧	٦١٧٥٠	عن تكريم الوزير لضباط ومراتب قيادة الشرطة الاتحادية وقيادة شرطة محافظة ذي قار

حادي عشر–التقرير المرقم (١٧٠٤٥) في ٢٠٢٥/٧/٧الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على تنفيذ العقد المرقم (خ/٢٠٢٣/٢٥) المبرم من قبل محافظة الانبار/مديرية العقود بتاريخ ٢٠٢٣/٩/١٤مع شركة (MAC lnternational fze) اماراتية الجنسية الوكيل الحصري لشركة (General motors) امريكية الجنسية لتجهيز (١٥٠) عجلة شوفرليت سلفرادو قمارة مزدوجة مع الادوات الاحتياطية الخاصة بها لصالح وكالة محافظة الانبار لشؤون الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية وقيادة قوات الشرطة الاتحادية وقيادة قوات حرس الحدود وقيادة فرقة الرد السريع بمبلغ اجمالي (١٠) مليون دولار(عشرة مليون دولار) امريكي بما يعادل بالدينار العراقي (١٣) مليار دينار (ثلاثة عشر مليار دينار عراقي)، ومن أهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والواردة فيه بالتسلسل (٤):–

تم تجهيز المواد الاحتياطية المحددة بالملحق رقم (٣) من العقد من مناشئ مختلفة اذ بينت محافظة الانبار /مديرية العقود بموجب كتابها المرقم (٣٩٤٦) في ٢٠٢٥/٤/٢٠ {ان المواد المجهزة من مناشئ شركة (General Motors) الامريكية المنتشرة في العالم} بينما بين التقرير المقدم من قبل الشركة الفاحصة (TUV) الالمانية ان المواد المجهزة من مناشئ (مكسيكية ،كورية ،امريكية ،كندية) خلافاً للبند {(٢٢–١) من العقد نوع المواد والمناشئ الذي نص على (يلتزم الطرف الثاني بان تكون جميع المواد المتعاقد عليها جديدة وحديثة موديل/٢٠٢٣ فما فوق ومن انتاج مصانع شركة (General Motors)} .

ثاني عشر–التقرير المرقم (٢٣٠٦٥) في ٢٠٢٥/٩/٧الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على تنفيذ العقد المرقم (٢٠٢٣/١٦) المبرم بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٣ من قبل محافظة الانبار /مديرية العقود مع ائتلاف شركة صدف البحر للتجارة العامة والتجهيزات البحرية المحدودة (عراقية الجنسية) ومصنع الختال للقوارب الاماراتي لـــ{تجهيز دراجات نارية نوع (YAMAHA) ياباني المنشأ عدد (٨٠٠) دراجة مع الادوات الاحتياطية الخاصة بها والتدريب} لصالح مديرية المرور العامة بمبلغ إجمالي (١٨٥٧٣٤٠٠) دولار (ثمانية عشر مليون وخمسمائة وثلاثة وسبعين الف واربعمائة دولار) ما يعادل بالدينار العراقي مبلغ (٢٤١٤٥٤٢٠) الف دينار (اربعة وعشرون مليار ومائة وخمسة واربعون مليون واربعمائة وعشرون الف دينار عراقي) ، ومن أهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والواردة فيه بالتسلسلات (٥) و(١٠) :–

(١) عدم قيام محافظة الانبار بتوفير كامل مبلغ العقد قبل الدخول بالالتزام التعاقدي وحسب ما جاء بكتاب مديرية الشؤون المالية المرقم (٧٠٠٤) في ٢٠٢٥/٣/٢٤ استناداً لكتاب مديرية التخطيط /قسم الخطة الاستثمارية المرقم (٥٥٨٧) في ٢٠٢٣/٧/٢٧ الذي بيّن توفر جزء من مبلغ العقد والبالغ (١٣) مليار دينار (ثلاثة عشر مليار دينار) والمدرج ضمن الموازنة الاستثمارية لمشروع (تعزيزات قدرات قطعات محافظة الانبار) لسنة /٢٠٢٣ إذ تم فتح الاعتماد مستندي بمبلغ (١٠) مليون دولار (عشرة مليون دولار) في حين ان مبلغ العقد (١٨٥٧٣٤٠٠) دولار (ثمانية عشر مليون وخمسمائة وثلاثة وسبعين الف واربعمائة دولار) استناداً الى ما جاء بالبند رقم (٧–١–٢)/شروط الدفع الذي نص على {سيتم تعزيز باقي مبلغ العقد من موازنة العام/٢٠٢٤ او توفر الاعتماد المالي (ايهما اقرب) } دون الحاجة لتنظيم ملحق للعقد بباقي المبلغ في حين ان مبلغ العقد (٢٤١٤٥٤٢٤) الف دينار (اربعة وعشرون مليار ومائة وخمسة واربعون مليون واربعمائة واربعة وعشرون الف دينار).

(٢) تم استلام الدراجات النارية للوجبتين الاولى والبالغة (٢٠) دراجة والوجبة الثانية البالغة (١١٢) دراجة وحسب ما جاء بمحضر لجان جرد ومطابقة الاعداد والاستلام الاولي المشكلة بموجب الاوامر الادارية المرقمة (٣٧٧٠) في ٢٠٢٥/٤/٢٢ و (٤٥٨٩) في ٢٠٢٥/٥/١٤ على الرغم ان وزارة المالية /الهيئة العامة للكمارك / مديرية كمارك المنطقة الجنوبية /مركز كمرك أم قصر الاوسط اعلمت محافظة الانبار بكتابها المرقم (٢٠٥) في ٢٠٢٥/١/١٤ ومرفقه المطالعة الموجهة الى مدير كمارك ام قصر الاوسط في ٢٠٢٥/١/١٤ بأنه(تم اجراء الكشف على الدراجات العائدة الى محافظة الانبار وتبين ان رقم الشاصي الثامن يرمز للحرف (M) وبحسب الدلائل الكمركية فأن الحرف (M) يرمز الى ان موديل الدراجات هو/٢٠٢١) وكتاب محافظة الانبار/ مديرية العقود بكتابهم المرقم (٣٣١٤) في ٢٠٢٥/٤/٦ والمتضمن (تم تجهيز الدفعة الاولى من قبل الشركة واصلة الى ميناء ام قصر ولم يتم استلامها من قبل مديرية المرور العامة بسبب ان سنة الصنع كانت/٢٠٢١) أذ لاحظت الهيئة الرقابية المختصة وجود تعارض ما بين كتابي الهيئة العامة للكمارك المشار اليه اعلاه وبين كتابها المرقم (٢٠٤١) في ٢٠٢٥/٤/١٧ الذي أشار الى {ان حرف (M) يشير الى المواصفات بدأ اعتمادها في عام/٢٠٢١ ولا تشير الى سنة الصنع المشار اليه في محضر اجتماع مع شركة (TOYOTA TSHO CORPORATION) من قبل الهيئة العامة للكمارك / مديرية كمرك المنطقة الجنوبية /مركز كمرك ام قصر الاوسط } ولم تتخذ اللجنة المشكلة بموجب الامر الاداري المرقم (٢٦٢٢) في ٢٠٢٥/٣/١٢ الخاصة بالتفاوض مع شركة صدف البحر للتجارة العامة والتجهيزات البحرية المحدودة على قبول الدراجات وتعويض محافظة الانبار بدراجات اضافية إذ تم الاجتماع بين شركة (TOYOTA TSHOCORPORATION) وبين الهيئة العامة للكمارك وحسب ما جاء بأجابة محافظة الانبار /مديرية العقود بموجب كتابهم المرقم (٦٠٤٧) في ٢٠٢٥/٦/٢١ رداً على مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (٢٣٧) في ٢٠٢٥/٦/١٢ اذ تم استلام الدراجات خلافاً للبند (٣-٣) من العقد الذي نص على{يتعهد الطرف الثاني بأن تكون المواد المجهزة بموجب هذا العقد جديدة واصلية وغير مقلدة ومن مصانع شركة (YAMAHA) اليابانية موديل /٢٠٢٣ فما فوق}.

ثالث عشر-التقرير المرقم (٣٢٤٢٨) في ٢٠٢٥/٩/١٠ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على تنفيذ العقد المرقم (٢٠٢٣/٣٠) المبرم بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/٣١ من قبل محافظة الانبار/مديرية العقود مع شركة (سمر الخير للتجارة والمقاولات العامة استيراد وتصنيع المعدات العسكرية)(عراقية الجنسية) لتجهيزها بـ{عجلات تويوتا باص نوع (هايس) نقل افراد فض الشغب عدد(٢٥٠) عجلة مع الادوات الاحتياطية الخاصة بها والتدريب} بمبلغ إجمالي مقداره (١٨٦٣٦٧٥٠) الف دينار (ثمانية عشر مليار وستمائة وستة وثلاثين مليون وسبعمائة وخمسين الف دينار) وتم خصم مبلغ اجمالي من قيمة العقد الاصلي بموجب ملحق التعديل المرقم (٧) للعقد بلغ (١١٢٥٠) الف دينار (احد عشر مليون ومائتان وخمسون الف دينار) ، ومن أهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والواردة فيه بالتسلسل (٢) و(٥):-

(١) قيام محافظة الانبار بالتعاقد على الرغم من عدم توفر كامل التخصيص المالي حسب كتاب مديرية العقود المرقم (٧٧٠١) في ٢٠٢٣/٨/١ الذي بين ان المبلغ المتوفر (٨) مليار دينار (ثمانية مليار دينار) خلافا للمادة (٣-ثانياً) من تعليمات تنفيذ قانون الموازنة العامة الاتحادي المرقم (١٣) لسنة/٢٠٢٣ التي نصت على(لا يجوز الدخول باي التزامات مالية او التعاقد على تجهيز مواد او سلع او تقديم خدمات قبل التأكد من توفر التخصيص المالي اللازم لها في الموازنة المختصة والالتزام بقانون الادارة المالية الاتحادي ويتحمل الامر بالصرف المسؤولية عند التجاوز بالصرف) اذ بينت محافظة الانبار/مديرية العقود بموجب كتابها المرقم (٤٢٤٨) في ٤/٢٧/ ٢٠٢٥ الذي اشار الى كتاب مديرية الشؤون المالية المرقم (١٧٨٤٥) في ٢٠٢٣/٨/٢٣ المتضمن (ان المبلغ متيسر ضمن تخصيصات اجمالي محافظة الانبار او من خلال الموارد التي سترد من دوائر محافظة الانبار او من خلال الموارد التي سترد من دوائر محافظة الانبار الأخرى).

(٢) تم اعداد الملحق رقم (٥) والذي تم بموجبه تعديل الفقرة رقم (٢) /المحرك من الملحق رقم (٢) /المواصفات الفنية اذ تم تغيير المحرك من محرك اربع اسطوانات (2750cc) ديزل الى محرك ستة اسطوانات (٣,٥) بانزين بناءاً على طلب شركة (سمر الخير) بموجب كتابها المرقم (٣١) في ٢٠٢٤/٣/٢ الذي بينت بموجبه وجود تأخير في الانتاج الجديد من قبل شركة تويوتا خلافاً لكتاب الشركة المرقم (١٦٥) في ٢٠٢٣/١٠/١٧ الذي بين قيام الشركة بتأمين العجلات من دولة الامارات العربية المتحدة لسرعة التجهيز كبادرة حُسن نية من قبلنا ودفع مستحقاتها المالية مقدماً.

رابع عشر-التقرير المرقم (٣٢٨٣٠) في ٢٠٢٥/١٢/١٦الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على تنفيذ العقد المرقم (٢٠٢٥/١) المبرم بتاريخ بلا/٢٠٢٥/٣ من قبل محافظة الانبار / مديرية العقود مع شركة (SAS) للتجارة وخدمات المركبات المحدودة والخاص بـ(صيانة دورية للعجلات نوع تويوتا المستلمة حديثاً) بمبلغ إجمالي مقداره (٢٧١٥٩٩٩) الف دينار (ملياران وسبعمائة وخمسة عشر مليون وتسعمائة وتسعة وتسعون الف دينار) وبمدة تنفيذ (٣٦٥) يوم تقويمي، وأدناه الملاحظة التي أوصى الديوان التحقيق فيها والواردة فيه بالتسلسل (٤) :-

قامت محافظة الانبار بالتعاقد مع شركة (SAS) للتجارة وخدمات المركبات المحدودة لصيانة عجلات تويوتا المتعاقد عليها بموجب العقود المدرجة أدناه: -

رقم العقد وتاريخه	مبلغ العقد	عدد العجلات مع الادوات الاحتياطية
(٢٠٢٣/٤) في ٢٠٢٣/٤/٢	٩٩٧١٨٥٠٠ دولار	تجهيز عجلات تويوتا مختلفة الانواع مع الادوات الاحتياطية
(٢٠٢٣/٢٩) في ٢٠٢٣/١١/٧	٥٣٣٩٢٩٤٤٠ دينار	ز (١٠٠٠) عجلة تويوتا نوع بيك اب قماره مفردة (1C70SC)
(٢٠٢٣/٣٠) في ٢٠٢٣/١٠/٣١	١٨٦٣٦٧٥٠٠٠دينار	تجهيز (٢٥٠) عجلة تويوتا باص هايس نقل افراد فض الشغب مع الادوات الاحتياطية
(٢٠٢٤/٥) في ٢٠٢٤/٤/١٨	٢٣١٠٠٠٠٠٠ دينار	عجلة تويوتا لاندكروز GX مع الادوات الاحتياطية
(٢٠٢٤/٩) في ٢٠٢٤/٧/١٣	١١١٣٠٠٠٠٠٠ دينار	تجهيز (٢٠٠) عجلة باص هايس

من الجدول اعلاه اتضح للهيئة الرقابية المختصة الاتي: –

(١) قيام محافظة الانبار بالتعاقد لأغراض الصيانة على الرغم من كون العقود اعلاه ضمن فترة الضمان الواردة في بنود العقود المبرمة وبينت مديرية البنى التحتية /مديرية التموين والنقل /قسم التجهيز بموجب كتابها المرقم (٢٣٣٠٤) في ٢٠٢٤/١١/٢٥ الفقرة (١) منه (بأن المواد الاحتياطية المجهزة سابقاً ضمن عقد تجهيز عجلات تويوتا موجودة حالياً في مستودعات المديرية وسيتم توزيعها على دوائر وتشكيلات وزارتنا بموجب خطة توزيع مركزية لغرض الاستفادة منها ولحين نفاذها على الرغم من وجود مديرية تصليح آليات في مقر محافظة الانبار ومعامل تصليح الآليات في جميع المحافظات وبينت محافظة الانبار /مديرية العقود بموجب كتابها المرقم (١٠٧٤١) في ٢٠٢٥/١١/٢ اجابة على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (٥١) في ٢٠٢٥/١٠/٢١ بأنه (تم ابرام هذا العقد بناءاً على دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية المعدة من قبل مديرية البنى التحتية في محافظة الانبار لغرض اجراء اعمال الصيانة الدورية للعجلات المستلمة حديثاً لغرض المحافظة عليها كونها عجلات جديدة وذات مواصفات فنية حديثة).

(٢) بموجب العقد رقم (٢٠٢٣/٣٠) الوارد في الجدول أعلاه تم تجهيز (٩٤) عجلة فقط وليس (٢٥٠) عجلة كما ورد في العقد بحسب كتاب محافظة الانبار /مديرية العقود المرقم (٦٠٤٩) في ٢٠٢٥/٦/٢١ الفقرة (١–أ) منه علماً ان العقد ضمن فترة الضمان المنصوص عليها بموجب البند رقم (١٢–٢) من العقد /فترة الضمان الذي نص على {يلتزم الطرف الثاني بفترة ضمان لمدة سنتين او(١٠٠٠٠٠)كم ايهما اقرب مقابل خطاب ضمان حسن الاداء والتنفيذ بنسبة (٥٪) من قيمة العقد} اذ بينت محافظة الانبار بموجب كتابها المرقم (١٠٧٤١) في ٢٠٢٥/١١/٢ (ان العقد يستهدف العجلات المستنفذة لفترات الصيانة الدورية المتفق عليها بالعقود المبرمة حديثاً).

٢- محافظة صلاح الدين:–

التقرير المرقم (٣٠٢٩٣) في ١٩ /٢٠٢٥/١١ الخاص بأعمال الرقابة والتدقيق على العقد المرقم (٢) في ٢٠٢٥/٥/٢١الخاص (بتجهيز سيارات لمجلس محافظة صلاح الدين) عدد(٥٥) سيارة بمبلغ قدره (٥٤٦٨٤٠٠) الف دينار (خمسة مليار واربعمائة وثمانية وستون مليون واربعمائة الف دينار) المبرم مع (شركة اساور العراق للتجارة والمقاولات العامة محدودة المسؤولية /عراقية الجنسية) باسلوب التعاقد المباشر بمدة تنفيذ (١٥٠) يوم تبدا من تاريخ المباشرة الفعلية بتاريخ ٢٠٢٥/٥/٢٥ محسوبا على تخصيصات الموازنة التشغيلية (البترودولار) لسنة/٢٠٢٤ ،ومن اهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها و التي وردت فيه بالتسلسلات الاتية (٢)،(٤)،(٥):–

أولا– قيام المحافظة بالتعاقد على مشروع تجهيز سيارات لمجلس محافظة صلاح الدين من تخصيصات برنامج (البترودولار) على الرغم من كونه ليس من المشاريع المهمة التي تخدم المحافظة وامتلاك المجلس (٣١٣) سيارة منها (٣٦) مخصصة الى اعضاء المجلس ومكاتبهم حسب كتاب مجلس محافظة صلاح الدين المرقم (١٩٢٨) في ٢٠٢٥/٤/٢٩ ،خلافا للمادة (٦/رابعا) من تعليمات تسهيل تنفيذ قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنوات (٢٠٢٣– ٢٠٢٤– ٢٠٢٥) رقم (١) لسنة/٢٠٢٣ المتضمنة (للاقليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم بعد استحصال موافقة رئيس مجلس الوزراء حق التصرف والاستخدام بما لايزيد على (٥٠٪) من تخصيصات البترودولار في كل محافظة والمدرجة تخصيصاتها ضمن

المشاريع الاستثمارية للسنة الحالية لغرض استيراد الطاقة الكهربائية او تقديم الخدمات للاقليم او المحافظة وتنظيفها او نفقات العلاج للمرضى داخل وخارج العراق او للنفقات الجارية بحسب احتياجات الاقليم او المحافظات وتكون اولوية الانفاق للمناطق الاكثر تضررا من انتاج وتصفية النفط ولمشاريع حماية البيئة).

ثانيا– تسليم سيارات الى اعضاء مجلس المحافظة بموجب العقد اعلاه على الرغم من وجود سيارات مسلمة لهم ولمرافقيهم من محافظة صلاح الدين عندما كان يشغلون مناصب تنفيذية في دوائر المحافظة حسب كتاب محافظة صلاح الدين المرقم (٩٣٨٧) في ٢٠٢٥/٧/٢١ إذ لم يتم اعادتها الى المحافظة، خلافا لقرار مجلس الوزراء المرقم (٦) لسنة/٢٠٢٠ المتضمن (السيارات المسلمة للمسؤولين السابقين بعد تاريخ ٢٠٢٠/٤/٣٠ ولم يقدم طلب لشرائها قبل هذا التاريخ تطبق بحقهم القوانين النافذة بما يضمن المحافظة على الاموال العامة) .

ثالثا– تم تسليم (٤٣) سيارة من اصل (٥٥) سيارة الى اعضاء المجلس ومكتب المحافظ ونوابه اضافة الى امتلاك اعضاء المجلس (٣٦) سيارة مسلمة من المجلس وبعدد يزيد عن المقرر ،خلافا للمادة(٢/ثالثا–و–ج) من قانون الغاء امتيازات المسؤولين في الدولة رقم (٢٨) لسنة/٢٠١٩ (المعدل) التي تنص على (لايجوز تخصيص اكثر من سيارة واحدة لكل من المدراء العامين ومن هم بدرجتهم ،ولا يجوز تخصيص اكثر من ثلاث سيارات للمحافظين).

التقرير المرقم (٢٩٧٥٣) في ١٣ /١١/ ٢٠٢٥ الخاص بأعمال الرقابة والتدقيق على مشاريع برنامج اعادة الاستقرار واعمار البنى التحتية للمدن المحررة من الارهاب لضمان عودة النازحين والمنفذة باسلوب التنفيذ امانة في محافظة صلاح الدين لسنة/٢٠٢٤،ومن اهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها و التي وردت فيه بالتسلسلين الاتيين (٢–ج)،(٣–د/ثالثا) :–

أولا– بلغ عدد المشاريع المنفذة باسلوب امانة (٢٥٣) مشروع بكلفة مقدارها (١١٦١٢٨٨٤٦) الف دينار (مائة وستة عشر مليار ومائة وثمانية وعشرون مليون وثمانمائة وستة واربعون الف دينار) من اصل (٢٩٨) مشروع خلال سنة/٢٠٢٤ وحسب كتاب المحافظة المرقم (١٥٦٨) في ٢٠٢٥/٤/١٤ ولدى الهيئة الرقابية المختصة بشانها مايلي:–

(١)عدم تنفيذ المشروع لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي على الرغم من انتهاء مدة العمل ومنح اللجنة سلفة مالية خلافا للمادة(٦/اولا) من التعديل الاول لتعليمات التنفيذ امانة رقم (٣) لسنة/٢٠٢٢ التي اشارت (تنتهي لجنة تنفيذ العمل امانة العمل الموكل اليها خلال السنة المالية التي ينفذ فيها) مما يدل على ان المبالغ المصروفة خلال تلك الفترة لدى لجان التنفيذ خلافا للغرض الذي صرفت لاجله والمدة المحددة للتنفيذ .

ثانيا– مشروع (تاهيل متنزه في النجدة النهرية/تكريت) المنفذ من قبل اللجنة المشكلة بموجب الامرالاداري المرقم (٧١٣) في ٢٠٢٤/٨/١٩ بمبلغ (٤٩٨٨٤٠) الف دينار (اربعمائة وثمانية وتسعين مليون وثمانمائة واربعين الف دينار) وبمدة تنفيذ امدها (١٢٠) يوم من تاريخ المباشرة الفعلية بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/٢٨ لاحظت الهيئة الرقابية المختصة مايلي :–

(١) عدم تنفيذ المشروع لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي حسب اجابتهم على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (٨) في ٢٠٢٥/١٠/٢٦ على الرغم من انتهاء مدة العمل اعلاه ومنح اللجنة سلفة بمبلغ (٧٤٨٢٦) الف دينار (اربعة وسبعون مليون وثمانمائة وستة وعشرون الف دينار) خلافا للمادة(٦/اولا) من التعديل الاول لتعليمات التنفيذ امانة رقم (٣) لسنة/٢٠٢٢ التي اشارت (تنتهي لجنة تنفيذ العمل امانة العمل الموكل اليها خلال السنة المالية التي ينفذ فيها) .

التقرير المرقم (٢٣٥١٩) في ٢٠٢٥/٩/١١ تدقيق (تمديد عقد ايجار مجزرة اللحوم الحمراء التابعة لمديرية بلدية تكريت) ، ومن اهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١) ، (٢) :

أولا- قيام المديرية بتمديد عقد ايجار المجزرة للمستأجر (احمد حمد سبتي وشريكه حسين علي عجوان) على الرغم مما يلي:-

(١)مخالفة المجزرة للمحددات البيئية لإنشاء المشاريع اذ ان المجزرة تقع داخل حدود البلدية خلافاً للمادة (٢٢ – اولاً- الفصل الثالث) من تعليمات المحددات البيئية لإنشاء المشاريع ومراقبة سلامة تنفيذها رقم (٣) لسنة/٢٠١١ التي تضمنت (يلزم إقامة مجازر اللحوم الحمراء والبيضاء خارج حدود البلدية وعن التجمعات السكانية بمسافة لا تقل عن (١) كيلو متر واحد) .

(٢)وجود امر غلق للمجزرة صادر من وزارة البيئة المرقم (م.د/٢/٢٠٠) في ٢٠٢٢/٢/١٠ لعدم التزام إدارة مجزرة تكريت للحوم الحمراء التابعة لمديرية بلدية تكريت بمراجعة دائرة حماية وتحسين البيئة المنطقة الشمالية لإستحصال الموافقات البيئية من وزارة البيئة بعد انتهاء مدة الانذار الموجه اليهم بموجب كتاب الانذار المرقم (٢١٠٠٩) في ٢٠١٩/١١/١٧ (كتاب الانذار وارد ضمناً في كتاب الغلق) خلافاً لاحكام المادة (١١) من قانون حماية وتحسين البيئة رقم (٢٧) لسنة/٢٠٠٩ التي نصت (تمنع الجهات ذات النشاطات المؤثرة على البيئة من ممارسة عملها دون استحصال موافقة الوزارة).

التقرير المرقم (٢٧٣١٨) في ٢٠٢٥/١٠/٢٠ الخاص (نتائج اعمال الرقابة والتدقيق على ذرعات الاعمال المنجزة التي تخص المشاريع المستمرة ضمن خطة محافظة صلاح الدين لسنة / ٢٠٢١ والمستمرة لسنة /٢٠٢٢ بمبلغ مقداره (٢٤٢٣٢٣٤٤٩٣١) دينار (أربعة وعشرون ملياراً ومئتان واثنان وثلاثون مليوناً وثلاثمائة وأربعة واربعون الفاً وتسعمائة وواحد وثلاثون ديناراً)) ، ومن اهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١) ، (٢) ، (٥/أ-ب):

أولا- قيام محافظة صلاح الدين بتنفيذ المشاريع بأسلوب التنفيذ المباشر دون استحصال موافقة وزارة التخطيط عليها حسب كتاب وزارة التخطيط المرقم (٣١٦٤٨) في ٢٠٢٢/١١/٢٧ الذي بين ان المشاريع المطلوب تمويلها من قبل محافظة صلاح الدين كانت بدون علم الوزارة والتي كانت بمبلغ (٢٤٢٣٢٣٤٤٩٣١) دينار (أربعة وعشرون ملياراً ومئتان واثنان وثلاثون مليوناً وثلاثمائة وأربعة واربعون الفاً وتسعمائة وواحد وثلاثون ديناراً) خلافاً للفقرة (٣) من تعليمات التنفيذ المباشر رقم (٢) لسنة /٢٠١٩ والتي نصت على (لدوائر الدولة التي اكتسبت خبرة ولديها إمكانيات لتنفيذ المشروع بأسلوب التنفيذ المباشر عرض المشاريع التي تقترح تنفيذها تنفيذاً مباشراً على وزارة التخطيط ضمن

الاستمارات الخاصة بمقترحات الموازنة الاستثمارية مبين فيها وصف ومكونات المشروع والامكانيات المادية والبشرية المتوفرة لديها مما يؤدي الى الاقتصاد في وقت الإنجاز او الاقتصاد في كلفة تنفيذ المشروع ووفقا للمواصفات الفنية المعتمدة) .

ثانيا– قيام المحافظة بتنفيذ المشاريع بطريقة التنفيذ المباشر على الرغم من عدم توفر الامكانيات المادية والبشرية والفنية خلافاً للمادة (٣) من تعليمات التنفيذ المباشر رقم (٢) لسنة /٢٠١٩ والتي نصت على (لدوائر الدولة التي اكتسبت خبرة ولديها امكانيات لتنفيذ المشروع وليس لديها شركات متخصصة ان تقوم بتنفيذ بعض مشاريعها بأسلوب التنفيذ المباشر).

ثالثا–عدم قيام قسم الحسابات في محافظة صلاح الدين بصرف جميع المبالغ الممولة على المشاريع على الرغم من تمويل هذه المبالغ حيث قامت المحافظة بصرف اقل من مبلغ التمويل وتم قيد المبالغ المتبقية امانات وكما مبين في ادناه:–

(١) مشاريع تنمية الأقاليم :–

اسم المشروع الرئيسي	اسم المشروع الفرعي	المبلغ الممول الف دينار	المبلغ المصروف الف دينار	مبلغ الاشراف الف دينار	الفرق الف دينار
هدم وإعادة بناء ٢٨ مدرسة سعة ١٢ صف (بلد – تكريت – الطوز – سامراء – بيجي – الدور – الشرقاط – الدجيل)	بناء مدرسة ١٢ صف حي الفارابي في الصينية – بيجي	٢١٣٢٩٠	١٣٨٥٩٧	٨٠٠٠٠	٦٦٦٩٢
بناء (٤) مدرسة (١٨) صف ثانوي في محافظة صلاح الدين (تكريت –الطوز– سامراء)	مدرسة ١٨ صف ثانوي المركز تكريت – حي الصقور	١٦٤٥٠١	١٤٤٠٠٠	صفر	٢٠٥٠١
هدم وإعادة بناء١١ مدرسة سعة١٢ صف (بلد–تكريت–سامراء–الشرقاط)	انشاء مدرسة ١٢ صف في ناحية الحجاج قضاء بيجي	١٩٠٤٠٢	١١٥٤٠١	–	٧٥٠٠٠
انشاء مدرسة ١٢ صف عدد ١٠ في محافظة صلاح الدين (الضلوعية١ – يثرب١– الاسحاقي١– بيجي٣– الشرقاط١– سامراء٢– الدور١)	انشاء مدرسة ١٢ صف في قضاء سامراء (الشهيد واثق)	٢٦٥٧٤٤	١٧٣٦٢٦	١٢٦٥٤	٧٩٤٦٤
تجهيز مجمعات ماء ٥٠٠ سعة ٥٠٠م٣/ساعة و ٢٠٠م٣/ساعة في عموم المحافظة	تجهيز متطلبات مديرية ماء صلاح الدين من انابيب ومضخات مختلفة السعات	١٢٢١٦٧٣	١٠٠٠٠٠٠	–	٢٢١٦٣٧
تجهيز آليات تخصصية مديرية بلديات صلاح الدين		١٤٠٠٧١٩	١٠٠٠٠٠٠	–	٤٠٠٧١٩
انشاء أبراج مراقبة ومصدات كونكريتية وكرفانات لقيادة الفرقة الرابعة		٥١٠٠٠	–	–	٥١٠٠٠
تأهيل كورنيش خزرج في الضلوعية		٨٦٧٠٣٧	١٢٨٤٠٠٠	٤١٢٨٧	٤٥٨٢٥٠
تبليط شوارع داخلية في الضلوعية		١٣١٢٣٩٧	٧٩٤٩٨٤	٢٧٥١٠	٥١٧٤١٣
انشاء طرق متفرقة عدد ٨٢ في مناطق ريفية في عموم المحافظة	إنشاء الطريق الرابط بين طريق الحاتمية وطريق المخازن بطول ٧,٥ كم	١٧٢٨٣١	١٤٧٣٤٣	٨٢٣٠	١٧٢٥٨
تأهيل مدارس في عموم اقضية ونواحي محافظة صلاح الدين	اعدادية الصينية الصناعية ومدرستي الايهم الابتدائية والبتول الابتدائية للبنين في بيجي	٤٨٨٥٦	٤٧٢٤٣	–	١٦١٣

(٢) مشاريع البترودولار:-

اسم المشروع الرئيسي	المبلغ الممول الف دينار	المبلغ المصروف الف دينار	الملاحظات
انشاء مخازن مبردة لحفظ الادوية عدد ٣ في عموم المحافظة	٧٩٥٦٧٥	-	لم يتم الصرف حيث تم تشكيل لجنة فنية للكشف على المخازن

التقرير المرقم (٢٦٨٨٩) في٢٠٢٥/١٠/١٤ الخاص (تدقيق الأنشطة في مديرية بلدية تكريت للسنة المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١) ، ومن اهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٥-ب/هـ) ،(٦-د) (١٥- ب):

أولا- إجازات البناء: -

(١)عدم قيام شعبة الواردات في المديرية باستيفاء الغرامة البالغة (٢) مليون دينار (اثنان مليون دينار) من مخالفي البناء بدون إجازة خلافاً لقرار مجلس الوزراء المرقم (٢٣٠٢٢٢) لسنة/٢٠٢٣ المتضمن (فرض غرامات على البناء بدون اجازة او خلافاً لها حسب نوعها سكنية او تجارية ومساحتها والتي تراوحت بين (واحد مليون الى خمسة ملايين)).

(٢) قيام المديرية بإصدار إجازة بناء على الرغم من وجود بناء قبل تاريخ منح الاجازة مما يؤشر على وجود مخالفة بالبناء لم يتم استيفاء رسوم مخالفة عنها حسب ما مبين في محضر الكشف الموقعي على القطع (علماً انه لم يتم تثبيت التاريخ على محضر الكشف الموقعي) خلافاً لقرار مجلس الوزراء المرقم (٢٣٠٢٢٢) لسنة/٢٠٢٣ المتضمن (فرض غرامات على البناء بدون اجازة او خلافاً لها حسب نوعها سكنية او تجارية ومساحتها والتي تراوحت بين (واحد مليون الى خمسة ملايين)).

ثانيا- لم تقم المديرية بمصادرة التأمينات والمطالبة باجر المثل وفوات المنفعة عن المدة التي لم يشيد المشروع خلالها على الرغم من انتهاء المدة القانونية للتشييد وإصدار اوامر فسخ عقود المساطحات لعدم قيام المساطحين بالتشييد للمساطحات المتعاقد عليها خلال المدة المحددة في عقد المساطحة خلافاً للمادة (١٦-ج) من قانون بيع وايجار اموال الدولة رقم (٢١) لسنة/٢٠١٣ (المعدل) التي تنص على (يلتزم المساطح باقامة المشيدات خلال المدة المحددة في عقد المساطحة والمقترنة بموافقة الوزير المختص او رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة مع تقديم مبلغ ضمان للتشييد يعادل بدل المساطحة لتلك المدة وفي حالة عدم التشييد خلالها يصادر مبلغ الضمانة ويعتبر عقد المساطحة لاغياً ويؤول ماهو قائم من مشيدات الى الجهة المالكة دون مقابل).

ثالثا- لم تقم المديرية بإتخاذ الإجراءات القانونية بحق الموظفين الذين تسببت اخطائهم او اهمالهم او تقصيرهم بإقامة دعاوى قضائية ضد المديرية وكسبها من الطرف الاخر مما ادى ذلك الى إلحاق الضرر بمصلحة المديرية خلافاً للمادة (٥ – سابعاً) من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (١٤) لسنة/١٩٩١ (المعدل) التي تضمنت (يحظر على الموظف الإهمال او التهاون في العمل بما يؤدي الى الحاق الضرر بالممتلكات).

التقرير المرقم (٤٩٠) في ٢٠٢٥/١/٨الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على الايرادات والمصروفات في مديرية بلدية تكريت للسنة المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ ،ومن اهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١-ب)، (٣- أ،ج) ، (٣-ز -اولاً):

أولاً- ضعف اجراءات المديرية بحق المتخلفين والممتنعين عن تسديد الديون المترتبة بذمة المستأجرين لأملاكها البالغ مجموعها بحدود (٦٠٠٠٠٠٠) الف دينار (ستة مليار دينار) اغلبها مدورة من سنوات سابقة خلافاً للمادة (١) من تعديل قانون تحصيل الديون الحكومية رقم (٥٠) لسنة/٢٠٠٠ التي نصت (اذا لم يدفع الدين عند انتهاء مدة الانذار يصدر المخول بتطبيق القانون قرار بحجز اموال المدين المنقولة بما فيها ارصدته وودائعه لدى المصارف بما يعادل مقدار الدين فأن لم تكف يجر حجز امواله غير المنقولة بما يعادل الدين) اذ لوحظ عدم جدية المديرية باستحصال تلك المبالغ والتهاون في التعامل مع المتخلفين والممتنعين عن السداد .

ثانياً- من خلال تدقيق عينة من مستندات الصرف الخاصة بتنفيذ الاعمال بأسلوب التنفيذ امانة وفق تعليمات تنفيذ الاعمال بأسلوب التنفيذ امانة رقم (١) لسنة/ ٢٠١٨ (المعدل) المبينة في الجدول ادناه: -

رقم المستند وتاريخه	المبلغ الف دينار	التفاصيل
٩٧٢٥٩٩ في ٢٠٢٣/٢/١٢	٩٢٨٥٢	صرفيات فتح طرق قطعة (٥٠٠) في حي القادسية وخلف جامع القهار في حي الديوم.
٩٧٢٦٠٩ في ٢٠٢٣/٢/٢١	٩٠٦٥٦	مشروع تجهيز ونصب بلاجكتورات اقتصادية
٢١٩١٤٩ في ٢٠٢٣/١٢/٢٥	٧٣٧٢٧	مشروع سوق السمك
٢١٩٠٦٧ في ٢٠٢٣/١٢/٥	٧١٠١٢	تأهيل شارع التقاعد
٢١٩٠٧٩ في ٢٠٢٣/١٢/١١	٢٢١٨٧	
٩٧٢٩٨٧ في ٢٠٢٣/١٠/٣٠	٢٢٦٠٧	

لدى الهيئة الرقابية المختصة بخصوصها ما يأتي: -

(١) اعداد دراسة لاختيار طريقة تنفيذ المشاريع، إذ لوحظ اعتماد أسلوب تنفيذ الاعمال (امانة) دون تحديد مبررات ذلك خلافاً للمادة (١-ثانياً/ب) من التعديل الأول لتعليمات تنفيذ الاعمال بأسلوب التنفيذ امانة رقم (٣) لسنة/ ٢٠٢٢ التي تضمنت (يشترط وجود ضرورة لتنفيذ العمل وفق الأسلوب أعلاه) وقد بينت المديرية بموجب الإجابة على الاستفسار المرقم (٣٨) في ٢٠٢٤/٩/٢٢ (يتم الاعتماد على الطلب المقدم من قبل رؤساء اللجان او مدراء الأقسام التي تحتاج الى تأهيل او صيانة)و قد اوصى الديوان ضرورة دراسة الإمكانيات المتوفرة قبل تحديد أسلوب التنفيذ.

(٢) قيام البلدية بتأجير آليات لغرض تنفيذ معظم المشاريع رغم امتلاكها آليات تخصصية مما أدى الى تحمل البلدية كلف، إذ تم تأييد مسؤول الاليات بعدم استخدام آليات البلدية في المشروع على أصل طلب التنفيذ حسب إجابة المديرية بالكتاب المرقم (٧٧٩٠) في ٢٠٢٤/٥/٢٩.

ثالثاً– من خلال تدقيق اوليات مشروع تجهيز ونصب بلاجكتورات اقتصادية بمبلغ (٩٠٦٥٦) الف دينار (تسعين مليون وستمائة وستة وخمسين الف دينار) لوحظ ما يلي: –

(١) اعتماد أسلوب التنفيذ (امانة) رغم ان المشروع هو تجهيز وليس ترميم او صيانة او انشاء خلافاً للمادة (١–اولاً/أ) من التعديل الاول لتعليمات تنفيذ الاعمال بأسلوب التنفيذ امانة رقم (٣) لسنة/ ٢٠٢٢ التي نصت [للإدارة وبموافقة الوزير او رئيس الجهة غير مرتبطة بوزارة او المحافظ او من يخوله تنفيذ الاعمال امانة بما يتعلق بإعمال الترميم والصيانة والانشاء من خلال لجنة تشكل لهذا الغرض تسمى (لجنة تنفيذ العمل امانة)].

التقرير المرقم (٤٦٠) في ٢٠٢٥/١/٨الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على نشاط الاملاك في مديرية بلدية تكريت للسنة المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١،ومن اهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١–أ)، (٢–أ،ب) ، (٣)،(٤–أ) :

أولاً– قيام البلدية بتخصيص قطع اراضي بأسماء مواطنين لم ترد اسمائهم في محضر إعادة الترشيح استناداً الى كتاب محافظة صلاح الدين/ مكتب المحافظ ذي العدد (٧٠١٦/١٣) في ٢٠٢٣/٩/٢١ خلافاً للفقرة (رابعاً) من كتاب مديرية البلديات العامة/الدائرة القانونية المرقم (٤٣١) في ٢٠٠٦/٧/٥ التي تضمنت (يكون التخصيص من خلال تشكيل لجنة لتوزيع قطع الأراضي السكنية في المحافظة).

ثانياً– البيع وفق قانون بيع وايجار أموال الدولة:–

(١) رغم قيام المواطنين بتقديم (٨٢) طلب من سنوات سابقة لشراء الأراضي (الفضلات الناتجة عن افراز الأراضي) الا ان البلدية لم تستكمل إجراءات بيعها خلافاً للمادة (١٨ – اولاً) من التعليمات رقم (٤) لسنة/٢٠١٧ تسهيل تنفيذ قانون بيع وايجار اموال الدولة رقم (٢١) لسنة/٢٠١٣ (المعدل) التي نصت [تباع فضلات الطرق أو الفضلات الناجمة عن اي مصدر اخر ذات المساحات التي تقل عن الحدود المبينة في نظام الطرق والابنية رقم (٤٤) لسنة/ ١٩٣٥ لصاحب العقار الملاصق لهذه الفضلات ببدل حقيقي تقدره لجنة التقدير وفقاً للأسعار السائدة لمثيلاتها والمجاورة ويوافق عليه الوزير المختص او رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة] إضافة الى عدم قيام البلدية باستحصال أجور المثل خلافاً للمادة (٦–ثانياً) من تعليمات إزالة التجاوزات الواقعة على العقارات العائدة للدولة والبلديات رقم (١٥) لسنة/ ٢٠٠١ التي نصت على (تتولى اللجنة المشكلة تقدير اجر المثل عن مدة التجاوز وقيمة الاضرار الناجمة عن التجاوز على العقارات العائدة للدولة).

(٢) عدم وجود قاعدة بيانات خاصة بالفضاءات ومواقعها لدى شعبة الأملاك في البلدية بهدف بيعها الى مالكي العقار الملاصق وفقاً لتعليمات كيفية بيع فضاء الرصيف رقم (١) لسنة/١٩٦٤ الصادرة استناداً لإحكام المادة (٦١) من قانون إدارة البلديات رقم (١٦٥) لسنة/ ١٩٦٤ التي تضمنت (يقدر سعر المتر المربع الواحد من فضاء الرصيف من قبل لجنة خبراء على اساس نصف قيمة المتر المربع من ارض الملك المجاور للرصيف) والمادة (٢٢١– ١) من قانون التسجيل العقاري رقم (٤٣) لسنة/١٩٧١ (المعدل) التي نصت (يسجل بيع حق تسقيف فضاء الرصيف من المديرية الى مالك العقار الواقع امام الرصيف والملاصق له بالاستناد الى كتاب صادر منها على ان يكون كل من الرصيف والعقار الملاصق مسجلين في السجل العقاري].

ثالثاً– عدم قيام البلدية بمسك سجل خاص يتضمن اسماء المدينين والمبالغ المترتبة بذمتهم عن الاقساط غير المسددة الناتجة عن بيع الأراضي السكنية بالتقسيط فضلاً عن عدم تسجيلها في السجلات المالية ضمن حساب المدينون لغرض السيطرة عليها خلافاً للنظام المحاسبي الموحد للبلديات لسنة/ ٢٠١٢ الذي خصص (حساب المدينون لإظهار حقوق دائرة البلدية لدى الغير بصورة أساسية في عناصر حساب إيرادات النشاط السلعي والخدمي أو التجاري).

رابعاً–عدم التزام البلدية بالخارطة الاستثمارية اذ تم تقديم طلبات لغرض استثمار قطع اراضي لم تدرج ضمن الخارطة الاستثمارية المرسلة الى مديرية البلديات العامة خلافاً للفقرة (اولاً–١) من قرار مجلس الوزراء رقم (٢٤٥) لسنة/ ٢٠١٩ التي نصت (على الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والبلديات في المحافظات توفير العقارات الصالحة لإقامة المشروعات الاستثمارية وإعلام الهيئة الوطنية للاستثمار بأرقامها ومساحتها وعائديتها وجنسها واستخداماتها من خلال خارطة تحدث سنوياً في الأول من شهر كانون الثاني في كل عام) اضافة الى حجز عدد من قطع الأراضي التي تم ترويج معاملات لغرض استثمارها في السنوات السابقة ولم يتم استكمال الإجراءات الخاصة بها مثل (ايجار مساطحات، ايجار مؤقت، أخرى) فضلاً عن عدم اعداد قاعدة بيانات للسيطرة عليها وقد بينت البلدية بموجب الإجابة على استفسارنا المرقم (٢) في ٢٠٢٤/٧/٣ والاستفسارين المرقمين (٧) و(٨) في ٢٠٢٤/٩/١٦ (وجود نواقص في المعاملات حال دون اكمالها، وبخصوص قطع الأراضي التي لم تدرج ضمن الخارطة الاستثمارية فأن طلبات ادراجها لم تكتمل ضمن خارطة الاستثمار لسنة/ ٢٠٢٣، وعدم اعداد جرودات وقاعدة بيانات بإعداد القطع المقدم عليها طلبات استثمار في سنوات سابقة من قبل مسؤولي وحدة الاستثمار السابقين ويتم ادخال البيانات الخاصة بالطلبات عند مراجعة صاحب الطلب) .

التقرير المرقم (٢٤٠٣) في ٢٠٢٥/١/٢٦الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على نشاط توزيع الاراضي السكنية في مديريات البلدية في (العلم وسليمان بيك وامرلي وبلد) للسنوات (٢٠٢٣،٢٠٢٢،٢٠٢١)،ومن اهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٣)، (٤) ، (٥):

أولاً– قيام مديرية بلدية سليمان بيك بتوزيع (٢٢٣) قطعة ارض سكنية على شريحة (شهداء الارهاب وجرحى الارهاب والموظفين) بموجب محضر التوزيع المرقم (١) في ٢٠٢١/٥/٩ وقد لوحظ عدم وجود (استمارة معايير المفاضلة) في البعض من اضابير المستفيدين لشريحة الموظفين خلافاً للفقرة (٧) من تعليمات وضوابط تخصيص قطع الاراضي السكنية الصادرة بموجب كتاب وزارة الاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة المرقم (٤٢٦٣) في ٢٠١٣/١٠/٧ والتي تقضي (تقوم اللجنة المشكلة في المحافظة بوضع آلية معيارية لتخصيص قطع الاراضي السكنية للشرائح فيما يخص الافضلية في التوزيع).

ثانيا– لم تقم مديرية بلدية بلد باستيفاء (رسوم افراز الكشف الموقعي) بمبلغ (٥٠٠) دينار (خمسمائة دينار) للمتر المربع للأراضي التي تم تخصيصها بموجب محضر التوزيع المرقم (٢) في ٢٠٢١/٥/٢٤ والبالغ عددها (١٩٢) قطعة أرض خلافاً لأعمام وزارة الاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة/مديرية البلديات العامة المرقم (٢٢١٩٩) في ٢٠١٩/٧/١٥ والذي تضمن بأن (تكون رسوم افراز قطع الاراضي الصناعية والتجارية والسكنية (٥٠٠) دينار لكل متر مربع).

ثالثاً– قيام بلديتي سليمان بيك وامرلي باستيفاء رسوم افراز بمبلغ مقطوع (٢٥) الف دينار (خمسة وعشرين الف دينار) لكل قطعة أرض تم تخصيصها بدلاً من (٥٠٠) دينار (خمسمائة دينار) للمتر المربع لكافة قطع الأراضي التي تم تخصيصها خلافاً لأعمام وزارة الاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة/مديرية البلديات العامة المرقم (٢٢١٩٩) في ٢٠١٩/٧/١٥ والذي تضمن بأن (تكون رسوم افراز الكشف الموقعي لقطع الاراضي الصناعية والتجارية والسكنية (٥٠٠) دينار لكل (متر مربع)).

التقرير المرقم (١٢٧٤٢) في ٢٠٢٥/٥/١٤ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على الانشطة في محافظة صلاح الدين لسنة/ ٢٠٢٣ التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٢– د):

بلغ عدد المقالع (١١٥) مقلع في عموم المحافظة حسب كتاب المحافظة/ قسم الأملاك المرقم (٣٦٢٨) في ٢٠٢٤/٥/٧ منها (٩٠) مقلع غير مجاز من الجهات المختصة ولم يتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين من قبل الوحدات الإدارية على الرغم من قيام قسم الأملاك بأعلام تلك الوحدات بالتجاوزات الحاصلة من اجل رفعها وحسب الاجابة على استفسارنا المرقم (١٦) في ٢٠٢٥/٢/٦ ، خلافاً للمادة (١١) من تعليمات تحديد الأراضي الصالحة للاستثمار كمقالع وتصنيفها رقم (١) لسنة/١٩٨٩ (المعدلة) التي تضمنت (تؤلف لجان في الاقضية والنواحي لحصر حالة التجاوزات الواقعة على المقالع واتخاذ الإجراءات القانونية بعد التثبت من وقوعها حال ورود المعلومات اليها من أي جهة كانت) كما مبين في ادناه :–

اسم القضاء	عدد المقالع	المقالع المجازة	المقالع غير المجازة
تكريت	٦	–	٦
العلم	٤	٢	٢
سامراء	١٥	٨	٧
بلد	٥	٢	٣
الدجيل	٤٧	٦	٤١
الطوز	٨	٢	٦
بيجي	١٠	٤	٦
الشرقاط	٢٠	١	١٩
المجموع	١١٥	٢٥	٩٠

التقرير المرقم (١٤٣٦٢) في٢٠٢٥/٦/٢الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على الانشطة في بلدية الضلوعية للسنة/ ٢٠٢٤ ومن اهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٥- ب-ج):

أولا- قيام المديرية بصرف مبالغ للضيافة خلافاً للمادة (٤- ثالثا) من التعليمات رقم (٣) الخاصة بتحديد كميات الوقود المصروفة للسيارات والاليات ومبالغ الضيافة والمشتريات في جميع مؤسسات الدولة لسنة /٢٠٢١ التي تضمنت (تكون المبالغ المخصصة للضيافة بما لا يزيد عن (١٥٠٠٠٠) دينار (مائة وخمسون الف دينار) لكل مدير عام او من بدرجته ممن تتولى ادارة تشكيل اداري بمستوى مديرية عامة).

ثانيا- قيام المديرية بصرف مخصصات خطورة بنسبة (٢٠٪) للعاملين على الحاسوب لموظفين لا تتلائم اختصاصاتهم وعناوينهم الوظيفية مع الاعمال المكلفين بها خلافا لكتاب وزارة المالية / الدائرة القانونية المرقم (٣٦٥٩٤) في ٢٠١٣/٥/٩ الذي اكد على (ان يشتغل الموظف عنوان وظيفي ضمن الوظائف الخاصة بالحاسبات برمجه ،ادخال معلومات وبيانات وان يكون عمل الموظف على جهاز الحاسوب بوقت لا يقل عن (٧) ساعات يوميا).

التقرير المرقم (١٨٤١٧) في٢٠٢٥/٧/٢١الخاص تدقيق تنفيذ العقد المرقم (١١٦) في ٢٠٢٣/٨/١٣ الخاص بتجهيز مستشفى سامراء العام بالأجهزة الطبية التخصصية والمبرم بين محافظة صلاح الدين وشركة (التطوير الاقتصادي للنقل العام والتجارة العامة والخدمات العامة والمقاولات العامة المحدودة) بمبلغ (١٤٦٥٠٠٠) الف دينار (مليار واربعمائة وخمسة وستين مليون دينار) ومن اهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات الاتية (٢-أ) ، (٤) ، (٥):

أولاً- لم يتم مطالبة الشركة المقاولة بتقديم الحسابات الختامية للسنة المالية /٢٠٢٢ خلافاً للفقرة (اولاً/س) من الضوابط رقم (١) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة /٢٠١٤ والتي نصت (تقديم البيانات المالية للشركة المقاولة للسنتين الأخيرتين كحد ادنى) .

ثانياً- عدم الدقة في احتساب مبلغ رسم الطابع اذ تم استقطاع مبلغ اقل من المبلغ المقرر على العقد خلافاً لقرار مجلس الوزراء المرقم (٤٠) لسنة /٢٠١٧ والذي تم بموجبه تعديل رسم الطابع من (٠،٠٠٢ الى ٠،٠٠٣).

ثالثاً- عدم الدقة في احتساب مبلغ الرسم العدلي اذ تم استقطاع مبلغ اقل من المبلغ المقرر على العقد خلافاً لجدول الرسوم المعتمدة في دوائر كتاب العدول والمعمم بموجب كتاب وزارة العدل المرقم (٣٢٦٧) في ٢٠١٥/٦/٢١ والذي حدد الرسم العدلي من (٠،٠٠١واحد بألاف ولغاية ١٠٠٠٠ دينار).

التقرير المرقم (١٧٤٢٣) في٢٠٢٥/٧/١٠الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على تنفيذ قانون الدعم الطارئ للامن الغذائي والتنمية رقم (٢) لسنة/٢٠٢٢ لمشاريع محافظة صلاح الدين للفترة من (٢٠٢٤/١٢/٣١ - ٢٠٢٤/٧/١) ومن اهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل الاتي (٤-أ- د):

أولاً- بلغ مجموع اطلاقات الصرف المؤشرة من وزارة التخطيط للنصف الثاني لسنة/٢٠٢٤ مبلغاً وقدره (١٢٦٠٧٨٨٤٥٤٩٧) دينار (مئة وستة وعشرون مليار وثمانية وسبعون مليون وثمانمائة وخمسة واربعون الف واربعمائة وسبعة وتسعون دينار) بموجب

كتب وزارة التخطيط وحسب كتاب المحافظة /قسم التخطيط العام المرقم (٢٣٩) في ٢٠٢٥/١/٩ ولدى تدقيق اوليات الصرف على تلك المشاريع تأشر لدى الهيئة الرقابية المختصة العديد من الملاحظات :-

(١) تدني نسب الانجاز المادي لعدد من المشاريع حسب جداول تقدم العمل التي تم تزويد الهيئة الرقابية المختصة بها بكتاب المحافظة –قسم التخطيط العام المرقم (٢٣٩) في ٢٠٢٥/١/٩ على الرغم من توفير التخصيصات والامكانيات المطلوبة ولم يتم اتخاذ الاجراءات المناسبة لغرض حث الشركات على زيادة نسب الانجاز لتتناسب مع المدة المحددة بموجب العقود خلافا للمادة (١٠/القسم الرابع) من تعليمات تنفيذ قانون الدعم الطارئ للامن الغذائي والتنمية لعام /٢٠٢٢ والتي نصت على (الزام المحافظات بتققيم ومحاسبة ادارات المشاريع المسؤولة عن التنفيذ عند وجود تدني في نسب التنفيذ على الرغم من توفر التخصيصات و الامكانيات المطلوبة).

(٢) وجود (٢) مشروع متلكئ ولاسباب غير مقنعة وغير جوهرية منها (عدم توفر مادة القير ، توقفات بسبب الزيارات) على الرغم من عدم وجود اوامر توقف بها خلافاً للمدد المحددة في العقود وحسب كتاب محافظة صلاح الدين –قسم التخطيط العام المرقم (٢٣٩) في ٢٠٢٥/١/٩

التقرير المرقم (٢٣٥١٩) في٢٠٢٥/٩/١١الخاص بتدقيق تمديد عقد ايجار مجزرة اللحوم الحمراء التابعة لمديرية بلدية تكريت ومن اهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (١) ، (٢):

اولاً– قيام المديرية بتمديد عقد ايجار المجزرة لاخد المستأجرين على الرغم مما يلي:-

(١) مخالفة المجزرة للمحددات البيئية لإنشاء المشاريع اذ ان المجزرة تقع داخل حدود البلدية خلافاً للمادة (٢٢ – اولاً– الفصل الثالث) من تعليمات المحددات البيئية لإنشاء المشاريع ومراقبة سلامة تنفيذها رقم (٣) لسنة/٢٠١١ التي تضمنت (يلزم إقامة مجازر اللحوم الحمراء والبيضاء خارج حدود البلدية وعن التجمعات السكانية بمسافة لا تقل عن (١) كيلو متر واحد).

(٢) وجود امر غلق للمجزرة صادر من وزارة البيئة المرقم (م.د/٢/٢٠٠) في ٢٠٢٢/٢/١٠ لعدم التزام إدارة مجزرة تكريت للحوم الحمراء التابعة لمديرية بلدية تكريت بمراجعة دائرة حماية وتحسين البيئة المنطقة الشمالية لإستحصال الموافقات البيئية من وزارة البيئة بعد انتهاء مدة الانذار الموجه اليهم بموجب كتاب الانذار المرقم (٢١٠٠٩) في ٢٠١٩/١١/١٧ (كتاب الانذار وارد ضمناً في كتاب الغلق) خلافاً لاحكام المادة (١١) من قانون حماية وتحسين البيئة رقم (٢٧) لسنة/٢٠٠٩ التي نصت (تمنع الجهات ذات النشاطات المؤثرة على البيئة من ممارسة عملها دون استحصال موافقة الوزارة).

(٣) المجزرة غير صالحة للجزر حسب الكشف الصحي لشعبة الرقابة الصحية/ دائرة صحة صلاح الدين وحسب كتابهم المرقم (٢٢٠٥٤) في ٢٠٢٣/٦/١٨ (موجه الى محافظة صلاح الدين – مكتب المحافظ) وللاسباب (عدم وجود سياج نظامي محكم للمجزرة لمنع دخول الحيوانات السائبة اليها،المجزرة بحاجة الى ترميم من ناحية هيكل البناء، ضرورة وضع خزانات مياه وبعدد كافي للمجزرة، ضرورة وضع عدة كافية للجزر في المجزرة، يجب وضع عدة سلامة مهنية في المجزرة ، ضرورة رفع النفايات، ضرورة وضع سخانات في المجزرة وبعدد كافي، ان يكون للمجزرة طبيب بيطري ثابت).

ثانياً– على الرغم من عدم وجود جزر في المجزرة الا انه لوحظ قيام المستأجر بجباية مبالغ من القصابين دون تقديم خدمة لهم على ارض الواقع خلافاً للمادة (السادسة والاربعون – اولاً – ١٤) من قانون ادارة البلديات رقم (١٦٥) لسنة/١٩٦٤ (المعدل) التي اشارت (منع الذبح خارج المجازر وتأمين سلامة اللحوم من الناحية الصحية وخزنها ونقلها من المجازر الى الاسواق).

التقرير المرقم (٢٣١٢٨) في٢٠٢٥/٩/٨ نتائج اعمال الرقابة والتدقيق على أنشطة محافظة صلاح الدين ومن اهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (١– أ – رابعاً) ، (٢–ح):

اولاً– عدم قيام المحافظة باتخاذ الإجراءات اللازمة برفع التجاوزات عن العقارات البالغة (١٢) عقار والمتجاوز عليها من قبل الغير خلافاً لكتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (١٢١٦٤) في ٢٠١٢/٤/٤ المتضمن (تفعيل قرار رقم (١٥٤) لسنة / ٢٠٠١ ويعد تجاوزاً استغلال المشيدات أو الأراضي دون الحصول على موافقة أصولية وتتولى اللجان الفرعية في المحافظات منع وقوع التجاوز وإزالته فور وقوعه على نفقة المتجاوز) وقرار مجلس الوزراء المرقم (٢٤٤) لسنة/٢٠١٧ المتضمن (ازالة التجاوزات الحاصلة على العقارات العائدة للدولة والبلديات).

ثانيا– عدم قيام المحافظة بصرف مخصصات الخطورة المهنية بنسبة (٣٠٪) لموظفيها ولغاية تاريخه رغم مصادقة المحافظ على محضر لجنة منح المخصصات المشكلة بموجب الامر الاداري المرقم (١١٤٣٩) في ٢٠٢٤/١٠/١٧ وتم صرف مبلغ لـ (٣) اشهر فقط وقدره (٤٢٢٤٩٣) الف دينار(اربعمائة واثنان وعشرون مليون واربعمائة وثلاثة وتسعون الف دينار) خلافاً للمادة (٤) من تعليمات مخصصات الخطورة المهنية رقم (٢) لسنة/٢٠٢٤ المتضمنة (يكون صرف مخصصات الخطورة المهنية ابتداءاً من تاريخ مصادقة الوزير المختص او رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة او المحافظ على توصيات اللجنة) علماً ان المبلغ المخصص هو (١٤٦٨٩٧٤) الف دينار(مليار واربعمائة وثمانية وستون مليون وتسعمائة واربعة وسبعون الف دينار) واما المبلغ المتبقي البالغ (١٢٦٧٤٨١) الف دينار(مليار ومائتان وسبعة وستون مليون واربعمائة وواحد وثمانون الف دينار) تم ايداعه كأمانات في الحساب الجاري المرقم (١٠٠٢٧٧) المفتوح لدى مصرف الرافدين/فرع تكريت وحسب اجابة المحافظة/قسم الحسابات بموجب كتابها المرقم (٢٩٥٣) في ٢٠٢٥/٦/١.

التقرير المرقم (٤٩٠٧) في ٢٠٢٥/٢/١٩ الخاص بنتائج الزيارة التفتيشية لدائرة تفتيشية لدائرة عقارات الدولة فرع صلاح الدين، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل الاتي (١–أ/ب/ج):–

أولا– لدى تدقيق عينة من اضابير العقارات العائدة للفرع والمشغولة من المواطنين (عقد ايجار ، اجر مثل ، تخصيص..الخ) لوحظ ما ياتي:–

(١) عدم استيفاء اجر المثل من المواطنين المستأجرين للعقارات والاملاك العائدة للدولة التي سبق وتم اعداد محضر اجر مثل عنها والتي حصلت موافقة وزارة المالية على استيفاءها خلافاً للمادة (١) من قانون استيفاء اجر المثل عن الاراضي الاميرية المتصرف فيها لأغراض غير زراعية رقم (١١٤) لسنة /١٩٦٣ (المعدل) التي نصت على (يفرض ويستوفى اجر المثل عن الاراضي الاميرية الصرفة او المملوكة للدولة المستغلة لأغراض غير زراعية) وكتب دائرة عقارات الدولة اخرها الكتاب المرقم (٣٢٥٨)

في ٢٠٢٣/١/٢٩ الذي تضمن (استيفاء مبالغ اجر المثل كأمانات عند اعداد محضر اجر المثل ويقدم الشاغل تعهد بدفع اي زيادة تحصل بعد مصادقة وزارة المالية).

(٢) عدم قيام الفرع بتقدير اجر المثل للعقارات المستغلة للأغراض غير زراعية اضافة الى عدم استيفاء المبالغ المستحقة بذمة البعض من المستأجرين التي تعود لفترات سابقة خلافاً للمادة (٢) من قانون استيفاء اجر المثل عن الاراضي الاميرية المتصرف فيها لأغراض غير زراعية رقم (١١٤) لسنة /١٩٦٣ (المعدل) التي نصت على (تقوم لجان التقدير بالكشف على الارض ويتم تقدير اجر المثل الواجب استيفاؤه عنها).

(٣) عدم استيفاء بدلات ايجار الوحدات السكنية (دار سكنية) المشغولة من قبل منتسبي الدولة والقطاع العام والتي آلت الى فرع عقارات الدولة في صلاح الدين بعد سنة /٢٠٠٣ خلافاً للمادة (١) من قانون تحديد بدلات ايجار الوحدات السكنية لدوائر الدولة والقطاع العام رقم (٦٢) لسنة/ ٢٠٠٧ التي نصت على (تستقطع نسبة محددة من راتب الموظف دون المخصصات الذي يشغل وحدة سكنية عائدة لإحدى دوائر الدولة والقطاع العام كبدل ايجار عن تلك الوحدات) وبين الفرع بكتابه المرقم (٦٢١٧) في ٢٠٢٤/١٢/١١ [تم مفاتحة القسم القانوني في دائرة عقارات الدولة بخصوص استيفاء بدل الايجار من الموظفين والمواطنين شاغلي الدور والوحدات السكنية التي آلت لوزارة المالية بعد سنة /٢٠٠٣ من تاريخ الاشغال ولغاية تاريخه هل يتم وفق النسب المحددة في قانون تحديد بدلات ايجار الوحدات السكنية لدوائر الدولة والقطاع العام رقم (٦٢) لسنة/ ٢٠٠٧ ام استناداً الى احكام المادة (١) من قانون اجر المثل عن الاراضي الاميرية المتصرف بها لأغراض غير زراعية رقم (١١٤) لسنة/ ١٩٦٣ (المعدل) التي نصت على (يستوفى اجر المثل بشكل مضاعف المتصرف بها بدون عقد او اذن خطي مهما كان نوع التصرف)] ولم ترد اجابة للفرع لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي.

التقرير المرقم (١٧٢٠٨) في٢٠٢٤/٧/٣الخاص بنتائج اعمال الرقابة و التدقيق على العقد رقم (١) في ٢٠٢٢/٢/٦ وملحقه رقم (١) الخاص بتجهيز وجبات اطعام افواج طوارئ مديرية شرطة صلاح الدين والوحدات الساندة لها المبرم بين وزارة الداخلية– مديرية شرطة صلاح الدين وشركة (الأساور لتجهيز الأطعمة الغذائية والتنظيف الموقعي) بمبلغ (١٠٢٦٠) مليون دينار (عشرة مليارات ومائتان وستين مليون دينار) الخاص تجهيز وجبات الطعام لأفواج طوارئ مديرية شرطة صلاح الدين والوحدات الساندة لها باسلوب الدعوة المباشرة ، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات(١)،(٣) :-

أولا– تم ابرام العقد استناداً الى موافقة وزارة الداخلية / مديرية العقود / قسم تدقيق العقود المرقم (٢/١٠/٧٧٣) في ١/٣١ / ٢٠٢٢ وتم تجديد العقد بموجب ملحق العقد المرقم (١) في ٢٠٢٣/٥/٣٠ استنادا الى كتاب مكتب الوزير المرقم (٣٦٦٢٥) في ٢٠٢٣/٥/٢٢ وقد تعذر على الهيئة الرقابية المختصة التحقق من طبيعة تلك العقود والالية المتبعة في ابرامها والتحقق من وجود سند قانوني يخول الوزارة باستقطاع مبالغ من رواتب المنتسبين لغرض تسديدها الى الشركة المتعاقد معها ، حيث ان الرواتب تدفع بموجب القانون وان استقطاع اي مبلغ منها يتطلب وجود صلاحية للوزارة ووجود سند قانوني يخولها

بالاستقطاع حيث لم يتم تزويد الهيئة الرقابية المختصة بالأوليات المتعلقة بذلك من قبل وزارة الداخلية رغم طلبها بموجب مذكرة هيئة الرقابة المالية في مقر وزارة الداخلية المرقمة (٣٧) في ٢٠٢٤/٣/١٣ والتأكيد عليها بموجب مذكرة الهيئة المرقمة (٥٥) في ٢٠٢٤/٤/٢٢ .

ثانيا– قيام المديرية باستخدام أسلوب الدعوة المباشرة بدلاً من الإعلان عنه كمناقصة عامة على الرغم من عدم توفر المبررات لتنفيذه بهذا الأسلوب خلافاً للمادة (٣–خامساً– ب) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ (المعدلة).

التقرير المرقم (٢٣٥١٩) في٢٠٢٥/٩/١١ تدقيق (اتفاقية رقم (١) في ٢٠٢٤/٩/١٠ والخاصة (بتحصيل المستحقات الحكومية الكترونيا) في محافظة صلاح الدين ومن اهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسلات (١) ، (٣– ب) ، (٤–ب):

أولا– لم يتم اعداد خطة متكاملة لانهاء العمل بالدفع النقدي والانتقال كلياً الى الدفع الالكتروني قبل تاريخ ٢٠٢٤/١٢/٣١ اذ ما زالت المحافظة تقوم بالقبض والدفع النقدي لغاية تاريخه ، خلافاً لكتاب مكتب رئيس الوزراء المرقم (٢٤٣٩٤٨٥/٣٠٦٣) في ٢٠٢٤/١١/٥ المتضمن (لاخذ ما يلزم اصولياً بشأن اعداد خطة متكاملة لانهاء العمل بالدفع النقدي والانتقال كلياً الى الدفع الالكتروني في عمليات تحصيل الجباية وغيرها من المعاملات ذات الصلة على ان يكون موعد تقديم الخطة انفاً قبل تاريخ ٢٠٢٤/١٢/٣١) وقد أوصى الديوان اعداد خطة متكاملة لانهاء العمل بالدفع النقدي والانتقال كلياً الى الدفع الالكتروني.

ثانيا– لم تلتزم المحافظة بتفعيل الجباية والدفع الالكتروني لغاية تاريخه ولم تتابع اللجنة المؤلفة بموجب الامر الاداري المرقم (٤٩٤٧/٢٨) في ٢٠٢٣/٧/٩ مراحل تقدم العمل واخذ ما يقتضي من الاجراءات لغرض التنفيذ خلافاً للفقرة (٢) من كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء/دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان المرقم (٢٢٢٧٥) في ٢٠٢٣/٥/١٩المتضمنة (تتابع اللجنة الاجراءات لدى دوائرها المختلفة لتنفيذ قرار مجلس الوزراء المرقم (٢٣٠٤٤) لسنة/٢٠٢٣ الخاص بالدفع الالكتروني وتحديد توقيتات مراحل تقدم العمل واخذ ما يقتضي من الاجراءات في اثناء الاعداد والتشغيل)وقد أوصى الديوان بمتابعة اللجنة اعلاه قيام المحافظة بتفعيل الجباية والدفع الالكتروني.

ثالثا– قيام المحافظة بقبض مبالغ نقداً خلال السنوات (٢٠٢٤ و٢٠٢٥) دون فرض أجور خدمة إضافية بنسبة (٥٪) من المبالغ المقبوضة (نقداً) لتشجيع استخدام أنظمة الدفع الالكتروني خلافاً للفقرة (ثامناً) من القرار قرار مجلس الوزراء (٢٣٦٢٠) لسنة/٢٠٢٣ المتضمنة (على الجهات الحكومية فرض أجور إضافية (٥٪) حداً اقصى من اقيام السلع والخدمات بالتعاملات النقدية مع مثيلاتها المستوفاة عن طريق أنظمة الدفع الالكتروني تشجيعاً لاستخدام أنظمة الدفع الالكتروني بدلاً من الدفع النقدي)وقد أوصى الديوان بفرض أجور خدمة إضافية بنسبة (٥٪) من المبالغ المقبوضة نقداً لتشجيع استخدام أنظمة الدفع الالكتروني.

التقرير المرقم (٢٦٧٠٤) في ٢٠٢٥/١٠/١٣ الخاص تدقيق أنشطة هيئة استثمار صلاح الدين للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول /٢٠٢٤ ومن أهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسل(٢-ب-أولاً) :-

لم يتم ابرام عقود بين المستثمر والجهات المالكة للأرض على الرغم من منحهم اجازات استثمارية , خلافاً للفقرة (٤) من كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء/دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان المرقم (١٠٩٢٣) في ٢٠١٧/٤/١١ والتي نصت على (قيام الجهات الحكومية كافة بعد اصدار إجازة الاستثمار بتنفيذ الإجراءات الخاصة بهم لانجاز متطلبات المباشرة بالمشروع الاستثماري خلال (٣٠) يوم من تاريخ اصدارها) وكما موضح في ادناه :-

اسم الجهة المالكة للأرض	الجهة المنفذة	رقم الاجازة وتاريخها	نوع المشروع	مدة التنفيذ / شهر
مديرية بلدية تكريت	فوزي محمود فحل وشريكة	٣٠٨ في ٢٠٢٤/٣/١٧	تعليمي	٣٦
وزارة المالية	سلمان حسن زبالة وشركائة	٣١٠ في ٢٠٢٤/٤/١٧	صناعي	٢٤
مديرية بلدية تكريت	فراس نصرت سليمان وشركائة	٣١١ في ٢٠٢٤/١٠/١٥	سكني	٣٦
مديرية بلدية سامراء	شركة الليث السومري	٣١٣ في ٢٠٢٤/١١/٧	سكني	٤٨
مديرية بلدية العوجة	شركة الاناء	٣١٤ في ٢٠٢٤/١١/١٠	سكني	٦٠
مديرية بلدية سامراء	شركة الليث السومري	٣١٥ في ٢٠٢٤/١٢/٢٤	سكني	٤٨

وقد أوصى الديوان متابعة الموضوع مع الجهات ذات العلاقة لاستكمال ابرام العقود للمشاريع التي تم منحها اجازات استثمارية.

التقرير المرقم (٢٥٩٩٣) في ٢٠٢٥/١٠/٦ الخاص تدقيق خدمات الدفع الالكتروني (pos) لهيئة استثمار صلاح الدين، ومن أهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسلين الاتيين (١) ، (٣) :-

أولاً- تاخر الهيئة بتوقيع عقد (الاتفاق) بمدة تتجاوز (٢ سنة) رغم قيام البنك المركزي العراقي بإعداد مسودة الاتفاق الاسترشادي الخاصة بتحصيل المستحقات الحكومية الالكترونياً بموجب كتابه المرقم (١٠٠٦/١٤) في ٢٠٢٣/٥/١٦ والتي تم اعمامها بموجب كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان المرقم (٢٢٢٧٥) في ٢٠٢٣/٥/١٩ لغرض اعتمادها في توقيع عقود تحصيل المستحقات الحكومية الالكترونياً خلافاً للفقرات (٢) و(٤) من كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المذكور انفاً اللتان تضمنتا (تتابع اللجنة الإجراءات لدى دوائرها المختلفة لتنفيذ قرار مجلس الوزراء المرقم (٢٣٠٤٤) لسنة/٢٠٢٣ وتحديد توقيتات مراحل تقدم العمل واخذ ما يقتضي من الإجراءات في اثناء الاعداد والتشغيل في ٢٠٢٣/٦/١) و(الاسترشاد بمسودة الاتفاق المرافقة ربطاً) ، وقد أوصى الديوان عدم التأخر بتوقيع الاتفاقيات .

ثانياً- قيام الهيئة بالعمل بنظام الدفع الالكتروني عبر أجهزة نقاط البيع (pos) بتاريخ ٢٠٢٥/٧/١٤ خلافاً لكتاب مكتب رئيس مجلس الوزراء ذي العدد (٢٤٣٩٤٨٥/٣٠٦٣) في ٢٠٢٤/١١/٥ الذي اكد على (اعداد خطة متكاملة لانهاء العمل بالدفع النقدي والانتقال كليا الى الدفع الالكتروني في عمليات تخصيص الجباية وغيرها من المعاملات ذات الصلة وان يبدء التنفيذ الفعلي في موعد أقصاه ٢٠٢٥/٦/٣٠) ، وقد أوصى الديوان الالتزام بمضمون كتاب مكتب رئيس الوزراء.

التقرير المرقم (٢٦٦٩٤) في ٢٠٢٥/١٠/١٣ الخاص بالزيارة التفتيشية إلى مصرف الرافدين – فرع تكريت لسنة/٢٠٢٤ ومن أهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسلين (٣–ز)،(١٥–ب):–

أولا– وجود (٣٤٩) معاملة مفقودة في احداث تاريخ ٢٠١٤/٦/١٠ فترة دخول عصابات داعش الارهابية المسلحة الى المحافظة لم يقم الفرع باتخاذ الاجراءات اللازمة بخصوصها وقد بين الفرع باجابته على استفسارنا المرقم (٣٩) في ٢٠٢٥/٦/١ (بأنه تم ادراجها ضمن كتاب المصرف المرقم (١٨٢٠) في ٢٠٢٢/٧/٢٤ الى الادارة العامة بأن المعاملات المفقودة ضمن الاضرار التي لحقت بالمصرف) وكما مبين ادناه:–

نوع القرض	عدد المعاملات المفقودة
قروض اسكان ١٠٠ راتب	٤٧
قروض ميسرة	٥١
قروض سيارات مجالس	٩٩
سلف قديمة	٥٢

وقد أوصى الديوان ضرورة استكمال الاوليات الخاصة بالمقترضين.

ثانيا– عدم وجود شعبة للتدقيق الداخلي في المصرف لتدقيق العمليات او المعاملات المصرفية، خلافاً للمادة (٥٤) من الفصل (الثالث والعشرون) من تعليمات رقم (٤) لسنة/٢٠١٠ (تعليمات تسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم (٤) لسنة/٢٠٠٤) المتضمنة (يجب على كل مصرف تشكيل وحدة للتدقيق الداخلي ضمن هيكله التنظيمي بما يتناسب مع حجمه وطبيعة عملياته تضم عدداً كافياً من المنتسبين ذو الكفاءة) وقد أوصى الديوان استحداث شعبة للتدقيق في المصرف.

التقرير المرقم (٣٨٧٦) في ٢/٩ /٢٠٢٥ الخاص بنتائج الزيارة التفتيشية لمصرف الرافدين فرع الدور /٢٦٨ للفترة من ٢٠٢٤/١٢/١ولغاية ٢٠٢٤/١٢/١٥ ، ومن أهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسلين (٥–أ/ب) ، (١١ –أ):–

أولا– حساب مدينو القطاع المالي /١٦١٣:–

(١) لم يتم تصفية مبلغ (٦٨٣٨٥) الف دينار (ثمانية وستون مليون وثلاثمائة وخمسة وثمانون الف دينار) يمثل مبلغ النقص في احدى الارساليات خلال فترة استبدال العملة بعد احداث /٢٠٠٣ ،علما انه لم يتم تضمين موظفي الفرع مبلغ النقص.

(٢)عدم تصفية مبلغ مقداره (٥٦٧٤٥٠) الف دينار (خمسمائة وسبعة وستون مليون واربعمائة وخمسون الف دينار) رغم مرور فترة طويلة على ذلك يمثل رواتب موظفي الفرع لسنوات سابقة مدفوعة من فرعي (كركوك و تكريت) تم قيدها ضمن هذا الحساب لعدم توفر تخصيص مالي اثناء فترة غلق الفرع خلال سنة/٢٠٠٤ و دوام الموظفين في المقر البديل علماً انه لم يتم قيد التوقيفات و المساهمات التقاعدية والرواتب الاضافية والعيدية لتلك الفترة ضمن الحساب المذكور .

ثانيا– الشيكات المسحوبة على المصرف /٢٥٦٣١

ضمن رصيد الحساب اعلاه مبلغ (١١٩٧٨٢٤) الف دينار (مليار ومائة وسبعة وتسعون مليون وثمانمائة واربعة وعشرون الف دينار) يمثل قيمة صكوك مسحوبة على المصرف(تخص قروض السيارات فقدت اولياتها خلال سيطرة عصابات داعش الارهابية سنة/٢٠١٤ وجاري العمل على تصفيتها من قبل قسم الرقابة الداخلية في الادارة العامة بعد تطبيق المبالغ مع الفرع).

٤– محافظة واسط :

التقرير المرقم (٣١١٤٦) في ٢٦ /١١/ ٢٠٢٥ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق للزيارة الميدانية لقسم من مشاريع بلدية العزيزية لسنة/٢٠٢٤،ومن اهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها و التي وردت فيه بالتسلسل (٤) :–

تم تنفيذ مشروع انشاء نصب الشهداء في حديقة المخل الجنوبي لقضاء العزيزية على القطعة المرقمة (٦٤٥/١) مقاطعة زوية الزرع في قضاء العزيزية (تنفيذ امانة) بمبلغ اجمالي (٣٠٢٩٧٥٠٠٠) دينار (ثلاثمائة واثنان مليون وتسعمائة وخمسة وسبعون الف دينار) من ضمن مشاريع الموازنة التشغيلية لبلدية العزيزية لسنة/٢٠٢٤ والذي باشرت بتنفيذه كوادر البلدية ولدى الهيئة الرقابية المختصة بخصوصه الملاحظات التالية :–

أولا– على الرغم من تنفيذ جزء من اعمال الكشف التخميني للمشروع في سنة/٢٠٢٤ الا انه لم يتم منح سلفة تشغيلية للجنة التنفيذ وصرف المستحقات المالية للاعمال المنفذة والبالغة (١٠٢٨٠٠٠٠٠) دينار(مائة واثنان مليون وثمانمائة الف دينار) إذ تم صرف المبالغ للاعمال المنفذة من قبل لجنة التنفيذ ولم يتم صرف المبالغ المستحقة ولغاية اعداد التقرير الرقابي ، خلافا للمادة (٣–اولا) من تعليمات تنفيذ الاعمال باسلوب التنفيذ امانة رقم (١) لسنة/٢٠١٨ التي نصت {(تمول لجنة تنفيذ العمل امانة بسلفة مالية لاتتجاوز (٥٠٠٠٠٠٠٠) دينار (خمسون مليون دينار) لانجاز العمل على ان تعزز هذه السلفة بوصولات اصولية بما لايتجاوز مبلغ العمل الكلي للتنفيذ)} .

ثانيا– لم يتم انهاء وتسوية الاعمال المنفذة باسلوب (تنفيذ امانة) في نهاية السنة المالية واعادة تخصيص المبالغ المتبقية للسنة اللاحقة لاكمال انجاز المشروع وحسب الكشف التخميني ، حيث بلغ الانجاز الفعلي للمشروع في نهاية السنة المالية (٣٥٪) وحسب الموقف المعد من قبل المهندس المشرف للمشروع خلافا للمادة (١–ثامنا) من ضوابط شراء المواد والادوات من قبل لجنة تنفيذ الاعمال امانة رقم (٤) لسنة/٢٠٢٣ التي نصت (السنة المالية الفترة التي ينفذ خلالها العمل او المشروع وتبدأ من ١/كانون الثاني وتنتهي في ٣١/كانون الاول من السنة ذاتها) .

ثالثا– لم يتم استحصال الموافقات الرسمية لتدوير مشروع انشاء نصب الشهداء في حديقة المدخل الجنوبي للقضاء على خطة سنة/٢٠٢٥ على الرغم من عدم اكمال المشروع في سنة/٢٠٢٤ إذ قامت مديرية بلدية العزيزية باصدار الامر الاداري ذي العدد (١٠٠٨٢) في ٢٠٢٥/٨/٢٨ باعتماد مباشرة جديدة في تاريخ (٢٠٢٥/٨/٢٦) ، على الرغم من اصدارها الامر الاداري ذي العدد(١٢٧٦٢) في ٢٠٢٤/١٠/٣٠ ولنفس المشروع باعتماد المباشرة بتاريخ

(٢٠٢٤/١٠/٢٩) والذي تم من خلاله المباشرة بتنفيذ المشروع وصرف مبلغ (١٠٢٨٠٠٠٠٠) دينار(مائة واثنان مليون وثمانمائة الف دينار) من قبل لجنة التنفيذ ولغاية نهاية السنة المالية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ خلافا للمادة (١/ثامنا) من الضوابط رقم (٤) لسنة/٢٠٢٣ الصادرة عن وزارة التخطيط التي نصت (السنة المالية الفترة التي ينفذ خلالها العمل او المشروع وتبدأ من ١/كانون الثاني وتنتهي في ٣١/كانون الاول من السنة ذاتها) .

التقرير المرقم (٣١٧٥٧) في ٢٠٢٥/١٢/٣ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على الانشطة والحسابات لمديرية طرق وجسور محافظة واسط لسنة/٢٠٢٤،ومن اهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها و التي وردت فيه بالتسلسلين (٢-أ، ٥) :-

أولا- لم تقم المديرية باتخاذ الاجراءات اللازمة لاستغلال وتشغيل معمل الاسفلت المتوقف عن العمل من تاريخ ٢٠٢٢/٤/١٠ ولغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي ،مما يؤدي الى تعرض المعمل للاندثار، علما ان المعمل منسب من ديوان محافظة واسط بموجب كتاب محافظة واسط/الدائرة المالية والادارية/قسم الادارة والاملاك المرقم (٧٣٧٥) في ٢٠٢٣/٥/٣١.

ثانيا- لم تنجز اللجنة التحقيقية المشكلة بموجب الامر الاداري المرقم (ل/١١٧/١١٢٧٠) في ٢٠٢٤/٨/١١ اعمالها بخصوص الاضرار التي لحقت بقاشطة اسفلت نوع (فيرتكن) تحمل رقم الشاصي (٠٨٢٠٧٧٠٢٢٦٠٠٥٩) والمنسبة الى مديرية بلدية الصويرة ولمدة ستة اشهر والتي تسببت بالحاق اضرار بالقاشطة والتي حددتها لجنة شكلت لهذا الغرض بموجب الامر الاداري المرقم (٣٤٥٠) في ٢٠٢٣/٧/١١ ومن هذه الاضرار (لداير القشط الكامل الحامل لقواعد اقلام القشط ، البوابة الخلفية لداير القشط وتحطمه بالكامل، القمارة مشدودة بالحبال، لوحة السيطرة الارضية وازرار تشغيل) نتيجة تركها على الطريق العام الرابط بين الكوت – بغداد دون اعادتها الى مديرية الطرق والجسور .

التقرير المرقم (٣٠٢٤٥) في ١٨ /١١/ ٢٠٢٥ الخاص بنتائج أعمال العقد المرقم (٥٧) في ٢٠٢٤/١/١٨ المبرم مع شركة (وطن الخير للمقاولات العامة/عراقية الجنسية) والمحال باسلوب المناقصة العامة لتنفيذ مشروع (تطوير حي القدس الثانية وحي فلسطين في قضاء الصويرة)وبمبلغ مقداره (٩١٥٤٦٦٦) الف دينار(تسعة مليارومائة واربعة وخمسون مليون وستمائة وستة وستون الف دينار) ضمن تخصيصات مشاريع تنمية الاقاليم لسنة/٢٠٢٣ بمدة تنفيذ (٤٢٥) يوم وبالمناقصة المرقمة(٢٠٢٣/٤/١٤١) ،ومن اهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها و التي وردت فيه بالتسلسلات الاتية (٧)،(٨)،(١٠) :-

أولا- عدم قيام المحافظة بتوجيه انذار للشركة بسبب الانحراف الحاصل بنسب التنفيذ على الرغم من قيام دائرة المهندس المقيم باشعار قسم ادارة المشاريع في ديوان المحافظة بموجب كتابها المرقم (٢٩) في ٢٠٢٥/٣/٢٧ إذ بلغت نسبة الانحراف (٢٣٪) لغاية ٢٠٢٥/٣/٣١ خلافا لاحكام المادة (١٠/ثانيا/ب) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤(المعدلة) التي نصت (يتم توجيه انذار رسمي للمقاول المخل بضرورة اكمال الاعمال وحسب منهج تقدم العمل المتفق عليه وخلال (١٥) يوم من تاريخ تبلغه بالانذار).

ثانيا– تم منح مدة توقف جزئي للمشـــروع بموجب الامر الاداري المرقم (٢٣١٨٤) في ٢٠٢٥/٥/١٢ بنســـبة (٢٣٪) وبمدة (٧٦) يوم للفترة من (٢٠٢٤/٤/١٧ ولغاية ٢٠٢٥/٣/١٩) بســـبب عدم تثبيت حدود بعض الشـــوارع من قبل مديرية بلدية الصـويرة ومديرية التسـجيل العقاري في الصـويرة، مما يشـير الى عدم جاهزية موقع المشـروع علما ان اسـتمارة جاهزية موقع المشـروع اشـارت الى (الموقع جاهز ومخصـص) وتم توقيع تلك الاسـتمارة من قبل الدوائر المعنية ومن ضـمنها مديرية بلدية الصـويرة خلافا للمادة(٢/اولا/ز) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم(٢) لسـنة/٢٠١٤(المعدلة) والتي نصـت (ازالة المشاكل القانونية والمادية ان وجدت في موقع العمل وان يكون الموقع جاهز للمباشرة بتنفيذ العمل) .

ثالثا–عدم قيام دائرة المهندس المقيم بتوجيه تنبيه الى الشركة المنفذة لوجود انحراف في الانجاز الفعلي بنسبة (١٦٪) وانقضاء مدة(٣٥٥) يوم من مدة المشروع البالغة (٤٢٥) يوم استنادا الى ماورد بكتاب دائرة المهندس المقيم رقم (١٨) في ٢٠٢٥/٢/١٧ .

التقرير المرقم (١٢٢١٦) في٨/٥ /٢٠٢٥ الخاص نتائج الزيارة التفتيشية على أنشطة وحسابات الهيئة العامة للضرائب/ فرع الصويرة للفترة من ٢٠٢٤/١٢/١٦ ولغاية ٢٠٢٤/١٢/٣١ ، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها و التي وردت فيه بالتسلسلات (١–أ–ثانياً) ، (١–ب)،(١– د)،(١– ه)،(١– ز)،(١–ح) ، (١– ك):

أولا– قيام الفرع اصدار الأمر الاداري المرقم (٨) في ٢/١/ ٢٠٢٤ الخاص بتشكيل لجان لغرض اجراء المسح الميداني للمكلفين غير المسجلين لدى الفرع لسنة/٢٠٢٤ ولدينا بشأن ذلك ما يلي: –

(١) بلغ اعداد المكلفين لضريبة (المهنة) التي تم مسحها خلال السنة/٢٠٢٤ والتي تعتبر تسجيل لأول مرة في الفرع بعدد (١٢) مكلف فقط مما يشير الى عدم قيام اللجان اعلاه بواجباتها وعدم وجود جدية بشمول اكبر عدد من المكلفين لا سيما ان الفرع حديث التشكيل وكذلك عدم تناسب الاعداد مع الواقع التجاري والمهني للأقضية التابعة لنشاط الفرع (العزيزية– الصويرة) خلافاً لكتاب وزارة المالية الهيئة العامة للضرائب المرقم(١٢١٦٢) في ٢٠٢٤/٩/٣٠ الذي أشاره الى (تكثيف الجهود المبذولة والرامية الى تحقيق الاهداف المتوخاة من المسح الشامل بما يتلاءم مع حجم الرقعة الجغرافية وبما يؤدي الى زيادة اعداد المكلفين الجدد) .

(٢) عدم قيام الفرع استيفاء مبالغ الغرامات التاخيرية عن المكلفين الخاضعين لضريبة المهنة عن السنوات التي لم يتم التحاسب عنها مع العرض تم منح المكلفين كتب من براءة ذمة خلافا للمادة (٥٦/رابعا) من قانون ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة/١٩٨٢ (المعدل) التي تضمنت (تفرض السلطة المالية مبلغا اضافيا بنسبة ١٠٪ من مبلغ الضريبة على المكلف الذي لم يقدم او الذي يمتنع عن تقديم تقرير ضريبة الدخل لغاية ٥/٣١ من كل سنة).

(٣) وجود حك وشطب على بعض تقارير التحاسب الضريبي واستمارات التسجيل العقاري المرفقة مع معاملات المكلفين في دفع ضريبة نقل الملكية مما يشير الى اجراء التعديل على بعض مواصفات العقارات كذلك عدم التزام الفرع بالنسب المحددة لفرض الضريبة على المكلف وقد برر الفرع بموجب كتابه المرقم (٣٤٥٥) في ٢٠٢٥/٣/٣ (في حالة عدم مطابقة الكشف مع الضوابط في بعض الفقرات يتم إعادة الكشف الى التسجيل العقاري للتصحيح اما بخصوص تقرير الأراضي يصحح في حالة حدوث تعديل في الحصص المباعة او الاعتبار من قبل دائرة التسجيل العقاري)٠

(٤) لازالت بعض الاضابير الخاصة بالمكلفين ضمن الرقعة الجغرافية للفرع لم يتم نقلها من فرع واسط الى فرع/الصويرة وكذلك وجود قسم من الاضابير تعود لمكلفين ضمن الرقعة الجغرافية للفرع غير موجودة (مفقودة) لم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بخصوصها كذلك عدم معرفة الفرع اعداد تلك الاضابير (المفقودة) حسب اجابة الفرع بكتابها المرقم (٢٩١٨) في ٢٠٢٥/٢/١٩.

(٥) وجود فرق في عدد استمارات الباركود الصادرة من شعبة المعلومات الفنية (براءة الذمة) المرسلة الى المرور العامة والجهات الأخرى وبين سجل معلومات المكلفين (الجباية) الذي يتم تثبيت معلومات الايرادات المستلمة من المكلفين المهنة وكذلك المكلفين غير الخاضعين (عدم خضوع) مما يشير الى عدم وجود سيطرة على منح براءة الذمة للمكلفين مقابل اجراء التحاسب الضريبي لهم.

(٦) قيام الفرع منح بعض المكلفين براءة ذمة دون اجراء التحاسب الضريبي وتبين ذلك من خلال عدم ادراج اسم المكلف في سجل الايرادات وعدم وجود تقرير تحاسب ضريبي او نسخة من براءة الذمة المشار اليها اعلاه في اضبارة المكلف مما يشير الى القيام بمنح المكلفين براءة ذمة دون اجراء التحاسب الضريبي مع العرض ان تلك النسخ من براءة الذمة تم الحصول عليها من شعبة المعلومات الفنية (الباركود) ومقارنتها مع اضابير المكلفين.

(٧) عدم دقة بعض المعلومات الواردة في البيانات المالية للمكلفين (مكاتب علمية ، محطات وقود) المثبتة في تلك البيانات والتي تعكس حجم النشاط التجاري للمكلف خلال السنة المالية من خلال مقارنة المعلومات الواردة في تلك البيانات مع نشاط المكلفين المشار اليهم ضمن المقتبسات الواردة للفرع عن تجهيز الدوائر الحكومية مما يشير الى عدم وجود افصاح كامل عن الأنشطة التجارية.

التقرير المرقم (٢٨٢٠٢) في ٢٠٢٥/١٠/٢٧ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على انشطة وحسابات شعبة سياحة واسط لسنة/٢٠٢٤ للسنة /٢٠٢٣، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها و التي وردت فيه بالتسلسليين (١-أ) ،(٤/أ،ب،ج):-

أولا-عدم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لغلق المرافق السياحية التي تمارس نشاطها دون وجود إجازة سياحية صادرة من الشعبة والبالغ عددها (٢٩) مرفق سياحي في المحافظة، خلافاً للمادة (١٢/اولاً) من قانون هيئة السياحة رقم (١٤) لسنة/١٩٩٦ التي نصّت على (لا يجوز فتح أي مرفق سياحي او ممارسته لنشاطه سواء كان تابعاً للقطاع الاشتراكي او المختلط او الخاص الا بعد الحصول على إجازة من هيئة السياحة وتحدد بتعليمات المرافق السياحية الخاضعة للإجازة).

ثانيا- النقدية:

(١)عدم فتح حساب جاري خاص بالشعبة لدى أحد المصارف الحكومية اذ يتم استلام المبالغ من المرافق السياحية نقداً وارسالها الى مقر الهيئة في بغداد، خلافاً للفقرة (د/١-١-٦) ضوابط الوحدات الحكومية من دليل الرقابة الداخلية المتضمنة (يتم ايداع النقد اول بأول في الحساب الجاري لدى المصرف للمبالغ التي تزيد عن (١) مليون دينار والمبالغ التي تقل عن ذلك يتم ايداعها خلال مدة لا تتجاوز (٣) ايام عمل فعلي) ودون اعتماد وصولات قبض أصولية محاسبة (٣٨أ) لتوثيق مبالغ الإيرادات المقبوضة خلال سنة/٢٠٢٤ والبالغة (٣٥٨٨٨٤٠٠) دينار (خمسة وثلاثون مليون وثمانمائة وثمانية وثمانون الف واربعمائة دينار)، فضلًا عن عدم مسك سجل الصندوق المخصص لتوثيق عمليات القبض، خلافاً للفقرة (٢) من الفصل الثاني/ الباب الثالث من

النظام المحاسبي الحكومي المركزي، التي نصّت (تُستعمل للوحدات الحكومية وصولات قبض رسمية لتوثيق الإيرادات المقبوضة كافة، وتُدرج في سجل الصندوق في تاريخ القبض، وتُعد هذه الوثائق والسجلات الأساس في العمليات المحاسبية والتقارير المالية).

(٢)عدم قيام الشعبة باستخدام نظام الدفع الإلكتروني (pos) باستلام المبالغ من المرافق السياحية على الرغم من استلام جهاز الدفع الالكتروني بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/١١، خلافاً للمادة (٥٦) من نظام خدمات الدفع الإلكتروني للأموال رقم (٢) لسنة/٢٠٢٤ الصادر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٢٤٢٧٦) لسنة/٢٠٢٤ الذي نص (على المشمولين بأحكام هذا النظام تكييف أوضاعهم بموجب أحكامه خلال (٦) ستة أشهر من تاريخ نفاذ هذا النظام).

(٣) وجود فرق مقداره (٥١٨١٦٠٠) دينار (خمسة ملاين ومائة وواحد وثمانون الف وستمائة دينار) في مبالغ الإيرادات الشهرية المستلمة من قبل الشعبة والمثبتة في التقارير الشهرية الخاصة بها والبالغة (٤١٠٧٠٠٠٠) دينار (واحد واربعون مليون وسبعون الف دينار) ووصولات القبض محاسبة (٣٧أ) المقطوعة بتلك المبالغ من قبل مقر هيئة السياحة في بغداد والبالغة (٣٥٨٨٨٤٠٠) دينار (خمسة وثلاثون مليون وثمانمائة وثمانية وثمانون الف واربعمائة دينار).

التقرير المرقم (٢٣١٢٥) في ٢٠٢٥/٩/٨ نتائج اعمال الرقابة والتدقيق على انشطة وحسابات دائرة كاتب العدل في الكوت لسنة/٢٠٢٤، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها و التي وردت فيه بالتسلسل (٢- أ،ب):-

أولا- بلغ رصيد حساب الامانات للدائرة كما في ٢٠٢٤/١٢/٣١ مبلغ مقداره (٥٦٩١٨٧٥٠) دينار (ستة وخمسون مليون وتسعمائة وثمانية عشر ألف وسبعمائة وخمسون دينار) المودعة بحساب الدائرة المرقم (١٩) المفتوح لدى مصرف الرافدين فرع الكوت/١٨ ولدي الهيئة الرقابية بشأنه ما يلي:

(١) قيام الدائرة بصرف مبالغ أجور انتقال كاتب العدل والموظف الى خارج مقر عمله بناءً على طلب احد من ذوي العلاقة لغرض انجاز المعاملات، اذ تم توزيعها على الموظفين دون وجود قوائم تتضمن اسمائهم وتواقيعهم التي تؤيد استلام تلك المبالغ ،اذ يتم استلام المبالغ من قبل شخص مكلف باستلامها و يقوم بتوزيعها على الموظفين ،علماً ان المبالغ تمت جبايتها بموجب المادة (٥٧/أولا/ب) من قانون الرسوم العدلية المرقم (١١٤) لسنة/١٩٨١(المعدل) التي نصت على (اذا طلب احد من ذوي العلاقة انتقال قاض او موظف الى خارج مقر عمله واقتضت طبيعة الدعوى او المعاملة ذلك فتستوفى الأجور التالية ممن طلب ذلك على ان يكون الانتقال خارج أوقات الدوام الرسمي، (١٠٠٠٠) عشرة الاف دينار للمنفذ العدل او الكاتب العدل او مدير رعاية القاصرين او مدير التسجيل العقاري او الموظف)

(٢) قيام الدائرة بتحصيل مبالغ أجور الانتقال لكل معاملة يتم إنجازها على الرغم ان طلب الانتقال واحد ولمكان واحد وذلك خلافاً لقرار مجلس الدولة المرقم (٢٠٢٣/٥٩) في ٢٠٢٣/٦/٢٦ والمعمم بكتاب وزارة العدل/دائرة القانونية/المرقم (١٠٠٨٣) في ٢٠٢٣/٨/١٥ والمتضمن المبدأ القانوني (يكون اجر الانتقال الخارجي للكاتب العدل واحد مهما بلغت عدد المعاملات المنجزة بناء على طلب انتقال واحد لمكان واحد) وقد بررت الدائرة بكتابها المرقم (١٤٥٠) في ٢٠٢٥/٦/٢٢(لم يكن هناك تعليمات بهذا الخصوص وعند صدورها في نهاية عام/ ٢٠٢٣حسب كتاب دائرة الكاتب العدول بالعدد (١٠٠٨٣/١/٨) في ٢٠٢٣/٨/١٥تم العمل بموجبها حيث تم استقطاع رسم أجور الانتقال طلب واحد مهما تعدد المعاملات في نفس المكان ولنفس الشخص) بالإجابة على استفسارنا المرقم (٢٣٨) في ٢٠٢٥/٥/٢٩مع العرض وجود بعض المعاملات المبين في ادناه تم استلام اجور انتقال لها.

كتاب دائرة تدقيق المنطقة الثامنة المرقم (٢٤٨٥٥) في٢٠٢٥/٩/٢٥ الخاص (نتائج اعمال الرقابة والتدقيق على حادث حريق بناية هايبر ماركت الكورنيش في مدينة الكوت) ومن اهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها و التي وردت فيه بالتسلسلات (١) ، (٤) ،(٧-أ) ، (١٣) :-

أولا- تم انشاء البناية دون استحصال إجازة بناء من مديرية بلدية الكوت الجهة المختصة بمنح اجازات البناء خلافاً للمادة (٦٣) من قانون إدارة البلديات رقم (١٦٥) لسنة/١٩٦٤ (المعدل) التي نصت على (لا يجوز القيام بأي بناء قبل استحصال إجازة بناء من البلدية) أذ بينت مديرية بلدية الكوت/ شعبة متابعة تقارير الرقابة المالية بكتابها المرقم (٢٦) في ٢٠٢٥/٧/٢٩ ومرافقه كتاب شعبة تنظيم المدن/ وحدة الاجازات المرقم (٢٦) في ٢٠٢٥/٧/٢٤ بأنه (لم يتم تقديم طلب من صاحب العقار لأصدار إجازة بناء كون العقار مخالف للتعليمات والضوابط، أذ أن الشارع سكني وليس تجاري حسب التخطيط العمراني والتصميم الأساسي للمدينة).

ثانيا- لم تقم محافظة واسط ومديرية بلدية الكوت إيقاف العمل بالبناية المشار اليها أعلاه بعد اشعارهما من قبل مديرية الدفاع المدني/ واسط بموجب كتابها المرقم بالعدد (و.س/٤٣٧٤/١٤٧١) في٢٠٢٣/٤/٤ المتضمن قيام مديرية دفاع مدني واسط بأجراء جرد متكامل لكافة المشاريع في قضاء الكوت لغرض اجراء الكشوفات على المشاريع لإدراجها ضمن خطة العمل السنوية للمديرية وتحديد متطلبات الوقاية والسلامة، وقد بينت مديرية دفاع مدني واسط بكتابها اعلاه [عدم عرض مخططات البناية على مديرية دفاع مدني واسط لتثبيت متطلبات الوقاية والسلامة عليها وطلبت وإيقاف العمل استناداً للمادتين (٢٧و٣٣) من قانون الدفاع المدني رقم (٤٤) لسنة/٢٠١٣]، وبررت المحافظة بكتابها المرقم بالعدد (٣٦٧٥٩) في ٢٠٢٥/٨/٥ بأن (كتاب الدفاع المدني لم يرد الى ديوان المحافظة، وان الموظف المسؤول عن استلام الكتاب قد انكر استلامه وطعن بتزوير توقيعه، وان الاجراء القانوني الصحيح في حينها هو إيقاف البناء من قبل دائرة البلدية مع فرض غرامة على المخالف لحين استحصال إجازة البناء اللازمة اصولياً).

ثالثا- بلغ عدد الاليات التخصصية [إطفاء وانقاذ وحوضية وسلم (سنوكل) واسعاف] الصالحة للعمل لدى مديرية دفاع مدني واسط (٧٥) آلية في عموم المحافظة، منها (٣٢) آلية في مدينة الكوت موزعة على مراكز دفاع مدني (الكوت، العزة، رتل الطوارئ) الموجودة في المدينة، استناداً الى إجابة المديرية المرقمة بالعدد (٩٩٢١) في ٢٠٢٥/٧/٢١ على مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة بالعدد (ت/١٢٨) في ٢٠٢٥/٧/٢٠، اذ تبعد تلك المراكز من (٤- ٥)كم على التوالي عن مكان حادث الحريق وادناه الاليات التخصصية الصالحة للعمل المتوفرة في تلك المراكز:

نوع الالية	العدد	الملاحظات
أطفاء	١٣	العجلات صالحة للعمل حسب الكشف الذي تم تزويدنا به.
انقاذ	٩	وجود عجلات عدد (2) منسبة الى مديرية الدفاع المدني في محافظة البصرة
حوضية	١٠	في وقت الحادث حسب البرقية المرقمة (٨٨١٩) في ٢٠٢٥/٦/٢٩.
المجموع	٣٢	وجود عجلة نوع (مان تنكر حوضية) مرسلة لأسناد الجمهورية العربية السورية بتاريخ ٢٠٢٥ /٧/١٠ وعادت في تاريخ ٢٠٢٥/٧/١٨حسب البرقيات المرقمة (٩٤٠٠) و(٩٧٤١) وكتاب مديرية دفاع مدني واسط المرقم (١٣١٨٣) في ٢٠٢٥/٩/٨.

ولدى الهيئة الرقابية المختصة بشأن ذلك الآتي:

(١) على الرغم من وجود الآليات التخصصية لمعالجة حوادث الحريق وعمليات الانقاذ المبينة تفاصيلها في الجدول أعلاه الا ان المديرية لم تقم بأرسال العدد الكافي من عجلات الإطفاء والإنقاذ بما يتناسب مع حجم المبنى محل الحادث والمتكون من (٥) طوابق يضم أسواق وكوزمتك وكوفي ومطعم ويرتاده عدد كبير من المواطنين للتسوق والترفيه، اذ تم ارسال عجلتين فقط (عجلة أطفاء + تنكر حوضي) في الساعة الأولى (٢١:٢٠) من بدء حادث الحريق وفقاً للمعلومات الواردة في البرقية الفورية من مديرية دفاع مدني واسط/ شعبة العمليات بالعدد (٩٧٢٦) في ٢٠٢٥/٧/١٧ الموجه الى مديرية الدفاع المدني/ قسم العمليات مع العرض ان البرقية أعلاه لم تتضمن اعداد الفرق المشاركة في عملية اخماد الحريق والوقت الذي تم استنفار جميع الفرق وفقاً لما ورد فيها.

(٢) قامت اللجنة الفنية في المركز الوطني للصحة والسلامة المهنية في واسط بإجراء زيارة ميدانية الى (مطعم كباب زرزور) بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٢٢ للاطلاع على ظروف العمل ومدى توفر وتطبيق شروط ومستلزمات الصحة والسلامة المهنية في المطعم وشخصت عدة ملاحظات بمحضر الزيارة تضمن (١٨) فقرة المزود للهيئة الرقابية المختصة استناداً لمذكرها المرقمة (ت/١٢٦) في ٢٠٢٥/٧/١٧ أهمها (قلة مطافئ الحريق وانتهاء صلاحية بعضها وعدم توزيعها بشكل صحيح، عدم استخدام كرات الإطفاء في أماكن الكهرباء، عدم وجود نظام تحسس للحرائق، عدم وضع إشارات دلالة لمخارج وسلالم الطوارئ، عدم وضع جدار فاصل بين المولد الكهربائي وخزان الوقود الموجود على سطح البناية، تكدس النفايات بأعلى سطح البناية، عدم تكليف احد العاملين في المطعم بمهام السلامة او التدريب على كيفية استعمال مطافئ الحريق، عدم استحصال شهادة فحص ومنشأ لمصاعد البناية عدد/٣، استخدام مادة السندويج بنل في سطح البناية)، كما تم ابلاغ محافظة واسط/ الدائرة المالية والإدارية/ قسم الإدارة والملاك عن طريق ارسال نسخة من تقارير الزيارات التفتيشية والمتابعة لشهر (نيسان) لسنة/٢٠٢٤ التي قام بها كادر شعبة السلامة المهنية في المركز رفقة كتاب شعبة التخطيط والمتابعة في المركز المرقم بالعدد (٤٤٧) في ٢٠٢٤/٥/٢ الموجه الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية/ المركز الوطني للصحة والسلامة المهنية دون اتخاذ المحافظة الإجراءات اللازمة بشأن غلق البناية.

التقرير المرقم (٨٣٤٦) في ٢٠٢٥/٣/٢٥الخاص نتائج أعمال الرقابة والتدقيق على تنفيذ العقد المرقم (٣١٧) في ٢٠٢٢/١٢/١٥ الخاص بـ تدقيق حساب الامانات للموازنتين (الاستثمارية والتشغيلية) لمحافظة واسط لغاية ٢٠٢٣/١٢/٣١ ،ومن اهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (١-ب/ج)، (٢- أ/ب):

أولا- الموازنة الاستثمارية :

(١) لم تقم المحافظة باتخاذ الاجراءات اللازمة بشأن تأمينات الصيانة الموقوفة ومقدارها (21499091) الف دينار (واحد وعشرون مليار وأربعمائة وتسعة وتسعون مليون وواحد وتسعون الف دينار) والتي مضت عليه المدة القانونية البالغة (٥) سنوات وانتفت الحاجة لها بقيدها ايرادا نهائيا لصالح حساب الخزينة العامة، خلافا للمادة (٢٦/اولا) من قانون الإدارة المالية الاتحادي رقم (٦) لسنة/٢٠١٩ (المعدل) والتي نصت على [تقيد ايرادا نهائياً للخزينة العامة جميع الديوان والامانات

التي لم يراجع إصحابها لقبضها خلال (٥) سنوات من تاريخ انتهاء السنة المالية التي انتفت الحاجة لها ولوزير المالية اعادتها اذا ثبت لديه بان عدم المراجعة كان لعذر مشروع ولاتعاد بعد مرور(١٠) سنوات]، وكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (١٩٩١٥) في ٢٠١٤/٦/١١ والذي ينص على (يتم معالجة الأمانات التي مضى على موقوفيتها أكثر من خمس سنوات دون مراجعة أصحابها ودون وجود سبب لموقوفيتها وذلك بقيدها إيراداً نهائيا للخزينة العامة).

(٢) بلغ رصيد حساب الدائنون للشركات والمقاولين الموقوف (1713255) الف دينار (مليار وسبعمائة وثلاثة عشر مليون ومائتان وخمسة وخمسون الف دينار) يمثل (ذرعات عمل منجزة غير مدفوعة للمقاولين) تعود إلى سنوات سابقة لم يتم تصفيتها لغاية ٢٠٢٣/١٢/٣١، خلافا لكتاب وزارة المالية المرقم (١٨٨٩٦) في ٢٠٢١/١١/٢٤ المتضمن (الاسراع بتصفية الحسابات الوسيطة امانات دائنون مدينون).

ثانيا– الموازنة التشغيلية:

بلغ رصيد حساب الامانات لغاية ٢٠٢٣/١٢/٣١ بموجب سجلات الموازنة التشغيلية لمحافظة واسط (٣٨٠١٣٦٩٥) ألف دينار (ثمانية وثلاثون مليار وثلاثة عشر مليون وستمائة وخمسة وتسعون ألف دينار) المودعة بالحسابين المرقمين (٥٥٨، ٣٠٠٧) التي تخص امانات (التشغيلية والبرامج الخاصة) على التوالي وادنا تفاصيل تلك الارصدة:

اسم الحساب	الرصيد بموجب السجلات/ألف دينار		
	تشغيلية	البرامج خاصة	المجموع
الحسابات التشغيلية	١٩٧٥٣٨٦٥	١٨٢٥٩٨٣٠	٣٨٠١٣٦٩٥

ولدى الهيئة الرقابية المختصة بشأنه ما يلي:

(١) لم تقم محافظة واسط/الحسابات التشغيلية بفتح حساب خاص بمبالغ الامانات المحتجزة من حسابات (البرامج الخاصة، الحسابات التشغيلية، الامن الغذائي) والتي يتم ايداعها في الحسابين الجاريين المرقمين (٥٥٨، ٣٠٠٧) المخصصين لتمويل الموازنة التشغيلية والبرامج الخاصة، مما ادى الى صعوبة السيطرة على الحساب وادناه تفاصيل مبالغ الامانات المودعة بالحسابات:

اسم الحساب	رقم الحساب	المبلغ/الف دينار
حسابات تشغيلية	٥٥٨	١٥٨٥٣٨٣٩
الامن الغذائي	٥٥٨	٢٨٠١٨٧
برامج خاصة	٥٥٨	٣٦١٩٨٣٨
برامج خاصة	٣٠٠٧	١٨٢٥٩٨٣١
المجموع	–	٣٨٠١٣٦٩٥

(٢) لم يتم تحويل مبالغ الضريبة المحتجزة خلال للفترة من سنة (٢٠٠٨ –٢٠١٣) ومقدارها (382594) الف دينار (ثلاثمائة واثنان وثمانون مليون وخمسمائة واربعة وتسعون الف دينار) والتي مضى عليها اكثر من (١٠سنوات) من اجمالي رصيد الامانات البالغ (٨٤٤١٢٨٦) الف دينار (ثمانية مليار واربعمائة وواحد واربعون مليون ومائتان وستة وثمانون الف

دينار) الى الهيئة العامة للضرائب لغاية٢٠٢٣/١٢/٣١، خلافا للمادة (٤/اولا) من تعليمات التحاسب الضريبي رقم (٢) لسنة/٢٠٠٨ المتضمن(تستقطع جهة التعاقد للنسب التي تحددها الهيئة العامة للضرائب سنويا منها للظروف الاقتصادية وواقع التشريع الضريبي من كل سلفة او دفعة عن المبالغ المتحققة للمقاولين والمتعاقدين من عقودهم الخاضعة لضريبة الدخل سواء كانوا عراقيين ام أجانب وتحولها الى الهيئة العامة للضرائب.

التقرير المرقم (١١٤٤٧) في ٢٠٢٥/٣/٢٥الخاص نتائج أعمال الرقابة والتدقيق على العقد المرقم (٤) في ٢٠٢٣/١/٤الخاص بـ [وحدة معالجة الجانب الايمن باستخدام تقنية (turbo 4 bio) في قضاء الكوت]المبرم بين محافظة واسط و شركة (اف ان بي انفيستمنت جروب بي) (هولنديا الجنسية) بمبلغ (٤٠٧٤٠٨١٩) الف دينار (اربعين مليار وسبعمائة واربعون مليون وثمان مائة وتسعة عشر الف دينار)،ومن اهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٣)، (٤) ، (٧):

أولاً– ان الأعمال المماثلة المقدمة من قبل الشركة ضمن (استمارة الخبرة العامة) كمقاول رئيسي اقتصرت على اعمال [توريد وتركيب وتشغيل محطة معالجة بنظام (turbo4bio) ترمز إلى المفاعل التوربيني ذو الغشاء الكثيف]، في حين ان مشروع المناقصة المزمع تنفيذها انشاء وحدة معالجة مياه للصرف الصحي اذ لم تقدم الشركة ما يثبت تخصصها في مجال البناء والإنشاءات، خلافاً الفقرة (ثانيا/هـ) من [ضوابط رقم (١٢) الخاصة بمعايير التأهيل والترسية في العطاءات الحكومية العامة لعقود الأشغال والتجهيز وعقود الخدمات الاستشارية] الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ التي نصت على (الأعمال المماثلة المنجزة خلال السنوات الأخيرة عند طلبها من مقدمي العطاءات في شروط المناقصة وحسب أهمية العقد والتي يجب ان تكون مؤيدة من قبل الجهة التعاقدية المعنية بذلك ومطابقة للمناقصة المطلوب تنفيذها) والفقرة (ج) أولا من الضوابط رقم (١) الملحقة بالتعليمات المذكورة والتي نصت على (إرفاق قائمة بالأعمال المماثلة مع عطاءتهم والمتعلقة بطبيعة المناقصة معززة بتأييد من جهات التعاقد المعنية وتعتبر معيار للتأهيل) الأمر الذي يؤشر عدم تخصص الشركة في مجال الإنشاءات.

ثانياً– تأخر المحافظة بإجراءات فتح الاعتماد المستندي للمواد الاستيرادية للمشروع الامر الذي ادى الى تأخر وصول تلك المواد ومطالبة الشركة بأحتساب مدة التأخر توقف جزئيا في العقد وتوقف كلي في اعمال المواد الاستيرادية واعمال النصب والتشغيل بموجب كتابها بالعدد (١٥٤) في ٢٠٢٣/١٠/٣٠، خلافاً لشروط العقد المبرم بين المحافظة والشركة الملحق رقم (١) شروط وإجراءات الدفع جدول رقم (١) والمتضمن فتح اعتماد مستندي بعد توقيع العقد مباشرة .

ثالثا– على الرغم من مطالبة دائرة المهندس المقيم للمشروع دوائر الكهرباء المختصة بكتابها ذي العدد (٢٦٧) في ٢٠٢٤/٤/٢٥ بإيصال التيار الكهربائي للمشروع، علماً ان القدرة التصميمية للمشروع هي (4 mva) والقدرة المطلوبة لا تتجاوز (3,5mva) وفقاً لما ورد في كتاب الدائرة المشار اليه لم تتم الموافقة من قبل دائرة توزيع كهرباء واسط بكتابها المرقم (٨٢٧٧) في ٢٠٢٤/٥/٢٠ المعطوف على كتاب الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية المنطقة الوسطى فرع/ واسط المرقم (٢٧٣٤) في ٢٠٢٤/٥/٦ على تغذية المشروع بالطاقة الكهربائية لعدم وجد امكانية وان جميع الخانات مشغولة وجميع المحولات في محطة جنوب الكوت تعمل بالحمل الاقصى جهد (١١ ك.ف) ولا تتوفر قدرة لأضافة احمال اخرى وعدم توفر خانات (١١ ك. ف) شاغرة خلافاً المادة (٢–اولا و) الفصل الثاني (متطلبات قبل اعداد وثائق المناقصة) من تعليمات تنفيذ العقود

الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ (المعدلة) والتي نصت (موافقة الجهات المعنية على موقع المشروع وتخصيص الارض المطلوبة له او العمل على ذلك قبل الادراج على المنهاج الاستثماري للمشاريع مع قيام جهة التعاقد باستحصال موافقات الجهات المعنية لتنفيذ المشروع بما في ذلك موافقة الجهات المعنية كالبيئة والسياحة والاثار ومديرية الدفاع المدني وغيرها).

التقرير المرقم (١٣٢٤٩) في٢٠٢٥/٥/٢١الخاص نتائج أعمال الرقابة والتدقيق على العقد المرقم (١٩٤) في ٢٠١٣/١٢/١٥ المبرم بين محافظة واسط وشركة (انوار سورى للمقاولات العامة المحدودة) والخاص بـ (انشاء جسر الحسينية الكونكريتي على نهر دجلة) بمبلغ مقداره (١٧٩٩٨٧٩٠٠٠٠) مليار (سبعة عشر مليار وتسعمائة وثمانية وتسعون مليون وسبعمائة وتسعون الف دينار) ،ومن اهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (١)، (٢):

أولا– عدم قيام جهة التعاقد بإكمال اجراءات تهيئة الموقع وازالة التعارضات ليكون جاهزاً لتنفيذ المشروع من قبل الشركة خلافاً للمادة(٣/اولا/و) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة/٢٠٠٨ (الملغاة) التي نصت (ازالة المشاكل القانونية والمادية ان وجدت في موقع العمل عند تنفيذ مقاولات الاشغال العامة بما في ذلك اجراءات استملاك الموقع)مما تسبب بمنح فترة توقف جزئي مدتها (١٥٢) يوم بموجب الأمر الاداري المرقم (٩٢٤٩) في ٢٠٢٣/٢/٢٢

ثانيا– على الرغم من تشخيص حالات الخلل من قبل الجهة المستفيدة(مديرية طرق وجسور واسط) في زيارتها الميدانية بتاريخ ٢٠٢٣/٤/١٠ والمتمثلة (عدم المعالجة الصحيحة للمقاطع التي تم صبها لسطح الجسر–وجود تشققات موزعة في مناطق عديدة لسطح الجسر–وجود مناطق تسوس للأسطح الخارجية وتكسر في الحواف الخاصة بالروافد الكونكريتية اضافة الى عدم وجود كادر فني كافي في موقع العمل) الا ان المحافظة لم تتخذ الإجراءات اللازمة لتوجيه الشركة بمعالجة حالات الخلل اعلاه، خلافا لدليل المهندس المقيم الصادر من وزارة الاعمار والاسكان لسنة/٢٠١١ (الفصل السادس/التفتيش والتدقيق والفحص/فحص الاعمال المنجزة خلال سير العمل وبعد التنفيذ ويتم ذلك بواسطة دائرة المهندس المقيم او بالاستعانة مع جهات متخصصة كإجراءات فحص الركائز والروافد الكونكريتية.

التقرير المرقم (١٣٦١٨) في٢٠٢٥/٥/٢٦الخاص نتائج أعمال الرقابة والتدقيق على العقد المرقم (٢٦٨) في ٢٠٢٤/٩/١٢ المبرم بين محافظة واسط وشركة (نور اجنادين للمقاولات العامة والوكالات التجارية والتجارة العامة محدودة المسؤولية) عراقية الجنسية والخاص بـ (انشاء ساحة نقل الزائرين في منفذ زرباطية الحدودي) بمبلغ مقداره (٤٣٧٣٥٢٥٠٠٠) دينار (اربعة مليار وثلاثمائة وثلاث وسبعون مليون وخمسمائة وخمسة وعشرون الف دينار) ،ومن اهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل الاتي (٢):

قدمت الشركة كتاب عدم ممانعة من الدخول في المناقصات المرقم (١٩٤٨٧) في ٢٠٢٤/٧/٢٣ قبل توجيه الدعوة المباشرة لها وكذلك قبل جاهزية الموقع في ٢٠٢٤/٧/٢٤ وقبل ادراج المشروع من قبل وزارة التخطيط اذ تم الموافقة على المشروع بموجب كتاب وزارة التخطيط – دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية المرقم (٢٧٣٤٩/٨/٢) في ٢٠٢٤/٨/٥.

التقرير المرقم (١١٤٧٣) في٢٠٢٥/٤/٣٠الخاص نتائج أعمال الرقابة والتدقيق على العقد المرقم (٢٥٨) في ٢٠٢٣/٧/١ المبرم بين محافظة واسط وشركة (وطن الخير للمقولات العامة) والخاص بـ (الاعمال التكميلية والمندثرة لتطوير شوارع متفرقة في ناحية واسط) بمبلغ مقداره (١٦٠٨٥٤٥٩) الف دينار (ستة عشر مليار وخمسة وثمانون مليون واربعمائة وتسع وخمسون الف دينار) ،ومن اهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات الاتية (١) ،(٤) ، (٥) :

أولا– عدم تحديث الكلف التخمينية للمشروع أذ تم اعداد الكشوفات التخمينية لفقرات المشروع (اعمال البلدية، اعمال الماء، اعمال الاتصالات، اعمال الكهرباء) في السنة/٢٠٢١ في ظل ارتفاع سعر الصرف الرسمي للعملة البالغ (١٤٥٠) دينار وارتفاع اسعار السوق السائدة، مع العرض ان المواد الداخلة ضمن الكشف المسعر هي مواد استيرادية وتتأثر بأسعار صرف العملة، خلافاً للمادة (٢–اولاً–د) (الفصل الثاني/المتطلبات قبل اعداد وثائق المناقصة) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ (المعدل) والتي تضمنت (وجود كلفة تخمينية علنية محدثة للمقاولة او المقاولات معدة من جهة فنية مختصة مبنية على اساس اسعار السوق السائدة عند اعدادها لأغراض الاحالة).

ثانيا– قامت المحافظة بإجراء تغيرات جوهرية على المشروع بموجب اوامر الغيار لأعمال شبكات ومحطات مجاري الثقيلة والامطار، اذ بلغت نسبة كمية الفقرات المحذوفة (٤١٪) مقارنة بمبلغ العقد، في حين بلغت نسبة كمية الفقرات المستحدثة والمضافة (٤٥٪) مقارنة بمبلغ العقد، الامر الذي يؤشر عدم دقة جداول الكميات والاسعار المعدة من قبل لجان اعداد الكشوفات، خلافاً للمادة (٢–اولاً–هـ) (الفصل الثاني–المتطلبات قبل اعداد المناقصة) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية المشار اليها انفاً والتي تضمنت (تكون الشروط والمواصفات وجداول الكميات والخرائط وغيرها دقيقة لتجنب اجراء التغيرات اثناء التنفيذ).

ثالثا– لم يتم تحديد مناشئ المواد والسلع الخاصة بفقرة (شبكات الامطار والثقيلة) المراد تجهيزها في جدول الكميات والاسعار من قبل الجهة المستفيدة والذي تم التعاقد عليه، خلافاً للفقرة (١) من كتاب وزارة التخطيط/دائرة العقود الحكومية العامة بالعدد(١٢٦٣٩/٦/٤) في ٢٠١٤/٦/٤الذي نص (على جهات التعاقد اعلان المناقصات او تنفيذ إجراءات التعاقد بأحد الاساليب المنصوص عليها في تعليمات تنفيذ العقود الحكومية النافذة وان يتم تحديد منشأ او مناسئ السلع والمواد المطلوب تجهيزها لضمان جودة البضاعة مع امكانية ان يشار الى الدول المعروفة بتصنيعها للبضاعة المطلوب تجهيزها وترك تسعيرها الى مقدم العطاء)، الامر الذي يترك حرية الاختيار للشركة المنفذة باستخدام نوعيات اقل جودة وكلفة لزيادة ارباحه من المشروع على حساب جودة المواصفات.

التقرير المرقم (١٣٦٤٥) في٢٠٢٥/٥/٢٦الخاص تدقيق اجراءات التعاقد على العقد المرقم (٢٧٢) في ٩/١٨/ المبرم بين محافظة واسط و (شركة الليث لتجهيز ونصب منظومات كاميرات المراقبة والاجهزة الالكترونية ونظم المعلومات محدودة المسؤولية) عراقية الجنسية والخاصة (بتجهيز وتشغيل كاميرات مراقبة للسيطرات الخارجية وبعض مراكز الشرطة) وبمبلغ (٨٢٤٥٧١٠٠٠) دينار (ثمانمائة واربعة وعشرون مليون وخمسمائة وواحد وسبعون الف دينار)٢٠٢٤ ،ومن اهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين الاتيين (١) ،(٢):

أولا– تأخر المحافظة بإحالة المشروع على الرغم من استكمال كافة الاجراءات بتاريخ ٢٠٢٤/٦/٦ وفقاً لما جاء بمذكرة قسم التخطيط والمتابعة المرقمة (٤٩٠) في ٢٠٢٤/٦/٦ اذ قامت المحافظة بتوجيه دعوة بتاريخ ٢٠٢٤/٨/٦ بعد ان قدمت الشركة الطلب المرقم (١٨٠٩) بتاريخ ٢٠٢٤/٨/١ المتضمن (ابداء رغبة الشركة بتنفيذ مشروع كأمرات المراقبة الخاص بالسيطرات ومراكز الشرطة لوجود تداخل مع المشروع الذي ينفذ من قبل الشركة) و قدمت الشركة العرض الفني المرقم (١٨٣٠) في تاريخ ٢٠٢٤/٨/١٢ الخاص بتجهيز الكاميرات).

ثانيا– لم تبين المحافظة اسباب عدم تنفيذ المشروع خلال السنوات السابقة علماً انه مدرج ضمن خطة سنة/٢٠١٩ اذ تم حذف المشروع واعادة أدراجه خلال سنة/٢٠٢٤ استناداً لكتاب وزارة تخطيط المرقم (١٥٧٩٦/٨/٢) في ٢٠٢٤/٥/٢ بناءً على كتاب المحافظة المرقم (٥٥٨٦٨) في ٢٠٢٣/١٢/٧.

التقرير المرقم (٢٠٦٣١) في٢٠٢٥/٨/١١الخاص تدقيق نتائج اعمال الرقابة والتدقيق على العقد المرقم (76) في ٢٠٢٤/١/٢٨ المبرم بين محافظة واسط و شركة (وطن الخير للمقاولات العامة)الخاص بمشروع (تنفيذ مجاري في منطقة البتار في قضاء الكوت) وبمبلغ مقداره (١٠٢٢٨٠٠٠٠٠٠) دينار (عشرة مليار ومائتان وثمانية وعشرون مليون دينار) ،ومن اهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل الاتي (١– ب):

تم قبول عطاء الشركة على الرغم من عدم منحها كتاب عدم ممانعة حسب ما ورد في كتاب وزارة المالية/الهيئة العامة للضرائب/قسم الشركات المرقم (٥٣٤٥١)في ٢٠٢٣/١٢/٣١ المتضمن (عدم منح الشركة كتاب عدم ممانعة من الاشتراك في المناقصات بسبب تأخرها في دفع المبالغ الضريبية على عقود العمل مع محافظة واسط وسيتم منحها كتاب عدم ممانعة بعد حسم المبالغ لصالح الهيئة العامة للضرائب فرع واسط)، خلافاً للفقرة (اولا/ع) من ضوابط رقم (١) تعليمات لمقدمي العطاءات في وثائق المناقصة الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤(المعدلة) والتي نصت (كتاب عدم الممانعة من الاشتراك في المناقصة صادر من الهيئة العامة للضرائب).

التقرير المرقم (١٩٣٢٣) في٢٠٢٥/٧/٢٩الخاص بتدقيق نتائج أعمال الرقابة والتدقيق على الأنشطة والحسابات لمديرية بلدية الحي للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول/ ٢٠٢٤ ، ومن اهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين الاتي (١– أ – ب) ، (٤– ب):

أولاً– نشاط الدائرة

(١) لم تتخذ المديرية الاجراءات اللازمة لإزالة ومنع التجاوزات على التصميم الاساسي المصادق لعام/٢٠٢٤ (التجاوزات على التصاميم الاساسية بالسكن، التجاوزات على التصاميم الاساسية بتغيير الاستعمال، تجاوزات اخرى) اذ بلغ اجمالي التجاوزات (٧٦٤)حالة تجاوز، خلافا للمادة (٦) من تعليمات ازالة التجاوزات الواقعة على العقارات العائدة للدولة والبلديات رقم (١٥) لسنة (٢٠٠١) والتي نصت (تتولى اللجنة المشكلة بموجب المادة (٥) من هذه التعليمات ما يأتي: اولا١– اتخاذ الاجراءات الفورية لإزالة التجاوز الواقع بعد تاريخ نفاذ القرار المذكور على نفقة المتجاوز خلال مدة (١٥) خمسة عشر يوما من تاريخ ورود الايعاز اليها بإزالته وفق احكام القرار المذكور) وكما مبين في أدناه:

نوع التجاوزات	عدد التجاوزات
التجاوزات على التصاميم الاساسية بالسكن	٧٣٧
التجاوزات على التصاميم الاساسية بتغيير الاستعمال	١٠
التجاوز على محددات البيئة المختلفة	٥
لتجاوز بالبناء بدون اجازة بناء	١٢
المجموع	٧٦٤

(٢) حصول تفاوت في تقييم اسعار بيع اراضي (القطع المتخللة) على الرغم من وحدة جنس ونوع ومكان القطع، خلافا للمادة (٨/ثانيا) من قانون بيع وايجار اموال الدولة رقم (٢١) لسنة/ ٢٠١٣ (المعدل) التي نصت (تقدر قيمة المال غير المنقول او بدل ايجاره وتسترشد اللجنة بالقيمة المقدرة له من دائرة التسجيل العقاري وبأقيام العقارات المجاورة او المماثلة او بدلات بيعها او ايجارها السنوي الحقيقي او المقدر لأغراض الضريبة، ولها الاستعانة بمن ترى من الخبراء وتتخذ قرارها بالاتفاق او الاكثرية).

ثانياً– لم تقم المديرية باتخاذ الاجراءات اللازمة لاستحصال رسوم النفايات لسنوات سابقة من قبل اصحاب اعمال تجارية ضمن حساب (١٦١٤) مدينون قطاع خاص والبالغ رصيدها مبلغ مقداره (٩٩٤١٧٦٤٠٠) دينار (تسعمائة واربعة وتسعون مليون ومائة وستة وسبعون الف واربعمائة دينار) دون اتخاذ الاجراءات القانونية لغرض تسديد ما بذمتهم من ديون وتعظيما لإيراداتها وفقاً لقانون تحصيل الديون الحكومية رقم (٥٦) لسنة / ١٩٧٧.

التقرير المرقم (٢١٤٣٠) في٢٠٢٥/٨/٢١الخاص بتدقيق نتائج اعمال الرقابة والتدقيق على انشطة وحسابات مديرية بلدية الكوت للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول /٢٠٢٤ ، ومن اهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين الاتيين (١–و) ، (٣–أ/أولاً–ب):

أولاً– السلامة المهنية:

(١) على الرغم من وجود سلم طوارئ لبناية مديرية بلدية الكوت المكونة من (٤) طابق تم تنصيبه خلال السنة موضوع التقرير بكلفة (٣٠٠٠٠٠٠) دينار (ثلاثة ملايين دينار) حسب ما جاء بالكشف الفني المرفق مع اوليات (سلفة الصيانة) مستند الصرف المرقم (٥٧٤٧٠) في ٢٠٢٤/١٠/٩ الا انه غير نظامي لا يمكن استخدامه للحالات الطارئة بسبب تنصيبه على اماكن غير مخصصة لهذا الغرض (النوافذ الخاصة بغرف الموظفين) اذ اكدت المديرية بموجب كتابها المرقم(ت/٢١) في ٢٠٢٥/٥/٢٥ (سلم الطوارئ لا يلبي للعدد الموجود في المديرية وصعوبة النزول منه عند حدوث حالة طوارئ).

(٢) لا تتوفر بعض من الادوات والمستلزمات الخاصة بالسلامة المهنية (خراطيم المياه ،مطارق انقاذ ،اسعافات ،اولية، اجهزة الانذار) خلافاً للفقرة (١/٣/٩/١/ط) من الدليل الاسترشادي لوحدات التدقيق الداخلي والتي نصت (وجود اجهزة انذار للسرقة والحريق وكامرات المراقبة وانظمة التامين على الموجودات الثابتة والمخزنية وغيرها) اذ اكدت المديرية بموجب كتابها المرقم(ت/٨٤) في ٢٠٢٥/٤/٢٧ (عدم وجود منظومة اطفاء عطل منظومة مستشعرات الحرائق).

ثانياً– المصـــروفات :

(١) قامت المديرية بصرف مبلغ مقداره (٣٦٦٦٣٧١٥٣) دينار(ثلاثمائة وستة وستون مليون وستمائة وسبعة وثلاثون الف ومائة وثلاثة وخمسون دينار) عن تنفيذ مشروع تطوير شوارع في حي الميمون (توزيع الطابو) بموجب مستند الصرف المرقم (٥٧٧٩٨) في ٢٠٢٤/١٢/٢٣ بأسلوب التنفيذ امانة ولدينا بشأن ذلك ما يلي :

(أ) قامت لجنة تنفيذ العمل بصرف مبالغ نقداً الى الجهات المنفذة(القطاع الخاص) لأعمال المشروع ولم يتم الصرف بموجب صك للمبالغ التي تتجاوز الـ (١٠٠٠٠٠٠٠) دينار (عشرة مليون دينار) اذ يتم صرف المبلغ الاجمالي الخاص بالمشروع دفعة واحدة الى لجنة تنفيذ العمل وهي بدورها تقوم بصرفة الى الجهة المنفذة خلافاً لإحكام المادة(٣/ثانياً/ج) لتعليمات تنفيذ الاعمال بأسلوب تنفيذ الاعمال امانة رقم (١) لسنة/٢٠١٨(المعدلة) والتي نصت(صرف المبالغ بموجب صك اذا زاد المبلغ على (١٠٠٠٠٠٠٠) دينار (عشرة ملايين دينار) وكما مبين في الجدول أدناه:

المبلغ /دينار	اسم الجهة المنفذة	نوع العمل	رقم وصل الشراء وتاريخه
٤٩٨٠٠٠٠٠	مكتب البدري	تجهيز اسمنت	٤٢٦ في ٢٠٢٤/٩/١٥
٤٩٥٠٨٠٠٠	شركة مدينة الصباح	تجهيز التاك كوت وخرسانة اسفلتية	٩٢٧ في ٢٠٢٤/٩/١٩
٤٩٤٥٥٠٠٠	مكتب الياسري	تجهيز(BRC)	٦٣٥ في ٢٠٢٤/٩/١٦
٤٩٥٣٢٠٠٠	مكتب الشرق	اعمال الصب	٧٨٧ في ٢٠٢٤/٩/٢٦
٣٥١٨٥٠٠٠	مكتب الغدير	تجهيز مواد (رمل وحصى)	في ٢٠٢٤/٩/١٣

(ب) قامت المديرية من خلال لجنة تنفيذ العمل امانة بإحالة تنفيذ بعض الاعمال الى جهات اخرى (القطاع الخاص) بنسب تتجاوز (٤٠٪) من مبالغ الكشف التخميني خلافاً لأحكام المادة(٥/اولاً/ب) من تعليمات تنفيذ الاعمال بأسلوب التنفيذ امانة رقم(١) لسنة/٢٠١٨(المعدلة) والتي نصت(يجوز احالة تنفيذ جزء من العمل او المشروع بما لا يزيد على ٤٠٪ اربعين من المئة من الكلفة المصدقة للتنفيذ في الاعمال التخصصية التي يتعذر على اللجنة تنفيذها وفقا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/ ٢٠١٤) مع العرض ان المديرية لم توضح أسباب التجاوز على النسبة المحددة في التعاقد والمشار اليها في المادة المذكورة انفاً.

التقرير المرقم (٢٤٠٤١) في٢٠٢٥/٩/١٦الخاص نتائج اعمال الرقابة والتدقيق على انشطة وحسابات قسم تعظيم الموارد المالية والمحلية في محافظة واسط للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول /٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات الاتيية(٣–أ) ، (٤–أ،ب) ، (٥–أ،ج):

أولاً– الدائنون (الامانات):

بلغ حساب الامانات لغاية ٢٠٢٤/١٢/٣١بموجب السجلات والكشوفات التحليلية للقسم مبلغ مقداره (٦٨٤٦٤٤٤٢) دينار (ثمانية وستون مليون واربعمائة واربعة وستون الف واربعمائة واثنان واربعون دينار) ولدى الهيئة الرقابية المختصة بشانه مايلي:

(١) لم يقم القسم بتحويل مبالغ الضريبة المحتجزة عن عمليات الشراء المتحققة البالغ مقدارها (٣٤٢٢٥٢٥٠) دينار (اربعة وثلاثون مليون ومائتان وخمسة وعشرون الف ومائتان وخمسون دينار) الى الهيئة العامة للضرائب، على الرغم من عدم وجود تحليل بالمبلغ، خلافاً للمادة (٤/اولاً) من تعليمات التحاسب الضريبي رقم (٢) لسنة/٢٠٠٨ المتضمن(تستقطع جهة التعاقد النسب التي تحددها الهيئة العامة للضرائب سنوياً منها للظروف الاقتصادية وواقع التشريع الضريبي من كل سلفة او دفعة عن المبالغ المتحققة للمقاولين والمتعاقدين من عقودهم الخاضعة لضريبة الدخل سواء كانوا عراقيين ام أجانب وتحولها الى الهيئة العامة للضرائب).

ثانياً– المصروفات:

بلغ مجموع المبالغ التي تم صرفها من قسم تعظيم الموارد لتغطية نفقات المحافظة والدوائر الاخرى لغاية ٢٠٢٤/١٢/٣١ (٤٠٦٢٥٩٤٨٦٩) دينار (أربع مليارات واثنان وستون مليون وخمسمائة واربعة وتسعون ألف وثمانمائة وتسعة وستون دينار)، ولدى الهيئة الرقابية المختصة بشأنه ما يلي:

(١) لم يقم القسم بتخصيص اي مبلغ من المبلغ المذكور اعلاه لغرض مساعدة واعانة المرضى والشهداء التي تمت الاشارة لها بموجب المادة (٣/ثانياً) من قانون تعظيم الموارد المحلية رقم (١) لسنة/٢٠١٩ (صرف المبالغ لغرض مساعدة واعانة المرضى وعوائل الشهداء)، اذ اقتصر الصرف على تغطية نفقات المحافظة والدوائر الاخرى (مكافآت، شراء اثاث، مكائن، وقود، صيانة، تنفيذ مشاريع).

(٢) تم شراء بعض المواد ضمن موازنة القسم مما ادى الى تحميل ابواب صرف لا يوجد لها تخصيص مالي في الموازنة التخطيطية للقسم.

ثالثاً– الايرادات:

بلغ رصيد حساب الايرادات المتحققة خلال سنة /٢٠٢٤ مبلغ قدره (٤٠٩٨٩٢٥١٣٥) دينار (اربعة مليار وثمانية وتسعون مليون وتسعمائة وخمسة وعشرون ألف ومائة وخمسة وثلاثون دينار) ولدى الهيئة الرقابية المختصة بشأنه ما يلي:

(١) قيام المحافظة بأبرام العقد المرقم (٥١٧) في ٢٠٢٣/٨/٧ مع الشركة العالمية للبطاقة الذكية لتقديم الخدمة (الجباية الالكترونية) الى قسم تعظيم الموارد المحلية حسب كتاب مجلس الوزراء المرقم (٤٤٠٢٣) في ٢٠٢٣/١/١٧ولدينا بشأنه ما يلي:

(٢) قيام القسم بتفعيل الجباية الالكترونية بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٤ حسب الوصل المرقم (١)، خلافاً الى قرار مجلس الوزراء المشار اليه اعلاه في الفقرة (٧) من القرار (ينفذ هذا القرار بداء من تاريخ ٢٠٢٣/٦/١ اضافة الى الفقرة (ثامناً) من الاتفاق المبرم مع الشركة (تكون اجور الخدمة (عمولة) التي يستوفيها الطرف الثاني بموجب هذا الاتفاق مجانية لغاية ٢٠٢٣/١٢/٣١.

(٣) لم يتم تحديد تاريخ انتهاء الاتفاق مع الشركة خلافاً لنموذج الاتفاق المعمم من الامانة العامة لمجس الوزراء بموجب كتابهم ذي العدد (ش.ز.ل/١/١٠/اعمام/٢٢٢٧٥) في ٢٠٢٣/٥/١٩الفقرة (السادسة عشر) المتضمنة (وتكون مدة الاتفاق تبدأ من تاريخ توقيعه وتجدد بموافقة الطرفين الخطية).

التقرير المرقم (٢٧٥٥٢) في٢٠٢٥/١٠/٢١الخاص نتائج أعمال الرقابة والتدقيق على حسابات الموازنة الاستثمارية محافظة واسط للسنوات (٢٠٢٠ ،٢٠٢١ ،٢٠٢٢ ،٢٠٢٣)، ومن اهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات الاتيية(٢-ج،د) ، (٣-ج/ثانياً) ، (٥-هـ):

أولاً- نتائج تنفيذ الموازنة الاستثمارية:

(١) لم تتخذ المحافظة الاجراءات اللازمة لتنفيذ سياسة الحكومة المتعلقة بالاستراتيجية الخاصة بتخفيف الفقر المتمثلة بتخصيص نسبة (٥٪) من تخصيصات تنمية الأقاليم، خلافاً لكتاب وزارة التخطيط ذي العدد (١٨١٦٦)في ٢٠٢٢/٧/٥ الذي تضمن تخصيص نسبة (٥٪) من تخصيصات تنمية الاقاليم لتنفيذ برامج ستراتيجية تخفيف الفقر،اذ تم احتجاز مبلغ مقداره(١٠٠٥١٥٤٨٧٧) دينار(مليار وخمسة ملايين مئة وأربعة وخمسون الف وثمانمائة وسبعة وسبعون دينار) من تخصيصات تنمية الاقاليم المدرجة ضمن قانون الدعم الطارىء لحساب ستراتيجية الفقر وتدويره الى سنة/٢٠٢٣بموجب مستند القيد المرقم(٢٤٧)في ختامي/٢٠٢٢ ،علماً ان المحافظة لم تقم باستغلال المبالغ المحتجزة لديها خلال سنتي(٢٠٢٢ و٢٠٢٣) من تخصيصات تنمية الاقاليم لمشاريع استراتيجية التخفيف من الفقر خلال سنة/ (٢٠٢٣) وكما مبين في الجدول ادناه:

اجمالي تخصيصات تنمية الاقاليم من الامن الغذائي/ الف دينار	المبلغ الواجب تخصيصه وفقا لكتاب وزارة التخطيط/الف دينار	المبلغ المحتجز في الحسابات والمحول الى السنة اللاحقة/الف دينار
٤٠٤٠٦٣٢٨٧	٢٠٤٠٣١٦٤	١٠٠٥١٥٥

(٢) قيام المحافظة بتوقيع ملاحق عقود(حذف ،استحداث ،اضافة) مع الجهات المنفذة للمشاريع الاستثمارية بمبلغ (٦٤٠٥٠٢٩٣٠٠٠) دينار (اربعة وستون مليار وخمسون مليون ومائتان وثلاثة وتسعون الف دينار) للمشاريع المحالة خلال السنوات موضوع التقرير والبالغ عددها (٣٤٩) مشروع وتشكل (٧٧٪) من اصل العدد الكلي البالغ (٤٥٥) مشروع ،الامر الذي يؤشر عدم اعتماد الدقة في اعداد الكشوفات التخمينية للمشاريع مما ادى الى زيادة حالات الحذف والاستحداث لفقرات جداول الكميات، خلافاً لإحكام (المادة (٢/اولاً/هـ) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ والضوابط الملحقة بها والتي نصت (تكون الشروط والمواصفات وجداول الكميات والخرائط دقيقة لتجنب اجراء التغيرات والاضافات اثناء التنفيذ)،وقد بررت المحافظة بموجب كتابها بالعدد (١١٥٦٧) في ٢٠٢٥/٣/٤ المتضمن (نود اعلامكم بان تعليمات تنفيذ الموازنة قد خولت السادة المحافظين زيادة مبلغ عقد المشروع لغاية(١٠٪) وبالتالي فان ملاحق العقود لها سندها القانوني في التنظيم وبالتالي فان اوامر الغيار عند صدورها تهدف لانجاز المشروع لكون الكشوفات التخمينية عند اعدادها تظهر الحاجة لتعديلها اثناء تنفيذ المشروع لكون لايمكن تغطية جميع فقراته بالكشف التخميني حيث من الممكن تظهر الحاجة الى اضافة كميات لاسيما بان مبالغ الاحتياط حين رصدها القصد منها للاعمال الاضافية والمستحدثة وبما يخدم المشروع وايصال الخدمات الى المواطنين).

ثانياً- المصروفات:

قامت المحافظة/قسم الحسابات الاستثمارية بالصرف من مبالغ الاشراف والمراقبة المتحققة على مستوى اجمالي المبلغ المتحقق لجميع المشاريع وليس الصرف على اساس كلفة كل مكون او عقد على حدة خلافاً للمادة (١/تاسعاً) من من ضوابط احكام وصلاحيات تنفيذ ومتابعة المشاريع الاستثمارية رقم (٣) لسنة/٢٠٢٣ الصادرة من وزارة التخطيط– الدائرة القانونية بالاعمام المرقم (٤٢٩٦١٤/٥) في ٢٠٢٣/٩/١٢ التي نصت (مبالغ الاشراف والمراقبة: وهي المبالغ التي تحتسب وفق نسب معينة من الكلفة التخمينية لكل مكون من مكونات المشروع ابتداءً ويمكن تعديل هذه النسبة عند الاحالة او عند اي تغيرات تطرأ على مبلغ العقد وتصرف لتغطية نفقات الاشراف والمتابعة على اساس كلفة كل مكون او عقد على حده) مما ادى الى تحقق وفرة مالية ،اذ قامت المحافظة بتدوير تلك المبالغ غير المصروفة في حساب الامانات والصرف منها في السنوات اللاحقة دون ارسالها الى الخزينة العامة للدولة، خلافاً الى خلافا للمادة (٩/د) من من ضوابط احكام وصلاحيات تنفيذ ومتابعة المشاريع الاستثمارية رقم (٣) لسنة/٢٠٢٣ الصادرة من وزارة التخطيط/الدائرة القانونية بالاعمام المرقم (٤٢٩٦١٤/٥) في ٢٠٢٣/٩/١٢ التي تضمنت (تلتزم الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والصناديق وامانة بغداد والمحافظات المنفذة للمشاريع باعادة المبالغ غير المصروفة من مبالغ الاشراف والمراقبة الى الخزينة العامة للدولة بعد انجاز المشروع (الاستلام النهائي) مع العلم ان المادة (رابعاً) من القسم الرابع من تعليمات تنفيذ الموازنة لسنة/٢٠٢١ نصت على(تلتزم الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة باعادة المبالغ غير المصروفة من مبالغ الاشراف والمراقبة الى الخزينة العامة للدولة بعد انتهاء سنة انجاز المشروع).

ثالثاً– الملاحظات الاخرى:

لم تتخذ المحافظة الاجراءات اللازمة المتمثلة بمفاتحة دوائر المنفذ العدلي لغرض تحصيل مبالغ خطابات الضمان المستحقة للمحافظة ومقدارها(٢٤٧٤٣٢٨٠٠٠) دينار(اثنان مليار واربعمائة واربعة وسبعون مليون وثلاثمائة وثمانية وعشرون الف دينار) لغاية ٢٠٢٣/١٢/٣١والتي لم تقم المصارف بتحويلها للمحافظة على الرغم من استحصال المحافظة لقرارات قضائية باتة بالزام المصارف المعنية بتأدية هذه المبالغ، وذلك بموجب كتاب المحافظة المرقم (١١٤٥) في ٢٠٢٤/٨/٦،خلافا للمادة (٢/رابعاً) من قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (٣١) لسنة/٢٠١١ (المعدل) والتي تنص(تعد مخالفة مالية لاغراض هذا القانون الامتناع او التاخير في الرد على تقارير ومراسلات الديوان واعتراضاته وملاحظاته خلال المدة المحددة).

التقرير المرقم (٧١٧١) في ٢٠٢٥/٣/١٢ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على انشطة وحسابات ملاحظية التسجيل العقاري في العزيزية للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول /٢٠٢٣ ، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين(١– و/ل)،(٢– ج) :–

أولا– لم يتم مسك سجلات خاصة للعقار حسب المقاطعات والعقارات للمناطق العقارية التابعة للملاحظية خلافاً للمادة (٤–ثانياً/ج) من النظام الداخلي لدائرة التسجيل العقاري العامة التي نصت على (مسك سجل خاص للعقارات حسب المحلات اوالمقاطعات يدرج فيها ارقام التسلسلات والقطع والمقاطعات في كل منطقة عقارية ضمن اختصاص دائرة ويكون مسؤولاً عن اعطاء التسلسلات الاصلية للعقارات عند اجراء التحرير التمهيدي وتسجيل العقارات بطريق المجدد او التبديل) .

ثانيا–انحراف تثبيت الخرائط الافرازية والقطع العقارية من قبل ملاحظية التسجيل العقاري للمواطنين اصحاب العقارات لخارطة الافراز المرقمة (٦٥٩/١٣/مقاطعة ١٧) اللطلاطة والرسيدية المستلمة من مديرية بلدية العزيزية و الموزعة لشريحة الموظفين اذ قامت لجان الكشف في الملاحظية بعملية تسقيط الاحداثيات وتثبيت القطع العقارية في غير المناطق المخصصة لها اذ تم تثبيتها في حوض الشارع الرئيسي مما ادى الى التجاوز على مساحات الخدمات العامة (الشوارع والحدائق) وفي اماكن تختلف عن الاماكن المخصصة لها بموجب الخرائط الاساسية خلافا للتصميم الاساسي المصادق لقضاء العزيزية لسنة/٢٠١٠ .

ثالثا–عدم قيام ملاحظية التسجيل العقاري في العزيزية بإسيفاء رسم طابع الحملة الوطنية لبناء المدارس ورياض الاطفال خلافاً للمادة (١/أولاً) من قانون رسم طابع الحملة الوطنية لبناء المدارس ورياض الاطفال رقم (١٩) لسنة /٢٠١٩ الذي ينص (يفرض رسم طابع الحملة الوطنية لبناء المدارس ورياض الاطفال مقطوعة مقداره (١٠٠٠) دينار (الف دينار) اضافة الى مبلغ الرسم المفروض بموجب قانون رسم الطابع رقم (١٧) لسنة/٢٠١٢ (المعدل) وقانون الرسوم العدلية رقم (١١٤)لسنة /١٩٨١).

التقرير المرقم (٨٦٠٤) في ٢٠٢٥/٣/٢٧ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على انشطة وحسابات مديرية المرور في محافظة واسط للسنة المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ ، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها و التي وردت فيه بالتسلسلين(٢–ج/ هـ) ، (٣– أ/اولاً) ، (٥– ب) :–

أولا– النقدية:

(١) بلغ اجمالي مبلغ الغرامات التاخيرية المتحصلة عن تجديد اجازة السياقة لسنة/٢٠٢٣ البالغة (٢٥٠٠٠) دينار (خمسة وعشرون الف دينار) في مجمع تسجيل المركبات واجازات السياقة والمسددة في صندوق مركز المديرية بموجب وصل قبض محاسبة (٣٧أ) مبلغ قدره (١١١٥٣٢٥٠٠٠) دينار (مليار ومائة وخمسة عشر مليون وثلاث مائة وخمس وعشرون الف دينار) وقد تعذر على الهيئة الرقابية المختصة تدقيق مبالغ الغرامات التأخيرية

المتحصلة في المجمع نتيجة لعدم قيام المديرية بترحيل تلك المبالغ الى سجل يومية الصندوق الفرعي(محاسبة ٦٧) والتي يتم تحصيلها بموجب وصل قبض(محاسبة ٣٨أ) .

(٢) تاخر امين الصندوق (ضابط حسابات المجمع) عن تسديد المبالغ المقبوضة من قبله الخاصة بمعاملات تسجيل المركبات الانشائية لسنة/٢٠٢٣ المتحصلة بموجب وصل قبض محاسبة (٦٨) والتي يتم قبضها من قبل المديرية بموجب وصل قبض محاسبة (٣٧أ) خلافا لكتاب وزارة المالية المرقم (١٧٤٧) في ٢٠٢١٠/٢/٢٨ الذي نص على(تسليم المبالغ المقبوضة في الصندوق نهاية كل يوم خوفا من المحاذير) مما يؤشر التاخر في ايداع المبالغ المقبوضة في الحساب الجاري.

ثانيا– الموجودات الثابتة:

قيام المديرية بتسليم قطعة الارض المملوكة لها المرقمة (٨١٩٥/٣ م ٢٦ الحسينية) الواقعة في مركز قضاء الصويرة والبالغ مساحتها (٩١١٦ م) مخصصة لأنشاء (مجمع تسجيل المركبات واجازات السياقة في الصويرة) الى المستثمر (شركة مدار دجلة للتجارة العامة والوكالات التجارية والخدمات العامة المحدودة) وفق كتاب مديرية المرور/ مديرية تسجيل المركبات واجازات السياقة المرقم (٣٣٦٠٥)في ٢٠٢٣/٨/٢٧ لغرض انشاء بناية المجمع في الصويرة دون بيان اسلوب التنفيذ بوجود عقد مقاولة عامة او عقد استثماري.

ثالثا– الامور القانونية:

عدم استكمال المجالس التحقيقية المشكلة بالمديرية لسنة/٢٠٢٣ لمهامها خلال نفس السنة وتدوير اعمالها الى السنة اللاحقة وذلك خلافا لكتاب مكتب رئيس مجلس الوزراء المرقم (٢٣٩٧٩٦٦/٣٠٥٣) في ٢٠٢٣/٩/٢٦ والذي نص على (توجيه اللجان التحقيقية والتدقيقية في المؤسسات الحكومية كافة بإنجاز مهامها المحددة لها قبل نهاية السنة الحالية وعدم تدويرها الى السنة اللاحقة واداء واجباتها الوظيفية بأمانة وحياد وعدم التهاون او الاهمال او التأخير في حسمها واعتبار ذلك ضمن مؤشرات تقييم الاداء وتثمين الجهود ومحاسبة المقصرين).

التقرير المرقم (٣٥٣٩) في ٢٠٢٥/٢/٤الخاص تدقيق اجراءات التعاقد على العقد المرقم (٢٣٥) في ٢٠٢٤/٨/٤ المبرم مع شركة (المراحب للمقاولات العامة/عراقية الجنسية) والمحال بأسلوب المناقصة العامة لتنفيذ مشروع (تطوير الشارع المجاور لجامعة واسط في منطقة حي الربيع وشارع الملعب في مدينة الكوت) وبمبلغ مقداره (٨٢٦٧٨٤٥٠٠٠) دينار (ثمانية مليار ومائتان وسبعة وستون مليون وثمانمائة وخمسة واربعون الف دينار)،ومن اهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٢)، (٣) ، (٤):

أولاً– تم اعداد التصاميم الاولية والتفصيلية وجداول الكميات والكلف التخمينية للمشروع من قبل الجهات المستفيدة متمثلة بمديريات (الكهرباء، الاتصالات)، خلافاً للفقرات (أولا/٢ وثانيا) من الضوابط رقم (٨) الخاصة بآلية اعداد الدراسات والتصاميم والمخططات والكلف التخمينية والتعامل مع المكاتب الاستشارية الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/ ٢٠١٤ (المعدلة)، اذ اشترطت المادة (أولا/٢) اعدادها من قبل جهات

التعاقد على ان يتضمن الهيكل التنظيمي جهات متخصصة ذات خبرة علمية وعملية في مجال اعداد التصاميم وتقديم الاستشارات الفنية وتشكيل فريقين يقوم الاول بإعداد التصاميم والجداول والكلفة التخمينية ويقوم الثاني بالتدقيق والتعديل لجميع المراحل التي ينجزها الفريق الاول وله الرأي النهائي لحسم الموضوع، كما اشترطت الفقرة/ثانياً (على الجهات المنفذة التي لا ينطبق عليها ما جاء في اولا مراعاة التعاقد مع احد الجهات الاستشارية المعتمدة لإعداد التصاميم الاولية والتفصيلية والمواصفات الفنية وجداول الكميات والكلف التخمينية).

ثانياً– تم تحديد أكثر من منشأ في الكشف التخميني من قبل الجهات المستفيدة، في حين ان السعر ثابت مما يؤدي الى عدم وجود إلزام قانوني للجهة المنفذة باستخدام مواد ذات منشأ محدد، خلافاً للفقرة (ثالثا/ي) من الضوابط رقم (١) الخاصة بتعليمات مقدمي العطاءات في وثائق المناقصة صادرة من وزارة التخطيط التي نصت على (قيام جهة التعاقد بتحديد منشأ او مناشئ السلع والمواد المراد تجهيزها مع امكانية الاشارة الى الدول المعروفة بتصنيعها).

ثالثاً– لم يتضمن العطاء المقدم من قبل الشركة نسخة من الاعمال المماثلة، اذ تم تقديم نسخة من العقد وتأييد جهة التعاقد، خلافاً للفقرة (اولا/ج) من الضوابط رقم (١) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة /٢٠١٤(المعدلة) التي نصت على (الطلب من مقدمي العطاءات ارفاق قائمة بالأعمال المماثلة مع عطاءاتهم والمتعلقة بطبيعة المناقصة معززة بتأييد من جهة التعاقد المعنية وتعتبر معياراً للتأهيل).

التقرير المرقم (١٠٠٦) في ٢٠٢٥/١/١٣الخاص تدقيق اجراءات للعقد المرقم (١٤١)في ٢٠٢٤/٢/٨ المبرم مع (شركة انوار السدة) للمقاولات العامة (عراقية الجنسية) لتنفيذ المشروع(تطوير شوارع حي الزهور وخلف علوه الفواكه والخضر في قضاء النعمانية) وبمبلغ (٤٤٧٦٣٧٤) ألف دينار (اربعة مليار واربعمائة وستة وسبعون مليون وثلاث مائة وأربعة وسبعون الف دينار)،ومن اهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٢):

من خلال مقارنة بعض فقرات الكشف التخميني للمشروع مع الاعمال المماثلة التي تم احالتها خلال نفس الفترة (تطوير مجموعة شوارع في مركز المدينة في قضاء الصويرة/العقد رقم (١٢٠)) لاحظنا وجود تفاوت في تسعير بعض الفقرات (مواد عمل) مما يشير الى عدم دقة الكلف التخمينية للمواد وحسب الاسعار السائدة في السوق خلافا للمادة (٢–ثانيا/د) من الفصل الثاني من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤(المعدلة) والتي تضمنت (وجود كلف تخمينية علنية معدة من جهة فنية مختصة محدثة ومبنية على الدراسة الشاملة لأسعار السوق السائدة عند اعدادها للمواد لاعتمادها مقياس لتحليل العطاءات ومعرفة مدى توازن اسعار فقراتها واحالة المناقصة).

التقرير المرقم (٩٩٣) في ٢٠٢٥/١/١٣الخاص تدقيق اجراءات للعقد المرقم (٤٧٦)في ٢٠٢٣/١٢/٢٨ المبرم مع الشركاء بالتكافل والتضامن كل من (شركة السخاء ، شركة هندسة المدن العربية ، شركة لقاء النهرين) عراقية الجنسية بموجب عقد المشاركة

المرقم (٢٧٢٣٥س/١٣٧) في ٢٠٢٢/٩/١ والخاصة بتنفيذ(تطوير منطقة حي الجامعة والسياسيين في مدينة الكوت) وبمبلغ (٢٦٨٧٢٤٥٦) الف دينار (ستة وعشرون مليار وثمانمائة واثنان وسبعون مليون واربعمائة وستة وخمسون الف دينار) ،ومن اهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٤)، (٧):

أولاً– بينت الكتب الصادرة عن دائرة المهندس المقيم للمشروع وجود تعارض أثناء تنفيذ العمل مع العلم ان الجهات المستفيدة والمتمثلة ب(البلدية ، المجاري ، الماء ، الكهرباء ،الاتصالات)قد قدمت استمارة جاهزية الموقع ، خلافا للفقرة (٢/اولا/ز) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ (المعدلة) (المتطلبات قبل أعداد وثائق المناقصة) والتي نصت(تلتزم جهة التعاقد باستكمال المتطلبات التالية قبل أعداد وثائق المناقصات للمشاريع الاستثمارية وإزالة المشاكل القانونية والمادية ان وجدت في موقع العمل وان يكون الموقع جاهز للمباشرة بتنفيذ العمل) ، الأمر الذي يؤشر عدم الدقة في أعداد استمارة جاهزية الموقع.

ثانياً– أن هوية تصنيف الشركة المطلوبة بموجب شروط الإعلان المرقم (٥١٠١٦) في ٢٠٢٣/١١/٨ هي(ممتاز إنشائي– خامسة كهربائي– خامسة ميكانيكي) ، إلا إن أي من الشركات الثلاثة لم تقدم هوية تصنيف (ممتاز إنشائي) خلافا لشروط الإعلان المذكور والذي يعتبر جزء من الوثيقة القياسية والتي تعتبر بدورها جزء من اتفاقية العقد بموجب الفقرة (أولا – ٢) من بنود العقد وقد بينت المحافظة بكتابها المرقم(١٣٥٦٠) في ٢٠٢٤/٤/٧ (يجوز لشركة لا تملك إحدى التصنيفات المطلوبة بأن تشترك مع شركة أخرى تمتلك هذا التصنيف في المناقصة لكي تعتبر ملبية لمعيار الأهلية القانونية وفقا لكتاب دائرة العقود الحكومية رقم (٢٤٥٣٧) في ٢٠١٩/١٠/٧ الفقرة (٥) منه) وذلك بإجابتها على استفسارنا المرقم (١٧١) في ٢٠٢٤/٤/٣ ، علما أن الفقرة (٥ /هـ) من الكتاب المذكور في إجابة المحافظة نصت (في حال تقديم احد الشركاء لأي من المعايير المطلوبة وتم استيفائها من قبله فيتم قبول العطاء المشترك دون النظر إلى الشريك الأخر ألا أذا نص في الوثيقة نسب وشروط معينة ينبغي توفرها في الشريك عند ذلك يعتمد ما تم تثبيته في الوثيقة) ولم تقدم أي من الشركات التصنيف المطلوب ، وكما موضح في الجدول ادناه:

اسم الشركة	تصنيف الشركة
شركة لقاء النهرين للمقاولات	اولى انشائي – خامسة كهربائي
شركة السخاء للمقاولات	ثالثة انشائي – كهربائي ميكانيكي
شركة هندسة المدن العربية	اولى انشائي – خامسة كهربائي

التقرير المرقم (٤٠٥٢) في ٢٠٢٥/٢/١٠الخاص نتائج أعمال الرقابة والتدقيق على تنفيذ العقد المرقم (١٢٩) في ٢٠١٤/٤/١٥ الخاص بـ مشروع (اعداد دراسة وتصاميم لمشروع مركز امراض القلب والتداخل (القسطاري) بكلفة مقدارها (١٠٩٠٠٠٠٠٠٠) دينار(واحد مليار وتسعون مليون دينار) المحال الى شركة (zef concept البريطانية) وبكلفة تخمينية (١٢٥٠٠٠٠٠٠٠)دينار

(مليار ومائتان وخمسون مليون دينار)،ومن اهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١)، (٥) ، (٦/أ،ب،ج):

أولاً– لم يتم التعاقد مع جهة استشارية (غير الجهة المصممة) لغرض تدقيق التصاميم وفق مراحل الانجاز المتفق عليها واجراء التعديل والمصادقة عليها بما يضمن تحمل المسؤولية الكاملة وتم صرف سلف الى الشركة المصممة بمبلغ (٤٩٠٥٠٠٠٠٠) دينار (اربعمائة وتسعون مليون وخمسمائة الف دينار) اي ما نسبته (٤٥٪) من مبلغ العقد على الرغم من عدم تدقيق التصاميم المنفذة خلافا للضوابط رقم (٨/ثانيا) التي نصت (على الجهات المنفذة التي لا ينطبق عليها ما جاء في اولا اعلاه التعاقد مع احد الجهات الاستشارية المعتمدة لأعداد التصاميم الاولية والتفصيلية والموصفات الفنية وجداول الكميات والكلف التخمينية وكذلك التعاقد مع جهة استشارية اخرى (غير الجهة المصممة) لغرض تدقيق المتطلبات الوظيفية وتدقيق التصاميم وفق مراحل الانجاز المتفق عليها واجراء التعديل والمصادقة عليها بما يضمن تحمله المسؤولية الكاملة عن تلك الاعمال وبما لا يتجاوز النسب الواردة في الفقرة سادسا).

ثانياً– عدم قيام جهة التعاقد اتخاذ الاجراءات المطلوبة بعد صدور امر سحب العمل المرقم بالعدد (٤٩٠٦٤) في ٢٠٢٣/١٠/٣١ من الشركة المنفذة من خلال التنفيذ على حساب المقاول بأحد الاسلوبين اسلوب التعاقد المنصوص عليها في تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ (المعدلة) او التنفيذ وفقا لضوابط رقم (١٩) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية خلافا لتعليمات تنفيذ العقود ولألية التعامل مع المتعاقدين عند اخلالهم بتنفيذ التزاماتهم التعاقدية التي بينت (على جهة التعاقد بعد قرار سحب العمل يتم اخذ اذن قضائي لتثبيت واقع الحال والتنفيذ بإحدى اساليب التعاقد المنصوص عليها في تعليمات تنفيذ العقود الحكومية النافذة او تشكيل لجنة اسراع عند توفر شروطها) وبررت جهة التعاقد ذلك بكتابها المرقم (٣١٢٠٣) في ٢٠٢٤/٧/٣ (بان تنفيذ المشروع على حساب الشركة بعد سحب العمل يتم عند اكمال كشف الوضع الراهن شرط ان يكون قرار سحب العمل قد اعتبر قطعي وذلك بأنتهاء مدة الطعن ولكون الشركة قد قامت بتقديم طلب الغاء سحب العمل ضمن المدة القانونية تم النظر به من اللجنة المركزية للمراجعة والمصادقة على قرار الاحالة وتم الغاء سحب العمل).

ثالثاً– الجدول ادناه يبين تفاصيل امر الغاء سحب العمل:

امر وتاريخ سحب العمل	تاريخ تقديم التظلم	تاريخ تقديم التعهد	امر الغاء سحب العمل	فترة تأخر امر الالغاء/يوم	فترة تأخر تقديم التعهد/يوم
(٤٩٠٦٤) في ٢٠٢٣/١٠/٣١	(٨٠) في ٢٠٢٣/١١/١٣	٢٠٢٤/٣/١٨	(١٣٥٦١)في (٢٠٢٤/٤/٧)	١١٤	٩٥

ولدى الهيئة الرقابية المختصة بشأنه ما يلي:

(١) تأخر المحافظة في البت في طلب الغاء سحب العمل المقدم من قبل الشركة مدة (١١٤) يوم اذ ان طلب الغاء سحب العمل في ٢٠٢٣/١١/١٣ وأمر الالغاء بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٧ بموجب الامر المرقم بالعدد(١٣٥٦١) خلافا للمادة (٥/ثانيا/و) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة /٢٠١٤ (المعدلة) التي نصت على { البت في طلب الغاء

سحب العمل ان يقدم المتعاقد المخل طلب خلال مدة (٣٠) يوم من تاريخ تبليغه بقرار سحب العمل الى رئيس التشكيل الاداري للعقود في جهة التعاقد وتبت اللجنة في الطلب خلال مدة لا تزيد على (٣٠) يوم من تاريخ تسلم الطلب وعند عدم البت في الطلب خلال المدة المذكورة يعد الطلب مرفوضا }.

(٢) لم يتم تقديم تعهد خطي ضمن الفترة المحددة قانونا يتضمن التعهد جدول تقدم عمل بالفقرات غير المنجزة مصادق عليها من قبل الجهة الفنية لدى جهة التعاقد خلافا للمادة (٥/ثانيا/و) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة /٢٠١٤(المعدلة) على الرغم من تقديم الاستفسار المرقم (١٢) في٢٠٢٥/١/١٥ والمؤكد عليه بالمذكرة المرقمة (٥٣) في ٢٠٢٥/٢/٢ ولم ترد الاجابة.

(٣) لم يتم انجاز الفقرات المتبقية من المشروع بعد امر الغاء سحب العمل والتي تم اخذ تعهد من قبل جهة التعاقد على الشركة لا نجازها خلال فترة (٦٠) يوم من تاريخ المباشرة في ٢٠٢٤/٤/٢٥ بموجب كتاب دائرة صحة واسط ذي العدد (١٠٦٩٨) في ٢٠٢٤/٥/٧ خلافا للمادة (٥/ثانيا/و) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠٢٤(المعدلة) التي نصت على (على المتعاقد المخل تقديم طلب بإلغاء قرار سحب العمل خلال مدة ٣٠ يوم من تاريخ تبليغه بقرار سحب العمل مع تعهد بإنجاز الفقرات المتبقية خلال مدة محددة و معززة بجدول تقدم عمل تفصيلي مصادق عليه من الجهة الفنية لدى جهة التعاقد ويتم البت في الطلب خلال مدة لا تزيد على ٣٠ يوم من تاريخ تسلم الطلب وعند عدم البت يعتبر مرفوضا).

التقرير المرقم (٦١٦٨) في ٢٠٢٥/٣/٣الخاص نتائج أعمال الرقابة والتدقيق على نتائج تنفيذ العقود المرقمة(٨٣)،(١٠٥)،(٢٠)،(١٩٤)،(٢١٩)،(٨٤)(١١٩)في(٢٣/٩/١٠،٢٠/١٠/٢٠١٣،١٢/٢٠١٣/ ٢٩،٣٠/١٢/٢٠٢٠،١/١٢/٢٠٢١،٢٣/٢/٢٠٢١،٢٣/٢/٢٠٢٣)المبرم بين ديوان محافظة واسط و شركات(اضواء الهالة ، الثالوث ، اعالي التقنية ،الاكناف ،شذرات الرافدين، نخيل العرب، مهارات واسط)على التوالي وبمبالغ (١٠٥٤٨١٤٠٠٠)دينار (مليار واربعة وخمسون مليون وثمانمائة واربعة عشر الف دينار)،

(٩٩٠٢٢٣٠٠٠) دينار(تسعمائة وتسعون مليون ومائتان وثلاثة وعشرون الف دينار)، (٨٣٧٧٦٥٠٠٠)دينار (ثمانمائة و سبعة وثلاثون مليون وسبعمائة وخمسة و ستون الف دينار)،(٣٥٢٠٥٦٠٠٠٠)دينار (ثلاثة مليار وخمسمائة وعشرون مليون وخمسمائة وستون الف دينار)، (٣٢١٠٦٠٢٥٠٠) دينار (ثلاثة مليار و مائتان وعشرة مليون وستمائة واثنان الف وخمسمائة دينار) (٢٧٩٤٩٨٢٠٠٠)دينار (ملياران وسبعمائة واربعة وتسعون مليون وتسعمائة واثنان وثمانون الف)دينار،(٢٦٤٦٢٨٠٠٠)دينار(ملياران وستمائة واربعة واربعون مليون وستمائة وثمانية وعشرون الف)دينار،ومن اهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٣)، (٤) ، (٥):

أولا– عدم قيام جهة التعاقد اكمال اجراءات ادراج الشركات المخلة (الثالوث، اضواء الهالة) بالتزاماتها التعاقدية في قائمة الشركات المتلكئة وبلوغ نسب الانحراف وانتهاء مدة الانجاز التعاقدية ولم يتم تنفيذ المشروع خلافاً الى الضوابط رقم (١٨) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية (٢) لسنة / ٢٠١٤ (المعدلة) المتضمنة عندما تصل نسبة الانحراف المادي اثناء فترة تنفيذ المشروع الى(٢٠٪) او انتهت مدة المشروع والمدد الاضافية وكانت نسبة الانحراف المادي أكثر من (٥٪) يتم إدراج المتعاقد المتلكئ في قائمة الشركات المتلكئة .

ثانيا– قامت جهة التعاقد بإلغاء أمر سحب العمل وإعادة العمل إلى الشركات المتلكئة (الثالوث، اضواء الهالة) من دون اخذ تعهد بإنجاز الفقرات المتبقية خلال مدة محددة معززا بجدول تقدم العمل تفصيلي ومصادق علية من الجهة الفنية خلافاً لأحكام المادة (٥/ثانيا/و) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة / ٢٠١٤(المعدلة) المتضمنة (ان يقدم المتعاقد المخل طلبا بإلغاء قرار سحب العمل مع تقديم تعهد بإنجاز الفقرات المتبقية خلال مدة محددة ومعززة بجدول تقدم عمل مصادق علية) ولم يتم انجاز المشروع لغاية اعداد التقرير.

اسم الشركة	رقم وتاريخ كتاب الغاء سحب العمل	تاريخ الانجاز التعاقدي	موقف المشروع
شركة الثالوث	(٤٢٣٠٢) في ٢٠٢٣/٩/٢٥	٢٠٢٢/١/١	لم ينجز
اضواء الهالة	(١٥١٢١)في ٢٠٢٣/٣/٢٦	٢٠٢١/٧/١٦	لم ينجز

ثالثا– عدم قيام جهة التعاقد بإكمال الإجراءات والموافقات من الجهات المعنية على الموقع وتخصيص الأرض المطلوبة لبناء المدارس وإزالة جميع المشاكل القانونية والمادية في موقع العمل قبل الأدراج على المنهاج الاستثماري مما تسبب في تأخير الشركات (الاكناف، اعالي التقنية) في المباشرة في مواقع العمل لفترة من (٩الى ١٢) شهر وتعطيل منشأ خدمي من المفترض خلال (١٧) شهر يدخل للخدمة خلافا لإحكام المادة (٢/أولا/و/ز) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة /٢٠١٤ (المعدلة) التي نصت على (موافقة الجهات المعنية على موقع المشروع وتخصيص الارض المطلوبة قبل الادراج) وكما مبين في ادناه:

اسم المشروع	اسم الشركة	تاريخ التعاقد	مدة التنفيذ	تاريخ المباشرة	مدة التأخير بالمباشرة
بناء مدرسة ثانوية ١٨ صف مع قاعة مع مختبرات على القطعة المرقمة ٢/٧٧٨٨م٣٨الخاجيةk15	شركة الاكناف	٢٠٢١/١٢/٢٩	٥٢٠يوم	٢٠٢٢/٩/٢٨	٩اشهر
مدرسة ابتدائية ١٢ صف على القطعة المرقمة ٦١/١ م ام هليل في قضاء الكوتk16	شركة اعالي التقنية	٢٠٢١/١٢/٢٩	٥٢٠يوم	٢٠٢٢/٩/٢٨	٩اشهر
بناء مدرسة ابتدائية ١٢ صف على القطعة المرقمة ٧/١٤٦م الطويل الغربي في قضاء الزبيدية		(٢٠) في ٢٠٢٠/١٢/٢٠	٤٠٠يوم	٢٠٢٢/١٢/٢١	١٢شهر

التقرير المرقم (٢٧٢٦٧) في ٢٠٢٥/١٠/١٩ نتائج أعمال الرقابة والتدقيق على أنشطة هيئة استثمار واسط للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٤ ، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات الاتية (١-ز/ح) ، (٢-أ/أولاً) ، (٢-ب/أولاً،رابعاً):-

أولاً- قيام الهيئة بالزام المستثمر بموجب العقود الاستثمارية المبرمة بينهما بتسمية مهندس لمتابعة اشتراطات السلامة، دون ان تقوم الهيئة بمخاطبة الجهات المستفيدة لتسمية المهندس مدار البحث لغرض متابعة اشتراطات السلامة خلافاً للبند (٣) من تعليمات الأمانة العامة لمجلس الوزراء ذي العدد (٣٥٠٨/١٦/٦٢/١٠٠٠) في ٢٠١٧/٢/٥ والذي تضمن (على الجهة المستفيدة من المشروع تسمية مهندس مشرف يكون وجوده بشكل مستمر لمتابعة تنفيذ اشتراطات السلامة والتعليمات الخاصة كافة ولايسمح استمرار العمل خلافاً لذلك) مع العرض ان اعمام الأمانة أعلاه جاء لتأكيد التحقق من تنفيذ ضوابط شروط السلامة المهنية التي وضعت من قبل المركز الوطني للصحة والسلامة المهنية والمشار اليه في إجابة الهيئة من خلال تسمية مهندس لمتابعة اشتراطات السلامة.

ثانياً- قيام الهيئة بالزام المستثمر بالتعاقد مع مهندس مقيم ومكتب استشاري وحسب بنود العقد المبرم بينهما لأغراض المتابعة والاشراف على صحة تنفيذ المشروع من قبل المستثمر دون ان تقوم هيئة الاستثمار بالتعاقد مع الجهات المشار اليها آنفاً ما قد يؤدي الى عدم حيادية المهندس المقيم والمكاتب الاستشارية كون الجهة المراقبة تم تعيينها من قبل الجهة محل المراقبة خلافاً للفقرة (١) من اعمام الهيئة الوطنية للاستثمار المرقم بالعدد (٩٨٧٢) في ٢٠٢١/١١/٢٥ والذي أشار الى (قيام الطرف الأول متمثلا بالمحافظة او هيئة الاستثمار بتعيين مهندس مقيم ومكتب استشاري لأغراض متابعة المشروع وعلى نفقة الطرف الثاني) مع العلم جميع العقود كانت مبرمة بين المكاتب الاستشارية والمهندس المقيم والمستثمر، دون ان تكون الهيئة طرفاً في تلك العقود.

ثالثاً- مشروع علي الريس لزراعة المحاصيل الاستراتيجية

قامت هيئة استثمار واسط بمنح الاجازة الاستثمارية رقم (١٢٥ زراعي) في ٢٠٢٤/٣/٣ لقطاع الاستثمار نوع (زراعي) على القطعة المرقمة (٣٣/٤٦/١ الجزيرة) في قضاء النعمانية بمساحة (٥٩٠٠ دونم) وبرأس مال قدره (٦١٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار (ستة مليار ومائة مليون دينار) بمدة تنفيذ (٢) سنة ولدى الهيئة الرقابية المختصة بشأنها الاتي:

(١) تأخر هيئة الاستثمار في مفاتحة الجهة المالكة للعقار (دائرة عقارات الدولة) لاستحصال الموافقة على انشاء المشروع أعلاه بموجب كتاب هيئة الاستثمار المرقم (١٩٧٧) في ٢٠٢٣/٨/١ مع العرض ان تاريخ ترشيح المساحة لغرض

الاستثمار بموجب كتاب مديرية زراعة محافظة واسط المرقم (٢٣٨٠٥) في ٢٠١٥/١٠/٢١ خلافاً للمادة (٢٠/ثانيا/أ) التي اشارت الى (تتولى الهيئة من خلال النافذة الواحدة مفاتحة الجهات القطاعية عن طريق مندوبيها المخولين بشان استحصال موافقتها على المشروع الاستثماري) مع العلم ان الجهة المخولة باستحصال الموافقات من الجهات القطاعية وفق قانون الاستثمار هي هيئة الاستثمار حصراً وكما جاء في المادة أعلاه.

رابعاً– مشروع معمل طابوق الصويرة :

قامت هيئة استثمار واسط بمنح الاجازة الاستثمارية رقم (١٢٧ صناعي) في ٢٠٢٤/٣/٧ على القطعة المرقمة (٢٤٤٤/٢م٦) الجزيرة بمساحة (١٥٠) دونم لأنشاء مشروع (معمل طابوق الصويرة) بكلفة انشاء مقدارها (٧٣٢٤٨٢٧٣٤٣٧) دينار (ثلاثة وسبعون مليار ومائتان وثمانية واربعون مليون ومائتان وثلاثة وسبعون الف واربعمائة وسبعة وثلاثون دينار) بمدة استثمارية قدرها (٣٨) سنة وكان ولدى الهيئة الرقابية المختصة بخصوص ذلك الملاحظات التالية:

(١) ان المشروع أعلاه هو من المشاريع الصناعية والذي يستلزم توفير ارض مخصصة للأغراض الصناعية أذ تم استغلال اراضي زراعية مخصصة لأغراض الإصلاح الزراعي دون ان تقوم هيئة استثمار واسط برفع يد الإصلاح الزراعي من خلال استحصال الموافقات الرسمية (وزارة الزراعة) الخاصة برفع يد الاصلاح الزراعي عن المساحة المراد استثمارها، هذا وقد قام المستثمر بالمباشرة بالعمل قبل اجراء فرز القطعة من قبل مديرية التسجيل العقاري، خلافاً لكتاب وزارة المالية/ دائرة عقارات الدولة المرقم (٧٢٤٩) في ٢٠٢٢/٤/١٨ والذي أشار الى (لغرض عرض المساحة أعلاه كفرصة استثمارية مشروطة باستحصال كافة موافقات الجهات القطاعية ومن ضمنها موافقة الأمانة العامة لمجلس الوزراء) .

(٢)على الرغم من وجود كتب صادرة من وزارة الدفاع/مديرية الإسكان العسكري المرقمة (٥٣٧٣) في ٢٠١٩/٩/٩ و (٤٨٤٠) في ٢٠٢٤/٤/٣ تعارض إحالة القطعة مدار البحث الى الاستثمار حيث اشارت (ان المساحة حسب خطة وزارة الدفاع هي معسكر ومخازن عتاد استراتيجية لا يمكن الاستغناء عنها وعدم السماح بالتجاوز على حدودها لحاجة الوزارة اليها وان الموقع يتعارض مع مواقعنا العسكرية) قامت الهيئة بمنح الاجازة الاستثمارية الى المستثمر، دون ان ترفع الخلاف الى رئيس الوزراء للبت فيه خلافاً للمادة (٢٠/ثالثاً) التي نصت (في حالة الخلاف بين قرار الهيئة الوطنية للاستثمار والجهة الأخرى ذات العلاقة في منح إجازة الاستثمار غير هيئات الأقاليم يرفع الخلاف الى رئيس الوزراء للبت فيه).

التقرير المرقم (٤٦٣٩٣) في٢٠٢٥/١٢/٢٣الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على تخصيصات البترودولار لمحافظة واسط للسنوات (٢٠٢٢ ،٢٠٢٣، ٢٠٢٤)، ومن اهم الملاحظات والتوصيات التي وردت فيه بالتسلسلات[٥/(أ)الى (م) و٦/(أ) الى(م)]الآتي :-

اولاً– انخفاض نسب المبالغ المخصصة لمشاريع البترودولار مقارنة بالاستحقاق الفعلي من ايراد النفط الخام المنتج للمحافظة للسنوات من(٢٠١١ولغاية ٢٠٢٢) البالغة (١٧٪) وانخفاض المبالغ الممولة مقارنة بالمخصص للسنوات ذاتها البالغة (٢٧٪)،وقد أوصى الديوان اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحصيل المبالغ الفعلية المستحقة من ايراد النفط للسنوات (٢٠١١الى ٢٠٢٢)بالتنسيق مع وزارة المالية.

ثانياً– عدم قيام وزارة المالية بتمويل المستحقات المالية لمحافظة واسط الخاصة بتخصيصات البترودولار والواردة في قوانين وتعليمات تنفيذ الموازنة الاتحادية المتحققة من بيع النفط الخام المنتج من حقول نفط المحافظة ، وقد أوصى الديوانالقيام بإعداد خطة للمستحقات المالية لمحافظة واسط والخاصة بتخصيصات البترودولار الواردة في قوانين تعليمات تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية المتحققة من بيع النفط الخام المنتج من حقول المحافظة.

ثالثاً– عدم اجراء التسويات الحسابية واعادة تخصيص مبالغ الفرق بين الممول والمستحق للمحافظة من تخصيصات البترودولار للسنوات من (٢٠١١ولغاية ٢٠٢٢) والبالغة (١٧٥١٦٨٦٨٣٣٠٢٧) دينار (واحد ترليون وسبعمائة وواحد وخمسون مليار وستمائة وستة وثمانون مليون وثمانمائة وثلاثون ألف وسبعة وعشرون دينار) ،وقد أوصى الديوان القيام بإجراء التسويات الحسابية والعمل على متابعة المبالغ التي خصصت لمحافظة واسط ولم تمول من قبل وزارة المالية للسنوات (٢٠١١ولغاية ٢٠٢٢) والسنة/٢٠٢٤.

رابعاً– عدم ارسال البيانات الخاصة باستحقاق المحافظة من ايراد النفط الخام المنتج من قبل الجهات المعنية للسنوات (٢٠٢٣،٢٠٢٤) ليتم اعداد خطة مستقلة للمشاريع وادراجها من قبل وزارة التخطيط وارسالها لمجلس الوزراء لاعتمادها في موازنة السنة اللاحقة، وقد أوصى الديوان المحافظة على ارسال البيانات الخاصة بإستحقاق المحافظة من ايراد النفط الخام ليتم إعداد خطة مستقبلية للمشاريع.

خامساً– انخفاض نسبة المبالغ الممولة للسنة (٢٠٢٤) البالغة نسبة (٤٤٪) من المبالغ المخصصة وكذلك انخفاض نسبة المبالغ المصروفة عنالممولة بنسبة (٣٩٪)، وقد أوصى الديوان معالجة أسباب انخفاض نسبة المبالغ الممولة لسنة/٢٠٢٤ على المبالغ المخصصة.

سادساً– انخفاض نسبة المبالغ المصروفة للسنوات (٢٠٢٢ ،٢٠٢٣) والبالغة (٢٩٪) و (٣٩٪) مقارنة بالمبالغ الممولة على الرغم من توفر التخصيصات وتمويلها من قبل وزارة المالية مما يوشر ضعف المحافظة برفع وتيرة العمل في المشاريع لإنجازها، وقد أوصى الديوان معالجة أسباب انخفاض نسبة المبالغ المصروفة للسنوات (٢٠٢٢ ،٢٠٢٣) مقارنة بالمبالغ الممولة.

سابعاً– تجاوز عدد من المشاريع المدورة من السنوات السابقة المدد التعاقدية والاضافية وكثرة أوامر الغيار (إضافة وحذف واستحداث) وتغير الكشوفات والخرائط والتصاميم لتلك المشاريع مما يؤشر عدم دقة الشروط والمواصفات وجداول الكميات والخرائط المعدة من قبل المحافظة وكذلك ضعف إجراءات المحافظة في تنفيذ وإنجاز تلك المشاريع، وقد أوصى الديوان معالجة أسباب تجاوز المدد الإضافية للمشاريع التي تؤدي الى تأخر او تلكؤ العمل.

ثامناً– عدم إدراج وتنفيذ أي مشروع يخص قضاء بدرة المنتجة للنفط والاكثر تضرراً من الانتاج والتصفية ضمن تخصيصات البترودولار في الموازنة الاستثمارية للسنوات (٢٠١١ولغاية ٢٠٢٤)، مما يؤشر عدم اعطاء اولوية للمناطق الاكثر تضرر من انتاج واستخراج النفط والانبعاثات الغازية عند اعداد الخطة في المحافظة، وقد أوصى الديوان إعطاء أولوية للمناطق الأكثر تضرراً من انتاج النفط عند إعداد االخطة لمشاريع البترودولار.

تاسعاً–عدم إدراج مشاريع تخصصية لحماية البيئة من التلوث المصاحبة لاستخراج وتصفية النفط ولم يتم ادراج مشاريع لمعالجة التلوث الحاصل والتي من شانها ان تقلل من خطر الإصابة بالأمراض ضمن تخصيصات البترودولار في الموازنات الاستثمارية السابقة والحالية للمناطق الأكثر تضرر من تصفية واستخراج النفط ، وقد أوصى الديوان إدراج مشاريع تخصصية لحماية البيئة من التلوث المصاحبة لاستخراج وتصفية النفط والتي من شانها ان تقلل من خطر الإصابة بالأمراض.

عاشراً– التأخر في اتخاذ ومتابعة الإجراءات القانونية بحق الشركات المخلة بالتزاماتها لتنفيذ العمل على حساب تلك الشركات لضمان عدم تعرض المواد المطروحة والاعمال المنفذة للأضرار والاندثار وتصفية الحساب لتلك المشاريع وفقاً لتعليمات وزارة التخطيط، وقد أوصى الديوان العمل على متابعة الإجراءات القانونية بحق الشركات المخلة بالتزاماتها لتنفيذ العمل.

حادي عشر– لم يتم إزالة المشاكل القانونية والمادية في مواقع العمل لبعض مشاريع البترودولار قبل اعداد وثائق المناقصة ليكون موقع العمل جاهز للتنفيذ من قبل الشركة المنفذة، مما ادى الى توقف العمل في بعض تلك المشاريع أو تأخر العمل واضافة مدد إضافية وإصدار أوامر غيار حذف واستحداث، وقد أوصى الديوان إزالة المشاكل القانونية والمادية في مواقع العمل قبل اعداد وثائق المناقصة.

ثاني عشر– ضعف اجراءات المحافظة في المتابعة مع وزارة التخطيط لرفع المشاريع المنجزة من الخطة، وقد أوصى الديوان التنسيق مع وزارة التخطيط لرفع المشاريع المنجزة من خطة المحافظة.

ثالث عشر– عدم قيام المحافظة بإدراج مشاريع للنهوض بالواقع الزراعي والصناعي والصحي والبيئي للمحافظة وتم التركيز في ادراج المشاريع ضمن قطاع الخدمات البلدية على الرغم من اهمية تلك القطاعات وأثرها على رفع المستوى المعيشي والصحية العامة للمجتمع في المحافظة، وقد أوصى الديوان العمل على إدراج وتنفيذ مشاريع للنهوض بالواقع الزراعي والصناعي والبيئي للمحافظة لأهمية تلك المشاريع في رفع المستوى المعيشي والصحي للمواطنين في المحافظة.

التقرير المرقم (٨٣٣٩) في ٢٠٢٥/٣/٢٥الخاص بتقويم الاداء على انشطة وحسابات بلدية الكوت للسنوات من ٢٠١٩ ولغاية ٢٠٢٣،ومن اهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسلات (١) ، (٢) ، (٤) ،(٨) ، (٩):

أولاً– ضعف نشاط البلدية بإفراز وتوزيع قطع الاراضي مقارنة بأعداد المعاملات المستلمة للشرائح المشمولة خلال سنوات التقويم وقد اوصى الديوان زيادة نشاط البلدية بإفراز وتوزيع قطع الاراضي لشمول أكبر عدد من الشرائح.

ثانياً– ضعف إجراءات المديرية في أزاله التجاوزات ويتضح ذلك من خلال تدني نسبة ازالة التجاوزات خلال سنوات التقويم. وقد اوصى الديوان اتخاذ الإجراءات اللازمة لأزاله التجاوزات.

ثالثاً–لا تتوفر لدى بلدية الكوت اي مجازر صحية مما يودي ذلك الى قيام اصحاب محلات القصابة بالجزر داخل محلاتهم في الاسواق الشعبية، وقد اوصى الديوان بتوفير موقع ثاني للطمر الصحي لبلدية الكوت مع بذل المزيد من الجهود لرفع كافة النفايات لتلافي تراكمها في احياء المدينة .

رابعاً– انخفاض نسبة التحقق للإيرادات الفعلية عن الايرادات المخططة لمديرية بلدية الكوت خلال سنوات التقويم، وقد اوصى الديوان توخي الدقة في تخمين الايرادات بالاعتماد على الايرادات الفعلية المتحققة للسنة السابقة.

خامساً– ضعف نشاط بلدية الكوت في تحصيل الديون وكذلك تسديد التزاماتها المالية خلال سنوات التقويم وقد اوصى الديوان ضرورة زيادة نشاط البلدية في تحصيل الديون وتسديد التزاماتها المالية للجهات المستفيدة.

التقرير المرقم (٦٦٩٢) في ٢٠٢٥/٣/٦الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على ايرادات المنافذ الحدودية ،ومن اهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسلين (٢)، (٣):

أولا– وجود مشروع انشاء منفذ كمركي جديد محال من قبل وزارة الاعمار والاسكان والبلديات العامة في سنة/٢٠١٢، اذ قامت الوزارة بإبرام عقدين جديدين لاكمال المشـــروع مجموع مبلغهما (٦٠٩٩٨٦٣٩٥٠٠) دينار (ســـتون مليار وتسعمائة وثمانية وتسعون مليون وستمائة وتسعة وثلاثون ألف وخمسمائة دينار) لصالح هيئة المنافذ الحدودية استناداً الى قرار مجلس الوزراء رقم (٢٤١٨٧) لسنة/٢٠٢٤، وكما مبين في الجدول ادناه:

رقم العقد وتاريخه	اسم الشركة	اسم المشروع	مبلغ الاحالة/ دينار	مدة العقد/ يوم	تاريخ المباشرة	تاريخ الانجاز بعد المدد الإضافية	نسبة الانجاز المخطط%	نسبة الانجاز الفعلي%	نسبة الانحراف %
(٢٠٢٤/٩) في ٢٠٢٤/٥/٢٩	ارض العمد للمقاولات العامة	تنفيذ المتبقي من اعمال مبنى المسافرين	٢٧٩٩٨٥٣٩٥٠٠	١٨٠	٢٠٢٤/٦/١٠	٢٠٢٤/١٢/٩	٥٨	٢٥,٥	٣٢,٥
(٢٠٢٤/١٠) في ٢٠٢٤/٥/٢٩	ارض العمد للمقاولات العامة	تنفيذ اعمال الجانب التجاري بصيغة (تصميم وتنفيذ)	٣٣٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٤٠	٢٠٢٤/٦/١٤	٢٠٢٤/١٢/٦	٣٤	صفر	٣٤

وقد اوصى الديوان بضرورة الإسراع بأجاز المشروع.

ثانيا– بلغت المبالغ المصـــروفة على تطوير منفذ زرباطية الحدودي من تاريخ إقرار تطوير المنافذ الحدودية في المادة (١٨–ثالثاً) من قانون الموازنة العامة الاتحادية للســـنة/٢٠١٨ ولغاية ســـنة/٢٠٢٤ مبلغ مقداره (٦٤٣٦٥١٤٠١٥) دينار (ســـتة مليارات واربعمائة وستة وثلاثون مليون وخمسمائة وأربعة عشر الف وخمسة عشر دينار)، استناداً لإجابة محافظة واسط/ قسم الحسابات التشغيلية المرقمة (٧٩) في ٢٠٢٥/٢/٩ على مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (ت/١٦) في ٢٠٢٥/١/٢٨، اذ تم صرف تلك المبالغ على منفذ وقتي والذي بيناه في الفقرة اعلاه وكما مبين في الجدول ادناه:–

السنة	مبلغ التخصيص/ دينار	مبلغ التمويل/ دينار	المبلغ المخصص منها لأعمار المنفذ/دينار	المبلغ المصروف على المنفذ/دينار	المبلغ المتبقي من اجمالي التمويل/دينار	الملاحظات
٢٠١٨	١٧١٦٢١١٩٥٠٠	١٧١٦٢١١٩٥٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٣٦٤٠٧٨٠٦	–
٢٠١٩	٣٠٩٤٠٠٠٠٠٠	٣٠٩٤٠٠٠٠٠٠	٠	٠	٠	–
٢٠٢٠	٠	٠	٠	٠	٠	–
٢٠٢١	٢٤٧٠٦٣٦٩٠٠٠	٢٤٧٠٦٣٦٩٠٠٠	٣٠١٦٣١٧٠٠٠	١٨٥٠٠٠٠٠٠	٠	–

						تم صرفه لأعمار المنفذ في سنة/٢٠٢٢
				١٣٤٤٢٢١٠٠٠		
٢٠٢٢	٨٤٧٤٥٣٨٥٠٠	٨٤٧٤٥٣٨٥٠٠	٠	٠	٠	–
٢٠٢٣	٢٥٩٩٣٨٣٦٠٠٠	٢٥٩٩٣٨٣٦٠٠٠	٦٣٥٩٤٩٥٥٠٠	٣١٩٦١١٣٠١٥	١١١٨١١٤٤٦٣٧	–
٢٠٢٤	١٩٠٠٤٣٩٠٥٠٠	١٩٠٠٤٣٩٠٥٠٠	٢١١٥٩٤٨٨٥٠	٢١١١٨٠٠٠٠	١٣٠٤٤٤٩٠٣٦٩	–
المجموع	٩٨٤٣٥٢٥٣٥٠٠	٩٨٤٣٥٢٥٣٥٠٠	١٢٩٩١٧٦١٣٥٠	٦٤٣٦٥١٤٠١٥	٢٦٢٦٢٠٤٢٨١٢	–

ومن الجدول اعلاه يتضح ما يلي:

(أ)عدم تخصيص او صرف اي مبلغ على اعمار المنفذ للسنوات (٢٠١٩، ٢٠٢٢) على الرغم من وجود مبالغ ممولة ومخصصة من ايرادات المنافذ الحدودية لتلك السنوات.

(ب)تم صرف مبلغ مقداره (١٣٤٤٢٢١٠٠٠) دينار (مليار وثلاثمائة واربعة واربعون مليون ومائتان وواحد وعشرون ألف دينار) لأعمار المنفذ في سنة/ ٢٠٢٢ من تمويلات تخص سنة/٢٠٢١.

(ج)عدم وجود اي مبالغ مصروفة لأعمار المنفذ تخص سنة/٢٠٢٠ بسبب عدم وجود موازنة لتلك السنة.

(د)قامت المحافظة بإيداع مبالغ التمويلات الخاصة باستحقاقاتها من ايرادات المنافذ الحدودية لدى مصرف الرافدين ضمن الحساب الجاري الموازنة التشغيلية المرقم (٥٥٨) منذ سنة/٢٠١٨ ولغاية/٢٠٢٢، ويتضمن هذا الحساب ايضاً مبالغ تمويلات المشاريع الغير منجزة لسنة/٢٠٢١ والمبالغ المتبقية من تنفيذ المشاريع والمتراكمة من سنوات سابقة اضافة الى تمويلات الموازنة التشغيلية للمحافظة، كما تم اعتماد الحساب الجاري المرقم (٣٠٠٧) المفتوح بتاريخ ٢٠٢٣/٩/١٤ لدى نفس المصرف لإيداع التمويلات الخاصة باستحقاقات المحافظة من ايرادات المنافذ الحدودية للسنوات بعد/٢٠٢٢ بديلاً عن الحساب السابق المرقم (٥٥٨).

(هـ)بلغت المبالغ المتبقية من مبالغ التمويلات الخاصة باستحقاقات محافظة واسط من ايرادات المنافذ الحدودية (٥٠٪) مبلغ مقداره (٢٦٢٦٢٠٤٢٨١٢) دينار (ستة وعشرون مليار ومائتان واثنان وستون مليون واثنان واربعون ألف وثمانمائة واثنا عشر دينار) موزعة بين الحسابين المصرفين الجاريين للمحافظة المرقمين (٥٥٨) و(٣٠٠٧).

وقد اوصى الديوان بضرورة استغلال تلك المبالغ لتطوير المنفذ الحدودي.

التقرير المرقم (١٣٩٥٢) في ٢٠٢٥/٥/٢٨ الخاص نتائج اعمال الرقابة والتدقيق على حسابات وانشطة شركة التأمين العراقية العامة– فرع واسط لسنة/٢٠٢٤ ، ومن أهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسل الاتي (١–ح):–

ضعف اجراءات الفرع في تحصيل اقساط التأمين المستحقة غير المسددة اذ بلغت (١٨٢٧٤٠٠٠) دينار (ثمانية عشر مليون ومائتان واربعة وسبعون ألف دينار) وبلغت الفوائد غير المدفوعة (١٤٩٠٠٠) دينار (مائة وتسعة واربعون الف دينار) وقد برر الفرع بكتابة المرقم (٩٥٣) في٢٠٢٤/٢/١٢ (يتم المتابعة المنتج في تسديد الاقساط غير المسددة لحين سدادها)، وقد اوصى الديوان اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحصيل اقساط التأمين المستحقة والفوائد غير المسد.

التقرير المرقم (٣٣١٩٨) في ١٨ /١٢/ ٢٠٢٥ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على تنفيذ العقد المرقم (٨٤) في ٢٠٢٤/١/٣٠ والمبرم مع شركة (النبال للمقاولات العامة/عراقية الجنسية) وبمبلغ (٧٦٧٠٠٨٠٠٠٠) دينار (سبعة مليار وستمائة وسبعون مليون وثمانون الف دينار) والمحال باسلوب المناقصة العامة (الاعمال التكميلية لاعمار حرم وصحن مزار الصحابي سعيد بن جبير (رض) في قضاء الحي) ضمن تخصيصات تنمية الاقاليم /٢٠٢٣ وبمدة تنفيذ (٤٨٠) يوم ،ومن اهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسلات الاتية (١)،(٢)،(٤) :-

أولا- قيام الشركة المحال بعهدتها المشروع بتقديم تامينات حسن التنفيذ البالغة (٥٪) من مبلغ العقد بموجب الصك المرقم (١٦) في ٢٠٢٤/١/٢٢ خلافا للمادة (٩/ثانيا/أ) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ (المعدلة) التي نصت على (تقدم التامينات النهائية على شكل خطاب ضمان حسن التنفيذ للعقد بنسبة (٥٪) من مبلغ العقد بعد التبليغ بكتاب الاحالة وقبل توقيع العقد) ، وقد أوصى الديوان بضرورة تقديم التامينات النهائية على شكل خطاب ضمان حسن التنفيذ من قبل الجهات المحال بعهدتها المشاريع .

ثانيا- تم اعداد الكشوفات التخمينية من قبل الجهة المستفيدة (ديوان الوقف الشيعي) خلافا لاحكام المادة (٢/اولا/أ) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤(المعدلة) التي نصت على (تلتزم جهة التعاقد باستكمال المتطلبات التالية قبل اعداد وثائق المناقصات للمشاريع الاستثمارية (اعداد دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية او التقارير الفنية ودراسات الكلف والمنفعة والتصاميم وجداول الكميات للمشاريع الاستثمارية وفقا لتعليمات وزارة التخطيط متضمنة الكلفة التخمينية للمشروع) ، وقد أوصى الديوان اعداد الكشوفات التخمينية من قبل جهة التعاقد وفقا للتعليمات اعلاه .

ثالثا- لم تتخذ المحافظة الاجراءات اللازمة لتهيئة موقع المشروع وازالة التجاوزات قبل اعداد وثائق المناقصة الامر الذي ترتب عليه توقف المشروع بسبب التجاوزات على الموقع وفقا لما ورد بالامر الاداري المرقم (٧) في ٢٠٢٤/٢/٢٥ الخاص بايقاف العمل وقد تم تثبيت ذلك في محضر تسليم الموقع خلافا للمادة (٢/اولا/ز) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤(المعدلة) التي نصت على (ازالة المشاكل القانونية والمادية ان وجدت في موقع العمل وان يكون الموقع جاهزا للمباشرة بتنفيذ العمل) ، وقد أوصى الديوان باتخاذ الاجراءات اللازمة لرفع التجاوزات قبل البدء بتنفيذ العمل .

كتاب دائرة تدقيق المنطقة السابعة المرقم (١٢٥٦٢) في٢٠٢٥/٥/١٣ نتائج أعمال الرقابة والتدقيق على العقد المرقم (٤) في ٢٠٢٣/١/٤الخاص،[وحدة معالجة الجانب الايمن باستخدام تقنية (turbo4bio) في قضاء الكوت] المبرم مع محافظة واسط {وشركة اف ان بي انفيستمنت جروب بي }بمبلغ (٤٠٧٤٠٨١٩) الف دينار (اربعين مليار وسبعمائة واربعين مليون وثمانمائة وتسعة عشر الف دينار) ومن اهم الملاحظات التي تضمنها و التي وردت فيه بالتسلسلات (٢) ، (٤) ، (٥):-

أولا– عدم وجود سند قانوني لقيام المحافظة بأبرام العقد مع الشركة المذكورة بتاريخ ٢٠٢٣/١/٤ قبل صدور قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنوات (٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥)، مع العرض ان المشروع مدرج ضمن تخصيصات الموازنة الاستثمارية للسنة/٢٠٢١ ولم يتم اعادة ادراجه ضمن السنة/٢٠٢٣، وبررت المحافظة بكتابها المرقم (٢٣٢٧٣) في ٢٠٢٤/٦/٢ بإجابتها على استفسارنا رقم (٢٣٧) في ٢٠٢٤/٥/٢٧ [ان قرار الاحالة الخاص بالمشروع قد صدر بموجب الكتاب المرقم (٣٠٧٤١) في ٢٠٢٢/١١/٢١ وتبلغت الشركة رسمياً بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٤ وان السند القانوني لتوقيع العقد هو ان قرار الاحالة قد صدر في ظل نفاذ قرار مجلس الوزراء رقم (١٤) لسنة/٢٠٢٢]، مع العرض ان الفقرة (٢) من القرار المشار اليه اعلاه قد اشترطت{استمرار صلاحية التعاقد لجهات التنفيذ للمشروعات المدرجة في الخطة الاستثمارية والتي تمول من موازنة (تنمية الاقاليم) عند توافر التخصيص المالي في مشروع قانون الموازنة العامة والاتحادية للسنة المالية/٢٠٢٢}، علماً انه لم تتوفر التخصيصات المالية لعدم صدور قانون الموازنة العامة للسنة المالية/٢٠٢٢.

ثانيا– لم تقم المحافظة بإعداد التصاميم وجداول الكميات للمشروع او التعاقد مع احد الجهات الاستشارية المعتمدة للقيام بذلك اذ قامت الشركة بإعداد التصاميم الأولية والتفصيلية وجداول الكميات والكلف التخمينية للمشروع، خلافاً للفقرات (أولاً–٢ وثانيا) من ضوابط رقم (٨) (آلية إعداد الدراسات والتصاميم والمخططات والكلف التخمينية والتعامل مع المكاتب الاستشارية) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ إذ اشترطت المادة (أولاً– ٢) إعدادها من قبل جهات التعاقد على أن يتضمن الهيكل التنظيمي جهات متخصصة ذات خبرة علمية وعملية في مجال إعداد التصاميم وتقديم الاستشارات الفنية وتشكيل فريقين يقوم الأول بإعداد التصاميم والجداول والكلفة التخمينية ويقوم الثاني بالتدقيق والتعديل لجميع المراحل التي ينجزها الفريق الأول وله الرأي النهائي لحسم الموضوع، ونصت الفقرة/ثانيا (على الجهات المنفذة التي لا ينطبق عليها ما جاء في أولا مراعاة التعاقد مع احد الجهات الاستشارية المعتمدة لإعداد التصاميم الاولية والتفصيلية والمواصفات الفنية وجداول الكميات والكلف التخمينية) وقد بررت المحافظة بكتابها المرقم (٦٦٢٧) في ٢٠٢٤/٢/١٨ بإجابتها على استفسارنا المرقم (٣٥٠٥٧) في ٢٠٢٤/٢/١٤ (ان الكلفة التخمينية التي اعتمدت في ادراج المشروع قد تمت من قبل مديرية مجاري واسط وان المقاول هو الملزم بتقديم التصاميم التفصيلية والمخططات وجداول الكميات والمواصفات النهائية) مع العرض ان ما ورد بإجابة المحافظة يتعارض مع نصوص الضوابط رقم (٨) المشار اليها اعلاه.

ثالثا– لم تقم المحافظة بالتفاوض مع الشركة لتخفيض كلف الفقرات الاستيرادية المدرجة في جداول الكميات (المجهزة عن طريق فتح الاعتمادات المستندية) خلافاً للفقرة (٣–أ) آلية معالجة كلف المشاريع المدرجة في الموازنة الاستثمارية في ظل تغيير سعر الصرف المعممة بموجب كتاب وزارة التخطيط/دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية ذي العدد (٢٩٧/٨/٢) في ٢٠٢٣/٣/١٤ المتضمنة [المشاريع المحالة او التي تم توقيع عقودها بعد ٢٠٢٠/١٢/٢٠ لغاية ٢٠٢٣/٢/٧ تاريخ تغير سعر الصرف ولم يتم فتح اعتماد مستندي لها تقوم جهات التعاقد بدراسة تحويل المبالغ من العملة المحلية الى العملة الأجنبية للفقرات الاستيرادية وفقا لفروقات الأسعار بين مرحلتي يوم غلق المناقصة ويوم فتح الاعتماد اعتمادا على السعر الرسمي للبنك المركزي، او يتم تخفيض كلف الفقرات الاستيرادية التي يتم تجهيزها بموجب الاعتماد المستندي وبنسبة (١٠,٢٪)] وقد بررت المحافظة بموجب

كتابها المرقم (٦٦٢٧) في ٢٠٢٤/٢/١٨ بإجابتها على استفسارنا المرقم بالعدد (٣٥٠٥٧/٢) في ٢٠٢٤/٢/١٤ (بأن المشروع هو بالدينار العراقي وليس بالدولار وان اسعار فقرات اعمال المجاري تم تسعيرها بالدينار العراقي وان عقد المشروع تم توقيعه قبل صدور قرار تغير سعر الصرف) مع العرض ان اجابة المحافظة كانت تخالف ما ورد في مضمون المادة اعلاه وادناه توضيح بالمبالغ الواجب تخفيضها من كلف الفقرات الاستيرادية:

تأريخ توقيع العقد	تاريخ تغير سعر الصرف بموجب كتاب البنك المركزي العراقي رقم (٨٦٨/١١/٥)	تاريخ فتح الاعتماد المستندي	مبلغ الفقرات الاستيرادية ألف دينار	مبلغ التخفيض بموجب الآلية اعلاه (١٠,٢٪) من كلف الفقرات الاستيرادية/ ألف دينار
٢٠٢٣/١/٤	٢٠٢٣/٢/٧	٢٠٢٣/١٢/٧	٣٢١٧٦٠٧٥	٣٢٨١٩٥٩

التقرير المرقم (٣١١٤٦) في ٢٠٢٥/١١/٢٦ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق للزيارة الميدانية لقسم من مشاريع بلدية العزيزية لسنة/٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل الاتي(٤):-

تم تنفيذ مشروع انشاء نصب الشهداء في حديقة المدخل الجنوبي لقضاء العزيزية على القطعة المرقمة (٦٤٥/١) مقاطعة زوية الزرع في قضاء العزيزية (تنفيذ امانة) بمبلغ اجمالي (٣٠٢٩٧٥٠٠٠) دينار (ثلاثمائة واثنان مليون وتسعمائة وخمسة وسبعون ألف دينار) من ضمن مشاريع الموازنة التشغيلية لبلدية العزيزية لسنة/٢٠٢٤ والذي باشرت بتنفيذه كوادر البلدية ولدى الهيئة الرقابية المختصة بخصوصه الملاحظات التالية:

أولا- على الرغم من تنفيذ جزء من اعمال الكشف التخميني للمشروع في سنة/٢٠٢٤ الا انه لم يتم منح سلفة تشغيلية للجنة التنفيذ وصرف المستحقات المالية للأعمال المنفذة والبالغة (١٠٢٨٠٠٠٠٠) دينار (مائة واثنان مليون وثمانمائة الف دينار) اذ تم صرف المبالغ للأعمال المنفذة من قبل لجنة التنفيذ ولم يتم صرف المبالغ المستحقة ولغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي خلافاً للمادة (٣-اولاً) من تعليمات تنفيذ الاعمال بأسلوب التنفيذ امانة رقم (١) لسنة/٢٠١٨ التي نصت (تمول لجنة تنفيذ العمل امانة بسلفة مالية لا تتجاوز (٥٠٠٠٠٠٠٠) دينار (خمسون مليون دينار) لإنجاز العمل على ان تعزز هذه السلفة بوصولات أصولية بما لا يتجاوز مبلغ العمل الكلي للتنفيذ) .

ثانيا- لم يتم انهاء وتسوية الاعمال المنفذة بأسلوب (تنفيذ امانة) في نهاية السنة المالية وإعادة تخصيص المبالغ المتبقية للسنة اللاحقة لإكمال إنجاز المشروع وحسب الكشف التخميني ، حيث بلغ الإنجاز الفعلي للمشروع في نهاية السنة المالية (٣٥٪) وحسب الموقف المعد من قبل المهندس المشرف للمشروع خلافاً للمادة(١-ثامناً) من ضوابط شراء المواد والأدوات من قبل لجنة تنفيذ الاعمال امانة رقم (٤) لسنة/٢٠٢٣ التي نصت (السنة المالية الفترة التي ينفذ خلالها العمل او المشروع وتبدأ من ١/كانون الثاني وتنتهي في ٣١/كانون الأول من السنة ذاتها) .

ثالثا- لم يتم استحصال الموافقات الرسمية لتدوير مشروع انشاء نصب الشهداء في حديقة المدخل الجنوبي للقضاء على خطة سنة/٢٠٢٥ على الرغم من عدم اكمال المشروع في سنة/٢٠٢٤ اذ قامت مديرية بلدية العزيزية

بإصدار الامر الإداري ذي العدد (١٠٠٨٢) في ٢٠٢٥/٨/٢٨ باعتماد مباشرة جديدة في تاريخ (٢٠٢٥/٨/٢٦) ، على الرغم من اصدارها الامر الإداري ذي العدد (١٢٧٦٢) في ٢٠٢٤/١٠/٣٠ ولنفس المشروع باعتماد المباشرة بتاريخ (٢٠٢٤/١٠/٢٩) والذي تم من خلاله المباشرة بتنفيذ المشروع وصرف مبلغ (١٠٢٨٠٠٠٠٠) دينار (مائة واثنان مليون وثمانمائة الف دينار) من قبل لجنة التنفيذ ولغاية نهاية السنة المالية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ خلافاً للمادة (١/ثامناً) من الضوابط رقم (٤) لسنة /٢٠٢٣ الصادرة عن وزارة التخطيط التي نصت (السنة المالية الفترة التي ينفذ خلالها العمل او المشروع وتبدأ من ١ /كانون الثاني وتنتهي في ٣١ /كانون الأول من السنة ذاتها) .

التقرير المرقم (٢٩٦٣١) في ٢٠٢٥/١١/١٠ الخاص بنتائج الزيارة التفتيشية على أنشطة وحسابات القسم الزراعي في الصويرة للفترة من ٢٠٢٥/٧/٢٢ ولغاية ٢٠٢٥/٩/٣٠، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات الاتية (١/و)، (١/ي)، (٤/د)، (٤/هـ):-

أولا- وجود مشاريع دواجن تم انشاء سقوفها بطريقة (سندويج بنل) خلافاً لإعمام الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (١٨٧٦٥) في ٢٠١٣/٦/١٦ الذي اشترط (تشييد تلك المشاريع بمواد مقاومة لدرجات الحرارة العالية أما بخصوص المشاريع المنفذة ويصعب إزالة مادة السندويج بنل فبالإمكان إستخدام المنتج الطلاء المقاوم للحرارة العالية شرط عرضه على مديرية زراعة محافظة واسط قبل استخدامه لغرض إبداء الرأي الفني بذلك).

ثانياً- لم يقم القسم بإتخاذ الإجراءات اللازمة بخصوص العقود الزراعية غير المجددة والبالغ عددها (١١٠) عقد زراعي لغاية تاريخ ٢٠٢٥/٨/٣٠ المتمثلة بتأشير إنتهاء العقد والتصرف بالمساحة وفق القانون خلافاً للمادة (٦/ثالثاً ورابعاً) من تعليمات تنفيذ قانون إيجار الأراضي الزراعية رقم (٢٤) لسنة/٢٠٢٤ التي نصت (يقدم طلب تجديد العقد قبل (٦) أشهر من تاريخ انتهاء العقد وفي حال عدم تقديم طلب التجديد وانتهاء مدة العقد يتم تأشير إنتهاء العقد والتصرف بالمساحة وفق القانون).

ثالثاً- عدم قيام شعبة الأراضي بإجراء الزيارات الميدانية الخاصة بمتابعة الأراضي الزراعية التابعة للقسم للتأكد من إستغلالها وعدم تركها عرضة للتجاوزات أو وضع اليد عليها لغرض المتاجرة خلافاً لما جاء بكتاب وزارة المرقم (٢٥٠٩٩) في ٢٠٢٣/١٢/١٧ الذي أشار الى (متابعة إستغلال المساحات المؤجرة وعدم تركها عرضة للتجاوزات أو استغلالها لأغراض المتاجرة) وكذلك خلافاً لكتاب وزارة الزراعة المرقم (٢٢٥٨٠) في ٢٠٢٤/١١/٢١ المتضمن (المتابعة الدورية للعقود الزراعية المبرمة من قبل مديريات الزراعة من حيث استغلالها زراعياً ومدى إيفاء المؤجرين بالتزاماتهم التعاقدية).

رابعاً- قيام القسم الزراعي بإدراج بعض مساحات الأراضي الزراعية التي تم التجاوز عليها وتفتيتها لغرض تحويلها إلى أراضي سكنية بموجب كتابه المرقم (٢٢٧) في ٢٠٢٥/١/١٩ لغرض شمولها بقرار مجلس الوزراء المرقم (٣٢٠) لسنة/ ٢٠٢٢ الخاص بتغيير جنس الأراضي من زراعي إلى سكني دون الإشارة إلى تاريخ تلك

التجاوزات مع العرض أن تاريخ تلك التجاوزات لبعض تلك الأراضي هي بعد تاريخ صدور القرار المشار إليه أعلاه والمثبت على أصل مذكرة شعبة الأراضي في ٢٠٢٤/٨/٢٧ التي أشارت إلى (استمرار عمليات التفتيت وتجريف البساتين وتحويل الأراضي الزراعية إلى أراضي سكنية) خلال التاريخ المشار إليه أعلاه خلافاً لما جاء بالضوابط الخاصة بتطبيق قرار مجلس الوزراء المشار إليه أعلاه وقرار رقم (٣٧٧) لسنة/ ٢٠٢٥ والتي أشارت إلى (التحقق من أن التجمع السكاني العشوائي تم إنشاؤه قبل صدور قرار (٣٢٠) لسنة/ ٢٠٢٢ من خلال الصور الجوية أو الزيارات الميدانية كي لا تكون سبباً للتشجيع على التجاوز على أراضي الدولة).

- مجلس محافظة واسط:

التقرير المرقم (٧٦٩٠) في ٢٠٢٥/٣/١٩ الخاص نتائج أعمال الرقابة التدقيق على السلف الموقوفة لصندوق دعم واسط ومن أهم الملاحظات التي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٥)، (٦) ، (٧):

أولاً- قيام القسم بتسوية السلفة الممنوحة الى مستشفى الزهراء التعليمي بموجب مستند القيد المرقم (٤٠) في ٢٠٢٤/٤/٢٢ بمبلغ مقداره (٤٣٥٠٠٠٠٠٠) دينار (اربعمائة وخمسة وثلاثون مليون دينار) ولدى الهيئة الرقابية المختصة بشأنه الاتي :

(١) لم يتم تنفيذ توصيات اللجنة المشكلة بموجب الامر الاداري ذي العدد (ل/٣٧٤) في ٢٠٢١/١/١٣المصادقة من قبل محافظ واسط، المتضمنة (بعد الاطلاع على السجلات تبين للجنة ان المخالفات المذكورة في كتاب هيئة النزاهة والخاصة بالمستندات التي تم صرفها موجودة فعلا ، اضافة الى التوصية بإعادة مبلغ (١٦١٧٤٥٠٠٠)دينار (مائة وواحد وستون مليون وسبعمائة وخمسة واربعون الف دينار) الى قسم تعظيم الموارد) ،على الرغم من تأييد اللجنة المشار اليها للملاحظات المثبتة بموجب كتاب دائرة التحقيقات/مكتب تحقيق واسط ذي العدد (م.ت ٢٦١/٧ خ ٢٠١٩/٧٠) في ٢٠٢٠/١١/١٩ المرسل الى ديوان محافظة واسط/القانونية ،الا ان المحافظة قامت بتسوية السلفة بناءً على محضر اللجنة الثانية المشكلة بموجب الامر الاداري المرقم (ل/٤٠٣٥/٤٠) والمؤرخ في ٢٠٢٣/٣/٢٢ حيث بين محضر اللجنة (ان مستندات الصرف صحيحة ومطابقة لا بواب الصرف المخصصة لها) وادناه تفاصيل تلك المستندات المصروفة من حساب مستشفى الزهراء وليس من مبلغ السلفة:

رقم وتاريخ مستند الصرف	رقم الصك	المبلغ/ ألف دينار
١٤/١٠في ٢٠١٦/٢/١٤	٣٤٢٠	٢٥٢٥٠
٤٦/١٠ في ٢٠١٦/١٢/١٤	٣٤٢٢	١٥٠٠٠
٤٧/١٠ في ٢٠١٦/١٢/١٥	٣٤٢٣	٦٠٠٠٠
٤٨/١٠ في ٢٠١٦/١٢/١٥	٣٤٢٤	٧٥٠٠

(٢) قيام مستشفى الزهراء بأرسال المبلغ المتبقي من السلفة مقداره (٩٥١٤٥٠٠) دينار(تسعة ملايين وخمسمائة واربعة عشر ألف وخمسمائة دينار) الى مجلس محافظة واسط بموجب الصك المرقم (٣٦١٧) في ٢٠١٧/٣/٢٣ وتم استلام المبلغ من قبل حسابات المجلس دون ان يتم ارسال المبلغ الى محافظة واسط /قسم تعظيم الموارد المحلية لغاية تاريخ اعداد التقرير.

(٣) اغلب اوليات التسوية تضمنت تأييد توفر الاعتماد المالي من قبل قسم الموازنة/شعبة التخطيط المالي في المستشفى على الرغم من ايداع المبلغ في حساب الامانات لمستشفى الزهراء.

ثانياً– لم نستطيع مطابقة رصيد السلف البالغ (١٧٢٧٢٠٤٠٨٥) دينار (مليار وسبعمائة وسبعة وعشرون مليون ومائتان واربعة ألف وخمسة وثمانون دينار) بموجب الكشف التحليلي مع رصيد السجل وذلك لوجود حك وشطب وتحبير بسجل السلف، اضافة الى عدم جمع وترصيد حساب السلف بالسجل.

ثالثاً– م يقم القسم بنقل رصيد السلف الموقوفة (سلفة اشخاص ،سلف دوائر) والتي تعود لسنوات سابقة من سجلات صندوق دعم واسط ا(لملغي) الى سجلات قسم تعظيم الموارد الذي تم العمل به بموجب قانون تعظيم الموارد رقم (١) لسنة /٢٠١٩ ،علماً ان القسم يستلم المبالغ المتبقية من تسوية تلك السلف التي تم اطفاء جزء منها نقدا وايداعه في حسابات قسم تعظيم الموارد على حساب الايرادات الاخرى (٤٩٢) وقد تمت الاشارة في تقريرنا الصادر (٢٥٤٨٩) في ٢٠٢٤/٩/١٩ (نتائج اعمال الرقابة والتدقيق على انشطة وحسابات قسم تعظيم الموارد المالية والمحلية لسنة/٢٠١٩).

٥– محافظة كربلاء المقدسة:–

التقرير المرقم (٨٧٤٢) في ٢٠٢٥/٣/٢٧ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على الايرادات والمصـــروفات المحلية لمحافظة كربلاء المقدسة للسنة المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها وردت فيه بالتسلسل(١– أ/تاسعاً) :–

لدى تدقيق مســتند القيد المرقم (٨٥٨) في ٢٠٢٢/٤/١٠ بمبلغ (٢٩٠١٨٨٧٥٠) دينار (مائتين وتســعين مليون ومائة وثمانية وثمانين الف وسـبعمائة وخمسـين دينار) عن صـيانة طريق بنت الحسـن (ع) قضـاء الهندية المنفذ بأسـلوب التنفيذ المباشـر تبين ان فحوصات الخلطة الاسفلتية طبقة الاساس غير مطابقة للمواصفات الفنية حسب كتاب جامعة كربلاء /كلية الهندسة المرقم (٤٧٩) في ٢٠٢١/٥/٩ خلافاً للدليل الاسـترشـادي لوحدات التدقيق الداخلي الصـادر من ديوان الرقابة المالية الاتحادي المعمم من قبل الامانة العامة لمجلس الوزراء بكتابها المرقم (٣٧٩٣٨) في ٢٠١٩/١١/٦ الفقرة (٤–٦–٤–ي) التي نصـــت على (الاطلاع على الفحوصات الدورية للمواد المستخدمة في المشروع والتأكد من نتائج الفحص المختبري والتحقق من عدم استخدام مواد غير مطابقة للمواصفات في تنفيذ المشروع) .

التقرير المرقم (٢٦٧٥٩) في ٢٠٢٥/١٠/١٣ الخاص زيارة تفتيشـــية لمديرية بلدية الهندية للفترة من (٢٠٢٥/٦/١٧ لغاية ٢٠٢٥/٧/٣٠)، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها وردت فيه بالتسلسل(١– د) :–

عدم دقة احتساب مبلغ رسم البناء لإجازات البناء السكنية والتجارية، خلافا للقسم الاول (رسم البناء) من جدول الرسوم الملحقة بقانون واردات البلديات رقم (١) لسنة/ ٢٠٢٣، ولدى توجيه استفسارنا المرقم (٣٦٠) في ٢٠٢٥/٨/٢٨.

التقرير المرقم (٨٩٠٨) في 2025/4/6 الخاص بنتائج تقويم اداء هيئة استثمار كربلاء للسنوات (٢٠١٨ – ٢٠٢٢)، ومن أهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسلات الاتية : (٤) ، (٥) ،(٧) ، (١١) :

أولاً– بلغ عدد االمشاريع المنجزة خلال سنوات التقويم (١،٦،صفر ، ٢،٥) مشروع على التوالي وهي تمثل نسبة (١٠٪،٣٢٪،صفر ، ١٩٪ ، ٧٪) من عدد الاجازات الممنوحة لكل سنة ، وقد اوصى الديوان اتخاذ الاجراءات الكفيلة برفع نسبة انجاز المشاريع قياسا بالاجازات الممنوحة .

ثانياً– وجود مشاريع تم منحها أجازة استثمارية ولم يتم المباشرة بها خلال سنوات التقويم إذ بلغت (٦،٦، صفر ،١٦،٩)على التوالي وقد اوصى الديوان اتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من ظاهرة عدم المباشرة بالمشاريع الاستثمارية المجازة من قبل الهيئة .

ثالثاً– وجود عدد من المشاريع الاستثمارية التي لم يتم تسليم الاراضي الخاصة بها للمستثمرين بسبب عدم استكمال اجراءات التسليم خلال سنوات التقويم إذ بلغت (٣،٤،صفر ،٧،١١) على التوالي ، بسبب وجود (تعارضات في المشاريع الاستثمارية ، مشاكل قضائية ،عدم مصادقة المخططات لبعض المشاريع ،عدم اكتمال اجراءات الافراز ، تأخر المستثمر بدفع بدلات الايجار لبعض المشاريع)، وقد اوصى الديوان الحد من تعارضات التي تمنع تسليم الاراضي للمستثمرين قبل المباشرة بمنح الاجازة الاستثمارية .

رابعاً– انخفاض نسب تحصيل المبالغ المستحقة بذمة المستثمرين عن اجور المتابع لسنوات التقويم إذ بلغت (٥٪،٢٢٪،١٨٪ ،٤٩٪،٧٣٪) وقد اوصى الديوان العمل على زيادة نسب تحصيل اجور المتابعة المترتبة بذمة المستثمرين .

التقرير المرقم (٢٤٢٦١٦) في ٢٠٢٥/٩/٢٢ الخاص بالزيارة التفتيشية لمديرية الشهداءفي محافظة كربلاء المقدسة للفترة من (٢٠٢٥/٥/١١ ولغاية ٢٠٢٥/٧/١٧) ،ومن أهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسلات (١–أ،ب) ،(٢–د) ، (٤):

أ– نشاط

أولا– بلغ عدد الشهداء المسجلين في المديرية (١٠٤٠٠) شهيد وعدد الطلبات المرفوعة للمؤسسة لغرض شمولهم بقانون المؤسسة وإصدار قرارات استشهاد لهم في قسم شهداء النظام السابق فقط (٣١) طلب حيث لا يوجد معاملات ترويج في المديرية بعد تاريخ أيلول/٢٠٢٤ للعسكريين والمدنيين اذ يتم الترويج عن طريق الوزارات اما (الكسبة) فيتم الترويج عن طريق اللجنة الفرعية لتعويض المتضررين جراء العمليات الحربية والاخطاء العسكرية والعمليات الإرهابية في محافظة كربلاء من تاريخ أيلول /٢٠٢٤ وهي لجنة مستقلة عن المديرية وحسب إجابة المديرية بكتابها المرقم (٥٥٩٨) في٢٠٢٥/٥/٢٥ وكما مبين الجدول ادناه: –

القسم	عدد الشهداء المسجلين	عدد الطلبات للمشمولين بقانون المؤسسة
شهداء النظام البائد	٤ ٤٦٠	٣١
شهداء الحشد الشعبي	٥٠٤	لا يوجد
شهداء ضحايا الارهاب	٥٤٣٦	لا يوجد
المجموع	١٠٤٠٠	٣١

وقد أوصى الديوان بمتابعة اصدار القرارات لذوي الشهداء.

ثانيا– بلغت المنح المخصصة لذوي الشهداء (بدل قطعة الارض + المنحة العقارية + منحة الحج) للفترة من (٢٠٢٥/١/٢) لغاية (٢٠٢٥/٦/٣٠) مبلغ (١٤١٣١٥٤٠٠٠) دينار (مليار واربعمائة وثلاثة عشر مليون ومائة واربعة وخمسون الف دينار) المبالغ المصروفة منها (١٣٧١٢٦٠٨٢٤)دينار (مليار وثلاثمائة وواحد وسبعون مليون ومئتان وستون الف وثمانمائة واربعة وعشرون دينار) والمتبقي تمثل المبالغ التي لم يراجع أصحابها بسبب عدم تحديث بيانات شهداء الإرهاب وعدم حضور ذوي الشهداء كونهم خارج العراق) بمقدار (٤١٨٩٣١٧٦) دينار(واحد وأربعين مليون وثمانمائة وثلاثة وتسعين الف ومئة وستة وسبعين دينار) وحسبما ورد في كتاب المديرية المرقم (٥٦٢٤) في ٢٠٢٥/٥/٢٥ وكما مبين في أدناه: –

نوع المنحة	عدد الطلبات المقدمة	مبلغ المنح المخصصة/دينار	المبلغ المصروف/دينار	المبلغ المتبقي غير المصروف/دينار
البدل النقدي + المنحة العقارية	٧٩	٩٤٠٠٠٠٠٠٠	٩١٣٢٨٦٨٢٤	٢٦٧١٣١٧٦
منحة الحج	٥٠٠	٤٧٣١٥٤٠٠٠	٤٥٧٩٧٤٠٠٠	١٥١٨٠٠٠٠
المجموع	٥٧٩	١٤١٣١٥٤٠٠٠	١٣٧١٢٦٠٨٢٤	٤١٨٩٣١٧٦

وقد أوصى الديوان بحث ذوي الشهداء لإكمال معاملاتهم مع الجهات المختصة لاستلام مبالغهم المقررة.

ثالثا– لم تقم المديرية بتسديد قوائم الكهرباء البالغة (٤٢١٦٦١٠٠) دينار (اثنان واربعون مليون ومائة وستة وستون ألف ومائة دينار) وحسبما ورد في كتاب المديرية الموجه الى مؤسسة الشهداء/الدائرة الإدارية والمالية /قسم الشؤون المالية بالعدد (١١٣٦) في ٢٠٢٥/٢/٢، وقد أوصى الديوان بتسديد المبالغ أعلاه الى مديرية توزيع كهرباء كربلاء.

رابعا– عدم توفير مستلزمات السلامة والامان في المديرية حسب كتاب مديرية الدفاع المدني في كربلاء المرقم (٣٣٠٩) في ٢٠٢٥/٣/١٩ حيث سبق وان قامت مديرية شهداء كربلاء بمفاتحة مؤسسة الشهداء لتجهيزها بالمستلزمات المطلوبة وكان اخرها كتابها المرقم (١٧٩١) في ٢٠٢٥/٢/١٧ ولم تزود بها خلافا للمادة (٢٧/ثانيا) من قانون الدفاع المدني رقم (٤٤) لسنة /٢٠١٣ التي نصت على (تتولى الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة تامين المستلزمات من افراد وعجلات وأجهزة ومعدات وغيرها لتنفيذ اعمال الدفاع المدني) وكما موضح في الاتي:

(١) عدم صيانة منظومة الإطفاء الرطب.

(٢) عدم صيانة منظومة الإنذار المبكر عن الحريق التلقائية.

(٣) عدم صيانة منظومة الإنذار المبكر عن الحريق اليدوية.

(٤)عدم نصب سلم طوارئ.

وقد أوصى الديوان بتوفير مستلزمات السلامة والأمان.

التقرير المرقم (٢٠٩٦٧) في ٢٠٢٥/٨/١٧ الخاص زيارة تفتيشية لدائرة كمارك كربلاء المقدسة للفترة من (٢٠٢٥/٣/١٢ ولغاية ٢٠٢٥/٤/٢٥) ، ومن أهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسلين الاتيين (١– ج) ، (٤–أ):–

أولا– عدم تنظيم محضر تسليم واستلام للسيارات المصادرة التي صدر بها قرار قضائي واكتسابه الدرجة القطعية بين الدائرة وبين مركز شرطة نفط كربلاء اذ تم الاكتفاء بتثبيت رقم وتاريخ كتاب جهة الضبط في سجل الدعاوى الممسوك من قبل الدائرة , خلافاً لدليل الرقابة الداخلية الصادر من ديوان الرقابة المالية الاتحادي والمعمم من قبل الامانة العامة لمجلس الوزراء بكتابها المرقم (٩٨٢٦) في ٢٠٢٤/٢/٢٦الفقرة ((٢–١–٢) ادارة المخاطر /المبدأ التاسع –ح) والتي نصت على (التوثيق المناسب للمعاملات والاحدث بطريقة تسمح بفحصها باي وقت) .

ثانيا– من خلال الزيارة الميدانية لساحة الحجز الواقعة في مركز شرطة النفط بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٨ تبين وجود سيارات عدد(١٣) سيارة تم صدور قرار قضائي بها مكتسب الدرجة القطعيةلم يتم استلامها من قبل دائرة كمارك كربلاء لغاية تاريخه مودعة في ساحة مركز شرطة النفط منذ سنوات سابقة بدون وجود مسقف او اغطية من القماش للأليات المصادرة يحميها من اشعة الشمس والظروف البيئية الاخرى مما ادى الى تلف اجزاء من البدن الخارجي وتم دمجها مع سيارات محجوزة لدى المركز رهن التحقيق.

التقرير المرقم (٢٢٩٨٠) في ٢٠٢٥/٩/٧ الخاص بالزيارة تفتيشية لدائرة عقارات الدولة فرع محافظة كربلاء المقدسة للفترة (٢٠٢٥/٣/٣ ولغاية ٢٠٢٥/٦/٣) ، ومن أهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسل الاتي (١– أ– أولاً):–

من خلال تدقيق اضابير معامل الطابوق والبالغ عددها (١٢) معمل والمعامل الصناعية البالغ عددها (١٩) معمل والدور السكنية البالغ عددها (١٤) دار لاحظت الهيئة الرقابية المختصة الاتي: –

اولا– لم يقم الفرع باتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المدينين عن بدلات الايجار واجر المثل لبعض الأراضي المشيد عليها معامل الطابوق والجص ومحطات الوقود وشاغلي الدور تجاوزاً أذ بلغت الديون المستحقة بذمتهم (٣٦٤٢٩٩٨١٤٨) دينار (ثلاثة مليار وستمائة واثنان وأربعون مليون وتسعمائة وثمانية وتسعون ألف ومائة وثمانية وأربعون دينار) خلافا لقانون تحصيل الديون الحكومية رقم (٥٦) لسنة ١٩٧٧ المعدل المادة (٥) فقرة (١) والتي تنص (اذا لم يدفع الدين عند انتهاء مدة الإنذار يصدر المخول بتطبيق القانون قرارا بحجز أموال المدين المنقولة بما فيها أرصدته وودائعه لدى المصارف بما يعادل مقدار الدين فان لم تكف يجر حجز أمواله غير المنقولة بما يعادل الدين) وكما في ادناه: –

مبلغ الدين وأجر المثل/دينار	التفاصيل
١٣٣٥٧٤٩٩٩٣	مبالغ بدلات الايجار واجر المثل لبعض الأراضي الشيد عليها معامل الطابوق والجص
٢١٧٨٧٤٦٧٥٥	مبالغ بدلات الايجار واجر المثل لبعض الأراضي الشيد عليها المعامل الصناعية
٩٨٥٠١٤٠٠	مبالغ اجر المثل للمتجاوزين على الدور السكنية
٣٠٠٠٠٠٠٠	تأخر في تسديد مبلغ العقد بذمة صاحب محطة تعبئة الوقود (احمد عبد الأمير عبد الرضا
٣٦٤٢٩٩٨١٤٨	المجموع

وقد أوصى الديوان باستحصال المبالغ المترتبة بذمة اصحاب المعامل عن اجر المثل.

٥- محافظة ذي قار:

التقرير المرقم (١٣٠٢٠) في ٢٠٢٥/٥/١٩ تقرير تدقيق أنشطة هيئة استثمار ذي قار للسنة المنتهية في ٣١ /كانون الأول /٢٠٢٤، ومن أهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسلين (٢- ج/و)،(٣):

أولا-عدم مخاطبة دائرة التسجيل العقاري بإعادة العقارات إلى مالكيها بعد سحب الإجازة الاستثمارية من المستثمرين لغرض استيفاء أجر المثل عن تلك الفترة خلافاً للمادة (١٠/ثانياً/هـ) من قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة/٢٠٠٦ (المعدل) التي تتضمن (في حالة عدم استيفاء المستثمر العراقي أو الأجنبي الذي تملك عقاراً في تنفيذ التزاماته ضمن المدة المحددة في الاتفاق المبرم تتولى دائرة التسجيل العقاري وبناءً على طلب الهيئة إلغاء التسجيل وإعادة العقار إلى مالكه مقابل إعادة بدل البيع إليه بعد استيفاء أجر المثل عن تلك الفترة) ، وقد اوصى الديوان الالتزام بالقانون أعلاه ومخاطبة التسجيل العقاري لغرض إرجاع العقارات لمالكيها بعد سحب الإجازة الاستثمارية.

ثانيا- عدم التزام المستثمر بالسعر المثبت في الجدوى الاقتصادية إذ ترتب عليه حصول المستثمر على فرصة استثمارية في المجمعات السكنية وبعدها تم تغيير أسعار الوحدات المباعة من خلال إعادة العقد مع المستفيد دون حصول ضرر تعرض له المستثمر وتعرضه لخسائر كبيرة خلافاً للفقرة (٤) من كتاب هيئة الاستثمار الوطنية رقم (٨٨٧٨) في ٢٠٢١/١٠/٢٥ التي تتضمن (أي تغيير في العقد المبرم بين المستثمر والمستفيد يخضع لموافقة الهيئة المانحة للإجازة بعد تقديم ما يثبت حصول ضرر للمستثمر وتعرضه لخسائر كبيرة) ، وقد اوصى الديوان الالتزام بأسعار الوحدات السكنية المذكورة في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع السكنية.

ثالثا- منحت الهيئة إجازات استثمارية لعدد من المشاريع إلى مستثمرين هم موظفين خلافاً للمادة(٥/ثانياً) من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (١٤) لسنة/١٩٩١(المعدل) التي نص (يحضر على الموظف مزاولة الأعمال التجارية وتأسيس الشركات والعضوية في مجالس إدارتها) وخلافاً للمادة (٢٨/ثانياً) من قانون الاستثمار المذكور آنفاً التي تتضمن (تسحب الهيئة إجازة الاستثمار إذا أدلى المستثمر بمعلومات غير صحيحة أو مضللة أو استخدام أساليب غير مشروعة يترتب عليها الحصول على أي امتياز أو منفعة وفق إحكام هذا القانون) وقد اوصى الديوان اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق المستثمرين من خلال سحب الإجازات الاستثمارية لعدم تقديم معلومات صحيحة وعدم وجود نص قانوني يسمح لهم بالحصول على إجازة استثمارية .

التقرير المرقم (٤٠١٣) في ٢٠٢٥/٢/١٠ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على إجراءات تعيين معاونين ومستشارين المحافظ ، ومن أهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسل(١- أ،ب،هـ ،ح) :-

أولاً – جرى تكليف (١٠) موظفين بمهام معاون محافظ على الرغم من إن القانون يقضـــي بتعيين (٥) معاونين للمحافظ بدرجة معاون مدير عام أســتناداً للمادة (٣٣– أولاً) من قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٢١) لســنة/٢٠٠٨ (المعدل) التي تضـمنت (للمحافظ عدد من المعاونين للشـؤون الإدارية والفنية لايزيد عددهم على خمسـة يقومون بالأعمال التي ينيطها المحافظ بهم ويعملون تحت إشرافه) وقد اوصى الديوان الالتزام بالقانون أعلاه وإنهاء عمل المعاونين خارج العدد المحدد.

ثانياً– جرى صـرف مخصـصـات المنصـب لأغلب المعاونين السـابقين والحاليين على الرغم من عدم إشـغالهم للمناصـب الإدارية في المحافظة خلافا لكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (ق/٢/٥/٤٤/٤٣٦٢) في ٢٠١٢/٢/٢٠ والذي يقضي بـ{يشترط لاستحقاق معاوني المحافظ أو مسـتشـاريه لمخصـصـات المنصـب المنصـوص عليها بأحكام المادة (١٠/أولاً) من قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (٢٢) لسـنة ٢٠٠٨ (المعدل) تحقق شـرطين وهما أن يشـغل الموما إليهم منصـب معاون مدير عام وان يرد المنصـــب المذكور ضـــمن الهيكل التنظيمي للدائرة أي أن يرتبط بمعاوني المحافظ عددا من الموظفين ينتســبون إلى أقسام أو شعب ضمن ملاك المحافظة لكي يستحقون المخصصات المنصوص عليها في القانون} مع العرض أنه لايوجد هيكل تنظيمي للمحافظة مصـادق عليه لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي وقد اوصـى الديوان الالتزام بالكتاب أعلاه وإيقاف صـرف المخصصات المذكورة واسترجاع المبالغ المصروفة بدون وجه حق.

ثالثاً– قيام المحافظة بتعيين (٥٣) مســـتشـــار خلافاً للمادة (٣٤/أولاً) من قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة/٢٠٠٨ (المعدل) التي تضمنت (تؤلف في كل محافظة هيئة أستشارية لاتزيد عن سبعة خبراء تضم موظفين يختارهم المحافظ ويكونون من المتخصـصـين في الشـؤون القانونية والفنية والمالية وحسـب ما يقتضـيه الحال ترتبط بالمحافظ مباشـرة وتعمل تحت إشـــرافه وتوجيهه) وقد اوصـــى الديوان الالتزام بالقانون أعلاه والإبقاء على العدد المحدد بالقانون من الموظفين الذين تنطبق عليهم شروط التكليف كمستشار للمحافظ وإنهاء تكليف باقي المستشارين.

رابعاً– عدم قيام المحافظة بتحديد المســؤوليات الإدارية والمالية والقانونية لكل مســتشـــار ومعاون محافظ بما ينســـجم مع أختصاصه وخبرته من أجل تحقيق الغرض الذي كلف من أجله إذ إن أغلبهم لا يمارسون أي عمل وظيفي داخل المحافظة على الرغم من تنســـيبهم من دوائرهم المعينين فيها وبالتالي عدم أســـتفادة دوائرهم من الخدمات التي عينوا من أجلها خلافاً للمادة (٣٤/أولاً) من قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم المذكور أنفاً التي تضـــمنت (تؤلف في كل محافظة هيئة أسـتشـارية لاتزيد عن سـبعة خبراء تضـم موظفين يختارهم المحافظ ويكونون من المتخصـصـين في الشـؤون القانونية والفنية والمالية وحسب ما يقتضيه الحال ترتبط بالمحافظ مباشرة وتعمل تحت إشرافه وتوجيهه).

وقد اوصـى الديوان تحديد المسـؤوليات الإدارية والمالية والقانونية للمسـتشـارين والمعاونين بعد إنهاء تكليف المعينين منهم خلافاً للقانون.

التقرير المرقم (٤٠١٣) في ٢٠٢٥/٢/١٠ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على إجراءات تعيين معاونين ومستشارين المحافظ ، ومن أهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسل(١– أ،ب،هـ ،ح) :–

أولاً – جرى تكليف (١٠) موظفين بمهام معاون محافظ على الرغم من إن القانون يقضـــي بتعيين (٥) معاونين للمحافظ بدرجة معاون مدير عام أســتناداً للمادة (٣٣– أولاً) من قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة/٢٠٠٨ (المعدل) التي تضـمنت (للمحافظ عدد من المعاونين للشـؤون الإدارية والفنية لايزيد عددهم على خمسـة

يقومون بالأعمال التي ينيطها المحافظ بهم ويعملون تحت إشرافه) وقد اوصى الديوان الالتزام بالقانون أعلاه وإنهاء عمل المعاونين خارج العدد المحدد.

ثانياً- جرى صرف مخصصات المنصب لأغلب المعاونين السابقين والحاليين على الرغم من عدم إشغالهم للمناصب الإدارية في المحافظة خلافا لكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (ق/٢/٥/٤٤/٤٣٦٢) في ٢٠١٢/٢/٢٠ والذي يقضي بـــ{يشترط لاستحقاق معاوني المحافظ أو مستشاريه لمخصصات المنصب المنصوص عليها بأحكام المادة (١٠/أولاً) من قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨(المعدل) تحقق شرطين وهما أن يشغل الموما إليهم منصب معاون مدير عام وان يرد المنصب المذكور ضمن الهيكل التنظيمي للدائرة أي أن يرتبط بمعاوني المحافظ عددا من الموظفين ينتسبون إلى أقسام أو شعب ضمن ملاك المحافظة لكي يستحقون المخصصات المنصوص عليها في القانون} مع العرض أنه لايوجد هيكل تنظيمي للمحافظة مصادق عليه لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي وقد اوصى الديوان الالتزام بالكتاب أعلاه وإيقاف صرف المخصصات المذكورة واسترجاع المبالغ المصروفة بدون وجه حق.

ثالثاً- قيام المحافظة بتعيين (٥٣) مستشار خلافاً للمادة (٣٤/أولاً) من قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة/٢٠٠٨ (المعدل) التي تضمنت (تؤلف في كل محافظة هيئة أستشارية لاتزيد عن سبعة خبراء تضم موظفين يختارهم المحافظ ويكونون من المتخصصين في الشؤون القانونية والفنية والمالية وحسب ما يقتضيه الحال ترتبط بالمحافظ مباشرة وتعمل تحت إشرافه وتوجيهه) وقد اوصى الديوان الالتزام بالقانون أعلاه والإبقاء على العدد المحدد بالقانون من الموظفين الذين تنطبق عليهم شروط التكليف كمستشار للمحافظ وإنهاء تكليف باقي المستشارين.

رابعاً- عدم قيام المحافظة بتحديد المسؤوليات الإدارية والمالية والقانونية لكل مستشار ومعاون محافظ بما ينسجم مع أختصاصه وخبرته من أجل تحقيق الغرض الذي كلف من أجله إذ إن أغلبهم لا يمارسون أي عمل وظيفي داخل المحافظة على الرغم من تنسيبهم من دوائرهم المعينين فيها وبالتالي عدم أستفادة دوائرهم من الخدمات التي عينوا من أجلها خلافاً للمادة (٣٤/أولاً) من قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم المذكور أنفاً التي تضمنت (تؤلف في كل محافظة هيئة أستشارية لاتزيد عن سبعة خبراء تضم موظفين يختارهم المحافظ ويكونون من المتخصصين في الشؤون القانونية والفنية والمالية وحسب ما يقتضيه الحال ترتبط بالمحافظ مباشرة وتعمل تحت إشرافه وتوجيهه).

وقد اوصى الديوان تحديد المسؤوليات الإدارية والمالية والقانونية للمستشارين والمعاونين بعد إنهاء تكليف المعينين منهم خلافاً للقانون.

التقرير المرقم (٦٣٩) في ٢٠٢٥/١/٩ الخاص زيارة تفتيشية لمصرف الرشيد -فرع الناصرية/ ١٣ للفترة من ٢٠٢٤/١٠/٢ ولغاية ٢٠٢٤/١١/٢٤ ، ومن أهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسلين (٤) ، (٦-أ،ب،ج):-

أولا– صغر مساحة الغرفة الحصينة البالغة (٥م × ٢م) وعدم إستيعابها الموجود النقدي البالغ (٢٠١٨٥٧٩١٨٠٥) دينار (عشرين مليار ومائة وخمسة وثمانون مليون وسبعمائة وواحد وتسعين ألف وثمانمائة وخمسة دنانير) بتاريخ /١٠/٢٠٢٤ وقد اوصى الديوان تهيئة المكان الملائم لحفظ النقد بشكل يتناسب مع نشاط الفرع .

ثانيا– بلغ إجمالي الأقساط المستحقة غير المسددة عن قروض المشاريع الصغيرة البالغ مدتها (٣سنوات) المترتبة بذمة بعض المستفيدين (٤٨٩٦٢٠٥٤٥) دينار (أربعمائة وتسعة وثمانين مليون وستمائة وعشرين ألف وخمسمائة وخمسة وأربعين دينار)لم يتخذ الفرع الإجراءات القانونية اللازمة بحق المتلكئين عن تسديد تلك الأقساط وكفلائهم خلافاً للمادة (٣) من قانون تحصيل الديون الحكومية رقم (٥٦) لسنة/١٩٧٧(المعدل) التي تتضمن{ إذا تأخر المدين عن دفع أي مبلغ من المبالغ المذكورة في المادة (١) في الموعد المحدد فعلى الموظف المخول بتطبيق هذا القانون إن ينذره بوجوب تسديد الدين خلال عشرة أيام اعتبارا من اليوم التالي لتبليغه بالإنذار} والمادة (٥) منه التي تتضمن (إذا لم يدفع الدين خلال مدة الإنذار يصدر المخول بتطبيق القانون قراراً بحجز أموال المدين) وقد اوصى الديوان اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المتلكئين عن التسديد وفقا لمضمون المادتين المذكورتين من القانون أعلاه .

ثالثا– بلغ رصيد الأقساط المستحقة غير المسددة عن قروض السيارات البالغ مدتها (٣سنوات) الممنوحة لعدد من المستفيدين من قبل الفرع (٧٤٤٦٢٨٩٤٧) دينار (سبعمائة وأربعة وأربعين مليون وستمائة وثمانية وعشرين ألف وتسعمائة وسبعة وأربعين دينار)لم يتم يتخذ الفرع الإجراءات القانونية لإستحصالها لغاية تاريخ إعداد هذا التقرير خلافاً للمادة (٣) من قانون تحصيل الديون الحكومية رقم (٥٦) لسنة ١٩٧٧(المعدل) التي تتضمن (إذا تأخر المدين عن دفع أي مبلغ من المبالغ المذكورة في المادة (١) في الموعد المحدد فعلى الموظف المخول بتطبيق هذا القانون إن ينذره بوجوب تسديد الدين خلال عشرة أيام اعتبارا من اليوم التالي لتبليغه بالإنذار}والمادة (٥) منه التي تضمنت (إذا لم يدفع الدين خلال مدة الإنذار يصدر المخول بتطبيق القانون قرارا بحجز أموال المدين) وقد اوصى الديوان إتخاذ الإجراءات القانونية لتحصيل الديون المترتبة بذمة جميع المقترضين وفقاً لمضمون المادتين المذكورتين من القانون أعلاه.

رابعا– قيام الفرع بمنح قرض بمبلغ (٤) مليار دينار (أربعة مليار دينار) إلى مستثمر مجمع الزقورة السكني الإستثماري وعلى دفعتين الأولى بلغت (٢) مليار دينار (اثنان مليار دينار) بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٣ لمدة (٣) سنوات وبفترة إمهال سنة واحدة و الثانية بلغت (٢) مليار دينار (اثنان مليار دينار) بتاريخ ٢٠١٥/٤/١١ ولمدة (٣) سنوات وبفترة إمهال سنة واحدة وبضمان رهن ثلاث عقارات بلغ أجمالي مجموع الرهونات (٤٨٠٠) مليون دينار (أربعة مليارات وثمانمائة مليون دينار) وقد قام المستثمر بتسديد مبلغ (٧٥٠) مليون دينار (سبعمائة وخمسون مليون دينار) فقط من أصل قيمة القرض أعلاه ولم يفي بالتزاماته بتسديد باقي مبلغ القرض إلى الفرع على الرغم من إنتهاء مدة السداد القانونية ولم يتخذ الفرع الإجراءات القانونية لإستحصال المبلغ عن طريق إقامة الدعوى على المقترض في المحاكم المختصة او تحصيل قيمة الضمانات العينية المتمثلة بالعقارات المرهونة لصالحه خلافاً للمادة (٣) من قانون تحصيل الديون الحكومية رقم (٥٦) لسنة /١٩٧٧(المعدل) التي تتضمن{ إذا تأخر المدين عن دفع أي مبلغ من المبالغ المذكورة في المادة (١) في الموعد المحدد فعلى الموظف المخول بتطبيق هذا القانون إن ينذره بوجوب تسديد الدين خلال عشرة أيام إعتبارا من اليوم التالي لتبليغه بالإنذار}والمادة (٥) منه التي تتضمن (إذا لم يدفع الدين خلال مدة الإنذار يصدر المخول بتطبيق القانون قرارا بحجز أموال المدين) وقد اوصى الديوان إتخاذ كافة الإجراءات القانونية لإستحصال حقوق الفرع .

التقرير المرقم (١٩٤٩٥) في ٢٠٢٥/٧/٣٠ الخاص بنتائج تدقيق انشطة مديرية الدفاع المدني في ذي قار للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول /٢٠٢٤ ، ومن أهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسل ، (١-ج،هـ ،ز):-

أولا- لم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بمنع إشغال الأبنية المشيدة من مادة (السندويج بنل) والمخالفة لضوابط الدفاع المدني خلافاً للمادة (٥/رابعاً) من قانون الدفاع المدني المرقم (٤٤) لسنة/٢٠١٣ التي تضمنت (منع تشييد أو أشغال المنشآت التي لا تتوافر فيها مستلزمات وشروط السلامة) بالإضافة إلى عدم تفعيل المادة (٢١) منه التي تضمنت {يعاقب المخالف لإحكام المادة (٥/رابعاً) من هذا القانون بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات أو بغرامة لا تقل عن (٥٠٠٠٠٠٠) دينار (خمسة ملايين دينار) ولا تزيد على (١٥٠٠٠٠٠٠) دينار (خمسة عشر مليون دينار) وأجابت المديرية على إستفسارنا المرقم (٧) في ٢٠٢٥/٦/١٢ بخصوص ذلك {نود أعلامكم بأنه قد سبق وتم إجراء الكشف الموقعي على كل من محطة استثمار حقل غاز الناصرية ومحطة عزل غاز الناصرية بموجب استمارة كشف مشاريع صنف (أ) وتم تثبيت متطلبات الوقاية والسلامة وتوجيه كتاب الى السيد المحافظ لغرض العمل على تنفيذها وحسب كتابنا المرقم (١١٩٠٧/٤٠٧٤) في ٢٠٢٤/١٠/١٠ أما بخصوص مشاريع الصنف (ب) يتم إجراء الكشف ألموقعي الأول وحسب استمارة الكشف وبعد مضيء (٦) أشهر يتم إجراء الكشف الثاني حيث يتم توحيد الملاحظات لكافة المشاريع في المحافظة ويتم إرسالها للمقر العام} ، وقد اوصى الديوان الكشف على جميع الأبنية المشيدة من مادة (السندويج بنل) في القطاعين الحكومي والخاص وتفعيل المادة (٢١) من القانون أعلاه.

ثانيا- لم يتم إتخاذ الإجراءات اللازمة بخصوص المشاريع المخالفة لتعليمات الدفاع المدني والسلامة خلافاً للمادة (٢٠) من قانون الدفاع المدني المذكور أنفاً التي تضمنت {يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة واحدة أو بغرامة لا تقل عن (٢٥٠٠٠٠) دينار (مائتين وخمسين ألف دينار) ولا تزيد على (١٠٠٠٠٠٠) دينار (مليون دينار) كل من خالف أحكام هذا القانون والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه) ، وقد اوصى الديوان الالتزام بالقانون أعلاه واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين.

ثالثا- لم يتم إتخاذ الإجراءات القانونية بحق الدوائر الحكومية المخالفة لشروط السلامة والأمان التي تم الكشف عليها ولغاية تاريخ كتابة التقرير الرقابي خلافاً للمادة (٥/رابعاً) من قانون الدفاع المدني رقم (٤٤) لسنة/٢٠١٣ التي نصت (منع تشييد أو أشغال المنشآت التي لا تتوفر فيها مستلزمات وشروط السلامة) ، وقد اوصى الديوان متابعة معالجة المخالفات لشروط السلامة من الجهات المذكورة واتخاذ الاجراءات القانونية بحق الممتنعين ذلك.

التقرير المرقم (٢٤٠٤٣) في ٢٠٢٥/٩/١٦ تدقيق تدقيق مصروفات عمليات الإخلاء الطبي في محافظة ذي قار ، ومن أهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسلات الاتية (٢-ب،د،و) ، (٣- أ) ، (٣- ب - (١)) ، (٢-و):

أولاً- أبرمت المحافظة بتأريخ ٢٠٢٣/٦/٢٢ وثيقة أتفاقية (الإخلاء وعلاج المرضى العراقيين خارج العراق واستقدام الفرق الطبية للعمل داخل العراق) مع مستشفى (BLK-MAX) في دولة الهند وهو من المستشفيات الهندية فائق التخصص ولمدة سنتين تعاقدية قابلة للتجديد ولدينا بصدد ذلك الآتي:-

(١) لم تضع المحافظة أية برامج للاستقدام الطبي وتنظيم جدول زمني للأخلاء الطبي لتقليل النفقات وترشيدها فضلا عن عدم تحقيق أعلى نسبة من الاستفادة من صرف المبلغ المخصص في إجراء العمليات الجراحية التي يمكن إجرائها داخل العراق من خلال أستقدام الفرق الطبية إذ لم يتم التعاقد مع أي فريق طبي متخصص بالأمراض المستعصية للغرض أعلاه على الرغم من أن البند (الأول/٢) من أتفاقية الإخلاء الطبي واستقدام الفرق الطبية نصت على (أستقدام الفرق الطبية لإجراء التداخلات الطبية في داخل العراق) إذ اعتمدت المحافظة على عمليات إخلاء المريض خارج العراق فقط وقد أوصى الديوان الالتزام ببنود العقد واستقدام الفرق الطبية لإجراء العمليات الجراحية للمشمولين في المستشفيات العراقية.

(٢)قامت المحافظة بتشكيل لجنة الإخلاء الطبي التي تتولى إجراءات تسفير المرضى إلى خارج العراق لغرض المعالجة في المستشفى المذكور أنفا ألا أنه وبموجب البند (خامساً/الالتزامات الخدمية/٧٦) من عقد الاتفاقية لاحظنا تكليف إدارة المستشفى الهندي المتعاقد معها بتهيئة وتحمل تكاليف (تذاكر السفر وتأشيرة الدخول وكلف الإقامة والطعام للمريض والوفد المرافق)دون تخويل لجنة الإخلاء الطبي بتلك المهام لغرض البحث عن أفضل العروض من حيث الاتفاق مع شركات الطيران لحجز تذاكر السفر مع إيجاد آلية لحجز أماكن الإقامة المناسبة تكون أكثر أنسجاماً نحو ترشيد الأنفاق ،وقد أوصى الديوان بتكليف لجنة الإخلاء الطبي بمهام أستكمال إجراءات تسفير المرضى إلى خارج العراق ودفع تكاليف تذاكر السفر وتأشيرة الدخول وكلف الإقامة والطعام للمريض والوفد المرافق له وعدم صرفها للمستشفى المتعاقد معه ترشيد الأنفاق.

(٣) لم يتسنى لنا التأكد من قيام لجنة الاخلاء الطبي بإخضاع تكلفة التداخل الجراحي المقدمة من المستشفى لكل حالة مرضية إلى التنافس السعري مع المستشفيات الأجنبية الأخرى واختيار العرض الذي يراه أنسب لحالة المريض وسلامته الصحية للتأكد من عدم وجود مبالغة في الأجور،خلافاً للبند (ثالثاً/الالتزامات المالية/٥) من عقد الاتفاقية التي تضمنت (يحدد الطرف الثاني كلفة التداخل الجراحي لمعالجة المرضى ضمن برنامج الإخلاء الطبي وتخضع التكلفة إلى التنافس السعري مع بقية المستشفيات الأجنبية الأخرى لغرض أختيار العرض الذي يراه أنسب لصحة وسلامة المريض) وقد أوصى الديوان إخضاع تكاليف العمليات الجراحية المقدمة من قبل المستشفى للتنافس السعري.

ثانياً– صرفت المحافظة مبلغ (١٧٤٠٦٨٤٠٠٠) دينار (مليار وسبعمائة وأربعون مليوناً وستمائة وأربعة وثمانون ألف دينار) عن كلف التداخلات الجراحية لـ(٧١) حالة مرضية تم أخلاءها إلى مستشفى (BLK–MAX) الهندي المتعاقد معه إذ لم تقم المحافظة بتنظيم مستندات صرف نظامية لكل حالة أخلاء معززة بجميع الأوليات والوصولات وأوامر الصرف الخاصة بكل عملية إخلاء طبي لتوثيق عملية الصرف وضمان شفافيتها ومطابقتها للأنظمة والتعليمات ذات الصلة وأكتفت بتنظيم مستندات قيود تتضمن أوامر الصرف لكل وجبة تم إخلائها إلى الهند وتحويل المبالغ من حساب المحافظة المفتوح لدى المصرف العراقي للتجارة/فرع ذي قار إلى حساب المستشفى ،خلافاً للمادة (٤٨/أولا وثانياً) من قانون الإدارة المالية

الاتحادية رقم (٦) لسنة /٢٠١٩(المعدل) التي تضمنت {تؤيد كل معاملة صرف بالمستندات (الصرف) في جميع وحدات الإنفاق الممولة مركزياً لضبط وقيد المعاملات المالية والمحاسبية وتعزز بإيصالات تؤخذ من ذوي العلاقة}، وكما مبين في أدناه:-

رقم وتأريخ الأمر الإداري	المبلغ/ دينار	عدد الحالات المسفرة
(٧٤٣٢) في ٢٠٢٥/٤/١٤	٣٩٠٤٠٨٤٨٠	٩
(١٢٣٠٨) في ٢٠٢٤/٥/٢٨	٥٧١٩٢٠٣٦٠	٢٤
(٢٢٣٣٣) في ٢٠٢٤/١٠/٢٣	٤٦١٤٧٥٩٦٠	٢١
(١٦٣٢) في ٢٠٢٥/١/١٩	١٣٨٥٣٤٠٠٠	٧
(١٦٣٣) في ٢٠٢٥/١/١٩	١٧٨٣٤٥٢٠٠	١٠
المجموع	١٧٤٠٦٨٤٠٠٠	٧١

وقد أوصى الديوان الالتزام بالقانون أعلاه وتنظيم مستندات صرف بكل عملية إخلاء وتعزيز تلك المستندات بالأوليات المؤيدة للصرف.

ثالثاً- صرفت المحافظة مبلغ (٩٨٧٩٠) دولار (ثمانية وتسعون ألف وسبعمائة وتسعون دولار) ما يعادل (١٣٠٤٠٢٨٠٠) دينار (مائة وثلاثون مليون وأربعمائة واثنان ألف وثمانمائة دينار) عن أجور إخلاء (٢٠) حالة مرضية لم يتم إجراء أي تداخلات جراحية لها ولعدة أسباب كان من الضروري تلافيها وتجنب صرف تلك المبالغ وتحقيق الاستخدام الأمثل عند التصرف بالمال العام ،ولدينا بصدد ذلك الآتي:-

(١) عدم تشكيل وتكليف لجان طبية متخصصة تتولى كافة الإجراءات اللازمة للفحص والتشخيص الطبي الدقيق للحالات المرضية المراد إرسالها إلى خارج العراق قبل إصدار قرار شمولها بالإخلاء الطبي وأعداد ملف كامل لكل مريض وتحديد خطط العلاج وبخلافه تتحمل اللجنة الطبية كافة الإجراءات القانونية الناتجة عن عدم بذل العناية المهنية واتخاذ الحيطة والحذر في التشخيص والفحص الدقيق، وأجابت محافظة ذي قار/لجنة الإخلاء الطبي على إستفسارنا المرقم (٦) في ٢٠٢٥/٦/١٨ بخصوص ذلك (أن بعض أجهزة الفحص ومنها جهاز السونار الرباعي لاتوجد في العراق كما أن بعض العمليات تم تأجيلها إلى وقت أخر مع أحتمالية فشل البعض الأخر منها كذلك تغيير خطة العلاج لبعض المرضى من قبل المستشفى الهندي بالإضافة الى أن البعض من المرضى تم إرسالهم عن مرض معين وتبين وجود مرض أخر) ، وقد أوصى الديوان تهيئة كافة متطلبات الفحوصات الطبية الدقيقة للمرضى قبل عملية إخلائهم للخارج وتفادي تكرار ذلك مستقبلاً.

رابعاً- أعتمدت عملية الإخلاء الطبي لبعض الحالات المرضية على تقارير طبية صادر من طبيب واحد دون الاعتماد على تقرير اللجان الطبية المشكلة لذلك الغرض وأعداد تقارير طبية لكل حالة أخلاء طبي مصدقة من قبل تلك اللجان تحدد الحالة المرضية لكل مريض ومدى إمكانية المعالجة داخل أو خارج العراق ، خلافاً للفقرة (أولاً) من الضوابط الخاصة بموضوعي الإخلاء الطبي واستقدام الأطباء المذكورة أنفاً التي تضمنت (تتكون اللجان الطبية من عدد من الأطباء من مختلف الاختصاصات الطبية حيث تعرض عليهم حالات المرضى وتقوم بدورها بإتخاذ القرار بتحديد الحالات التي يتم علاجها خارج العراق أو داخله) وقد أوصى الديوان عدم إرسال حالات الإخلاء الطبي إلى الخارج إلا بعد اصدار تقارير طبية صادرة من اللجان المختصة بذلك الغرض.

– التقرير المرقم (٦٧٤) في ٢٠٢٥/١/٩ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على انشطة وحسابات مكتب هيئة الحج و العمرة في محافظة ذي قار لسنة المنتهية في ٢/٣١/كانون الثاني /٢٠٢٣ .

أولا– فوج المكتب (١٦٢٢) حاج لسنة/٢٠٢٤ من المحافظة في حين إن عدد الحجاج التي ظهرت أسماءهم بنظام القرعة (٧٢٦٠) حاج الفائزين لقرعة /٢٠١٨ لخمس سنوات

ثانيا– الجدول أدناه يبين أعداد المقبولين المفوجين لأداء فريضة الحج للسنوات(٢٠١٩/ ٢٠٢٢/٢٠٢٣/٢٠٢٤) الى المتقدمين لسنة /٢٠١٨.

عدد المتقدمين لسنة /٢٠١٨ (١)	عدد المقبولين للسنوات(٢٠١٩/ ٢٠٢٢/٢٠٢٣/٢٠٢٤) (٢)	عدد المفوجين للسنوات(٢٠١٩/ ٢٠٢٢/٢٠٢٣/٢٠٢٤)	النسبة ١/٢
٤٤١٧٨	٧٢٦٠	٦٨٦١	١٦

ثالثا– لا يوجد لدى المكتب حساب جاري لغرض المبالغ المودعة من قبل الحجاج حيث تم تحويل المبالغ المودعة الى المصرف العراقي للتجارة (tbi) وهو بدورة يقوم بتحويل المبلغ الى الإدارة العامة حيث بلغت المبالغ المودعة من خلال مطابقة وصولات القبض مع سجل محاسبة /٦٦ بمقدار (٩٢٣٥١٣٢) الف دينار (تسعة مليارات ومئتان وخمسة وثلاثين مليون ومائة واثنان وثلاثين الف دينار) حيث لم يتسنى لنا مطابقة او التأكد من المبلغ الظاهر في السجلات مع المبالغ المودعة وقد اوصى الديوان ضرورة تزويد الهيئة بكشف المصرف لمطابقة الرصيد مع السجلات .

– التقرير المرقم (٢١٠٥٢) في ٢٠٢٥/٨/١٨ الخاص زيارة تفتيشية إلى مصرف الرافدين فرع الشطرة / ٧٢ ، ومن أهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسلات الاتية (٢–ب)، (٣) ، (٤– ب):–

أولا– بلغ عدد حسابات التوفير غير المتحركة (٢٠٥٤) حساب وبرصيد (٧٣١٠٨٦٧١٥٠) دينار (سبعة مليار وثلاثمائة وعشرة مليون وثمانمائة وسبعة وستون ألف ومائة وخمسون دينار)كما في ٢٠٢٥/٦/١٨ دون اتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها خلافاً للمادة (٢) من تعليمات الحسابات الخاملة والأموال المتروكة رقم (١) لسنة/ ٢٠٠٩ المذكورة أنفاً والمادة (٤) من التعليمات المذكورة أنفاً.

ثانيا– بلغ عدد السفاتج المسحوبة على الفرع (٤٣٩) سفتجة للفترة من ٢٠١٨/١/١ الى ٦/١٨/ ٢٠٢٥ وبمبلغ (٣٩٣٨٨٢٥٠) ألف دينار تسعة وثلاثون مليار وثلاثمائة وثمانيه وثمانون مليون ومئتان و خمسون الف دينار مضت عليها الفترة القانونية (ستة اشهر وعشرة أيام) دون اتخاذ الإجراءات اللازمة بشان تصفيتها خلافاً لكتاب وزارة المالية /دائرة المحاسبة/الدراسات والمتابعة ذي العدد (٢٣٧/١/١) في ١٩٩٢/١١/٩ المتضمن (ان تقادم الصكوك المحررة في العراق ستة اشهر وعشرة أيام) .

ثالثا– بلغ عدد السفاتج المسحوبة على الفرع (٤٣٩) سفتجة للفترة من ٢٠١٨/١/١ الى ٦/١٨/ ٢٠٢٥ وبمبلغ (٣٩٣٨٨٢٥٠) ألف دينار تسعة وثلاثون مليار وثلاثمائة وثمانيه وثمانون مليون ومئتان و خمسون الف دينار مضت عليها الفترة القانونية (ستة اشهر وعشرة أيام) دون اتخاذ الإجراءات اللازمة بشان تصفيتها خلافاً لكتاب وزارة المالية /دائرة المحاسبة/الدراسات والمتابعة ذي العدد (٢٣٧/١/١) في ١٩٩٢/١١/٩ المتضمن (ان تقادم الصكوك المحررة في العراق ستة اشهر وعشرة أيام).

التقرير المرقم (١٦٢٥٨) في ٢٠٢٥/٦/٢٩ الخاص تدقيق انشطة مديرية التسجيل العقاري الاولى في ذي قار للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول /٢٠٢٤، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل الاتي (٦- أ/ثانياً-ب/ثانياً):-

أولا- من خلال مطابقة المبالغ المستوفاة كرسوم و اجور خدمة مع اعداد المعاملات المنجزة في الملاحظية والواردة في احصاية الاعمال الشهرية وحسب نوع المعاملة لوحظ عدم مطابقة تلك المبالغ مع اعداد المعاملات.

ثانيا- من خلال مطابقة المبالغ المستوفاة كرسوم سندات (سند عقار نموذج ٢٣) البالغة (٥٠٠٠) خمسة الالف دينار مع اعداد السندات الصادرة في الملاحظية والواردة في احصاية الاعمال الشهرية تبين عدم مطابقة تلك المبالغ مع اعداد السندات .

التقرير المرقم (٣٢٩٨٥) في ٢٠٢٤/١٢/١ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على انشطة و حسابات مديرية شرطة محافظة ذي قار للسنة المنتهية في ٣١/كانون /٢٠٢٣، ومن أهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسلات (٤- أ - اولاً)، (٤- ب- أولا، ثالثاً) ، (٤- ز):-

(١)أولا- قيام المديرية بصرف مبلغ (٦٧٥٠٠٠٠٠) دينار (سبعة وستون مليون وخمسمائة ألف دينار) عن شراء علف حيواني للكلاب البوليسية (K9) منشأ أوربي ولدينا بصدد ذلك الآتي:-

(١) تم شراء العلف على الرغم من وجود كميات كبيرة من تلك المواد في المخازن إذ لم يتم أستخدامها خلال سنة/٢٠٢٣ لتفادي تلفها جراء نفاذ صلاحيتها للاستخدام . وكما مبين في أدناه:-

رقم وتاريخ مذكرة أذن الدفع	رقم وتاريخ نموذج طلب الاحتياج	الكمية المجهزة/كغم	المبلغ/دينار
(٣٦٦٢٦) في ٢٠٢٣/١٢/٢٧	(٢٣٠) في ٢٠٢٣/٨/١٥	٧٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠٠
(٣٦٦٢٩) في ٢٠٢٣/١٢/٢٧	(١٤٥) في ٢٠٢٣/٥/١٥	١٠٠٠٠	٤٢٥٠٠٠٠٠
المجموع		١٧٠٠٠	٦٧٥٠٠٠٠٠

ثانيا- من خلال تدقيق إجراءات شراء الكلاب البوليسية (K9) لاحظنا الآتي:-

(١) جرى تجهيز الكلاب البوليسية وأعلافها قبل توقيع العقد من قبل شركة الملوك لتجارة الكلاب البوليسية وأعلافها .وكما مبين في أدناه:-

رقم مذكرة أذن الدفع وتاريخ	المبلغ/دينار	رقم وتاريخ وصل الشراء	رقم وتاريخ العقد
(٣٦٦١٦) في ٢٠٢٣/١٢/٢٥	٣٨٤٠٠٠٠٠	(٧٣) في ٢٠٢٣/١٠/١٨	(٩) في ٢٠٢٣/١١/١٢
(٣٦٦١٧) في ٢٠٢٣/١٢/٢٥	٣٨٤٠٠٠٠٠	(١١٨) في ٢٠٢٣/١٢/١٢	(١٢) في ٢٠٢٣/١٢/١٤
(٣٦٦١٨) في ٢٠٢٣/١٢/٢٥	٣٨٤٠٠٠٠٠	(١٦) في ٢٠٢٣/١٠/٢	(٧) في ٢٠٢٣/١٠/٢٥
(٣٦٦١٩) في٢٠٢٣/١٢/٢٥	٢٥٦٠٠٠٠٠	(١٧٤٠) في ٢٠٢٣/١٢/١١	(١٣) في ٢٠٢٣/١٢/١٤

(٢) عدم تقديم عروض لكل عملية شراء من قبل لجان المشتريات خلافاً للمادة (٧- أولا- ج) من القسم الثالث من تعليمات تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية التي تضمنت{ما زاد على (١٠٠٠٠٠٠٠) دينار (عشرة ملايين دينار) لغاية (١٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار (مائة مليون دينار) يكون الشراء عن طريق لجنة المشتريات على أن تقدم ثلاثة عروض على الأقل لإختيار أفضلها من حيث الجودة والمواصفات النوعية المعتمدة.

ثالثا- قيام المديرية بتجزئة مشترياتها بقصد إدخالها ضمن صلاحيات الشراء خلافاً للمادة {(٧/ثانيا) من القسم الثالث من تعليمات رقم (١) لسنة/٢٠٢٣ تعليمات تنفيذ الموازنة العامة للسنوات (٢٠٢٣- ٢٠٢٤- ٢٠٢٥)} التي تضمنت (لا يجوز تجزئة المشتريات للسلع والخدمات بقصد إدخالها ضمن الصلاحيات ويعد الشراء مجزءاً إذا تكرر شراء مادة معينة لأكثر من مرة خلال الشهر الواحد) .

التقرير المرقم (٣٠١٧١) في ٢٠٢٥/١١/٣ الخاص بتدقيق أنشطة وحسابات مديرية بلدية الناصرية للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول /٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات الاتية (٣/د-اولا)، (٤/ج)، (٥/ب):-

اولا- وجود تحبير وشطب على بعض مبالغ الظاهرة في النسخ المكربنة لوصولات القبض محاسبة (أ-٣) دون توقيع الموظف المسؤول على تلك التصحيحات وتعذر على الهيئة الرقابية المختصة معرفة مطابقتها للنسخ الاصلية من عدمه ، خلافا لكتاب وزارة المالية المرقم (١٧٤٧) في ٢٠١٠/٢/٢٨ التي تتضمن (نؤكد على انه في حاله حصول على خطا في الأرقام أو العبارات لسبب ما فيصحح ذلك الخطأ بطريقه شطب الأرقام أو العبارات المغلوطة بالمداد الأحمر وتحرير فوقها الأرقام والعبارات الصحيحة بشرط لا يمحي اثر الخطأ وان يوقع الموظف المسؤول تجاه تلك التصحيحات).

ثانيا- تم تخصيص عدد من محاضر توزيع قطع الأراضي السكنية لشرائح مختلفة بناءاً على مخاطبة لجنة توزيع الأراضي في محافظة ذي قار بكتب صادرة من مديرية بلدية الناصرية بعنوان {تخصيص قطع أراضي} ومن خلال تدقيق سجل الصادر ونسخ الكتب المحفوظة لدى وحدة الصادرة في مديرية بلدية الناصرية تبين أن الكتب مزورة وأن رقم الصادر المشار إليه في محاضر التوزيع يخص كتب بمواضيع مختلفة موجهة لعدة جهات، وكما موضح بالجدول أدناه:-

رقم وتاريخ محضر التوزيع	تاريخ القرعة	عدد المستفيدين	أسم الشريحة	رقم وتاريخ كتاب البلدية	موضوع كتاب البلدية في سجل الصادر
(١٠٠٤٤) في ٢٠٢٤/٥/٧	٢٠٢٤/٢/٢	١٤٩	شريحة موظفين (ملحق إداري التربية)	(٥٣٢٥) في ٢٠٢٤/٢/١	قيد دار بأسم (مجتبى صالح هادي)
(٩٤١١) في ٢٠٢٤/٤/٣٠	-	٥٨٩	شريحة نقابات	(٥٦٩٢٩) في ٢٠٢٣/١٢/٢١	شريحة نقابات بالعدد (٥٠٠) مستفيد
(٩٤٢٨) في ٢٠٢٤/٤/٣٠	٢٠٢٤/٢/٢	١٠٤٣	شريحة الاحتياجات الخاصة	(٥١٩٣٠) في ٢٠٢٣/١٢/٢١	قيد دار بأسم (حوراء رضا صالح)
(٢٨٧٢٧) في ٢٠٢٤/١٢/٣١	-	١٤٧	شريحة نقابات	(٥٦٩٣٠) في ٢٠٢٣/١٢/٢٨	محضر تخصيص لشريحة ذوي الاحتياجات الخاصة بالعدد(١٠٤٣) مستفيد

ثالثا– لم تقم المديرية باستيفاء بدلات الإيجار من المساطحين المتأخرين في التسديد عن المدة المحددة مع الفائدة على الرغم من عدم تقديمهم طلبات لتأجيل استيفاء الإيجار ،خلافاً للمادة (١٦– د) من قانون بيع وإيجار أموال الدولة الذكور آنفاً التي تتضمن (إذا تأخر المساطح عن تسديد البدل السنوي في الموعده فللوزير أو رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة تأجيل استيفاء هذا البدل مدة مناسبة من تاريخ استحقاقه وفي هذه الحالة يحمل المساطح غرامة بما يعادل سعر الفائدة المصرفية بالنسبة للبدل المستحق وإذا تكرر ذلك فللوزير المختص أو رئيس الجهة الغير مرتبطة بوزارة إلغاء عقد المساطحة وأيلولة المشيدات القائمة إلى الجهة المالكة دون بدل).

التقرير المرقم (٢٢٣١٢) في ٢٠٢٥/٨/٢٨ الخاص نتائج أعمال الرقابة والتدقيق على أنشطة وحسابات سجن الناصرية للأحكام الخفيفة للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٤، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها و التي وردت فيه بالتسلسلين (٥– ب/د)، (٩– و):–

أولا– الامور القانونية :–

(١) بلغ عدد النزيلات المحكومات بالإعدام (٤٠) نزيله جرى تصديق (٣٥) حكماً منها تميزاً واكتسب (١٩) قرار الدرجة القطعية وأرسلت أضابير الدعاوي إلى رئاسة الجمهورية لغرض إصدار مرسوم بالتنفيذ ولم يتم المصادقه عليها ولم يتم متابعتها وأجابت أدارة القسم على إستفسارالهيئة الرقابية المختصة المرقم (٣٢) في ٢٠٢٥/٧/٢١ (ان القسم تابع الى دائرة الاصلاح العراقية وان المخاطبات بهذا الخصوص تكون من صلاحية وزارة العدل /مكتب وزير العدل في حين تم ارسال اضابير المحكومين بالاعدام الى رئاسة الجمهورية ولم ترد الاجابة).

(٢) بلغ عدد النزلاء المحكومين بقضايا جنائية في قسم سجن الناصرية للإحكام الخفيفة لسنة /٢٠٢٤ (١٥٦٩) نزيل من ضمنهم (٨٩٤) نزيل خارج تصنيف القسم المحدد بموجب كتاب وزارة العدل المرقم (٣٢٢٤٠) في ٢٠١٢/١٢/٦ والذي أشار إلى استلام المحكومين بالدعاوي المدينة ولغاية (١٠) سنوات.

ثانيا– أمانات النزلاء:–

من خلال تدقيق الامانات العينية للنزلاء لاحظت الهيئة الرقابية المختصة بشأنها الاتي :–

(١) جرى مسك سجل غير نظامي لتثبيت الامانات العينية للنزلاء (الهاتف النقال ، مقتنيات شخصية ، حلي ذهبية ، ساعات ...الخ) وبصورة غير صحيحة إذ لم يتم فتح صفحة لكل نزيل تثبت فيها أمانته وتاييد استلامها في حالة أطلاق صراحة بعد انتهاء محكوميته .

(٢) لم يتم حصر جميع الأمانات العينية الخاصة بالنزلاء وتثبيتها في السجل أعلاه إذ بلغ عدد السجناء المستلم أماناتهم العينية (٣٣) نزيل فقط من أصل (١٥٦٩) نزيل منذ تاريخ ١١ / ١٢/ ٢٠٢٢ لغاية ١٢/٣١/ ٢٠٢٤ إذ جرى احتفاظ شعبة الشؤون الداخلية ببعض تلك الأمانات دون تسليمها إلى وحدة الأمانات لغرض إدخالها في السجلات وأحكام السيطرة عليها .

(٣) عدم قيام شعبة الرقابة والتدقيق الداخلي بتدقيق سجل الأمانات العينية للنزلاء كافة للتأكد من تسجيل جميع تلك الأمانات في السجل وأحكام السيطرة عليها.

(٤) لم تقم وحده الامانات بتسليم الأمانات العينية للنزلاء المطلق صارحهم .

التقرير المرقم (٢٢٣٣٩) في ٢٠٢٥/٨/٢٨ الخاص تدقيق عقد انشاء مركز الخدمه/الحانوت وعقود اطعام النزلاء والموقوفين في سجن الناصرية للأحكام الخفيفة للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٤، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها و التي وردت فيه بالتسلسل (٢– ب/ج/ز):–

من خلال قيام الهيئة الرقابية المختصة بتدقيق العقد الخاص باطعام النزلاء والموقوفين في دائرة الاصلاح العراقية رقم (٤) لسنة / ٢٠٢١ والملحق (أ،ب) التابع له لاحظت الاتي :–

أولا– تم ابرام العقد مع شركة الميقات للصناعات والتجهيزات الغذائية بتاريخ ٢٠٢١/٨/١٨ إستناداً لقرار مجلس الوزراء المرقم (١٦٥) لسنة/٢٠٢١المتضمن منح صلاحية التعاقد لوزير العدل وبمده (٧) سنوات تقويمية.

ثانيا– لم يقم مقدم الخدمة بتجهيز الطعام للنزلاء والموقوفين وفق جداول موقعة ومختومة من قبل القسم خلافاً للبند(رابعاً) من العقد أعلاه التي تضمنت (يلتزم مقدم الخدمة بتجهيز الطعام للنزلاء والموقوفين وفق جداول تقدم من قبله موقعة ومختومة من قبل الجهة المستفيدة من هذا العقد في دائر ة الاصلاح العراقية لكل محافظة بالوجبات الثلاثة في اوقاتها المحددة)٠

ثالثا– تم طبخ اللحوم الحمراء والبيضاء في مطبخ الشركة اعلاة دون وجود شهادة الفحص الطبي إذ لم يقدم مايؤيد ذبحها على الطريقة الاسلامية فضلاً عن كونها لاتعد من الدرجة الاولى إذ يستخدم الدجاج البرازيلي في الطبخ خلافاً للبند (تاسعاً /أ ، ب) من العقد أعلاه الذي تضمن (يشترط ان تكون المواد من الدرجة الاولى ذات النوع الجيد على ان تكون اللحوم الحمراء مذبوحة على الطريقة الاسلامية مقرونة بشهادة فحص طبي وان تكون اللحوم البيضاء مقرونة بشهادة فحص طبي ومذبوحة على الطريقة الاسلامية ، في حاله استيراد المواد من الخارج يجب ان تكون خاضعة للفحص المختبري في احدى مختبرات التابعة للصحة العامة / وزارة الصحة / الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية).

التقرير المرقم (٢٩٨٣٩) في ١٣ /٢٠٢٥/١١ الخاص بأعمال الرقابة والتدقيق على موجودات وحسابات مديرية بلدية الشطرة للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤،ومن اهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها و التي وردت فيه بالتسلسلات الاتية (٢–أ)،(٣–ط)،(٤–ك)،(٤–ل) :–

أولا– وجود فرق بين مبلغ منح التنظيفات الممولة من قبل مديرية بلديات محافظة ذي قار الى مديرية بلدية الشطرة بموجب كتابها المرقم (٢١٩٠٦) في ٢٠٢٥/٦/١ مع المبلغ الظاهر في سجل المقبوضات وكما مبين ادناه :–

مبلغ منح التنظيفات حسب مديرية بلديات ذي قار	مبلغ منح التنظيفات حسب مديرية بلدية الشطرة	الفرق

الف دينار	الف دينار	الف دينار
١١٦٢٠٠	٧٦٦٠٠	٣٩٦٠٠

ثانيا–عدم ارفاق اوليات معززة للصرف بمبالغ مطابقة للمبلغ الكلي المصروف بموجب مستندات الصرف مما يشير الى ضعف في اجراءات التدقيق الداخلي ويؤثر سلبا على سلامة الصرف ودقة السجلات المالية ،خلافا للمادة (٤٨/ثانيا) من قانون الادارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة/٢٠١٩ (المعدل) التي تضمنت (تؤيد كل معاملة صرف بالمستندات وتعزز بايصالات تؤخذ من ذوي العلاقة).

ثالثا– وجود فرق في مبلغ الرواتب لشهر كانون الاول لسنة/٢٠٢٤ عند المقارنة بين قائمة الرواتب وملف التشفير الخاص بالرواتب فضلا عن عدم تزويد الهيئة الرقابية المختصة بكتاب طلب التمويل وكتاب التمويل.

التقرير المرقم (٢٣٧٩٤) في ٢٠٢٥/٩/١٤ تدقيق أنشطة مديرية بلديات ذي قار والمؤسسات البلدية في الأقضية والنواحي التابعة لها للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول /٢٠٢٤، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات الاتية (١–أ) ، (٥– ج،د،هـ،ط،ي) ، (٧–و):

أولاً– لم تقدم مديرية بلديات محافظة ذي قار البيانات المالية التجميعية للمؤسسات البلدية في الأقضية والنواحي التابعة لها للسنوات (٢٠١٣ – ٢٠٢٤) خلافاً للمادة (٢٨/ثانياً) من قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة/٢٠١٩ (المعدل) التي تنص (تقدم وحدات الإنفاق والإدارات الممولة ذاتياً حساباتها الختامية إلى ديوان الرقابة المالية الاتحادي في موعد أقصاه نهاية شهر آذار من السنة اللاحقة).

ثانياً– النقدية :

(١) قيام أمناء الصناديق في بعض المؤسسات البلدية بأجراء تغييرات في بتاريخ وأرقام وتفاصيل النسخة المكربنة لوصولات القبض (محاسبة/٣/أ) بالقلم الجاف لذلك تعذر على الهيئة الرقابية المختصة التحقق من مطابقتها مع النسخ الأصلية المسلمة لدافع المبلغ من عدمه.

(٢) قيام أمين صندوق بلدية القلعة بتغيير تواريخ بعض فيش الإيداع وعدم ذكر أسم وتوقيع المخول بالتعديل ، مما قد يؤدي إلى إساءة التصرف ويفقد السيطرة على صحة المبالغ المودعة ، خلافاً لكتاب وزارة المالية المرقم (١٧٤٧) في ٢٠١٠/١٠/٢٨ المتضمن (في حال حصول خطأ في الأرقام أو العبارات لسبب ما فيصحح ذلك الخطأ بطريقة شطب الأرقام أو العبارات الصحيحة بشرط إن لا يمحى اثر ذلك الخطأ وان يوقع الموظف المسؤول تجاه تلك التصحيحات).

(٣)عدم توخي الدقة من قبل أمين الصندوق في بلدية القلعة عند جمع المبالغ ضمن الوصل المرقم (٢٤٤٤٦٦) في ٢٠٢٤/٨/٧ إذ إن المبلغ المثبت من قبل أمين الصندوق (٩٧٩) ألف دينار (تسعمائة وتسعة وسبعين ألف دينار) وعند الجمع الفعلي لفقرات الوصل تبين أن المجموع (١٧٠٢) ألف دينار (مليون وسبعمائة وإلفان دينار) علماً أن المبلغ المرحل إلى سجل المقبوضات بالمبلغ الخطأ وكما مبين أدناه:–

المبلغ الظاهر في حقل المجموع في وصل القبض/ألف دينار	المبلغ الصحيح الناتج عن عملية جمع فقرات الوصل/ألف دينار	الفرق/ألف دينار
٩٧٩	١٧٠٢	٧٢٣

(٤) ظهور تسلسلات وصولات قبض ومبالغ في سجل المقبوضات لبلدية الجبايش لم ترد ضمن تسلسلات جلود وصولات القبض محاسبة (٣٧/أ) المستخدمة من قبل أمين الصندوق.

(٥) من خلال متابعة عمليات ترحيل بيانات وصولات القبض محاسبة (٣٧/أ) في بلدية الجبايش مع سجل المقبوضات، لاحظت الهيئة الرقابية المختصة وجود اختلاف في التسلسلات والتواريخ المرحلة للسجل المذكور.

ثالثاً- الاستخدامات:

من خلال تدقيق مستند الصرف المرقم (١٠٧٩٣٠) في ٢٠٢٤/١٢/٣١ بمبلغ (٦٠٨٤٠) ألف دينار (ستون مليون وثمانمائة وأربعون ألف دينار) عن (تجهيز حصى خابط نوع B) لصالح مديرية بلدية قلعة سكر بموجب العقد الموقع بين لجنة التنفيذ المباشر والمتعهد (علي نعيم صكبان) ،لاحظنا تثبيت رقم الصك على مستند الصرف بالرقم (٤٨٠١) دون تثبيت تاريخ الصك وعند الرجوع لكعوب الصكوك ظهر عدم وجود تسلسل بذلك الرقم وعدم ظهور الصك ضمن كشف المصرف كمبلغ مصروف ، فضلا عن عدم ظهور الصك ومبلغه ضمن كشف الصكوك الموقوفة .

التقرير المرقم (١٤٤٧٥) في ٢٠٢٥/٦/٢ نتائج أعمال الرقابة والتدقيق على تخصيص وتوزيع قطع الأراضي السكنية خلال فترة الدعاية الانتخابية لمجالس المحافظات ، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات الاتية (٢)،(٣) ، (٥) ، (٦) ، (٧):

أولا-عدم وضع آلية واضحة تتسم فيها العدالة في توزيع قطع الأراضي السكنية إذ تعتمد المحافظة في آلية التوزيع على الأسماء المراد شمولهم بتوزيع قطع الأراضي المخصصة لكل شريحة من قبل البلدية المعنية وأجراء القرعة الالكترونية لكل شريحة على حدا دون تجميع كافة قطع الأراضي المخصصة للتوزيع وإدخالها كقرعة واحدة لجميع الشرائح المشمولة بالتوزيع خلافا للفقرة (سابعاً) من ضوابط توزيع قطع الأراضي السكنية الصادرة بموجب كتاب وزارة الإسكان والأعمار والبلديات العامة ذي العدد (ب/س/٤٢٦٣) في ٢٠١٣/١٠/٧ التي تقضي (تقوم اللجنة المشكلة في المحافظة بوضع آلية ومعيارية تخصيص قطع الأراضي السكنية لجميع الشرائح المشمولة بالتوزيع بما يضمن العدالة في التوزيع وفق الأفضلية في ضوء عدة معايير).

ثانيا-جرى منح (٧٥٤) موافقة بشمول عدد من الموظفين والمواطنين من قبل المحافظ السابق بالاستثناء من الضوابط وشمولهم بأقرب وجبة توزيع لقطع الأراضي السكنية خلال فترة الانتخابات من (٢٠٢٣/١١/١ لغاية ٢٠٢٣/١٢/١٨) وحسب إجابة البلديات المختصة على كتابنا المرقم (٢٤٨٠) في ٢٠٢٤/١/٢٥ ، وكما في الكشف أدناه:-

اسم البلدية	عدد الاستثناءات الممنوحة	رقم وتاريخ إجابة
مديرية بلدية الشطرة	٣٣	(١٨٠٦) في ٢٠٢٤/١/٣٠
مديرية بلدية الرفاعي	٥١	(٧٤٨٥) في ٢٠٢٤/١/٣١
مديرية بلدية سوق الشيوخ	٢	(١٩٠٦) في ٢٠٢٤/١/٣١

مديرية بلدية الجبايش	٤١٨	(٨١٠) في ٢٠٢٤/١/٣٠
مديرية بلدية قلعة سكر	٤٢	(١٨٥١) في ٢٠٢٤/١/٣٠
مديرية بلدية الفجر	٣٤	(٤٥٩) في ٢٠٢٤/١/٢٩
مديرية بلدية النصر	٥٨	(٧٥٣) في ٢٠٢٤/١/٢٩
مديرية بلدية كرمة بني سعيد	١٧	(٥٥٢) في ٢٠٢٤/٢/١
مديرية بلدية الغراف	٩٩	(٥٤٤) في ٢٠٢٤/١/٣٠
المجموع	٧٥٤	

ثالثا– تم تخصيص عدد من محاضر توزيع قطع الأراضي السكنية لشرائح مختلفة بناءاً على مخاطبة لجنة توزيع الأراضي في محافظة ذي قار بكتب صادرة من مديرية بلدية الناصرية بعنوان {تخصيص قطع أراضي} وعند تدقيق سجل الصادر ونسخ الكتب المحفوظة لدى وحدة الصادرة في مديرية بلدية الناصرية تبين أن الكتب مزورة وأن رقم الصادر المشار إليه في محاضر التوزيع يخص كتب بمواضيع مختلفة موجه لعدة جهات وكما موضح بالجدول أدناه:–

رقم وتاريخ محضر التوزيع	تاريخ القرعة	عدد المستفيدين	أسم الشريحة	رقم وتاريخ كتاب البلدية	موضوع كتاب البلدية في سجل الصادر
(٢٨٧٣٩) في ٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٣/١١/٢٠	٣٦	هيئة الإعلام والإتصالات	(٤٧٨٧٠) في٢٠٢٣/١١/٢	طلب صورة قيد للعقار المرقم (١٥٩١٤/٢٨١/الجزيرة)
(٢٨٧٥٣) في ٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٣/١١/٢٠	١٥	التخطيط العمراني	(٥١٨٨٣) في ٢٠٢٣/١١/١٩	طلب قيد دار باسم (سالم مهدي شمخي)
(٢٦٣٩٥) في ٢٠٢٣/١٢/٦	(بلا)	١٧	إستبدال	(٣٢٢٨٠) في ٢٠٢٣/٨/١٦	بيان إستفادة باسم (ستار كنو ناصر/ابتسام سعد طعيمه)
(٢٧٥٢٥) في ٢٠٢٣/١٢/١٧	٢٠٢٣/١١/٢	١٠٨	نقابات	(٣٨٥٣٠) في ٢٠٢٣/٩/٢٥	طلب صورة قيد للعقار (١١٠/٢٥٥٠)
(٢٧٩٦١) في ٢٠٢٣/١٢/٢٤	٢٠٢٣/١١/٢	٤٠٢	نقابات	(٤٥٨١٠) في ٢٠٢٣/١٠/٢٦	تسمية شريحة

رابعا– قامت مديرية بلدية الناصرية بتوزيع قطع الأراضي إلى شرائح مختلفة لم ترد ضمن الضوابط الصادرة من وزارة الأعمار والإسكان والبلديات العامة والمصادق عليها من قبل رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢٥ التي تم أعمامها بموجب كتاب مديرية البلديات العامة ذي العدد (ب/س/٤٢٦٣) في ٢٠١٣/١٠/٧ وكما مبين في أدناه:–

اسم الشريحة	رقم وتاريخ محضر التخصيص	تاريخ القرعة	عدد المشمولين
شريحة الكسبة	(٢٧٩٧٦) في ٢٠٢٣/١٢/٢٤	٢٠٢٣/١١/٢٠	٢٦٤٦
النقابات/السياحيين فرع ذي قار	(١١٧٠) في ٢٠٢٤/١/١٧	٢٠٢٣/١١/٢	١٣٥
متفرقة (متجاوزين)	(٩٧٩) في ٢٠٢٤/١/١٧	٢٠٢٣/١١/٢	٢٤٦

خامسا– قامت مديرية بلدية الناصرية بتخصيص قطع أراضي سكنية لبعض موظفي عدد من الدوائر ولدى تدقيق عينة من أسماء المستفيدين ومطابقتها مع الأسماء المرفوعة من قبل تلك الدوائر لاحظنا وجود فرق بالأعداد بشكل زائد مما يشير الى إضافة أسماء من غير موظفي تلك الدوائر وكما مبين أدناه:–

أسم الدائرة	رقم كتاب الدائرة	عدد موظفي الدائرة	عدد المستفيدين	رقم وتاريخ محضر التخصيص	الفرق
الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية	(٦٠٩) في ٢٠٢٢/٣/٢٧	١٢٣	١٧٥	(٢٨٧٤٤) في ٢٠٢٣/١٢/٣١	٥٢
التخطيط العمراني	بلا	٦	١٥	(٢٨٧٥٣) في ٢٠٢٣/١٢/٣١	٩
هيئة الإعلام و الإتصالات	(١٠٥١) في٢٠٢٤/١٠/٧	٣	٣٦	(٢٨٧٣٩) في ٢٠٢٣/١٢/٣١	٣٣

التقرير المرقم (١٦٣٦٠) في ٢٠٢٥/٦/٣٠ تدقيق مبالغ الاشراف والمراقبة لمشاريع تخصيصات قانون الدعم الطارئ للامن الغذائي والتنمية رقم (٢) لسنة/٢٠٢٢ في محافظة ذي قار للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول /٢٠٢٤، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل الاتي (٢-أ):

جرى انشاء وصيانة كرفانات الاستعلامات في بناية المحافظة بمبلغ (٩٩٥٠٠٠٠٠) دينار (تسعة وتسعون مليون وخمسمائة الف دينار) بموجب مستند الصرف المرقم (٦٠٠) في ٢٠٢٤/١٢/٢٩ على الرغم من صيانتها و الصرف عليها من تخصيصات الموازنة الجارية لسنة/٢٠٢٣ بموجب مستند الصرف المرقم (٢٠٣) في ٢٠٢٣/٨/٢٧ بمبلغ (٢٠٩٩١٥٠٠٠) دينار (مائتان وتسعة ملايين وتسعمائة وخمسة وعشرين الف دينار) دون بذل العناي المهنية عند التصرف بالمال العام .

التقرير المرقم (٢١٣٠٧) في ٢٠٢٥/٨/٢٠ نتائج تدقيق نتائج تنفيذ الموازنة الاستثمارية لمحافظة ذي قار للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٤ ، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه التسلسل الاتي (٢-ع/ر):

أولا- من خلال تدقيق مشروع (هدم وإعادة بناء مركز سومر للأسنان في الناصرية) المنفذ من قبل شركة (السلسال للمقاولات العامة) بموجب العقد المرقم (٢٧) في ٢٠٢١/٥/٣١ وبكلفة تعاقدية (١٧١٠٣٧٢٠٠٠) دينار(مليار وسبعمائة وعشرة ملايين وثلاثمائة واثنان وسبعون ألف دينار) لاحظت الهيئة الرقابية المختصة قيام المحافظة بحذف الأجهزة الطبية من المشروع التي تعتبر من ضروريات إنشاء مركز الأسنان أعلاه وتحقيق الغاية من إنشائه للاستفادة من كلفها في تغطية النقص في كميات الكشف الفني حسب أمر الغيار رقم (٢) الصادر بموجب الأمر الإداري المرقم (١٨٨٤) في ٢٠٢٣/٧/٢٤ لكون المشروع قد أستنفذ مبلغ الاحتياطي ، على الرغم من بيان رأي دائرة صحة ذي قار/قسم المشاريع بأنه لايمكن أن يؤدي المركز عمله في حاله إنجازه بعد حذف الأجهزة المشار إليها في أمر الغيار مما يؤكد عدم دقة لجنة أعداد الكشوفات في أحتساب الكميات.

ثانيا- قيام المحافظة بإطلاق جزء من الأمانات الضريبية المستقطعة في الذرعات السابقة للشركات المنفذة للمشاريع دون إستحصال كتاب براءة ذمة صادر من الهيئة العامة للضرائب يؤكد عدم مديونية الشركة للهيئة ، وأجابت المحافظة على

إستفسارنا المرقم (٣٧) في ٢٠٢٥/٣/٢ بخصوص ذلك (عند إنتهاء العمل وإنجاز المشروع يتم تصفية مبالغ الضريبة وإطلاق المبالغ الزائدة للشركة وإطلاق مبالغ الضريبة الخاصة بالمشروع إلى دائرة الضريبة).

التقرير المرقم (٩٠٠٢) في ٢٠٢٥/٤/٧ الخاص بتدقيق حسابات مديرية بلدية الناصرية للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٣، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين(٣-أ/رابعاً)، (٦- ب) :-

أولاً- عدم قيام المديرية بتزويد ديوان الرقابة المالية الاتحادي بنسخ من تقارير لجان الجرد المستمر والنهائي خلافاً للفقرة (٣/ج) من متطلبات إعداد البيانات المالية لسنة/٢٠٢٣ المذكور أنفاً التي تتضمن (تزويد ديوان الرقابة المالية الاتحادي بنسخ من تقارير لجان الجرد المستمر والنهائي مع إيضاح الإجراءات المتخذة بشأن معالجة نقاط الضعف والخلل التي وردت فيها).

ثانياً- عدم قيام المديرية بإستيفاء رسوم التنظيفات والمهنة والإعلان من مستحقات المجهزين من القطاع الخاص خلافا للمادة (٢/٣) من قانون إدارة البلديات رقم (١٦٥) لسنة/١٩٦٤ (المعدل) التي تتضمن (تستوفى الضرائب والرسوم والأجور وفقاً لأحكام القوانين).

التقرير المرقم (١٠٩٣٨) في ٢٠٢٥/٤/٢٤ الخاص تدقيق أنشطة قائمقامية قضاء الناصرية للسنة المنهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٣-هـ).

أولاً- تم فرض غرامات على بعض المتجاوزين بمبلغ يقل عن الحد الأدنى للغرامة المنصوص عليها في المادة (أولاً/١ ، ٣ ، ٤ ، ٩) من القرار الصادر عن المجلس الوزاري للاقتصاد رقم (٢٣٠٢٢٢) لسنة/٢٠٢٣ بخصوص الغرامات الخاصة بعمل أمانة بغداد ومديرية البلديات العامة والمؤسسات البلدية في المحافظات التي نصت(الموافقة على تعديل مبلغ الغرامات حيث يكون مبلغ الغرامة مليون دينار لكل ممن تسبب في تشويه الساحات أو الطرق العامة أو التجاوز على أرصفتها أو من قام برمي أنقاض البناء أو النفايات والمخلفات في الأماكن غير المخصصة أو من يقوم في البناء بدون إجارة ، ومبلغ غرامة ثلاثة ملايين للمساحة التي تقل عن خمسون متر مربع وخمسة ملايين للمساحة الأكثر من ذلك إذا كانت الأبنية أو المنشآت تستعمل لأغراض تجارية) إذ بلغ مجموع الغرامات المفروضة خلال سنة/٢٠٢٤ (٢٩٢٥٠) ألف دينار (تسعة وعشرون مليون ومائتان وخمسون ألف دينار) بينما الغرامات الواجب فرضها (١٢١٠٠٠) ألف دينار (مائة وواحد وعشرون مليون دينار) أي بفارق مقداره (٩١٧٥٠) ألف دينار (واحد وتسعون مليون وسبعمائة وخمسون ألف دينار).

٦- محافظة المثنى:-

التقرير المرقم (٢٨٦٥٨) في ٢٠٢٥/١٠/٣٠ الخاص بنتائج تنفيذ الموازنة لمحافظة المثنى للسنة ٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات الاتية(٣/أ)، (٣/ب):-

اولا– وجود سلف بذمة شركات القطاع الخاص المنفذة للمشاريع الاستثمارية في المحافظة بمبلغ اجمالي (١١٩٠٨٧٢٨٧٤) دينار (مليار ومائة وتسعون مليون وثمانمائة واثنان وسبعون الف وثمانمائة واربعة وسبعون دينار) كما في ٢٠٢٤/١٢/٣١ تمثل سلف تم منحها خلال السنوات (٢٠٠٨–٢٠١٣) لم يتم تسويتها لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي، او اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة بحق تلك الشركات، خلافا لاحكام المادة (١/٥) من قانون تحصيل الديون الحكومية رقم (٥٦) لسنة ١٩٧٧ (المعدل) التي تنص (اذا لم يدفع الدين عند انتهاء مدة الانذار يصدر المخول بتطبيق القانون قرارا بحجز اموال المدين المنقولة بما فيها ارصدة وودائعه لدى المصارف بما يعادل مقدار الدين فان لم تكتف يجري حجز امواله غير المنقولة بما يعادل الدين) على الرغم من الاشارة الى ذلك في التقرير الرقابي المرقم (ح–ح/٢٤/٢/٥/٥٨٠٧) في ٢٠٢٥/٢/٢٧ (نتائج اعمال الرقابة والتدقيق على حسابات ديوان محافظة المثنى للسنة ٢٠٢٣).

ثانيا– لم يتم تصفية رصيد حساب سلف تنفيذ الاعمال الموقوف بذمة بعض الدوائر الحكومية، خلافا للفقرة (٧) من كتاب وزارة المالية/ دائرة المحاسبة المرقم (٣٠١٦٨) في ٢٠٢٤/١١/١٠ التي نصت على (الاسراع بتصفية الحسابات الوسيطة (السلف والامانات والدائنون) وانجاز التسويات القيدية للمبالغ الموقوفة في الحسابات المذكورة) على الرغم من الاشارة الى ذلك في التقرير الرقابي المرقم (ح–ح/٢٤/٢/٥/٥٨٠٧) في ٢٠٢٥/٢/٢٧ (نتائج اعمال الرقابة والتدقيق على حسابات ديوان محافظة المثنى للسنة ٢٠٢٣).

التقرير المرقم (٢٦٥٧٢) في ٢٠٢٥/١٠/١٢ الخاص بنتائج تنفيذ الموازنة الاستثمارية – لمحافظة المثنى للسنة المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات الاتية(٢/أ–أربعة عشر)، (٢/ب–ثانيا(١)، (٢/ب–سادسا(٣)):–

أولا– قيام المحافظة بإحالة بعض المشاريع قبل مصادقة لجنة المراجعة والمصادقة على إحالة العقد ، خلافاً للفقرة (رابع عشر) من ضوابط رقم (٣) المذكورة آنفاً التي تتضمن (تقوم جهة التعاقد بإصدار كتاب الاحالة خلال مدة سبعة ايام عمل من تاريخ مصادقة اللجنة المركزية للمراجعة والمصادقة).

ثانيا– قامت المحافظة بالتعاقد لإنشاء مركز صحي في قضاء السلمان مع شركة مسار النيل للمقاولات العامة بموجب العقد المرقم (٣٧) في ٢٠٢١/١٢/٣٠ بمبلغ (١٠٧٨٦٩٣٠٠٠) دينار (مليار وثمانية وسبعون مليون وستمائة وثلاثة وتسعون ألف دينار) وبمدة تنفيذ تعاقدية (٤٢٠) يوم ، ولدى الهيئة الرقابية المختصة بشأنه الآتي :–

قامت المحافظة بإجراء الفحوصات لمادة حديد التسليح للمشروع اعلاه في المختبر المركزي للفحوصات الإنشائية في جامعة المثنى/كلية الهندسة بموجب كتابها المرقم (٢١) ٢٠٢٢/٢/٢٢ ، إذ تضمن تقرير الفحص المعد من قبل المختبر بأنه غير مسؤول عن النماذج المقدمة للفحص ، المهندس الممثل عن المشروع من قام بجلب النماذج ، وتم استلام النتائج على أساس مطابقتها للمواصفات المطلوبة.

ثالثا– تعاقدت المحافظة مع شركة جنة الوجود للمقاولات العامة المحدودة لإيصال التيار الكهربائي الى حي الانتفاضة ومقاطعة ٣٦ (مرحلة ثانية) وحي النفط الثاني في السماوة بموجب العقد المرقم (٥١) في ٢٠٢٤/٩/٢٥ على تنفيذ المشروع أعلاه بمبلغ (١١٨٥٠٦٠) ألف دينار (مليار ومائة وخمسة وثمانون مليون وستون ألف دينار) بمدة تنفيذ تعاقدية (٢٠٠) يوم ،

إذ تمت المباشـــرة بالعمل بتاريخ ٢٠٢٤/٩/٣٠ بموجب الأمر الإداري (٢١٣٤٦) في ٢٠٢٤/١٠/٢٣، ولدى الهيئة الرقابية المختصة بخصوص ذلك الآتي :-

قامت المحافظة بإصـدار أمر الإحالة المرقم (١٣٢٠) في ٢٠٢٤/٨/١٨ والمصـادقة على إحالة المشـروع وحسـب المحضـر المرقم (٨٦) في ٢٠٢٤/٨/٢٧ قبل مصادقة اللجنة المركزية للمراجعة والمصادقة على إحالة المشروع ، خلافاً للفقرة (رابع عشر) من ضـوابط رقم (٣) مهام لجان فتح وتحليل العطاءات الملحقة بالتعليمات أعلاه التي تتضـمن (تقوم جهة التعاقد بإصـدار كتاب الإحالة خلال مدة سـبعة أيام من تاريخ مصـادقة اللجنة المركزية للمراجعة والمصـادقة على الاحالة يتضـمن المدة المطلوبة لتوقيعه على العقد مع مراعاة مدة نفاذية العطاء...).

التقرير المرقم (١٠٥٤١) في ٢٠٢٥/٤/٢١ الخاص تقرير دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية (التجميعية) في بلديات الاقضية والنواحي لمحافظة المثنى للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول /٢٠٢٤، ومن أهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسلين (٥) ،(٦):

أولاً- عدم تحديد البلديات مدة زمنية لانجاز معاملات المراجعين للفقرة (١-٩-٢-٣-ز)من الدليل الاسترشادي لوحدات التدقيق الداخلي الذي تم اعمامه بموجب كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء /دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان ذي العدد (ش.ز.ل./١/١٠/إعمام /٩٨٢٦)في ٢٠٢٤/٢/٢٦ وكتاب ديوان الرقابة المالية الاتحادي /دائرة الشؤون الفنية والدراسات ذي العدد (٢/٥/٥/١٠٧٤٨) في ٢٠٢٤/٤/٢٨ الذي نص على (تحديد مدة زمنية معينة لإنجاز معاملات المراجعين وبعكسه يتعرض الموظف الى عقوبة ادارية) وقد اوصى الديوان الالتزام بالدليل اعلاه وتحديد مدة زمنية لانجاز معاملات المراجعين.

ثانياً- عدم وضع البلديات سياسات واجراءات ملائمة ومحددة بوضوح لكل نشاط من أنشطة البلديات لتحقيق اهدافها وبما يساهم في الحد من المخاطر التي تهدد تحقيق الاهداف الى مستويات مقبولة للفقرة (١-٩-٣-١-أ) من الدليل الاسترشادي لوحدات التدقيق الداخلي المذكورة اعلاه التي نصت على (وضع سياسات واجراءات ملائمة ومحددة بوضوح فيما يتعلق بكل نشاط من انشطة الوحدة لتحقيق اهدافها) وقد اوصى الديوان الالتزام بالدليل اعلاه ووضع سياسات واجراءات ملائمة محددة لكل نشاط.

التقرير المرقم (23792) في ٢٠٢٥/٩/١٤ تدقيق أنشطة وإيرادات ومصروفات مديرية بلدية السماوة للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٤، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل الاتية (٣-هـ،و،ز،ح،س) :-

أولاً- الاستخدامات:-

(١) قامت لجنة التصليحات المشكلة بموجب الأمر الاداري ذي العدد (١٦٤٨٣/١) في ٢٠٢٤/٧/٩ بتقديم وصولات الشراء لأعمال الصيانة المنفذة من قبلها خلال سنة / ٢٠٢٤ دون تقديمها طلبات الشراء الى لجنة المشتريات في المديرية فضلا عن تعامل اللجنة مع محلات محددة (محل حدادة ايهاب ، مكتب وورشة الحسناوي ، محل حسين سكانيا ، محل السماوة) ، خلافاً للمادة (٧/ أولاً/ ب ، ج) من تعليمات تشغيل تنفيذ قانون الموازنة المذكور انفا المتضمنة {بما زاد على (٢) مليوني دينار ولغاية (١٠) عشرة ملايين دينار يكون الشراء بواسطة لجان المشتريات بدون عروض ، ما زاد على (١٠) عشرة ملايين لغاية (١٠٠) مئة مليون دينار يكون الشراء عن طريق لجنة المشتريات على أن تقدم (٣) عروض في الاقل لاختيار أفضلها من حيث الجودة والمواصفات النوعية المعتمدة }.

(٢) تم تكرار صرف طلب الشراء المستنسخ والمؤرخ في ٢٠٢٤/٢/٢٨ لشراء مطب اصطناعي بكمية (٢٠٠٠) قطعة قياس (١م×٠,٣٣م) إذ تم شراء نفس المادة بالطلب الأصلي بموجب وصل الشراء المرقم (٦٧٨) في ٢٠٢٤/٤/٢٢ من نفس المجهز (مكتب الزعيم) وبكمية (٢٠٠٠) قطعة بموجب مستند القيد المرقم (٦١٧٧٥٧) في ٢٠٢٤/١٢/٢٣.

(٣) تم صرف مبالغ صيانة لبعض الآليات العاطلة رغم اشتغالها ضمن مهام عمل الاقسام البلدية خلال الفترة من تاريخ ارسالها للكشف على الاعطال ولغاية تحديد الاعطال واجراء التصليح من قبل لجنة التصليحات المشكلة بموجب الأمر الإداري المرقم (١٦٨٣/١) في ٢٠٢٤/٧/٩ ، فضلا عن تكليف مسؤول شعبة الآليات برئاسة اللجنة أعلاه على الرغم من كونه المخول بتقديم طلب اجراء الكشف على الآلية العاطلة وتأييد إنجاز تصليحها بموجب الاستمارة رقم (٣) الخاصة بصيانة الاليات المعتمدة في المديرية ، دون اعتراض شعبة التدقيق الداخلي على اعمال اللجنة والتعارض في رئاستها مع مسؤولية شعبة الاليات ، خلافا للفقرة (٤-١-٤-ح) من الفصل الثاني من دليل الرقابة الداخلية المتضمنة (الفصل بين الوظائف المتعارضة وعدم قيام الموظف بإنجاز العمال الواحد من البداية الى النهاية).

(٤) قامت لجان المشتريات المشكلة في المديرية بشراء بعض المواد دون وجود طلبات شراء مقدمة من قبل شعب المديرية المختصة ، فضلاً عن شراء بعض المواد بنسخ ضوئية من طلبات الشراء وتكرار شراء نفس طلب الشراء ، دون اعتراض شعبة التدقيق الداخلي على ذلك خلافا للفقرة (٢-١-٩ -ج) من القسم الثاني من دليل الرقابة الداخلية التي تتضمن (ان تكون المصروفات موثقة بوصولات شراء أصولية).

(٥) قامت المديرية بصرف مبالغ المشاريع المنفذة بأسلوب التنفيذ أمانة للسنوات السابقة والمقيدة ضمن حساب (مصاريف مستحقة وغير مدفوعة/٢٦٦٣) من خلال تحرير صكوك بأسماء اعضاء لجان التنفيذ وليس بإسم المستفيد من المجهزين او المتعهدين للمبالغ التي تزيد على (١٠) ملايين دينار (عشرة ملايين دينار) دون وجود مايؤيد تسديد المبالغ للجهات ذوات العلاقة ، خلافا للمادة (٣/ ثانيا/ج) من تعليمات تنفيذ الأعمال بأسلوب التنفيذ أمانة رقم (١) لسنة/٢٠١٨ (المعدلة) المتضمنة (على لجنة تنفيذ العمل امانة تسديد مصروفاتها الى أصحاب العلاقة المباشرة بعد اكتمال التأييدات الأصولية بموجب صك اذا زاد المبلغ على عشرة ملايين دينار).

التقرير المرقم (٩٠٧٩) في ٢٠٢٥/٤/٧ الخاص تنفيذ العقد المرقم (١٢) في ٢٠٢٤/٢/١٣الخاص بـ(تجهيز عجلات لرئاسة محكمة استئناف المثنى) بمبلغ مقداره (٨٣٠٩٥٠٠) ألف دينار (ثمانية مليار وثلاثمائة وتسعة مليون وخمسمائة الف دينار) المبرم بين محافظة المثنى وشركة (القلم للتجارة العامة المحدودة) (عراقية الجنسية) ، ومن أهم الملاحظات التي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت بالتسلسل (٨):

عدم قيام دائرة العقود الحكومية بتحديد مدة ضمان المواصفات ومدة الصيانة للعجلات المجهزة في العقد، إذ تم تضمين الفقرتين (تاسعاً ، عاشراً) من (البند الثالث) من العقد عبارة (لا توجد مدة ضمان المواصفة ولا توجد مدة صيانة للمواد المجهزة)، إذ إن عدم تضمين العقد تلك الفقرات يتسبب في ضياع حقوق الدولة وهدر المال العام في حال عدم تجهيز السيارات بالمواصفات ، خلافاً للفقرة (ثانيا) من الضوابط رقم (٤) المتعلقة بصيغة العقد ، الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية المذكورة آنفاً ، التي تتضمن {يتم تنظيم صيغة العقد من قبل التشكيل الاداري للعقود في جهة التعاقد بالتنسيق

مع التشكيلات (القانونية والمالية والفنية) والجهات المستفيدة على ان تتضمن الفقرات الواردة في شروط المناقصة او الدعوة مضافا لها اية شروط اضافية يتفق عليها طرفي العقد بما يضمن سلامة التنفيذ}.

التقرير المرقم (٨٥٥٩) في ٢٠٢٥/٣/٢٦ الخاص تدقيق تنفيذ العقد المرقم (٧١) في ٢٠٢٤/١٢/١١ الخاص بـ(تجهيز سيارات لدائرة المهندس المقيم للمشاريع والدوائر الساندة) بمبلغ (١٩٠٦٣٢٠) الف دينار (مليار وتسعمائة وستة ملايين وثلاثمائة وعشرون ألف دينار) المبرم بين محافظة المثنى وشركة (الحمد الهندسية للتجارة والمقاولات العامة) (عراقية الجنسية)، ومن أهم الملاحظات التي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت بالتسلسلين (١-أ) ، (٢-ج) :

اولاً- لم يتم ذكر المنشأ الدقيق للسيارات المطلوب تجهيزها ضمن الكشف التخميني المعد من قبل المحافظة والكشف المسعر من قبل الشركة المنفذة لما لذلك من اثر في تحديد السعر لكل منشأ ، إذ تم ذكر المنشأ في جدول الكميات والعقد بعبارة (أمريكي ، ياباني ، ماليزي ، تايلندي) خلافا لكتاب وزارة التخطيط- دائرة العقود الحكومية العامة المرقم (١٢٦٣٩/٧/٤) في ٢٠١٤/٦/٤ المتضمن (على جهات التعاقد تحديد منشأ او مناشئ السلع والمواد المطلوب تجهيزها لضمان جودة البضاعة المجهزة مع إمكانية ان يشار الى الدول المعروفة بتصنيعها للبضاعة المطلوب تجهيزها وترك تسعيرها الى مقدم العطاء) وكما مبين أدناه :-

الفقرة	التفاصيل	الكمية	السعر/ألف دينار	المبلغ الاجمالي/ألف دينار
١	تجهيز سيارة نوع بيك اب دبل قمارة بلون ابيض كامل المواصفات دفع ثنائي ذات منشأ (ياباني ,تايلندي ,ماليزي)	٢٠	٦٢٠٠٠	١٢٤٠٠٠٠
٢	تجهيز سيارة نوع بيك اب دبل قمارة بلون ابيض كامل المواصفات دفع رباعي ذات منشأ (ياباني ,تايلندي ,ماليزي)	٤	٨٢٠٠٠	٣٢٨٠٠٠

ثانياً- عدم قيام المحافظة بالإشارة الى الموقع الالكتروني لجهة التعاقد وعنوان البريد الالكتروني للتشكيل الاداري المسؤول عن المناقصات في إعلان المناقصة خلافا للفقرة (ثانيا/ح) من ضوابط رقم (٢) (إجراءات الإعلان عن المناقصة) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية المذكورة آنفاً المتضمنة (إدراج الموقع الالكتروني لجهة التعاقد وعنوان البريد الالكتروني للتشكيل الإداري المسؤول عن المناقصات) .

التقرير المرقم (٢٣٦٥٢) في ٢٠٢٥/٩/١١ الخاص بتدقيق مشاريع الموازنة التشغيلية لمديرية بلدية السماوة للسنة المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل الاتي (١-و،ي):

أولاً- لم يتم مصادقة بعض الكشوفات التخمينية للمشاريع المنفذة بأسلوب التنفيذ أمانة من قبل الآمر بالصرف أو من يخوله قبل تنفيذ الأعمال ، خلافاً للمادة (٢/ثالثاً) من تعليمات تنفيذ الأعمال بأسلوب تنفيذ أمانة المذكورة آنفاً التي تضمنت{ يتولى الآمر بالصرف أو من يخوله المصادقة على أعمال اللجنتين المنصوص عليها في البند (أولاً) و(ثانياً) من هذه المادة}.

ثانياً– من خلال مقارنة أسعار شراء (مادة التراب مع أجور النقل) لبعض المشاريع المنفذة خلال سنة/ ٢٠٢٤ مع سعر الشراء لنفس المادة لمشروع {تنفيذ التصميم المرقم (٧٦٥أ) وجزء من (٧٦٥) المرحلة الأولى} ، لاحظنا شراء مادة التراب للمشاريع بأسعار أعلى من سعر شراء المادة للمشروع المذكور أنفا ، وأجابت المديرية على استفسارنا المرقم (٤) في ٢٠٢٥/٧/٣٠ {نود إعلامكم بأن التراب المستخدم في المشاريع يجب ان يكون خالي من المواد العضوية وخواص المتطلبات لإنجاح الحدل (CBR) وان سعر التراب في الأسواق المحلية يختلف من مكان المقلع ومكان المشروع وان سعر التجهيز (٣٠٠٠) دينار مناسب جداً لسوق المحلي مع الضريبة}.

التقرير المرقم (٢٣٦٥٦) في ٢٠٢٥/٩/١١ الخاص بتدقيق مشاريع الموازنة التشغيلية لمديرية بلدية السماوة للسنة المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل الاتي (١–و،ي):

أولاً– تم استلام مبلغ (١١٢٧٧٤٥٢) دينار (أحد عشر مليون ومائتان وسبعة وسبعون الف واربعمائة واثنان وخمسون دينار) عن إيراد بيع قطعة الارض السكنية المرقمة (١٨٥/٤٥م ٣٧ ابومحار) بوصل القبض المرقم (٢٩٣٢٣٧) في ٢٠٢٤/٢/٥ وتسجيل مبلغها سلفة بذمة أمين الصندوق لغرض إعادة الأمانات للمواطنين، ولدى الهيئة الرقابية المختصة بخصوص ذلك الآتي:

(١) تم إعادة الأمانات الى غير اصحابها الحقيقين الذين قدموا وصولات قبض بالأمانات وطلبات إعادتها الى البلدية اذ تم صرفها إلى موظفين في المديرية، خلافا للفقرة (١–١–٩–ج)من القسم الثاني من دليل الرقابة الداخلية التي تتضمن (تعاد الأمانات الشخصية إلى أصحابها الحقيقيين وبأسمائهم الصحيحة بعد تقديمهم طلبا خطيا بذلك ويتم الدفع بموجب مستند الصرف المقرر).

(٢) تم إعادة الأمانات لبعض المواطنين بناءا على طلبات تقدموا بها خلال السنوات السابقة ولم يتأيد لنا استلام المبالغ من قبل أصحاب العلاقة، خلافا للمادة (٤٨/ثانيا) من قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة / ٢٠١٩ (المعدل) التي تتضمن (تؤيد كل معاملة صرف بالمستندات وتعزز بإيصالات تؤخذ من ذوي العلاقة).

ثانياً– من خلال جرد جلود وصولات القبض التي تم إخراجها من مخزن المديرية خلال سنة /٢٠٢٤ بموجب مستند الإخراج ألمخزني المرقم (٩٤٨٤٤٣) في ٢٠٢٤/٧/٢٥ بمحضر الجرد المؤرخ في ٢٠٢٥/٧/٢٩ لاحظنا عدم وجود دفتر وصولات القبض الذي يحمل التسلسل من (٧٢٥٩٥١ – ٧٢٦٠٠٠) ، وتم الطلب من المديرية تزويدنا بدفتر وصولات القبض المذكور بموجب مذكرتنا المرقمة (١٥٧) في ٢٠٢٥/٨/١٧ ، وأجابت المديرية (نود إعلامكم فقدان دفتر الوصولات المذكور بكتابكم وتم مفاتحة مديرية بلديات محافظة المثنى لغرض تشكيل لجنة تحقيقية بخصوص الموضوع) .

التقرير المرقم (١٢٢٩) في ٢٠٢٥/١/١٤ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق نتائج أعمال الرقابة والتدقيق على املاك محافظة المثنى للسنة المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١، ومن أهم الملاحظات التي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت بالتسلسلات (١– ج،ي،ف)، (٢– أ) ، (٣– هـ) :

أولاً– عدم قيام لجنة البيع والايجار المشكلة بموجب الامر الإداري المذكور انفاً بالإعلان عن بعض العقارات العائدة للمحافظة والمنتهية عقودها على الرغم من ذكرها بموجب تلف المحاضر ودون اتخاذ الإجراءات اللازمة بخصوص ذلك خلافا لإحكام المادة (١٢/ثالثا–أ) من قانون بيع وإيجار أموال الدولة المذكور انفاً التي تنص{يعلن عن بيع المال غير المنقول او ايجاره بالمزايدة العلنية في صحيفة يومية تصدر في بغداد، وتعلق نسخة من الاعلان في الدائرة التي تقوم ببيعه او إيجاره واخرى على مدخله، وللجنة ان تقرر نشر الإعلان وإذاعته بوسائل الإعلان الأخرى أذا رأت إن المصلحة العامة تدعو إلى ذلك}

ثانياً– قيام احد المستأجر بدمج المحلات (٣ و١٣و١٤و١٥و١٦) كمحل واحد بدون موافقات أصولية حسب ما اشارة اليه الفقرة (اولاً) من قرار لجنة رفع التجاوزات المشكلة في المحافظة بموجب الأمر الاداري المرقم (١١٠٨٣) في ٢٠١٧/١٠/٣٠ ومحضرها بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٢٦ ، وكما مبين في أدناه:–

رقم العقار	المساحة م ٢
محل (٣) عمارة (٣) الكورنيش	٣٢,٥٧
محل (١٣) عمارة (٣) الكورنيش	٢٨,٨٥
محل (١٤) عمارة (٣) الكورنيش	٤٥,٦٨
محل (١٥) عمارة (٣) الكورنيش	١٨
محل (١٦) عمارة (٣) الكورنيش	٢٣
المجموع	١٤٨,١

ولدى الهيئة الرقابية المختصة بخصوص ذلك الآتي:–

(١) قيام المحافظة بالتعاقد مع المؤجر اعلاه بالعقد المرقم (٢٧) في ٢٠١٩/٦/٢ كمحل واحد بعد دمج المحلات واجري تغييرات اساسية بدون موافقات أصولية خلافاً (للمادة ٢٠/خامساً) من تعليمات تسهيل تنفيذ قانون بيع وإيجار أموال الدولة المذكورة انفاً التي تنص {لا يجوز للمستأجر ان يجري تغييرات أساسية في المأجور الا بعد اخذ موافقة الجهة المالكة قبل البدء بالعمل وليس له ان يقلع ما احدثه عند تخليه المأجور}.

(٢) قيام المؤجر تغير الغرض المخصص له من ساحة مخزن الى بناء محلات متعدد الطوابق ودمجها مع المحلات اعلاه على القطعة المرقمة (١٢٢ الغربي) لمدة ايجار (تسعة سنوات) بالعقد المرقم (٧٧) في ٢٠٢٢/٧/٦ حسب مطالعة موظف الأملاك بتاريخ ٢٠٢٤/٨/٥ خلافاً للمادة (٢١/ثانياً) من تعليمات تسهيل تنفيذ قانون بيع وايجار أموال الدولة رقم (٤) لسنة/٢٠١٧ التي تقضي{إذا خالف المستأجر الشروط المنصوص عليها في العقد وإذا استعمل المأجور لغير الغرض الذي استأجره من آجلة فيتم إنذاره وفسخ العقد والمطالبة بالتعويض إذا كان له مقتضى}.

ثالثاً– عدم قيام المحافظة باتخاذ الإجراءات اللازمة وإقامة دعاوى جزائية على المتجاوزين على العقارات الإدارة العامة والمحلية من ضمنها الدور المخصصة للأرامل والأيتام وغيرها خلافاً (للمادة –٧) من تعليمات (١٥) إزالة التجاوزات الواقعة على العقارات العائدة للدولة والبلديات رقم (١٥) لسنة/ ٢٠٠١ التي تتضمن {تتولى الجهة المالكة او التي تقع العقارات المتجاوز عليها تحت إدارتها او إشرافها أو حيازتها تحريك الدعوى الجزائية وفق قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة/ ١٩٧١}.

رابعا– قيام المحافظة بالتعاقد مع احد المستثمرين على ايجار العقار المرقم (٣٥/٨٣م٦ أبو محار) لغرض انشاء محطة تعبئة وقود بالعقد المرقم (٤) في ٢٠١٩/١٠/٢٢ ولدى الهيئة الرقابية المختصة بخصوص ذلك الآتي: –

(١) تم التعاقد مع المستثمر دون الحصول على الموافقات الأصولية من شركة توزيع المنتجات النفطية حسب كتاب هيئة الاستثمار/القسم القانوني المرقم (١٠٥٥) في ٢٠٢١/٤/١٨ المتضمن (متوقف بسبب عدم وصول موافقات وزارة النفط على التشييد).

(٢) عدم التزام المستثمر بمدة تنفيذ المشروع البالغة (٢٠) شهراً من تاريخ توقيع العقد في ٢٠١٩/١٠/٢٢ خلافاً للمادة (٧/ثالثاً) من نظام بيع وايجار عقارات واراضي الدولة والقطاع العام لأغراض الاستثمار و الَمساطحه عليها(رقم (٦) لسنة /٢٠١٧ التي تقضي { يلتزم المستثمر بإنجاز المشروع خلال المدة المحددة في العقد} .

(٣) عدم قيام المحافظة فسخ العقد وتضمين اجر المثل على المستثمر أعلاه لأخلاله بحق الطرف الأول ويعتبر نأكل خلافاً للبند (٢١) من العقد الذي يقضي {في حالة نكول الطرف الثاني عن التزاماته بموجب هذا العقد يلزم اجر المثل للطرف الأول مع عدم الاخلال بحق الطرف الأول} .

خامسا– تعاقدت المحافظة مع بعض مستثمري المقالع واحتساب فترة العقد بأثر رجعي اذ لاحظنا وجود فرق بين تاريخ التعاقد وفترة العقد خلافا للمادة (١٧) من تعليمات تحديد الأراضي الصالحة للاستثمار كمقالع وتصنيفها رقم (١) لسنة/١٩٨٩ التي نصت على {لا يجوز استثمار المقالع بعد نفاذ هذه التعليمات إلا بموجب إجازة أو عقد استثمار مقلع}.

التقرير المرقم (١٢٧٩) في ٢٠٢٥/١/١٥ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق نتائج أعمال الرقابة والتدقيق على مشاريع الموازنة التشغيلية في مديرية بلدية السماوة للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١، ومن أهم الملاحظات التي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت بالتسلسلات (١– ب،ج،ز)، (٢– ب):

أولاً– إشراك المحاسب (مشعل غالب عجمي) كعضو مالي في لجان التنفيذ أمانة على الرغم من كونه المحاسب المسؤول عن التوقيع على مستندات الصرف الخاصة بأعمال هذه اللجان خلافاً للمادة (١–أولاً/أ) من تعليمات تنفيذ الأعمال بأسلوب أمانة رقم (١) لسنة/٢٠١٨ (المعدّلة) التي تنص {تسمى لجنة تنفيذ العمل أمانة برئاسة مهندس من ذوي الخبرة وعضوين في الأقل على أن يكون احدهما موظفاً مالياً على أن لا يكون العضو المالي مسؤولاً عن قبول المستندات التي تقدمها اللجنة للصرف}.

ثانياً– تعمد لجان التنفيذ المشكلة باللجوء إلى القطاع الخاص وصرف مبالغ كبيرة لتنفيذ بعض فقرات المشاريع على الرغم من امتلاك المديرية آليات تخصصية مختلفة وملاكات إدارية وفنية قادرة على تنفيذ هذه الأعمال لتوفير هذه المبالغ وصرفها في مشاريع مما يؤشر عدم بذل العناية المهنية من قبل لجان التنفيذ وتحميل خزينة الدولة أعباء مالية كان بالإمكان تجنبها خلافاً للمادة (١–ثانياً) من التعليمات المذكورة آنفا المتضمنة {تنفذ الأعمال بأسلوب أمانة عند توافر الملاكات اللازمة التي يتطلبها العمل أو المشروع في الإدارة وبالإمكان الاستعانة بالملاكات الدائمة أو المؤقتة لمركز وتشكيلات الوزارة أو الجهة غير المرتبطة بوزارة أو المحافظ التابعة لها الإدارة}.

ثالثاً-- تم تحرير الصكوك الخاصة بصرف مبالغ المشاريع المنفذة بأسماء لجان التنفيذ وليس بأسماء المستفيدين من أصحاب العلاقة التي تتجاوز مبالغها (١٠) ملايين دينار (عشرة ملايين دينار) مما يؤثر على قيام لجان التنفيذ تقوم باستلام المبالغ وتسليمها نقداً للمستفيدين خلافاً للمادة (٣/ ثانيا/ج) من التعليمات أعلاه التي تضمنت {على لجنة تنفيذ العمل أمانة تسديد مصروفاتها إلى أصحاب العلاقة المباشرة بعد اكتمال التأييدات الأصولية بموجب صك إذا زاد المبلغ على عشرة ملايين دينار}.

رابعاً- قيام لجان التنفيذ باستخدام بعض المواد المجهزة للمشاريع دون اجراء الفحص المختبري لها للتاكد من مدى مطابقتها للمواصفات وصرف مستحقات المجهزين مما يدل على عدم توخي الدقة من قبل لجان التنفيذ والاستلام خلافاً للفقرة (٦/٤/ي) من الدليل الاسترشادي لوحدات التدقيق الداخلي الذي تم اعمامه بموجب كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء/ذي العدد(٣٧٩٣٨) في ٢٠١٩/١١/٦ التي تنص (الاطلاع على الفحوصات الدورية للمواد المستخدمة في المشروع والتاكد من نتائج الفحص المختبري والتحقق من عدم استخدام مواد غير مطابقة للمواصفات في تنفيذ المشروع).

التقرير المرقم (١٤٨٨) في ٢٠٢٥/١/١٦ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على حسابات مديرية بلدية السماوة للسنة المالية المنتهية في ٣١/كانون الثاني/٢٠٢٣، ومن أهم الملاحظات التي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت بالتسلسلات (١-ج)، (١- هـ) ، (١- ز):

أولاً- قامت المديرية بالإعلان عن إيجار عقاراتها التجارية خلال السنة موضوع التقرير وفق المزايدة العلنية دون وجود قرار من الوزير المختص أو رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة أو من يخوله يحدد أنواع العقارات وأوصافها وكميات الأموال المراد بيعها أو إيجارها وتم الإعلان بناءاً على موافقة من مدير البلدية على الرغم من عدم وجود صلاحية تخوله بذلك بموجب الأمر الإداري الصادر من محافظة المثنى المرقم (١٣٧) في ٢٠١٧/٤/١٧ والمؤكد عليه بموجب كتاب محافظة المثنى المرقم (٤٠٢٣) في ٢٠١٩/١١/١٧ خلافاً للمادة (2) من قانون بيع وإيجار أموال الدولة رقم (٢١) لسنة /٢٠١٣ (المعدّل) التي تنص {لا يجوز بيع أو إيجار أموال الدولة ما لم يقرر الوزير المختص أو رئيس الجهة غير مرتبطة بوزارة أو من يخوله أي منهما بيعها أو إيجارها عند تحقق المصلحة العامة على أن تحدد في القرار أنواع وأوصاف كميات الأموال المراد بيعها أو إيجارها}.

ثانياً- قامت المديرية بإصدار أوامر إدارية تضمنت الجمع بين بعض أعضاء لجنة التقدير والتثمين لإيجار وبيع عقاراتها ولجنة البيع عند إيجار بعض عقاراتها خلافا للمادة (١٠) من القانون المذكور انفاً التي تنص {لا يجوز الجمع بين عضوية لجنة (التقدير) المشكلة بموجب المادة (٧/أولا) ولجنة (البيع والإيجار) المشكلة بموجب المادة (٩) من هذا القانون}.

ثالثاً- قيام المديرية باستيفاء تأمينات دخول المزايدة لإيجار العقارات بتاريخ فتح قائمة المزايدة وقبول ضم المزايدين على الرغم من انتهاء فترة الإعلان البالغة (٣٠) يوم فضلاً عن استيفاء التأمينات قبل الإعلان عنها في الجريدة الرسمية مما يدل على شكلية اجراءات المزايدات خلافاً للمادة (١٢-خامساً،سابعاً) من القانون المذكور انفاً التي تنص {تعد قائمة المزايدة مفتوحة لمدة (٣٠) يوم تبدأ من اليوم التالي لنشر الإعلان وعلى الراغبين في الشراء أو الإيجار ممن لهم حق التملك أو الإيجار مراجعة

الدائرة المختصة لإبداء رغبتهم بالشراء أو الإيجار على أن يودع كل منهم قبل الاشتراك في المزايدة تأمينات لا تقل عن (٢٠٪) عشرين من المئة من القيمة المقدرة في حالة البيع أو من بدل الإيجار في حالة الإيجار ، ينادى في اليوم التالي لانتهاء المدة المنصوص عليها في البند (خامسا) من هذه المادة في الزمان والمكان المحددين للبيع أو الإيجار للاشتراك في المزايدة على أن يتضمن النداء وصفاً كاملاً للمال المنقول المراد بيعه وإيجاره}.

التقرير المرقم (١٤٦٢) في ٢٠٢٥/١/١٦ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على انشطة مديرية بلدية السماوة للسنة المالية المنتهية في ٣١/كانون الثاني/٢٠٢٣، ومن أهم الملاحظات التي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت بالتسلسلين (٢- ب)، (٢- ج) :

أولاً- قيام المديرية بصرف مكافآت إلى بعض موظفيّ المحافظة دون وجود سند قانوني او صلاحيات تجيز ذلك فضلا عن تجاوز الصلاحيات الممنوحة لمدير البلدية في صرف مبالغ المكافآت بموجب الفقرة (٤) من كتاب محافظة المثنى ذي العدد (١٣٧) في ٢٠١٧/٤/١٧ والمؤكد عليه بكتابها ذي العدد (٤٠٢٣) في ٢٠١٩/١١/١٧ المتضمنة {صرف مكافآة نقدية لمنتسبي المديرية وبما لا يتجاوز مائة ألف دينار لكل حالة}.

ثانياً- قيام المديرية بصرف مخصصات سكن إلى بعض الموفدين إلى محافظة النجف الاشرف على الرغم من تقديمهم وصولات فندق من محافظة كربلاء المقدسة كما تم تحميل نفقات الأجور الداخلية من والى محافظة كربلاء.

التقرير المرقم (١٤٦٩) في ٢٠٢٥/١/١٦ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على اجراءات بيع تخصيص قطع في مديرية بلدية السماوة للسنة المالية المنتهية في ٣١/كانون الثاني/٢٠٢٣، ومن أهم الملاحظات التي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت بالتسلسلين (٢)، (٣) :

أولاً- قيام المديرية بتخصيص قطع الأراضي السكنية قبل استكمال تقديم المستمسكات المطلوبة من قبل المستفيدين إذ لاحظت الهيئة الرقابية المختصة أن تواريخ بعض المستمسكات المقدمة كانت بعد تاريخ محضر التخصيص مما يؤشر عدم التزام المديرية بالفقرة (٦) من ضوابط تخصيص قطع الأراضي السكنية ذي العدد (ب/س/٤٢٦٣) في ٢٠١٣/١٠/٧ المتضمنة تقديم الأوليات المطلوبة للتخصيص {بطاقة السكن أو تأييد من دائرته أو بكتاب من المجلس المحلي لتحديد محل الإقامة ، شهادة الجنسية العراقية ، تعهد خطي استناداً إلى قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (١٢٠) لسنة/١٩٨٢ ، كتاب ترشيح اسم الموظف عن طريق دائرته إلى البلدية المعنية ويمكن للموظف تقديم طلبه والمستمسكات المطلوبة مباشرة إلى البلدية المعنية على أن لا تقل خدمته الوظيفية عن خمس سنوات، أن يكون طالب التخصيص متزوج وتطلب حجة إعالة من المحكمة في حال كون صاحب التخصيص أعزب}.

ثانياً – قيام المديرية بتخصيص قطع الأراضي لبعض الموظفين دون تقديمه المستمسكات المطلوبة خلافا للفقرة (٦) من ضوابط التخصيص المذكورة انفاً.

التقرير المرقم (٧٩٦٧) في ٢٠٢٥/٣/٢٣ الخاص بتدقيق مناقلة مبالغ من تخصيصات مشاريع الموازنة الاستثمارية لمحافظة المثنى، ومن أهم الملاحظات التي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت بالتسلسل (٢) :

أولاً–وجود تجاوز على تخصيصات مشاريع الموازنة الاستثمارية السنوية بمبلغ (١٨٩٦٠٠٠٠) الف دينار (ثمانية عشر مليار وتسعمائة وستون مليون) مما ؤشر قيام المحافظة بالتجاوز على التخصيصات قبل استحصال الموافقات الاصولية على المناقلات خلافاً للمادة (١٦/أولاً/ أ) من قانون الادارة المالية الاتحادي رقم (٦)لسنة/٢٠١٩ التي نصت على (لايجوز الدخول بالتزام الابعد التاكد من توفر التخصيص المالي اللازم).

التقرير المرقم (١٩٩٢٧) في ٢٠٢٥/٨/٤ الخاص بنتائج اعمال التدقيق على اجراءات التعاقد للعقد المرقم (٨٦) في ٢٠٢٥/٦/٥ المبرم بين محافظة المثنى وشركة (عيون الرشا للمقاولات العامة)والخاص بـ(انشاء مركز صحي نموذجي في قضاء الهلال) بمبلغ (١٢٨٨٧٠٣٠٠٠) دينار (مليار ومائتان وثمانية وثمانون مليون وسبعمائة وثلاث الف دينار) للسنة المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٤)، (١١):

أولا–عدم قيام اللجان المعنية بإعداد الكشف التخميني بتحديد منشأ بعض المواد المطلوب تجهيزها لضمان جودة البضاعة المجهزة خلافاً لكتاب وزارة التخطيط –دائرة العقود الحكومية العامة المرقم (١٢٦٣٩/٧/٤) في ٢٠١٤/٦/٤ الذي يقضي بـ(على جهات التعاقد تحديد منشأ او مناشي السلع والمواد المطلوب تجهيزها لضمان جودة البضاعة المجهزة مع امكانية ان يشار الى الدول المعروفة بتصنيعها للبضاعة المطلوب تجهيزها تجهيزها وترك تسعيرها الى مقدم العطاء)كما لم يتم تحديد سعر الفقرة حسب منشأ المواد المجهزة بشكل واضح إذ تضمنت فقرات الكشف التخميني التجهيز من عدة مناشي (تركي او اسباني) وبنفس السعر لكل منشأ على الرغم من ان سعر المادة يختلف بأختلاف منشأ المواد ، ممايؤشر عدم توخي الدقة من قبل لجنة اعداد الكشوفات التخمينية ، خلافاً لكتاب وزارة التخطيط – دائرة العقود الحكومية العامة (١٩٩٩٠/٧/٤) في ٢٠٢٤/٦/٢ الذي ينص على (ان تطبيق نص الفقرة (ثالثاً – ي)من ضوابط رقم (١) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢)لسنة ٢٠١٤ المشار اليه اعلاه في حالة تحديد اكثر من منشأ فأن ذلك لايكون في معزل عن السعر التخميني المتساوي او المتقارب الى حد كبير بين المناشئ المختلفة أذ ان تحديد عدة مناشي وبأسعار تخمينية متفاوتة وتوحيدها بسعر تخميني واحد هو تفسير خاطئ لتطبيق هذه الفقرة).

ثانيا–عدم المباشرة وتسليم الموقع للمشروع لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي علماً ان تاريخ تصديق العقد (٢٠٢٥/٦/٥) خلافاً للبند (ثانياً) من العقد اعلاه التي نصت على (تبدا مدة المقاولة خلال خمسة ايام من تاريخ تصديق العقد من قبل القسم القانوني).

التقرير المرقم (٢٠٤١١) في ٢٠٢٥/٨/٧ الخاص بتدقيق رواتب محافظة المثنى للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٤):

استمرت المحافظة بمنح علاوات سنوية للقائممقامين ومدراء النواحي التوالي على الرغم من الإشارة الى ذلك بموجب الفقرة (٤/أ) من تقريرديوان الرقابة المالية الاتحادي المرقم (٢١٢٢٠) في ٢٠٢٢/٩/٢٩ (نتائج اعمال الرقابة والتدقيق على رواتب موظفي محافظة المثنى للسنة المنهية في ٣١/كانون الأول/٢٠٢١) دون التوقف عن صرف العلاوات واسترجاع المبالغ المصروفة خلافاً للتعليمات النافذة ، خلافاً لكتاب وزارة المالية المرقم (٢٤٨٨٢) في ٢٠١٩/٩/٧ الذي ينص {بان القائممقام ومدير الناحية اشغالهم للمنصب عن طريق الانتخاب استناداً الى قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم (٢١) لسنة/٢٠٠٨ (المعدّل) فاذا كانوا من الموظفين فان المقتضى ان يتفرغوا من العمل ويعادون الى وظائفهم التي كانوا يشغلونها قبل انتخابهم عند انتهاء مدة العضوية وتحتسب مدة العضوية لأغراض العلاوة والترفيع والتقاعد اما اذا كانوا من غير الموظفين فتحتسب مدة العضوية لأغراض العلاوة والترفيع والتقاعد عند تعيينهم في دوائر الدولة مستقبلاً}.

التقرير المرقم (١١٧٢٨) في ٢٠٢٥/٥/٥ الخاص تدقيق أنشطة بلديات الأقضية والنواحي في محافظة ذي قار للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٤، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي ردت فيه بالتسلسلين (١)،(٢):

أولا– قامت هيئة استثمار المثنى بإصدار الاجازة الاستثمارية المرقمة (٥٢٧) في ٢٠٢٤/٢/١ والتعاقد مع المستثمر (محمد علي مسلم) بالعقد المرقم (٢) في ٢٠٢٤/٣/٦ وملحقة ذي العدد (١٧٢٦١) في ٢٠٢٤/٧/٢٣ على إستغلال قطعة الأرض المرقمة (٤٤١/٩ م ٢٣ أم التلول) البالغ مساحتها (٧٢٥٩) م٢ لإنشاء متنزهات وحدائق ومطعم وبلغت نسبة الانجاز المادي للمشروع (١٪) لغاية تاريخ إعداد هذا التقرير ، على الرغم من انتهاء مدة المشروع البالغة سنة واحدة ولم تقم هيئة استثمار المثنى باتخاذ الإجراءات القانونية بحق المستثمر المتلكئ في تنفيذ المشروع وفق المدة المحددة بموجب الإجازة الاستثمارية خلافاً للمادة (١٤/سابعاً) من قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة/٢٠٠٦ (المعدل) التي تنص {الالتزام بتطابق جدول تقدم العمل الذي يقدمه المستثمر مع الواقع على إن لا يكون التفاوت الزمني أكثر من ستة أشهر وعلى الهيئة الوطنية للاستثمار وضع شروط جزائية في حالة تجاوز مدة الستة أشهر كما إن للهيئة سحب الإجازة)} .

ثانيا– قدم المستثمر المذكور أعلاه الطلب المؤرخ (بلا) إلى محافظ المثنى لتغيير استعمال قطعة الارض اعلاه من منطقة خضراء الى سكنية لغرض دمجها مع (مجمع الحسين السكني الاستثماري) العائد لنفس المستثمر بالإجازة الاستثمارية المرقمة (٤٣٠) في ٢٠٢٢/١٠/٣١ وتمت الموافقة على الطلب بهامش المحافظ المؤرخ ٢٠٢٤/٩/٣٠ دون وجود سند قانوني لإلغاء العقد الاستثماري المبرم مع المستثمر أعلاه وتغيير تخصيص المشروع من إنشاء متنزهات وحدائق ودمجها مع المجمع السكني العائد للمستثمر لكون قطعة الارض المرقمة (٨/١) م ٢٣ (بساتين الغربي والربوتي) المشيد عليها المجمع السكني والقطعة موضوع التقرير تشكلان فرص إستثمارية مستقلة.

التقرير المرقم (١٢٠٢١) في ٢٠٢٥/٥/٧ الخاص تدقيق الأنشطة (التجميعية) لبلديات الأقضية والنواحي في محافظة المثنى للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول / ٢٠٢٤ ، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي ردت فيه بالتسلسل الاتي (١-ي):

أولا- بلغت نسبة عدد العقارات التجارية غير المؤجرة (١٤٪) من إجمالي عدد العقارات التجارية التابعة للمؤسسات البلدية وتراوحت نسبة العقارات غير المؤجرة بين (١٠٪- ٤٥٪) إذ لم تقم بعض المؤسسات البلدية بتأجير بعض عقاراتها التجارية فضلاً عن عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن العقارات التجارية الآيلة للسقوط البالغ عددها (٢٣٤) عقار وتأهيلها لغرض الإعلان عن إيجارها أو استثمارها وفق قانون بيع وإيجار أموال الدولة رقم (٢١) لسنة/٢٠١٣ (المعدل) ، خلافاً للمادة (١/ثالثاً، خامساً) من قانون واردات البلديات رقم (١) لسنة/٢٠٢٣ التي تتضمن (تتكون واردات البلديات من الإيرادات التي تحصل عليها البلديات وفق القوانين النافذة والتي تحصل عليها من بدلات بيع أموال البلدية واستغلالها واستثمارها) ، وأجابت المديرية على استفسارنا المرقم (١١) في ٢٠٢٥/٣/١٨ {سوف تقوم بلدية المجد والخضر باتخاذ كافة الإجراءات حول تأجيرها وتم تشكيل لجان خاصة بالعقارات الآيلة للسقوط وستأخذ كل الإجراءات} ، وكما مبين في الجدول أدناه:-

اسم البلدية	عدد العقارات الكلي (١)	عدد العقارات التجارية المؤجرة (٢)	عدد العقارات التجارية غير المؤجرة (٣)	عدد العقارات التجارية غير المستأجرة الآيلة للسقوط (٤)	النسبة (١/٣) %
الخضر	٨٠٩	٦١٠	٨١	١١٨	١٠
الوركاء	٢٤٤	٢٠١	٣٢	١١	١٣
السلمان	٩٤	٤٤	٢٦	٢٤	٢٨
المجد	١٤٥	٧٨	٦٥	٢	٤٥
الهلال	١٣٤	١١٣	٢١	-	١٦
النجمي	٣١	٣١	-	-	-
الدراجي	١٠٠	٨٠	١٨	٢	١٨
السوير	٢٢٧	١٦٣	-	٦٤	-
بصية	٥٠	١٩	١٨	١٣	٣٦
الكرامة	٢٩	٢٩	-	-	-
المجموع	١٨٦٣	١٣٦٨	٢٦١	٢٣٤	١٤

التقرير المرقم (١٢٧٠٢) في ٢٠٢٥/٥/٢٧ الخاص بتدقيق تنفيذ العقد المرقم (٧٣) في ٢٠٢٤/١٢/٢٩ المبرم بين محافظة المثنى وشركة براق الخير للمقاولات العامة وشركة البناء والتطور للمقاولات العامة (عراقية الجنسية) المتضمن {إنشاء محطة ضخ للماء الخام مع خط ناقل (٥٠٠) ملم من نهر الفرات لتغذية مشاريع السوير والكرامة} بمبلغ (٨٦٥٩٥٨٧٦٠٠) دينار(ثمانية مليار وستمائة وتسعة وخمسون مليون وخمسمائة وسبعة وثمانون ألف وستمائة دينار عراقي)، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي ردت فيه بالتسلسلين الاتيين (٤) ،(٩):

أولا- عدم تحديد سعر الفقرة حسب منشأ المواد المجهزة بشكل واضح لضمان جودة البضاعة المجهزة، إذ تضمنت فقرات الكشف التخميني الخاص بالخط الناقل والشبكة وبنفس السعر لكل منشأ على الرغم من ان سعر المادة يختلف باختلاف منشأ المواد، مما يؤشر عدم توخي الدقة من قبل لجنة اعداد الكشوفات التخمينية، خلافا لكتاب وزارة التخطيط- دائرة العقود الحكومية

العامة المرقم (١٢٦٣٩/٧/٤) في ٢٠١٤/٦/٤ المتضمن(على جهات التعاقد تحديد منشأ أو مناشئ السلع والمواد المطلوب تجهيزها لضمان جودة البضاعة المجهزة مع امكانية ان يشار الى الدول المعروفة بتصنيعها للبضاعة المطلوب تجهيزها وترك تسعيرها إلى مقدم العطاء) ، وكما مبين أدناه:-

الفقرة	الكمية م.ط	السعر	المبلغ الإجمالي
تجهيز مواد وأجور عمل القيام بتجهيز أنابيب بولي اثلين (hdpe) قطر (٥٠٠) ملم مع الحلقات المطاطية...من منشأ سعودي أو اماراتي او كويتي او عراقي او ايراني على ان يفحص من طرف ثالث حكومي.	٢٢٠٠٠	٣٧٥٠٠٠	٨٢٥٠٠٠٠٠٠٠
تجهيز مواد وأجور عمل القيام بتجهيز أنابيب بولي اثلين (hdpe) قطر (٢٢٥) ملم مع الحلقات المطاطية... من منشأ سعودي او اماراتي او كويتي او عراقي او ايراني على ان يفحص من طرف ثالث حكومي.	٨٠٠٠	٦٠٠٠٠	٤٨٠٠٠٠٠٠٠
تجهيز مواد واجور عمل وحدة ماء مجمعة على ان تكون جميع الأجزاء الميكانيكية والكهربائية طواقم السحب والدفع الحواقل ستارتات كهربائية أجهزة قياس...من منشأ دول أوروبا الغربية معتمدة لدى المديرية العامة.	١	٤٥٠٠٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠٠٠٠

ثانيا- تم قبول عطاءات الشركات على الرغم من تقديم البعض منها هوية تصنيف مقاولين وشهادة ممارسة مهنة نافذة قبل تأريخ الإعلان عن المناقصة ، فضلا عن عدم تقديم صحة صدور حجب البطاقة التموينية خلافا للفقرة (ثانياً/أ) من ضوابط رقم (٣) المذكورة آنفاً التي تتضمن {على لجان تحليل العطاءات المشكلة في جهات التعاقد تقويم العطاءات واستبعاد العطاءات غير المستوفية للشروط القانونية المتمثلة بـ(هوية تصنيف المقاولين العراقيين ، هوية غرفة التجارة ، إجازة ممارسة المهنة...)}، وكما مبين في ادناه: -

نوع الوثيقة	جهة الإصدار	اسم الشركة	تاريخ النفاذ
شهادة ممارسة المهنة	اتحاد المقاولين العراقيين	شركة البناء والتطور للمقاولات العامة	٢٠٢٣/١٢/٣١
هوية المقاول		صباح رجيوي حمود	

التقرير المرقم (١٣٨٣٠) في ٢٠٢٥/٥/٢٧ الخاص بتقرير تدقيق تنفيذ العقد المرقم (١١) في ٢٠٢٥/٢/٥المبرم بين محافظة المثنى وشركة (ريحانة للمقاولات العامة) (عراقية الجنسية) ، الخاص بمشروع (تأهيل شارع التحرير في السماوة) بمبلغ (١٠٩٣٠٠٠٠) ألف دينار (عشرة مليارات وتسعمائة وثلاثون مليون دينار) ، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي ردت فيه بالتسلسلات الاتيية (٧) ،(٨) ،(٩):

أولا- قيام المحافظة بتحديد الخبرة التخصصية في مجال تنفيذ الأشغال، لتقديم عمل مماثل واحد منجز بمدة لا تتجاوز (٣) سنوات بموجب الفقرة (٤-ز) من الإعلان المرقم (١٤٧٩) في ٢٠٢٣/١١/٢٢ ، علما إن المدة الواردة في الوثائق القياسية بأن لا تتجاوز (١٠) سنوات، بالتالي عدم فسح المجال إمام الشركات المنافسة، خلافا للفقرة {١- المعيار رقم (٧)} من كتاب وزارة التخطيط المرقم (٢٤٥٣٧/٧/٤) في ٢٠١٩/١٠/٧ التي تتضمن (الخبرة التخصصية في تنفيذ الإشغال/ تقديم عمل مماثل واحد منجز وخلال مدة لا تتجاوز عن (١٠) سنوات قبل الموعد النهائي لتقديم العطاء وبمبلغ من (٦٠- ٨٠٪) من الكلفة التخمينية للمشروع).

ثانيا-عدم قيام المحافظة بتضمين شروط الإعلان عن المناقصة عدم مشاركة أي عطاء لمناقص لديه ثلاثة عقود أو أكثر قيد التنفيذ، إذ تم قبول عطاء شركة ريحانة للمقاولات العامة وتمت إحالة المناقصة عليها بتاريخ ٢٠٢٤/٢/٥ على الرغم من وجود (٩) عقود قيد التنفيذ منفذة من قبلها أو مشاركة مع شركات أخرى ، خلافاً للفقرة (٢) من كتاب وزارة التخطيط المرقم (٢٥٥٢٤/٧/٤) في ٢٠٢٢/٩/٢٧ التي تضمن (لغرض إتاحة الفرصة لإشراك اكبر عدد من الشركات وإتاحة الفرصة أمام الشركات الناشئة يتعين على جهة التعاقد تضمين شروط

المناقصة عدم مشاركة أي عطاء لمناقص لديه ثلاثة عقود أو أكثر مازالت في التنفيذ ومبرمة مع نفس جهة التعاقد بالتنسيق مع قسم العقود في جهة التعاقد).

ثالثا– مطابقة أسعار الكشف التخميني (جدول الكميات) المعد من قبل مقدم العطاء (الشركة المنفذة للمشروع) مع الأسعار التي تم إعدادها من قبل لجنة إعداد الكشف التخميني المقدمة من قبل الدائرة المستفيدة ، مما يؤشر إن الشركة لديها اطلاع على أسعار فقرات الكشف التخميني، إذ بلغ المجموع الكلي النهائي للمناقصة في الكشف المعد من قبل مقدم العطاء (١٠٩٣٠٠٠٠) ألف دينار (عشرة مليار وتسعمائة وثلاثون مليون دينار) والمجموع الكلي للكشف المعد من قبل اللجنة (١٠٩٣٧٠٥٠) ألف دينار (عشرة مليار وتسعمائة وسبعة وثلاثون مليون وخمسون ألف دينار) ومع إضافة مبلغ المراقبة والاحتياط يصبح المبلغ الكلي للكشف (١٢٤٦٨٨٦٦٥٠٠) دينار (اثنا عشر مليار وأربعمائة وثمانية وستون مليون وثمانمائة وستة وستون ألف وخمسمائة دينار).

التقرير المرقم (١٤٣١٩) في ٢٠٢٥/٦/٢ الخاص تقرير تدقيق إجراءات التعاقد للعقد المرقم (٨١) في ٢٠٢٥/٤/٢٧المبرم بين محافظة المثنى وشركة طاقة العراق للمقاولات العامة الخاص بـ (هدم وانشاء متوسطة الامام الحسين (ع) للبنين سعة ١٨ صف نموذجية في قضاء السماوة/ الغربي) بمبلغ مقداره (٢١٦٣١١٦) الف دينار (مليارين ومائة وثلاثة وستون مليون ومائة وستة عشر الف دينار) ، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي ردت فيه بالتسلسل الاتي (٥):

قامت المحافظة بتحديد السيولة المالية للمشروع بقيمة اقل من القيمة الواجب توفرها وفق المعادلة المحددة في الفقرة (٣) السيولة المالية للمعايير المعتمدة في وثيقة الاشغال الصغيرة للمشاريع التي لا تزيد عن (٥) مليار دينار المعممة بموجب كتاب وزارة التخطيط/ دائرة العقود الحكومية العامة المرقم (٢٥٤٣٧/٧/٤) في ٢٠١٩/١٠/٧ فضلا عن ان (٣/١) المدة المحددة بالعقد تجاوزت (٩٠) يوما وكما مبين ادناه:–

اسم المشروع	الكلفة التخمينية/ ألف	السيولة الواجب توفرها حسب المعادلة اعلاه	السيولة المالية حسب الإعلان	المدة المحددة بالإعلان/ يوم	ثلث المدة/ يوم
هدم وانشاء متوسطة الامام الحسين (ع) للبنين بسعة ١٨ صف نموذجية في قضاء السماوة /الغربي	٢٥٧٧٢٢٢	٢٥٧٧٢٢٢٠٠	١١٦٠٠٠٠٠٠	٦٠٠	٢٠٠

التقرير المرقم (١٥٥٧٢) في ٢٠٢٥/٦/١٩ الخاص تدقيق إجراءات التعاقد للعقد المرقم (٨٠) في ٢٠٢٥/٤/٢٧ المبرم بين محافظة المثنى وشركة (الأوتار الفضية للمقاولات العامة وشركة المثلث للأعمار للمقاولات العامة) الخاص بـ (إنشاء محطة الرحاب الثانوية ٣٣/١١ سعة (٢*٣١,٥/م.ف.أ) مع استحداث مغذي ٣٣ ك ف مزدوج في السلمان) بمبلغ مقداره (٧٣٢٤١٠٠١٠٨) دينار (سبعة مليار وثلاثمائة وأربعة وعشرون مليون ومائة ألف ومائة وثمانية دنانير) ، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي ردت فيه بالتسلسل الاتي (٣):

أولا– قامت المحافظة بتحديد السيولة المالية للمشروع بقيمة اقل من القيمة الواجب توفرها حسب الفقرة (٣) من الجدول رقم (١) {السيولة المالية للمعايير المعتمدة في وثيقة الأشغال المتوسطة للمشاريع التي تزيد كلفتها التخمينية عن (٥) خمسة مليارات دينار ولغاية (١٠) عشرة مليارات دينار} الملحق بكتاب وزارة التخطيط/دائرة العقود الحكومية العامة المرقم (٢٤٥٣٧/٧/٤) في ٢٠١٩/١٠/٧ ، فضلا عن إن (٣/١) المدة المحددة بالعقد تجاوزت (٩٠) يوما خلافاً للمعيار أعلاه المتضمن {أن لاتتجاوز ثلث المدة العقدية في كل الأحوال عن (٩٠) يوماً}

اسم المشروع	الكلفة التخمينية ألف دينار	السيولة الواجب توفرها حسب المعادلة أعلاه/ ألف دينار	السيولة المالية حسب الإعلان/ألف دينار	المدة المحددة بالإعلان/يوم	ثلث المدة يوم
انشاء محطة الرحاب الثانوية ٣٣/١١ سعة (٢*٣١,٥) م.ف.أ مع استحداث مغذي ٣٣ ك ف مزدوج في السلمان	٨١٥٥٦٩٧	١٣٥٩٢٨٢٨	٩٤١٠٤٥	٣٩٠	١٣٠

٧– محافظة بابل :

التقرير المرقم (٢٣١٨٠) في ٢٠٢٥/٩/٨ الخاص نتائج تدقيق رواتب مديرية بلدية الحلة للسنة المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١،من أهم الملاحظات التي ردت فيه بالتسلسلات الاتي {(١٣) ،(١٤) تحقيق }، (١٥):

أولاً– قامت البلدية بتكليف اشغال مناصب (مسؤولي الشعب)في المديرية لموظفين عناوينهم الوظيفية تقع في الدرجة السابعة والسادسة خلافا لكتاب وزارة المالية / الدائرة القانونية بالعدد (١٠٧٠) في ٢٠١٣/١/٩ والمتضمن (يقتضي ان يكون رئيس الشعبة موظف بعنوان (معاون مدير) في الدرجة الرابعة او رئيس ملاحظين على الأقل والتي تقع في الدرجة الخامسة .

ثانياً– قامت المديرية بمنح عناوين وظيفية لا توجد ضمن وصفها الوظيفي وتعتبر من العناوين التخصصية التي لا تمنح الا في الوزارات المختصة خلافا لكتاب وزارة المالية/الدائرة القانونية /قسم الوظيفة العامة بالعدد (٨٠٢) في ٢٠١٠/٩/٣٠ الخاص بتفعيل الوصف الوظيفي والتقيد به كما مبين في ادناه :

اسم الموظف	عنوانه الوظيفي	الشهادة	مكان العمل
سهاد طارق سلمان	معاون قضائي رابع	دبلوم تقني إدارة قانونية	قسم الفرات البلدي
علي حمزة سبتة			قسم الرافدين
محمد باسم محمد			الشعبة القانونية
عمار عبد المجيد محمد	باحث سياسي	دبلوم علوم سياسة	الشعبة القانونية
شيماء قاسم حمزة			قسم الفرات البلدي

التقرير المرقم (١٨٩٥٩) في ٢٠٢٥/٧/٢٤ الخاص بمشروع (انشاء الطريق الاستراتيجي) وبمبلغ (٨٣٢٦٥٢٠٠٠) دينار (ثمانمائة واثنين وثلاثين مليون وستمائة واثنين وخمسين الف دينار) والممول من تخصيصات قانون الدعم الطارئ للأمن

الغذائي والتنمية رقم (٢) لسنة /٢٠٢٢ والمبرم من قبل محافظة بابل مع شركة (الوفاء الحرة للمقاولات العامة) (عراقية الجنسية)،من أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي ردت فيه بالتسلسل الاتي (٤):

قيام حسابات الخطة بصرف مبالغ الاشراف والمراقبة للمشروع اعلاه لموظفين يعملون في مشاريع اخرى لاعلاقة لها بالمشروع اعلاه دون تزويدنا بمعززات الصرف وحسب الكشف المرفق باجابة حسابات الخطة الاستثمارية المرقم (٨١٦) في ٢٠٢٥/٥/١١ خلافا للمادة (١/تاسعا) من ضوابط احكام وصلاحية تنفيذ ومتابعة المشاريع الاستثمارية رقم (٣) لسنة/٢٠٢٣ التي عرفت مبلغ الاشراف والمراقبة(هي المبالغ التي تحتسب لكل مكون من مكونات المشروع).

التقرير المرقم (٥٣٦٣) في ٢٠٢٥/٢/٢٤ الخاص نتائج أعمال الرقابة التدقيق على معاملات تعويض المتضررين جراء العمليات الحربية والاخطاء العسكرية و العمليات الارهابية في محافظة بابل للاعوام من (٢٠١٦ – ٢٠٢٤) ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (١٢)، (١٣) (١٥) :

أولاً– لم يتم تعزيز بعض مستندات الصرف بكافة الاوليات خلافاً لضوابط الرقابة الداخلية للسيطرة على التصرفات المالية للوحدات اللامركزية (رابعا–٤–أ/ثانياً) من الدليل لمالي والمحاسبي بالعراق المعمم بكتاب وزارة المالية المرقم (٢٦٨٥١) في ٢٠١٣/٥/٢ والذي نص على (ان تكون المصروفات موثقة بمستندات اصولية) .

ثانياً– قيام محافظة بابل بتكرار صرف مبلغ التعويض لمواطنين طالبين للتعويض على الرغم من وجود توصيات سابقة من اللجنة الفرعية بصرف مبالغ تعويض لاقربائهم على نفس العقار.

ثالثاً– عدم قيام بعض المواطنين من المتضررين و التي تعرضت سيارتهم لحوادث بأبلاغ مراكز الشرطة للتحقيق بألامر وتم تعويضهم خلافاً للمادة (٦/سادساً–٤) من التعديل الاول رقم (٧٥) لسنة/٢٠١٥ لقانون تعويض المتضررين جراء العمليات الحربية والاخطاء لعسكرية والعمليات الارهابيةرقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٩ والتي نصت (تقدم طلبات المشمولين بأحكام هذا القانون من منتسبي الدولة و القطاع العام بأي صفة كانت مشفوعة بالاوراق التحقيقية التي اجراها مركز الشرطة).

التقرير المرقم (٣٦٥٩) في ٢٠٢٥/٢/٥ الخاص نتائج أعمال الرقابة التدقيق على انشطة محافظة بابل للسنة المالية المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٣ من أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٣–د)، (١٥– أ– ب) :

أولاً– قيام بعض موظفي ديوان محافظة بابل والبالغ عددهم (٤٤) موظف بأستغلال منصبهم الوظيفي من خلال تسليم حاسباتهم الشخصية الى مخازن ديوان محافظة بابل كهدية او هبة بموجب مستند ادخال مخزني وفي نفس اليوم تم استلامها من قبلهم كذمة بأسمهم بموجب مستند اخرج مخزني لغرض العمل بها من اجل استلام مخصصات خطورة حاسبة خلافاً للمادة (٤/تاسعا) من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام المرقم (١٤) لسنة ١٩٩١ (المعدل)التي نصت على (يلتزم الموظف بالواجبات و الامتناع عن استغلال الوظيفة لتحقيق منفعة او ربح شخصي له او لغيره).

ثانياً– الساعات الاضافية:

(١) تم صرف مبلغ (٢١٠١٦٥٥٠٠)دينار (مئتان وعشرة مليون ومائة وخمسة وستون الف وخمسمائة دينار)من مبالغ الاشراف و المراقبة لمشاريع اعمار شمال بابل على الرغم من عدم وجود تخصيص في الموازنة الجارية لسنة/٢٠٢٣

على حساب الساعات الاضافية خلافا للمادة (١٥/أولاً) من قانون الادارة المالية الاتحادية رقم (٦)لسنة/٢٠١٩ الت نصت على (لايجوز لاي وحدة انفاق ان تتجاوز مصروفاتها التخصيصات المرصدة لها في قانون الموازنة العامة الاتحادية على اي وجه من اوجه الصرف ولاي سبب من الاسباب).

(٢) عدم تثبيت ماهية عمل الساعات الاضافية في الامر الاداري خلافاً (١) من منشور وزارة المالية المرقم (٢٤٣٧) في ٢٠١٠/١٠/٢٧ والتي نصت (للوزير المختص او رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة مسبقا قبل البدء بالعمل الاضافية يؤكد ماهية العمل الضرورة التي تتطلب الاشتغال ساعات أضافية وتحديد الاعمال المكلف بها) .

وقد اوصى الديوان الالتزام بمنشور وزارة المالية اعلاه.

التقرير المرقم (١٣٠٠٨) في ٢٠٢٥/٢/١٤ الخاص تدقيق أنشطة هيئة الاستثمار في محافظة بابل للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٤ ،من أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٣-د):

أولاً- كتاب الهيئة الوطنية للاستثمار المرقم (٨٨٧٨) في ٢٠٢١/١٠/٢٥:

(١) لم تتخذ الهيئة أي اجراء قانوني بحق المستثمر المنفذ للإجازة الاستثمارية المرقمة (١٨٨) في ٢٠٢٣/٥/١٤ الخاصة بإنشاء (مجمع مدينة السلام ٢) وفق قانون الاستثمار المرقم (١٣) لسنة/٢٠٠٦ المعدل، نتيجة عدم قيامه بتزويد الهيئة بعقود الوحدات السكنية المبرمة بينه وبين المستفيدين على الرغم من وصول نسبة انجاز المشروع الى (٩٣٪) وحسب ما جاء بإجابة الهيئة المرقمة (٦٨٦) في ٢٠٢٥/٢/٢٥ خلافا لتعليمات الهيئة الوطنية للاستثمار أعلاه والتي تتضمن الاتي:-

(أ) خضوع العقد المبرم بين المستفيد والمستثمر الى مصادقة الهيئة.

(ب) التزام المستثمر بدراسة الجدوى التي تتضمن سعر الوحدة السكنية.

(ج) أي تغير في العقد المبرم بين المستفيد والمستثمر يخضع الى موافقة الهيئة المانحة للإجازة.

(د) يعد عدم الالتزام بالسعر المثبت في الجدوى الاقتصادية مخالفا واخلالا من المستثمر يستوجب معه تطبيق المادة (٢٨) من قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة/٢٠٠٦ (المعدل).

(هـ) يكون سعر الوحدة السكنية معيارا للمنافسة عند التقديم للمشاريع السكنية.

وعلى الرغم من توجيه الهيئة العديد من الكتب والتأكيدات الى المستثمر بهذا الصدد واخرها كتابها المرقم (٣٥٤٠) في ٢٠٢٤/١٢/٢٩، مما أدى الى:

(أ)عدم مصادقة العقود المبرمة بين المستثمر والمستفيدين من قبل هيئة استثمار بابل

(ب)عدم التأكد من التزام المستثمر بسعر الوحدة السكنية الواردة ضمن دراسة الجدوى المقدمة من قبله

(ج)عدم التأكد من وجود او عدم وجود أي زيادة على الأقساط او الفوائد المستحقة بعد ابرام العقد

(د)عدم المصادقة على التغييرات ان حصلت في العقد بين المستثمر والمستفيد كونه مشروط بموافقة الهيئة

(٢) عدم التزام المستثمر بسعر الوحدة السكنية الواردة ضمن دراسة الجدوى المقدمة من قبله خلافا للفقرة (٤) من التعليمات أعلاه والتي تضمنت (يعد عدم الالتزام بالسعر المثبت في الجدوى الاقتصادية مخالفا واخلالا من المستثمر يستوجب معه تطبيق المادة (٢٨) من قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة/٢٠٠٦ (المعدل)، حيث قامت الهيئة بناءً على طلبنا بتزويدنا بنسخ من عقود بيع الوحدات السكنية المبرمة بين المستفيد والمستثمر بموجب اجابتها المرقمة (١٠٢٦) في ٢٠٢٥/٣/٢٦، بعد قيام المستثمر بتزويد الهيئة بأربعة نسخ من العقود المبينة انفا، حيث تبين بيع الوحدات السكنية بزيادة قدرها (٢٦٪) عن ما جاء بدراسة الجدوى.

التقرير المرقم (١٨٢٨٦) في ٢٠٢٥/٧/٢٠ الخاص بتدقيق تنفيذ العقد المرقم (١٥) في ٢٠٢٤/١/٢١ المبرم بين محافظة بابل وشركة (نجران للمقاولات العامة المحدودة) الخاص بمشروع (انشاء جسر سيارات فضائي بعرض ٢٠م على جدول الكفل) بمبلغ (٦٨١١٠٧٠٠٠) دينار (ستمائة وواحد وثمانين مليون ومائة وسبعة الف دينار) من تخصيصات قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية رقم (٢) لسنة /٢٠٢٢ ،من أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٦)، (٧– أ):

أولا– لم تقم مديرية بلديات بابل /مديرية بلدية الكفل بحسم موضوع الاستملاك والسعي في انشاء طريق قبل انشاء الجسر او ضمن فترة احالة الجسر لكونها مكملة له ولتحقيق الجدوى الاقتصادية منه وذلك حسب كتاب قسم ادارة المشاريع /شعبة مشاريع قضاء المركز ذي العدد (٤٦٣٨)في ٢٠٢٤/٥/٢٦ حيث انه الاراضي المجاورة لموقع الجسر والتي تكون طرق مكملة له لم يحسم موضوع استملاكها وذلك حسب التوصيات المثبتة في محضر الزيارة الميدانية لقسم ادارة المشاريع /قطاع الطرق المرفق طياً الكتاب اعلاه خلافا للفقرة (ج/٤–٦–١) من الدليل الاسترشادي المعد من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي والمعمم بكتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء ذي العدد (ت.ج.م/٣٧٩٣٨/٤) في ٢٠١٩/١١/١٦ التي نصت على (التحقق من استحصال كافة الموافقات الاصولية لاستملاك الاراضي التي سوف يشيد عليه المشروع قبل الاعلان للتعاقد).

ثانيا– الزيارة الميدانية :

عدم وجود جدوى حقيقية للمشروع اعلاه اذ تم انشائه دون وجود اي طرق رئيسية او فرعية ممكن يتم ربطه عليها حاليا حيث انه الجسر يقع في وسط اراضي زراعية متمثلة (بالنخيل و الاشجار والدور السكنية) علما ان الارض المخصصة لأنشاء الشوارع مستقبلا لربطها مع الجسر لم يتم استملاكها مما سوف يؤدي ذلك الى بقاء الجسر دون الاستفادة منه لحين اكمال الاستملاكات تلك الطرق.

التقرير المرقم (١٨٠٤٢) في ٢٠٢٥/٧/١٦ الخاص بتدقيق تنفيذ العقد المرقم (١٤) في ٢٠٢٤/٢/٢٦ المبرم بين محافظة بابل وشركة (الينبوع الاخضر للمقاولات العامة) الخاص بمشروع (تجهيز ومد خط من خزان مرجان لداخل مركز الحلة ومنه الى مناطق الثيلة وكريطعة) بمبلغ (٧٧٠٦٢٥٠٠٠) دينار (سبعمائة وسبعين مليون وستمائة خمسة وعشرين الف دينار) من

تخصيصات قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية رقم (٢) لسنة /٢٠٢٢ ،من أهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسلين الاتيين (٣) ، (٤تحقيق):

قيام الجهة المستفيدة (مديرية ماء بابل) باعتماد شهادة منشأ (مزورة) للأنابيب المجهزة للمشروع اعلاه حيث بينت مديرية ماء بابل بموجب كتابها المرقم (١٧٨٦٣) في ٢٠٢٣/٨/٢٤ والذي تضمن (نود اعلامكم بصحة صدور شهادة المنشأ الخاصة بالانابيب الدكتايل المجهزة من قبل الشركة (Shandong Baotai Steel) الوكيل المعتمد لدى شركة (Xinxin Comm) في حين ان الجهة المستفيدة بموجب كتابها المرقم (١٨٨٤٧) في ٢٠٢٣/٩/١٩ اكدت عدم السماح للشركة المنفذة بتجهيز أنابيب الدكتايل للمشروع اعلاه كونها من مناشئ غير معتمدة لدى المديرية العامة للماء ومرفق طيا الكتاب الاخير مراسلة مع الشركة المصنعة لأنابيب الدكتايل حيث اوضحت الاخيرة وحسب الترجمة المثبتة على المراسلة الالكترونية بأن شهادة المنشأ لهذه الانابيب لم تصنع في مصانعنا واي وثيقة تشير الى اسم شركتنا هي (مزورة) وكذلك اكدت الشركة بموجب رسالة الكترونية مترجمة بتاريخ ٢٠٢٣/١١/١٣ والتي تضمنت (اشارة الى البريد الالكتروني في ٢٠٢٣/١١/١٢ بخصوص شهادة المنشأ المرقمة (00009 /٤٩٩٠٠٠٤٥٥٢) نؤكد بأنه الانابيب المذكورة لم يتم تصنيعها في معاملنا وأن شركة (shodong) لا تمت لنا بصلة وعند ذكر اسم شركتنا في شهادة المنشأ يعد عملا غير قانوني وتمت بصدد اجراءات قانونية بخصوص ذلك الامر في حين تناقض الامر بعد ذلك حيث ذكرت الشركة المصنعة للانابيب بموجب رسالتها الالكتروني مخاطبة بها مديرية ماء بابل في ٢٠٢٣/١١/٢٢ والتي اشارت بها ان الانابيب مصنعة في مصانعنا لكن للسوق المحلي الصيني وليس للتصدير) .

التقرير المرقم (١٢٩٨٧) في ٢٠٢٥/٥/١٩ الخاص تدقيق أنشطة دائرة عقارات الدولة /فرع بابل للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول /٢٠٢٤، ومن أهم الملاحظات والتي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل الاتي (١- أ/ب):-

أولا- لم يتم تجديد عقود شاغلي معامل الطابوق والاسفلت و لم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة بحقهم على الرغم من مرور (٨-١٢) سنة على انتهاء عقودهم خلافا للمادة (٩/اولا) من قانون الاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط رقم (٢٠) لسنة/١٩٩٨ والتي تقضي (تقوم دوائر الدولة ذات العلاقة بتخصيص ما يحتاج اليه المشروع الصناعي من الاراضي المملوكة للدولة ضمن التصاميم الاساسية للمدن وامدادها بالخدمات اللازمة وتأجيرها لمالكه ببدل يساوي اجر المثل ويبقى عقد الايجار نافذا مدة نفاذ اجازة التأسيس استثناء من احكام قانون بيع وايجار اموال الدولة المرقم (٣٢) لسنة /١٩٨٦).

ثانيا- بلغ عدد الدور العائدة للدائرة (١٦) دار والمشغولة تجاوزاً والتي يستوفى عنها اجر المثل وقد بلغ اجمالي الديون المترتبة بذمتهم لغاية ٢٠٢٤/١٢/٣١ مبلغ (١٣٣٩٥٤٤٠٠٠) دينار (مليار وثلاثمائة وتسعة وثلاثون مليون وخمسمائة وأربعة واربعون الف دينار) حيث لوحظ عدم قيام الفرع اتخاذ الإجراءات اللازمة بحجز الأموال المنقولة وغير المنقولة للمتجاوزين عليها على الرغم من استحقاق تلك الديون، وانما اكتفى الفرع بإجراء التبليغات الإدارية فقط خلافاً للفقرة (١-٥) من قانون تحصيل الديون الحكومية المرقم (٥٦) لسنة /١٩٧٧ (المعدل) والتي نصت (اذ لم يدفع الدين عند انتهاء مدة الإنذار، يصدر المخول بتطبيق القانون قراراً بحجز أموال المدين المنقولة بما فيها ارصدته وودائعه لدى المصارف بما يعادل مقدار الدين ، فان لم تكف يجر حجز أمواله غير المنقولة بما يعادل الدين) وتم توجيه مذكرتنا المرقمة (٢١) في ٢٠٢٥/١/٢٨ بهذا الخصوص.

التقرير المرقم (١٢٢١٦) في٨/٥ /٢٠٢٥ الخاص نتائج أعمال الرقابة والتدقيق على انشطة وحسابات الهيئة العامة للضرائب / فرع بابل للسنة المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ ، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها و التي وردت فيه بالتسلسلين الاتيين (٣- ب) ، (٥-أ):

أولا- عدم قيام الهيئة العامة للضرائب/ فرع بابل باعداد شهادة موجود المصرف (استمارة محاسبة ٤٤) والجداول المرفقة بالاستمارة خلافا للنظام المحاسبي الحكومي (الدليل المالي) المعمم في ٢٠١٣/٢/٢٦ من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي مما تعذر على الهيئة الرقابية المختصة معرفة الايداعات الظاهرة في كشف المصرف ولم تقيد في السجل وكذلك المقبوضات المقيدة في السجل ولم تظهر في كشف المصرف وكشف الموقوفات وتم توجيه مذكرتنا المرقمة (٧) في ٢٠٢٥/٢/٩ وبين الفرع بموجب كتابهم المرقم (٣٣٥٣) في ٢٠٢٥/٢/١٧ (لا توجد لدينا استمارة محاسبة /٤٤ من تاريخ استلام شعبة الحسابات بتاريخ ٢٠١٣/٥/٩) .

ثانيا- قيام الهيئة العامة للضرائب /فرع بابل باستلام مبالغ الامانات الضريبية في الحساب الجاري دون ذكر أسماء المتحاسبين ضريبيا حيث تم استلام مبالغ اجمالية بموجب وصل استلام الإيرادات والامانات الضريبية لعدم ورود الأسماء في اشعار المصرف مما يترتب عليه ضياع حقوق المكلفين ومطالبتهم بالضرائب لعدم اثبات السداد السابق ،وعدم إمكانية ابراء ذممهم لعدم توفر قاعدة بيانات تخصهم لدى الهيئة ، وظهور فروقات بين سجلات الهيئة وسجلات الجهة المحولة ،ولكون هذه المبالغ مجهولة المصدر وغير مرتبطة بمكلفين معينين ستكون عرضه للتلاعب، خلافا للفقرة (ثانيا) من النظام المحاسبي الحكومي التي تضمنت (يؤشر فيه أسماء الأشخاص او الجهات التي قبضت منها مبالغ الامانات او اية ملاحظات مهمة)

التقرير المرقم (٦٧٨) في ٢٠٢٥/١/٩ الخاص تدقيق انشطة و حسابات مديرية خزينة بابل للسنة المنتهية في٣١/كانون الاول /٢٠٢٣، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل الاتي (٩/أ/ أولاً):-

لم يتم اعداد كشوفات تحليلية بحساب الامانات لمديرية خزينة بابل والدوائر المرتبطة بها والبالغ رصيدها (١١٠٠٠٢٥٨٤٣٦) دينار (احدى عشر مليار ومائتان وثمانية وخمسون الف واربعمائة وستة وثلاثون دينار) والاكتفاء بالسجلات الخاصة بالأمانات خلاف لكتاب وزارة المالية المرقم (١٨٨٩٦) في ٢٠٢١/١١/٢٤ الذي يقضي (يتم تنظيم الجداول التحليلية والشهرية والاجمالية لحساب الامانات والدائنون بما يعزز صحة البيانات المالية الواردة وتوقيع الامر بالصرف).

التقرير المرقم (١٣٥٦٩) في ٢٠٢٥/٥/٢٦ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على القروض المصروفة لشراء السيارات من قبل مصرف الرافدين /فرع المحاويل (٣٠٤)، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل الاتي (٢-ح،ي،ل) :-

أولا- عدم قيام المصرف بالتأكد من صحة صدور المستمسكات الثبوتية للمقترض خلافاً لتعليمات الادارة العامة/قسم الدراسات /شعبة التمليات المصرفية ذي العدد (٣٢) في ٢٠٢٠/١٠/٤ /اجراءات الفرع /الفقرة (٩) منه والتي نصت (يقوم الفرع بأتخاذ الاجراءات الاصولية تجاه المقترض والكفيل واستحصال صحة صدور احدى المستمسكات

الثبوتية الخاصة بالمقترض والكفيل واستحصال صحة صدور احدى المستمسكات الثبوتية الخاصة بالمقترض المتمثلة (هوية الاحوال المدنية –شهادة الجنسية –جواز سفر –بطاقة وطنية)).

ثانيا– عدم وجود تعهد دائرة الكفيل ضمن الاوليات الخاصة بالمقترض المتعلق بتحويل الاقساط المستحقة على المقترض الى المصرف بعد استقطاعها من راتب الكفيل عند الامتناع عن التسديد على الرغم من كونهم متلكئين عن التسديد وانتهاء مدة القرض للبعض منهم خلافاً لتعليمات الادارة العامة/قسم الدراسات /شعبة التمليات المصرفية ذي العدد (٣٢) في ٢٠٢٠/١٠/٤ /اجراءات الفرع /الفقرة (٧)واتي نصت على (الموظفين غير الموطنة رواتبهم لدى مصرفنا تقدم كفالة موظف دولة على الملاك الدائم وحسب ضوابط الكفالات وملئ استمارة تعهد دائرة الكفيل وسند الكفالة والتعهد).

ثالثا–على الرغم من انتهاء مدة القرض الممنوحة لبعض المقترضين وبلوغ كفالاتهم السن القانوني للتقاعد واحالة البعض منهم للتقاعد الا ان دوائر الكفيل لم تقم بألزام الكفيل بضرورة جلب كتاب براءة ذمة من المصرف رغم وجود تعهد دائرة الكفيل بأستقطاع المبلغ في حال عدم التسديد .

التقرير المرقم (٨٢٩٤) في ٢٠٢٥/٣/٢٥ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على المعاملات التقاعدية لجرحى العمليات الارهابية لمنتسبي قيادة شرطة محافظة بابل، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٣،٥)

أولا– تم قبول بعض قرارات اللجان الطبية من قبل مديرية تقاعد بابل على الرغم من مضي مدة اكثر من خمس سنوات على الفحص والقرار لغرض منح الراتب التقاعدي للجريح دون طلب تقرير طبي حديث من اجل تقدير الاستحقاق التقاعدي رفي ضوء نسبة العجز خلافاً للمادة (٨– ثانياً) من تعليمات رقم (٤) لسنة٢٠١٨ (تعليمات تسهيل تنفيذ قانون تعويض المتضررين جراء العمليات الحربية و الاخطاء العسكرية و العمليات الارهابية رقم (٢٠) لسنة /٢٠٠٩ (المعدل) التي نصت على (تتولى هيأة التقاعد الوطنية طلب اعادة فحص المواطن المصاب المشمول بالقانون لدى اللجان الطبية المختصة كل خمس سنوات لإعادة تقدير الاستحقاقات التقاعدية في ضوء نسب العجز) .

ثانيا–عدم تطابق بعض قرارات اللجان الطبية الصادرة لنفس المصاب على نفس الحادث لبعض الجرحى مما أدى الى رفع نسب العجز ليتم شموله بالحقوق التقاعدية بموجب قانون رقم (٢٠) لسنة٢٠٠٩ (المعدل) الامر الذي يدل على شكلية التقارير الطبية عند تقديرها لنسب العجز الممنوحة .

التقرير المرقم (١٨٠٤٢) في ٢٠٢٥/٧/١٦ الخاص بتدقيق تنفيذ العقد المرقم (١٤) في ٢٠٢٤/٢/٢٦ المبرم بين محافظة بابل وشركة (الينبوع الاخضر للمقاولات العامة) الخاص بمشروع (تجهيز ومد خط من خزان مرجان لداخل مركز الحلة ومنه الى مناطق الثيلة وكريطعة) بمبلغ (٧٧٠٦٢٥٠٠٠) دينار (سبعمائة وسبعين مليون وستمائة خمسة وعشرين الف دينار) من تخصيصات قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية رقم (٢) لسنة /٢٠٢٢ ،من أهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسلين الاتيين (٣) ، (٤تحقيق):

قيام الجهة المستفيدة / مديرية ماء بابل باحتساب مبلغ الاشراف والمراقبة للمشروع اعلاه بنسبة (٥٪) من مبلغ العقد استنادا للكشف التخميني المعد من قبلها بدلا من (١٪) على الرغم من ان موضوع العقد هو (تجهيز) وقد برر قسم حسابات الخطة

الاستثمارية بموجب كتابه المرقم (٩١٧) في ٢٠٢٥/٥/١٩ والذي تضمن (تم احتساب الاشراف والمراقبة بنسبة (١٪) وبمقدار (٧٧٠٦٢٥٠) دينار (سبعة مليون وسبعمائة وستة الف ومائتين وخمسين دينار) في حين ان مبلغ الاشراف والمراقبة المثبت بالكشف التخميني بنسبة (٥٪) بمبلغ (٣٨٥٣١٢٥٠) دينار (ثمانية وثلاثون مليون وخمسمائة وواحد وثلاثين الف ومائتين وخمسين دينار) خلافا للمادة (ثانيا/١٠/صلاحيات الوزير المختص) من تعليمات تنفيذ قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية لسنة/٢٠٢٢ والتي تضمنت (تحديد مبلغ الاشراف والمراقبة بعقود التجهيز بنسبة (١٪)) وقد اوصى الديوان ، بضرورة الالتزام بالمادة (ثانيا/١٠/صلاحيات الوزير المختص) من تعليمات تنفيذ قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية لسنة/٢٠٢٢ اعلاه.

التقرير المرقم (٢٣١٨٠) في ٢٠٢٥/٩/٨ الخاص نتائج تدقيق رواتب مديرية بلدية الحلة للسنة المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١،من أهم الملاحظات التي ردت فيه بالتسلسلات الاتي {(١٣) ،(١٤) تحقيق }، (١٥):

قامت البلدية بصرف مخصصات منصب لمدراء البلدية كل من مدير البلدية السابق ومدير البلدية الحالي بنسبة (٢٥٪)بشكل خاطئ خلافا للفقرة (٢) منه كتاب مديرية البلديات العامة/قسم الموازنات المرقم (٢١٦٥٢) في ٢٠٠٩/٩/١٤ ومرفقه كتاب وزارة المالية/ الدائرة القانونية المرقم (٨٠٨) في٢٠٠٩/١/٢١ الخاص برواتب ودرجات مدراء البلديات التي تضمنت (يمنح مدير بلدية من الصنف الممتاز او الصنف الأول المخصصات المذكورة بنسبة ٢٠٪ باعتباره يشغل إدارة قسم) علما ان بلدية الحلة تقع ضمن بلدية الصنف الممتاز استنادا الى بيان تعديل أصناف البلديات المنشور بالوثائق العراقية بالعدد (٤٠٨٠) في٣٠/حزيران/٢٠٠٨ وقد أوصى الديوان بحصر المبالغ المصروفة بشكل خاطئ وارجاعها الى المديرية .

التقرير المرقم (١٠٥٩١) في ٢/٤ /٢٠٢٥ الخاص بالزيارة تفتيشية إلى المصرف العراقي للتجارة فرع الحلة /٩٨٣ للفترة من (٢٠٢٤/١١/١٢-٢٠٢٥/١/١٥)، ومن أهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسل الاتي (٢ /أ-ب):-

حقق المصرف ربحاً للسنة موضوع التقرير مقداره (١٩٨٢٨٨) مليون دينار (مائة وثمانية وتسعون مليار ومائتان وثمانية وثمانون مليون دينار) مقارنةً بسنة/٢٠١٥ إذ حقق المصرف ربحاً مقداره (١٧٦٩١٥) مليون دينار (مائة وستة وسبعون مليار وتسعمائة وخمسة عشر مليون دينار) بزيادة مقدارها (٢١٣٧٣) مليون دينار (واحد وعشرين مليار وثلاثمائة وثلاثة وسبعين مليون دينار) وبنسبة (١٢٪) اذ تركزت الزيادة في ايراد النشاط الجاري مقابل انخفاض في المصروفات التحويلية والأخرى وكما مبين في الجدول أدناه: -

اسم الحساب	المبلغ سنة/٢٠١٦ مليون دينار	المبلغ سنة/٢٠١٥ مليون دينار	الزيادة والنقصان مليون دينار	نسبة التغير %
ايرادات النشاط الجاري	٧١٤١٥٣	٦٦٥٧٢٠	٤٨٤٣٣	٧

مصروفات النشاط الجاري	٥٣٤٥٦٠	٥٢٥٢٥٦	٩٣٠٤	٢
الايرادات التحويلية والاخرى	٢٦٦٤٨	٧٧١٩٢	(٥٠٥٤٤)	(٦٥)
المصروفات التحويلية والاخرى	٧٩٥٣	٤٠٧٤٠	(٣٢٧٨٧)	(٨٠)

ومن الجدول اعلاه لاحظنا ما يأتي:-

أولا- ارتفاع ايرادات النشاط الجاري للمصرف بمبلغ مقداره (٤٨٤٣٣) مليون دينار (ثمانية واربعين مليار واربعمائة وثلاثة وثلاثين مليون دينار) وبنسبة (٧٪) عن السنة السابقة بسبب الزيادة في حساب فوائد القروض الممنوحة وحساب عمولات الحوالات الداخلية وفوائد حوالات الخزينة والعمولات المصرفية الأخرى وفوائد السندات المالية الداخلية.

ثانيا- ارتفاع مصروفات النشاط الجاري للمصرف بمبلغ (٩٣٠٤) مليون دينار (تسع مليارات وثلاثمائة واربعة ملايين دينار) وبنسبة (٢٪) عن السنة السابقة اذ تركزت الزيادة في حساب مخصص هبوط قيمة الاستثمارات وحساب فوائد الودائع الثابتة.

ثالثا- انخفاض رصيد حساب الايرادات التحويلية والأخرى بمبلغ مقداره (٥٠٥٤٤) مليون دينار (خمسين مليار دينار وخمسمائة واربعة واربعين مليون دينار) وبنسبة (٦٥٪) عن السنة السابقة بسبب انخفاض ايراد الخدمات المتنوعة وايراد ايجار الموجودات الثابتة.

رابعا- بلغ عدد فروع المصرف خلال السنة موضوع التقرير (١٦٠) فرع منها (١٠٧) فرع كانت نتيجة نشاطها (خسارة) وبنسبة (٦٧٪) منها فروع مهمة ذات نشاط مرتفع ويعود سبب الخسارة الى ارتفاع حجم المصروفات في بعض الحسابات مثل فوائد حسابات التوفير وفوائد الودائع الثابتة مع ضعف في الايرادات المستحصلة مما يشير الى عدم كفاءة استخدام الموارد المتاحة عن ارصدة التوفير في انشطة مصرفية تحقق عائد أعلى من الفوائد المدفوعة عن تلك الأرصدة.

وقد اوصى الديوان بإعادة النظر في النشاطات التي يزاولها المصرف والتركيز على العمليات المصرفية التي تغطي مصاريفه بما يحقق عائد أفضل.

التقرير المرقم (١٨٩٦٠) في ٢٠٢٥/٧/٢٤ الخاص تدقيق تنفيذ العقد المرقم (٦) في ٢٠٢٣/٢/٢٦ الخاص بمشروع (تأهيل طريق الامام علي (ع) الرابط بين طريق حلة –كوفة وجسر الكفل الكونكريتي وانشاء تقاطع للطريق مع طريق حلة –كوفة) وبمبلغ اجمالي (٨٧٥١٧٠٠٠٠) دينار (ثمانمائة وخمسة وسبعين مليون ومائة وسبعين الف دينار) والمبرم بين محافظة بابل و شركة (الحسنين العالمية للمقاولات) (عراقية الجنسية)،من أهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسلين (٣– و) ، (١٠):

أولا- لم يتم الاخذ بنظر الاعتبار وجود نهر في منطقة الشهوانية عند اعداد تصاميم المشروع أعلاه ، اذ تم اضافة مقرنص على جهتي الشارع على الرغم من عدم وجود شبكات مياه تصريف مجاري للمنطقة المذكورة ورفع طلب من اهالي منطقة الشهوانية الى معاون المحافظ للشؤون الفنية لغرض نقل المقرنص من الجهة اعلاه الى محاذات الشارع لوجود ذلك النهر وقد اوصى الديوان بتوخي الدقة عند اعداد تصاميم المشروع وعلى ان تكون من ارض الواقع.

ثانيا– قيام حسابات الخطة بصرف مبالغ الاشراف والمراقبة المخصص للمشروع اعلاه لموظفين يعملون في مشاريع اخرى لاعلاقة لهم بالمشروع خلافا للمادة (١/تاسعا) من ضوابط احكام وصلاحية تنفيذ ومتابعة المشاريع الاستثمارية رقم (٣) لسنة/٢٠٢٣ التي عرفت مبلغ الاشراف والمراقبة(هي المبالغ التي تحتسب لكل مكون من مكونات المشروع)و قد اوصى الديوان بضرورة الالتزام بالمادة (١/تاسعا) من ضوابط احكام وصلاحية تنفيذ ومتابعة المشاريع الاستثمارية رقم (٣) لسنة/٢٠٢٣.

التقرير المرقم (١٨٩٥٩) في ٢٠٢٥/٧/٢٤ الخاص تدقيق تنفيذ العقد المرقم (٨) في ٢٠٢٣/٢/٢٦ الخاص بمشروع (ايصال التيار الكهربائي بشكل مستمر (طوارئ) الى المجمعات المائية البالغ عددها (١١) مجمع) بمبلغ (٧٤٧٣٦٥٠٠٠) دينار (سبعمائة وسبعة واربعين مليون وثلاثمائة وخمسة وستين الف دينار) والمبرم من قبل محافظة بابل مع شركة (الجوف للمقاولات العامة) (عراقية الجنسية) والممول من تخصيصات قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية رقم (٢) لسنة /٢٠٢٢ ،من أهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسلين الاتيين (١) ، (٥):

أولا– وجود مغالات بين الاسعار المثبتة في عطاء الشركة المحال عليها المشروع وبين الاسعار السائدة عند الصرف وحسب ذرعة دائرة المهندس المقيم للسلفة رقم (١) خلافا للمادة (٢–اولا–د) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ والضوابط الملحقة بها التي تضمنت (وجود كلفة تخمينية محدثة للمقاولة والمقاولات معدة من جهة فنية مختصة مبينة على اساس الدراسة الشاملة لأسعار السوق عند اعدادها) وكما مبين ادناه:–

اسم الفقرة	السعر بموجب عطاء الشركة/دينار	السعر السائد وفق السوق/دينار
براكيت حجم ١,٤١م مزدوج مع الملحقات	١٤٠٠٠٠	٨٢٥٠٠
براكيت حجم ١,٢٥ مع الملحقات	٥٠٠٠٠	٣٧٥٠٠
عازل قرصي مع الملحقات	٤٧٠٠٠	٣٧٥٠٠

وقد اوصى الديوان بضرورة الالتزام بالمادة (٢–اولا–د) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ والضوابط الملحقة بها.

ثانيا– قيام حسابات الخطة بصرف مبالغ الاشراف والمراقبة للمشروع اعلاه لموظفين يعملون في مشاريع اخرى ليست لها علاقة بالمشروع اعلاه وحسب اجابة حسابات الخطة الاستثمارية المرقم (٨١٦) في ٢٠٢٥/٥/١١ والتي تضمنت(كشف بالمبالغ المصروفة من مبلغ الاشراف والمراقبة لسنتي/٢٠٢٣ و٢٠٢٤ كالمكافات وساعات إضافية ....الخ) خلافا للمادة (١/تاسعا) من ضوابط احكام وصلاحية تنفيذ ومتابعة المشاريع الاستثمارية رقم (٣) لسنة/٢٠٢٣ التي عرفت مبلغ الاشراف والمراقبة (هي المبالغ التي تحتسب لكل مكون من مكونات المشروع) و قد اوصى الديوان بضرورة الالتزام بالمادة (١/تاسعا) من ضوابط احكام وصلاحية تنفيذ ومتابعة المشاريع الاستثمارية رقم (٣) لسنة/٢٠٢٣.

التقرير المرقم (٢٤٣٣٤) في ٢٠٢٥/٩/١٨ الخاص تدقيق رواتب الموظفين والعقود في ديوان محافظة بابل والعقود في الدوائر المرتبطة بالمحافظة للفترة من (٢٠٢٤/١/١ ولغاية ٢٠٢٥/٢/٢٨)،من أهم الملاحظات التي ردت فيه بالتسلسل الاتي (١٦–ب):

بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٢٠ قامت الهيئة الرقابية المختصة بزيارة ميدانية الى قسم تكنولوجيا المعلومات ودائرة العقود العائد الى ديوان محافظة بابل في مقرهم المتواجد في المكتبة المركزية العامة برفقة مدير مديرية الرقابة الداخلية ومدير قسم تكنولوجيا المعلومات ومدير دائرة العقود وكانت نتائج الزيارة ما يلي :

اولاً–قيام مركز تكنولوجيا المعلومات بنقل كافة بيانات المتقدمين بصفة عقد (اعدادية فما دون) على اقراص ليزرية بصيغة اكسل من بوابة اور التابعة الى مجلس الوزراء بالتعاون والتنسيق مع لجنة التعيينات المركزية ونقلها الى اللجان الفرعية في الوحدات الادارية وبحضور (اجتماع) السيد المحافظ وكافة اعضاء اللجان الفرعية إذ تتضمن هذه الاقراص معلومات المتقدمين ونتائج المفاضلة وتم تسليمها الى اللجان الفرعية في الوحدات الادارية والتي قامت بدورها بمطابقة المعلومات التي تضمنها القرص مع فايلات طلبات التعيين الورقية والتي هي محفوظة مسبقا لدى اللجان الفرعية في الوحدات الادارية حيث تم مطابقة تلك المعلومات للوصول الى النتائج النهائية وبالتالي فان اللجان الفرعية هي التي تتحمل مسؤولية صحة مطابقة المعلومات بين الورقي الالكتروني خلافاً للمادة (٢/ثانياً) من تعليمات رقم (٢) لسنة/ ٢٠٢٣ (تسهيل تنفيذ احكام البند (ثانياً) من المادة (٦٦) من قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (١٣) لسنة/ ٢٠٢٣ والتي نصت على (تشكل لجنة برئاسة المحافظ وعضوية معاون المحافظ ومدراء الموارد البشرية والحسابات والقانونية والتدقيق تتولى النظر في طلبات المتقدمين للتعاقد).

ثانياً–عدم تواجد العديد من الموظفين والبالغ عددهم (٨) موظف وموظفة في مركز تكنولوجيا المعلومات بالدوام بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٢٠ دون استحصال موافقة على منحهم اجازة رسمية مؤيدة من قبل مدير القسم اذ لايوجد اي اجازة وهم (انعام شكر محمود ، مها هادي فرهود ،حسن محمد عبيد ، رعد صبحي عبد الوهاب، زيد فاخر عبد محمد، سيف عامر عبد مناف ، علاء حسن لفتة ، عماد غازي لفتة) خلافاً للمادة (٤/ثانياً) من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (١٤) لسنة/ ١٩٩١ (المعدل) والتي نصت على(التقييد بمواعيد العمل وعدم التغيب عنه الا بأذن، وتخصيص جميع وقت الدوام الرسمي للعمل).

٨– محافظة ميسان

التقرير المرقم (٣٣٠٩٨) في ١٧ /٢٠٢٥/١٢ الخاص بأعمال الرقابة والتدقيق على مشروع العزة السكني في محافظة ميسان والمحال كفرصة استثمارية على شركة العزة للمقاولات بموجب العقد المرقم(٣٤) في ٢٠٢٢/٨/١٦ المبرم بين الجهة المالكة للارض (مديرية بلدية العمارة) مع المستثمر(شركة العزة للمقاولات) بمبلغ (٢٤٥٠٠٠٠٠٠٠ دينار (ملياران واربعمائة وخمسون مليون دينار) وبمدة انجاز(٥) سنوات اعتبارا من تاريخ ٢٠٢٢/٨/١٦،ومن اهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها و التي وردت فيه بالتسلسل الاتي (٥) :–

لدى قيام الهيئة الرقابية المختصة باجراء زيارة ميدانية الى موقع المشروع بتاريخ ٢٠٢٥/٣/١٩ لاحظت مايلي :–

أولا– وجود تجاوزات بحدود (١٦٠) دار سكن .

ثانيا– وجود تجاوز اربعة خطوط كهرباء على المشروع.

التقرير المرقم (٢٣١٣) في ٢٠٢٥/١/٢٣ الخاص نتائج أعمال الرقابة التدقيق على أنشطة وحسابات مديرية بلديات ميسان للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٣ ومن أهم الملاحظات التي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٣– أ)، (٤– ج ،هـ ،ز) ، (٥– أ،ب ،ج):

أولاً– صرف مكافآت لبعض الموظفين على الرغم من عدم وجود تخصيص سنوي لها، وتم تسليم المبالغ الى المستفيدين من خلال توقيعهم على الأوامر الإدارية او الطلب الخاص بصرف المكافأة دون تنظيم قوائم استلام نظامية (وصولات قبض) تثبت فيها أسماء ومبالغ وتواقيع المستفيدين، خلافاً للمادة (٨–اولاً) من تعليمات تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية لسنة/٢٠٢٣ التي تضمنت (يخول الوزير المختص او رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة والمحافظون ورؤساء مجالس المحافظات صلاحية منح مكافأة نقدية او عينية للعاملين بجهود استثنائية وغير العاملين لقاء خدمة مؤداة الى الجهات المذكورة وضمن التخصيصات المقررة بالموازنة المختصة بما لا يتجاوز (٥٠٠٠٠٠) خمسمائة الف دينار لكل حالة في الشهر الواحد).

ثانياً– لم يتم استقطاع النسب الضريبية المحددة من مبالغ المعاملات التي تزيد عن (٥) مليون دينار (خمسة مليون دينار) وارسالها الى الهيئة العامة للضرائب خلافاً لأعمام الهيئة العامة للضرائب المرقم (٤٣س/١٥٤٥) في ٢٠١٦/٩/١ التي تضمنت (اما فيما يخص مبالغ التعاملات التي تزيد عن (٥) خمسة مليون دينار فنؤكد على استقطاع النسب الضريبية المحددة وارسالها الى الهيئة العامة للضرائب خلال (٣٠) يوماً من تاريخ انجاز العمل بالبريد المسجل او بيد المعتمد او بيد مكلف باسلوب الرقم السري).

ثالثاً– بموجب مستند الصرف المرقم (٢) في ٢٠٢٣/١/٢٩ تم صرف مبلغ (١٢١٥٠) الف دينار (اثنى عشر مليون ومائة وخمسين الف دينار) عن صرف مكافآت للموظفين، تبين الاتي:

(١) صرف مبلغ (٣٠٠٠) الف دينار (ثلاثة ملايين دينار) عن مكافآت لـ(٦) موظفين بتاريخ سابق لإصدار الامر الإداري المرقم (٣٨٠) في ٢٠٢٣/٢/٥، خلافاً للمادة (١٩–اولاً) من قانون الادارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة/٢٠١٩ (المعدل) التي تضمنت (لا يجري صرف اي مبلغ مالم يستند الى امر بالصرف يصدر من الرئيس الاعلى او من وحدة الانفاق او من يخوله) وقد اوصى الديوان عدم صرف اي مكافأة قبل صدور الامر الاداري الخاص بها.

(٢) صرف مبالغ مكافئات للموظفين البالغ عددهم (٨) موظفين بالزيادة حيث اشار الامر الاداري المرقم (٢٢٥) في ٢٠٢٣/١/٢٤ الى صرف مبلغ (٢٥٠) الف دينار لكل موظف في حين تم صرف مبلغ (٥٠٠) الف دينار لكل موظف ، وقد بين المجلس (ان عملية الصرف تمت على اصل موافقة الامر بالصرف والبالغة (٥٠٠) الف دينار لكل موظف ولكون الادارة قامت بتثبيت المبلغ (٢٥٠) الف دينار سهواً في الامر الاداري بدل (٥٠٠) الف دينار)وقد اوصى الديوان توخي الدقة في تثبيت المبالغ الحقيقية.

التقرير المرقم (٢٣١٣) في ٢٠٢٥/١/٢٣ الخاص نتائج أعمال الرقابة التدقيق على أنشطة وحسابات مديرية بلديات ميسان للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٣ ومن أهم الملاحظات التي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٣- أ)، (٤- ج ،هـ ،ز) ، (٥- أ،ب ،ج):

أولاً- لم تقم المؤسسات البلدية باستخدام نظام الدفع الالكتروني في تحصيل وجباية إيراداتها خلافاً لقرار مجلس الوزراء المرقم(٢٣٠٤٤)لسنة/٢٠٢٣ الفقرة (٢) منه المتضمنة(الزام الدوائر الحكومية جميعها وغير الحكومية والمختلطة والنقابات والجمعيات والمراكز التي تحصل فيها المبالغ فتح حسابات مصرفية وتهيئة أجهزة نقاط البيع الخاصة بالدفع الالكتروني لتحصيل الأموال).

ثانياً-الموارد والاستخدامات

(١) من خلال تدقيق مستند الصرف المرقم(٠٥٤٩٤١) في ٢٠٢٣/١٢/٢٠ بمبلغ(١٩٨١٩٠٠٠) دينار (تسعة عشر مليون وثمانمائة وتسعة عشر الف دينار) عن صيانة اليات لبلدية قلعة صالح لاحظنا عدم وجود عروض بالأسعار من الاسواق المحلية خلافاً للمادة {(٧_اولاً_ج) القسم الثالث من تعليمات تنفيذ الموازنة رقم (١) لسنة/٢٠٢٣ التي نصت على (ما زاد على ١٠٠٠٠٠٠٠) عشرة ملايين دينار لغاية (١٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار (مئة مليون دينار) يكون الشراء عن طريق لجنة المشتريات على ان تقدم (٣) ثلاثة عروض في الاقل لاختيار أفضلها من حيث الجودة والمواصفات النوعية المعتمدة ويتم الشراء ضمن هذه الحدود)}.

(٢) من خلال تدقيق مستندات الصرف الخاصة لبلدية علي الشرقي لاحظنا تجزئة مشترياتها ضمن حساب مصروفات خدمية اخرى خلافاً للمادة (٧/ثانياً) القسم الثالث من تعليمات تنفيذ الموازنة رقم (١) لسنة/٢٠٢٣ التي نصت على (لا يجوز تجزئة المشتريات للسلع والخدمات بقصد إدخالها ضمن الصلاحيات المنصوص عليها في البند (اولا) من هذه المادة ويعد الشراء مجزئاً اذا تكرر شراء مادة معينة لأكثر من مرة خلال الشهر الواحد وفي حال كان هناك تشكيلات عدة ضمن الدائرة الواحدة ولها موازنات فرعية داخل موازنة الدائرة او القسم الواردة بقانون الموازنة فيجوز تكرار الشراء لمادة معينة لأكثر من مره خلال الشهر الواحد).

(٣) من خلال تدقيق اللجان المشكلة من قبل مؤسسات البلدية لاحظنا عدم تغيير لجنة المشتريات لبعض مؤسسات البلدية خلال سنة/٢٠٢٣ خلافاً للمادة {(٧_ثالثاً) من تعليمات تنفيذ الموازنة رقم (١) لسنة/٢٠٢٣ المتضمنة(يراعى استبدال أعضاء لجان المشتريات التي لها علاقة بالشراء من السوق وبمعدل (١/٣) أعضاء بشكل دوري حفاظاً على حقوق الخزينة وتحديد مدة بقاء أعضاء اللجان المذكورة لمدة لا تزيد على ستة اشهر).

ثالثاً- المدينون والدائنون:

(١) عدم اتخاذ الاجراءات القانونية بإخطار المكلفين بلزوم التسديد خلال (٣٠) من تاريخ التبليغ بالأخطار استناداً للمادة (٥-ثالثاً) من قانون واردات البلديات لسنة /٢٠٢٣ الذين تحققت ديون بذمتهم من تأجير أملاك البلدية إذ تضمنت المادة أعلاه (اذا تحققت لمؤسسات البلدية دين على المكلف ولم يسدده في الموعد المقرر يخطر بلزوم التسديد خلال ٣٠ يوم من تاريخ التبليغ وبخلافة تفرض على الدين المتحقق فائدة سنوية قدرها (٧٪)من اصل الدين وقد تم توجيه استفسارنا المرقم (٣٩١) في ٢٠٢٤/٩/١٠المؤكد عليه بمذكرتنا المرقمة (٤١٥) في ٢٠٢٤/٩/٢٥ ولم ترد الإجابة خلافاً لأحكام المادة (٢-رابعاً) المشار اليها انفاً وكما مبين ادناه

اسم البلدية	مبلغ الدين المتحقق/دينار
بلدية علي الغربي	٣٤٣٣٩٨٤٠٤
بلدية الجر الكبير	٢٩٩٨٤٨١٣٣
بلدية قلعة صالح	١٦٦٥٧٦٥٠

(٢) لا توجد لدى المؤسسات البلدية إحصائيات عن عدد المكلفين الخاضعين لرسوم ممارسة المهنة ورسم الإعلان وعدم قيامها بإجراء مسوحات ميدانية سنوية للمكلفين لغرض تثبيتها في السجلات المختصة تمهيدا لجبايتها من قبل موظفي البلديات مباشرة خلافا لأحكام المادة (ثانياً- اولاً) من قانون واردات البلديات رقم (١) لسنة /٢٠٢٣ التي تنص (تفرض الرسوم وتجبى من قبل موظفي البلديات مباشرة أو بالالتزام).

(٣) لم تقم اغلب المؤسسات البلدية بتحويل مبلغ الامانات البالغة (٣٦٤٤٥٥٢٢٠) دينار (ثلاثمائة وأربعة وستون مليون واربعمائة وخمسة وخمسون الف ومائتان وعشرون دينار) التي لم يراجع اصحابها لقبضها خلال (٥) سنوات خلافا للمادة(٢٦- أولاً) من قانون الادارة المالية الاتحادي رقم ٦ لسنة/ ٢٠١٩ /(المعدل) التي تنص (تقيد إيرادا نهائيا في الخزينة العامة جميع الديون والامانات التي لم يراجع اصحابها لقبضها خلال (٥) من تاريخ انتهاء السنة المالية التي أنتفت الحاجة لها).

التقرير المرقم (٨٤٤٢) في ٢٠٢٥/٣/٢٦ الخاص نتائج أعمال الرقابة التدقيق على تنفيذ عقود مشاريع الموازنة الاستثمارية لمحافظة ميسان لسنة /٢٠٢٣ومن أهم الملاحظات التي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات (٢- أ/ثامنا)، (٢-أ /ثاني عشر) ، (٣-ج):

أولاً- عدم توخي الدقة عند إعداد الكشوفات التخمينية المشاريع ويتضح ذلك من تنظيم ملاحق عقود تخص أوامر الحذف و الإستحداث لعدد من المشاريع المنفذة من قبل الشركات والمقاولين ،خلافاً للفقرة (٢- أولا- هـ) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/ ٢٠١٤(المعدلة) التي تنص على (أن تكون الشروط والمواصفات وجدول الكميات والخرائط وغيرها دقيقة لتجنب إجراء التغييرات أو الإضافات إثناء التنفيذ) وكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (٦٤٠٢) في ٢٠١٢/٢/١٩ الذي ينص على(مراعاة الدقة عند وضع الكلف التخمينية للعقود والمشاريع لما له من أثر على ضمان وسلامة التنفيذ وتجنب المشاكل وصعوبات استلام موقع العمل).

ثانياً- وجود تلكؤ لبعض المشاريع تجاوزت فترة تنفيذها الفترة التعاقدية ولم يتم انجازها لغاية أعداد هذا التقرير وتدني نسب الإنجاز لبعض المشاريع وبشكل كبير، علماً لم تقم المحافظة بإصدار أمر إداري خاص بإنجاز تلك المشاريع وتنظيم محضر استلام يؤيد فيه إتمام أعمال المقاول وحسب المواصفات المتفق عليها في العقد وبيان فيما إذا كانت هناك أية نواقص، خلافاً للفقرة (ثانيا/٤) من الضوابط رقم (١٨) والملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنه (المعدلة) ٢٠١٤المتضمنة (على جهة التعاقد في حالة تلكؤ المتعاقد في تنفيذ التزاماته التعاقدية , توجيه المتعاقد بالاتجاه الصحيح لغرض تلافي الانحرافات).

ثالثاً- قيام المحافظة بتوقيع عدد من العقود قبل التأكد من صحة صدور خطاب الضمان الخاص بالتأمينات النهائية (حسن التنفيذ ٥٪) ، خلافاً لكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء العدد (د.ت/٤/٢٢٩٩) في ٢٠١٣/٢/٤ الفقرة (٣) منه التي تنص على (عدم قبول خطابات الضمان قبل التأكد من صحة صدورها وبشكل سليم وموثق وعدم التعاقد أو توقيع العقد قبل استلام صحة صدور خطاب الضمان حسن التنفيذ).

التقرير المرقم (١٨٤٥٣) في ٢٠٢٥/٧/٢١ الخاص نتائج أعمال الرقابة التدقيق على أنشطة و حسابات مديرية بلدية العمارة للسنة المالية المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٣ومن أهم الملاحظات التي اوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (١-و/ثانياً ،خامساً)، (٣-أ ،ب):

أولاً- أراضي وأملاك البلدية

(١)لم تقم البلدية بأستبعاد قطع الاراضي المتميزة و الركنية من عملية التوزيع اذ تم توزيعها ضمن قطع الاراضي السكنية الى الشرائح المشمولة بالتخصيص والبالغ عددها الاجمالي (٤٨٢) قطعة أرض خلافاً للفقرة (١/ثالثاً-٢) من ضوابط تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم (٧٠) لسنة /٢٠١٩ المتضمنة (يتم استبعاد قطع الأراضي المتميزة والركنية والتي يمكن الاستفادة منها من قبل البلدية)ولم تتم الإجابة على استفسارنا المرقم (٤٩٨) في ٢٠٢٤/١١/٢٦ والمؤكد عليه بمذكرتنا المرقمة (٥٤٠) في ٢٠٢٤/١٢/١خلافاً لأحكام المادة (٢-رابعاً) من قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (٣١) لسنة/٢٠١١(المعدل) المشار اليها.

(٢) لم تقم البلدية باتخاذ الإجراءات القانونية بحق المستأجرين الذي تلكو عن توقيع عقود الايجار ومصادره تأميناتهم خلافاً للمادة (٢٣/ثالثاً) من قانون بيع وأيجار أموال الدولة رقم (٢١) لسنة/٢٠١٣ (المعدل) التي تتضمن(اذا لم يحصل مستأجر في حالة الإيجار فتعد التأمينات التي دفعها الناكل إيراد الى الجهة مالكة المال غير المنقول).

ثانياً- النقدية

(١)عدم قيام البلدية بتطبيق نظام الدفع الالكتروني وأتمتته الإجراءات أذ مازالت تعتمد على السجلات اليدوية في إدخال البيانات ومتابعة تسديد مبالغ الجباية خلافاً للفقرة (٢) من قرار الأمانة العامة لمجلس الوزراء رقم (٢٣٠٤٤) لسنة/٢٠٢٣ التي تنص(ألزام الدوائر الحكومية جميعا وغير الحكومية والمختلطة والنقابات والجمعيات والمراكز التي تحصل فيها المبالغ فتح حسابات مصرفية وتهيئة أجهزة نقاط البيع الخاصة بالدفع الالكتروني بواسطة البطاقات المصرفية لتحصيل الاموال ولتمكين الراغبين من المراجعين بالدفع بالبطاقات مع الإبقاء على التسليم النقدي جنباً الى جنب) .

ثالثا- أظهرت نتائج جرد الموجود النقدي لدى صندوق المديرية بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/١٥ والمعد من قبل الهيئة وبحضور امين الصندوق السيد زيادة في الموجود النقدي مقدارها (٩٠٠٠٠٠) دينار (تسعمائة الف دينار) مقارنة بالمبالغ المقبوضة بموجب وصولات القبض محاسبة (٣٧ أ) والمثبتة في سجل يومية الصندوق خلافاً لأحكام المادة(٢-رابعاً) من قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (٣١) لسنة/٢٠١١(المعدل) المشار اليها انفاً .

التقرير المرقم (٧٥١٥) في ٢٠٢٥/٣/١٨ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على أنشطة وحسابات هيئة استثمار محافظة ميسان للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول /٢٠٢٣ ، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين(١- ز) ،(١- ح /(١)(٢)):-

أولاً- تأخر الهيئة في البت في الطلبات المقدمة لغرض الحصول على الإجازات الاستثمارية خلال سنة/ ٢٠٢٣ والبالغ عددها (٢١) طلب خلافاً للمادة (٧- ج - الفصل الثاني) من قانون الأستثمار رقم (١٣) لسنة /٢٠٠٦ التي تنص {على الهيئة البت في طلبات الإجازات في مدة لا تتجاوز (٤٥) يوماً من تاريخ تقديم الطلب .

ثانيا- من خلال تدقيق المشروع الاستثماري (مجمع تسويقي طابقين / رقم الإجازة الاستثمارية (١٠٨) في ٢٠٢٣/٢/١٦ - رقم القطعة (٤/٨) مقاطعة/٢- الظليمة الشرقية/ قضاء الكحلاء) بكلفة (١١٧٣) مليون دينار (مليار ومائة وثلاثة وسبعون مليون دينار) وبمدة استثمارية (٢٢) سنة تبين الاتي :-

(١) تم اعتماد الكفاءة المالية للمستثمر حسب رصيد حسابه الجاري المرقم (٢٥٠) المفتوح لدى المصرف الزراعي بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٢٩ قبل تاريخ منح الإجازة الاستثمارية في ٢٠٢٣//٢/١٦ أي قبل خمسة أشهر

(٢) عدم تناسب الكفاءة المالية للمستثمر مع كلفة المشروع خلافا للمادة (٢٥-ثانيا - ب-١) من نظام الاستثمار رقم (٢) لسنة /٢٠٠٩ (المعدل) التي نصت (تأييد الكفاءة المالية من مصرف معتمد) إذ بلغ رصيده الموجود لدى المصرف الزراعي (٢٠٠) مليون دينار (مائتان مليون دينار) وكلفة المشروع (١٣٤٩) مليون دينار (مليار وثلاثمائة وتسعة وأربعون مليون دينار).

التقرير المرقم (٦٥٥٠) في ٢٠٢٥/٣/٥ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على أنشطة وحسابات فرع عقارات الدولة في محافظة ميسان للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٣، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل الاتي (١- ج/و):-

أولا- لم يتم تجديد العقود النافذة الصلاحية مع أصحاب معامل الطابوق البالغ عددها (٤١) معمل و(٢) مكتب غاز في عموم محافظة ميسان على الرغم من انتهاء مدة صلاحية تلك العقود ولفترات طويلة واستمرار أصحاب تلك المعامل بممارسة نشاطاتهم لغاية تاريخ إعداد هذا التقرير خلافاً للمادة (١٣-أولاً) من قانون الاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط رقم (٢٠) لسنة /١٩٩٨ التي نصت على{تقوم المديرية العامة بإنذار المخالف بأحكام هذا القانون باتخاذ الإجراءات المقتضية خلال مدة لا تتجاوز (٧) سبعة أيام من تاريخ تبليغه بإزالة المخالفة وعلى المخالف إن يزيل المخالفة خلال مدة لا تتجاوز (٩٠) تسعين يوماً من تاريخ بدأ المباشرة بأتخاذ إجراءات إزالة المخالفة } وللمادة (١٣- رابعاً) منه والتي نصت على {أذا استمر المخالف على مخالفته بعد الحكم عليه وفق البندين (ثانيا) و (ثالثا) من هذه المادة يعاقب بغلق المشروع لحين إزالة المخالفة واثارها} وللبند الخامس الوارد في كافة العقود المبرمة وفقا لأحكام قانون الاستثمار الصناعي المذكور أعلاه بين وزير المالية أو من يخوله إضافة الى وظيفته وبين الطرف الثاني(المستفيد) والذي ينص على(يتعهد الطرف الثاني بتقديم طلب تجديد عقد ايجار قبل (٦٠) يوما من تاريخ انتهاء هذا العقد).

ثانيا– لم يقم الفرع بإستيفاء أجر المثل لجزء من القطعتين المرقمتين (١ /مق٢١ الدويريج الجنوبي و ٢/١ مق٣ الشبيبة والمطشرات) والبالغ مساحتهما (٥٨٣٠) دونم المشغولتين من قبل شركة نفط ميسان للفترة من (٢٠١٢/٨/١٦ ولغاية ٢٠٢١/٨/٣٠)وبمبلغ إجمالي عن تلك الفترة قدرة (٦٥٨٩١١٥٠٠٠) دينار (ستة مليارات وخمسمائة وتسعة وثمانون مليون ومائة وخمسة عشر ألف دينار) على الرغم من قيام وزارة المالية بالمصادقة على صحة المبلغ المترتب بذمة الشركة وتم مخاطبة الفرع من قبل دائرة عقارات الدولة بكتابهم المرقم (١٧٣٠١) في ٢٠٢٤/٦/٢ الذي أكد فيه اعلامهم أخر الإجراءات القانونية المتخذة بصدد أستيفاء ذلك المبلغ مع العرض إن ذلك الجزء من القطعتين المذكورتين واقعة ضمن حقول (البزركان)والخاضعة لجولات التراخيص والتي تم إشغالها من قبل شركة نفط ميسان منذ تاريخ ٢٠١٢/٨/١٦ خلافاً للمادة (٣)من قانون تحصيل الديون الحكومية رقم (٥٦) لسنة/ ١٩٧٧(المعدل) والتي نصت على (أذا تأخر المدين عن دفع أي مبلغ بالموعد المعين فعلى الموظف المخول بتطبيق هذا القانون أن ينذره بوجوب التسديد خلال عشرة أيام من اليوم التالي لتبليغه بالإنذار).

التقرير المرقم (٢٢١٨٤) في ٢٠٢٥/٨/٢ الخاص نتائج الزيارة التفتيشية للمصرف الزراعي التعاوني فرع ميسان/٧٣٦ لسنة/٢٠٢٣، ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات الاتية (١)، (٥–أ) ، (٧) :–

أولاً– لم يتخذ الفرع الإجراءات القانونية بحق الأموال المختلسة من قبل موظفي الفرع والمثبتة في حساب مدينو ديون متأخرة التسديد والبالغ رصيدها (٢٠٥٥٥٨٤١٦٩٤٥)دينار(مائتان وخمسة مليار وخمسمائة وثمانية وخمسين مليون وأربعمائة وستة عشر ألف وتسعمائة وخمسة وأربعون دينار) استنادا إلى الأمر الوزاري المرقم(٢٢٠٧) الصادر من وزارة المالية /الدائرة الإدارية /الموارد البشرية بالعدد(٢٧٩١٠)في٢٠١٩/٦/٣والذي تم الإشارة له بموجب كتاب المصرف الزراعي التعاوني المقر العام/القسم المالي/شعبة البيانات المالية العدد(١٧١٥)في٢٠٢١/١/٣١.

ثانياً– بلغ رصيد حساب مدينو ديون متأخرة التسديد التجارية والتنموية والميسرة من قبل الفرع (٣٧٢٧٠٠٠٤٣٥٦) دينار (سبعة وثلاثون مليار ومائتان وسبعون مليون وأربعة الاف وثلاثمائة وستة وخمسون دينار) لغاية تاريخ الزيارة لا زالت موقوفة منذ سنوات سابقة لم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها خلافا للمادة (٢) من قانون تحصيل الديون الحكومية رقم (٥٦) لسنة /١٩٧٧ (المعدل) التي تنص (اذا تأخر المدين عن دفع أي مبلغ من المبالغ المذكورة في المادة (١) في الموعد المعين فعلى الموظف المخول بتطبيق القانون ان ينذره بوجوب تسديد الدين خلال عشرة أيام اعتبارا من اليوم التالي لتبليغه بالإنذار).

ثالثاً– لم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة من قبل الفرع بشان عدم تسديد السلف الممنوحة لموظفي الفرع والمتمثلة بحجز راتب الكفيل واحتساب فوائد تأخيريه لغرض تحصيل الديون متأخرة التسديد بحجة عدم وجود اولويات تخص مبلغ التسديد لغرض حجز رواتب الكفلاء في الفرع البالغ رصيدها الاجمالي قدرة(٢٦١٧٦٥٣٠٩)دينار(مائتان وواحد وستين مليون وسبعمائة وخمسة وستون الف وثلاثمائة وتسعة دينار)كما في ٢٠٢٣/٦/٤يعود البعض لأكثر من (٤) سنوات.

التقرير المرقم (١٠٩٠) في ٢٠٢٥/١/١٤ الخاص زيارة تفتيشية لمصرف الرشيد –فرع ساحة سعد/ ٥٩٨ للفترة من ٢٠٢٤/١٠/٢١ ولغاية ٢٠٢٤/١١/٢٥ ، ومن أهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسلين الاتيين (٢) ، (٣–ج– أولاً/ثانياً):–

أولا– حقق الفرع صافي خسارة للفترة من (١/١ ولغاية ٢٠٢٤/١٠/٢١) بلغت (٥٠٨٦٨٠) ألف دينار (خمسمائة وثمانية مليون وستمائة وثمانون ألف دينار) مع العرض إن الخسارة المتحققة للفترة أعلاه أقل من حقيقتها بسبب عدم تثبيت قيد إستحقاق بمصروفات فوائد حسابات التوفير التي عادة ما تُحتسب ويتم تثبيت قيد إستحقاقها في السجلات المالية بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٣١ بالإضافة إلى استمرار الفرع بتحقيق الخسائر المبينة في الجدول أدناه للسنتين (٢٠٢٣) و(٢٠٢٢):

رقم الدليل	البيان	الرصيد لغاية ٢٠٢٤/١٠/٢١ ألف دينار	الرصيد كما في ٢٠٢٣/١٢/٣١ ألف دينار	الرصيد كما في ٢٠٢٣/١٢/٣١ ألف دينار
٤	الإيرادات	٩٣١٠٥	١٠٩٢٢٨	١٠٧٣٥٧
٣	المصروفات	٦٠١٧٨٥	١١٣٥٥٨٩	٩٧٠٩١٢
صافي الخسارة		٥٠٨٦٨٠	١٠٢٦٣٦١	٨٦٥٥٥

وقد اوصى الديوان دراسة أسباب الخسائر المتحققة للسنوات المذكورة في الجدول أعلاه وإيجاد الحلول المناسبة لها بالتنسيق مع الإدارة العامة لمصرف الرشيد.

ثانيا– عند قيام الهيئة الرقابية المختصة بجرد الغرفة الحصينة للفرع بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/٢٢ لاحظت الآتي:

(١) لم يقم الفرع بارسال العملة التالفة ضمن النقد الإحتياطي فئة (٥٠٠٠) دينار(خمسة الاف دينار) البالغ مجموعها (٢٠٠٠٠) الف دينار (عشرون مليون دينار) للبنك المركزي العراقي خلافاً للفقرة المرقمة (٤– ز) من تعليمات ومعايير تداول الأوراق النقدية وأستبدالها وآليات العد والفرز الصادرة من البنك المركزي التي تقضي (تقوم المصارف بايداع الاوراق النقدية التالفة المستلمة من زبائنها أو من عموم المواطنين لاية كمية كانت وإن كانت ورقة نقدية واحدة وتكون مفروزة بشكل جيد وتالفة فعلاً وترسل بكتب تبين حالتها ومبلغها على وفق جدول زمني للتسليم يتم تحديده من قبل دائرة الإصدار والخزائن وتكون معفية من أجور عمليات العدد والفرز)، وقد اوصى الديوان إستمرار الفرع بالمتابعة مع مكتب مندوب مصرف الرشيد للمنطقة الجنوبية لمخاطبة الجهات المعنية وتحديد موعد لإستلام العملة النقدية التالفة والإلتزام بتعليمات المذكورة انفاً .

(٢) يزاول مدير الفرع عمله بحمل المفتاح الأول للغرفة الحصينة وتكليف معاونه بحمل المفتاح في حال غيابه بدون أوامر إدارية صادرة من قبل الإدارة العامة للمصرف بذلك خلافاً للفقرة المرقمة (أولاً–١) من التعليمات الإدارية بالعدد (٨د/٤٦) في ٢٠٢٢/١١/٣ الصادرة عن قسم الدراسات والعمليات المصرفية/ شعبة الدراسات التي تقضي (مدير الفرع مسوؤل عن حمل مفاتيح الغرفة الحصينة الأول مع أمين الصندوق الأول وتخويل المعاون المسمى بموجب أمر إداري صادر من الإدارة العامة/ قسم الموارد البشرية بحمل المفاتيح في حال غيابه) ،وقد اوصى الديوان بإستمرار المتابعة مع مكتب مندوب مصرف الرشيد للمنطقة الجنوبية لإصدار أمر إداري لحامل المفتاح الأول (مدير الفرع) وتكليف معاونه بديلاً عنه في حال غيابه تطبيقاً للتعليمات الإدارية المذكورة انفاً.

٩- محافظة النجف الاشرف

مديرية ماء النجف

التقرير المرقم (٢٩٢٥٢) في ٢٠٢٥/١١/٦ الخاص بنتائج تدقيق اعمال مديرية ماء النجف الاشرف (بإصدار موافقة مخالفة للقانون في مديرية ماء النجف الاشرف)، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها والتي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلات الاتية(١/أ-ب)، (٢)، (٣):-

أ- قامت مديرية ماء النجف الاشرف بمنح احد الموظفين عدم ممانعة بموجب كتابها المرقم (٧٢٣٩) في ٢٠٢٢/٧/١٩ لاكمال دراسة الماجستير في القانون وبتفرغ جزئي عن طريق منحه اجازات اعتيادية خلافا للاتي:-

(١) كتاب محافظة النجف الاشرف ذي العدد (٣٢٣٢) في ٢٠٢٢/٣/٣١ والمعنون الى مديرية ماء النجف والمتضمن الموافقة على ترشيحه لاكمال دراسة الماجستير في القانون عن طريق منحه اجازة اعتيادية بتفرغ تام.

(٢) المادة (اولا/٤) من ضوابط التقديم في الدراسات العليا داخل العراق للعام الدراسي (٢٠٢٢-٢٠٢٣) والمعممة بموجب كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي /دائرة البحث والتطوير المرقم (ب ت ٨٠٠٠/٥) في ٢٠٢١/١٢/٢٧ والتي تضمنت (للموظف او المكلف بخدمة اكمال دراسته بموافقة دوائرهم على النفقة الخاصة استنادا الى قانون اسس تعادل الشهادات والدرجات العلمية رقم (٢٠) لسنة ٢٠٢٠، مع تحقيق شرط التفرغ التام المنصوص عليه بتعليمات الدراسات العليا بموجب اجازة دراسية وفق تعليمات رقم (١٦٥) لسنة ٢٠١١ او عدم ممانعة من الدراسة اثناء التوظيف عن طريق منح اجازة اثناء التوظيف من خلال تمتعه باجازات اعتيادية براتب او بدونه حسب رصيده من الاجازات).

ب- تم تكليف الموظف بمهام مسؤول شعبة الموارد البشرية بموجب الامر الاداري ذي العدد (٤٣٢٢) في ٢٠٢٢/٤/٤ واستمرار منحه مخصصات منصب بنسبة (١٥٪) استنادا للمادة (١٠/خامسا) من قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨ على الرغم من مباشرته في معهد العلمين بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٤ وعدم تمكنه من اشغال المنصب وتأدية عمله خلال اوقات الدوام الرسمي، خلافا للمادة (٤/ثانيا) من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (١٤) لسنة ١٩٩١ المعدل التي تضمنت (يلتزم الموظف بالتقيد بمواعيد العمل وعدم التغيب عنه الا باذن وتخصيص جميع وقت الدوام الرسمي للعمل).

ج- قيام مديرية ماء النجف الاشرف بمنح الموظف المخصصات القانونية على الرغم من اعفاءه من مهام مسؤول الشعبة القانونية وتكليفه بمهام مسؤول شعبة الموارد البشرية بموجب الامر الاداري ذي العدد (٤٣٢٢) في ٢٠٢٢/٤/٤، خلافا لكتاب وزارة المالية ذي العدد (٤٢٥١٠) في ٢٠٢٤/٩/١٩ والذي تضمن (تمنح مخصصات الخطورة المهنية للموظفين الحقوقيين بنسبة (٢٠٪-٣٠٪) للموظف الذي تم تعيينه على اساس الشهادة الجامعية الاولية (البكلوريوس) في القانون ويمارس العمل القانوني ويعمل في الدائرة القانونية او القسم القانوني او يعمل في اقسام غير تابعة للدائرة القانونية على ان تكون تلك الاقسام قد نص نظامها الداخلي بانها تمارس اعمال قانونية او ذات علاقة بالعمل القانوني).

١٠- محافظة البصرة

التقرير المرقم (١٣٣١) في ٢٠٢٥/١/١٥ الخاص بنتائج أعمال الرقابة التدقيق على انشطة مديرية بلدية البصرة للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٣ ومن أهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسلين (٥-ب)، (٦- أ) :

أولاً- تعاقدت المديرية مباشرتاً مع مقاولين او متعهدين لاستئجار الآلات والمعدات لتغطية انشطتها من خلال التعاقد مع كل صاحب الية او معدة على حدة اذ بلغت العقود المبرمة خلال سنة/٢٠٢٣ (٢٠٥) عقد بدلاً من احالتها مناقصة عامة مما يؤشر تجزئة لمبلغ الاستئجار بقصد إدخالها ضمن الصلاحيات خلافا المادة (٧- ثانيا) من تعليمات تنفيذ الموازنة العامة للقطاع العام لسنة/٢٠٢٣ التي تقضي (لا يجوز تجزئة المشتريات السلع والخدمات او مبالغ المناقصات بقصد ادخالها ضمن الصلاحيات) اذ بلغ رصيد حساب استئجار الآلات والمعدات (١٢٧٥٠١١٩) الف دينار(اثنا عشر مليار وسبعمائة وخمسون مليون ومائة وتسعة عشر الف دينار) كما في ٢٠٢٣/١٢/٣١ ، وقد اوصى الديوان نوصي بإحالة الآلات والمعدات المستأجرة على شركة متخصصة بأسلوب المناقصة العامة بدلاً من تجزئتها.

ثانياً- تدني مبالغ جباية رسوم التنظيف المستحصلة خلال السنة /٢٠٢٣ البالغة (١٤٣٤٩٨٦) الف دينار (مليار واربعمائة وأربعة وثلاثون مليون وتسعمائة وستة وثمانون الف دينار) قياسا بالرسوم المفروضة على العقارات التجارية والصناعية التي تمتلكها البلدية والقطاع الخاص ضمن نطاق عمل البلدية حسب ما جاء بكتاب (اعمام الرسوم المفروضة على المواطنين) الصادر من مديرية بلدية البصرة المرقم (٧٥٣٠) في ٢٠٢١/٢/٢٣ اذ ان المبلغ المتحقق لا يتناسب مع كلف التنظيفات المحولة للبلدية البالغ (١٨٣٨٤٨٦٦) الف دينار(ثمانية عشر مليار وثلاثمائة وأربعة وثمانون مليون وثمانمائة ستة وستون الف دينار) اذ تشكل نسبة الجباية (٨٪) من اجمالي المبالغ المصروفة خلافا للمادة (٦-أ) من تعليمات رقم (٦) لسنة/ ١٩٩٧ والمتعلقة بتسهيل تنفيذ قرار رقم (١٣٣) لسنة/ ١٩٩٦ والتي تنص (يتم حصر العقارات غير السكنية مقسمة على انواع استغلالها والباعة المتجولين ومحدد ازاءها ما يصيب كل منها من مبالغ الكلف الحقيقية لتنظيف الشوارع والمواقع ورفع النفايات والقمامة والمخلفات منها وطريقة جبايتها) وقد اوصى الديوان بإعداد قاعدة بيانات للعقارات والباعة المتجولين لغرض الزامهم بتسديد رسوم التنظيف وعدم التهرب منها.

التقرير المرقم (٤٠٠٠) في ٢٠٢٥/٢/١٠ الخاص نتائج أعمال الرقابة التدقيق على انشطة وحسابات مديرية بلدية ابي الخصيب للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٣ ومن أهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسل (١- ب) :

لم تنسق المديرية مع دائرة البيئة لإعداد ضوابط بجمع المخلفات الناتجة من المناطق الصناعية الحرفية والتخلص منها بطريقة فنية حفاظاً على الصحة العامة وسلامة البيئة خلافاً للمادة (٢-تاسعاً) من تعليمات حماية البيئة من مخلفات البلدية رقم (٢) لسنة/ ٢٠١٤ التي تقضي بـ (تتولى الجهات المعنية اعداد ضوابط خاصة بالتنسيق مع دائرة البيئة لجمع مخلفات البلدية الناتجة من المناطق الصناعية الحرفية والتخلص منها بطريقة فنية) وقد اوصى الديوان التنسيق مع دائرة البيئة لإعداد ضوابط لجمع المخلفات الناتجة من المناطق الصناعية الحرفية والتخلص منها بطريقة فنية من خلال انشاء معمل فرز وإعادة تدوير النفايات.

التقرير المرقم (١٤٦٣٨) في ٢٠٢٥/٦/٣ الخاص تدقيق الزيارة التفتيشية لمديرية رعاية القاصرين في محافظة البصرة للفترة من ٢/ ٢/ ٢٠٢٥ ولغاية ٢٠٢٥/٣/١٩، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها و التي وردت فيه بالتسلسلين (١- هـ)، (٣- أ/ج):-

أولا- عدم قيام المديرية باتخاذ الإجراءات المناسبة لزيادة عوائد الاستثمار على أموال القاصرين من خلال إعادة إحتساب بدلات الإيجار للبساتين بما يتناسب مع بدلات الايجار الحالية على الرغم من مرور فترة طويلة على آخر إعادة احتساب لها خلافاً للمادة (٢) من قانون رعاية القاصرين رقم (٧٨) لسنة /١٩٨٠والتي قضت بـ(المحافظة على أموال القاصرين واستثمارها بما يحقق منافع أكثر لهم ويتلاءم مع خطة التنمية القومية) وللمادة (٥-ثانياً-أ) من تعليمات رقم (٤) لسنة/٢٠١٧ تسهيل تنفيذ قانون بيع وإيجار أموال الدولة رقم (٢١) لسنة/٢٠١٣ (المعدل) والتي نصت على (إذا قرر الوزير المختص أو من يخوله بيع العقار أو إيجاره تتولى الدائرة المعنية تهيئة المعلومات للاسترشاد بها في عملية تقدير قيمة أو بدل الإيجار وتسليمه إلى لجنة التقدير مع بدل الإيجار السنوي الحقيقي السابق للعقار مع مراعاة بدلات إيجار العقارات المجاورة) مما يؤشر عدم الجدية في حسم موضوع إعادة احتساب التأجير وبالتالي حرمان القاصرين من المنافع المتأتية من تلك الإيجارات ، وقد اوصى الديوان ،إتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة إحتساب مبالغ تأجير البساتين وبما يحقق منافع أكثر للقاصرين.

ثانيا- المخالفات في تطبيق القوانين والانظمة والتعليمات النافذة

(١) عدم قيام المديرية بتبليغ القاصرين بعد بلوغهم سن الرشد لمراجعتها لإستلام أموالهم الموقوفة لديها خلافا للمادة (٥٩- أولاً – أ) من قانون رعاية القاصرين المذكور أعلاه والتي نصت (على مديريات رعاية القاصرين والاولياء والاوصياء عند بلوغ الصغير سن الرشد القيام بتسليمه امواله التي هي تحت الإدارة) ، وقد اوصى الديوان إتخاذ كافة الإجراءات القانونية والإدارية المتاحة للبحث عن عناوين القاصرين البالغين سن الرشد لتبليغهم لمراجعة المديرية لاستلام أموالهم.

(٢) عدم تحويل المديرية المبالغ المقبوضة من حقوق المالية للقاصرين لسنة/٢٠٢٤ والسنوات السابقة المودعة بحسابها الجاري لدى مصرف الرافدين/فرع الاستقلال البالغة (٣٨٤٣١٩٠) ألف دينار (ثلاثة مليارات وثمانمائة وثلاثة واربعون مليون ومائة وتسعون الف دينار) إلى دائرة رعاية القاصرين مما أدى إلى عدم إستثمارها خلافاً للمادة (٦١) من قانون رعاية القاصرين المذكور آنفاً والتي نصت على (يتم استثمار المبالغ المودعة في صندوق أموال القاصرين بصورة موحدة كودائع ثابتة بالمصارف بالفائدة التي يتفق عليها مع المصارف ما لم يقرر إستثمارها في الأغراض الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون) وقد اوصى الديوان بتحويل المبالغ العائدة للقاصرين إلى صندوق أموال القاصرين أولا بأول لغرض إستثمارها وفق أحكام القانون أعلاه.

التقرير المرقم (١٠٧٨٠) في ٢٠٢٥/٤/٢٣الخاص تدقيق إجراءات تفعيل نظام الدفع الالكتروني (pos) والأنظمة الالكترونية الاخرى في مديرية تنفيذ محافظة البصرة لسنة /٢٠٢٤، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسل (١-ج) ،(٢- ب) :-

(١) نظام الدفع الالكتروني (pos) :

ضعف إجراءات المديرية بالتنسيق مع الشركة العالمية للبطاقة الذكية (Qicard) (عراقية الجنسية) المزودة للخدمة بتأخر تدريب موظفيها العاملين على أجهزة الدفع الالكتروني (pos) مدة (١٩٤) يوم من تاريخ تفعيل النظام اذ إعتمدت على جهود الموظفين الذاتية بتشغيل وإستخدام تلك الاجهزة قبل المباشر بتدريبهم من قبل الشركة أعلاه خلافاً للفقرة (سابعاً-١) من مسودة الإتفاق الإسترشادي المعدة من قبل البنك المركزي العراقي الذي تم إعمامه بموجب كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (٢٢٢٧٥) في ٢٠٢٣/٣/١٩ التي تقضي بـ(تدريب الموظفين على جوانب الخدمة وكيفية إستخدامها وصيانة أجهزة البيع والتعامل مع العمليات المالية والإعتراضات لضمان إستخدامها بكفاءة وفاعلية) وكما مبين في أدناه :-

تاريخ البدء بتفعيل نظام الدفع الالكتروني (pos)	تاريخ التدريب على اجهزة الدفع الالكتروني	مدة تأخر التدريب/يوم
٢٠٢٤/٧/٢	٢٠٢٥/١/١٢	١٩٤

مما أدى الى المعوقات والمشاكل الآتية:

(أ) لجأت المديرية للتعامل بالدفع النقدي لمدة (٢٦) يوم خلال شهري (تموز واب /٢٠٢٤) كإجراء بديل لإنجاز المعاملات عند توقف أجهزة الدفع الإلكتروني للفترة من(٢٠٢٤/٧/١٠ ولغاية ٢٠٢٤/٨/٤) لأسباب فنية لحين قيام شركة الدفع الالكتروني بإعادة تلك الاجهزة للعمل وكما في الأمثلة أدناه:

رقم وتاريخ وصل القبض	المبلغ/دينار
(١١٣٠٩٥٠) في ٢٠٢٤/٧/١٠	٥٢٥٠
(١١٣٩٨١٣) في ٢٠٢٤/٧/٣٠	٦٠٠٠
(١١٣٩٨١٤) في ٢٠٢٤/٨/١	٦٠٠٠
(١١٤٠٠٠٠) في ٢٠٢٤/٨/٤	٦٠٠٠

(ب) حدثت بعض الأخطاء الفنية والتقنية أثناء إستيفاء المبالغ إلكترونياً إذ تظهر فواتير الدفع مرفوضة دون معرفة سبب رفض عملية الدفع لعدم إلمام الموظف المخول بالمعلومات الكافية عن رمز التوقف والأخطاء الظاهرة في تلك الفاتورة كما بينت ذلك المديرية بإجابتها على إستفسارنا المرقم (٣٨) في ٢٠٢٥/٣/١٥وكما في الأمثلة أدناه:

رقم الفاتورة	رمز الرفض
٤٤٥٣	05
٣٦٩٦	91

وقد اوصى الديوان مفاتحة الشركات المزودة للخدمة لإقامة ورش عمل ودورات تدريبية للموظفين المخولين بإستخدام أجهزة الدفع الالكتروني (pos) لتلافي حدوث المشاكل التقنية والفنية ومعالجتها.

(٢) البرنامج الإلكتروني لإستحصال الديون

عدم احتواء الحاسبات الالكترونية المستخدمة في المديرية على حماية امن المعلومات او التحكم في الوصول (Access Control) إذ لا تحتوي على كلمة المرور مما قد يؤدي إلى تعرض البيانات والمعلومات لسوء الاستخدام من خلال الوصول اليها من غير الموظفين المصرح لهم خلافاً للفقرة المرقمة (٤-١-هـ) من دليل الرقابة الداخلية الذي تم إعمامه بموجب كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء/دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان المذكور أنفاً التي تنص على {وجود وسائل حماية كافية لمنع الوصول غير المصرح به(مثل استعمال كلمات السر المتعددة، وجود عدد محدد من محاولات الدخول للنظام، الدخول لغرض محدد فقط كالقراءة)} وقد اوصى الديوان إعتماد كلمات سر متعددة للحاسبات الالكترونية لغرض حماية البيانات والمعلومات من سوء الاستخدام.

التقرير المرقم (١٠٨٩) في ٢٠٢٥/١/١٤ الخاص زيارة تفتيشية لمصرف الرشيد –فرع شط العرب/ ٥٧١ للفترة من ٢٠٢٤/١٠/٢٢ ولغاية ٢٠٢٤/١١/٢١ ، ومن أهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسلات الاتية (٢-أ) ، (٣) ، (٤- ب /ج):-

أولا- نتائج تنفيذ الخطط:

(١) لم يحقق الفرع نسب تنفيذ في الأنشطة الائتمانية الثلاثة المخطط تنفيذها خلال السنة (قروض ترميم و إضافة بناء وصيانة مباني) خلافاً للفقرة المرقمة (٤-٤-٥-ز) من إجراءات الضبط الداخلي للدليل الاسترشادي الذي تم إعمامه بكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء ذي العدد (ت.ح.م/٤/٣٧٩٣٨) في ٢٠١٩/١١/١٦ المتضمن (التحقق من أن هدف الموازنات التخطيطية قد تم تحقيقه وإن الجهود والإجراءات العملية اللازمة لتحقيق الهدف قد تم تحقيقها بصورة سليمة) مما يؤشر عدم الدقة في إعداد الخطة الائتمانية أو عدم كفاءة الفرع في إستثمار المبلغ المخصص للائتمان مما يعد سيولة نقدية مقيدة تكبد الفرع خسائر في حال عدم إستثمارها وخصوصاً في ضل إستمراره بحجز المبالغ المخصصة وعدم مناقلتها إلى نشاط ائتماني آخر يساهم في توفير إيرادات إضافية للفرع وتقليل الخسائر المتحققة ، وقد اوصى الديوان دراسة أسباب عدم التنفيذ والتنسيق مع الإدارة العامة للمصرف لأتخاذ الاجراءات المناسبة بشأنها.

ثانيا- تحصيل الديون والقروض المتأخرة التسديد:

(١) لم يقم الفرع باتخاذ الإجراءات القانونية لتحصيل أقساط القروض التى إنتهت مدة تسديدها وحُولت إلى (حساب/مدينو ديون متأخرة التسديد/١٩٦١) البالغ رصيدها (١٤١١١) ألف دينار(أربعة عشر مليون ومائة وأحدى عشر ألف دينار) وأقساط القروض المتأخرة التسديد التي لم تنتهي فترة تسديدها البالغ مجموع أقساطها المستحقة (٤٧٠٠٩) ألف دينار(سبعة وأربعون مليون وتسعة آلاف دينار) بما مجموعه (١٣٢) قسط متأخرة التسديد خلافاً لكتاب وزارة المالية-الدائرة القانونية/ الأمور المالية ذي العدد (١٣١٣٠/٨٠٣) في ٢٠١٨/٦/١٢ الذي ينص على {لغرض الإسراع وإختصار الإجراءات في تحصيل حقوق الخزينة العامة وجباية أموال الدولة العامة والحفاظ على المال العام يتوجب على كافة والوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة وغيرها من الدوائر الرسمية تطبيق قانون تحصيل أموال الدولة رقم (٥٦) لسنة/١٩٧٧ (المعدل)} وكما مبين في ادناه:

رقم الدليل المحاسبي	أسم الحساب	رصيد الحساب لغاية ٢٠٢٤/١٠/٢١ ألف دينار	عدد المقترضين	عدد الأقساط المتلكئة	اجمالي المبالغ المتلكئة ألف دينار
١٤١	قروض السيارات	٤٣٢١٠٩	١٥	٥٦	٢٤٦٧٦
١٤٢	المشاريع الصغيرة	٤٠٣٧٨٦	٤٢	٧٦	٢٢٣٣٣
١٩٦١	مدينو ديون متأخرة التسديد	١٤١١١	٥١	حولت من حساب القروض إلى الحساب وإحصائية الفرع لا تتضمن عدد الاقساط المستحقة بذمة كل مقترض	

وقد اوصى الديوان ببذل الجهود اللازمة من قبل الفرع وإتخاذ كافة الإجراءات الإدارية والقانونية من أجل تحصيل أقساط القروض المتلكئة المترتبة بذمة الزبائن الموقوفة ضمن أرصدة الحسابات المذكورة انفاً.

ثالثا– الحسابات الجارية وحسابات التوفير

(١) لدى فحص عينة من إضابير الزبائن الخاصة بحسابات التوفير لسنة/ ٢٠٢٤ وللسنوات السابقة لاحظنا عدم ملئ إستمارة أعرف زبونك (KYC) بصورة كاملة أو جزئية خلافاً لكتاب البنك المركزي العراقي – المديرية العامة المراقبة الصيرفة والائتمان/ قسم الإمتثال ذي العدد (٣٠٢/٤/١/٩) في ٢٠١٦/٩/١٩ والذي إلزم المصارف المجازة كافة {ضرورة إعتماد إستمارة (KYC) عند فتح الحسابات كونها من المتطلبات الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب} ، وقد اوصى الديوان بحصر الحالات المماثلة وتحديث استمارة (KYC) الخاص بها كما جاء بتعليمات البنك المركزي العراقي أعلاه.

(٢) عدم ختم الأوليات الشخصية للزبائن في إستمارة التحديث (KYC) بما يفيد انها نسخة طبق الأصل تستخدم لفتح الحساب الجاري خلافاً للمادة (٥–٤/ إجراءات التعرف والتحقق من العملاء) من تعليمات وقواعد العناية الواجبة للمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة إتجاه العملاء رقم (١) لسنة/ ٢٠٢٣ الصادرة بجريدة الوقائع العراقية بالعدد (٤٧٣٩) في ٢٠٢٣/١٠/٢ التي تقضي (يجب على الجهة الخاضعة الإحتفاظ بنسخ من كافة الوثائق التي يتم الحصول عليها بموجب هذه المادة وختمها بما يفيد أنها صورة طبق الأصل) وقد اوصى الديوان حصر جميع الحالات المماثلة وختم كافة الأوليات الخاصة بزبائن الفرع بما يفيد أنها نسخة طبق الأصل تستخدم لفتح الحساب الجاري إلتزاماً بالتعليمات المذكورة انفاً.

١١- محافظة ديالى

مديرية الزراعة في محافظة ديالى

أولاً-التقرير المرقم (٤٧٩٩) في ٢٠٢٥/٢/١٨ ، الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على حسابات مديرية الزراعة في محافظة ديالى للسنة المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ ، ومن اهم الملاحظات التي أوصى الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين الاتيين (٢-ب) ، (٥-ب-ثانياً) :-

(١)-ترتب بذمة المديرية ديون غير مسددة بمبلغ (٢٣٤٠٥٣٣٤٧٨) دينار (مليارين وثلاثمائة واربعون مليون وخمسمائة وثلاثة وثلاثون الف واربعمائة وثمانية وسبعون دينار) تمثل المستحقات المالية للعاملين بصفة اجر يومي البالغ عددهم (٥١٧) اجير للسنوات من (٢٠١٢ ولغاية ٢٠١٥) لم يتم تسجيلها والافصاح عنها في السجلات المختصة وتقرير الادارة والحسابات للسنة موضوع التقرير حسب الكشوفات المقدمة الى الهيئة الرقابية المختصة والمرافقة لكتاب مديرية زراعة ديالى / قسم الحسابات المرقم (بلا) في ٢٠٢٤/٦/٤ ، خلافاً للمادة (١٦-أولاً-ب) من قانون الادارة المالية الاتحادي رقم (٦) لسنة / ٢٠١٩ (المعدل) التي تنص على (تلتزم وحدة الانفاق بتسديد المبالغ المستحقة بموعدها ولا يجوز تأجيلها الى السنة اللاحقة) .

(٢)-ترتب بذمة المتعاقدين مبالغ مستحقة (٢٩٠٣٠٤٢٩٩٦) دينار (ملياران وتسعمائة وثلاثة مليون واثنان واربعون الف وتسعمائة وستة وتسعون دينار) لغاية ٢٠٢٣/١٢/٣١ عن بدلات ايجار الاراضي الزراعية حسب مذكرة قسم الاراضي الزراعية / شعبة بدلات الايجار المرقمة (بلا) في ٢٠٢٤/٣/٦ لم يتم الافصاح عنها وتضمينها في السجلات المحاسبية والكشوفات المالية .

ثانياً-التقرير المرقم (٢٨٨١) في ٢٠٢٥/١/٢٩ الخاص بفحص نظام الرقابة الداخلية لمديرية الزراعة في محافظة ديالى للسنة المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ ، ومن أهم الملاحظات التي تضمنها والتي وردت فيه بالتسلسل الاتي (٦-أ) :-

ضعف اجراءات المديرية في استحصال الديون المترتبة بذمة المزارعين والفلاحين المتعاقدين مع المديرية عن بدلات ايجار الاراضي الزراعية البالغة (٢٩٠٣٠٤٢٩٩٦) دينار (ملياران وتسعمائة وثلاثة مليون واثنان واربعون الف وتسعمائة وستة وتسعون دينار)كما في ٢٠٢٣/١٢/٣١ ، خلافاً للمادة (٤) من تعليمات استيفاء بدلات ايجار الاراضي الزراعية رقم (٣) لسنة / ١٩٩٧ والتي نصت على {يعتبر المستأجر مخلاً بالتزاماته القانونية او التعاقدية ويفسخ عقد الايجار المبرم معه وتسحب الارض منه بعد مرور تسعين يوماً من تاريخ انذاره المنصوص عليه في المادة (٣) من هذه التعليمات في حالة عدم قيامه تسديد بدلات الايجار او اعتراضه بعد انتهاء مدة ثلاثون يوماً من تاريخ تبليغه وعلى مديريات الزراعية المعنية متابعة تحصيل الديون المترتبة بذمته للدولة وفقاً للقانون } ، وقد اوصى الديوان اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لمتابعة استحصال الديون .

١٢-محافظة نينوى

التقرير المرقم (١٩٦٦٤) في ٣ /٨/ ٢٠٢٥ الخاص بأعمال الرقابة والتدقيق على مراحل تنفيذ ملحق العقد المرقم (بلا) في ٢٠٢٠/٢/٢٠ ،مشروع (انشاء مبنى محافظة نينوى ودار الضيافة) والمبرم بين (محافظة نينوى وشركة الرافدين العامة لتنفيذ السدود) بمبلغ (٢١٥٣٩٨٠٦٩٦٦) دينار(واحد وعشرون مليار وخمسمائة وتسعة وثلاثون مليون وثمانمائة وستة الف وتسعمائة وستة وستون دينار) والممول من خطة تنمية الاقاليم لسنة/٢٠١٩ والمنفذ باسلوب(المناقصة العامة) وبمدة تنفيذ (٦٩٣) يوم تبدا من تاريخ صدور امر اداري بالمباشرة من الجهة المستفيدة (محافظة نينوى) والذي تم استئناف العمل به ضمن المشاريع المجمدة وحسب قرار مجلس الوزراء المرقم (٣٤٧) لسنة/٢٠١٥ ،ومن اهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها و التي وردت فيه بالتسلسلين الاتيين (٦/ب)،(٨) :-

أولا-المشروع والمدد الاضافية بتاريخ ٢٠٢٤/٨/٥ تبين للهيئة الرقابية المختصة ، لم يتم اعتبار الفترة من تاريخ انتهاء مدة المشروع في ٢٠٢٤/٨/٥ ولغاية تاريخ توقف المشروع في ٢٠٢٤/٨/٢١ فترة تاخيرية وذلك تجنبا لفرض غرامة تاخيرية خلافا للمادة (الثامنة والاربعون) من الشروط العامة لاعمال الهندسة المدنية بقسميها الاول والثاني والتي تضمنت (اذا عجز المقاول عن اكمال الاعمال خلال المدة المحددة بموجب المادة الرابعة والاربعون من هذه الشروط او خلال المدة التي جرى تمديدها فعندئذ يجب على المقاول ان يدفع الى صاحب العمل المبلغ المحدد في القسم الثاني من شروط المقاولة باعتباره غرامة تاخيرية).

ثانيا- تم اشغال بعض البنايات قبل استلام المشروع اذ تبين من خلال الزيارة الميدانية الى موقع العمل انه تم اشغال بناية دار الضيافة (بناية رقم/٢) بالكامل من قبل مجلس محافظة نينوى وكذلك اشغال بعض من مواقع بناية محافظة نينوى (بناية رقم /١) بتاريخ ٢٠٢٤/٢/٨ وحسب ماجاء في كتاب دائرة المهندس المقيم ذي العدد (٢٥٢) في ٢٠٢٤/١١/٢٥ وقبل استلام الاولي للمشروع خلافا للمادة (٨٨٤) من القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة/١٩٥١ والتي نصت على {(تنتهي المقاولة باتمام المقاول العمل المعقود عليه وتسليمه وفقا لاحكام المادتين (٨٧٣) و(٨٧٥) }.

التقرير المرقم (١٨٠١٩) في ١٦ /٧/ ٢٠٢٥ الخاص بأعمال الرقابة والتدقيق على مراحل تنفيذ العقد المرقم (٢٠٢٥/٥٣) مشروع {(تبليط شوارع القطعة (١) مقاطعة (١٢) وادي العين الجنوبية رجم حديد)} والمبرم بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٢٣ بين محافظة نينوى وشركة(المعين الفضي للمقاولات العامة) بمبلغ (٥٣٩١٣٤٧٧٥٠) دينار (خمسة مليار وثلاثمائة وواحد وتسعون مليون وثلاثمائة وسبعة واربعون الف وسبعمائة وخمسون دينار) والمحسوب ضمن الخطة التشغيلية (اعادة الاستقرار)

لعام/٢٠٢٤ والمنفذ باسلوب (التعاقد المباشر) وبمدة تنفيذ (٣٦٠) يوم ،ومن اهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها و التي وردت فيه بالتسلسل الاتي (٨) :-

من خلال اجراء الزيارة الميدانية لموقع العمل بتاريخ ٢٠٢٥/٥/٢٨ تبين انه لم يتم ازالة المعوقات والعوارض المتمثلة بـ(ازالة التجاوز لدارين سكنيين وتحويل بعض الاعمدة الكهربائية الى الرصيف) خلافا لكتاب وزارة التخطيط ذي العدد (١٩٦١٣/٥/٢) في ٢٠١٢/١٠/٧ الفقرة (٩/تهيئة الموقع) من الضوابط الواجب الالتزام بها لتجنب اللجوء الى امر التغيير والتي تضمنت (على جهات التعاقد التاكد من عدم وجود مشاكل قانونية او مادية وعدم وجود تجاوزات على الارض وذلك قبل اعداد التصاميم) وبعد الاستفسار من المهندس المقيم للمشروع تبين انه تم توجيه عدة كتب الى قطاع البلدية المختص (شعبة موصل الجديدة) واخرها الكتاب المرقم (١٥) في ٢٠٢٥/٤/٣٠ لازالة التجاوز ولم يتم ازالة التجاوزات لغاية تاريخ الزيارة اعلاه .

التقرير المرقم (٢٠٧٢٦) في ٢٠٢٥/٨/١٢ الخاص بأعمال الرقابة والتدقيق على مراحل تنفيذ العقد المرقم (٢٠٢٥/٦٦) الخاص بمشروع (هدم واعادة بناء مركز صحي النور) والمبرم بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٦ بين محافظة نينوى وشركة(التميز للمقاولات العامة) بمبلغ (١٨٠٤٤٩٠٨٠٠) دينار(واحد مليار وثمانمائة واربعة مليون واربعمائة وتسعون الف وثمانمائة دينار) والمحسوب ضمن خطة (تنمية الاقاليم لعام/٢٠٢٣) والمنفذ باسلوب (المناقصة العامة) وبمدة تنفيذ (٧٢٠) يوم ،ومن اهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها و التي وردت فيه بالتسلسل الاتي (٦) :-

لم يتم تنظيم ملحق عقد عند تعديل المخططات الخاصة بالمشروع إذ تم تحويل الملجا (سرداب) الى (غرفة حصينة) في الطابق الارضي وبنفس مواصفات الملجأ لتعذر انشاء الملجأ لوجود مياه جوفية على عمق (١,٨) متر من سطح الارض وحسب موافقة مديرية الدفاع المدني نينوى بموجب كتابها ذي العدد(٩٠٦٩) في ٢٠٢٥/٦/٣ خلافا للفقرة (تاسعا) من الضوابط رقم (٤) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ والتي تضمنت (على جهات التعاقد اصدار ملحق للعقد في حال تعديل بنوده او احكامه متضمن المتغيرات التي تحدث على احكامه وفي كافة انواع العقود) .

التقرير المرقم (٢٠٧٥٠) في ٢٠٢٥/٨/١٢ الخاص بأعمال الرقابة والتدقيق على انشطة مؤسسات البلدية في الاقضية والنواحي التابعة لمديرية بلديات محافظة نينوى للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤،ومن اهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها و التي وردت فيه بالتسلسلين الاتيين (٢-ج،هـ)،(٣-أ) :-

أولا- لم تقم مديرية بلديات محافظة نينوى والمؤسسات التابعة لها باتخاذ الاجراءات اللازمة بحق المتجاوزين على عقارات واملاك المديرية والبالغ عددها (٢٠٣٨٩) متجاوز خلال سنة/٢٠٢٤ إذ اقتصر عملها على حصر اعداد المتجاوزين فقط خلافا للفقرة (٤) من قرار مجلس الوزراء المرقم (٢٤٤) لسنة/٢٠١٧ والذي يتضمن على (العمل على ازالة

التجاوزات على عقارات الدولة التجارية والصناعية والزراعية والسكنية بالاستناد الى قاعدة البيانات الاستخبارية) وكما موضح في الامثلة ادناه :-

اسم البلدية	العدد الكلي للتجاوزات	نوع التجاوز			
		الاراضي السكنية	الأرصفة	المحلات التجارية	اخرى
سنجار	٢٦٥٧	٢٤١٣	١٦٦	١٥	٦٣
بعشيقة	١٠١٥	٢٥٩	١	-	٧٥٥
القيارة	٤١٢٠	١٠٩٤	١٤٥٣	-	١٥٧٣
وانة	١١٠٩	٤٤٢	-	٩٠	٥٧٧
البعاج	١٥٨٢	٤٢٥	-	-	١١٥٧

ثانيا- استغلال تخصيصات المؤسسات البلدية لتغطية مصاريف الايفاد والمكافات لموظفي مديرية بلديات نينوى خلافا للمادة (٣-ثالثا) من تعليمات تنفيذ الموازنة الاتحادية للسنوات (٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥) والتي نصت على {(لايجوز لمراكز(ودواوين) الوزارات استغلال التخصيصات المعتمدة للدوائر والتشكيلات التابعة لها كما لايجوز استغلالها لغير الاغراض المخصصة لها)}.

ثالثا- ظهور فرق بمبلغ (٤٨٥٧٠٩٧٦٧) دينار(اربعمائة وخمسة وثمانون مليون وسبعمائة وتسعة الاف وسبعمائة وسبعة وستون دينار) في رصيد حساب (٤٢١/مبيعات اراضي بغرض البيع) الظاهر في سجل الاستاذ لبلدية زمار ، عن رصيده الظاهر في الكشف المقدم للهيئة الرقابية المختصة خلافا للقسم الاول (٢-ب) من دليل الرقابة الداخلية لسنة/٢٠٢٤ والذي نص (دقة البيانات المحاسبية التي تتضمنها دفاتر وسجلات الوحدة) وكما مبين ادناه :-

رقم الدليل	اسم الحساب	المبلغ بموجب سجل الاستاذ العام /دينار	المبلغ بموجب كشف الاراضي المباعة/دينار	الفرق
٤٢١	مبيعات اراضي بغرض البيع	٩٤٨٤٩٦٩٣٧	٤٦٢٧٨٧١٧٠	٤٨٥٧٠٩٧٦٧

التقرير المرقم (٣٠٣٨٥) في ٢٠٢٥/١١/١٩ الخاص بأعمال الرقابة والتدقيق على اجراءات التعاقد للعقد المرقم (٣٥٠٦) في ٢٠٢٤/١٢/١٦ والمبرم مع (شركة الغلواء للتجارة والمقاولات العامة والاستشارات الهندسية ومعالجة المخالفات الخطرة والنفطية /محدودة المسؤولية) عن تجهيز محطة متنقلة لمراقبة وقياس نوعية الهواء بمبلغ (١٢٦٥٦٤٠) الف دينار (مليار ومائتان وخمسة وستون مليون وستمائة واربعون الف دينار) وبمدة تنفيذ (٢٠٠) يوم وباسلوب التعاقد المباشر ومن تخصيصات تنمية الاقاليم لعام/٢٠٢٣ ،ومن اهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها و التي وردت فيه بالتسلسل الاتي (٢) :-

لم يتم اصدار امر مباشرة لتنفيذ المشروع وعدم فتح اعتماد مستندي على الرغم من مرور (٣٣٥) يوم من تاريخ ابرام العقد خلافا (البند الاول/المادة الثانية) من بنود العقد والتي نصت (يتم تنفيذ العقد خلال مدة (٢٠٠) يوم من تاريخ فتح وقبول الاعتماد المستندي على ان تكون المباشرة خلال (٧) ايام من تاريخ توقيع العقد) .

التقرير المرقم (٢٥٣٣٧) في ٢٠٢٥/٩/٣٠ تدقيق تنفيذ العقد المرقم (٨٦) في ٢٠٢٥/٣/٢٤ مشروع (تأهيل الطريق من تقاطع تل عبطة–تلعفر(قرية شوا نقطة البداية– الى شارع مطار ثري قرب قرية كركش– بالتقاطع مع طريق البعاج الصكار بطول ٥٦كم) المبرم بين محافظة نينوى و(شركة طاقة بغداد للمقاولات العامة وشريكه شركة نجران للمقاولات العامة) عراقية الجنسية وبمبلغ (١٦١٩٨) مليون دينار (ستة عشر مليار ومائة وثمانية وتسعون مليون دينار)من أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٣) :

أولا– عدم الالتزام بنصاب لجنة فتح العطاءات من حيث الاعضاء حيث بلغ عددهم (١٤) عضو بموجب الاوامر الأدارية الصادرة من محافظة نينوى ذي العدد (٤٨٨٥) في ٢٠٢٤/٨/١٢ و(٤٩٦٤) في ٢٠٢٤/٨/١٤وعدد الأعضاء الموقعين (٨) اعضاء خلافاً للمادة (٦/ولاً/أ) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة /٢٠١٤ التي تضمنت(تتشكل في جهة التعاقد : لجنة او اكثر لفتح العطاءات من ذوي الخبرة والاختصاص تكون برئاسة موظف لا تقل درجته الوظيفية عن الثالثة وعضوية ممثل عن كل من الدوائر القانونية والمالية وتشكيلات العقود فيها وموظف فني مختص ومقرر لاتقل درجتة الوظيفية عن الدرجة السادسة).

التقرير المرقم (١١٩٣٨) في ٢٠٢٥/٥/٦ الخاص بتدقيق مراحل تنفيذ العقد المرقم (٣٢٤٩) مشروع (تجهيز أجهزة لمحطة الرصد الزلزالي في المحافظة) في ٢٠٢٤/٦/٣من أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٥)، (٦) :

أولاً– لم تقم المحافظة بتشكيل لجنة فحص واستلام المواد ولجنة متابعة تنفيذ العقد على الرغم من انتهاء مدة العقد خلافا للفقرة (أولا) من البند الثاني من العقد والتي تتضمن تشكيل لجنة الاستلام والفحص وإصدار شهادة الاستلام الاولي وتشكيل لجنة فنية لمتابعة تنفيذ العقد واجابت المحافظة بكتابها ذي العدد (٢٢١٠) في ٢٠٢٥/٣/٢٦ (بعدم القدرة على تشكيل لجنة فنية كما مشار اليه في العقد لعدم توفر الاختصاص الفني المطلوب).

ثانياً– إجراءات التنفيذ:

تم اجراء زيارة ميدانية لموقع وجود الأجهزة في مرصد الموصل الزلزالي وتبين من خلال الزيارة ما يلي:

(١) تم ادخال الأجهزة المتعاقد عليها مع الشركة من قبل مرصد الموصل الزلزالي في غرفة بتاريخ ٢٠٢٤/٩/٢٥ دون تشكيل لجنة فحص واستلام اولي خلافا للفقرة(أولا) من البند الثاني (التزامات الطرف الأول) من العقد المشار اليه أعلاه والتي تضمنت (تشكيل لجنة فحص واستلام مواد العقد ولجنة فنية لمتابعة العقد).

(٢) لم تقم المحافظة باتخاذ الإجراءات القانونية تجاه الشركة لعدم تنفيذها بنود العقد اذ تم التجهيز من شركات وموديلات غير ما تم تثبيته في العرض الفني في محضر لجنة تحليل العطاءات خلافا للفقرة (٦–أ) من المادة (رابعا) من البند الأول والتي نصت على (تعتبر الوثائق التالية جزء لا يتجزأ من العقد ومن ضمن هذه الوثائق محضر وتوصيات لجنة تحليل العطاءات) وادناه جدول بالاختلافات:

الجهاز	المواصفات المطلوبة	المواصفات المجهزة من قبل المجهز
مرصد زلزالي حقلي	شركة (KINEMETRICS)	شركة (QUAKE LOGIC)
مرصد زلزالي لتسجيل الهزات العنيفة	موديل (PL18-110301)	موديل (ES-U2)

التقرير المرقم (١٢٩٦٧) في ٢٠٢٥/٥/١٩ الخاص بتدقيق مراحل تنفيذ العقد المرقم (٣٣١٧) لمشروع تأهيل ومعالجة شوارع في حي (الجزائر–الدركزلية–النعمانية) ٢٠٢٤/٧/٢١من أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٤) :

أولاً– تنظيم ملحق العقد لأمر الغيار أعلاه بمبلغ قدره (٢٦٩١٦٠٥٠٠) دينار (مائتان وتسعة وستون مليون ومائة وستون ألف وخمسمائة دينار وبمدة إضافية قدرها (٣٥) يوم (خمسة وثلاثون يوماً) بعد انجاز المشروع خلافاً لكتاب وزارة التخطيط ذي العدد (٨٥٤٦/٧/٤) في ٢٠١٣/٤/١٤ الذي تضمن (ان أي تغيير يحدث بعد توقيع العقد الخاص بالمقاولات العامة بكافة أنواعها وسواء تعلق بالمدة العقدية او بالمبلغ وصدر فيه امر تغيير فيجب ان يعالج بموجب ملحق عقد ويكون هذا الملحق جزء لا يتجزء من العقد) ولم يتبين لنا أسباب ذلك على الرغم من طلب ذلك بالمذكرة ذي العدد (٢١٢) في ٢٠٢٥/٤/٢٩ والتأكيد عليها بالكتاب ذي العدد (١٢٠٩١/١/١٣) في ٢٠٢٥/٥/٨ وكما مبين في الجدول ادناه: –

تاريخ انجاز المشروع	تاريخ تنظيم ملحق العقد	الملاحظات
٢٠٢٥/٢/٤	٢٠٢٥/٣/٦	ان المبلغ المضاف أعلاه نتيجة الفرق الحاصل بين الفقرات المحذوفة والمستحدثة لأمر الغيار والذي تم تداركه من المبلغ الاحتياطي للمشروع

التقرير المرقم (١٣٧٧٤) في ٢٠٢٥/٥/٢٧ الخاص بتدقيق مراحل تنفيذ العقد المرقم (٣٤٩٩) مشروع (توسيع مشروع ماء الأيسر الجديد بطاقة ٣٠٠٠ م٣/ساعة) في ٢٠٢٤/١٢/٩من أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٩) :

لم تقم محافظة نينوى بإعداد دراسات تصميمية للمشروع لدى مكتب إستشاري هندسي معتمد من جهة حكومية بل أعتمدت في اعداد التصاميم وجداول الكميات الخاصة بالعمل على إحدى الجهات الاستشارية المتعاقدة مع منظمة UNDP وتم تقديم التصاميم الى مديرية ماء نينوى حسب ماجاء بكتاب مديرية ماء نينوى ذي العدد (٥٢٠٦) في ٢٠٢٥/٣/٢٣ مما أدى ذلك الى إضافة مبلغ قدره (٢٨٥٠٩٤٠٥٠٠) دينار (ملياران وثمانيمائة وخمسون مليون وتسعمائة واربعون الف وخمسمائة دينار) والذي يمثل نسبة (٤٨٪) من مبلغ الكشف التخميني المعد أول مرة البالغ (٥٩٠٤٩٧٥٢٥٠) دينار (خمسة مليار وتسعمائة وأربعة مليون وتسعمائة وخمسة وسبعون الف ومائتان وخمسون دينار) خلافا للفقرة (ثانياً/ من الضوابط رقم (٨) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ والتي تضمنت (على الجهات المنفذة التعاقد مع أحد الجهات الاستشارية المعتمدة لاعداد التصاميم الأولية والتفصيلية ...الخ) ولم تبين المحافظة أسباب عدم التعاقد مع مكتب استشاري هندسي معتمد لاعداد دراسات تصميمية وتحديد الكلفة التخمينية للمشروع بكتابها ذي العدد (٢٢٩٤) في ٢٠٢٥/٤/٧.

التقرير المرقم (١٥٦٢٢) في ٢٠٢٥/٦/٢٢ تدقيق مراحل تنفيذ العقد المرقم (٣٤١٦) مشروع (انشاء مستشفى سنجار سعة ١٠٠ سرير) في ٢٠٢٤/٩/١٢ بمبلغ (٧٣٣٦٥٣٥٩٠٠) دينار(ثلاثة وسبعون مليار وثلاثمائة وخمسة وستون مليون وثلاثمائة وسبعة وخمسون الف وتسعمائة) من أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (١١) :

لم يتم تقديم مايؤيد قيام الشركة بضمان عماله في دائرة التقاعد و الضمان الاجتماعي للعمال لشمولهم بالضمان الاجتماعي خلافا للمادة (٢٣/اولا) من قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٣ والتي نصت على (يلتزم صاحب العمل و الادارة بضمان عماله المشمولين بأحكام هذا القانون في الدائرة ويسدد عنهم الاشتراكات التي يحددها القانون) دون بيان سبب ذلك .

التقرير المرقم (١٨٠١٩) في ٢٠٢٥/٧/١٦ تدقيق مراحل تنفيذ العقد المرقم (٢٠٢٥/٥٣) مشروع (تبليط شوارع القطعة (١) مقاطعة (١٢) وادي العين الجنوبية رجم حديد)٢٠٢٥/٢/٢٣ والمبرم بين محافظة نينوى وشركة (المعين الفضي للمقاولات العامة) بمبلغ (٥٣٩١٣٤٧٧٥٠) دينار(خمسة مليارات وثلاثمائة وواحد وتسعون مليون وثلاثمائة وسبعة واربعون الف وسبعمائة وخمسون دينار) من أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٨) :

من خلال اجراء الزيارة الميدانية لموقع العمل بتاريخ ٢٠٢٥/٥/٢٨ تبين انه لم يتم ازالة المعوقات والعوارض المتمثلة بـ(إزالة التجاوزلداريين سكنيين وتحويل بعض الاعمدة الكهربائية الى الرصيف) خلافاً لكتاب وزارة التخطيط ذي العدد (١٩٦١٣/٥/٢) في ٢٠٢١/١٠/٧ الفقرة (٩/تهيئة الموقع)من الضوابط الواجب الالتزام بها لتجنب اللجوء الى امر التغيير والتي نصت (على جهات التعاقد التاكد من عدم وجود مشاكل قانونية او مادية وعدم وجود تجاوزات على الارض وذلك قبل اعداد التصاميم) وبعد الاستفسارمن المهندس المقيم للمشروع تبين انه تم توجيه عدة كتب الى قطاع البلدية المختص (شعبة موصل الجديدة) واخرها الكتاب المرقم (١٥) في ٢٠٢٥/٤/٣٠ لأزالة التجاوزات لغاية تاريخ الزيارة اعلاه .

التقرير المرقم (٢٠٠٤٩) في ٢٠٢٥/٨/٥ تدقيق مراحل تنفيذ العقد المرقم (٢٠٢٥/٦٢) لمشروع (انشاء ممرات مرور مركبات الحمل الثقيل المؤدية الى سيطرة الشهيد سبهان (موصل – أربيل) ممر الاياب) في ٢٠٢٥/٢/٢٧ والمبرم بين محافظة نينوى وشركة (أطياف الموج للمقاولات العامة) بمبلغ (١٢٦٣٠٧٥٠٠٠) دينار (مليار ومائتان وثلاثة وستون مليون وخمسة وسبعون الف دينار) من أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٤) :

قيام المحافظة بإعداد ملحق عقد لأمر الغيار أعلاه في ٢٠٢٥/٦/٢٣ اي بعد تاريخ الاستلام الاولي للمشروع وبمبلغ قدره (٨٨٠٠٠٠٠٠) دينار (ثمانية وثمانون مليون دينار) وبمدة إضافية قدرها (١٠) يوم خلافاً لكتاب وزارة التخطيط ذي العدد (٨٥٤٦/٧/٤) في ٢٠١٣/٤/١٤ الذي تضمن (ان أي تغيير يحدث بعد توقيع العقد الخاص بالمقاولات العامة بكافة أنواعها وسواء تعلق بالمدة العقدية او بالمبلغ وصدر فيه امر تغيير فيجب ان يعالج بموجب ملحق عقد ويكون هذا الملحق جزء لا يتجزء من العقد) وكما مبين في الجدول ادناه: –

تاريخ الاستلام الاولي	تاريخ تنظيم ملحق العقد	الملاحظات
٢٠٢٥/٦/١٦	٢٠٢٥/٦/٢٣	ان المبلغ المضاف نتيجة الفرق الحاصل بين الفقرات المحذوفة والمستحدثة لأمر الغيار والذي تم تداركه من المبلغ الاحتياطي للمشروع

التقرير المرقم (٢٠٧٥٠) في ٢٠٢٥/٨/١٢ تقرير تدقيق انشطة المؤسسات البلدية في الأقضية والنواحي التابعة لمديرية بلديات محافظة نينوى للسنة المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ من أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسلين (٢-ج) ،(٢-هـ) :

أولاً- لم تقم مديرية بلديات محافظة نينوى والمؤسسات التابعة لها باتخاذ الاجراءات اللازمة بحق المتجاوزين على عقارات واملاك المديرية والبالغ عددها (٢٠٣٨٩) متجاوز خلال سنة ٢٠٢٤ اذ اقتصر عملها على حصر اعداد المتجاوزين فقط حسب ما جاء بإجابة المديرية بكتابها ذي العدد (١٤٣١٠) في ٢٠٢٥/٧/٩ خلافاً للفقرة (٤) من قرار مجلس الوزراء المرقم (٢٤٤) في ٢٠١٧ والذي يتضمن على (العمل على إزالة التجاوزات على عقارات الدولة التجارية والصناعية والزراعية والسكنية بالاستناد الى قاعدة البيانات الاستخبارية) .

ثانياً- استغلال تخصيصات المؤسسات البلدية لتغطية مصاريف الايفاد والمكافأت لموظفي مديرية بلديات نينوى خلافاً للمادة (٣-ثالثاً) من تعليمات تنفيذ الموازنة الاتحادية للسنوات (٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥) والتي نصت على (لا يجوز لمراكز (ودواوين) الوزارات استغلال التخصيصات المعتمدة للدوائر والتشكيلات التابعة لها كما لا يجوز لها استغلالها لغير الأغراض المخصصة لها) وأكدت ذلك المديرية بموجب الكتاب المرقم (١٢٦٨٥) في ٦/٢٣/ ٢٠٢٥.

التقرير المرقم (٢٠٧٢٦) في ٢٠٢٥/٨/١٢ تقرير تدقيق مراحل تنفيذ العقد المرقم (٢٠٢٥/٦٦) مشروع (هدم وإعادة بناء مركز صحي النور) في ٢٠٢٥/٣/٦ من أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت فيه بالتسلسل (٦) :

لم يتم تنظيم ملحق عقد عند تعديل المخططات الخاصة بالمشروع اذ تم تحويل الملجأ (سرداب) الى (غرفة حصينة) في الطابق الأرضي وبنفس مواصفات الملجأ لتعذر انشاء الملجأ لوجود مياه جوفية على عمق (١,٨) متر من سطح الارض وحسب موافقة مديرية الدفاع المدني نينوى بموجب كتابها ذي العدد (٩٠٦٩) في ٢٠٢٥/٦/٣خلافاً للفقرة (تاسعاً) من الضوابط رقم (٤) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ والتي تضمنت (على جهات التعاقد اصدار ملحق للعقد في حال تعديل بنوده أو احكامه متضمن المتغيرات التي تحدث على احكامه وفي كافة أنواع العقود).

التقرير المرقم (٢٥٥٦٨) في ٢٠٢٥/١٠/٢ تقرير تدقيق مراحل تنفيذ العقد المرقم (٢٥٢٣) مشروع (تجهيز اليات لاعمال البلدية) في٢٠٢٤/١٢/٢٩ من أهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسلين (٣) ،(١٢) :

أولا- تمت إحالة المشروع بتاريخ (٢٠٢٤/١٢/٨) حسب قرار الإحالة المرقم (٩٢٦٣) بعد انتهاء مدة نفاذ العطاء في (٢٠٢٤/٩/١٣) خلافاً للفقرة (الثالثة عشر) من ضوابط رقم (٣) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/ ٢٠١٤التي نصت (على لجان التحليل مراعاة انجاز اعمالها في دراسة وتحليل العطاءات ورفع التوصية بالاحالة بما يتضمن حصول المصادقة وإصدار كتاب الإحالة قبل انقضاء فترة نفاذ العطاءات المحددة في وثائق المناقصة او أي تمديد حاصل عليها)، وقد أوصى الديوان أحالة المشاريع قبل نفاذ العطاءات المقدمة.

ثانيا– لم يتم تجهيز وزارة الزراعة بـ(١٠٠٠) شتلة زراعية على الرغم من اطلاق السلفة المالية الأولى للمشروع بنسبة انجاز مالي (٣٢٪) خلافا لماجاء في محضر وتوصيات الاجتماع الخامس للجنة الامر الديواني (٢٤٠٣٠) ذي العدد (٢٤٠٠١٣١) في ٢٠٢٤/١/٣ حول اليات صرف تخصيص(١٠) مليون للتشجير والفقرة (٢) من كتاب مكتب رئيس مجلس الوزراء ذي العدد (٢٥٢٣١٨١/٣٠٦٣) في ٢٠٢٥/٥/٢٩ التي نصت على (تقرر قيام الشركات وبعد اطلاق السلفة الأولى بتجهيز الشتلات الى وزارة الزراعة و امانة بغداد)وقد أوصى الديوان بتجهيز وزارة الزراعة بـ(١٠٠٠) شتلة زراعية من قبل الشركات بعد اطلاق السلفة المالية الأولى للمشروع .

التقرير المرقم (١١٨٣٩) في ٢٠٢٥/٥/٦ الخاص بتدقيق مراحل تنفيذ العقد المرقم (٣٣٩٧) مشروع (حديقة الشعب) في ٢٠٢٤/٩/٣من أهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسلين (١)، (٢) :

أولاً– تم اصدار امر غيار رقم (١) بمبلغ (١١٨٧٩٦٢٥٠٠) دينار (مليار ومائة وسبعة وثمانون مليون وتسعمائة واثنان وستون ألف وخمسمائة دينار) بموجب كتاب محافظة نينوى / دائرة مهندس المقيم ذي العدد (٢٧) في ٢٠٢٤/١٠/٣١ لإجراء تغييرات وتعديلات فقرات جدول الكميات والتصاميم وبما يخدم مصلحة العمل وحسب ما جاء بكتاب محافظة نينوى بالعدد (٧٥٤) في ٢٠٢٥/١/٣٠ خلافا للمادة (٢/أولا/هـ) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ (المعدلة) والتي تنص على (ان تكون الشروط والمواصفات وجداول الكميات والخرائط وغيرها دقيقة لتجنب اجراء التغييرات او الإضافات اثناء التنفيذ) ، وقد اوصى الديوان بمراعاة الدقة عند اعداد جداول الكميات والتصاميم.

ثانياً– لم يتم اعداد ملحق عقد يثبت فيه التغييرات في مدة العقد البالغة (٤٥) يوم إضافية حسب امر الغيار المشار اليه أعلاه وتغيير مبلغ العقد خلافا لأعمام وزارة التخطيط المرقم (٨٥٤٦/٧/٤) في ٢٠١٣/٤/١٤ الذي نص على (ان أي تغيير يحدث بعد توقيع العقد الخاص بالمقاولات العامة بكافة أنواعها وسواء تعلق بالمدة العقدية او بالمبالغ وصدر فيه امر تغيير فيجب ان يعالج بموجب ملحق عقد ويكون هذا الملحق جزء لا يتجزء من العقد) و اجابت المحافظة بموجب كتابها المرقم (٢٢٨٧) في ٤/ ٧/ ٢٠٢٥ (انه لم يردنا ملحق عقد لأمر الغيار للمشروع أعلاه لحد الان)، وقد اوصى الديوان بإعداد ملحق عقد للمتغيرات الحاصلة على العقد.

١٣– محافظة كركوك

التقرير المرقم (٣٤٨١٢) في ٢٠٢٥/ ١٢/٣١ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على علاوي بيع (الفواكه والخضـــر والمواشـــي والاغنام) التابعة لمديرية بلديات كركوك للســـنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ ،ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت بالتسلسل الاتي (٣–جـ–أولاً، هـ–أولا) :–

أ– عدم تحقيق أية الايرادات عن تأجير علوة بيع الفواكه والخضر خلال السنة الحالية والسنوات السابقة ويعود سبب ذلك الى عدم جدية كل من (مديرية بلديات كركوك /شعبة الأملاك و مديرية البلديات العامة) في متابعة المخاطبات التي جرت بخصوص عملية التأجير اذ لاحظت الهيئة الرقابية المختصة قيام مديرية بلديات كركوك بمتابعة كتابها المرقم (٧٥٤١) في ٢٠٢١/٨/١٢ المعنون الى مديرية البلديات العامة المتضـــمن (ارســـال محضـــر التقدير) بعد مرور (٣٧١) يوماً بكتابها المرقم (١٠٨٨١) في ٢٠٢٢/٨/٢٣ إضـافة الى ان المصـادقة على محضـر التقدير من قبل الوزير تمت بتاريخ ٢٠٢٤/٧/٢ الواردة بكتاب مديرية

بلديات كركوك/الأملاك المرقم (١١٢٨٧) في ٢٠٢٤/٨/١، أي بعد مرور (٦٩٨) يوماً وبالتالي تأخرت إجراءات المزايدة العلنية للفترة (من٢٠٢١/٨/١٢ لغاية ٢٠٢٤/٨/١) مما ترتب على ذلك حرمان البلدية المعنية من تحقيق أي إيرادات تذكر خلال تلك الفترة ، خلافاً للمادة (١- الإيرادات) من تعليمات تنفيذ الموازنات التخطيطية للقطاع العام لسنة /٢٠٢١ التي أكدت على (ضرورة بذل اقصى الجهود لمتابعة تحصيل الإيرادات).

ب- عدم قيام المديرية باتخاذ الإجراءات القانونية بخصوص استيفاء مبلغ مقداره (١١٥١٠٠) الف دينار (مائة وخمسة عشر مليون ومائة الف دينار) بذمة احد المزايدين عن فرق البدلين ، خلافاً للمادة (٢٣- اولا) من قانون بيع وايجار أموال الدولة رقم (٢١) لسنة ٢٠١٣ (المعدل) الذي تضمن (يضمن الناكل بقرار من لجنة البيع او الايجار الفرق بين البدلين من تأميناته، فأن لم تكف فمن أمواله الأخرى، ويستوفى ذلك وفق احكام قانون تحصيل الديون الحكومية)، بالإضافة الى عدم تسجيلها في السجلات المالية لغرض متابعة استحصالها ، خلافاً للنظام المحاسبي الموحد للبلديات لسنة /٢٠١٢ -الفصل الثاني منه (شرح دليل النظام المحاسبي الموحد للبلديات) الذي اوجب (تسجيل حقوق دائرة البلدية لدى الغير في حساب المدينون) .

التقرير المرقم (٤١٣٤) في ٢/١١/ ٢٠٢٥ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على نفقات قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية لمحافظة كركوك للمدة من (٢٠٢٣/١/١ لغاية ٢٠٢٣/٦/٣٠ ،ومن أهم الملاحظات التي طلب الديوان التحقيق فيها والتي وردت بالتسلسلين الاتيين {١-ب-عاشراً (٣) } ، (٢- ب ، ج- أولا، ثانيا) :-

أ- قيام مديرية الطرق والجسور كركوك بتنظيم استمارة صرف مبالغ للشركة المنفذة للمشروع (سلفة) والبالغة(١٣٤١٥٨٥)الف دينار(مليار وثلاثمائة وواحد واربعون مليون وخمسمائة وخمسة وثمانون الف دينار) والتي تم التأييد بموجب هذه الاستمارة بان جميع الفحوصات المختبرية (مطابقة) على الرغم من ان الفحوصات المختبرية الصادرة من المركز الوطني للمختبرات والبحوث الإنشائية/مختبر كركوك الإنشائي تبين بعدم مطابقة نتائج الفحوصات المختبرية خلافا للفقرة (٢٧) من بنود العقد المبرم التي تضمنت (يتعين على الطرف الثاني أن يقدم للمهندس المشرف تقارير الفحوصات مصدقة فاذا وجد المهندس المشرف بان تلك فحوصات قد أجيزت يقوم بإقرار شهادة الفحص أو يصدر للطرف الثاني كتابا بهذا المضمون) .

ب- قيام المحافظة بصرف مبالغ للشركات المنفذة للمشاريع عن تجهيز مواد واجور عمال حسب ذرعات الأعمال المنجزة على الرغم من عدم تنفيذها من قبل الشركات خلافا للفقرة (٢/ب/ أولاً) من القسم الرابع صلاحية الوزير المختص او رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة او أمين بغداد او المحافظ من تعليمات تنفيذ قانون العم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية لعام /٢٠٢٢ .

ج- مشروع (إكساء طريق مجمع القادسية مع تبليط طريق قرية بيشك تبة مع طريق المرعية مع قرية عبد العزيز تباسي وقطش وإكساء طريق اليرغون) المبرم مع شركة (نبع المنار الهندسية للمقاولات العامة) بمبلغ (١٦٦٤٧٢٨) الف دينار (مليار وستمائة وأربعة وستون مليون وسبعمائة وثمانية وعشرون الف دينار) وبمدة تنفيذ (١٤٠) يوما اعتبار من تاريخ المباشرة بالعمل بعد مدة (٧) أيام من تاريخ صدور العقد ٢٠٢٣/١/٣ولدى الهيئة الرقابية المختصة بشأنه الاتي: -

أولاً- عدم تنفيذ بعض فقرات الكشف التخميني للمشروع على الرغم من صرف مبالغ للشركة المنفذة مقداره(١١٩٠٥٩١١٣٠)دينار(مليار ومائه وتسعون مليون وخمسمائة وواحد وتسعون الف ومائه وثلاثون دينار) حسب ذرعة الأعمال المنجزة بموجب مستند الصرف المرقم (١٧١٣) في ٢٠٢٣/٦/١٨ خلافاً لتعليمات النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي لسنة /٢٠١٧ .

ثانياً- على الرغم من طلب الهيئة الرقابية المختصة (GIS) لغرض معرفة البيانات والمعلومات المكانية للمشروع بموجب المذكرة المرقمة (٣٢٨) في ٢٠٢٣/٩/١٣ والتأكيد عليها بموجب المذكرة المرقمة (٣٣٨) في ٢٠٢٣/٩/٢٠ الا انه لم تتم الإجابة قبل بدء تنفيذ المشروع وبعد التنفيذ .

القسم الخامس
شركات القطاع المختلط

١- الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور(مساهمة مختلطة)

التقرير المرقم (١٣٠٥٥) في ٢٠٢٥/٥/٢٠ الخاص بالبيانات المالية للشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور(مساهمة مختلطة) للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/٨/٣١ ، ومن اهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسل(٣/أ- أولاً) :-

توقف الشركة تقريباً عن مزاولة نشاطها الرئيسي الوارد في عقد تأسيسها والذي نص على(تهدف الشركة الى القيام بجميع الفعاليات والنشاطات والاعمال التي تؤدي الى تنشيط الاقتصاد العراقي والتنمية الوطنية فيما يخص تصنيع وتسويق التمور...الخ) وقد تركز الجانب الاكبر من الايرادات المتحققة من(بيع تمور زهدي خام وتأجير مواقعها ومخازنها والساحات الخاصة بها)، فضلاً عن ممارسة نشاط تبخير التمور العائدة للغير والمصدرة الى خارج العراق ، وقد أوصى الديوان بمراعاة الدقة عند إعداد الخطة الإنتاجية بعد الأخذ بنظر الإعتبار الإمكانات المالية وظروف العمل واحتياجات السوق ومنافذ التسويق وتحديد الانحرافات الأصلية ودراسة اسبابها ووضع الإجراءات المناسبة لتجاوزها تحقيقاً لأهداف الشركة.

٢- الشركة الوطنية لصناعة الأثاث المنزلي والاستثمارات الصناعية(مساهمة مختلطة)

التقرير المرقم (١٤٤٩٦) في ٢٠٢٥/٦/٣ الخاص بالبيانات المالية للشركة الوطنية لصناعة الأثاث المنزلي والإستثمارات الصناعية(مساهمة مختلطة) للسنة المالية المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٤،ومن اهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسل(٩/ج- أولاً) الآتي :-

لدى قيام الهيئة الرقابية المختصة بزيارة مخازن الشركة بتاريخ ٢٠٢٥/٤/١٨ تبين عدم نصب منظومة انذار مبكر للحريق فضلاً عن انتهاء صلاحية اغلب مطافئ الحريق وعدم نصب منظومة اطفاء رطبة خلافاً لكتاب وزارة الصناعة والمعادن /الدائرة الاقتصادية المرقم بالعدد (٢٥٩٩٧) في ٢٠٢٢/٦/١٥ والمتعلق بمتطلبات الوقاية والسلامة ، وقد أوصى الديوان الالتزام بكتاب وزارة الصناعة والمعادن اعلاه.

٣- الشركة العراقية لإنتاج وتسويق المنتجات الزراعية

التقرير المرقم (٢١٩٧٣) في١ ٢٠٢٥/٨/٢٦ الخاص بالبيانات المالية للشركة العراقية لإنتاج وتسويق المنتجات الزراعية للسنة المالية المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٣، ومن اهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسلات[٦-ب/أولاً- (١) و(٢) و٦- ب/ثانياً- (١) و(٢) و(٣)] الاتي -

أ- قيام الشركة باستئجار بناية في منطقة السعدون لأغراض إدارية (وهي ملك لزوجة رئيس مجلس الإدارة حسب العقد المبرم بين الطرفين بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١) ولدى الهيئة الرقابية المختصة بشأن ذلك ما يأتي :

اولاً-عدم استحصال موافقة الهيئة العامة خلافاً للمادة (١١٩) من قانون الشركات رقم (٢١) لسنة/١٩٩٧(المعدل) والتي نصت على[لا يسمح لرئيس مجلس إدارة الشركة أو لأي عضو من أعضاء المجلس بالانتفاع من أي مصالح له مباشرة كانت أو غير مباشرة في صفقات او عقود تبرم مع الشركة ، الا بعد الحصول على اذن بذلك من الجمعية العمومية يعتمد على قيامه بالكشف عن طبيعة هذه المصالح ومداها ويعتبر رئيس مجلس إدارة الشركة أو عضو مجلس إدارتها مسؤولاً أمام الشركة عن أي ضرر يصيب الشركة بسبب خرق هذه المادة ولا يعفي الامتثال لأحكام هذه المادة من المسؤولية المنصوص عليها في الفقرة ثالثاً من المادة (٤)].

ثانياً-عدم التصريح بطبيعة ومدى المصلحة للأعضاء غير المستفيدين وعدم الحصول على موافقة اغلبهم خلافاً لقانون الشركات رقم (٢١) لسنة /١٩٩٧(المعدل) والتي نصت على (لا يسمح لرئيس مجلس إدارة الشركة أو لأحد أعضاء المجلس الإدلاء بصوته او المشاركة في امر ما تكون له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة من دون الكشف عن ذلك والتصريح بطبيعة ومدى هذه المصلحة للأعضاء الآخرين غير المستفيدين والحصول على موافقة أغلبيتهم وفي كلا الحالتين تسجل تفاصيل الموضوع في محاضر اجتماعات مجلس الإدارة وتتاح للجمعية العمومية وللمراقبين والمدققين الماليين المستقبليين المسؤولين عن مراجعة وتدقيق حسابات الشركة)، وقد أوصى الديوان باتخاذ الاجراء اللازم بخصوص الملاحظات أعلاه.

ب- تعاقدت الشركة مع وزارة الزراعة لشراء مشيّدات وايجار ارض بموجب عقود طويلة الاجل ومنها عقد (مشروع دواجن الخالص) المتضمن شراء مشيدات وتأجير الارض لمدة (٢٥) سنة بموجب العقد المبرم بين الطرفين بتاريخ ١٩٩٠/١/٩ والمنتهي في ٢٠١٥/١/٩ ولدى الهيئة الرقابية المختصة بشأن ذلك الملاحظات الاتية:-

اولاً- عدم تجديد العقد اعلاه حيث قامت الشركة بإبرام عقد ايجار لمشروع الشركة (ارض الخيزران) ببدل إيجار سنوي مقداره (٥٠) مليون دينار(خمسين مليون دينار) سنوياً قبل الحصول على موافقة وزارة الزراعة خلافاً للعقد المبرم مع وزارة الزراعة الفقرة (٨) منه والتي نصت على (لا يحق للطرف الثاني ببيع او تأجير المشروع او جزء منه او تمكين الغير من استغلالها بأي صيغة كانت إلا بعد موافقة الطرف الأول التحريرية او من يخوله القبول بكافة الشروط الواردة في هذا العقد) ، وقد أوصى الديوان الالتزام بفقرات العقد المبرم مع وزارة الزراعة.

ثانياً- اختلاف رقم ومساحة الارض بين العقد المبرم مع وزارة الزراعة والسند الصادر من دائرة التسجيل العقاري والمبينة تفاصيله ادناه:-

مساحة الارض حسب العقد	مساحة الارض بموجب سند التسجيل العقاري	الفرق
٨٠ دونم	٢٠دونم	٦٠ دونم

وقد أوصى الديوان بالوقوف على اسباب الاختلاف ومعالجتها .

ثالثاً- لم تقم الشركة بتسجيل المشيدات التابعة لها باسمها ، وقد أوصى الديوان بتسجيلها بأسم الشركة حفاظاً على موجودات الشركة.

٤- شركة طريق الخازر لإنتاج وتجارة المواد الإنشائية والإستثمارات العقارية والمقاولات العامة (مساهمة مختلطة)

التقرير المرقم (١٤٠٠١) في ٢٠٢٥/٥/٢٩ ، الخاص بالبيانات المالية لشركة طريق الخازر لانتاج وتجارة المواد الانشائية والإستثمارات العقارية (مساهمة مختلطة) للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسل (٧-ج) الآتي :-

لم تقم الشركة بتسديد مبلغ (١٠٠) مليون دينار(مائة مليون دينار) الظاهر ضمن حساب السحب على المكشوف/٢٥١ علماً ان الرصيد بموجب كشف المصرف عن الحساب المصرفي الدائن المرقم (٨٠١٠٢١١٣) المفتوح لدى مصرف الموصل للتنمية والاستثمار/فرع برطلة بلغ (٢٢١٠٨٤) الف دينار(مائتان وواحد وعشرون مليون واربعة وثمانون الف دينار) كما في ٢٠٢٤/١٢/٣١ ويمثل الفرق مبلغ الفوائد التأخيرية البالغة (١٢١٠٨٤) الف دينار(مائة وواحد وعشرون مليون واربعة وثمانون الف دينار) المترتبة على الشركة للتأخر في التسديد ومنذ عدة سنوات لعدم توفر السيولة النقدية ورهن أرض الشركة المرقمة (٢/١٠) مقاطعة (١٠٩/ترجلة) مع المشيدات بأسم المصرف المذكور، وقد أوصى الديوان بتسديد مبلغ السحب على المكشوف والفوائد المتحققة عليه ورفع الرهن عن ارض الشركة.

٥- شركة العطيفية لإنتاج الأعلاف المحدودة

التقرير المرقم (١٩٣٥٤) في ٢٠٢٥/٧/٢٩ ، الخاص بالبيانات المالية لشركة العطيفية لإنتاج الأعلاف المحدودة للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسل (٣- أ، ب،د) الآتي :-

أ- توقف الشركة عن مزاولة نشاطها وعدم تحقيق انتاج خلال السنة موضوع التقرير والسنوات السابقة ومنذ شهر حزيران/ ٢٠٠٦ ولغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي ، واقتصر نشاط الشركة على تأجير موجوداتها الى الغير خلافاً للمادة (٢/١٤٧) من قانون الشركات رقم (٢١) لسنة / ١٩٩٧ (المعدل) التي نصت على (تنقضي الشركة بأحد الاسباب الآتية وفق احكام هذا القانون في حالة توقفها عن ممارسة نشاطها مدة متصلة تزيد على السنتين دون عذر مشروع)، وقد أوصى الديوان باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة وضع الشركة.

ب- عدم قيام الشركة بإيجاد تكييف قانوني لها كونها شركة محدودة وجميع مساهميها من قطاع الدولة خلافاً لكتاب وزارة التجارة/دائرة تسجيل الشركات المرقم بالعدد (٣٤٦٦) في ٢٠١٩/٢/١٠ الذي أشار الى {تكييف أوضاع الشركة بما ينسجم و أحكام المواد (٧ و ٨) من قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ (المعدل) } ، وقد أوصى الديوان باتخاذ الاجراءات اللازمة لإيجاد تكييف قانوني مناسب للشركة.

ج- عدم مباشرة المُصفّي المسمى للشركة بموجب قرار الهيئة العامة المتخذ في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٢٠٢١/٧/١٥ بأعمال التصفية خلافاً للمادة (١٦٨) من قانون الشركات رقم (٢١) لسنة / ١٩٩٧ (المعدل) والتي نصت على (يضع المُصفّي- فور تعيينه - يده على موجودات الشركة بما فيها سجلاتها ووثائقها واوراقها يتولى جردها ويعد تقريراً شاملاً عن حالة الشركة بما في ذلك الديون والحقوق التي لها او عليها ويرسل نسخة منه الى المسجل)، وقد أوصى الديوان الالتزام بما جاء في نص المادة اعلاه لاستكمال اجراءات التصفية كما ورد في بنود القانون المشار اليه.

٦- شركة فنادق عشتار (مساهمة مختلطة)

التقرير المرقم (٢٢٤٠٥) في ٢٠٢٥/٨/٣١ ، الخاص بالبيانات المالية لشركة فنادق عشتار السياحية (مساهمة مختلطة) للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٣، ومن اهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسلات (١-ج) و (٤- أ) الآتي :-

أ- قيام الشركة بتثبيت مبلغ (٢٣١٢١٠٠) ألف دينار (مليارين وثلاثمائة واثني عشر مليون ومائة ألف دينار) والذي يمثل ايجار المرافق المستأجرة في الفندق للفترة من (٢٠٢٣/١/١ ولغاية ٢٠٢٣/١٢/٣١) في الحسابات المتقابلة (المدينة والدائنة) بدلاً من تثبيته على حساب إيرادات مستحقة غير مستلمة، خلافاً لتعليمات النظام المحاسبي الموحد لسنة /٢٠١١، وقد أوصى الديوان تثبيت مبالغ الايجار للمرافق المستأجرة على حساب إيرادات مستحقة غير مستلمة وحسب ما ورد بالنظام المحاسبي الموحد.

ب- سبق وان قامت شركة فندق عشتار السياحية بإبرام عقد مع مكتب هيثم علي العنبكي (للاستشارات المالية والضريبة) في ٢٠٢٢/٤/٢٧ لغرض اكمال إجراءات التحاسب الضريبي عن ضريبة العقار بمبلغ (١٨١٩٢٧٥) الف دينار (مليار وثمانمائة وتسعة عشر مليون ومائتين وخمسة وسبعين الف دينار) مقابل اتعاب بمبلغ (٢٣٥٠٠٠) الف دينار (مائتين وخمسة وثلاثين مليون دينار) عند انجاز التزاماته التعاقدية والحصول على اعفاء ضريبي عن مبلغ الضريبة المذكور، اذ استحصل المكتب المذكور على اعفاء كامل لمبلغ ضريبة العقار المذكور أعلاه استناداً إلى كتاب الهيئة العامة للضرائب المرقم بالعدد (٩٠٥) في ٢٠٢٢/٦/١٤، وعليه لا يوجد سند قانوني من اعفاء الشركة من ضريبة العقار وهذا يشير إلى إن الاعفاء كان خلافاً للمادة (٣) من قانون ضريبة العقار المرقم (١٦٢) لسنة/١٩٥٩(المعدل) التي حددت العقارات التي يتم اعفائها بموجب هذا القانون، وقد أوصى الديوان بتسديد ضريبة العقار الالتزام بالقانون المذكور أعلاه وتسديد المستحقات الضريبية.

٧- شركة بغداد- العراق للنقل العام والإستثمارات العراقية(مساهمة مختلطة)

التقرير المرقم (٢٥٠٧١) في ٢٠٢٥/٩/٢٨ الخاص بالبيانات المالية لشركة بغداد- العراق للنقل العام والإستثمارات العراقية (مساهمة مختلطة) للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسلات (١- أ) و(٢- أ/سابعاً) و(٣-ب) الآتي :-

أ- وجود فروقات في أرصدة حسابات (الموجودات الثابتة، الاندثار، احتياطي ارتفاع أسعار الموجودات الثابتة) بين سجل الأستاذ العام وسجل الموجودات الثابتة لعدم نقل المتغيرات الصحيحة التي تحدث ضمن سجل الموجودات الثابتة الى سجل الأستاذ العام وبالتالي عدم صحة تلك الأرصدة الظاهرة في ميزان المراجعة الامر الذي يؤشر عدم قيام الشركة بمطابقة تلك المتغيرات بين السجلين بصورة صحيحة خلافاً للفقرة (٢-١-٥/د) من دليل الرقابة الداخلية المعمم بكتاب ديوان الرقابة المالية الاتحادي/دائرة الشؤون الفنّية والدراسات المرقم بالعدد (٢/٥/١٠٧٤٨) في ٢٠٢٤/٤/٢٨ التي نصت على (يتم التسجيل والترحيل للعمليات الخاصة بالموجودات بشكل صحيح)، وكما مبين في الجدول ادناه:-

اسم الحساب	اسم الموجود الثابت	الرصيد بموجب سجل الأستاذ (دينار)	الرصيد بموجب سجل الموجودات (دينار)	الفرق/دينار زيادة، (نقصان)
الرصيد	عدد وقوالب	١٠٤٧٨٧٣٤	١٠٦٤٢٠٦٧	(١٦٣٣٣٣)
	أثاث وأجهزة مكاتب	١٩٥٦٠٧٥١٧	١٩٤١٠٧٥١٧	١٥٠٠٠٠٠
الاندثار	المباني	22200693	٢٢٣٢٢٣٥٩	)121666(
	آلات ومعدات	21480772	٢١٣٩٤٢٧٣	86499
	وسائل نقل وانتقال	٩٦٥٠٩٤١	٧٩٧١٠٢٩	١٦٧٩٩١٢
	عدد وقوالب	٨٤٨٣٧١	٧٩٧٤٦١	٥٠٩١٠
	أثاث وأجهزة مكاتب	١٦٥٥٧٧١٢	١٦٨٣٧٢٩٦	(٢٧٩٥٨٤)
الاحتياطي	مباني وإنشاءات وطرق	٦٨٩٥	١٠٠٦٨٩٥	(١٠٠٠٠٠٠)
	آلات ومعدات	١٣١٣٧	٥٧٣٨٨	)٤٤٢٥١(
	وسائل نقل وانتقال	٢٨٤٦٧٣٣٨	31473188	(٣٠٠٥٨٥٠)
	عدد وقوالب	٥٤٤١٠٠	٦٤٣١٠٠	)٩٩٠٠٠(
	أثاث وأجهزة مكاتب	٢٠٩٥٧٢١	١٥٣٩٦٥٥	٥٥٦٠٦٦

وقد أوصى الديوان بتسجيل وترحيل العمليات الخاصة بالموجودات الثابتة في كلاً من سجل الموجودات الثابتة وسجل الأستاذ العام بشكل صحيح.

ب- قيام الشركة بتعيين وكيلاً عن المدير المفوض خلافاً للمادة (١٢١/ثالثاً) من قانون الشركات رقم (٢١) لسنة/١٩٩٧ (المعدل) التي نصت على(يجوز ان يكون لكل شركة نائباً للمدير المفوض يمارس صلاحيات المدير المفوض عند غيابه يعين بنفس الطريقة التي يتم فيها تعيين المدير المفوض) فضلاً عن قيام الشركة بمنحه مخصصات وكالة بمبلغ (١٥٠) الف دينار(مائة وخمسون الف دينار) على الرغم من ان قواعد الخدمة والملاك المصادق عليها من الهيئة العامة للشركة ودائرة تسجيل الشركات في ٢٠٢١/٨/١١ و٢٠٢١/٩/١٤ على التوالي لم تتضمن مخصصات وكالة، وتم منح المخصصات استناداً إلى محاضر اجتماع مجلس الإدارة، وقد أوصى الديوان الالتزام بقانون الشركات المشار اليه اعلاه.

ج- قيام المدير المفوض ببيع استثمارات الشركة من الأسهم في (مصرف الموصل للتنمية والاستثمار) في ٢٠٢٤/٣/١٧ بعدد (٣٨٥٠٠) ألف سهم (ثمانية وثلاثين مليون وخمسمائة ألف سهم) وتحقيقها لخسارة بمبلغ (٢٦٦٩) ألف دينار (مليونان وستمائة وتسعة وستون ألف دينار)، فضلاً عن ان الصلاحية الممنوحة للمدير المفوض لبيع وشراء الأسهم بتاريخ ٢٠٢٣/٧/١٠ بموجب محضر اجتماع مجلس الإدارة بجلسته الرابعة الفقرة (أولاً) لم يتم مصادقتها من دائرة مسجل الشركات خلافاً للمادتين (١٢٣- اولاً) و(١١٦-ثالثاً) من قانون الشركات رقم (٢١) لسنة/١٩٩٧، اللتان نصتا على(يتولى المدير المفوض جميع الاعمال اللازمة لإدارة الشركة وتسيير نشاطها ضمن الاختصاصات والصلاحيات المحددة له من الجهة التي عينته ووفق توجيهاته) و(تكون نسخ قرارات المجلس المصدقة من المسجل مستنداً صالحاً للتقديم الى اي جهة، على ان يحفظ المسجل نسخة منها لديه) على التوالي ،وكما مبين في الجدول ادناه:-

السنة	عدد الأسهم (ألف/سهم)	كلفة الأسهم المشتراة (ألف/دينار)	قيمة بيع الاسهم (دينار)	الربح او الخسارة (دينار)
٢٠٢١/١١/٢١ – ٢٠٢٢/١٢/١٥	٤٩٩٥٠٠	٨٢١٤٣٥٧٠	١٤٢٦١٥٨٦٥	٦٠٤٧٢٢٩٥
٢٠٢٤	٣٨٥٠٠٠٠٠	١٠٢٩٢٩١	٧٦٦٩٢٠٠	(٢٦٦٩٢٠٠)
المجموع	٥٣٨٠٠٠٠٠٠	٩٢٤٣٦٤٨٠	١٥٠٢٨٥٠٦٥	٥٧٨٠٣٠٩٥

٨- شركة فندق السدير (مساهمة- مختلطة)

التقريرالمرقم (٢٥١٢٨) في ٢٠٢٥/٩/٢٨ ، الخاص بالبيانات المالية لشركة فندق السدير (مساهمة مختلطة) للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤، ومن اهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسل (١) الآتي :-

تم إحالة شركة فندق السدير (مساهمة مختلطة) الى الاستثمار بموجب عقد الاستثمار(السياحي) بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٧ بين الشركة (الطرف الأول) وشركة العاصمة للاستثمارات السياحية (الطرف الثاني) بمدة عقد (ثلاثون سنة ميلادية)، و لم تحقق شركة فندق السدير اي ايراد للنشاط الجاري للسنة موضوع التقرير من تاريخ ابرام العقد المذكور ولغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي ، فضلاً عن قيام الشركة المستثمرة بأعمال التأهيل دون منحها الموافقات الأصولية نتيجة مديونية شركة فندق السدير الى الهيئة العامة للضرائب بمبلغ (١٧٠٨٩٦٦) الف دينار(مليار وسبعمائة وثمانية مليون وتسعمائة وستة وستون الف دينار) ، وقد أوصى الديوان إلزام الشركة بتسديد المبالغ المترتبة عليها ومتابعة تنفيذ عقد الاستثمار.

٩- الشركة العراقية لإنتاج البذور/الخالدية(مساهمة مختلطة)

التقرير المرقم (٢٥٢٣٤) في ٢٠٢٥/٩/٢٩ ، الخاص بالزيارة التفتيشية للشركة العراقية لإنتاج البذور/الخالدية (مساهمة مختلطة) للفترة من(٢٠٢٥/٧/١٣ولغاية ٢٠٢٥/٧/٢٣)، ومن اهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسل (٤ – أ ، ب ،ج) الآتي :-

أ- ضعف اجراءات السلامة المهنية مقارنة بحجم ونشاط المعمل وعدم استخدام التقنيات الآلية لإطفاء الحرائق حيث ان آخر فحص بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٢٠، خلافاً للفقرة (٢-١-٦-١- ط) من القسم الثاني من دليل الرقابة الداخلية لسنة/٢٠٢٤ المعمم بموجب كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء/دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان المرقم (ش.ز.ل/١/١٠/إعمام/٩٨٢٦) في ٢٠٢٤/٢/٢٦ التي نصت على (توفير وسائل الحماية الكافية للمواد المخزنية وحسب توجيهات الدفاع المدني) وقد برر المعمل [توجد مطافئ حريق عدد (٢١) مملوءة بمادة رغوية وبودرة ويتم صيانتها من قبل الموقع دورياً كل ستة اشهر وتم مفاتحة مقر الشركة بالكتاب المرقم (٣١٠) في ٢٠٢٣/٨/١ لإنشاء منظومة حريق] ، وقد أوصى الديوان بتوفير سيارات اطفاء تلائم حجم المعمل فضلاً عن استخدام التقنيات الآلية لإطفاء الحرائق.

ب- استخدام مادة (السندويج بنل) في بناء غرفة السيطرة والتحكم داخل المعمل ، خلافاً لتعليمات الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقمة (ت/١/١/١٨٧٦٥) في ٢٠١٣/٦/١٦، التي نصت على [منع استخدام المواد المسرعة للأشتعال مثل (السندويج بنل والالي كابون) من قبل الوزارات والدوائر غير مرتبطة بوزارة نظراً لما تشكله تلك المواد من خطورة في حدوث الحرائق فضلاً عن انبعاث غازات كيماوية خطرة على صحة الانسان] ، وقد أوصى الديوان ببناء غرفة السيطرة والتحكم خارج المعمل وبمادة غير قابلة للاشتعال.

جـ- تركيب صندوق الكهرباء الرئيسي في داخل مخزن الحنطة (المصدقة) وفوق اكياس الحنطة مما يعرضها الى المخاطر، فضلاً عن مد اسلاك الكهرباء وربطها على اعمدة وسطح المخزن مباشرة، خلافاً للفقرة (٢-١-٦-١- ط) من القسم الثاني من دليل الرقابة الداخلية لسنة/٢٠٢٤ المعمم بموجب كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء/دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان المرقم (ش.ز.ل/١/١٠/إعمام/٩٨٢٦) في ٢٠٢٤/٢/٢٦ التي نصت على (توفير وسائل الحماية الكافية للمواد المخزنية وحسب توجيهات الدفاع المدني) ، وقد أوصى الديوان بانشاء صندوق الكهرباء خارج المخزن.

١٠- الشركة الوطنية للصناعات الكيمياوية والبلاستيكية(مساهمة مختلطة)

التقرير المرقم (٢٥٦٢٨) في ٢٠٢٥/١٠/٢ ، الخاص بالبينات المالية للشركة العراقية للصناعات الكيمياوية والبلاستيكية (مساهمة مختلطة) للسنة المالية المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٣، ومن اهم الملاحظات التي وردت فيه بالتسلسل (١- ب) ، (٥- أ /أولاً) ،(٦- ب) ،(٧-ب ،ج) الآتي :-

أ- قيام الشركة بإطفاء جزء من العجز في حسابات الفائض المتراكم والإحتياطي العام واحتياطي فروقات الأسعار وحسب موافقة الهيئة العامة للشركة في اجتماعها المنعقد في مقر الشركة بتاريخ ٢٠٢٤/٧/٢٣ خلافاً للمادة (٧٤- أولاً و ثانياً) من قانون الشركات رقم(٢١) لسنة/١٩٩٧(المعدل) اللتان نصتا على [يستخدم الإحتياطي لأغراض توسيع وتطوير أعمال الشركة ومن أجل تحسين أوضاع العاملين فيها،ومن أجل الإشتراك في مشاريع لها علاقة بنشاط الشركة ،ومن أجل المساهمة في حماية البيئة وبرامج الرعاية الإجتماعية،لا توزع الأرباح من الإحتياطي] ،[يستخدم الإحتياطي للوفاء بديون الشركة بشرط لا يتجاوز المبلغ المدفوع لتسديد ديون الشركة(٥٠٪) من الإحتياطي ويخضع اي مبلغ يتجاوز هذه النسبة الى موافقة مسجل الشركات] على التوالي، مع العرض ان القانون المذكور لم يتضمن اي نصوص تجيز استخدام الإحتياطي لغرض إطفاء أو معالجة الخسائر على الرغم من إعتراض هذا الديوان على الإجراء أعلاه بموجب كتابيه المرقمين بالعددين(٣٠٢٧)و(٧٤٥٥) في ٢٠٢٥/١/٣٠ و٢٠٢٥/٢/١٧(على التوالي).

ب- عدم قيام الشركة بتزويد الهيئة الرقابية المختصة بكشف تحليلي بجميع الأرصدة المدينة والدائنة خلافاً للفقرة (٥- أ) من متطلبات اعداد البيانات المالية لسنة/٢٠٢٣ المعممة بموجب كتاب ديوان الرقابة المالية الاتحادي دائرة الشؤون الفنية والدراسات المرقم (٣٢٧١١/٥/٥/٢) في ٢٠٢٣/١٢/٧ التي نصت على(تقديم تحاليل وافية بالحسابات المدينة والدائنة على ان يجري مطابقة تلك التحاليل مع الارصدة الاجمالية المقابلة لها في موازين المراجعة) ، وقد أوصى الديوان اعداد كشف تحليلي بجميع الأرصدة المدينة والدائنة والالتزام بمتطلبات اعداد البيانات المالية اعلاه.

جـ- قيام الشركة بتقييم رصيدها النقدي لدى المصرف الصناعي/ الدولار البالغ (٢٥٣) الف دولار (مائتان وثلاثة وخمسون الف دولار) بسعر صرف (١٥٧٣) دينار للدولار الواحد خلافاً للقاعدة المحاسبية رقم (٤) والتي اشارت الى(سعر الاقفال هو السعر الآني بتاريخ الميزانية) والبالغ (١٣٢٠) دولار لكل دينار ، الامر الذي أدى الى قيام الشركة بإضافة المبلغ على حساب احتياطي فروقات الاسعار والبالغ (٣٧٩٣٤) الف دينار (سبعة وثلاثون مليون وتسعمائة واربعة وثلاثون الف دينار) ناتجة عن اعادة التقييم، وقد أوصى الديوان الالتزام بالقاعدة المحاسبية اعلاه واجراء القيود اللازمة لتصحيح الخطأ في تقييم الدولار.

جدول رقم (١)

التقارير التي لم ترد الإجابة عليها لغاية ٢٠٢٦/٣/٦

الجهة	التشكيل	موضوع التقرير	رقم التقرير	تاريخه
وزارة الصناعة	الشركة العامة لصناعة الادوية والمستلزمات الطبية	نتائج اعمال	٧٢٤	٢٠٢٥/٠٩/١
	الشركة العامة للانظمة الالكترونية	عقد	٧٨٩	٢٠٢٥/١٢/١
	الشركة العامة لصناعة الادوية والمستلزمات الطبية	نتائج اعمال	٢٠٠٤	٢٠٢٥/١/٢١
	الشركة العامة لصناعات النسيج والجلود		٢٨٨٤	٢٠٢٥/١/٢٩
	ديوان الوزارة		٢٥٣٧	٢٠٢٥/١/٢٧
	الشركة العامة للمنتوجات الغذائية		٢٧١٧	٢٠٢٥/١/٢٨
	شركة الفارس العامة	بيانات مالية	٣٧٣٢	٢٠٢٥/٠٦/٢
	الشركة العامة للصناعات التعدينية		٣٧٢٧	
	الشركة العامة لصناعة الحديد والصلب	نتائج اعمال	٣٦٧٤	
	الشركة العامة لصناعة الأسمدة الشمالية	بيانات مالية	٧١٨٧	٢٠٢٥/٠٣/١٢
	المديرية العامة للتنمية الصناعية	نتائج اعمال	٥٩١٦	٢٠٢٥/٠٣/٢
	شركة ابن ماجد العامة	تدقيق	٧٢٢٤	٢٠٢٥/٠٣/١٢
	الشركة العامة لصناعة النسيج والجلود	نتائج اعمال	٩٦٥٨	٢٠٢٥/٠٤/١٤
	الشركة العامة للمنتوجات الغذائية	عقد	١٣٢٣٩	٢٠٢٥/٠٥/٢١
	المديرية العامة للتنمية الصناعية	نتائج اعمال	١٢٧٣٨	٢٠٢٥/٠٥/١٤
	الشركة العامة للمنتوجات الغذائية	البيانات المالية	١٢٧٩٦	
	شركة الفرات العامة للصناعات الكيمياوية	تدقيق أنشطة	١٠٥٩٣	٢٠٢٥/٠٤/٢٢
		نتائج اعمال	٩٦٠٧	٢٠٢٥/٠٤/١٣
	الشركة العامة للصناعات التعدينية	بيانات مالية	١٦٥٧٠	٢٠٢٥/٠٧/١
	شركة الفارس العامة	بيانات مالية	١٦٥٥٩	
	هيئة المسح الجيولوجي	نتائج	١٦٨٣٤	٢٠٢٥/٠٧/٣
	الشركة العامة لصناعة الأسمدة الشمالية	بيانات مالية	١٧٧٣١	٢٠٢٥/٠٧/١٤
	الشركة العامة للصناعات الكهربائية والالكترونية	تدقيق	١٨١٩٠	٢٠٢٥/٠٧/١٧
	الشركة العامة للصناعات التعدينية	تدقيق وفحص	١٩٠٤١	٢٠٢٥/٠٧/٢٧
	الشركة العامة للزجاج والحراريات	نتائج اعمال	١٩٧٤٤	٢٠٢٥/٠٨/٣
	الشركة العامة للصناعات النحاسية والميكانيكية		٢١٩٥٤	٢٠٢٥/٠٨/٢٦
	شركة اور العامة		٢٤٦٦٥	٢٠٢٥/٩/٢٣
	الشركة العامة للسمنت العراقية	بيانات مالية	٢٥٥٣٥	٢٠٢٥/١٠/١
	الشركة العامة لصناعات النسيج والجلود	تدقيق انشطة	٢٤٢٢٢	٢٠٢٥/٩/١٧
	الشركة العامة للصناعات التعدينية	نتائج تنفيذ	٢٧٦٥٤	٢٠٢٥/١٠/٢٢
	الشركة العامة للمنتوجات الغذائية	تدقيق انشطة	٢٧٦٥٦	
	الشركة العامة للصناعات التعدينية	بيانات مالية	٢٩٣١٥	٢٠٢٥/١١/٦
	المديرية العامة للتنمية الصناعية	نتائج تنفيذ	٢٧٣٩٧	٢٠٢٥/١٠/٢٠
	المديرية العامة للتنمية الصناعية	بيانات مالية	٢٨٤٤٣	٢٠٢٥/١٠/٢٩
	ديوان الوزارة	نتائج تنفيذ	٣٠٤٧٨	٢٠٢٥/١١/٢٠
	ديوان الوزارة	نتائج اعمال	٣٠٢٤٧	٢٠٢٥/١١/١٨
	الشركة العامة لصناعات النسيج والجلود	تدقيق انشطة	٣٠١٤٣	
	الشركة العامة للسمنت العراقية		٢٧٤٨٩	٢٠٢٥/١٠/٢١

وزارة الصناعة	شركة المنتوجات الغذائية	تدقيق	٣٠٥٥٤	٢٠٢٥/١١/٢٣
	الشركة العامة لصناعة الادوية والمستلزمات الطبية	بيانات مالية	٣٢٧٢٦	٢٠٢٥/١٢/١٥
	الشركة العامة للصناعات البتروكيمياوية		٣١٧٥٩	٢٠٢٥/١٢/٣
	الشركة العامة للسمنت العراقية	تدقيق مساهمة	٢٩٧٩٠	٢٠٢٥/١١/١٣
	هيئة البحث والتطوير الصناعي	تدقيق نتائج	٣٢٧٥١	٢٠٢٥/١٢/١٥
	الشركة العامة لمعدات الاتصالات والقدرة	بيانات مالية	٣٣١٦٤	٢٠٢٥/١٢/١٨
	الشركة العامة لصناعة الادوية والمستلزمات الطبية		٣٢٧٢٨	٢٠٢٥/١٢/١٥
	الشركة العامة للصناعات التعدينية		٣٤٣٦٧	٢٠٢٥/١٢/٢٩
	الشركة العامة للانظمة الالكترونية		٣٣٨٩٥	٢٠٢٥/١٢/٢٤
	الشركة العامة لمعدات الاتصالات والقدرة	تدقيق انشطة	٣٣٥٤٠	٢٠٢٥/١٢/٢٢
	الشركة العامة للفوسفات	بيانات مالية	٣٣٦٩١	٢٠٢٥/١٢/٢٣
وزارة الكهرباء	ديوان الوزارة	اعمال الرقابة والتدقيق	١٠١٩	٢٠٢٥/١/١٣
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء بغداد	عقد	٣٥٧٦	٢٠٢٥/٠٥/٢
	الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية	نتائج اعمال	٧٣١	٢٠٢٥/٠٩/١
	دائرة التشغيل والتحكم		٣٩٩٣	٢٠٢٥/١٠/٢
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الفرات الأوسط		٦٧٥٢	٢٠٢٥/٠٣/٩
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الجنوب	جرد صناديق	٧٦٤١	٢٠٢٥/٠٣/١٨
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية الجنوبية	تدقيق أنشطة	٩٥٢٧	٢٠٢٥/٠٤/١٣
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	تدقيق	١٢٢٠٨	٢٠٢٥/٠٥/٨
	الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية	بيانات مالية	١٠٥٩٢	٢٠٢٥/٠٤/٢٢
	الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية الفرات الأوسط	عقد	١٥١١٥	٢٠٢٥/٠٦/١٢
	الشركة العامة لفحص وتأهيل المنظومات الكهربائية	بيانات مالية	١٩٦٠١	٢٠٢٥/٠٧/٣١
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية		١٩١٩٢	٢٠٢٥/٠٧/٢٨
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الجنوب		٢١٠١٩	٢٠٢٥/٠٨/١٨
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية		٢١٤٤٧	٢٠٢٥/٠٨/٢١
	الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية	عقد	٢٠٩٧٢	٢٠٢٥/٠٨/١٧
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	اجراءات التعاقد	٢٢٥٨٩	٢٠٢٥/٩/١
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء بغداد	تدقيق انشطة	٢٥٦٠١	٢٠٢٥/٩/٢٨
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الجنوب	زيارة تفتيشية	٢٣٦٧٢	٢٠٢٥/٩/١١
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	نتائج اعمال	٢٥٦٩٣	٢٠٢٥/١٠/٢
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الفرات الأوسط	بيانات مالية	٢٥٢٦٠	٢٠٢٥/٩/٢٩
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	تدقيق أنشطة	٢٦١٨٤	٢٠٢٥/١٠/٧
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء بغداد	عقد	٢٨٠٥٨	٢٠٢٥/١٠/٢٦
	الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية	نتائج اعمال	٢٧٦٥٨	٢٠٢٥/١٠/٢٢
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	بيانات مالية	٢٨٤٦٤	٢٩/١٠/٢٠٢٥
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الجنوب	تدقيق موجودات	٣١١٤٥	٢٦/١١/٢٠٢٥
		تدقيق المشاريع	٣١١٥٠	٢٦/١١/٢٠٢٥
		تدقيق انشطة	٣١١٤٣	٢٦/١١/٢٠٢٥
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الفرات الأوسط		٣١٠١٦	٢٦/١١/٢٠٢٥

وزارة الكهرباء	الشركة العامة لتوزيع كهرباء بغداد	عقد	٣٢٤٠٦	١١/١٢/٢٠٢٥
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الوسط		٣٢٤٠٧	١١/١٢/٢٠٢٥
			٣٢٤٦١	١١/١٢/٢٠٢٥
			٣٢٥٨٢	١٤/١٢/٢٠٢٥
	الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية	بيانات مالية	٣١٠٣٠	٢٦/١١/٢٠٢٥
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الجنوب	نتائج اعمال	٣١٧٥١	٣/١٢/٢٠٢٥
		بيانات مالية	٣٢٤٨٥	١١/١٢/٢٠٢٥
		نتائج اعمال	٣١٧٥١	٠٣/١٢/٢٠٢٥
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	تدقيق موجودات	٣٤٨٠٣	٣١/١٢/٢٠٢٥
وزارة الداخلية	مديرية الاحوال المدنية والجوازات و الاقامة	نتائج اعمال	٦٢٤١	٢٠٢٥/٣/٤
	صندوق شهداء ومعوزي الشرطة	نتائج اعمال	٢٥١٩	٢٠٢٥/١/٢٧
	قيادة شرطة محافظة واسط/قسم شرطة العزيزية	زيارة تفتيشية	٣١١٥٢	٢٠٢٥/١١/٢٦
وزارة النفط	شركة المشاريع النفطية	نتائج اعمال	١٣٩٦	١٦/١/٢٠٢٥
	شركة خطوط الانابيب النفطية	جرد صناديق	٢٣٧٢	٢٣/١/٢٠٢٥
	شركة الاستكشافات النفطية	نتائج اعمال	٣٥٨	٠٢/٠٥/٢٠٢٥
	شركة توزيع المنتجات النفطية	بيانات مالية	٤٢٩٤	٠٢/١٢/٢٠٢٥
	شركة مصافي الوسط	البيانات المالية	٤٢٨٠	٠٢/١٢/٢٠٢٥
	شركة غاز البصرة	بيانات مالية	٥٣٧٤	٢٤/٠٢/٢٠٢٥
	شركة توزيع المنتجات النفطية	نتائج اعمال	٧٤٥٤	١٧/٠٣/٢٠٢٥
	معهد التدريب النفطي	بيانات مالية	١٠٤١٥	٢٠/٠٤/٢٠٢٥
	معهد التدريب النفطي	نتائج اعمال	١٢٧٣١	١٤/٠٥/٢٠٢٥
	ديوان الوزارة	عقد	١١٠٢٣	٢٧/٠٤/٢٠٢٥
	مشغل حقل الغراف النفطي	عقد	١١٣٩٥	٣٠/٠٤/٢٠٢٥
	الشركة العامة للمعدات الهندسية الثقيلة	عقد	١٢٩٧١	١٩/٠٥/٢٠٢٥
	شركة الاستكشافات النفطية	بيانات مالية	١٤٧٥٨	٠٤/٠٦/٢٠٢٥
	الشركة العامة للمعدات الهندسية الثقيلة	عقد	١٦٨٥٧	٠٣/٠٧/٢٠٢٥
	شركة نفط البصرة	نتائج اعمال	١٢٤٨٩	١٢/٠٥/٢٠٢٥
	ديوان الوزارة	نتائج اعمال	١٧٤٠٣	١٠/٠٧/٢٠٢٥
	شركة المشاريع النفطية	بيانات مالية	١٦٩٩٢	٠٧/٠٧/٢٠٢٥
	شركة نفط الوسط	بيانات مالية	١٦٩٦٧	٠٧/٠٧/٢٠٢٥
	معهد التدريب النفطي	نتائج اعمال	٢١٤٣٦	٢١/٠٨/٢٠٢٥
	ديوان الوزارة	نتائج اعمال	٢١٠٧٣	١٨/٠٨/٢٠٢٥
	شركة مصافي الوسط	بيانات مالية	٢٣٨٤٩	١٥/٩/٢٠٢٥
	المركز الثقافي النفطي	بيانات مالية	٢٤٦٠٢	٢٢/٩/٢٠٢٥
	شركة توزيع المنتجات النفطية	عقد	٢٤٣٢٢	٣٠/٩/٢٠٢٥
	شركة نفط البصرة	نتائج اعمال	٢٥١٨٨	٢٩/٩/٢٠٢٥
	شركة الاستكشافات النفطية	عقد	٢٦١٣٠	٧/١٠/٢٠٢٥
	معهد التدريب النفطي	تدقيق انشطة	٢٤٩٦٨	٢٥/٩/٢٠٢٥
	شركة مصافي الجنوب	تدقيق حسابات	٢٦٠٦٧	٦/١٠/٢٠٢٥
	شركة مصافي الجنوب	عقد	٢٥٥٧٦	٢/١٠/٢٠٢٥

وزارة النفط	شركة نفط البصرة	عقد	٢٤٨٦	٢٥/٩/٢٠٢٥
	شركة نفط ميسان	بيانات مالية	٢٦٩٩١	١٥/١٠/٢٠٢٥
	شركة الحفر العراقية	تدقيق بيانات	٢٦٤٩٨	٩/١٠/٢٠٢٥
	شركة نفط البصرة	تدقيق نتائج	٢٦٩١١	١٥/١٠/٢٠٢٥
	شركة مصافي الجنوب	عقد	٢٦١٥٥	٧/١٠/٢٠٢٥
	معهد التدريب النفطي	بيانات مالية	٢٧٤٩٨	٢١/١٠/٢٠٢٥
	شركة الاستكشافات النفطية	عقد	٢٧٦٥٣	٢٢/١٠/٢٠٢٥
	شركة مصافي الوسط	عقد	٢٧٩٤١	٢٣/١٠/٢٠٢٥
	شركة مصافي الجنوب	بيانات مالية	٢٩٢٠٤	٥/١١/٢٠٢٥
	شركة مصافي الوسط	نتائج اعمال	٣٠٣٩٨	٢٠/١١/٢٠٢٥
	الشركة العامة لتعبئة وخدمات الغاز	عقد	٣٠٢٧٩	١٩/١١/٢٠٢٥
	شركة الاستكشافات النفطية	تدقيق انشطة	٢٩٩٩٩	١٧/١١/٢٠٢٥
	معهد التدريب النفطي	بيانات مالية	٣١٥٢٣	٠١/١٢/٢٠٢٥
	شركة تسويق النفط	تدقيق انشطة	٣٣٢٦٨	١٨/١٢/٢٠٢٥
	شركة الاستكشافات النفطية	مخالفات	٣١٩٠٥	٤/١٢/٢٠٢٥
	شركة مصافي الجنوب	تدقيق انشطة	٣٤١٣٤	٢٨/١٢/٢٠٢٥
	شركة غاز الجنوب	بيانات مالية	٣٣٠٦٥	١٧/١٢/٢٠٢٥
	الشركة العامة لتوزيع المنتجات النفطية	تدقيق انشطة	٣١٩٤٧	٤/١٢/٢٠٢٥
	نادي مصافي الجنوب	بيانات مالية	٣٣١٤٩	١٨/١٢/٢٠٢٥
	شركة نفط ذي قار	تدقيق نشاط	٣٣٠٨١	١٧/١٢/٢٠٢٥
	معهد التدريب النفطي	نظام رقابة	٣٤١٣٨	٢٨/١٢/٢٠٢٥
	شركة ناقلات النفط العراقية	تدقيق انشطة	٣٣٠٦٣	١٧/١٢/٢٠٢٥
	معهد التدريب النفطي	نتائج اعمال	٣٣٦٠٨	٢٢/١٢/٢٠٢٥
	شركة مصافي الوسط	تدقيق انشطة	٣٤١٣٤	٢٨/١٢/٢٠٢٥
	شركة مصافي الشمال	تقويم نظام الرقابة الداخلية	٣٣٦٤٢	٢٣/١٢/٢٠٢٥
وزارة الخارجية	مديرية البعثات الدبلوماسية و القنصلية خارج العراق	نتائج اعمال	٧٢٨٩	٢٠٢٥/٣/١٣
وزارة الدفاع	مديرية الحوانيت العسكرية	بيانات مالية	٢٢١١٢	٢٠٢٥/٨/٢٧
	نادي الضباط القادة في الكسرة	تدقيق عقد	٢٨٩٤٢	٢٠٢٥/١١/٣
	المديرية العامة للعقود والمبيعات	نتائج اعمال	٢٨٩٧٧	٢٠٢٥/١١/٤
	المديرية العامة للعقود والمبيعات	تدقيق عقد	٢٨٩٩٨	٢٠٢٥/١١/٤
	جامعة الدفاع للدراسات العسكرية	نتائج اعمال	٣٠٢٦٣	٢٠٢٥/١١/١٨
	اكاديمية الخليج العربي للدراسات البحرية	نتائج اعمال	٤٧٩٧	٢٠٢٥/٢/١٨
	ديوان وزارة الدفاع	بيانات مالية	٢٦٣٤	٢٠٢٥/١/٨
	مديرية الحوانيت العسكرية	بيانات مالية	٢٢١١٩	٢٠٢٥/٨/٢٧
	ديوان وزارة الدفاع	نتائج اعمال/بيع سكراب	٣١٧٢٣	٢٠٢٥/١٢/٣
	مديرية التموين والنقل في وزارة الدفاع	زيارة تفتيشية	٣٢٤١٨	٢٠٢٥/١٢/١١
	مديرية الحوانيت العسكرية	بيانات مالية	٣٠٤٥٧	٢٠٢٥/١١/٢٠
وزارة الزراعة	مديرية زراعة بابل	جرد صناديق	٣٨٤٣	٢٠٢٥/٢/٩

وزارة الزراعة	مديرية زراعة محافظة ذي قار	نتائج اعمال	٣٨٦٧	
	الشركة العامة للتجهيزات الزراعية	زيارة تفتيشية	٤٦٩٦	٢٠٢٥/٢/١٧
	شركة ما بين النهرين العامة للبذور/ معمل الذرة الصفراء / ديالى	نتائج اعمال	٤٧١٠	
	شركة ما بين النهرين العامة للبذور / معمل الذرة الصفراء في محافظة كربلاء المقدسة	زيارة تفتيشية	٥٧١٢	٢٠٢٥/٢/٢٦
	دائرة البحوث الزراعية	نتائج اعمال	٦٣١٧	٢٠٢٥/٣/٤
	دائرة البحوث الزراعية	نتائج اعمال	٨٤٥٨	٢٠٢٥/٣/٢٦
	الشركة العربية العراقية لانتاج الالبان	بيانات مالية	٨٦٠٦	٢٠٢٥/٣/٢٧
	دائرة الغابات والتصحر	نتائج اعمال	١٣٣٤١	٢٠٢٥/٥/٢٢
	ديوان الوزارة	نتائج اعمال	١٣٤٨٦	٢٠٢٥/٥/٢٥
	زيارة تفتيشية الى مركز الارشاد التدريبي الزراعي في صلاح الدين	زيارة تفتيشية	١٧٧٨٣	٢٠٢٥/٧/١٤
	تدقيق انشطة فرع الشركة العامة للتجهيزات الزراعية في محافظة المثنى/٢٠٢٤		١٦٩١٤	٢٠٢٥/٧/٣
	تدقيق انشطة فرع الشركة العامة للتجهيزات الزراعية /ذي قار/٢٠٢٤		٢٢٥٦٤	٢٠٢٥/٩/١
	نتائج اعمال الرقابة والتدقيق على تعويضات الاضرار نتيجة السيول والامطار للموسم الزراعي (٢٠١٨-٢٠١٩) في مديرية زراعة المثنى	نتائج اعمال	٢٥٠٢٣	٢٠٢٥/٩/٢٥
وزارة العدل	مديرية التسجيل العقاري في المثنى	نتائج اعمال	١٢٣٦	٢٠٢٥/١/١٤
	ملاحظية التسجيل العقاري في العزيزية		٧١٧١	٢٠٢٥/٣/١٢
	دائرة كاتب العدل الهندية	نتائج الزيارة التفتيشية	٦٧٣٣	٢٠٢٥/٣/٦
	المديرية العامة للتسجيل العقاري /الثانية في محافظة واسط	نتائج اعمال	١٠٧٦٢	٢٠٢٥/٤/٢٣
	مقر الوزارة	تقييم الأداء	١٤٥٧١	٢٠٢٥/٦/٣
وزارة العمل	دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال	نتائج اعمال	٢٥٩	٢٠٢٥/١/٧
	قسم الحماية الاجتماعية للمرأة/محافظة الانبار	زيارة تفتيشية	٧٣١٨	٢٠٢٥/٣/١٣
	قسم حقوق ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة/الانبار		١١٩٢٩	٢٠٢٥/٠٥/٧
	دائرة العمل والتدريب المهني	نتائج اعمال	١٢٢٦٠	٢٠٢٥/٥/١١
	هيئة ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة في كربلاء المقدسة		٩٤٤٥	٢٠٢٥/٤/١٠
	دائرة التشغيل والقروض		١٥٦٥٥	٢٠٢٥/٦/٢٢
	دائرة التشغيل والقروض		١٥٦٦٠	٢٠٢٥/٦/٢٢
	دائرة العمل والتدريب المهني/بابل	زيارة تفتيشية	١٨٤١٥	٢٠٢٥/٧/٢١
	قسم حقوق ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة/صلاح الدين		٢٣٥٩٣	٢٠٢٥/٩/١١
	دائرة الحماية الاجتماعية للمرأة/قسم الحماية الاجتماعية للمرأة/بابل		٢٤٧٩٠	٢٠٢٥/٩/٢٤
	قسم رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة / واسط	نتائج اعمال	٢٩٣٦٦	٢٠٢٥/١١/٦
	هيئة الحماية الاجتماعية للرجال في بابل	زيارة تفتيشية	٣١٣٥٣	٢٠٢٥/١١/٣
	هيئة الحماية الاجتماعية للرجال في العزيزية		٣٣٥٣١	٢٠٢٥/١٢/٢٢
وزارة الموارد المائية	ديوان الوزارة	نتائج اعمال	٢٦١١	٢٨/١/٢٠٢٥
	شركة الفاو العامة لتنفيذ مشاريع الري		٥٠٥٤	٢٠/٢/٢٠٢٥
	ديوان الوزارة		٧٠١٨	١١/٣/٢٠٢٥
	ادارة وصيانة مشاريع الري والبزل / ذي قار		٧٦٢٣	١٨/٣/٢٠٢٥
	الهيئة العامة لصيانة مشاريع الري والبزل		١٠٤٢٦	٢١/٤/٢٠٢٥
	مديرية صيانة مشاريع ري وبزل نينوى		١٢١٤٦	٨/٥/٢٠٢٥

وزارة الموارد المائية	الهيأة العامة للسدود والخزانات / ادارة مشروع سد الدبس في محافظة كركوك	زيارة تفتيشية	١٢٩٦٠	١٩/٥/٢٠٢٥
	الهيأة العامة للسدود والخزانات	نتائج اعمال	١٤١٠٥	٢٩/٥/٢٠٢٥
	تدقيق شحة المياه وتأثيرها على الزراعة والبيئة في محافظة بابل/٢٠٢٤		٢٣٧٦٠	١٤/٠٩/٢٠٢٥
	نتائج اعمال الرقابة والتدقيق لمعالجة مشكلة شحة المياه وتأثيرها على نسبة الارواء /٢٠٢٤	نتائج اعمال	٢٥٨٦٣	٠٥/١٠/٢٠٢٥
	تدقيق انشطة مديرية الموارد المائية في المثنى/٢٠٢٤		٢٥٢٠٦	٢٩/٠٩/٢٠٢٥
وزارة النقل	الشركة العامة لادارة النقل الخاص	نتائج اعمال	٧١٦٣	٢٠٢٥/٣/١٢
	الشركة العامة لادارة النقل الخاص	بيانات مالية	١٠١٥٣	٢٠٢٥/٤/١٧
	دائرة ادارة المطارات العراقية	زيارة تفتيشية	١٠٥٠٣	٢٠٢٥/٤/٢١
	محطة الانواء الجوية في محافظة كربلاء المقدسة	زيارة تفتيشية	١٠٦٥٢	٢٠٢٥/٤/٢٢
	الشركة العامة للنقل البحري	تدقيق عمليات	١٣٦٦١	٢٠٢٥/٥/٢٦
	تدقيق البيانات المالية للشركة العامة لموانئ العراق/٢٠٢٢	بيانات مالية	٢١٤٣٧	٢٠٢٥/٨/٢١
وزارة البيئة	٠٤/٠٣/٢٠٢٥	٦٣٥١	نتائج اعمال	دائرة شؤون الألغام
	٠٤/٠٣/٢٠٢٥	٦٣٥٠		دائرة شؤون الألغام
	٢٥/٠٣/٢٠٢٥	٨٢٣٤	تدقيق عقد	مقر الوزارة
وزارة التربية	٢٦/٠٣/٢٠٢٥	٨٤٣٣	خارج التقارير	مقر الوزارة
	١٢/٠٥/٢٠٢٥	١٢٤٢٢	نتائج اعمال	دائرة تحسين وحماية البيئة لمنطقة الوسط/مديرية بيئة محافظة ديالى
	١١/٠٩/٢٠٢٥	٢٣٦٦٣	٣٣٧٠	دائرة حماية وتحسين البيئة في المنطقة الجنوبية/مديرية بيئة ذي قار
	١٢/١٠/٢٠٢٥	٢٦٦١٦	٣٣٦٥	ديوان الوزارة
	٢٦/١٠/٢٠٢٥	٢٨٠٦٤	٥١٦١	دائرة حماية وتحسين البيئة/الفرات الأوسط
	١٣/١١/٢٠٢٥	٧٩٧٨٥	زيارة تفتيشية	دائرة حماية وتحسين البيئة في منطقة الفرات الاوسط/كربلاء
	٢٤/١١/٢٠٢٥	٣٠٧٢٥	نتائج اعمال	دائرة شؤون الألغام
	٠٧/١٢/٢٠٢٥	٣١٩٩٢	٥٣٣٧	دائرة شؤون الألغام
	المديرية العامة لتربية محافظة ميسان	نتائج اعمال	٦٦٣٧	٠٦/٠٣/٢٠٢٥
	المديرية العامة للتربية في محافظة الانبار		٦٥٢٢	٠٥/٠٣/٢٠٢٥
	المديرية العامة للتربية في محافظة الانبار		٦٦٨٩	٠٦/٠٣/٢٠٢٥
	المديرية العامة لتربية محافظة المثنى		٧٤٣٤	١٧/٠٣/٢٠٢٥
	المديرية العامة للتربية في محافظة ذي قار	تدقيق اوليات	٨٥٦٠	٢٦/٠٣/٢٠٢٥
		تدقيق ملاك	٨٩٩٦	٠٧/٠٤/٢٠٢٥
	المديرية العامة لتربية بغداد/الكرخ الثالثة	نتائج اعمال	٩٨٢٦	١٥/٠٤/٢٠٢٥
	لمديرية العامة لتربية بغداد/الكرخ الثالثة	نتائج اعمال	٩٨٢٨	١٥/٠٤/٢٠٢٥

وزارة التربية	المديرية العامة للتربية في محافظة ذي قار		٩٩٠٧	١٥/٠٤/٢٠٢٥
	المديرية العامة للتربية في محافظة ذي قار		١١١٢٥	٢٨/٠٤/٢٠٢٥
	المديرية العامة لتربية بغداد/الرصافة الاولى		١١١١٥	٢٨/٠٤/٢٠٢٥
	ديوان الوزارة	رقابة أداء	١٢٨٢٤	١٤/٠٥/٢٠٢٥
	المديرية العامة لتربية محافظة المثنى	نتائج اعمال	١٤١١٦	٢٩/٠٥/٢٠٢٥
	المديرية العامة للتربية في محافظة الانبار		١٢٥٦٩	١٣/٠٥/٢٠٢٥
	المديرية العامة للتربية في الانبار	نزاهة	١٤٧٠٩	٠٤/٠٦/٢٠٢٥
	المديرية العامة لتربية محافظة المثنى	نتائج اعمال	١٥٠٤٨	١٢/٠٦/٢٠٢٥
	ديوان الوزارة	دعم طارئ	١٥٠٣٠	١٢/٠٦/٢٠٢٥
	المديرية العامة لتربية محافظة بابل	نتائج اعمال	١٥٠٦٥	١٢/٠٦/٢٠٢٥
	المديرية العمة للتربية في محافظة نينوى		١٥٨٩١	٢٤/٠٦/٢٠٢٥
	المديرية العامة للتربية في محافظة الانبار		١٦٥٤٦	٠١/٠٧/٢٠٢٥
	المديرية العامة لتربية بغداد/الرصافة الثانية		١٦١٧٢	٢٩/٠٦/٢٠٢٥
	ديوان الوزارة	تدقيق اجراءات تعاقد	١٦٨١٣	٠٣/٠٧/٢٠٢٥
	المديرية العامة لتربية بغداد/الرصافة(الاولى، الثانية،الثالثة)	دعم طارئ	١٧٠٣١	٠٧/٠٧/٢٠٢٥
	المديرية العامة للتربية في محافظة صلاح الدين	نتائج اعمال	١٨٩١٧	٢٤/٠٧/٢٠٢٥
	المديرية العامة لتربية بغداد/الرصافة الثانية		١٧٠٨٥	٠٨/٠٧/٢٠٢٥
	المديرية العامة لتربية بابل	نتائج اعمال	١٨٥٢٧	٢١/٠٧/٢٠٢٥
	المديرية العامة لتربية محافظة المثنى		١٨٩٦٦	٢٤/٠٧/٢٠٢٥
	المديرية العامة لتربية المثنى		١٨٦٣١	٢١/٠٧/٢٠٢٥
	المديرية العامة للتربية في محافظة كربلاء المقدسة		١٩١٥٥	٢٨/٠٧/٢٠٢٥
	المديرية العامة للتربية في محافظة صلاح الدين		١٨٦٥٦	٢٢/٠٧/٢٠٢٥
	مقر الوزارة	تدقيق عقد	١٩١٦٢	٢٨/٠٧/٢٠٢٥
	المديرية العامة لتربية بغداد/الكرخ الاولى	نتائج اعمال	١٩٤٢٠	٣٠/٠٧/٢٠٢٥
	المديرية العامة للتربية في محافظة الانبار		٢١٤٧٨	٢١/٠٨/٢٠٢٥
	مديرية تربية بغداد/الرصافة الثانية		٢٠٧٧٤	١٣/٠٨/٢٠٢٥
	مديرية التلفزيون التربوي		٢١٠٩٧	١٩/٠٨/٢٠٢٥
	المديرية العامة لتربية بغداد/الكرخ الثانية		٢١٩٠٨	٢٦/٠٨/٢٠٢٥
	المديرية العامة لتربية بغداد/الرصافة الاولى		٢٢٤٨٥	٣١/٠٨/٢٠٢٥
	المديرية العامة للتربية في محافظة المثنى	مكافحة الفساد	٢٢٤١٧	٣١/٠٨/٢٠٢٥
	المديرية العامة للتربية في محافظة واسط/قسم تربية الصويرة	زيارة تفتيشية	٢٦١٩٠	٠٧/١٠/٢٠٢٥
	المديرية العامة للتربية في محافظة صلاح الدين	نتائج اعمال	٢٦٨٤٥	١٤/١٠/٢٠٢٥
	المديرية العامة لتربية محافظة ذي قار		٢٦٨٩٥	١٤/١٠/٢٠٢٥
	المديرية العامة لتربية بغداد/الكرخ الثالثة		٢٥٧٨٦	٠٥/١٠/٢٠٢٥
	شركة النهرين العامة لطباعة وانتاج المستلزمات التربوية		٢٩٠٩٢	٠٤/١١/٢٠٢٥
	المديرية العامة للتعليم المهني		٢٨٥٠٨	٢٩/١٠/٢٠٢٥
	المديريات العامة للتربية في محافظة بغداد(الكرخ والرصافة)	زيارة تفتيشية	٢٩٠٧٩	٠٤/١١/٢٠٢٥
	المديرية العامة للتربية بغداد/الكرخ الأولى	نتائج اعمال	٢٩١٥٢	٠٥/١١/٢٠٢٥
	المديرية العامة للتربية في محافظة واسط		٢٨٧٩٦	٠٢/١١/٢٠٢٥

وزارة التربية	المديرية العامة للتربية في محافظة الانبار		٢٩٣٥٣	٢٠٢٥/١١/٦
	المديرية العامة للتربية في محافظة البصرة		٢٨٢٤٨	٢٧/١٠/٢٠٢٥
	المديرية العامة لتربية بغداد/الكرخ الثالثة		٣٢٢٥٠	٠٩/١٢/٢٠٢٥
	المديرية العامة لتربية المثنى	تقرير تنفيذ قانون الغاء الامتيازات	٣٠١٩٤	١٨/١١/٢٠٢٥
	المديرية العامة للتربية في صلاح الدين	نتائج اعمال	٣٣٣٩٤	٢١/١٢/٢٠٢٥
	المديرية العامة للتربية في محافظة الانبار		٣٤٦٤٨	٣٠/١٢/٢٠٢٥
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	كلية الاداب/جامعة واسط	بيانات مالية	١٢١١	١٤/٠١/٢٠٢٥
	كلية شط العرب الجامعة الاهلية	نتائج اعمال	٣٨٣	٠٨/٠١/٢٠٢٥
		نتائج جرد الصندوق	٣٨٤	٠٨/٠١/٢٠٢٥
	كلية المعقل الجامعة الاهلية		٣٨٦	٠٨/٠١/٢٠٢٥
	كلية الفرقدين الجامعة الاهلية	نتائج اعمال	٣٨٧	٠٨/٠١/٢٠٢٥
	كلية الكنوز الجامعة الاهلية		٣٨٨	٠٨/٠١/٢٠٢٥
	الكلية التقنية الهندسية	بيانات مالية	١٠٨٨	١٤/٠١/٢٠٢٥
	جامعة المثنى		٢٠٥٥	٢١/٠١/٢٠٢٥
	جامعة سامراء	نتائج اعمال	٢٢٥١	٢٣/٠١/٢٠٢٥
	الجامعة التقنية الجنوبية /الكلية التقنية الهندسية	بيانات مالية	٣٢٣٢	٠٣/٠٢/٢٠٢٥
	جامعة الفلوجة		٤٠٣٢	١٠/٠٢/٢٠٢٥
	جامعة الفلوجة		٤٠٣٩	١٠/٠٢/٢٠٢٥
	جامعة القاسم الخضراء/كلية التقانات الاحيائية		١١٥١	١٤/٠١/٢٠٢٥
	جامعة كربلاء/كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة		٧٣٣	٠٩/٠١/٢٠٢٥
	جامعة بابل/كلية التربية للعلوم الانسانية		٩٩٨	١٣/٠١/٢٠٢٥
	جامعة الفلوجة	نتائج اعمال	٤٣٥٩	١٣/٠٢/٢٠٢٥
	الجامعة التقنية الجنوبية/الكلية التقنية الهندسية	بيانات مالية	٤٧٣٣	١٨/٠٢/٢٠٢٥
	كلية الادارة والاقتصاد/مكتب الاستشارات الادارية والمحاسبية		٤٨٨٥	١٨/٠٢/٢٠٢٥
	كلية التحسس النائي والجيوفيزياء /جامعة الكرخ للعلوم	بيانات مالية	٤٢٨٨	١٢/٠٢/٢٠٢٥
	معهد الادارة الرصافة/الجامعة التقنية الوسطى		٤١٤٥	١١/٠٢/٢٠٢٥
	جامعة واسط	نتائج اعمال	٥٠٥٢	٢٠/٠٢/٢٠٢٥
	جامعة المشرق الاهلية	بيانات مالية	٥٣٧٨	٢٤/٠٢/٢٠٢٥
	كلية الفارابي الجامعة الاهلية		٥٢٣٥	٢٤/٠٢/٢٠٢٥
	كلية مدينة العلم الجامعة		٥٢٤٠	٢٤/٠٢/٢٠٢٥
	مكتب الاستشارات العلمية والفنية للسنة/٢٠٢١		٥٠٩٢	٢٠/٠٢/٢٠٢٥
	جامعة سومر/كلية الطب	نتائج اعمال	٥٣١٦	٢٤/٠٢/٢٠٢٥
	جامعة النهرين/كلية اقتصاديات الاعمال	بيانات مالية	٦٠٣٦	٠٣/٠٣/٢٠٢٥
	جامعة ديالى/كلية الهندسة		٦٠٩٢	٠٣/٠٣/٢٠٢٥
	جامعة سامراء	نتائج اعمال	٦٣٠٥	٠٤/٠٣/٢٠٢٥
			٦٣٠٠	٠٤/٠٣/٢٠٢٥
	الجامعة التقنية الوسطى/هيئة التعليم التقني–بغداد	بيانات مالية	٦٨٤٠	١٠/٠٣/٢٠٢٥
	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية/جامعة بغداد		٦٨٤٦	١٠/٠٣/٢٠٢٥

	كلية القانون/جامعة المثنى		٦٨١٢	٠٩/٠٣/٢٠٢٥
			٦٨١٣	٠٩/٠٣/٢٠٢٥
	جامعة البصرة /المكتب الاستشاري للترجمة واللغات		٦٠٢٧	٠٢/٠٣/٢٠٢٥
	المكتب الاستشاري الهندسي/جامعة البصرة		٦١٥٧	٠٣/٠٣/٢٠٢٥
	الجامعة التقنية الجنوبية/الكلية التقنية الهندسية		٦٣٢٨	٠٤/٠٣/٢٠٢٥
	كلية جنات العراق للعلوم الانسانية الاهلية	نتائج اعمال	٧٠٠٦	١١/٠٣/٢٠٢٥
	جامعة البصرة	بيانات مالية	٦٧٧٠	٠٩/٠٣/٢٠٢٥
	جامعة بابل	نتائج اعمال	٣٧٣٩	٠٦/٠٢/٢٠٢٥
	هيئة البحث العلمي		٧٠٤٥	١١/٠٣/٢٠٢٥
	المعهد التقني/السماوة	بيانات مالية	٩٠٧٤	٠٧/٠٤/٢٠٢٥
	جامعة المصطفى		٧٠٧٨	١١/٠٣/٢٠٢٥
	جامعة تكريت	نتائج اعمال	٩٦٠١	١٣/٠٤/٢٠٢٥
	جامعة البصرة/كلية الهندسة	بيانات مالية	٩١٥٢	٠٨/٠٤/٢٠٢٥
	جامعة البصرة/كلية الطب		٩١٥٤	٠٨/٠٤/٢٠٢٥
	جامعة البصرة/كلية الادارة والاقتصاد		٩٤٦٠	١٠/٠٤/٢٠٢٥
	جامعة النهرين	تقويم اداء	٨٥٢٧	٢٦/٠٣/٢٠٢٥
	جامعة المثنى/كلية الزراعة	بيانات مالية	١٠٢١٦	١٧/٠٤/٢٠٢٥
	جامعة واسط/كلية العلوم	نتائج اعمال	١١٣٠٣	٢٩/٠٤/٢٠٢٥
	ديوان الوزارة	رقابة اداء	٩٤٢٢	١٠/٠٤/٢٠٢٥
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	جامعة ذي قار	نتائج اعمال	١١٧٦٥	٠٥/٠٥/٢٠٢٥
	معهد الادارة الرصافة	بيانات مالية	١١٥٨٧	٠٤/٠٥/٢٠٢٥
	الكلية التقنية الهندسية/بغداد		١١٦٢٣	٠٤/٠٥/٢٠٢٥
	هيئة التعليم التقني	نتائج اعمال	١١٩١٦	٠٧/٠٥/٢٠٢٥
	كلية القانون/جامعة المثنى	بيانات مالية	١٢٧٦٨	١٤/٠٥/٢٠٢٥
	جامعة بغداد		١٣١٣٧	٢٠/٠٥/٢٠٢٥
	ديوان الوزارة	نتائج اعمال	١٣٢٧٧	٢١/٠٥/٢٠٢٥
	جامعة القاسم الخضراء/كلية العلوم البيئة	بيانات مالية	١٢٣٧٧	١١/٠٥/٢٠٢٥
	جامعة سومر	نتائج اعمال	١٣٧٠٠	٢٧/٠٥/٢٠٢٥
	جامعة ساوة الاهلية في محافظة المثنى	بيانات مالية	١٣٩٨٤	٢٨/٠٥/٢٠٢٥
	كلية الهدى الجامعة	نتائج اعمال	١٤٤٤٨	٠٢/٠٦/٢٠٢٥
	ديوان الوزارة		١٤٦٥١	٠٣/٠٦/٢٠٢٥
	جامعة النهرين		١٣٥٣٩	٢٦/٠٥/٢٠٢٥
	جامعة بغداد/كلية الهندسة الخوارزمي	بيانات مالية	١٤٤٢٢	٠٢/٠٦/٢٠٢٥
	جامعة بغداد/كلية الصيدلة		١٤٤٠٢	٠٢/٠٦/٢٠٢٥
	الجامعة المستنصرية	نتائج اعمال	١٥٠٥٨	١٢/٠٦/٢٠٢٥
	جامعة البصرة	الغاء الامتيازات	١٦١١٦	٢٥/٠٦/٢٠٢٥
	جامعة البصرة/كلية الطب	بيانات مالية	١٦٧٨٤	٠٣/٠٧/٢٠٢٥
	هيئة التعليم التقني		١٥٨٨١	٢٤/٠٦/٢٠٢٥
	الجامعة المستنصرية/كلية التربية الاساسية	نتائج اعمال	١٦٩٠٢	٠٣/٠٧/٢٠٢٥
	الجامعة المستنصرية/كلية التربية		١٥٦٨١	٢٢/٠٦/٢٠٢٥

	جامعة تكريت		١٨٩١٢	٢٤/٠٧/٢٠٢٥
	جامعة نينوى	بيانات مالية	٧٦١١	١٨/٠٣/٢٠٢٥
	كلية اشور الجامعة الاهلية		١٧٤٩٦	١٠/٠٧/٢٠٢٥
	كلية الحقوق–جامعة النهرين		١٧٣٦٤	٠٩/٠٧/٢٠٢٤
	جامعة اوروك الاهلية		١٨٠٠٨	١٦/٠٧/٢٠٢٥
	جامعة تلعفر	نتائج اعمال	١٨٣٠٢	٢٠/٠٧/٢٠٢٥
	كلية الهدى الجامعة	بيانات مالية	١٩٨٣٢	٠٤/٠٨/٢٠٢٥
	جامعة نينوى	تقييم اداء	١٩٥٧١	٣١/٠٧/٢٠٢٥
	الجامعة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا الاهلية	بيانات مالية	١٨٧٦٢	٢٣/٠٧/٢٠٢٥
	جامعة تلعفر	تقييم اداء/فساد	٢٠٣٨٢	٠٧/٠٨/٢٠٢٥
	الجامعة التقنية الشمالية		٢٠٠٤٢	٠٥/٠٨/٢٠٢٥
	جامعة الحمدانية		٢٠٠٢٢	٠٥/٠٨/٢٠٢٥
		بيانات مالية	٢٠٠٩٤	٠٥/٠٨/٢٠٢٥
	كلية الزهراوي الجامعة/كربلاء المقدسة		١٩٣٥٠	٢٩/٠٧/٢٠٢٥
	جامعة القاسم الخضراء/كلية الزراعة	زيارة تفتيشية	١٩١٧٨	٢٨/٠٧/٢٠٢٥
	جامعة الموصل	بيانات مالية	١٧٦٤١	١٣/٠٧/٢٠٢٥
	جامعة سومر	نتائج اعمال	١٦٩٧١	٠٧/٠٧/٢٠٢٥
	جامعة المثنى/كلية الاداب	بيانات مالية	١٧٩٧٤	١٥/٠٧/٢٠٢٥
	جامعة الانبار		١٨٤٨٤	٢١/٠٧/٢٠٢٥
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	المركز العراقي لبحوث السرطان والوراثة الطبية	نتائج اعمال	١٨٨٢٦	٢٣/٠٧/٢٠٢٥
	كلية الامال الجامعة	بيانات مالية	١٩٩١٩	٠٤/٠٨/٢٠٢٥
	ديوان الوزارة	نتائج اعمال	١٩٩٩٨	٠٥/٠٨/٢٠٢٥
	جامعة الموصل	مكافحة الفساد	٢٠٦٦٩	١٢/٠٨/٢٠٢٥
	جامعة ذي قار/كلية الطب	نتائج اعمال	٢٠٥١٨	١٠/٠٨/٢٠٢٥
	كلية الطب/جامعة ذي قار	بيانات مالية	٢٠٧٣٤	١٢/٠٨/٢٠٢٥
	المعهد التقني في الناصرية	خارج التقارير	٢٠٩٢٦	١٧/٠٨/٢٠٢٥
	جامعة البصرة	نتائج اعمال	٢٠٧٣١	١٢/٠٨/٢٠٢٥
	مكتب الاستشارات الادارية والمحاسبية في جامعة البصرة	بيانات مالية	٢٠٥٤٦	١١/٠٨/٢٠٢٥
	جامعة البصرة	نتائج اعمال	٢٠٨٣١	١٣/٠٨/٢٠٢٥
	كلية الادريسي	بيانات مالية	٢١٣٢١	٢٠/٠٨/٢٠٢٥
	الجامعة العراقية	مكافحة الفساد	٢١١٥٣	١٩/٠٨/٢٠٢٥
	الجامعة المستنصرية	نتائج اعمال	٢٠٩٩٣	١٨/٠٨/٢٠٢٥
	الجامعة التكنولوجية	مكافحة الفساد	٢١٦٣٩	٢٤/٠٨/٢٠٢٥
	هيئة التعليم التقني	بيانات مالية	٢١٦٠٧	٢٤/٠٨/٢٠٢٥
	الجامعة التقنية الجنوبية	مكافحة الفساد	٢١٣٨٤	٢٠/٠٨/٢٠٢٥
	جامعة القاسم الخضراء	نتائج اعمال	٢١١٨٩	١٩/٠٨/٢٠٢٥
	كلية التربية للعلوم الانسانية /جامعة المثنى	بيانات مالية	٢٢٠٣٣	٢٦/٠٨/٢٠٢٥
	الجامعة المستنصرية/المركز الوطني لعلاج وبحوث السكري		٢٣١٥١	٠٨/٠٩/٢٠٢٥
	كلية مزايا الاهلية الجامعة		٢٢٦٥٩	٠١/٠٩/٢٠٢٥
	الكلية التقنية الهندسية/الموصل		٢٢٤٧٨	٣١/٠٨/٢٠٢٥

	جامعة نينوى	نتائج اعمال	٢٢٦١١	٠١/٠٩/٢٠٢٥
	جامعة واسط		٢٢٧٢٥	٠٢/٠٩/٢٠٢٥
	كلية العراق الجامعة الاهلية	بيانات مالية	٢٤٤٤٧	٢١/٠٩/٢٠٢٥
	هيئة البحث العلمي(وزارة العلوم والتكنولوجيا سابقا)	نتائج اعمال	٢٤٣٣٩	١٨/٠٩/٢٠٢٥
	كلية الهندسة/الجامعة المستنصرية		٢٥٢٤٢	٢٩/٠٩/٢٠٢٥
	كلية الزراعة/جامعة بغداد	بيانات مالية	٢٤٧١٦	٢٣/٠٩/٢٠٢٥
	الجامعة التكنولوجية	نتائج اعمال	٢٤٨٩٩	٢٥/٠٩/٢٠٢٥
	كلية النخبة الجامعة الاهلية	بيانات مالية	٢٤٩٧٦	٢٥/٠٩/٢٠٢٥
	جامعة البصرة	خارج التقارير	٢٣٧٥٦	١٤/٠٩/٢٠٢٥
	جامعة الانبار	مكافحة الفساد	٢٣٣٧٢	١٠/٠٩/٢٠٢٥
	جامعة ذي قار	نتائج اعمال	٢٤١٧٣	١٧/٠٩/٢٠٢٥
	جامعة نينوى		٢٤٣٢٩	١٨/٠٩/٢٠٢٥
	الجامعة التقنية الشمالية		٢٤٠٣٧	١٦/٠٩/٢٠٢٥
	جامعة البصرة/تكنولوجيا البوليمرات	بيانات مالية	٢٣٥٣٦	١١/٠٩/٢٠٢٥
	كلية طب الزهراء/جامعة البصرة		٢٦٠٣٥	٠٦/١٠/٢٠٢٥
	كلية التربية للعلوم الانسانية /جامعة البصرة		٢٥٥٣٢	٠١/١٠/٢٠٢٥
	كلية القانون/جامعة البصرة		٢٥٤٩٠	٠١/١٠/٢٠٢٥
	جامعة سومر/كلية الزراعة والاهوار	نتائج اعمال	٢٦١١٤	٠٧/١٠/٢٠٢٥
	جامعة واسط		٢٦٧٣٧	١٣/١٠/٢٠٢٥
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	كلية القانون/جامعة البصرة	بيانات مالية	٢٥١٥٧	٢٩/٠٩/٢٠٢٥
	الجامعة المستنصرية	نتائج اعمال	٢٥٧٧٦	٠٥/١٠/٢٠٢٥
	معهد اعداد المدربين/بغداد الجامعة التقنية الوسطى	بيانات مالية	٢٧١٣٨	١٦/١٠/٢٠٢٥
	كلية الطب	بيانات مالية	٢٧١١٩	١٦/١٠/٢٠٢٥
	جامعة ميسان	نتائج اعمال	٢٧٤٧٧	٢١/١٠/٢٠٢٥
	كلية الطب البيطري/جامعة القاسم الخضراء	بيانات مالية	٢٦٩٩٩	١٥/١٠/٢٠٢٥
	جامعة الشطرة	نتائج اعمال	٢٧٢١٢	١٩/١٠/٢٠٢٥
	الجامعة التقنية الجنوبية		٢٧٧٣٧	٢٢/١٠/٢٠٢٥
	جامعة ذي قار/كلية الهندسة		٢٧٧٣٩	٢٢/١٠/٢٠٢٥
	كلية الهندسة/جامعة ذي قار	زيارة تفتيشية	٢٧٦٦٣	٢٢/١٠/٢٠٢٥
	كلية الطب/جامعة البصرة	بيانات مالية	٢٧٥٣٩	٢١/١٠/٢٠٢٥
	المعهد التقني التكنولوجي/البصرة		٢٧٢٨٧	٢٠/١٠/٢٠٢٥
	جامعة بغداد/معهد الليزر للدراسات العاليا		٢٨٢٣٤	٢٧/١٠/٢٠٢٥
	جامعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	نتائج اعمال	٢٨٣١٧	٢٨/١٠/٢٠٢٥
	جامعة بغداد		٢٧٨٢٨	٢٣/١٠/٢٠٢٥
	الجامعة التقنية الوسطى/هيئة التعليم التقني (الملغاة)		٢٨٥٠١	٢٩/١٠/٢٠٢٥
	جامعة سومر		٢٩٢٦٩	٠٦/١١/٢٠٢٥
	كلية الطب البيطري /جامعة البصرة	بيانات مالية	٢٩١٠٥	٠٤/١١/٢٠٢٤
	كلية الاداب/جامعة البصرة		٢٩١٠٢	٠٤/١١/٢٠٢٥
	كلية التمريض /جامعة البصرة		٢٩١٠٣	٠٤/١١/٢٠٢٥
	كلية الادارة والاقتصاد /جامعة سومر	نتائج اعمال	٢٨٠٦١	٢٦/١٠/٢٠٢٥

	كلية الفنون الجميلة	بيانات مالية	٢٨٥٠٧	٢٩/١٠/٢٠٢٥
	الكلية الهندسية/البصرة		٢٨٥٨٣	٣٠/١٠/٢٠٢٥
	كلية القانون/جامعة البصرة		٢٩٢٠٨	٠٥/١١/٢٠٢٥
	جامعة بغداد	نتائج اعمال	٢٩٩٦٢	١٦/١١/٢٠٢٥
	جامعة بغداد/كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية	بيانات مالية	٢٩٩٥٣	١٦/١١/٢٠٢٥
	جامعة القاسم الخضراء/الحلة		٢٨٠٧٣	٢٦/١٠/٢٠٢٥
	جامعة الفلوجة	نتائج اعمال	٣١٤٩٣	٠١/١٢/٢٠٢٥
	كلية الهندسة	بيانات مالية	٣٠٦٩١	٢٣/١١/٢٠٢٥
	كلية طب الزهراء/جامعة البصرة		٣٠٨٥٠	٢٤/١١/٢٠٢٥
	جامعة باتبل	نتائج اعمال	٢٩٣١٩	٠٦/١١/٢٠٢٥
	كلية تكنولوجيا المعلومات/جامعة بابل	بيانات مالية	٢٩٢٧٥	٠٦/١١/٢٠٢٥
	المعهد التقني–كربلاء/جامعة الفرات الاوسط التقنية	نتائج اعمال	٢٨٩٦١	٠٣/١١/٢٠٢٥
	جامعة كربلاء		٢٨٩٦٠	٠٣/١١/٢٠٢٥
	جامعة البصرة/كلية الصيدلة	بيانات مالية	٣١٤٢٠	٠١/١٢/٢٠٢٥
	جامعة الموصل/كلية الحقوق		٣١٩١٥	٠٤/١٢/٢٠٢٥
	جامعة تلعفر	نتائج اعمال	٣١٩١٣	٠٤/١٢/٢٠٢٥
		بيانات مالية	٣١٩١٨	٠٤/١٢/٢٠٢٥
			٣١٩٠١	٠٤/١٢/٢٠٢٥
	جامعة الموصل/كلية الطب	نتائج اعمال	٣١٥٣٧	٠١/١٢/٢٠٢٥
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	كلية الرشيد الجامعة	بيانات مالية	٣١٥٨٨	٠٢/١٢/٢٠٢٥
	جامعة بغداد	نتائج اعمال	٣٢٠٠٨	٠٧/١٢/٢٠٢٥
	كلية الشرق الاوسط الجامعة الاهلية	بيانات مالية	٣١٩٩٩	٠٧/١٢/٢٠٢٥
	ديوان الوزارة	نتائج اعمال	٣٠٧١٧	٢٤/١١/٢٠٢٥
	جامعة الموصل	قانون الغاء الامتيازات	٣٢١٨٨	٠٨/١٢/٢٠٢٥
	جامعة ميسان	نتائج اعمال	٣٢٨٥١	١٦/١٢/٢٠٢٥
	الجامعة العراقية		٣٢٦٢٣	١٤/١٢/٢٠٢٥
	جامعة بغداد/كلية الادارة والاقتصاد		٣٣٤٠٢	٢١/١٢/٢٠٢٥
	الجامعة المستنصرية/كلية طب الاسنان	بيانات مالية	٣١٧٢٢	٠٣/١٢/٢٠٢٥
	جامعة سامراء	فحص وتقويم رقابة	٣٢٦٨٤	١٥/١٢/٢٠٢٥
	جامعة ميسان	نتائج اعمال	٣٢٨٥١	١٦/١٢/٢٠٢٥
	جامعة واسط		٣٢٧٧٢	١٥/١٢/٢٠٢٥
	جامعة البصرة/كلية القانون	بيانات مالية	٣٣١٤٧	١٨/١٢/٢٠٢٥
	جامعة سامراء	نتائج اعمال	٣٣٧٥١	٢٣/١٢/٢٠٢٥
	كلية سهل نينوى الجامعة الاهلية	بيانات مالية	٣٤٥١٤	٣٠/١٢/٢٠٢٥
	كلية النور الجامعة الاهلية		٣٤٦٦٢	٣٠/١٢/٢٠٢٥
	كلية الحدباء الجامعة الاهلية		٣٤٣٠١	٢٩/١٢/٢٠٢٥
	جامعة الموصل	نتائج اعمال	٣٢٨٥٦	١٦/١٢/٢٠٢٥
	جامعة الفلوجة	نتائج فحص نظام الرقابة الداخلية	٣٣٣٧٩	٢١/١٢/٢٠٢٥

وزارة الاتصالات	مديرية اتصالات ومعلوماتية بابل	جرد صناديق	٢٧٩٢	٢٨/١/٢٠٢٥
	مديرية اتصالات ومعلوماتية / محافظة كركوك	نتائج اعمال	٥٧٤٥	٢٧/٢/٢٠٢٥
	الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية والمعلوماتية	بيانات مالية	٥٨١٨	٢٧/٢/٢٠٢٥
	الشركة العامة للاتصالات والمعلوماتية	نتائج اعمال	٨٦٣٧	٢٧/٣/٢٠٢٥
	مديرية الاتصالات والمعلوماتية في الديوانية		٩٠١٨	٧/٤/٢٠٢٥
	الشركة العامة للاتصالات والمعلوماتية		١٠٧٢٤	٢٢/٤/٢٠٢٥
	ديوان الوزارة	رقابة اداء	١٠٨٢٥	٢٤/٤/٢٠٢٥
	تدقيق انشطة قسم بريد وتوفير المثنى/٢٠٢٤	تدقيق انشطة	٢٦٩٩٥	١٥/١٠/٢٠٢٥
وزارة التجارة	الشركة العامة لتجارة السيارات فرع البصرة	جرد صناديق	٢٢٠٠	٢٠٢٥/١/٢٢
	الشركة العامة لتجارة المواد الانشائية	تدقيق اوليات	٦٨٣٦	٢٠٢٥/٠٣/٩
	فرع تموين كربلاء المقدسة	زيارة تفتيشية	١٣٠٦٥	٢٠٢٥/٠٥/٢٠
	ديوان الوزارة	عقد	١٤٨٦	٢٠٢٥/٠١/١٦
	الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية العراقية	نتائج اعمال	١٠٨٥٦	٢٠٢٥/٠٤/٢٤
		عقد	٧٧٥٩	٢٠٢٥/٠٣/١٩
		نتائج اعمال	٤٨٢٥	٢٠٢٥/٠٢/١٨
			٢٧٤٩	٢٠٢٥/٠١/٢٨
	لجنة صندوق دعم التصدير		٤٩٨٥	٢٠٢٥/٠٢/١٩
	الشركة العامة لتجارة الحبوب		٢٤٠٥٦	٢٠٢٥/٩/١٦
	الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية العراقية	عقد	٢٨١٢١	٢٠٢٥/١٠/٢٧
	الشركة العامة للاسواق المركزية	تدقيق انشطة	٢٩٦٣٦	٢٠٢٥/١١/١٠
		نتائج اعمال	٣٢٣٠٧	٢٠٢٥/١٢/٩
	الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية العراقية		٣٢٥٢٩	٢٠٢٥/١٢/١٤
		الرقابة الداخلية	٣٢٨١٥	٢٠٢٥/١٢/١٦
	الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية	تدقيق مكافآت	٣١٦٢٠	٢٠٢٥/١٢/٢
	الشركة العامة لتجارة الحبوب	نتائج اعمال	٣١٢٠٦	٢٠٢٥/١١/٢٧
وزارة التخطيط	الهيئة العراقية للاعتماد	نتائج اعمال	١٤٩١	٢٠٢٥/١/٦
	ديوان الوزارة		٥٨٩٩	٢٠٢٥/٣/٢٧
	دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية	خارج تقارير	١١١٣٦	٢٠٢٥/٤/٢٨
هيئات مستقلة	سلطة الطيران المدني	نتائج اعمال	١٧٣٢	٢٠/١/٢٠٢٥
		تدقيق عقود	٤٦٦١	١٧/٢/٢٠٢٥
		تدقيق معلومات	٥١٤٧	٢٣/٢/٢٠٢٥
		تدقيق عقود	٥٣١٧	٢٤/٢/٢٠٢٥
		نتائج اعمال	١٣٩٩٤	٢٩/٥/٢٠٢٥
	هيئة التصنيع الحربي	بيانات مالية	٩٣٦٢	٢٠٢٥/٠٤/١٠
	الشركة العامة للصناعات النحاسية والميكانيكية	بيانات مالية	٣٣٠٠٠	٢٠٢٥/١٢/١٧
	المجمع العلمي العراقي	نتائج اعمال	٣٣٣٢٥	٢٠٢٥/١٢/٢١
	مجلس الخدمة الاتحادي	نتائج اعمال	٢٣١٤٨	٢٠٢٥/٩/٨
	هيئة الاعلام والاتصالات	بيانات مالية	١١٤٤٢	٢٠٢٥/٤/٣٠
	البنك المركزي العراقي	نتائج اعمال	٩٣٧٣	٢٠٢٥/٤/١٠
	ديوان الوقف الشيعي في كربلاء المقدسة	نتائج اعمال	١١٤٦٩	٢٠٢٥/٤/٣٠

هيئات مستقلة	ديوان الوقف الشيعي		١٥٤٠٢	٢٠٢٥/٦/١٨
		زيارة تفتيشية	٣٠٣٩٠	٢٠٢٥/١١/١٩
	ديوان اوقاف الديانات المسيحية والايزيدية والصابئة المندائية	نتائج اعمال	٣٥١٢	٢٠٢٥/٠٢/٤
			٣٣٢٩	٢٠٢٥/٠٢/٣
			١٠٥٤٧	٢٠٢٥/٠٤/٢١
		تدقيق عقد	١٥٦٦٦	٢٠٢٥/٠٦/٢٢
		نتائج اعمال	١٨٣٧٩	٢٠٢٥/٠٧/٢١
امانة بغداد	دائرة بلدية الصدر الثانية	نتائج اعمال	١٤٩٧٣	٢٠٢٥/٦/١١
	دائرة بلدية الغدير	نتائج اعمال	٢٩٦٤٤	٢٠٢٥/١١/١٠
	دائرة بلدية المنصور	نتائج اعمال	٣٢٨٤٦	٢٠٢٥/١٢/١٦
	دائرة ماء بغداد	نتائج اعمال	٢٤٩٧٣	٢٠٢٥/٩/٢٥
	دائرة بلدية المنطقة الخضراء وطريق المطار	نتائج اعمال	٢٩٥٩٥	٢٠٢٥/١١/١٠
محافظة البصرة	ديوان المحافظة	نتائج اعمال	٤١٢٨	٢٠٢٥/٢/١١
	مديرية بلدية البصرة	نتائج اعمال	٢٠٥٥٠	٢٠٢٥/٨/١١
	دائرة الإسكان	نتائج اعمال	٢٤٠٧٠	٢٠٢٥/٩/١٦
	مديرية مباني البصرة	تدقيق أنشطة وحسابات	٢٢١٥٢	٢٠٢٥/٨/٢٧
	ديوان المحافظة	تنفيذ عقود	٢٥١٥٩	٢٠٢٥/٩/٢٩
	ديوان المحافظة	تنفيذ العقد	٢٧٤٨٠	٢٠٢٥/١٠/٢١
	مديرية ماء محافظة البصرة	نتائج اعمال	٢٨٣٨٥	٢٠٢٥/١٠/٢٩
	ديوان المحافظة	تدقيق عقد	٢٧٤٨٠	٢٠٢٥/١٠/٢١
	مديرية التخطيط العمراني	نتائج اعمال	١٦٤٩٠	٢٠٢٥/٧/١
	ديوان المحافظة	تدقيق عقود	٣٢٤٨٧	٢٠٢٥/١٢/١١
	مديرية زراعة البصرة	فحص وتقويم نظام	٣١٩٤٠	٢٠٢٥/١٢/٤
	مديرية بلدية الزبير	نتائج اعمال	٣٠٩٥٥	٢٠٢٥/١١/٢٥
محافظة واسط	ديوان المحافظة	اجراءات تعاقد	٦١٧٠	٢٠٢٥/٣/٣
	مجلس محافظة	نتائج اعمال	٧٠٣٧	٢٠٢٥/٣/١١
	مديرية بلدية الكوت	نتائج اعمال	٧٦٨١	٢٠٢٥/٣/١٩
	ديوان المحافظة	نتائج اعمال	٨٣٠٥	٢٠٢٥/٣/٢٥
	مديرية بلديات محافظة واسط	البيانات المالية	٨٣٤٨	٢٠٢٥/٣/٢٥
	كاتب عدل تكريت	زيارة تفتيشية	٢١٠٨١	٢٠٢٥/٨/١٨
	مديرية بلدية الكوت	نتائج اعمال	٢١٤٣٠	٢٠٢٥/٨/٢١
	القسم الزراعي في الصويرة	زيارة تفتيشية	٢٩٦٣١	٢٠٢٥/١١/١٠
	مديرية بلدية النعمانية	نتائج اعمال	٢٩٣٦٨	٢٠٢٥/١١/٦
	هيئة استثمار واسط	نتائج اعمال	٥٠٩٦	٢٠٢٥/٢/٢٠
	مديرية طرق وجسور محافظة واسط	نتائج اعمال	٣١٧٥٧	٢٠٢٥/١٢/٣
	مديرية زراعة واسط	نتائج اعمال	٢٨٧٩٤	٢٠٢٥/١١/٢
محافظة الانبار	ديوان المحافظ	نتائج اعمال	١١٠٣	٢٠٢٥/١/١٤
	محافظة الانبار	نتائج اعمال	١٦٥١	٢٠٢٥/١/١٩
	مديرية بلدية الصقلاوية	نتائج اعمال	١٧٤٨	٢٠٢٥/١/٢٠

محافظة الانبار	مديرية بلدية الفلوجة	نتائج اعمال	٤٢٧٥	٢٠٢٥/٢/١٢
	ديوان المحافظة	نتائج اعمال	٥٢٤٩	٢٠٢٥/٢/٢٤
	هيئة استثمار في محافظة الانبار	نتائج اعمال	٥٤٠٠	٢٠٢٥/٢/٢٥
	المنافذ الحدودية	نتائج اعمال	٨٣٤٩	٢٠٢٥/٣/٢٥
	ديوان المحافظة	نتائج اعمال	٩١٤٤	٢٠٢٥/٤/٨
	مديرية بلديات محافظة الانبار	نتائج الاعمال	٩٥٦٠	٢٠٢٥/٤/١٣
	بلديات الاقضية و النواحي في محافظة الانبار	البيانات المالية	١٠٤٨٦	٢٠٢٥/٤/٢١
	ديوان المحافظة	تنفيذ عقود	١٥٠٤٦	٢٠٢٥/٦/١٢
	ديوان المحافظة	نتائج اعمال	١٧٤١٠	٢٠٢٥/٧/١٠
	ديوان المحافظة	تدقيق نتائج تنفيذ الموازنة	٢٣٨٨٤	٢٠٢٥/٩/١٥
	بلدية الفلوجة	نتائج اعمال	٢٤٤٦٣	٢٠٢٥/٩/٢١
	ديوان المحافظة	نتائج اعمال	٢٤٢٢٩	٢٠٢٥/٩/١٧
		تدقيق تنفيذ عقد	٢٦٣٠٨	٢٠٢٥/١٠/٨
		تنفيذ العقد	٢٥٤٩٤	٢٠٢٥/١٠/١
		تدقيق تنفيذ العقد	٢٦٩٤١	٢٠٢٥/١٠/١٥
		تدقيق تنفيذ العقد	٢٦٩٣٩	٢٠٢٥/١٠/١٥
	مديرية بلدية الفلوجة	نتائج اعمال	٢٨٣٧٢	٢٠٢٥/١٠/٢٨
	مديرية طرق وجسور محافظة الانبار	نتائج اعمال	٢٩٥٢٤	٢٠٢٥/١١/٩
	ديوان المحافظة	بيانات مالية	١٠٤٨٨	٢٠٢٥/٤/٢١
	مديرية زراعة محافظة الانبار	نتائج اعمال	١٢٩٩١	٢٠٢٥/٥/١٩
محافظة بابل	ديوان المحافظة	نتائج اعمال	٨١٢٥	٢٠٢٥/٣/٢٤
		تدقيق تنفيذ عقد	١٩٣٢٥	٢٠٢٥/٧/٢٩
		تدقيق رواتب	٢٤٣٣٤	٢٠٢٥/٩/١٨
	مديرية بلدية الحلة	نتائج تدقيق	٢٣١٨٠	٢٠٢٥/٩/٨
محافظة المثنى	مديرية بلدية السماوة	نتائج اعمال	١٢٧٩	٢٠٢٥/١/١٥
			١٤٦٩	٢٠٢٥/١/١٦
			١٤٦٢	٢٠٢٥/١/١٦
			١٤٨٨	٢٠٢٥/١/١٦
	ديوان المحافظة		٣٥٦٧	٢٠٢٥/٢/٤
	مديرية بلدية السماوة		٤٢٣٥	٢٠٢٥/٢/١٢
	ديوان المحافظة		٥٨٠٦	٢٠٢٥/٢/٢٧
			٦٥٥٦	٢٠٢٥/٣/٥
	مديرية بلدية السماوة	تقويم نظام الرقابة الداخلية	١٠٧٤٢	٢٠٢٥/٤/٢٣
		نتائج اعمال	١١٧٢٨	٢٠٢٥/٥/٥
	بلديات الاقضية والنواحي في محافظة المثنى	تدقيق الأنشطة	١٢٠٢١	٢٠٢٥/٥/٧
	بلدية السماوة	نتائج اعمال	١٢٢١٢	٢٠٢٥/٥/٨
	هيئة استثمار محافظة المثنى	نتائج تنفيذ الموازنة	١٢٦٢٦	٢٠٢٥/٥/١٣
	ديوان المحافظة	تدقيق تنفيذ عقد	١٣٨٣٠	٢٠٢٥/٥/٢٧

محافظة المثنى		تدقيق تنفيذ عقد	١٣٧٠٢	٢٠٢٥/٥/٢٧
		تدقيق اجراءات تعاقد	١٤٣١٩	٢٠٢٥/٦/٢
	مديرية زراعة المثنى	نتائج اعمال	١٣٠٥٣	٢٠٢٥/٥/٢٠
	ديوان المحافظة	تدقيق إجراءات ت تعيين	١٦٤٧٧	٢٠٢٥/٦/٣٠
	قائمقامية قضاء الخضر	زيارة تفتيشية	١٦٦٢٩	٢٠٢٥/٧/١
	مديرية بلدية الرميثة	تدقيق البيانات	٢٠٢٣٤	٢٠٢٥/٨/٦
	ديوان المحافظة	نتائج اعمال	١٩٩٢٧	٢٠٢٥/٨/٤
	مديرية بلدية السماوة	نتائج تدقيق	٢٤٦٦٧	٢٠٢٥/٩/٢٣
		تدقيق مشاريع	٢٣٦٥٢	٢٠٢٥/٩/١١
		تدقيق أنشطة وايرادات	٢٣٧٩٢	٢٠٢٥/٩/١٤
	ديوان المحافظة	نتائج تدقيق	٢٥٤٣٣	/٩/٣٠ ٢٠٢٥
	ديوان المحافظة	تدقيق نتائج	٢٦٥٧٢	٢٠٢٥/١٠/١٢
		نتائج تدقيق	٢٧٢٤٨	٢٠٢٥/١٠/١٩
		نتائج اعمال	٢٨٦٥٧	٢٠٢٥/١٠/٣٠
		نتائج اعمال	٢٨٦٥٨	٢٠٢٥/١٠/٣٠
		نتائج اعمال	١٠٩٧٩	٢٠٢٥/٤/٢٤
		اجراءات تعاقد	١٣٩٨٤	٢٠٢٥/٥/٢٨
	دائرة مباني محافظة المثنى	تدقيق انشطة	٢٤٢٨٤	٢٠٢٥/٩/١٧
	مديرية بلدية السماوة	نتائج اعمال	٣٢٥٣٨	٢٠٢٥/١٢/١٤
		نتائج اعمال	٣٢٨٨٢	٢٠٢٥/١٢/٢٨
	ديوان المحافظة	نتائج اعمال	٢٦٥٧٢	٢٠٢٥/١٠/١٢
محافظة النجف الاشرف	مديرية ماء النجف الاشرف	نتائج اعمال	٢٩٢٥٢	٢٠٢٥/١١/٦
محافظة ذي قار	ديوان المحافظة	نتائج اعمال	٧٠١	٢٠٢٥/١/٩
	ديوان المحافظة	نتائج اعمال	٣١٠٣	٢٠٢٥/٢/٢
	ديوان المحافظة	نتائج اعمال	٥٣٧٢	٢٠٢٥/٢/٢٤
	ديوان المحافظة	نتائج اعمال	٧٧٥٣	٢٠٢٥/٣/١٩
	مديرية بلدية الناصرية	تدقيق حسابات	٩٠٠٢	٢٠٢٥/٤/٧
	قائممقامية قضاء الناصرية	نتائج اعمال	١٠٩٣٨	٢٠٢٥/٤/٢٤
	ديوان المحافظة	نتائج اعمال	١١٧٦٤	٢٠٢٥/٥/٥
	ديوان المحافظة	نتائج اعمال	١١٨٨٩	٢٠٢٥/٥/٦
	بلدية الناصرية	نتائج اعمال	١٢٤١٢	٢٠٢٥/٥/١٢
	بلدية الناصرية	نتائج اعمال	١٢٩٨١	٢٠٢٥/٥/١٩
	مديرية بلدية الناصرية	نتائج اعمال	٢٠٢٠١	٢٠٢٥/٨/٦
	بلدية الناصرية	تدقيق مشاريع	٢١٨١٩	٢٠٢٥/٨/٢٥
	بلديات ذي قار	نتائج اعمال	٢٣٧٩٤	٢٠٢٥/٩/١٤
	ديوان المحافظة	تدقيق مصروفات	٢٤٠٤٣	٢٠٢٥/٩/١٦

محافظة ذي قار	ديوان المحافظة	نتائج اعمال	٢٤٥٥٦	٢٠٢٥/٩/٢٢
	ديوان المحافظة	نتائج اعمال	٢٤٥٥٨	٢٠٢٥/٩/٢٢
	ديوان المحافظة	تدقيق موجودات	٢٤٥٦٠	٢٠٢٥/٩/٢٢
	ديوان المحافظة	تدقيق رواتب	٢٤٥٠٩	٢٠٢٥/٩/٢١
	مديرية بلدية الناصرية	تدقيق صرف وقود	٢٤٣٦٥	٢٠٢٥/٩/١٨
	ديوان المحافظة	نتائج تدقيق	٢٧٢٤٩	٢٠٢٥/١٠/١٩
	مديرية بلدية الشطرة	نتائج اعمال	٢٨٨٨٧	٢٠٢٥/١١/٣
	ديوان المحافظة	نتائج اعمال	٢٨٦٥٢	٢٠٢٥/١٠/٣٠
	ديوان المحافظة	نتائج اعمال	٢٨٠٣٨	٢٠٢٥/١٠/٢٩
	مديرية زراعة محافظة ذي قار	نتائج اعمال	٢٨٣٢٠	٢٠٢٥/١٠/٢٨
	مديرية زراعة محافظة ذي قار	نتائج اعمال	٢٨٣٢٢	٢٠٢٥/١٠/٢٨
	مديرية بلدية الشطرة	نتائج اعمال	٢٩٨٣٩	٢٠٢٥/١١/١٣
	مديرية بلدية الناصرية	نتائج اعمال	٣٠١٧١	٢٠٢٥/١١/١٨
	مديرية بلدية الناصرية	نتائج اعمال	٥١٨٣	٢٠٢٥/٢/٢٣
	مديرية بلدية الناصرية	تدقيق اوليات	٥٢٩٤	٢٠٢٥/٢/٢٤
	مديرية ماء محافظة ذي قار	نتائج اعمال	٣٣٠٨٦	٢٠٢٥/١٢/١٧
	مديرية ماء محافظة ذي قار	نتائج اعمال	٣٢٦١٢	٢٠٢٥/١٢/١٤
	مديرية بلدية الغراف	نتائج اعمال	٣١٨٤٢	٢٠٢٥/١٢/٤
	مديرية بلديات محافظة ذي قار	نتائج اعمال	٣٤٧٧٤	٢٠٢٥/١٢/٣١
	مديرية ماء ذي قار	نتائج اعمال	٣٢٦١٢	٢٠٢٥/١٢/١٤
	مديرية ماء ذي قار	نتائج اعمال	٣٣٠٨٦	٢٠٢٥/١٢/١٧
	هياة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية/ذي قار	نتائج اعمال	٣٠٢٥٣	٢٠٢٥/١١/١٨
محافظة صلاح الدين	بلديات الاقضية و النواحي في محافظة صلاح الدين	البيانات المالية	٥٦٩٥	٢٠٢٥/٢/٢٦
	ديوان المحافظة	تدقيق تنفيذ عقد	١٨٤١٧	٢٠٢٥/٧/٢١
	ديوان المحافظة	تدقيق تنفيذ عقد	٢١٠٠٥	٢٠٢٥/٨/١٨
	ديوان المحافظة	نتائج اعمال	٢١٢٤١	٢٠٢٥/٨/١٩
	ديوان المحافظة	نتائج اعمال	٢٣١٢٨	٢٠٢٥/٩/٨
	ديوان المحافظة	تدقيق عقود	٢٤٤٢٨	٢٠٢٥/٩/٢١
	ديوان المحافظة	تدقيق اتفاقية	٢٤٤٢٦	٢٠٢٥/٩/٢١
	مديرية بلدية تكريت	تدقيق أنشطة	٢٦٨٨٩	٢٠٢٥/١٠/١٤
	ديوان المحافظة	نتائج اعمال	٢٧٣١٨	٢٠٢٥/١٠/٢٠
	مديرية بلدية تكريت	نتائج اعمال	٢٩٥٩٧	٢٠٢٥/١١/١٠
	ديوان المحافظة	نتائج اعمال	٢٩٦٣٨	٢٠٢٥/١١/١٠
	مجلس صلاح الدين	تدقيق عقد	٣٠٢٩٣	٢٠٢٥/١١/١٩
	ديوان المحافظة	نتائج اعمال	٢٩٧٥٣	٢٠٢٥/١١/١٣
	ديوان المحافظة	نتائج اعمال	١٠٥٣٢	٢٠٢٥/٤/٢١
	مديرية بلدية تكريت	تدقيق بيع اراضي	٢١٩٢٣	٢٠٢٥/٨/٢٦
	مديرية بلدية تكريت	تدقيق تمديد عقود	٢٣١٥٩	٢٠٢٥/٩/١١
	مديرية بلديات صلاح الدين	بيانات مالية	٢٨٨٠٠	٢٠٢٥/١١/٢
	ديوان المحافظة	فحص وتقويم نظام	٣٢١٧١	٢٠٢٥/١٢/٨

محافظة صلاح الدين	مجلس صلاح الدين	نتائج اعمال	٣١١٨٩	٢٠٢٥/١١/٢٧
محافظة كربلاء المقدسة	مديرية بلدية محافظة كربلاء المقدسة	نتائج اعمال	١٩١١٢	٢٠٢٥/٨/٢٨
	ديوان المحافظة	تدقيق تنفيذ	٢٦٨٠٤	٢٠٢٥/١٠/١٤
	ديوان المحافظة	تدقيق نتائج	٢١٧٠٥	٢٠٢٥/٨/٢٤
محافظة ميسان	ديوان المحافظة	نتائج اعمال	٨٣٥٨	٢٠٢٥/٣/٢٥
	الهيئة التنسيقية بين المحافظات	نتائج اعمال	٨٣٥٩	٢٠٢٥/٣/٢٥
	مديرية بلدية العمارة	نتائج اعمال	٣٣٠٩٨	٢٠٢٥/١٢/١٧
	مديرية مجاري محافظة ميسان	نتائج اعمال	٣٢٢١٩	٢٠٢٥/١٢/٨
	مديرية بلدية العمارة	نتائج اعمال	٣١٩٢١	٢٠٢٥/١٢/٤
	تنمية الاقاليم	نتائج اعمال	٣٢٤٥٨	٢٠٢٥/١٢/١١
	مديرية مجاري محافظة ميسان	نتائج اعمال	٣٢٢١٩	٢٠٢٥/١٢/٨
	مديرية بلدية العمارة	نتائج اعمال	٣١٩٢١	٢٠٢٥/١٢/٤
	ديوان المحافظة	نتائج اعمال	٨٤٤٢	٢٠٢٥/٣/٢٦
مختلط	شركة نوافذ المعلومات للدفع الالكتروني المالي وتقنية المعلومات (محدودة المسؤولية –مختلطة)	بيانات مالية	٧٨٠٢	٢٠٢٥/٣/٢٠
	شركة المدينة السياحية في سد الموصل (مساهمة مختلطة)	بيانات مالية	٩٢٧٦	٢٠٢٥/٤/٩
	الشركة الوطنية للخدمات الامنية محدودة المسؤولية/مختلطة	بيانات مالية	١٠٢٩٩	٢٠٢٥/٤/٢٠
	الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور (مساهمة مختلطة) / فرع كربلاء المقدسة	زيارة تفتيشية	٧٢٣٢	٢٠٢٥/٣/١٢

جدول رقم (٢)

الامتناع او التأخير بالرد على مذكرات وتقارير الديوان واستفساراته

الجهة	التشكيل	رقم التقرير	تاريخه	تسلسل الملاحظة في التقرير
وزارة الصناعة	الشركة العامة للحديد والصلب	٣٨٨٢	٢٠٢٥/٢/٩	٥/ح تحقيق
	الشركة العامة لصناعة الأسمدة الجنوبية	٦٥٠٥	٢٠٢٥/٣/٥	٣
	الشركة العامة لصناعة النسيج والجلود	٩٦٥٨	٢٠٢٥/٤/١٤	٤/ب ٤/و تحقيق
	الشركة العامة لصناعة الادوية	١٢٤٦٢	٢٠٢٥/٥/١٢	٣/ج
	الشركة العامة للصناعات الفولاذية	١٥٨٧٤	٢٠٢٥/٦/٢٤	٢/أ–اولا تحقيق
	الشركة العامة للأنظمة الالكترونية	١٨٩٩٦	٢٠٢٥/٧/٢٧	٣/ب–ج–دهـ–و ٥/د ٧/ج
	الشركة العامة للصناعات الكهربائية والالكترونية	٢٥٤٦٤	٢٠٢٥/١٠/١	٥/ب تحقيق
	الشركة العامة لصناعات النسيج والجلود	٢٤٢٢٢	٢٠٢٥/٩/١٧	٤/ج ٧/و
		٣٠١٤٣	٢٠٢٥/١١/١٨	٣/د تحقيق

وزارة الكهرباء	الشركة العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية	١٢٠١	٢٠٢٥/١/١٤	١٣ تحقيق
	الشركة العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية/المنطقة الجنوبية	٦	٢٠٢٥/١/٢	٢١ تحقيق
		٤	٢٠٢٥/١/٢	١٤ تحقيق
	الشركة العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية	٤١٩٢	٢٠٢٥/٢/١٢	٩ تحقيق
		٤١٩١	٢٠٢٥/٢/١٢	١٢ تحقيق
		٧٧٨١	٢٠٢٥/٣/١٩	٢٤ تحقيق
		٥٥٧٥	٢٠٢٥/٢/٢٥	١٣ تحقيق
		٥٣٦٩	٢٠٢٥/٢/٢٤	١٠ تحقيق
		٩٥٢٧	٢٠٢٥/٤/١٣	٢/أ
	الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية/ المنطقة الوسطى	١٦٦١٥	٢٠٢٥/٧/١	٢/أ–رابعا تحقيق
	الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية/الفرات الأوسط	١٥٥٥٤	٢٠٢٥/٦/١٩	٩ تحقيق
	الشركة العامة لفحص وتأهيل المنظومات الكهربائية	١٨١١٠	٢٠٢٥/٧/١٦	١/ب ٢/أ–ج
	الشركة العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية	١٩٥٤٨	٢٠٢٥/٧/٣١	٤/ح
	الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية	٢٢٠٨١	٢٠٢٥/٨/٢٧	٢ تحقيق
	الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية/المنطقة الجنوبية	٢٣٩٠٩	٢٠٢٥/٩/١٥	١١
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء بغداد	٢٥٠٦١	٢٠٢٥/٩/٢٨	٤/ج
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الفرات الأوسط	٢٥٣٦١	٢٠٢٥/٩/٣٠	٢ تحقيق
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الجنوب	٣١١٤٣	٢٠٢٥/١١/٢٦	١
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الفرات الأوسط	٢٩٧٩١	٢٠٢٥/١١/١٣	٤
	الشركة العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية	٣٤٨٠٣	٢٠٢٥/١٢/٣١	١/أ
وزارة الداخلية	ديوان الوزارة	٤٣٥٥	٢٠٢٥/٢/١٤	(٤)و(٥)
	ديوان الوزارة	٣٢٥٩٢	٢٠٢٥/١٢/١٤	(١)
	مديرية شرطة النجدة	٨٩١١	٢٠٢٥٠/٤/٧	(٣–أ،ب)
	قيادة شرطة محافظة الديوانية	١٠٦٨٣	٢٠٢٥/٤/٢٢	(٧)
وزارة الصحة	ديوان الوزارة وتشكيلاتها	١٩٥٠	٢٠٢٥/١/٢١	(٦–ك–ثانياً) ، (١٠–ز)
	دائرة صحة محافظة ذي قار	٢٧١٦	٢٠٢٥/١/٢٨	(٢)
	دائرة صحة محافظة الانبار	٥١٦٢	٢٠٢٥/٢/٢٣	(٩)
	دائرة صحة محافظة ميسان	٥٥٩٢	٢٠٢٥/٢/٢٦	(٧)

وزارة الصحة	دائرة صحة نينوى	٦٥٤٤	٢٠٢٥/٣/٥	(٦)
	دائرة صحة محافظة الديوانية	١٠٠٠١	٢٠٢٥/٤/١٦	(٧)
	مستشفى الفيحاء التعليمي في البصرة	٢٦٨٧	٢٠٢٥/١/٢٨	(١٠) /تحقيق
	مقر الوزارة	٤٣٤١	٢٠٢٥/٢/١٣	(٦)/تحقيق
	دائرة صحة صلاح الدين	٧٠٧٢	٢٠٢٥/٣/١١	(٦–أ) ،(٧–أ)
	دائرة صحة ميسان/القطاع الاول للرعاية الصحية	٧١٤٦	٢٠٢٥/٣/١٢	(٤)،(٥)
	الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية	٧٨٨١	٢٠٢٥/٣/٢٠	(١–ز)/تحقيق
	دائرة صحة بغداد/الرصافة–مستشفى الشهيد الصدر العام	١٢٣٢٤	٢٠٢٥/٥/١١	(٦) تحقيق
	الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية	١٣٩٦٥	٢٠٢٥/٥/٢٨	(٩)/تحقيق
	الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية	١٥٧٢٠	٢٠٢٥/٦/٢٣	(١٠)/تحقيق
	دائرة صحة المثنى	١٧٩٥٧	٢٠٢٥/٧/١٥	(٦)/تحقيق
	دائرة صحة صلاح الدين	١٨٦٤٤	٢٠٢٥/٧/٢٢	(٢–أ)/تحقيق (٦–ج)/تحقيق
	الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية	١٨٩٧٧	٢٠٢٥/٧/٢٧	(٦)/تحقيق
	الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية	٢٠١٦٣	٢٠٢٥/٨/٦	(١٣)/تحقيق
	الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية	٢٠٥٣٤	٢٠٢٥/٨/١٠	(٢)،(١٥)/تحقيق
	دائرة صحة ذي قار/مستشفى الناصرية التعليمي	٢٠٤١٣	٢٠٢٥/٨/٧	(٧/أ/ثالثا،رابعا)/تحقيق
	الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية	٢٣٥٣٠	٢٠٢٥/٩/١١	(٥)،(١٢)/تحقيق
وزارة النفط	ديوان الوزارة	٣٠٥	٢٠٢٥/١/٧	٤ تحقيق
	الشركة العامة لتوزيع المنتجات النفطية	٢٦٨١ خارج التقارير	٢٠٢٥/١/٢٨	٥ تحقيق
		٤١٦٢	٢٠٢٥/٢/١١	٣
	شركة المشاريع النفطية	٥٠٣٢	٢٠٢٥/٢/٢٠	٢/ب ٢/ج
	شركة توزيع المنتجات النفطية	٤١٦٩	٢٠٢٥/٢/١١	٩/ج تحقيق
	شركة نفط ذي قار	٤٢٥٣	٢٠٢٥/٢/١٢	٣ ٤ تحقيق
	شركة نفط ذي قار	٧٧٨٢	٢٠٢٥/٣/١٩	٤ تحقيق

وزارة النفط	شركة نفط الجنوب	٦٦٨٧ خارج تقارير	٢٠٢٥/٣/٦	١٣ تحقيق
	شركة توزيع المنتجات النفطية	٧٠٢٨	٢٠٢٥/٣/١١	٧/ج
	معهد التدريب النفطي	١٠٤١٣	٢٠٢٥/٤/٢٠	٨/ب
	شركة نفط ذي قار	١٠٢١٤	٢٠٢٥/٤/١٧	٢٤ ٢٥
	شركة تعبئة وخدمات الغاز	١١٢١٤	٢٠٢٥/٤/٢٩	٣/ز–أولا تحقيق
	شركة توزيع المنتجات النفطية	١٤٢٣٤	٢٠٢٥/٦/١	٢/هـ ٥/ب
	ديوان الوزارة	١٧٤٠٣	٢٠٢٥/٧/١٠	١/ب–أولا ١/هـ ٤/ج ٧/أ
	شركة توزيع المنتجات النفطية	١٦٩٠٣	٢٠٢٥/٧/٣	٦/ب
	شركة مصافي الوسط	١٦٧٩٦	٢٠٢٥/٧/٣	٦/ب
	شركة غاز الجنوب	١٢٤٦٧	٢٠٢٥/٥/١٢	١/ب
	شركة نفط ذي قار	١٩٥٦٤	٢٠٢٥/٧/٣١	١٤
	شركة توزيع المنتجات النفطية	٢٠٥١٢	٢٠٢٥/٨/١٠	٥/ب
	شركة نفط ذي قار	٢٠٥١٤	٢٠٢٥/٨/١٠	٧
	شركة توزيع المنتجات النفطية	٢٢١٩٩	٢٠٢٥/٨/٢٨	١/ب–خامسا (٢) تحقيق
	الشركة العامة للمعدات الهندسية الثقيلة	٢٣٣٢٣	٢٠٢٥/٩/٩	٣/ب–ثالثا ٤ ٧/ب تحقيق
	شركة نفط البصرة	٢٢٠٩٢ خارج التقارير	٢٠٢٥/٨/٢٧	٥ تحقيق
	شركة نفط ذي قار	٢٣٦٧٣	٢٠٢٥/٩/١١	٦
	مصفى ذي قار	٢٣٤٦٥ خارج التقارير	٢٠٢٥/٩/١١	٨ تحقيق
	شركة مصافي الجنوب	٢٥٩٠٤	٢٠٢٥/١٠/٦	١٤ تحقيق
	شركة ناقلات النفط العراقية	٢٤٨٦٧	٢٠٢٥/٩/٢٥	٨
	الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية	٢٥٠٢٤ خارج تقارير	٢٠٢٥/٩/٢٥	١٥ تحقيق
	شركة الحفر العراقية	٢٧٠٢٣ خارج تقارير	٢٠٢٥/١٠/١٥	٧ تحقيق
	ديوان الوزارة	٢٦٨٣٧	٢٠٢٥/١٠/١٤	١/أ ٢/ب ٢/د ٢/هـ ٤/أ

وزارة النفط	شركة تسويق النفط	٣٠٩٨٣	٢٠٢٥/١١/٢٦	٢/د ٢/ز
	شركة توزيع المنتجات النفطية	٣٠٧٩٧	٢٠٢٥/١١/٢٤	٤
	دائرة العقود والتراخيص النفطية	٣٣٠٨١	٢٠٢٥/١٢/١٧	٢٣/ب تحقيق ٣٢ تحقيق
	شركة نفط البصرة	٣٢٩٣٠ خارج تقارير	٢٠٢٥/١٢/١٧	٧ تحقيق
	شركة نفط البصرة	٣٣٢٥٩ خارج تقارير	٢٠٢٥/١٢/١٨	٩ تحقيق
وزارة الخارجية	ديوان الوزارة	١٢٢٧	٢٠٢٥/٦/٢٩	(١٣)
وزارة العدل	ديوان الوزارة	٦٦٧٤	٢٠٢٥/٣/٦	(٩)/تحقيق
	مديرية التسجيل العقاري الأولى في محافظة البصرة	٣٠٩٣٤	٢٠٢٥/١١/٢٥	(٤) /تحقيق
وزارة الموارد المائية	ديوان الوزارة	٩١٩	٢٠٢٥/١/١٣	(١)، (٢–أ–أولاً) ، (٢–أ–ثالثاً)
	ديوان الوزارة والتشكيلات التابعة لها	٧٨٢٨	٢٠٢٥/٣/٢٠	(٧)
وزارة النقل	الشركة العامة لخدمات الملاحة الجوية	١٢٥٠ كتب خارج التقارير	٢٠٢٥/١/١٤	(٣)
	الشركة العامة لسكك حديد العراق	٢٠٨٢ كتب خارج التقارير	٢٠٢٥/١/٢٢	(١٤)
	الشركة العامة لسكك حديد العراق / المنطقة الجنوبية	١١٥٠٠ كتب خارج التقارير	٢٠٢٥/٤/٣٠	(١٢)
	الشركة العامة لموانئ العراق	٣٤٧٦ كتب خارج التقارير	٢٠٢٥/٢/٤	(٤)
		٩٢١٣	٢٠٢٥/٤/٩	(٦) تحقيق
		١٠٨٠٦ كتب خارج التقارير	٢٠٢٥/٤/٢٤	(٥)
		١٠٩٧٦	٢٠٢٥/٤/٢٤	(٥–ب) تحقيق
		١١٦٤٤ كتب خارج التقارير	٢٠٢٥/٥/٥	(٢)
	ديوان الوزارة والتشكيلات التابعة لها	٤٧٥٥	٢٠٢٥/٢/١٨	(٨)
	الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية	١٣٣٧٥	٢٠٢٥/٥/٢٢	(٤–ب–رابعاً)
وزارة الاعمار والاسكان	صندوق الاسكان / فرع النجف الاشرف	٥٦٦	٢٠٢٥/١/٩	(٣–ج) تحقيق
	دائرة الطرق والجسور	٨٢٧ كتب خارج التقارير	٢٠٢٥/١/١٢	(٢٦)
	المديرية العامة للمجاري / مجاري ذي قار	٦٥٢٥ كتب خارج التقارير	٢٠٢٥/٣/٥	(١٢)
	ديوان الوزارة والتشكيلات التابعة لها	٨٦٦٧	٢٠٢٥/٣/٢٧	(٧)
وزارة التربية	المديرية العامة للتربية في محافظة القادسية	٥٦٢٢	٢٠٢٥/٢/٢٦	(٧)

وزارة التربية	المديرية العامة للتربية في محافظة كربلاء المقدسة	٥٧٩٣	٢٠٢٥/٢/٢٧	(٦)
	المديرية العامة لتربية محافظة بابل	٥٨٥٨	٢٠٢٥/٢/٢٧	(٤)
	المديرية العامة للتربية في محافظة نينوى	٦٤٥٥	٢٠٢٥/٣/٥	(٨-ب)
	مديرية تربية محافظة ذي قار	٦٥٥٥	٢٠٢٥/٣/٥	(٦)
	مديرية تربية الرصافة الأولى	١٠٣٧٧	٢٠٢٥/٤/٢٠	(٧-ج)
	مديرية تربية الرصافة الثالثة	١٠٦٢١	٢٠٢٥/٤/٢٢	(٧-ج)
	الكلية التربوية المفتوحة	١٠٦٣١	٢٠٢٥/٤/٢٢	(٧-ج)
	المديرية العامة للتربية في محافظة الانبار	٦٦٨٩	٢٠٢٥/٣/٦	(٦/ج)/تحقيق
	المديرية العامة لتربية محافظة المثنى	٧٤٣٤	٢٠٢٥/٣/١٧	٦
	المديرية العامة لتربية كربلاء المقدسة	٤٨٠٩	٢٠٢٥/٢/١٨	٣-ب-ثانياً
	المديرية العامة للتربية في محافظة المثنى	١٤١١٦	٢٠٢٥/٥/٢٩	١٨/تحقيق
	المديرية العامة لتربية المثنى	١٥٠٤٨	٢٠٢٥/٦/١٢	١٧/تحقيق
	المديرية العامة لتربية محافظة المثنى	١٨٩٦٦	٢٠٢٥/٧/٢٤	٤-أ
	المديرية العامة لتربية محافظة ذي قار	٢٦٨٩٥	٢٠٢٥/١٠/١٤	٢-ب
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	ديوان الوزارة والتشكيلات التابعة لها في بغداد والمحافظات	١٢٢١	٢٠٢٥/١/١٤	(ثانياً-٣-هـ) ، (ثانياً-٤-د) ، (ثانياً-٨-ز)
	جامعة نينوى	٤٤٠٥	٢٠٢٥/٢/١٣	، (٣-ب) ، (٦-أ)
		٧٠١١	٢٠٢٥/٣/١١	(٥-أ)
	جامعة سومر	٤٧٥٤	٢٠٢٥/٢/١٨	(٢)
	جامعة ذي قار	٤٧٥٦	٢٠٢٥/٢/١٨	(٢)
	جامعة كربلاء	٥٧٨٥	٢٠٢٥/٢/٢٧	(٧)
	جامعة القاسم الخضراء	٦٦٦٣	٢٠٢٥/٣/٦	(٩-ب) ، (١٢)
	جامعة القادسية	٧٩٢٦	٢٠٢٥/٣/٢٣	(٦-ب) ، (٨) ، (١٢)
	جامعة جابر بن حيان للعلوم الطبية والصيدلانية	٨١٥٧	٢٠٢٥/٣/٢٤	(٧)
	جامعة ابن سينا للعلوم الطبية والصيدلانية	٨٢٩٦	٢٠٢٥/٣/٢٥	(٢-ب)
	الجامعة التقنية الوسطى	٩٠٠١	٢٠٢٥/٤/٧	(٦-ب)
	جامعة الفرات الاوسط التقنية	٩٧٥٢	٢٠٢٥/٤/١٤	(٧)
	جامعة الكوفة	٩٨٤٩	٢٠٢٥/٤/١٥	(٧)
	ديوان الوزارة	١٠٩٣٣	٢٠٢٥/٤/٢٤	(٦-ب)
	جامعة واسط	٥٠٥٣	٢٠٢٥/٢/٢٠	(٣-ب)/تحقيق
	كلية المستقبل الجامعة الاهلية	٨١٧٣	٢٠٢٥/٣/٢٤	(١٢-ح)/تحقيق
	الجامعة التقنية الجنوبية	١٤٩٢٥	٢٠٢٥/٦/٥	(١-ب-اولا)/تحقيق
	جامعة الفلوجة	١٥٦٠٧	٢٠٢٥/٦/٢٢	(٧-أ-اولا)/تحقيق
	جامعة البصرة	٢٠٧٣١	٢٠٢٥/٨/١٢	(٣-ب)،(١٠)/تحقيق
		٢٠٨٣١	٢٠٢٥/٨/١٣	(٧)/تحقيق

وزارة التعليم العالي	جامعة واسط	٢٢٧٢٥	٢٠٢٥/٩/٢	(١/د)،(٣)،(٥/أ،ح)،(٧/و،ز)/تحقيق
	جامعة بغداد	٢٧٨٢٨	٢٠٢٥/١٠/٢٣	(١–ط/ثانيا)/تحقيق
	جامعة الموصل	٣٢٨٥١	٢٠٢٥/١٢/١٦	٣/تحقيق
	جامعة ميسان	٣٢٨٥١	٢٠٢٥/١٢/١٦	٣/تحقيق
	جامعة واسط	٣٢٧٧١	٢٠٢٥/١٢/١٥	(٣/ب)/تحقيق
وزارة الاتصالات	الشركة العامة للاتصالات والمعلوماتية	٧٠٩٢	٢٠٢٥/٣/١١	(٨)
	الشركة العامة للبريد والتوفير	٨٦٤٥	٢٠٢٥/٣/٢٧	(٢–ب–ثانياً)
	الشركة العامة للاتصالات والمعلوماتية	٨٦٣٧	٢٠٢٥/٣/٢٧	(١٠) تحقيق
		١٠٧٢٤	٢٠٢٥/٤/٢٣	(٦) تحقيق
		١١٧٦٠	٢٠٢٥/٥/٥	(٥–أ–اولاً) تحقيق ، (٥–ج–رابعاً) تحقيق
وزارة التجارة	الشركة العامة لتصنيع الحبوب	٩٠٣٤	٢٠٢٥/٤/٧	٣ تحقيق
	دائرة تسجيل الشركات	١٤٨٩	٢٠٢٥/١/١٦	٢/أ تحقيق
	دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية	٣٦٨٢	٢٠٢٥/٢/٦	٣/ح ٣/ط ٣/ل
	الشركة العامة لتصنيع الحبوب	٢٦٨٧٠	٢٠٢٥/١٠/١٤	١/ب تحقيق ٢/أ–اولا –ثانيا تحقيق ٢/ب تحقيق ٦/هـ–اولا تحقيق
	الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية العراقية	٢٨١٢١	٢٠٢٥/١٠/٢٧	١/ب ١/د ١/و ١/ز تحقيق ٣/ب
	الشركة العامة لتصنيع الحبوب	٣٠٥٠٧	٢٠٢٥/١١/٢٠	٢
	الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية	٣٢٨١٥	٢٠٢٥/١٢/١٦	٢/أ–ثالثا و رابعا
وزارة المالية	مصرف الرشيد فرع الناصرية/١٣	٦٣٩	٢٠٢٥/١/٩	٩(تحقيق)
وزارة الشباب والرياضة	ديوان الوزارة	١٠١٧	٢٠٢٥/١/١٣	٢
		٤٢٧٩	٢٠٢٥/٢/١٢	(١–ب) ، (٣) تحقيق
		٨٥٠٥	٢٠٢٥/٣/٢٦	(١–ب)
		١٥٣٨٨	٢٠٢٥/٦/١٨	(٤)
		٢٤٩٩٧	٢٠٢٥/٩/٢٥	(٢–ب)، (٧)،(٨)،(١٠)
		٢٨٨١٤	٢٠٢٥/١١/٢	(٢)،(٣)،(٤)،(٥)،(٦)
	دائرة الطب الرياضي	١٥٦٠١	٢٠٢٥/٦/٢٢	(٣–ب)
هيئات مستقلة	سلطة الطيران المدني	٦١٦٢	٢٠٢٥/٣/٣	١
	هيئة التصنيع الحربي	١١٧٤١	٢٠٢٥/٥/٥	٦ تحقيق

هيئات مستقلة	مجلس الخدمة الاتحادي	٢٣١٤٨	٢٠٢٥/٩/٨	(٢)،(٣)،(٤)،(٥)،(٦)/تحقيق
	هيئة الاعلام والاتصالات	٦٢٧٦	٢٠٢٥/٣/٤	(٥–ب)
	ديوان الوقف السني	١٠٩٢	٢٠٢٥/١/١٤	(٤–ز)/ تحقيق
محافظة بغداد	ديوان المحافظة	١٦٥٠٧	٢٠٢٥/٧/١	١/أ
محافظة البصرة	مديرية التسجيل العقاري	٣٠٩٣٤/خارج التقارير	٢٠٢٥/١١/٢٥	٤ تحقيق
	مديرية بلدية البصرة	١٣٣١	٢٠٢٥/١/١٥	٨
	ديوان المحافظة	٥٨٦٤	٢٠٢٥/٢/٢٧	١١(تحقيق)
		٥٨٢٠	٢٠٢٥/٢/٢٧	٨(تحقيق)
		٦٦٨٤	٢٠٢٥/٣/٦	١٢ (تحقيق)
		٦٩٤٨	٢٠٢٥/٣/١٠	١٢ (تحقيق)
		٧٦٤٥	٢٠٢٥/٣/١٨	٦ (تحقيق)
		٥١٦٨	٢٠٢٥/٢/٣٢	١٤ (تحقيق)
محافظة بابل	ديوان المحافظة	٣٦٥٩	٢٠٢٥/٢/٥	١٠–هـ
محافظة المثنى	ديوان المحافظة	٢٣٧ (كتب خارج التقارير)	٢٠٢٥/١/٥	٧ (تحقيق)
	مديرية بلدية السماوة	١٤٦٢	٢٠٢٥/١/١٦	٣
		١٤٦٩	٢٠٢٥/١/١٦	٨
	مديرية بلديات المثنى	٣٥٦٧	٢٠٢٥/٢/٤	٤
	ديوان المجلس	٩٠٧٩	٢٠٢٥/٤/٧	٩ (تحقيق)
	هيئة استثمار محافظة المثنى	١٢٦٢٧	٢٠٢٥/٥/١٣	٧–أ
	قائمقامية قضاء الرميثة	١٢٩٨٣	٢٠٢٥/٥/١٩	٥–ي(تحقيق)
	مديرية بلدية السماوة	٢٣٧٩٢	٢٠٢٥/٩/١٤	٤ (تحقيق)
	مديريات بلديات ذي قار والمؤسسات البلدية في الأقضية والنواحي	٢٣٧٩٤	٢٠٢٥/٩/١٤	٩ (تحقيق)
	ديوان المحافظة	٢٦٠٤٥	٢٠٢٥/١٠/٦	٢
محافظة ذي قار	مديرية بلدية الناصرية	٩٠٠٢	٢٠٢٥/٤/٧	٢–ج (تحقيق)
	بلديات الاقضية والنواحي في محافظة ذي قار	١١٦٧٠	٢٠٢٥/٥/٥	١٠ (التحقيق)
	مديرية بلدية الناصرية	١٢٩٨١	٢٠٢٥/٥/١٩	١١
	هيئة استثمار ذي قار	١٣٠٢٠	٢٠٢٥/٥/١٩	٢١
	ديوان المجلس	١٦٧٨١	٢٠٢٥/٧/٢	٥
	هيئة استثمار محافظة ذي قار	١٥٠٠١	٢٠٢٥/٦/١١	٤–أ
	ديوان المحافظة	٢١٣٠٧	٢٠٢٥/٨/٢٠	٢– ت
	مديرية بلديات ذي قار والمؤسسات البلدية	٢١٣٠٥	٢٠٢٥/٨/٢٠	٣
	مديرية بلدية الناصر	٢٠٢٠١	٢٠٢٥/٨/٦	٣
	مديرية بلدية الناصرية	٢٤٣٦٥	٢٠٢٥/٩/١٨	٣
	مديرية بلدية الشطرة	٢٨٨٨٧	٢٠٢٥/١١/٣	٣٣ تحقيق

محافظة ذي قار	مديرية بلدية الناصرية	٣٠١٧١	٢٠٢٥/١١/١٨	١٣ تحقيق
محافظة صلاح الدين	مديرية بلدية تكريت	٤٦٠	٢٠٢٥/١/٨	٧
محافظة ميسان	مديرية بلديات ميسان	٢٣١٣	٢٠٢٥/١/٢٣	٨
مجلس محافظة ميسان	ديوان المجلس	٢٩١٥	٢٠٢٥/١/٢٩	٢- د (تحقيق)
محافظة نينوى	ديوان المحافظة	١٥٤٥٧	٢٠٢٥/٦/١٨	٦(تحقيق)
محافظة كركوك	ديوان المحافظة	٤١٣٤	٢٠٢٥/٢/١١	(٣)
مختلط	شركة فنادق المنصور (مساهمة مختلطة)	٣٠٩٦	٢٠٢٥/٢/٢	(١٣)
	شركة فنادق المنصور (مساهمة مختلطة)	٩٨٢٤	٢٠٢٥/٤/١٥	(١-ز)
	الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور (مساهمة مختلطة)	٧٢٣٢	٢٠٢٥/٣/١٢	(١)
	الشركة العراقية لإنتاج وتسويق المنتجات الزراعية (مساهمة مختلطة)	٤٣٦٤	٢٠٢٥/٢/١٣	{٦-ب-أولاً-(١)} ، (٨)
	الشركة العراقية لإنتاج وتسويق التمور (مساهمة مختلطة)	١٣٠٥٥	٢٠٢٥/٥/٢٠	(١١-ب)
	شركة نوافذ المعلومات للدفع الالكتروني المالي وتقنية المعلومات (محدودة المسؤولية – مختلطة)	٧٨٠٢	٢٠٢٥/٣/٢٠	(١٠-أ)
	شركة المدينة السياحية في سد الموصل (مساهمة مختلطة)	٩٢٧٥	٢٠٢٥/٤/٩	(٨)
	شركة فنادق المنصور (مساهمة مختلطة)	٩٨٢٤	٢٠٢٥/٤/١٥	(١-ز)
	شركة العطيفية لإنتاج الاعلاف المحدودة	٩٩١٧	٢٠٢٥/٤/١٥	(٥)
	شركة صناعة المواد الإنشائية الحديثة (مساهمة مختلطة)	١٢٩٦٩	٢٠٢٥/٥/١٩	(٥- أ) ،(٥-ب)
	شركة فندق بابل (مساهمة مختلطة)	١٦٣٤٨	٢٠٢٥/٦/٣٠	(١٠)
	شركة فندق بغداد (مساهمة مختلطة)	١٧٨١٣	٢٠٢٥/٧/١٤	(١٠)
	شركة الكندي لإنتاج اللقاحات والادوية البيطرية (مساهمة مختلطة)	١٧٧١٠	٢٠٢٥/٧/١٤	(١١-أ)
	شركة العطيفية لإنتاج الأعلاف المحدودة	١٩٣٥٤	٢٠٢٥/٧/٢٩	(٤)
	شركة فنادق عشتار (مساهمة مختلطة)	١٩٣٥٤	٢٠٢٥/٧/٢٩	(٤-أ/خامساً)
		٢٢٤٠٥	٢٠٢٥/٨/٣١	(١٣،أ ،ب)
	الشركة الوطنية للصناعات المعدنية والدراجات (مساهمة مختلطة)	٢٠٧٤٢	٢٠٢٥/٨/١٢	(٥-ج)
	شركة فندق فلسطين	٣٣٢٨٥	٢٠٢٥/١٢/٢١	(١٢)
امانة بغداد	دائرة بلدية الصدر الثانية	١٤٩٧٣	٢٠٢٥/٦/١١	(١-ب-اولا)،(١-ج)،(٢-أ)،(٣-ب-ثالثا)
	دائرة بلدية الرشيد	١٦٠٧٣	٢٠٢٥/٦/٢٥	(١-أ،ج،د)

جدول رقم (٣)
تجاوز العجز المتراكم النسبة المسموح بها قانوناً لرأس المال

الجهة	التشكيل	العجز المتراكم /مليون دينار	رأس المال/مليون دينار	نسبة العجز المتراكم الى رأس المال %	رقم التقرير	تاريخه	تسلسل الملاحظة في التقرير
وزارة الصناعة	شركة اور العامة	٢١٥٧٣ ٣	٤٦٥٥ ٤	% ٣٦٣	٩٢٨١	٢٠٢٥/٤/٩	٢/ج
مختلط	شركة المدينة السياحية في سد الموصل(مساهمة مختلطة)	٢٩٣١	٢٤٠	١٢٢١	٩٢٧٥	٢٠٢٥/٤/٩	(٤-أ/ثانياً)
	الشركة الوطنية للصناعات المعدنية والدراجات(مساهمة مختلطة)	١٢٣٩٠	٥٠٠٠	٢٤٨	٢٠٩٥٤	٢٠٢٥/٨/١٧	(١- ب)
	شركة فنادق عشتار(مساهمة مختلطة)	٥٨٥٧	٧٠٠٠	٨٤	٢٢٤٠٥	٢٠٢٥/٨/٣١	(٢-ب)
	شركة الهلال الصناعية(مساهمة مختلطة)	٣٥٤٦٩	١٢٣٧ ٥	٢٨٧	٢٤٢٢٦	٢٠٢٥/٩/١٧	(١-ج)
	شركة فندق السدير(مساهمة مختلطة)	٣٢٨٧	١٧٣٤	١٩٠	٢٥١٢٨	٢٠٢٥/٩/٢٨	(٣- أ)
	الشركة العراقية للأعمال الهندسية(مساهمة مختلطة)	٦٨٩	١٥٠٠	٤٦	٣٠٤٩٩	/١١/٢٠ ٢٠٢٥	(٧)

جدول رقم (٤)
الإدارات التي لم تقدم بياناتها المالية لغاية ٢٠٢٥/١٢/٣١

الجهة	اسم التشكيل	المحافظة	سنة الحسابات التي لم تقدم
وزارة الصناعة	شركة الفرات العامة للصناعات الكيمياوية والمبيدات	بابل	٢٠١٧
			٢٠١٨
			٢٠١٩
			٢٠٢٠
			٢٠٢١

			٢٠٢٢
			٢٠٢٣
			٢٠٢٤
	شركة ديالى العامة	كركوك	٢٠٢٥
	ديوان وزارة الصناعه والمعادن	بغداد	٢٠٢٤-٢٠٢٣
	هيئة المدن الصناعية		٢٠٢٤-٢٠٢٢
	المركز الثقافي الصناعي		٢٠٢٢-٢٠١٧
	المديرية العامة للتنمية الصناعية		٢٠٢٤-٢٠١٨
	الشركة العامة للمنتوجات الغذائية		٢٠٢٤-٢٠١٧
	الشركة العامة للسمنت العرقية		٢٠٢٤-٢٠١٧
	شركة الزوراء العامة		٢٠٢٤-٢٠١٧
	الشركة العامة للصناعات النسيجية والجلدية		٢٠١٦
	الهيئة العامة للبحث والتطوير الصناعي		٢٠٢١-٢٠٢٠
			٢٠٢٤-٢٠٢٣
	الشركة العامة للانظمة الالكترونية		٢٠٢٤-٢٠١٧
	هيئة المسح الجيولوجي		٢٠٢٤-٢٠٢٣

	الشركة العامة للصناعات الكهربائية والالكترونية		٢٠١٧-٢٠٢٤
	شركة العز العامة		٢٠١١
	الشركة العامة للصناعات الفولاذية		٢٠٢٤
	شركة ابن الوليد العامة		٢٠٠٤
	الشركة العامة للفحص والتأهيل الهندسي		٢٠٢٢-٢٠٢٤
	شركة ابن ماجد		٢٠٢٥
	الشركة العامة للصناعات البترو كيمياوية		٢٠٢٥
	الشركة العامة لصناعة الاسمدة الجنوبية		٢٠٢٤ و٢٠٢٥
	الشركة العامة للحديد والصلب		٢٠٢٤ و٢٠٢٥
الكهرباء	الشركة العامة الانتاج الطاقة الكهربائية المنطقة الجنوبية	البصرة	٢٠٢٥
	الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية المنطقة الجنوبية		
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الجنوب		
النفط	شركة غاز الشمال	كركوك	٢٠٢٥
	معهد التدريب النفطي / كركوك		
	شركة ناقلات النفط العراقية	البصرة	
	شركة مصافي الجنوب		

	شركة غاز الجنوب/شركة العامة		
	شركة غاز البصرة		
	شركة نفط البصرة		
	معهد التدريب النفطي		
	شركة نفط ميسان	ميسان	٢٠٢٣-٢٠٢٤
	معهد التدريب النفطي في ميسان		٢٠٢١-٢٠٢٤
	شركة نفط ذي قار	ذي قار	٢٠٢٥
الدفاع	ديوان وزارة الدفاع	بغداد	٢٠١٤
			٢٠١٥
			٢٠١٦
			٢٠١٧
			٢٠١٨
			٢٠١٩
			٢٠٢٠
			٢٠٢١
			٢٠٢٣

			٢٠٢٤
	جامعة الدفاع للدراسات العسكرية	بغداد	٢٠٢٢
			٢٠٢٤
وزارة الزراعة	مديرية زراعة كركوك	كركوك	٢٠٢٥
	مديرية زراعة ديالى	ديالى	٢٠٢٥
	ديوان وزارة الزراعة	بغداد	٢٠١٨-٢٠١٩-٢٠٢٠-٢٠٢٢-٢٠٢٤-
	شركة ما بين النهرين العامة للبذور		٢٠١٩-٢٠٢٠-٢٠٢١-٢٠٢٢-٢٠٢٣-٢٠٢٤-
	دائرة البيطرة		٢٠٢٤
	دائرة البحوث الزراعية		٢٠٢٠-٢٠٢١-٢٠٢٢-٢٠٢٣-٢٠٢٤
	دائرة الإرشاد والتدريب الزراعي		٢٠٢٠-٢٠٢١-٢٠٢٢-٢٠٢٣-٢٠٢٤
	دائرة البستنة		٢٠٢٤
	دائرة الغابات ومكافحة التصحر		٢٠٢١-٢٠٢٢-٢٠٢٣-٢٠٢٤
	دائرة وقاية المزروعات		٢٠٢٤
	مديرية زراعة البصرة	البصرة	٢٠٢٥
	زراعة ميسان	ميسان	٢٠٢٤
وزارة الموارد المائية	مقر وزارة الموارد المائية	بغداد	٢٠٢٤

	الهيئة العامة لتشغيل مشاريع الري والبزل		٢٠٢٠-٢٠٢١-٢٠٢٢-٢٠٢٣-٢٠٢٤
	شركة العراق العامة لمشاريع الري والبزل		٢٠٢٤
	الهيئة العامة للمياه الجوفية		٢٠٢٤
	مركز دراسات الموارد المائية لمشاريع المنطقة الشمالية	نينوى	٢٠٢٤
وزارة النقل	الشركة العامة لخدمات الملاحة الجوية	بغداد	٢٠٢٢-٢٠٢٣-٢٠٢٤
	الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية		٢٠١٧-٢٠١٨-٢٠١٩-٢٠٢٠-٢٠٢١-٢٠٢٢-٢٠٢٤
	سلطة الطيران المدني		٢٠١٥-٢٠١٦-٢٠١٧-٢٠١٨-٢٠١٩-٢٠٢٠-٢٠٢١-٢٠٢٢-٢٠٢٣-٢٠٢٤
	الشركة العامة لموانئ العراق	البصرة	٢٠٢٥
	الشركة العامة للنقل البحري		٢٠٢١ ولغاية ٢٠٢٥
	شركة العشار للنقل العام		٢٠٢٢ولغاية ٢٠٢٥
	الهيئة البحرية العراقية العليا		٢٠٢٥ و٢٠٢٥
وزارة الاعمار والاسكان	مديرية بلديات بابل	بابل	٢٠٢٤
	مديرية بلديات محافظة كركوك	كركوك	٢٠٢٥
	مديرية بلدية كركوك		٢٠٢٥

	المديرية العامة للماء	بغداد	٢٠٢٣-٢٠٢٤
	المديرية العامة للمجاري		٢٠٢٤
	ديوان وزارة الأعمار والإسكان		٢٠١٩-٢٠٢٠-٢٠٢١-٢٠٢٢-٢٠٢٣-٢٠٢٤
	شركة المنصور للمقاولات		٢٠٢١-٢٠٢٢-٢٠٢٣
	شركة الفاو الهندسية		٢٠١٩-٢٠٢٠-٢٠٢١-٢٠٢٢-٢٠٢٣-٢٠٢٤
	شركة آشور العامة للمقاولات الإنشائية		٢٠٢٤
	شركة الرشيد العامة للمقاولات		٢٠١٨-٢٠١٩-٢٠٢٠-٢٠٢١-٢٠٢٢-٢٠٢٣
	دائرة الاسكان		٢٠٢٥
	دائرة المباني	البصرة	٢٠٢٥
	دائرة الطرق والجسور		٢٠٢٥
	مديرية بلديات ذي قار	ذي قار	من ٢٠١٣ لغاية ٢٠٢٥
	مديرية بلدية الناصرية		من ٢٠١٢ لغاية ٢٠٢٥
	مديرية بلدية السماوة	المثنى	من ٢٠٢٠ لغاية ٢٠٢٤
وزارة الاتصالات	ديوان وزارة الاتصالات	بغداد	٢٠٢٤
	الشركة العامة للبريد والتوفير		٢٠١٧-٢٠١٨-٢٠١٩-٢٠٢٠-٢٠٢١-٢٠٢٢-٢٠٢٣-٢٠٢٤
	الشركة العامة للاتصالات		٢٠١٧-٢٠١٨-

	الشركة العامة للاتصالات والمعلوماتية		٢٠٠٥-٢٠٠٦-٢٠٠٧-٢٠٠٨-٢٠٠٩-٢٠١٠-٢٠١١-٢٠١٢-٢٠١٣-٢٠١٤-٢٠١٥-٢٠١٦-٢٠١٧-٢٠١٨-٢٠١٩-٢٠٢٠-٢٠٢١-٢٠٢٢-٢٠٢٣-٢٠٢٤
	شركة السلام العامة		٢٠٢٣-٢٠٢٤
هيئات مستقلة	هيئة التصنيع الحربي	بغداد	٢٠٢٣-٢٠٢٤
	هيئة الإعلام والاتصالات	بغداد	٢٠١٩-٢٠٢٠-٢٠٢١-٢٠٢٢-٢٠٢٣-
			٢٠٢٤
محافظة بغداد	مديرية بلديات بغداد (المؤسسات البلدية)		٢٠٢٢-٢٠٢٣
محافظة واسط	ديوان محافظة واسط	واسط	٢٠٢٣-٢٠٢٤
	جامعة واسط		٢٠٢٤
محافظة النجف الاشرف	مديرية بلدية النجف الاشرف		٢٠٢١-٢٠٢٤
محافظة القادسية	بلدية الديوانية		(٢٠٢٢-٢٠٢٣-٢٠٢٤)
	بلديات محافظة القادسية		٢٠٢٣-٢٠٢٤
محافظة ديالى	مديرية بلديات محافظة ديالى		٢٠١٩ - ٢٠٢٥
	المديرية العامة لتربية ديالى		٢٠٢٥
	هيئة استثمار محافظة ديالى		٢٠٢٥

	محافظة ديالى		٢٠٢١ – ٢٠٢٥
	كلية بلاد الرافدين الجامعة		٢٠١٨ – ٢٠٢٥
	كلية اليرموك الجامعة		٢٠٢١ – ٢٠٢٥
	جامعة ديالى		٢٠٢٣ – ٢٠٢٥
	دائرة صحة ديالى		٢٠٢٤ – ٢٠٢٥
	مديرية بلدية بعقوبة / المركز		٢٠٢٣ – ٢٠٢٥
	مجلس محافظة ديالى		٢٠٢٥
	غرفة تجارة ديالى		٢٠٢٥
محافظة ذي قار	محافظة ذي قار		من ٢٠٢٣ لغاية ٢٠٢٥
محافظة كربلاء المقدسة	محافظة كربلاء المقدسة		٢٠٢٤
مختلط	شركة مدينة الشلالات السياحية /فرع نينوى	نينوى	٢٠٢٣–٢٠٢٤
	شركة فندق فلسطين	بغداد	٢٠٢٥
	شركة فندق السدير		٢٠٢٥
	شركة فنادق المنصور		٢٠٢٥
	شركة فنادق عشتار		٢٠٢٥
	الشركة العراقية للنقل البري		٢٠٢٢–٢٠٢٥

	الشركة العراقية المتحدة لخدمات المطار		٢٠٢١-٢٠٢٥
	الشركة العراقية للاعمال الهندسية		٢٠٢٥
	شركة الصناعات الالكترونية		٢٠٢٢-٢٠٢٥
	الشركة العراقية لصناعة الكارتون		٢٠٢٥
	شركة الميقات للصناعات والتجهيزات الغذائية		٢٠٢٤-٢٠٢٥
	شركة الصناعات الخفيفة		٢٠٢١-٢٠٢٤
	شركة طيران العالمية		٢٠٢٤-٢٠٢٥
	شركة اكنان العالم		٢٠٢٢-٢٠٢٥
	الشركة العراقية لانتاج البذور		٢٠٢٥
	الشركة العراقية لانتاج وتسويق اللحوم		٢٠٢٥
	الشركة العراقية لانتاج وتسويق المنتجات الزراعية		٢٠٢٥
	الشركة العراقية لتصنيع التمور		٢٠٢٥
	الشركة الوطنية للخدمات الأمنية		٢٠١٧-٢٠٢٥
	شركة بغداد العراق للنقل العام والاستثمارات العقارية		٢٠٢٥
	شركة الاصباغ الحديثة		٢٠٢٥
	شركة البادية		٢٠٢٤-٢٠٢٥

	شركة التوزيع والنشر		٢٠٠٥-٢٠١٧
	الشركة التكنولوجية للعقارات		٢٠١٦-٢٠٢٥
	الشركة العراقية لنقل المنتجات النفطية		٢٠٢١-٢٠٢٥
	الشركة الوطنية للاستثمارات السياحية		٢٠٢٥
	شركة الصناعات الخفيفة		٢٠٢١-٢٠٢٥
	شركة الهلال الصناعية		٢٠٢٥
	شركة المناهل للحج والعمرة		٢٠٢٥
	شركة البلاغ للحج والعمرة		٢٠٢٥
	شركة وفد الرحمن		٢٠٢٥
	شركة كواكب العراق		٢٠١٨-٢٠٢٥
	اللجنة الأولمبية الوطنية العراقية		٢٠١٨-٢٠٢٥
	اللجنة البارالمبيةالوطنية العراقية		٢٠٢٣-٢٠٢٥
	شركة كركوك لإنتاج المواد الانشائية	كركوك	٢٠٢٥

جدول رقم (٥)
عدم استغلال التخصيصات السنوية كلا أو جزءا منها أو التجاوز عليها

الجهة	التشكيل	رقم التقرير تاريخه	تسلسل الملاحظة في التقرير
وزارة الصناعة	الشركة العامة للفحص والتأهيل الهندسي	١٤٩٠٣ في ٢٠٢٥/٦/٥	٢/أ
	الشركة العامة للصناعات الهيدروليكية	١٤٧٧٩ في ٢٠٢٥/٦/٤	٢
	الشركة العامة للصناعات الانشائية	١٦٠٤٩ في ٢٠٢٥/٦/٢٥	٢/أ
	الشركة العامة للصناعات التعدينية	١٦٥٧٤ في ٢٠٢٥/٧/١	٢
	الشركة العامة للسمنت العراقية	١٨١١٢ في ٢٠٢٥/٧/١٦	١/أ
	شركة الفارس العامة	١٩٥٢٤ في ٢٠٢٥/٧/٣١	٣/أ
	الشركة العامة للسمنت العراقية	٢٢٨٦٣ في ٢٠٢٥/٩/٣	١
	شركة الزوراء العامة	٢٢٨٦٥ في ٢٠٢٥/٩/٣	٣
	الشركة العامة للصناعات الكهربائية والالكترونية	٢٥٤٦٤ في ٢٠٢٥/١٠/١	٣/ب
	الشركة العامة للمنتوجات الغذائية	٢٧٦٥٨ في ٢٠٢٥/١٠/٢٢	٣/أ
	الشركة العامة للصناعات الفولاذية	٢٧٧١٩في ٢٢ /٢٠٢٥/١٠	٤/أ
	الشركة العامة للسمنت العراقية	٢٧٤٨٩ في ٢٠٢٥/١٠/٢١	٤/أ
	الشركة العامة لكبريت المشراق	٣٤٩٢١ في ٢٠٢٥/١٢/٣١	٢/ج–ثانيا
وزارة الكهرباء	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية/الفرات الاوسط	٢٦١٤٨ في ٢٠٢٥/١٠/٧	٣/ب ٤/د–اولا
وزارة النفط	الشركة العامة لتوزيع المنتجات النفطية	٢٦٨١ في ٢٠٢٥/١/٢٨ خارج التقارير	٢ تحقيق ٣ تحقيق
	شركة نفط البصرة	٤٠٤٥ في ٢٠٢٥/٢/١٠	١
	شركة توزيع المنتجات النفطية	٦٧٣٩ في ٢٠٢٥/٣/٦	٢

	الشركة العامة لتوزيع المنتجات النفطية	١٧٨٢٣ في ٢٠٢٥/٧/١٤	٢
	شركة المشاريع النفطية	٢٠٧٧٣ في ٢٠٢٥/٨/١٣	٢/أ
	الشركة العامة لتوزيع المنتجات النفطية	٢٣٠٧٩ في ٢٠٢٥/٩/٧	٥/ز
وزارة العدل	دائرة رعاية القاصرين	٤١٧ في ٢٠٢٥/١/٨	٢-أ
	دائرة التسجيل العقاري	١٣٢٤ في ٢٠٢٥/١/١٥	٢-أ/اولاً
وزارة النقل	الشركة العامة لموانئ العراق	١٠٩٧٦ في ٢٠٢٥/٤/٢٤	(١-ب)
وزارة البيئة	ديوان الوزارة	٢٦٦١٦ في ٢٠٢٥/١٠/١٢	٣-أ-اولا،ثانيا
وزارة المالية	مديرية خزينة محافظة صلاح الدين	٩١٣١ في ٢٠٢٥/٤/٨	٢-ب/ج
	مديرية تقاعد ذي قار	٨٤٢٠ في ٢٠٢٥/٣/٢٦	٣-ج
	مركز التدريب المالي والمحاسبي	١٦٢٥١ في ٢٠٢٥/٦/٢٩	١-أ/اولاً
محافظة كربلاء المقدسة	مديرية التخطيط العمراني	٢٥٦٨٣ في ٢٠٢٥/١٠/٢	٢-ب
امانة بغداد/دائرة بلدية الصدر الثانية	١٤٩٧٣	٢٠٢٥/٦/١١	(٢-أ،ب)
امانة بغداد/دائرة بلدية الرشيد	١٦٠٧٣	٢٠٢٥/٦/٢٥	(٢-ب)
امانة بغداد/دائرة ماء بغداد	١١٨٧٨	٢٠٢٥/٦/٥	(٤- أ، د)
امانة بغداد/دائرة مجاري بغداد	١٩٧١٤	٢٠٢٥/٨/٣	(٢- ب،ج)

جدول رقم (٦)

استغلال مراكز الوزارات التخصيصات المعتمدة للدوائر والتشكيلات التابعة لها

الجهة	التشكيل	المبلغ / مليون دينار	رقم التقرير تاريخه	تسلسل الملاحظة في التقرير
وزارة الصناعة	الشركة العامة لمعدات الاتصالات والقدرة	١٠	٨١٣٤ في ٢٠٢٥/٣/٢٤	٥/أ
	الشركة العامة للسمنت العراقية	٤	١٨١١٢ في ٢٠٢٥/٧/١٦	٧/ج-ثانيا
وزارة الكهرباء	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	١٨٦	٢٦١٨٤ في ٢٠٢٥/١٠/٧	٤/أ تحقيق
وزارة الداخلية	مديرية شرطة النجدة	٤٤٨	٨٩١١ في ٢٠٢٥/٤/٧	(٣-ب/ثالثاً)

وزارة النفط	شركة نفط البصرة	١١٤٣	٦٥٢٧ في ٢٠٢٥/٣/٥	٤/د
	شركة مصافي الوسط	٩٧٠٢	١٦٧٩٦ في ٢٠٢٥/٧/٣	٤/أ تحقيق
	الشركة العامة لتعبئة وخدمات الغاز	٥٩	٢٧٦٥٥ في ٢٠٢٥/١٠/٢٢	٣
	شركة نفط الوسط	٣٦	٢٧٠٨٦ في ٢٠٢٥/١٠/١٦	٨/أ
	شركة الاستكشافات النفطية	١٥	٢٩٩٩٩ في ٢٠٢٥/١١/١٧	٣/و

جدول رقم (٧)

عدم الالتزام بقرار مجلس الوزراء رقم (٣٦١) لسنة/٢٠٢٢ المتضمن الاستثناء من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية

الجهة	التشكيل	رقم التقرير	تاريخه	تسلسل الملاحظة في التقرير
وزارة الكهرباء	الشركة العامة لتوزيع كهرباء بغداد	٨١٠٥	٢٠٢٥/٣/٢٤	١
		٢٢٥٥٢	٢٠٢٥/٩/١	١
	الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية	٧٤٩٩	٢٠٢٥/٣/١٨	١
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	٥٥٧٥	٢٠٢٥/٢/٢٥	١
		٥٣٦٩	٢٠٢٥/٢/٢٤	١
		٥٥٧٤	٢٠٢٥/٢/٢٥	١
		٥٣٦٦	٢٠٢٥/٢/٢٤	١/أ
		٩٤٥٧	٢٠٢٥/٤/١٠	١
		١٠١٥٧	٢٠٢٥/٤/١٧	١
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	٢١٣٦١	٢٠٢٥/٨/٢٠	١
	الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية	١١٥٦٥	٢٠٢٥/٥/٤	١ تحقيق
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الوسط	٢٩٧٧٨	٢٠٢٥/١١/١٣	١ تحقيق

جدول رقم (٨)

عدم تقديم دراسة جدوى اقتصادية لمعظم المشاريع المتعاقد على تنفيذها

الجهة	التشكيل	رقم التقرير	تاريخه	تسلسل الملاحظة في التقرير
وزارة الصناعة	شركة اور العامة	١٥٥٤٠	٢٠٢٥/٦/١٩	٢
	الشركة العامة للصناعات الفولاذية	١٥٨٧٤	٢٠٢٥/٦/٢٤	١/ب
	شركة الفارس العامة	١٦٦٤٧	٢٠٢٥/٧/٢	٢
		١٦٨٤٥	٢٠٢٥/٧/٣	٢
	الشركة العامة للصناعات الهيدروليكية	١٦٧٩٨	٢٠٢٥/٧/٣	١
	الشركة العامة للصناعات التعدينية	١٦٨٤٣	٢٠٢٥/٧/٣	٢
	الشركة العامة لصناعة السيارات والمعدات	١٦١٣١	٢٠٢٥/٦/٢٩	٢
	الشركة العامة لمعدات الاتصالات والقدرة	٣٢٢٨٠	٢٠٢٥/١٢/٩	٣/ب
	شركة الفارس العامة	٣٢٥٧٨	٢٠٢٥/١٢/١٤	٤
وزارة النفط	شركة نفط ذي قار	١١٤٩٤	٢٠٢٥/٤/٣٠	٢
		٢٣٦٧٣	٢٠٢٥/٩/١١	٣/أ–ثانيا
وزارة الموارد المائية	الهيئة العامة للسدود والخزانات / سد الموصل	٦٤١	٢٠٢٥/١/٩	(٣–أ–أولاً)

وزارة الاعمار والاسكان	دائرة الطرق والجسور	٨٢٧ كتب خارج التقارير	٢٠٢٥/١/١٢	(٤)
وزارة الاتصالات	الشركة العامة للبريد والتوفير	٨٦٤٥	٢٠٢٥/٣/٢٧	(١-أ) تحقيق
هيئات مستقلة	هيئة التصنيع الحربي	٧١٣٤	٢٠٢٥/٣/١٢	٨
		٥٦٣٣	٢٠٢٥/٢/٢٦	٣
محافظة واسط	مديرية طرق وجسور واسط	٣١٧٥٧	٢٠٢٥/١٢/٣	٤/ب
محافظة نينوى	ديوان المحافظة	١٦٧٦٤	٢٠٢٥/٧/٢	٣
مختلط	شركة انتاج الالبسة الجاهزة والتجارة العامة (مساهمة مختلطة)	١١٢٥٢	٢٠٢٥/٤/٢٩	{١٠-أ-اولاً-(٢)}

جدول رقم (٩)

عدم دقــة وتحديث الكلف التخمينية للعقود

الجهة	التشكيل	رقم التقرير	تاريخه	تسلسل الملاحظة في التقرير
وزارة الصناعة	الشركة العامة للصناعات الهيدروليكية	٦٢٧٨	٢٠٢٥/٣/٤	٣
		١٦٧٩٨	٢٠٢٥/٧/٣	٢
وزارة الكهرباء	الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية	٦٣٠	٢٠٢٥/١/٩	٢
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الفرات الأوسط	٣٧٥٣	٢٠٢٥/٢/٦	١
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	٧٧٨١	٢٠٢٥/٣/١٩	٤
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الفرات الأوسط	١١٥٢٠	٢٠٢٥/٤/٣٠	٦
	الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية	٢٢٠٨١	٢٠٢٥/٨/٢٧	٤
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	٢٧٩٦٥	٢٠٢٥/١٠/٢٦	٢/ب
		٢٧٣٤٦	٢٠٢٥/١٠/٢٠	٢/ب
وزارة الداخلية		٢٣٠٦٥	٢٠٢٥/٩/٧	(٣)
وزارة النفط	شركة نفط الجنوب	٦٦٨٧ خارج تقارير	٢٠٢٥/٣/٦	١
		١٠٧٨٢	٢٠٢٥/٤/٢٣	١
		١٠٧٨١	٢٠٢٥/٤/٢٣	٢
	شركة نفط ذي قار	١٢٠٦٦ خارج تقارير	٢٠٢٥/٥/٧	٢/أ تحقيق
	شركة نفط ميسان	١٩٦٣١	٢٠٢٥/٧/٣١	٤ ٥
	شركة نفط ذي قار	١٩٥٦٤	٢٠٢٥/٧/٣١	٥
	شركة نفط الوسط	٢٠٢٧٠	٢٠٢٥/٨/٦	١/ب
		٢٠٩٣٣	٢٠٢٥/٨/١٧	٦
	شركة توزيع المنتجات النفطية	٣٠٧٩٧	٢٠٢٥/١١/٢٤	١/أ
وزارة الزراعة	دائرة البحوث الزراعية	٨٤٥٨	٢٠٢٥/٣/٢٦	(٢-ثانياً)
وزارة الاتصالات	الشركة العامة للاتصالات والمعلوماتية	٨٦٣٧	٢٠٢٥/٣/٢٧	(٦) تحقيق
هيئات مستقلة	هيئة التصنيع الحربي	١٧١١٤	٢٠٢٥/٧/٨	١
		١٩٣٦٢	٢٠٢٥/٧/٢٩	١

		١٩٣٦٣	٢٠٢٥/٧/٢٩	١
		١٩٣٦٤	٢٠٢٥/٧/٢٩	١

جدول رقم (١٠)

عدم تقديم شهادات المنشأ لكافة البضائع والتعاقدات الحكومية

الجهة	التشكيل	رقم التقرير	تاريخه	تسلسل الملاحظة في التقرير
وزارة الكهرباء	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	٤١٩٣	٢٠٢٥/٢/١٢	٨
		٩٨٢٩	٢٠٢٥/٤/١٥	١/ط تحقيق
	الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية	١٥١١٥	٢٠٢٥/٦/١٢	١٦ تحقيق
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	٢٢٢٩٣	٢٠٢٥/٨/٢٨	٤
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء بغداد	٢٤٤٢٧	٢٠٢٥/٩/٢١	٨
		٢٨٠٥٨	٢٠٢٥/١٠/٢٦	٨
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الجنوب	٣١١٥٠	٢٠٢٥/١١/٢٦	١/ع ٢/ب–اولا ٢/د–أولا
وزارة العدل	ديوان الوزارة	١٥٩٢٩	٢٠٢٥/٦/٢٣	(٩) تحقيق
وزارة النقل	الشركة العامة لموانئ العراق	٩٢١٣	٢٠٢٥/٤/٩	(١)تحقيق
هيئات مستقلة	هيئة التصنيع الحربي	١٩٣٦٢	٢٠٢٥/٧/٢٩	٢
محافظة ذي قار	ديوان المحافظة	٢٣٧٩٦ (كتب خارج التقارير)	٢٠٢٥/٩/١٤	١

جدول رقم (١١)

- تأخر المناقصين الفائزين بالإحالة (المبلغين بصدور أمر الإحالة) عن توقيع العقود ضمن المدة البالغة (١٤) يوم عمل وبدون توجيه إنذار

الجهة	التشكيل	رقم التقرير	تاريخه	تسلسل الملاحظة في التقرير
وزارة الصناعة	الشركة العامة لصناعة الادوية والمستلزمات الطبية	٢٥٣١	٢٠٢٥/١/٢٧	٢/ب–ثانيا
وزارة الكهرباء	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	١٢٠١	٢٠٢٥/١/١٤	٢/ب
		٢٧٠٤	٢٠٢٥/١/٢٨	١
		٢٥٥٧	٢٠٢٥/١/٢٧	١/ب
		٤١٩٤	٢٠٢٥/٢/١٢	١/ب
		٤١٩٢	٢٠٢٥/٢/١٢	١/ج
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الجنوب	٧٦١٩	٢٠٢٥/٣/١٨	٦/ج–ثانيا(١)
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الفرات الأوسط	٣٦٠٢	٢٠٢٥/٢/٥	٣
		٣٧٥٣	٢٠٢٥/٢/٦	٤
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	٣٩٥٢	٢٠٢٥/٢/١٠	٦
		٧٩٢١	٢٠٢٥/٣/٢٣	١/ب
		٧٦١٦	٢٠٢٥/٣/١٨	٢/ب
		٧٧٨١	٢٠٢٥/٣/١٩	١/ب
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء بغداد	٧٢٤٣	٢٠٢٥/٣/١٣	١
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	٥٣٦٦	٢٠٢٥/٢/٢٤	١/ب
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الفرات الأوسط	١١٥٢٠	٢٠٢٥/٤/٣٠	٢ تحقيق
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الوسط	١٦٠٣٢	٢٠٢٥/٦/٢٥	٢/أ
	الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية	١٥٥٢٨	٢٠٢٥/٦/١٩	١٣
		١٥٥٥٤	٢٠٢٥/٦/١٩	٣/و– ثالثا
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	٢١٣٦١	٢٠٢٥/٨/٢٠	٢

		٢٢٢٩٣	٢٠٢٥/٨/٢٨	٢
	الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية	٢٠٩٧٢	٢٠٢٥/٨/١٧	٥ تحقيق
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء بغداد	٢٢٥٥٢	٢٠٢٥/٩/١	٣
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية لشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	٢٦٣٦٠	٢٠٢٥/١٠/٨	٢
		٢٦٥١٢	٢٠٢٥/١٠/١٢	٢
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء بغداد	٢٨٠٥٨	٢٠٢٥/١٠/٢٦	٣
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الجنوب	٣١١٥٠	٢٠٢٥/١١/٢٦	٢/و–اولا
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الوسط	٣٢٥٨٢	٢٠٢٥/١٢/١٤	١
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء بغداد	٣٢٤٠٦	٢٠٢٥/١٢/١١	٢
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الوسط	٣٢٤٦١	٢٠٢٥/١٢/١١	٣
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الفرات الأوسط	٢٩٧٩١	١١٢٠٢٥/١٣	٣
		٣١٠١٢	٢٠٢٥/١١/٢٦	١
وزارة النفط	شركة نفط ميسان	١٠٧٤	٢٠٢٥/١/١٣	٤ تحقيق
	شركة توزيع المنتجات النفطية	٨٦٦٩	٢٠٢٥/٣/٢٧	١
	شركة نفط ذي قار	٧٧٨٢	٢٠٢٥/٣/١٩	١/م
	شركة مصافي الجنوب	١٠٧٨٢	٢٠٢٥/٤/٢٣	٤
		١٠٧٨١	٢٠٢٥/٤/٢٣	٤
	شركة نفط ذي قار	١٢٨٧١	٢٠٢٥/٥/١٩	١/ب
		١١٤٩٤	٢٠٢٥/٤/٣٠	٨
		١٢٠٦٦ خارج التقارير	٢٠٢٥/٥/٧	٢/د تحقيق
	شركة توزيع المنتجات النفطية	١٧٧٩٣	٢٠٢٥/٧/١٤	١/أ
	شركة مصافي الوسط	١٨٥١٦	٢٠٢٥/٧/٢١	١/ب تحقيق
	شركة نفط ميسان	١٩٦٣١	٢٠٢٥/٧/٣١	٢ تحقيق
	شركة نفط الوسط	٢٠٢٧٠	٢٠٢٥/٨/٦	١/أ
		٢٠٩٣٣	٢٠٢٥/٨/١٧	٤
	شركة توزيع المنتجات النفطية	٢٥٣٢٢	٢٠٢٥/٩/٣٠	٣
	شركة نفط ذي قار	٢٣٦٧٣	٢٠٢٥/٩/١١	٣/أ–ثامنا
	شركة نفط البصرة	٢٤٨٦٥	٢٠٢٥/٩/٢٥	١/ح تحقيق
	شركة مصافي الوسط	٣٣٩٠٣	٢٠٢٥/١٢/٢٤	٢
وزارة الاعمار والإسكان	دائرة الطرق والجسور	٨٢٧ /كتب خارج التقارير	٢٠٢٥/١/١٢	(١–أ)
هيئات مستقلة	هيئة التصنيع الحربي	١٦٧٨٨	٢٠٢٥/٧/٣	٣
		١٨١١٤	٢٠٢٥/٧/١٦	٦
محافظة نينوى	ديوان المحافظة	١١٩٣٨	٢٠٢٥/٥/٧	٢
		١٢٩٦٧	٢٠٢٥/٥/١٩	٢
		١٣٧٧٤	٢٠٢٥/٥/٢٧	١
		١٥٤٥٧	٢٠٢٥/٦/١٨	٣
		١٦٧٦٤	٢٠٢٥/٧/٢	١
		١٨٠١٩	٢٠٢٥/٧/١٦	٣
		٢٢٦٢٥	٢٠٢٥/٩/١	٣
		٢٥٣٣٧	٢٠٢٥/٩/٣٠	٥

		٢٥٣٣٥	٢٠٢٥/٩/٣٠	٦
		٢٥٥٩٨	٢٠٢٥/١٠/٢	٤

جدول رقم (١٢)

عدم قيام بعض الشركات المتعاقد معها بتقديم أعمال مماثلة

الجهة	التشكيل	رقم التقرير	تاريخه	تسلسل الملاحظة في التقرير
وزارة الصناعة	الشركة العامة لصناعة الادوية والمستلزمات الطبية	٢٥٣١	٢٠٢٥/١/٢٧	١/ح
	شركة الفارس العامة	١٦٦٤٧	٢٠٢٥/٧/٢	٥
		١٦٨٤٢	٢٠٢٥/٧/٣	٣
	الشركة العامة للصناعات التعدينية	١٦٨٤٣	٢٠٢٥/٧/٣	٥
وزارة الكهرباء	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية/المنطقة الجنوبية	٦	٢٠٢٥/١/٢	٧
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	٧٩٢١	٢٠٢٥/٣/٢٣	٦
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الجنوب	٦٣٦٦ خارج تقارير	٢٠٢٥/٣/٥	٢/هـ- رابعا تحقيق
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	٩٤٥٧	٢٠٢٥/٤/١٠	٨
	الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية	٦٩٤٣	٢٠٢٥/٣/١٠	٤ تحقيق
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	١٠١٥٧	٢٠٢٥/٤/١٧	٤
	الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية	١٤٤٨٨	٢٠٢٥/٦/٣	٤
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الفرات الأوسط	١١٣٤٢	٢٠٢٥/٤/٢٩	٦
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	٢٢٢٩٣	٢٠٢٥/٨/٢٨	٣
وزارة الداخلية	ديوان الوزارة	٢٣٠٦٥	٢٠٢٥/٩/٧	(٤)
وزارة النفط	شركة نفط ميسان	١٠٧٤	٢٠٢٥/١/١٣	٥
	شركة تسويق النفط	٣١١٢٥	٢٠٢٥/١١/٢٦	٥/ب-اولا(٥)
وزارة العدل	ديوان الوزارة	٦٦٧٤	٢٠٢٥/٣/٦	(٢-ج)
وزارة الموارد المائية	شركة الفاو العامة لتنفيذ مشاريع الري	١٠٨٥٩	٢٠٢٥/٤/٢٤	(٢-ب-ثانياً)
وزارة النقل	الشركة العامة لموانئ العراق	١٣١٤٥	٢٠٢٥/٥/٢١	(٧)
محافظة واسط	ديوان المحافظة	١١٤٤٧	٢٠٢٥/٤/٣٠	١
محافظة بابل	ديوان المحافظة	٢٦١٠٦	٢٠٢٥/١٠/٧	١
محافظة ذي قار	محافظة ذي قار	٢٨٧٤٣ خارج تقارير	٢٠٢٥/١١/٢	٦/أ
مختلط	شركة المدينة السياحية في سدالموصل	٩٢٧٥	٢٠٢٥/٤/٩	(٧-د)

جدول رقم (١٣)

قبول خطابات ضمان لا تغطي فترة تنفيذ وصيانة المشروع واستكمال التعاقد قبل التأكد من صحة صدور خطاب الضمان

الجهة	التشكيل	رقم التقرير	تاريخه	تسلسل الملاحظة في التقرير
وزارة الكهرباء	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	١٢٠١	٢٠٢٥/١/١٤	٥/ج
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية/المنطقة الجنوبية	٤	٢٠٢٥/١/٢	٣/أ ٣/ج
		٥	٢٠٢٥/١/٢	٥/أ
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	٢٥٥٧	٢٠٢٥/١/٢٧	٥/أ
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الوسط	٣٩٣٨	٢٠٢٥/٢/١٠	٤/أ
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	٤١٩٤	٢٠٢٥/٢/١٢	٣/ب
		٤١٩١	٢٠٢٥/٢/١٢	٣/ج
	الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية	٤١٣٣ خارج تقارير	٢٠٢٥/٢/١١	١/سابعا تحقيق
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الجنوب	٧٦١٩	٢٠٢٥/٣/١٨	٦/ج–ثالثا(١)
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	٧٩٢١	٢٠٢٥/٣/٢٣	٤/ب
		٧٧٨١	٢٠٢٥/٣/١٩	١٣/أ
	الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية	٧٤٩٩	٢٠٢٥/٣/١٨	٤
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	٥٥٧٥	٢٠٢٥/٢/٢٥	٧/أ
		٥٣٦٩	٢٠٢٥/٢/٢٤	٧/أ ٧/د
		٥٥٧٤	٢٠٢٥/٢/٢٥	٥/أ

		٥٣٦٦	٢٠٢٥/٢/٢٤	٧/ج
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	٩٤٥٧	٢٠٢٥/٤/١٠	٣/أ
	الشركة العامة لتوزي كهرباء الجنوب	١١٣٩٤	٢٠٢٥/٤/٣٠	٢ تحقيق
	الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية /المنطقة الوسطى	١٦٦١٥	٢٠٢٥/٧/١	٨– اولا
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الوسط	٣٢٥٨٢	٢٠٢٥/١٢/١٤	٣/أ
وزارة النفط	شركة مصافي الجنوب	٢٥٥٧٦	٢٠٢٥/١٠/٢	٢/أ–ثانيا
		٢٥٩٠٤	٢٠٢٥/١٠/٦	٣
		٢٦١٥٥	٢٠٢٥/١٠/٧	١/ج
وزارة النقل	الشركة العامة لموانئ العراق	١٣١٤٥	٢٠٢٥/٥/٢١	(١١–أ)
محافظة ذي قار	محافظة ذي قار	٢٨٧٤٣ خارج تقارير	٢٠٢٥/١١/٢	٥
محافظة نينوى	ديوان المحافظة	١٦٧٦٤	٢٠٢٥/٧/٢	٤
		١٥٦٢٢	٢٠٢٥/٦/٢٢	٦
		١٧٨٤٦	٢٠٢٥/٧/١٥	٢
		٢٠٧٢٦	٢٠٢٥/٨/١٢	٧
		٢٤٣٤٤	٢٠٢٥/٩/١٨	١١
		٢٥٤٨٢	٢٠٢٥/١٠/١	١٠

جدول رقم (١٤)
تدنـــى نسب الانجـــاز التعاقدي لبعض العقود

الجهة	التشكيل	رقم التقرير	تاريخه	تسلسل الملاحظة في التقرير
وزارة الصناعة	هيئة المدن الصناعية	٦٠٩٥	٢٠٢٥/٣/٣	٤
	هيئة البحث والتطوير الصناعي	١٤٥٩٥	٢٠٢٥/٦/٣	١٣
	شركة الفرات العامة للصناعات الكيمياوية	١٠٥٩٣	٢٠٢٥/٤/٢٢	٩/ب
	شركة الفارس العامة	١٦٨٤٥	٢٠٢٥/٧/٣	٩/ب
		١٦٨٤٢	٢٠٢٥/٧/٣	١١/ب
	الشركة العامة لصناعة السيارات والمعدات	١٦١٣١	٢٠٢٥/٦/٢٩	١٧
	الشركة العامة للزجاج والحراريات	٢٠١٤٠	٢٠٢٥/٨/٦	٢
	شركة اور العامة	١٦٨٤٨	٣ /٧/ ٢٠٢٥	٢/أ–رابعا
	الشركة العامة لمعدات الاتصالات والقدرة	٣٢٢٨٠	٢٠٢٥/١٢/٩	٦ تحقيق
وزارة الكهرباء	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية/المنطقة الجنوبية	٥	٢٠٢٥/١/٢	١٢
	الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية	٣٥٨٤	٢٠٢٥/٢/٥	٦
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	٤١٩١	٢٠٢٥/٢/١٢	١١
		٧٧٨١	٢٠٢٥/٣/١٩	٢٣
	الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية	٧٤٩٩	٢٠٢٥/٣/١٨	٩
		٦٩٤٣	٢٠٢٥/٣/١٠	٩ تحقيق
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الفرات الأوسط	١٢٢٠٥	٢٠٢٥/٥/٨	٥
	الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية	١١٥٦٥	٢٠٢٥/٥/٤	١٠
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	١٢٢١٧	٢٠٢٥/٥/٨	٥ ٦
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الفرات الأوسط	١١٥٢٠	٢٠٢٥/٤/٣٠	٩ تحقيق
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	١٦٠٣٦	٢٠٢٥/٦/٢٥	٩
	الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية	١٥١١٥	٢٠٢٥/٦/١٢	تحقيق ٢٦
		١٥٥٢٨	٢٠٢٥/٦/١٩	١٦
		١٥٥٥٤	٢٠٢٥/٦/١٩	٣/هـ–ثالثا تحقيق
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الفرات الأوسط	١٧٠٥٥	٢٠٢٥/٧/٧	٩
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	١٨٩٣١	٢٠٢٥/٧/٢٤	٢/أ–ثالثا تحقيق
	الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية	١٩٥٥١	٢٠٢٥/٧/٣١	١٥
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	٢٢٢٩٣	٢٠٢٥/٨/٢٨	١١
	الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية	٢٠٩٧٢	٢٠٢٥/٨/١٧	١٣ تحقيق
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	٢٦٣٦٠	٢٠٢٥/١٠/٨	١٠
		٢٦٥١٢	٢٠٢٥/١٠/١٢	١٠
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الوسط	٢٩٧٧٨	٢٠٢٥/١١/١٣	١٣ تحقيق
		٣٢٥٨٢	٢٠٢٥/١٢/١٤	١٣
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الفرات الأوسط	٢٩٧٩١	٢٠٢٥/١١/١٣	١٤
		٣١٠١٢	٢٠٢٥/١١/٢٦	٩

وزارة النفط	شركة نفط ميسان	١٠٧٤	٢٠٢٥/١/١٣	٧
	شركة مصافي الجنوب	٣٦٧٩	٢٠٢٥/٢/٦	١٠ تحقيق
	شركة نفط ذي قار/ خارج تقارير	٦٥٦٠	٢٠٢٥/٣/٥	١٢ تحقيق
	شركة نفط الوسط	٢٠٢٧٠	٢٠٢٥/٨/٦	٧
	شركة الحفر العراقية	٢٥٤٢٦	٢٠٢٥/٩/٣٠	٧
	الشركة العامة لتوزيع المنتجات النفطية	٣١٩٤٧	٢٠٢٥/١٢/٤	٢/ج
وزارة الاعمار والاسكان	دائرة الطرق والجسور	٩١٣٣ دعم طارئ	٢٠٢٥/٤/٨	(١)
		٩٤٣٧	٢٠٢٥/٤/١٠	(١-ز)
هيئات مستقلة	هيئة التصنيع الحربي	١٦٧٩١	٢٠٢٥/٧/٣	٥/أ تحقيق
		١٦٧٨٨	٢٠٢٥/٧/٣	٨
		١٨١١٤	٢٠٢٥/٧/١٦	٧ تحقيق
	شركة الصناعات الحربية	١٠٠٦٢	٢٠٢٥/٤/١٧	٧
محافظة البصرة	ديوان المحافظة	٦٦٨٤	٢٠٢٥/٣/٦	١١ (تحقيق)
محافظة الانبار	هيئة استثمار الانبار	٣٩٣٦	٢٠٢٥/٢/١٠	١- ج – ثانياً (تحقيق)
محافظة بابل	مديرية شباب ورياضة بابل	١٣٨٦٤	٢٠٢٣/٥/٢٨	(٥-أ) تحقيق
محافظة كركوك		٤١٣٤	٢٠٢٥/٢/١١	١- ب- اولاً

جدول رقم (١٥)

عدم قيام بعض الجهات بمفاتحة وزارة التخطيط لغرض التحقق من صحة وسلامة موقف الجهات المتعاقد معها من الناحية القانونية (القائمة السوداء) إضافة الى عدم إعلام كل من وزارة التخطيط والبنك المركزي العراقي ودائرة تسجيل الشركات باسم المتعاقد وعنوانه ومبلغ العقد ومدته حال إكمال إجراءات توقيع العقود

الجهة	التشكيل	رقم التقرير	تاريخه	تسلسل الملاحظة في التقرير
الصناعة	الشركة العامة لصناعة الادوية والمستلزمات الطبية	٢٥٣١	٢٠٢٥/١/٢٧	١/ز
	هيئة البحث والتطوير الصناعي	١٤٥٩٠	٢٠٢٥/٦/٣	٧
	الشركة العامة لصناعة الأسمدة الشمالية	١٤٣٢٧	٢٠٢٥/٦/٢	٤
	الشركة العامة للصناعات الفولاذية	١٥٨٧٤	٢٠٢٥/٦/٢٤	٢/أ-رابعا تحقيق
وزارة الكهرباء	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	١٢٠١	٢٠٢٥/١/١٤	٩
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية/المنطقة الجنوبية	٦	٢٠٢٥/١/٢	١١
		٤	٢٠٢٥/١/٢	٤
		٥	٢٠٢٥/١/٢	٦
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	٢٥٥٧	٢٠٢٥/١/٢٧	٤
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الوسط	٣٩٣٨	٢٠٢٥/٢/١٠	٥
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	٤١٩٣	٢٠٢٥/٢/١٢	٥
		٤١٩١	٢٠٢٥/٢/١٢	٩
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الفرات الأوسط	٣٦٠٢	٢٠٢٥/٢/٥	٨
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	٣٩٥٢	٢٠٢٥/٢/١٠	٢
		٧٩٢١	٢٠٢٥/٣/٢٣	٥
	الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية	٧٩٥٨	٢٠٢٥/٣/٢٣	٤
		٧٤٩٩	٢٠٢٥/٣/١٨	٥

	الشركة العامة لتوزيع كهرباء بغداد	٧٢٤٣	٢٠٢٥/٣/١٣	٢
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	٥٣٦٦	٢٠٢٥/٢/٢٤	٥
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الوسط	١٠٤٧٢	٢٠٢٥/٤/٢١	٦
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	١٠١٥٧	٢٠٢٥/٤/١٧	٢
	الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية	١٥١١٥	٢٠٢٥/٦/١٢	٩ تحقيق
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء بغداد	٢٤٤٢٧	٢٠٢٥/٩/٢١	٦
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الشمال	٢٥٩٩٥	٢٠٢٥/١٠/٦	٢
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء بغداد	٢٨٠٥٨	٢٠٢٥/١٠/٢٦	٧
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	٢٧٩٦٥	٢٠٢٥/١٠/٢٦	٤
		٢٧٣٤٦	٢٠٢٥/١٠/٢٠	٤
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الوسط	٣٢٥٨٢	٢٠٢٥/١٢/١٤	١٠ تحقيق
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء بغداد	٣٢٤٠٦	٢٠٢٥/١٢/١١	٥ تحقيق
وزارة النفط	شركة نفط ذي قار	٧٧٨٢	٢٠٢٥/٣/١٩	١/أ
		٦٥٦٠ خارج تقارير	٢٠٢٥/٣/٥	٧ تحقيق
	شركة مصافي الجنوب	١٠٧٨٢	٢٠٢٥/٤/٢٣	٧
		١٠٧٨١	٢٠٢٥/٤/٢٣	٨
	شركة تسويق النفط	١١٠٢٣	٢٠٢٥/٤/٢٧	٣
	شركة نفط ذي قار	١١٤٩٤	٢٠٢٥/٤/٣٠	٩
	شركة مصافي الشمال	١٣٦٩٢	٢٠٢٥/٥/٢٧	٤
	شركة تسويق النفط	١٧٥٤٥	٢٠٢٥/٧/١٠	١/ز ١/ط
	شركة نفط ذي قار	١٩٥٦٤	٢٠٢٥/٧/٣١	٢
	الشركة العامة لتوزيع المنتجات النفطية	٢٣٠٧٩	٢٠٢٥/٩/٧	٨/ز
	شركة مصافي الجنوب	٢٥٥٧٦	٢٠٢٥/١٠/٢	١/ج
		٢٥٩٠٤	٢٠٢٥/١٠/٦	٥
	شركة الحفر العراقية	٢٥٤٢٦	٢٠٢٥/٩/٣٠	٤
	شركة توزيع المنتجات النفطية	٢٦٣٠٧	٢٠٢٥/١٠/٨	٧/ز تحقيق
	شركة مصافي الجنوب	٢٦١٥٥	٢٠٢٥/١٠/٧	١/أ
	شركة توزيع المنتجات النفطية	٢٧٨١٨	٢٠٢٥/١٠/٢٣	٥
	شركة تسويق النفط	٢٧٦٧٤	٢٠٢٥/١٠/٢٢	٢
		٣١١٢٥	٢٠٢٥/١١/٢٦	٥/أ–ثانيا ٥/ب–اولا(٤)
وزارة الاتصالات	مديرية الاتصالات والمعلوماتية في الديوانية	٩٠١٨	٢٠٢٥/٤/٧	(٦–ب)
		١٠٧٢٤	٢٠٢٥/٤/٢٣	(٨–ح) تحقيق
هيئات مستقلة	هيئة التصنيع الحربي	١٧١١٤	٢٠٢٥/٧/٨	٥ تحقيق
		١٩٣٦٣	٢٠٢٥/٧/٢٩	٤
محافظة المثنى	ديوان المحافظة	٢٣٧٨٩	٢٠٢٥/٩/١٤	٦
		٢٥٥٥٧	٢٠٢٥/١٠/١	٤

محافظة ذي قار	ديوان المحافظة	١٣٦٩٦	٢٠٢٥/٥/٢٧	٢(خارج التقارير)
	ديوان المحافظة	٢٣٧٩٦ كتب خارج التقارير	٢٠٢٥/٩/١٤	٥
محافظة نينوى	ديوان المحافظة	١٣٧٧٤	٢٠٢٥/٥/٢٧	٢
		١٦٧٦٤	٢٠٢٥/٧/٢	٢
		١٥٦٢٢	٢٠٢٥/٦/٢٢	٨
		١٧٨٤٦	٢٠٢٥/٧/١٥	٥
		١٨٠١٩	٢٠٢٥/٧/١٦	٤
		٢٠٠٤٩	٢٠٢٥/٨/٥	٢
		٢٥٤٨٢	٢٠٢٥/١٠/١	٣
		٣١١٣٠	٢٠٢٥/١١/٢٦	٩
		٣٠٦١٠	٢٠٢٥/١١/٢٣	٣
مختلط	شركة المدينة السياحية في سدالموصل(مساهمة مختلطة)	٩٢٧٥	٢٠٢٥/٤/٩	(٧–ب)

جدول رقم (١٦)

لم يتم اعداد العقد وفق اجراءات الوثائق القياسية الصادرة من وزارة التخطيط بكتابها المرقم (٤١٨٥/٧/٤) في ٢٠١٦/٢/١٢ الخاص بالزام جهات التعاقد بتطبيق الوثائق القياسية على جميع العقود الحكومية اعتباراً من ٢٠١٦/٧/١

الجهة	التشكيل	رقم التقرير	تاريخه	تسلسل الملاحظة في التقرير
وزارة الصناعة	هيئة البحث والتطوير الصناعي	١٤٥٩٥	٢٠٢٥/٦/٣	١
وزارة الكهرباء	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الوسط	٦٦١	٢٠٢٥/١/٩	٥
		٣٤٣١	٢٠٢٥/٢/٤	٤
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الجنوب	٧٦١٩	٢٠٢٥/٣/١٨	٦/ج–اولا
		٢٣٦٧٤	٢٠٢٥/٩/١١	١/أ–ثمانية عشر تحقيق
		٣١١٥٠	٢٠٢٥/١١/٢٦	١/ن
وزارة النقل	الهيئة العامة للانواء الجوية والرصد الزلزالي	٣٢٤٩	٢٠٢٥/٢/٣	(١–ح) تحقيق ، (٢–ك)
هيئات مستقلة	هيئة التصنيع الحربي	١٩٣٦٣	٢٠٢٥/٧/٢٩	٣

جدول رقم (١٧)

عدم قيام قسم التدقيق الداخلي بتدقيق جميع مراحل العقد وتنفيذه واضبارة العقد

الجهة	التشكيل	رقم التقرير	تاريخه	تسلسل الملاحظة في التقرير
وزارة الصناعة	الشركة العامة للصناعات الهيدروليكية	٦٢٧٨	٢٠٢٥/٣/٤	٥
	هيئة المدن الصناعية	٦٠٩٥	٢٠٢٥/٣/٣	٣
	هيئة البحث والتطوير الصناعي	١٤٥٩٠	٢٠٢٥/٦/٣	٣
	الشركة العامة للصناعات الفولاذية	١٥٨٧٤	٢٠٢٥/٦/٢٤	١/ي
	شركة الفارس العامة	١٦٦٤٧	٢٠٢٥/٧/٢	١٨
		١٦٨٤٢	٢٠٢٥/٧/٣	١٠
	شركة اور العامة	١٦٨٤٨	٢٠٢٥/٧/٣	١/س
وزارة الكهرباء	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	١٢٠١	٢٠٢٥/١/١٤	١١
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية/المنطقة الجنوبية	٦	٢٠٢٥/١/٢	١٩
		٤	٢٠٢٥/١/٢	٥

	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الوسط	٦٦١	٢٠٢٥/١/٩	٦
	الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية	٦٣٠	٢٠٢٥/١/٩	٥
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية/المنطقة الجنوبية	٥	٢٠٢٥/١/٢	١١
		١٧٧١	٢٠٢٥/١/٢٠	٧
	الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية	٣٥٨٤	٢٠٢٥/٢/٥	٥
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الوسط	٣٤٣١	٢٠٢٥/٢/٤	٨
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	٢٥٥٧	٢٠٢٥/١/٢٧	١٥
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الوسط	٣٩٣٨	٢٠٢٥/٢/١٠	٧
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	٤١٩٤	٢٠٢٥/٢/١٢	١٠
		٤١٩٢	٢٠٢٥/٢/١٢	٧
		٤١٩٣	٢٠٢٥/٢/١٢	٧
		٤١٩١	٢٠٢٥/٢/١٢	١٠
		٧٩٢١	٢٠٢٥/٣/٢٣	٨
	الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية	٧٩١٩	٢٠٢٥/٣/٢٣	٤
		٧٩٥٨	٢٠٢٥/٣/٢٣	٥
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	٧٦١٦	٢٠٢٥/٣/١٨	١٤
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	٧٧٨١	٢٠٢٥/٣/١٩	٢٢
	الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية	٧٤٩٩	٢٠٢٥/٣/١٨	٧
	شركة نفط ذي قار	٧٧٨٢	٢٠٢٥/٣/١٩	١/هـ
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	٥٥٧٥	٢٠٢٥/٢/٢٥	١١
		٥٣٦٩	٢٠٢٥/٢/٢٤	٨
		٥٥٧٤	٢٠٢٥/٢/٢٥	٧
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الوسط	٦٨١٦	٢٠٢٥/٣/٩	٦
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	٥٣٦٦	٢٠٢٥/٢/٢٤	١٤
		٩٤٥٧	٢٠٢٥/٤/١٠	٩
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الوسط	١٠٤٧٢	٢٠٢٥/٤/٢١	٨
	الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية	٦٩٤٣	٢٠٢٥/٣/١٠	٨ تحقيق
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	١٠١٥٧	٢٠٢٥/٤/١٧	٩
	الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية	١١٥٦٥	٢٠٢٥/٥/٤	٩
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الوسط	١٦٢٨٨	٢٠٢٥/٦/٣٠	٣ تحقيق
		١٦٠٣٢	٢٠٢٥/٦/٢٥	٦
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	٢١٣٦١	٢٠٢٥/٨/٢٠	٦
		٢٢٢٩٣	٢٠٢٥/٨/٢٨	٦
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء بغداد	٢٤٤٢٧	٢٠٢٥/٩/٢١	٩
	الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية	٢٢٠٨١	٢٠٢٥/٨/٢٧	٦
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء بغداد	٢٨٠٥٨	٢٠٢٥/١٠/٢٦	١٣
		٢٩٧٧٨	٢٠٢٥/١١/١٣	١١
		٣٢٥٨٢	٢٠٢٥/١٢/١٤	١١
		٣٢٤٠٧	٢٠٢٥/١٢/١١	٧
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الوسط	٣٢٤٦١	٢٠٢٥/١٢/١١	٩

	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	٢٧٣٧٥	٢٠٢٥/١٠/٢٠	٥
وزارة النفط	شركة نفط ذي قار	٧٧٨٢	٢٠٢٥/٣/١٩	١/هـ
		١١٤٩٤	٢٠٢٥/٤/٣٠	١٠
		٢٣٦٧٣	٢٠٢٥/٩/١١	٣/أ–رابعا ٣/ب–خامسا
	شركة الحفر العراقية	٢٥٤٢٦	٢٠٢٥/٩/٣٠	٦
وزارة الزراعة	دائرة البحوث الزراعية	٨٤٥٨	٢٠٢٥/٣/٢٦	(١–أ)
وزارة الاعمار والإسكان	دائرة الطرق والجسور	٨٢٧ كتب خارج التقارير	٢٠٢٥/١/١٢	(٢٣)
هيئات مستقلة	شركة الصناعات الحربية	١٠٠٦٢	٢٠٢٥/٤/١٧	٥
	هيئة التصنيع الحربي	١٦٧٩١	٢٠٢٥/٧/٣	٢ تحقيق

جدول رقم (١٨)

استخدام اسلوب الدعوة المباشرة على الرغم من عدم توفر مبرراتها في التعاقد

الجهة	التشكيل	رقم التقرير	تاريخ التقرير	تسلسل الملاحظة في التقرير
وزارة الصناعة	الشركة العامة للتصميم وتنفيذ المشاريع	٢٦٦٦١	٢٠٢٥/١٠/١٣	١
وزارة الداخلية	ديوان الوزارة	٦٦٧١٦	٢٠٢٥/٣/٦	١
		٢٣٤٢٨	٢٠٢٥/٩/١٠	١
وزارة النفط	شركة نفط ذي قار	٢٣٦٧٣	٢٠٢٥/٩/١١	٣/أ–اولا
	شركة نفط البصرة	٢٤٨٦٥	٢٠٢٥/٩/٢٥	٢/د تحقيق
		٣٣٢٥٩ خارج تقارير	٢٠٢٥/١٢/١٨	٤ تحقيق
وزارة الدفاع	ديوان الوزارة	٢٠٢٧٧	٢٠٢٥/٨/٦	١(تحقيق)
		٢٨٩٧٧	٢٠٢٥/١١/٤	١(تحقيق)
وزارة العدل	ديوان الوزارة	٦٦٧٤	٢٠٢٥/٣/٦	(٦)
		١٥٨٢٩	٢٠٢٥/٦/٢٣	(١)
محافظة المثنى	ديوان المحافظة	٩٠٧٩	٢٠٢٥/٤/٧	٤–أ

جدول رقم (١٩)

عدم مصادقة العقد من قبل الدائرة القانونية في الادارات بصفتها كاتب العدل

الجهة	التشكيل	رقم التقرير	تاريخه	تسلسل الملاحظة في التقرير
وزارة الصناعة	هيئة البحث والتطوير الصناعي	١٤٥٩٠	٢٠٢٥/٦/٣	٦
وزارة النفط	شركة تسويق النفط	١١٠٢٣	٢٠٢٥/٤/٢٧	٨
	شركة مصافي الشمال	١٣٦٩٢	٢٠٢٥/٥/٢٧	١٠
وزارة الاعمار والإسكان	دائرة الطرق والجسور	٨٢٧ /كتب خارج التقارير	٢٠٢٥/١/١٢	(١٥)
هيئات مستقلة	هيئة التصنيع الحربي	١١٧٤١	٢٠٢٥/٥/٥	٢
		١٧١١٤	٢٠٢٥/٧/٨	٨
		١٩٣٦٢	٢٠٢٥/٧/٢٩	٣
		١٩٣٦٣	٢٠٢٥/٧/٢٩	٥

		١٩٣٦٤	٢٠٢٥/٧/٢٩	٦
مختلط	شركة العطيفية لإنتاج الأعلاف المحدودة	٩٩١٧	٢٠٢٥/٤/١٥	(٣- و)
	شركة فندق آشور(مساهمة مختلطة)	١٤٣٨١	٢٠٢٥/٦/٢	(٨-أ)

جدول رقم (٢٠)
عدم تسديد المبالغ الضريبية الواجب تسديدها الى الهيئة العامة للضرائب

الجهة	التشكيل	المبلغ/مليون دينار	التفاصيل	رقم التقرير	تاريخه	تسلسل الملاحظة في التقرير
وزارة الصناعة	الشركة العامة لمعدات الاتصالات والقدرة	٢٣٣٩	رصيد حساب استقطاعات من غير المنتسبين (المجهزين والمقاولين) معظمها مدور من سنوات سابقة لم يتم تسديدها الى الهيئة العامة للضرائب	٨١٣٤	٢٠٢٥/٣/٢٤	٦ تحقيق
	شركة اور العامة	١٥٨٠	بلغ رصيد حساب استقطاعات من الغير لحساب الغير تمثل استقطاعات ضريبية لم تقم الشركة بتسديدها الى الهيئة العامة للضرائب	٩٢٨١	٢٠٢٥/٤/٩	٤/ج
وزارة الكهرباء	لشركة العامة لتوزيع كهرباء الوسط	١٥٩٩٦	لم تقم الشركة بتسديد المبالغ المستقطعة خلال السنة لصالح الهيئة العامة للضرائب	٢٦٨٤٠	/١٠/١٤ ٢٠٢٥	٢/د
وزارة النفط	معهد التدريب النفطي	٢٢٢	لم يقم المعهد بتسديد مبالغ الامانات الضريبية المستقطعة من المجهزين الى الهيئة العامة للضرائب	١٠٤١٣	٢٠٢٥/٤/٢٠	٧/ب- ثالثا(٢)
	شركة توزيع المنتجات النفطية	٩	تأخر الشركة في ارسال مبلغ الاستقطاعات الضريبية للهيئة العامة للضرائب	٢٥٣٢٢	٢٠٢٥/٩/٣٠	١٣
وزارة الاعمار والإسكان	دائرة الطرق والجسور	١١١	عدم تسديد المبالغ الضريبية الى الهيئة العامة للضرائب	٦٨١٥	٢٠٢٥/٣/٩	(٢-ج- ثانياً)
وزارة البيئة	ديوان الوزارة	٣٧٢	**لم تقم الوزارة بتسديد المبالغ المستقطعة كأمانات الضرائب الى الهيئة العامة للضرائب**	٢٦٦١٦	٢٠٢٥/١٠/١٢	٦-أ-خامسا
وزارة الشباب والرياضة	ديوان الوزارة	٢٧	عدم قيام الوزارة بإرسال الأمانات المستقطعة من مستحقات المجهز الى الهيئة العامة للضرائب	١٨٥١٧	٢٠٢٥/٧/٢١	(٢)
محافظة بغداد	ديوان المحافظة	١٣٦	لم تقم المحافظة بتسديد مبلغ الامانات الضريبية الى الهيئة العامة للضرائب على الرغم من ان ضمن الرصيد أعلاه مبالغ تعود لسنة /٢٠٢٢	١٦٥٠٧	٢٠٢٥/٧/١	
محافظة ذي قار	ديوان المحافظة	٩٩	عدم ارفاق مايؤيد ارسال مبلغ الاستقطاع الضريبي الى هيئة الضرائب /فرع ذي قار	١١٨٨٩	٢٠٢٥/٥/٦	١-ب- ثانياً
مختلط	الشركة العراقية لانتاج وتسويق	١٠	تم احتجاز المبلغ ضمن حساب دائنو توزيع	١٣٠٥٥	٢٠٢٥/٥/٢٠	(٨- هـ)

	التمور		الارباح ويمثل ضريبة الدخل عن نشاط الشركة التجاري والخدمي عن ارباح السنوات السابقة.			
	شركة طريق الخازرلانتاج وتجارة المواد الانشائية والاستثمارات العقارية(مساهمة مختلطة)	٢٠	يمثل المبلغ حصة الضريبة من ارباح الشركة للسنوات السابقة.	١٤٠٠١	٢٠٢٥/٥/٢٩	(٤-هـ)
	الشركة الوطنية لصناعة الأثاث المنزلي والاستثمارات الصناعية	٨٤	حصة ضريبة الدخل المدورة من سنة/٢٠٠٩	١٤٤٩٦	٢٠٢٥/٦/٣	(٣- هـ)
	شركة الهلال الصناعية(مساهمة مختلطة)	لم يذكر المبلغ	عدم ارسال المقتبسات الضريبيةعن مشتريات الشركة التي تجاوزت مليون دينار	٢٤٢٢٦	٢٠٢٥/٩/١٧	(٣- هـ)
	شركة الفلوجة لإنتاج المواد الإنشائية والإستثمارات العقارية(مساهمة مختلطة)	ذكرت كأمثلة	لم تقم الشركة بإرسال المقتبسات الضريبيةعن مشترياتها التي تجاوزت مليون دينار	٢٩٦٢٥	٢٠٢٥/١١/١٠	(٢- ب)
	الشركة العراقية للأعمال الهندسية	ذكرت كأمثلة	عدم قيام الشركة بإرسال المقتبسات الضريبية الى الهيئة العامة للضرائب عن مشترياتها التي تجاوزت مليون دينار	٣٠٤٩٩	٢٠٢٥/١١/٢٠	(٣-ب/ثانياً)

جدول رقم (٢١)
عدم استيفاء رسم الطابع المالي

الجهة	التشكيل	رقم التقرير	تاريخ التقرير	تسلسل الملاحظة في التقرير
وزارة الصناعة	الشركة العامة لصناعة الاسمدة الشمالية	٤٧٣	٢٠٢٥/١/٨	٢/أ
	الشركة العامة للصناعات الهيدروليكية	٦٢٧٨	٢٠٢٥/٣/٤	٤
	الشركة العامة لصناعة الأسمدة الشمالية	١٤٣٢٧	٢٠٢٥/٦/٢	٧
	الشركة العامة لصناعة السيارات والمعدات	١٦١٣١	٢٠٢٥/٦/٢٩	٥
	الشركة العامة للسمنت العراقية	٢٢٨٦٣	٢٠٢٥/٩/٣	٢/ب
وزارة العدل	ديوان الوزارة	٦٦٧٤	٢٠٢٥/٣/٦	(٣)
محافظة ذي قار	مديرية التخطيط العمراني	١٤٤٦٠	٢٠٢٥/٦/٢	٩-ب
محافظة صلاح الدين	مجلس محافظة صلاح الدين	٣١١٨٩	٢٠٢٥/١١/٢٧	٤/ز
مختلط	شركة انتاج الالبسة الجاهزة والتجارة العامة (مساهمة مختلطة)	١١٢٥٢	٢٠٢٥/٤/٢٩	{١٠-أ-اولاً-(١)}
	شركة طريق الخازرلانتاج وتجارة المواد الانشائية والاستثمارات العقارية(مساهمة مختلطة)	١٤٠٠١	٢٠٢٥/٥/٢٩	(٤- د)
	شركة فنادق عشتار(مساهمة مختلطة)	٢٢٤٠٥	٢٠٢٥/٨/٣١	(٤-أ/سادساً)
	شركة الهلال الصناعية(مساهمة مختلطة)	٢٤٢٢٦	٢٠٢٥/٩/١٧	(٣- ب)
	شركة فندق آشور(مساهمة مختلطة)	١٤٣٨١	٢٠٢٥/٦/٢	(٨-هـ)
	الشركة العراقية للأعمال الهندسية	٣٠٤٩٩	٢٠٢٥/١١/٢٠	(٣-ب/أولاً)

جدول رقم (٢٢)
عدم استيفاء الرسم العدلي

الجهة	التشكيل	رقم التقرير	تاريخه	تسلسل الملاحظة في التقرير
وزارة الصناعة	الشركة العامة للصناعات الهيدروليكية	٦٢٧٨	٢٠٢٥/٣/٤	٤
	الشركة العامة لصناعة الأسمدة الشمالية	١٤٣٢٧	٢٠٢٥/٦/٢	٧
وزارة العدل	ديوان الوزارة	٦٦٧٤	٢٠٢٥/٣/٦	(٣)
محافظة كركوك	مديرية بلديات كركوك	٣٤٨١٢	٢٠٢٥/١٢/٣١	٢-ج-(تحقيق)
محافظة صلاح الدين	مجلس محافظة صلاح الدين	٣١١٨٩	٢٠٢٥/١١/٢٧	٤/ز

جدول (٢٣)
المشاريع المسحوبة من المقاولين خلال سنة ٢٠٢٤

	اسم المشروع والموقع	اسم الشركة المنفذة	السنة التي يعود اليها المشروع	تاريخ سحب العمل منه	الملاحظات واسباب السحب
لاسمدة الشمالية	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
ق والحراريات	تأهيل الشركة العامة لصناعة الحراريات	شركة طرق زمزم للمقاولات العامة	٢٠١٠	٢٠٢٥/١٠/٢٩	لعدم وجود تمويل تمت تصفية العقد المرقم (٢) في ٢٠٢٣/٦/٢٦ وبالتراضي حسب ملحق العقد المرقم (١) في ٢٠٢٥/١٠/٢٩
كهرباء بغداد	تجهيز محولات توزيع سعة (٤٠٠) ك.ف.أ	شركة برج الامجاد الدولية للمقاولات العامة المحدودة	/١٢/٨ ٢٠٢٤	٢٠٢٥/٩/٢٩	تم سحب العمل من الشركة بموجب كتاب قسم الشؤون القانونية ذي العدد (٤٧٩٩٣) في ٢٠٢٥/٩/٢٩ وذلك لعدم التزامها بتنفيذ بنود العقد وعدم تجهيزها للمواد
ربائية /المنطقة الشمالية	تجهيز اسلاك ACSR	شركة توانست للمقاولات الكهربائية والتجارية العامة	/٠١/٣١ ٢٠٢٣	٢٠٢٥/١١/٢٦	اخلال الشركة بتنفيذ التزامتها التعاقدية وإنجاز الفقرات المتبقية وانتهاء مدة الإنذار المرقم ٦٥٩٩ في ٢٠٢٤/٤/٢
	تجهيز حديد أبراج	شركة برج بيروت	/٠٨/٧ ٢٠٢٣	٢٠٢٥/١١/٢٦	اخلال الشركة بتنفيذ التزامتها التعاقدية وإنجاز الفقرات المتبقية وانتهاء مدة الإنذار المرقم ٨٩٢٩ في ٢٠٢٥/٥/٢٠

	تجهيز مقاطع Switch Gear١١ و ٣٣ ك ف مع مواد احتياطية	ائتلاف شركة هندسة النخبة للتجارة وشركة نور الاسعد للمقاولات	/٠٢/٧ ٢٠٢٥	٢٠٢٥/١١/٢٦	اخلال الشركتين بتنفيذ التزامتها التعاقدية وإنجاز الفقرات المتبقية وانتهاء مدة الإنذار المرقم ١٣٨٠٠ في ٢٠٢٥/٨/١٠
هرباء الشمال	العقد المرقم(٥٠) تجهيز قاطع دورة سعة ٤٠٠ مب نوع الحماية الكتروني مع الصندوق والباز بار + قاطع دورة سعة ٤٠٠ مب نوع الحماية الكتروني واصلة الى مخازن شركتنا العامة	شركة موارد الشرق للتجارة والمقاولات العامة	٢٠٢٤	٢٠٢٥/٠٤/١٦	. تم سحب العمل من الشركة لعدم قيامها بتنفيذ بنود العقد وحسب كتاب الشركة العامة لتوزيع كهرباء الشمال المرقم (٩٦٤٢) في (٢٠٢٥/٤/١٦) . . تم استئناف العمل وحسب كتاب الشركة العامة لتوزيع كهرباء الشمال المرقم (٢١٤٥١) في (٢٠٢٥/٨/٧) وتوقيع ملحق عقد بذلك .
هرباء الشمال	العقد المرقم(٥١)تجهيز قاطع دورة سعة ٢٥٠ مب نوع الحماية الكتروني مع الصندوق والباز بار + قاطع دورة سعة ٢٥٠ مب نوع الحماية الكتروني واصلة الى مخازن شركتنا العامة	شركة موارد الشرق للتجارة والمقاولات العامة	٢٠٢٤	٢٠٢٥/٠٤/١٦	. تم سحب العمل من الشركة لعدم قيامها بتنفيذ بنود العقد وحسب كتاب الشركة العامة لتوزيع كهرباء الشمال المرقم (٩٦٤٢) في (٢٠٢٥/٤/١٦) . . تم استئناف العمل وحسب كتاب الشركة العامة لتوزيع كهرباء الشمال المرقم (٢١٤٥١) في (٢٠٢٥/٨/٧) وتوقيع ملحق عقد بذلك .
	العقد المرقم(٢١) تجهيز مواد حاكمة وتنفيذها لفك الاختناقات ضمن القطاعات العائدة لفرع توزيع كهرباء صلاح الدين		٢٠٢٤	٢٠٢٥/٠٥/٢٧	. تم سحب العمل من الشركة لعدم قيامها بتنفيذ بنود العقد وحسب كتاب الشركة العامة لتوزيع كهرباء الشمال المرقم (١٤١٤٨) في (٢٠٢٥/٥/٢٧) . . تم تاييد استئناف العمل وحسب كتاب فرع توزيع كهرباء صلاح الدين المرقم (١٣٢١٦) في (٢٠٢٥/٨/١٨).
	العقد المرقم(٦٤) تجهيز وتنفيذ مواد الشبكة الكهربائية لمعالجة وفك الاختناقات لفرع توزيع كهرباء صلاح الدين	شركة قمم الايهم للتجارة والمقاولات العامة	٢٠٢٤	٢٠٢٥/١٠/٣٠	. تم سحب العمل من الشركة لعدم قيامها بتنفيذ بنود العقد وحسب كتاب الشركة العامة لتوزيع كهرباء الشمال المرقم (٣٢٣١١) في (٢٠٢٥/١٠/٣٠) . . قدمت الشركة المنفذة طلب اعتراض على سحب العمل ولم يتم البت به لغاية تاريخ إجابة الشركة العامة لتوزيع كهرباء الشمال على كتابنا .
	العقد المرقم(٢١) تجهيز قواطع دورة سعة (٢٥٠)و(٤٠٠) مب مع كتاوت	شركة تقنية الطاقة للتجارة العامة المحدودة	٢٠٢٣	٢٠٢٥/٠٣/٢٣	. تم سحب العمل من الشركة لعدم قيامها بتنفيذ بنود العقد وحسب كتاب

	فيوز				الشركة العامة لتوزيع كهرباء الشمال المرقم (٧٨٣٠) في (٢٠٢٥/٣/٢٣) . –تم استئناف العمل وحسب التعليمات
الوسط	تجهيز أعمدة	شركة ماسة اسيا للتجارة والمقاولات العامة المحدودة	٢٠٢٤/١٢/٤	٢٠٢٥/١٢/٢١	عدم قيام الشركة المجهزة بتنفيذ التزامها مع شركتنا
	تجهيز محولة قدرة سعة ٣١,٥مفا جهد ١١/٣٣ كف	شركة تاج الثقة للتجارة العامة محدودة المسؤولية	٢٠٢٤/١١/١٠	٢٠٢٥/١٢/٢٨	
	تنفيذ مشروع تبديل الشبكة الكهربائية الهوائية الى أرضية في مدينة الفلوجة حي السلام / المرحلة الثانية	شركة الصافي للمقاولات العامة المحدودة	٢٠٢٥/١/١٥	٢٠٢٥/١٢/٣١	
	تجهيز اسلاك المنيوم	شركة ماسة اسيا للتجارة والمقاولات العامة المحدودة	٢٠٢٤/١٢/٤	٢٠٢٥/١٢/٢١	
	تجهيز قابلوات		٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/١٢/٢١	
	تجهيز أعمدة وقابلوات	شركة الياسين المتحدة للمقاولات العامة	٢٠٢٣/١٢/٢٧	٢٠٢٥/٤/١٥	
	تجهيز صناديق مختلفة	شركة طريق الجود للتجارة والمقاولات العامة المحدودة	٢٠٢٤/١٠/١٣	٢٠٢٥/٩/١٧	
شمال	تجهيز معدات أطفاء لقسم مصفى القيارة موديل ٢٠٢١ فما فوق .	شركة الزوراء العامة	٢٢ في ٦/٧/٢٠٢٢	٢٠٢٥/٧/٣	عدم الالتزام ببنود العقد والتعليمات النافذة .
	تجهيز ونصب منظومة المياه الصناعية عدد/٢ في مصفى الصينية	الشركة العامة للمعدات الهندسية الثقيلة	٨٠ في ١١/٥/٢٠٢٢	٢٠٢٥/٩/١	الشركة غير جادة في انجاز ما تبقى من فقرات العقد قدمت الشركة طلب بإلغاء سحب العمل والموضوع قيد الدراسة
	مشروع زراعة الحزام الاخضر حول السياج الامني لشركتنا .	شركة نقاء الروافد للمقاولات العامة	٩٣ في ٧/٩/٢٠٢٤	٢٠٢٥/١١/٦	عدم الاستجابة للإنذار وانجاز المشروع في المدة المطلوبة .
	انشاء استعلامات خارجية	بيارق العز	١١٨/٢٠١٣	٢٠٢٥/٧/٢٣	تلكؤ الشركة في انجاز المشروع قدمت الشركة طلب الغاء سحب العمل
	عقد تجهيز مولدات عدد / ١٠	قصواء البراري	٩٨/٢٠٢٤	٢٠٢٥/٨/١٣	شركة ناكلة عن التجهيز قدمت الشركة طلب الغاء سحب العمل
	اعمال نصب وتنفيذ خزانات عدد/١٢ في قسم مصفى الكسك	وزارة النفط / شركة المشاريع النفطية	٤٠/٢٠١٩	٢٠٢٥/١٠/٢٣	تلكؤ الشركة في انجاز المشروع و انتهاء مدة العقد و تدني نسب الانجاز
	انشاء خزانات عدد/١٢ في قسم مصفى الكسك / المرحلة الثانية	وزارة النفط / شركة المشاريع النفطية	٥٣/٢٠٢٣		تلكؤ الشركة في انجاز المشروع و انتهاء مدة

					العقد و تدني نسب الانجاز
لي /بيجي	تجهيز مجسمات هندسية تفاعلية	مكتب وليد للتجارة العامة	٢٠٢٤	٢٠٢٥/٨/٢٦	تجهيز مواد غير مطابقة للعقد
	تجهيز مختبر الفحص الهندسي	مكتب مشتاق لنصب وتشغيل أجهزة الإنذار	٢٠٢٤	٢٠٢٥/٧/٢٣	عدم تجهيز مواد
قار	انشاء بناية السيطرة والانتاج في محطة عزل الناصرية	اريج المنار للمقاولات العامة المحدودة	٢٠٢٣ الموازنة التشغيلية	العدد (٢٤٦٠٢) في (٢٠٢٥/١٠/٨)	الاخلال بتنفيذ اعمال العقد وعدم استجابة الشركة للتنبيه وحث الجهود والانذار رغم انتهاء مدة العقد الاصلية و التمديدات والتوقفات وبلوغ نسبة انجاز المخطط (١٠٠٪)ونسبة الانجاز الفعلي (٢٨٪) حيث ان نسبة الانحراف عن جدول تقدم العمل (٧٢٪) وتوقفهم عن العمل لاكثر من ٣٠ يوم بدون عذر مشروع ومتعمد وعدم مبالاة في تنفيذ التزاماتهم التعاقدية وبلوغ الغرامات التأخيرية الحد الاقصى المثبت في بنود العقد.
جنوب	تجهيز ونصب جهاز تكييف مركزي /قسم المختبرات	مكتب القوى المتعددة	٢٠٢١	٢٠٢٥/٠٧/٠١	عدم تصليح الخلل في ساحبة الهواء في جهاز التكييف وتقدم الطرف الثاني بطلب الغاء قرار سحب العمل وتم رفضه من قبل اللجنة الفرعية للمراجعة والمصادقة على الإحالة في شركتنا .
	تجهيز حشوات ميكانيكية /قسم المعدات الدوارة	مكتب القوى المتعددة	٢٠٢٢	٢٠٢٥/٠٧/٢٩	عدم تجهيز مواد العقد
جنوب	تجهيز مولدة كهربائية /قسم الكهرباء	مكتب القوى المتعددة	٢٠٢٢	٢٠٢٥/٠٧/٢٩	عدم تجهيز مواد العقد
	تجهيز محركات كهربائية /قسم الكهرباء	مكتب علي حسين الشمري	٢٠٢٢	٢٠٢٥/٠٨/٢٥	عدم تجهيز محركات مطابقة للمواصفات المطلوبة وتقدم الطرف الثاني بطلب الغاء قرار سحب العمل وتم رفضة من قبل اللجنة الفرعية للمراجعة والمصادقة على الاحالة في شركتنا .

	تأهيل بناية التكرير الثانية /هيئة الانتاج	مكتب الصدى	٢٠٢١	٢٠٢٥/١٠/٠٥	عدم الاستجابة لإجراء العمل المطلوب خلال فترة الصيانة وتقدم الطرف الثاني بطلب الغاء قرار سحب العمل وقيد البت به من قبل اللجنة الفرعية للمراجعة والمصادقة على الإحالة في شركتنا .
ي– بغداد	تجهيز ونصب منظومة الطاقة الشمسية في مقر المعهد	شركة الأضواء الحرة للمقاولات والطاقة الشمسية	٢٠٢٤	٢٥/٠٥/٢٠٢٥	تعمد الإهمال واللامبالاة في اكمال الاعمال ضمن المدد المحددة في العقد وعدم تحقيق أي نسبة انجاز للعقد.
وخدمات	تجهيز سيارات إطفاء عدد / ٢	شركة شمس سارة	٢٠٢٤	٠٨/٠١/٢٠٢٥	عدم تجهيز مواد العقد على الرغم من توجيه انذار وانتهاء فترة الإنذار
وخدمات	تجهيز قالب تقطيع شريط الواقية	مكتب ضاري طارق للاستيراد والتصدير والتجارة العامة	٢٠٢٤	٢٣/٠٣/٢٠٢٥	عدم ابدال المواد الغير المطابقة وعدم اصلاح القالب رغم انتهاء فترة الإنذار
خدمات الغاز	عقد تنظيف مقر الشركة ومعامل فرع بغداد وموقع الدورة و الرصافة ومستودع غاز اللطيفية و ورشتي الكيلاني و كسرة و عطش	شركة نرجس العراق للتجارة و خدمات التنظيف محدودة المسؤولية	٢٠٢٥	٢٦/٠٥/٢٠٢٥	انقطاع دائم للعمال و غيابهم وعدم انتظامهم في الدوام على الرغم من تنبيه الشركة و انذارهم و انتهاء فترة الإنذار وعدم الالتزام بالانذار
	عقد نقل منتسبي فرع غاز المثنى	شركة روعة الايمان	٢٠٢٤	١٨/٠٦/٢٠٢٥	امتناع الشركة عن تنفيذ الفقرة (٢) / البند السابع من العقد على الرغم من توجيه انذار الى الشركة
	تأجير عمال تنظيف عدد١٠	مكتب الراقي للتجارة والخدمات	٢٠٢٤	٢١/٠٧/٢٠٢٥	تم سحب العمل للمرة الثانية وذلك لامتناع الشركة عن تنفيذ ما تبقى من من مدة العقد
	تجهيز محركات كهربائية عدد / ٢	مكتب جبريل عبدالكريم لتجارة المعدات الميكانيكية	٢٠٢٤	١٣/١١/٢٠٢٥	عدم التزام الشركة بأستبدال المواد الغير المطابقة على الرغم من توجيه انذار
لجسور	مشروع انشاء جسر السندية الخرساني	شركة نبيه إسماعيل فرحان للمقاولات	٢٠١٣	٢٠٢٥/٠٣/٢٧	تلكؤ
مجاري	الخطوط الناقلة الثقيلة مع اربع محطات رفع/الموصل ايسر /م٣	بريق الحسام والافنان الخضراء للمقاولات	٢٠١٣	٢٠٢٥/١٢/١٧	تلكؤ وعدم استجابة لمتطلبات العقد وتعمد الاهمال في تنفيذ الالتزامات التعاقدية بالرغم من توجيه انذار وانتهاء المدة

	انشاء مسبح اولمبي مكشوف في محافظة ديالى/بعقوبة	دعاء النور	٢٠٠٨	بموجب الامر الوزاري المرقم (٢٨٨) بالعدد (م.خ/٣٣٦١) في ٢٠٢٥/١٠/٢٠	بسبب صدور قرار حكم بحق المدير المفوض للشركة بالسجن بسبب التلاعب والتزوير ببعض الأوراق في ذرعات العمل المنجزة.
	هدم وإزالة وانشاء منتدى شباب نموذج (ب) في البصرة/القرنة	انوار الجزائري	٢٠١٠	بموجب الامر الوزاري المرقم (٣٣٩) بالعدد (م.خ/٣٩٠٩) في ٢٠٢٥/١٢/٢٨	بسبب تلكوء الشركة بانجاز الاعمال الموكلة اليها
	انشاء مسبح اولمبي مكشوف في محافظة العمارة	بريق الحسام	٢٠٠٨	بموجب الامر الوزاري (٣٤٠) بالعدد (م.خ/٣٩١٠) في ٢٠٢٥/١٢/٢٨	بسبب تلكوء الشركةبانجاز الاعمال الموكلة اليها
	انشاء مسبح اولمبي مكشوف في الموصل / الغابات (الشلالات)	مجموعة الغيث للمقاولات	٢٠٠٨	بموجب الامر الوزاري بالعدد (م.خ/٢١٥) في ٢٠٢٥/١/٢١	بسبب تلكوء الشركةبانجاز الاعمال الموكلة اليها
	انشاء مسبح اولمبي مكشوف في محافظة ديالى/بعقوبة	دعاء النور	٢٠٠٨	بموجب الامر الوزاري المرقم (٢٨٨) بالعدد (م.خ/٣٣٦١) في ٢٠٢٥/١٠/٢٠	بسبب صدور قرار حكم بحق المدير المفوض للشركة بالسجن بسبب التلاعب والتزوير ببعض الأوراق في ذرعات العمل المنجزة.
	هدم وإزالة وانشاء منتدى شباب نموذج (ب) في البصرة/القرنة	انوار الجزائري	٢٠١٠	بموجب الامر الوزاري المرقم (٣٣٩) بالعدد (م.خ/٣٩٠٩) في ٢٠٢٥/١٢/٢٨	بسبب تلكوء الشركةبانجاز الاعمال الموكلة اليها
ربية العامة	مشروع تجميع اللقاحات والامصال الطبية وتصنيع المنتجات الدوائية (مصنع اليرموك)	شركة قمر الهندسة للتجارة والمقاولات العامة والخدمات الهندسية (عراقية الجنسية)	٢٠٢٣	٢٠٢٥/١٢/٣	تلكؤ بالعمل
		شركة اضواء دنيا الهندسية للتجارة والمقاولات العامة المحدودة	٢٠٢٤	٢٠٢٥/٩/١٨	
ظة	اعمال البنى التحتية لقضاء القرنة	الجدار الساند تريدنج انترناشونال شركة تيفروم	_	٢٠٢٥/٠٧/٢٠	
	انشاء وحدة معالجة المياه الثقيلة في قضاء الدير	lNVESTMeNt F&B GROuPصدى الخير العراقية للمقاولات	_	٢٠٢٥/٠٨/٢٨	
	انشاء وحدة معالجة المياه الثقيلة في قضاء الصادق	lNVESTMeNt F&B	_	٢٠٢٥/٠٨/٢٨	

		GROuPصدى الخير العراقية للمقاولات			
رة	اكساء شوارع منطقة الساعي مع اعمال المجاري	شركة انجاز الرواد للمقاولات	٢٠١١	٢٠٢٣/٠٢/٠٣	
	اكساء شوارع اسكان الموانئ في المعقل	مجموعة ارض المعقل والفاخر للمقاولات	–	٢٠٢٢/٠٧/٢٥	
فلوجة	انشاء مركز تسويقي مع عيادات وختبرات نموذجية للاطباء في الفلوجة	ارض العمد	٢٠١٢	٢٠٢٥-١-٢٣	عد التزام الشركة بتنفيذ فقرات العمل
رمادي	تنفيذ جسر عبر الطريق الحولي الجنوبي فوق سكة القطار في الرمادي	المذود	٢٠١٣	٢٠٢٥-١-٢	
	تبليط طريق الرحالية بطول ٥,٣٥٠ كم وعرض ١٢,٥ مع الاكتاف المقطع الرابع	الطيف الأبيض	٢٠١٠	٢٠٢٥-٤-٨	
	تكملة الممر الثاني لطريق بحيرة حمرين السعدية	شركة سواحل البناء	الامن الغذائي	٢٠٢٥/١٠/٢٠	تم سحب العمل لعدم استجابة الشركة لتسمية ممثلهم في لجنة الإسراع
	انشاء اقسام داخلية للبنين والبنات في جامعة تكريت	الشندب	٢٠١١	٢٤٢٣ في ٢٠٢٥/١١/٦	تلكؤ الشركة في تنفيذ المشروع

جدول رقم (٢٤)
عدم احتساب الغرامات التأخيرية

الجهة	التشكيل	رقم التقرير	تاريخه	تسلسل الملاحظة في التقرير
وزارة الصناعة	الشركة العامة لصناعة النسيج والجلود	٩٦٥٨	٢٠٢٥/٤/١٤	٤/د تحقيق
	هيئة البحث والتطوير الصناعي	١٤٥٩٥	٢٠٢٥/٦/٣	١١
	شركة أور العامة	١٦٨٤٨	٢٠٢٥/٧/٣	٢/د-ثانيا
وزارة الكهرباء	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الجنوب	٢٣٦٧٤	٢٠٢٥/٩/١١	١/ب-اولا(٥) تحقيق
	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	٢٦٣٦٠	٢٠٢٥/١٠/٨	٨
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الوسط	٢٩٧٧٨	٢٠٢٥/١١/١٣	٩ تحقيق
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الجنوب	٣١١٥٠	٢٠٢٥/١١/٢٦	٢/ج-رابعا(١)
		٣١١٥٠	٢٠٢٥/١١/٢٦	٢/ز-رابعا

	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الفرات الأوسط	٢٩٧٩١	٢٠٢٥/١١/١٣	١٣
		٣١٠١٢	٢٠٢٥/١١/٢٦	٥
محافظة الانبار	هيئة استثمار الانبار	٣٩٣٦	٢٠٢٥/٢/١٠	١-ج- خامسا(تحقيق)
	مديرية بلدية الصقلاوية	١٦٥١	٢٠٢٥/١/١٩	١٣(تحقيق)

جدول رقم (٢٥)
تأييدات الأرصدة المدينة والدائنة

الجهة	التشكيل	رقم التقرير	تاريخ التقرير	تسلسل الملاحظة في التقرير
وزارة الصناعة	شركة اور العامة	٩٢٨١	٢٠٢٥/٤/٩	٤/أ-أولا ٤/ب-أولا
	الشركة العامة للسمنت العراقية	١٣٦٢٠	٢٠٢٥/٥/٢٦	٤/أ
	الشركة العامة للتصميم وتنفيذ المشاريع	١٦٠٤٦	٢٠٢٥/٦/٢٥	٣/د
	شركة الفارس العامة	٢٣٦٢٧	٢٠٢٥/٩/١١	٥/ج
	شركة اور العامة	٢٣٦٦٩	٢٠٢٥/٩/١١	٨/أ
	الشركة العامة للسمنت العراقية	٢٧٤٨٩	٢٠٢٥/١٠/٢١	٧/ب-ثالثا
	الشركة العامة لصناعة الادوية والمستلزمات الطبية	٣٢١٥٦	٢٠٢٥/١٢/٨	سادسا(١)
	الشركة العامة لكبريت المشراق	٣٤٩٢١	٢٠٢٥/١٢/٣١	٧/ج
وزارة النفط	دار الضيافة	٢٧٥٠٥	٢٠٢٥/١٠/٢١	٦/ب
وزارة التخطيط	المركز الوطني للتطوير الإداري وتقنية المعلومات	٦٢٥٩	٢٠٢٥/٣/٤	٧/ب
محافظة ديالى	مديرية الزراعة في محافظة ديالى	٤٧٩٩	٢٠٢٥/٢/١٨	(١-ب)
محافظة صلاح الدين	مجلس محافظة صلاح الدين	٣١١٨٩	٢٠٢٥/١١/٢٧	٤/و-ثانيا
مختلط	الشركة العراقية لانتاج وتسويق التمور(مساهمة مختلطة)	١٣٠٥٥	٢٠٢٥/٥/٢٠	(٨- أ)
	شركة فنادق المنصور (مساهمة مختلطة)	٣٠٩٦	٢٠٢٥/٢/٢	(٩- ب/سادساً)
	شركة الموصل لمدن الالعاب والاستثمارات السياحية(مساهمة مختلطة)	١٢٩٣٢	٢٠٢٥/٥/١٩	(٧- ب)
	شركة طريق الخازرلانتاج وتجارة المواد الانشائية والاستثمارات العقارية(مساهمة مختلطة)	١٤٠٠١	٢٠٢٥/٥/٢٩	(٨- د)
	الشركة الوطنية لصناعة الأثاث المنزلي والإستثمارات الصناعية	١٤٤٩٦	٢٠٢٥/٦/٣	(٧- ب)

	شركة فندق بابل(مساهمة مختلطة)	١٦٣٤٨	٢٠٢٥/٦/٣٠	(٦- ب/ ثانياً)
	شركة فنادق عشتار(مساهمة مختلطة)	٢٢٤٠٥	٢٠٢٥/٨/٣١	(٨-أ)
	شركة الهلال الصناعية(مساهمة مختلطة)	٢٤٢٢٦	٢٠٢٥/٩/١٧	(٧- ج/ثانياً)
	شركة فندق السدير(مساهمة مختلطة)	٢٥١٢٨	٢٠٢٥/٩/٢٨	(٧- أ)
	الشركة العراقية لانتاج وتسويق اللحوم والمحاصيل الحقلية	٢٨٦٧١	٢٠٢٥/١٠/٣٠	(٧-ج)
	الشركة الوطنية للصناعات الكيمياوية والبلاستيكية(مساهمة مختلطة)	٢٥٦٢٨	٢٠٢٥/١٠/٢	(٥-أ-ثانياً)
	شركة فندق فلسطين(مساهمة مختلطة)	٣٣٥٣٢	٢٠٢٥/١٢/٢٢	(٨)

جدول رقم (٢٦)
الأرصدة المدينة والدائنة الموقوفة والمدورة

الجهة	الجهة	المدين مليون دينار	الدائن مليون دينار	رقم التقرير	تاريخه	تسلسل الملاحظة في التقرير
وزارة الصناعة	الشركة العامة للصناعات الانشائية	١٠٢٨٨	٤٢٣٠١	٢٠٣٢٤	٢٠٢٥/٨/٧	٧/أ
	شركة الفارس العامة	٢٢٥٤٥	٦٥٢٤٦	٢٣٦٢٧	٢٠٢٥/٩/١١	٥/أ-أولا ٥/ب-أولا
	الشركة العامة لكبريت المشراق	١٩٣١٠	٦٢٨٨٨	٣٤٩٢١	٢٠٢٥/١٢/٣١	٧/أ
وزارة الكهرباء	ديوان الوزارة	١٧٤٨	١٩٧٤٩٠٢٢	٩٨٢٥	٢٠٢٥/٤/١٥	٥/ب-أولا ٥/د-أولا
	دائرة التدريب وبحوث الطاقة	١٧٣٧	-	١٤٦٩٥	٢٠٢٥/٦/٤	٣
وزارة الصحة	دائرة صحة كربلاء المقدسة	-	٦٩	٨٠٤٨	٢٠٢٥/٣/٢٤	٨-ب- اولا
	دائرة مدينة الطب/مستشفى بغداد التعليمي	-	٢٠٣	١٠٨١١	٢٠٢٥/٤/٢٤	٣-ب
	دائرة مدينة الطب	٢٧	٧١٠١	١٠٦١١	٢٠٢٥/٤/٢٢	٥-ب ٦-ب-١
	دائرة صحة المثنى		١٤٥٩	١١٦١٣	٢٠٢٥/٥/٤	٩-أ
	دائرة صحة بغداد/الرصافة- مستشفى الشهيد الصدر العام	-	٧٤	١٣٠٨٥	٢٠٢٥/٥/٢٠	٤-أ
	دائرة صحة بغداد/الرصافة/مستشفى ابن رشد التدريبي للطب النفسي	٣٢	٤٤	١٨٨٦٣	٢٠٢٥/٧/٢٤	٥-أ-اولا ٥-ب-ثانيا

	دائرة صحة بغداد/الرصافة -مستشفى الشيخ زايد العام	-	٤٠٣٤	٢٤٦٤٤	٢٠٢٥/٩/٢٣	٥-ب/تحقيق
	دائرة مدينة الطب	٢٧	٧٩٨٩	٢٤٧٦١	٢٠٢٥/٩/٢٤	٦-ب (٧-ب-اولا)/تحقيق
	دائرة صحة كربلاء/مركز السيدة زينب الكبرى(ع) الجراحي التخصصي للعيون	-	٣٩	٢٤٩٢٨	٢٠٢٥/٩/٢٥	٢-ج-ثانيا
	دائرة صحة كربلاء- مستشفى الامام الحسن المجتبى (ع)	-	٦٥	٢٦٥٨٧	٢٠٢٥/١٠/١٢	٥-ب
	دائرة صحة بغداد/الرصافة/مستشفى النعمان التعليمي	٢	١١١	٢٩٨٧٤	٢٠٢٥/١١/١٦	٣-ب ٤-أ
وزارة النفط	دار الضيافة	١٦٠	٤٨٦٥	٢٧٦٥	٢٠٢٥/١/٢٨	٤/أ-اولا ٤/ب
		٥١	–	٢٧٥٠٥	٢٠٢٥/١٠/٢١	٦/أ
	شركة مصافي الوسط	–	٢٨٢٣	٣٠٣٩٨	٢٠٢٥/١١/٢٠	٣/هـ
وزارة الزراعة	الشركة العربية العراقية لانتاج الالبان	١٤٠		٨٦٠٦	٢٠٢٥/٣/٢٧	(٧-أ-اولاً)
وزارة الموارد المائية	الهيئة العامة للمياه الجوفية / فرع النجف الاشرف		٢٤٧	٥٠٤٣	٢٠٢٥/٢/٢٠	(٣)
وزارة الاعمار والاسكان	دائرة الطرق والجسور	٧٧	٠	٦٨١٥	٢٠٢٥/٣/٩	(٢-ب)
	دائرة الاعمار الهندسي	٨٩٥	٩٢	١٣٠٤٨	٢٠٢٥/٥/٢٠	(٤-أ) ، (٤-ب-اولاً)
وزارة البيئة	ديوان الوزارة	-	١٧٢٢	٢٦٦١٦	٢٠٢٥/١٠/١٢	٦-ب-أولا
وزارة الاتصالات	مديرية اتصالات ومعلوماتية / محافظة كركوك		٢٩٣٩	٥٧٤٥	٢٠٢٥/٢/٢٧	{٤-ب-ثالثاً-(١)-(ج)}
	مديرية الاتصالات والمعلوماتية في الديوانية	١٣٧٧٢	١٤٧٨٦	٩٠١٨	٢٠٢٥/٤/٧	(٣-أ-أولاً) ، (٣-ب-أولاً)
وزارة الشباب والرياضة	ديوان الوزارة	–	١٢٤٣	٤٢٧٩	٢٠٢٥/٢/١٢	(٤)
	مديرية شباب ورياضة محافظة صلاح الدين	٤٧٢	–	١٢٩٣١	٢٠٢٥/٥/١٩	(٤- ب)
		–	٩٣			(٤- د)
محافظة البصرة	مديرية ماء البصرة	١١١٠٦٥	–	٢٨٣٨٥ في ٢٠٢٥/١٠/٢٩	٤/أ	
محافظة القادسية	مديرية شباب ورياضة الديوانية	١٤	–	٥٧٨	٢٠٢٥/١/٩	(٤-ب)
محافظة ديالى	مديرية الزراعة في محافظة ديالى	٤٤١	٩٣٠	٤٧٩٩	٢٠٢٥/٢/١٨	{٥-ب-أولاً-(١)} ، (٦-ب-أولاً)
	مديرية الزراعة في محافظة ديالى	٨٣٨	٨٥٠	٤٧٩٩	٢٠٢٥/٢/١٨	{٥-ب-أولاً-(٢)} ، (٩-ب)

مختلط	شركة فنادق المنصور (مساهمة مختلطة)	١٩١٦	٣	٣٠٩٦	٢٠٢٥/٢/٢	(٩– أ– أولاً) ، (٩– ب– أولاً)
	شركة فنادق المنصور (مساهمة مختلطة)	–	٩٢٠	٣٠٩٦	٢٠٢٥/٢/٢	(٩– ب– ثانياً)
	شركة جزيرة السندباد السياحية (مساهمة مختلطة)	٤٣	–	١١٠٨٩	٢٠٢٥/٤/٢٨	(٣– أ)
	شركة انتاج الالبسة الجاهزة والتجارة العامة (مساهمة مختلطة)	–	٣٦	١١٢٥٢	٢٠٢٥/٤/٢٩	(٨– د)
	الشركة العراقية لانتاج وتسوق التمور(مساهمة مختلطة)	٢٠١١٧	٦٤٣٢	١٣٠٥٥	٢٠٢٥/٥/٢٠	٨
	شركة صناعة المواد الانشائية الحديثة(مساهمة مختلطة)/الأنبار	–	٤	١٢٩٦٩	٢٠٢٥/٥/١٩	(٣– أ)
	شركة الموصل لمدن الألعاب والاستثمارات السياحية(مساهمة مختلطة)	١٢٢	١٣	١٢٩٣٢	٢٠٢٥/٥/١٩	(٧– أ)
	شركة طريق الخازر لانتاج وتجارة المواد الانشائية والاستثمارات العقارية والمقاولات العامة (مساهمة مختلطة)	١٣٣٦	٣٤٢	١٤٠٠١	٢٠٢٥/٥/٢٩	(٨– أ)
	الشركة الوطنية لصناعة الأثاث المنزلي والإستثمارات الصناعية	١٨٨	٦٠٣	١٤٤٩٦	٢٠٢٥/٦/٣	(٧– أ)
	شركة صناعة المواد الإنشائية الحديثة(مساهمة مختلطة)	٤٣٤٩	٥٢	١٢٩٦٩	٢٠٢٥/٥/١٩	(٣– ج ، د)
	شركة فندق بابل(مساهمة مختلطة)	٣٠٤	١١٧٩	١٦٣٤٨	٢٠٢٥/٦/٣٠	(٦– أ/اولاً) (٦– ب/اولاً)
	شركة فندق بغداد(مساهمة مختلطة)	١١٢	٨٠٥	١٧٨١٣	٢٠٢٥/٧/١٤	(٦)
	شركة فنادق عشتار(مساهنة مختلطة)	٣٨١١١	٢٩٣٩٧	٢٢٤٠٥	٢٠٢٥/٨/٣١	(٨– ب ، ج)
	شركة الكندي لانتاج اللقاحات والادوية البيطرية(مساهمة مختلطة)	٦٨١	٢٥٨	١٧٧١٠	٢٠٢٥/٧/١٤	(٨–أ/اولاً) (٨–أ/ثانياً)
	شركة الهلال الصناعية(مساهمة مختلطة)	٥٩٥٤١١	٦٨٤٩	٢٤٢٢٦	٢٠٢٥/٩/١٧	(٧– أ،ب)
	شركة فندق السدير(مساهمة مختلطة)	١٢٠٣	–	٢٥١٢٨	٢٠٢٥/٩/٢٨	(٧– ب)

	الشركة الوطنية للصناعات الكيمياوية والبلاستيكية(مساهمة مختلطة)	١٨٤٣	٣٠٩	٢٥٦٢٨	٢٠٢٥/١٠/٢	(٥–ب) (٥–ج/اولاً)
	الشركة العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم والمحاصيل الحقلية	٧٧٠٩	١٥٣٤	٢٨٦٧١	٢٠٢٥/١٠/٣٠	(٧–أ–أولاً)
امانة بغداد	دائرة ماء بغداد	٣٦٦٥٧	٩٠	١١٨٧٨	٢٠٢٥/٦/٥	(٧–أ–اولا)، (٧–ب–اولا)

جدول رقم(٢٧)
أرصدة السلف والأمانات الموقوفة والمدورة

الجهة	الجهة	السلف مليون دينار	الامانات مليون دينار	رقم التقرير	تاريخه	تسلسل الملاحظة في التقرير
وزارة الكهرباء	ديوان الوزارة	٢٢٦٠٧٨٣٤ تشغيلي	٢٤١٤٠ تشغيلي	٩٨٢٥	٢٠٢٥/٤/١٥	٥/أ–أولا ٥/ج
		٩٦٩٧٤١ استثماري	١٥٨٣٦٠ استثماري	٩٨٢٥	٢٠٢٥/٤/١٥	٧/أ ٧/ب
وزارة الصحة	دائرة صحة كربلاء/مستشفى النسائية والتوليد	-	٥٦	٢٢٢٨	٢٠٢٥/١/٢٢	٤ـأ
	دائرة صحة كربلاء المقدسة	-	١٨٣٢	٨٠٤٨	٢٠٢٥/٣/٢٤	٨ـأ–اولاً
	دائرة مدينة الطب/مستشفى بغداد التعليمي	١٠١	-	١٠٨١١	٢٠٢٥/٤/٢٤	(٣ -أ-اولا)/تحقيق
	دائرة مدينة الطب	٣٧٣	-	١٠٦١١	٢٠٢٥/٤/٢٢	٥ـأ- ثانيا
	دائرة صحة المثنى		٢٠٥	١١٦١٣	٢٠٢٥/٥/٤	٩ـأ
	دائرة صحة بغداد/الرصافة- مستشفى الشهيد الصدر العام	٤١	-	١٣٠٨٥	٢٠٢٥/٥/٢٠	٣
	دائرة صحة نينوى	٧٧١٨		١٤٩٧٨	٢٠٢٥/٦/١١	٣
	دائرة صحة بغداد/الرصافة/مستشفى ابن رشد التدريبي للطب النفسي	-	١١٦	١٨٨٦٣	٢٠٢٥/٧/٢٤	٥ـب-اولا
	دائرة صحة بغداد/الرصافة- مستشفى الشيخ زايد العام	١٠٥	٨٣٥	٢٤٦٤٤	٢٠٢٥/٩/٢٣	٤/تحقيق ٥ـب/تحقيق
	دائرة مدينة الطب	١٦٨٠	٧١	٢٤٧٦١	٢٠٢٥/٩/٢٤	(٦-أ-ثانيا)/تحقيق ٧-أ-اولا
	دائرة صحة كربلاء/مركز السيدة زينب الكبرى(ع) الجراحي التخصصي للعيون	-	٣١٠	٢٤٩٢٨	٢٠٢٥/٩/٢٥	٢-ج-اولا
	دائرة صحة كربلاء مستشفى الامام الحسن المجتبى (ع)	-	١١٨٢	٢٦٥٨٧	٢٠٢٥/١٠/١٢	٥ـأ
	دائرة صحة بغداد/الرصافة/مستشفى النعمان التعليمي	١	-	٢٩٨٧٤	٢٠٢٥/١١/١٦	٣ـأ
وزارة النفط	شركة مصافي الوسط	٢٩٩٩٢٦	–	٣٠٣٩٨	٢٠٢٥/١١/٢٠	٣/أ
		–	٨٢٠٢٠	٣٠٣٩٨	٢٠٢٥/١١/٢٠	٣/هـ
	شركة نفط ذي قار	–	٤٢٤٠١٦	٢٨٣٦١	٢٠٢٥/١٠/٢٨	٦/ب–اولا
وزارة الاعمار والاسكان	دائرة الطرق والجسور	٥٩	٠	٦٨١٥	٢٠٢٥/٣/٩	(٢–أ–ثانياً)
	دائرة الاعمار الهندسي	٠	٥٨٨	١٣٠٤٨	٢٠٢٥/٥/٢٠	(٤–ب–اولاً/ثانياً)
وزارة البيئة	ديوان الوزارة	٣٣٥	٣٠٤٨	٢٦٦١٦	٢٠٢٥/١٠/١٢	٥ـأ ٦-أ-أولا

وزارة الاتصالات	مديرية اتصالات ومعلوماتية / محافظة كركوك	٢٦		٥٧٤٥	٢٠٢٥/٢/٢٧	(٢-ب)
وزارة التخطيط	المركز الوطني للتطوير الإداري وتقنية المعلومات	٨	–	٦٢٥٩	٢٠٢٥/٣/٤	أ/٧
وزارة المالية	ديوان الوزارة	١٢٥٤	–	٣٢٢٤٦	٢٠٢٥/١٢/٩	(٣)
	هيئة التقاعد الوطنية /مديرية تقاعد ذي قار	–	٤٠٩٦	٨٤٢٠	٢٠٢٥/٣/٢٦	٣- ب
وزارة الشباب والرياضة	ديوان الوزارة والتشكيلات التابعة لها	٤	–	١٠١٧	٢٠٢٥/١/١٣	(٣)
	مديرية شباب ورياضة /محافظة صلاح الدين	٢٧٢	–	١٢٩٣١	٢٠٢٥/٥/١٩	(٤-أ)
		–	٤			(٤-ج)
	مديرية الشباب والرياضة/محافظة كربلاء		١٦	٢٨٠٨٣	٢٠٢٥/١٠/٢٦	(٥-أ)
محافظة واسط	مديرية زراعة واسط		١٢٧	٢٨٧٩٤	٢٠٢٥/١١/٢	أ/٦
	ديوان المجلس		٥٩	٤٢٩١	٢٠٢٥/٢/١٢	
			٥٨	٢٦٧٤٠	٢٠٢٥/١٠/١٣	
محافظة بابل	ديوان المجلس	٤	٣	١٧٠٢٥	٢٠٢٥/٧/٧	٥-أ/ب
محافظة ديالى	مديرية الزراعة في محافظة ديالى	٩٥	٣	٤٧٩٩	٢٠٢٥/٢/١٨	(٥-أ) تحقيق ، (٦-أ-أولاً)
	مديرية الزراعة في محافظة ديالى	٣		٤٧٩٩	٢٠٢٥/٢/١٨	(٨)
محافظة كربلاء المقدسة	مديرية بلدية كربلاء المقدسة	–	٧٧	١٩١١٠	٢٠٢٥/٧/٢٨	
امانة بغداد	دائرة بلدية الرشيد	٩٨٧	–	١٦٠٧٣	٢٠٢٥/٦/٢٥	(٧-أ-اولا)

جدول رقم (٢٨)

الارصدة المدينة والدائنة المخالفة لطبيعتها

الجهة	التشكيل	أرصدة مدينة مليون دينار	أرصدة دائنة مليون دينار	رقم التقرير	تأريخه	تسلسل الملاحظة في التقرير
وزارة الصناعة	الشركة العامة للصناعات الفولاذية	–	٤٦١	٧٤٢١	٢٠٢٥/٣/١٧	٤/ب
	شركة الفارس العامة	–	٢١٢٥	٢٣٦٢٧	٢٠٢٥/٩/١١	٥/ب-ثانيا
	الشركة العامة لكبريت المشراق	١٨١	٧١٩	٣٤٩٢١	٢٠٢٥/١٢/٣١	٧/ب
وزارة الصحة	دائرة مدينة الطب/مستشفى الشهيد غازي الحريري	–	٧	١١٠٥٦	٢٠٢٥/٤/٢٧	٣-ج-ثانيا
	دائرة صحة بغداد/الرصافة/مستشفى النعمان التعليمي	١٣	–	٢٩٨٧٤	٢٠٢٥/١١/١٦	٤-أ-ثانيا
وزارة النقل	الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية	٠	١٣٤١١	١٣٢٧٨	٢٠٢٥/٥/٢١	(٣-ب-أولاً)
		٠	٢٨٨٤	١٣٢٧٨	٢٠٢٥/٥/٢١	(٣-ب-ثانياً)
وزارة البيئة	ديوان الوزارة	١٤٨	-	٢٦٦١٦	٢٠٢٥/١٠/١٢	٦-أ-ثانيا
مختلط	شركة انتاج الالبسة الجاهزة والتجارة العامة (مساهمة مختلطة)	٠	١٠٠	١١٢٥٢	٢٠٢٥/٤/٢٩	(٨-هـ)
	دائرة بلدية الغدير	–	١٣٤٠	٢٩٦٤٤	٢٠٢٥/١١/١٠	(٥-ب)

امانة بغداد	دائرة بلدية الغدير	–	١٣٤٠	٢٩٦٤٤	٢٠٢٥/١١/١٠	(٥–ب)

جدول رقم (٢٩)
أرصدة السلف والأمانات المخالفة لطبيعتها

الجهة	التشكيل	السلف /مليون دينار	الأمانات /مليون دينار		رقم التقرير وتأريخه	تسلسل الملاحظة في التقرير
وزارة الصحة	دائرة مدينة الطب/مستشفى بغداد التعليمي	–	١٩٠٠	١٠٨١١	٢٠٢٥/٤/٢٤	(٣–ب)/تحقيق
	دائرة مدينة الطب	٧٢٦	١٢٦٢	١٠٦١١	٢٠٢٥/٤/٢٢	٥–أ– اولا ٦–أ– سابعا
وزارة الشباب والرياضة	مديرية شباب ورياضة صلاح الدين	–	٥	١٢٩٣١	٢٠٢٥/٥/١٩	(٤–ج)
محافظة كربلاء المقدسة	مديرية بلديات كربلاء المقدسة	–	١٦	١٩١١٠	٢٠٢٥/٧/٢٨	٣–هـ

جدول رقم (٣٠)
عدم تسديد مبالغ استقطاعات التقاعد لهيئة التقاعد الوطنية

الجهة	التشكيل	المبلغ / مليون دينار	رقم التقرير	وتاريخه	تسلسل الملاحظة في التقرير
وزارة الصناعة	الشركة العامة لصناعة الاسمدة الشمالية	١٢٧٠١	٤٧٣	٢٠٢٥/١/٨	٢/ج
	الشركة العامة للحديد والصلب	٦٨٢٠٠	٣٨٨٢	٢٠٢٥/٢/٩	٣/ب
	شركة ابن ماجد	١٦٩٨٠	٧٢٢٤	٢٠٢٥ /٣/١٢ خارج تقارير	١ تحقيق
	شركة الفرات العامة للصناعات الكيمياوية	٢٣٣٩	١٣١٨٦	٢٠٢٥/٥/٢١	٦
	الشركة العامة للفحص والتأهيل الهندسي	٢٩٥	١٤٩٠٣	٢٠٢٥/٦/٥	٦
	شركة الفرات العامة للصناعات الكيمياوية	٢١٨٩	١٠٥٩٣	٢٠٢٥/٤/٢٢	١٢/ب
	الشركة العامة للتصميم وتنفيذ المشاريع	١٩	١٦٠٤٦	٢٠٢٥/٦/٢٥	١/ج
		٥٤٢٦	١٦٠٤٦	٢٠٢٥/٦/٢٥	٣/ج
	الشركة العامة للسمنت العراقية	١٣	٢٢٨٦٣	٢٠٢٥/٩/٣	٢/أ
	شركة الفارس العامة	١٦٥٩٢	٢٣٦٢٧	٢٠٢٥/٩/١١	٤/د
	شركة اور العامة	٢٩٢٥٢	٢٣٦٦٩	٢٠٢٥/٩/١١	٨/د–ثامنا
	الشركة العامة للصناعات الفولاذية	٢٥٥٢٢	٢٧٧١٩	٢٠٢٥/١٠/٢٢	٣/ج
وزارة الكهرباء	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	٢	٩٥٢٧	٢٠٢٥/٤/١٣	٤/ب–خامسا
	ديوان الوزارة	١٢	٢٤٠٠٥	٢٠٢٥/٩/١٦	٤/ب تحقيق
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الوسط	٣٧١	٢٦٨٤٠	٢٠٢٥/١٠/١٤	٢/أ
وزارة الصحة	دائرة صحة كربلاء المقدسة	٣٠	٨٠٤٨	٢٠٢٥/٣/٢٤	٨ـأـثالثاً
	دائرة صحة نينوى	١٩٨٤٦	١٤٩٧٨	٢٠٢٥/٦/١١	٤ـأ
وزارة النفط	شركة نفط ذي قار	١١٩٣	٢٨٣٦١	٢٠٢٥/١٠/٢٨	٦/ب–تاسعا
	شركة مصافي الجنوب	١٦١٤	٢٩٢٠٤	٢٠٢٥/١١/٥	٤/د
وزارة البيئة	ديوان الوزارة	٩٠٥	٢٦٦١٦	٢٠٢٥/١٠/١٢	٦ـأـرابعا
وزارة الاتصالات	مديرية اتصالات ومعلوماتية / محافظة كركوك	١٩٥٦	٥٧٤٥	٢٠٢٥/٢/٢٧	{٤–ب–ثالثاً–(٤)}
وزارة التجارة	الشركة العامة للاسواق المركزية	٥٣١٦	٣٢٣٠٧	٢٠٢٥/١٢/٩	٧/ب
محافظة واسط	مديرية زراعة واسط	١	٢٨٧٩٤	٢٠٢٥/١١/٢	٦/ب
محافظة صلاح الدين	مجلس محافظة صلاح الدين	١١٩	٣١١٨٩	٢٠٢٥/١١/٢٧	٦/أ
محافظة كربلاء المقدسة	مديريات بلديات محافظة كربلاء المقدسة	٦٠٦	٢٢٥٩٠	٢٠٢٥/٩/١	٣/هـ

محافظة ذي قار	ديوان المجلس	١٢٩	١٦٧٨١	٢٠٢٥/٧/٢	١- ب- ثانياً-(١)
مختلط	شركة المدينة السياحية في سدالموصل(مساهمة مختلطة)	٣٩	٩٢٧٥	٢٠٢٥/٤/٩	(٤-ب)
	الشركة الوطنية لصناعة الاثاث المنزلي والاستثمارات الصناعية في نينوى	٦٠	١٤٤٩٦	٢٠٢٥/٦/٣	(٣- د)
	شركة صناعة المواد الإنشائية الحديثة(مساهمة مختلطة)/الأنبار	٢	١٢٩٦٩	٢٠٢٥/٥/١٩	(٣- أ)
	شركة فندق السدير(مساهمة مختلطة)	٣٢	٢٥١٢٨	٢٠٢٥/٩/٢٨	(٧-ج/ثالثاً)
	شركة نوافذ المعلومات للدفع الألكتروني المالي وتقنية المعلومات(محدودة المسؤولية-مختلطة)	١	٧٨٠٢	٢٠٢٥/٣/٢٠	(٦-أ)

جدول رقم (٣١)
عدم تسديد حصة الخزينة العامة من الأرباح

الجهة	االتشكيل	المبلغ /مليون دينار	رقم وتاريخ التقرير	تسلسل الملاحظة في التقرير
وزارة الصناعة	شركة اور العامة	١٦٧٥٦	٩٢٨١ في ٢٠٢٥/٤/٩	٤/هـ
	شركة الفرات العامة للصناعات الكيمياوية	٦٦٣٨	١٠٥٩٣ في ٢٠٢٥/٤/٢٢	١٢/أ
	شركة الفارس العامة	٦٧٨٢	٢٣٦٢٧ في ٢٠٢٥/٩/١١	٤/ج
	شركة اور العامة	١٦٧٥٦	٢٣٦٦٩ في ٩/١١/ ٢٠٢٥	٨/د-اثنى عشر
	الشركة العامة للصناعات الفولاذية	١١٧٤٦	٢٧٧١٩ في ٢٠٢٥/١٠/٢٢	٣/د
	الشركة العامة لكبريت المشراق	٦٠٠٠٢	٣٤٩٢١ في ٢٠٢٥/١٢/٣١	٣/ب
وزارة النفط	شركة نفط البصرة	٢٠٠٧٨٧٢	٢٤٥٤٦ في ٢٠٢٥/٩/٢٢	٨/د تحقيق
	شركة نفط ذي قار	١٥٩٠٢٨	٢٨٣٦١ في ٢٠٢٥/١٠/٢٨	٦/ب-ثلاثة عشر(١)
	شركة مصافي الجنوب	١٤٧٢٣٤٩	٢٩٢٠٤ في ٢٠٢٥/١١/٥	٤/ب
وزارة الدفاع	المديرية العامة للحوانيت العسكرية	٣٠٥	٢٢١١٢ في ٢٠٢٥/٨/٢٧	(١)
وزارة الاعمار والاسكان	شركة الفاروق العامة للمقاولات الانشائية	٥٥٠	٧٠١٣ في ٢٠٢٥/٣/١١	(٧-ج) تحقيق

جدول رقم (٣٢)
السيارات والآليات المنسبة للغير

الجهة	التشكيل	العدد	التفاصيل	رقم التقرير	تاريخه	رقم الملاحظة في التقرير
وزارة الصناعة	الشركة العامة للحديد والصلب	٧	لم تقم الشركة بانهاء تنسيب سياراتها المنسبة الى وزارة الصناعة والمعادن والشركة العامة لصناعات الفوسفات البالغ عددها ٧ سيارة منذ سنوات سابقة	٣٨٨٢	٢٠٢٥/٢/٩	١/و
وزارة الكهرباء	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الجنوب	٣		١٤٥٠٥	٢٠٢٥/٦/٣	٢/أ-(٤)
	الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية /المنطقة الوسطى	١١٢		١٦٦١٥	٢٠٢٥/٧/١	٢/أ-خامسا
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الجنوب	٢		١٨٩٣٨	/٧/٢٤ ٢٠٢٥	١/ب-رابعا
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الفرات الأوسط	١٥		٢٢٦١٩	٢٠٢٥/٩/١	١/و
وزارة النفط	شركة تسويق النفط	٣٠	لم يتم حسم موضوع سيارات الشركة المنسبة الى مركز وزارة النفط ودوائرها وجهات اخرى	٦٧٨٤	٢٠٢٥/٣/٩	٢/أ
	شركة غاز الجنوب	١٢	لم تقم الشركة باستعادة (١٢) سيارة منسبة الى وزارة النفط وشرطة الطاقة	١٢٤٦٧	/٥/١٢ ٢٠٢٥	٢/ج
	الشركة العامة لتوزيع المنتجات النفطية	١٤	لم يتم استعادة السيارات والاليات المنسبة من الفرع الى الغير	١٥٤٦٦	/٦/١٨ ٢٠٢٥	٤/هـ
	شركة المشاريع النفطية	٣	سيارات منسبة الى الوزارة تتحمل الشركة مصاريف صيانتها	٢٠٧٧٣	/٨/١٣ ٢٠٢٥	٤/أ-اولا
	معهد التدريب النفطي	٥	لم يتم استعادة السيارات المنسبة الى مقر وزارة النفط	٢٤٩٦٨	/٩/٢٥ ٢٠٢٥	٣/ب
	الشركة العامة لتعبئة وخدمات الغاز	٦	وجود عدد من السيارات المنسبة الى جهات اخرى ومنذ سنوات لم تقم الشركة باتخاذ الاجراءات اللازمة لاسترجاعها	٢٧٦٥٥	/١٠/٢٢ ٢٠٢٥	٤/أ
	شركة تسويق النفط	٤	لم تقم الشركة بحسم موضوع السيارات المعارة والمنسبة لدوائر وجهات خارج الوزارة	٣١١٢٥	/١١/٢٦ ٢٠٢٥	١/ج
	شركة خطوط الانابيب النفطية	٧٩	لم تقم الشركة باستعادة السيارات المنسبة الى وزارة النفط وجهات اخرى	٣٠٧٧٢	/١١/٢٤ ٢٠٢٥	٢/أ
وزارة الدفاع	ديوان الوزارة	١٤٩ ٩ ٣٥	-آليات وعجلات منسبة من الوزارة الى هيئة الحشد الشعبي -عجلة مختلفة منسبة الى خارج وزارة الدفاع	٣٢٤١٨	/١٢/١١ ٢٠٢٥	(ج)/تحقيق (د)
وزارة المالية	ديوان الوزارة	٨	لم تقم الوزارة بإستعادة السيارات المملوكة لها والنسبة الى جهات اخرى	٣٢٢٤٦	٢٠٢٥/١٢/٩	(٥-ط/ثالثاً)
محافظة بغداد	ديوان المحافظة	١٨٦	قيام المحافظة بتنسيب (١٨٦) سيارة والية عائدة لها الى جهات خارج تشكيلات المحافظة	١٦٥٠٧	٢٠٢٥/٧/١	
محافظة واسط	ديوان المجلس	٦٨	قيام المجلس بأعارة عجلات الى جهات حكومية على سبيل الاستخدام الموقت	٤٢٩١	/٢/١٢ ٢٠٢٥	٧- ز

محافظة الانبار	مديرية بلديات محافظة الانبار	١	لدى مديرية بلدية الوفاء سيارة منسبة الى محافظة الانبار	٩٥٦٠	/٤/١٣ ٢٠٢٥	
محافظة بابل	ديوان المحافظة	٢٧	عدم قيام ديوان محافظة بابل بمخاطبة هيئة الحشد الشعبي لغرض اعادة الاليات التي تنسيبها اليهم خلال /٢٠٢٣	٣٦٥٩	/٢/٥ ٢٠٢٥	٦-هـ

جدول رقم (٣٣)
السيارات والآليات المفقودة والمسروقة

الجهة	التشكيل	العدد	التفاصيل	رقم التقرير وتاريخه	تسلسل الملاحظة في التقرير
وزارة الصناعة	المديرية العامة للتنمية الصناعية	١	وجود سيارة واحدة مسروقة تعود ملكيتها للمديرية لم تتخذ الإجراءات القانونية لحسم الموضوع	٥٩١٦ في ٢٠٢٥/٣/٢	٢/ب
		١	وجود سيارة واحدة مسروقة تعود ملكيتها للمديرية	١٢٧٣٨ في ٢٠٢٥/٥/١٤	٣/ب
	شركة الفارس العامة	٨	بلغت عدد السيارات المسروقة العائدة للشركة (٨) سيارة	١٢٥٣٣ في ٢٠٢٥/٥/١٣	٤/هـ
	الشركة العامة للتصميم وتنفيذ المشاريع	٩	وجود ٩ سيارات مسروقة تابعة للشركة لم تتخذ الاجراء اللازم	١٦٠٤٦ في ٢٠٢٥/٦/٢٥	٤/ب
وزارة النفط	شركة المشاريع النفطية	٣٠	لم تقم الشركة بحسم الدعاوى القضائية الخاصة بالسيارات المسروقة والمفقودة في هيئة مشاريع الشمال والبالغ عددها (٣٠) سيارة التي تم سرقتها من قبل عصابات داعش الارهابية	٥٠٣٢ في ٢٠٢٥/٢/٢٠	٣/أ-رابعا
	الشركة العامة لتعبئة وخدمات الغاز	١٥٥	وجود سيارات واليات مسروقة عدد ١٥٥بموديلات مختلفة منذ سنوات	٢٤٢٨٠ في ٢٠٢٥/٩/١٨	٢/د
	ديوان الوزارة	٧	وجود سيارات مسروقة منذ سنوات سابقة بلغ عددها (٧) سيارات	٢٦٨٣٧ في ٢٠٢٥/١٠/١٤	١/ب
	شركة نفط الوسط	٩	وجود ٩ سيارات مسروقة منذ ٢٠١٤	٢٧٠٨٦ في ٢٠٢٥/١٠/١٦	٤/و
	شركة تسويق النفط	٣	لم تقم الشركة باتخاذ الاجراءات اللازمة لحسم موضوع السيارات المسروقة عدد ٣	٣١١٢٥ في ٢٠٢٥/١١/٢٦	١/د

جدول رقم (٣٤)
التجاوز على ممتلكات الدولة

الجهة	التشكيل	العدد	التفاصيل	رقم التقرير	تأريخ التقرير	تسلسل الملاحظة في التقرير
وزارة الصناعة	الشركة العامة لصناعة الاسمدة الشمالية	٦٢	عدم اتخاذ الاجراءات القانونية بخصوص املاك الشركة المتجاوز عليها من قبل المواطنين (اراضي زراعية، عرصات)	٤٧٣	٢٠٢٥/١/٨	٣/ب
	الشركة العامة للحديد والصلب	١٧	لم تتخذ الإجراءات اللازمة لرفع التجاوزات عن ١٧ عقار من عقاراتها من قبل جهات معينة منذ سنوات سابقة	٣٨٨٢	٢٠٢٥/٢/٩	١/ب
	الشركة العامة لمعدات الاتصالات والقدرة	٩٣٧	عدم استكمال الإجراءات القانونية بخصوص الأملاك المتجاوز عليها من قبل الغير البالغ عددها (٩٣٧) عقار (٥) قطع أراضي زراعية و(٤٣٨) قطع أراضي سكنية و(٤٩٤) شقق سكنية	٨١٣٤	٢٠٢٥/٣/٢٤	٤/أ–ثالثا
	المديرية العامة للتنمية الصناعية	٢	وجود عقارات تابعة للمديرية العامة للتنمية الصناعية متجاوز عليها من قبل الغير	٥٩١٦	٢٠٢٥/٣/٢	٢/أ
	المديرية العامة للتنمية الصناعية	٢	وجود عقارات تابعة للمديرية العامة للتنمية الصناعية متجاوز عليها من قبل الغير	١٢٧٣٨	٢٠٢٥/٥/١٤	٣/أ
	الشركة العامة لصناعة الادوية	٥	بلغ عدد التجاوزات على أملاك الشركة العامة ٥ تجاوزات ولم تتمكن الشركة من ازالتها	١٢٤٦٢	٢٠٢٥/٥/١٢	٢/د
	شركة الفرات العامة للصناعات الكيمياوية	٢١	عقارات عائدة الى الشركة متجاوز عليها من قبل الغير	١٠٥٩٣	٢٠٢٥/٤/٢٢	١٠
	الشركة العامة للتصميم وتنفيذ المشاريع	١٦	وجود عقارات ملك صرف للشركة متجاوز عليها من قبل دوائر حكومية ومواطنين من سنوات سابقة لم تتخذ الشركة الإجراءات اللازمة بخصوصها	١٦٠٤٦	٢٠٢٥/٦/٢٥	٤/أ
	الشركة العامة للمنتوجات الغذائية	١	لم يتم إزالة التجاوز على القطعة المرقمة (٩/٧٠) مقاطعة (٣٧) التابعة للمصنع من قبل بعض المواطنين	٢١٧٤٨	٢٠٢٥/٨/٢٥	٣/ب
	الشركة العامة لصناعات النسيج والجلود	١٠	وجود (٦) عقارات متجاوز عليها وتم رفع دعوى قانونية و(٤) عقارات لم يتخذ الاجراءات القانونية	٢٤٢٢٢	٢٠٢٥/٩/١٧	٣/ب–أولا
وزارة الكهرباء	الشركة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية	٤	وجود عدد من العقارات التابعة للشركة متجاوز عليها من قبل الغير وقد تم رفع دعوى بحق المتجاوزين من قبل الشركة	١٩٥٤٨	٢٠٢٥/٧/٣١	٤/هـ

	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الجنوب	٧	استمرار التجاوز على ٧ عقارات عائدة للشركة	٢١٨٦٨	٢٠٢٥/٨/٢٥	٤/أ
وزارة النفط	شركة نفط البصرة	٨٧	عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لإزالة حالات التجاوزات على بعض عقاراتها والمحرمات النفطية العائدة لها منذ تاريخ التجاوز عليها والبالغة ٨٧ حالة تجاوز	٦٧٤٧	٢٠٢٥/٣/٩	١/هـ
	شركة توزيع المنتجات النفطية	٩	وجود عقارات متجاوز عليها من قبل جهات مختلفة تعود ملكيتها للشركة	١٤٢٣٤	٢٠٢٥/٦/١	٢/و
	شركة غاز الجنوب	٦٥	عدم قيام الشركة باتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن التجاوزات الحاصلة على الدور العائدة لها	١٢٤٦٧	٢٠٢٥/٥/١٢	٦/ب
	شركة الاستكشافات النفطية	١	مازالت الأرض العائدة للشركة في منطقة الحبيبية المرقمة (١٠/٣) مقاطعة ١٩ متجاوز عليها	١٧٩٠٠	٢٠٢٥/٧/١٥	٧/و
	شركة مصافي الوسط	٦	لم تقم الشركة باستكمال الإجراءات القانونية اللازمة لإزالة التجاوزات على الأراضي التابعة لها من قبل الغير	٢٠٣٢٣	٢٠٢٥/٨/٧	٤/د
	شركة توزيع المنتجات النفطية	١٦	بلغ عدد العقارات المتجاوز عليها من قبل جهات مختلفة ١٦ عقار	٢٢١٩٩	٢٠٢٥/٨/٢٨	١/أ–خامسا
	الشركة العامة لتعبئة وخدمات الغاز	٢	وجود اراضي عائدة للشركة متجاوز عليها من قبل الغير	٢٤٢٨٠	٢٠٢٥/٩/١٨	٢/ب
	شركة توزيع المنتجات النفطية	٢	عدم قيام الفرع باتخاذ الاجراءات القانونية لازالة التجاوز على العقار (٦/٣٥) و العقار (٢/٨٢)	٢٥٩٣٥	٢٠٢٥/١٠/٦	٢/أ–اولا ٢/ح
وزارة الزراعة	مديرية زراعة محافظة ديالى	٢١	التجاوز على ممتلكات الدولة	٢٨٨١	٢٠٢٥/١/٢٩	(٤–أ–رابعاً)
	دائرة البحوث الزراعية	٣٠		٦٣١٧	٢٠٢٥/٣/٤	(٤–ي)
وزارة الموارد المائية	مديرية الموارد المائية في محافظة المثنى	٧	التجاوز على ممتلكات الدولة	٢٠٦٨	٢٠٢٥/١/٢١	(١–ح)
	مديرية الموارد المائية في محافظة الانبار	٢	التجاوز على ممتلكات الدولة	٣٣٠٤٢	٢٠٢٥/١٢/١٧	٢
وزارة النقل	الشركة العامة للنقل البحري / فرع بغداد	٦	التجاوز على ممتلكات الدولة	١٢٤٣٢	٢٠٢٥/٥/١٢	(١–و)
	الشركة العامة لادارة النقل الخاص	١	وجود تجاوز على مرأب سامراء الداخلي على القطعة المرقمة (١٥٩٦) /مقاطعة غربية سامراء من قبل الجهات الأمنية	٣٤٧١٩	٢٠٢٥/١٢/٣١	(٤–ج) تحقيق
وزارة الاعمار والاسكان	المديرية العامة للماء	٢٣٨٧٣	التجاوز على ممتلكات الدولة	١١١٥٣	٢٠٢٥/٤/٢٨	{٨–هـ–(١)}
وزارة التجارة	الشركة العامة للاسواق المركزية	٦	بلغ عدد العقارات التابعة للشركة والمتجاوز عليها من قبل بعض الجهات الحكومية وجهات اخرى (٦) عقارات	٣٢٣٠٧	٢٠٢٥/١٢/٩	٤/د
وزارة الشباب والرياضة	مديرية شباب ورياضة صلاح الدين	٤	ابنية تابعة للمديرية مشيدة على اراضي عائدة الى بلديات (بلد،الدجيل،الطوز،سامراء)	١٢٩٣١	٢٠٢٥/٥/١٩	(١–ج)

محافظة بغداد	ديوان المحافظة	٣٧	عدم قيام المحافظة باتخاذ الإجراءات اللازمة لإزالة التجاوزات على العقارات العائدة لها والمتمثلة بـ (٣٣) دار و (٤) قطع أراضي	١٦٥٠٧	٢٠٢٥/٧/١	
محافظة البصرة	مديرية ماء البصرة	١٣	عدم قيام المديرية باتخاذ الاجراءات اللازمة بشأن رفع التجاوزات على العقارات التابعة لها والمتجاوز عليها منذ سنة ٢٠٠٣	٢٨٣٨٥	٢٠٢٥/١٠/٢٩	٣/ط
محافظة القادسية	مديرية شباب ورياضة الديوانية	٥	التجاوز على ممتلكات الدولة	٥٧٨	٢٠٢٥/١/٩	(٣-د)
محافظة صلاح الدين	محافظة صلاح الدين	١٢	عدم قيام المحافظة باتخاذ الاجراءات اللازمة برفع التجاوزات عن العقارات البالغة (١٢) عقار والمتجاوز عليها من قبل الغير	٣٢١٧١	٢٠٢٥/١٢/٨	ثالثا (١)

جدول رقم (٣٥)
عدم تقدير الإيرادات او عدم دقتها

الجهة	التشكيل	التفاصيل	رقم التقرير	تاريخه	تسلسل الملاحظة في التقرير
وزارة الصناعة	شركة اور العامة	عدم الدقة في التخطيط للايرادات	٩٢٨١	٢٠٢٥/٤/٩	٣/ب
	شركة الفارس العامة	عدم الدقة في تخمين الإيرادات	١٢٥٣٣	٢٠٢٥/٥/١٣	٣
وزارة الكهرباء	ديوان الوزارة		٩٨٢٥	٢٠٢٥/٤/١٥	٤/ب
	دائرة التشغيل والتحكم		٢٣٧٧٥	٢٠٢٥/٩/١٤	٢/ب
	الشركة العامة لتوزيع كهرباء الجنوب		٢١٨٦٨	٢٠٢٥/٨/٢٥	٣/ب-أولا
وزارة الدفاع	المديرية العامة للحوانيت العسكرية		٢٢١١٢	٢٠٢٥/٨/٢٧	(٣)
وزارة المالية	ديوان الوزارة	عدم الدقة في تقدير الإيرادات	٢٦٠٧٢	٧/١٠/٢٠٢٥	(١-أ)
	دائرة عقارات الدولة	عدم الدقة في تقدير الإيرادات	١٨٨٤٦	٢٣/٧/٢٠٢٥	(٤)
	ديوان الوزارة	عدم قيام الوزارة بوضع التخمينات لبعض حسابات الايرادات	٣٢٢٤٦	٩/١٢/٢٠٢٥	(٢-أ)
	مديرية خزينة صلاح الدين	لم تقم المديرية و الدوائر المرتبطة بها بتخمين الايرادات المتوقعة لسنة٢٠٢٣	٩١٣١	٢٠٢٥/٤/٨	٢-أ
	شركة التأمين الوطنية	عدم الدقة في اعداد الخطة	٣٣١٠	٢٠٢٥/٢/٣	١-أ
محافظة بابل	ديوان المجلس	لم ادارة المجلس بأعداد موازنة تخمينية بالإيرادات	١٧٠٢٥	٢٠٢٥/٧/٧	٢-ب
محافظة القادسية	مديرية شباب ورياضة الديوانية	عدم تقدير الإيرادات بدقة	٥٧٨	٢٠٢٥/١/٩	(٧-أ)
محافظة ديالى	مديرية الزراعة في محافظة ديالى	عدم تقدير الإيرادات بدقة	٤٧٩٩	٢٠٢٥/٢/١٨	(٢-أ-أولاً)
محافظة ذي قار	ديوان المحافظة	عدم التخطيط للايرادات المتوقع تحصيلها سنة/٢٠٢٤	٢٤٥٥٦	٢٠٢٥/٩/٢٢	٢-أ
مختلط	شركة الموصل لمدن الألعاب والاستثمارات السياحية(مساهمة مختلطة)	عدم الدقة في الإيردات مقارنة بالإيراد الفعلي	١٢٩٣٢	٢٠٢٥/٥/١٩	(٣- ب)

	شركة فندق بابل(مساهمة مختلطة)		١٦٣٤٨	٢٠٢٥/٦/٣٠	(٢- ج)
	شركة الكندي لانتاج اللقاحات والادوية البيطرية		١٧٧١٠	٢٠٢٥/٧/١٤	(٤-ب)
	شركة العطيفية لإنتاج الأعلاف المحدودة		١٩٣٥٤	٢٠٢٥/٧/٢٩	(٢- أ/أولاً)
	شركة فنادق عشتار(مساهمة مختلطة)	عدم الدقة في إعداد الموازنة التخطيطية	٢٢٤٠٥	٢٠٢٥/٨/٣١	(٣-ج)
	شركة فندق السدير	عدم الدقة في وضع الايرادات التخمينية	٢٥١٢٨	٢٠٢٥/٩/٢٨	(٢- ج)
	شركة فنادق عشتار(مساهمة مختلطة)	لم تقم الشركة بالتنبؤ بالايرادات المتوقع الحصول عليها	٣٢٢٥٧	٢٠٢٥/١٢/٩	(١)

جدول رقم (٣٦)
عدم تنظيم القيود النظامية المتقابلة

الجهة	التشكيل	التفاصيل	رقم التقرير	تاريخه	تسلسل الملاحظة في التقرير
وزارة الصحة	دائرة مدينة الطب	عدم قيام الدائرة بتنظيم القيد النظامي المتقابل للموجودات المخزنية	١٠٦١١	٢٠٢٥/٤/٢٢	٤-ج
	دائرة مدينة الطب/مستشفى الشهيد غازي الحريري	لم تقم المستشفى باجراء قيد نظامي متقابل بالموجودات المخزنية	١١٠٥٦	٢٠٢٥/٤/٢٧	٥-ب
	دائرة صحة بغداد/الرصافة-مستشفى الشهيد الصدر العام	لم تقم المستشفى بتنظيم القيود النظامية المتقابلة لمشترياتها للموجودات الثابتة والمخزنية	١٣٠٨٥	٢٠٢٥/٥/٢٠	٢-ز
	دائرة صحة بغداد/الرصافة – مستشفى الشيخ زايد العام	عدم قيام ادارة المستشفى باعداد قيود نظامية بالحسابات المتقابلة للموجودات الثابتة المشتراة خلال السنوات من عام ٢٠١٩ فما دون	٢٤٦٤٤	٢٠٢٥/٩/٢٣	٢-ب/تحقيق
	دائرة صحة بغداد/الرصافة/مستشفى النعمان التعليمي	عدم قيام ادارة المستشفى باعداد قيود نظامية بالحسابات المتقابلة للموجودات الثابتة والمخزنية المشتراة خلال السنة/٢٠٢٤	٢٩٨٧٤	٢٠٢٥/١١/١٦	٥-أ
وزارة العدل	دائرة رعاية القاصرين	لم يتم اعداد كشف بالحسابات النظامية المتقابلة للموجودات الثابتة	٤١٧	٢٠٢٥/١/٨	٧-ز
وزارة البيئة	ديوان الوزارة	لم تقم الوزارة بتنظيم قيود متقابلة للموجودات الثابتة والمخزنية المشتراة خلال السنة/ ٢٠٢٣	٢٦٦١٦	٢٠٢٥/١٠/١٢	٧-ج
محافظة البصرة	دائرة الإسكان في البصرة	لم يتم اجراء القيود المحاسبية المتقابلة للموجودات الثابتة المهداة للدائرة	٢٤٠٧٠	٢٠٢٥/٩/١٦	٣-د
محافظة واسط	ديوان المجلس	عدم تثبيت القيود النظامية المتقابلة	٤٢٩١	٢٠٢٥/٢/١٢	٧- أ
محافظة ذي قار	ديوان المحافظة	عدم تنظيم قيود متقابلة للموجودات الثابتة المظافة خلال السنة	٢٤٥٥٦	٢٠٢٥/٩/٢٢	١-ب –سادساً

جدول رقم (٣٧)
مخالفات سجل التوحيد

الجهة	التشكيل	التفاصيل	رقم التقرير	تاريخه	تسلسل الملاحظة في التقرير
وزارة الصناعة	الشركة العامة للصناعات الفولاذية	لم تتم المصادقة على سجل التوحيد	٧٤٢١	٢٠٢٥/٣/١٧	١
	هيئة البحث والتطوير الصناعي		١٦٧٩٧	٢٠٢٥/٧/٣	٢
			١٦٦٢٦	٢٠٢٥/٧/١	٢
	شركة الفارس العامة		١٩٥٢٤	٢٠٢٥/٧/٣١	١
	ديوان الوزارة		٣٠٢٤٧	٢٠٢٥/١١/١٨	٢٣
وزارة الصحة	دائرة مدينة الطب	لم يتم مصادقة سجل التوحيد للموازنة الجارية لسنة/٢٠٢٢	١٠٦١١	٢٠٢٥/٤/٢٢	١-أ
	دائرة صحة المثنى	لم يتم مصادقة سجل التوحيد للموازنة الجارية لسنة/٢٠٢٣	١١٦١٣	٢٠٢٥/٥/٤	١
	دائرة مدينة الطب	عدم قيام وزارة المالية بالمصادقة على سجل التوحيد للموازنة الجارية (محاسبة/٨٩) للسنة موضوع التقرير وذلك لعدم توفر تحاليل تفصيلية لحسابات (السلف والمدينون والامانات والدائنون) من سنة/٢٠٠٣ علما ان اخر مصادقة على السجل المذكور لسنة/٢٠٠٧	٢٤٧٦١	٢٠٢٥/٩/٢٤	(١-أ)/تحقيق
وزارة النفط	شركة نفط ذي قار	لم تتم المصادقة على سجل التوحيد	٢٣٦٧٣	٢٠٢٥/٩/١١	٥/أ
	شركة مصافي الوسط		٣٠٣٩٨	٢٠٢٥/١١/٢٠	١/أ
	معهد التدريب النفطي		٣٤١٣٨	٢٠٢٥/١٢/٢٨	٤
	شركة مصافي الشمال		٣٣٦٤٢	٢٠٢٥/١٢/٢٣	سابعا
وزارة الزراعة	ديوان الوزارة	لم يتم تزويدالهيئة الرقابية بسجل التوحيد الخاص بالموازنة الاستثمارية	٣٢٢٤٦	٢٠٢٥/١٢/٩	(١)

	مديرية الزراعة في محافظة واسط	لم يتم تزويدالهيئة الرقابية بسجل التوحيد للموازنتين الجارية والاستثمارية لارساله الى وزارة المالية لغرض المصادقة	٢٨٧٩٤	٢٠٢٥/١١/٢	(١/أ،ب)
وزارة العدل	دائرة التسجيل العقاري	لم يتم تزويد الهيئة الرقابية المختصة بسجل التوحيد للموازنة الجارية	١٣٢٤	٢٠٢٥/١/١٥	١
وزارة العمل	هيئة رعاية ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة في محافظة كربلاء المقدسة	لم تتم المصادقة على سجل التوحيد الخاص بالهيئة من قبل الدائرة الادارية والمالية في محافظة كربلاء ووزارة المالية لسنة/٢٠٢٣	٩٤٤٥	٢٠٢٥/٤/١٠	٣ـأ
وزارة الاعمار والإسكان	دائرة الاعمار الهندسي	عدم المصادقة على سجل التوحيد	١٣٠٤٨	٢٠٢٥/٥/٢٠	(٢)
وزارة البيئة	ديوان الوزارة	لم تقم وزارة البيئة بالمصادقة على سجل التوحيد للموازنة الجارية للسنة/٢٠٢٣	٢٦٦١٦	٢٠٢٥/١٠/١٢	١
وزارة المالية	ديوان الوزارة	لم يتم تزويدالهيئة الرقابية بسجل التوحيد الخاص بالموازنة الاستثمارية	٣٢٢٤٦	٢٠٢٥/١٢/٩	(١)
محافظة واسط	هيئة استثمار واسط	عدم ارسال سجل التوحيد لسنة /٢٠٢٣ الى وزارة المالية لغرض المصادق	٢٣١٩٣	٢٠٢٥/٩/٨	١–ب
	مديرية بلدية واسط	لم يتم المصادقة على سجل التوحيد للموازنة التشغيلية لسنة/٢٠٢٣ وكذلك لم يتم المصادقة على سجل التوحيد الخاصة بموازنة العم الطارئ للامن الغذائي للسنوات (٢٠٢٢،٢٠٢٣)	٢٤١١٧	٢٠٢٥/٩/١٧	٢–أ،ب
	مديرية التخطيط العمراني	لم يتم مصادقة سجلي التوحيد للموازنتين التشغيلية والدعم الطارئ للأمن الغذائي منذ عام ٢٠٢٢	٢٤٩٩٢	٢٠٢٥/٩/٢٥	٢–أ
	ديوان المجلس	لم يتم المصادقة على سجل التوحيد لسنة /٢٠٢٤	٢٦٧٤٠	٢٠٢٥/١٠/١٣	١
	مديرية زراعة واسط	لم يتم المصادقة على سجل التوحيد (للموازنة الجارية والاستثمارية)	٢٨٧٩٤	٢٠٢٥/١١/٢	١
محافظة بابل	ديوان المجلس	لم يتم تزويد الهيئة الرقابية المختصة بسجل التوحيد للسنة موضوع التقرير والسنوات السابقة وذلك لارساله الى وزارة المالية	١٧٠٢٥	٢٠٢٥/٧/٧	١
	مديرية بلديات بابل	لم يتم المصادقة على سجل التوحيد الخاص بحسابات مديرية بلديات بابل	٢٦٥٨٩	٢٠٢٥/١٠/١٢	١
	هيئة الاستثمار في محافظة بابل	تأخر وزارة المالية بالمصادقة على سجل التوحيد لسنة/٢٠٢٤	٢٤٥٦٨	٢٠٢٥/٩/٢٢	١–أ
محافظة المثنى		لم تتم المصادقة على سجل التوحيد	٢٨٦٥٨	٢٠٢٥/١٠/٣٠	١
محافظة القادسية	مديرية شباب ورياضة الديوانية	عدم المصادقة على سجل التوحيد	٥٧٨	٢٠٢٥/١/٩	(٩–أ)

محافظة ديالى	مديرية الزراعة في محافظة ديالى	عدم المصادقة على سجل التوحيد	٤٧٩٩	٢٠٢٥/٢/١٨	(١-أ)
محافظة ذي قار	ديوان المجلس	عدم مصادقة سجل التوحيد من قبل وزارة المالية للسنوات من (٢٠١٨- ٢٠٢٤)	١٦٧٨١	٢٠٢٥/٧/٢	١-ب- أولاً
	هيئة الاستثمار محافظة ذي قار	عدم مصادقة سجل التوحيد من قبل وزارة المالية	١٥٠٠١	٢٠٢٥/٦/١١	١
محافظة صلاح الدين	مجلس محافظة صلاح الدين	لم يقم المجلس بتزويد الهيئة الرقابية المختصة بسجل التوحيد وذلك لارساله الى وزارة المالية لغرض المصادقة عليه	٣١١٨٩	٢٠٢٥/١١/٢٧	١
محافظة كربلاء المقدسة	مديرية بلديات كربلاء المقدسة	عدم مصادقة سجل توحيد الحسابات السنوية محاسبة /٨٩ الموازنة الجارية من قبل وزارة المالية	١٩١١٠	٢٠٢٥/٧/٢٨	١
	مديرية التخطيط العمراني	عدم مصادقة سجل التوحيد الحسابات السنوية محاسبة /٨٩	٢٥٦٨٣	٢٠٢٥/١٠/٢	١
	هيئة الاستثمار محافظة كربلاء المقدسة	لم يتم المصادقة على سجل التوحيد لسنة ٢٠٢٤/	٢٦٨٠٣	٢٠٢٥/١٠/١٤	١

جدول رقم (٣٨)

الدعاوى المقامة من قبل الدوائر على الغير وبالعكس

الجهة	التشكيل	العدد				رقم التقرير	تاريخ التقرير	تسلسل الملاحظة في التقرير
		إجمالي الدعاوى	الدعاوى المقامة من قبل الدائرة على الغير		الدعاوى المقامة من قبل الغير على الدائرة			
			المحسومة	غير المحسومة	المحسومة	غير المحسومة		
وزارة الصناعة	ديوان الوزارة	٦٠	–	٢	–	٥٨	٢٠٢٥/٣/٢٣	٧٩٢٥	
	الشركة العامة لصناعة الادوية	٤٤	–	٢٦	–	١٨	٢٠٢٥/٥/١٢	١٢٤٦٢	٥/أ -ب
	شركة الفرات العامة للصناعات الكيمياوية	٧	–	٧	–	–	٢٠٢٥/٤/٢٢	١٠٥٩٣	١١
	الشركة العامة للصناعات الانشائية	٣	–	–	–	٣	٢٠٢٥/٦/٢٥	١٦٠٤٩	١١
	الشركة العامة للتصميم وتنفيذ المشاريع	١٠	–	٢	–	٨	٢٠٢٥/٦/٢٥	١٦٠٤٦	٦
	الشركة العامة للصناعات التعدينية	٢	–	١	–	١	٢٠٢٥/٧/١	١٦٥٧٤	٧
	الشركة العامة للسمنت العراقية	١	–	١	–	–	٢٠٢٥/٧/١٦	١٨١١٢	٩
	الشركة العامة للصناعات الانشائية	١	–	١	--	–	٢٠٢٥/٨/٧	٢٠٣٢٤	١١
	الشركة العامة للصناعات الفولاذية	١٣	–	٤	٦	٣	٢٠٢٥/٨/١٨	٢١٠٠١	٤
	الشركة العامة للمنتوجات الغذائية	٥	–	٣	–	٢	٢٠٢٥/١٠/٢٢	٢٧٦٥٨	٩
	الشركة العامة لصناعات النسيج والجلود	١٣	٢	٤	٤	٣	٢٠٢٥/٩/١٧	٢٤٢٢٢	٨
	الشركة العامة للسمنت العراقية	٢	١	١	–	–	٢٠٢٥/١٠/٢١	٢٧٤٨٩	١٠

وزارة الداخلية	ديوان الوزارة	٦٥١	٢٢١	٧٦	٣٢٠	٣٤	٤٣٥٥	٢٠٢٥/٢/١٣	(٦-أ، ب)
وزارة النفط	شركة توزيع المنتجات النفطية	٢٥	٣	–	٢٢	–	١٤٢٣٤	٢٠٢٥/٦/١	٤/أ-ب
	شركة مصافي الوسط	٣١	٤	٢٧	–	–	١٦٧٩٦	٢٠٢٥/٧/٣	٧/ج
	معهد التدريب النفطي	٥	١	١	٢	١	١٩٤٩٠	٢٠٢٥/٧/٣٠	٦
	شركة توزيع المنتجات النفطية	٦	٣	٣	–	–	٢٠٢٤٥	٢٠٢٥/٨/٦	٧
	الشركة العامة لتعبئة وخدمات الغاز	٢٨	٤	١	١٤	٩	٢٤٢٨٠	٢٠٢٥/٩/١٨	٦/أ-اولا وثانيا
	شركة نفط الوسط	٢٨	٢	٧	٩	١٠	٢٧٠٨٦	٢٠٢٥/١٠/١٦	١٠
	شركة الاستكشافات النفطية	١١	–	–	٣	٨	٢٩٩٩٩	٢٠٢٥/١١/١٧	٧/ج
	شركة تسويق النفط	١٥	١	٣	٦	٥	٣١١٢٥	٢٠٢٥/١١/٢٦	٣/أ-ب
وزارة الزراعة	الشركة العامة للتجهيزات الزراعية	٤	–	٢	–	٢	١٦٩١٤	٢٠٢٥/٧/٣	٣-أ
	الشركة العامة للتجهيزات الزراعية / فرع كركوك	١	-	-	-	١	١٣٥	٢٦	(٨)
وزارة الموارد المائية	مديرية الموارد المائية/محافظة الانبار	١٨٧	٥٨	١٢٩	٠	٠	٣٣٠٤٢	/١٢/١٧ ٢٠٢٥	٩
وزارة الاتصالات	الشركة العامة للبريد والتوفير / قسم بريد وتوفير محافظة كربلاء المقدسة	١٢	١٠	٢	–	–	٥٩٣٠	٢٠٢٥/٣/٢	(٥)
وزارة التجارة	الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية	٥	–	٥	–	–	١٠٩٢٣	٢٠٢٥/٤/٢٤	٥/ج
		١٢	٨	٤	–	–	٢٢١٥٦	٢٠٢٥/٨/٢٧	٥/أ
وزارة المالية	دائرة عقارات الدولة	٤٧٩	–	–	–		١٨٨٨٤٦	٢٠٢٥/٧/٢٣	(٩) لم تصنف جهة إقامة الدعاوى
محافظة بغداد	ديوان المحافظة	١٣٠	٩	١٥	٨٧	١٩	١٦٥٠٧	٢٠٢٥/٧/١	
محافظة الانبار	مديرية بلديات محافظة الانبار	٩	–	٩	–	–	٩٥٦٠	٢٠٢٥/٤/١٣	٨-أ
	مديرية بلدية الفلوجة	١٣	–	١١	–	٢	٢٤٤٦٣	٢٠٢٥/٩/٢١	٨
	مديرية شباب ورياضة الانبار	١	–	١	–	–	٢٤٨٤٦	٢٠٢٥/٩/٢٥	٧
محافظة كربلاء المقدسة	مديرية بلديات كربلاء المقدسة	٧	٢	٢	١	٢	١٩١١٠	٢٠٢٥/٧/٢٨	٦-أ
	مديريات بلديات محافظة كربلاء المقدسة	٢٩٦	٧٨	١١٥	٢٠	٥٦	٢٢٥٩٠	٢٠٢٥/٩/١	٥
	مؤسسة الشهداء في محافظة كربلاء المقدسة	٩	–	٨	–	١	٢٤٦١٦	٢٠٢٥/٩/٢٢	٣
مختلط	الشركة العراقية لانتاج وتسويق المنتجات الزراعية (مساهمة مختلطة)	٥	٣	٢	–	–	٤٣٦٤	٢٠٢٥/٢/١٣	(٧-أ)
	شركة انتاج الالبسة الجاهزة والتجارة العامة (مساهمة مختلطة)	٣	–	١	–	٢	١١٢٥٢	٢٠٢٥/٤/٢٩	(١١)
	الشركة العراقية لانتاج وتسويق التمور(مساهمة مختلطة)	٢٣	٩	٥	٥	٤	١٣٠٥٥	٢٠٢٥/٥/٢٠	(١٠- أ ، ب)
	شركة الموصل لمدن الألعاب والاستثمارات السياحية(مساهمة مختلطة)	٣	–	١	–	٢	١٢٩٣٢	٢٠٢٥/٥/١٩	(١٠- د)
	شركة فنادق عشتار(مساهمة مختلطة)	٣٤	١١	١	٢١	١	٢٢٤٠٥	٢٠٢٥/٨/٣١	(١٢)
	شركة الهلال الصناعية(مساهمة	٤	١	١	١	٢	٢٤٢٢٦	٢٠٢٥/٩/١٧	(٩- أ،ب)

	مختلطة)								
	شركة بغداد–العراق للنقل العام والإستثمارات العقارية(مساهمة مختلطة)	٢	١		١		٢٥٠٧١	٢٠٢٥/٩/٢٨	(١٠)
	الشركة الوطنية لإنتاج وتسويق اللحوم والمحاصيل الحقلية	٧	٢	٢	٢	١	٢٨٦٧١	٢٠٢٥/١٠/٣٠	(٩–أ،ب)
	شركة فندق فلسطين(مساهمة مختلطة)	٩				٩	٣٣٢٨٥	٢٠٢٥/١٢/٢١	(١٢)
	الشركة الوطنية للاستثمارات السياحية والمشاريع العقارية	٦		٥	١		٢٩٨٩٦	٢٠٢٥/١١/١٦	(١٠)